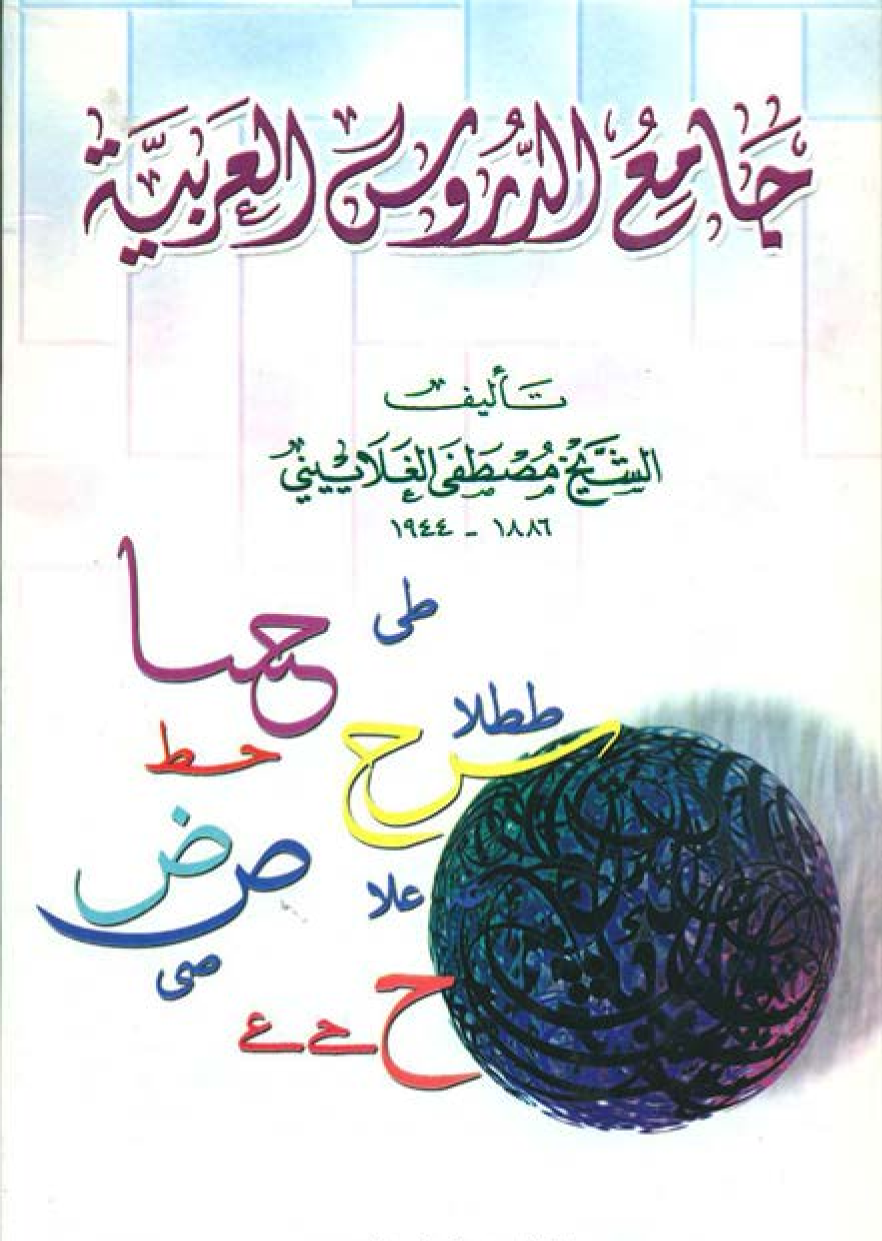

جامع الدروس العربية
تأليف
الشيخ مصطفى الغلاييني
١٨٨٦ - ١٩٤٤
دار إحياء التراث العربي


جامع الدروس العربية





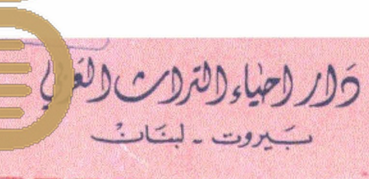
تأليف

الشيخ مصطفى الغلاييني

١٨٨٦ - ١٩٤٤

١ - ٣

طبعة جديدة مصححة وملونة



دار احياء التراث العربي

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م

دار إحياء التراث العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI
Publishing & Distributing

بيروت - لبنان - شارع دكاش - هاتف ٢٧٢٦٥٢ . ٢٧٢٦٥٥ . ٢٧٢٧٨٢ . ٢٧٢٧٨٣ فاكس ٨٥٠٧١٧ . ٨٥٠١٢٣ ص.ب ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel 272652 - 272655 - 272782 - 272783 Fax 850717 850623 P.O Box. 7957/11

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

مقدمة الطبعة الأولى

حمداً لمن بيده زمامُ الأمور، يُصرِّفها على النحو الذي يُريده. فهو الفعالُ لما يُريد، إذا أراد أمراً فإنما يقول له: كن فيكون. سبحانه قد برىء كلامُهُ من لفظٍ وحرفٍ. وتقدَّست أسماؤه. وجلَّت صفاته. وكانت أفعاله عيونَ الحكمة.

وصلاةً وسلاماً على النبي العربي الأميّ، أفصح من نطقَ بالضاد: محمدٍ عبده ورسوله، وعلى آله وإخوانه من الرُّسل والأنبياء، مصَابيحِ الهدى، وأعلامِ النجاة، ومن نحا نحوهم وأقتدى بهداهم.

وبعدُ: فلما رأينا الحاجة ماسةً إلى وضع كتب في العلوم العربية، سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرِّبُ القواعد من أفهام المتعلمين، وتضَعُ العناء عن المعلمين، عَمَدنا إلى تأليف «الدروس العربية»، فأصدرنا منها: أربعة كتب للمدارس الابتدائية، وثلاثة كتب للمدارس الثانوية. فراجت رواجاً عظيماً وتقبَّلها الأساتذة بقَبول حسن. وقد أعدنا طبعها مرات.

ثم أصدرنا **«جامع الدروس العربية»** في ثلاثة أجزاء جمعتْ من قواعد الصرف والنحو ما لا يَسَعُ الأديب جهلهُ، ومن يريد بعض التوسع في القواعد العربية، لأنه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد، فجاء كتاباً جامعاً صحيحاً، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطُلاَّب الصفوف العالية.

وقد عانينا ما عانينا في تأليفه وترتيبه، ثم في إصلاحه وتهذيبه، ونحتسبه عند الله في خدمة هذه اللغة الشريفة العُلوية وطلابها.

مباحث هذا الكتاب

ويشتمل هذا الكتاب ـ بأجزائه الثلاثة ـ على مقدمة واثني عشر باباً وخاتمة:

المقدمة: في مباحث مختلفة. **الباب الأول**: في الفعل وأقسامه. **الباب الثاني**: في الاسم وأقسامه. **الباب الثالث**: في تصريف الأفعال (وهي مباحث الجزء الأول). **الباب الرابع**: في تصريف الأسماء. **الباب الخامس**: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء. **الباب السادس**: في مباحث الفعل الإعرابية. **الباب السابع**: في مباحث الاسم الإعرابية. **الباب الثامن**:

في مرفوعات الأسماء (وهي مباحث الجزء الثاني). **الباب التاسع**: في منصوبات الأسماء. **الباب العاشر**: في مجرورات الأسماء. **الباب الحادي عشر**: في التوابع وإعرابها. **الباب الثاني عشر**: في حروف المعاني. **الخاتمة**: في مباحث إعرابية متفرقة (وهي مباحث الجزء الثالث).

وكان تأليفه ـ بأجزائه الثلاثة ـ في مدينة بيروت (الشام) مسقِط رأسي ومَنشئي، سنة «١٣٣٠» للهجرة، وسنة «١٩١٢» للميلاد.

جعل الله عملنا خالصاً لوجهه، إنه وليُّ التوفيق.

بيروت/ الغلاييني

المقدّمة

وهي تشتمل على خمسة مباحث:

١ ـ اللغة العربية وعلومها

اللغةُ: ألفاظٌ يُعبِّرُ بها كل قوم عن مقاصدهم:

واللغاتُ كثيرةٌ. وهي مختلفةٌ من حيثُ اللفظ: متحدةٌ من حيث المعنى، أي: أن المعنى الواحدَ الذي يُخالجُ ضمائرَ الناس واحد.

ولكنّ كلّ قوم يُعبرون عنه بلفظٍ غير لفظ الآخرين.

واللغةُ العربية: هي الكلماتُ التي يُعبرُ بها العربُ عن أغراضهم. وقد وصلت إلينا من طريق النقل. وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وما رواهُ الثِّقات من منثور العرب ومنظومهم.

العلوم العربية

لما خشيَ أهلُ العربية من ضياعها، بعد أن اختلطوا بالأعاجم، دوَّنوها في المعاجم (القواميس) وأصَّلوا لها أصولاً تحفظها من الخطأ. وتسمى هذه الأصولُ «العلوم العربية».

فالعلومُ العربية: هي العلوم التي يتوصَّلُ بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ، وهي ثلاثة عشر علماً: «الصرفُ، والإعرابُ (ويجمعهما اسمُ النحو)، والرسمُ[1]، والمعاني، والبيان، والبديع، والعَروض، والقوافي، وقَرْضُ الشعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخُ الأدب، ومَتنُ اللغة».

وأهم هذه العلوم «الصرفُ والإعراب».

الصرف والإعراب

للكلمات العربية حالتان: حالةُ إفرادٍ، وحالة تركيب.

فالبحثُ عنها، وهي مُفردةٌ، لتكون على وزن خاصٍّ وهيئة خاصة هو من موضوع «علم الصرف».

---

(١) الرسم: هو العلم بأصول كتابة الكلمات.

والبحثُ عنها وهي مُركبةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يَقتضيه مَنهجُ العرب في كلامهم - من رفع، أو نصبٍ، أو جرّ، أو جزمٍ، أو بقاءٍ على حالةٍ واحدة، من غير تَغيُّر - هو من موضوع «علم الإعراب».

فالصرف: علمٌ بأصولٍ تُعرَف بها صِيغُ الكلمات العربية وأحوالُها التي ليست بإعراب ولا بناء.

فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِم من حيثُ ما يَعرِضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وبهِ نعرِف ما يَجِبُ أن تكون عليه بِنيةُ الكلمة قبلَ انتظامها في الجملة.

وموضوعهُ: الاسمُ المتمكن (أي المُعرَبُ)، والفعلُ المُتصرِّف. فلا يبحث عن الأسماء المبنيَّة، ولا عن الأفعال الجامدة، ولا عن الحروف.

وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو. وكان يُعرف النحوُ بـ: أنَّهُ علم تُعرَفُ به أحوالُ الكلماتِ العربية مُفردةً ومُرَكبة.

والصرف من أهمّ العلوم العربية. لأنَّ عليه المُعوّلَ في ضَبط صِيَغ الكَلِم، ومعرفةِ تصغيرها، والنسبةِ إليها، والعلم بالجموع القِياسيَّة والسماعية والشاذَّة، ومعرفةِ ما يعتري الكلماتِ من إعلالٍ أو إدغامَ أو إبدال، وغير ذلك من الأصول التي يجب على كل أديب وعالم أن يعرفها، خشية الوقوع في أخطاء يقَعُ فيها كثيرٌ من المتأدِّبين، الذين لا حظَّ لهم من هذا العلم الجليل النافع.

والإعرابُ: (وهو ما يُعرف اليوم بالنحو) علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ الكلمات العربية من حيث الإعرابُ والبناء. أي: من حيث ما يَعرضُ لها في حال تركيبها. فيهِ نعرِف ما يجب عليه أن يكون آخرُ الكلمة من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزمٍ، أو لزومِ حالةٍ واحدةٍ، بَعد انتظامها في الجملة.

ومعرفته ضرورية لكل من يُزاول الكتابة والخطابة ومدارسة الآداب العربية.

٢ - الكلمة وأقسامها

الكلمةُ: لفظٌ يَدلُّ على معنًى مُفرِدٍ.

وهي ثلاثةُ أقسام: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

الاسم

الاسمُ: ما دلَّ على معنًى في نفسه غير مُقترنٍ بزمان: كخالد وفَرَسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماء.

وعلامته أن يَصحّ الإخبارُ عنه: كالتاء من «كتبتُ»، والألف من «كتبَا»، والواو من «كتبوا»،

أو يقبلَ «ألْ» كالرجل، أو التنوين. كفَرسٍ، أو حرفَ النداء: كـ«يا» أيُّها الناسُ، أو حرفَ الجرِّ: كاعتمِدْ على من تثِق به.

التنوين

التنوين: نونٌ ساكنة زائدة، تَلحقُ أواخرَ الأسماء لفظاً، وتفارقُها خطاً ووَقعاً، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: تنوينُ التمكين: وهو اللاحق للأسماء المُعربَة المنصرفة: كرجُلٍ وكتابٍ، ولذلك يُسمَّى: «تنوينَ الصرف» أيضاً.

الثاني: تنوينُ التَّنكير: وهو ما يلحقُ بعضَ الأسماء المبنيَّة: كاسم الفعل، والعَلَم المختومِ به «ويْه»، فَرْقاً بين المعرفة منهما والنكرة، فما نُوِّنَ كان نكرةً. وما لم ينوَّن كان معرفة. مثلُ: «صَهْ وصَهٍ، ومَهْ ومَهٍ، وإيهِ وإيهٍ»، ومثلُ: «مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخَرَ»، أي: رجلٍ آخرَ مُسمًّى بهذا الاسم.

(فالأول معرفة والآخر نكرة لتنوينه:

وإذا قلت: «صهْ» فإنما تطلب إلى مخاطبك أن يسكت عن حديثه الذي هو فيه. وإذا قلت له «مَهْ» فأنت تطلب إليه أن يكف عما هو فيه. وإذا قلت له «إيهِ» فأنت تطلب منه الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه.

أما إن قلت له: «صهٍ ومهٍ وإيهٍ» بالتنوين، فإنما تطلب منه السكوت عن كل حديث، والكف عن كل شيء، والاستزادة من حديث أي حديث).

الثالث: تنوين العِوض: وهو إما أن يكون عِوَضاً من مُفرد: وهو ما يَلحقُ «كلاً وبعضاً وأيّاً» عوضاً مما تُضاف إليه، نحوُ: «كلٌّ يموت» أي: كلُّ إنسان. ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وإمّا أن يكون عِوَضاً من جملة: وهو ما يَلحقُ «إذْ»، عوضاً من جملةٍ تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: حينَ إذْ بلغت الروحُ الحلقوم.

وإمّا أن يكون عِوَضاً من حرف. وهو ما يَلحقُ الأسماء المنقوصة الممنوعةَ من الصَّرف، في حالتَي الرفع والجرّ، عِوَضاً من آخرها المحذوف: كجَوارٍ وغَواشٍ وعَوادٍ وأُعَيْمٍ (تصغير أعمى) وراجٍ (علم امرأة) ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف. فتنوينها ليس تنوينَ صَرفٍ كتنوين الأسماء المنصرفة. لأنها ممنوعة منه، وإنما هو عِوضٌ من الياء المحذوفة. والأصل: «جَواري

وغَواشي وعَوادي[١] وأعَيمي[٢] وراجِي»[٣].

أما في حال النصب فتُرد الياء وتُنصب بلا تنوينٍ، نحو: «دفعتُ عنك عواديَ. أكرمتُ أعَيميَ فقيراً. علّمت الفتاة راجِيَ».

الفعل

الفعل: ما دلَّ على معنًى في نَفْسه مُقترِن بزمانٍ كجاءَ ويَجيءُ وجيءَ.

وعلامته أن يقبلَ «قَدْ»[٤]، أو «السينَ» أو «سوْف»[٥]، أو «تاءَ التأنيثِ الساكنَة»[٦]، أو «ضميرَ الفاعل»، أو «نون التوكيد، مثلُ: قد قامَ. قدْ يقومُ. ستذهبُ، سوف نذهبُ. قامتْ. قمتُ. قمتِ. لَيَكْتُبَنَّ. لَيكتبَنْ. اكتبَنْ».

الحرف

الحرفُ: ما دلّ على معنًى في غيره، مثل: «هَلْ وفي ولم وعلى وإنَّ ومِنْ». وليس له علامةٌ يَتميَّزُ بها، كما للاسمِ والفعل.

وهو ثلاثةُ أقسام: حرفٌ مختصٌّ بالاسم: كحروف الجرِّ، والأحرف التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر. وحرفٌ مُشتركٌ بينَ الأسماء والأفعال: كحروف العطف، وحرفيِ الاستفهام[٧].

---

(١) حذفت الياء وعوض عنها التنوين، فتنوينها ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه لكونها على صيغة منتهى الجموع.

(٢) تصغير أعمى (أُعيم) بكسر الميم بعدها ياء ساكنة؛ لأن ما بعد ياء التصغير يجب كسره، حذفت الياء وعوض منها التنوين، فتنوين (أعيم) عوض من الياء وليس تنوين الصرف، لأنه ممنوع منه للوصفية ووزن الفعل، فهو على وزن (أسيطر) مضارع (سيطر).

(٣) حذفت الياء وعوض منها التنوين. فتنوين (راج) - إذا سميت بها امرأة - ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه للعلمية والتأنيث. وإنما هو تنوين جيء به عوضاً من الياء المحذوفة.

(٤) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق، وإن دخلت على المضارع فهي حرف تقليل غالباً، وقد تكون للتحقيق، إن دل سياق الكلام على ذلك، كقوله تعالى: ﴿قد يعلم الله ما أنتم عليه﴾ [النور: ٦٤].

(٥) السين وسوف: حرفا استقبال مختصان بالمضارع، غير أن السين للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد.

(٦) أما تاء التأنيث المتحركة فلا تلحق إلا الأسماء وبعض الحروف مثل: (ربت وثمت ولات) وتتحرك التاء الساكنة بالفتحة إذا لحقها ضمير التثنية، مثل (قالتا وقامتا)، وبالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: (قد قامت الصلاة).

(٧) حرف الاستفهام هما: (هل والهمزة). وبقية أدوات الاستفهام أسماء.

٣ ـ المركبات وأنواعها وإعرابها

المُركبُ: قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواءٌ أكانت الفائدةُ تامةً، مثلُ: «النجاةُ في الصدق»، أم ناقصةً، مثل: «نور الشمس. الأنسانية الفاضلة. إن تُتقِن عَمَلك».

والمركبُ ستةُ أنواعٍ: إسناديٌّ وإضافيٌّ وبيانيٌّ وعطفيٌّ ومزجيٌّ وعدَديٌّ.

١ ـ المركب الإسنادي أو الجملة

الإسنادُ: هو الحكمُ بشيءٍ على شيء، كالحكم على زُهير بالاجتهاد في قولك: «زُهيرٌ مجتهد».

والمحكومُ به يُسمى «مُسنَداً». والمحكومُ عليه يُسمى «مُسنَداً إليهِ».

فالمسنَدُ: ما حكمتَ به على شيء.

والمسندُ إليه: ما حكمت عليه بشيءٍ.

والمُركبُ الإسنادي (ويُسمى جُملةً أيضاً): ما تألفَ من مُسندٍ ومُسندٍ إليه، نحوُ: «الحلمُ زينٌ. يُفلحُ المجتهدُ».

(فالحلم: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الزين وحكمت عليه به. والزين: مسند، لأنك أسندته إلى الحلم وحكمت عليه به. وقد أسندت الفلاح إلى المجتهد، فيفلح مسند، والمجتهد: مسند إليه).

والمسندُ إليه هو الفاعلُ، ونائبهُ، و المبتدأ، واسم الفعلِ الناقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ «ليس»، واسمُ «إن» وأخواتها، واسمُ «لا» النافية للجنس.

فالفاعلُ مثلُ: «جاء الحق وزهقَ الباطل».

ونائبُ الفاعل مثل: «يعاقبُ العاصون، ويثابُ الطائعون».

والمبتدأ مثل: «الصبرُ مفتاحُ الفرَجِ».

واسمُ الفعلِ الناقص مثلُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٩٢].

واسمُ الأحرفِ التي تعملُ عملَ «ليس» مثلُ: «ما زُهيرٌ كَسولاً. تَعزَ فلا شيءٌ على الأرض باقياً. لاتَ ساعةَ مندَم. إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعلمِ والعلم الصالح».

واسمُ «إنَّ» مثلُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

واسمُ «لا» النافية للجنس مثل: «لا إله إلا الله».

والمسندُ هو الفعل، واسمُ الفعل، وخبرُ المبتدأ، وخبرُ الفعل الناقص، وخبرُ الأحرف التي

تعملُ عملَ (ليس)، وخبرُ «إن» وأخواتها.

وهو يكونُ فعلاً، مثل: «قد أفلحَ المؤمنون»، وصِفة مُشتقَّة من الفعل، مثلُ: «الحق أبلجُ» واسماً جامداً يتضمنُ معنى الصفة المشتقة، مثل: «الحق نورٌ، والقائمُ به أسدٌ».

والتأويل: (الحق مضيء كالنور، والقائم به شجاع كالأسد).

(وسيأتي الكلام على حكم المسند والمسند إليه في الإعراب، في الكلام على الخلاصة الإعرابية).

الكلام

الكلامُ: هو الجملةُ المفيدةُ معنًى تاماً مُكتفياً بنفسه: مثل: «رأسُ الحكمةِ مخافةُ الله. فاز المُتَّقون. من صدَق نجا».

(فإن لم تفد الجملة معنى تاماً مكتفياً بنفسه فلا تسمى كلاماً، مثل: (إن تجتهد في عملك) فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأن جواب الشرط فيها غير مذكور، وغير معلوم، فلا تسمى كلاماً، فإن ذكرت الجواب فقلت: (إن تجتهد في عملك تنجح»، صار كلاماً).

٢ ـ المركب الإضافي

المركَّب الإضافيُّ: ما تركَّبَ من المضاف والمضاف إليه، مثل: «كتاب التلميذ. خاتم فضةٍ. صوْم النهار».

وحكمُ الجزء الثاني منه أنه مجرورٌ أبداً كما رأيتَ.

٣ ـ المركب البياني

المركَّبُ البياني: كلُّ كلمتين كانت ثانيتُهما مُوضحةٌ معنى الأولى. وهو ثلاثةُ أقسام:

مُركَّبٌ وصفي: وهو ما تألفَ من الصفة والموصوف، مثل: «فاز التلميذُ المجتهدُ. أكرمتُ التلميذَ المجتهدَ. طابت أخلاقُ التلميذِ المجتهدِ».

ومركَّبٌ توكيديٌّ: وهو ما تألفَ من المؤكَّد والمؤكِّد، مثل: «جاء القومُ كلُّهم. أكرمتُ القومَ كُلَّهم، أحسنتُ إلى القوم كلِّهم».

ومركَّبٌ بدَليٌّ: وهو ما تألف من البَدَل والمُبدَل منه، مثل: «جاء خليلٌ أخوك. رأيت خليلاً أخاك. مررت بخليلٍ أخيكَ».

وحكمُ الجزء الثاني من المركَّب البياني أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيتَ.

٤ ـ المركب العطفي

المركَّب العطفيُّ: ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، بِتوسُّط حرف العطف بينهما، مثل: «ينالُ التلميذُ والتلميذةُ الحمدَ والثَّناء، إذا ثابرا على الدرس والاجتهاد».

وحُكمُ ما بعدَ حرف العطف أن يتبعَ ما قبله في إعرابه كما رأيت.

٥ ـ المركب المزجي

المركَّبُ المزْجيُّ: كلّ كلمتين ركّبتا وجُعلتا كلمةً واحدة، مثل: «بعلبكَّ وبيتَ لحْمَ وحضْرَموتَ وسيبَويهِ[١] وصباحَ مساءَ وشذَرَ مذرَ».

وإن كان المركب المزجي علماً أعرب إعراب ما لا ينصرفُ، مثل: «بعلبك بلدة طيبة الهواء» و«سكنتُ بيت لحم» و«سافرتُ إلى حضْرمَوْت».

إلّا إذا كان الجزءُ الثاني منه كلمة «ويْه» فإنها تكونُ مبنيَّة على الكسر دائماً، مثل: «سيبويهِ عالمٌ كبيرٌ» و«رأيتُ سيبويهِ عالماً كبيراً» و«قرأتُ كتاب سيبويهِ».

وإن كان غير علم كان مبنيّ الجزءَين على الفتح، مثل: «زُرْني صباح مساء»[٢] و«أنت جاري بيتَ بيت»[٣].

٦ ـ المركب العددي

المركبُ العددي: من المركبات المزجية، وهو كل عددين كان بينهما حرفُ عطفٍ مُقدَّر. وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر.

(أما واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين، فليست من المركبات العددية. لأن حرف العطف مذكور. بل هي من المركبات العطفية).

ويجبُ فتحُ جزءَي المركب العدديّ، سواءٌ أكان مرفوعاً، مثل: «جاء أحدَ عشر رجلاً» أم منصوباً مثلُ: رأيتُ أحدَ عشر كوكباً» أم مجروراً، مثل: «أحسنتُ إلى أحدَ عشرَ فقيراً». ويكون حينئذٍ مبنياً على فتح جزءَيه، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً محلًّا، إلا اثنَي عشر، فالجزء الأول يُعربُ إعراب المُثنَّى، بالألف رفعاً، مثل: «جاء اثنا عشر رجلاً»، وبالياء نصباً وجرًّا، مثل: «أكرمتُ اثنتي عشْرة فقيرةً باثني عشر درهماً». والجزء الثاني مبنيٌّ على الفتح، ولا محلَّ له من

---

(١) بعلبك بلدة من بلاد الشام، و(بيت لحم): بلدة من الشام في فلسطين، ولد فيها المسيح عليه السلام، و(حضرموت): بلدة في اليمن، و(سيبويه): لقب رئيس علماء العربية في البصرة فيما مضى.

(٢) أي صباحاً ومساء: فصباح مساء مبنيان على الفتح، في محل نصب على الظرفية.

(٣) أي أنت جاري متلاصقين، فبيت بيت: مبنيان على الفتح في محل نصب على الحال.

الإعراب، فهو بمنزلة النون من المثنى.

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مُركَّباً من العشرة ـ كالحادي عشر إلى التاسع عشر ـ فهو مبنيٌّ أيضاً على فتح الجزءَين، نحو: «جاء الرابع عشر. رأيتُ الرابعة عشْرة. مررتُ بالخامس عشر».

إلا ما كان جزؤه الأول منتهياً بياء، فيكون الجزءالأول منه مبنياً على السكون، نحو: «جاء الحادي عَشرَ والثاني عشرَ، ورأيت الحادي عَشرَ والثاني عَشرَ، ومررتُ بالحادي عَشرَ والثاني عشرَ».

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحداً) أو (اثنين) فحُكمُهُ أن يُذَكَّرَ مع المذَكر، ويُؤنث مع المؤنث. فتقول: «رجلٌ واحد، وامرأةٌ واحدة، ورجلانِ اثنانِ، وامرأتان اثنتانِ». و(أحدٌ) مثل: واحدٍ، فتقول: «أحدُ الرجال، إحدى النساء».

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة، يجب أن يؤنث مع المذكر، ويُذَكَّر مع المؤنث. فتقول: «ثلاثةُ رجالٍ وثلاثة أقلامٍ، وثلاث نساءٍ وثلاث أيدٍ».

إلا إن كانت العشرةُ مُركَّبةً فهي على وفقِ المعدود. تُذكر مع المذكر، وتؤنث مع المؤنث. فتقول: «ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأةً».

وإن كان العدد على وزن (فاعلٍ) جاء على وفْقِ المعدود، مفرداً ومُركباً تقولُ: «البابُ الرابعُ، والبابُ الرابعَ عَشرَ، الصفحةُ العاشرةُ، والصفحةُ التاسعةَ عشرةَ».

وشينُ العشرةِ والعشر مفتوحةٌ مع المعدود المذكر، وساكنة مع المعدود المؤنث. تقول: «عَشَرة رجال وأحد عشَر رجلاً، وعشر نساءٍ وإحدى عشْرةَ امرأةً».

٤ ـ الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التي تَسبِقه؛ ومنها ما لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التي تتقدّمه. فالأول: يُسمى (مُعرباً)، والثاني: (مَبنياً)، والتغيُّر بالعامل يُسمى (إعراباً)، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً).

فالإعرابُ: أثرٌ يُحدِثُه العامل في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل.

والبناءُ لزوم آخرِ الكلمة حالةً واحدة، وإن اختلفت العواملُ التي تسبِقها، فلا تُؤثر فيها العوامل المختلفة.

المعرب والمبني

المُعربُ: ما يَتغير آخره بتغيُّر العوامل التي تَسبِقه: كالسماء والأرض والرجل ويكتب.

والمُعربات: هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة، وجميع الأسماء إلا قليلاً منها.

والمبنيُّ: ما يُلزم آخره حالةً واحدةً، فلا يتغير، وإن تغيرت العوامل التي تتقدَّمه: «كهذِهِ وأينَ ومَنْ وكتبَ واكتُبْ».

والمَبنيَّات: هي جميع الحروف، والماضي والأمر دائماً، والمُتَّصلة به إحدى نونَي التوكيد أو نونُ النسوة، وبعض الأسماءِ.

والأصل في الحروف والأفعالِ البناء. والأصل في الأسماء الإعراب.

أنواع البناء

المبنيّ إما أن يلازم آخرُهُ السكونَ، مثل: «اكتبْ ولَمْ»، أو الضمةَ مثل: «حيثُ وكتبُوا»، أو الفتحةَ، مثل: «كتبَ وأينَ»، أو الكسرةَ، مثل: «هؤُلاءِ» والباء من «بِسم الله». وحينئذٍ يقال: إنَّه مبنيّ على السكون، أو على الضمّ، أو على الفتح، أو الكسر. فأنواع البناءَ أربعةٌ: السكونُ والضمّ والفتحُ والكسرُ.

وتتوقفُ معرفةُ ما تُبنى عليه الأسماء والحروف على السّماع والنقل الصحيحين. فإنّ منها ما يُبْنى على الضمّ، ومنها ما يُبْنى على الفتح؛ ومنها ما يُبْنى على الكسر، ومنها ما يُبْنى على السكون. ولكن ليس لمعرفة ذلك ضابطٌ.

أنواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجرّ والجزم.

فالفعلُ المعربُ يتغيرُ آخرُهُ بالرفع والنصب والجزم مثل، «يكتُبُ، ولن يكتبَ، ولم يكتبْ».

والاسمُ المعرب يتغير آخره بالرفع والنصب والجرّ، مثل: «المعلمُ نافعٌ، ورأيتُ العلمَ نافعاً، واشتغلتُ بالعلمِ النافعِ».

(نعلم من ذلك أن الرفع والنصب يكونان في الفعل والاسم المعربين، وأن الجزم مختص بالفعل المعرب، والجر مختص بالاسم المعرب).

علامات الإعراب

علامةُ الإعراب حركةٌ أو حرف أو حذف.

فالحركاتُ ثلاثٌ: الضمةُ والفتحة والكسرة

والأحرفُ أربعة: الألفُ والنون والواو والياءُ.

والحذفُ: إما قطعُ الحركةِ (ويُسَمّى السكونَ). وإما قطعُ الآخرِ [١]. وإما قطع النون [٢].

١ ـ علامات الرفع:

للرفع أربعُ علامات: الضمة والواو والألف والنون. والضمةُ هي الأصل.

مثالُ ذلك: «يحَبّ الصادقُ. أفلح المؤمنون. لِيُنفِقْ ذو سعَة من سَعتِه. يُكرَمُ التلميذان المجتهدان. تنطِقون بالصدق».

٢ ـ علامات النصب:

للنصب خمسُ علامات: الفتحةُ والألفُ والياء والكسرة وحذفُ النون. والفتحةُ هي الأصل.

مثالُ ذلك: «جانب الشرّ فَتسلَمَ. أعطِ ذا الحقّ حَقّهُ».

«يُحِبُّ الله المتقين، كان أبو عبيدة عامرُ بنُ الجرّاح وخالد بنُ الوليد قائدينِ عظيمين. أكرمِ الفتيَات المجتهداتِ. لن تنالوا البِرَّ حتى تُنفقوا مما تُحبون».

٣ ـ علامات الجر:

للجرّ ثلاثُ علامات: الكسرةُ والياءُ والفتحة. والكسرة هي الأصل.

مثال ذلك: «تَمسّك بالفضائل. أطِع أمرَ أبيك. المرءُ بأصغريه: قلبه ولسانه. تقرّبْ من الصادقين وَانأَ عن الكاذبين. ليس فاعلُ الخير بأفضل من الساعي فيه».

٤ ـ علامات الجزم:

للجزمِ ثلاثُ علاماتٍ: السكونُ وحذفُ الآخرِ وحذف النون. والسكونُ هو الأصل.

مثال ذلك: «مَنْ يفعلْ خيراً يَجِدْ خيراً، ومن يَزرَع شراً يجنِ شراً. افعل الخيرَ تلقَ الخير. لا تدعُ إلا الله. قولوا خيراً تغنَموا، واسكتُوا عن شرّ تَسلموا».

المعرب بالحركة والمعرب بالحرف

المُعرباتُ قسمان: قسمٌ يعرب بالحركات، وقسمٌ يعرب بالحروف.

---

(١) يكون حذف الآخر في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم، مثل «لم يرضَ، ولم يمشِ، ولم يدعُ».

(٢) يكون حذف النون في المضارع المنصوب، أو المجزوم المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، مثل: «لم يكسلا، ولا تكسلي، ولن تكسلوا».

فالمعربُ بالحركات أربعةُ أنواعٍ: الإسمُ المفرد، وجمع التكسير، وجمعُ المؤنثِ السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وكلها تُرفع بالضمةِ، وتُنصبُ بالفتحةِ، وتُجرُّ بالكسرة، وتجزم بالسكون. إلا الاسم الذي لا ينصرفُ، فإنه يجرُّ بالفتحة، نحو: «صلَّى اللهُ على إبراهيمَ»، وجمعَ المؤنثِ السالم، فإنهُ يُنصبُ بالكسرة؛ نحو: «أكرمتُ المجتهداتِ»، والفعل المضارع المعتلّ الآخرِ، فإنه يُجزمُ بحذف آخره، نحوَ: «لم يخشَ، ولم يمشِ، ولم يغزُ».

والمعربُ بالحروف أربعةُ أنواعٍ أيضاً: المثُنى والمُلحقُ به، وجمعُ المذكَّر السالمُ، والملحقُ به، والأسماءُ الخمسةُ، والأفعال الخمسةُ.

والأسماءُ الخمسةُ هي: «أبو وأخو وحمو وفو وذو».

والأفعالُ الخمسة هي: «كلّ فعل مضارع اتصل بآخره ضميرُ تثنية أو واوُ جمعٍ، أو ياءُ المؤنثة المخاطبة، مثل: يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبونَ وتذهَبين».

(وسيأتي شرح ذلك كله مفصلاً في الكلام على إعراب الأفعال والأسماء).

أقسام الإعراب

أقسامُ الإعراب ثلاثةٌ: لفظيٌ وتقديريٌ ومحليٌ.

١ - الإعراب اللفظي

الإعرابُ اللفظيّ: أثرٌ ظاهرٌ في آخر الكلمة يجلبه العامل.

وهو يكون في الكلمات المعربة غير المُعتلّة الآخر، مثل: «يُكرمُ الأستاذُ المجتهدَ».

٢ - الإعراب التقديري

الإعراب التقديري: أثرٌ غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العاملُ، فتكونُ الحركةُ مقدرةً لأنها غير ملحوظةٍ.

وهو يكونُ في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلم، وفي المحكيّ، إن لم يكن جملة[1]، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيَّة أو الجمل.

إعراب المعتل الآخر

الألف تُقدَّرُ عليها الحركات الثلاث للتعذُّر، نحو: «يهوى الفتى الهدى للعُلى».

(١) أما الجمل المحكية فإعرابها محلي كما ستعلم.

أما في حالة الجزم فتُحذَفُ الألفُ للجازم، نحو: «لم نخشَ إلا الله».

ومعنى التعذرِ: أنه لا يُستطاعُ أبداً إظهار علاماتِ الإعراب.

والواوُ والياءُ تُقدَّرُ عليهما الضمةُ والكسرة للثقل، مثل: «يقضي القاضي على الجاني» و«يدعو الداعي إلى النادي».

أما حالة النصب: فإن الفتحة تظهرُ عليهما لخفَّتِها، مثل: «لن أعصِيَ القاضيَ» و«لَنْ أدعوَ إلى غير الحق».

وأما في حالة الجزم: فالواوُ والياءُ تُحذفان بسبب الجازم؛ مثل: «لم أقضِ بغير الحق» و«لا تَدعُ إلا الله».

ومعنى الثقلِ: أنّ ظهور الضمة والكسرة على الواو والياءِ ممكن فتقول: «يقضيُ القاضيُ على الجانِي. يَدعُوُ الداعيُ إلى الناديِ»، لكنّ ذلك ثقيل مُستبشَع، فلهذا تحذَفان وتقدّران، أي: تكونان ملحوظتين في الذهن.

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

يُعربُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مُثنى، أو جمع مُذكر سالماً) ـ في حالتَيِ الرفع والنصب ـ بضمةٍ وفتحةٍ مقدَّرتَيْن على آخره يمنع من ظهورهما كسرةُ المناسبة[١]، مثل: «رَبِّيَ الله» و«أطعتُ ربِّي».

أما في حالة الجر فيُعربُ بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحّ، نحو: «الزِمتُ طاعةَ ربِّي».

(هذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك. والجمهور على أنه مُعرب، في حالة الجر أيضاً، بكسرة مقدرة على آخره، لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة. ولا داعي إلى هذا التكلّف).

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً: فإنّ ألفه تبقى على حالها، ويُعربُ بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، كما كان يُعرب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقولُ: «هذه عصايَ» و«أمسكتُ عصايَ» و«توكأت على عصايَ».

---

(١) يكسر ما قبل ياء المتكلم؛ ليناسب الياء، فالكسرة التي يؤتى بها لمناسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحته على آخر الكلمة فتكون حينئذ معربة بضمة، أو فتحة مقدرتين على آخرها منع من ظهورهما حركة المناسبة.

وإن كان منقوصاً: تُدغم ياؤُهُ في ياء المتكلم.

ويُعرب في حالة النصب بفتحةٍ مُقدَّرة على يائه؛ يمنعُ من ظهورها سكون الإدغام[١]، فتقول: «حمدتُ الله مُعطيَ الرزقَ»[٢].

ويُعربُ في حالتي الرفع والجر بضمة أو كسرةٍ مُقدَّرتين على يائه، يمنعُ من ظهورهما الثقل أولاً، وسكونُ الادغام ثانياً[٣]، فتقول: «الله معطِيَ الرزقَ»[٤] و«شكرت لِمُعطيَ الرزقَ».

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم: إنما هو سكون الإدغام ـ كما هو الحال وهو منصوب ـ قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح: «هذا راميّ»: فراميّ: مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الإدغام، لا الاستثقال ـ كما هو الحال في غير هذه الحالة ـ لعروض وجوب السكون في هذه الحالة[٥] بأقوى من الاستثقال، وهو الإدغام).

وإن كانَ مُثنًى، تبقَ ألفهُ على حالها، مثل: «هذان كتابايَ». وأما ياؤُهُ فَتدغَمُ في ياء المتكلم، مثل: «علّمتُ وَلديَّ».

وإن كانَ جمعَ مذكر سالماً، تنقلب واوُه ياءً وتُدغمُ في ياءَ المتكلم، مثل: «معلميَّ يُحبّونَ أدبي»[٦] وأما ياؤُه فتُدغمُ في ياء المتكلم أيضاً، مثل: «أكرمتُ مُعلميَّ»[٧].

ويُعربُ المثنى وجمعُ المذكر السالمُ ـ المضافان إلى ياء المتكلم ـ بالحروف، كما كانا يُعربان قبلَ الإضافة إليها، كما رأيت.

---

(١) الفتحة تظهر على ياء المنقوص لخفتها، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم، لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

(٢) معطي: نعت لله، تابع له في نصبه. وعمة نصبه فتحة مقدرة على آخره ـ أي على الياء المدغمة في ياء المتكلم ـ منع ظهورها سكون الادغام، أي: السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم.

(٣) المنقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لثقل ظهورهما، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما، ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للادغام سبب ثان له.

(٤) الله: مبتدأ ومعطي، خبره، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل أولاً، وسكون الإدغام ثانياً.

(٥) أي: حالة اتصال المنقوص بياء المتكلم.

(٦) معلمي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء للادغام، والأصل: معلموي.

(٧) معلمي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء ـ أي ياء جمع المذكر السالم ـ المدغمة في ياء المتكلم.

٣ ـ إعراب المحكي

الحكايةُ: إيرادُ اللفظ على ما تسمعه.

وهي، إما حكايةُ كلمةٍ، أو حكايةُ جملة. وكلاهما يُحكى على لفظه، إلّا أن يكون لحناً. فتتعيّنُ الحكايةُ بالمعنى، مع التنبيه على اللحن.

فحكايةُ الكلمة: كأنْ يقالَ: «كتبتُ: يعلمُ»، أي: كتبتُ هذه الكلمة. فيعلمُ ـ في الأصلِ ـ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لتجرُّده من الناصب والجازم، وهو هنا محكيٌّ، فيكون مفعولاً به لكتبتُ، ويكون إعرابهُ تقديرياً منعَ من ظهوره حركةُ الحكاية.

وإذا قلتَ: «كتبَ: فعلٌ ماض» فكتبَ هنا محكيّة، وهي مبتدأ مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية».

وإذا قيلَ لك: أعربْ «سعيداً» من قولك: «رأيتُ سعيداً»، فتقول: «سعيداً: مفعولٌ به»، تحكي اللفظَ وتأتي به منصوباً، مع أن «سعيداً» في كلامك واقعٌ مبتدأ، وخبرُه قولُكَ: «مفعولٌ به»، إلّا أنه مرفوعٌ بضمةٍ مقدَّرةٍ على آخره، منعَ من ظهورها حركةُ الحكاية، أي حكايتُكَ اللفظَ الواقعَ في الكلام كما هو واقعٌ.

وقد يُحكى العَلَمُ بعدَ «من» الاستفهامية، إن لم يُسبَق بحرف عطف، كأن تقولَ: «رأيتُ خالداً»، فيقول القائلُ: «منْ خالداً». فإن سبقهُ حرفُ عطف لم تجزْ حكايتهُ، بل تقول: «ومنْ خالدٌ؟».

وحكايةُ الجملة: كأن تقولَ: قلتُ: «لا إلهَ إلّا الله. سمعتُ: حيّ على الصلاة. قرأتُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾. كتبتُ: استقِمْ كما أُمِرْتَ». فهذه الجُمَلُ محكيَّةٌ، ومحلُّها النصبُ بالفعل قبلها، فإعرابُها محكيٌّ.

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً. فإن سُلطَ عليها عاملٌ كان محلها الرفعَ أو النصبَ أو الجر على حسب العامل. وإلا كانت لا محل لها من الإعراب.

إعراب المسمى به

إن سمَّيتَ بكلمةٍ مَبنيَّةٍ أبقيتَها على حالها، وكان إعرابُها مُقدَّراً في الأحوال الثلاثة. فلو سمَّيتَ رجلاً «رُبَّ»، أو «مَنْ»، أو «حيثُ»، قلتَ: «جاء رُبَّ. أكرمتُ حيثُ. أحسنتُ إلى مَنْ». فحركاتُ الإعراب مُقدَّرة على أواخرها، منع من ظهورها حركةُ البناء الأصلي.

وكذا إن سمَّيتَ بجملة ـ ك: تأبَّطَ شرّاً، وجاد الحقّ ـ لم تُغيرها للإعرابِ الطّارىء، فتقول: «جاء تأبطَ شراً. أكرمتُ جادَ الحقُّ». ويكون الإعرابُ الطارىءُ مقدّراً، منع ظهور حركته حركة الإعراب الأصلي.

٤ ـ الإعراب المحلي

الإعرابُ المحليُّ: تغيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً.

وهو يكون في الكلمات المبنيّة، مثل: «جاء هؤلاءِ التلاميذُ، أكرمتُ مَنْ تعلّمَ. وأحسنتُ إلى الذينَ اجتهدوا. لم يَنْجَحَنَّ الكسلانُ».

ويكون أيضاً في الجملِ المحكيةِ. وقد سبقَ الكلام عليها.

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة: فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتبارياً. ويسمى إعرابه: «إعراباً محلياً» أي: باعتبار أنه حالٌ محلَّ مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم. ويقال: إنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاً، أي: بالنظر إلى محله في الجملة، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً).

والحروف؛ وفعلُ الأمرِ، والفعلُ الماضي، الذي لم تسبِقهُ أداةُ شرطٍ جازمةٌ، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، لا يتغير آخرها لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً، لذلك يقال: إنها لا محل لها من الإعراب.

أما المضارع المبني: فإعرابهُ محلي رفعاً ونصباً وجزماً، مثل «هل يكتُبْنَ ويكتبْنَ. والله لن يكتُبنَّ ولن يكتُبْنَ ولم تكتُبَنَّ ولم يَكْتُبْنَ».

وأما الماضي المسبوقُ بأداةِ شرطٍ جازمةٍ، فهو مجزومٌ بها محلاً، مثل: «إن اجتهدَ عليٌّ أكرَمَهُ معلمه».

٥ ـ الخلاصة الإعرابية

الكلمة الإعرابيةُ أربعة أقسام: مُسندٌ، ومُسندٌ إليه، وفضلةٌ، وأداةٌ.

وقد سبقَ شرحُ المسند والمسند إليه. ويسمَّى كلٌّ منهما عُمدةً، لأنه رُكنُ الكلام. فلا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال، ولا تتم الجملة بدونه. ومثالهما: «الصدقُ أمانةٌ»[١].

والمسند إليه لا يكون إلا إسماً.

والمسند يكون اسماً، مثل: «نافع» من قولك: «العلمُ نافعٌ»، واسمَ فعلٍ، مثل: «هيهاتَ المَزارُ»، وفعلاً مثل: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾.

---

(١) فالصدق: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الأمانة وحكمت عليه بها. والأمانة: مسند، لأنك أسندتها إلى الصدق وحكمت بها عليه.

إعراب المسند إليه

حُكمُ المسندِ إليه أن يكون مرفُوعاً دائماً؛ حيثما وقعَ، مثل: «فاز المجتهدُ. الحق منصورٌ. كان عُمرُ عادلاً».

إلا إن وقع بعدَ «إنّ» أو إحدى أخواتها، فحكمهُ حينئذٍ أنه منصوبٌ، مثل: «إنَّ عمرَ عادلٌ».

إعراب المسند

حكمُ المسندِ ـ إن كان اسماً ـ أن يكون مرفوعاً أيضاً، مثل: «السابقُ فائزٌ. إنَّ الحقَّ غالبٌ».

إلا إن وقعَ بعدَ (كان) أو إحدى أخواتها، فحكمهُ النصبُ، مثل: «كان عليٌّ بابَ مدينةِ العلم».

وإن كان المسندُ فعلاً، فإن كان ماضياً فهو مبنيٌّ على الفتح أبداً: كانتصَرَ.

إلا إذا لحقتهُ واوُ الجماعةِ، فيبنى على الضم: ك: انتصروا، أو ضمير رفع متحركٌ، فيبنى على السكون: ك: انتصرْتُ وانتصرْتمْ وانتصرْنا.

وإن كان مضارعاً، فهو مرفوع أبداً: ك «ينصُرُ».

إلا إذا سبقه ناصب، فيُنصبُ، نحو: «لَن تَبلغَ المجدَ إلا بالجِدّ»، أو جازمٌ فيُجزَمُ، نحو: «لم يلِدْ ولم يُولَدْ».

وإن اتصلت به إحدى نُوني التوكيد، بُني على الفتح: كيجتهدنَّ ويجتهدَنْ، أو نون النسوةِ، بُنيَ على السكون: كالفتياتُ يجتهدْنَ.

وإن كان أمراً، فهو مبنيٌّ على السكون أبداً: كاكتبْ، إلا إن كان مُعتلّ الآخرِ، فيُبنى على حذف آخره: كـ: اسعَ وادعُ وامشِ، أو كان مُتَّصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيُبنى على حذف النون: كاكتبا واكتبوا واكتبي، أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد، فيُبنى على الفتح: كاكتُبَنْ واكتبَنّ.

الفضلة وإعرابها

الفَضلةُ: هي اسمٌ يُذكرُ لتتميم معنى الجملة، وليس أحدَ رُكنَيها[1] ـ أي ليس مُسنَداً ولا مُسنداً إليه ـ كالناس من قولك: «أرشدَ الأنبياءُ الناسَ».

(فأرشد: مسند. والأنبياء: مسند إليه؛ والناس: فضلة، لأنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه،

---

(١) ركنا الجملة هما: المسند والمسند إليه.

وإنما أتي به لتتميم معنى الجملة. وسميت فضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل: في اللغة معناه الزيادة).

وحُكمها أنها منصوبةٌ دائماً حيثما وقعت، مثل: «يحترم الناس العلماءَ. أحسنتُ إحساناً. طلعت الشمسُ صافيةً. جاء التلاميذ إلا علياً. سافرت يومَ الخميس. جلستُ أمَامَ المِنبر. وقف الناس احتراماً للعُلماء».

إلا إذا وقعت بعدَ حرف الجرّ، أو بعد المضاف، فحكمها أن تكون مجرورة، مثل: «كتبت بالقلمِ. قرأت كتبَ التاريخِ».

وما جاز أن يكون عُمدةً وفضلةً، جاز رفعه ونصبه، كالمستثنى في كلام منفيٍّ ذكر فيه المستثنى منه، نحو: «ما جاء أحدٌ إلّا سعيدٌ، وإلا سعيداً».

(فإن راعيتَ المعنى، رفعتَ ما بعد «إلا» لوجود الإسناد، لأن عدم المجيء، إن أسند إلى «أحد» فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له. وإن راعيتَ اللفظ نصبتَهُ لأنه في اللفظ فضلة؛ لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه).

فإن ذكر المستثنى منه، والكلام مثبتٌ، نصب ما بعد «إلّا» حتماً، لأنه فضلةٌ لفظاً ومعنىً، نحو: «جاء القوم إلّا سعيداً».

وإن حُذفَ المُستثنى منه من الكلام رُفِعَ في مثل: «ما جاء إلّا سعيدٌ» لأنه مُسندٌ إليه، ونُصِبَ في مثل: «ما رأيتُ إلّا سعيداً». لأنه فضلةٌ. وخُفِضَ في مثل: «ما مررتُ إلا بسعيدٍ»، لوقوعهِ بعد حرف الجر.

الأداة وحكمها

الأداة: كلمة تكون رابطة بين جُزءَي الجملة، أو بينهما وبين الفضلة، أو بين جُملتين. وذلك كأدوات الشرطِ والاستفهام والتَّحضيض والتَّمني والترجي ونواصبِ المضارع وجوازمه وحروف الجرّ وغيرها.

وحُكمها أنها ثابتة الآخر على حالةٍ واحدة، لأنها مبنية.

والأداةُ، إن كانت اسماً، تقعُ مسنداً إليه، مثل: «مَنْ مجتهدٌ؟»، ومسنداً مثل: خَيرُ مالِكَ ما أنفقته في سبيل المصلحة العامة، وفضلة، مثل: «احترمِ الذي يطلبُ العلمَ؛ اتّق شرَّ من أحسنتَ إليه».

وحينئذٍ يكونُ إعرابها في أحوال الرفعِ والنصب والجر محلياً.

البَاب الأوّل

الفِعل وأقسامه

وهو يشتمل على تسعة فصول:

١ ـ الماضي والمضارع والأمر

ينقسمُ الفعل باعتبار زمانه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر.

فالماضي: ما دلَّ على معنًى في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي، كجاء واجتهدَ وتعلّمَ.

وعلامتهُ أن يقبلَ تاء التأنيثِ السَّاكنةَ، مثل: «كتبتْ»، أو تاء الضمير، مثل: «كتبتَ. كتبتِ. كتبتما. كتبتم. كتبتنَّ. كتبتُ».

والمضارعُ: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتمل الحالَ والاستقبالَ، مثل: «يجيءُ ويجتهدُ ويتعلَّمُ».

وعلامتهُ أن يقبل «السينَ» أو «سوفَ» أو «لم» أو «لن»، مثل: «سيقولُ. سوف نجيءُ. لَمْ أكسلْ. لنْ أتأخرَ».

والأمر: ما دلَّ على طلب وقوعِ الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل: «جيءْ واجتهدْ وتعلّمْ».

وعلامته أن يدلَّ على الطلب بالصيغة، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: «اجتهدي».

٢ ـ المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدٍّ ولازم:

الفعل المتعدي

الفعل المتعدّي. هو ما يتعدَّى أثَرُهُ فاعلَه، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل: «فتحَ طارقٌ الأندَلسَ».

وهو يحتاج إلى فاعل يَفعله ومفعولٍ به يقَع عليه.

ويُسمَّى أيضاً: «الفعلَ الواقعَ» لوقوعه على المفعول به، و«الفعلَ المجاوزَ» لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به.

وعلامته أنْ يقبلَ هاء الضمير التي تعودُ إلى المفعول به، مثل: «اجتهد الطالب فأكرمهُ أُستاذُه».

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف، أو المصدر، فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته. فالأول مثل: «يوم الجمعة زرتهُ»، والثاني مثل: «تجمَّل بالفضيلة تجمُّلاً كان يتجملهُ سلفك الصالح». فالهاء في المثال الأول: في موضع نصب على أنها مفعول فيه؛ وفي المثال الثاني: في موضع نصب على أنها مفعول مطلق).

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره

الفعل المتعدي: إما متعدٍ بنفسه، وإما متعدٍ بغيره:

فالمتعدي بنفسه: ما يصل إلى المفعول به مباشرةً (أي: بغير واسطةِ حرف الجر)، مثل: «بريت القلمَ». ومفعوله يسمى «صريحاً».

والمتعدي بغيره: ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: «ذهبتُ بكَ» بمعنى: «أذهبتُكَ». ومفعوله يسمى «غير صريح».

وقد يأخذ المتعدي مفعولين: أحدهما: صريحٌ، والآخر: غير صريحٍ، نحو: «أدُّوا الأماناتِ إلى أهْلِها».

(فالأماناتِ: مفعول به صريح، وأهلِ: مفعول به غير صريح، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح).

المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعدٍ إلى مفعول به واحد، ومتعد إلى مفعولين، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى مفعولٍ به واحدٍ كثيرٌ، وذلك مثل: «كتب، وأخذ، وغفر، وأكرم، وعظم».

المتعدّي إلى مفعولين

المتعدي إلى مفعولين على قسمين:

قسم: ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

وقسم: ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٌ.

فالأول: مثل: «أعطى، وسأل، ومنح، وكسا، وألبس، وعلَّم»، تقول: «أعطيتكَ كتاباً. منحت المجتهدَ جائزةً. منعت الكسلانَ التنزُّهَ. كسوت الفقيرَ ثوباً. ألبست المجتهدةَ وساماً، علَّمت سعيداً الأدبَ».

والثاني: على قسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

١ ـ أفعال القلوب

أفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين هي: «رأى، وعلِمَ، ودَرى، ووجَدَ، وألفى، وتعلَّم، وظنَّ، وخالَ، وحسِبَ، وجعلَ، وحَجا، وعدَّ، وزَعَمَ، وهَبْ».

(وسميت هذه الأفعال «أفعال القلوب»، لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب. وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين. بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً: كعرَف، وفهِم. ومنه ما هو لازم: كحزن، وجبُن).

ولا يجوزُ في هذه الأفعال أن يُحذَفَ مفعولاها أو أحدُهما اقتصاراً (أي: بلا دليل). ويجوز سُقوطهما، أو سقوطُ أحدهما، اختصاراً (أي: لدليل يَدُل على المحذوف).

فسقوطهما معاً لدليل، كأنْ يُقالَ: «هل ظننتَ خالداً مُسافراً؟» فتقولُ: «ظننتُ» أي: «ظننتُهُ مُسافراً»، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي «كنتم تزعمونهم شركائي»، وقال الشاعر الكميت الأسدي:

بِأَيِّ كِتابٍ، أم بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرى حُبَّهُمْ عاراً عليَّ، وتَحْسَبُ؟!

أي: «وتحسبُهُ عاراً».

وسُقوطُ أحدهما لدليلٍ، كأن يُقالَ: «هل تظُنُّ أحداً مسافراً؟»، فتقولُ: «أظُنُّ خالداً»، أي: «أظُنُّ خالداً مسافِراً؟»، ومنه قولُ عنترة:

ولَقَدْ نَزَلتِ، فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ، مِنِّي بِمَنْزِلةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أي: «نزلتِ مني منزلةَ المحبوب المُكرَمِ، فلا تظني غيره واقعاً».

ومما جاء فيه حذفُ المفعولين لدليل قولهم: (مَنْ يسمعْ يَخَلْ) أي: «يخَل ما يسمعُه حقاً».

فإن لم يدُلَّ على الحذف دليلٌ لم يجُز، لا فيهما ولا في أحدهما. وهذا هو الصحيحُ من مذاهب النَّحويين.

وأفعالُ القلوب نوعان: نوعٌ يفيدُ اليقينَ (وهو الاعتقاد الجازم)، ونوعٌ يفيدُ الظنَّ (وهو رُجحانُ وقوعِ الأمر).

أفعال اليقين:

أفعالُ اليقين، التي تنصبُ مفعولين، ستةٌ:

الأولُ: «رأى» ـ بمعنى «علم واعتقد» ـ كقول الشاعر:

رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ مُحاولةً، وأكثرَهُمْ جنودا

ولا فرقَ أن يكون اليقينُ بحسب الواقع، أو بحسب الاعتقاد الجازم، وإن خالفَ الواقع، لأنه يقينٌ بالنسبة إلى المعتقَد. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: إنهم يعتقدون أن البعثَ مُمتنعٌ، ونعلمُه واقعاً. وإنما فَسّرَ البُعد بالامتناع، لأن العرب تستعملُ البعدَ في الانتفاء، والقُربَ في الحُصول.

ومثل: «رأى» اليقينيَّة (أي: التي تفيد اليقينَ) «رأى» الحُلميَّةُ، التي مصدرُها «الرُّؤيا» المناميَّةُ، فهي تنصب مفعولين، لأنها مثلها من حيثُ الإدراكُ بالحِسّ الباطن؛ قال تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] فالمفعولُ الأولُ: ياء المتكلم، والمفعول الثاني: جملةُ أعصرُ خمراً.

(فإن كانت «رأى» بصريةً، أي بمعنى «أبصرَ ورأى بعينه»، فهي متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت بمعنى «إصابة الرئة» مثل: «ضربه فرآه»، أي: أصاب رئته، تعدّتْ إلى مفعول واحد أيضاً).

والثاني: «عَلِمَ» ـ بمعنى «اعتقدَ» ـ كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ مَنّاناً، فلَسْتُ بآمِلٍ نَداكَ، ولو ظَمْآنَ، غَرْثانَ[١]، عاريا

وقولِ الآخر:

عَلِمْتُكَ الباذلَ المعروفِ[٢] فانبعَثَتْ إليكَ بي واجفاتُ[٣] الشوق والأملِ

(فإن كانت بمعنى «عَرَفَ» كانت متعدية إلى واحد، مثل: «علمت الأمر»، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] وإن كانت بمعنى «شعر وأحاط وأدرك»، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها أو بالباء مثل: «عَلِمت الشيءَ وبالشيءِ»).

والثالث: «دَرَى» ـ بمعنى «عَلِم عِلمَ اعتقاد» كقول الشاعر:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدِ[٤] يا عَمْرُو، فاغتَبِطْ، فإنَّ اغتِباطاً بالوفاءِ حميدُ

والكثير المُستعمل فيها أن تتعدّى إلى واحد بالباء، مثل: «دريت به».

(فإن كانت بمعنى «ختل» أي: خدع، كانت متعدية إلى واحد بنفسها، ثل: «دريت الصيد»

---

(١) الندى: الجود والسخاء، «والغرثان» الجوعان.

(٢) يصح في المعروف النصب على أنه مفعول للباذل، والجر على أنه مضاف إليه.

(٣) انبعثت: انطلقت، «واجفات الشوق»: دواعيه وأسبابه.

(٤) العهد النصب على أنه مفعول للوفي، والجر على الاضافة، والتاء في «دريت» هي المفعول الأول نائباً عن الفاعل، والوفي المفعول الثاني.

أي: ختلته وخدعته. وإن كانت بمعنى «حَكّ» مثل: «درى رأسه بالمِدرى»[١]، أي حكه به، فهي كذلك).

والرابع: «تَعَلّمْ» ـ بمعنى «اعلمْ واعتقِدْ» كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّها فَبالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ والْمَكْرِ

والكثيرُ المشهور استعمالُها في «أنْ» وصِلَتها؛ كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ أنَّ خيرَ النَّاسِ مَيْتٌ على جَفْرِ الهَباءَةِ لا يَرِيمُ[٢]

وقال الآخر:

فقُلْتُ: تَعَلَّمْ أنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإلّا تُضَيِّعْها فإنَّكَ قاتِلُه

وفي حديث الدَّجالِ: «تعلّموا أنَّ رَبكم ليس بأعورَ».

وتكون «أن» وصِلَتُها حينئذٍ قد سَدَّتا مَسَدّ المفعولين.

(فإن كانت أمراً من «تَعَلّمَ يتعلّمُ»، فهي متعدية إلى مفعول واحد، مثل: «تعلّموا العربية وعلّموها الناس»).

والخامس: «وجدَ» ـ بمعنى «عَلِمَ واعتقَدَ» ـ ومصدرها «الوُجودُ والوجدان»[٣]، مثل: «وجدتُ الصدقَ زينةَ العُقلاء».

قال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٤] [الأعراف: ١٠٢].

(فإن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادي، لم تكن من هذا الباب. وذلك مثل: «وجدت الكتابَ وجوداً ووِجداناً» بكسر الواو في الوجدان ـ أي: أصبته وظفرت به بعد ضياعه. ومثل: «وجد عليه مَوْجِدَةً» ـ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم ـ أي: حقد عليه وغضب. وفي حديث الإيمان: «إني سائلك فلا تجد عليّ»، أي: لا تغضب من سؤالي. ومثل: «وَجِدَ به وَجْداً» ـ بفتح الواو وسكون الجيم ـ أي: حزن به، و«وجد به وَجْداً أيضاً» أي: أحبه، يقال: «له بأصحابه وَجْدٌ»، أي: محبة. ومثل: «وجد جِدَةً» بكسر الجيم وفتح الدال ـ أي: استغنى غِنىً يأمَنُ بعدَهُ الفقرَ).

والسادسُ: «ألفى» ـ بمعنى «عَلِمَ واعتقد» ـ: مثل: «ألفَيْتُ قولك صواباً».

---

(١) المدرى بكسر الميم: المشط، ومثله المدراة، والجمع المداري «بكسر الراء» والمدارى «بفتحها».

(٢) الجفر: البئر الواسعة التي لم تطو، وجُفر الهباءة: مستنقع ببلاد غطفان، و«لا يريم»: لا يبرح.

(٣) ذكر السيوطي في «همع الهوامع. ج١ ص١٤٩»: أن وجد بمعنى «علم» يتعدى إلى مفعولين، ومصدره «وجدان» عن الأخفش و«وجود» عن السيرافي، وقد نقل الزبيدي في مستدرك كلام «همع الهوامع».

(٤) اللام هذه، هي لام التأكيد التي يسمونها لام الابتداء، وفاسقين، هو المفعول الثاني، وإن هنا ليست شرطية، بل هي مخففة من الثقيلة، والأصل وإنا وجدنا.

(فإن كانت بمعنى «أصاب الشيء وظفر به»، كانت متعدية إلى واحد، «ألفيت الكتاب»، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥].

أفعال الظن:

أفعال الظن (وهي ما تفيد رُجحان وقوع الشيء) نوعان:

نوعٌ: يكونُ للظنّ واليقين، والغالبُ كونُهُ للظنّ، ونوع: يكونُ للظنّ فحَسْبُ.

فالنوعُ الأول ثلاثةُ أفعالٍ:

الأول: «ظنّ» ـ وهو لرُجحان وقوعِ الشيء ـ كقول الشاعر:

ظَنَنْتُكَ، إن شَبَّتْ لظى الْحربِ، صالِياً فَعَرَّدْتَ فيمن كانَ فيها مُعرِّدا[1]

وقد تكون لليقين، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: علموا واعتقدوا.

(فإن كانت بمعنى، «اتهم» فهي متعدية إلى واحد، مثل: «ظن القاضي فلاناً»، أي: اتهمه؛ والظنين والمظنون: المتهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ۝٢٤﴾ [التكوير: ٢٤] أي: متهم).

والثاني: خالَ ـ وهي بمعنى «ظنّ» التي للرجحان ـ كقول الشاعر:

إخالُكَ، إن لم تُغْمِضِ الطَّرْفَ، ذَا هَوىً يَسومُكَ ما لا يُسْتطاعُ مِنَ الوجْدِ[2]

وقد تكون لليقين والاعتقاد، كقول الآخر:

دعاني الغواني عَمَّهنَّ. وخِلْتُني لِيَ اسمٌ، فلا أُدْعَى به وَهْوَ أوّلُ[3]

(أي: دعونني عمَّهنَّ، وقد علمت أن لي اسماً، أفلا أدعى به وهو أول اسم لي؟ وياء المتكلم مفعول خالَ الأول، وجملة «لي اسم» في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني).

والثالث: «حَسِبَ» ـ وهي للرُّجحان، بمعنى «ظنّ» ـ كقوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقوله: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌۚ﴾ [الكهف: ١٨]. وقد تكون لليقين، كقول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى والجودَ خيرَ تِجارةٍ رباحاً، إذا ما الْمَرْءُ أصبح ثاقِلا[4]

---

(١) شبت النار: اتقدت، وشببتها أنا: أوقدتها: فهي مشبوبة: فالفعل لازم متعد، «واللظى» النار، و«صالياً»: من صلى النار وبها، إذا قاسى حرها وبها: «وعرّدت»: هربت وفررت وانحرفت.

(٢) الأفصح في «اخال» أن تكسر همزتها: ويجوز فتحها. و«يسومك»: يكلفك و«الوجد»: الحب.

(٣) قوله: «أفلا ادعى به» الكلام على تقدير استفهام انكاري، أي أفلا ادعى به وهو اسم لي؟.

(٤) ثاقلاً: أثقله المرض فأشرف منه على الموت.

والنوعُ الثاني (وهو ما يُفيدُ الظَّنَّ فَحَسْبُ) خمسةُ أفعال:

الأول: «جعلَ» ـ بمعنى «ظنَّ» كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]. فإن كانت بمعنى «أوجد» أو بمعنى «أوجب»، تعدَّتْ إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] أي: خلق وأوجد، وتقول: (جعل لنشر العلم نصيباً من مالك)، أي: أوجب.

وإن كانت بمعنى (صيَّر) فهي من أفعال التحويل. و(سيأتي الكلام عليها).

وإن كانت بمعنى (أنشأ) فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل، مثل: (جعلتِ الأمةُ تمشي في طريق المجد)، أي: (أخذت وأنشأت).

والثاني: «حَجا» بمعنى «ظنَّ» ـ كقول الشاعر:

قد كُنتُ أحجُو أبا عَمْرٍ أخا ثِقَةٍ   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنا يوماً مُلِماتُ

فإن كانت بمعنى (غلبه في المحاجة)، أو بمعنى (ردَّ ومنع) أو بمعنى (كتم وحفظ) أو بمعنى (ساق) فهي متعدية إلى واحد، تقول: (حاجيته فَحَجَوْته)، أي: فاطنته فغلبته[1]، و(حجوت فلاناً) أي: منعته ورددته[2]، و(حجوت السر)، أي: كتمته وحفظته، و(حجتْ الريحُ سفينة) أي: ساقتها. وإن كانت بمعنى (وقف أو أقام)، مثل: (حجا بالمكان) أو بمعنى (بخل) مثل: (حجا بالشيء) أي: ضنَّ به، فهي لازمة.

والثالثُ: «عَدَّ» ـ «ظنَّ» كقول الشاعر:

فَلا تَعْدُدِ الْمَوْلى شَرِيكَكَ في الغنى   ولكنَّما الْمَوْلى شَرِيكُكَ في العُدْمِ[3]

(فإن كانت) بمعنى «أحصى» تعدَّتْ إلى واحد مثل: «عددت الدراهم»، أي: (حسبتها وأحصيتها).

والرابع: «زَعَمَ» ـ بمعنى «ظنَّ ظناً راجحاً» ـ كقول الشاعر:

زَعَمَتْني شَيْخاً، ولستُ بِشَيْخٍ   إِنَّما الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا

والغالبُ في «زعَمَ» أن تُستَعمَلَ للظنِّ الفاسدِ، وهو حكاية قولٍ يكون مظنَّةً للكذب، فيقال فيما يُشكُّ فيه، أو فيما يُعتقدُ كذبُهُ، ولذلك يقولون: «زعموا مطِيَّةُ الكذب» أي: إنَّ هذه الكلمة

---

(١) وذلك من الحجا، بكسر الحاء وهو العقل، ويقال: «تحاجيا»، أي: تطارحا الأحاجي، وهي ضرب من الألغاز، والمفرد «أحجية وأحجوة» وهي الكلمة المغلقة يتحاجى الناس فيها.

(٢) ومنه سمي العقل «الحجا» لأنه يمنع الإنسان من الفساد ويرده عنه.

(٣) المولى: يطلق على الناصر والمعين، وعلى السيد، وعلى ابن العم ـ وهو المراد هنا ـ وعلى العبد الرقيق، و«العدم»: الفقر.

مركبٌ للكذب. ومن عادة العرب أنّ من قال كلاماً، وكان عندهم كاذباً، قالوا: «زَعَمَ فلانٌ». ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذُمّ القائلون به.

وقد يردُ الزَّعم بمعنى: القول، مُجرَّداً عن معنى الظنِّ الرَّاجحِ، أو الفاسد، أو المشكوك فيه.

(فإن كانت «زعم» بمعنى «تأمَّر ورأس»، أو بمعنى «كفل به» تعدَّتْ إلى واحد بحرف الجر، تقول: «زعم على القوم فهو زعيم»، أي: تأمر عليهم ورأسهم، و«زعم بفلان وبالمال»، أي كفل به وضمنه، وتقول: «زعم اللبن» أي: أخذ يطيب، فهو لازم).

والخامسُ: «هَبْ» - بلفظ الأمر، بمعنى «ظُنَّ» - كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: أَجِرْني أبا خالدٍ وإلاَّ فَهَبْني امرَءاً هالِكا

(فإن كانت امراً من الهبة، مثل: «هب الفقراء مالاً»، لم تكن من أفعال القلوب، بل هي من «وهب» التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً. على الفصيح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام، نحو: «هب للفقراء مالاً». وإن كانت أمراً من الهبة تعدت إلى مفعول واحد، مثل «هب ربك»، أي: خفْهُ).

٢ - أفعال التحويل

أفعالُ التحويل: ما تكونُ بمعنى «صيَّرَ». وهي سبعةٌ: «صيَّر وردَّ وترَك وتخِذ واتَّخذ وجعل ووهب».

وهي تنصبُ مفعولين أصلُهما مُبتدأ وخبرٌ.

فالأولُ: مثل: «صيَّرْتُ العدُوَّ صديقاً».

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩] وقول الشاعر:

رَمى الحِدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا[١]

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودا

والثالثُ: كقوله عزَّ وجل: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[٢] [الكهف: ٩٩].

---

(١) الحدثان بكسر الحاء وسكون الدال وبفتح الحاء والدال: نوائب الدهر ومصائبه، و«سمدن»: ذهلن وتحيرن، و«السمود» أن يقوم المرء رافعاً رأسه ناصباً صدره، وذلك من ذهول أو نازلة فرح فهو يكون للحزن وللسرور، وهو هنا للحزن والمصيبة.

(٢) بعضهم: مفعول «ترك» الأول، وجملة «يموج» في موضع نصب مفعوله الثاني.

وقول الشاعر:

وربّيته، حتى إذا ما تركته أخا القوم، واستغنى عن المَسْحِ شاربُهُ

والرابعُ: مثل: «تخِذتُكَ صديقاً».

والخامسُ: كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

والسادسُ: كقوله سبحانهُ: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

والسابع: مثل: «وهبَني الله فداء المُخلصين».

وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى «صير» الدالة على التحويل وإن كانت «رد» بمعنى «رجع» ـ كرددته، أي: رجعته[1] ـ و«ترك» بمعنى «خلى» ـ كتركت الجهل، أي: خليته و«جعل» بمعنى «خلق»؛ كانت متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت «هب» بمعنى أعطى لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، مثل: «وهبتك فرساً». والفصيح أن يقال: «وهبت لك فرساً».

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

المتعدِّي إلى ثلاثة مفاعيل: هو «أرى وأعلمَ وأنبأ ونبَّأ وأخبرَ وخبَّر وحدَّثَ». ومُضارعها: «يُري ويُعلِم ويُنبِىءُ ويُنبِّىءُ ويُخبر ويُخبِّر ويحدِّث». تقول: «أريت سعيداً الأمرَ واضحاً، وأعلمتُهُ إيّاهُ صحيحاً، وأنبأتُ خليلاً الخبرَ واقعاً، ونبّأته إيّاهُ، أو أخبرتُه إياهُ، أو خبَّرته إياهُ، أو حدّثه إياهُ حقاً».

والغالبُ في «أنبأ» وما بعدها: أن تُبنى للمجهول، فيكون نائبُ الفاعلِ مفعولها الأول، مثل «أنبئتُ سليماً مجتهداً»، قال الشاعر:

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ، والسفاهَةُ كاسمِها، يُهدِي إليَّ غرائبَ الأشعارِ

وقال الآخرُ: النابغة:

نُبِّئْتُ أنَّ أبا قابوسَ أوعَدَني ولا قَرارَ على زأرٍ من الأسَدِ[2]

---

(١) رجع يكون بمعنى «عاد» فيكون لازماً. ويكون بمعنى «أعاد» فيكون متعدياً، كقوله تعالى: ﴿فإن رجعك الله إلى طائفة﴾ [التوبة: ٨٣] ﴿فرجعناك إلى أمك﴾ [طه: ٤٠] ﴿فارجع البصر﴾ [الملك: ٣]. وقد يقال: أرجعه، وهي لغة هذيل.

(٢) أبو قابوس: كنية النعمان بن النذر، وكان ملك العرب في العراق قبل الإسلام. وقابوس ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، لأنه معرب «كاووس»، كذا قالوا، والذي نراه أنه عربي مأخوذ من القبس، وهو الشعلة من النار، والقابوس لغة، الرجل الجميل الوجه الحسن اللون: ونرى أنه منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لندرة هذا الوزن في العربية، و«الزأر والزئير»: صوت الأسد.

الفعل اللازم

الفعلُ اللازمُ: هو ما لا يتعدى أثرُهُ فاعلَهُ، ولا يتجاوزُه إلى المفعول به، بل يبقى في نفسِ فاعله، مثل: «ذهب سعيدٌ، وسافر خالدٌ».

وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاجُ إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعلهِ فيحتاجُ إلى مفعول به يَقعُ عنيه.

ويُسمى أيضاً: (الفعلَ القاصرَ) ـ لقُصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل ـ و(الفعل غيرَ الواقع) ـ لأنه لا يقع على المفعول به ـ و(الفعل غيرَ المُجاوِزِ) لأنه لاَ يجاوِزُ فاعلهُ.

متى يكون الفعل لازماً؟

يكونُ الفعل لازماً:

إذا كان من أفعال السجايا والغرائز، أي الطبائع، وهي ما دَلّت على معنى قائم بالفاعل لازم له ـ وذلك، مثل: «شَجُع، وجَبُنَ، وحَسُنَ، وقَبُحَ».

أو دلَّ على هيئة، مثل: «طال، وقصرَ، وما أشبه ذلك».

أو على نظافةٍ: كطَهُر الثوبُ، ونظُف.

أو على دنسٍ: كوسِخ الجسمُ، ودنسَ، وقذِر.

أو على عرضٍ غير لازمٍ ولا هو حركة[1]: كمرِض، وكسِل، ونشِط، وفرح، وحزن، وشَبع، وعطِش.

أو على لون: كاحمرَّ، واخضرَّ، وأدِم[2].

أو على عيبٍ: كعَمش، وعور.

أو على حلية[3]: كنَجِل[4]، ودعِج[5]، وكحِل.

أو كان مُطاوعاً لفعلٍ مُتعدٍّ إلى واحد: كمددتُ الحبل فامتدَّ[6].

---

(١) إن كان حركة فمنه ما يكون لازماً، كمشي ومنه ما يكون متعدياً كمد وزحزح.

(٢) أدم: كان أسمر اللون.

(٣) الحلية: ما كان زيناً من الصفات المعنوية أو الحسية فهي ضد العيب.

(٤) نجلة العين: اتسعت فالعين نجلاء. ونجل الرجل: اتسعت عيناه، فهو أنجل، وامرأة نجلاء.

(٥) دعجت العين: صارت شديدة السواد مع سعتها. وصاحبها أدعج. وهي دعجاء.

(٦) فإن كان مطاوعاً لمتعد إلى اثنين كان هو متعدياً إلى واحد مثل: «علمته النحو فتعلمه، وفهمته المسألة ففهمها». والمطاوعة: قبول فاعل فعل اثر فعل الفاعل الذي قبله، مع اشتراك الفعلين في الاشتقاق من مادة

أو كان على وزن (فَعُل) ـ المضموم العينِ ـ كحسُن، وشرُف، وجمُل، وكرُم.

أو على وزن (انفعل): كانكسر، وانحطم، وانطلق.

أو على وزن (افعلَّ): كاغبرَّ، وازورَّ.

أو على وزن (افعالّ) كادهامَّ، وازوارَّ

أو على وزن (افعَللّ): كاقشعرَّ، واطمأنَّ.

أو على وزن (افعنلل): كاحرنجم[1]، واقعنسس[2].

متى يصير اللازم متعدياً

يصيرُ الفعلُ مُتعدياً بأحدِ ثلاثة أشياء:

إما بنقله إلى باب (أَفْعَلَ) مثل: «أكرمتُ المجتهد»[3].

وإما بنقله إلى باب (فَعّل) ـ المُضعّف العين ـ مثل: «اعظّمتُ العلماء»[4].

وإما بواسطة حرف الجرّ، مثل: «أعرِضْ عن الرذيلة، وتَمسَّكْ بالفضيلة»[5].

سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة

إذا سقط حرفُ الجرُ بعد المتعدي بواسطة، نصبت المجرورَ، قال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه، وقال الشاعر:

تَمُرُّون الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا ... كلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ

والأصلُ: تمرّونَ بالديار. فانتصب المجرورُ بعد سُقوط الجارّ.

وسُقوطُ الجار بعد الفعل اللازم سماعيٌ لا يُقاسُ عليه، إلا في «أنْ وأنَّ»، فهو جائزٌ قياساً إذا أمِنَ اللَّبْسُ، كقوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: من أن جاءكم، وقولِه سُبحانهُ: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: بأنه.

واحدة. فالحبل الذي هو فاعل الامتداد في المعنى ـ سلط عليه المد فامتد، فالامتداد الذي قبله الحبل هو أثر المد الذي قمت به، فإن لم يكن مع قبول الأثر اشتراك الفعلين في الاشتقاق فلا يكون الفعل مطاوعاً مثل: «ضربته فتألم».

(١) احرنجمت الإبل: اجتمعت، وكذا احرنجم القوم.

(٢) اقعنسس الرجل: تأخر ورجع إلى خلف: واقعنسس البعير: امتنع عن الانقياد.

(٣) المجرد «كرم»، وهو فعل لازم.

(٤) المجرد «عظم»، وهو فعل لازم.

(٥) المفعول هنا غير صريح، وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً كما تقدم.

فإن لم يُؤمن اللبْسُ لم يَجُزْ حذفهُ قبلها، فلا يجوز أن تقول: «رغِبت أن أفعل» لإشكال المُرادِ بعد الحذف، فلا يفهم السامعُ ماذا أردت: أرغَبْتُكَ في الفعل، أو رَغَبْتُكَ عنهُ فيجبُ ذكرُ الحرف ليتعيَّن المُرادُ، إلا إذا كان الإبهامُ مقصوداً لتعمية المعنى المرادِ على السامع.

٣ ـ المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى معلوم ومجهول:

فالفعل المعلوم: ما ذُكر فاعِلهُ في الكلام نحو: «مصَّرَ المنصورُ بغداد»[١].

وإذا اتصل بالماضي الثلاثيّ المجرّد المعلوم ـ الذي قبل آخره ألفٌ ـ ضمير رفع متحركٌ، فإن كان من باب (فَعَلَ يَفْعُل)[٢] ـ نحو: «سامَ، يَسومُ، ورام يرومُ، وقادَ يقُودُ» ضُمَّ أوله، نحو: «سُمْتُه الأمر[٣]، ورُمْتُ الخير، وقُدْتُ الجيش».

وإن كان من باب (فعل يفعِلُ)[٤] ـ نحو: «باع يبيعُ، وجاء يجيء، وضَامَ يضيمُ»[٥].

أو من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ)[٦] ـ نحو: «نال ينالُ، وخاف يخافُ»[٧] ـ كُسِرَ أولهُ، نحو: «بِعتُهُ، وجِئتُهُ، وضِمت الخائنَ، ونِلْتُ الخير، وخِفْتُ الله».

والفعلُ المجهول: ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرضٍ من الأغراض: إما للإيجاز، اعتماداً على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجهل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيره؛ فتُكْرِمُ لسانك عنه، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكرمُه أن يُذكر، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإما لإبهامه على السامع.

وينوبُ عن الفاعل بعد حذفه المفعولُ به، صريحاً، مثل: «يُكرَم المجتهدُ»، أو غير صريح،

---

(١) أي: جعلها مصراً، أي مدينة، والمنصور: هو ثاني الخلفاء من بني العباس.

(٢) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع.

(٣) سمته الأمر: كلفته إياه، وأكثر ما يستعمل السوم في العذاب والمشقة، وسام البائع السلعة يسومها: عرضها وذكر ثمنها، وسامها المشتري: طلب ابتياعها.

(٤) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

(٥) ضامه يضيمه: قهره وظلمه، وضام فلان حق فلان: انتقصه، واسم الفاعل «ضائم»، واسم المفعول «مضيم» بفتح الميم وكسر الضاد.

(٦) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٧) لأن الأصل «نيل ينيل» و«خوف يخوف» بوزن «فهم يفهم»، أما «نيل وخوف» فقلبت الياء والواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما «ينيل ويخوف» فنقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ لأن حرف العلة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة، والحف الصحيح أولى بتحمل الحركة منه، ثم قلبت كل من الواو والياء ألفاً مراعاة للفتحة قبلهما.

مثل: «أحسِنْ فيُحسَن إليك»، أو الظرفُ، مثل: «سُكنت الدارُ وسُهرتِ الليلةُ»، أو المصدرُ، مثل: «سِير سيرٌ طويل».

(ولنيابة الظرف والمصدر عن الفاعل شروط ستراها في الجزء الثاني، في «مبحث نائب الفاعل» إن شاء الله).

ولا يُبنى المجهولُ إلا من الفعل المتعدي بنفسه، مثل: «يُكرَم المجتهدُ»، أو بغيره، مثل: «يُرْفَقُ بالضعيفِ».

وقد يُبنى من اللازم، إن كان نائب الفاعل مصدراً نحو: «سُهر سهرٌ طويلٌ» أو ظرفاً، مثل: «صيم رمضانُ».

٤ المعلوم للمجهول

متى حُذفَ الفاعلُ من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المعلوم.

فإن كان ماضياً يُكسر ما قبل آخره، ويُضم كل مُتحرك قبله، فتقولُ في: كسر، وأكرم، وتعلّم واستغفر. «كُسِر وأُكرِمَ وتُعلِّمَ واسْتُغْفِرَ».

وإن كان مضارعاً يُضمّ أوّلُه، ويُفتح ما قبلَ آخره، فتقول في: يَكسِرُ ويُكرِمُ ويَتعلَّمُ ويَستغفِرُ: «يُكسَرُ ويُكرَمُ ويُتعلَّمُ ويُستغفَرُ».

أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبداً.

٥ بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

إذا أُريدَ بناءُ الماضي - الذي قبلَ آخره ألفٌ - للمجهول (إن لم يكن سُداسياً) تُقلبُ ألفه ياءً، ويُكسَرُ كُلُّ متحرِّكٍ قبلَها، فتقولُ في: باعَ وقال: «بِيعَ، وقيلَ»، وفي ابتاعَ واقتادَ واجتاحَ: «ابتِيعَ، واقتِيدَ، واجْتِيحَ»؛ والأصل: «بُيِعَ، وقُوِلَ وابتُيِعَ واقتُوِدَ واجتُوح»[1].

فإن كان على ستةِ أحرفٍ - استتابَ واستماحَ - تُقلَب ألِفُه ياءً، وتُضَمّ همزتُه وثالثُه، ويُكسَر ما قبلَ الياء، فتقول: «استُتِيبَ واستُمِيحَ».

وإن اتصلَ بنحو: «سِيمَ ورِيمَ وقِيدَ»[2] من كل ماضٍ مجهول ثلاثيّ أجوفَ - ضميرُ رفعٍ متحركٌ، فإن كان يُضَمُّ أوّلُه في المعلوم نحو: «سُمتُه الأمرَ، ورُمتُ الخيرَ، وقُدْتُ الجيشَ» كُسِرَ

---

(١) نقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح المضموم قبلها، بعد حذف حركته؛ لأن الحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة من حرف العلة، ثم قلبت الواو في الواوي ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

(٢) ومعلومها: «سام ورام وقاد».

في المجهول، كيلا يَلتبسَ معلوم الفعل بمجهوله، فتقولُ: «سِمتُ الأمر، ورِمتُ بخيرٍ، وقِدتُ للقضاءِ»[١].

وإن كان يُكسَرُ أوّله في المعلوم - نحو: «بعته الفَرَس وضمتُه، ونِلتُه بمعروفٍ» ضُمَّ في المجهول؛ فتقول «بُعت الفرَسَ، وضُمت، ونُلتُ بمعروفٍ»[٢].

وإذا أريد بناءُ المضارع - الذي قبلَ آخرِه حرفُ مدّ - للمجهول، يُقلَب حرفُ المد ألفاً، فتقول في: يقولُ، ويبيعُ: «يُقالُ، ويُباعُ»، وفي: يَستطيعُ، ويَستتيبُ: يُستطاعُ، ويُستتابُ».

٤ ـ الصحيح والمعتل

ينقسم الفعلُ - باعتبار قوةِ أحرفه وضَعفها - إلى قسمينِ: صحيحٍ، ومُعتلّ.

فالصحيح: ما كانت أحرُفه الأصليةُ أحرفاً صحيحة مثل: «كتبَ وكاتبَ».

وهو ثلاثة أقسامٍ: سالِمٌ، ومهموزٌ، ومُضاعَفٌ.

فالسالم: ما لم يكن أحدُ أحرفِهِ الأصليَّة حرفَ علَّة. ولا همزة، ولا مضعَّفاً[٣]، مثل: «كتب وذهب وعلمَ».

والمهموز: ما كان أحدُ أحرفِهِ الأصليةِ: همزة.

وهو ثلاثة أقسامٍ: مهموزُ الفاء: كأخذ، ومهموزُ العين: كسألَ، ومهموزُ اللام: كقَرأ.

والمضاعفُ: ما كان أحدُ أحرفِهِ الأصليةِ مُكرَّراً لغيرِ زيادة.

وهو قسمان: مضاعفٌ ثُلاثيٌّ: كمدَّ ومَرَّ، ومضاعَفٌ رُباعيّ: كزَلزَلَ ودمدمَ.

فإن كان المكرَّرُ زائداً - كعظَّمَ، وشَذَّبَ، واشتدَّ، وادهامَّ، واعشوشبَ - فلا يكون الفعل مضاعفاً.

والفعلُ المعتلُّ: ما كان أحد أحرفِهِ الأصليَّة حرفَ عِلَّة، مثل: «وَعَدَ، وقالَ، ورمَى».

وهو أربعةُ أقسام: مثالٌ، وأجوفٌ، وناقصٌ، ولفيفٌ.

فالمثال: ما كانت فاؤُهُ حرفَ علَّة: كوَعَدَ وَوَرِثَ.

والأجوف: ما كانت عينُه حرفَ علة: كقالَ وباع.

---

(١) أي: سامني الأمر غيري، ورامني بخير غيري، وقادني للقضاء غيري.

(٢) أي باعني الفرس غيري، وضامني غيري، ونالني بمعروف غيري.

(٣) أي: مكرراً: والتضعيف: أن يكون في الكلمة حرفان أصليان من جنس واحد، كشد وعد. وأما مثل: «فرح واحمر واقشعر» فليست مضاعفة؛ لأن إحدى الراءين زائدة.

والناقصُ: ما كانت لامه حرف علة: كرَضِيَ ورمى.

واللفيفُ: ما كان فيه حرفانِ من أحرف العلة أصليَّان، نحو: «طَوى ووفَى».

وهو قسمانِ: لفيفٌ مقرونٌ، ولفيفٌ مفروق.

فاللفَيف المقرونَ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُجتمعَيْن، نحو: «طوى ونوى».

واللفيفُ المفروقُ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُفترقَيْن، نحو: «وفَى ووقَى».

ويُعرَفُ الصحيحُ والمعتلُّ من الأفعالِ ـ في المضارع والمزيدِ فيه ـ بالرُّجوع إلى الماضي المجرَّد.

٥ ـ المجرد والمزيد فيه

الفعلُ ـ بحسَبِ الأصلِ ـ إما ثلاثيّ الأحرفِ، وهو: ما كانت أحرفُهُ الأصلية ثلاثةً. ولا عبرةَ بالزائد، مثل: حَسُنَ وأحسَنَ، وهَدى واستهدى».

وإما رُباعيُّها: وهو ما كانت أحرفُهُ الأصلية أربعةً ولا عبرةَ بالزائد، مثل: «دحرَجَ وتَدَحرجَ وقَشعرَ واقشعرَّ».

وكلٌّ منهما: إما مجرَّدٌ، وإما مزيدٌ فيه.

فالمجردُ: ما كانت أحرفُ ماضيه كلُّها أصلية (أي: لا زائدَ فيها)، مثل: «ذهبَ، ودحرج».

والمزيد فيه: ما كان بعض أحرف ماضيه زائداً على الأصل، مثل: «أذهب، وتدحرج».

وحروفُ الزيادة عشَرَةٌ يجمعها قولك: «سألتُمونيها».

ولا يُزادُ من غيرها إلَّا إذا كان الزائدُ من جنس أحرف الكلمة: كعَظَّمَ واحمَرَّ[١].

وأقلُّ ما يكونُ عليه الفعلُ المجرَّدُ ثلاثة أحرف. وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف. وأكثر ما ينتهي بالزيادة إلى ستَّة أحرف.

والفعل المجرَّد قسمانِ:

مجرَّدٌ ثلاثيّ، وهو: ما كانت أحرف ماضيه ثلاثةً فقط من غير زيادةٍ عليها، مثل: «ذهبَ وقرأ وكتبَ».

ومجرَّدٌ رباعيٌّ، وهو: ما كانت أحرفُ ماضيه أربعةً أصلية فقط، لا زائدَ عليها مثل: «دحرجَ ووسوسَ وزلزلَ».

---

(١) في «عظم» ظاءان: الثانية منهما زائدة، وفي «احمر» راءان، الثانية منهما زائدة أيضاً.

والمَزيدُ فيه: قسمان أيضاً:

مَزيدٌ فيه على الثُّلاثي، وهو: ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرفٌ واحدٌ، مثل: «أكرمَ»، أو حرفانِ، مثل: «انطلقَ»، أو ثلاثة أحرفٍ مثل: «استغفرَ».

ومَزيدٌ فيه على الرُّباعي، وهو: ما زيدَ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصليةِ حرفٌ واحدٌ نحو: «تَزلزلَ»، أو حرفان، نحو: «احرنجم»[1].

٦ ـ الجامد والمتصرف

الفعلُ ـ من حيث أداؤُهُ معنىً لا يتعلَّقُ بزمانَ، أو يَتعلقُ به ـ قسمان: جامدٌ ومُتصرفٌ.

(لأنه، إن تعلق بزمان؛ كان ذلك داعياً إلى اختلاف صوره، لإفادة حدوثه في زمان مخصوص. وإن لم يتعلق بزمان، كان هذا موجباً لجموده على صورة واحدة).

الفعل الجامد

الفعلُ الجامد: هو ما أشبهَ الحرفَ، من حيث أداؤُه معنىً مُجرَّداً عن الزمان والحدَثِ المُعتبرينِ في الأفعال، فلزِمَ مثله طريقةً واحدةً في التعبير، فهو لا يَقبَلُ التحوُّلَ من صورةٍ إلى صورة، بل يلزَمُ صورةً واحدةً لا يُزايِلُها، وذلك مثل: «ليسَ وعَسى وهَبْ[2] ونِعْمَ وبِئسَ».

(فالفعل الجامد ـ كما علمت ـ لا يتعلق بالزمان، وليس مراداً به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير.

وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتج إلى التصرف، لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، فمعنى التّرجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنى المدح المفهوم من (نعم)، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيراً)، لا يختلف باختلاف الزمان.

لأن الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

فشبه الفعل بالحرف يمنعه التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه أن

---

(١) احرنجمت الإبل: اجتمعت وتضامت، وكذا احرنجم القوم، واحرنجم الرجل: أراد أمراً ثم رجع عنه، وحرجمت الإبل: جمعتها، وحرجمت القوم: جمعتهم.

(٢) هب: فعل أمر بمعنى احسب وافرض، ولم يرد من مادته بهذا المعنى إلا الأمر، فهو فعل أمر جامد، وأما «هب» المشتق من الهبة ـ فماضيه «وهب»، ومضارعه «يهب»، فهو مشتق أي متصرف، وكذلك «هب» ـ المشتق من الهيبة ـ فإنه فعل أمر متصرف، فماضية هاب ومضارعه يهاب.

يتأثر ظاهراً بالعوامل، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر. فالجمود في الفعل كالبناء في الاسم، كلاهما مُسبب عن الشبه بالحرف)(١).

وهو: إما أن يُلازمَ صيغةَ الماضي، مثل: «عسى وليس ونِعْمَ وبِئس وتبارك الله» (أي: تقدَّسَ وتنزَّهَ)، أو صيغةَ المضارع، مثل: «يهَيطُ» (بمعنى: يصيحُ ويَضِجُّ)(٢)؛ أو صيغة الأمر، مثل: «هَبْ وهاتِ وتعالَ»، ومثل: «هلُمَّ» في لغة تَمِيم.

(هلم - في لغة تميم - فعل أمر، لأنه عندهم يقبل علامته، فتلحقه الضمائر، نحو: «هلمّي وهلمّا وهلمّوا وهلمّين». أما في لغة الحجاز فهي اسم فعل أمر لأنها تكون عندهم بلفظ واحد للجميع، فلا تلحقها الضمائر، فتقول: «هلم» بلفظ واحد للواحد والواحدة والاثنين والاثنتين والجمع المذكر والمؤنث. وبها نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[الأنعام: ١٥٠]).

ومن الأفعال الجامدة «قَلَّ» - بصيغة الماضي - للنفي المَحض، فترفعُ الفاعلَ مَتلُوّاً بصفةٍ مُطابقةٍ له نحو: «قَلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك وقَلَّ رجلانِ يفعلانِ ذلك»، بمعنى «ما رجلٌ يفعلُ ذلك».

(ذكر ذلك السيوطي في «همع الهوامع»: غير أن الكثير في استعمالها للنفي إذا كانت ملحقة بـ «ما» الزائدة الكافة كما سيأتي).

قال سيبويه: (كما في القاموس وشرحه)، يقال: «قُلُّ رجلٍ (بِضمِّ القاف) وأقَلُّ رجلٍ يقول ذلك إلّا زيدٌ»، أي: ما رجلٌ يقوله إلا هو.

(وهما حينئذ اسمان مرفوعان بالابتداء، ولا خبر لهما، لمضارعتهما حرف النفي. والجملة بعدهما في محل جر صفة للمجرور بالإضافة لهما).

وإذا لحقته (ما) الزائدةُ كفَّتْهُ عن العمل، فلا يَليه حينئذٍ إلا فعلٌ. ولا فاعلَ له، لجريانهِ مجرى حرف النفي، نحو: «قلَّما فعلتُ هذا، وقَلما أفعلهُ»، أي: ما فعلت، ولا أفعل، ومنه قول الشاعر:

قَلَّما يَبْرَحُ اللَّبيبُ، إلى ما   يُورِثُ المجدَ، داعياً أو مُجيباً

أي: لا يزالُ اللبيب داعياً. وقد يليه الاسم في ضرورة الشعر، كقوله:

---

(١) سيأتيك بحث ضاف عن شبه الاسم بالحرف الموجب بناءه في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٢) يقال: «ما زال منذ اليوم يهيط هيطاً»، وهو مضارع لا ماضي له، كما في لسان العرب وشرح القاموس نقلاً عن ابن القطاع ويقال: ما زال في هيط وميط (بفتح أولهما) وفي هياط ومياط (بكسر أولهما)، أي ضجاج وشر وجلبة، وقيل في هياط ومياط: في دنو وتباعد: والهياط الإقبال، والمياط الإدبار، والهائط: الجائي، والمائط: الذاهب، والمهايطة والهياط: الصياح والجلبة، ويقال «بينهما مهايطة وممايطة ومعايطة ومشايطة» أي: كلام مختلف.

صَدَدْتِ، فأطوَلْتِ الصُّدودَ[1]، وقَلَّما وِصالٌ على طُول الصُّدود يَدُومُ

(وقد يراد بقولك: «قلما أفعل» إثبات الفعل القليل (كما في «الكليّات» لأبي البقاء) غير أن الكثير استعمالها للنفي الصرف).

ومما يدل على أنها للنفي المحض أداؤها معنى (لا) النافية في البيت السابق: «قلما يبرح اللبيب. . .» لأن (برح) وأخواتها لا تعمل عمل (كان) الناقصة إلا إذا تقدمها نفي أو شبهه، كما هو معروف. ومما يدل على ذلك أيضاً أنها إذا سبقت فاءَ السببية أو المعية نصب الفعل بعدهما، كقولك: «قلّ رجل يهمل فينجحَ، ومما يدل على ما ذكر صحة الاستثناء بعدهما كما يستثنى من المنفي نحو: «قلما يفعل هذا إلا كريم» ـ كما تقول: «لا يفعله إلا كريم». وهذا اللفظ كما في «النهاية» ـ مستعمل في نفي أصل الفعل، كقوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١]. أي: فهم لا يؤمنون. ومنه الحديث: «إنه كان يقلّ اللغو» أي: كان لا يلغو.

ومثل: «قلّما» في عدم التَّصرُّفِ «طالما، وكثُرَ ما، وقَصُرَ ما، وشَدَّ ما» فإنَّ (ما) فيهنَّ زائدة للتوكيد، كافةٌ لهنَّ عن العمل، فلا فاعلَ لهنَّ. ولا يَليهنّ إلا فعلٌ، فَهُنَّ كـ: قلّما.

(قال في لسان العرب: «فارقت (طال وقلّ) بالتركيب الحادث فيهما ما كانتا عليه من طلبهما الأسماء، ألا ترى أنْ لو قلتَ: طالما زيد عندنا، أو قلّما محمد في الدار لم يجز. والتركيب يحدث في المركَّبين معنى لم يكن قبل فيهما» اهـ.

وقال أبو علي الفارسي: «طالما وقلما ونحوهما أفعالٌ لا فاعل لها مضمراً ولا مظهراً، لأن الكلام لما كان محمولاً على النفي سوّغَ ذلك أن لا يحتاج إليه. و(ما) دخلت عوضاً عن الفاعل» اهـ.

وقال بعض بعض العلماء: إن (ما) في مثل ذلك مصدرية فما بعدها في تأويل مصدر فاعل. فإن قلت: «طالما فعلت» كان التأويل: «طال فعلي».

ولو كان الأمر كما قال لوجب فصلها عن الفعل في الخط، لأنها لا توصل باسم ولا فعل ولا حرف إلا إذا كانت زائدة، إلا ما اصطلحوا عليه من وصلها ببعض حروف الجر. ولم نرهم كتبوها موصولة بهذه الأفعال قطّ. فدل ذلك على ما ذكرناه. على أن قوله لا يخلو من رائحة الصحة، لأن ما بعدها صالح للتأويل بالمصدر).

ومن الأفعال الجامدة قولهم: «سُقِط في يده» بمعنى: «نَدِم، وتَحيَّرَ، وزلَّ، وأخطأ». وهو مُلازمٌ صورةَ الماضي المجهول، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. وقد يُقال: «سَقَط في يده»، بالمعلوم.

---

(١) يقال: أطال الشيء بالإعلال على القياس. ويقال: أطوله: بترك الإعلال والإتيان به على الأصل شذوذاً.

(وهذا من باب الكناية لا الحقيقة. ويقال لكل من ندم أو تحيّر أو عجز أو حزن أو تحسر على فائت من فعل أو ترك: «قد سقط في يده». وهذا الكلام لم يُسمع قبلَ القرآن الكريم، ولا عرفته العرب. كما في شرح القاموس نقلاً عن هذا الباب).

ومنها: «هَدَّ» في قولهم: «هذا رجُلٌ هَدَّكَ من رجل» أي: كفاك من رجل. وقيل معناه: أثقلَكَ وصفُ محاسنه.

وقال الزمخشري في الأساس: «هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجلٍ». إذا وُصِفَ بِجَلَدٍ وشدَّةٍ، أي: «غَلبك وكسرك». وهو يُثنّى وَيُجْمَعُ ويُذكّر ويُؤنث، إذا كان ما هو له كذلك، تقول: «هذا رجلٌ هدَّكَ من رجل. وهذه امرأةٌ هَدَّتكَ من امرأة»، كما تقول: «كفاك وكفَتْك» وقِسْ على ذلك أمثلةَ المثنى والجمع.

ومن العرب من يُجريه مجرى المصدر الموصوف به، فيجعله مصدراً لهدّ يهدّ هدّاً. وإذا كان كذلك بقي بلفظ واحد للجميع. ويتبع ما قبله في إعرابه على أنه نعت له - تقول: «هذا رجل هدُّك من رجل» (بالرفع)، و«مررت بامرأة هدِّك من امرأة» (بالجر) و«أكرمت رجلين هدَّك من رجلين» (بالنصب). كما تقول: «هذا رجل حسبُك من رجل» (بالرفع) و«مررت بامرأة حسبِك من امرأة» (بالجر)؛ و«أكرمت رجلين حسبَك من رجلين» (بالنصب).

ويُقالُ: «لَهَدَّ الرجلُ»، للمدح، بمعنى: «نِعْمَ»، وذلك إذا أُثنيَ عليه بِجَلدٍ وشِدَّة. ويقال: «لَهَدَّ الرجلُ!»، للتَّعجُّب، بمعنى «ما أجلَدَه!» وفي الحديث: «**إن أبا لَهبٍ قال: لَهَدَّ ما سَحَركم صاحِبُكم!**»، أراد التعجُّبَ، واللاّمُ فيها للتأكيد.

(وفي «**الفائق**» للزمخشري عند شرح هذا الحديث: إن معناه: لنعم ما سحركم، وفي «**النهاية**» لابن الأثير: إن معناه التعجب. قال: «لهدّ» كلمة يتعجب بها يقال: لهدّ الرجل! أي: ما أجلده. ثم ذكر أنها تكون أيضاً بمعنى «نِعمَ» وفي «**لسان العرب**» و«**تاج العروس**» نحو ذلك.

وكونها هنا للتعجب أقرب إلى واقعة الحال، لأن أبا لهب (تبت يداه) إنما يتعجب من مصيرهم وجلدهم على تصديقهم النبي ﷺ في كل ما جاءهم به، حتى زعم أنه قد سحرهم، فكأنه قال: ما أصبركم وما أجلدكم على سحر صاحبكم إياكم).

ومن الأفعال الجامدة «كذَبَ»، التي تُستعمَلُ للإغراءِ بالشيء والحث عليه، ويرادُ بها الأمر به ولزومهُ وإتيانُهُ، لا الإخبارُ عنه. ومنه قولهم: «كذَبكَ الأمرُ، وكذَبَ عليك». يُريدونَ الإغراءَ به والحمل على إتيانه، أي: عليك به فالزمْهُ وائْتِه، وقولهم: «كذبَكَ الصَّيدُ» أي: أمنك فارْمِه. وأصلُ المعنى: كذبَ فيما أراكَ وخدعَكَ ولم يَصدُقك، فلا تُصدقه فيما أراك، بل عليك به والزمه وائته.

قال ابن السّكِّيت: «تقول للرجل إذا أمرتهُ بشيءٍ وأغريتهُ. كذَبَ عليك كذا وكذا، أي:

«عليك به، وهي كلمةٌ نادرة» اهـ.

ثم جرى هذا الكلامُ مَجرى الأمر بالشيء والإغراء به والحثّ عليه والحضّ على لزومه وإتيانه، من غير التفاتٍ إلى أصل المعنى، لأنه جرى مَجرى المثل، والأمثالُ لا يُلاحَظ فيها أصلُ معناها وما قيلتْ بسببه، وإنما يُلاحَظُ فيها المعنى المجازيُّ الذي نُقِلت إليه وأُشرِبتهُ.

(وهذا الكلام)، إما من قولهم: «كذبته عينه»، أي: أرته ما لا حقيقة له، كما قال الأخطل:

كذَبَتْكَ عَيْنُكَ؟ أم رأيتَ بِواسِطٍ غَلَسَ الظَلامِ من الرَّبابِ خيالا[1]

وأما من قولهم: «كذب نفسه، وكذبته نفسه». إذا غرّها أو غرته، وحدثها أو حدثته بالأماني البعيدة والأمور التي يبلغها وسعه ومقدرته.

ومنه: قيل للنفس «الكذوب»، وجمعها «كُذُب» ـ بضمتين ـ قال الشاعر: «حتى إذا صدقته كُذبه»، أي: نفوسه، جعل له نفوساً لتفرّق رأيه وتشتته وانتشاره. وقالوا ضد ذلك: «صدقته نفسه» أي: ثبطته وأضعفت عزيمته كما قال الشاعر:

فأقبَلَ يجري على قَدرِهِ[2] فَلَما دَنا صَدَقَتْهُ الكَذُوبُ

أي: فلما دنا من الأمر الذي وطد عزيمته عليه ثبطته نفسه وكسرت من همته. وقال لبيد:

واكْذِب النَّفْسَ، إذا حَدَّثْتَها إنَّ صدقَ النَّفْسِ يُزْري بالأمَلْ

(والمعنى نشِّطْها وقوِّها ومَنِّها، ولا تثبطها، فإنك، إن صدقتها، (أي: ثبطتها وفترتها) كان ذلك داعياً إلى عجزها وكلالها وفتورها، خشية التعب في سبيل ما أنت تريده).

ومن ذلك حديثُ: «فمنِ احتجمَ، فيومُ الخميس والأحدِ كذَباك»، أي: عليك بهذين اليومين، فاحتجمْ فيهما.

ومنه قولُ أعرابيّ، وقد نظرَ إلى جمل نِضو[3]: كذبَ عليك البِزْرُ والنَّوى[4]، وفي رواية: «القَتُّ والنَّوى»[5]، أي: عليك بهما والزَمهما فإنهما يُسَمّنانك.

---

(١) واسط: بلد بالعراق بناه الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة ٨٣هـ)، وجعله دار الإمارة، وهو الآن أطلال، وهو مذكر منصرف، وقد يؤنث فيمتنع من الصرف، و(الغلس): ظلمة آخر الليل، و(الرباب): اسم امرأة.

(٢) أي على ما يستطيعه من قوة وعزيمة وهمة ونشاط.

(٣) النضو: المهزول.

(٤) البزر: بكسر الباء، وفتحها ضعيف: كل حب يبذر للنبات، وجمعه بزور: فإن كتبته بالذال فتحت الباء، و(النوى): بزر التمر ونحوه، الواحدة نواة.

(٥) القت: بفتح القاف: اليابس من نبات يقال له (الفصفصة) بكسر الفاءين وسكون الصاد الأولى: وهو نبات تعلفه الدواب، حبه كالكرسنة، ولا يسمى فصفصة وهو رطب، فإذا يبس فهو القت.

وفي حديث عُمَرَ: «شَكا إليه عَمْرو بنُ مَعد يكرِبَ، أو غيرهُ، النِّقرِسَ»[1]، فقال: «كذَب عليك الظهائرُ»[2]، أي: عليك بالمشي فيها. وفي روايةٍ: «كذَب عليك الظواهرُ»[3].

وفي حديثٍ له آخر: إنَّ عَمْروَ بنَ مَعد يكرِب شكا إليه المَعَصَ[4]، فقال: «كذَبَ عليك العَسَلُ»، يُريدُ العَسلانَ، (وهو مشي الذئبِ) أي: عليك بِسُرْعة المشي. وفي حديثٍ له غيرِه أنهُ قال: «كذَبَ عَليكمُ الحَجُّ، كذب عليكم العُمْرَةُ، كذب عليكمُ الجِهادُ، ثلاثةُ أسفارٍ كذبْن عليكم» أي: الزمُوا ذلك وعليكم به.

(وهذا كلام يراد به الإغراءُ بالشيء والحث عليه ولزومه، كما قدمناه، وهو خبر في معنى الأمر، كما في قولك: «رحمه الله» أي: اللَّهم ارحمه، ونحو: «أمكنتك الفرصة، وأمكنك الصيد»، يريد الإغراء بهما والأمر بإتيانهما. والمعنى: عليكم بالحج والعمرة والجهاد، فأتوهن، فإنهن واجبات عليكم.

قال الزمخشري في «الفائق»: (إنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم. ولذلك لم تنصرف، ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب ليس إلا. وهي في معنى الأمر، كقولهم في الدعاء: رحمك الله، والمراد بالكذب: الترغيب والبعث، من قول العرب: كذبته نفسه: إذا منَّته الأماني، وخيلت من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك ما يرغب الرجل في الأمور، ويبعثه على التعرض لها. ومن ثمة قالوا للنفس: «كذوب» اهـ.

وقال: (الأعلم): العربُ تقول: «كَذَبَكَ التمرُ واللبنُ»، أي: عليك بهما. وأصل الكذب: الإمكان. وقولك للرجل: «كذبتَ» أي: أمكنت من نفسك وضعفت فلهذا اتسع فأغريَ به، لأنه متى أغريَ بشيء فقد جعل المغرى به ممكناً مستطاعاً إن رامه المغري» اهـ. وقال الجوهري: «كذب» معناه هنا: وجب.

وقد ذكرنا لك من قبل ما فيه الكفاية في الكشف عن حقيقة هذا الكلام. فاعتصم به فإنه قول هو القول. فلا غاية وراءه والله أعلم).

ومن الأفعال الجامدة فِعلا التَّعجُبِ، وأفعالُ المدْحِ، والذَّمِّ، وسيأتي الكلام عليها.

---

(١) النقرس: داء يأخذ في الرِّجْل، وقيلَ: هو ورم يحدث في مفاصل القدم وأصابعها.

(٢) الظهائر: جمع ظهيرة: وهي شدة الحر.

(٣) الظواهر: ما أشرف من الأرض وارتفع، وكذلك: أعالي الأودية، كما أن البطاح بطنها.

(٤) المَعَص: بفتحتين وبالعين المهملة: التواء في عصب الرجل، ويروى «المغص» بالغين المعجمة ساكنة، ويجوز تحريكها، وهو وجع في البطن، يقال: مغص ـ بالمجهول ـ فهو ممغوص. وحينذاك يكون المراد بالعسل المادة الحلوة المعروفة، ويكون المعنى: عليك بشربه فإنه دواء لذلك.

الفعل المتصرف

الفعلُ المُتصرِّف: هو ما لم يُشبهِ الحرفَ في الجُمود، أي: في لُزومه طريقةً واحدةً في التعبير لأنه يدُلُّ على حدث مقترن بزمان. فهو يَقبَل التحوُّلَ من صورة إلى صورة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة. وهو قسمان:

تامُّ التصرُّفِ: وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثةُ باطرادٍ، مثل:

«كتبَ ويكتُبُ واكتُبْ». وهو كلُّ الأفعال، إلا قليلاً منها.

وناقصُ التَّصرُّفِ: وهو ما يأتي منه فعلانِ فقط. إما الماضي والمضارع، مثل: «كادَ يكادُ، وأوشكَ يُوشكُ، وما زالَ وما يزالُ، وما انفكَّ وما ينفكُّ، وما بَرِحَ وما يَبرَحُ». وكلُّها من الأفعال الناقصة. وإما المضارع والأمر، نحو: «يَدَعُ ودَعْ ويَذَرُ وذَرْ».

(وقد سمع سماعاً نادراً الماضي من «يَدَعُ ويذَرُ»، فقالوا: (ودَع ووذَر)، بوزن (وضع)، إلا أن ذلك شاذ في الاستعمال، لأن العرب كلهم، إلا قليلاً منهم، قد أميت هذا الماضي من لغاتهم. وليس المعنى أنهم لم يتكلَّموا به ألبتة، بل قد تكلموا به دهراً طويلاً، ثم أماتوه بإهمالهم استعماله، فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مماتاً، إلا ما سمع منه سماعاً نادراً. ومن هذا النادر حديث (دَعوا الحبشة وما وَدعوكم). وقرىء شذوذاً: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝﴾، بتخفيف الدال. وسمع المصدر، من (يدعُ) كحديث: «**لينتهينَّ أقوام عن وَدْعهم الجُمُعات**»، أي: عن تركهم إياها. وسمع منها اسم الفاعل واسم المفعول في أبيات الشعر: وكل ذلك نادر في الاستعمال.

وذكر السيوطي في «**همع الهوامع**». أن (ذر ودع) يعدان في الجوامد، إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر. وهذا غفلة منه (رحمه الله) فإن (يدع) مضارع (دع) مستعمل كثيراً. وأما المضارع من (ذر) فقد جاء مستفيضاً في أفصح الكلام وأشرفه، وقد أحصيت ما ورد منه في القرآن الكريم، فكان عشرين ونيفاً.

٧ ـ فعلا التعجب

التَّعجُّبُ: هو استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهر المزية.

ويكونُ بألفاظٍ كثيرةٍ، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، وكحديث: «سُبحان الله! المؤمن لا يَنجَسُ حياً ولا ميْتاً»، ونحو: «للَّهِ دَرُّهُ فارساً! ولله أنت!» ونحو: «يا لك من رجل! وحَسْبُك بخالدٍ رجلاً! ونحو ذلك».

وكلُّ ذلك إنما يُفهمُ من قرينة الكلام، لا بأصل الوضع. والذي يفهم التعجُّبَ بصيغته الموضوعةِ للتعجب، إنما هو «فعلا التعجب».

وهُما صيغتانِ للتعجب من الشيءِ ويكونان على وزن: «ما أفعل» و«أفعِل بِـ» نحو: «ما أحسنَ العِلم! وأقبِحْ بالجهل!».

وتُسمى الصيغةُ الأولى (فعل التعجب الأوّل)، والصيغةُ الثانيةُ (فعل التعجبِ الثاني). وهما فعلان ماضيان. وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمرٍ.

ومَدلولُ كلا الفعلين واحدٌ، وهو إنشاءُ التعجُّب.

شروط صوغهما:

فعلا التعجُّب، كاسم التفضيل، لا يُصاغان إلا من فعلٍ ثلاثي الأحرف، مُثبتٍ، متصرّفٍ، معلومٍ، تامٍّ، قابلٍ للتفضيل، لا تأتي الصفة المُشبَّهةُ منه على وزنِ «أفعلَ».

فلا يُبنيان مما لا فعل له. كالصخر والحمار ونحوهما. وشذَّ قولهم. «ما أَرْجَلَهُ!» فقد بنوه من الرجولية[1] ولا فعلَ لها، ولا من غير الثلاثي المجرد. وشذَّ قولهم: ما أعطاه للدراهم! وما أولاه للمعروف! بنوهما من «أعطى وأولى» وهما رباعيا الأحرف. وقولهم: «ما أتقاه! وما أملأ القربة! وما أخصره!» بنوها من (اتقى وامتلأ واختُصر)، وهي خماسية الأحرف، وفي اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ وهو أنه فعل مجهول. وكذلك لا يبنيانِ من فعل منفي خشية التباس النفي بالإثبات. ولا من فعل مجهول، خشية التباس الفاعلية بالمفعولية، لأنك إن بنيته من (نُصر) المجهول، فقلت: (ما أنصره!) التبس الأمر على السامع، فلا يدري أتتعجب من نصره أم من منصوريته. فإن أمن اللبس بأن كان الفعل مما لا يرد إلا مجهولاً، نحو: (زُهِي علينا، وعُنيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح، فتقول: (ما أزهاه علينا، وما أعناه بالأمر!) ولا يبنيان من فعل ناقص. ككان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

وأما قولهم: «ما أصبح أبرَدَها! وما أمسى أدفأها!» ففعل التعجب إنما هو أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان، كما تزاد (كان) بين (ما) وفعل التعجب، كما سيأتي.

غير أن زيادتهما نادرة، وزيادتها كثيرة، ولا يبنيان مما لا يقبل المفاضلة. كمات وفني، إلا أن يراد بمات معنى البلادة، فيجوز نحو: «ما أموت قلبه!». ولا مما تأتي الصفة المشبهة منه على وزن (أفعلَ) كأحمرَ وأعرجَ وأكحل وأشيب، وشذ قولهم: (ما أهوجه، وما أحمقه وما أرعنه! لأن الصفة منها هي أهوج وأحمق وأرعن).

وإذا أردتَ صوْغَ فِعلي التعجب مما لم يستوف الشروط، أتيت بمصدره منصوباً بعد «أشدَّ» أو «أكثر» ونحوهما، ومجروراً بالباءِ الزائدة بعد «أشدِدْ» أو «أكثِرْ» ونحوهما، تقول: «ما أشدَّ

(١) الرجولية (بضم الراء وفتحها) والرجولة (بضمها)، اسم معنى من الرجل، ويراد بها الصفة التي من شأنه أن يكون متصفاً بها.

إيمانهُ، أو ابتهاجَهُ، أو سوادَ عينيه!»، وتقول: «أَبْلِغ بعورِه، أو كحلهِ! أو اجتهاده!».

صيغة (ما أفعله!)

يَلِي صيغةَ «ما أفعلَ» في التعجُّبِ المُتعجَّبُ منه منصوباً على المفعولية لـ «أفعل».

والهمزةُ في «ما أفعلَ» للتَّعدية. فمعنى قولك: «ما أجملَ الفضيلةَ». شيءٌ جعلها جميلةً، كما تقولُ: «أمرٌ أقعدَهُ وأقامه!»، تريدُ أنَّ قُعودَه وقيامَهُ لم يكونا إلاَّ لأمرٍ. ثمَّ حُملَ الكلامُ على معنى التعجب، فجرى مَجرى المَثل، فلزِمَ طريقاً واحدةً في التعبير. و(ما) اسمٌ نكرةٌ تامةٌ بمعنى «شيءٌ»، وقيلَ: هي (ما) الاستفهاميةُ خرجت عن معناها إلى معنى التعجب.

(وعلى كل فهي في موضع رفع على الابتداء. وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة، لتضمنها معنى التعجب. والفعل بعدها فعل ماضٍ للتعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إليها. والمنصوب مفعوله. والجملة في محلِ رفع المبتدأ الذي هو (ما).

و(ما) النكرة التامة، هي التي تكون مكتفية بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو: «أكرمْ رجلاً ما». ومنه المثل: «لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفَهُ». ومنها (ما) قبل فعل التعجب.

فإن احتاجت (ما) إلى جملة توصل بها فهي، معرفة موصولة. نحو: «افعل ما تراه خيراً»: وإن احتاجت إلى ما توصف به من مفرد أو جملة، فهي نكرة موصوفة، نحو: «اعمل ما نافعاً للأمة» أي: شيئاً نافعاً لها، ونحو: «اعمل ما من الأمور ينفع»، أي: «شيئاً من الأمور نافعاً»، فجملة (ينفع) في موضع نصب نعت لـ «ما».

وسيأتي القول على الموصولية والموصوفية مبسوطاً في الكلام على الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام).

وتُزادُ (كان) كثيراً بين (ما) وفعلِ التعجب، نحو: «ما (كان) أعدَلَ عُمَرَ!» ومنهُ قولُ الشاعر:

مـا (كـانَ) أَسْـعَـدَ مَـنْ أجـابـكَ آخِـذاً بِـهُـداكَ، مُـجْـتَـنِـبـاً هَـوًى وعِـنـادا

وقول الآخر:

حَجَبَتْ تَحِيَّتَها، فقلتُ لصاحبي: مـا كـانَ أكـثـرهـا لـنـا وأَقَـلَّـهـا!

فـ (كان): تامة رافعة ما بعدها على الفاعلية و(ما): مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول به لفعل التعجب، والمصدر المؤول هو المتعجَّب منه، فإن أردت الاستقبال قلت: «ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد».

صيغة (أفعل به!)

كما يَلي المُتعجَّبُ منهُ صيغةَ «ما أفعَلَ»، منصوباً على المفعولية، يلي صيغة «أفعِلْ»

المُتعجَّبُ منه، مجروراً بباء زائدةٍ لفظاً، مرفوعاً على الفاعلية مَحلاً.

ويبقى الفعل بلفظٍ واحد للجميع، تقول: «يا رجلُ أكرِمْ بسعادَ! ويا رجلان ويا امرأتان أكرِمْ بها! ويا رجالُ أكرِمْ بها! ويا نساء أكرِم بها!».

فقولُك: «أقبِحْ بالجهل» أصله: «أقبَحَ الجهلُ» أي: صار ذا قُبح. فالهمزةُ للصَّيرورة، كما قالوا: «أغدَّ البعير»، أي صار ذا غُدةٍ[1]. ثم أُخرِجَ عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر، لإفادة التعجُّب، كما أُخرِجَ الأمر بمعنى الدعاء عن لفظه إلى لفظ الخبر في قولهم: «رحمه الله، ويرحمك الله».

والباء هنا زائدة في الفاعل، كما في: «كفى بالله شهيداً». وذلك أنه لما غُيِّرتْ صورة الماضي إلى الأمر، لإرادة التعجب، قَبُحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً، فزيدت الباءُ في «أكرِمْ» زيادةً مُلتزمةً، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وزيادتُها هنا بخلافها في فاعل «كفى» فهي غيرُ مُلتزمةٍ فيه، فيجوز حذفها، كما قال الشاعر:

عُمَيْرَةَ ودِّعْ، إنْ تَجَهَّزْتَ غاديا   كفى الشَّيْبُ والإسلامُ لِلمَرْءِ ناهيا

وأما إعراب: «أقبح بالجهل»، فأقبح: فعل ماض، جاء على صيغة الأمر، لإنشاء التعجب. وهو مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر، والباء: حرف جر زائد، والجاهل: فاعل (أقبح) وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً لأنه فاعل.

وقال الزمخشري في (المفصّل) في قولهم: «أكرم بزيد»: «إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً»، أي: بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة ـ مثلها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص أو هو أمر بأن يصيره ذا كرم، والباء للتعدية. هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلان أكرم بزيد ويا رجال أكرم بزيد) أهـ.

فعلى هذا فمجرور الباء في موضع المفعول به لأنه في موضع الفاعل ويكون فاعل (أكرم) مستتراً تقديره أنت مثله في كل أمر للواحد وما هذا ببعيد، وهو قول جماعة من العلماء غير الزمخشري كالفراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف.

(وثمرة الخلاف بين جعله أمراً صورة ماضياً حقيقة وجعله أمراً صورة وحقيقة أنه لو اضطرّ شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتوجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الفراء ومن تابعه لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل).

(١) الغدة: قطعة لحم صلبة تحدث عن داء بين الجلد واللحم.

ولا يجوزُ حذفُ الباءِ الداخلة على المُتعجَّب منه في نحو قولك: «أجمل بالفضيلة!»، وإن كانت زائدةً، لأنّ زيادتها مُلتزِمةٌ، كما قدَّمنا، إلا أن تكون قبل «أن وأنَّ» فيجوز حذفُها، لاطّراد حذف حرف الجرّ قبلهما، كقول الشاعر:

وقـال نَـبيُّ الـمُـسْـلـمـيـن: تَـقَـدَّمـوا   وأحـبِـبْ إلـيـنـا أن يـكـون الـمُـقَـدَّمـا

أي: أحببْ إلينا بأن يكون المُقدَّم.

أحكام فعلَي التعجب

١ ـ لا يكون المُتعجَّبُ منه (منصوباً كان، أو مجروراً بالباءِ الزائدة) إلا معرفةً أو نكِرةً مُختصَّة، لتحصُل الفائدةُ المطلوبة، وهي التعجب من حال شخصٍ مخصوص فلا يُقالُ: «ما أحسنَ رجلاً!»، «ولا أحسنْ بقائمٍ»، لعدم الفائدة. فإن قلت: «ما أحسن رجلاً يفعلُ الخير!» و«أحسنْ بقائمٍ بالواجب!» جاز، لحصول الفائدة.

٢ ـ يجوز حذفُ المُتعجَّب منه ـ وهو المنصوب بعد «ما أفعلَ». والمجرورُ بالباءِ بعد «أفعلْ» ـ إن كان الكلام واضحاً بدونه، فالأول كقوله:

جـزى الـلّـهُ عـنـي، والـجـزاءُ بـفـضـلـه،   رَبـيـعـةَ خَـيـراً، مـا أعَـفَّ وأكْـرمـا[1]

أي: «ما أعَفَّهُمْ! وما أكرمهم!» والثاني: كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي: أبصرْ بِهِمْ! وقول الشاعر:

أعــزِزْ بــنــا وأكْــفِ إن دُعــيــنــا   يــومــاً إلــى نُــصْــرةِ مَــنْ يَــلــيــنــا

أي: وأكفِ بنا! والمعنى: ما أعزَّنا! وما أكفانا لهذا الأمر[2]!

ويُشترَطُ في حذفه بعد «أفعِلْ» أن يكون معطوفاً على أفعِلْ آخرَ مذكورٍ معه مِثلُ ذلك المحذوف، كما رأيتَ في الآية الكريمة والبيت. ولا يجوز حذفه إن لم يكن كذلك. وشذّ قول الشاعر:

فَـذَلـك، إن يَـلْـقَ الـمَـنِـيَّـةَ يَـلْـقَـهـا   حَـمِـيداً، وإنْ يَـسْـتَـغْـنِ يـومـاً فـأجْـدِرِ[3]

---

(١) البيت ينسب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب، عليه السلام، وربيعة: مفعول جزى الأول، وخيراً مفعوله الثاني، وجملة (الجزاء بفضله) من المبتدأ والخبر معترضة بين الفعل ومفعوله.

(٢) فهو من الكفاية، أي: إن فينا الكفاية للقيام بذلك.

(٣) البيت لعروة بن الورد المشهور بعروة الصعاليك، وهو شاعر مضري من شعراء الجاهلية، وفارس مشهور من فرسانها، وصعلوك من صعاليكها المعدودين المقدمين الأجواد، ولقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم ورزقه إياهم مما يغنمه، يصف بهذا البيت صعلوكاً، ومعنى البيت: إن هذا الصعلوك إن أقدم

أي: فأجِدِرْ به أن يستغنيَ!

٣ ـ إذا بُنيَ «فِعْلا التعجب» من مُعتلِّ العين، وجب تصحيح عينهما، فلا يجوز إعلالها، نحو: ما أطوَلَهُ! وأطوِلْ به!».

وكذلك يجبُ فَكُّ الإدغام في أفعِلْ، نحو: «أعزِزْ علينا بأن تفارقنا!» و«أشدِدْ بسوادِ عينيه!».

٤ ـ لا يُتصرَّفُ في الجملة التعجّبية بتقديم ولا تأخيرٍ ولا فصل، إلا الفصلَ بين فعلِ التعجُّبِ والمتعجَّب منه بالظرف، أو المجرور بحرف الجرّ (بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب)[1]، أو النداء، فالفصل بها جائز. فالفصلُ بالظرف نحو أن تقول: «ما أجملَ ليلةَ التَّم البدرَ!» ونحو قول الشاعر:

أُقيمُ بِدارِ الحَزْمِ، ما دامَ حَزْمُها وأحرِ إذا حالَتْ، بأن أتحوَّلا[2]

والفصلُ بالجارِّ والمجرور نحو: «أحسنْ بالرجلِ أن يصدُقَ! وما أقبح أن يَكذِبَ!» ومنه: «واحبب إلينا أن يكونَ المُقدَّما»، وقول الآخر:

خليلَيَّ، ما أحرَى بِذِي اللبِّ أن يُرى صَبوراً! ولكنْ لا سَبيلَ إلى الصَّبْر

وقولُ عَمْرو بن مَعد يكربِ نَثراً: لِلّهِ دَرُّ بني سُلَيم! ما أحسنَ في الهيجاء لِقَاءَها! وأكرمَ في اللزبات[3] عطاءَها! وأثبت في المَكرمات بقاءَها!».

والفصلُ بالنداءِ كقولِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلامُ): «أعزِزْ عليَّ، أبا اليَقْظانِ، أن أراك صريعاً مُجدَّلاً»[4]!

٥ ـ إن تعلَّق بِفعلَي التعجب مجرورٌ هو فاعلٌ في المعنى، جُر بـ «إلى»، نحو: «ما أحبَّ زُهيراً إلى أبيه»[5]! ونحو: «ما أبغضَ الخائنَ إليَّ»[6]. ولا يكونُ هذا إلا إذا دَلَّ فعلُ التعجب على

على ما يروم فلقي الموت لقيه محموداً، وإن نجح فاستغنى كان خليقاً به ذلك، وجديراً بأن ينال ما يروم، والصعلوك الفقير، وصعاليك العرب: ذؤبانهم أي: لصوصهم والشذاذ منهم.

(١) فإن كان الظرف أو المجرور بحرف الجر غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما فلا يقال: «ما أحسن بمعروف آمراً» ولا «ما أحسن عندك ثباتاً».

(٢) الظرف في هذا البيت هو (إذا)، وهو هنا ظرف محض لم يتضمن معنى الشرط، وهو متعلق بأحرِ.

(٣) اللزبات: الشدائد.

(٤) يريد عمار بن ياسر (رضي الله عنه)، لما رآه مقتولاً. ومعنى (مجدلاً): مطروحاً على الجدالة (بفتح الجيم) وهي الأرض، وهذا الكلام من أمير الفصحاء يرد على منع الفصل بالنداء.

(٥) فالأب: هو الفاعل المحب، وزهيراً: هو المفعول المحبوب، فإن أردت العكس جررته باللام فقلت: «ما أحب زهيراً لأبيه» فيكون زهيراً هو المحب والأب هو المحبوب.

(٦) فالمتكلم هو الفاعل المبغض، والخائن هو المفعول المبغض، فإن أردت العكس جررته باللام فقلت: «ما أبغض الخائن لي» فيكون الخائن هو الفاعل والمتكلم هو المفعول.

حُبٍّ أو بُغضٍ[١]، كما رأيت.

فإن كان في المعنى مفعولاً، وكان فعلُ التعجب في الأصل مُتعدياً بنفسه، غير دالٍّ على عِلْم أو جهلٍ، جُرَّ باللأم نحو: «ما أحب زُهَيراً لأبيه! وما أبغضَني للخائن! وما أكسبَني للخير»!.

فإن دلَّ على علم أو جهلٍ جرَرْتَ المفعول بالباءِ: نحو: «ما أعرفني بالحقِّ! وما أجهلَهُ بالصدق! وما أبصرك بمواقع الصواب! وما أعلَمَهُ بطرُقِ السّداد!».

وإن كان فعلُ التعجب في الأصل مُتعدِّياً بحرف جر، جرَرتَ مفعولهُ بما كان يتعدّى به من حرفٍ، نحو: «ما أغضبني على الخائن! وما أرضاني عن الأمين! وما أمسكني بالصدق، وما أكثَر إذعاني للحقّ».

٦ ـ وقد وَرَد تصغيرُ «ما أفعلَ» شُذوذاً، وهو فعلٌ لا يُصغَّرُ، لأنَّ التصغير من خصائص الأسماء. غير أنه لما أشبهَ اسم التفضيل وزناً وأصلاً ودلالةً على المبالغة، سهلَ عليهم ذلك، كقوله:

يـا مـا أُمَـيْـلِـحَ غِـزلانـاً، شَـدَنَّ، لـنـا ... مِـنْ هـؤُلـيّـائِـكُـنَّ الـضّـالِ والـسَّـمُـرِ[٢]

قالوا: «ولم يُسمَعْ إلا في ما أمليحَ، وما أحسن». غير أنه يجوز القياسُ على هذا الشذوذ، إذا أريدَ به مع التعجب التَّحبُّبُ كما رأيتَ في البيت، وعليه يجوز أن تقول: ما أُحَيلاهُ! وما أُدَيناهُ إلى قلبي! وما أُطَيرِف حديثَه! وما أُظَيرِفَ مجلسه»!.

٨ ـ أفعال المدح والذم

أفعال المدح هي: «نعْمَ وحبَّ وحبّذا».

وأفعال الذمّ هي: «بئس وساء ولا حبّذا».

وهي أفعالٌ لإنشاءِ المدح أو الذمّ جمَلُها إنشائيّةٌ غير طلبية، لا خبريّة. ولا بُدَّ لها من مخصوصٍ بالمدح أو الذم.

---

(١) أي: إن كان معناه يقرب من معنى الحب: كالود والمقت، أو من معنى البغض: كالمقت والقلى والكراهة والشنآن.

(٢) شدن: النون الثانية ضمير جمع المؤنث، يقال: شدن الظبي: إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه: و(لنا): جار ومجرور في موضع نصب نعت لعزلانا، وأصل التركيب: يا أمليح غزلاناً لنا شدن. وقوله: «من هؤليائكن»: متعلق بأملح: وهو مصغر (هؤلاء)، و(الضال): شجر السدر البري، و(السمر) بفتح السين وضم الميم: شجر الطلح، وهو من أشجار البادية، والطلح المذكور في قوله تعالى: ﴿وطلح منضود﴾ [الواقعة: ٢٩] هو الموز.

(فإذا قلت: «نعم الرجل خالد، وبئس الرجل فلان». فالمخصوص بالمدح هو (خالد)، والمخصوص بالذم هو (زيد).

وهي غير محتاجة إلى التصرف، للزومها أسلوباً واحداً في التعبير، لأنها لا تدل على الحدث المتطلب للزمان، حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة. فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان).

حبذا وحب ولا حبذا

حبَّذا وحبَّ: فعلان لإنشاء المدح.

فأما «حبَّذا» فهي مُركبةٌ من «حَبَّ» و«ذا» الإشارية، نحو: «حبذا رجلاً خالدٌ».

(فحبّ: فعل ماض، و«ذا» اسم إشارة فاعله، ورجلاً: تمييز لذا، رافع إبهامه. وخالد: مبتدأ مرفوع مؤخر، خبره جملة «حبذا» مقدمة عليه).

ولا يتقدم عليه المخصوصُ بالمدح، ولا التّمييزُ فلا يُقالُ: «خالدٌ حبّذا رجلاً» ولا «رجلاً حبّذا خالداً».

أما تقديم التّمييز على المخصوص بالمدح فجائزٌ، كما رأيت، بل هو الأولى، ومنه قول الشاعر:

ألا حبَّذا قوماً سُلَيْمٌ، فإنهم ... وفَوْا، وتَواصوْا بالإعانةِ والصَّبر

ويجوزُ أن يكون بعدهُ، كقول الآخر:

حبَّذا الصَّبْرُ شِيمَةً لامرىءٍ را ... مَ مُباراةَ مُولَعٍ بالمَغاني[1]

و(ذا) في «حبذا» تلتزم الإفراد والتذكيرَ في جميع أحوالها. وإن كان المخصوصُ بخلاف ذلك. قال الشاعر:

يا حبَّذا جَبَلُ الرَّيّانِ من جَبَلٍ ... وحبَّذا ساكِنُ الرَّيّانِ، مَنْ كانا

وحبَّذا نَفَحاتٌ من يَمانيَةٍ ... تأتيكَ مِن قِبَلِ الرَّيّانِ، أحيانا

فذا: مفردٌ مذكر، والمخصوصُ ـ وهو «النَّفحات» ـ جمعٌ مؤنث، وقال الآخر:

حبَّذا أنتُما خَليلَيَّ إنْ لم ... تعْذُلاني في دَمْعِيَ المُهراقِ[2]

فالمخصوص هنا مثنى، و«ذا» مفرد. وقال غيره: ألا حبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ، فذا: مذكر. وهند: مؤنث.

---

(١) المغاني: جمع مغنى، وهو المنزل الذي أقام به أهله ثم ارتحلوا، من غني بالمكان إذا أقام فيه.

(٢) المهراق: المسفوح المصبوب: من هراق الماء إذا أراقه وصبه.

وقد تدخلُ «لا» على «حبذا» فتكون مثلَ: «بئسَ» في إفادة الذَّمِ، كقول الشاعر:

ألا حبَّذا عاذري في الهوى ... ولا حَبَّذا الجاهلُ العاذِلُ

وقولِ الآخر:

ألا حَبَّذا أهلُ المَلا، غيرَ أنَّهُ ... إذا ذُكِرَتْ هِنْدٌ، فلا حَبَّذا هيا[١]

ولا يجوز أن تدخلَ على مخصوص «حبَّذا» نواسخُ المبتدأ والخبر، وهي: «كان وأخواتُها، وظنَّ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتها»، فلا يقال: «حبذا رجلاً كان خالدٌ» ولا «حبَّذا رجلاً ظننتُ سعيداً».

ويجوز حذفُ مخصوصها إن عُلِمَ: كأن تُسأل عن خالدٍ مثلاً، فتقول: «حبَّذا رجلاً» أي: حبَّذا رجل هو، أي: خالدٌ. ومنه قول الشاعر:

ألا حَبَّذا، لَوْلا الحَياءُ. ورُبَّما ... مَنَحْتُ الهَوى ما لَيْسَ بِالمتَقارِبِ[٢]

وأما «حبَّ» ففاعله هو المخصوص بالمدح، نحو: «حبَّ زُهيرٌ رجلاً». وقد يُجرُّ بباءٍ زائدة، نحو: حبَّ به عاملاً، ومنه قول الشاعر:

فقُلْتُ: اقتلوها عنكم بِزاجها ... وحَبَّ بها مقولةً حينَ تُقْتَلُ[٣]

---

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لكنزة أم شملة بن برد المنقري، قالت ذلك مية صاحبة ذي الرمة، وبعده:

على وجه مي مسحة من ملاحة ... وتحت الثياب الخزي لو كان باديا

ألم تر أن الماء يخلف طعمه ... وإن كان لون الماء في العين صافيا

إذا ما أتاه وارد من ضرورة ... تولى بأضعاف الذي جاء ظاميا

كذلك مي في الثياب إذا بدت ... وأثوابها يخفين منها المخازيا

تريد أن لا قيمة لجمال الظاهر إن لم يحمل الباطن، و(يخلف): يتغير، وهو من باب «دخل» من (خلف الفم والماء خلوفاً) إذا تغير طعمهما.

(٢) أي: حبذا حالي معك، أو المعنى: حبذا خلع العذار في هواك، لولا الحياء يمنعني ذلك، ويحول دوني ودونك، فالحياء مبتدأ، خبره محذوف تقديره (يمنعني)، وقيل: إن التقدير: ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أني أستحي أن أذكرهن، غير أن ما قبل هذا البيت يدل على ما ذكرناه، وهو قوله:

هويتك، حتى كاد يقتلني الهوى ... وزرتك، حتى لامني كل صاحب

وحتى رأى مني أعاديك رقة ... عليك. ولولا أنت ما لان جانبي

وقوله: ما ليس بالمتقارب، قد وضع فيه (ما) التي لغير العاقل موضع (من)، ويروى أيضاً: من ليس بالمتقارب، يريد أنه ربما أحب من لا يطمع في قربه.

(٣) اقتلوها: اسكروا سورتها وحدتها بمزجها بالماء. والضمير للخمر و(حين تقتل) أي: تمزج بالماء، من قتل الخمر: إذا خلطها بالماء لإضعاف تأثيرها.

وأصلهُ: «حَبُبَ» بضم الباء، بمعنى: صار محبوباً. ولذا يجوز أن يقالَ فيه: «حُبَّ»، بضمّ الحاءِ، بنقلِ حركةِ الباءِ إلى الحاءِ، وهو كثيرٌ في الاستعمال.

نِعْمَ وبِئسَ وساءَ

نعم: فعلٌ لإنشاء المدح. وبِئْسَ وساءَ: فعلان لإنشاء الذَّم.

(قال في «المختار»: «نعم: منقول من نَعِم فلان بفتح النون وكسر العين»؛ إذا أصاب النعمة. وبِئْسَ: «منقول من بَئِسَ، بفتح الباء وكسر الهمزة» إذا أصاب بؤساً فنُقلا إلى المدح والذم ـ فشابها الحروف، «فلم يتصرفا» اهـ.

وأما (ساء) فهو منقول من (ساء يسوء سواء) (بفتح السين في المصدر): إذا قبح. تقول: «ساء عمله، وساءت سيرته». ثم نقل إلى الذم، فلم تتصرف كما تتصرف (بئس).

وفي «نِعْمَ وبِئْسَ»، أربعُ لغاتٍ: «نِعْمَ وبِئْس» بكسر فسكونٍ ـ وهي أفصحهُنَّ، وهي لغةُ القرآن الكريم. ثمَّ: «نِعِمَ وبِئِسَ» ـ بكسر أوَّلهما وثانيهما ـ. غير أنَّ الغالبَ في «نِعِمَ» أن يجيء بعدهُ (ما)، كقوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]. ثم «نَعْمَ وبأسَ بفتحٍ فسكونٍ» ـ ثمَّ: «نَعِمَ وبَئِسَ». ـ بفتح فكسرٍ ـ وهي الأصلُ فيهما.

ولا بُدَّ لهذه الأفعال من شيئين: فاعل ومخصوصٍ بالمدح أو الذَّم نحو: «نِعْمَ الرجلُ زُهَيرٌ». فالرجلُ هو الفاعلُ والمخصوصُ بالمدح هو زهيرٌ.

أحكام فاعل هذه الأفعال

فاعلُ هذه الأفعالِ نوعانِ:

الأوَّل: اسمٌ ظاهرٌ مُعرَّفٌ بأل الجِنسيَّةِ، التي تُفيد الاستغراق (أي: شُمولَ الجنس) حقيقةً، أو اسمٌ مضافٌ إلى ما اقترنَ بها، أو اسمٌ أضيفَ إلى مُقترنٍ بها.

فالأولُ نحو: «نِعْمَ التلميذُ زهيرٌ» و«بئسَ الشراب الخمرُ». والثاني نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، و ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]. والثالثُ، نحو: نِعمَ حكيمُ شُعراءِ الجاهليةِ زهيرٌ، ومنه قول الشاعر:

فَنِعْمَ ابنُ أُختِ القومِ، غَيرَ مُكذَّبٍ زُهَيرٌ، حُسامٌ مُفرَدٌ من حمائِلِ[1]

---

(١) البيت لأبي طالب (عم النبي ﷺ) من لاميته المشهورة، وهي تبلغ اثنين وثمانين بيتاً، و(الحمائل) جمع حمالة، وهي علاقة السيف، و(حسام) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقد جعله العيني في شرح الشواهد الكبرى نعتاً لزهير، وهذا سبق قلم منه (رحمه الله) لأن زهيراً معرفة، وحسام نكرة، والنكرة لا توصف بها المعرفة.

والحق أن (أل)، التي تسبق فاعل هذه الأفعال، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، كما قدّمنا. فهي مفيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً، والمخصوص مندرج تحت الجنس، فيشمله المدح أو الذم. فإذا قلت: «نعم الرجل زهير» فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله على سبيل الشمول حقيقة. ثم على سبيل المخصوص بالمدح، وهو زهير، فيكون المخصوص قد مدح مرَّتَيْن: مرة: مع غيره، لدخوله في عموم الجنس، لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومرة: على سبيل التخصيص، لأنه قد خص بالذكر. ولذلك يسمى المخصوص.

والغرض من جعلها للاستغراق والشمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة في إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم، بجعلك المدح والذم للجنس، الذي هو المخصوص فرد منه. ثم يأتي المخصوص مبيناً المدار من الإجمال في مدح الجنس على سبيل الحقيقة.

ولك أن تجعل (أل) هذه للاستغراق لا على سبيل الحقيقة. بل على سبيل المجاز. مدعياً أن هذا المخصوص هو جميع الجنس لجمعه ما تفرَّق في غيره من الكمالات أو النقائص فإن قلت: «نعم الرجل زهير»، فقد جعلتَ زهيراً هو جميع الجنس مبالغة، لاستغراقه جميع كمالاته، ولم تقصد من ذلك إلا مدحه. ونظير ذلك أن تقول: «أنت الرجل»، أي اجتمعت فيك كل صفات الرجال.

وقد يقومُ الاسمُ الموصولُ، إذا أريدَ به الجنسُ لا العَهدُ مقام المُعرَّف بأل الجنسيَّةِ، فيكون فاعلاً لهذه الأفعال، كما تكون هي، نحو: «نِعْمَ الذي يفعلُ الخيرَ زهيرٌ» و«بِئسَ من يخون أمتهُ فُلانٌ».

(فإن الاسم الموصول، إذا لم يرد به العهد، بل أريد به العموم، أشبه المقترن بأل الجنسية فيصحُ أن تسند إليه هذه الأفعال، كما تسند إلى المقترن بأل الجنسية).

الثاني: أن يكون فاعلُها ضميراً مستتراً مُفَسّراً بنكرةٍ منصوبة على التَّميز، واجبةِ التأخير عن الفعل والتقديم على الممدوح أو المذموم، مطابقة لهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً. ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذَّم مرفوعاً على الابتداء، والجملةُ قبلَه خبرُهُ، نحو: «نِعْمَ رجلاً زهيرٌ».

والتمييزُ هنا مُحَوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترنٍ بِ(أل)، لذا يجوز تحويلُه إلى فاعلٍ مُقترنٍ بها، فتقول: «نِعْمَ الرجلُ زهيرٌ».

وقد تكون النكرةُ كلمة (ما) ـ التي هي اسمٌ نكرة بمعنى «شيء» ـ فتكون في موضع نصب على التمييز، على ما اختارَهُ المُحققون من النُّحاة. وهو أقربُ الأقوال فيها. سواءٌ أُتْلِيتْ باسم،

نحو: «نِعمَّا التَّقوى»(١)، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١](٢)، أم تُليت بجملةٍ فعليَّةٍ، كقوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾ [النساء: ٥٨](٣) أم لم تُتْل بشيءٍ نحو: «أكرمته إكراماً نِعمّا»(٤).

ومتى كان فاعلها ضميراً وجبَ فيه ثلاثةُ أشياء:

الأول والثاني: إفرادُه واستتارُه، كما رأيت. فلا يجوز إبرازُه في تثنيةٍ ولا جمع، استغناءً عنه بتثنية تمييزه أو جمعه، سواءٌ أتأخر المخصوص أم تقدَّم. فلا يقالُ: «نِعما رجلين خالدٌ وسعيدٌ»، ولا «خالدٌ وسعيدٌ نِعما رجلين».

الثالث: وجوبُ أن يُفسِّرَهُ اسمٌ نكرةٌ يُذكرُ بعده منصوباً على التميز كما قدَّمنا.

وإذا كان الفاعلُ مُؤنثاً جازَ أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التأنيث، سواءٌ أكان مُظهَراً، نحو: «نِعْمت المرأةُ فاطمةُ»، وجاز أن لا تلحقه هذه التاءُ استغناء عنها بتأنيث التمييز المُفسّر، ذهاباً إلى أن هذه الأفعالَ لمّا أشبهت الحرفَ في الجمود لزِمت طريقة واحدةً في التعبير، فتقول: «نعمَ المرأةُ فاطمةُ، ونعمَ امرأةً فاطمةُ». ومنه قول الشاعر:

تَقُولُ عِرسِي، وهي لي عَوْمَرَهْ: بِئْسَ امرَأً، وإنّني بِئْسَ المَرَهْ(٥)

وقول الآخر:

نِعْمَ الفتاةُ فَتاةُ هِنْدُ، لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيةِ نُطْقاً، أو بإيماءِ

وكذا، إذا كان المخصوصُ مؤنثاً، يجوز تذكير الفعلِ وتأنيثُهُ، وإن كان الفاعلُ مُذكراً، فتقولُ: «بِئْسَ أو بِئستِ الشّرابُ الخَمرُ» و«نِعمَ أو نِعمتِ الثّوابُ الجنّةُ»، وعليه قول الشاعر:

نِعْمَتْ جزاءُ المُتّقينَ الجنّهْ دارُ الأمانِ والمُنى والمِنّهْ

---

(١) أي: نعم شيئاً التقوى.

(٢) أي: نعم شيئاً هي، أي الصدقات، والمعنى: فنعم شيئاً إبداؤها.

(٣) أي: نعم شيئاً يعظكم به، والمخصوص هنا محذوف، وجملة يعظكم به نعت له، والتقدير: نعم شيئاً يعظكم به.

(٤) أي: نعم شيئاً هو، أي: الإكرام. والمخصوص هنا أيضاً محذوف، وهو ضمير الإكرام.

(٥) العرس: الزوجة. و(لي) هنا بمعنى معي، و(العومرة): الصياح والصخب والاختلاط والجلبة، يقال منه: عومر القوم: إذا صاحوا وصخبوا واختلطوا، وعومر فلان القوم: إذا جمعهم وحبسهم في مكان ما، و(المرة): المرأة، وهي مخففة عنها.

أحكام المخصوص بالمدح والذم

لا يجوز أن يكون المخصوصُ بالمدح أو الذّم إلا معرفةً، كما رأيتَ في الأمثلة المتقدمة، أو نكرةً مُفيدةً، نحو: «نِعمَ الرجلُ رجلٌ يُحاسب نفسهُ». ولا يقال: «نِعْمَ العاملُ رجل»، لعدَم الفائدة.

وهذا المخصوصُ مرفوعٌ أبداً، إما على الابتداءِ، والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ.

وإما على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ وجوباً، لا يجوزُ ذكرُهُ، ويكونُ التقديرُ في قولك: «نِعمَ الرجلُ زهيرٌ». «نِعمَ الرجلُ هو زهيرٌ».

(والكلام حينئذٍ يكون كأنه جواب لسائل سأل: «من هو؟» حين قلت: «نعم الرجل»، فقلت مجيباً: «زهير»، أي: هو زهير. ولا يجوز ذكر هذا المبتدأ، لأنه أحد المواضع التي يجب فيها حذفه. كما ستعلم في الجزءالثاني من هذا الكتاب).

وقد يُحذفُ المخصوصُ، إذا دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، أي: نعم العبد أيوبُ. وقد علم من ذكره قبلُ. وقولِهِ سبحانه: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [الذاريات: ٤٨]، أي: فنعم الماهدون نحنُ. ومنه قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتى فَجعَتْ به إخوانَهُ يومَ البَقيعِ حوادِثُ الأيَّام

أي: نِعْم الفتى فتى فجعتْ حوادث الأيام به إخوانَهُ يومَ البقيع. فجملةُ «فجعت» في موضع رفع صفةٍ لفتًى المحذوف، وهو المخصوصُ المحذوف.

ومن حق المخصوص أن يُجانس الفاعلَ. فإن جاء ليس من جنسه، كان في الكلام مجازٌ بالحذف، كأن تقول: «نِعْمَ عَمَلاً زهيرٌ»، فالكلام على تقدير مُضافٍ نابَ فيه عنه المضافُ إليه، إذ التقديرُ: «نِعْمَ عملاً عملُ زهيرٍ»، ومنه قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٧]. والتقديرُ: «ساءَ مثلاً مثلُ القوم».

ويجوز أن يُباشِرَ المخصوصَ، في هذا الباب، نَواسخُ المبتدأ والخبر، سواءٌ أتقدَّم المخصوصُ، نحو: كان زهيرٌ نِعمَ الشاعرُ، ونحو قوله:

إنَّ ابنَ عَبدِ الله نِعْمَ أَخُو النَّدَى وابنُ العَشيرَهْ

أم تَأخرَ، نحو: «نِعْم الرجلُ ظننتُ سعيداً»[1]، ومنه قول زهير:

يَميناً، لَنِعْمَ السَّيِّدانِ وجُدْتُما على كُلِّ حالٍ من سَحيلٍ ومُبرَمِ[2]

---

(١) المخصوص بالمدح هو سعيد. نصب بظن على أنه مفعولها الأول؛ وجملة «نعم الرجل» قبلها: في موضع نصب على أنها مفعولها الثاني.

(٢) التاء في وجدتما: نائب فاعل لوجد ـ وهي مفعولها الأول؛ والجملة قبلها: مفعولها الثاني، والأصل: نعم

وقول الآخر:

إذا أرسلوني عندَ تعذيرِ حاجةٍ أُمارِسُ فيها، كُنتُ نِعْمَ الْمُمارِسُ[1]

أحكام التمييز في هذا الباب

يجبُ في تمييز هذا الباب خمسةُ أمورٍ:

١ ـ أن يتأخر، فلا يُقالُ: «رجلاً نِعْمَ زهيرٌ». وقد يتأخرُ عنه نادراً، نحو: «نعم زهيرٌ رجلاً».

٢ ـ أن يكون مُطابقاً للمخصوص إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: «نِعْمَ رجلاً زهيرٌ»، «ونِعْمَ رجلينِ زهيرٌ وأخوهُ»، و«نعمَ رجالاً أنتمْ»، و «نعمتْ فتاةً فاطمةُ» و«نعمت فتاتينِ فاطمةُ وسعادُ» و«نِعمتْ فَتَياتٍ المجتهداتُ»، ومن ذلك قولُ الشاعر:

نِعْمَ امْرَأَينِ حاتمٌ وكَعْبُ كِلاهُما غَيْثٌ، وسَيْفٌ عَضْبُ

٣ ـ أن يكونَ قابلاً لألْ، لأنه محوَّلٌ عن فاعلٍ مُقترنٍ بها، كما تقدَّمَ، فإن قلتَ: «نِعْمَ رجلاً زهيرٌ»، فالأصلُ: «نعمَ الرجل زهيرٌ». فإن لم يَقبلْها: كَمِثْلٍ وأيٍّ وغيرِ وأفعلَ في التَّفضيل، فلا يُميَّزُ به هذا الباب.

(إذا أريد بأفعل معنى التفضيل فلا يُميز به؛ فلا يُقال: «نعم أكرم منك خالد»، ولا: «نعمَ أفضلَ رجل عليّ»، لأنه حينئذٍ لا يقبل (أل) إذا حوّل فاعلاً[2]. أما إن لم يرد به معنى التفضيل، فجائز التعبير به نحو: «نِعْمَ أعلم زهير» أي: «نِعْم عالماً زهير» لأنه يصح أن تباشره (أل) في هذه الحالة، فنقول: «نِعْمَ الأعلم زهير»).

٤ ـ أنه لا يجوز حذفُهُ، إذا كان فاعلُ هذه الأفعال ضميراً يعودُ عليه، وقد يُحذَف نادراً: كقولك: «إن قلت كذا فَبِها ونعْمتْ»، أي: «نِعمتْ فِعلةً فعلتُك» ومنه حديثُ: «مَنْ تَوضأ يوم الجمعة فَبِها ونعمتْ». أي: «فبالسُّنةِ أخذَ، ونعمت سُنَّةً سُنَّةُ الوَضوء»[3].

أما إن كان فاعله اسماً ظاهراً، فلا يحتاج الكلام إلى ذكر التمييز، نحو: «نعمَ الرجلُ عليٌّ» لأنَّ التميزَ إنما هو لرفعِ الإبهام، ولا إبهامَ مع الفاعل الظاهر.

وقد يجتمع التمييز مع الفاعل الظاهر، تأكيداً له، فإنَّ التمييز قد يُذكرُ للتأكيد، لا لرفعِ

السيدان أنتما، فلما دخلت «وجد» اتصل الضمير، و(السحيل): السهل، وأصله الخيط غير المفتول، و(المبرم): الصعب، وأصله: الخيط المفتول، فكنى عن سهولة الأمر، وبالمبرم عن صعوبته.

(١) أمارس فيها: أتأنى فيها وأعالجها وأزاولها.

(٢) راجع مبحث (أحوال اسم التفضيل) في مبحث اسم التفضيل في هذا الجزء.

(٣) في هذا الكلام حذف شيئين: التميز، وهو «سنة»، والمخصوص، وهو «سنة الوضوء».

الإبهام(١)، كقول الشاعر: «نِعْمَ الفتاةُ فتاةً هند...» (البيت السابق).

وقد يُجرُّ التمييزُ، في هذا الباب، بِمنْ، كقول الشاعر:

تَخَيَّرَهُ، فلم يَعْدِل سِواهُ فَنِعْمَ الْمَرءُ من رجلٍ تِهامِي

ومِثله تميزُ «حَبّذا وحَبَّ»، كقول الشاعر:

يا حبَّذا جَبلُ الرَّيانِ من جَبَلٍ وحبَّذا ساكِنُ الرّيان، مَنْ كانا

الملحق بنعم وبئس

قد يجري مَجرى (نِعْمَ وبئسَ) ـ في إنشاء المدح أو الذمّ ـ كل فعلٍ ثُلاثي مجرَّد، على وزن (فَعُلَ) ـ المضموم العين ـ على شرط أن يكون صالحاً لأنْ يُبنى منه فعلُ التعجب، نحو: «كرُمَ الفتى زهيرٌ!» و«ولؤمَ الخائنُ فلانٌ!».

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فَعُلَ)، حوِّلته إليه، لأنَّ هذا الوزن يَدُلُّ على الخِصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذَّم، فتقولُ في المدحِ من (كتبَ وفهِمَ): «كَتُبَ الرجلُ خالدٌ! وفَهُم التلميذُ زهيرٌ!»، وتقول في الذم من «جَهِلَ وكَذَبَ»: «جَهُلَ الفتى فلانٌ! وكذُبَ الرجلُ فلانٌ!».

فإن كان الفعلُ مُعتَلَّ الآخر، مثلُ: «قضى ورمى وغزا ورضِيَ وصَدِيَ»(٢)، قَلَبْتَ آخرَهُ واواً عندَ نقله إلى باب (فَعُلَ)، لتُناسبَ الضمةَ قبلها، فتقول: «قضُوَ ورَمُوَ وغَزُوَ ورَضُوَ وصدُوَ».

وإن كان معتلَّ العين، مثل: «جادَ وسادَ»، بقيَ على حاله، وقُدّرَ النَّقل إلى باب (فَعُلَ)، لأنك لو قلتَ: «جَوُدَ وسَوُدَ»، لعادت الواوُ ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

ومن هذا الباب (ساء) ـ المتقدمُ ذكرُه مع (نِعْمَ وبِئس) ـ فإنه لما أُريدَ به معنى (بئس)، حُوّل إلى باب (فَعُلَ) فصار «سَوُأَ»، ثم قُلِبَتِ الواوُ ألفاً لأنها متحركةٌ مفتوحٌ ما قبلها، فَرجعَ إلى «ساءَ». وإنما يُذكرُ مع «نِعْمَ وبِئس»، لأنهُ يجري مَجراهما في كل أمر، يُخالفُهما في حُكم.

واعلم أنه يجوزُ فيما يجري مَجرى «نِعْمَ وبِئسَ»، سواءٌ أكان مضموم العين أصالةً أو تحويلاً، أن تَسكُنَ عينُهُ، مثل: «ظَرْفَ وفَهْمَ» وأن تُنقَلَ حركتُها إلى فائِه، نحو: «ظُرْفَ وفُهْمَ»، وعليه قولُ الشاعر:

لا يَمْنَعُ النَّاسُ مني ما أردْتُ، ولا أُعطيهِم ما أرادوا! حُسْنَ ذا أدَبا!

---

(١) كقوله تعالى: ﴿إنّ عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً﴾ [التوبة: ٣٦] فشهراً لم يذكر للبيان ورفع الإبهام، لأن ذكر الشهور قبل العدد مزيل لإبهامه، وإنما أريد بذكر التميز التأكيد.

(٢) صدي يصدى صدى: هو كعطش عطشاً، وزناً ومعنى.

أي: حسن هذا أدباً، فذا: اسم إشارة فاعل. وأدباً تمييز. والواو في قوله: «ولا أعطيهم» واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، فأعطيهم منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنفي. وكان حقه أن يظهر الفتحة على الياء لخفتها لكنه أضمرها ضرورة. يقول: «ما أحسن أن لا يمنع الناس مني ما أردت من مالهم ومعونتهم مع بذلي لهم ما يريدون مني من مال ومعونة». يقول ذلك منكراً على نفسه أن يعينه الناس ولا يعينهم. فحسن: للمدح والتعجب. وأراد بها هنا التعجب الإنكاري.

وقيل في معناه: يريد أنه يقهر الناس فيمنعهم ما يريدون منه، ولا يستطيعون أن يمنعوه مما يريد منهم لعزته وسطوته. وجعل هذا أدباً حسناً. والصواب ما قدمناه، لأن ما قبله من القصيدة يدل على ذلك وهو قوله:

قد يَعْلَمُ الناسُ أني من خيارِهم   فِي الدِّينِ ديناً، وفي أحسابِهِمُ حَسَبا

(واعلم أن الأدب الذي كانت تعرفه العرب: هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم؛ كترك السفه، وبذل المجهود، وحسن اللقاء. واصطلح الناس بعد الإسلام بمدة طويلة على أن يسموا العالم بالنحو والشعر وعلوم العرب «أديباً» وأن يسموا هذه العلوم «الأدب». وذلك كلام مولَّدٌ لم تعرفه العرب بهذا المعنى، لأن هذه العلوم قد حدثت في الإسلام).

ويُفيدُ ما يجري مجرى «نِعْمَ وبِئْسَ» - معَ المدحِ أو الذَّم - التَّعَجُّبَ، ومعنى التعجب فيه قويٌّ ظاهرٌ، كما رأيتَ. حتى إن بعضَ العَلماءِ ألحقهُ ببابِ التعجب. والحقُّ أنه مُلحقٌ بالبابين، لتضمُّنِهِ المعنيين، لذلك تجري عليه أحكامُ هذا البابِ وأحكام ذلك من بعض الوجوه كما ستعلم.

حكم الملحق بنعم وبئس

يجري ما يُلحقُ بنعم وبئسَ مَجراهما، من حيثُ الجُمودِ وإنشاء المَدْحِ والذَّم، (إلاَّ أنهُ يَتضمَّنُ أيضاً معنى التعجب، كما تقدّم)، وكذلك من حيثُ الفاعل والمخصوص.

فيكونُ فاعلهُ، كفاعلهما، إمّا: اسماً ظهراً مُعرفاً بألْ نحوُ: «عَقُلَ الفتى زهيرٌ!»، أو مُضافاً إلى مُقترنٍ بها، نحو: قَرُؤَ غلامُ الرجل خالدٌ!». وإما: ضميراً مستتراً بنكرةٍ بعدَهُ منصوبة على التمييز، نحو: «هَدُوَ رجلاً عليٌّ!».

غير أنَّ فاعله الظاهرَ يُخالفُ فاعلهما الظاهر في أمرين:

الأول: جوازُ خُلُوِّهِ من (أل) نحو: «خطُبَ عليٌّ!» ولا يجوز ذلك في فاعلِ: «نِعْمَ وبِئسَ».

الثاني: أنه لما أفادَ فعلهُ - مع المدح أو الذَّمّ - التعجُّبَ جاز أن يُجرَّ بكسرةِ باءٍ زائدةٍ تشبيهاً له «بأفعِلْ به» في التعجُّب، نحو: «شَجُع بخالدٍ!». ولا يجوز ذلك في فاعلهما.

أما فاعله المُضمَرُ العائدُ على التمييز بعده فيوافقُ فاعلهما المُضمر في أنَّ الفعل معه يجوز

أن يكون بلفظٍ واحدٍ للجميع، نحو: «المجتهدةُ حَسُن فتاةً، والمجتهدانِ حَسُن فَتَيين، والمجتهدون حَسُن فِتياناً، والمجتهداتُ حسُن فَتياتٍ». كما تقول: «المجتهدةُ نعمَ فتاةً، والمجتهدانِ نعم فَتَيين».. الخ.

ويُخالفُهُ في جواز أن يكون على وِفْقِ ما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: المجتهدُ حَسُن فتًى، والمجتهدةُ حَسُنتْ فتاةً، والمجتهدانِ حَسُنا فَتَيينِ، والمجتهدونَ حَسُنُوا فِتياناً، والمجتهداتُ حَسُنَّ فَتياتٍ. ولا يجوز في «نعم وبئس» إلا أن يكونا بلفظٍ واحد، وذلك بأن يكون فاعلهما المُضمر مفرداً عائداً على التمييز بعده إلا ما كان من جواز تأنيثه، إذا عاد على مؤنثٍ، كما تقدَّم.

٩ ـ نون التوكيد مع الفعل

نونا التوكيد، إحداهما: ثقيلةٌ مفتوحة، والأخرى: خفيفةٌ ساكنة. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

(ويجوز أن تكتب النون المخففة بالألف مع التنوين كما في الآية الكريمة، (وهو مذهب الكوفيين، فإن وقفتَ عليها وقفت بالألف، ويجوز أن تُكتب بالنون، كما هو شائع، وهو مذهب البصريين).

ولا يُؤكدُ بهما إلا فعلُ الأمرِ، والمضارع.

فأمّا فعلُ الأمر: فيجوز توكيدُهُ مُطلقاً، مثل: «اجتهدَنَّ، وتعَلَّمَنَّ».

وأما الماضي: فلا يجوز توكيدُهُ مطلقاً. وقال بعضُهم: إن كان ماضياً لفظاً، مُستقبلاً معنًى، فقد يُؤكّدُ بهما على قلَّةٍ.

ومن الحديث: «فإما أدركَنَّ أحدٌ منكم الدَّجالَ»، فإنه على معنى: «فإما يُدرِكَنَّ». ومنه قول الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكِ، لو رَحِمْتِ مُتيَّماً ... لولاكِ لم يَكُ للصَّبابَةِ جانحا

لأنه على معنى «لِيدُومَنَّ» فهو في معنى الأمر. والأمر مستقبل.

وأما المضارعُ: فلا يجوز توكيدُه، إلا أن يَقعَ بعد قَسَمٍ، أو أداةٍ من أدوات الطَّلبِ أو النفي أو الجزاء، أو بعد (ما) الزائدة.

وتأكيدهُ في هذه الأحوال جائز، إلا بعد القسم، فيجبُ تارة، ويمتنع تارة أُخرى، كما ستعلم.

تأكيد الفعل المضارع بالنون وجوباً

يُؤكدُ المضارعُ بالنون وجوباً، إذا كان مُثبَتاً مستقبلاً، واقعاً في جواب القسَم غيرَ مفصولٍ من لامِ الجواب بفاصل[1]، كقوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وتوكيدُه بالنون، ولزومُ اللام في الجواب ـ في مثل هذه الحال ـ واجبٌ لا مَعدِل عنهُ.

وما ورد من ذلك غير مُؤكدٍ، فهو على تقدير حرف النفي. ومنه قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: «لا تفتأ». وعلى هذا فمن قال: «والله أفعلُ»، أثِمَ إنْ فَعَلَ[2]، لأنَّ المعنى: «والله لا أفعل» فإن أراد الإثبات وجبَ أن يقول: «والله لأفعلَنَّ». وحينئذٍ يأثَمُ إن لم يفعل.

التوكيد بها جوازاً

يُؤكَّدُ المضارعُ بالنون جوازاً في أربع حالات:

١ ـ أن يَقعَ بعد أداةٍ من أدوات الطَّلب، وهي: «لامُ الأمر» و«لا» الناهيةُ، وأدوات الاستفهام والتَّمنّي والتَّرجي والعَرْضِ والتَّحضيض. وهذه أمثلتُها: «لتجتهدَنَّ. لا تكسلَنَّ. هل تفعلنَّ الخيرَ؟ ليتكَ تجدنَّ. لعلَّكَ تَفوزَنَّ. ألا تَزورَنَّ المدارس الوطنية. هَلاَّ يَرْعَوِيَنَّ الغاوي عن غيِّه».

٢ ـ أن يقعَ شرطاً بعد أداة شرطٍ مصحوبة بِ(ما) الزائدة.

فإن كانت الأداة «إنْ» فتأكيدُه حينئذٍ قريب من الواجب، حتى قال بعضهم بوجوبه[3].

ولم يَرِد في القرآن الكريم غير مؤكد، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠][4]، وقوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]. ونَدَرَ استعمالهُ غير مُؤكدٍ، كقول الشاعر:

يـا صـاح، إمَّـا تَـجِـدْنـي غـيـرَ ذي جِـدَةٍ ... فـمـا الـتَّـخلّي عـن الإخـوانِ مـن شِـيـمـي[5]

---

(١) فإن كان المضارع الواقع في جواب القسم منفياً، أو للحال، ومفصولاً من لام جواب القسم، امتنع تأكيده، كما ستعلم.

(٢) هذا على قول من يقول: إن الأيمان مبنية على أسلوب الكلام، أما من يقول: إن مبناها على العرف، فلا يرى ذلك، إن كان العرف في مثل هذا اليمين أنها للقسم على الإثبات لا على النفي.

(٣) ذكر ذلك ابن هشام في المغني.

(٤) أي: يعترينك وسوسة يحملك على غير ما أنت مأمور به من كريم الخصال، وأصل معنى النزغ: النخس والطعن والغرز.

(٥) الجدة: الغنى، و(الشيم): الأخلاق والطباع، والمفرد شيمة.

وإن كانت الأداةُ غير «إنْ» فتأكيدُه قليل، نحو: «حيثما تكونَنَّ آتِكَ، متى تُسافِرَنَّ أُسافِرْ».

وأقلُّ منهُ أن يقع جواب شرطٍ، أو بعد أداةٍ غيرِ مصحوبة بـ(ما) الزائدة.. فالأول كقول الشاعر:

ومَهْما تَشَأْ منهُ فزارةُ تُعْطِكمْ ومَهْما تَشَأْ منهُ فزارةُ تَمْنَعا[1]

والآخرُ كقول الآخر:

مَنْ نَثْقَفَنْ منهم[2] فَلَيسَ بآيبٍ أبداً. وقَتْلُ بَني قُتَيبةَ شافي

٣ ـ أن يكون منفياً ـ بـ(لا) ـ بشرط أن يكون جواباً للقسم ـ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

وأقل منه أن يكون منفياً بـ(لم) كقول الشاعر، يَصفُ جبلاً عَمَّهُ الخِصبُ وحفَّهُ النبات:

يَحسَبُهُ الجاهلُ ـ ما لَمْ يَعْلَما[3] ـ شيخاً على كُرسِيِّهِ مُعَمَّما

وإنما سَوَّغَ توكيدَ المنفيِّ بـ(لم) مع أنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكَّدُ بالنون ـ كونه منفياً، وأنه مضارع في اللفظ.

٤ ـ أن يقعَ بعد (ما) الزائدة، غير مسبوقةٍ بأداة شرط. ومنه: قولهم: «بِعينٍ ما أَرَيَنَّك»[4]، وقولهم: بِجَهدٍ ما تَبْلُغَنَّ[5]! وقولهم: «بألمٍ ما تُخْتَنَنَّهْ»، ويروى أيضاً: «تُخْتَتَنَّ»[6].

---

(١) فزارة: اسم قبيلة: وقوله «تمنعا» أصله «تمنعن»، بنون التوكيد، قلبها ألفاً للوقف، وذلك سائغ جائز، وهو جواب الشرط.

(٢) أي: من نظفر به منهم، ورواية سيبويه في كتابه: «من يثقفن» بالياء والبناء للمجهول، يقال: «ثقفته ـ من باب علم يعلم ـ أي ظفرت به أظفر».

(٣) أصله: «يعلمن» بنون ساكنة هي نون التوكيد الخفيفة.

(٤) هو مثل يضرب في الحث على العمل وترك البطء فيه: قال في لسان العرب: «معناه: عجل حتى أكون كأني أراك»، وفي مجمع الأمثال: أي: «أعمل كأني أنظر إليك»، و«ما»: صلة (أي: زائدة)؛ ولأجلها، دخلت النون في الفعل، وفي جمهرة الأمثال: «معناه»: أعجل، وهو من الكلام الذي عرف معناه سماعاً، من غير أن يدل عليه لفظه، وهذا يدل على أن لغة العرب لم ترد علينا بكاملها، وأن فيها أشياء عرفها العلماء»، وفي أساس البلاغة: «وتقول لمن بعثته واستعجلته»: «بعين ما أرينك»، أي: «لا تلو على شيء فكأني أنظر إليك»، وقال ابن يعيش في شرح المفصل، أي: «اتحقق ذلك ولا أشك فيه»، وفي شرح التوضيح وحاشية الصبان على الأشموني وحاشية الخضري على ابن عقيل: «تقوله ذلك لمن يخفي أمراً أنت به بصير» أي: «إني أراك بعين بصيرة» وليس ما قاله ابن يعيش وهؤلاء بشيء، والقول ما تقدم عن لسان العرب ومجمع الأمثال وجمهرة الأمثال وأساس البلاغة.

(٥) هو مثل يضرب للشيء لا ينال إلا بجهد ومشقة، أي: اجتهد في هذا الأمر واتعب فيه، فإنه لا يبلغ إلا بمشقة وجهد ونصب، والمعنى: لا بد لك من التعب والمشقة حتى تبلغه.

(٦) أي: لا يكون الختان إلا بألم، وهو مثل يضرب للصبر على ما لا ينال إلا بألم ومشقة، ومعناه: لا يدرك

وقول الشاعر:

إذا ماتَ منهُم مَيِّتٌ سُرِقَ ابنُه ومن عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها[1]

امتناع توكيد المضارع بالنون

يمتنع تأكيدُ المضارع بالنون في أربع حالات:

١ ـ أن يكون غيرَ مسبوقٍ بما يُجيزُ توكيدَه: كالقسم وأدوات الطلب والنفي والجزاء[2] و(ما) الزائدةِ.

٢ ـ أن يكون منفيّاً واقعاً جواباً لقَسم، نحو: «والله لا أنقُضُ عهدَ أمتي». ولا فرق بين أن يكون حرفُ النفي ملفوظاً ـ كهذه الأمثلة ـ وأن يكون مُقدَّراً، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: «لا تفتأ».

٣ ـ أن يكون للحال، نحو: «والله لتذهبُ الآنَ»، ومنه قول الشاعر:

يَميناً لأُبغِضُ كُلَّ امرىءٍ يُزَخرِفُ قولاً ولا يَفْعَلُ[3]

وقول الآخر:

المطلوب إلا بالصبر على المكروه، ورواية: «تختننه» هي بكسر النون الأولى، فيكون المثل ـ في أصله ـ خطاباً لامرأة. والهاء للسكت، ورواية: «تختن» هي بفتحها، فيكون أصله خطاباً لرجل.

(١) هو مثل يضرب لمشابهة الرجل أباه. وقوله: «سرق ابنه»، هو بالبناء للمجهول، أي: سرق ابنه منه، يريد أن الابن يشبه أباه، فمن رأى هذا ظنه هذا: فكأن الابن مسروق منه، وضبطه بعضهم بالبناء للمعلوم، فيكون المعنى: إذا مات منهم ميت سرق منه ابنه صفات أبيه وأخلاقه وشمائله، والمعنى: أن الولد ينشأ على ما نشأ عليه أبوه، وقد ضرب لذلك مثلاً ما ينبت في أصل الشجرة، فهو متصف بصفاتها، وذلك قوله في المصراع الآخر: ومن عضة ما ينبتن شكيرها و(العضة): واحدة العضاة وهي نوع من الشجر له شوك، أو هي ما طال من شجر الشوك واشتد شوكه والواحدة «عضة» و«عضه» ـ بالتاء والهاء ـ والهاء هي الأصل، والتاء مبدلة منها (والشكير): ما ينبت في أصل الشجرة. وشكير الزرع: ما ينبت منه صغاراً في أصول الكبار، وهو أيضاً: ما ينبت من أصل الشجرة حولها، وفسره بعضهم بالشوك، وبعضهم بلحاء الشجر ـ أي قشره. وللشكير معانٍ أخر حقيقية مجازية، وكلها يرجع إلى معنى ما يتفرع عن أصله، ومعنى قوله: «ومن عضةٌ ما ينبتن شكيرها»: أن صغار الشجر تنبت من كبارها ولهذا تشبهها، وقد ضرب ذلك مثلاً للفرع يشبه أصله، لأنه منه، فهو يرث صفاته وشمائله، كما أن ما يتفرع من الشجرة يشبهها، لأنه منها، وهذا في معنى قولهم: «إن العصا من العصية» وقول الشاعر:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

(٢) المراد بأدوات الجزاء: أدوات الشرط.

(٣) يزخرف: يزين، أراد أنه يبغض كل إنسان يزخرف أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل، أو المراد أنه يبغض كل امرىء يدعي بما ليس فيه، فإذا امتحن أعجزه أن يثبت القول بالفعل.

لئِنْ تَكُ قد ضاقتْ عليكمْ بُيوتُكمْ ليعلمُ ربّي أنَّ بيتيَ واسعُ

٤ ـ أن يكون مفصولاً من لام جواب القَسم، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [آل عمران: ١٥٨] وقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴿٥﴾﴾ [الضحى: ٥].

أحكام النون والفعل المؤكد بها

١ ـ لا تقعُ نون التوكيدِ الخفيفةُ بعد ضمير التثنية، فلا يقالُ: «والله لتذهبانْ» ولا بعد نونِ النسوة فلا يقال: «لا تَذهبنْ» أما بعد واو الجماعة وياءِ المخاطبة فتقعُ، نحو: «هل تذهبونَنْ؟ هل تذهبِيَنْ؟» ونحو: «لا تَذهَبُنْ. اذهَبُنْ[١]. لا تذهَبِنْ. اذهَبِنْ»[٢].

٢ ـ إذا وقعت النون المشدَّدة بعد ضمير التَّثنية، ثبت الألفُ، وكُسرت النونُ تشبيهاً لها بنون التثنية في الأسماء نحو: «اكْتبانِّ، لِيكتُبانِّ». فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً، حُذفت نون الرفع أيضاً، كيلاَ تتوالى ثلاثُ نونات، نحو: «هل تكتُبانِّ؟» والأصل: «تكتبانِنَّ».

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكنين ـ هي والنون الأولى من النون المشددة ـ لسهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها).

٣ ـ وإذا وقعت نونُ التوكيد بعد واوِ الجماعة ـ المضموم ما قبلها. أو ياء المخاطبة ـ المكسورِ ما قبلها ـ حُذفت واوُ الجماعة وياءُ المخَاطبة، حَذَر التقاء الساكنين، وبقيتْ حركةُ ما قبلهما على حالها، نحو: «أكتُبنَّ، أكتُبِنَّ. لِيكتُبُنَّ، ـ أدْعُنَّ. ادْعِنَّ. لِيَدْعُنَّ ـ إرْمُنَّ إرْمِنَّ لِيَرْمُنَّ»، والأصلُ: «اكتُبونَّ. اكتُبِيَنَّ. لِيكتُبونَّ ـ أدْعُونَّ، أدْعِينَّ. لِيَدعُونَّ ـ إرْمُونَّ. إرْمِينَّ. لِيَرْمُونَّ».

فإن كان الفعلُ مضارعاً مرفوعاً تُحذف نونُ الرفع أولاً، ثم تُحذفُ الواوُ والياءُ لاجتماع ساكنين بعد حذف النون، نحو: «هل تَذهبُنَّ، هل تَذهبِنَّ»، والأصل: «تذهبونَنَّ تذهبينَنَّ».

(حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات، فاجتمع بعد حذفها ساكنان: واو الجماعة أو ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت الواو والياء حذر التقاء الساكنين).

٤ ـ إن كان ما قبلَ واو الجماعة وياء المخاطبة ـ المتّصلين بالنون ـ مفتوحاً، ثبتت الواوُ والياءُ، نحو: «هل تَخْشَوُنَّ؟ اخشَوُنَّ؟ هل ترْضَيِنَّ؟ ارْضَيِنَّ» غير أن واو الجماعة تُضمُّ، وياء المخاطبة تكسر، ويبقى ما قبلهما على حاله من الفتح، كما رأيت.

(وحق الواو والياء أن تكونا ساكنتين: وإنما حرّكت الواو بالضمة والياء بالكسرة تخلصاً من

---

(١) والأصل: «لا تذهبون واذهبون» ـ بنون مخففة في آخرهما ـ حذفت واو الضمير دفعاً لاجتماع الساكنين.

(٢) والأصل: «لا تذهبين واذهبين» حذفت ياء المخاطبة كيلا يجتمع ساكنان والنون هذه هي نون التوكيد الخفيفة.

اجتماع ساكنين ـ وهما الواو أو الياء والنون الأولى من النون المشددة.

وأعلم أن النون المشددة حرفان أولهما ساكن. فإن الحرف المشدد حرفان في اللفظ، وإن كان حرفاً واحداً في الخط).

٥ ـ إذا لَحِقت نون التوكيد آخر الفعل المُسنَدِ إلى ضميرٍ مستترٍ أو اسم ظاهر، فُتح آخرُهُ، نحو: «هل تكتبَنَّ؟ لِيَكْتُبَنَّ زهيرٌ. اكتبَنَّ» فإن كان مُعتلَّ الآخر بالألف قَلبتَها ياءً، نحو: «هل تَسعَيَنَّ؟ اسعيَنَّ».

٦ ـ إذا أكدتَ بالنون الأمرَ المبنيّ على حذف آخره، والمضارعَ المجزوم بحذف آخره، رَددتَ إليه آخرهُ ـ إن كان واواً أو ياءً ـ مبنيّاً على الفتح، فتقول في «ادعُ ولا تدعُ وامش ولا تمش»: «ادعونّ. لا تَدْعونّ ـ امشيَنَّ. لا تمشينَّ». فإن كان المحذوفُ ألفاً قلبتها ياءً، فتقول في «اخش وليخش»: «إخشينَّ، ليخشينَّ».

٧ ـ إذا ولي نون النِّسوة نون التوكيد المُشدَّدةُ، وجب الفصل بينهما بألف، كراهية اجتماع النونات، نحو: «يكتُبْنانِّ واكتُبْنانِّ». وحينئذٍ تُكسرُ نون التوكيد وجوباً، كما رأيت، تشبيهاً لها بالنون بعد ألف المثنى.

أما النون المخفّفة فلا تَلحقُ نون النّسوة، كما تقدم.

٨ ـ النون المخفّفةُ ساكنةٌ كما علمت، فإن وَلِيها ساكنٌ حُذفت فراراً من اجتماع الساكنين، نحو: «أكْرِمَ الكريم». والأصلُ: «أكرِمَنْ». ومنه قول الشاعر:

ولا تُهينَنَّ الفقيرَ، عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رَفَعَه

والأصل: «لا تُهينَنْ».

ويجوز قلبُها ألفاً عند الوقف، فتقول في «اكتُبَنْ» ـ إذا وقفت عليه ـ: «اكتُباً». ومنه قول الشاعر:

أقصِرْ، فَلَسْتَ بِمُقْصِرٍ، جُزْتَ الْمَدَى وبَلَغْتَ حيثُ النَّجْمُ تَحْتَكَ، فارْبَعا[1]

وقول الآخر:

وإيّاك والْمَيْتاتِ، لا تَقْرَبَنَّها ولا تَعْبُدِ الشيطانَ: والله فاعبُدا

(١) أربع: قف، يقال: «ربع الرجل» أي؛ توقف وانتظر وتحبس، و«أربع على نفسك» أي: توقف، والألف في «أربعا» هي نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف.

الباب الثاني

الاسم وأقسامه

وهو يشتمل على ثلاثة عشرَ فصلاً:

١ ـ الموصوف والصفة

الاسمُ على ضربين: موصوفٍ وصفة.

فالاسمُ الموصوفُ: ما دلَّ على ذات الشيء وحقيقتهِ. وهو موضوعٌ لتُحملَ عليه الصفةُ: كرجل وبحرٍ وعلمٍ وجهلٍ.

ومنه: المصدر واسما الزمانِ والمكان واسمُ الآلة.

وهو قسمان: اسمُ عينٍ، واسمُ معنًى.

فاسم العين: ما دلّ على معنى يقومُ بذاتِهِ: كفرسٍ وحجرٍ.

واسمُ المعنى: ما دلَّ على معنى لا يقومُ بذاته، بل يقوم بغيره.

ومعناه، إما وُجوديٌّ: كالعلمِ والشجاعة والجُودِ، وإما عَدَميٌّ: كالجهلِ والجُبنِ والبُخل.

والاسمُ الصفةُ: ما دلَّ على صفة شيءٍ من الأعيان أو المعاني، وهو موضوعٌ ليُحمَلَ على ما يوصفُ به.

وهو سبعةُ أنواعٍ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المُشبّهة، واسمُ التفضيل، والمصدرُ الموصوفُ به[١]، والاسمُ الجامدُ المتضمنُ معنى الصفةِ المشتقّةِ[٢]، والاسمُ المنسوب[٣].

(١) مثل: «هذا رجل عدل، وهذه قضية عدل».

(٢) مثل: «لقيت رجلاً أسداً» أي: جريئاً «وعاشرت عالماً مسكاً خلقه» أي: طيباً خلقه.

(٣) مثل: «هذا رجل إنساني» أي: منسوب إلى الإنسانية.

٢ ـ المذكر والمؤنث

الاسم: إما مذكرٌ وإما مؤنثٌ.

فالمذكرُ: ما يَصحُّ أن تُشيرَ إليه بقولك «هذا»: كرجلٍ وحصانٍ وقمرٍ وكتابٍ.

وهو قسمان: حقيقيٌّ: وهو ما يَدُلُّ على ذكر من الناس أو الحيوان: كرجل وصبيّ وأسد وجمل، ومجازيٌّ: وهو ما يُعامَلُ مُعاملةَ الذكر من الناس أو الحيوانِ وليس منها: كبدرٍ وليلٍ وبابٍ.

والمؤنثُ: ما يصحُّ أن تشير إليه بقولك: «هذه»: كامرأةٍ وناقةٍ وشمسٍ ودارٍ.

وهو أربعةُ أقسامٍ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، وحقيقيٌّ ومجازيٌّ.

فالمؤنثُ اللفظيُّ: ما لحقتهُ علامةُ التأنيثِ، سواءٌ أدل على مؤنث: كفاطمة وخديجةَ. أم على مذكرٍ: كطلحة وحمزة وزكريّاء وبُهْمة[1].

والمؤنثُ الحقيقيُّ: ما دلَّ على أُنثى من الناس أو الحيوان كـ امرأة وغلامة وناقة وأتان[2].

والمؤنث المجازي: ما يعامل معاملة الأنثى من الناسِ أو الحيوان، وليس منها، كشمسٍ ودارٍ وعينٍ ورجلٍ.

ومن الأسماء ما يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ: كالدَّلوِ والسكين والسبيلِ والطريق والسوقِ واللسانِ والذِّراعِ والسلاحِ والصَّاعِ والعُنُقِ والخمرِ، وغيرها.

ومنها: ما يكون للمذكر والمؤنثِ، وفيه علامة التأنيث: كالسَّخلةِ والحيّةِ والشاةِ والرّبعةِ[3].

علامات التأنيث

للتأنيثِ ثلاثُ علاماتٍ: التاءُ المربوطةُ، وألفُ التأنيث المقصورةُ، وألفُه الممدودةُ: كفاطمة وسلمى وحسناء.

فالتاءُ المربوطةُ تَلحقُ الصفاتِ تَفرِقَةً بين المذكرِ منها، والمؤنث: كبائع وبائعةٍ، وعالمٍ وعالمةٍ، ومحمودٍ ومحمودةٍ، ولَحاقُها غير الصِّفات سَماعيٌّ: كتَمْرةٍ وغُلامةٍ وحمارةٍ.

والأوصافُ الخاصةُ بالنساءِ لا تلحقها التاءُ إلا سماعاً، فلا يُقال: «حائضةٌ وطالقةٌ وثيّبةٌ

---

(١) طلحة وحمزة وزكرياء: أعلام رجال، «والبهمة» بضم الباء وسكون الهاء: الشجاع.

(٢) الأتان: أنثى الحمير.

(٣) السخلة: ولد الغنم والمعز ذكراً كان أو أنثى، و«الربعة»: المتوسط القامة، أي ما كان بين الطويل والقصير للذكر والأنثى، ويقال: رجل مربوع أيضاً.

ومُطفِلةٌ ومُتئمةٌ»، بل: «حائضٌ وطالقٌ وثيبٌ ومُطفلٌ ومُتئمٌ». وسُمع «مُرْضِعةٌ»، قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢].

والأصلُ في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييزُ المؤنثِ من المذكر. وأكثرُ ما يكون ذلك في الصفات: ككريم وكريمة وفاضل وفاضلة. وهو في الأسماء قليلٌ: كامرىء وامرأةٍ، وإنسانٍ وإنسانةٍ، وغُلامٍ وغلامةٍ، وفتًى وفتاةٍ ورَجُل ورَجُلةٍ.

وتكثُرُ زيادةُ التاءِ لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: كثَمَر وثَمرةٍ وتمرٍ وتَمرةٍ، ونخلٍ ونخلةٍ، وشجرٍ وشجرةٍ.

وتقل في المصنوعات كجرٍّ وجرَّةٍ. ولَبِنٍ[١] ولبِنةٍ وسفينٍ وسفينة.

وقد يُؤتى بها للمبالغة. كعلاَّمة وفهّامة ورحّالة.

وقد تكون بدلاً من ياءِ (مفاعيلَ): كجحاجحةٍ[٢] ويكثر ذلك في المُعرَّب: كزنادقةٍ[٣]، أو بدَلاً من ياءِ النِّسبة: كدَماشقة ومشارقة ومغاربة، أو للتعويض من فاءِ الكلمة المحذوفة: كعِدَة (وأصلُها وَعْدٌ)، أو من عينها المحذوفة: كإقامةٍ (وأصلُها إقوامٌ)، أو من لامها المحذوفة: كلُغةٍ (أصلُها لُغوٌ).

ما يستوي فيه المؤنث والمذكر

ما كان من الصفات على وزن (مِفْعل): كمِغْشَم[٤] ومِقْوَلٍ[٥] أو (مِفعالٍ): كمِعْطارٍ[٦] ومِقْوالٍ، أو (مِفْعيلٍ): كمِعطيرٍ ومِسْكيرٍ، أو (فعولٍ) بمعنى فاعلٍ: كصَبورٍ وغَيورٍ، أو (فَعيل) بمعنى مفعولٍ، كقتيلٍ وجريحٍ، أو على وزن (فِعْلٍ) بمعنى مفعول كذِبْحٍ وطِحْنٍ، أو «فَعَل» بمعنى مفعول: كَجزرٍ وسَلبٍ، أو مصدراً مُراداً به الوصفُ: كعَدْلٍ وحَقٍّ - يستوي فيه المذكرُ والمؤنث، فلا تلحقهُ علامةُ التأنيث، يقال: «رجلٌ مِغْشمٌ ومِقوالٌ ومِسكيرٌ وغيورٌ وقتيلٌ وعدلٌ، وجمَلٌ ذِبْحٌ وجزَرٌ، وامرأةٌ مقْوالٌ ومِعْطارٌ ومِعطيرٌ وجَريحٌ وعَدْلٌ، وناقةٌ ذبحٌ وجزرٌ».

وما لحِقتهُ التاءُ من هذه الأوزان: كعدُوّةٍ ومِيقانةٍ[٧] ومسكينة ومِعطارة، فهو شاذٌّ.

---

(١) اللبن: بفتح اللام وكسر الباء: الطين المصنوع مربعاً للبناء، واحد لبنة.

(٢) جمع «جحجاح» وهو السيد، ويجمع أيضاً على «جحاجح وجحاجيح».

(٣) الزنادقة: جمع زنديق، وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، معرب «زنده» بالفارسية، أي: معتقد بالزند وهو كتاب لمجوس الفرس الثنوية، ويجمع أيضاً على زناديق.

(٤) المغشم: الذي لا يثنيه شيء.

(٥) المقول والمقوال: الحسن القول.

(٦) المعطار والمعطير: من تكون عادته التطيب والتعطر.

(٧) الميقانة: التي لا تسمع شيئاً إلا أيقنته وصدقته، والمذكر ميقان

وإن كان (فَعولٌ) بمعنى (مفعول) تَلحقهُ التاءُ: كأكولةٍ بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبةٍ. ويقال أيضاً: أكولٌ وركوبٌ وحلوبٌ.

وإن كان (فعيلٌ) بمعنى (فاعلٍ) لحِقتهُ التاءُ: ككريمة وظريفة ورحيمة. وقد يُجرَّدُ منها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى (مفعول)، فإن أُريدَ به معنى الوصفية، وعُلمَ الموصوفُ، لم تلحقهُ في الأكثر الأغلب «كامرأةٍ جريحٍ». وقد تلحقهُ على قلةٍ كخَصلةٍ حميدةٍ وفعلةٍ ذميمة.

وإن استُعملَ استعمالَ الأسماء لا الصفات لحِقتهُ التاءُ: كذبيحة وأكيلة ونطيحة. وكذا إن لم يُعلمِ الموصوفُ: أمذكرٌ هو أم مؤنثٌ. مثل: «رأيتُ جريحةً».

أما إذا عُلمَ فلا، نحو: «رأيتُ امرأةً جريحاً» أو «رأيتُ جريحاً مُلقاةً في الطريق»، ونحو: «كوني صبوراً على المصائب، حمولاً للنَّوائبِ».

٣ ـ المقصور والممدود والمنقوص

الاسمُ، إما صحيحُ الآخر: وهو ما ليس آخره حرفَ علَّة، ولا ألفاً ممدودة كالرجلِ والمرأة والكتابِ والقلمِ.

وإما شِبهُ الصحيحِ الآخر: وهو ما كان آخرُه حرفَ علَّة ساكناً ما قبله: كدلْو وظبيٍ وهدْيٍ وسعيٍ.

(سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، مثل: «هذا ظبي يشرب من دلوٍ» و«رأيت ظبياً، فملأت له دلواً»).

وإما مقصورٌ، وإما ممدودٌ، وإما منقوص.

الاسم المقصور

الاسم المقصورُ: هو اسمٌ مُعربٌ آخرُه ألفٌ ثابتةٌ، سواءٌ أكتبتْ بصورة الألف: كالعصا، أم بصورة الياء: كموسى.

ولا تكونُ ألفُهُ أصليَّة أبداً: وإنما تكونُ منقلبة، أو مزيدة.

والمنقلبةُ، إما منقلبةٌ عن واوٍ: كالعصا، وإما منقلبةٌ عن ياءٍ: كالفتى، فإنك تقولُ في تثنيتهما: «عصَوانِ، وفتيانِ».

والمزيدةُ، إما أن تُزادَ للتأنيث، كحُبلى وعطشى وذكرى، فإنها من الحَبل والعطشِ والذكر.

وإما أن تُزادَ للإلحاق[١] كأرْطى وذِفرى[٢]. الأولى: مُلحَقَةٌ بجعفر والأخرى: ملحقةٌ بدِرهم.

وتسمى هذه الألف: «الألفَ المقصورة».

وهي ترسم بصورة الياء، إن كانت رابعةً فصاعداً: كبُشْرى ومُصطفى ومُستشفًى، أو كانت ثالثةً أصلها الياء: كالفتى والهدى والندى؛ وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثة أصلها الواو: كالعصا، والعلا، والرُّبا.

وإذا نُوِّنَ المقصورُ حُذِفت ألفُه لفظاً، وثبتت خطّاً مثل: «كنْ فتًى يدعو إلى هدًى».

والمقصورُ على نوعينِ: قِياسيٌّ وسماعيٌّ:

الاسم المقصور القياسي

الاسمُ المقصورُ القياسيُّ يكون في عشرةِ أنواعٍ من الأسماء المعتلَّةِ الآخر، وهي:

الأول: مصدرُ الفعل اللازمِ الذي على وزن (فَعِلَ)، بكسر العين، فإنَّ وزنَه (فَعَلٌ)، بفتحتين: مثل: جَوِيَ جَوًى، أو (فِعَلٌ) بكسر ففتح: مثل: رَضِيَ رِضاً، وغَنِيَ غِنًى».

الثاني: ما كان على وزن (فِعَلٍ) بكسرٍ فَفتحٍ، ممَّا هو جمعُ «فِعْلة» بكسرٍ فسكونٍ، مثل: «مِرًى وحِلًى»، جمع «مِرْية وحِلية».

الثالث: ما كان على وزن (فُعَل) بضمٍّ ففتح، ممَّا هو جمعُ «فُعْلة» بضمٍّ فسكونٍ مثل: «عُراً ومُدًى ودُمًى» جمع «عُرْوة ومُدْية ودُمْيةً»[٣].

الرابعُ: ما كان على وزن (فَعَل) بِفتحتينِ، من أسماء الأجناس، التي تدُلُّ على الجمعيَّة، إذا تجرَّدتْ من التَّاء، وعلى الوحدة إذا لحِقتها التَّاء، مثل: حصاةٍ وحصًى، وقطاةٍ وقطاً»[٤].

الخامسُ: اسمُ المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف، مثل: «معطىً ومصطفًى ومستشفًى».

---

(١) الإلحاق: أن يزاد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى، فالألف المقصورة في «أرطى وذفرى» مزيدتان: لتوازن الأولى «جعفراً» والأخرى «درهماً».

(٢) الأرطى: نوع من الشجر، ثمره كالعناب، إلا أنه مر، وواحده أرطاة، وتجمع أيضاً على أرطيات وأراطي (بفتح الطاء وكسرها)، (والذفري): العظم خلف الأذن، ويجمع على ذفريات وذفاري (بفتح الراء وكسرها).

(٣) المدية: السكين، و(الدمية): التمثال من الرخام أو العاج، ويضرب بها المثل في الحسن.

(٤) القطاة: طائر في حجم الحمام صوته (قطاقطا).

السادسُ: وزنُ (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان؛ مثل: «المَحْيا والمأتى والمَرْقَى».

السابعُ: وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين، مدلولاً به على آلة، مثل: «المِكوى والمِهدى[1] والمِرْمى[2]».

الثامنُ: وزن (أفعلَ) صفة للتَّفضيل، مثل: «الأدنى والأقصى» أو لغير التفضيل، مثل: «الأحوى[3] والأعمى».

التاسعُ: جمعُ المُؤنثِ من (أفعلَ) للتفضيل، مثل: «الدنا والقُصا» جمع «الدّنيا والقُصوى».

العاشرُ: مؤنثُ «أفعلَ» للتَّفضيل من الصحيح الآخرِ أو معتلِّهِ مثل: «الحُسنى والفُضلى» تأنيث «الأحسن والأفضل» والدُّنيا والقُصوى تأنيثِ «الأدنى والأقصى».

الاسم المقصور السماعي

الاسمُ المقصورُ السماعيُ يكون في غير هذه المواضع العشرة ممَّا ورَدَ مقصوراً، فيُحفَظُ ولا يقاسُ عليه، وذلك مثل: الفتى والحِجا والثَّرى والسَّنا والهُدى والرَّحى[4].

الاسم الممدود

الاسم الممدودُ: هو اسمٌ مُعربٌ، آخرُهُ همزةٌ قبلها ألفٌ زائدةٌ، مثل: «السَّماءِ والصَّحراءِ».

(فإن كان قبل آخره ألفٌ غير زائدة فليس باسمٍ ممدودٍ، وذلك مثل: «الماء والداء». فهذه الألف ليست زائدة، وإنما هي منقلبة. والأصل: «مَوَه ودَوَء». بدليل جمعهما على «أمواء وأدواء».

همزتُهُ إمَّا أن تكون أصليةً، كقُرَّاءٍ، وَوُضَّاءٍ[5] لأنهما من «قرأ وَوَضُؤ».

وإمَّا أنْ تكون مُبدَلة من واو أو ياء. فالمبدلةُ من الواو مثل: «سماءٍ وعدّاءٍ» وأصلُهما: «سماوٌ وعدّاوٌ»، لأنهما من «سما يَسمو، وعدا يعدو». والمبدَلةُ من الياءِ، مثل: «بنَّاء ومَشَّاء»، وأصلُهما: «بِنايٌ ومَشايٌ» لأنهما من «بنىٰ يَبني، ومشى ويمشي».

وإما أن تكون مزيدة للتأنيث: كحسناء وحمراء، لأنهما من الحُسنِ والحُمرة.

---

(١) المهدى: الاناء يهدي فيه كالطبق ونحوه، قال ابن الأعرابي: (ولا يسمى الطبق مهدى إلا وفيه ما يهدى).

(٢) المرمى: ما يرمى به من آلة، والجمع مرام.

(٣) الأحوى: ما كان لونه أسود ضارباً إلى الخضرة أو الحمرة، والمؤنث (حواء).

(٤) الحجا: العقل، وجمعه أحجاء، و(الثرى): التراب الندي، و(السنا): ضوء البرق، و(الرحى): الطاحون.

(٥) القراء: الناسك المتعبد، و(الوضاء): الوضيء، وهو الحسن النظيف.

وإما أن تكون مزيدة للإلحاق: كحِرباءٍ[١] وقوباءٍ[٢].

والممدودُ قسمان: قياسيٌّ وسماعيٌّ.

الممدود القياسي

الاسمُ الممدودُ القياسيُّ يكون في سبعة أنواع من الأسماء المعتلَّة الآخر:

الأولُ: مصدرُ الفعل المزيد في أوله همزةٌ، مثل: «آتي إيتاء، وأعطى إعطاء، وانجلى انجلاءً، وارعوى ارعواء، وارتأى ارتئاء، واستقصى استقصاء».

الثاني: ما دلّ على صوت، من مصدرِ الفعل الذي على وزن: «فَعلَ يَفْعُلُ» (بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع) مثل: «رَغا البعيرُ يرغو رغاءً، وثَغَتِ الشاةُ تثغو ثُغاء».

الثالثُ: ما كان من المصادر على «فِعال» (بكسر الفاء) مصدراً لِفاعلَ، مثل: «والى ولاء» و«عادى عداء، وماري مِراء، وراءى رِئاء، ونادى نداء، ورامى رِماء».

الرابعُ: ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، مما يُجمعُ على (أفعِلة) مثل: «كِساء وأكسية ورِداء وأردية، وغطاء وأغطية، وقباء وأقبية».

الخامسُ: ما صِيغ من المصادر على وزن (تَفْعال) أو (تِفْعال)، مثل: «عدا يعدو تعداء، ومشى يمشي تمشاء».

السادسُ: ما صيغ من الصفاتِ على وزن (فَعّال) أو (مِفْعال) للمبالغة، مثل: «العدَّاءِ والمِعطاء».

السابعُ: مؤنثُ «أفعلَ» لغيرِ التفضيل، سواءٌ أكان صحيحَ الآخر، مثل: «أحمرَ وحمراء، وأعرجَ وعرجاء؛ وأنجلَ ونجلاء»[٣]، أم مُعتلّه، مثل: أحوى وحَوّاء، وأعمى وعَمياء، وألمى ولمياء»[٤].

---

(١) الحرباء: حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرها وهو مذكر. همزته ليست للتأنيث، ولذلك يصرف، ومؤنثه: (حرباءة) وأم حبين، ويضرب به المثل في التقلب، وجمعه (حرابي) بتشديد الياء، ويضرب به المثل أيضاً في الحزم، يقال: (هو أحزم من الحرباء)، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخر.

(٢) القوباء: بضم القاف وسكون الواو و(يجوز فتحها) داء معروف يتسع وينتشر، ويداوى بالريق، ويسمى «الحزاز» بفتح الحاء، ومفرده «حزازة».

(٣) الأنجل: الواسع العين، الحَسَنُها.

(٤) الألمى: من في باطن شفته سمرة، وهذه السمرة تسمى اللمى، وهي مستحسنة عند العرب.

الممدود السماعي

الاسمُ الممدودُ السّماعيُّ يكون في غير هذه المواضعِ السبعة مما وَرَد ممدوداً، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه. وذلك مثل: «الفَتاءِ والسَّناءِ والغَناءِ والثَّراء»[١].

قصر الممدود ومد المقصور

يجوزُ قَصرُ الممدود، فيقال في دُعاء «دُعا» وفي صفراء: «صفرا».

ويَقبُحُ مدُّ المقصور: فيقبُحُ أن يقالَ في عصا: «عصاء». وفي غِنى: «غِناء».

الاسم المنقوص

الاسمُ المنقوصُ: هو اسمٌ معرَب آخرُه ياءٌ ثابتةٌ مكسورٌ ما قبلها، مثل: «القاضي والرَّاعي».

(فإن كانت ياؤه غير ثابتة فليس بمنقوص، مثل: «أحسن إلى أخيك». وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور. مثل: «ظبي وسعي»).

وإذا تجرَّدَ من (ألْ) والإضافةِ حذفتْ ياؤُه لفظاً وخطّاً في حالتي الرَّفع والجرِّ، نحو: «حكم قاضٍ على جانٍ»، وثبتَتْ في حال النصب، نحو: «جعلك الله هادياً إلى الحق، داعياً إليه».

أما معَ (ألْ) والإضافة فتثبُتُ في جميع الأحوال، نحو: «حكم القاضي على الجاني» و«جاء قاضي القُضاة».

وترد إليه ياؤُهُ المحذوفة عند تثنيته، فتقول في قاضٍ: «قاضيان».

٤ ـ اسم الجنس واسم العلم

الاسمُ أيضاً على نوعين: اسمُ جنس، واسمُ عَلَم.

اسم الجنس

اسمُ الجنسِ: هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخرَ من أفراد جنسه: كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان.

ومنه الضمائرُ: وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولة، وأسماءُ الشرط، وأسماءُ الاستفهام. فهي أسماءُ أجناس، لأنها لا تختصُّ بفرد دون آخر.

ويُقابلهُ العَلَمُ، فهو يختصُّ بواحد دون غيره من أفراد جنسه.

---

(١) الفتاء: الفتوة، وهي حداثة السن، و(السناء): الرفعة والشرف، و(الغناء): الكفاية والنفع. و(الثراء): كثرة المال، والخير.

(وليس المرادُ باسم الجنس ما يقابل المعرفة، بل ما يجوز إطلاقه على كل فرد من الجنس. فالضمائر، مثلاً، معارف، غير أنها لا تختص بواحد دون آخر. فإنّ «أنت»: ضمير للواحد المخاطب. ويصح أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب. و«هو»: ضمير للغائب. ويصح أن يكنى به عن كل مذكر غائب.

و«أنا»: ضمير للمتكلم الواحد. ويصح أن يكنى به عن نفسه كل متكلم. فأنت ترى أن معناها يتناول كل فرد. ولا يختص بواحد دون آخر. وقس على ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

فاسم الجنس إنما يقابل العلم: فذاك موضوع ليتناول كل فرد. وهذا مختص بفرد واحد لا يتناول غيره وضعاً).

اسم العلم

العَلَمُ: اسمٌ يَدُلُّ على معيّن، بحسَب وضعه، بلا قرينة: كخالد وفاطمةَ ودِمِشقَ والنّيلِ.

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدُّولِ والقبائل والأنهار والبحار والجبال.

(وإنما قلنا: «بحسب وضعه»، لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر؛ كخليل المسمى به أشخاص كثيرون، فاشتراكهم في التسمية إنما كان بحسب الاتفاق والتصادف، لا بحسب الوضع لأن كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم لواحد بعينه. أما النكرة: كرجل، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها. وكذا المعرفة من أسماء الأجناس: كالضمائر وأسماء الإشارة، كما قدمنا.

والعلم يعين مسماه بلا قرينة: أما بقية المعارف، فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حسية أو معنوية.

واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده.

والمعرّف بأل يعينه بواسطتها.

والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدها به. والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها).

وينقسمُ العَلَمُ إلى علم مفرد[1]: كأحمد وسليم، ومُركّب إضافيّ: كعبدِ الله وعبد الرحمن،

(١) المراد بالمفرد في باب العلم: ما ليس مركباً، فالمثنى والجمع المسمى بهما: كحسنين وعابدين، مفردان في هذا الباب.

ومركب مزجيّ: كبعلبكَّ وسيبويهِ، ومركب إسناديّ: كجادَ الحقُّ وتأبطَ شرّاً (عَلَمينِ لرجلينِ) وشابَ قَرْناها (عَلَماً لامرأة).

وينقسم أيضاً إلى اسم وكنية ولقب، وإلى مُرتجل ومنقول، وإلى علَم شخص وعلمِ جنس. ومن أنواعه العَلَمُ بالغلبة.

الاسم والكنية واللقب

العَلَمُ الاسمُ: ما وُضعَ لتعيين المُسمّى أولاً، سواءٌ أدلَّ على مدح، أم ذمّ، كسعيد وحنظَلَة، أمْ كان لا يَدُلُّ، كزيد وعمرو. وسواءٌ أصُدرَ بأب أو أم، أم لم يُصدَّر بهما، فالعبرةُ باسميَّةِ العلم إنما هو الوضعُ الأوَّليُّ.

والعلمُ الكُنيةُ: ما وضعَ ثانياً (أي بعد الاسم) وصُدّرَ بأب أو أمّ: كأبي الفضلِ، وأُمّ كُلثوم[1].

والعلمُ اللّقبُ: ما وُضعَ ثالثاً (أي بعد الكُنية) وأشعرَ بمدح: كالرَّشيد وزَينِ العابدين، أو ذمّ: كالأعشى[2] والشّنفرى[3]، أو نسبة إلى عشيرة أو قبيلة أو بلدة أو قُطر: كأن يُعرَفَ الشخصُ بالهاشميّ أو التّميميّ أو البغداديّ أو المِصريّ.

ومن كان لهُ علمٌ مُصدَّر بأب أو أم، ولم يُشعِر بمدح أو ذمّ، ولم يوضع له غيرُه كان هذا العلمُ اسمَهُ وكُنيتهُ. ومن كان له علمٌ يدلُّ على مدح أو ذمّ، ولم يكن مصدَّراً بأب أوْ أمّ، ولم يكن له غيرُه، كان اسمَهُ ولقبه.

فإن صُدِّرَ ـ مع إشعارِه بمدح أو ذمّ ـ بأب أو أُمّ، كان اسمه وكنيته ولقبه. فالمشاركةُ بين الاسم والكُنية واللّقب قد تكون، إن وضِعَ ما يَصلحُ للمشاركةِ وضعاً أوّليّاً.

أحكام الاسم والكنية واللقب

إذا اجتمع الاسمُ واللّقبُ يُقدَّم الاسمُ ويؤخرُ اللّقب: كهارون الرشيد، وأُوَيس القَرنيّ. ولا ترتيب بين الكنية وغيرها تقول: «أبو حفصٍ عُمَرُ أو عمرُ أبو حفصٍ»[4].

وإذا اجتمع علمانِ لمُسمًّى واحد، فإن كانا مفردَين أضفتَ الأولَ إلى الثاني، مثل: «هذا

---

(١) كلثوم من أعلام العرب، والكلثوم في الأصل: الكثير لحم الخدين.

(٢) الأعشى: لقب لعدة شعراء من العرب، والأعشى في الأصل: الضعيف البصر، أو هو الذي لا يبصر ليلاً.

(٣) الشنفرى: رجل من الأزد كان شاعراً عداء، يقال: «هو أعدى من الشنفرى»، والشنفري في الأصل: العظيم الشفتين.

(٤) الحفص في الأصل: شبل الأسد.

خالد تميم». ولك أن تتبع الآخر الأولَ في إعرابه على أنه بدلٌ منه أو عطفُ بيان له، فتقول: «هذا خالدٌ تميمٌ»، إلا إنْ كان الأول مسبوقاً بأل، أو كان الثاني في الأصلِ وصفاً مُقترناً بأل، فيجب الاتباع، مثل: «هذا الحارث زيدٌ، ورحمَ الله هارون الرَّشيدَ، وكان حاتمُ الطَّائيُّ مشهوراً بالكرم».

وإن كانا مُركبين، أو كان أحدُهما مفرداً والآخر مُركباً، أتبعت الثاني الأوَّل في إعرابه وجوباً، تقول: «هذا أبو عبد الله محمدٌ، ورأيتُ أبا عبد الله محمداً، ومررتُ بأبي عبد الله محمد»، وتقول: «هذا عليٌّ زينُ العابدينَ، ورأيت عليّاً زينَ العابدين، ومررت بعليّ زينِ العابدين»، وتقول: «هذا عبدُ الله عَلَمُ الدِّين، ورأيت عبدَ الله علمَ الدِّين، ومررت بعبدِ الله علمِ الدين».

العلم المرتجل والعلم المنقول

العَلَمُ المُرتجل: ما لم يسبقِ له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها بل استُعمل من أول الأمر علماً: كسعادَ وعُمرَ.

والعلمُ المنقول (وهو الغالب في الأعلام): ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلميّة.

وهو إما منقولٌ عن مصدر كفَضل، وإما عن اسم جنس: كأسد، وإما عن صفة كحارث ومسعود وسعيد، وإما عن فعل: كشمَّر وأبان ويَشكر ويحيى[1] وأجذِمُ وقُمْ[2] وإما عن جملة: كجاد الحقُّ، وتأبط شرّاً.

علم الشخص وعلم الجنس

العَلَمُ الشَّخصي: ما خُصِّصَ في أصل الوضعِ بفردٍ واحدٍ، فلا يتناولُ غيرَهُ من أفراد جنسه: كخالدٍ وسعيدٍ وسعادَ. ولا يَضره مشاركةُ غيرِهِ إيّاهُ في التّسمية، لأنَّ المشاركةَ إنما وقعت بحسَب الاتفاق، لا بحسبِ الوضع. وقد سبقَ الكلامُ عليه.

والعَلم الجنسيُّ ما تناولَ الجنسَ كلَّهُ غيرَ مُختصٍّ بواحدٍ بعينهِ: كأسامةَ (عَلماً على الأسدِ)، وأبي جَعْدَةَ (على الذئب)، وكسرى (على من مَلَكَ الفُرسَ)، وقيصرَ (على من ملكَ الرُّومَ)، وخاقان (على من ملكَ التُّركَ)، وتُبَّع (على من ملك اليمنَ)، والنَّجاشي (على من ملك الحبشَةَ) وفِرْعَوْنَ (على من ملك القبطَ)، والعزيز (على من ملكَ مصرَ).

وهو يكونُ اسماً: كثُعالة، (للثَّعلب)، وذُؤالة، (للذئب). ويكونُ كُنيةً: كأمِّ عِرْيَط (للعقربَ)

(١) شمر: اسم فرس، واسم قبيلة. و(أبان ويشكر ويحيى): أعلام رجال.

(٢) أجذم وقم: اسمان لمكانين.

وأمّ عامر (للضَّبُع)، وأبي الحارثِ (للأسد)، وأبي الحُصين (للثَّعلبِ). ويكون لقباً: كالأخطلِ (للهِرّ)، وذي النَّابِ (للكلب).

وقد يكونُ علماً على المعاني: كبرَّةَ (علماً على البِرّ) وفجارِ[1] على الفَجْرةِ[2]، وكَيْسانَ (على الغَدرِ)، وأمّ قَشْعم (على الموت)، وأمّ صَبورٍ (على الأمر الشديد)، وحَمادِ (للمَحْمَدة)، ويَسارِ (للمَيسرة).

(وعلم الجنس نكرة في المعنى، لأنه غيرُ مختص بواحد من أفراد جنسه كما يختص علم الشخص.

وتعريفُه إنما هو من جهة اللفظ، فهو يعامل معاملة علم الشخص. في أحكامه اللفظية، والفرق بينهما هو من جهة المعنى، لأن العلم الشخصي موضوع لواحد بعينه، والموضوع الجنسي موضوع للجنس كله. أما من جهة اللفظ فهو كعلم الشخص من حيث أحكامه اللفظية تماماً، فيصح الابتداء به مثل: «ثعالة مراوغ»؛ ومجيء الحال منه، مثل: «هذا أسامة مقبلاً». ويمتنع من الصرف إذا وجد مع العلمية علة أخرى، مثل: «ابتعد من ثعالة»[3]. ولا يسبقه حرف التعريف؛ فلا يقال: «الأسامة»، كما يقال: «الأسد». ولا يضاف، فلا يقال: «أسامة الغابة»؛ كما تقول: «أسد الغابة». وكل ذلك من خصائص المعرفة. فهو بهذا الاعتبار معرفة.

والفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة، أن اسم الجنس نكرة لفظاً ومعنى. أما معنًى فلعدم اختصاصه بواحد معين، وأما لفظاً فلأنَّه تسبقه «أل» فيعرف بها، ولأنه لا يبتدأ به ولا تجيء منه الحال.

وأما علم الجنس فهو نكرة من حيث معناه، لعدم اختصاصه، معرفة من حيث لفظه، فله أحكام العلم اللفظية كما قدَّمنا.

ولا فرق بينه وبين المعرف بأل الجنسية من حيث الدلالة على الجنس برمته، ومن حيث التعريف اللفظي، تقول: «أسامة شجاع» كما تقول: «الأسد شجاع»، فهما نكرتان من جهة المعنى، معرفتان من جهة اللفظ. فعلم الجنس عند التحقيق كالمعرف بأل الجنسية من حيث المعنى والاستعمال اللفظي).

---

(١) فجار: اسم مبني على الكسر كحذام وقطام.
(٢) الفجرة: بفتح فسكون: الفجور وهو الميل عن الحق.
(٣) ثعالة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

العلم بالغلبة

وقد يَغلِبُ المُضافُ إلى معرفةٍ والمُقترِنُ بأل العهديةِ على ما يُشارِكُهما في الدَّلالة، فيصيرانِ عَلمينِ بالغَلبة، مُختصَّين من بين سائر الشُّركاء بواحدٍ، فلا ينصرفان إلى غيره. وذلك: كابن عباس وابن عُمرَ وابن مالكٍ والعَقَبةِ والمدينة والألفيّة» فهيَ أعلامٌ بغَلَبَةِ الاستعمال، وليستْ أعلاماً بحَسَبِ الوضعِ.

(فابن عباس: هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب. وابن عمر: هو عبد الله ابن عمر بن الخطاب. وابن مالك: هو محمد بن مالك: صاحب الأرجوزة الألفية المشهورة في النحو. والعقبة: ميناء على ساحل البحر الأحمر[1]. والمدينة: مدينة الرسول ﷺ وكان اسمها يثرب، والألفية هي الأرجوزة النحوية التي نظمها ابن مالك. وكل هذه الأعلام يصح إطلاقها في الأصل على كل ابنٍ للعباس وعمر ومالك، وعلى كل عقبة ومدينة وألفية. لكنها تغلبت بكثرة الاستعمال على ما ذكر فكانت عليه بالغلبة).

إعراب العلم

العَلَمُ المُفردُ[2] يُعرَبُ كما يقتضيه الكلامُ: من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، نحو: «جاء زهيرٌ، ورأيتُ زُهيراً ومررتُ بزهيرٍ».

والمركّبُ الإضافيُّ: يُعرَبُ جُزؤهُ الأوّلُ كما يقتضيه الكلامُ، ويُجر الجزءُ الثاني بالإضافة.

والمركبُ المزجيُّ: يكون جزؤه الأول مفتوحاً دائماً[3]، وجزؤُه الثاني، إن لم يكن كلمةَ «وَيْهِ»، يُرفعُ بالضمة، وينصبُ ويُجرّ بالفتحة، لأنه ممنوعٌ مِنَ الصَّرف للعلميّة والتركيب المزجي، مثل: «بعلبكُّ بلدةٌ طيبةُ الهواءِ، ورأيتُ بعلبكَ، وسافرت إلى بعلبكَّ».

وإن كان جزؤُه الثاني كلمةَ «وَيْهِ» يكنْ مبنيّاً على الكسر دائماً، وهو في محلّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرّ، كما يقتضيه مركزهُ في الجملة؛ مثل: «رُحِمَ سِيبويهِ، ورَحِم الله سيبويهِ، ورَحمةُ الله على سيبويهِ».

والمركّبُ الإسناديُّ: يبقى على حاله فيُحكى على لفظه في جميع الأحوال، ويكونُ إعرابهُ تقديريّاً، تقول: «جاء جادَ الحقُّ، ورأيتُ جادَ الحقُّ، ومررتُ بجادَ الحقُّ».

والمركّبُ العَدَديّ: كخمسةَ عشرَ، وما جرى مجراهُ كحَيْصَ بَيْصَ، وبيْتَ بَيْتَ، إن سَمّيت

---

(١) العقبة في الأصل: المرقى الصعب في الجبل، والطريق في أعلاه، وجمعها عقاب بكسر العين، وعقبات، وتكون مجازاً بمعنى الصعوبة والشدة، والعقبة المقصودة هنا: هي عقبة أيلة.

(٢) المراد بالمفرد في بحث العلم: ما ليس مركباً كما تقدم.

(٣) أي مبنياً على الفتح، وذلك إن لم يكن آخره ياء: كمعديكرب فيبنى على السكون.

بهما، أبقيتهما على بنائهما، كما كانا قبل العلمية. ويجوزُ إعرابُهما إعرابَ ما لا ينصرفُ. كأنهما مُركَّبانِ مَزجيَّانِ. فيجريانِ مجرى «بعلبكَّ وحَضرموت». والأول أولى.

٥ ـ الضمائر وأنواعها

الضميرُ: ما يُكنى به عن مُتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، فهو قائمٌ مَقامَ ما يُكنى به عنه، مثل: «أنا وأنتَ وهو»، وكالتاءِ من «كتبتُ وكتبتَ وكتبتِ» وكالواوِ من «يكتبون».

وهو سبعةُ أنواعٍ: متَّصلٌ، ومنفصلٌ، وبارزٌ، ومستترٌ، ومرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرور.

الضمير المتصل

الضَّميرُ المتصلُ: ما لا يُبتدأ به، ولا يقعُ بعد «إلا» إلّا في ضَرورة الشعر. كالتاءِ والكاف من «أكرمتُكَ»، فلا يُقالُ: «ما أكرمتُ إلّاكَ». وقد وردَ في الشعر ضَرورةً، كما قال الشاعر:

وما علينا إذا ما كُنتِ جارَتَنا ... ألاّ يُجاوِرنا إلاّكِ دَيَّارُ

وكما قال الآخر:

أعُوذُ بِرَبِّ العَرش من فِئَةٍ بَغَتْ ... عليَّ، فمالي عَوْضُ إلاَّهُ[1] ناصِرُ

وهو، إما أن يتصلَ بالفعل: كالواو من «كتبوا»، أو بالاسم: كالياءِ من «كتابي»، أو بالحرف: كالكاف من «عليك».

والضمائرُ المتصلةُ تسعةٌ، وهي: «التاءُ ونا والواوُ والألفُ والنونُ والكافُ والياءُ والهاءُ وها».

فالألفُ والتاءُ والواوُ والنونُ، لا تكونُ إلّا ضمائر للرفع، لأنها لا تكون إلا فاعلاً أو نائبَ فاعل، مثل: «كتبا وكتبت وكتبوا وكتبْنَ».

«نا والياءُ»: تكونانِ ضميرَي رفع، مثل: «كتَبْنا وتكتبين واكتُبي»، وضميرَي نصب، مثل: «أكرمني المعلم، وأكرَمَنا المعلمُ» وضميرَي جَرّ، مثل: «صرفَ الله عنّي وعنّا المكروهَ».

«والكافُ والهاءُ وها»: تكونُ ضمائرَ نصب، مثل: «أكرمتك وأكرمته وأكرمتها»، وضمائرَ جرّ، مثل: «أحسنتُ إليكَ وإليه وإليها». ولا تكونُ ضمائرَ رفعٍ، لأنها لا يُسند إليها.

---

(١) عوض: ظرف للمستقبل بمعنى (أبداً) وهو يستغرق جميع ما يستقبل من الزمان، والمشهور بناؤه على الضم، ويجوز فيه البناء على الفتح والكسر أيضاً: ولا يكون إلا بعد نفي أو استفهام.

فوائد ثلاث

١ ـ واو الضمير والهاء المتصلة بها ميم الجمع خاصتان بجمع الذكور العقلاء، فلا يستعملان لجمع الإناث ولا لجمع المذكر غير العاقل.

٢ ـ الضمير في نحو: «جئتما وجئتم وجئتن» إنما هو التاء وحدها، وفي نحو: «أكرمكما وأكرمكم وأكرمكن» إنما هو الكاف وحدها، وفي نحو: «أكرمهما وأكرمهم وأكرمهن» إنما هو الهاء وحدها. والميم والألف اللاحقتان للضمير حرفان هما علامة التثنية.

ومن العلماء من يجعل الميم حرف عماد، والألف علامة التثنية. وسميت الميم حرف عماد، لاعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحدة، وليس هذا القول ببعيد. والميم وحدها اللاحقة للضمير، حرف هو علامة جمع الذكور والعقلاء. والنون المشددة، اللاحقة للضمير؛ حرف هو علامة جمع المؤنث.

ومن العلماء من ينظر إلى الحال الحاضرة، فيجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد. وهذا أقرب، والقولان الأولان أحق.

٣ ـ تضم هاء الضمير، إلا إن سبقها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر، تقول: «من عثر فأقِله عثرته، وخذه بيده إشفاقاً عليه، وإحساناً إليه» وتقول: «هذا أبوهم، وأكرمت أباهم، وأحسنت إلى أبيهم».

٤ ـ يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح، إلا إن سبقها ساكن، كألف المقصور وياء المنقوص وألف التثنية وياءَي التثنية والجمع، فيجب فتحها دفعاً لالتقاء الساكنين، مثل: «هذه عصاي، وهذا راجيّ، وهاتان عصواي، ورفعت عصويّ، وهؤلاء معلميّ».

٥ ـ تبدل ألف «إلى وعلى ولدى» ياءً، إذا اتصلت بضمير، مثل: «إليّ، وعليه، ولديك».

نون الوقاية

إذَا لحقت ياءُ المتكلم الفعلَ أو اسمَ الفعل، وجب الفصلُ بينهما بنونٍ تُسمى (نون الوقاية)[1]، لأنها تَقي ما تَتَّصلُ به من الكسر (أي: تَحْفَظُهُ منهُ). تقول: «أكرَمني، ويُكرمني، وأكرمني، وتكرمونني، وأكرمتَني، وأكرَمتْني فاطمةُ»، ونحو: «رُوَيْدَني، وعليكَني».

وإن لحقت الأحرفَ المُشبَّهة بالفعل، فالكثيرُ إثباتُها معَ «ليتَ» وحذفُها مع «لعلَّ»، وبه وردَ القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، وقال جلَّ

(١) سواء اتصلت بالفعل مباشرة: كأكرمني، أو اتصلت بما يتصل بالفعل: كأكرمتني ويكرمونني.

شأنُهُ: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]. وندَر حذفها مع «ليتَ» وإثباتُها مع «لعلَّ»، فالأوّل كقول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جابِرٍ إذ قالَ: لَيْتي أُصادِفُهُ وأُتلِفُ جُلَّ مالي(١)

والثاني كقول الآخر:

فقُلتُ أعيراني القَدومَ، لَعَلَّني أَخُطُّ بها قَبراً لأبيضَ ماجِدِ

أما مع «إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ» فأنت بالخيار: إن شئت أثبتَّها وإن شئت حذفتها.

وإن لحقتْ ياءُ المتكلم «من وعن» من حروف الجرّ، فصلت بينهما بنون الوقاية وجوباً. وشذَّ قول الشاعر:

أيُّها السَّائِلُ عنهُم وعَني لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِني

أما ما عداهما فلا فصل بها.

الضمير المنفصل

الضميرُ المنفصل: ما يصحُّ الابتداءُ به، كما يصحُّ وقُوعهُ بعد «إلّا» على كلِّ حال. كأنا من قولك: «أنا مجتهدٌ، وما اجتهد إلّا أنا».

والضمائرُ المنفصلةُ أربعةٌ وعشرون ضميراً: اثنا عشر منها مرفوعةٌ وهي: «أنا ونحنُ وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم وهُنَّ».

واثنا عشر منها منصوبةٌ، وهي: «إيايَ وإيانا وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكنَّ وإياهُ وإياها وإياهما وإياهمْ وإياهنَّ».

ولا تكون (هُم) إلا لجماعة الذُّكورِ العقلاءِ.

ويجوزُ تسكينُ هاءِ (هُوَ) بعد الواو والفاءِ نحو: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ۝١٤﴾ [البروج: ١٤] ونحو: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌۢ﴾ [المائدة: ١٢٠]. وهو كثيرٌ شائع. وبعد لامِ التأكيد، كقولك: «إنّ خالداً لَهْوَ شُجاع». وهو قليلٌ.

فائدة: الضمير في (أنت وأنتما وأنتنّ) إنما هو (أن). والتاءُ اللاحقة لها هي حرف خطاب. والضمير في (هم وهما وهنّ) إنما هو (الهاء) المخففة من (هو). والميم والألف في (أنتما وهما): حرفان للدلالة على التثنية. أو الميم حرف عماد. والألف علامة التثنية. (كما سبق). والميم في (أنتم وهم): حرف هو علامة جمع الذكور العقلاء. والنون المشددة في (أنتنّ وهنّ)

---

(١) جل الشيء وجلاله «بضم الجيم فيهما»: معظمه: ويقال: جلل الشيء أي: أخذ جلاله، أي: معظمه، وأما الجل «بكسر الجيم» فهو ضد الدق «بكسر الجيم» فهو ضد الدق «بكسر الدال» أي: الشيء الدقيق.

حرف هو علامة جمع الإناث. ومن النحاة من يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد، كما سبق في الضمير المتصل.

اتصال الضمير وانفصاله

الضَّميرُ قائمٌ مقام الاسم الظاهر. والغرَضُ من الإتيان به الاختصارُ. والضمير المتصلُ أخصرُ من الضمير المنفَصل.

فكلُّ موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوزُ العدولُ عنهُ إلى الضمير المنفصل، فيقال: «أكرمتك»، ولا يقال: «أكرمتُ إياك». فإن لم يُمكن إتصالُ الضميرِ تعيّن انفصالُهُ، وذلك إذا اقتضى المقامُ تقديمه. كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كان مبتدأ، نحو: «أنت مجتهد»، أو خبراً، نحو: «المجتهدونَ أنتم»، أو محصوراً بإلّا أو إنما، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. وقولِ الشاعر:

أنـا الـذائـدُ الـحـامـي الـذِّمـارَ، وَإِنَّـمـا يُـدَافِـعُ عـن أحـسـابِـهِـم أنـا أو مِـثْـلِـي[1]

أو كان عاملهُ محذوفاً، مثل: «إِياكَ وما يُعتذَرُ منه»، أو مفعولاً لمصدرٍ مُضافٍ إلى فاعله، مثل: «يَسُرُّني إكرام الأستاذِ إياك» أو كان تابعاً لما قبله في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

ويجوزُ فصل الضميرِ ووصله، إذا كان خبراً لكان أو إحدى أخواتِها، مثل: «كنتُه، وكنْتُ إياهُ»، أو كان ثاني ضميرينِ منصوبين بِعامل من باب: «أعطى[2]، أو ظنَّ»[3]، تقول: «سألتُكه، وسألتك إياه، وظَنَنتكه، وظَنَنْتك إياه».

وضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب أي: «أعرَفُ منه».

وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميرانِ متَّصلان، في باب: «كان وأعطى وظنَّ»، وجب تقديمُ الأخصّ منهما، مثل: «كُنتُه، وسَلْنيه، وظَنَنْتكهُ»[4]. فإن انفصل

---

(١) يجوز في الذمار النصب على أنه مفعول به للحامي، والجر على أن الحامي مضاف والذمار مضاف إليه، وإنما جازت الإضافة، مع اقتران المضاف بحرف التعريف، لأن المضاف صفة، والمضاف إليه مقترن به، و«الذائد»: المانع، و«الذمار»: ما يجب على الشخص حمايته، و«الأحساب»: جمع حسب، وهو ما يعده الرجل من مفاخر آبائه، والمعنى: لا يدفع عن أحسابهم إلا أنا، فالدفاع محصور بي، ولو وصل الضمير فقال: إنما أدافع عن أحسابهم، لجاز أن يكون غيره مدافعاً أيضاً.

(٢) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

(٣) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد تقدم شرح هذا وما قبله في بحث المتعدي واللازم، فراجعهما.

(٤) فلا يقال: كانهوت ولا سلوني ولا ظنتهوك.

أحدُهما فَقدِّمْ ما شئتَ منهما، إن أمِنَ اللَّبسَ، مثل: «الدرهمُ أعطيته إياكَ». فإن لم يؤمَن التباسُ المعنى وجبَ تقديم ما يزيل اللَّبسَ، وإن كان غير الأخصّ، فتقول: «زهيرٌ مَنعتكَ إياه»، إن أردْت منع المخاطبِ أن يَصل إلى الغائب، و«مَنعته إياك»، إن أردت منع الغائب أن يصل إلى المخاطب. ومنه الحديث: «إن الله ملَّككم إياهمْ ولو شاء لملَّكهم إياكم».

وإذا اتحد الضّميران في الرُّتبة ـ كأن يكونا للمتكلّم أو المخاطب أو الغائب ـ وجب فصلُ أحدِهما، مثل: «أعطيته إياه، وسألتني إياي، وخلتك إياك».

الضميران: البارز والمستتر

الضمير البارز: ما كان له صورةٌ في اللّفظ: كالتاءِ من: «قمت» والواوِ من: «كتبوا»، والياءِ من: «اكتبي»، والنون من «يَقُمْنَ».

والضميرُ المستترُ: ما لم يكن له صورةٌ في الكلام، بل كان مُقدَّراً في الذّهن ومَنْوِيّاً، وذلك كالضمير المستتر في «اكتُبْ»، فإنَّ التقدير «اكتُبْ أنت».

وهو إما للمتكلم: «كأكتبُ، ونكتب»، وإما للمفرد المذكر المخاطب. نحو: «اكتُبْ، وتكتبُ»، وإما للمفرد الغائب والمفردة الغائبة. نحو: «علي كتبَ، وهندُ تكتبُ».

وهو على قسمين: مستترٌ وجوباً. ويكونُ في ستة مواضع:

الأول: في الفعل المُسنَدِ إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً، مثل: «أجتهدُ وتجتهدُ».

الثاني: في الفعل المُسنَدِ إلى الواحد المخاطب، مثل: «اجتهد».

الثالث: في اسم الفعل المسند إلى متكلم، أو مخاطب، مثل: «أفّ وصَهْ».

الرابع: في فعل التعجُّب الذي على وزن «ما أفعلَ»، مثل: «ما أحسنَ العِلمَ»[1]!.

الخامس: في أفعال الاستثناءِ، وهي: «خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون»، مثل: «جاء القومُ ما خلا زهيراً، أو ليس زهيراً أو لا يكون زهيراً».

«فالضمير فيها مستتر وجوباً تقديره «هو» يعود على المستثنى منه. وقال قوم: إنه يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق. والتقدير: «جاء القوم خلا البعضُ زهيراً». وقال قوم إنه يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل قبله. والتقدير: «جاء القوم خلا الجائي أو لا يكون الجائي زهيراً». وقال آخرون: إنه يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: «جاؤوا خلا المجيءُ

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب، وهو في محل رفع لأنه مبتدأ و«أحسن»: فعل ماض وهو فعل تعجب أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود على «ما» التعجبية و«العلم»: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

زهيراً». والقولان الأولان، أقرب إلى الحق والصواب. ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى «إلّا»، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء. وهو قول في نهاية الحذق والتدقيق. وسيأتي بسط ذلك في الجزء الثالث من هذا الكتاب».

السادس: في المصدر النائب عن فعله نحو: «صبراً على الشدائد»[1].

ومستترٌ جوازاً. ويكون في الفعل المُسنَدِ إلى الواحد الغائب[2] والواحدة الغائبة، مثل: «سعيدٌ اجتهدَ، وفاطمة تجتهد».

(ومعنى استتار الضمير وجوباً أنه لا يصح إقامة الإسم الظاهر مقامه. فلا يرفع إلا الضمير المستتر. ومعنى استتاره جوازاً أنه يجوز أن يجعل مكانه الاسم الظاهر. فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى. فإذا قلت: «سعيد يجتهد» كان الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» يعود إلى سعيد، وإذا قلت: «يجتهد سعيد» كان سعيد هو الفاعل. أما إن قلت: «نجتهد» كان الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً تقديره «نحن»، ولا يجوز أن يقوم مقامه اسم ظاهر ولا ضمير بارز، فلا يقال: «نجتهد التلاميذ». فإن قلت: «نجتهد نحن». فنحن ليست الفاعل، وإنما هي توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل: وإنما لم يجز أن تكون هي الفاعل لأنك تستغني عنها تقول: «نجتهد»، والفاعل عمدة، فلا يصح الاستغناء عنه).

ضمائر الرفع والنصب والجر

الضميرُ قائم مقامَ الاسم الظاهر، فهو مثله يكون مرفوعاً أو ومنصوباً أو مجروراً، كما يقتضيه مركزُه في الجملة، لأنَّ له حُكمه في الإعراب.

فالضمير المرفوعُ: ما كان قائماً مقامَ اسم مرفوع، مثل «قُمتَ، وقمتِ، وتكتبان، وتكتبون».

والضمير المنصوبُ: ما كان قائماً مقام اسم منصوب، مثل: «أكرَمتُكَ، وأكرَمتهنَّ، وإياكَ نعْبُدُ وإياكَ نستعين».

والضمير المجرور: ما كان قائماً مقام اسم مجرور نحو: «أحسِنْ تربيةَ أولادك، أحسَنَ الله إليك».

وإذا وقع الضمير موقع اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، يُقال في إعرابه: إنه كان في محلّ رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، أو إنه مرفوعٌ محلاً، أو منصوبٌ محلاً، أو مجرورٌ محلاً.

---

(١) فاعل «صبراً» ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).

(٢) إلا في أفعال الاستثناء وفعل التعجب الأول، فهو مستتر وجوباً كما علمت.

عود الضمير

إن كان الضمير للغَيبة فلا بد له من مرجعٍ يَرجع إليه.

فهو إما أن يعودَ إلى اسم سبقه في اللَّفظ. وهو الأصل، مثل: «الكتاب أخذتُه».

وإما أن يعود إلى متأخرٍ عنه لفظاً، متقدّم عليه رُتبةً (أي: بحسَب الأصل)، مثل: «أخذ كتابه زهيرٌ»؛ فالهاءُ تعود إلى زهير المتأخر لفظاً، وهو في نِيَّة التقديم، باعتبار رُتبته؛ لأنه فاعل[1].

وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنًى لا لفظاً، مثل: «اجتهِدْ يكن خيراً لك»: أي: يكن الاجتهاد خيراً لك، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من «اجتهِدْ».

وإما أن يعود إلى غير مذكور، لا لفظاً ولا معنًى، إن كان سياقُ الكلام يُعيِّنُهُ، كقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، فالضمير يعود إلى سفينة نوحٍ المعلومة من المقام، وكقول الشاعر:

إذا ما غَضِبْنا غَضْبَةً مُضَرِيَّةً هَتَكْنا حِجابَ الشَّمس، أو قَطَرَتْ دَما

فالضمير في «قطرَت» يعودُ إلى السُّيوف، التي يدُل عليها سياق الكلام.

والضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام، ما لم يكن الأقرب مضافاً إليه، فيعود إلى المضاف. وقد يعود إلى المضاف إليه، إن كان هناكَ ما يعيِّنه كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]. وقد يعود إلى البعيد بقرينةٍ دالَّةٍ عليه، كقوله سبحانه: ﴿ءَامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]؛ فالضميرُ المستترُ في «جعلكم» عائدٌ إلى الله، لا إلى الرسول.

ضمير الفصل

قد يتوسطُ بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبرٌ، ضميرٌ يسمى ضميرَ الفَصْل، ليؤذَنَ من أوَّل الأمر بأنَّ ما بعدَه خبرٌ لا نعتٌ. وهو يُفيدُ الكلام ضرباً من التوكيد، نحو: «زهيرٌ هو الشاعر» و«ظننتُ عبد الله هو الكاتبَ».

وضمير الفصل حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب، على الأصح من أقوال النُّحاة. وصورته

(١) أما عود الضمير على متأخر عنه لفظاً ورتبة فلا يجوز، فلا يقال: «أكرم أبوه خالداً» لأن الهاء في (أبوه) عائدة على المفعول به وهو (خالداً)، والمفعول متأخر في الرتبة عن الفاعل، وهو هنا متأخر عنه في اللفظ أيضاً، وأما عوده على متقدم لفظاً متأخر رتبة فجائز، مثل: «أكرم خالداً أبوه»، فالضمير في (أبوه) عائد إلى (خالداً) المتقدم لفظاً على الفاعل، وإن كان متأخراً عنه رتبة، وإن قلت: «أكرمته خالداً» جاز، لأن (خالداً) ليس مفعولاً به وإنما هو بدل من الضمير الذي هو المفعول به.

كصورة الضمائر المنفصلة. وهو يَتصرَّفُ تصرُّفها بِحسَبِ ما هو له، إلا أنه ليس إياها.

ثم إنَّ دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخَيْنِ بـ «كانَ وظَنَّ وإنَّ» وأخواتِهنَّ، تابعٌ لدخوله بينهما قبل النسخ. ولا تأثير له فيما بعدهُ من حيثُ الإعرابُ، فما بعدَهُ مُتأثرٌ إعراباً بما يسبقه من العوامل، لا بهِ، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقال: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ﴾ [الأنفال: ٣٢]، وقال: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا، وإنما سمي ضميراً؛ لمشابهته الضميرَ في صورته، وسمي: (ضميرَ فصلٍ)؛ لأنه يُؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت؛ لأنك إن قلت: «زهير المجتهد»، جاز أنك تريد الإخبار، وأنك تريد النعت، فإن أردت أن تفصل بين الأمرين أول وهلة، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله، لا نعت له.

ثم إن ضمير الفصل هذا يفيد تأكيدَ الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسميه «عماداً»؛ لاعتماد المتكلم، أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والنعت).

٦ ـ أسماء الإشارة

اسمُ الإشارةِ: ما يدُلُّ على مُعينٍ بواسطة إشارةٍ حِسّيَّةٍ باليدِ ونحوها، إن كان المشارُ إليه حاضراً، أو إشارة معنويَّة إذا كان المشارُ إليه معنًى، أو ذاتاً غيرَ حاضرة.

وأسماءُ الإشارة هي: «ذا»: للمفرد المذكر، «وذانِ وذَيْنِ»: للمثنى المذكر، «وذِهْ وتِهْ»: للمفرد المؤنثة، «وتانِ وتَيْنِ»: للمثنى المؤنث و«أولاءِ وأوْلى»[1] (بالمدِّ والقَصر، والمدُّ أفصحُ): للجمع المذكر والمؤنث، سواءٌ أكان الجمعُ للعقلاءِ، كقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝﴾ [لقمان: ٥]، أم لغيرهم: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقول الشاعر:

ذُمّ الـمَـنـازِلَ بَـعْـدَ مَـنْـزِلـةِ الـلِّـوى ... والـعَـيْـشَ بَـعْـدَ أولـئـك الأيّـام

لكنَّ الأكثرَ أن يشارَ بها إلى العقلاءِ، ويستعمل لغيرهم «تلك»، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ويجوز تشديدُ النون في مثنّى «ذا وتا»، سواءٌ كان بالألف أم بالياءِ، فتقول: «ذانِّ وَذَيْنِّ

---

(١) تكتب «أولى وأولاء» بالواو غير ملفوظة، تلفظان: «ألى وألاء» بلا واو.

وتَينّ». وقد قُرِيء: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾[القصص: ٣٢]، كما قرىء: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾[القصص: ٢٧]، بتشديد النون فيهما».

ومن أسماء الإشارة ما هو خاصٌّ بالمكان، فيشارُ إلى المكان القريب بِهُنا، وإلى المتوسط بُهناك، وإلى البعيد بهنالك وثَمَّ.

وتسبقُ أسماءَ الإشارة كثيراً «ها» التي هي حرفٌ للتَّنبيه، فيقال: «هذا وهذه وهاتان وهؤلاء».

وقد تلحقُ «ذا وهي» الكافُ، التي هي حرفٌ للخطاب، فيقال: «ذاكَ وتيكَ» وقد تلحقهما هذه الكافُ معَ اللام فيقال: «ذلكَ وتلكَ».

وقد تلحقُ «ذانِ، وذَيْنِ، وتانِ، وتَينِ، وأولاءِ» كافُ الخطاب وحدها، فيقال: «ذانِكَ وتانِكَ وأولئكَ».

ويجوز أن يُفصلَ بين (ها) التَّنبيهيَّةِ، واسم الإشارة، بضمير المُشار إليه، مثل: «ها أنا ذا، وها أنت ذي، وها أنتما ذانِ، وها نحن تان، وها نحنُ أولاءِ». وهو أولى وأفصحُ، وهو الكثيرُ الواردُ في بليغِ الكلام، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾[آل عمران: ١١٩]. والفصل بغيره قليلٌ، مثل: «ها إنَّ ذا الوقتَ قد حان» والفصل بكافِ التَّشبيه في نحو: (هكذا) كثيرٌ شائعٌ.

مراتب المشار إليه

للمشارِ إليه ثلاثُ مَراتِبَ: قريبةٌ وبعيدةٌ ومتوسطةٌ.

فيُشار لذي القُربى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ: كأكرمُ هذا الرجلَ، أو هذه المرأةَ.

ولِذي الوسطى بما فيه الكافُ وحدها: كاركبْ ذاكَ الحصانَ، أو تِيكَ النّاقةَ.

ولِذي البُعدىٰ بما فيه الكافُ واللام معاً، كخُذْ ذَلِكَ القلمَ، أو تلك الدَّواةَ.

فوائد ثلاث

١ ـ «ذانِ وتانِ» يستعملان في حالة الرفع، مثل: «جاء هذان الرجلان، وهاتان المرأتان»؛ وذين وتين»: يستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: «أكرم هذين الرجلين وهاتين المرأتين»، ومررت بهذين الرجلين وهاتين المرأتين».

وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياءِ، وليسا مُعْرَبَيْن بالألف رفعاً ـ وبالياء نصباً وجراً، كالمثنى؛ لأن أسماء الإشارة مبنية لا معربة.

فمن العلماء من يعربها، إعراب المثنى، فلم يخطىء محجة الصواب.

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه: ٦٣] في قراءة من قرأ (إنَّ) مشددة، فقالوا: إنه

جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحوال الرفع والنصب والجر.

٢ ـ (ذه وته): هما بسكون الهاء وكسرها: وإن كسرت فلك أن تختلس الكسرة، وأن تشبعها فتمدّها.

٣ ـ كاف الخطاب: حرف، وهو ككاف الضمير في حركتها وما يلحق بها من العلامات، تقول: «ذاك كتابك يا تلميذ، وذاك كتابك يا تلميذة، وذلكما كتابكما يا تلميذان ويا تلميذتان، وذلكم كتابكم يا تلاميذ، وذلكنّ كتابك يا تلميذات».

٧ ـ الأسماء الموصولة

الاسمُ الموصولُ: ما يَدلُّ على مُعيّنٍ بواسطة جملة تُذكر بعده، وتُسمّى هذه الجملةُ: (صِلةَ الموصول).

والأسماءُ الموصولةُ قسمان: خاصة ومشترَكة.

الموصول الخاص

الأسماءُ الموصولةُ الخاصةُ، هي التي تُفرَدُ وتُثنّى وتُجمَعُ وتُذكّرُ وتُؤنَّثُ، حسبَ مقتضى الكلام.

وهي: (الذي): للمفردَ المذكّر، (واللّذان واللّذَين): للمثنى المذكر، و(الّذينَ): للجمع المذكر العاقل[1]، و(التي) للمفردة المؤنثة، و(اللّتانِ واللّتينِ): للمثنّى المؤنّث، و(اللّاتي واللّواتي واللّائي) ـ بإثبات الياءِ وحذفِها ـ للجمع المؤنث، و(الألى): للجمعِ مُطلقاً، سواءٌ أكان مذكراً أم مؤنثاً، وعاقلاً أم غيرَه، تقولُ: «يُفلح الذي يجتهدُ، واللذانِ يجتهدانِ والّذين يجتهدون، وتفلحُ التي تجتهد، واللّتانِ تجتهدانِ، واللّاتي، أو اللّواتي، أو اللّائي، يجتهدْنَ، ويُفلحُ الألى يجتهدون، وتُفلح الألى يجتهدْنَ، واقرأ من الكتب الألى تنفعُ».

(و«اللّذان واللّتان»: تستعملان في حالة الرفع، مثل: جاءَ اللّذان سافرا، واللّتان سافرتا». واللّذَين واللتين: تستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: «أكرمت اللذين اجتهدا، واللتين اجتهدتا، وأحسنت إلى اللذين تعلما، واللتين تعلمتا» وهما في حالتي الرفع مبنيّان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيّان على الياء. وليستا معربتين بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، كالمثنى، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يعربها إعراب المثنى. وليس ببعيد عن الصواب).

---

(١) فلا تستعمل لغيرهم أما غير العقلاء فيستعمل له ما يستعمل لجمع الإناث.

ويجوزُ تشديدُ النون في مثنى (الذي والتي)، سواءٌ أكان بالألف أم بالياءِ، وقد قُرىء: «واللّذانّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ»، كما قُرىء: «رَبّنا أرِنا اللّذَيْنّ»، بتشديد النُّون فيهما.

وأكثرُ ما يُستعمَلُ (الألى) لجمع الذكورِ العقلاءِ، ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر:

وتُبْلي الأُلى يَسْتَلْئِمون على الأُلى تَراهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالْحِدَإِ الْقُبْلِ[1]

ومن استعماله في جمع المؤنث قولُ الآخر:

مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلى كُنَّ قبلها وحَلَّتْ مكاناً لم يكنْ حُلَّ من قَبْلُ

وكذلك «اللائي»، فقد تُستعملُ لجماعة الذكور العقلاءِ نادراً كقول الشاعر:

هُمُ اللائِي أُصيبوا يومَ فَلْجٍ بِداهِيَةٍ تَميدُ لها الجِبالُ[2]

وقول الآخر:

فَما آبَاؤُنا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا، اللاّءِ قد مَهَدوا الحُجُورا[3]

الموصول المشترك

الأسماءُ الموصولةُ المُشتَرَكةُ: هي التي تكونُ بلفظٍ واحدٍ للجميع. فيشترك فيها المفردُ والمثنى والجمعُ والمذكرُ والمؤنث.

وهي: «مَنْ وما وذا وأيٌّ وذُو» غيرَ أنَّ «مَنْ» للعاقل و«ما» لغيره وأما: «ذا وأيٌّ وذُو» فتكون للعاقل وغيره. تقول: «نجحَ مَن اجتهدَ، ومن اجتهدتْ، ومنِ اجتهدا، ومنِ اجتهدتا، ومن اجتهدوا، ومنِ اجتهدْن». وتقول: «اركبْ ما شئتَ من الخيلِ، واقرأ من الكتب ما يفيدك نفعاً»، وتقول: «من ذا فتح الشامَ»؟ أي: «من الذي فتحها»؟ و«ماذا فتحَ أبو عُبَيدةَ؟»، وتقول: «أكرِمْ أيَّهم أكثرُ اجتهاداً». أي: «الذي هو أكثر اجتهاداً»، و«اركبْ من الخيل أيّها هو أقوى»، أي: «الذي هو أقوى». وتقول: «أكرمْ ذو اجتهدَ، وذو اجتهدتْ»، أي: «أكرم الذي اجتهد والتي اجتهدت».

---

(١) الضمير في تبلي يعود إلى المنون (أي: الموت) في بيت سابق، و(يستلئمون): يلبسون اللامة وهي الدرع (وعلى الألى): في موضع الحال من ضمير يستلئمون، أي حال كونهم على خيولهم الألى تراهن، فالضمير الغائب في تراهن يعود إلى الألى الموصوف بها وبصلتها الخيول، و(الروع): الفزع، ويراد به مجازاً الحرب، و(الحدأ) بكسر الحاء وفتح الدال: جمع حدأة ـ بكسر الحاء وفتح الدال أيضاً ـ وهي طائر يعرف عند العامة بالشوحة، و(القبل): جمع قبلاء، وهي الحولاء؛ والقبل بفتحتين: الحول.

(٢) فلج: مكان بين البصرة وضرية و(ضرية) بفتح الضاد وكسر الراء، وتشديد الياء مفتوحة: قرية في طريق مكة من البصرة ونجد، و(تميد): تضطرب وتتحرك.

(٣) أمَنّ: أجود وأكرم، و(اللاء): صفة للآباء، و(مهدوا): وطأوا، من «مهد الفراش» إذا وطأه وبسطه، و(الحجور): الأحضان، واحدها حجر.

(من وما) الموصوليتان

قد تُستعملُ «مَنْ» لغير العقلاءِ، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُنزَّلَ غيرُ العاقلِ مَنزِلةَ العاقل: كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقولِ امرىء القَيس:

ألا عِمْ صَباحاً، أيُّها الطَّلَلُ البالي ... وهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي[1]

وقولِ العباسِ بنِ الأحنف:

بكيْتُ على سِرْبِ القَطا إذْ مَرَرْنَ بي ... فَقُلتُ، ومِثْلي بالبُكاءِ جَديرُ

أسِرْبَ القَطا، هَلْ مَنْ يُعيرُ جَناحَهُ ... لَعلِّي إلى مَن قَد هَوِيتُ أطِيرُ

(فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة، ونداءُ القطا والطلل في البيتين سوّغا تنزيلها منزلة العاقل، إذ لا ينادى إلا العقلاء).

الثانية: أن يندمجَ غيرُ العاقل مع العاقل في حُكم واحدٍ، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]. وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

(فعدم الخلق يشمل الآدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله. والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض).

الثالثة: أن يقترنَ غيرُ العاقل بالعاقل في عمومٍ مُفَصَّلٍ بـ «مِنْ» كقوله عزَّ شأنه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥].

(فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض.

وقد فصلها على ثلاثة أنواع: الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع).

وقد تُستعملُ (ما) للعاقل، كقوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[2] [النساء: ٣]،

(١) عم صباحاً تحية كانوا يستعملونها في الصباح، و(عم) مخفف من أنعم و«العصر» بضمتين، ويجوز إسكان الصاد: هو بمعنى العصر، بفتح فسكون، و«الخالي»: السالف الماضي.

(٢) أي: انكحوا ما حل لكم منهن، ودعوا ما حرم عليكم منهن. فالنصب على أن «ماذا» كلها استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم لأنفقت، و«درهماً وزهيراً»: منصوبان على البدلية من محل «ماذا» الاستفهامية، والرفع على أن «ما» وحدها اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و«ذا» اسم موصول في محل رفع على أنه خبره، و«درهم وزهير» مرفوعان على البدلية من محل «ما» الاستفهامية والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير «ماذا أنفقته؟ ومن ذا أكرمته» أي: ما الذي أنفقته؟ ومن الذي أكرمته؟.

وكقولهم: «سبحان ما سخَّركنَّ لنا»، وقولهم: «سبحانَ ما يُسبِّحُ الرعدُ بحمده». وذلك قليل.

وأكثر ما تكون (ما) للعاقل، إذا اقترن العاقِلُ بغير العاقل في حكم واحد، كقوله سبحانه: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١، التغابن: ١].

(فإن ما فيهما ممن يعقل وما لا يعقل في حكم واحد وهو التسبيح، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]).

(ذا) الموصولية

لا تكونُ (ذا) اسمَ موصولٍ إلا بشرطِ أن تقعَ بعد (مَنْ) أو «ما» الاستفهاميَّتين؛ وأن لا يُرادَ بها الإشارةُ، وأن لا تُجعلَ معَ «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام.

فإن أريد بها الإشارة مثل: «ماذا التواني؟ مَنْ ذا القائم»؟ أي: ما هذا التواني؟ من هذا القائم؟ فهيَ اسمُ إشارة.

وإن جُعلتْ معَ «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام، مثل: «لماذا أتيتَ»؟، أي: لِمَ أتيتَ؟ وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أي: من الذي يَشفَعُ عندَه؟ كانت معَ ما قبلها اسمَ استفهام.

وقد تقعُ «ذا» في تركيب تحتمل أن تكونَ فيه موصوليَّةً وما قبلها استفهاماً، وأن تكونَ مع «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو: «ماذا أنفقتَ»؟ إذ يجوز أن يكون المعنى: «ما أنفقتَ»؟ وأن يكون: «ما الذي أنفقتَهُ»؟

ويظهرُ أثر ذلك في التَّابع، فإن جعلت «ذا» معَ «مَنْ» أو «ما» كلمة واحدةً للاستفهام، قلتَ: «ماذا أنفقتَ؟ أدرهماً أم ديناراً»؟ و«مَنْ ذا أكرمتَ؟ أزُهيراً أم أخاهُ»؟، بالنصب.

وإن جعلتَ «ما» أو «مَنْ» للاستفهام، و«ذا»، موصوليَّة، قلتَ: «ماذا أنفقتَ؟ أدرهمٌ أم دينارٌ» و«مَنْ ذا أكرمتَ؟ أزهيرٌ أم أخوه» بالرفع.

ومِنْ جَعْلِ «ما» للاستفهام و«ذا» موصوليَّةً قولُ لَبيدٍ:

الا تَسْألانِ المرءَ: ماذا يُحاوِلُ ... أنَحبٌ فَيُقضى؟ أمْ ضَلالٌ وباطِلُ[1]

---

(١) ألا أداة تحضيض بمعنى هلا بتشديد اللام، و«النحب» يأتي لمعانٍ منها الوقت، والمدة والخطر العظيم، والبكاء، والأجل، والنذر، وأقربها هنا أن يكون بمعنى النذر، ومعنى البيت هلا تسألان المرء: ما الذي يطلبه جاداً مجتهداً؟ أنذر أوجبه على نفسه، فهو يسعى في قضائه، أم أن سعيه واجتهاده في ضلال وباطل.

(أي) الموصولة

«أَيٌّ» الموصوليَّةُ تكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع. وتُستعمل للعاقل وغيره.

والأسماءُ الموصوليةُ كلها مبنيّةٌ، إلا (أيّاً) هذه، فهي مُعرَبة بالحركات الثلاث، مثل: «يُفلحُ أيٌّ مجتهدٌ، وأكرمتُ أيّاً هي مجتهدةٌ، وأحسنتُ إلى أيٍّ هم مجتهدون».

ويجوز أن تُبنى على الضمّ (وهو الأفصحُ)، إذا أُضيفت وحُذِفَ صدْرُ صلتها[1]، مثل: «أكرِمْ أيُّهُمْ أحسنُ أخلاقاً»[2]، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[3] [مريم: ٦٩].

وقول الشاعر:

إذا ما لَقيتَ بَني مالِكٍ فَسَلِّم على أيُّهُم أفضَلُ[4]

كما يجوزُ في هذه الحالة[5] إعرابُها بالحركات الثلاثِ أيضاً، تقولُ: «أكرِمْ أيّهمْ أحسنُ أخلاقاً».

وقد رُويَ الشعرُ بجرِّ «أيّ» بالكسرة أيضاً، كما قُرىء «أيّهمْ» بنصبِ «أيّ» في الآية الكريمة.

فإن لم تُضَفْ أو أضيفت وذُكِرَ صدرُ صلتها، كانت مُعرَبةً بالحركاتِ الثلاث لا غيرُ، فالأولُ مثل: «أكرِمْ أيّاً مُجتهدٌ[6]، وأيّاً هو مجتهدٌ»، الثاني مثل: «أكرِمْ أيَّهم هو مجتهدٌ».

(ذو) الموصولة

تكون (ذُو) اسمَ موصول بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك في لغة طيّءٍ من العرب، ولذلك يُسمُّونها (ذُو الطائية)، تقول: «جاء ذُو اجتهدَ، وذُو اجتهدتْ، وذُو اجتهدا، وذُو اجتهدتا، وذُو اجتهدوا، وذُو اجتهدْنَ»، قال الشاعر:

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجَدّي وبِئْري ذُو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

---

(١) المراد بصدر الصلة الضمير الذي هو جزء منها وواقع في صدرها أي أولها. فإن قلت: «أكرم أيهم هو مجتهد» فقولك: «هو مجتهد» صلة أي، وصدر الصلة الضمير.

(٢) أي: أيهم هو أحسن.

(٣) أي: أيهم هو أشد.

(٤) أي: على أيهم هو أفضل.

(٥) أي: حالة إضافتها وحذف صدر صلتها، والأكثر بناؤها على الضم في هذه الحالة.

(٦) أي: أكرم أياً هو مجتهد، فـ«هو» المحذوف مبتدأ، ومجتهد خبره، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول وهو (أي).

أي: بئري التي حَفرتها والتي طويتُها، أي: بنيتُها. وقول الآخر:

فإمّا كرامٌ موسِرونَ لَقيتُهم فَحَسْبيَ مِنْ ذُو عِنْدهُمْ ما كفانِيا

أي: من الذي عندهم.

صلة الموصول

يحتاج الاسمُ الموصولُ إلى صِلَةٍ وعائد ومحلّ من الإعراب.

فالصلةُ: هي الجملةُ التي تُذكرُ بعدهُ فَتُتَمِّمُ معناهُ، وتُسمى: (صلةَ الموصول)، مثل: «جاء الذي أكرمتُهُ». ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب.

والعائدُ: ضميرٌ يعودُ إلى الموصولِ وتشتملُ عليه هذه الجملة، فإن قلتَ: «تعلّمْ ما تنتفعُ به»، فالعائدُ الهاءُ، لأنها تعود إلى «ما». وإن قلتَ: «تعلّمْ ما ينفعك»، فالعائدُ الضميرُ المستترُ في «ينفعُ» العائدُ إلى «ما».

ويُشترَطُ في الضمير العائدِ إلى الموصول الخاصّ: أن يكون مطابقاً لهُ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتَذكيراً وتأنيثاً، تقول: «أكرِمِ الذي كتبَ، والتي كتبتْ، واللَّذينِ كتبا، واللّتين كتبتا، واللذينَ كتبوا، والّلاتي كتَبْنَ».

أما الضمير العائدُ إلى الموصول المشترَك، فلك فيه وجهان: مراعاةُ لفظِ الموصول، فَتُفردُه وتُذكرُه مع الجميع، وهو الأكثرُ، ومراعاةُ معناهُ فيطابقُه إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقول: «كرِّمْ مَن هذّبكَ»، للجميع، إن راعيتَ لفظَ الموصول، وتقول: «كرّمْ من هذّبَكَ، ومن هذّباك، ومن هذّبَتاكَ، ومن هَذبوك، ومن هذّبْنك» إن راعيتَ معناهُ.

وإن عاد عليه ضميرانِ جاز في الأول اعتبارُ اللفظِ، وفي الآخر اعتبارُ المعنى. وهو كثيرٌ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، فقد أعاد الضميرَ في «يقول» على «من» مفرداً، ثم أعاد عليه الضميرَ في قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] جمعاً.

وقد يُعتبرُ فيه اللفظُ، ثم المعنى، ثم اللفظُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [لقمان: ٦]، فأفرد الضمير، ثم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: ٦]، فجمعَ اسم الإشارة. ثم قال: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا﴾ [الأحقاف: ٧]، فأفردَ الضمير.

ومحلُّ الموصولِ من الإعراب يكون على حسب موقعه في الكلام. فتارة يكون في محلّ رفع مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝﴾ [الأعلى: ١٤][1]، وتارةً يكون في محلّ نصبٍ مثل: «أحِبَّ من يُحبُّ

---

(١) من: في موضع رفع لأنها فاعل.

الخيرَ»[1]، وتارةً يكون في محل جرٍ، مثل: «جُدْ بما تَجِدُ»[2].

ويُشترَطُ في صلة الموصول أن تكون جملةً خَبريةً مُشتملةً على ضميرٍ بارزٍ أو مُستترٍ يعودُ إلى الموصول. ويسمى هذا الضميرُ (عائداً)، لعَوده على الموصول. فمثال الضمير البارز: «لا تُعاشر الذينَ يُحسِّنونَ لك المُنكَر»[3] ومثال الضمير المستتر: «صاحبْ من يدُلك على الخير»[4].

(والمراد بالجملة الخبرية: ما لا يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها، فإذا قلت: «أكرمت المجتهد أو سأكرمه» فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبارِ به.

فما كان كذلك من الجمل صحّ وقوعه صلةً للموصول، أما الجمل الإنشائية، وهي: ما يتوقف تحققُ مضمونها على النطق بها، فلا تقع صلة للموصول، كجمل الأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام، فإن قلت: (خذ الكتاب)، فتحقق أخذه لا يكون إلا بعد الأمر به، أما الجملتان: الشرطية والقسمية، فهما إنشائيتان، إن كان جوابهما إنشائياً مثل: «إن اجتهد علي فأكرمه، وبالله أكرم المجتهد»، وخبريتان إن كان جوابهما خبرياً، مثل: «إن اجتهد علي كرَّمته، وبالله لأكرمنَّ المجتهد».

فوائد ثلاث

١ ـ يجبُ أن تقعَ صلةُ الموصول بعده، فلا يجوز تقديمها عليه، وكذلك لا يجوز تقديمُ شيءٍ منها عليه أيضاً، فلا يقال: «اليومَ الذينَ اجتهدوا يُكرَمون غداً»، بل يقال: «الذين اجتهدوا اليومَ»، لأنَّ الظرف هنا من متممات الصلة.

٢ ـ تقع صلةُ الموصولِ ظرفاً وجارّاً ومجروراً، مثل: «أكرِم مَنْ عنده أدبٌ، وأحسنْ إلى مَنْ في دار العجزة»، لأنهما شبيهتان بالجملة، فإنَّ التقدير: «من استقرَّ أو وُجِدَ عنده أدبٌ، ومن استقرَّ أو وُجِدَ في دار العجزة».

والصلة في الحقيقة إنما هي الجملة المحذوفة، وحرف الجرّ والظرفُ الجرّ والظرفُ متعلقانِ بفعلها.

٣ ـ يجوز أن يحذَفَ الضميرُ العائد إلى الموصول، إن لم يقع بحذفه التباسٌ كقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ⑪﴾ [المدثر: ١١]، أي: خلقتهُ، وقوله: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أي قاضيه، وقولهم: (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً)، أي: بالذي هو قائلٌ.

---

(١) من: في موضع نصب لأنها مفعول به.

(٢) ما: في موضع جر بالباء.

(٣) الضمير البارز العائد على الموصول هو الواو في يحســنون.

(٤) الضمير المستتر العائد على الموصول هو الضمير المستتر في «يدل»، وهو ضمير الفاعل.

٨ ـ أسماء الاستفهام

اسمُ الاستفهامِ: هو اسمٌ مُبْهَمٌ يُستعلَمُ به عن شيءٍ، نحو: «مَنْ جاء؟ كيفَ أنتَ؟».

وأسماءُ الاستفهام هي: «مَنْ، ومَنْ ذا، وما، وماذا، ومتى، وأيّانَ، وأينَ، وكيفَ، وأنّى، وكمْ، وأيٌّ». وإليك شرحها:

من و من ذا

(مَنْ ومَنْ ذا): يُستفهَمُ بهما عن الشخص العاقل، نحو: «مَنْ فعلَ هذا؟ ومَنْ ذا مُسافرٌ؟»، قال تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

وقد تُشربَانِ معنى النّفي الإنكاريّ، كقولك: «مَنْ يستطيع أن يَفْعَلَ هذا؟!»، أي: لا يستطيعُ أن يفعله أحد.

ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥] أي: لا يغفرها إلا هو، وقوله: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥] أي: لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه.

ما و ماذا

(ما و ماذا): يُستفهَمُ بهما عن غير العاقل من الحيوانات والنبات والجماد والأعمال، وعن حقيقةِ الشيءِ أو صفتِهِ، سواءٌ أكان هذا الشيءُ عاقلاً أم غيرَ عاقلٍ تقولُ: «ما أو ماذا ركبتَ، أو اشتريتَ؟ ما أو ماذا كتبتَ؟»، وتقول: «ما الأسدُ؟ ما الإنسانُ؟ ما النَّخلُ؟ ما الذهبُ؟»، تستفهمُ عن حقيقة هذه الأشياء، وتقول: «زهيرٌ من فُحول شعراءِ الجاهلية»، فيقولُ قائلٌ: «ما زهيرٌ!»، يستعلمُ عن صفاته ومُميِّزاته.

(وقد تقع «من ذا و ماذا» في تركيب يجوز أن تكونا فيها استفهاميتين، وأن تكون «من وما» للاستفهام، و«ذا» بعدهما اسم موصول، وقد تتعين «من وما» للاستفهام؛ فتتعين «ذا» للموصولية أو الإشارة. وقد تقدم شرح ذلك في الكلام على «ذا» الموصولية في الفصل السابق).

(من و ما) النكرتان الموصوفتان

كما تقعُ «مَنْ و ما» مَوصولتَّينِ واستفهاميَّتين، كما تقدَّم، تقعانِ شرطيتين، كقوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقوله: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢].

وقد تقعانِ نكرتين موصوفتين. ويتعينُ ذلك، إذا وُصِلتا بمفرد، أو سبقتهما «رُبَّ الجارَّةُ»، لأنها لا تُباشرُ إلّا النكراتِ، فمن وصفهما بمفردٍ أن تقولَ: «رأيتُ مَنْ مُحِبّاً لك، وما سارّاً لك»،

أي: شخصاً مُحبّاً لك، وشيئاً سارّاً لك، و«جئتُك بمنْ مُحِبٌّ لك، وبما سارٌ لك» أي: بشخصٍ مُحبٍّ لك، وشيءٍ سارٍّ لك، ومنه قولُ حَسّان بنِ ثابت:

فكَفى بِنا فَضلاً على مَنْ غيرِنا حُبُّ النَّبيِّ مُحمَّدٍ إيّانا

أي: على قومٍ غيرنا، وقولُ الآخر:

لِما نافِعٍ يَسْعى اللَّبيبُ، فَلا تكُن لشيءٍ بعيدٍ نَفْعُهُ، الدَّهْرَ ساعيا

ولا يجوز أن تكون «من وما» فيما تقدم موصوليتين، لأن الاسم الموصول يحتاج إلى جملة توصل به، وهو هنا موصول بمفرد. فإن رفعت ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) جاز: فتكونان حينئذٍ إما نكرتين موصوفتين بجملة المبتدأ والخبر، وإما موصولتين، وجملة المبتدأ والخبر صلة لهما. فإذا قلت: «جاءني من محب لي، وما سار لي»، جاز أن تكونا موصوفتين بمفرد، فيكون (محب وسار) صفتين لهما، وأن تكونا موصوفتين بجملة، فيكون محب وسار خبرين لمبتدأين محذوفين، وجاز أن تكونا موصولتين بجملة المبتدأ والخبر).

ومن سبقِ (رُبَّ) إيَّاهما قول الشاعر:

رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ

أي: رُبَّ رجلٍ، وقولُ الآخر:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُوسُ من الأمرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ[١]

أي: رُبَّ شيءٍ من الأمر.

(ولا يجوز أن تكون (من وما) هنا موصولتين، لأن الاسم الموصول معرفة، و(ربَّ) لا تباشر شيئاً من المعارف. فلا تدخل إلا على النكرات).

وإذا قلتَ: «اعتصمْ بمن يَهديكَ سبيلَ الرَّشاد، وتَمسَّكْ بما تَبلُغُ به السَّداد» جاز أن تكونا موصولتين، فالجملة بعدهما صلةٌ لهما، وأن تكونا نكرتين موصوفتين، فالجملة بعدهما صِفةٌ لهما.

(فإن كان المراد بمن يهدي شخصاً معهوداً، وبما تبلغ أمراً معهوداً، كانتا موصولتين، وإن كان المراد شخصاً ما هادياً، وأمراً ما مبلغاً، كانتا نكرتين موصوفتين).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] فجزمَ قومٌ بأنها موصوفةٌ، وجماعةٌ

(١) الفرجة بالفتح، ويجوز فيها الضم والكسر أيضاً: الانفراج من الشدة والتخلص منها. وأما فرجة الحائط ونحوه ـ والموضع الذي يوسعه القوم في الموقف والمجلس، فهي بالضم لا غير. و(العقال): الحبل تشد به قوائم البعير ليمنعه من القيام، والمعنى رب شيء من الأمر تكرهه النفس له انفراج وانحلال كيما ينحل العقال عن قوائم البعير فينهض بعد انحباسه، و(ما) هنا يجب فصلها عن (رب) خطأ لأنها موصوفة. وليست مثل (ما) الزائدة الكافة لرب عن العمل لأن هذه يجب وصلها برب خطأ.

بأنها موصولةٌ، والأول أقربُ.

وقال الزمخشريّ: «إن قَدَّرتَ (ألْ) أي: (في الناس) للعَهد، فموصولةٌ، أو للجنس، فموصوفةٌ».

(يريد أن المعرّف بأل العهدية تعريفه معنوي كما هو لفظي، فيناسبه أن تجعل «من» موصولية، لأن الموصول معرفٌ تعريفَ ما تسبقه «أل» العهدية.

وأما المعروفُ بأل الجنسية فتعريفه لفظي، وهو في معنى النكرة، فيناسبه أن تجعل «من» معه نكرة موصوفة).

(متى) الاستفهامية

متى: ظرفٌ يُستفهم به عن الزَّمانين: الماضي والمستقبل، نحو: «متى أتيتَ؟ ومتى تذهبُ؟»، قال تعالى: ﴿مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ٢١٤] ويكون اسمَ شرطٍ جازماً؛ كقول الشاعر:

أنا ابنُ جَلا، وطَلاَّعِ الثَّنايا … متى أضعِ العِمامةَ تَعْرِفُوني

(أين) الاستفهامية

أين: ظرفٌ يُستفهم به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ، نحو: «أين أخوكَ؟ أينَ كنتَ؟ أينَ تتعلّمُ؟».

وإذا سبقته «مِنْ» كان سُؤالاً عن مكان بُروز الشيءِ، نحو: «من أين قَدِمتَ؟!».

وإن تضمَّنَ معنى الشرط جزم الفعلين مُلحقاً بـ«ما» الزائدة للتوكيد، كقوله تعالى: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النساء: ٧٨]، أو مجرداً منها، نحو: «أينَ تَجلسْ أجلسْ».

(أيان) الاستفهامية

أيّانَ: ظرفٌ بمعنى الحين والوقت. ويقاربُ معنى «متى». ويُستفهم به عن الزَّمان المستقبل لا غيرُ، نحو: «أيَّانَ تُسافرُ؟» أي: في أيّ وقت سيكونُ سفرُك؟ وأكثر ما يُستعمل في مواضع التَّفخيم أو التَّهويل، كقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢] أي: في أي وقتٍ سيكونُ يومُ الدين، أي: يوم الجزاءِ على الأعمال، وهو يومُ القيامة.

وقد تَتضمَّنُ «أيَّانَ» معنى الشرط: فتجزم الفعلينِ، مُلحَقةً بـ(ما) الزائدة، أو مجرَّدةً عنها، نحو: «أيَّانَ، أو أيَّانَ ما تَجتهدْ تَنجحْ».

(كيف) الاستفهامية

كيفَ: اسمٌ يُستفهمُ به عن حالةِ الشيء، نحو: «كيفَ أنتَ؟»، أي: على أيَّة حالةٍ أنتَ؟.

وقد تُشرَبُ معنى التَّعجُبِ، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، أو معنى النفي والإنكار، نحو: «كيف أفعلُ هذا!»، أو معنى التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾ [آل عمران: ١٠١].

و(كيفَ): اسمٌ مبنيٌ على الفتح، ومحلُّهُ من الإعراب، إما خبرٌ عما بعده، إن وقع قبل ما لا يُستغنى عنه، نحو: «كيفَ أنتَ؟ وكيفَ كنتَ؟» ومنه أن تقعَ ثانيَ مفعوليْ «ظَنَّ» وأخواتها، لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: «كيفَ تَظُنُّ الأمرَ؟».

وإما النصبُ على الحال مما بعدهُ، إن وقع قبل ما يُستغنى عنه، نحو: «كيفَ جاءَ خالدٌ؟» أي: على أيِّ حالٍ جاء؟ وإما النصبُ على المفعوليّةِ المُطلقةِ، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝﴾ [الفيل: ١]، أي: أيَّ فعلٍ فعل؟

وقد تتضمَّنُ (كيفَ) معنى الشرطِ، ملحقةً بـ(ما) الزائدة للتوكيد، نحو: «كيفما تكنْ يكنْ قرينُك»، أو غيرَ مُلحَقةٍ بها، نحو: «كيف تجلسْ أجلسْ». ومن النُّحاة من يجزمُ بها، كما رأيت (وهم الكوفيُّون). ومنهم من يجعلُها شرطاً غيرَ جازمٍ، فالفعلان بعدها مرفوعان (وهم البصريُّون).

(أنّى) الاستفهامية

أنّى: تكونُ للاستفهام، بمعنى (كيف)، نحو: «أنّى تفعلُ هذا وقد نُهيتَ عنه»؟ أي: كيفَ تفعلهُ؟ وبمعنى (مِنْ أينَ) كقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين لكِ هذا؟ وإذا تضمَّنتْ معنى الشرطِ جزمت الفعلين، نحو: «أنّى تجلس أجلسْ» وهي ظرفٌ للمكان.

(كم) الاستفهامية

كَمْ: يُستفهم بها عن عَدَدٍ يُراد تعيينُه، نحو: «كَمْ مشروعاً خيريّاً أعنتَ؟» أي: كَمْ عَدَدُ المشروعاتِ الخيرية التي أعنتها؟.

(أي) الاستفهامية

أي: يُطلبُ بها تعيينُ الشيءِ، نحو: أيُّ رجلٍ جاءَ؟ وأيَّةُ امرأة جاءت»؟، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

وإذا تَضمَّنت معنى الشرط جزمت الفعلين، نحو: «أيُّ رجلٍ يستقمْ ينجحْ».

وقد تكون دالّةً على معنى الكمال، وتُسمى «أيّاً الكماليّةَ»، وهي إذا وقعت بعد نكرةٍ كانت صفةً لها، نحو: «خالدٌ رجلٌ أيُّ رجل»، أي: هو كاملٌ في صفاتِ الرجال. وإذا وقعت بعد معرفةٍ كانت حالاً منها، نحو: «مررتُ بعبدِ الله أيَّ رجلٍ». ولا تُستعمل إلا مضافةً: وتُطابقُ موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقّات، ولا تطابقه في غيرهما. ويجوز تركُ المطابقة فيهما.

وقد تكونُ وُصلةً لنداءِ ما فيه (ألْ) مُلحقَةً بِ(ها) التنبيهيَّةِ، نحو: «يا أيُّها الناسُ».

وقد تكون اسم موصول كما تقدم في الفصل السابق.

و(أيُّ) ـ في جميع أحوالها ـ مُعرَبةٌ بالحركات الثلاث، إلا إذا كانت موصوليةً مُضافةً ومحذوفاً صدرُ صِلتها، كما أوضحنا ذلك في الفصل الذي قبل هذا.

٩ ـ أسماء الكناية

أسماءُ الكنايةِ: هيَ ألفاظٌ مبهَمةٌ يُكنى بها عن مُبهَمٍ من عدَدٍ أو حديثٍ أو فعلٍ. وهي: «كم وكذا وكأيِّنْ وكَيْتَ وَذيتَ».

فـ(كمْ)، على وجهين: استفهامية، وهي ما يُكنى بها عن عَدَدٍ مُبهم يُرادُ تعيينُهُ، نحو: «كمْ عِلْماً تعرف؟» وخَبريَّةٌ، وهي ما يكنى بها عن العدد الكثير على جِهَةِ الإِخبار، نحو: «كمْ كتابٍ عندي؟»، أي: عندي كُتبٌ كثيرةٌ.

و(كذا): يُكنى بها عن عددٍ مُبهَمٍ، نحو: «قلتُ كذا، وفعلتُ كذا»، وعن المفرد، نحو: «جئتُ يومَ كذا».

والغالبُ فيها أن تُستعمَلَ مُكرَّرةً بالعطفِ، نحو: «عندي كذا وكذا كتاباً»، ويَقِلُّ استعمالُها مُفردةً، أو مُكرَّرةً بلا عطف.

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كافِ التشبيه و«ذا» الإشاريّة، لكنها الآن تعتبرُ كلمةً واحدةً.

و(كأيِّنْ): مثل «كم» الخبريةِ معنًى، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٥].

وهي في الأصلِ مُركبةٌ من كاف التشبيه و«أيٍّ»: ولأن التنوينَ قد صار جزءاً من تركيبها كُتبتْ بالنون. فهي الآنَ كلمةٌ واحدةٌ. ويجوز أن تُكتبَ: «كأيٍّ» بحسَبِ أصلِها. ويُقالُ فيها: «كائِنْ» أيضاً، كقول الشاعر:

وكـائِـن تَـرى مـن صـامـتٍ لـك مُـعْـجِـبٍ زِيـادتُـه أو نَـقْـصُـهُ فـي الـتَّـكـلُّـمِ

(ولكمْ وكَذا وكأيِّن أحكامٌ تذكرها في مبحث التمييز، في الجزء الثالث من هذا الكتاب).

و(كَيتَ وذَيْتَ): يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، كما يُكنى بفُلانٍ وفلانةَ عن أعلام العقلاء[1]، وقيلَ: «يُكنى بكيتَ عن جملةِ القولِ، وبذَيْتَ عن جملةِ الفعلِ».

---

(١) فإن أردت الكناية عن علم غير العاقل قلت: «الفلان والفلانة» بالألف واللام، للفرق بين العاقل وغيره. وكذا يقال (أبو فلان وأم فلانة)، في العقلاء، و(أبو الفلان وأم الفلانة) في غيرهم.

ولا تُستعملانِ إلا مُكرّرتينِ، بالعطف أو بدونه، والأوّلُ أكثرُ، نحو: «قلتُ كَيْتَ وكَيْتَ، وفعلتُ ذَيْتَ وذَيْتَ».

١٠ ــ المعرفة والنكرة

المعرفةُ: اسمٌ دلَّ على مُعيّنٍ. كعمرَ ودِمَشقَ وأنتَ.

والنكرةُ: اسمٌ دلَّ على غير مُعيّنٍ: كرجلٍ وكتابٍ ومدينةٍ.

والمعارفُ سبعةُ أنواعٍ: الضميرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارة، والاسمُ الموصولُ، والاسمُ المقترنُ بِـ(أل) والمضافُ إلى معرفة، والمنادى المقصودُ بالنداءِ.

(وقد تقدم الكلام على الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول. وإليك الكلام على المقترن بأل والمضاف إلى معرفة والمنادى المقصود بالنداء).

المقترن بأل

المقترنُ بألْ: اسمٌ سبقتهُ (ألْ) فأفادتهُ التعريفَ، فصارَ معرفةً بعد أن كان نكرةً. كالرجل والكتاب والفرَس.

و(ألْ): كلُّها حرفُ تعريفٍ، لا اللأم، وحدها على الأصحّ، وهمزتُها همزةُ قطعٍ، وُصلت لكثرةِ الاستعمال على الأرجح.

وهي، إما أن تكون لتعريفِ الجنس، وتسمى الجنسيَّةَ.

وإما لتعريفِ حصّةٍ معهودةٍ منهُ، ويُقال لها العَهْديّةُ.

أل العهدية

(ألْ العهديّةُ): إما أن تكون للعهد الذِّكريّ: وهي ما سبَقَ لمصحوبها ذكرٌ في الكلام، كقولكَ: «جاءني ضيفٌ، فأكرمت الضيفَ» أي: الضيف المذكور. ومنه قولهُ تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦].

وإما أن تكون للعهد الحُضوريّ: وهي ما يكونُ مصحوبُها حاضراً، مثل: «جئتُ اليومَ»، أي: اليومَ الحاضرَ الذي نحن فيه.

وإما أن تكون للعهد الذهنيّ: وهي ما يكونُ مصحوبُها معهوداً ذِهناً، فينصرفُ الفكرُ إليه بمجرَّدِ النُّطقِ به، مثل: «حضرَ الأميرُ»، وكأن يكون بينك وبين مُخاطَبك عهدٌ برجلٍ، فتقول: «حضر الرجلُ»، أي الرجلُ المعهودُ ذِهناً بينك وبين من تخاطبه.

أل الجنسية

(ألْ الجنسيَّةُ): إما أن تكون للاستغراقِ، أو لبيانِ الحقيقة.

والاستغراقيَّةُ، إما أنْ تكون لاستغراق جميع أفرادِ الجنس. وهي ما تَشملُ جميعَ أفرادِه، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: كلُّ فردٍ منه.

وإما لاستغراق جميع خصائصهِ، مثل: «أنتَ الرجلُ»، أي: اجتمعت فيكَ كلُّ صفاتِ الرجال.

وعلامةُ (ألْ) الاستغراقية أن يَصلُحَ وقوعُ (كلّ) موقعَها، كما رأيت.

و(ألْ)، التي تكونُ لبيانِ الحقيقة: هي التي تُبينُ حقيقة الجنس وماهيّته وطبيعتَه، بقطعِ النظر عمّا يَصدُقُ عليه من أفراده، ولذلكَ لا يصحُّ حلولُ (كلّ) مَحلَّها.

وتسمى: «لامَ الحقيقةِ والماهيةِ والطبيعيةِ»، وذلكَ مثل: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ»، أي: حقيقته أنهُ عاقلٌ مدركٌ، وليس كلُّ إنسانٍ كذلك، ومثل«الرَّجلُ أصبرُ من المرأة»، فليس كلُّ رجلٍ كذلك، فقد يكون من النساءِ مَن تفوقُ بجَلدِها وصبرها كثيراً من الرجال.

فألْ هُنا لتعريف الحقيقة غيرَ منظورٍ بها إلى جميع أفرادِ الجنس، بل إلى ماهيَّته من حيثُ هي.

واعلم: أنَّ ما تصحبُهُ (ألْ) الجنسيةُ هو في حُكم النكرةِ من حيثُ معناهُ، وإن سبقتهُ (ألْ)؛ لأن تعريفهُ بها لفظيٌّ لا معنويٌّ، فهو في حُكم عَلم الجنس، كما تقدَّمَ في فصل سابق.

وأما المُعرّفُ بِ(ألْ) العهديّةِ، فهو معرَّفٌ لفظاً؛ لاقترانه بألْ، ومعنًى، لدلالته على مُعَيّنٍ.

والفرقُ بينَ المعرّف بِ(ألْ) الجنسيّةِ، واسمِ الجنس والنكرة، من وجهين: معنويٌّ ولفظيٌّ.

أما من جهة المعنى؛ فلأنَّ المعرَّفَ بها في حكم المُقيَّد، والعاريَ عنها في حكم المُطلق.

(فإذا قلت: «احترم المرأةَ»، فإنما تعني امرأةً غير معينة، لها في ذهنك صورة معنوية تدعو إلى احترامها، ولست تعني مطلق امرأة، أي امرأة ما، أية كانت صفتها وأخلاقها، وإذا قلت: «إذا رأيت امرأة مظلومة فانصرها» فإنما تعني مطلق امرأة، أية كانت، لا امرأة لها في نفسك صفتك ومميزاتها).

وأما من جهة اللفظِ؛ فلأنَّ اسم الجنس النكرةَ نكرةٌ لفظاً، كما هو نكرةٌ معنًى، والمعرَّف بِ(ألْ الجنسيةِ) نكرةٌ معنًى، معرفةٌ لفظاً، لاقترانه بألْ. فهو تَجري عليه أحكامُ المَعارف: كصحة الابتداءُ مثل: «الحديدُ أنفعُ من الذَّهب»، ومجيءِ الحال منه، مثل: «أكرم الرجلَ عالماً عاملاً».

وإذا وُصلَ مصحوبُ (ألْ) الجنسية بجملةٍ مضمونُها وصفٌ له جاز أن تجعلها نعتاً له، باعتبار أنه نكرةٌ معنًى وأن تجعلها حالاً منه باعتبار أنه مُعرَّفٌ بِألْ تعريفاً لفظياً. ومن ذلك قولُ الشاعر:

وَلَقَدْ أمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني ... فَمَضَيْتُ، ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعنيني

وقولُ أبي صخرٍ الهُذَليّ:

وإنّي لَتَعْروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كَما انتَفَضَ العُصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ومثلُ المعرَّف بألْ الجنسيةِ ما أُضيف إلى المعرَّف بها، كقول لبيدِ بنِ رَبيعة:

وتُضيءُ في وَجْهِ الظَّلامِ مُنيرةً ... كجُمانةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها[1]

(فيجوز في جملة (يسبني) أن تكون نعتاً للئيم، وفي جملة (بلله القطرُ) أن تكون نعتاً للعصفور، وفي جملة (سُلَّ نظامها) أن تكون نعتاً لجمانة البحري. باعتبار أن مصحوب (ألْ) الجنسية في معنى النكرة.

ويكون التقدير في الأول: على لئيم سابٍّ إياي، وفي الثاني: «كما انتفض عصفور بلل القطر إياه». وفي الثالث: «كجمانة بحري مسلول نظامها».

ويجوز أن نجعل هذه الجمل حالاً من المذكورات، باعتبار تعريفها اللفظي؛ لأنها محلاّة بألْ الجنسية، ويكون التقدير: «على اللئيم ساباً إياي»، وكما انتفض العصفور بالاً القطر إياه: «وكجمانة البحري مسلولاً نظامها»).

(ألْ) الزائدة

قد تُزادُ «ألْ»، فلا تُفيدُ التعريفَ:

وزيادتُها إما أن تكون لازمةً، فلا تُفارِقُ ما تَصحبُه، كزيادتها في الأعلام التي قارنت وضعَها: كاللاّتِ والعُزّى والسَّمَوْألِ واليَسعِ[2]، وكزيادتها في الأسماءِ الموصولة: كالذي والتي ونحوهما، لأن تعريفَ الموصولِ إنما هو بالصلة، لا بألْ على الأصحّ. وأما «الآن» فأرجحُ الأقوالِ أن «ألْ» فيه ليستْ زائدةً، وإنما هي لتعريفِ الحُضور، فهي للعهدِ الحضوريّ. وهو مبنيٌّ

---

(١) وجه الظلام: أوله. وكذا وجه النهار. و«الجمانة»: واحدة الجمان: وهو حب من الفضة يعمل على شكل اللؤلؤة، وقد يسمى اللؤلؤ نفسه جماناً كما هنا، فإنه أراد بالجمانة اللؤلؤة البحرية نفسها، لأنه أضافها إلى البحري الذي يغوص عليها فيستخرجها، و(الظلام): الخيط ينظم فيه اللؤلؤ ونحوه، يصف الشاعر بقرة وحشية بأنها يشرق لونها ليلاً كلما تحركت، كما تشرق اللؤلؤة انقطع سلكها فسقطت، وإنما وصف اللؤلؤة بذلك، لأنها إذا انقطع خيطها فسقطت كانت أضوأ وأشرق بسبب حركتها.

(٢) اللات والعزى: علمان على صنمين كانا يعبدان في الجاهلية، و(السموأل واليسع): علمان على رجلين.

على الفتح، لتضمُّنه معنى اسمِ الإشارة، لأنَّ معنى «الآنَ»: هذا الوقتُ الحاضرُ.

وإما أن تكون زيادتُها غيرَ لازمة، كزيادتها في بعض الأعلام المنقولةِ عن أصلٍ لِلمْحِ المعنى الأصليِّ، أي: لملاحظةِ ما يَتضمَّنُهُ الأصلُ المنقولُ عنهُ من المعنى، وذلك كالفضلِ والحارثِ والنُّعمان واليَمامةِ والوليدِ والرشيدِ ونحوها، ويجوزُ حذفُ «أل» منها.

وزيادتُها سَماعيّة، فلا يُقال المُحمَّدُ والمحمودُ والصَّالحُ، فما وردَ عن العربِ من ذلك لا يُقاسُ عليه غيرُه.

(كذا قال النحاة. ولا نرى بأساً بزيادة (أل) على غير ما سمعت زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة، إذا أريد بذلك الإشارة إلى الأصل المعني فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه، يجوز لنا لمعنى كالذي أرادوه، فيجوز لنا أن نقول فيمن اسمه صالح: «جاء الصالح»، نلمح في ذلك معنى الصلاح في المسمى).

وقد تُزادُ «أل» اضطراراً، كالداخلةِ على علمٍ لم يُسمع دُخولها عليه في غير الضَّرورة. كقول الشاعر:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً ... شَديداً بأعباءِ الخِلافةِ كاهِلُهُ[1]

فأدخل «أل» على (يزيد) لضرورة الشعر، وهي ضرورة قبيحة، وكقول الآخر:

ولَقدْ جَنَيْتُكِ أكْمُؤاً وعَساقِلاً ... ولَقدْ نَهَيْتُكِ عَن بَناتِ الأوْبَرِ[2]

وإنَّما هي: بناتُ أوبَرَ، وكالدَّاخلةِ على التمييز. كقوله:

رأيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنا ... صَدَدْتَ، وطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والأصلُ: «طِبتَ نَفْساً»، لأن التمييز لا يكونُ إلاَّ نكرة.

(أل) الموصولية

وقد تكونُ (أل) اسم موصولٍ، بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بشرط أن لا يُرادَ بها العهدُ أو الجنسُ، نحو: «أكرِمِ المكرِمَ ضيفَه، والمُكرَمَ ضيفُه»، أي: الذي يُكرِمُ ضيفَهُ، والذي يُكرَمُ ضيفُهُ.

---

(١) كذب الشاعر، فلم يكن الوليد هذا كما وصفه، وإنما كان خليعاً، فاسقاً، متهتكاً، مولعاً بالمخازي، جباراً، عنيداً، لاهياً عن تدبير أمور الرعية وأحوال المملكة، وكان من خلفاء بني أمية وقد ذبح وعلق رأسه على قصره.

(٢) العساقل: أصلها العساقيل، ومفردها عسقول، وهو نوع من الكمأة أبيض و(بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة رديء.

فإن أُريدَ بها العهدُ، نحو: «انصُرِ المظلومَ»، كانت حرفَ تعريفٍ لا موصوليّة.

وإن كانت موصوليّة فَصِلَتُها الصفةُ بعدَها؛ لأنها في قُوَّة الجملة، فهي شِبهُ جُملةٍ: لدلالتها على الزمان، ورفعِها الفاعلَ أو نائبَهُ، ظاهراً أو مُضمَراً، فالظاهرُ نحو: «أكرمِ المُكرِمَ أبوه ضيفَهُ»[1] والمُضمَر، نحو: «أكرمِ المكرِمَ ضيفَه»[2].

والإعرابُ إنَّما هو لِ(أل)، فهي في محل رفع أو نصب أو جرّ ويظهر إعرابُها على صِلتها، وصِلتُها لا إعرابَ لها.

والرفعُ والنصبُ والجرُّ اللّواتي يلحقنها، إنَّما هُنَّ أثرُ محلِّ (أل) من الإعراب.

وإذْ كانت الصفةُ الواقعةُ صِلَةً لِ(أل) الموصوليَّةِ في قُوَّة الفعلِ ومرفوعه، حَسُنَ عطف الفعل ومرفوعِهِ عليها. كقوله تعالى:

﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ۝١ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ۝٢ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا[3] ۝٤ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا﴾ [العاديات: ١ ـ ٥]، وقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[4] [الحديد: ١٨].

(أما إن كانت الصفة المقترنة بأل صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة، فألْ الداخلة عليها ليست موصولية. وإنما هي حرف تعريف، لأن هذه الصفات تدل على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالته على التجدد، فلا يصح أن تقع صلة للموصول كما يقع الفعل).

تعريف العدد بأل

إن كان العدَدُ مفرداً يُعَرَّفُ كما يُعرَّفُ سائر الأسماءِ، فيقال: «الواحدُ والاثنانِ والثلاثةُ والعشرة».

وإن كان مركَّباً عددياً يُعرَّفُ جُزؤُهُ الأوَّلُ فيقال:

«الأحدَ عَشرَ والتّسعة عشرَ».

---

(١) أبوه: فاعل المكرم. وضيفه مفعوله.

(٢) فاعل مكرم ضمير مستتر تقديره هو يعود على (أل) الموصولية.

(٣) الشاهد في الآية أنه عطف جملة ﴿فأثرن﴾ على ﴿المغيرات﴾، لأنها في قوة الفعل، أي اللآتي أغرن فأثرن. و﴿العاديات﴾: الخيل، من عدا يعدو: إذا أسرع في مشيه، والمراد بها خيل الغزاة في سبيل الله، و«الضبح»: صوت أنفاسها عند الجري، و﴿الموريات قدحاً﴾: التي توري النار بقدحها الأرض بحوافرها وهي تعدو، و﴿المغيرات صبحاً﴾: التي يغير أهلها على الأعداء وقت الصبح، «فأثرن به»: فهيجن في ذلك الوقت، وهو وقت الصبح. ﴿نقعاً﴾: غباراً، ﴿فوسطن به جمعاً﴾: فتوسطن في ذلك الوقت جمعاً، من جموع الأعداء.

(٤) عطف جملة ﴿واقرضوا﴾ على المصدقين، لأنه في قوة الفعل، أي الذين تصدقوا وأقرضوا.

وإن كان مُركباً إضافياً يُعرَّفُ جُزؤُهُ الثاني، مثل: «ثلاثةُ الأقلام، وستَّةُ الكتبِ، ومِئةُ الدّرهمِ، وألفِ الدّينارِ»، وإذا تَعدَّدتِ الإضافةُ عرّفتَ آخرَ مضافٍ إليه، مثل: «خَمسِ مِئةِ الألفِ، وسبعةِ آلافِ الدرهمِ، وخَمس مِئةِ ألفِ دينارِ الرجلِ، وستِّ مِئةِ ألفِ درهمِ غُلامِ الرجلِ».

وإن كان العددُ معطوفاً ومعطوفاً عليه يُعرَّفُ الجزءان معاً. كالخمسة والخمسينَ رجلاً، والستِّ والثمانينَ امرأةً.

(ومن العلماء من أجاز تعريف الجزءين في المركب الإضافي فيقول: «الثلاثة الرجال والمئة الكتاب»).

المعرّف بالإضافة

المُعرَّفُ بالإضافة: هو اسمٌ نكرةٌ أُضيف إلى واحد من المعارف السابق ذِكرُها، فاكتسبَ التعريفَ بإضافته، مثل: «كتاب» في قولك: «حملتُ كتابي، وكتابَ عليّ، وكتابَ هذا الغلام، وكتابَ الذي كان هنا، وكتابَ الرَّجلِ». وقد كان قبل الإضافةِ نكرةً لا يُعرَفُ كتابُ من هو؟.

المنادى المقصود

المنادى المقصود: هو اسمٌ نكرةٌ قُصِدَ تعيينُهُ بالنّداءِ، مثل: «يا رجلُ ويا تلميذُ»، إذا ناديتَ رجلاً وتلميذاً مُعيَّنين. فإن لم تُرِدْ تعيينَ أحدٍ قلتَ: «يا رجلاً، ويا تلميذاً»، ويبقيانِ في هذه الحالة نكرتينِ، لعدم تخصيصهما بالنداءِ.

فإن ناديتَ معرفةً فلا شأنَ للنداءِ في تعريفها.

١١ ـ أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: كلمةٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنها لا تقبل علامتَهُ.

وهو، إما أن يكون بمعنى الفعلِ الماضي، مثل: «هيْهاتَ»، بمعنى: «بَعُدَ» أو بمعنى الفعل المضارع، مثل: «أُفٍّ»، بمعنى: أتَضجّر، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل: «آمينَ»، بمعنى: استَجبْ.

ومن أسماءِ الأفعالِ: «شَتَّانَ» بمعنى: افترقَ، و«وَيْ»، بمعنى: أعجَبُ، و«صَهْ» بمعنى: اسكُتْ، و«مَهْ» بمعنى: انكفِفْ، و«بَلْهَ» بمعنى: دَعْ واترُكْ، و«عليكَ»، بمعنى: الزَمْ، و«إليكَ عني»، بمعنى: تنَحّ عني، و«إليك الكتابَ»، بمعنى: خُذْهُ، و«ها وهاكَ وهاءَ القلَمَ» أي: خُذْهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغةً واحدةً للجميع. فنقول: «صَهْ»، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقتهُ كافُ الخطاب، فيراعى فيه المخاطبُ: فتقول: «عليكَ نفسَكَ، وعليكِ نفسَكِ، وعليكُما أنفسَكما، وعليكم أنفسَكم، وعليكنَّ أنفسَكنَّ، وإليكَ عني، وإليكِ عني،

وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنّ عني، وهاكَ الكتابَ وهاكِ الكتابَ، وهاكُما الكتابَ، وهاكُمُ الكتابَ، وهاكنَّ الكتابَ».

اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول

أسماءُ الأفعالِ، إما مُرتجَلةٌ، وهي: ما وُضعتْ من أول أمرها أسماءَ أفعالٍ، وذلك مثل: «هَيْهاتَ وأُفّ وآمينَ».

وإما منقولةٌ، وهي ما استُعملت في غير اسم الفعلِ، ثم نُقلت إليه.

والنّقلُ إما عن جارٍّ ومجرور: كعليكَ نفسكَ، أي الزمها، وإليك عني، أي: تَنَحَّ.

وإما عن ظرفٍ: كدونكَ الكتابَ، أي: خُذْهُ، ومكانكَ، أي: اثبُتْ.

وإماعن مصدرٍ: كرُوَيْدَ أخاكَ، أي: أمهِلْهُ، وبَلْهَ الشَّرَّ، أي: اترُكهُ ودَعْهُ. وإما عن تنبيهٍ، نحو: «هالكتابَ»، أي: خُذْهُ.

وَإما معدولةٌ: كَنزالِ وحَذارِ، وهما معدولانِ عن انزِلْ واحذَرْ.

(«رويد» في الأصل: مصدر «أَرْوَدَ في سيره إرواداً أو رويداً»أي: تأنى ورفق، وهو مصغر تصغير الترخيم، بحذف الزوائد؛ لأن أصله «ارواد». (بله) في الأصل مصدر بمعنى الترك، ولا فعل له من لفظه، وإنما فعله من معناه وهو «ترك»، وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

فإن نوَّنتهما، نحو: «رويداً أخاك وبلهاً الشر»، أو أضفتهما نحو: «رويدَ أخيك وبلةَ الشر» فهما حينئذٍ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف.

وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له، وما بعد المضاف مجرور لفظاً بالإضافة إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله).

والكاف التي تلحقُ اسمَ الفعل المنقولَ، تَتصرَّفُ بحسبِ المخاطبِ إفراداً، وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: «رُوَيْدَكَ، ورُوَيْدَكِ، ورُوَيْدَكما، ورُوَيْدَكم ورُوَيْدَكُنَّ، وهاكَ، وهاكِ، وهاكما، وهاكم، وهاكنَّ، وإليكَ عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكنَّ عني»، إلا أنها في «رُوَيْدَكَ وهاكَ» غير لازمة، لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه وقع مُجَرَّداً عنها، فلم تَصِرْ جُزءاً من الكلمة، لذا يجوز انفكاكها عنهما، فتقولُ: «رُوَيْدَ أخاكَ وها الكتابَ».

أما في: «إليكَ ودُونكَ» ونحوهما من المنقول عن حرف جرٍّ أو ظرفٍ فهي لازمة له، لأنَّ النقل قد وقع فيه مصحوباً بها فصار وإياها كلمةً واحدةً يُراد بها الأمرُ، لذا لا يجوز انفكاكها عنه، كما جاز في «رُوَيْدَكَ وهاكَ».

ويجوز في «ها» أن تُجرَّدَ من الكاف، فتكونَ بلفظٍ واحدٍ للجميع، وأن تلحقها الكافُ،

فتتصرفَ بحسَبِ المخاطب. ويجوز أن يقال فيها: «هاءَ»، بلفظٍ واحدٍ للجميع. والأفصحُ أن تتصرَّف همزتُها، فيُقال: «هاءَ»، للواحدِ، و«هاءِ» للواحدة، و«هاؤما»، للمثنى، و«هاؤم»، لجمع الذكور، و«هاؤنَّ» لجمع الإناث، ومنه قولهُ تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، أي: خُذوهُ فاقرؤوه.

(والكافُ في «رويدك وهاك»: حرفُ خطابٍ لا محل له من الإعراب على الأصح. وفي «إليك وعليك ودونك» ونحوها لا إعراب لها على الصحيح، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له: فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها)[1].

واسمُ الفعلِ المنقولُ: كرُويدَ، والمعدولُ: كَنزالِ، لا يأتي إلا للأمرِ، ولا يأتي لغيره. وأما المُرتَجلُ فيأتي للأمر: كمَهْ، بمعنى: انكَفِفْ، وهو الأكثر، وقد يأتي للماضي: كشَتّانَ، بمعنى: افترَق، وللمضارع، مثل: «وَيْ»، بمعنى: أعجبُ.

وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً، فهو سماعيّ.

وما كان منه معدولاً، فهو قياسيّ يُبنى على وزن «فَعالِ»، من كل فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّدٍ تامٍّ مُتصرِّف: كقَتالِ وضَرابِ ونَزالِ وحَذارِ. وشذَّ مجيئُهُ من مَزيدِ الثلاثيِّ نحو: «دَراكِ» بمعنى: أَدْرِكْ، و«بَدارِ»، بمعنى: بادِرْ.

اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر

أسماء الأفعال أيضاً على ثلاثة أنواع:

اسمُ فعلٍ ماضٍ: وقد وردَ منه (هَيْهاتَ)، أي: بَعُدَ، و(شتّان)، أي: افترقَ، و(وُشكانَ وسُرعانَ) (بتشديثِ أوَّلهما)، أي: أسرعَ، و(بُطآنَ) (بضمِّ الباءِ وكسرها وسكون الطاءِ)، أي: بَطُؤَ.

واسمُ فعلٍ مضارعٍ: وقد وردَ منه «أوَّهْ وآهٍ»: «اي: «أتوَجَّعُ»، وأُف، أي: أتضجَرُ، و«وا، ووَاهاً، ووَيْ». أي: أتعَجَبُ، (وبَخٍ)، أي: أستحسنُ و(بَجَلْ) أي: يكفي.

واسمُ فعلٍ أمرٍ: وقد وردَ منه «صَهْ» أي: اسكُتْ، و«مَهْ»، أي: انكفِفْ، و«رُوَيْدَ» أي: «أمهِلْ»، و«ها، وهاءَ، وهاكَ، ودُونَكَ، وعندَكَ، ولدَيْكَ الكتابَ»، أي: خُذهُ، و«عَليكَ نفسَكَ وبنفسِكَ»، أي: الزَمْها، و«إليكَ عني»، أي: تَنَحَّ، و«إليكَ الكتابَ»، أيْ: خُذْهُ، و«إيهِ» أي: امضِ في حديثكَ أو زِدْني منهُ، و«حيَّ على الصلاةِ وعلى الخيرِ، وعلى العلمِ»، أي: هَلُمَّ إلى ذلكَ وتَعالَ مُسرعاً، وحَيَّهلَ الأمرَ»، أي: ائتهِ، و«على الأمر»، أي: أقبلْ عليه، و«إلى الأمرِ»،

(١) للنحاة في إعراب هذه الكاف اللاحقة للمنقول عن ظرف أو حرف جر أقوال متضاربة، أظهرها وأقربها إلى المعقول ما ذكرناه من أنها لا إعراب لها، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له.

أي: عَجِّلْ إليه، و«بالأمر»، أي: عَجِّلْ به[1] و«هيّا وهَيتَ» (بتثليث التاءِ)، أي: أسرِعْ، (ويقال أيضاً: هَيْتَ لكَ)، و«آمينَ» أي: استجِبْ، و«مكانَكَ»، أي: اثبُتْ، و«أمامَكَ»، أي: تَقدَّمْ، و«وراءَكَ»، أي: تأخرْ.

أما المعدولُ منهُ فلا يُحصَرُ، لأنه قياسيٌّ كما سلفَ.

١٢ ـ أسماء الأصوات

أسماء الأصوات على نوعين:

نوعٌ يُخاطَبُ به ما لا يَعقِلُ من الحيوان أو صغار الإنسان، وهو يُشبِهُ اسمَ الفعلِ من حيثُ صِحَّة الاكتفاءِ به، وإنما لم يُجعلِ اسمَ فعلٍ؛ لأنهُ لا يحملُ ضميراً، ولا يقعُ في شيءٍ من تراكيب الكلام، بخلاف اسم الفعل، وذلك ما كان موضوعاً للزَّجر: كهَلا (للفرَس)؛ وعَدَسْ (للبغل، وغيرهما مما يُزْجَرُ به الحيوانُ)، وكَخْ (بفتح الكافِ وكسرها، لزجرِ الطفلِ عن تناوُل شيءٍ، أو ليتقذَّرَ من شيءٍ، أو للدّعاء كنِخْ (للبعير الذي يُناخ)، و«سَأْ» للحمار الذي يُورَدُ الماءَ، أو يُزجرُ ليمضي).

ونوعٌ يُحكى به صوتٌ من الأصوات المسموعة: كقَبْ «لِوَقْعِ السيف»، وغاقِ «الصوت الغُراب» وطَقْ «الصوت الحجر»، ووَيْهِ «للصُّراخ على الميت»: ولذلك بُني نحو سيبويه لأنه مختومٌ باسم صوت.

وكلا النوعينِ من الأسماءِ المبنيَّة. وقد بُنِيَ لأنه أشبهَ الحرف المُهمَلَ عن العمل، في كونه يُستعملُ لا عاملاً ولا معمولاً.

وقد يُسمى صاحبُ الصوت باسم صوته المنسوب إليه، كما يُسمَّى الغُراب «غاقِ» أو باسم ما يُصوَّتُ لهُ به، كما يُسمى البغلُ «عَدَس»، ومنهُ قولُ الشاعر:

إذا حَمَلتُ بَدَني عَلَى عَدَسْ   على الذي بينَ الحمار والفَرَسْ

فلا أُبالي مَنْ عَدَا ومَنْ جَلَسْ

أي: إذا حملته على البغل. وحينئذٍ يُحكى على بنائه، وهو القياس، والمختارُ عندَ المحققين، فتقول: «رأيتُ غاقِ»، بالكسر، «ركبتُ عَدَسْ»، بالسكون. وقد يُعرَبُ لوقوعه موقعَ مُعرَبٍ، فيقال: «رأيتُ غاقاً، وركبتُ عَدَساً».

(١) فحيهل تتعدى بنفسها وبعلى وباللام وبالباء كما رأيت، وهي مركبة من «حي» بمعنى: أقبل و«هلا» التي للحث والعجلة، ذابت ألفها، ولذا يقال فيها: «حيهل» بلا تنوين و«حيهلا» بالتنوين، بإبدال الألف في اللفظ تنويناً، ويقال أيضاً: «حيهل» بإسكان اللام، وكلها فصيح مستعمل.

١٣ ـ شبه الفعل من الأسماء

والمرادُ به الأسماء التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى: «الأسماءَ المشبَّهَةَ بالأفعال» و«الأسماءَ المُتصلةَ بالأفعال» أيضاً.

وهي تسعةُ أنواعٍ: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبّهةُ باسمِ الفاعلِ، وصِيَغُ المبالغة، واسمُ التفضيلِ، واسمُ الزّمانِ، واسم المكانِ، واسمُ الآلةِ.

المصدر وأنواعه

المصدرُ: هو اللفظُ الدَّالُ على الحدَث، مُجرَّداً عن الزمان متضمّناً أحرفَ فعلِهِ لفظاً، مثلُ: «علمَ عِلْماً، أو تقديراً، مثلُ: «قاتلَ قِتالاً» أو مُعوَّضاً مِما حُذِفَ بغيره، مثلُ: «وَعَدَ عِدةً، وسَلّمَ تسليماً».

(فالعلم: مشتمل على أحرف «علم» لفظاً. والقتال مشتمل على ألف «قاتل» تقديراً، لأن أصله «قيتال»، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع، فنقول: «قاتل قيتالاً، وضارب ضيراباً» وهذه الياءُ أصلها الألف في قاتل، انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. والعدَة أصلها «الوعد» حذفت الواو وعُوّضت منها تاءُ التأنيث. التسليم أصله «السلام». بكسر السين وتشديد اللام، حذف أحدُ حرفي التضعيف، وعوّض منه تاءَ التفعيل، فجاء على «تسلام» كالتكرار. ثم قلبوا الألف ياء، فصار إلى «التسليم». فالتاء عوضٌ من إحدى اللامين.

فإن تضمن الاسمُ أحرف الفعل ولم يدل على الحدث، كالكحل والدهن والجرح (بضم الأول في الثلاثة)، فليس، بمصدر، بل هو اسم للأثر الحاصل بالفعل، أي الأثر الذي يحدثه في الفعل).

وإن دلّ على الحدث، ولم يتضمن كل أحرف الفعل، بل نقص عنه لفظاً وتقديراً من دون عوض، فهو اسم مصدر، كتوضأ وضوءاً، وتكلم كلاماً، وسلم سلاماً، وسيأتي الكلام عليه.

والمصدرُ أصلُ الفعلِ، وعنهُ يَصدُرُ جميعُ المشتقّات.

وهو قسمان: مصدرٌ للفعلِ الثلاثيّ المجرَّد: كسَيرٍ وهدايةٍ، ومصدرٌ لما فوقَه: كإكرامٍ وامتناعٍ وتَدحرُجٍ.

وهو أيضاً: إما أن يكون مصدراً غيرَ ميميّ: «كالحياةِ والموتِ». وإما أن يكون مصدراً ميمياً: «كالمَحيا والمَمات».

مصدر الفعل الثلاثي

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزانٌ كثيرة، وذلك:

كَنَصْرٍ وعِلْمٍ، وشُغْلٍ، ورَحْمَةٍ، ونِشْدَةٍ[١] وقُدْرَةٍ، ودَعْوَى، وذِكْرَى، وبُشْرَى، ولَيَّانٍ[٢] وحِرْمانٍ، وغُفْرَانٍ، وخَفَقانٍ، وطَلَبٍ، وخَنِقٍ، وصِغَرٍ، وهُدًى، وغَلَبَةٍ، وسَرِقَةٍ، وذَهابٍ، وإِيابٍ، وسُعالٍ، وزَهادَةٍ، ودِرايَةٍ، وبُغايَةٍ، وكَراهِيَةٍ، ودُخُولٍ، وقَبولٍ، وصُهوبَةٍ، وصَهيلٍ، وسُؤْدَدٍ، وجَبَروتٍ، وصَيْرُورَةٍ، وشَبيبَةٍ، وتَهْلُكَةٍ، ومَدْخَلٍ، ومَرْجِعٍ، ومَسْعاةٍ، ومَحْمِدٍ، ومَحْمِدَةٍ، «ويُقالُ فيهما أيضاً: مَحْمَدٌ ومَحْمَدَةٌ»[٣].

و«فَعْلٌ» هو المصدرُ الأصليُّ للأفعال الثلاثية المجرَّدة، ثم عُدِلَ بكثير من مصادرها عن هذا الأصل، وبقيَ كثيرٌ منها على هذا الوزن.

ومما يَدلُّ على هذا أنهم إذا أرادوا بناءَ المَرَّةِ والنوعِ رَجعوا إليه، فلم يَبنوهما من مصدر فِعلهما، إلا أنهم كسروا أوَّلَ المصدر النَّوعيّ، تمييزاً له من المَرَّة.

فالمرَّة والنوع من الدُّخول والقيام والسُّعال: «دَخْلةٌ وَدِخْلةٌ، وقومةٌ وقِيمةٌ[٤]، وسَعْلةٌ وسِعْلةٌ».

المصادر الثلاثية القياسية

المصادر المتقدمة، الكثيرُ منها سَماعيٌّ، وإنما يُقاسُ منها ما كان على وزن: فَعْلٍ وفَعَلٍ، وفُعولٍ، وفِعالٍ، وفَعلاَنٍ، وفُعالٍ، وفَعيلٍ، وفُعُولةٍ، وفَعالةٍ وفِعالةٍ.

(والمراد بالقياس هنا: إذا وردَ شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا: لأنك تقيس مع وجود السماع، فقد ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي، وغيره سماعي، غير جار على القياس، وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع).

والغالبُ فيما دلَّ من الأفعال على امتناع، أن يكون مصدرُهُ على وزن: «فِعالٍ» كأبى إباءً، ونَفَرَ نِفاراً، وشَرَدَ شِراداً، وجَمحَ جِماحاً، وأبقَ إباقاً[٥].

وفيما دلَّ على حركةٍ واضطرابٍ وتقلُّبٍ، أن يكون مصدرُه على «فَعلانٍ»: كطافَ طَوفاناً،

---

(١) النشدة: مصدر نشد الضالة (بفتح الشين) ينشدها (بضمها) نشدة ونشداناً (بكسر النون فيهما)، أي طلبها وبحث عنها.

(٢) الليان: مصدر لوى الأمر يلويه ليأ وليانا (بفتح اللام فيهما)، أي: طواه وأخفاه.

(٣) فهما لغتان: ذكر الأولى صاحب الديوان وذكر الأخرى «الزمخشري» في المفصل: كما في المختار، وذكر صاحب الديوان أن «المذمة» فيها لغتان أيضاً: «مذمة»، بفتح الذال، ومذمة، بكسرها.

(٤) قيمة: أصلها «قومة» بكسر القاف وسكون الواو، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) أبق العبد: هرب من سيده: وبابه ضرب، وورد من بابي تعب وقتل أيضاً.

وجَالَ جَوَلاناً، وغَلى غَلياناً.

وفيما دلَّ على داءٍ، أن يكون مصدره على فُعالٍ «كسَعلَ سُعالاً، وزَحَرَ زُحاراً[١] ودارَ رأسُهُ دُواراً».

وفيما دلَّ على صَوْتٍ أن يكون مصدرُه على «فُعالٍ أو فَعيلٍ».

فالأوّلُ مثلُ: «بغمت الظبيةُ بُغاماً[٢]، وضَبَحتِ الخيلُ ضُباحاً»[٣] والثاني مثلُ: «صهَلَ الفرسُ صَهيلاً، وصخَدَ الصُّرَدُ صخيداً»[٤].

وقد يجتمعُ «فُعالٌ وفعيلٌ» مَصدرَينِ لفعلٍ واحدٍ مثل: «نَعَبَ الغُرابُ نُعاباً ونعيباً، وأزَّت القِدْرُ أزازاً، وصَرخَ صُراخاً وصريخاً، ونَعَقَ الرَّاعي بغنمهِ نُعاقاً ونعيقاً».

وفيما دلَّ على سيرٍ، أن يكون مصدرُهُ على «فَعيلٍ»: كرحَلَ رحيلاً، وذَملَ البعيرُ ذَميلاً[٥].

وفيما دلَّ على صناعةٍ أو حِرفةٍ، أن يكون مصدرُه على «فِعالةٍ»: كحاكَ حِياكةً، وزَرَعَ زِراعةً، وخَاط خِياطةً، وَتجرَ تِجارةً، وأمَرَ إمارةً، وسَفَر بين القوم سِفارَةً.

فإن لم يدُلَّ الفعلُ على معنًى من المعاني المذكورة، فقياسُ مصدره «فَعْلٌ» أو «فَعَلٌ» أو «فُعولٌ» أو «فُعولَةٌ» أو «فَعالَةٌ».

«فَعْلٌ»: مصدرٌ للفعل الثلاثيِّ المتعدي: كنصرَ نصراً، وردَّ ردّاً، وقال قولاً، ورمى رمياً، وغزا غزْواً، وفهِمَ فهماً، وأمِنَ أمْناً.

و(فَعَلٌ): مصدرٌ للثلاثيِّ اللازمِ من باب «فَعِلَ» بكسر العين، كفَرِحَ فرحاً وجَوِيَ جَوىً[٦]، وشَلَّتْ يَدُه شَلَلاً[٧].

و(فُعولٌ): مصدرٌ للثلاثيِّ اللازم من باب «فَعَلَ»، بفتح العين. كجلَسَ جُلوساً، وقعدَ قُعوداً،

---

(١) الزحار والزحير: التنفس بشدة، وإطلاق البطن بشدة، وتقطع معه دم.

(٢) بغمت الظبية فهي بغوم: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها.

(٣) ضبحت الخيل في عدوها ضبحاً وضباحاً: أسمعت من أفواهها صوتاً ليس بالصهيل ولا الحمحمة، والضبح: صوت أنفاسها عند العدو. وضبحت الأرنب والثعلب والبوم والقوس والصدى: صوتت.

(٤) الصرد: طائر أبلق، أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار، له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير، وجمعه صردان، بكسر الصاد وسكون الراء، وصخيده: صوته وصياحه.

(٥) الذميل: سير للإبل، لين، سريع.

(٦) الجوى: حرقة وشدة وجد من عشق أو حزن.

(٧) شلت يده: يبست أو ذهبت، ويقال: «شلت» على المجهول، ويقال في الدعاء لمن أجاد الرمي أو الطعن: «لا شل عشرك»، أي: أصابعك العشر. وشل: أصله «شلل» بوزن فرح.

وسما سُمُوّاً، ونما نُموّاً، إلا ما دلَّ منه على امتناعٍ أو حركةٍ، أو داءٍ أو صوتٍ أو سيرٍ أو صناعةٍ، فمصدرُهُ كما تقدَّم.

و(فُعُولةٌ، وفَعالةٌ): مَصدران للفعل الثلاثيّ من باب «فَعُلَ» بضمّ العين، فالأولُ. مثلُ: «سَهُلَ سُهولةً، وصَعُبَ صُعوبةً وعَذُبَ عُذوبةً، ومَلُح مُلوحةً»، والثاني مثلُ: «فصُحَ فَصاحةً، وضَخُمَ ضخامةً، وجَزُلَ جَزالةً، وظَرُفَ ظرافةً».

هذا هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعلِ الثلاثيّ، وما وردَ على خلاف ذلك فهو سَماعيٌّ، يُقتصَرُ فيه على النّقل عن العرب، مثل: «سَخِطَ سُخطاً، ورَضِيَ رِضاً وذَهبَ ذَهاباً وشَكرَ شُكراناً، وعَظمَ عَظمةً، وحَزِنَ حُزناً، وجَحدَ جُحوداً، وركبَ رُكوباً»، وغير ذلك مما جاءَ مصدرُهُ على غير القياس.

وكثيرٌ مما جاءَ مخالفاً للقياس له مصدرٌ قياسيٌّ أيضاً.

مصدر الفعل فوق الثلاثي

إذا تجاوز الفعلُ ثلاثة أحرفٍ، فمصدرُهُ قياسيٌّ يجري على سَنَنٍ واحدٍ.

ومن المصادر القياسية مصدرا المرَّةِ والنوع، والمصدرُ الميميُّ، سواءٌ أكانَ لفعلٍ ثلاثيٍّ أم لِما فوقَهُ.

قياس مصدر ما فوق الثلاثي

كلُّ فعلٍ جاوز ثلاثةَ أحرفٍ، ولم يُبدأ بتاءٍ زائدة، فالمصدر منه يكونُ على وزنِ ماضيه، بكسر أوله وزيادة ألفٍ قبل آخره.

ثمَّ إن كان رُباعيَّ الأحرف كُسرَ أوَّلُه فقط، نحو: «أكرمَ إكراماً، وزلزل زِلزالاً».

وإن كان خُماسيَّها، أو سُداسيَّها، كُسِرَ ثالثُهُ، أيضاً تبَعاً لكسر أوَّلِهِ، نحو: «انطَلق انطلاقاً، واحرنجم احرنجاماً، واستغفرَ استغفاراً، واطمأنَّ اطمئناناً».

فإن بُدِىءَ أوَّلهُ بتاءٍ زائدةٍ يَصِرْ ماضيه مصدراً بضمّ رابعهِ، مثلُ: «تَكلَّمَ تكلُّماً، وَتساقطَ تَساقطاً، وتَزلزلَ تَزلزُلاً».

إلاَّ إن كان الآخرُ ألفاً، فيجبُ قلبُها ياءً وكسرُ ما قبلها، نحو: «توانى توانِياً، وتلقى تَلقِّياً».

وشَذَّ مجيءُ التَّفعيلِ مصدراً «لفعَّلَ»، و«المُفاعلة» مصدراً «لفاعَلَ» والفَعْللَة مصدراً لفَعْللَ، وما أشبهها في الوزن، وسيأتي شرحُ ذلك.

وإليك تفصيل ما تقدَّم.

مصادر أفعل وفعل وفاعل

١ ـ ما كان على وزن «أفعلَ» صحيحَ العين، فمصدرُهُ على وزن «إفعال» نحو: «أكرَمَ إكراماً، وأوجدَ إيجاداً»[١].

فإن اعتلَّت عينُه، نحو: «أقامَ وأعانَ وأبانَ» جاء مصدرُه على (إفالةٍ) كإقامةٍ وإعانةٍ وإبانةٍ، حُذفت عينُ المصدر، وعوِّض منها تاء التأنيث. والأصلُ: «إقوامٌ وإعوانٌ وإبيانٌ»[٢].

وقد تُحذفُ هذه التاءُ من المصدر، إذا أُضيفَ، كقوله تعالى: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧].

وما كان منهُ مُعتلَّ اللام مثلَ: «أعطى وأهدى وأوْلى» قُلبتْ لامُهُ في المصدرِ همزةً: كإعطاءٍ وإهداءٍ وإيلاءٍ[٣].

(والأصل: «إعطاوٌ وإهدايٌ وإيلايٌ»، وكذلك «عطاءٌ» أصله: «عطايٌ»، قلبت الواو والياء همزة. لوقوعهما بعد ألف زائدة.

قال في شرح القاموس: «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف، لأنّ الهمزة أحمل للحركة منهما؛ ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو، وكذلك الياء، مثل: «الرداء»، وأصله: «ردايٌ» اهـ.

وسيأتي بسط ذلك في الكلام على الإبدال)، في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وقد يجيءُ «أفعلَ» على «فَعالٍ» بفتح الفاء، وتخفيف العين، نحو: «أنبتَ نباتاً، وأعطى عَطاءً، وأثنى ثَناءً»، فهذا اسمُ مصدرٍ، لا مصدرٌ، لنُقصانهِ عن أحرف فعلِه.

٢ ـ ما كان على وزن «فعَّلَ» بتشديد العين مفتوحةً ـ صحيحَ اللام، غيرَ مهموزها، فمصدره على «تَفْعيل»، نحو: «عَظَّم تعظيماً، وعَلَّم تعليماً».

وقد يجيءُ على «تَفْعِلة» نادراً، نحو: «جَرَّبَ تَجربةً، وفَكَّرَ تَفكرةً، وذكَّر تَذكرةً».

فإن اعتلت لامهُ، نحو: «وَصّى وسَمّى وزَكّى» جاء مصدره على وزن «تَفْعِلةٍ» كتوصيةٍ وتسميةٍ وتزكيةٍ، خُفِّفَ بحذف ياءِ «التفعيل»، وعُوِّض منها التاء.

وإن هُمزت لامُهُ، نحو: «جزّأ وخطّأ وهنّأ» فمصدره على (تَفْعيل) وعلى (تَفْعِلة) مثلُ:

---

(١) أصل إيجاد (إوجاد) بكسر الهمزة وسكون الواو، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

(٢) نقلت فتحة الواو والياء إلى الحرف الساكن قبلهما، ثم حذفتا فراراً من اجتماع ساكنين وعوض منهما التاء.

(٣) أصل إيلاء: «إولاء»، أصابه ما أصاب كلمة «إيجاد» من الإعلال.

«تَجزيءٍ وتَجزئةٍ، وتَخطيءٍ وتَخطئةٍ، وتَهنيءٍ وتَهنئةٍ».

وسمعَ مصدر (فَعَّل) على (فِعّال) ـ بكسر الفاءِ وتشديد العينِ مفتوحةً ـ قليلاً، فقالوا: «كلّمتُهُ كِلاّماً»، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨]، أي: تكذيباً.

وجاء مصدرُه أيضاً على (تَفعالٍ)، بفتح التاء، نحو: «رَدَّدَ تَرداداً، وكَرَّرَ تَكراراً وذَكَّرَ تَذكاراً، وحَلَّقَ تَحلاقاً، وجَوَّلَ تَجوالاً، وطَوَّفَ تَطوافاً، ومنه (التَّلعاب)، مصدرُ فعلٍ قد أميتَ في الاستعمال، وهو (لَعَّبَ)[1].

وكلُّ ما ورَدَ من مصادرِ فَعَّلَ على غيرِ (التَّفعيل) يُحفظُ ولا يُقاس عليه.

وقد شذَّ مَجيءُ (التَّفعيل) مصدراً لفعَّلَ، وقياسُ مصدره أن يكون على (فِعَّالٍ)، (أي بكسرِ أوَّل ماضيه، وزيادة ألفٍ قبلَ آخره)، وقد جاء على الفِعّالِ (الكِذَّابُ والكِلاّمُ).

(وكان هذا الوزن مستعملاً قديماً، ثم أميت بإهماله، فورثه «تَفعال» بفتح التاء، وقد ورد منه ألفاظ: كالتطواف والتجوال والتكرار والترداد والتذكار والتحلاق، ثم أميت هذا الوزن أيضاً، فورثه (تفعيل)، وقد بقي هذا قياساً شاذاً لمصدر (فعّلَ) فالفعل (بكسر الفاء وتشديد العين) أصل للتفعال (بفتح التاء) وهذا أصل للتفعيل، حذفوا من الفعال زائدهُ، (وهو إحدى العينين)؛ وعوضوه من المحذوف التاء المفتوحة في أوله، فقالوا: «فعّل تفعالاً» كطوَّف تطوافاً، ثم قلبوا ألف (التفعال) ياء فقالوا: «فعّل تفعيلاً». كطوّف تطويفاً.

(فمثل: «سلّم تسليماً»، فالتسليم أصله «التّسلام بفتح» التاء. وهذا أصله «السلاّم» بكسر السين وتشديد اللام، بوزن «فعّال»).

١ ـ ما كان على وزن (فاعلَ) فمصدره على (فِعالٍ ومُفاعلةٍ) نحو: «دافع دِفاعاً ومُدافعة، وجاور جِواراً ومُجاورة».

وما كان منه مُعتلَّ اللام، مثلَ: «والى ورامى وهادى» قُلِبَتْ لامُهُ في المصدر همزةً كوِلاءٍ، ورِماءٍ، وهِداءٍ.

وما كان فاؤه من هذا الوزن (ياءً) يمتنع مجيءُ مصدره على (فعالٍ)، فنحو: «ياسَرَ ويامَنَ» ليس فيه إلّا (المياسَرة، والمُيامنة).

وقد جاء مصدرُه على (فيعالٍ) نادراً، نحو: «قاتلَ قيتالاً»، فلا يقاس عليه.

(واعلم أن «الفيعال» هو القياس لمصدر «فاعل»، فهو أصل الفِعال، خفف بحذف يائه، وأهمل في الاستعمال.

---

(١) غير أنه قد بقي في العربية العامية حتى اليوم، فالناس يقولون: «لعب أطفاله تلعيباً».

وإنما كان قياس مصدر فاعل هو(الفعال)، لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره ـ كما قدمنا ـ فالأصل في الفيعال «فاعال» مبنياً على «فاعلَ» كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياء مراعاة للكسرة قبلها).

وقد شذَّ مجيءُ المُفاعلة مصدراً لفاعلَ، لأن القياسَ إنما هو (الفِعال) ولذا يجعلها المُحققون من العلماءِ اسماً بمعنى المصدر، لا مصدراً، لأن المصدر إنما هو (الفِعال) المُخفَّف من (الفِيعال).

مصدر (فعلل) والملحق به

ما كان على زِنة (فَعْلَلَ) وما ألحقَ به[1]، فمصدرُه على (فَعْلَلة) «كدحرجَ دَحرجَةً، وزَلزَل زَلزَلةً، وَجَلْبَبَ جَلْبَبَةً، وسَيْطَرَ سَيْطَرَةً، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً».

فإن كان مُضاعفاً[2] جاء أيضاً على «فِعْلالٍ»: كزلزلَ زِلزالاً.

و(فِعْلال)، في غير المضاعفِ، سَماعيٌّ، يُحفَظُ ما سُمِعَ منه، ولا يُقاسُ عليه: «كسَرْهف سِرهافاً[3] وحَوقلَ حِيقالاً»[4]. وبعض العلماء جَعلهُ قياسياً.

وقد شذَّ مجيءُ (الفعللة) مصدراً لِفَعْللَ وما أشبههُ في الوزن. والقياسُ أن يكون على زِنَةِ (فِعْلال) بكسر الفاء. وهذا الوزن هو ما تكلَّموا به قديماً. ثمَّ خَصُّوهُ بما كان من وزن (فَعْللَ) مضاعفاً نحو: زلزلَ زلزالاً ووسوسَ وسواساً[5]، ووشوَشَ وِشواشاً»[6].

و(الفَعْللة) هذه، أصلُها: (الفَعْلال) خَفَّفوهُ بفتح أوَّلِهِ وحذفِ ألفهِ وزادوا التاء في آخره.

مصدر ما كان على خمسة أحرف

مصدرُ انفعلَ: «انفعال»: كانطلقَ انطلاقاً.

ومصدرُ افتعلَ: «افتِعال»: كاجتمع اجتماعاً.

ومصدرُ افعلَّ: «افعِلال»: كاحمرَّ احمراراً.

ومصدرُ تَفعَّل: «تَفعُّل»: كتكلَّمَ تكلُّماً.

---

(١) الملحق بفعلل هو ما أشبهه في الوزن من الثلاثي المزيد فيه: كجلبب وسيطر.

(٢) المضاعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس عينه ولامه الثانية: كزلزل ووسوس.

(٣) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه.

(٤) حوقل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(٥) الوسوسة: حديث النفس.

(٦) الوشوشة: كلام في اختلاط.

ومصدرُ تَفَاعَلَ: «تَفاعُل»: كتَصالح تَصالُحاً.

ومصدرُ تَفَعلل: «تَفَعْلُل»: كتدحرجَ تدحرُجاً.

وما كان من هذه الأفعال مُعتلَّ الآخر، مَبدُوءاً بهمزة، يُقلَب آخرُهُ همزةً: كانطوى انطواءً، واقتدى اقتداءً.

وما كان معتلَّ الآخر من وزنيْ «تَفعَّلَ وتَفاعلَ»: كتأنّى وتغاضى، تُقلَب ألفُهُ ياءً ويُكسر ما قبلها: كالتأنّي والتَّغاضي.

مصدر ما كان على ستة أحرف

مصدرُ استفعلَ: «استِفْعال»: كاستغفَرَ استغفاراً.

ومصدرُ افعَوعلَ: «افعِيعال»: كاخشَوشَنَ اخشيشاناً.

ومصدرُ افعوَّلَ: «افعِوَّال»: كاعلوَّاطَ اعلِوَّاطاً(١).

ومصدرُ افعالَّ: «افعِيلال»: كادهامَّ ادهيماماً(٢).

ومصدرُ افعَنْلل: «افعِنْلال»: كاحرنجمَ احرنجاماً(٣).

ومصدرُ افعَللَّ: «افعِلال»: كاقشعرَّ اقشعراراً.

وما كان من هذه الأفعال، مُعتلّ الآخر يُقلب آخرُهُ همزةً: كاستولى استيلاءً، واحلولى احليلاءً.

مصدر التأكيد

المصدرُ المُؤكدُ ما يُذكرُ بعدَ الفعل تأكيداً لمضمونه، ويبقى بناؤُهُ على ما هو عليه، مثلُ: «علمتُ الأمرَ علماً، وضربتُ اللصَّ ضرباً، وجُلتُ جَوَلاناً، وأكرمتُ المجتهدَ إكراماً»، تريدُ من ذكر المصدر تأكيدَ حصولِ الفعل.

مصدر المرة

مصدرُ المَرَّةِ (ويُسمى مصدر العَدَدِ أيضاً): ما يُذكرُ لبيانِ عدَدِ الفعل.

ويُبني من الثلاثيّ المجرَّد على وزن «فَعْلَة» بفتحِ الفاءِ وسكونِ العين، مثلُ: «وَقفتُ وَقفةً، ووقفتينِ ووقفاتٍ».

---

(١) اعلوط الرجل البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوطت فلاناً: أخذته وحبسته ولزمته.

(٢) ادهام الشيء: اسواد.

(٣) احرنجمت الإبل: اجتمعت. وكذا احرنجم القوم.

فإن كان الفعلُ فوقَ الثلاثيِّ ألحقت بمصدره التاءَ، مثلُ: «أكرمتُه إكرامةً، وفرَّحتُهُ تفريحةً، وتدحرجَ تَدحرُجةً»، إلّا إن كان المصدرُ مُلحقاً في الأصل بالتاءِ، فيُذكرُ بعدهُ ما يَدُلُّ على العدَد، مثلُ: «رَحمتُهُ رحمَةً واحدةً. وأقمتُ إقامةً واحدةً، واستقمتُ استقامةً واحدةً»، وذلك للتَّفريق بين مصدرِ التأكيد ومصدرِ المَرَّة.

فإن كان للفعلِ من فوق الثلاثيِّ المجرَّد، مصدرانِ، أحدُهما أشهر من الآخر، جاءَ بناءُ المرَّة على الأشهر من مصدرَيْه، فتقولُ: «زلزلتُهُ زلزلةً واحدةً، وقاتلتُهُ مُقاتلةً واحدةً، وطَوَّفته تطويفةً واحدةً». ولا تقولُ: «زِلزالةً، ولا قِتالةً، ولا تطوافةً».

وما كان من المصادر مُلحقاً بالتاء من أصله، فإن كان من الثلاثيِّ المجرَّد رددتهُ إلى وزن (فَعْلة) فالمرَّة من النَّشدةِ والقُدْرة والغَلبة والسَّرِقَة والدِّراية: «نَشدَةٌ وقَدْرَةٌ وغَلْبَةٌ وسَرْقَةٌ ودرْيَةٌ».

وشذَّ قولهم: «أتيته إتيانةً، ولقيتُهُ لِقَاءَةً» ببناءِ المَرَّة على أصل المصدر، وهو الإتيان واللقاءِ. ويجوزُ أن يُقال: «أتْيَة وَلَقْيَة» على القياس، كما قال أبو الطَّيِّب:

لَقِيتُ بدَرْبِ القُلَّةِ الفَجْرَ لَقْيَةً   شَفَتْ كَبَدِي، والليلُ فيهِ قَتيلُ

وإن كان من غير الثلاثيِّ المجرّد، أبقيتَهُ على حاله: كدحرجةٍ وإقامةٍ وتلبيةٍ واستعانةٍ.

وقد تكون (الفَعْلة) لغيرِ بناءِ المَرَّة: كالرحمة، مصدر «رَحِمَ»، فنقول: «رَحِمته رَحْمةً»، كما تقول: «نَصَرته نَصراً».

مصدر النوع

مصدرُ النَّوعِ (ويُسمى مصدر الهيئة أيضاً) ما يُذكرُ لبيان نوع الفعل وصفتِه، نحو: «وَقفْتُ وِقْفة»، أي وُقوفاً موصوفاً بِصِفَةٍ.

وتلك الصفةُ، إما أن تُذكر، نحو: «فلانٌ حسَنُ الوِقفة» وإما أن تكون معلومةً بقرينة الحال، فيجوز أن لا تذكر، كقولِ الشاعر:

ها، إنَّ تا[1] عِذْرَةٌ، إن لم تكن نَفَعَتْ   فإنَّ صاحبَها قد تاهَ في البَلَدِ

أي: إنَّ هذا عُذرٌ بليغٌ.

ويُبنى الثلاثيُّ المجردُ على وزن (فِعْلة) بكسر الفاءِ، مثل: «عاشَ عيشةً حسَنَةً، ومات مِيتة سيئةً، وفُلانٌ حَسَنُ الجِلسة، وفُلانةُ هادئةُ المِشْية».

فإن كان الفعلُ فوق الثلاثيِّ، يَصِرْ مصدرُهُ بالوصف مصدر نوعٍ، مثلُ: «أكرمتهُ إكراماً عظيماً».

---

(١) تا: اسم إشارة للمفرد المؤنث ومثلها: «تي وذي وذه».

وشذَّ بناءُ «فعلة» من غير الثلاثيّ كقولهم: «فُلانةُ حَسنَةُ الخِمْرة، وفلانٌ حَسنُ العِمَّةِ»، أي الاختمار والاعتمام، فبَنوْها من «اختمرَ واعتمَّ».

واعلم أنَّ المصدرَ الذي لم يخرج عن المصدريّةِ، أو لم يُرَدْ به المرّةُ أو النوعُ، لا يُثنّى ولا يُجمعُ ولا يؤنثُ، بل يبقى بلفظٍ واحدٍ.

وكذا ما وُصف به من المصادر: كرجلٍ عدلٍ، وامرأةٍ عدلٍ، ورجالٍ عدلٍ، ونساءٍ عدلٍ، وهذا أمرٌ حقٌّ، وهذه مسألةٌ حقٌّ.

المصدر الميمي

المصدرُ، إمَّا أن يكونَ غيرَ ميميٍّ: وهو ما لم يكن في أوَّله ميمٌ زائدةٌ: كقراءةٍ واجتهادٍ ومَدَّ ومُرور. وإما أن يكون ميمياً. وهو ما كان في أوله ميمٌ زائدة: كمَنْصرٍ ومَعْلَمٍ ومُنطلَقٍ ومُنْقَلَبٍ، وهي بمعنى النَّصر والعلم والانطلاق والانقلاب.

والمحقّقون من العلماءِ قالوا: إنَّ المصدرَ الميميّ اسمٌ جاءَ بمعنى المصدر، لا مصدرٌ.

والمصدر الميميُّ من المصادر القياسيَّة.

وزنُه من الثُّلاثيّ المُجرَّدِ «مفْعَلٌ»، بفتح الميم والعين، مثلُ: «مقْتَلٍ ومَضرَبٍ ومَعْلَمٍ ومَوْجَلٍ ومَرقىً».

إلَّا إذا كان مثالاً واوياً محذوف الفاء، فوزْنُهُ: «مفعِل» (بكسر العين)، مثلُ: «مَوْرِدٍ ومَورِثٍ ومَوْعِدٍ».

(أما المصدر الميمي من «وفى ووقى» فهو «موفى وموقى» على وزن «مفعل» (بفتح العين)، لأنه ليس مثالاً، بل هو لفيف مفروق. ووزن «مفعل»، بكسر العين، إنما هو للمثال المحذوف الفاء كما علمت).

ووزنُهُ من غير الثلاثيّ المجرَّدِ كوزن اسم المفعول منه تماماً مثلُ: «اعتقدتُ خيرَ مُعتَقَدٍ، وإنما مُعْتَمدي على الله».

وقد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثيّ المجرَّدِ على وزن «مَفْعِل» (بكسر العين)، شذوذاً كالمَكبِر والمَبْيِر والمَرجِع والمَحيض والمَقيل والمَجيء والمَبيت والمَشيب والمَزيد والمَسير والمَصير والمَعجِز.

وهذه يجوز فيها الفتح أيضاً: «كالمَعْجَز» و«المَهْلَك» ويجوز فيها الفتحُ والضمُّ أيضاً: «كالمَهْلَك والمَهْلُك».

وقد يُبنى منه على وزن (مَفْعَلة)، (بفتح العين) كمذهَبة ومَفْسَدة، ومَودَّة، ومَقالة، ومَساءَة. ومَحالة ومَهابةٍ ومَهانة ومَسْعاةٍ ومَنجاة ومَرضاة ومَغْزاة.

وشذَّ بناؤه على (مَفْعِلة) (بكسر العين)، أو «مَفْعُلة» (بضمها) كمَحْمِدة ومَذِمَّة ومَظْلِمة ومَعتِبةٍ ومَحْسِبَة ومضِنَّة، (بالكسر)، وكلُّهنَّ يجوز فيه فتح العين أيضاً، ومَعْذِرةٍ (بالكسر) ويجوز فيها الضمُّ أيضاً: كمَعذرةٍ ومَغْفرةٍ ومَعصِيةٍ ومَحمِيةٍ ومَعيشةٍ (ولا يجوز فيهنَّ إلَّا الكسرُ) ومَهلِكةٍ ومَقْدِرةٍ ومأدبةٍ (بالكسر، ويجوز فيهنَّ الضمُّ والفتح أيضاً).

وقد ورد على زِنَتي «الفاعل والمفعول» أسماءٌ بمعنى المصدر:

كالعاقبة والفاضلة والعافية والكافية والباقية والدَّالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمحلوف والمجلود والمفتون والمكروهة والمصدوقة. ومن العُلماء من يجعلها مصادرَ شاذّة والحقُّ أنّها أسماءٌ جاءت لمعنى المصدر، لا مصادر.

(فالعاقبة): بمعنى العَقْب (بفتح فسكون) والعقوب (بالضم): مصدري «عقبه يعقبه» (من بابي نصر ودخل)، أي: خلفه وجاء بعده.

و(الفاضلة): اسم بمعنىٰ الفضيلة، وهي الدرجة الرفيعة، وهي من «فضل يفضل فضلاً» (من باب نصر) أي: شرف شرفاً.

و(العافية): اسم بمعنى المعافاة: مصدر «عافاه يعافيه».

و(الكافي والكافية): اسمان بمعنى الكفاية: مصدر «كفى الشيءُ يكفي كفاية»، أي: حصل به الاستغناء عن غيره.

و(الباقية): اسم بمعنى البقاءِ: مصدر «بقيَ يبقى».

و(الدالة): الدّلال، وهي اسم بمعنى الدّل: مصدر «دلت المرأة على زوجها دلّا»، أظهرت جرأة عليه في تدلل، كأنها تخالفه، وما بها من خلاف.

و(الميسور وَالمعسور): اسمان بمعنى العسر واليسر.

و(المرفوع): اسم بمعنى الرفع: مصدر «رفع البعير رفعاً» إذا بالغ في سيره.

و(الموضوع): اسم بمعنى الوضع: مصدر «وضعت الناقة وضعاً» إذا أسرعت في سيرها.

و(المعقول): اسم من العقل: مصدر «عقل الشيء» إذا أدركه.

و(المحلوف): اسم بمعنى الحلف: مصدر «حلف».

و(المجلود): بمعنى الجلد والجلادة، أي الصبر: مصدر «جلُد يجلُد» (بضم اللام فيهما) جلداً وجلادة، أي: كان ذا شدة وقوة وصبر.

و(المفتون): اسم بمعنى الفتنة: مصدر «فتنهُ»، أي استماله واستهواه.

و(المكروهة): اسم بمعنى الكراهية: مصدر «كرهه كرهاً وكراهية».

و(المصدوقة): اسم بمعنى الصدق: مصدر «صدق يصدق صدقاً».

اسم المصدر

اسمُ المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدّلالة على الحدَث، ولم يُساوِه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلتْ هيئتُهُ من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عِوضٍ، وذلك مثلُ: «توضّأ وضُوءاً، وتكلّمَ كلاماً، وأيسرَ يُسراً».

(فالكلام والوضوء واليسر: أسماء مصادر، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير، فقد نقص من الوضوء، والكلام تاء التفعل وأحد حرفي التضعيف، ونقص من اليسر همزة الإفعال. وليس ما نقص في تقدير الثبوت، ولا عوض عنه بغيره).

وحَقُّ المصدر أن يتضمَّنَ أحرفَ فعله بمساواةٍ، كتوضّأ توضُّؤاً، وتكلَّمَ تَكلُّماً، وعَلِمَ عِلماً، أو بزيادةٍ، كقرأ قراءةً وأكرمَ إكراماً، واستخرج استخراجاً.

فإن نقص عن أحرف فعله لفظاً، لا تقديراً، فهو مصدر، مثلُ: «قاتل قتالاً» فالقتال مصدر، وإن نقص منه ألف «فاعل»، لأنها في تقدير الثبوت، ولذلك نطق بها في بعض المواقع كقاتل قيتالاً وضارب ضيراباً فالياء في «قيتال وضيراب» أصلهما الألف، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

وإن نقص عن أحرف فعله لفظاً وتقديراً، وعوض مما نقص منه بغيره، فهو مصدر أيضاً كوَعَدَ عدة، وودى القتيل دية، وعلم تعليماً. فعدة ودية، وإن خلتا من واو «وعد وودي» لفظاً وتقديراً، فقد عوضتا منه تاء التأنيث. وتعليم وتسليم، وإن خلوَا من أحد حرفي التضعيف، فقد عوضا منه تاء التفعيل في أولهما، وليس حرف المد الذي قبل الآخر في «تعليم وتسليم» ونحوهما للتعويض من المحذوف، لأن المدّ قبل الآخر ثابت في المصدر حيث لا تعويض، كالانطلاق والاستخراج والإكرام.

فاعلم مما قدمنا أن العوض قد يكون أولاً: كتعليم. وقد يكون آخراً: (كعدة).

المصدر الصناعي

المصدرُ الصّناعيُّ: اسم تلحقُهُ ياءُ النسبةِ مُردَفةً بالتاءِ للدلالة على صِفَةٍ فيه.

ويكونُ ذلك في الأسماءِ الجامدة: كالحَجريّةِ والإنسانية والحيوانيّة والكميّة والكيفيّة ونحوها، وفي الأسماءِ المشتقّةِ: كالعالِميّة، والفاعليّةِ، والمحموديَّةِ، والأرجحيَّةِ، والأسبقيَّةِ، والمصدريَّةِ، والحرّيَّةِ، ونحوها.

وحقيقتهُ الصّفة المنسوبةُ إلى الاسم.

فالعالمية: الصفة المنسوبة إلى العالم، والمصدرية: الصفة المنسوبة إلى المصدر، والإنسانية: الصفة المنسوبة إلى الإنسان.

وقد أكثر منه المولدون في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية وليس كل ما لحقته ياءُ النسبة، مردفة بالتاء، مصدراً صناعياً، بل ما كان منه غير مراد به الوصف: كتمسك بعربيتك، «أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب»، فإن أريد به الوصف، كان اسماً منسوباً. لا مصدراً، سواء أذكر الموصوف لفظاً: كتعلم اللغة العربية، أم كان منوياً ومقدراً كتعلم العربية، «أي اللغة العربية».

اسم الفاعل

اسمُ الفاعلِ: صفةٌ تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدلَّ على معنىً وقعَ من الموصوف بها أو قام به على وجه الحُدوثِ لا الثُّبوت: ككاتبٍ ومجتهدٍ:

(وإنما قلنا على وجه الحدوث، لتخرج الصفة المشبهة، فإنها قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام، فمعناها دائم ثابت، كأنه من السجايا والطبائع اللازمة.

والمراد بالحدوث: أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدداً بتجدد الأزمنة.

والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان كما ستعلم).

وزنه من الثلاثي المجرد

يكونُ من الثلاثيِّ المجرَّد على وزنِ «فاعِلٍ»: كَكاتبٍ.

وإن كانَتْ عينُ الفعل مُعَلَّةً تَنقلب في اسم الفاعل همزةً، فاسمُ الفاعل من «باعَ يَبيعُ، وصادَ يَصيدُ، وقامَ يقومُ، وقالَ يقولُ»: بائِعٌ وصائِد وقائِمٌ وقائِلٌ[1].

وإن كانَتْ غيرَ مُعَلَّةٍ تَبقَ على حالها، فاسمُ الفاعل من عَوِرَ يَعْوَرُ، وأيِسَ يأيَسُ[2]، وصَيِدَ يَصْيَدُ[3]: عاورٌ وآيِسٌ وصايدٌ[4]، فإعلالُها في اسم الفاعل تابعٌ لإعلالها في فعله.

---

(١) والأصل: «بايع وصايد وقاوم وقاول» فأعلت الواو والياء بقلبهما همزة؛ لأنهما أعلتا في الماضي بقلبهما ألفاً.

(٢) أيس منه: يئس منه.

(٣) صيد يصيد صيداً «بوزن فرح يفرح فرحاً» رفع رأسه كبراً، فهو أصيد، والصيد، في الأصل: داء يصيب الإبل فتسيل أنوفها فتسمو برؤوسها. والجمل أصيد، والناقة صيداء. ويقال للمتكبر: «أصيد» لشموخه بأنفه ورفع رأسه استكباراً وخيلاء.

(٤) لم تقلب الواو والياء همزة لأنهما في الفعل.

وقد أتى «فاعلٌ» بِقلَّةٍ، مُراداً به اسمُ المفعول. كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: «مَرْضِيَّة» وقول الشاعر:

دَعِ المكارِمَ، لا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِها واقْعدْ، فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسي[١]

أي: «المُطْعَمُ المَكْسُو».

وزنه من غير الثلاثي المجرد

يكونُ وزنُ اسم الفاعل من الفعل المزيد فيه على الثلاثيّ، ومن الرباعيّ، مُجرداً ومزيداً فيه، على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرفِ المضارَعة ميماً مضمومة، وكسرِ ما قبل آخره، مثلُ: «مُكرِم ومُعظِّم ومُجتمِع ومُتكلِّم ومُستغفِر ومُدحرِج ومُتَدحرِج ومُحرنجِم ومُقشعِرّ[٢] ومُنقادٍ ومُهتاجٍ[٣] ومُعِين[٤] ومُستفِيد»[٥].

وشذَّت ألفاظٌ جاءت بفتح ما قبل الآخر، نحو: «مُسهَب[٦] ومُحصَن[٧] ومُلْفَج[٨] ومُهتر»[٩]، ومنها: «سَيْلٌ مُفْعَمٌ»[١٠].

وكذلك، شذَّت ألفاظٌ جاءت من «أفعلَ» على «فاعِلٍ»: كأعشبَ المكانُ فهو عاشبٌ، وأيفعَ الغلامُ فهو يافعٌ[١١] وأورَسَ الشَّجرُ فهو وارسٌ[١٢]، وأبقلَ المكانُ فهو باقلٌ[١٣].

---

(١) أي: دع المكارم والفضائل: لا تطلبها، فإنك غير قادر عليها، لأنها من شأن أولي الهمم والعزم والحزم، وأنت معتمد على من يطعمك ويكسوك، ويكفيك مؤونة السعي والجد، يذمه بذلك.

(٢) أصل مقشعر: «مقشعرر» نقلت كسرة الراء الأولى إلى العين، ثم أدغمت الراء في الراء.

(٣) أصل منقاد ومهتاج: «منقود» بكسر الواو، و«متهيج» بكسر الياء؛ قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

(٤) أصل معين «معوِن»، بكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن قبلها، ثم قلبت ياء، لأنها صارت ساكنة بعد كسرة.

(٥) أصل مستفيد: «مستفيِد»، بكسر الياء، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها.

(٦) رجل مسهب: مطيل في كلامه، يقال: أسهب: إذا أطال في كلامه.

(٧) المحصن: المتزوج، وهي محصنة.

(٨) الملفج: الفقير: ومنه الحديث: «أطعموا ملفجيكم»، أي فقراءكم، والملفج أيضاً: المفلس، من ألفج: إذا أفلس، وهذه يجوز فيها الكسر أيضاً على الأصل.

(٩) المهتر: الذاهب العقل من كبر أو مرض أو حزن:

(١٠) سيل مفعم: مالىء الوادي، من أفعم السيل الوادي، إذا ملأه.

(١١) أيفع الغلام بوفع، ويفع بيفع: ناهز العشرين، وقيل: ترعرع وناهز البلوغ. ولا يقال من أيفع: «موفع».

(١٢) أورس الشجر: اخضر ورقه.

(١٣) أبقل المكان: أخرج بقله. والبقل ما نبت في بزرة لا في أرومة، وقد يقال: «مبقل» على القياس، وأما «بقل وجه الغلام بقولاً» إذا خرجت لحيته، فهو ثلاثي.

وإن بَنيتهُ من أبواب: «أَفْعَلَ وانفعَلَ وافتعَلَ» المُعتلاّتِ العينِ فإن كانت عينُ الفعلِ مُعلَّةً أعللتها في اسم الفاعلِ، تبعاً لمضارعه، فاسم الفاعل من أعانَ يُعينُ، واستعانَ يستعينُ، وانقادَ ينقاد، واحتالَ يحتالُ: «مُعينٌ ومُستعينٌ ومُنقادٌ ومحتالٌ».

وإن كانتْ غير مُعَلَّةٍ لم تُعِلَّها في اسم الفاعل، تتبع في ذلك مضارعهُ، فاسم الفاعلِ من: «أحوجني الأمرُ يُحوجني، وأروَح اللحمُ يُروِحُ[١] وأحولَ الصبيُّ يُحْوِلُ[٢] وأخولَ الرجلُ يُخوِلُ[٣] وأغيَلتِ المرأةُ تُغيِلُ[٤]، وأعوَلَ يُعوِلُ»[٥]: مُحْوِجٌ ومُروِحٌ ومُحْوِلٌ ومُخْوِلٌ ومُغْيِلٌ ومُعْوِلٌ، ومن: «اجتَوَرَ القومُ يَجتوِرون[٦]، وازدَوَجُوا يَزدَوِجون[٧]، واحتَوشُوا يَحتوِشون[٨]، واعتونوا يعتونون»[٩]: «مُجتوِرٌ ومُزدوِجٌ ومُحتوِشٌ ومُعتوِنٌ»، ومن استصوبتُ الأمرَ أستَصوِبُهُ، واستحوذَ عليه الغضبُ يستحوذُ، واستنوقَ الجملُ يَستنوِقُ[١٠]، واستتيستِ الشاةُ تستتيسُ، واستفيل الحمارُ يستفيلُ»: «مُستصوِبٌ ومستحوذٌ ومُستوِقٌ ومُستتيِسٌ ومُستفيِلٌ».

فاسم الفاعل، كما ترى، تابعٌ لمضارعِهِ صحَّةً واعتلالاً.

وإن بنيتَ اسم الفاعلِ من فعل معتلِّ اللام، وكان مجرَّداً من (أل) والإضافة، حذفت لامهُ في حالتي الرفع والجر، نحو: «هذا رجلٌ داعٍ إلى الحق، مُنْضٍ إلى أهله»، ونحو: «تمسَّكْ برجلٍ هادٍ إلى الخير، مُقْتَفٍ أثر ذويهِ».

واسم الفاعلِ جارٍ على معنى الفعلِ المُضارع ولفظه، فإن قلت: «خالدٌ دائبٌ في عمله» فهو في معنى «يدأبُ فيه» و«دائبٌ» جارٍ على لفظ «يَدأبُ» في الحركات والسَّكنات، وكذلك «مُجتهدٌ»

---

(١) أروح اللحم: أنتن، ويقال: «أراح يريح مريح» بالإعلال على القياس.

(٢) أحول الصبي: أتى عليه حول، أي: سنة.

(٣) أخول الرجل: كان كريم الأخوال.

(٤) أغيلت المرأة: أرضعت ولدها وهي حامل، وكذا «غالته»، ويقال أيضاً: «أغالته تغيله فهي مغيل»؛ بالإعلال، على القياس، ويقال: «أغيلت الشجرة»: إذا عظمت والتفت.

(٥) أعول: رفع صوته بالبكاء والصياح.

(٦) اجتور القوم: تجاوروا.

(٧) ازدوج القوم: تزاوجوا، أي تزوج بعضهم من بعض. وازدواج الكلام ومزاوجته: أن يشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن يكون لإحدى القضيَّتين تعلق بالأخرى.

(٨) احتوشوا الصيد: أنفره بعضهم على بعض: واحتوشوا على فلان: جعلوه وسطهم، كتحاشوه، وحاش الإبل: جمعها، وحاش الصيد: جاءه من حواليه ليصرفه إلى الحبالة.

(٩) اعتون القوم: تعاونوا.

(١٠) استنوق الجمل: تشبه بالناقة وقولهم: «استنوق الجمل» مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره، وللرجل الواهن الرأي المخلط في كلامه.

جار على لفظ «يجتهدُ»، فهو يُماثلهُ حركةً وسكوناً، و«جادٌّ» في وزن «يَجُدُّ»[١]، باعتبار الأصل، لأن أصلَ جادٌّ «جادِدٌ»، وأصلَ يَجِدُّ «يَجدُدُ».

اسم المفعول

اسم المفعولِ: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل المجهول، للدلالة على حدَثٍ وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتَّجدُّد، لا الثُّبوتِ والدَّوامِ[٢]: «كمكتوبٍ وممرورٍ به ومُكرَمٍ ومُنطلَقٍ به».

ويُبنى من الثلاثيِّ المجرَّد على وزن «مَفعولٍ»: كمنصورٍ ومخذولٍ ومَوعودٍ ومعقولٍ ومَبيعٍ ومدعوٍّ ومَرميٍّ ومَطويٍّ».

ويُبني من غيره على لفظ مضارعه المجهول، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً: «كمُعظَّمٍ ومُحترَمٍ ومُستَغفَرٍ ومُدحرَجٍ ومُنطلَقٍ به ومُستعانٍ».

وهناك ألفاظٌ تكون بلفظ واحد لاسم الفاعل واسم المفعول: كمحتاجٍ ومُختارٍ ومُعتَدٍ ومُحتلٍّ، والقرينةُ تُعيِّنُ معناها.

وهي، إن كانت للفاعل فأصلُها: مُحتوِجٌ ومُختيِرٌ ومُعتَدِدٌ ومُحتلِلٌ، (بالكسر)، وإن كانت للمفعول فأصلُها: «مُحتوَجٌ ومُختيَرٌ ومعتَدَدٌ ومُحتلَلٌ»، (بالفتح).

وإنما يُبنى من الفعل المتعدّي بنفسه: كمعلومٍ ومجهولٍ، أو بغيره: كمرموقٍ فيه ومُشفَقٍ عليه.

بناء (مفعول) من المعتل العين

تُحذفُ واوُ اسم المفعول المشتقِّ من الفعل الأجوف، ثمَّ إن كانت عينُهُ واواً، تُنقل حركتُها إلى ما قبلها، وإن كانت ياءً تحذف حركتها، ويُكسر ما قبلها لتَصِحَّ الياءُ[٣]، فاسم المفعول من يبيعُ: «مَبيعٌ»، ومن يقولُ: «مقولٌ». وأصلهما: «مَبيوعٌ ومقْوولٌ».

ونَدَر إثباتُ واو «مفعول» فيما عينُهُ واو فقالوا: «ثوب مصْوُونٌ ومِسْكٌ مدووفٌ وفرَسٌ مقوُودٌ. وهو سماعيٌّ لا يقاسُ عليه.

وبنو تَميم من العرب يُثبتونَ واوَ «مفعول» فيما عينُه ياءٌ، فيقولون: «مبْيوع ومخْيوط ومكْيول ومدْيون».

---

(١) يجوز في «يجد» ضم الجيم وكسرها.

(٢) فإن كان على وجه الثبوت والدوام كان صفة مشبهة كما ستعلم، مثل: «محمود الخلق، وممدوح السيرة، ومهذب الطبع».

(٣) ولو لم يكسر ما قبلها لوجب قلبها واواً لوقوعها ساكنة بعد حرف مضموم.

بناء (مفعول) من المعتل اللام

إذا بُنيَ «مفعولٌ» مما آخرُ ماضيه ياءٌ، أو ألفٌ أصلُها الياءُ، قُلِبَتْ واوُهُ ياءً، وكُسر ما قبلَها، وأُدغمت في الياءِ بعدها.

فاسم المفعول من قوِيَ ورضِي ونهى وطوى ورمى، مَقْوِيٌّ عليه، ومَرْضيٌّ عنه، ومَنْهِيٌّ عنه، ومَطْوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨].

(والأصل: «مقْوويٌ ومرضويٌ ومطوويٌ ومرمويٌ»، اجتمعت الواو والياء، وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الواو ياء، وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء الثانية).

وإن بُنيَ مما آخرُ ماضيه ألفٌ أصلُها الواو، مثلُ: «غزا يغزو، ودعا يدعو، ورجا يرجو» فليس فيه إلا إدغامُ واو المفعول في لامِ الفعل، «كمَغْزوٌ ومدعوٌ ومرجوٌ»[(١)].

(فعيل) بمعنى (مفعول)

ينوبُ عن «مفعولٍ»، في الدِّلالة على معناهُ، أربعةُ أوزان: وهي:

١ ـ فَعيلٌ: بمعنى مفعول، مثلُ: «قتيلٍ وذبيحٍ وكحيلٍ وحبيبٍ وأسيرٍ وطريحٍ» بمعنى: «مقتولٍ ومذبوحٍ ومكحولٍ ومحبوبٍ ومأسورٍ ومطروحٍ».

وهو يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، فيقالُ: «رجلٌ كحيلُ العين، وامرأةٌ كحيلُها».

و«فعيلٌ» بمعنى «مفعول» سماعي. فما ورد منه يُحفَظ ولا يقاس عليه. وقيل: إنه يُقاس في الأفعال التي ليس لها «فَعيلٌ» بمعنى «فاعل»: كقتلَ وسلبَ.

ولا ينقاس في الأفعال التي لها ذلك: كرحمَ وعلمَ وشهدَ؛ لأنهم قالوا: «رحيمٌ وعليمٌ وسميعٌ وشهيدٌ»، بمعنى: «راحمٌ وعالمٌ وسامعٌ وشاهدٌ».

٢ ـ فِعْلٌ بكسرٍ فسكونٍ، مثلُ: «ذِبْحٍ وطِحْنٍ وطِرْحٍ ورِعْيٍ»، بمعنى: «مذبوحٍ ومطحونٍ ومطروحٍ ومرعِيٍّ».

٣ ـ فَعَلٌ، بفتحتين، مثلُ: «قَنَصٍ وجَزَرٍ وعَدَدٍ وسَلَبٍ وجَلَبٍ» بمعنى: «مقنوصٍ[(٢)] ومجزورٍ[(٣)] ومعدودٍ ومسلوبٍ ومجلوبٍ».

٤ ـ فُعْلة، بضمٍّ فسكونٍ كأُكْلةٍ وغُرفةٍ ومُضغةٍ وطُعمةٍ، بمعنى: «مأكولٍ ومغروفٍ وممضوغٍ ومطعومٍ».

---

(١) والأصل: مغزوو ومدعوو ومرجوو.

(٢) مقنوص: مصيد، من قنص الطير وغيره يقنصه إذا صاده.

(٣) المجزور: المذبوح، من جزر الجزور إذا ذبحها، ومنه الجزار للذباح.

وهذه الأوزانُ الثلاثةُ: «فِعْلٌ وفَعَلٌ وفُعلةٌ»، سماعيّةٌ وقليلةٌ، ويستوي فيها المذكر والمؤنث أيضاً.

أما إطلاقُ المصدرِ مُراداً به المفعولُ، فهو كثيرٌ مطردٌ، نحو: «هذا ضربُكَ وأكلُكَ وكتابتُكَ وعِلمكَ وعملكَ»، بمعنى: مضروبِكَ ومأكولِكَ ومكتوبِكَ ومعلومِكَ.

الصفة المشبهة

الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ: هي صفةٌ تؤخذُ من الفعل اللازم[١]، للدَّلالة على معنًى قائم بالموصوف بها على وجه الثُّبوت، لا على وجه الحُدوث: كحسنٍ وكريمٍ وصَعْبٍ واسودَ وأكحلَ.

ولا زمان لها؛ لأنها تَدُلُّ على صفاتٍ ثابتة، والذي يتطلَّبُ الزمان إنما هو الصفات العارضة.

(وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث؛ ولأنها يجرز أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به، فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد).

ويَغلِبُ بناؤها من باب «فَعِلَ يفعل»[٢] اللازم: كأكحلَ، من «كحِلَ» ومن باب «فعُلَ يفعُلُ»[٣]: كشريف من «شَرُفَ» ويقلُّ من غيرهما: كسيِّدٍ وضَيِّقٍ وحريصٍ، من: «سادَ يسودُ وضاقَ يضيقُ وحرصَ يحرصُ».

أوزانها من الثلاثي المجرد

تأتي الصفةُ المشبَّهةُ من الثلاثيّ المجرّد قياساً على أربعة أوزان وهي: «أفعلُ، وفَعْلانُ، وفَعِلٌ، وفَعِيل».

الصفة المشبهة على وزن (أفعل)

يأتي «أفعَلُ» من «فَعِلَ» اللازم، قياسياً مُطَّرداً، لما دَلَّ على لونٍ، أو عيبٍ ظاهرٍ، أو حِلْية ظاهرة[٤]، ومُؤنثُهُ «فَعْلاءُ» فاللّونُ: كأحمر، والعيبُ الظاهرُ: كأعرج وأعور وأعمى، والحِلْية الظاهرةُ: كأكحل وأحور وأنجل[٥].

---

(١) وقد تصاغ من المتعدي صوغاً سماعياً، كما ستعلم، مثل: «رحيم وعليم».

(٢) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٣) بضم العين في الماضي والمضارع.

(٤) الحلية: بكسر فسكون: ما كان زيناً من الصفات، وجمعها «حلى» بكسر ففتح.

(٥) الأكحل: المكحول العين خلقة، و«الأحور»: النقي بياض العين مع شدة سوادها و«الأنجل»: الواسع العينين.

وشذَّ مجيءُ الصفة من «شعِثَ[١] وحدِبَ»[٢] على «شَعِث وحَدِبِ».

(لأن الشعث والحدب من العيوب الظاهرة، فحق الصفة منهما أن تكون على وزن «أفعل». وقد قالوا أيضاً: «أشعث وأحدب»، وهما أكثر استعمالاً، وأما قولهم: «ماءٌ كدِرٌ». بكسر الدال، فهو مبنيٌّ على «كدُرَ» بضم الدال، لا على «كدِرَ»، بكسرها، كما توهم بعض العلماء. فإن بنيتها من هذه قلت: «أكدر»).

وشَذَّ مجيئُها من: «حَمِقَ يحمقُ» على «أحمق»، ومن: «شابَ يشيبُ» على «أشيب»، ومن: «قطع وجذم» على «أقطع وأجذم»[٣].

(لأن «أحمق»، وإن كان من باب «فعِلَ» المكسور العين، فهو يدل على عيب باطن، فقياسه أن يكون على وزن «فَعِلٍ»، بكسر العين، وقد قالوا أيضاً: «حمِقٌ» بكسر الميم، على القياس. و«أشيب»، وإن دل عى عيب ظاهر، فهو من باب «فَعَلَ» المفتوح العين، فقياسه أن يكون على وزن «فيعِل» بكسر العين، كطيب وضيق، من: طاب يطيب، وضاق يضيق، و«أقطع وأجذم»، وإن دلاً أيضاً على عيب ظاهر، فهما من باب «فعَل»، المفتوح العين، وحقهما أن يكونا بوزن اسم المفعول: أي: «مقطوع ومجذوم».

الصفة المشبهة على وزن فعلان

يأتي «فَعْلان» من «فِعلَ» اللازم الدَّال على خُلُوّ، أو امتلاءٍ، أو حرارة باطنيةٍ ليست بداءٍ، ومُؤنثُهُ «فعْلى»، فالخُلوُّ: كالغَرثان والصَّدْيان[٤] والعطشان، والامتلاء: كالشَّبعان والرَّيَّان والسَّكران. وحرارةُ الباطن غير داءٍ: كالغضبان والثَّكلان[٥] واللَّهْفان، وقد قالوا: «جَوْعان»، (من جاع يجوع)، حملاً له على «غرثان»، من: «غرثَ يَغرثُ»، لأنه بمعناه.

(وحقه أن يكون على «فيعِل»، بكسر العين: كسيد وميت، من: «ساد يسود ومات يموت»).

الصفة المشبهة على وزن (فعل)

يأتي «فَعِلٌ» ـ بكسر العين ـ من «فَعِل» ـ بكسر العين ـ اللازم، الدّال على الأدواءِ الباطنيَّة، أو ما يُشبهها، أو ما يُضادُّها، ومؤنثه «فَعِلة».

---

(١) شعث الشعر: تلبد واغبر.

(٢) حدب الرجل: خرج ظهره ودخل صدره.

(٣) الأقطع: المقطوع اليد، ومثله الأجذم.

(٤) الغرثان: الجوعان، و(الصديان): العطشان.

(٥) الثكلان: من فقد ولده، والأم ثكلى.

والأدواءُ، إما جسمانيّة: كوجعٍ ومَغِصٍ[1] وتعبٍ وجوٍ[2] ودوٍ[3].

وإما خُلقيّةٌ: كضجرٍ وشرسٍ ولحزٍ[4] وبطرٍ وأشرٍ[5] ومرحٍ[6] وقلقٍ ونكدٍ وعمٍ[7].

ويشبه الأدواء ما دلّ على حزن واغتمام: ككمدٍ وحزنٍ وحربٍ[8] وشجٍ[9].

ويُضادُّها ما دلّ على سرور: كجذل[10] وفرحٍ وطربٍ ورضٍ.

أو على زينٍ من الصفات الباطنة: كفطنٍ وندسٍ[11] ـ ولبقٍ[12] وسلسٍ وأبٍ[13].

وقد يُخفَّفُ «فعلٌ» فيكون على «فَعْلٍ» ـ بسكون العين ـ كندْسٍ وشكس[14] وفطن. وقد يأتي على «فعيل» وهو أصلهُ المخفَّف هو منه: كسليمٍ وسقيمٍ ورضيٍّ وأبيٍّ وحميٍّ[15].

(واعلم: أن حق الصفة من باب «فعِل» بكسر العين الدالة على المعاني المذكورة، أن تكون على وزن «فعيل»، غير أنهم خففوا «فعيلاً» هذا بحذف الياء، إذا جاء من باب «فعِل» المكسور العين، وتركوه للصفة من باب «فعُل» بضم العين: كالكريم والشريف ونحوهما، غير أنه قد بقيت ألفاظ من باب «فعِل»، المكسور العين، على «فعيل» دالة على الأصل).

وما ورد من باب «فعِل» على غير «فَعِل»، فهو سماعيٌّ لا يُقاس عليه: كندْسٍ وندُسٍ، وشكْسٍ وشكُسٍ (ويقالُ أيضاً: «ندِسٌ وشكِسٌ» على القياس)، وصِفْرٍ وصَفْرٍ وصُفْرٍ[16]،

---

(١) المغص المغوص، وهو من أصيب بوجع وتقطع في أمعائه، ويقال: مغس وممغوس أيضاً.

(٢) الجوى: ذو ذوى، وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن.

(٣) الدوي: المريض، «من دوي يدوي دوى» أي: مرض.

(٤) اللحز: البخيل الشحيح الضيق الخلق.

(٥) البطر والأشر بمعنى واحد: وهو من لا يقوم بحق النعمة بل يكفرها، ويطغى أن رآه استغنى.

(٦) المرح: المتبختر المختال، وهو ما يجاوز الحد في فرحه ونشاطه.

(٧) العمي: صفة من عمى القلب، الذي هو داء باطن، لا من عمى البصر، فإن أردت هذا قلت: «أعمى»، بوزن «أفعل» لأنه داء ظاهر.

(٨) الحرب: الشديد الغضب، من حرب الرجل: إذا اشتد غضبه.

(٩) الشجي: الحزين.

(١٠) الجذل: الفرح.

(١١) الندس: الفطن اللبيب الكيس.

(١٢) اللبق: الحاذق الرفيق بما يعمل، والحلو الشمائل اللين الأخلاق.

(١٣) الأبي، بتخفيف الياء: الممتنع من الضيم الذي لا يرضى الدنية عزة وامتناعاً. ومثله الأبي، بتشديد الياء.

(١٤) الشكس: الشرس الصعب الخلق.

(١٥) الحمي: من لا يحمل الضيم.

(١٦) الصفر ـ بتثليث الصاد، والكسر أشهرها، والفتح أقيسها: الخالي ويقال: بيت صفر من المتاع، ورجل صفر اليدين. وصفر الإناء والدار والمكان: خلت.

ونِكْسٍ[١] وعجُلٍ، وحَذُرٍ ويقال أيضاً: «عَجِلٌ وحَذِرٌ» على القياس، ويقال: «حَذْرٌ» (بسكون الذال)، وحُرٌّ وغيورٍ[٢]. وما جاءَ على «فعِيلٍ» كمريضٍ، وإن كان هو الأصلُ، فلا يُقاسُ عليه.

الصفة المشبهة على وزن (فعيل)

يأتي «فَعِيلٌ» غالباً من «فَعُلَ» يَفعُلُ، المضموم العين: «ككريمٍ وعظيمٍ وحقيرٍ وسميحٍ وحليمٍ وحكيمٍ ورئيسٍ[٣] وظريفٍ وخَشينٍ[٤] وبخيلٍ[٥] وجميلٍ وقبيحٍ ووضيءٍ[٦] وطَهيرٍ»[٧].

وقد تأتي الصفةُ من هذا الباب على «فَعِلٍ» مخفَّف «فَعيل»: كخَشِنٍ وسَمِجٍ وطَهِرٍ، وعلى فَعْلٍ، مُخفَّف «فَعِلٍ»: كضَخْمٍ وشَهْمٍ وفخْمٍ وصعْبٍ، وسمْجٍ وسمْحٍ، وعلى «فَعَلٍ»: بفتح عين «فعَلٍ»[٨]: كبطلٍ وحسنٍ، وعلى «فَعالٍ»، بزيادة ألفِ المَدِّ على «فَعَلٍ»: كجبانٍ وحصانٍ[٩] ورزانٍ[١٠]، وعلى «فُعالٍ»: كشُجاعٍ وصُراحٍ[١١] وعلى «فُعلٍ» ـ بضم فسكون ـ كصُلْبٍ (ويُقال: صَليب أيضاً) وعلى «فُعُلٍ» بضمتين ـ كجنبٍ[١٢] وعلى «فعولٍ»: كوَقُورٍ وطهورٍ[١٣]، وعلى فاعلٍ: كطاهر وفاضل.

الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين

قد تُبنى الصفةُ المشبَّهةُ من باب «فَعَلَ» المفتوح العينِ (وذلك قليلٌ)، فتجيءُ على وزن «أفعلَ»: كأشيب وأقطعَ وأجذَمَ، وعلى «فيْعِل»، بكسر العين، ولا يكون إلا من الأجوف: كسيِّدٍ

---

(١) النكس ـ بكسر فسكون: الرجل الضعيف الدنيء الذي لا خير فيه.

(٢) الحر: مشتق من «حر يحر» (بوزن ظل يظل) أي: انطلق من العبودية، ومصدره «الحرار» بفتح الحاء، وحر يحر حرية، هو من حرية الأصل.

(٣) الرئيس: صفة من «رؤس» بضم الهمزة لا من رأس القوم أي: صار رئيسهم ومقدمهم.

(٤) الخشين: الخشن الطبع فهو ضد الناعم.

(٥) البخيل: صفة من «بخل» بضم الخاء لا من «بخل» بكسرها، فإن الصفة من هذا «باخل».

(٦) الوضيء: الحسن النظيف، وفعله: «وضؤ يوضؤ».

(٧) الطهير صفة من «طهر» بضم الهاء، ومثله «الطهر» بكسر الهاء.

(٨) أي: أن «فعلا» ـ المفتوح العين ـ أصله «فعل» الساكن العين.

(٩) الحصان: المرأة العفيفة.

(١٠) الرزان المرأة الوقور أي ذات الوقار.

(١١) الصراح: الخالص، يقال حق صراح وكذب صراح وكأس صراح وكلمة صراح.

(١٢) الجنب: البعيد ومنه ﴿الجار الجنب﴾ أي: جارك من قوم آخرين لست منهم وعكسه «الجار ذو القربى».

(١٣) الطهور: يأتي بمعنى الطهير أي: الطاهر البالغ في الطهارة وهو المراد هنا ويكون بمعنى المطهر.

وقيّم[1] (من الواويّ)، وضيّقٍ وطيّبٍ (من اليائيّ)، وعلى «فَيْعَلٍ»، بفتح العين، ولا يكون إلّا من الصحيح: كصَيْرفٍ وفَيْصَلٍ[2]، وعلى «فعيلٍ» بكسر العين، وأكثر ما يكونَ من المضاعفِ والمعتلِّ اللام، فالمضاعفُ: كعفيفٍ وطبيبٍ وخسيسٍ وجليلٍ وحبيبٍ (بمعنى المحبِّ) ودَقيقٍ ولبيبٍ وشديدٍ، والمُعتلُّ الآخر: كعَليٍّ وصَفيٍّ وزكيٍّ وخَليٍّ وجَليٍّ ووَصِيٍّ.

وقد يكون «فعيلٌ» المبنيُّ على «فَعَلَ» من غير المضاعف والمعتلّ: كحريصٍ وطويلٍ.

الصفة المشبهة على وزن (فاعل)

إذا أردتَ بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتَّجدُّدِ، عَدلتَ بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل، فتقولُ في «فَرِحٍ وضَجرٍ وطَربٍ»: «فارِحٌ وضاجِرٌ وطارِبٌ».

وما جاء على زِنتي اسمي الفاعل والمفعول، مما قُصِدَ به معنى الثبوت والدَّوام، فهو صفةٌ مُشبَّهةٌ، كطاهر القلبِ، وناعمِ العيشِ، ومُعتدِلِ الرأي، ومستقيمِ الطريقة، ومَرْضِيِّ الخُلُقِ، ومُهذَّبِ الطَّبعِ، وممدوحِ السيرةِ، ومُنقَّى السريرةِ.

الصفة المشبهة من فوق الثلاثي

تجيءُ الصفة المشبهة من غير الثلاثيّ المجرَّدِ، على وزن اسم الفاعل، كمعتدِل القامةِ، ومُستقيمِ الأطوارِ، ومُشْتدِّ العزيمةِ.

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفرقُ بين اسم الفاعل والصفةِ المشبَّهة به من خمسة وجُوه:

الأول: دلالتُها على صفة ثابتة، ودلالتُه على صفة متجددة.

الثاني: حُدوثه في إحدى الأزمنة.

والصفةُ المشبَّهةُ للمعنى الدائم الحاضر، إلا أن تكون هناك قرينة تدُلُّ على خلاف الحاضر، كأن تقول: «كان سعيدٌ حسناً فقبُحَ».

الثالث: أنها تُصاغُ من الفعل اللازم قياساً، ولا تصاغُ من المتعدّي إلا سَماعاً: كرحيم وعليم.

---

(١) القيم على الأمر: متوليه والقائم به.

(٢) الفيصل: صفة من الفصل بزيادة الياء، ويأتي بمعنى الحاكم والقاضي والماضي النافذ، يقال: حكم فيصل، أي: ماض نافذ، وحكومة فيصل، أي: ماضية نافذة، والفيصلي: الحاكم، ويكون الفيصل أيضاً بمعنى السيف القاطع.

وقد تُصاغُ من المتعدّي، على وزن اسم الفاعل، إذا تُنوسي المفعولُ به، وصار فعلُها في اللازم القاصر، مثلُ: «فلانٌ قاطعُ السيفِ، وسابقُ الفرسِ، ومُسْمِعُ الصوتِ ومُخترِقُ السهم». كما تُصاغُ من الفعل المجهول مُراداً بها معنى الثبوت والدَّوام: كمحمود الخلقَ، ومَيمون النَّقيبة[1].

واسم الفاعل يصاغُ قياساً من اللازم والمتعدي مُطلقاً، كما سلفَ.

الرابعُ: أنها لا تَلزَمُ الجريَ على وزن المضارع في حركاته وسكناته، إلا إذا صِيغتْ من غير الثلاثيّ المجرَّد، واسم الفاعل يجب فيه ذلك مُطلقاً كما تقدَّم.

الخامسُ: إنها تجوزُ إضافتُها إلى فاعلها، بل يُستحسَنُ فيها ذلك: كطاهر الذيل، وحسنِ الخُلق، ومُنطلقِ اللسان، ومعتدلِ الرأي والأصل: «طاهرٌ ذيلهُ، وحسنٌ خلُقُهُ، ومُنطلقٌ لسانهُ ومُعتدلٌ رأيُهُ». واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك، فلا يقال: «خليلٌ مُصيبُ السَّهم الهَدف» أي: مُصيبٌ سهمُه الهدف.

واسمُ المفعول، كالصفة المشبهة، تجوز إضافتُه إلى فاعله. لأنه في الأصل مفعولٌ، مثلُ: «خالدٌ مجروحُ اليد». والأصل: «مجروحةٌ يدُهُ» أما إضافةُ الفاعل إلى مفعوله فجائزةٌ، مثلُ: «الحقُّ قاهرُ الباطل».

مبالغة اسم الفاعل

مبالغةُ اسم الفاعل: ألفاظٌ تدلُّ على ما يدُلُّ عليه اسمُ الفاعل بزيادة وتسمى: «صيغَ المُبالغة»: كعلاّمةٍ وأكولٍ، أي: «عالمٍ كثير العلم وآكلٍ كثير الأكل».

ولها أحد عشر وزناً، وهي: «فعّالٌ»: كجبّارٌ، و«مِفْعَالٌ»: كمِفضالٍ، و«فعِّيلٌ»: كصِدّيقٍ، و«فعّالةٌ»: كفهامةٍ، و«مِفْعيلٌ»: كمِسكينٍ، و«فعُولٌ»: كشروبٍ، و«فعيلٌ»: كعليمٍ، و«فعِلٌ»: كحَذِرٍ، و«فعّالٌ»: ككُبّارٍ، و«فعُّولٌ»: كقُدُّوسٍ، و«فَيْعولٌ»: كقيُّومٍ.

وأوزانُها كلُّها سماعيّة فيُحفظُ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه.

وصيغُ المُبالغةِ ترجعُ، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار منَ الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس.

---

(١) ميمون النقيبة: مباركها. والنقيبة: النفس والعقل ونفاذ الرأي والطبيعة. وفلان ميمون النقيبة: أي محمود المختبر، أو مبارك النفس، أو ميمون الأمر، ينجح فيما يحاول ويظهر، ويقال: يمنه الله بيمنه (من باب نصر): جعله مباركاً، ويمن فلان قومه: كان مباركاً عليهم ويقال أيضاً: يمن على قومه «بالمجهول» أي: صار مباركاً عليهم.

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل لتدُلَّ على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدُهما على الآخر فيها، مثلُ: «خليلٌ أعلمُ من سعيد وأفضلُ منه».

وقد يكون التَّفضيلُ بينَ شيئين في صفتين مختلفتين، فيرادُ بالتفضيلِ حينئذٍ: أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته، كقولهم: «الصيفُ أحرُّ من الشتاء» أي: هو أبلغُ في حرِّه من الشتاء في برده، وقولهم: «العسلُ أحلى من الخلِّ»، أي: هو زائدٌ في حلاوته على الخلِّ في حُمُوضته.

وقد يُستعمل اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل، كقولك: «أكرمتُ القومَ أصغرهم وأكبرهم»، صغيرهم وكبيرهم. وسيأتي فصلُ بيان لهذا.

وزن اسم التفضيل

لاسمِ التفضيل وزن واحد، وهو «أفعل» ومؤنثُهُ «فُعْلى»: كأفضل وفُضْلى، وأكبر وكُبرى.

وقد حُذفت همزةُ «أفعل» في ثلاث كلماتٍ: وهي «خيرٌ وشرّ وحبٌّ»، نحو: «خيرُ الناس من ينفعُ الناس»، وكقولك: «شرّ الناس المُفسدُ». وقول الشاعر:

مُنِعْتَ شيْئاً فأكثرتَ الوُلوعَ به[1] وحَبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنِعا

والثلاثةُ أسماءُ تفضيلٍ، وأصلُها: «أخيرُ وأشرُّ وأحبُّ» حذفوا همزاتها، لكثرة الاستعمال ودَوَرانها على الألسنة، ويجوز إثباتها على الأصل وذلك قليلٌ في: خيرٍ وشرٍّ، وكثيرٌ في: «حَبٍّ».

شروط صوغه

لا يُصاغُ اسمُ التفضيل إلاّ من فعلٍ ثلاثيِّ الأحرفِ مُثْبتٍ، مُتصرّفٍ، معلومٍ، تامٍّ، قابلٍ للتفضيل، غيرِ دالٍّ على لونٍ أو عيبٍ أو حِلْيةٍ.

(فلا يصاغ من «ما كتب»؛ لأنه منفي، ولا من «أكرم»؛ لمجاوزته ثلاثة أحرف، ولا من «بئس وليس» ونحوهما، لأنها جامدة، ولا من الفعل المجهول لا من «صار وكان» ونحوهما من الأفعال الناقصة، ولا من «مات»، لأنه غير قابل للتفضيل، إذ لا مفاضلة في الموت؛ لأن الموت واحد، وإنما تتنوع أسبابه كما قال الشاعر:

ومن لم يَمُت بالسيف مات بغيره تنوّعَتِ الأسبابُ والموتُ واحدُ

فإن أريد بالموت الضعف أو البلادة مجازاً جاز، مثلُ: «فلان أموت قلباً من فلان»، أي:

---

(١) الولوع بالشيء، بفتح الواو: الشغف به.

أضعف، ونحو: «هو أموت منه»، أي أبلد.

ولا يصاغ من «سَوِدَ»؛ لأنه دال على لون، ولا من «عَوِرَ» لدلالته على عيب، ولا من «كَحِلَ»، لدلالته على حلية، فلا يقال: «هذا أسود من هذا، ولا أعور منه، ولا أكحل منه».

وشذ قولهم: في المثل: «العود أحمد»، لأنه مصوغ من «حَمِدَ»، وقولهم: «هو أزهى من ديك»، فبنوه من: «زُهِيَ». وهو فعل مجهول وقولهم: «هو أخصر منه» فبنَوْا اسم التفضيل من «اختُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول، كما شذ قولهم: «هو أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن» فبنوه مما يدل على لون.

وقالوا: «هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف»، فبنوه من: «أعطى وأولى» شذوذاً.

وإذا أُريدَ صوغُ اسم التفضيل ممّا لم يَستوفِ الشروطَ، يُؤتى بمصدره منصوباً بعدَ «أشدَّ» أو «أكثَر» أو نحوهما، تقولُ: «هو أشدُّ إيماناً، وأكثرُ سواداً، وأبلغُ عَوراً، وأوفرُ كحلاً».

والكوفيُّون يجيزون التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة، بلا شذوذ.

وعليه قول المتنبي ـ وهو كوفي ـ:

إِبْعَدْ، بَعِدْتَ، بَياضاً، لا بَياضَ لَهُ ... لأَنتَ أَسوَدُ في عَيني مِنَ الظُّلَمِ

أحوال اسم التفضيل

لاسم التفضيل أربعُ حالاتٍ: تجرّدُه من «أل» والإضافة، واقترانُهُ بأل، وإضافتهُ إلى معرفة، وإضافتهُ إلى نكرة.

١ ـ تجرده من «أل والإضافة»:

إذا تجرَّد من «أل»، والإضافة، فلا بُدَّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تتّصلَ به «من» الجارَّةُ جارَّةً للمفضَّلِ عليه، تقولُ: «خالدٌ أفضلُ من سعيد، وفاطمةُ أفضلُ من سعادَ، وهذانِ أفضلُ من هذا، وهاتانِ أنفعُ من هاتين، والمجاهدون أفضل من القاعدين. والمتعلّماتُ أفضلُ من الجاهلات».

وقد تكون «من» مُقدَّرةً، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧] أي: خيرٌ من الحياة الدنيا وأبقى منها، وقد اجتمع إثباتُها وحذفُها في قوله سبحانه: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: وأعزُّ منك.

و«مِن» ومجرورها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوزُ تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا يُقالُ: «من بكرٍ خالدٌ أفضل»، «ولا

خالدٌ من بكر أفضلُ»، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهام، أو مُضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجبُ حينئذٍ تقديمُ «من» ومجرورها، لأن اسم الاستفهام لهُ صدرُ الكلام، مثلُ: «ممَن أنت خيرٌ؟ ومن أيهم أنت أولى بهذا؟ ومن فرسِ مَنْ فرسُكَ أسبَقُ؟».

وقد وردَ التقديمُ شُذوذاً في غير الاستفهام، ومنه قول الشاعر:

إذا سايَرَتْ أسماءُ يوماً ظَعِينَةً فأسماءُ من تلكَ الظعينَةِ أملَحُ[1]

والأصلُ: (فأسماءُ أملحُ من تلك الظّعينة).

٢ ـ اقترانه «بأل»:

إذا اقترن اسمُ التفضيل بِـ«أل» امتنع وصلُهُ بِـ«من»[2] ووجبت مُطابقتُهُ لِما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، تقولُ: «هو الأفضلُ، وهي الفُضلى، وهما الأفضلان، والفاطمتان هما الفُضليان. وهمُ الأفضلون، وَهنّ الفُضلياتُ».

وقد شذّ وصلُهُ بِـ(من) في قول الشاعر:

ولستَ بالأكثرِ منهم حصًى وإنّما العِزّةُ للكاثرِ[3]

٣ ـ إضافته إلى النكرة:

إذا أضيفَ إلى نكرةٍ وجبَ إفرادُهُ وتذكيرُهُ، وامتنعَ وصلُهُ بِـ(من)، تقولُ: «خالدٌ أفضلُ قائدٍ، وفاطمةُ أفضلُ امرأةٍ، وهذانِ أفضلُ رجلينِ، وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ والمجاهدونَ أفضلُ رجالٍ، والمتعلّماتُ أفضلُ نساءٍ».

٤ ـ إضافته إلى معرفة:

إذا أُضيفَ اسمُ التفضيل إلى معرفةٍ امتنع وصلُه بِـ(من)[4]، وجازَ فيه وجهانِ: إفرادُه وتذكيره، كالمضافِ إلى نكرة ومطابقتُه لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كالمقترن بأل، وقد ورد الاستعمالانِ في القرآن الكريم.

فمن استعماله غيرَ مُطابقٍ لما قبله قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ولم يقل: «أحرصي الناس».

---

(١) ساير فلان فلاناً، جاراه وسار معه. و«الظعينة»: الهودج فيه امرأة أم لا، والمراد بالظعينة هنا من تكون فيه، وجمعها: ظعن «بضم فسكون» وظعن «بضمتين» وظعائن وجمع «أظعان» و«ظعنات» بضمتين.

(٢) فلا يقال: فلان الأفضل من فلان.

(٣) الحصى: العدد، وقيل: هو العدد الكثير، الكثير والكاثر، يقال: عدد كاثر، أي: كثير.

(٤) فلا يقال: فلان أفضل القوم من فلان.

ومن استعماله مُطابقاً قولهُ عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]. وقد اجتمعَ الاستعمالانِ في الحديث الشريف: «ألا أُخبرُكمْ بأحبِّكمْ إليّ وأقربكمْ مني مجالسَ يوم القيامةِ، أحاسنُكمْ أخلاقاً، الموطؤونَ أكنافاً، الذينَ يألفونَ ويُؤلفونَ».

وتقولُ: «عليٌّ أفضلُ القوم: وهذان أفضلُ القوم، وأفضلا القوم، وهؤلاء أفضلُ القوم، وأفضلو القوم، وفاطمةُ أفضلُ النساءِ وفُضْلَى النساء، وهاتان أفضلُ النساء، وفُضليَا النساء وهنَّ أفضلُ النساء وفُضليَات النساء».

وتكونُ (مِن) مُقدَّرة فيما تَقَدَّمَ، والمعنى: «هذان أفضلُ من جميع القوم، وهذه أفضلُ من كل النساء»، وهَلُمَّ جرّاً.

(أفعل) لغير التفضيل

قد يَردُ «أفعلُ» التفضيل عارياً عن معنى التَّفضيل، فيتضمَّنُ حينئذٍ معنى اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] أي: «عالمٌ بكم»، أو معنى الصفة المُشبهةِ، كقوله سبحانهُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] أي: «وهو هَيِّنٌ عليه»، وقول الشاعر:

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنى لنا ... بَيْتاً دعائِمُهُ أعزُّ وأطوَلُ[1]

أي: عزيزةٌ طويلةٌ.

(ولم يرد أعز من غيره وأطول، بل يريد نفي أن يشارك في عزته وطوله، وكذلك في الآيتين الكريمتين؛ لأنه لا مشارك لله في علمه، ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فليس لديه هين وأهون، بل كل شيء هين عليه سبحانه وتعالى).

وإنَّما يَصحُّ أن يعرى عن معنى التفضيل، إذا تجرَّد من «أل» أو أُضيف إلى نكرةٍ[2]، ولم يُوصل بِـ «مِنْ» التفضيليّة[3]، كما رأيت.

فإن اقترنَ بِـ«أل» أو أُضيفَ إلى نكرةٍ، أو وُصل بِـ«مِنْ» لم تجز تَعرِيَتهُ عن معنى التفضيل.

وتعريتُه عن معنى التفضيل سماعيَّةٌ، فما وردَ منه يُحفظُ، ولا يُقاسُ عليه على الأصحِّ من أقوالِ النحاةِ.

---

(١) سمك السماء: رفعها، وسمك الشيء: ارتفع. فهو لازم متعد، والسمك. بفتح فسكون السقف، أو من أعلى البيت إلى أسفله، قال تعالى: ﴿رفع سمكها فسواها﴾ [النازعات: ٢٨] والضمير يعود إلى السماء.

(٢) أما إن أضيف إلى معرفة فقد يرد لغير التفضيل مثل: «الناقص والأشج أعدلا بني مروان»، وسيأتي ذكره.

(٣) من التفضيلية هي التي توصل باسم التفضيل جارة للمفضل عليه.

وإذا عَرِيَ عن معنى التفضيل، فإذا تجرَّدَ من «ألْ» والإضافةِ، فالأصحُ الأشهرُ فيه عدَمُ المُطابقةِ لما قبله، أي: فهو يَلتزمُ الإفراد والتذكيرَ، كما لو أُريدَ به معنى التفضيل، كما رأيت في البيت السابق.

وإن أُضيفَ إلى معرفةٍ[١]، وجبتِ المطابقةُ لِما قبله، تقولُ: «هذانِ أعلَما أهلِ القريةِ» أي: هما «عالماهم»، إن لم يكن في القرية من يُشاركُهما في العلم، ولا يصحُ أن تقول: «هما أَعْلَمُهُمْ» إلاَّ إذا أردتَ معنى تفضيلهما على غيرهما، وذلك بأن يكون فيها من يُشاركهُما في العلم، لأنه إن كان فيها من يشاركهما فيه، كان المعنى على التفضيل وحينئذٍ يصحُ أن تقول: «هما أعلما أهلِ القرية وأعلمُهم»، بالمطابقةِ وعدمِها، لإضافته إلى معرفة مقصوداً به التفضيلُ، ويكون المعنى: «هما أعلمُ من جميع أهل القرية».

ومن ذلك قولهم: «الناقِصُ والأشجُّ أعدَلا بني مَرْوانَ»، أي: «هما عادِلاهم»: ولا يصحُ أن تقولَ: «أعدلُ بني مَروان»، بل تجبُ المطابقةُ.

(لأنَّ التفضيل الذي يقتضي المشاركة في الصفة غير مراد هنا. لأن مراد القائل أنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل؛ لذلك لم يكن القصد أنهما أعدل من جميع بني مروان بل المراد أنهما العادلان منهم، و(الناقص): هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك؛ لنقصه أرزاق الجند. و(الأشج): هو عمر بن عبد العزيز بن مروان (رضي الله عنه) سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة).

وحيثُ جازَ تقديرُ (من)، كان المعنى على التفضيل، وحيثُ لم يجُزْ تقديرُها، كان المعنى على غيره أي: «كان اسمُ التَّفضيلِ عارياً عن معنى التفضيل».

وقد يُجمعُ العاري عن معنى التفضيل، المجرَّدُ من (ألْ) والإضافة، إذا كان موصوفه جمعاً كقولِ الشاعر:

إذا غابَ عَنْكُم، أَسْوَدُ العَينِ كُنْتُمُ كِراماً، وأنتُم، ما أقامَ، ألائِمُ[٢]

وإذا صحّ جمعه لتجردُه عن معنى التفضيل، جاز أن يُؤنَّث، وهو مجرَّدٌ منه[٣]، فيكونُ قولُ ابن هانىء[٤]:

---

(١) أما إن أضيف إلى نكرة فلا يجوز أن يعرى من معنى التفضيل كما تقدم.

(٢) أسود العين: اسم جبل، و(الائم): جمع (الأم) بمعنى اللئيم. وليس المراد أنهم ألأم من غيرهم، بل المراد أنهم لئام، يصفهم بأنهم لئام أبداً، لأن هذا الجبل مقيم أبداً.

(٣) قال ذلك «الأشموني» في شرح «الألفية» نقلاً عن شرح التسهيل.

(٤) ابن هانىء: هو الحسن بن هانىء، الشاعر المعروف، المشهور بأبي نواس.

كـأنَّ صُـغْـرى وكُـبـرى ـ مـن فَـقـاقِـعِـهـا   حَـصْـبـاءُ دُرٍّ عـلـى أرضٍ مـنَ الـذَّهَـبِ[١]

صحيحاً وليس بِلَحنٍ كما قالوا.

لأنَّ «صغرى وكبرى» ههنا، بمعنى «صغيرة وكبيرة» فهما عاريتان من التفضيل، فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير، بل يجوزان، كماتجوز المطابقة، وإن كان الأول هو الأفصح والأشهر.

وقال من لحنه: كان حقه أن يقول: «كأنّ أكبر وأصغر» أو «كأنّ الكبرى والصغرى»، باعتبار أن اسم التفضيل، إذا تجرد من (أل) والإضافة يجب إفراده وتذكيره؛ وغفل عن أنه يجب ذلك فيما قُصد به التفضيل.

وقول العروضيين: «فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى» أي صغيرة وكبيرة هو من هذا الباب.

اسما الزمان والمكان

اسمُ الزَّمان: هو ما يُؤخذُ من الفعل للدَّلالة على زمان الحدَث، نحو: «وافِني مَطْلِعَ الشمسِ» أي: وقتَ طلوعها.

واسمُ المكانِ: هو ما يُؤخذُ من الفعل للدَّلالة على مكان الحدَث، كقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٨٦] أي مكانَ غروبها.

وزنهما من الثلاثي المجرد:

لاسمي الزَّمان والمكان، من الثلاثيِّ المجرَّدِ، وزنانِ: «مَفعَلٌ» ـ بفتح العين، و«مَفْعِلٌ» بكسرها.

فوزنُ «مَفْعَلٍ» بفتح العين ـ للثلاثيِّ المجرَّدِ المأخوذ من «يَفْعُلُ» ـ المضمومِ العين ـ أو «يَفْعَلُ» المفتوحِها[٢] ـ أو من الفعل المُعتلِّ الآخر وإن كان من «يَفعِل»، المكسور العين، فالأولُ مثلُ: «مَكتَبٍ ومَحضَرٍ ومَحَلٌ»[٣].

والثاني مثلُ: «مَلْعَبٍ».

والثالثُ مثلُ: «مَلْهى ومَثْوى ومَوْقى».

---

(١) الفقاقيع: نفاخات الماء والشراب، وواحدها فقاعة «بضم الفاء وتشديد القاف» وقياسها «فقاقيع»، لكنه خففها للشعر، و«الحصباء»: الحصى.

(٢) على شرط أن لا يكون مثالاً واوياً: كوجل يوجل، فهو على وزن مَفْعِل بكسر العين كما ستعلم.

(٣) «المحل»، بفتح الحاء: مشتق من «حل بالمكان يحل حلولاً» بضم الحاء في المضارع أي نزل فيه، وأما (المحِل)، بكسر الحاء، فهو من (حل الشيء يحل حلاً وحلالاً) بكسر الحاء في المضارع، أي: صار حلالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿حتى يبلغ الهدي محله﴾ أي: مكانه الذي يحل نحره فيه ومحل الدين، بالكسر: أجله الذي يحل فيه، والكسر على أنه من مكسورها في المضارع.

(ولا فرق بين أن يكون المعتل الآخر ناقصاً، كملهى: «من لها يلهو»، أو لفيفاً مقروناً كمثوى: «من ثوى يثوي»، أو لفيفاً مفروقاً كموفى: «من وفى يفي فوزن هذه الثلاثة واحد»).

وشذَّت ألفاظٌ جاءت بالكسر، مع أنها مَبنيَّةٌ من مضموم العين في المضارع، وذلك: كالمَطلِع والمَغرِبِ والمَشرِقِ والمَسجِدِ والمَنسِكِ والمَجزِرِ والمَنبِتِ والمَسقِطِ والمَفرِقِ والمَرفِقِ والمَسكِنِ، ويجوز فيها الفتحُ، على القياس، والأولُ أفصحُ.

ووزنُ «مَفْعِل» ـ بكسر العين ـ للثلاثيّ المجرَّدِ المأخوذ من «يَفعِلُ» ـ الصحيح الآخر[1]، المكسور العين ـ أو من المثال الواويّ.

فالأول مثلُ: «مَجلِس ومَحبِس ومَضرِب ومَبِيت ومَصِيف»، والثاني مثلَ: «مَوْرِد ومَوْعِد ومَوْجِل ومَوْحِل».

ولا فرقَ بين أن تكونَ عينُ المثالِ الواويّ مكسورة في المضارع، كمَوْرِد، من: «ورَدَ يَرِدُ» وأن تكون مفتوحةً: كمَوْضِع، من: «وضَعَ يَضَعُ».

وبعضُ العلماءِ يجعله من مفتوح العين على «مَفعَل» ـ بفتح العين وذلك جائز مسموع عن العرَب.

اسم المكان على (مفعلة)

قَدْ تدخلُ تاءُ التأنيثِ على أسماءِ المكان: «كالمزَلَّةِ[2] والمعبرةِ[3] والمشرَفةِ[4] والمدرَجةِ[5] ومَوقعَة الطائرِ[6] والمقبرةِ والمشربةِ[7]».

وما جاء من ذلك على «مَفْعُلة» ـ بضم العين ـ كالمقبُرة والمشرُفة والمشرُبة فهو شاذٌّ.

وقد يُبنى اسمُ المكان من الأسماءِ على وزن «مَفْعَلة»، للدَّلالة على كثرة الشيءِ في المكان،

---

(١) فإن كان معتل الآخر كيرمي، فإنه يكون على وزن «مَفْعَل» بفتح العين كما تقدم.

(٢) المزلة، بفتح الزاي وكسرها. فالمفتوح من باب «فرح»: والمكسور من باب ضرب وهي اسم مكان من زل إذا سقط عن صخرة ونحوها.

(٣) المعبرة: الشط المهيأ للعبور.

(٤) المشرفة مثلثة الراء، موضع القعود في الشمس بالشتاء، ومثلها المشراق والمشريق، بكسر الميم فيهما.

(٥) المدرجة، الطريق: مشتقة من درج يدرج دروجاً إذا مشى.

(٦) موقعة الطائر، بفتح العين وكسرها: الموضع الذي يقع عليه.

(٧) المشربة، بفتح الراء وضمها: موضع الشرب، وتطلق أيضاً على الغرفة لأنهم كانوا يشربون فيها، وهي أيضاً: الأرض اللينة الدائمة النبات.

مثلُ: «مَسبَعةٍ ومأسدةٍ ومَذأبةٍ ومَبْطَخةٍ ومَقثاةٍ ومَحياةٍ ومَفْعاةٍ ومَدْرَجةٍ»[1].

ولم يُسمع مثلُ هذا في الرُّباعيّ الأصول فما فوقهُ: «كالضفدَع والثعْلبِ والسّفرجلِ»، فلا يُقالُ: «أرضٌ مُضَفدَعةٌ ولا مُثَعْلبةٌ، ولا مُسَفرَجةٌ»، ولكنَّكَ تبنيها على صيغة اسم الفاعل، فتقول: «مُضَفدِعة ومُثَعْلِبة ومُسَفرِجَة».

وزنهما من فوق الثلاثي المجرد

يكون اسما الزمان والمكان، من غير الثلاثيّ المجرَّد، على وزن اسم المفعول، نحو: «مُجتمَعٍ ومنتدىً ومُنتظَرٍ ومُستشفًى».

فائدة

المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان مما هو فوق الثلاثيّ المجرد شركاءُ في الوزن، ويفرّق بالقرينة، فإذا قلت: جئتك مُنْسَكَبَ المطر، فالمعنى جئتك وقت انسكابه. وإذا قلت: انتظرك في مُرْتَقَى الجبل، المعنى: في المكان الذي يُرْتَقى فيه إليه، وإذا قلت: هذا الأمر منتظر، فالمعنى: أن الناس ينتظرونه، فهو اسم مفعول. وإذا قلت: اعتقد مُعْتَقَدَ السلف، فمعتقد: مصدر ميمي بمعنى الاعتقاد.

اسم الآلة

اسمُ الآلة: هو اسمٌ يؤخذ غالباً من الفعل الثلاثيّ المجرّدِ المتعدّي للدّلالة على أداةٍ يكونُ بها الفعل كمِبْرَدٍ ومِنشارٍ ومِكْنَسَةٍ.

وقد يكونُ من غير الثلاثيّ المجرَّد. كالمِئزرِ والمِئزَرة والمِئزَار (من اتَّزَرَ)، والمِيضأة (من تَوضَّأ)، والمِحراكِ (للعُود الذي تُحرّكُ به النارُ، من حَرَّكَ)، والمِعْلاقِ (اسمٌ لما يُعلّقُ به الشيءُ، من علّق)، والمِمْلسة وهي خشبةٌ تُسوّى بها الأرضُ وتملّسُ، من: «مَلَّسَ الأرض» إذا سوَّاها.

وقد يكون من الثلاثيّ المجرَّد اللازم: كالمِرقاةِ (ويجوزُ فتحُ ميمِها: وهي الدرجةُ، من «رَقِيَ»: (إذا صَعِدَ)، والمِعْرَج والمِعراج (وهو السُّلَّم)، من «عَرَجَ يَعرُجُ»: إذا ارتقى)، والمِصباح (من «صَبُحَ الوجهُ»: إذا أشرَقَ وأنارَ)، والمِدخنةِ (من «دخنَتِ النارُ تَدخُنُ وتَدْخَنُ»: إذا خرجَ دُخانها، أو ارتفع)، والمِزْرب (من زَرِبَ الماءُ يَزرَبُ: إذا سال)، والمِعزَفِ والمِعْزَفةِ (وهي أداةُ اللَّهوِ: كالعود والطُّنبور ونحوهما، والجمع «مَعازِف»، من «عَزفَ يَعزِفُ»: إذا غنّى، وكذلك إذا

---

(١) أي: أرض كثيرة السباع والأسود والذئاب والبطيخ والقثاء والحيات والأفاعي والدراج، والدراج بضم الدال وتشديد الراء: هو طائر جميل ملون الريش، ويطلق على الذكر والأنثى.

ضربَ بالمعازف)[1]، و(المِلهى) وهو آلة اللهو. وجمعُه «مَلاهٍ» من «لها يَلهو».

وقد يكون من الأسماءِ الجامدةِ: كالمِحْبرةِ (من الحِبر، ويجوزُ فيها فتح الميم)، والمِقْلمة (من القلم، وهي وِعاءُ الأقلام)، والمِمْطر والمِمْطرة (من المَطَر، وهو الثوبُ يُتَّقى به المطرُ، والمِمْلحة من المِلح. ويجوز فيها فتح الميم (والمِئبرَ)من الإبرة، وهو بيتُها، والمِزْوَد (من الزاد، وهو وعاؤُهُ).

أوزان اسم الآلة

لاسم الآلة ثلاثةُ أوزانٍ:

(الأول): «مِفْعَلٌ»: كمِبْضع[2] ومِرقم ومِعْبَرٍ[3] ومِقصٍّ.

و(الثاني): «مِفْعَلةٌ»: كمِكْسَحةٍ[4] ومِعْبَرةٍ ومِشْرَبةٍ[5] ومِنَشَّةٍ[6] ومِصْفاةٍ.

و(الثالثُ): «مِفعالٌ» كمفتاحٍ ومِجذافٍ ومِغرافٍ ومِقْراضَ.

وقد جاءَ في كلام العرب أسماءٌ للآلات مُشتقةٌ من الفعل على غير هذه الأوزان شُذوذاً، وذلك كالمُنْخُل والمُسْعُط[7] والمُدُقّ والمُدْهُن[8] والمُكحُلة والمُحْرُضة[9]، وقد يُقالُ: «المِسْعَطُ والمِدَقُّ والمِحرَضةُ»، في هذه الثلاثة، على القياس.

وقد يكونُ اسمُ الآلةِ جامداً، غير مأخوذ من الفعل، ولا على وزن الأوزان السابقة: كالقَدوم والفأس والسِّكين والجرَس والنَّاقور والسَّاطور[10].

---

(١) ويقال: عزفت القوس عزفاً وعزيفاً: إذا صوتت، وعزف فلان، أقام في لهو وأكل وشرب.

(٢) المبضع: المشرط يشق به الجرح والجلد، من بضع الجرح إذا شقه، وبضع اللحم إذا قطعه.

(٣) المعبر والمعبرة: ما يعبر عليه من قنطرة أو سفينة.

(٤) المكسحة: المكنسة من كسح البيت إذا كنسه.

(٥) المشربة: الإناء يشرب فيه.

(٦) المنشة: أداة ينش بها الذباب أي يطرد. من نش الذباب إذا طرده.

(٧) المسعط: أداة يسعط بها، وأداة يوضع فيها السعوط، وهو من سعط الوداء وأسعط إياه: إذا أدخله في أنفه، ويقال: أسعطه العلم: إذا بالغ في إفهامه إياه.

(٨) المدهن: أداة الدهن وقارورته التي يوضع فيها.

(٩) المحرضة: أداة يوضع فيها الحرض بضم فسكون وبضمتين وهو الأشنان، والأشنان: شيء تغسل به الأيدي بعد الطعام.

(١٠) الناقور: شيء كالبوق ينفخ فيه. والساطور: أداة يقطع بها اللحم.

الباب الثالث

تَصْرِيفُ الأفعَال

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ ـ معنى التصريف

التَّصريفُ لُغَةً: التَّغييرُ. ومنه تصريفُ الرياح، أي: تغييرُها.

واصطلاحاً: هو العلمُ بأحكام بِنْيةِ الكلمة، وبما لأحرفِها من أصالةٍ وزيادةٍ وصِحّةٍ وإعلالٍ وإبدالٍ وشِبهِ ذلك.

وهو يُطلقُ على شيئين:

الأولُ: تحويلُ الكلمة إلى أبنية مُختلفة، لِضُروبٍ من المعاني: كتحويلِ المصدر إلى صِيَغ الماضي، والمضارع، والأمر، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعولِ، وغيرهما، وكالنِّسبة والتصغير.

والآخر: تغييرُ الكلمة لغير معنًى طارىء عليها، ولكن لغرض آخر ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقَلْب والإدغام.

فتصريفُ الكلمة: هو تغيير بِنْيتها بحسبِ ما يعرضُ لها، ولهذا التغيير أحكامٌ كالصحّة والإعلال، ومعرفةُ ذلك كلّه تُسمّى (علمَ التصريف أو الصّرف).

ولا يتعلّقُ التصريفُ إلا بالأسماءِ المُتمكّنة[1] والأفعال المتصرّفة، وأما الحروفُ وشبهُها فلا تَعَلُّقَ لعلم التصريف بها.

والمرادُ بشبهِ الحرفِ الأسماءُ المبنيَّةُ والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرفَ في الجمود وعدم التصرُّف.

ولا يقبل التصريف ما كان على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثُلاثيّاً في الأصل، وقد غُيِّر بالحذف، مثل: «عِ كلامي، وقِ نفسَك، وقُلْ، وبِعْ»، وهي أفعالُ أمر من: «وَعى يَعي، وَوَقى يقي، وقَال يقول، وبَاع يَبيع»، ومثلُ: «يَدٍ ودَمٍ»، وأصلُها: «يَدَيٌ ودموٌ، أو دَميٌ».

---

(١) المراد بالأسماء المتمكنة: الأسماء المعربة.

٢ ـ اشتقاق الأفعال

الاشتقاقُ في الأصل: أخذُ شِقِّ الشيءِ، أي: نصفهِ، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة، أي: أخذُها منها.

وفي الإصطلاح: أخذُ كلمةٍ من كلمة، بشرطِ أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تَغايرٍ في الصيغة، كما تأخذُ «اكتُبْ» من «يكتبُ»، وهذه من «كتبَ» وهذه من «الكتابة».

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير وهو المبحوث عنه في علم التصريف.

وهناك نوعان من الاشتقاق:

الأول: أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف: كجذَبَ وجبذَ، ويسمى **الاشتقاق الكبير**.

والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف: كنهقَ ونعقَ. ويسمى **الاشتقاق الأكبر**.

ويؤخذُ الأمرُ من المضارع، والمضارعُ من الماضي، والماضي من المصدر.

فالمصدرُ أصلٌ صَدَرَ عنه كلُّ المشتقّات، مِنَ الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماءِ الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي[١].

اشتقاق الماضي

يؤخذُ الماضي من المصدر على أوزانٍ مختلفة، سيأتي بيانُها، مثلُ: «كتب وأكرمَ وانطلقَ واسترشدَ».

اشتقاق المضارع

يُؤخذُ المضارعُ من الماضي، بزيادة حرفٍ من أحرف المضارَعة في أوَّله، وأحرف المضارعة أربعةٌ، وهي: «الهمزةُ والتاءُ والنونُ والياءُ» مثل: «أذهبُ وتذهبُ ونذهبُ ويذهبُ»، فالهمزة: للمفرد المتكلم مثل: «أكتبُ».

والتاء: لكل مخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثلُ: «تكتب يا عليّ وتكتبين يا فاطمة وتكتبان يا تلميذان وتكتبان يا تلميذتان وتكتبون يا تلاميذ وتكتبن يا تلميذات، وفاطمة

(١) المصدر الذي هو أصل المشتقات إنما هو المصدر غير الميمي، وأما المصدر الميمي فهو مشتق من الفعل المضارع كما علمت في مبحثه.

تكتب والفاطمتان تكتبان».

والنون: لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل: «نكتب».

والياء للغائب الواحد والغائبَيْن والغائِبينَ والغائبات مثلُ: «التلميذ يكتب والتلميذان يكتبان والتلاميذ يكتبون والتلميذات يكتبن».

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يُسكّنُ أوّلهُ بعد دخول حرف المضارعة، فتقول في: «سألَ وأخذَ وكرُمَ»: «يَسألُ ويَأخذُ ويَكرُمُ»، وأما ثانيه: فهو مفتوحٌ، أو مضمومٌ، أو مكسورٌ، حسَبَ ما تقتضيه اللغة[1]، مثلُ: «يَعلمُ ويَكتُبُ ويَحمِلُ».

وإن كان على أربعة أحرف فصاعداً، فإن كان في أوّله همزةٌ زائدة، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقولُ في: «أكرمَ وانطلقَ واستغفرَ»: «يُكرِمُ ويَنطلِقُ ويَستغفِرُ»، وإن كان في أوّله تاءٌ زائدةٌ، يبقى على حاله بلا تغيير، فتقولُ في: «تكلَّمَ وتقابلَ»: «يتكلمُ ويتقابلُ» وإن لم يكن في أوّله همزةٌ ولا تاءٌ زائدتان، يكسر ما قبل آخره، فتقولُ في: «عَظَّمَ وبايعَ»: «يُعظِّمُ ويُبايعُ».

وحرفُ المضارعة يكونُ مفتوحاً، مثلُ: «يَعلمُ وتَجتهدُ وتَستغفرُ»، إلا إذا كان الفعلُ على أربعة أحرف، فهو مضمُومٌ مثلُ: «يُكرِمُ ويُعظِّمُ».

اشتقاق الأمر

يؤخذُ الأمرُ من المضارع، بحذفِ حرف المضارعة من أوّله، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، تُركَ على حاله، فتقولُ في: «يتعلَّمُ»: «تَعلّمْ»، وإن كان ساكناً، يُزَدْ مكان حرف المضارعة همزةٌ، فتقولُ في: «يَكتبُ ويُكرِمُ ويَنطلِقُ ويَستغفرُ»؛ «اكتبْ وأكرِمْ وانطلِقْ واستغفِرْ».

وهمزةُ الأمر همزةُ وصلٍ مكسورةٌ، مثلُ. «إعلَم، إنطلِقْ، إستقبِلْ»، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف، فهي همزةُ قطعٍ مفتوحةٌ، مثلُ: «أكرمْ وأحسنْ وأعطِ»، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعهُ على وزن (يَفعُلُ، المضمومِ العين) فهي همزةُ وصلٍ مضمومةٌ، مثلُ: «اكتُبْ، أنصُرْ، أدخُلْ»، فإنَّ مضارعها: «ينصُرُ ويكتُبُ ويدخُلُ».

همزة الوصل

همزةُ الوصلِ: هي همزةٌ في أوّل الكلمة زائدةٌ، يُؤتى بها للتخلص من الابتداءِ بالساكن، لأنَّ العرب لا تبتدئُ بساكنٍ، كما لا تَقِفُ على متحرّكٍ، وذلك كهمزة: «اسمِ واكتبْ واستغفِرْ وانطلاقٍ واجتماعٍ والرَّجل».

---

(١) وذلك لا يعرف إلا بالتلقي من الأستاذ العليم؛ أو من كتب اللغة المعروفة بالصحة.

وحُكمُها أن تُلفَظ وتُكتب، إن قُرئتْ ابتداءً، مثلُ: «اسمُ هذا الرجل خالدٌ»، ومثلُ: «استغفرْ ربكَ»، وأن تُكتَبَ ولا تُلفَظ، إن قُرِئتْ بعد كلمة قبلها، مثلُ: «إنَّ اسمَ هذا الرجل خالدٌ»، ومثلُ: «يا خالدُ استغفرْ ربكَ».

وهي قسمان: سماعيّةٌ وقياسيّةٌ:

فالسّماعية محصورة في كلماتٍ وهي: «ابنٌ وابنةٌ وامرُؤٌ وامرأةٌ واثنان واثنتانِ واسمٌ وايْمُنٌ».

فوائد ثلاث

١ ـ من العلماء من يجعل لفظ «أيمن» كلمة وضعت للقسم، ويجعل همزته همزة وصل ومنهم من يقول: هو جمع يمين كأيمان ويجعل همزته همزة قطع، تقول: «يا خالد أيمنُ الله لأفعلنّ كذا» بقطع الهمزة. ويقال في: «أيمن الله»: «أيمُ الله» أيضاً بحذف النون.

٢ ـ حركة الراء في: «امرىء» تكون كحركة الهمزة بعدها فتقول: «هذا امرُؤٌ» بضم الراء، ورأيت: «امْرَأً» بفتحها، «ومررتُ بامْرِىءٍ» بكسرها، وتُكتب همزته على الواو إن ضُمّت، وعلى الألف إن فتحت، وعلى الياءِ إن كسرت كما رأيت.

٣ ـ إذا سبقت همزةُ الاستفهام همزَةَ أل قلبت همزة أل مدّة مثلُ: «آلكتابَ تأخذ أم القلم» قال تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] ويجوز إسقاطها خطاً ولفظاً والاكتفاءُ بهمزة الاستفهام، تقول: «ألذّهب أنفع أم الحديد؟».

والقياسيّةُ تكونُ في كل فعل أمرٍ من الثُّلاثيّ المجرَّد: «كاعلَمْ واكتُبْ»، وفي كل ماضٍ وأمرٍ ومصدرٍ من الفعل الخماسيّ والسداسيّ: «كانطلَقَ وانطلقْ وانطلاقٍ، واستغفرَ واستغفِرْ واستغفارٍ».

وهمزةُ الوصل مكسورةٌ دائماً، إلاّ في: (ألْ وأيمُنٍ)، فإنها مفتوحةٌ فيهما، وفي الأمر من وزن «يَفعُلُ ـ المضمومِ العين ـ فإنها مضمومةٌ فيه، مثلُ: «اُكتُبْ، اُدخُلْ».

والماضي المجهولُ من الخماسيّ والسداسيّ تُضمُّ همزتُهُ تبعاً للحرف الثالث، فتقولُ في «إحتَمَلَ، إستَغْفرَ»: اُحتُمِلَ، اُستُغفِرَ».

همزة الفصل

همزةُ الفصل (وتسمى همزةُ القطعِ أيضاً) هي همزةٌ في أوّل الكلمة زائدةٌ، كهمزة: «أكرمَ وأكرمُ وأكرمْ وإكرام».

وحكمُها أن تُكتبَ وتُلفظَ حيثما وقعتْ، سواءٌ أقُرِئَت ابتداءً، مثلُ: «أكرِمْ ضيوفك»، أم بعد كلمة قبلها، مثلُ: «يا عليّ أكرِمْ ضُيوفك».

وهمزةُ الفصل همزةٌ قياسيّةٌ.

وهي تكونُ في أوائلِ بعض الجموع: كأحمالٍ وأولادٍ وأنفُسٍ وأربُعٍ وأتقياءِ وأفاضلَ.

وتكون أيضاً في الماضي الرُّباعيّ وأمرِهِ ومصدره، مثلُ: أحسَنَ وأحسِنْ وإحسانٍ»، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم، مثلُ: «أكتبُ وأكرمُ وأنطلقُ وأستغفِرَ»، وفي وزن «أفعلَ»، الذي هو للتفضيل، مثلُ: «أفضلَ وأسمى»، أو صفةً مشبَّهةً، مثلُ: «أحمرَ وأعورَ».

وهي مفتوحةٌ دائماً، إلا في المضارع من الفعل الرباعي ومصدره، فإنها في الأول مضمومةٌ مثل: «أُحسِنُ وأُعطي»، وفي الآخر مكسورةٌ، مثلُ: «إحسانٍ وإعطاءٍ».

٣ ـ موازين الأفعال

لكلِّ فعلٍ ميزانٌ يُوزنُ به.

والميزانُ يتألَّفُ من ثلاثة أحرف، وهي: «الفاءُ والعين واللام».

فيقال: «كتب» على وزن «فَعَلَ» و«يكتُبُ» على وزن «يَفْعُلُ» و«اكتُبْ» على وزن «افعُلْ».

ويقال لأحرُفِ «فعلَ»: ميزانٌ، ولِمَا يُوزَنُ بها: «موزونٌ».

ويُسمى ما يقابل فاءَ الميزان من أحرف الموزون: «فاءَ الكلمة»، وما يُقابلُ عينَه: «عينَ الكلمة»، وما يُقابلُ لامَهُ: «لامَ الكلمة». فإن قلت: «كتب»، فتكون الكافُ فاءَ الكلمة، والتاءُ عينَها، والباءُ لامَها.

ويجبُ أن يكون الميزانُ مُطابقاً للموزون حركةً وسكوناً وزيادة أحرف. فإن قلت: «كرُمَ» كانت على وزنِ «فَعُلَ»، وإن قلت: «أكرَمَ» كانت على وزن «أفعلَ»، وإن قلت: «كسرَ» كانت على وزن «فَعَلَ» وإن قلت: «انكسرَ» كانت على وزن «انفعلَ» وهلُمَّ جرّاً.

وكلُّ ما يُزادُ في الموزون يزاد في الميزان هو بعينه، إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الموزون فيُكرَّرُ في الميزان ما يُماثلُه، فيقالُ في وزن عَظَّم «فَعَّل»، وفي وزن اغرَوْرَقَ: «افعَوْعَلَ» وفي وزن احمارَّ «افعالَّ».

(بتكرير عين «فَعّل»، لأن الموزون، وهو «عظّم»، مكرّر العين. وبتكرير عين «افعوعل»، لأن الموزون، وهو «اغرورق»، مكرّر العين. وبتكرير لام «افعالّ»؛ لأن الموزون، وهو «احمارّ» مكرر اللام. أما مثل: «أخرج وانكسر واستغفر» ونحوها، فإن أحرفها الزائدة تزاد هي بعينها في الميزان. فيقال: «أفعل وانفعل واستفعل»، وقس على ذلك).

أما إن كانت أحرفُ الموزون الأصليَّةُ أربعةً، فتُكرَّرُ لامُ الميزان، فيقالُ في وزن دحرج: «فَعْلَلَ»[1].

---

(١) الراء في «دحرج» لام الكلمة الأولى، والجيم لامها الثانية.

والمزيدُ فيه منه تُكرَّرُ لامُهُ أيضاً، كما تُكرَّرُ في الأصليّ، فتقولُ في وزن احرنجمَ: «افعنللَ» وفي وزن اقشعرَّ: «افعَللَّ»[1].

أوزان الأفعال

للماضي من الأفعال خمسةٌ وثلاثون وزناً، ثلاثةٌ منها للثُّلاثيّ المجرَّد، واثنا عشر للثلاثيّ المزيد فيه، وواحدٌ للرباعي المجرَّد، وسبعةٌ للمُلحَق به. وثلاثةٌ للرباعي المزيد فيه، وتسعةٌ للمُلحق به[2].

أوزان الثلاثي المجرد

للماضي من الثلاثيّ المجرَّد ثلاثةُ أوزان: «فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ».

١ ـ وزن (فعل) المفتوح العين.

وزنُ (فَعَلَ) ـ المفتوح العين: ككتبَ وجلسَ وفتحَ، يكون مضارعه، إما مضمومَها: كيكتُبُ، وإما مكسورَها: كيجلِسُ، وإما مفتوحَها كيفتَحُ.

وبابُ (فَعَل يَفعُل) ـ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ـ يأتي منه، غير مُطرِدٍ الصَّحيحُ السالمُ: كنصرَ ينصرُ، والمهموزُ الفاء: كأخذَ يأخذُ.

ويَطَّرِدُ فيه الأجوفُ والناقصُ الواويّانِ، نحو: «قالَ يقولُ ودعا يدعو»، والمضاعفُ المتعدّي، نحو: «مَدَّهُ يَمدُّهُ»، وشذَّ (حَبَّهُ يَحبُّهُ).

وجاءَ منه بعضُ أفعالٍ لوجهين وهي: «بَتَّ الحبلَ يَبُتُّهُ ويَبِتُّهُ، وعَلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، ونَمَّ الحديث يَنُمُّهُ وينِمُّهُ، وشَدَّهُ يَشُدُّهُ، ورَمَّهُ ويرمُّهُ ويَرِمُّهُ، وهَرَّ الشيء يَهُرُّهُ وَيهِرُّهُ»[3]، والمكسور منها شاذٌّ في القياس.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مَقام المُغالبة والمُفاخرة، نحو: «كاتبني فكتبتُهُ أكتُبُه»، أي: غالبني في الكتابة فغلبتُهُ فيها، وحينئذ لا يكونُ إلا متعدياً، وإن كان في الأصل لازماً، فمثل «قعد» لازمٌ، فإن قلت: «قاعدَني فقعَدتُهُ أقعُدُهُ»، صار متعدياً.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به معنى الغلَبة والمفاخرة حوَّلْتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول

---

(١) العين في «اقشعر» لام الكلمة الأولى، والراء الأولى لامها الثانية، والراء الثانية زائدة، ويقابلها اللام الثالثة في افعلل.

(٢) فإذا أضفت إلى أوزان الماضي أوزان المضارع والأمر، كانت الأوزان خمسة ومئة.

(٣) بت الحبل: قطعه، وعله: سقاه ثانية، فإن سقاه أول مرة قيل نهله: ونم الحديث: أفشاه على جهة الافساد، ورمه: أصلحه، وهر الشيء: كرهه.

في: «نَزلَ يَنزِلُ، وخَصَمهُ يخصِمُهُ، وعلِمهُ يَعلَمُهُ»: «نازلني فَنَزَلتُهُ أنزِلُهُ، وخاصمني فَخصَمتُهُ، وعالمني فَعلَمتُهُ، أعلُمُهُ»، أي: غالبني في ذلك، فغلبتُهُ فيه. إلا ما كان منه مثالاً واوياً مكسورَ العين في المضارع: كوعدَ يَعِدُ، أو أجوَفَ يائياً: كباعَ يبيعُ، أو معتلَّ الآخر بالياءِ كرمى يرمي، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ «فَعَلَ يَفعِلُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ـ يطرد فيه المثال الواويُّ، نحو: «وثبَ يَثِبُ» (بشرط أن لا تكون لامُه حرفَ حلقٍ)[1]: «كوَضَعَ يَضَعُ ووَقَعَ يَقَعُ وَوَسِعَ يَسَعُ، ووَطِئَ يَطَأُ»، والأجوف اليائيُّ، نحو: «شابَ يشيبُ»، والمعتلُّ الآخر بالياءِ، نحو: «قضى يقضي»، بشرط أن لا تكون عينه حرفَ حلقٍ: «كسعى يَسعى، ونَعى المَيْتَ يَنعاه»، والمُضاعف اللازم، نحو: «فَرَّ يَفِرُّ» وما جاءَ على خلاف ذلك فهو مخالف للقياس.

وبابُ «فَعَلَ يَفعَلُ» ـ بفتح العين في الماضي والمضارع ـ يكثُرُ أن يجيءَ منه ما كانت عينُهُ أو لامُهُ حرف حلقٍ، نحو: «فتَحَ يَفتَحُ، وسألَ يسألُ، ووضعَ يَضَعُ».

ولا يكون الفعل مفتوحَ العين في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامُهُ حرفاً من أحرف الحلقِ، مثلُ: «سألَ يَسألُ، وذهبَ يَذهبُ، وجعلَ يجعلُ، وشغَلَ يَشغَلُ، وفتحَ يفتحُ، وشدَخَ يشدخُ».

وأما نحو: «أبى يأبى، وركَنَ يركُنُ»، فشاذٌّ.

ويجوز في الأوَّل: «أبى يأبى» من باب: «فَعَلَ يَفعِلُ» المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع[2]ـ. ويجوز في الثاني: «ركنَ يَركُنُ» بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، و«رَكِنَ يَركَنُ» بكسرِها في الماضي وفتحها في المضارع.

ووجودُ حرفِ الحلقِ في فعلٍ لا يوجبُ فتحَ عينه في الماضي والمضارع، فمثلُ: «دَخَلَ يَدخُلُ، ورَغِبَ يرغبُ، وبغى يبغي، وسَمعَ يَسمعُ، ونَبُهَ ينبُهُ» وغيرها، ليست من هذا البابِ، معَ وجودِ حرف الحلقِ في مُقابل عينها أو لامها.

٢ ـ وزن (فعل) المكسور العين.

وزن «فَعِلَ» بكسر العينِ ـ كعلِمَ، لا يكونُ مضارعه إلّا مفتوح العينِ: كيَعلَمُ، لأنه إن كان الماضي مكسورَ العين فمضارعه لا يكونُ، إلّا مفتوحَها، إلّا أربعةَ أفعالٍ شاذة، جاءَت مكسورةَ العين في الماضي والمضارع، ويجوزُ في مضارعها الفتحُ، وهو الأفصحُ والأولى وهيَ: «حسِبَ

(١) حروف الحلق هي: «الهمزة والحاء والخاء والعين والغين والقاف والهاء».

(٢) أبى الشيء يأباه ويأبيه إباء وإباءة: كرهه وامتنع منه، وأما قولهم: أبى الطعام يأباه أبى ـ بوزن رضيه يرضاه رضى ـ فمعناه انتهى عنه وتركه من غير شبع.

يحسَبُ ويحسِبُ، وبَئِسَ يَبأسُ ويَبْئِسُ، ونَعِمَ ينعمُ، ويَئِسَ يَيْأسُ ويَيْئِسُ» وجاء شُذوذاً «وَرِثَ يَرِثُ ووَمِقَ يَمِقُ[1] وورِمَ الجرحُ يَرِمُ، ووثِقَ به يثِقُ، ووريَ الزَّندُ يَرِي[2]، ووَفِقَ أمرَه يَفِقُهُ»[3] وليس فيها إلّا كسرُ العين في الماضي والمضارع، إلا «وَرِيَ يَرِي» فيجوز فيه «وَرَى يَرِي» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ـ وهو الأفصح.

وتكثُرُ في هذا الباب الأفعالُ الدَّالةُ على العِلَل والأحزان وأضدادِهما، نحو: «سَقِمَ وحَزِنَ وفَرِحَ»، وما دلَّ على خُلُوّ أو امتلاءٍ، نحو: «عَطِشَ وشَبِعَ» وتجيءُ الألوان والعُيوب والحِلى كلُّها عليه، نحو: «سوِدَ وعَرِجَ ودَعِجَ».

٣ ـ وزن (فعل) بضم العين.

وزنُ «فَعُلَ» بضمّ العين في الماضي ـ مثلُ «حَسُنَ»، لا يكون مضارعهُ إلّا مضمومَها، مثلُ: «يَحسُنُ».

يأتي من هذا الباب ما دلَّ على الغرائز والطبائع الثابتة، نحو: «كرُمَ، وعَذُب الماءُ، وحَسُنَ، وشَرُفَ، وجَمُلَ، وقَبُحَ».

وكلُّ فعلٍ أردتَ التعجبَ به أو المدح، أو الذمَّ، حَوَّلتَهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه. (كما قدَّمنا في مبحث: أفعال المدح والذَّم) نحو: «كتُبَ الرجلُ سعيدٌ!» بمعنى «ما أكتبهُ!» تريدُ المدحَ والتعجب معاً.

وما كان على وزن «فَعُلَ» لا يكونُ إلاَّ لازماً، لأنه لا يكون إلا لمعنىً مطبوعٍ عليه من هو قائمٌ به، (أي: للسَّجايا والطبائع) مثلُ: «كرُمَ ولؤُمَ» أو كمطبوعٍ عليه، مثلُ: «فَقُهَ وخَطُبَ»، أي: «صارَ فقيهاً وخطيباً» وغيرُه[4] يكونُ متعدّياً، ويكون لازماً.

وحركةُ العين في الأمر، من هذه الأوزن المذكورة، كحركة العين في مُضارعه، مثلُ: «انصُرْ واجمُلْ وارجِعْ واسألْ واعلَمْ»[5].

وهذه الأوزان سَماعيَّةٌ كلها، إلا ما اطَّردَ منها.

أما أوزانُ المزيد فيه، فكلُّها قياسيَّةٌ، وكذا وزنُ الرُّباعيّ المجرَّد.

---

(١) ومقه: أحبه، والمقة بكسر ففتح: المحبة.

(٢) وري الزند: خرجت ناره.

(٣) وفقت أمرك: وجدته موفقاً.

(٤) أي غير ما كان على وزن «فعل» المضموم العين.

(٥) فإن أردت أن تعرف حركة العين في الماضي أو المضارع من الثلاثي المجرد فارجع إلى الأستاذ الثقة أو كتب اللغة الصحيحة.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

للثُّلاثيِّ المزيد فيه اثنا عشرَ وزناً: ثلاثةٌ للمزيد فيه حرفٌ واحدٌ، وخمسةٌ للمزيد فيه حرفان، وأربعةٌ للمزيد فيه ثلاثة أحرف.

فللثلاثيِّ المزيد فيه حرفٌ واحد، ثلاثة أوزانٍ: «أَفْعَلَ»: كأكرمَ و«فَعَّلَ» كفَرَّح، و«فاعَلَ»: كسابق.

وباب «أفعل» يكون للتعدية غالباً، أي: لتصيير اللازم متعدياً إلى مفعول واحد: كدخل وأدخلته. فإن كان متعدياً إلى واحد صار متعدياً إلى اثنين: كلزم الأمرَ، وألزمته إياه.

وباب «فعّل» يكون للتكثير وللتعدية غالباً. فالتكثير يكون في الفعل، نحو: «طوّفت وجوّلت» أي: أكثرت من الطواف والجولان، وفي الفاعل، نحو: «موّتت الإبلُ» أي: كثر فيها الموت، وفي المفعول، نحو: «غلقت الأبواب»، أي: أبواباً كثيرة.

وباب «فاعل» يكون للمشاركة بين اثنين غالباً، نحو: «راميته وخاصمته»، والمعنى: إني فعلت به ذلك، وفعل بي مثله.

وقد تأتي هذه الأبواب لمعان غير هذه قلما تنضبط، وإنما تفهم من قرينة الكلام.

وللثلاثيّ، المزيد فيه حرفان، خمسة أوزان، وهي: «انفعلَ»: كانحصرَ، و«افتعلَ»: كاجتمع، و«افعَلَّ»: كاحمرَّ، و«تفعَّل»: كتعلَّمَ، و«تفاعلَ»: كتصالحَ.

وباب انفعل يكون للمطاوعة، أي: لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به، كصرفته فانصرف. ولا ينفكّ هذا البابُ عن معنى المطاوعة.

لهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون مجرده إلا متعدياً.

وباب افتعل يكون للمطاوعة غالباً، نحو: جمعت القوم فاجتمعوا.

وباب افعلّ يكون للألوان والعيوب.

فالألوان: كاحمرّ. والعيوب: كاعورّ.

ويقصد به المبالغة في معنى مجرده، ففي «احمرّ» زيادة ليست في «حمرَ»، وفي اعورّ زيادة ليست في «عوِرَ».

وباب «تفعَّل» يكون للتكلف غالباً، نحو: «تعلّمَ وتصبر وتشجع وتحلم»، وقد يكون التكلف ممزوجاً بادعاء شيء ليس من شأن المدعي. نحو: تكبر وتعظم وتسرّى، أي: تكلف مظاهر الكبرياء والعظماء والسراة.

وباب «تفاعل» يكون للمشاركة بين اثنين: كتسابق الرجلان، أو أكثر، كتصالح القوم.

وقد تأتي هذه الأفعال لمعان غير هذه لا تنضبط، وإنما يعيّنها المقام.

وللثلاثيّ، المزيد فيه ثلاثةُ أحرُفٍ، أربعةُ أوزانٍ: «استفعلَ»: كاستغفرَ و«افعوْعَلَ»: كاخشَوْشَنَ[١]، و«افعوَّلَ»: كاعلوَّطَ[٢]، و«افعالَّ»: كادهامَّ[٣].

وصيغةُ «افعالَّ» مُشتركةٌ بين الماضي والأمر لفظاً، فإن كانت للماضي فأصلها: «افعالَلَ»، وإن كانت للأمر فأصلُها: «افعالِلْ».

ويكون باب «استفعل» للطلب والسؤال غالباً، نحو: «استغفرت الله»، أي: سألته المغفرة، و«استكتبت زهيراً كلاماً، واستمليته إياه»، أي: سألته كتابته وإملاءه. وهو يكون متعدياً كما رأيت، وقد يكون لازماً نحو: «استحجر الطين»، أي: صار حجراً، وإذا كان لازماً لم يكن بمعنى السؤال كما ترى.

وأبواب «افعوعل وافعوّل وافعالّ» تكون للمبالغة في معنى مجرّدها، أي: إنها تزيد في معناها على معنى المجرد منها.

وزن الرباعي المجرد

للرُّباعيّ المجرَّدِ وزنٌ واحدٌ، وهو: «فَعْلَلَ»: كدَحرجَ.

(ويكون متعدياً غالباً، نحو: «دحرجت الحجرَ، وزلزلت البناء». وقد يكون لازماً، نحو: «حصحص الحقُّ» أي: بان وظهر، و«برهم الرجل» أي: أدام النظر. والبرهمة: سكون النظر وإدامته).

الرباعي المنحوت

وقد يصاغُ هذا الوزنُ بالنَّحت من مركَّبٍ لاختصار الكلام، كقولهم: «عقربتُ الصُّدغَ»[٤] (أي: لويته كالعقرب)، «وفلفلتُ الطعامَ» (إذا وضعتُ فيه الفُلفل)، و«نرجستُ الدواءَ» (إذا وضعتُ فيه النرجس)، و«عصفرتُ الثوب» (إذا صبغته بالعُصفر)، و«بسملتُ وحمدلتُ وحَوْقلتُ وحسبلتُ وسَبحَلتُ وجعفلتُ» (إذا قلت: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسبي الله، وسبحان الله، وجعلني الله فداءَك).

ويُسمى هذا الصنيعُ (النَّحتَ)، وهو أن تختصرَ من كلمتين فأكثر كلمةً واحدة، ولا يُشترط فيها حفظُ الكلمات بتمامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، على الصحيح، كما يُعلم من شواهد ذلك. لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف.

---

(١) اخشوشن الشيء: صار خشناً جداً.

(٢) اعلوط البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوط فلاناً: أخذه وحبسه ولزمه.

(٣) ادهام الشيء: أسود كادهمّ، إلا أن ادهام فيها مبالغة ليست في ادهم كما أن في اسواد معنى ليس في اسودّ.

(٤) الصدغ ما بين العين والأذن، ويسمى الشعر المتدلي على هذا الموضع صدغاً أيضاً، وهو المراد هنا.

والنحتُ، على كثرته، في لغتنا، غيرُ قياسي، كما هو مذهب الجمهور، ومن المحققين من جعله قياسياً فكلُّ ما أمكنك فيه الاختصارُ، جاز نحتُه، والعصرُ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسعِ فيه.

ومن المسموع أيضاً: «سمعلَ وطَلْبَقَ» (إذا قال: السلام عليكم، وأطال الله بقاءك).

ومنه «بَعْثَرَ» (أي: بعثَ وأثار).

قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝﴾ [الانفطار: ٤]: هو منحوتٌ من «بُعِثَ وأُثير ترابُها».

الملحق بدحرج

يُلحَقُ بدحْرج سبعةُ أوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حرف واحدٌ. وهي: «شَمْلَلَ»[(١)] ـ بوزن «فَعْلَلَ» ـ و«جَهْوَرَ»[(٢)] ـ بوزن «فَعْوَلَ» و«رَوْدَنَ»[(٣)] بوزن «فوْعل» ـ و«رهيأ»[(٤)] ـ بوزن «فعْيل» ـ و«سيْطر»[(٥)] ـ بوزن «فيْعل» و«شَنْتر»[(٦)] ـ بوزن «فنْعل» ـ و«سلْقى»[(٧)] ـ بوزن «فيْعل».

(١) شملل، أصله: شمل، زيدت لامه الثانية، فصار الوزن ملحقاً بدحرج. يقال: شمل الرجل وشملل وشمل تشميلاً وانشمل: إذا شمر وأسرع. ويقال: شملت النخلة وأشملتها وشمللتها: إذا أخذت ما عليها من الرطب.

(٢) جهور: رفع صوته، كجهر، والجهورة: رفع الصوت، كالجهر.

(٣) رودن: أعيا وتعب. وأصله من «ردن الجلد». من باب تعب: إذا تقبض وتشنج، أو هو من «أردنت الحمى»: إذا دامت، غير أنه لم نر لأردن مجرداً بهذا المعنى، ويجوز أنهم أهملوه استغناء عنه بأردن، فتكون «رودن» مبنية على الأصل المهمل، ومن هذا الباب: «هوجل الرجل»: إذا نام نومة خفيفة، وكذا إذا مشى الهجل (بفتح فسكون: وهو المطمئن من الأرض)، ومنه «كودن»، أي: أبطأ في مشيته، وأصله من«كدن الرجل» من باب نصر: إذا تنطق بثوبه وشد به: والكودن: البليد، والثقيل. ومن هذا الباب: «حوقل»، بمعنى عجز وضعف، وليس منه «حوقل» بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، كما ستعلم. وليس من هذا الباب «جوربه» أي: ألبسه الجورب، كما قالوا، لأن الواو في «جورب» أصلية، كما هي في الجورب. وليست بزائدة كما توهموا لأن الكلمة معربة والواو أصل فيما عربت عنه.

(٤) الرهيأة: الضعف والتواني، وإفساد الرأي، أي: عدم إحكامه، وأن تجعل أحد العدلين أثقل من الآخر، وأن تحمل حملاً لم تشده، فكان يميل، ورهيأة السحابة: تَهَيُّئها للمطر، وكل هذه المعاني يرجع إلى معنى الضعف.

(٥) سيطر على القوم: راقبهم وتعهد أحوالهم، ومثله تسيطر، وأصله من «سطرت الرجل» إذا صرعته.

(٦) شنتر الثوب وشتره: مزقه. وشتر الشيء: قطعه، ومن هذا الباب: «سنبل الزرع» إذا أخرج سنبله، و«شنبث الهوى قلبه»، أي علق به، وأصله من «شبث به» بوزن «فرح»، أي: تشبث به وتعلق. ومنه: «شنظر بهم» أي: شتم أعراضهم.

(٧) سلقاه: صرعه وألقاه على قفاه يقال: سلقيته فاستلقى واسلنقى (بالنون والتاء) أي: ألقيته على ظهره فنام عليه، ووزن الأولى «افعنلى»، ووزن الأخرى «افتعلى».

(وإنما كانت ملحقة بدحرج، لأن مصدرها ومصدره متحدان في الوزن. فمصدر فعلل «الفعللة»، ومصدر فعول «الفعولة» ومصدر فوعل «الفوعلة» الخ).

تحقيق في معنى الالحاق

الإلحاق: أن يزاد على أحرفِ كلمةٍ، لتوازن كلمةً أخرى، وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدري الملحق والملحق به، كما ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وإنما يكون في وسطها، كالنون في «شنْتر»، أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياءِ في «سلْقى» ولذلك لم يكن نحو: «تمنطق وتمسكن وتمدرع وتمندل وتمذهب وتمشيخ» مُلحقاً بتدحرج، لأنَّ الميم ليست زائدةً بين أصول الكلمة، ومع هذا فليست زيادتها لقصد الإلحاق؛ لأن هذه الأفعال مبنيةٌ على «المنطقة والمسكين والمدْرعة والمنديل والمذْهب والمشيخة»، فهي على زنة «تدحرج» أصالة لا إلحاقاً، باعتبار أن الميم كالأصل توهماً، فقد توهموا أصالة الميم في هذه الأسماءِ فبنوا الفعل عليها. فوزنها «تفعللَ» لا «تمفعلَ» هذا هو الحقُّ الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يزاد للإلحاق، لا يكون مزيداً لغرضٍ معنويّ تطّرد زيادتُه لأجله. فهو ليس كالزيادة في نحو: «أكرم وقاتل واستغفل»، ممّا زيادته لغير الإلحاق، وإنما هي لمعنًى اقتضى هذه الزيادة.

وقد تُخرجُ الزيادةُ لإلحاق الفعلِ عن معناه إلى معنًى آخر، مع بقاءِ رائحةٍ من المعنى الأوّل. فمثلُ «عثير» معناهُ: أثار العِثْير (بكسر العين وهو التراب، والغبار)، والمجرَّد وهو «عثر» معناه زلَّ وكبا. ويقال أيضاً: «عثر على الشيء»: إذا وجده، ومنه: «عثر على السر ونحوه»: إذا اطَّلع عليه. ومثلُ: «حوقل» يأتي بمعنى: عجز، وأعيا، وضعُف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خصره. وكلُّ ذلك راجعٌ إلى معنى الضعف، وأصله من «حقل الفرس» «من باب فرح»: إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك ما يُضْعفه ويُعيبه، و«حوقل» هذه غير «حوقل» إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه منحوتة من مركب، فهي على وزن «دحرج» أصلاً، لا إلحاقاً كما توهموا، لأن الواو فيها هي واو «حوْل»، فهي أصلية لا زائدة.

واعلم أنَّ ما كان من الكلمات ملحقاً بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامٌ ولا إعلالٌ، وإن كان مستحقُّهما؛ كيلا يفوت بهما الوزن.

وهذا من علامات الإلحاق أيضاً. فمثلُ: شمللَ واقعنددَ[1] مُستحقٌّ للإدغام، لأن فيه حرفينِ مُتجانسينِ مُتجاورينِ، ومثلُ: «جَهْوَرَ» مستحقٌّ للإعلال بقلبِ الواو ألفاً. لكنه لم يجرِ على ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال، لما ذكرنا، وإنما أُعِلَّ نحو: «سلقى»؛ لأنَّ الإعلال جرى على آخر الكلمة،

---

(١) اقعندد بالمكان أقام به، ووزنه «افعنلل» وهو ملحق باحرنجم. وأصله «قعد».

وذلك لاَ يفوتُ به الوزنُ، لأنَّ الآخر يُصبحُ ساكناً، فيكون كالموقوف عليه بالسكون؛ والوقفُ على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وزن الرباعي المزيد فيه

للرُّباعيِّ المزيدِ فيه حرفٌ واحدٌ، وزنٌ واحدٌ. وهو: «تَفَعْلَلَ»: كتدحرجَ.

وهو يُبنى للمطاوعة، أي: مطاوعة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله، ولا يكون إلاَّ لازماً، نحو: «سرولته فتسرول» أي: ألبسته السراويل فلبسها، ونحو: «سقلبته فتسقلب»، أي طرحته وصرعته فانصرع. والعامة تقول: «شقلبه» بالشين المعجمة.

ويُلحَقُ به ستةُ أوزانٍ من الثلاثيّ المزيدِ فيه حرفانِ، وهي: (تَمَعْدَدَ)[1] - بوزن «تَفَعْلَلَ» - و(تَسَرْوَكَ)[2]: - بوزن «تَفَعْوَلَ» - و(تكوثرَ)[3] بوزن «تَفوعَلَ» - و(تَرهْيأ)[4] بوزن «تَفَعيلَ» - و(تَسَيْطَرَ) بوزن «تَفَيْعَلَ» - و(تَجَعْبَى)[5] - بوزن «تَفَعْلى».

وللرُّباعي المزيدِ فيه حرفانِ وزنانِ «افعَنْلَلَ»: كاحرنجمَ[6]، و«افعَلَلَّ»: كاقشَعَرَّ[7].

(وباب «افعنلل» يبنى للمطاوعة، نحو: «حرجمت القوم فاحرنجموا»، وباب «افعلل» يبنى للمبالغة).

ويُلحقُ به ثلاثةُ أوزانٍ من الثُّلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرف وهي: (اقعَنْسَسَ)[8] بوزن «افعَنْلَلَ»

---

(١) تمعدد: تباعد: والمجرد منه «معد» يقال: معد في الأرض: إذا ذهب وأبعد.

(٢) سروك الرجل وتسروك: مشى مشية رديئة أو بطيئة من هزال أو إعياء.

(٣) تكوثر: كثر، ومنه قول حسان:

أبوا أن يبيحوا جارهم لعدوهم وقد ثار نقع الموت حتى تكوثروا

(٤) ترهيأ: اضطرب وتحرك، وترهيأ السحاب: تهيأ للمطر: وترهيأ في أمره: هم به ثم أمسك عنه وهو يريد أن يفعله.

(٥) تجعبى الجيش: ازدحم وركب بعضه بعضاً. ومجرده «جعب» بمعنى جمع، وبمعنى صرع، ويقال: «جعباه فتجعبى» أي: صرعه فانصرع.

(٦) احرنجم القوم والإبل: اجتمعوا، ويقال: «حرجمتهم فاحرنجموا»، أي: جمعتهم فاجتمعوا، ويقال في ضد احرنجم ومن وزنه: «افرنقع القوم» أي: انصرفوا وتفرقوا، ويقال: «فرقع الرجل» أي: ولى مسرعاً.

(٧) اقشعر جلد الرجل: انتشر انتشاراً عظيماً عند حدوث ما يخيف، اقشعر النبات: لم يصب رياً، واقشعر الرجل: تغير لونه، والاسم من ذلك «القشعريرة»، بضم ففتح فسكون.

(٨) اقعنسس الرجل: رجع وتأخر إلى خلف. واقعنسس مبالغة في «قعس قعساً»، من باب فرح، أي: خرج صدره ودخل ظهره، فهو ضد حدب.

و(احرنبى)[١] ـ بوزن «افعنْلى» و(استلْقى) بوزن «افتعْلى».

٤ ـ تصريف الفعل مع الضمائر

تصريفُ الفعلِ: تحويلُهُ بحسب فاعلِه، فيُحوَّلُ من ضمير المفرد إلى ضمير المثنى أو الجمع، ومن ضمير المذكر إلى ضمير المؤنثِ، ومن ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب أو المتكلم.

ويتصرَّفُ الماضي والمضارع على أربعة عشر مثالاً: ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم، ويتصرَّفُ الأمر على ستة أمثلة: ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة.

تصريف السالم والمهموز

يتصرَّفُ السَّالمُ والمهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تغييرٍ فيهما، إلا الأمر من: «أخذ وأكل وأمر» فقد جاءَ بحذف الهمزة، فيقالُ: «خُذ وكُلْ ومُرْ»، وإلا الأمر من: «سأَلَ يسأَلُ»، فإنه «سَلْ واسأَلْ»، وإلا المهموز الأوَّلِ في المضارع المُسندِ إلى الواحد المُتكلم، فإن همزته الثانية تنقلب مدَّةً، مثلُ: «آخذ وآنفُ وآمرُ وآتي وآمَنُ»، وإلا الأمر من المهموز الأول، إن نُطِقَ به ابتداءً، فإن همزته تنقلبُ واواً، إن ضُمَّ ما قبلها، مثلُ: «أُومُلْ يا زُهيرُ الخيرَ»، وياءً إن كُسرَ ما قبلَها مثلُ: «إيتِ يا أسامةُ المعروفَ» فإن نُطقَ به موصولاً بما قبلهُ، ثبتت همزته على حالها، مثلُ: «يا زهير اؤْمُل الخيرَ، ويا أُسامةُ ائْت المعروفَ» والمضارعُ من رأى: «يَرَى»، والأمرُ منه «رَ» نحو: «رَ البدرَ»، فإن وقفت عليه قلتَ: «رَهْ» تُلْحِقُ به هاءَ السَّكت.

تصريف المضاعف

يتصرَّفُ المُضاعَفُ بِفكِّ تشديدهِ مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: «مَدَدْتَ ومَدَدْتُ ومَدَدْنا ومَدَدْنَ ويَمْددنَ وامدُدنَ».

ويجوز فيه ـ إن كان فعل أمرٍ للواحد، أو مضارعاً مقترناً بلام الأمر، مُسْنداً إلى الواحد ـ أن يقال فيهما: «مُدَّ وليَمُدَّ»، بالتَّشديد، و«امدُد وليَمْدُدْ» بفكِّهِ.

تصريف المثال

يتصرفُ المثالُ الواويُّ، المكسورُ العين في المضارع[٢]، والمفتوحها في الماضي

---

(١) احرنبى الديك: حمي وانتفش للقتال: ويقال احرنبى الرجل والهر والكلب: تهيأ للغضب، وأصل ذلك من الحرب (بفتحتين) وهو اشتداد الغضب.

(٢) سواء أكان مفتوحها في الماضي ـ كوجد ووعد ـ أو مكسورها ـ كولي وورث.

والمضارع، بحذف واوِه في جميع تصاريفِ المضارعِ والأمر[١] مثل: «يَرِثُ ورِثْ، ويَعِدُ وعِدْ، ويضعُ وضَعْ ويَهَبُ وهَبْ»[٢].

أما المثالُ اليائِيُّ فيتصرف كالسالم، مثلُ: «يَسَرَ، يَيْسِرُ، إيسِرْ». كذا المثالُ الواوِيُّ المكسورُ العين في الماضي، المفتوحُها في المضارع، فلا تُحذفُ الواو من مضارعه، مثلُ: «وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَسِخَ يَوْسَخُ»، ولا من أمرِهِ، لكنها تنقلبُ في الأمر ياءً، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثلُ: «إيجَلْ»، والأصلَ: «إوْجلْ» إلا إن ضُمَّ ما قبلها - بأن وقعت في دَرْج الكلام بعد حرف مضموم - فإنها تكتبُ ياءً وتُلفظ واواً، نحو «يا فلانُ ايجلْ» فتلفظ هكذا: «يا فلانُ اوجَلْ».

وشذَّ من ذلك: «وطِىء الشيء يَطَؤُهُ، ووسِعَني الأمرُ يسعُني» والأمرُ منهما: «سَعْ وطَأْ» بحذف الواو في المضارع والأمر.

تصريف الأجوف

يتصرفُ الأجوفُ بحذف حرف العلَّة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثلُ: «قلتُ وقلنا وقلتم وتَقلْنَ وقُلْنِ»، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثلُ: «قُلْ، وبِعْ».

وإذا أُسند الماضي الأجوفُ الثلاثيُّ المجرَّدُ إلى ضمائر الرفع المتحركة، ضُمَّ أوَّله إن كان أجوفَ واوياً من باب (فَعَلَ يَفعُلُ) نحو: «قُلتُ، والنساءُ قُلْنَ»، وكُسر إن كان أجوفَ يائياً، نحو: «بِعْتُ، والنساءُ بعْنَ»، أو أجوفَ واوياً من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ)، نحو: خِفْتُ، والنساءُ خِفْنَ[٣].

فإذا بنيتَ ذلك للمجهول عكستَ، فتقولُ: «قِلْتُ، والنساءُ قِلْنَ، وبُعْتُ، والنساءُ بُعْنَ وخُفتُ، والنساءُ خُفْنَ»؛ لئلا يلتبسَ معلومُ الفعل بمجهولِهِ[٤].

١ - فائدة: صيغة الماضي والأمر، والأجوفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل: «النساء قلن وبعن، ويا نساء قلن وبعن»، إلا أنَّ أصلهما في الماضي: «قالن وباعن»[٥]، وأصلهما في الأمر: «قولن وبيعن».

---

(١) أما الماضي منه فتصريفه كالسالم.

(٢) والأصل: يوعد ويورث، وأوعد وأورث، ويوضع وأوضع، ويوهب وأوهب.

(٣) خاف يخاف. من باب «علم يعلم». والأصل: «خوف يخوف»، والمصدر: «الخوف» فهو أجوف واوي.

(٤) راجع بحث المعلوم والمجهول تحت عنوان: (بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول).

(٥) الألف من «قال» أصلها الواو، والألف في «باع» أصلها الياء، لأن مضارعهما: «يقول ويبيع» فأصل قال: «قول» وأصل باع: «بيع».

تصريف الناقص

يتصرفُ الناقصُ بحذف آخره مع واو الجماعة وياءِ المخاطبةِ، مثلُ «رَمَوْا ورَضُوْا، ويرمونَ ويَرضَوْنَ، وارمُوا وارضَوْا، وترمِينْ وتَرضَيْنَ، وارمِيْ وارضَيْ»، وبحذِفِ ألِفهِ في الماضي مع تاء التأنيثِ، مثل «رَمَتْ ورَمَتا، ودَعتا»، ويقلبها ياءً مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتحرِّكة[1] مثلُ: «سَعَيا ويَسْعَيان واسعَيا وسَعَيْتُ وسَعَيْنا وسَعَينَ ويسعَينَ واسْعَينَ»، إلا إذا كانت ثالثةً، وأصلُها الواوُ، فتنقلبُ واواً مع هذه الضمائر، مثل: «دَعَوا ودَعَوْتُ ودَعَوْنا ودَعَوْنَ».

ثم إن كان المحذوفُ ألفاً يبق ما قبلَ واوِ الجماعة وياء المخاطبة مفتوحاً، فتقولُ في «رمى ويَرضى وارضَ»: «رَمَوا ويرْضَوْنَ وارضَوْا وتَرضَينَ وارضَيْ».

وإن كان المحذوفُ واواً يبقَ ما قبلَ واوِ الجماعة مضموماً، ويُكسرُ ما قبلَ ياءِ المخاطبة، فتقول في سَرُوَ[2] ويدعو وادعُ: «سروا ويَدعون وادعُوا وتَدْعينَ وادعِي».

وإن كان المحذوفُ ياءً يبقَ ما قبلَ ياءِ المخاطبة مكسوراً، ويُضَمُّ ما قبلَ واو الجماعة، فتقولُ في يرمي وارمِ: «تَرمينَ وارمِي، وتَرمونَ وارمُوا».

يبقى الفعلُ الناقصُ ـ فيما عدا ما تقَدَّم ـ على حالهِ، نحو: «سَرُوتُ ورَضِيتُ، والنساءُ يَدعونَ ويَرمِينَ».

تصريف اللفيف

يتصرَّفُ اللَّفيف المقرونُ كالناقِص، مثلُ: «طَوَوْا ويَطْوونَ واطووا وتَطْوينَ وطَوَتْ وطَوَتا وطَوَيْتَ وطَوينَ».

ويتصرَّفُ اللَّفيفُ المفروقُ كالمثال، باعتبارِ فائهِ، وكالناقص، باعتبار لامهِ، مثلُ: «وَفَوْا ويَفِي ويَفونَ وفِ[3] وفي[4] وفِيا وفُوا وفِينَ[5] ووَفَتْ ووَفَتا ووَفَيْتُ ووَفَيْنا ووَفَيْنَ».

فائدتان

١ ـ ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

---

(١) وذلك إذا كانت الألف مبدلة من ياء، سواء أكانت ثالثة أو فوق الثالثة: أو كانت مبدلة من واو وكانت فوق الثالثة.

(٢) سرو يسرو: كان سرياً شريفاً.

(٣) ف: أمر من «وفى يفي» للواحد المخاطب، وأصله: «اِوف».

(٤) في: أمر للواحدة المخاطبة، وأصله «اِوفي».

(٥) فين: أمر لجماعة الإناث المخاطبات وأصله: «اِوفين».

فتقول: «الرجال يدعون ويا رجال تدعون، والنساء يدعون» إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة. والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

٢ ـ يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات، فتقول: «ترضين وتمشين يا فتاة وترضين وتمشين يا فتيات» إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيءٌ.

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله: «الباب الرابع في تصريف الأسماء»

جامع الدروس العربية

تاليف الشيخ مصطفى الغلاييني

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى. وبعد، فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا: «جامع الدروس العربية»[1] وهو يشتمل على:

الباب الرابع: في تصريف الأسماء.

الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء.

الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية.

الباب السابع: في مباحث الاسم الإعرابية.

الباب الثامن: في مرفوعات الأسماء.

وقد كان تأليفه في مدينتنا: بيروت (الشام)، عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢ للميلاد.

بيروت/ الغلاييني

---

(١) إن الجزءَ الثاني هذا، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثالثة، وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب، في طبعته الجديدة، ثلاثة أجزاء بعد أن كان جزءين: فاقتطعنا من أواخر الجزء الأول مبحثي تصريف الأسماء، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء، ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً، وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلناه جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

الباب الرابع

تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول:

١ ـ الجامد والمشتق

الاسم نوعانِ: جامدٌ ومُشتقٌّ.

فالاسمُ الجامدُ: ما لا يكونُ مأخوذاً من الفعل، كحجرٍ، وسَقفٍ، ودرهمٍ. ومنه مَصادِرُ الأفعالُ الثُّلاثية المجرَّدة، غيرُ الميميّة: كعِلْمٍ، وقراءةٍ.

(أما مصادر الثلاثيّ المزيد فيه، والرباعي مجرداً ومزيداً فيه: فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه. وكذلك المصدر الميمي، فهو مشتق بزيادة ميم في أوله، كما علمْت في مبحث المصدر «في الجزء الأول من هذا الكتاب»).

والاسم المشتقُّ: ما كان مأخوذاً من الفعل: كعالمٍ، ومُتعلّمٍ، ومِنشارٍ، ومُجتَمَعٍ، ومستشفًى، وَصَعْبٍ وأدعجَ.

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع: وهي: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول، والصفةُ المشبهةُ، ومبالغةُ اسم الفاعل، واسمُ التَّفضيل، واسمُ الزمان، واسمُ المكان، والمصدرُ الميميُّ، ومصدر الفعل فوق الثلاثيّ المجرَّدِ، واسمُ الآلة.

(وقد تقدم القول فيها، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء، في الجزء الأول من هذا الكتاب).

والاسمُ، إما مُتمكِّن وهو المُعرَبُ، وإما غيرُ مُتمكنٍ، وهو المبنيُّ.

والمشتقُّ: لا يكونُ إلا مُتمكناً؛ لأنه لا يكونُ إلا مُعرباً.

والجامدُ: يكونُ مُتمكناً، وغير مُتمكنٍ؛ لأن منه المُعربَ، ومنه المبنيُّ.

فغيرُ المتمكن (وهو المبنيُّ من الأسماء): لا شأن للتّصريف فيه، وهو قد يكون على حرفٍ واحد: كتاء الضّمير، وعلى حرفين، مثل: «هو ومَنْ»، وعلى ثلاثة أحرف، مثلُ: «كيف وإذا»، وعلى أكثر، مثلُ: «مَهْما وأيّان».

والمتمكنُ هو موضوع التّصريف.

٢ ـ المجرد والمزيد فيه

الاسمُ المتمكنُ مبنيٌّ في أصل الوضع، إما على ثلاثة أحرف: كحجرٍ، وإما على أربعة، كجعفرٍ، وإما على خمسة: كسفَرجلٍ، وما زاد على خمسة، فهو مزيد فيه «كخَنْدريس»[(١)].

وما نقصَ عن ثلاثة، فهو محذوف منه: «كأبٍ وَيَدٍ وَفَمٍ»، وأصلُها: «أَبَوٌ وَيَدْيٌ وفَوْهٌ».

وهو من حيثُ أحرُفه: إما مُجَرَّدٌ، وهو ما كانت أحرُفهُ كلُّها أصليّةٌ: «كرجلٍ، ودِرهم، وسَفَرجلٍ»، وإما مزيدٌ فيه، وهذا إما مزيد فيه حرف واحد: «كحصان وقنديل»[(٢)]، وإما حرفانِ: «كمصباح واحرنجام»[(٣)]، وإما ثلاثةُ أحرف: «كانطلاقٍ واسبِطرارٍ»[(٤)]، وإما أربعةُ أحرف: «كاستغفارٍ»[(٥)].

والمجرَّدُ: إما ثلاثيٌّ: «كوَرَق»، وإما رُباعيٌّ: «كسَلْهب»[(٦)]، وإما خُماسيٌّ: «كَفَرَزدق»[(٧)]. والمزيدُ فيه: إما ثلاثي الأصول: «كسلاح»، وإما رُباعيُّها: «كعُصفور»، وإما خُماسيُّها: «كَقَبَعثرى»[(٨)].

وغايةُ ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعةُ أحرفٍ: «كاستغفار».

٣ ـ موازين الأسماء

لكلِّ اسمٍ مُتمكّنٍ ميزانٌ يُوزَنُ به.

فإذا أردتَ أن تَزِنَ اسماً، أتيتَ بأحرفِ «فَعَل» مطابقةً لحركاته وسكناته، فوزنُ فَرَسٍ «فَعَلٌ»، فإن بقيَ بعدَ الثلاثة حرف أصليٌّ، كرَّرت لامَ «فَعَلَ»، فدِرهمٌ على وزن «فِعْلَل».

وإن بقيَ حرفان أصليّان، كرَّرت اللامَ مرتينِ، فسفَرجلٌ على وزن «فَعَلَّل».

---

(١) الخندريس: الخمر القديمة. والزائد فيها الياء.

(٢) حصان: ثلاثي مزيد فيه الألف، وقنديل، رباعي مزيد فيه الياء.

(٣) مصباح: ثلاثي مزيد فيه الميم والألف. واحرنجام: رباعي مزيد فيه الهمزة والألف.

(٤) انطلاق: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والنون والألف، واسبطرار: رباعي مزيد فيه الهمزة، والألف والراء الثانية، والاسبطرار: الامتداد والاسراع والاضطجاع.

(٥) استغفار: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والسين والتاء والألف، وأما الرباعي الأصول فلا يزاد عليه أكثر من ثلاثة أحرف.

(٦) السلهب من الرجال: الطويل، ومن الخيل: ما عظم وطالت عظامه، أو هو الطويل على وجه الأرض.

(٧) الفرزدق: قطع العجين، والواحدة فرزدقة، وبه لقب «الفرزدق» الشاعر المشهور، والكلمة معربة.

(٨) القبعثرى: الجمل العظيم. والمزيد في هو الألف المقصورة.

وإن كان في الاسم زيادةٌ، زدتها في وزنه، فضاربٌ على وزنِ «فاعل»، ومضروبٌ على وزن «مَفْعُول». إلَّا إذا كان الزائد من جنس أحرف الاسم، فتكرَّرَ في الميزان ما يماثلُهُ من أحرفه، فَمُعظَّمٌ على وزن «مُفَعَّل»، بتكرار عينِ الميزان، ومُغْرَوْرِقٌ على وزن «مُفْعَوْعِل»، بتكرار عينِ الميزان، واسودادٌ على وزن «افعِلال» بتكرار لام الميزان، ولا يزاد في الميزان الحرفُ الزائدُ نفسُهُ، فلا يقالُ في وزن مُعظّمٍ: «مُفَعظلٌ»، ولا في وزن مُغرورِقٍ: «مُفعَوْرلٌ»، ولا في وزن اسودادٍ: «افعِلادٌ».

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

للثلاثيّ المجرد، من الأسماء عشرةُ أوزانٍ وهي:

١ ـ فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: كشمسٍ، وصفةً: كسَهلٍ.

٢ ـ فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كفَرَسٍ، وصفةً: كَبَطلٍ.

٣ ـ فَعِلٌ، ويكونِ اسماً: ككَبِدٍ، وصفةً: كحَذِرٍ.

٤ ـ فَعُلٌ، ويكونُ اسماً: كرَجُلٍ، وصفةً: كَيَقُظٍ[1].

٥ ـ فِعْلٌ، ويكونُ اسماً: كعِذْلٍ، وصفةً: كنِكْسٍ[2]

٦ ـ فِعَلٌ، ويكونُ اسماً: كعِنَبٍ، وصفةً: كماءٍ رَوِيٍّ[3].

٧ ـ فِعِلٌ، ويكون اسماً: كإبِلٍ، وصفةً: كأتانٍ إبِدٍ[4].

٨ ـ فُعْلٌ، ويكونِ اسماً: كقُفْلٍ، وصفةً: كَحُلْوٍ.

٩ ـ فُعَلٌ ويكونُ اسماً: كصُرَدٍ، وصفةً: كحُطمٍ[5].

١٠ ـ فُعُلٌ، ويكونُ اسماً: كعُنُقٍ، وصفةً: كجُنُبٍ.

---

(١) يقال يقظ بضم القاف، ويقظ بكسرها.

(٢) النكس: الرجل الضعيف الدنيء الذي لا خير فيه والمقصر عن غاية النجدة والكرم.

(٣) ماء روي: كثير يروي.

(٤) الأتان: أنثى الحمير، الإبد: ما تلد كل عام ويقال أيضاً امرأة إبد.

(٥) الصرد: طائر أبقع أبيض اللون وأخضر الظهر وضخم الرأس والمنقار وله مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير، ويكنى بأبي كثير، وجمعه صردان، بكسر أوله وسكون ثانيه و(الحطم) الراعي الظلوم، ومثله الحطمة.

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرُّباعيّ المجردِ من الأسماء ستة أوزانٍ، وهي:

١ ـ فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كجعفرٍ، وصفةً: كشَهْرَبٍ[١].

٢ ـ فِعْلِلٌ، ويكونُ اسم: كزِبْرِجٍ، وصفةً: كخِرِمسٍ[٢].

٣ ـ فِعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كدِرْهمٍ، وصفةً: كهِبْلَعٍ[٣].

٤ ـ فُعْلُلٌ، ويكونُ اسماً: كبُرْثُنٍ، وصفةً: كَجُرْشُعٍ[٤].

٥ ـ فِعَلٌّ، ويكونُ اسماً: كفِطَحْلٍ، وصفةً: كسِبَطْرٍ[٥].

٦ ـ فُعْلَلٌ، ويكون اسماً: كجُخْدَبٍ، وصفةٌ: كَجُرْشَعٍ[٦].

وكلُّ ما ورَدَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزن: (السادس)، جاز أن يكونَ على الوزن الرابع: «فُعْلُلٍ»؛ ولذلكَ عدَّهُ جمهور من العلماءِ فرعاً عنه.

وقد ثبت بالاستقراء: أنَّ الرباعي لا بدَّ من إسكان ثانيه أو ثالثه؛ كيلا تتوالى أربع حركاتٍ في كلمةٍ واحدة، وذلك ممنوعٌ.

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسيّ المجرَّدِ، من الأسماءِ، أربعةُ أوزانٍ، وهي:

١ ـ فَعَلَّلٌ، ويكونُ اسماً: كسفَرجلٍ، وصفةً: كشَمَرْدَلٍ[٧].

---

(١) الجعفر: النهر الصغير، واسم رجل، و(الشهرب): الشيخ الكبير، ومؤنثه شهربة.

(٢) الزبرج: الزينة من نقش وجوهر ونحوهما والذهب، و(الخرمس): الليل المظلم.

(٣) الهبلع: الأكول الواسع الحنجور العظيم اللقم.

(٤) البرثن: من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، و(الجرشع): العظيم من الجمال والخيل.

(٥) الفطحل: هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس. قال أبو عبيدة: والأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال العجاج:

وقد أتانا زمن الفطحل ... والصخر مبتل بماء الوحل

وقال آخر: «زمن الفطحل إذ السلام رطاب»، والسلام بكسر السين: الحجارة، ومفردها سلمة، بفتح السين وكسر اللام، ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير تامة التكوين، وعليه قولهم في المبالغة في القدم: «كان ذلك زمن الفطحل» و(السبطر): السهم الماضي، والطويل الممتد.

(٦) الجخدب: ذكر الجراد و(الجرشع)؛ يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم.

(٧) الشمردل: الطويل.

٢ ـ فَعْلَلِلٌ، ولم يجىء إلّا صفةً: كجَحْمَرِشٍ[(١)].

٣ ـ فُعَلِّلٌ، ويكونُ اسماً: كخُزَعْبِلٍ، وصفةً: كقُذَعْمِلٍ[(٢)].

٤ ـ فِعْلَلٌّ، ويكونُ اسماً: كزِنْجَفْرٍ، وصفةً: كجِرِدَحْلٍ[(٣)].

واعلم أن ما خرج عما تقدَّم، من أوزان المجردات الثلاثية، والرباعية، والخماسية، شاذٌ أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو مُركَّبٌ، أو أعجميٌ.

أوزان الأسماء المزيدة فيها

للمزيد فيه، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابطَ لها.

وأحرفُ الزيادةِ عشرةٌ، وهي أحرفُ «سألتُمونيها».

ولا يُحكَمُ بزيادةِ حرفٍ إلّا إذا كان معه ثلاثةُ أحرف أصول.

والحرفُ الذي يَلزمُ تصاريفَ الكلمةِ، هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يَسقط في بعض تصاريفها هو الزائد.

والحكمُ بالزيادة والأصالة، إنما هو للأسماء العربية المُتمكِّنَة: أما الأسماءُ المبنيَّة، والأسماءُ الأعجميَّة، فلا وجهَ للحُكم بزيادة شيءٍ فيها.

٤ ـ المثنى وأحكامه

المُثنى: اسمٌ مُعربٌ، ناب عن مُفردينِ اتفقا لفظاً ومعنًى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ، وكان صالحاً لتجريده منهما.

فإن اختلفا في اللفظ: فلا يثنيان بلفظ واحد، فلا يقال في كتاب وقلم: «كتابان» مثلاً، وأما نحو «العمرين» لعمر بن الخطاب، وعمرو بن هشام[(٤)]، ولأبي بكر وعمر، ونحو: «الأبوين» للأب والأم، و«القمرين» للشمس والقمر، و«المروتين»، للصفا والمروة، فهو من باب التغليب، أي تغلب أحد اللفظين على الآخر، وهو سماعي لا يقاس عليه، ومثل ذلك لا يكون مثنى؛ لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب.

---

(١) الجحمرش: العجوز الكبير والمرأة السمجة.

(٢) الخزعبل: الباطل، و(القذعمل) الضخم من الإبل.

(٣) الزنجفر: معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصبغ به، (الجردحل): الضخم من الإبل.

(٤) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل. وفي الحديث: «اللهم أعل الإسلام بأحب العمرين إليك»، يعني بهما عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام، فكانت الاستجابة من نصيب عمر رضي الله عنه.

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى: فلا يثنيان أيضاً، كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين، فلا يقال: «عينان» للباصرة والجارحة، ولا «غزالتان» للشمس والظبية[١]، أو أن يكون للفظ معنيان: حقيقي ومجازي، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال: «رأيت أسدين»، تعني أسداً حقيقياً، ورجلاً شجاعاً كالأسد.

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة: كشفع وزوج، فليس بمثنى.

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها: كاثنين واثنتين وكلا وكلتا، ولم يكن مثنى، بل هو ملحق به في إعرابه، إذ لم يسمع «اثن» ولا «اثنة» ولا «كل ولا كلت»).

الملحق بالمثنى

يُلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثلُ: «كِلا وكِلْتا» مضافتين إلى الضمير[٢]. ومثلُ: «اثنين واثنتينِ»، وكذا ما ثُنيَ من باب التَّغليب: «كالعمَرينِ والأبوينِ والقَمَرينِ» وكذلك ما سُمِّي به من الأسماء المثناة: «كَحَسَنَينِ وزَيدينِ».

ما لا يثنى من الكلمات

لا يثنى المُركَّبُ: «كبعلبكَّ وسيبَويه»، ولا المثنى، ولا الجمعُ، ولا ما لا ثانيَ له من لفظه ومعناه: «كعُمرَ مع عليٍّ، وكعينٍ للباصرة والجارحة». وأما نحو: «العُمرينِ والقمَرينِ والأبوينِ» فهو من باب التغليب، كما قدَّمنا.

فإذا أُريدَ تَثْنيةُ المركب الإضافيّ، يُثنى جُزؤه الأولُ، فيقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار: «عبد الله وخادِما الدّار».

وإذا أردتَ تثنيةَ المركَّبِ المزجيّ، أو ما سُمي به من المركَّبِ الإسناديّ، أو المثنى، أو الجمع، جِئْتَ قبلَهما بكلمة «ذَوا» رفعاً، و«ذَوَيْ» نصباً وجَراً، فتقولُ في تثنيةِ سيبَويهِ وتأبَّطَ شرّاً،

---

(١) أنثى الغزال «غزالة» كما في المصباح وشرح القاموس، ومن زعم أنه لا يقال «غزالة» لأنثى الغزال فهو واهم.

(٢) كلا وكلتا: يعربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى ضمير، نحو: «جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما. ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما. والمرأتين كلتيهما»، أما إذا أضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف، رفعاً ونصباً وجراً، نحو: «جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وسيأتي لهما فصل شرح في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وحَسنَينِ وعابدينَ، أعلاماً: «ذَوا سيبويهِ، وذَوا تأبَّطَ شرّاً، وذَوا حسنينِ، وذَوا عابدينَ»، أي صاحِبا هذا الاسم.

تثنية الجمع

قد يُثنى الجمعُ على تأويل الجماعتين أو الفرقتين أو النَّوعين، وذلك كقولهم: «إبلانِ، وجِمالانِ، وغَنمانِ، ورِماحانِ، وبِلادانِ». ومن ذلك الحديثُ: «مَثلُ المنافِقِ كالشاةِ العائرةِ بينَ الغَنَمَيْنِ»[1].

الجمع مكان المثنى

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكان المثنى، إذا كان الشيئانِ، كل واحدٍ منهما، متصلاً بصاحبه، تقولُ: «ما أحسن رُؤُوسَهما!»: ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَاقْطَعُوٓا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وقولهُ: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] ولم يقولوا في المُنفصلين: «أفراسهما ولا غِلْمانهما».

وبعضُ العرب يجعلُ الجمعَ مكانَ المثنّى مطلقاً، وعليه قولُهم: «ضع رِحالَهُما».

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إذا ثَنَّيتَ الصحيحَ الآخر. كرجلٍ وامرأةٍ وضَوْءٍ، أو شِبْهَهُ: كظَبْيٍ ودَلو، أو المنقوص: كالقاضي والدَّاعي ألحقتَ بآخره علامةَ التَّثنية بلا تغييرٍ فيه، فتقولُ: «رجلان وامرأتانِ وَضَوْءانِ وظَبيانِ وداعيانِ».

تثنية المقصور

إذا ثنَّيتَ مقصوراً، فإن كان ثلاثيّاً قلبتَ ألفَهُ واواً، إن كان أصلُها الواوَ، وياءً إن كان أصلُها الياء، فتقولُ في تثنية عصاً: «عَصَوانِ»، وفي تثنية فتًى: «فَتَيانِ».

وقد يكونُ للألف أصلانِ، فيجوزُ فيها وجهانِ، وذلك كالرَّحى، فإنها يائيَّةٌ في لغة من قال: «رَحيْتُ» وواويَّة في لغة من قال: «رَحَوْتُ»، فيجوز أن يقال في تثنيتها: «رَحيانِ وَرَحَوان».

وإن كان مقصوراً فوق الثلاثيّ، قلبتَ ألفهُ ياء على كلِّ حالٍ، فتقولُ في تثنية: حُبْلى ومُصطفًى ومُستشفًى: «حُبْلَيَانِ ومُصطفَيانِ ومُستشفَيَانِ».

تثنية الممدود

إذا ثنيتَ ممدوداً، فإن كانت همزتهُ أصليَّةً، تَبْقَ على حالها، فتقولُ في تثنية: قُرَّاءٍ

---

(١) العائرة: الجوالة المترددة. أي المترددة بين قطيعين. لا تدري أيهما تتبع. وأصل ذلك من قولهم: «عار الفرس يعير» إذا انطلق من مربطه ماضياً على وجهه.

وَوُضَاءٍ[١]: «قرَّاءَانِ وَوُضَّاءانِ».

وإن كانت مَزيدةً للتأنيث، قُلبَتْ واواً، فتقولُ في تثنية: حسناءَ وصحراء: «حسناوانِ وصحراوانِ».

وإن كانت مُبدلةً من واوٍ أو ياءٍ أو كانت مزيدةً للإلحاقِ، جاز فيها الوجهانِ: بقاؤها على حالها، وانقلابُها واواً، فتقولُ في المُبدَلَة: «كساوانِ وكساءانِ، وغطاوانِ وغِطاءانِ»[٢]. وتقولُ في المزيدة للإلحاق[٣]: «عِلباوانِ وعِلباءانِ[٤]، وقُوباوانِ وقُوباءانِ[٥]، وحِرباوان وحِرباءانِ»[٦]. وتصحيحُ الهمزة (أي: تركُها على حالها) في المُبدَلة من واوٍ أو ياءٍ أولى، وقلبُها واواً في المزيدة للإلحاق أحسنُ.

وما كان قبل ألفه ـ التي للتأنيث ـ واوٌ، جاز تصحيحُ همزته، لئلاً تجتمع واوان، ليس بينهما إلا الألفُ، فتقولُ في عَشْواءَ[٧]: «عَشْواوانِ وعشواءانِ».

تثنية المحذوف الآخر

إن كان ما يُرادُ تَثنيَتُهُ محذوف الآخر، فإن كان ما حُذِفَ منه يُردُّ إليه عند الإضافة، رُدَّ إليه عند التثنية، فتقولُ في تثنية: أبٍ وأخٍ وحَمٍ (وأصلُها أبَوٌ وأخَوٌ وحَمَوٌ): «أبوان وأخوانِ وحمَوانِ»، وفي تثنية: قاضٍ وداعٍ وشَجٍ: «قاضيانِ وداعيانِ وشَجِيانِ»، كما تقولُ في الإضافة: «أبوكَ وأخوكَ وحمُوكَ وقاضيكَ وداعيكَ وشجيكَ».

---

(١) القراء بضم القاف: الناسك المتعبد. و«الوضاء» بضم الواو: الوضيء وهو الحسن النظيف.

(٢) كساء أصل همزته الواو: «كساو» لأنه من كسا يكسو. وغطاء أصل همزته الياء: «غطاي»، لأنه غطى يغطي. كرمى يرمي. يقال: «غطى فلان الشيء يُغطيه وغطى عليه يغطيه» إذا ستره وعلاه. فهو «غاط» والشيء «مغطى».

(٣) الإلحاق: أن يزاد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، فالهمزة في «علباء وقوباء» زيدت ليلحق وزن الأولى بقرطاس والثانية بقرناس «بضم القاف وسكون الراء» وهو قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز.

(٤) العلباء: بكسر العين. عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف «بضم العين وسكون الراء». وهو شعر عنق الفرس.

(٥) القوباء: بضم القاف وسكون الواو «ويجوز فتحها» داء معروف يتسع وينتشر، ويداوى بالريق. ويسمى الحزاز «بفتح الحاء» ومفرده حزازة.

(٦) الحرباء حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرّها. وجمعه «حرابي» بتشديد الياء. وهو مذكر. ومؤنثه «حرباءة وأم حبين» بضم الحاء وفتح الباء ويضرب به المثل في التقلب وفي الحزم أيضاً. يقال: «هو أحزم من الحرباء»، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخر.

(٧) العشواء: الناقة السيئة البصر.

وإن لم يكن يُردُّ إليه المحذوفُ عندَ الإضافة، لم يُرَدَّ إليه عند التثنية، بل يُثَنَّى على لفظه، فتقولُ في تثنية: يَدٍ وغدٍ ودَمٍ وفَمٍ واسمٍ وابنٍ وسنةٍ ولُغةٍ، (وأصلُها: يَدْيٌ وغَدْوٌ ودَمَوٌ أو دَمَيٌ وفُوهٌ وسمْوٌ وبَنَوٌ وَسَنْوٌ وَلغوٌ أو لُغَيٌ): «يَدَانِ وغدانِ ودَمانِ وفَمانِ واسمانِ وابنانِ وسنتانِ ولُغتانِ»، كما تقولُ في الإضافة: «يَدُكَ وغَدُكَ وَدَمُكَ وَفَمُكَ واسمُكَ وابنُكَ وسنتُكَ ولُغتُكَ».

٥ ـ جمع المذكر السالم

الجمعُ: اسمٌ ناب عن ثلاثةٍ فأكثر، بزيادةٍ في آخره، مثلُ: «كاتبينَ وكاتبات»، أو تغييرٍ في بنائه، مثلُ: «رجالٍ وكُتُبٍ وعُلَمَاءٍ» وهو قسمان: سالمٌ ومُكسَّرٌ.

فالجمعُ السالمُ: ما سَلِمَ بناءُ مفردهِ عندَ الجمع، وإنما يُزادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، مثلُ: «عالمونَ وعالمينَ»، أو ألفٌ وتاءٌ، مثلُ: «عالماتٍ وفاضلاتٍ».

وهو قسمانِ: جمعُ مُذكرٍ سالمٌ، وجمعُ مؤنثٍ سالمٌ.

فجمعُ المذكرِ السالمُ: ما جُمع بزيادةِ واوٍ ونونٍ في حالة الرفع، مثلُ: «قد أفلحَ المؤمنونَ»، وياءٍ ونونٍ في حالتي النصبِ والجرّ، مثلُ: «أكرِمِ المجتهدينَ، وأحسنْ إلى العاملينَ».

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا شيئان:

الأولُ: العَلَمُ لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرطِ خُلُوه من التاء ومن التركيب، مثلُ: «أحمد، وسعيد، وخالد».

الثاني: الصفةُ لمذكّرٍ عاقلٍ، بشرطِ أن تكونَ خالية من التاء، صالحةً لدُخولها، أو للدلالة على التفضيل، مثلُ: «عالمٍ، وكاتبٍ، وأفضلَ، وأكملَ».

فعالم وكاتب: خاليان من التاء، صالحان لقبولها، فنقول: «عالمة وكاتبة»، وأفضل وأكمل: خاليان من التاء غير صالحين لدخولها، لكنهما اسما تفضيل.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التأنيث، فإن خلت منها يشترط فيها أحد أمرين: إما أن تقبل التاء، وإما أن تكون اسم تفضيل، فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل، لا تجمع هذا الجمع: «كأحمر، وصبور، وقتيل»، كما سيأتي.

وكلُّ ما كان من باب «أفعَل فَعْلاء»، مثلُ: أحمرَ وحَمْراءَ[1]، أو من باب «فعْلان فَعْلى»،

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن «أفعل»، ومؤنثه على وزن «فعلاء» وما كان كذلك فلا يجمع جمع المذكر السالم. وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «حمر» بضم الحاء وسكون الميم.

مثلُ: «سَكرانَ وسَكرى»[١]، أو كان مِمَّا يَستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، مثلُ: «غَيورٍ وَجَريحٍ»[٢]، فهو غير صالح لقَبولِ التاءِ.

فلا يُجمعُ هذا الجمعُ، مثلُ: زينبَ وداحِسٍ (علم فرَس)، وحَمزة، وسيبويه من الأعلام، ولا مثلُ: مُرضعٍ وسابقٍ (صفة فرس) «وعلاَّمةٍ وأبيضَ، وَوَلهان، وصبورٍ، وقتيلٍ»، من الصفات[٣].

(وأما «أفْعَلَ» الدال على التفضيل، ومؤنثه «فُعلى»، بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالماً، وإن لم يكن صالحاً لدخول التاء؛ لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين: إما صلاحه لدخول التاء، وإما دلالته على التفضيل).

الملحق بجمع المذكر السالم

يُلحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: ما وَرَد عن العرب مجموعاً هذا الجمع، غير مستوف للشروط، وذلك مثلُ: «أُولي وأهلينَ، وعالَمينَ: ووابِلينَ، وأرضين، وبَنينَ، وعِشْرين إلى التسعين»، ومثلُ: «سِنين، وعِضين، وعِزين، وثُبين، ومِئين، وكُرين، وظُبين» ونحوها، ومُفردُها: «سَنةٌ، وعِضةٌ، وعِزةٌ، وثِبةٌ، مِئةٌ وكُرَة وظبة»[٤]، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢] وقال: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾[٥] [الحجر: ٩١]، وقال جلَّ شأنه: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴿٣٧﴾﴾[٦] [المعارج: ٣٧].

ويُلحقُ بهذا الجمع أيضاً: ما سُميَ به من الأسماء المجموعة جمعَ المذكرِ السالمَ مثلُ: «عِلِّيينَ وزيدينَ»، قال تعالى: ﴿إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾[٧] [المطففين: ١٨]، وتقولُ فيمن يُسمى:

---

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن «فعلان»، ومؤنثه على وزن «فعلى» وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «سكارى».

(٢) أي: بأن يكون من الصفات التي مذكرها كمؤنثها سواء. وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، بل يجمع جمع تكسير. فيقال «غير» بضم الغين والياء في جمع غيور، و«جرحى» بفتح الجيم وسكون الراء في جمع جريح.

(٣) يطلب الأستاذ من تلاميذه معرفة السبب في امتناع جمع هذه الأسماء جمع مذكر سالماً.

(٤) العضة: الفرقة، والقطعة من الشيء، و(العزة): الجماعة والفرقة، والعصبة، و(الثبة): الجماعة، وهي أيضاً العصبة من الفرسان، و(الكرة): كل جسم مستدير ويقال: «كرا بالكرة يكرو»: إذا لعب بها، و(الظبة): حد السيف والسكين ونحوهما.

(٥) أي: مفرقاً، فقالوا: هو كهانة. وقالوا: أساطير الأولين: أو فرقوا بين آياته، فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، على خلاف من قال فيهم: ويؤمنون بالكتاب كله.

(٦) أي جماعات وفرقاً وعصباً.

(٧) عليون: اسم لأعلى الجنة، وهو أشرف مكان فيها، كما أن «سجيناً» بكسر السين والجيم المشددة: هو اسم لشر النيران.

«عابدينَ وزيدينَ»: «جاءَ عابدونَ وزيدونَ، ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ، ومررتُ بعابدينَ وزيدينَ»[١].

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المرادُ جمعه جمعَ المذكر السالم صحيحَ الآخر، أو شبهُهُ، زِيدتْ فيه الواوُ والنونُ، أو الياءُ والنونُ، بلا تغييرٍ فيه، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ: «كاتبونَ وكاتبينَ»، وفي جمعِ ظَبيٍ، علماً لرجلٍ: «ظبْيونَ وظَبْيِينَ».

جمع الممدود

إن جمعَت الممدودَ هذا الجمع، فهمزتُه تُعطى حُكمَها في التثنية.

(أي: إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واواً، فتقول في جمع «ورقاء» علماً لمذكر عاقل: «ورقاوون»، وفي جمع زكرياء: «زكرياوون».

وإن كانت أصلية تبقى على حالها، فتقول في جمع وضاء وقرَّاء: «وضاؤون وقراؤون».

وإن كانت مبدلة من واو أو ياء، ومزيدة للإلحاق جاز فيها الوجهان: إبقاؤها على حالها، وقلبها واواً، فتقول في جمع: «رجاء، وغطاء، وعلباء»، أعلاماً لمذكر عاقل: «رجاؤون ورجاوون، وغطاؤون وغطاوون، وعلباؤون وعلباوون». والهمزة في المبدلة من واو أو ياء أفصح).

جمع المقصور

إن جُمعَ المقصورُ هذا الجمعَ، تحذَفُ ألفُه وتَبقَ الفتحةُ، بعدَ حذفها، دلالةً عليها[٢]، فتقولُ في جمع مصطفى: «مصطَفوْن»، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقولهُ: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص: ٤٧]، وتقولُ في جمع رِضا، علماً لمذكر عاقل: «رِضَوْنَ»، في الرَّفع، و«رِضَيْنَ»، في النصب والجرّ.

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعَ منقوصاً، تُحذفُ ياؤُه، ويُضَم ما قبلها، إن جُمعَ بالواو والنون، وتبقَ الكسرةُ، إن جُمع بالياء والنون، فتقول في جمع القاضي: «القاضونَ والقاضينَ».

---

(١) للمسمى به من جمع المذكر السالم، ولسنين ونحوهما، أحكام في الإعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

(٢) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثياً: كرضا، علماً لمذكر عاقل، أو فوق الثلاثي كمرتضى.

٦ ـ جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمُ: ما جُمِعَ بألف وتاءٍ زائدتينِ، مثلُ: «هنداتٍ ومُرْضِعاتٍ وفاضِلاتٍ».

(ونحو: «قضاة وهداة»، هو من جموع التكسير، وليس بجمع مؤنث سالم لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة، والأصل: «قُضَيَة وهُدَيَة» بوزن «فُعَلَة» بضم الفاء وفتح العين، وتاء جمع المؤنث السالم مبسوطة، وتاء «قضاة وهداة» ونحوهما مربوطة، ونحو «أبيات وأشتات» من جموع التكسير أيضاً؛ لأن تاءهما أصلية).

الأسماء التي تجمع هذا الجمع

يَطَّرِدُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء:

الأول: عَلَمُ المؤنثِ: كدَعْد ومَريمَ وفاطمةَ.

الثاني: ما خُتِمَ بتاءِ التأنيث: كشجَرةٍ، ونمرةٍ، وطَلْحةَ، وحَمزةَ[١].

ويُستثنى من ذلك: «امرأةٌ، وشاةٌ، وأمةٌ، وشَفةٌ، ومِلَّةٌ»، فلا تُجمعُ بالألف والتاء، وإنما تُجمعُ على: «نساءٍ، وشِياهٍ، وإماءٍ، وأُممٍ، وشفاهٍ».

الثالث: صفةُ المُؤنث، مقرونةً بالتاءِ، كمُرضعةٍ ومُرضعاتٍ، أو دالةً على التفضيل: كفُضْلى «مؤنث أفضلَ» وفُضْليَات.

(لذلك لم يجمع نحو: «حائض، وحامل، وطالق، وصبور، وجريح، وذمول»[٢] من صفات المؤنث، بالألف والتاء؛ لأن الشرط في جمع صفة المؤنث بهما: أن تكون مختومة بالتاء، أو دالة على التفضيل. وهذه الصفات ليست كذلك، بل تجمع على حوائض، وحوامل، وطوالق، وصُبرٌ «بضم الصاد والباء» وجرحى، وذُمُل «بضم الذال والميم»).

الرابعُ: صفةُ المذكر غير العاقل: كجبلٍ شاهقٍ، وجبالٍ شاهقات، وحصانٍ سابقٍ، وحُصُنٍ سابقات.

الخامسُ: المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرف، غيرُ المؤكِّدِ لفعله: كإكراماتٍ، وإنعاماتٍ، وتعريفاتٍ.

---

(١) ولا فرق بين أن يكون المختوم بها مؤنثاً: كشجرة ونمرة، أو مذكراً: كحمزة وطلحة (علمين لرجلين).

(٢) الذمول: الناقة التي تسير سريعاً ليناً. والذميل: السير اللين السريع. والفعل منه: «ذمل يذمل»، بفتح العين في الماضي وضمها وكسرها في المضارع. ومصدره: «الذمل، بسكون الميم، والذمول، والذميل والذملان».

السادسُ: مُصغَّرُ مذكَّرٍ ما لا يَعقلُ: كدُرَيْهِمٍ ودُرَيْهِماتٍ، وكُتَيِّبٍ وكُتَيِّباتٍ.

(وإنما جاز جمعه؛ لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء كما علمت.

أما مصغر المؤنث غير العاقل، فلا يجمع بهما، وذلك كأرينب، وخنيصر، وعقيرب (تصغير أرنب، وخنصر، وعقرب)؛ لأنه في المعنى صفة لمؤنث، خالية من التاء، وليست دالة على التفضيل كما علمت.

وقد نص العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني، وحاشية ابن عقيل، للخضري، وجمع الجوامع وشرحه: همع الهوامع، للسيوطي، والتصريح: شرح التوضيح، للشيخ خالد)؛ ولذلك لم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك، وجعله مطرداً مع نصِّ العلماء على منعه.

أما نحو (أذينة) تصغير (أذن)، فيجمع على (أذينات)، لمكان التاء، التي لحقته عند التصغير.

وما ختم بتاء التأنيث يجمع بالألف والتاء مطلقاً، كما علمت).

السابعُ: ما ختمَ بألف التأنيث الممدودة: كصحراء وصحراوات[1]، وعذراء وعذراوات، إلا ما كان على وزن «فَعْلاء» مُؤنث (أفعلَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ، كحمراء (مؤنث أحمرَ)، وكحلاء (مؤنث أكحَل)، وصحراء (مُؤنث أصحَر)[2] وإنما يُجمعُ هو ومذكرُهُ على وزن (فُعْلٍ): كحُمْرٍ وكُحْلٍ وصُحْرٍ.

(وأما جمعهم «خضراء على خضراوات» كما في حديث: «ليس في الخضراوات صدقة» فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة، وإنما أرادوا بها الخضر، وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول، ولا يقال في مقابلها (أخضر)، فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل)، وقد جرت مجرى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء، فجمعها، كصحراء، بالألف والتاء، إنما هو باعتبار أنهما اسمان، لا صفتان).

الثامنُ: ما خُتمَ بألفِ التأنيثِ المقصورةِ، كذكرى وذِكريات، وفُضلى وفُضليَات، وحُبلى وحُبليَات، إلا ما كان على وزن (فَعْلى) مؤنث (فَعْلانَ)، فلا يُجمع هذا الجمعَ: كسكرى (مؤنث

---

(١) الصحراء: الأرض الخلاء لا نبات فيها.

(٢) الأصحر: المغبر في حمرة، ومؤنثه صحراء، والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالألف والتاء لأن مذكرها على وزن (أفعل)، وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء، فتجمع هذا الجمع لأنها لا مذكر لها، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره.

سكرانَ) وريَّا (مؤنث ريَّانَ) وعَطْشى (مؤنث عطشانَ)، وإنما يقالُ في جمع (سَكْرى) ومذكرها: (سُكارى وسَكارى وسَكْرى)، وفي جمع (ريَّان) ومذكرها: (رِواءٌ) بكسر الراء، وفي جمع (عَطْشَى)، ومذكرها: (عِطاشٌ)، بكسر العين، وعَطاشى، بفتحها.

التاسعُ: الاسمُ لغير العاقلِ، المصدَّرُ بابنٍ أو ذي: كابن آوى، وبناتِ آوى، وذي القَعْدَةِ، وذوات القَعْدَةِ.

(ابن وذو، المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات.

أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين، أو أبناء، وذوي، فتقول في جمع ابن عباس، وذوي علم: «بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم»).

العاشرُ: كلُّ اسم أعجميٍّ لم يُعهَدْ له جمع آخر: كالتّلغرافِ والتّلفونِ والفُنُغرافِ والرزْنامجَ[1] والبَرْنامجِ[2].

وما عدا ما ذُكرَ: لا يجمع بالألف والتاءِ إلا سماعاً، وذلك كالسماواتِ، والأرَضاتِ، والأمهاتِ والأماتِ[3] والسِّجلاتِ، والأهلاتِ، والحماماتِ، والاصطبلاتِ، والثّيباتِ والشّمالاتِ[4]، ومن ذلك بعض جموعِ الجمعِ: كالجمالاتِ، والرِّجالاتِ، والكلاباتِ، والبُيوتاتِ، والحُمراتِ، والدُّوراتِ، والدياراتِ، والقُطُرات.

فكل ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلحَقُ بجمع المؤنث السّالم في إعرابه شيئانِ، الأولُ: (أولات)، بمعنى صاحباتٍ، والثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمع، مثلُ: (عَرفاتٍ[5] وأذرِعاتٍ)[6].

جمع المختوم بالتاء

إن جمعتَ المختومَ بالتاءِ هذا الجمعَ، حَذَفتها وجوباً، فتقول في جمع فاطمةَ وشجرةٍ: (فاطماتٌ وشجراتٌ).

---

(١) الرزنامج: كتاب حساب الأيام والشهور، معرب (روزنامة) بالفارسية.

(٢) البرنامج: كتاب الأعمال، فارسي، معرب (برنامة).

(٣) أكثر ما تستعمل الأمهات في الإنسان والأمات في البهائم ونحوها.

(٤) الشمالات: جمع شمال، بفتح الشين، وهي الريح تهب من ناحية القطب، وتجمع على شمائل، ويقال فيها (شمأل) أيضاً بالهمزة.

(٥) عرفات وعرفة: موقف الحج، على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

(٦) أذرعات: بلد في حوران من أرض الشام، والنسبة إليها أذرعي.

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعُهُ هذا الجمع ممدوداً، فهمزته تعطى حكمها في التثنية، فتقولُ في جمع عَذراء وصحراء: عَذراواتٌ وصحراواتٌ[١]، وتقولُ في جمع قُرَّاءَ ووُضَّاءٍ[٢]، إن سَميتَ بهما أنثى: (قُرَّاءاتٌ) ووُضَّاءاتٌ[٣]، وتقولُ في جمع علْباءَ وسماءَ وحياءَ (أعلاماً لمؤنث): (عِلْباءاتٌ وسماءاتٌ وحَياءاتٌ، وعلباواتٌ، وسماواتٌ وحياواتٌ)[٤].

جمع المقصور

إن أردت جمعَ المقصور، فألفُهُ تُعطى حُكمَها في التَّثنية أيضاً، فتقولُ في جمع حُبْلى وفُضْلى: (حُبْلياتٌ)[٥]، وفي جمع رجا وهُدَى[٦] (عَلَمَينِ لمؤنث): (رَجواتٌ[٧] وهُدَياتٌ)[٨].

وإن جمعت نحو: (صلاةٍ، وزكاةٍ، وفتاةٍ، ونواةٍ)[٩]، مِما ألفُهُ مُبدَلَةٌ من الواو أو الياء، حذفتَ منه التاء، وقلبتَ الألف المُبدلة من الواو واواً، والمبدلة من الياءِ ياءً، وجمعتَهُ بالألف والتاء: «كَصَلَواتٍ وزَكَواتٍ وفَتَياتٍ ونَوياتٍ».

وإن جمعتَ نحوَ: «حياةٍ» مما ألفُهُ المُبدَلة من الياءِ مسبوقةٌ بياءٍ، قلبتَ ألفَهُ واواً، وإن كانت ثالثةً أصلُها الياءُ: كَحَيوات، ولا تَقُلْ: «حَيَاتٌ»؛ كراهيةَ اجتماع ياءينِ مفتوحتين.

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعتَ هذا الجمعَ اسماً[١٠] ثُلاثياً، مفتوح الأولِ، ساكن الثاني، صحيحهُ، خالياً من

---

(١) بقلب الهمزة واواً لأنها مزيدة للتأنيث.

(٢) قراء ووضاء إن سميت بهما مؤنثاً منعتهما من الصرف للعلمية والتأنيث، وحينئذٍ تمتنعان من التنوين وتجران بالفتحة. وكذا (علباء وسماء وحياء) إن سميت بها المؤنث، وكذا كل ما سميت به مؤنثاً، وإن كان في الأصل مذكراً.

(٣) بإبقاء الهمزة على حالها لأنها أصلية.

(٤) بإبقاء الهمزة على حالها أو قلبها واواً، لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق وفي (سماء) مبدلة من الواو وفي (حياء) مبدلة من الياء.

(٥) تقلب الألف لأنها فوق الثالثة.

(٦) مثل (رجا وهدى) إن سميت به مؤنثاً لم تنونه لأنه يمتنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث.

(٧) بقلب الألف واواً لأنها ثالثة مبدلة من الواو.

(٨) بقلب الألف ياء لأنها ثالثة مبدلة من الياء.

(٩) النواة: بزرة التمر ونحوه. وتجمع أيضاً على (نوى) والنواة من العدد: عشرون وقيل: عشرة.

(١٠) المراد بكونه اسماً أن لا يكون صفة: كرحبة وسمحة فمثل هذا لا يحرك ثانيه تبعاً لأوله بل يبقى على حاله كما ستعلم.

الإدغام، وجبَ فتحُ ثانيهِ؛ إتباعاً لأوّله، فتقول في نحو: دعْدٍ وسجدَةٍ وظبيةٍ: دَعَداتٌ وسَجَداتٌ وظَبَياتٌ.

قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] وقال الشاعر:

بـالـلّـهِ يـا ظَـبَـيـات الـقـاعِ، قُـلْـنَ لـنـا: لَـيْـلايَ مِـنْـكُـنَّ أم لـيْـلـى مـن الـبَـشَـرِ

وأما قوله:

وحُـمِّـلْـتُ زَفْـراتِ الـضُّـحـا فَـأطَـقْـتُـهَـا ومـالـي بِـزَفْـراتِ الـعَـشـيِّ يَـدانِ

بإبقاءِ الحرف الثاني في «زَفْراتِ» على حالهِ، فضرورةٌ.

وإن جمعت اسماً ثلاثياً، مضمومَ الأول، أو مكسورَهُ، ساكنَ الثاني صحيحَهُ، خالياً من الإدغامِ، مثلُ: «خُطْوةٍ وجُمْلٍ وهِنْدٍ وقِطْعةٍ وفِقْرة»[1]، جاز فيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأوّلُ: اتباع ثانيه لأوّله: كخُطُواتٍ، وجُمُلاتٍ، وهِنِداتٍ، وقِطِعاتٍ، وفِقِراتٍ.

الثاني: فتحُ ثانيه: كخُطَواتٍ، وجُمَلاتٍ، وهِنَداتٍ، وقِطَعاتٍ، وفِقَراتٍ.

الثالثُ: إبقاءُ ثانيه على حاله من السكون: كخُطْواتٍ، وجُمْلاتٍ، وهِنْداتٍ، وقِطْعاتٍ، وفِقْراتٍ.

أمّا الاسمُ فوقَ الثلاثيّ: كزينبَ وسُعادَ، والاسمُ الصفةُ: كضخْمَةٍ وعَبْلةٍ، والاسمُ الثلاثيُّ المُحرّكُ الثاني: كشجرةٍ وعِنَبةٍ، والاسمُ الثلاثيُّ، الذي ثانيه حرفُ علةٍ: كَجَوْزةٍ، وبَيْضةٍ، وسُورةٍ، والاسمُ الثلاثيُّ الذي فيه إدغامٌ، كحِجةٍ ومرَّةٍ، فكلُّ ذلك لا تغييرَ فيه، بل يقال: «زينباتٌ وسُعاداتٌ وضَخْماتٌ، وعَبْلاتٌ، وشَجراتٌ، وعِنَباتٌ، وجَوْزاتٌ، وبَيضاتٌ، وَسوراتٌ، وحِجاتٌ، ومرَّاتٌ».

وبنو هُذَيلٍ يُحرّكون ثانيَ الاسم الثلاثي، إذا كان حرفَ علّةٍ عند جمعه بالألف والتاء، بالفتح، أيّةً كانت حركةُ ما قبله، فيقولون في جمعِ سورةٍ وصورةٍ وديمةٍ وبيعةٍ: «سُوَرات، وصُوَرات، وَدِيَمات، وبِيَعات».

---

(١) الفِقْرة بكسر فسكون وبفتح فسكون، واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة كأنها سلسلة، وتسمى خرزات الظهر وهي أيضاً من النثر كالبيت من الشعر، وهي أيضاً كل جملة مختارة من الكلام.

٧ ـ جمع التكسير

جمع التكسيرِ (ويُسمى الجمعَ المُكسر أيضاً، هو ما نابَ عن أكثر من اثنينِ، وتَغيَّرَ بناءُ مفرده عند الجمع؛ مثلُ: «كُتُبٍ، وعلماءٍ، وكتّابٍ، وكواتبَ».

والتّغييرُ: إما أن يكون بزيادة على أصول المفرد: كسهام، وأقلام، وقلوبٍ، ومصابيحَ، وإما بنَقْصٍ عن أصوله: كتُخمٍ وسدرٍ ورُسُلٍ، وإما باختلاف الحركاتِ، كأسُدٍ، وهي جمعُ: «سَهمٍ، وقَلبٍ، ومصباحٍ، وتُخمَةٍ، وسدْرةٍ، ورسولٍ، وأسدٍ».

وهو قسمان: جمع قِلَّةٍ، وجمعُ كثْرةٍ.

فجمعُ القلَّةِ: ما وُضعَ للعددِ القليلِ، وهو من الثلاثة إلى العشرةِ: كأحمالٍ.

وجمعُ الكثْرةِ: ما تجاوزَ الثلاثةَ إلى ما لا نهاية لهُ: كحُمولٍ.

فوائد

١ ـ جمع القلة يبتدىء بالثلاثة، وينتهي بالعشرة، وجمع الكثرة: يبتدىء بالثلاثة، ولا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع، فتبتدىء بأحد عشر.

وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة.

أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة منتهى الجموع، فهو يستعمل للقلة والكثرة، وذلك: كرجال وأرجل، وكتب، وكُتّاب، وأفئدة، وأعناق، وكواتب، ومساجد، وقناديل. أما ما له جمع قلة، وجمع كثرة، كأضلع، وضلوع، وأضالع ـ فهو كما قدمنا ـ على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل): قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير.

وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس: أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة، لأن القليل داخل في الكثير.

وأما الجمع السالم: فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح، وقيل: هو من جمع القلة.

٢ ـ إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة، انصرف إليها، كأن تسبقه «أل» الدالة على تعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨] أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

لنا الجفنات الغُرُّ يلمعن في الضُّحا ... وأسيافُنَا يَقْطُرْنَ من نَجْدَةٍ دَمَا

فإضافة الأسياف إليهم، وهي من جموع القلة، صرفتها إلى الكثرة.

وأما الجفنات: فهي تستعمل للقلة والكثرة، لأنها جمع سالم، وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول: أن الجمع السالم للقلة؛ لاقترانها بلام التعريف الجنسية.

وبهذا تعلم: أن الإعتراض على حسان - في استعماله «الجفنات» بدل «الجفان» و«الأسياف» موضع «السيوف» - ساقطٌ وأن القصّة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها: «النّابغة، وحسان، والخنساء، والأعشى» مفتعلة؛ لأن هؤلاء أجل من أن يقعوا في مثل هذه الحمأة.

تكسير الأسماء والصفات[1]

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف: كقلب وقُلوب، أو على أربعةِ أحرفٍ: ككتابٍ وكتُبٍ، ودرهمٍ ودراهمَ، أو على خمسة أحرف، رابعها حرفُ علّةٍ ساكن: كمصباحٍ ومصابيحَ، وقنديلٍ وقناديلَ، عُصْفورٍ وعصافيرَ، وفرْدَوسٍ وفرادِيسَ.

وما كان منها على غير هذا، فلم يجمعوه إلا على كراهية، وذلك، لأنَّ العرب يستكرهون تكسير ما زاد من الأسماء، على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخرهِ حرفُ علة ساكن، لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه، ليتمكنوا من تكسيره، كما جمعوا سفرجلاً وجَحْمَرشاً[2]، وعندليباً على: «سفارجَ وجحامرَ وعنادلَ» وما عدا ذلك، من الأسماء فلم يستكرهوا تكسيرَ شيء منه، لسهولة تكسيره، من غير إفضاء إلى حذف شيء منه.

أما الصفات: فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة. وذلك هو قياس جمعها، وتكسيرها ضعيف، لأنه خلاف الأصل في جمعها.

قال ابن يعيش، في «شرح المفصل»: «وقد تكسّر الصفة، على ضعف؛ لغلبة الاسميّة.

وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفيّة، وقلّ دخولُ التكسير فيها.

وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامَهُ، غلبت الاسميّة عليها، وقويَ التكسير فيها» اهـ.

وحقُّها أن يُجمع المذكرُ العاقل منها، جمعَ المذكر السالم، وأن يُجمع المؤنث منها، والمذكرُ غيرُ العاقل، جمع المؤنث السالم، لكنهم اتّسعوا في تكسيرها؛ لاتساع ميدان البيان عندهم، والحاجة تفتُقُ الحيلة، فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات، كما كسّروا الأسماء، لكنهم

---

(١) المراد بالأسماء: الموصوفات أي الأسماء التي تحمل عليها الصفات: كقلم ودار ودرهم، فإنك تصفها، فتقول: قلم طويل، ودار كبيرة، ودرهم زائف والمراد بالصفات ما يكون لغيره من الأسماء: كطويل وكبيرة وزائف، فإذا أطلق الاسم، في باب الجمع، كان المراد به ما كان غير صفة.

(٢) الجحمرش: العجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

لم يُكسّروا كلَّ الصفات، فإنهم امتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاثي[١]: كمُكرِمٍ ومُنطلقٍ ومُستخرِجٍ، ومُدحرِجٍ، ومُتدحرِجٍ، ومن تكسير اسم المفعول مطلقاً[٢]: كمعلومٍ، ومُكرَمٍ، ومُستخرَجٍ ومُدحرَجٍ.

وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن «فَعّالٍ»: كسبّاقٍ، أو «فُعّالٍ»: ككُبّارَ، أو «فِعّيلٍ»: كصِدّيقٍ، أو «فُعّولٍ»: كقُدُّوسٍ، أو «فَيْعولٍ» كقَيومٍ.

وأما جمعهم «جبّاراً» على «جبابرة» فهو على خلاف الأصل، وهو شاذٌ في القياس.

جموع القلة

لجمعِ القلّة أربعةُ أوزان، وهي:

١ ـ أفْعُل: كأنْفُسٍ وأذْرُعٍ:

وهو جمعٌ لشيئين:

الأولُ: اسمٌ ثلاثيٌ، على وزن «فَعْل» صحيح الفاء والعين، غيرُ مُضاعَفٍ، كنَفسٍ: وأنفُسٍ، وظبيٍ، وأظبٍ، وأصلُهُ: «أظبيٌ» بوزن «أفعُل»[٣]، وشذّ مجيئه من معتلّ الفاء.

كوجهٍ وأوجهٍ، ومن معتل العين: كعينٍ وأعيُنٍ.

ومن المضاعف: كصَكٍّ وأصُكٍّ، وكفٍّ وأكُفٍّ.

الثاني: اسمٌ رباعيٌ مؤنث، قبلَ آخره حرفُ مدٍّ كذراعٍ وأذرُعٍ، ويمينٍ وأيمُنٍ.

وشذَّ مجيئهُ من المذكر كشهابٍ وأشهبٍ، وغُرابٍ وأغرُبٍ، وعَتادٍ وأعتُدٍ[٤]، وجَنينٍ وأجْننٍ[٥].

---

(١) المراد بما فوق الثلاثي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه أم رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً فيه.

(٢) أي سواء أكان من الثلاثي المجرد أم من غيره.

(٣) قلبت ضمة الباء كسرة ثم أعل كاعتلال قاض وداع. ومثله: «أجر وأدل» جمع «جرو ودلو». وأصلهما: «أجرو وأدلو» بضم الراء واللام. والظبي: ولد الغزال.

(٤) العتاد بفتح العين: العدة تهيئها وتعدها لأمرٍ من الأمور وهو أيضاً: ما أعد من سلاح ودواب وآلة حرب. ويجمع في القلة أيضاً على «أعتدة» وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «عتد» قياساً وأما «الأعتاد» فليست لعتاد وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع.

(٥) الجنين المستور من كل شيء والمقبور والولد ما دام في بطن أمه، ويجمع أيضاً على «أجنة»، وهو قياس جمعه، وذلك مشتق من «جنه الليل»: إذا ستره.

فائدة

١ ـ المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير: ما كان من الأسماء غير صفةً ـ (كما قدمنا) ـ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ونحوها.

فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء فلا تجمع عليه الصفات.

وحيث اختص بالصفات، فلا تجمع عليه الأسماء، فليتنبه الطالب لذلك، كيلا يلتبس عليه الأمر.

٢ ـ إذا قيل: إن كذا ـ من أوزان الجموع ـ جمع لكذا من الأسماء أو الصفات ـ فالمراد به: أن هذا هو قياس جمعه، وأنه لا يجمع قياساً على هذا الجمع، إلّا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه، وأن ما جمع عليه مما لم يستوف الشروط فهو شاذ: لا يقاس عليه غيره.

وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه الشروط، يجوز أن يجمع على هذا الوزن، فقد تجتمع الشروط في اسم أو صفة، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعهما.

٣ ـ الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، تعامل في الجمع معاملة الأسماء لا الصفات: ألا ترى أنهم جمعوا «عبداً» على «أعبد»، لاستعماهم إياه استعمال الأسماء، والعبد: الإنسان، حراً، كان أو رقيقاً، والعبد الرقيق خلاف الحر.

قال سيبويه: هو في الأصل صفة، لكنه استعمل استعمال الأسماء.

ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) (كما هو قياس جمعه)، ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعوه على (أساود) كأجدل وأجادل[1]، وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خُضْر) بضم فسكون، (كما هو قياس جمعها)، ثم لما أرادوا بها معنى الخضر من البقول جمعوها على (خضراوات) كما تُجمع الأسماء من نوعها، كصحراء وصحراوات، وفي الحديث: (ليس في الخضراوات صدقة) يعني: الفاكهة والبقول.

قال في النهاية: قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة، نحو: (صحراء وخنفساء). وإنما جمعه هذا الجمع، لأنه قد صار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة، والعرب تقول لهذه البقول: الخضراء، لا يريدون لونها.

٢ ـ أفعالٌ، كأجدادٍ وأثوابٍ:

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية، على أي وزنٍ كانت: كجَملٍ وأجمالٍ، وعَضُدٍ وأعضادٍ، وكَبِدٍ وأكبادٍ، وعُنُقٍ وأعناقٍ، وقُفْلٍ وأقفالٍ، وعِنبٍ وأعنابٍ، وإبلٍ وآبالٍ، وحِمْلٍ وأحمالٍ، ووقتٍ

---

(١) الأجدل: الصقر وهو طائر من الجوارح يصاد به.

وأوقاتٍ، وثوبٍ وأثوابٍ، وبيتٍ وأبياتٍ، وعمٍّ وأعمامٍ، وخالٍ وأخوالٍ.

ويُستثنى منها شيئان:

الأوّل: ما كان على وزن «فُعَلٍ»، بضم، ففتح، وشذَّ جمع «رُطَبٍ»[1] على «أرطابٍ»، **الثاني**: ما كان على وزن «فَعْلٍ»، بفتح فسكون، وهو صحيحُ الفاء والعين، غيرُ مُضاعفٍ، فلا يُجمَعُ على «أفعالٍ» قياساً. وإنما يُجمَعُ على «أفعُلٍ»، كما تقدم، لكنه قد شذَّ جمعُ «زَنْدٍ[2] وفَرْخٍ ورَبْعٍ وحَمْلٍ»[3] على وزن «أزنادٍ وأفراخٍ وأرباعٍ وأحمالٍ».

وشذَّ من الصفات، جمعُ «شهيدٍ وعَدُوٍّ وجِلْفٍ» على «أشهادٍ وأعداءٍ وأجلافٍ».

٣ ـ افعِلَة: كأَغمدَةٍ وأنصِبَةٍ:

وهو جمعٌ لاسم رباعيٍّ، مذكر، قبلَ آخرهِ حرفُ مدّ: كطعامٍ وأطعمةٍ، وحمارٍ وأحمرةٍ، وغُلامٍ وأغلمةٍ، ورَغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمدةٍ، ونِصابٍ[4] ونَصيبٍ[5]، وأنصبةٍ، وزِمامٍ وأزِمَّةٍ (وأصلُها أزْمِمَةٍ، بوزن: أفعلةٍ).

وشذَّ من الأسماء جمع «جائزٍ»[6] على «أجوزةٍ»، و«قَفاً» على «أقفيةٍ». وشذَّ من الصفات: جمعُ شحيحٍ على «أشِحَّةٍ»، وعزيزٍ على «أعِزَّةٍ»، وذليلٍ على «أذِلَّةٍ».

٤ ـ فِعلَة: كفِتيةٍ وشِيخَةٍ:

وهذا الجمعُ لم يطّرد في شيء من الأوزان، وإنما هو سَماعيٌّ، يُحفظ ما وَرَد منه، ولا يقاس عليه، وسُمِعَ منه: (شيخٌ وشيخَةٌ، وفتًى وفتيةٌ، وغُلامٌ وغلْمةٌ، وصبيٌّ وصبْيةٌ، وثورٌ وثيرةٌ،

---

(١) الرطب: ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يثمر، أي قبل أن يصير تمراً، واحده «رطبة».

(٢) الزند: موصل طرف الذراع في الكتف، وهما زندان: الكوع، مما يلي الإبهام، والكرسوع: مما يلي الخنصر، والرسغ: مجمع الزندين، ومن عندهما تقطع يد السارق، والزند أيضاً: الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزندة: السفلى فإذا اجتمعا قيل «زندان»، ويجمع في القلة، على «أزند» أيضاً، وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «زنود وزناد» ومنه قولهم: «وريت بك زنادي»، تقول ذلك لمن أنجدك وأعانك.

(٣) الحمل: ما تحمله الإناث في بطونها، وما تحمله الأشجار من ثمارها، وأما الحمل: بكسر الحاء فهو ما يحمل على الظهر أو على الرأس ونحوهما.

(٤) النصاب: مقبض السكين.

(٥) النصيب: الحصة من الشيء.

(٦) الجائز: الخشبة المعترضة بين الحائطين، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت، وتجمع في الكثرة على «جوائز»، وهو قياس جمعها.

وشُجاعٌ وشِجْعةٌ، وغزالٌ وغزلةٌ، وخَصيٌ وخِصيةٌ، وثِنَيٌ وثِنيةٌ[١]، ووَلَدٌ ووِلْدةٌ، وجليلٌ وجِلّةٌ، وعليٌّ وعِلْيةٌ، وسافلٌ وسِفلةٌ).

ولأنه لا قياسَ فيه ولا اطّراد، قال ابن السرّاج: إنه اسم جمع، لا جمعٌ، وما قوله ببعيد من الصواب.

جموع الكثرة

لجمع الكَثْرةِ (ما عدا صِيَغُ مُنتهى الجموع) ستَّةَ عشرَ وزناً وهي:

١ ـ فُعْلٌ: كَحُمْرٍ وعُورٍ:

وهو جمعٌ لِما كان صفةً مشبهةً، على وزن «أفعلَ»، أو «فَعْلاء» كأحمر وحمراءَ وحُمْر، وأعورَ وعوراءَ وعُورٍ. وما كان منه كأبيضَ مما عينه ياءٌ، كُسِرَ أوّله في الجمع: كبِيض.

٢ ـ فُعُلٌ: كَصُبُرٍ وكُتُبٍ وذُرُعٍ:

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: «فَعُول» بمعنى «فاعل» كصبور وصُبُرٍ، وغَيورٍ وغُيُر. وقد جمعوا، على خلاف القياس، نَذيراً وخَشِناً ونجيباً ونجيبةً على «نُذُرٍ وخُشُنٍ ونُجُبٍ».

الثاني: اسمٌ رباعي، صحيحُ الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرف مَدٍّ، ليس مختوماً بتاءِ التأنيث: ككتاب وكُتُبٍ، وعَمُودٍ وعُمُدٍ، وقَضيب وقُضُبٍ، وسريرٍ وسُرُرٍ. ولا فرقَ أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة أو مؤنثاً: كعَناقٍ[٢] وعُنُقٍ، وذِراعٍ وذُرُعٍ.

وشذَّ جمعُ خشبَةٍ وخَشَبٍ، وصحيفةٍ على خُشُبٍ وصُحُفٍ.

وما قالوه من أنه: شذَّ جمعُ سقْفٍ، ورَهْنٍ، وسِتْرٍ على «سُقُفٍ ورُهُنٍ وسُتُر» فهو غيرُ واقع، لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات، فالسُّقُفُ: جمع «سَقِيفٍ»[٣]، والرهُنُ جَمعُ «رِهانٍ»، وهذا جمع «رَهنٍ» فهي جمع الجمع، والسترُ: جمع «ستارٍ» وكل ذلك على القياس، وأمّا السَّقْفُ والرَّهنُ والسِّتْرُ، فجمعها: «سُقوفٌ، ورِهانٌ، ورُهونٌ، وسُتُورٌ» قياساً، لا «سُقُفٌ ورُهنٌ وسُتُرٌ» شذوذاً.

---

(١) الثنى: بكسر الثاء وفتح النون: الذي يكون بعد السيد في المرتبة، والذي يجيء ثانياً في السؤدد، ومثله = «الثنيان» بضم فسكون، ويصح أن يطلق «الثنى والثنيان» على من يكون دون الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية، كرئيس الوزراء، مثلاً، والثنى أيضاً: الأمير يعاد مرتين وأن تفعل الشيء مرتين، وفي الحديث لا ثنى في الصدقة، يعني: لا تؤخذ الزكاة في السنة مرتين.

(٢) العناق: بفتح العين: الأنثى من أولاد المعز.

(٣) السقيف: السقف كما في القاموس.

٣ ـ فُعَلٌ: كَغُرَفٍ وحُجَجٍ وكُبَرٍ:

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: اسمٌ على وزن «فُعْلة» كغُرْفةٍ وغُرَفٍ، وحُجّةٍ[١] وحُجَجٍ، ومُدْيةٍ[٢] ومُدًى.

وأما جمعُ «رُؤْيا»[٣] ونَوْبة[٤] وقَرْيةٍ» على «رؤىً ونُوَب وقُرىً»، فهو مخالفٌ للقياس.

وأما جمعُ النوبة[٥] (بضم النون) على «نُوَب» فهو على القياس.

الثاني: صفةٌ على وزن «فُعْلى» مُؤنث «أفعلَ» ككُبْرى وكُبَرٍ، وصُغْرى وصُغَرٍ.

٤ ـ فِعَلٌ كَقِطَعٍ وحِجَجٍ:

وهو جمعٌ لاسم على وزن «فِعْلة» كقطعةٍ وقِطَعٍ وحجةٍ[٦] وحجج، ولحيةٍ، ولحىً، وقد جمعوا «قصعة» على «قصع»، شُذوذاً.

٥ ـ فُعلة. كَهُداةٍ (وأصلها. هُدَيَةٌ)[٧]:

وهو جمعٌ لصفةٍ، مُعتلّةِ اللّام، لمذكر عاقلٍ، على وزن «فاعل»، كهادٍ وهُداةٍ، وقاض وقضاةٍ، وغازٍ وغُزاةٍ، وجاءَ شُذوذاً، جمعُ كميٍّ[٨] وسُريٍّ وبازٍ[٩] وهادرٍ[١٠] على «كُماةٍ وسُراةٍ وبُزاةٍ وهُدَرَةٍ».

---

(١) الحجة: بضم الحاء: البرهان.

(٢) المدية، بضم الميم: السكين.

(٣) الرؤيا: ما يراه النائم. والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة.

(٤) النوبة، بفتح النون: أن يتناوب القوم في أمر من الأمور، فيكون لكل واحد نوبة فيه، يقال: جاءت نوبتك والنوبة أيضاً: الفرصة، والجماعة من الناس، وهي أيضاً مصدر: «نابه الأمر نوباً ونوبة»، إذا أصابه ونزل به.

(٥) النوبة، بضم النون: المصيبة والنازلة، وهي الاسم من «نابه الأمر وانتابه» أي: أصابه وحل به كما في لسان العرب.

(٦) الحجة، بكسر الحاء: السنة، والمرة من الحجج، وهذه قياسها الفتح، لأن الكسر لما دل على الهيئة، والفتحَ لما دل على المرة، لكنهم لم ينطقوا بها إلا بالكسر، كما قالوا: «رأيته رئية» بكسر الراء، والقياس «رأية» بفتحها.

(٧) قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهكذا قضاة وغزاة، أصلهما: قضية وغزوة، فعل بهما ما فعل بهداة.

(٨) الكمي: الشجاع، والمتكمي أي المتغطي المتستر بآلة حربه وسلاحه، واشتقاقه من «كمى نفسه» أي سترها بالدرع والخوذة ويقال: «كمى شهادته وأكماها» أي كتمها وأخفاها.

(٩) البازي: طائر من الجوارح التي يصطاد بها، وإنما كان جمعه على «بزاة» شاذاً، مع كونه على وزن «فاعل»، لأنه اسم لا صفة.

(١٠) الهادر: الساقط، والرجل الذي لا يعتد به، يقال: هم هدرة، أي ساقطون ليسوا بشيء، ويقال في جمعه أيضاً، «هدرة» بفتح الهاء والدال وهو القياس.

٦ ـ فَعَلَة: كَسَحَرَةٍ وَبَرَرَةٍ وباعَةٍ:

وهو جمع لصفةٍ، صحيحة اللام، لمذكرٍ عاقلٍ، على وزن «فاعل»: كساحرٍ وسحَرةٍ، وكاملٍ وكَمَلَةٍ، وسافرٍ[١]، وسَفَرَةٍ، وبارٍّ[٢] وبَرَرَة، وبائعٍ، وباعةٍ، وخائن وخانةٍ[٣]، وشذَّ جمع سَريّ على «سَراةٍ»، كما شذَّ جمعه على «سُراةٍ»، وقياسُ جمعه: «أسرياء»، كنبيّ وأنبياء.

٧ ـ فَعْلى: كَمَرْضى وقَتْلى:

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن «فَعيلٍ»، تَدلّ على هُلْكٍ، أو تَوجّعٍ، أو بليَّة، أو آفةٍ: كمريض ومَرْضى، وقتيلٍ وقَتلى، وجريحٍ وجرحى، وأسيرٍ وأسرى، وشَتيتٍ[٤] وشَتَّى، وزَمينٍ[٥] وزَمنى.

وقد يكون هذا الجمعُ لغير «فَعيل» مِمّا يدل على شيء ممّا تقدَّم: كهَلْكى، ومَوْتى، وحمقى وسَكري، جمع: «هالك وميت[٦] وأحمقَ وسكرانَ».

٨ ـ فِعَلَة: كَدِرَجَةٍ ودِبَبَةٍ:

وهو جمع لاسم ثلاثيّ، صحيح اللام، على وزن «فُعْل» كدُرْج ودِرَجة[٧]، ودُبّ ودِبَبَة.

وقد جمعوا قِرداً على «قِرَدةٍ» وهادراً على «هِدَرةٍ» على غير قياس.

٩ ـ فُعَّل: كَرُكَّعٍ وصُوَّمٍ:

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعل» أو «فاعلة»: كراكع ورُكَّع، وصائم وصُوَّم، ونائم ونُوَّم.

وقد يكون نادراً، من معتّلُ اللام: كغازٍ وغُزَّىً، وشذَّ جمعُ نُفَساء[٨] وخَريدةٍ[٩] ....

---

(١) سفر الكتاب: كتبه، فهو سافر، أي كاتب.

(٢) البر، بكسر الباء، معنى يجمع أنواع الخير: كالصلة والاتساع في الإحسان والصلاح والتقى والطاعة، والصفة منه «بر»، بفتح الباء وجمعه «أبرار» و«بار»، وجمعه «بررة».

(٣) جمع البائع «باعة»، وجمع الخائن «خانة» وأصلهما: «بيعة وخونة»، بفتح أولهما وثانيهما. وقد أعلا إعلال «هداة»، ويجوز ترك الإعلال في «خانة» فتقول: «خونة» على الأصل.

(٤) الشتيت: المشتت والمنشتت.

(٥) الزمين والزمن، بكسر الميم فيهما: المريض قد طال مرضه.

(٦) الميّت، بتشديد الياء، جمعه: «موتى» والميْت بسكونها، جمعه «أموات».

(٧) الدرج، بضم فسكون: وعاء المغزل، وسفط صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأداتها، ويجمع في القلة قياساً على: أدراج.

(٨) النفاس، بكسر النون: ولادة المرأة، فإذا وضعت حملها فهي «نفساء» وتجمع أيضاً على «نفساوات» قياساً، وعلى «نفاس»، بكسر النون شذوذاً.

(٩) الخريدة: المرأة الحفرة الحيية «أي ذات الحياء»، والبكر والعذراء، وتجمع أيضاً قياساً على «خرائد»، وشذوذاً على «خرد»، بضمتين.

وأعزل[1] على «نُفَّسٍ وخُرَّدٍ وعُزَّلٍ».

١٠ ــ فُعَّال: كَكُتَّاب وقُوَّام:

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعلٍ» ككاتب وكتّابٍ، وقائمٍ وقُوَّامٍ، وصائمٍ وصُوَّام.

وندرَ مجيئُهُ من معتلّ اللام: كغازٍ وغُزَّاءٍ.

١١ ــ فِعال: كَجبالٍ وصِعابٍ:

وهو جمعٌ لستة أنواع:

الأول: اسمٌ أو صفة، ليست عينهما ياءً، على وزن «فَعْلٍ» أو «فَعلةٍ». فالاسمُ ككعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاع، وجنَّةٍ وجنان.

والصفة كصعبٍ وصعبة وصِعاب، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخام.

وندرَ مجيئهُ من معتلّ العين: كضيعة وضياع، وضيفٍ وضياف.

الثاني: اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعف، على وزن «فَعَلٍ» أو «فعلة» كجَمَلٍ وجِمال، وجَبلٍ وجِبال، ورقَبَة ورِقاب، وثَمَرة وثِمار.

الثالث: اسمٌ على وزن «فِعْل»: كذِئب وذئاب، وبئر وبئار، وظِل وظِلال.

الرابع: اسمٌ على وزن «فُعْل»، ليست عينه واواً، ولا لامه ياءً: كرُمح ورِماح، وريح ورياح، ودُهن ودِهان[2].

الخامس: صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن «فَعيل» أو «فعيلة»: ككريم وكريمة وكرام، ومريض ومريضة ومِراض، وطويل وطويلة وطِوال.

السادس: صفةٌ على وزن «فَعْلان» أو «فعلى» أو «فَعلانة» أو «فُعْلانة» كعطشانَ وعَطْشى وعطشانة[3] وعِطاش وريّان وريّا ورِواءٍ، ونَدمانَ ونَدمى[4] ونِدام، ونَدمان وندمانة[5] ونِدامٍ،

---

(١) الأعزل: من لا سلاح له ويُجمع أيضاً قياساً على «عزل»، بضم فسكون، ويقال أيضاً: «هو عزل»، بضمتين، بمعنى «أعزل كعصب»، وجمعه «أعزال»، كما قالوا؛ جنب وأجناب، شبهوهما بعنق وأعناق. وليست «الأعزال» جمعاً لأعزل أيضاً، كما قالوا: وإنما هي جمع لعزل.

(٢) الدهن، بضم الدال: ما يدهن به من زيت وغيره، وجمعه «دهان» بكسر الدال، وأما الدهان، في قوله تعالى: ﴿فكانت وردة كالدهان﴾، فهو اسم مفرد ومعناه: الجلد الأحمر.

(٣) يقال: عطشى وعطشانة «كما في القاموس ولسان العرب»، ومثلها سكرى وسكرانة، وهي لغة بني أسد، والتأنيث بالألف هي اللغة الفصيحة.

(٤) بمعنى: نادم ونادمة: فالندمان، بمعنى النادم، مؤنثه «ندمى»، وهو ممنوع من الصرف.

(٥) بمعنى نديم ونديمة، أي منادم ومنادمة، فالندمان بمعنى النديم، مؤنثه «ندمانة»، وهو، بهذا المعنى،

وخُمصان وخُمصانة وخِماص[1].

وما جُمع على «فِعال»، من غير ما ذُكر، فهو على غير القياس، وذلك: كراعٍ وراعية ورِعاءٍ، وقائم وقائمة وقيام، وصائم وصائمة وصِيام، وأعجف[2] وعجفاءَ وعِجاف، وخَيِّر وخيار[3]، وجَيِّدٍ وجِياد، وجَواد وجِياد، وأبطحَ وبطحاءَ وبطاح[4] وَقُلوص وقِلاص[5]، وأنثى وإناث، ونُطفة ونطاف[6]، وفصيل وفِصال[7]، وسَبُع وسِباع، وضَبع وضِباع[8]، ونُفساءَ ونِفاس، وعُشراءَ وعِشار[9].

١٢ ـ فُعولٌ: كقُلوبٍ وكُبود:

وهو جمعٌ لأربعة أشياءَ:

الأول: اسمٌ على وزن «فَعِل» ككبد وكُبُود، ووَعِل ووعُول، ونمر ونُمُور. وقد جاءَ في الشعر جمعُ نَمِرٍ على «نُمُر» (بضمتين) للضرورة، كأنه اختصر نُمُوراً.

الثاني: اسمٌ على وزن «فَعْلٍ» ليست عينه واواً: كقَلْبٍ وقُلوب وليثٍ وليوث.

الثالث: اسمٌ على وزن «فِعْلٍ»: كحِمْل وحُمُول، وفيل وفُيول، وظِلٍّ وظُلول.

الرابع: اسمٌ على وزن «فُعْلٍ»: ليس معتلَّ العين ولا اللام، ولا مُضاعفاً: كبُرد وبُرود،

منصرف، لأن «فعلان»، إذا كان تأنيثه بالتاء، ينصرف: وإن كان يؤنث بالألف، يمتنع من الصرف.

(١) الخمصان بضم فسكون: الضامر البطن، وأصله من الجوع، من «خمص البطن» إذا خلا، والمخمصة: المجاعة. والخمصة «بفتح فسكون» الجوعة. يقال: «ليس للبطنة خير من خمصة تتبعها».

(٢) الأعجف: الهزيل.

(٣) الخير، بتشديد الياء مكسورة: الفاضل ذو الخير، ومؤنثه خيرة.

(٤) الأبطح والبطحاء: مسيل فيه دقاق الحصى، ومنه بطحاء مكة، وهو مسيل واديها، ويجمع الأبطح أيضاً على أباطح والبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعهما.

(٥) القلوص: الناقة الشابة.

(٦) النطفة: الماء الصافي، قل أو كثر. وهي أيضاً: ماء الرجل والمرأة.

(٧) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

(٨) الضبع «بفتح فضم، وهي لغة قيس، وبفتح فسكون، وهي لغة تميم» وهي مؤنثة، وقيل تقع على الذكر والأنثى، وقد يقال فيها ضبعة، والذكر ضبعان «بكسر فسكون»، والأنثى ضبعانة، ويجمعان قياساً، على ضباعين، وإذا أسكنت باء الضبع جمعتها في القلة قياساً على أضبع، وفي الكثرة على ضباع، وإذا ضممتها، فجمعها على أضبع وضباع شاذ، فالأضبع والضباع جمعان شاذان للضبع «بضم الباء»، وقياسان للضبع، بسكونها.

(٩) العشراء، بضم ففتح: الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر، وتجمع أيضاً قياساً على عشراوات، قال في المختار وليس في الكلام «فعلاء» تجمع على «فعال» إلا نفساء وعشراء.

وجُند وجُنود. وشذَّ جمعُ «حُصٍّ»[1] على «حُصوص»، لأنه مضاعف.

وما كان على وزن «فَعَل» (بفتح الفاء والعين) لا يُجمع على «فُعُول»؛ لأنه ليس قياسَ جمعه، إلا ألفاظاً منه جمعوها عليه: كأسد وأُسود، وشجَن وشُجُون[2]، ونَدب ونُدوب[3]، وذكر وذُكور، وطَلَل وطُلول[4].

١٣ ـ فِعْلان: كغِلمان وغِربان:

وهو جمعٌ لأربعة أشياء:

الأول: اسمٌ على وزن «فُعالٍ»: كغُلام وغِلْمان، وغراب وغِرْبان، وصُؤاب وصِئْبان[5].

الثاني: اسمٌ على وزن «فُعَل»: كجُرَذ[6] وَجِرذان، وصُرَد[7] وصِرْدان.

الثالث: اسمٌ عينه واو، على وزن «فُعْلٍ»: كحوتٍ وحيتانٍ، وعُودٍ وعِيدان، ونُور ونيران[8]، وكوز وكيزان.

الرابع: اسمٌ على وزن «فَعلٍ»، ثانية ألفٌ أصلها الواو: كتاجٍ وتيجان، وجارٍ وجيران، وقاع[9] وقِيعان، ونار ونيران[10]، وبابٍ وبيبان، والألف في المفرد منقلبة عن الواو والأصل: «تَوَجٌ وجَوَرٌ وقَوَعٌ وَنَوَرٌ وبَوَبٌ».

وما جُمع، غير هذه الأربعة، على «فِعْلان»، فهو على خلاف القياس: كصِنْوٍ[11] وصِنْوانٍ،

---

(١) الحص، بضم الحاء: الزعفران، أو هو الورس. والورس: نبات كالسمسم يزرع في اليمن، يصبغ به، وصبغه خالص الصفرة، ضارب إلى الحمرة، ويشبه صبغ الزعفران، ويجمع في القلة قياساً على أحصاص، وحقه أن يجمع في الكثرة على حصاص ولكني لم أر من ذكره من اللغويين ولا النحاة.

(٢) الشجن: الحاجة، والحزن، والهم والغصن والشعبة من كل شيء ويجمع في القلة على أشجان.

(٣) الندب، بفتحتين: أثر الجرح، إذا لم يرتفع عن الجلد، وهو أيضاً الخطر «بفتحتين»، وهو ما يتراهن عليه في السباق.

(٤) الطلل: الشاخص من آثار الديار.

(٥) الصؤاب، بضم الصاد: بيض القمل. وواحده صؤابه. والعامة تطلق الصئبان على صغار القمل.

(٦) الجرذ بضم ففتح: نوع من الفأر.

(٧) الصرد، بضم ففتح: طائر أبقع البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير.

(٨) النور: يجمع في القلة على «أنوار» وفي الكثرة على «نيران».

(٩) القاع: المستوي من الأرض، ومثله القيعة بكسر القاف.

(١٠) النار: تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على «نيار» بكسر النون، وفي القلة على «أنوار».

(١١) الصنو: الأخ الشقيق، والعم، والابن، والمثل «أي الشبيه المماثل»، والمؤنث: «صنوة»، وفرع النخلة الثابت في أصلها، فإذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر، فكل واحدة صنو، والنخلتان صنوان «بصيغة

وغزالٍ وغِزلانٍ، وصِوارٍ[١] وصِيران، وظليم وظِلمان[٢]، وخروف وخِرفان، وقِنْوٍ وقِنوان[٣]، وحائطٍ وحيطان، وحِسْلٍ وحِسْلانٍ[٤]، وخِرصٍ وخرصان[٥]، وخيطٍ وخيطان[٦]، وشيحٍ وشيحان[٧]، وضَيْف وضيفان، وشيخ وشيخان، وفَصيلٍ وفِصلان[٨]، وصبيّ وصِبيان، وشُجاعٍ وشُجعان[٩].

١٤ ـ فُعلان، كَقُضبانٍ وحُملانٍ:

وهو جمعٌ لثلاثةِ أشياء:

الأول: اسم على وزن «فَعيل»: كَقَضيبٍ وقُضبان، ورغيفٍ ورُغفان، وكثيب[١٠] وكُثبان، وفَصيلٍ وفُصلان[١١]، وقَفيرٍ وقُفران[١٢]، وبعير وبُعران، وقَفيز وقُفزان[١٣].

الثاني: اسمٌ صحيح العين، على وزن «فَعَلٍ»: كَحَمَلٍ وحُمْلان[١٤]، وذكر وذُكران، وخَشَبٍ

المثنى» والجماعة صنوان «بوزن غزلان»، وقد يراد بالصنو كل فرع ينبت في شجرة، نخلة كانت أو غير نخلة، ويجوز في «صنوان» كسر الصاد وضمها.

(١) الصوار، بكسر الصاد وضمها: القطيع من البقر ووعاء المسك، وجمع الصوار على «صيران» شاذ، باعتبار كسر أوله، وأما باعتبار ضمه فجمعه عليه هو القياس، كغلام وغلمان، كما ستعلم.

(٢) الظليم: ذكر النعام، والأنثى: «ظليمة».

(٣) القنو بكسر القاف وضمها: عنقود النخل وهو كعنقود العنب، ويقال له أيضاً العذب، بكسر فسكون، والكباسة، بكسر الكاف، من كسر القاف في «قنو» كسرها في الجمع، ومن ضمها فإنه يضمها في الجمع.

(٤) الحسل: بكسر فسكون: ولد الضبة حين يخرج من البيضة، والضب: حيوان يشبه الحرذون، والأنثى «ضبة».

(٥) الخرص: بكسر الخاء وضمها: سنان الرمح، وحلقة الذهب والفضة، وحلقة القرط والحلقة الصغيرة، ويجوز في «الخرصان» كسر الخاء وضمها، باعتبار كسرها في المفرد وضمها فيه.

(٦) الخيط: بكسر الخاء: جماعة النعام.

(٧) الشيح، بكسر الشين: من نبات البادية، ترعاه الأبل والخيل وهو طيب الرائحة.

(٨) إن كسرت الفاء في «فصلان» كانت جمعاً شاذاً، وإن ضممتها فهي جمع قياسي كما ستعلم.

(٩) جمع الشجاع «شجعان» بكسر الشين شاذ، وإن كان على وزن «فعال» كغلام وغلمان لأنه صفة، وهذا الوزن إنما هو للأسماء، لا للصفات: وكذا إذا قلت «شجعان» بضم الشين، فهو جمع شاذ أيضاً كما ستعلم.

(١٠) الكثيب بفتح فكسر: التل من الرمل.

(١١) الفصلان، بالضم: جمع قياسي لفصيل، وجمعه على «فصلان» بكسر الفاء جمع له شاذ كما تقدم.

(١٢) القفير: بفتح فكسر: خلية النحل والزنبيل والطعام بلا أدام.

(١٣) القفيز: نوع من المكاييل.

(١٤) الحمل، بفتحتين: الخروف.

وخُشْبان، وجَذَعٍ وجُذعان[١].

الثالث: اسمٌ صحيحُ العين، على وزن «فَعْل»: كظَهْر وظهران، وبطن وبُطنان، وعبْدٍ وعُبدان[٢]، ورَكْبٍ ورُكبان[٣]. ورَجْلٍ ورجْلان[٤].

وما وردَ، من غير هذه الثلاثة، مجموعاً على «فُعلان»، فهو على غير القياس: كواحدٍ ووُحْدان، وأوحَدَ وأُحدان[٥]، وجدارٍ وجُدران وذِئب وذُؤبان[٦]، وراعٍ ورُعيان، وشابٍ وشُبّان، وخرصٍ وخُرصان[٧]، وزُقاقٍ وزُقّان[٨]، وزِقٍّ وزُقّان[٩]، وحائرٍ وحُوران[١٠]، ....

(١) الجذع، بفتحتين: ما كان من أولاد الشياه في السنة الثانية، وما كان من أولاد البقر وذوات الحافر، كالخيل ونحوها، في الثالثة، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأنثى «جذعة» وإنما جمعوه على «فعلان» مع أنه صفة، وفعلان ليست لشيء من الصفات لأنهم أجروه مجرى الأسماء. فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين «والجذع» أيضاً الشاب الحدث. ومنه «الدهر جذع أبدً» أي: لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب، ويقال: «وهو في هذا الأمر جذع» أي هو حديث عهد فيه.

(٢) العبد في الأصل صفة، وقد تنوسي فيه معنى الوصفية بعد استعماله استعمال الأسماء كما تقدم في الكلام على جموع القلة.

(٣) الركب: اسم لفظه مفرد ومعناه جمع. فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر، وربما أطلق على أصحاب الخيل، وجمعه: «ركبان» بضم الراء، وليس هو بجمع «راكب» كما قال بعض اللغويين والنحاة وجعلوها جمعاً شاذاً له. وليست «الركبان» جمعاً شاذاً لراكب على الصحيح، بل هي جمع «ركب» كما ذكرنا، وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين، ولاستعماله استعمال الأسماء جاز جمعه على «ركبان».

(٤) الرجل بفتح فسكون: اسم بمعنى الراجل وهو الماشي على رجله، وليست الرجلان جمعاً للراجل ولا لغيره مما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماء ثم يتبعونها بعدة جموع فيتوهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه الجموع جمع لما تقدمه من الأسماء. والنحاة يذكرون أن «الرجلان» جمع للراجل على الشذوذ والحق أنها جمع للرجل، بفتح فسكون كما ذكرنا.

(٥) تقول: فلان أوحد زمانه وواحد دهره ولا واحد له: أي لا نظير له، و«أحدان» أصله: «وحدان» فهمزته مبدلة من الواو، وتقول: أوحده الله، أي: جعله واحد زمانه.

(٦) الذئب: كلب البر. والواحدة «ذئبة» ويجوز ترك الهمزة، فيقال «ذيب» والذؤبان أيضاً: صعاليك البادية ولصوصها، لأنهم كالذئاب.

(٧) يجوز في «الخرصان» كسر الخاء وضمها، كما تقدم، وكلاهما جمع شاذ.

(٨) الزقاق، بضم الزاي: طريق ليس بالمتسع، نافذاً كان أو غير نافذ فإن كان الطريق غير نافذ، فهو «الردب» بفتح الراء وسكون الدال، والزقاق يذكر ويؤنث: وأهل الحجاز يؤنثون الزقاق والطريق والسبيل والسوق والصراط: وتميم تذكر ذلك، كما في المصباح، نقلاً عن الأخفش.

(٩) الزق، بكسر الزاي: السقاء، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء، ويجمع قياساً في القلة على وزن «أزقاق»، وفي الكثرة على «زقاق» بكسر الزاي.

(١٠) الحائر مجتمع الماء، وحوض يسيل إليه مسيل ماء الأمطار، والمكان المطمئن من الأرض، والبستان،

وحُوارٍ وحُوران[1]، وشُجاع وشُجعان، وأسودَ وسُودان، وأحمَر وحُمْران، وأبيضَ وبيضان، وأعمى وعُميان، وأعورَ وعُوران.

والذي نراه: أن «السودان» وما بعدها، إنما هي جمع: «سود، وحمر، وبيض، وعمي، وعور»، وأن هذه هي جمع: «أسود، وأحمر، وأبيض، وأعمى، وأعور».

ومع هذا فجمعها على فعلان مخالف للقياس.

١٥ ــ فُعَلاءُ: كنُبَهاءَ وكُرَماءَ:

وهو جمعٌ لشيئينِ:

الأولُ: صفةٌ لمذكر عاقل على وزن «فَعيل»، بمعنى «فاعل»، صحيحة اللام، غيرُ مُضاعفة، دالة على سجية مدح أو ذم، كنبيهٍ ونُبهاء، وكريم وكُرماء، وعليم وعُلَمَاء، وعظيم وعُظَمَاء، وظريفٍ وظرفاء، وسميحٍ وسُمَحَاء[2]، وشجيعٍ وشُجعاء[3]، ولئيم ولُؤَمَاء، وبخيلٍ وبُخلاء، وخشينٍ وخشنَاء[4]، وسميجٍ وسُمَجاء[5] وجبينٍ وجُبناء[6]. أو تدل على مشاركة: كشريكٍ وشُركاء، وجليسٍ وجُلساء، وخليطٍ وخُلطاء، ورفيقٍ ورُفقاء، وعَشيرٍ وعشراء، ونديمٍ ونُدماء، وهي بمعنى: مُشارِكٍ، ومُجالِسٍ، ومُخالِطٍ، ومُرافِقٍ، ومُعاشِرٍ، ومنادم.

الثاني: صفةٌ لمذكر عاقلٍ، على وزن «فاعلٍ» دالةٌ على سجيّة مدحٍ أو ذمّ: كعالم وعُلماء، وجاهل وجُهلاء، وصالح وصُلَحاء، وشاعر وشُعراء.

وشذَّ جمع جبانٍ على «جُبَناء».

١٦ ــ أفعِلاءُ: كأنبياءَ وأشِدّاءَ

وهو جمع لصفةٍ على وزن «فَعيلٍ» معتلَّةِ اللام، أو مضاعفةٍ.

ويجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء، وهذا أيضاً جمع شاذ كما علمت.

(١) الحوار: بضم الحاء: ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو «فصيل»، يجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء قياساً، كغلام وغلمان.

(٢) السميح: الجواد، صفة من الجود وهو «سمح» أيضاً وهي «سمحة».

(٣) الشجيع: الشجاع، ويجمع قياساً على «شجعان» بضم الشين. وليس «الشجعان» جمعاً لشجاع شذوذاً، كما قلنا: وإنما هو جمع لشجيع على القياس، والشجاع يجمع شذوذاً على «شجعان».

(٤) الخشين: الخشن الطبع، وأما ضد الناعم فهو «الخشن»، بكسر الشين.

(٥) السميج: القبيح، ومثله سمج، ولبن سمج: لا طعم له.

(٦) الجبين: الجبان، وجمعه (جبناء)، وقد جمعوا، شذوذاً، جباناً على (جبناء)، شبهوه بجبين، لأنه مثله في الوصفية وعدد الأحرف وزيادة حرف المد.

فالمعتلة اللام: كنبي وأنبياء، وصفيّ وأصفياء، ووصيّ وأوصياء، وولي وأولياء.

والمضاعفة: كشديدٍ وأشِدَّاءَ، وعزيزٍ وأعزَّاء، وذليلٍ وأذِلاء.

صيغ منتهى الجموع

من جموع الكثرةِ جمعٌ يقال له: «منتهى الجموع» و«صيغة منتهى الجموع» وهو كلُّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان[1]، أو ثلاثةُ أحرف وسطُها ساكنٌ: كدراهمَ ودنانيرَ.

وله تسعةَ عشَر وزناً. وهي كلها لمزيدات الثلاثيّ، وليس للرُّباعي الأصول وخماسيِّه إلا «فعالِلُ وفعاليلُ» ويشاركهما فيهما بعضُ المزيدِ من الثلاثي، كما سترى.

١ و٢ ـ فعالِلُ وفَعاليلُ: كَدَراهِمَ وَدَنانيرَ:

ويُجمعُ على «فعاللَ» كلُّ اسم رباعيّ الأصول، مجرَّد: كدرهم ودراهمَ، والمزيدُ فيه منه: كغَضَنْفَر[2] وغَضافِرَ، والأسماءُ الخماسيَّةُ الأصولِ المجرَّدةُ: كسفرجل وسفارج[3]، والمزيدُ فيه منه: كعَندليبٍ[4] وعَنادلَ.

ويُجمعُ على «فَعاليلَ» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ علَّةٍ ساكنٌ: كقرطاس[5] وقراطيسَ، وفرْدوس[6] وفراديسَ، وقنديل وقناديل، ودينار ودَنانير.

ويلحقُ بالرباعيِّ المجرَّدِ ومزيده (من حيثُ جمعُه على فعاللَ أو فعاليلَ) ما يُشبههما من الثلاثي المزيدِ في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيح.

فالمزيدُ في حشوه: كسُنْبُل[7] وسنابل، وقُمَّسٍ[8] وقمامسَ، وسكين وسكاكين، ....

---

(١) ألف التكسير: هي التي تزاد في بعض جموع الكثرة.

(٢) الغضنفر: الأسد.

(٣) بحذف آخره، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف، ولم يكن رابعه حرف علة ساكناً، فإنه يرد إلى الرباعي، بالحذف عند جمعه أو تصغيره، كما ستعلم.

(٤) العندليب طائر حسن الصوت، يصوت ألواناً من الأصوات، ويسمى الهزار، والبلبل، والعندل أيضاً، وعندل العندليب: صوت، والعندلة: تصويته.

(٥) القرطاس: ما يكتب فيه، والصحيفة من أي شيء كانت، والهدف ينصب ليرمى إليه، يقال: رمى فقرطس، أي أصاب القرطاس، أي الهدف.

(٦) الفردوس: الجنة، والبستان، من الأودية: ما تنبت ضروباً من النبت، وهو يؤنث ويذكر، والفردوس كلمة اشترك فيها كثير من اللغات، وقال الفراء هو عربي، واشتقاقه من الفردسة، وهي السعة.

(٧) السنبل: واحده «سنبلة»، ويقال: سنبل الزرع، إذا أخرج سنبله، والنون فيه زائدة لأنه يقال فيه أيضاً: (سبل بفتحتين)، وواحده (سبلة)، ويقال: أسبل الزرع أي: أخرج سبله.

(٨) القمس، بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة: الرجل الشريف، والميم الثانية من الميم الثانية من الميم

وسَفود[١] وسَفافيد، وفَرُّوخ[٢] وفراريخ، والمزيدُ في آخره: كشَدقم[٣] وشَداقم، وفَسْحُم وفَساحم، وقُعْدُد[٤] وقعادد، وسرحانٍ وسراحين، وشِمْلال[٥] وشماليل.

«أما الثلاثي الأصول، الذي زيادته في أوله: كإصبع، المزيد فيه حرف علة في حشوه، كخاتم وكودن[٦] وصيرف، وصحيفة، وعجوز، أو في آخره: كحبلى وكرسيّ، فله غير «فعاليل» من صيغ منتهى الجموع الآتي بيانها»:

٣ و٤ ــ أفاعِلَ وأفاعيلُ: كأنامِلَ وأضابيرَ:

ويجمع على «أفاعلَ» شيئانِ:

الأوّل: ما كان على وزن «أفعل»، صفة للتّفْضيل: كأفضَل وأفاضلَ.

فإن كان صفة لغير التفضيل: كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على «فُعْل» كحمر وزُرق، كما تقدم، إلا إذا خرجَ عن معنى الوصفيَّةِ إلى معنى الاسميَّة، فيجمع هذا الجمع: كأسود (للحيَّة) وأساودَ، وأجدل (للصّقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأداهمَ.

ومثل: أحمر وأزرق وأعرجَ وأعمشَ (أعلاماً)، فتجمعُ على «أحامرَ، وأزارقَ، وأعارجَ، وأعامشَ».

الثاني: اسمٌ على أربعة أحرف، أوّله همزةٌ زائدة: كإصبع وأصابعَ، وأنمُلة وأناملَ، ولا يعتدُّ بعلامة التأنيث التي تلحقه، كما رأيتَ.

وكذا لا يعتدُّ بها في كل الصّيَغ التي ستُذكر.

ويُجمع على «أفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ مدّ، كأسلوب وأساليبَ، وإضبارة وأضابيرَ[٧].

المشددة زائدة، لسقوطها في (قومس) وهو الأمير والملك الشريف.

(١) السفود، بفتح السين وتشديد الفاء مضمومة، الحديدة التي يشوى بها اللحم.

(٢) الفروخ: السنبل الذي استبانت عاقبته وانعقد حبه.

(٣) الشدقم: الواسع الشدق، وهو جانب الفم.

(٤) القعدد، بضم القاف والدال: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب وعن المكارم، يقعد فلا ينهض إليها، وهو أيضاً الخامل، واللئيم من الحسب، والذي يقعد به نسبه.

(٥) الشملال: الناقة السريعة، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل بكسر الشين، يقال: شمل الرجل وانشمل وشمل تشميلاً وشملل، أي أسرع، واللام الثانية في شملال وشمليل زائدة.

(٦) الكودن، الفرس الهجين والفيل، والبغل، والحمار، والبرذون، واشتقاقه من الكدانة، وهي الهجنة، والكودن أيضاً، البليد، والثقيل، وكودن الرجل: أبطأ في مشيه.

(٧) الإضبارة، الحزمة من الكتب والسهام.

ومثل: «آدم»[1] وزنه «فاعل»؛ لأنه أصله: «أأدم»، قلبت همزته الثانية مدة، ويجمع على «أوادم» على وزن «أفاعل» لا على وزن «فواعل» كما قالوا: وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة، وهي همزة «أفعل» الصفة المنقول عنها الاسم، فهي كهمزة «أجدل» نثبتها في الجمع كما نثبتها في «أجادل».

وتقول في جمع أول: «أوائل» بوزن «أفاعل»؛ لأن «أول» أصله «أوأل» أو «أأول»[2] وكلاهما وزنه «أفعل».

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن «أفعل» من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا.

٥ و٦ ـ تفاعِلُ وتفاعيلُ: كتَجارِب وتسابيحَ:

ويُجمع على «تَفاعلَ» اسمٌ على أربعة أحرف، أوّله تاء زائدة: كتنبل[3] وتنابِلَ، وتجربةٍ وتجارِبَ.

ويجمع على «تفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مد: كتقسيمٍ وتقاسيمَ، وتسبيحةَ وتسابيح، وتنبالٍ وتُنبولٍ وتِنْبالة وتنابيل، وتفراج وتفاريج[4].

٧ و٨ ـ مفاعل ومفاعيل: كمساجد ومصابيح:

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة: «كمسجد ومساجد، ومكنسة ومكانس».

---

(١) آدم، أبو البشر «صلوات الله عليه» والآدم في الأصل: الأسمر، والأنثى، (أدماء) واشتقاقه من الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة، وجمعه: «أدم» «بضم فسكون، كأحمر وحمر» ويجمع أيضاً على «أدمان» كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض لأن الأديم هووجه الأرض، وهو ضارب اللون إلى السمرة، ومنه الأديم: للجلد الأحمر وآدم «عليه السلام» مخلوق من أديم الأرض، من التراب: فهذا وجه تسميته بذلك، وقد اتفقت اللغات السامية على هذه التسمية، ومنها سرى إلى غيرها من اللغات، وآدم، الذي يجمع على «أوادم» هو ما سمي به، أما إن كان صفة، فيجمع على «أدم» قياساً، وعلى «أدمان» شذوذاً.

(٢) أول: إن اعتبرت أنه مشتق من «وأل إليه يئل وألا» بمعنى: لجأ إليه كان أصله: «أوأل»، وإن اعتبرت أن اشتقاقه من «آل يؤول أوْلاً» بمعنى: رجع وعاد، كان أصله «أأول» وكلا الاشتقاقين صحيح، لأن الالتجاء والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين، لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه الثاني، أو مرجع يلجأ إليه.

(٣) التنبل: «بوزن درهم» والتنبال والتنبالة «بكسر أولهما والتنبول «بضم أوله» القصير، والتاء فيه زائدة، واشتقاقه من «النبل» بفتح النون والباء، وهي صغار الحجارة، والنبلة «بضم فسكون»: اللقمة الصغيرة، والحجر الصغير.

(٤) التفاريج: خروق القباء والدرابزين «أي فتحاتهما»، وفتحات الأصابع، والمفرد «تفراج» بكسر فسكون، و«التفرجة» بكسر فكسر، مثل التفراج وقد جمعها في القاموس على تفاريج، وحقها أن تجمع على «تفارج» بلا ياء.

(وما كان منه ثالثه حرف مد «والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً، أو منقلباً عن أصل»، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعايش، ومعيبة ومعايب.

وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله: كمفازة ومفاوز «واشتقاقها من الفوز» ومغارة ومغاور «واشتقاقها من الغور» ومنارة ومناور «واشتقاقها من النور»: ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة؛ لأنه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحائب وكلها بوزن «فعائل» إلا ما شذ من قولهم: مصيبة ومصائب، وحقها أن تجمع على «مصاوب»، لكن العرب قد أجمعت على همز «المصائب» وقد قيل: «همزة المصائب من المصائب» على أنها قد جُمِعَت أيضاً على مصاوب، كما هو القياس.

وكذا قالوا في جمع منارة: «مناور» على القياس، و«منائر» على الشذوذ).

ويجمع على «مفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدّ: كمصباح ومصابيح، ومطمورة ومطامير[1]، وميثاق ومواثيق.

٩ و١٠ ـ يَفاعِلُ ويفاعيلُ: كَيَحامِدَ ويحاميمَ:

يُجمع على «يفاعل» اسم على أربعة أحرف، أوله ياءٌ زائدة: «كيحمد[2] ويحامدَ، ويُعملةٍ[3] ويَعاملَ».

ويُجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مدّ: «كيحموم[4] ويحاميمَ، ويَنبوعٍ وينابيع».

١١ و١٢ ـ فواعلُ وفواعيلُ: كَخَواتِمَ وطواحينَ:

يُجمع على «فواعل» ثلاثة أشياء:

الأوّل: اسمٌ على أربعة أحرف، ثانيه واو، أو ألف زائدتان: «ككوثر[5] وكواثر وخاتم[6] وخواتم، وجائز[7] وجوائز، ....

(١) المطمورة: حفرة يطمر فيها الطعام «أي القمح ونحوه» أي يخبأ، وطمرها يطمرها طمراً «بوزن نصر ينصر»، ملأها، والمطمور أيضاً: البيت يبنى في جوف الأرض.

(٢) يحمد «بوزن المضارع من حمد»: اسم علم على رجل، فهو علم منقول عن الفعل المضارع.

(٣) اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل، والجمل، يعمل، ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان.

(٤) اليحموم: الدخان الشديد السواد، والأسود من كل شيء.

(٥) الكوثر: السيد الكثير الخير والمعطاء ـ والنهر ـ ونهر في الجنة ـ والكثير من كل شيء.

(٦) الخاتم: يجوز فتح تائه وكسرها، ومثله الطابق والقالب والطابع، يجوز فيها فتح ما بعد الألف وكسره.

(٧) الجائز: الخشبة المعترضة بين حائطين، تحمل خشب البيت، وتوضع عليها أطراف الخشب، ويجمع أيضاً

وخالفةٍ [١] وخوالف، وناصية ونواصٍ [٢]، ونافقاء ونوافق [٣] إلّا ما كان منه معتل العين واللام، فيجمع على مثال «فعالى» (بفتح الفاء واللام): «كزاوية وزوايا [٤]، وراوية وروايا [٥]، وحاوية وحاوياء وحوايا» [٦].

الثاني: ما كان من الصفات على وزن «فاعل»، للمؤنث: «كحائض وحوائض، وطالق وطوالق، وناهد ونواهد» [٧].

أو للمذكر غير العاقل: «كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق». وشذ جمعهم: «هالكاً وناكساً وفارساً» من المذكر العاقل، «هواجس ونواكس وفوارس».

الثالث: ما كان من الصفات على وزن «فاعلة»: «ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطىء [٨]، وخاطية وخواط [٩].

وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث، فيجمع على «فواعل» أيضاً «كخالفة وخوالف».

ويجمع على «فواعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفُ مد: «كطاحونة وطواحين، وطومار وطوامير» [١٠].

في القلة على «أجوزة» وفي الكثرة على «جوزان» بضم الجيم وكلاهما من شواذ الجمع، كما علمت من قبل.

(١) الخالفة: عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها، والمرأة «سميت بذلك لتخلفها في بيتها عن الغازين والمرتحلين والكادحين» والرجل الأحمق، والرجل لا خير فيه، والكثير الخلاف والذي يتخلف عن عمل الرجال.

(٢) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضاً شعر مقدم الرأس وتسمى «الطرة».

(٣) النافقاء: حفرة كالنفق يحفرها اليربوع، وهو نوع من الفأر، طويل اليدين قصير الرجلين جداً.

(٤) الزاوية: ركن البيت.

(٥) الراوية: البعير، أو البغل، أو الحمار، الذي يستقى عليه الماء: وأصله من «روى البعير الماء يرويه» أي حمله. فهو راوية، والتاء فيه للمبالغة: ثم أطلق الراوية على كل دابة يستقى عليها. ومنه يقال: «رويت الحديث» إذا حملته ونقلته. «ورويت فلاناً الحديث ترويه» من باب التفعيل.

(٦) الحوايا: الأمعاء ومفردها حاوية وحاوياء وحوية.

(٧) الناهد: من برز ثديها وتكعب وارتفع. والنهد: الثدي، سمي به لارتفاعه ومنه «فرس نهد» أي مرتفع.

(٨) الخاطئة «بالهمز»: اسم فاعل من خطىء يخطأ خطئاً ـ بوزن علم يعلم علماً ـ بمعنى أذنب والخطء «بكسر فسكون» والخطيئة: الذنب. والخطأ «بفتحتين» والخطاء «بالمد»: ضد الصواب يقال: «أخطأ يخطىء إخطاء فهو مخطىء» إذا فعل غير الصواب عامداً كان أو غير عامد.

(٩) الخاطية «بالياء» اسم فاعل من خطأ يخطو خطواً إذا مشى، فهو خاط وهي خاطية وجمعها الخواطي بالياء: فإذا حذفت الياء قلت: خواط.

(١٠) الطومار: الصحيفة يكتب فيها.

واعلم أن الجواهر والجوارب والكواغد والطواجن[١] ونحوها، من الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها فواعل، كما قالوا، وإنما هو فعالل، وكذلك اليواقيت، والشواهين، والجواميس والخواتين[٢] ونحوها، ليس وزنها فواعيل، وإنما هو فعاليل؛ لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو واواً زائدتين.

وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والواو فيها أصليتان، كالدال في درهم والراء في قرطاس، هذا هو الحق عند التحقيق.

١٣ و١٤ ـ فياعل وفياعيل: كصيارف ودياجير:

ويجمع على «فياعل» ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة: «كصيرف وصيارف[٣] وهيزعة وهيازع»[٤].

ويجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرفُ مدٍّ: «كديجور ودياجير[٥]، وصيخود وصياخيد[٦]، وصيداح وصياديح»[٧].

١٥ ـ فعائل: كصحائف وسحائب وكرائم:

ويُجمعُ عليها شيئان:

«الأول»: اسمٌ مؤنثٌ، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان تأنيثه

---

(١) ومفردها: جوهر وجورب وكاغد بفتح الغين وطاجن بكسر الجيم وفتحها والكاغد: ما يكتب فيه. والطاجن: المقلاة يقلى عليها. ومثله الطيجن. والطجن: القلي، والمطجن بتشديد الجيم مفتوحة: المقلي في الطاجن.

(٢) ومفردها: ياقوت وشاهين وجاموس وخاتون. والشاهين: طائر من الجوارح، والخاتون: المرأة الشريفة، وربة البيت المتصرفة فيه. وهي كلمة أعجمية، تكلم بها الفرس والترك، ولم تعرب فهي من الدخيل، وعربيتها عقيلة وجمعها عقائل.

(٣) الصيرف والصيرفي: النقاد، والمحتال في الأمور المتصرف فيها المجرب لها، وهما أيضاً: صراف الدراهم المعروف، وجمع الصيرف: صيارف، وجمع الصيرفي صيارفة: والتاء بدل من ياء النسبة في الجمع كما ستعلم.

(٤) الهيزعة: الخوف، والجلبة في القتال.

(٥) الديجور: الظلمة.

(٦) الصيخود: الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء، ولا يعمل فيها الحديد. والمادة ترجع إلى معنى الشدة. ومنه يوم صيخود أي شديد الحرارة. وصخد يومنا: اشتد حره. والصيخد: عين الشمس.

(٧) الصيدح والصيداح والصادح والصداح والصدوح: من يرفع صوته بالغناء. وصدح الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً: غنى رافعاً صوته.

بالعلامة «كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة[١] وذوائب، وحمولة وحمائل[٢] وصحيفة وصحائف، وخليفة وخلائف، وحلوبة[٣] وحلائب، وركوبة[٤] وركائب، ونطيحة ونطائح، وذبيحة وذبائح[٥]، أم كان مؤنثاً بلا علامة: «كشَمال (بفتح الشين) وشِمال (بكسرها) وشمائل[٦]، وعُقاب[٧] وعقائب، وعجوز[٨] وعجائز، وسعيد[٩] (علم امرأة) وسعائد»، تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو: «عروب[١٠] ونوار[١١] وجبان[١٢] ....

---

(١) الذؤابة: الضفيرة من الشعر، إذا كانت مرسلة. فإن كانت ملوية: فهي عقيصة، وجمعها عقائص.

(٢) الحمولة: ما يعد للحمل عليه من الحيوان: جملاً كان أو حماراً أو غيرهما. وسواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن.

(٣) الحلوبة والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما، ذات اللبن.

(٤) الركوبة: ما يركب، ومثلها الركوب. وأصلها الناقة تركب، ثم استعير لكل مركوب.

(٥) النطيحة: اسم الذي يموت من النطح، والذبيحة: اسم لما يذبح من الحيوان للأكل، وهما في الأصل بمعنى منطوحة ومذبوحة، غلبت عليهما الاسمية فلحقتهما التاء لا فرق بين أن يكون المنطوح والمذبوح ذكراً أو أنثى.

(٦) الشمال، بفتح الشين: ريح تهب من جهة القطب، ويجوز فيها الهمزة، فيقال «شمأل»، و«الشمال» بكسر الشين مقابل اليمين.

(٧) العقاب بضم العين: طائر من الجوارح، أنثى، وقيل: إنه يقع على الذكر والأنثى، فباعتبار أنه أنثى يجمع في القلة على «أعقب» قياساً، وباعتبار أنه ذكر يجمع على أعقبة قياساً، فليس جمع عقاب على أعقبة شاذاً، كما قال النحاة. لأنه جمع له باعتبار تذكيره، لا باعتبار تأنيثه، وكونه يقع على الذكر والأنثى هو الحق، بدليل جمعهم إياه على أعقبة، وأفعلة لا تكون للمؤنث الرباعي الذي رابعه حرف مد، كما أن صيغة أفعل لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد، راجع مبحث جمع القلة في هذا الجزء، ويجمع عقاب، أنثى وذكراً في الكثرة، على عقبان بكسر العين ويجمع عقبان عقابين، فهي جمع الجمع.

(٨) العجوز: المرأة الشيخة الهرمة، أي الطاعنة في السن، وقد تؤنث بالتاء لتحقيق معنى التأنيث، فيقال: عجوزة ومنع ذلك ابن السكيت، وقال: هو من كلام العامة، وقال يونس: سمعت العرب تقول عجوزة، ويقال للرجل عجوز أيضاً، وقال في لسان العرب يقال للرجل عجوز، وللمرأة عجوز، وجمع العجوز عجز بضمتين، فإن كان للمؤنث قلت: عجائز أيضاً، وإن كان للمذكر، لم يجمع على عجائز، كما علمت. قال الأزهري: والعرب تقول لامرأة الرجل، وإن كانت شابة: هي عجوز، وللزوج، وإن كان حدثاً: هو شيخها، قال: وقلت لامرأة من العرب: حالبي زوجك. فتذمرت، وقالت: هلا قلت: حالبي شيخك!. أقول: وهل يمنع أن يقال، هو شيخها، وهي شيخته!!

(٩) سعيد، إن سميت به مؤنثاً منعته من الصرف. وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً.

(١٠) العروب: المرأة المحببة إلى زوجها.

(١١) النوار: المرأة النفور من الريبة.

(١٢) الجبان يكون للمذكر والمؤنث، وهو الأفصح. وقد يقال للأنثى «جبانة».

وفروقة»[١]، فلا يجمع على «فعائل»؛ لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسميّة، فإن سميت بها جمعتها عليها.

وشذ من المؤنث، جمع ضَرة وحرة على «ضرائر وحرائر»، لأنه لم يزد قبل آخرها حرفُ مد.

وشذ من المذكر جمع «صحيح ووصيد»[٢] على صحائح ووصائد.

الثاني: صفة على وزن «فعيلة» بمعنى (فاعلة): (ككريمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع).

(وأما «فعيلة» بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية، فلا تكون؛ لأنه يجب ترك التأنيث اللفظي فيها، فيقال: «امرأة قتيل وجريح» فإن أُنِّثَ عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف: كرأيت قتيلة وجريحة، فهي لا تجمع أيضاً على «فعائل»؛ لأن التاء عارضة.

وأما قولهم: «نطيحة وذبيحة» فهما اسمان لما ينطح ويذبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً، وليستا صفتين؛ لأنهما خرجتا عن الوصفيّة إلى الاسمية؛ لذلك جمعوهما على «نطائح وذبائح»).

١٦ ـ فَعَالى «بفتح الفاء واللام» كعذارى وغضابى.

١٧ ـ فَعالي «بفتح الفاء وكسر اللام» كتراق وموام.

١٨ ـ فُعالى «بضم الفاء وفتح اللام»: كسكارى وغضابى؛

ويجمعُ على «الفَعالى والفَعالي» أربعة أشياء:

الأول: اسم على وزن (فَعْلى) بفتح فسكون: «كفَتْوى وفتاوى وفتاوٍ».

الثاني: اسمٌ على وزن (فِعْلَى) بكسر فسكون: كذِفْرى[٣] وذَفارى وذفارٍ.

الثالث: ما كان على وزن: (فعلاء) اسماً: كصحراء وَصَحارى وصحارٍ، أو صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كعذراء وعذارى وعذارٍ».

الرابع: ما كان على وزن «فُعلى»، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كحبلى وحبالى وحَبالٍ»؛ و«الفعالى»، في ذلك كله، هي الأصلُ؛ وقد فتحوا لامها تخفيفاً.

يُجمع على «الفَعال والفعالى» صفة على وزن «فَعلانَ» أو «فعلى»: «كغضبان وغَضبى

---

(١) الفروقة: الشديدة الفرق، أي الخوف. ويقال للرجل «فروقة» أيضاً.

(٢) الوصيد: الفناء أمام الدار، والعتبة والوصيد والوصيدة: شبه الحظيرة، وهو بيت يتخذ في الجبال للغنم ونحوها. إلا أن الوصيدة تكون من الحجارة، والحظيرة تكون من غصون الشجر.

(٣) الذفرى: بكسر الذال: العظم الشاخص خلف الأذن.

وغَضابَى وغُضابَى، وسكران وسكرى وسَكارى وسُكارى، وعطشان وعَطشى وعَطاشى وعُطاشى، وكسلانَ وكسلى وكَسالى وكُسالى، وغَيرَان وغَيرَى وغَيارى؛ وغُيارَى. والأفضلُ ضمُّ أولها في الجمع، وقد جمعوا، على غير قياس أسيراً على «أُسارى»، وقديماً على «قُدامى».

ويُجمع على «الفعَالَى»، وحدها، ثلاثةُ أشياء:

الأول: اسم معتل اللام على وزن «فَعيلة» «كهديَّة وهدايا».

الثاني: اسمٌ معتلُّ اللام على وزن «فَعالة» بفتح الفاء، أو فِعالة، بكسرها أو «فُعالة» بضمها: «كجداية[١] وجدايا، وهِراوة وهَراوى[٢]؛ ونُقاية[٣] ونقاية».

الثالث: اسم معتل العين واللام، على وزن «فاعلة»: «كزاوية وزوايا».

وقد جمعوا على غير قياس، يتيماً وأَيِّماً[٤] وطاهراً على «يتامى وأيامى وطَهارَى».

(وزوايا في الحقيقة، وزنه «فواعل»: «ككاتبة وكواتب» والأصل: «زوايي» فاستثقلوه نقلبوه إلى «زوايا» بضرب من الإبدال ـ كما ستعلم في بابه ـ مشابهاً لفعالى، من حيث زنتها اللفظية.

وقد أهمل النحاة ذكر هذه الأنواع الثلاثة، المتقدمة في باب منتهى الجموع، اعتماداً على ما ذكروه في باب الإبدال).

ويُجمع على «الفَعالِي»، وحدها، شيئان:

الأول: اسم ثلاثي: مختوم بتاء التأنيث، مزيد في آخره حرفُ علة: «كالمؤماة[٥] والموامي، والسعلاة[٦] والسَّعالي، والهبرية[٧] والهباري، والتَّرْقُوَة[٨] والتراقي».

الثاني: ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره:

---

(١) الجداية: بفتح الجيم ويجوز كسرها: الغزال، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة، ذكراً كان أو أنثى. والجداية من أولاد الظباء بمنزلة الجدي من أولاد المعز.

(٢) الهراوة: بكسر الهاء: العصا الضخمة.

(٣) النقاية، بضم النون، وقد تفتح: ما انتقيته واخترته، فالنقاية خيار الشيء وأفضله.

(٤) الأيم، بتشديد الياء المكسورة: من لا زوج له من الرجال والنساء، سواء تزوج من قبل أم لم يتزوج.

(٥) الموماة، بفتح فسكون: الصحراء الواسعة.

(٦) السعلاة، بكسر فسكون، الغول، ومثلها السعلاة، بالمد، والسعلى، بالقصر.

(٧) الهبرية: ما تطاير من زغب القطن والريش. وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأنه النخالة، وهو ما يعرف بقشرة الرأس.

(٨) الترقوة، بفتح فسكون فضم: عظم بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين. وهما ترقوتان.

«كحبنطى»[١]، ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه.

فإن حذفت أولهما، جمعته على «الفعالي» «كالحباطي».

وإن حذفت حرف العلة، جمعته «فعالل»: «كحبانط».

وقد جمعوا الأهل والأرض والليلة على (الأهالي والأراضي والليالي) شذوذاً، وهي ليست من هذا الباب.

وما كان على وزن (الفَعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة، حذفتَ ياءه، ونونته تنوين العِوض[٢] كجِبالٍ وسعالٍ وتراقٍ.

١٩ ـ فَعالِيّ «بتشديد الباء»: ككراسيّ وقماريّ

ويجمع عليه شيئان:

الأول: اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مشددة لا يرادُ بها النسبُ: ككرسي وكراسي، وأمنية وأماني، وقُمريّ[٣] وقماري، وزربيّ[٤] وزرابيّ، وأنسيّ وأناسي.

الثاني: اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة: «كعلباء[٥] وعلابيّ وحرباء[٦] وحرابيّ».

وقد جمعوا إنساناً وظرباناً[٧] على «أناسيّ وظرابيّ»[٨] شذوذاً.

وما كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه، فيجيء على (فعال)، وتشديد يائه أكثر في الاستعمال.

---

(١) الحبنطي، بفتحتين فسكون: المنتفخ البطن، والممتلىء غيظاً. والحبط «بفتحتين» انتفاخ البطن من طعام غير موافق.

(٢) راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٣) القمري، بضم فسكون: نوع من الحمام، والأنثى قمرية. ويقال للذكر منه «ساق حر» أيضاً.

(٤) الزربي، بكسر فسكون: الطنفسة المخملة، والبساط.

(٥) العلباء بكسر فسكون: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً.

(٦) الحرباء دويبة تستقبل الشمس وتتلون ألواناً بحرها. ويضرب بها المثل بالتلون والأنثى حرباءة.

(٧) الظربان، بفتح فكسر: دويبة كالهرة، منتنة. ويجمع أيضاً على «ظرابين» قياساً.

(٨) يجمع الإنسان والظربان على «أناسي وظرابي»، شذوذاً. وأصلها «أناسين وظرابين» أبدلوا من النون ياء وأدغموها في الياء قبلها، وقد قالوا في جمعهما: «أناسين وظرابين» أيضاً على الأصل بلا شذوذ، والذي يجمع على «أناسي» قياساً إنما هو «إنسي».

صَوْغ منتهى الجموع

يجمعُ هذا الجمع كلُّ رُباعيِّ الأصول: «كدرهم»: أو خماسيها «كسفرجل»، والمزيد فيه منهما: «كغضنفر»[١] وعندليب[٢]، وبعض الأسماء الثلاثية الأصول المزيد فيها: «كإصبع وتجربة ومسجد ويحمد[٣] وخاتم وكوثرٍ وصَيرَفٍ وسحابةٍ وتنوفة[٤] ومؤماةٍ وسعلاةٍ وهبريةٍ وعنصوةٍ[٥] وكرسيّ وحرباء ونشوانَ[٦] وحبلى وعلقى[٧] وعذراء».

فما كان على أربعة أحرف، مما تقدم بنيته على لفظه، سواء أكان رباعي الأصول. أم ثلاثيها، فنقول في جمع ما ذكر: «دراهم، وأصابع، وتجاربُ، ومساجدُ، ويحامدُ، وخواتمُ، وكواثرُ، وصيارف، وسحائب، وتنائف، وموام، وسَعال، وهبار، وعناص، وكراسي، وحرابيّ، ونشاوى، وحبالى، وحبال، وعلاقى، وعلاق، وعذارى، وعذارٍ»[٨].

وما زاد على أربعة أحرف، مما يُرادُ تكسيره على صيغة مُنتهى الجموع، يحذف منه ما تختل معه صيغة هذا الجمع.

فإن كان الاسم ربُاعيّ الأصول حذفتَ زائده: «كسبطْرى وسباطر[٩] وغضنفر وغضافر، واحرنجام وحراجم، واقشعرار وقشاعر».

وإن كان ثلاثيها، فإن كان مزيداً فيه حرفان، حذفتَ واحداً: «كمنطلق ومطالقَ، ومقتحم ومقاحِمَ، ومتصبر ومصابر».

وإن كان مزيداً فيه ثلاثةُ أحرف: حذفتَ اثنين: «كمستدع ومداع، ومخشوشن ومخاشِنَ ومجلوِّذٍ[١٠] ومجالذ».

---

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) العندليب طائر حسن الصوت. ويقال له الهزار أيضاً، بفتح الهاء، والبلبل.

(٣) يحمد: اسم علم لرجل.

(٤) التنوفة: المفازة من الأرض يخشى فيها الهلاك، والأرض البعيدة الأطراف، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس، ومثلها الموماة.

(٥) العنصوة، بتثليث أوله: الشعر المتفرق، والقليل المتفرق من النبت وغيره، والبقية من كل شيء.

(٦) النشوان: السكران، وهي نشوى.

(٧) العلقى: نبت له قضبان دقاق تتخذ منها المكانس.

(٨) على الطالب أن يزن هذه الكلمات بموازين صيغ منتهى الجموع.

(٩) السبطرى: مشية فيها تبختر.

(١٠) المجلوذ: الماضي المسرع في سيره، يقال: اجلوذ إذا مضى وأسرع، ويقال أيضاً: اجلوذ بهم السير، أي دام مع سرعة.

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره.

والميم الزائدةُ في أول الكلمة أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال.

وتاءا الافتعال والاستفعال، ونون الانفعال، أولى بالبقاء من غيرها. وتفضلها الميم الزائدة.

والهمزة والياء المصدَّرتان تَفْضُلان في البقاء غيرَهما «كألَنْدَدْ وألادَّ، ويَلَنْدَدٍ، ويَلادّ»[١]، إلا نون الانفعال، وتاءَي الافتعال والاستفعال فيفضِّلنها في البقاء: «كانطلاقٍ ونطاليق. واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج».

وإن كان في الكلمة زيادتان متكافئتان، لا تَفضلُ إحداهما الأخرى، فاحذف أيهما شئتَ، فتقولُ: «سَرانِدُ وعَلانِدُ، وسرادٍ وعَلادٍ» في جمع «سرَنْدَى[٢] وعلَنْدى»[٣].

وذلك لأن النون والألف المقصورة، إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل، ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأنُ كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

ويُستثنى، مما تقدم كله، أن يكون الزائدُ حرفَ علة ساكناً قبل الآخر فينقلبُ إن كان ألفاً أو واواً، ياء. وإن كان ياءً يبقَ على حاله، فتقولُ في جمع قرطاسٍ وفردَوْسٍ وقنديل: «قراطيس وفراديس وقناديل»، وتقول في جمع مصباح وإضمامة[٤] وتهويل[٥] ومقدورٍ[٦] ويعبوب[٧] وساجور[٨] وطومار[٩] وصيداح[١٠] «مصابيحَ، وأضاميم، وتهاويل، ومقادير، ويعابيب، وسواجير، وطوامير، وصياديح».

وما كان مثل: «مختارٍ، ومهتاج، ومنقاد، ومحتاج»، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين:

---

(١) الألندد واليلندد: الألد، وهو الخصم الشديد الذي لا يصرف عما يريد.

(٢) السرندى: السريع في أموره، والشديد، ومؤنثه «سرنداة»، والنون والألف فيه زائدتان، واشتقاقه من السرد: وهو إتيان العمل على ولاء وتتابع.

(٣) العلندى: الغليظ من كل شيء. ومنه الفرس العلندى، والجمل العلندى، ومؤنثه: «علنداة»، واشتقاقه من «علد الشيء» من باب «فرج» إذا اشتد وصلب، والنون والألف فيه زائدتان.

(٤) الإضمامة: الجماعة من الناس والخيل والكتب والرياحين وغيرها.

(٥) التهويل: ما هول به، وتهاويل الربيع: ما يظهر فيه من الزهر المختلف والتهاويل أيضاً: الألوان المختلفة، وزينة التصاوير والنقوش والحلي.

(٦) المقدور: الأمر المحتوم.

(٧) اليعبوب: النهر السريع الجري، والفرس السريع الطويل.

(٨) الساجور: خشبة تعلق في عنق الكلب.

(٩) الطومار: الصحيفة.

(١٠) الصيداح: العالي الصوت، ومثله الصيدح.

تحذف منه التاء والنون، وتردّ ألفه إلى أصلها، من واو أو ياء، فيقال في الأولين: «مخايرُ ومهايجُ»، وفي الآخرين «مَقاوِدُ ومحاوِجُ»، ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول: «مَخايير ومهاييجُ، ومَقاويدُ ومحاويجُ» ومثل ذلك: «مُنطاد»، فتقول في جمعه: «مَطاود ومطاويد»[1].

غيرَ أن باب الصفات، المزيد في أولها ميمٌ، تجمع جمعَ المذكر السالم، إن كانت للمذكر العاقل، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره وجمعها جمع تكسير مستكرهٌ.

وإن كان ما يُرادُ تكسيرهُ على صيغة مُنتهى الجموع، خماسي الأصول، حذفتَ خامسهُ، وبنيتهُ على «فعاللَ»: كسفرجل وسفارج، فإن زاد على الخمسة طرحتَ مع خامسه ما زاد: «كعندليب وعنادِل، وقبَعثَرى وقباعث»[2].

وما حذف منه لبنائه على (فعالل)، أو ما يشبهها في الوزن، يجوز أن يعوضَ من المحذوف بياء قبل الآخر، فيبنى في (فعاليل) أو شبهها فكما تقول في جمع: سفرجل ومنطلق وعندليب: «سفارج ومطالق وعنادل»: بوزن (فعالل)، تقول في جمعها أيضاً: «سفاريج ومطاليق وعناديل»، على وزن (فعاليل).

وكذلك يجوزُ، على قلة، إثباتُ هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف منه شيء؛ فكما تقول في جمع: معذرةٍ وخاتم: «معاذر وخواتم»، تقول في جمعهما أيضاً «معاذِير وخواتيم».

وقد تلحقُ التاء بعض أوزان منتهى الجموع، فيكون جمعاً لما فوق الثلاثي، مما لحقته ياء النسبة، فتقول في جمع دمشقيٍّ ومغربيّ وأزرقيٍّ[3] وجوهريّ وصيرفيّ وصحفيّ[4]: «دماشقةٌ ومغاربةٌ وأزارقةٌ وجواهرةٌ وصيارفةٌ وصحافةٌ».

وقد يكونُ ما لحقته هذه التاء، من منتهى الجموع، جمعاً لغير المنسوب، مما كان قبل آخره حرف مدٍّ زائد «وحرف المد هذا يجب حذفه، إذا لحقت التاء هذا الجمع»، مثلُ: (جحاجحة وغطارفة)، في جَمع «جحجاحٍ[5] وغطريف»[6] فالتاءُ عِوضٌ من حرف المد المحذوف.

---

(١) المنطاد: المرتفع. يقال «بناء منطاد»، أي مرتفع. وانطاد: ذهب في الهواء صعداً. ومنه سمي المنطاد المعروف بالبالون. وأصل المادة من الطود وهو الجبل.

(٢) القبعثرى: الجمل العظيم، والعظيم الشديد، ودابة بحرية، ومؤنثه قبعثرات.

(٣) الأزارقة: فرقة كانت من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق.

(٤) النسبة إلى الصحيفة والبديعة ونحوهما صحفي وبدعي، بفتح أولهما وثانيهما كما ستعلم ذلك في باب النسبة.

(٥) الجحجاح والجحجح: السيد المسارع إلى المكارم، وجمع الأول جحاجيح وجحاجحة، وجمع الثاني جحاجح.

(٦) الغطريف والغطراف: السيد، والسخي السري الشاب.

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضاً جمعاً للأسماء الأعجمية غير الثلاثية، سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن: «كالجواربة والزَّنادِقة والأساوِرَةِ» في جمع «جورب وزنديق[1] وأُسوار»[2].

وما لحقته التاء من هذه الجموع، فهو منها، إلّا أنه ينصرف، فيُنوَّن ويجرُّ بالكسرة.

اسم الجمع

اسم الجمع: هو ما تضمّنَ معنى الجمع، غير أنه لا واحِدَ لهُ من لفظه، وإنما واحده من معناه. وذلك: «كجيشٍ (وواحدُه: جنديٍ) وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة (وواحدها: رجل، أو امرأة) ونساءٍ (وواحدها: امرأة) وخيْل (وواحدُها: فرَسٌ) وإبل ونعم (والواحدُ جَمَلٌ أو ناقةٌ) وغَنَم وضَأن (والواحد شاة للذكرِ والأنثى)».

ولك أن تُعامِلَهُ معاملةَ المفردِ، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمعِ، باعتبار معناهُ، فتقولُ: «القومُ سارَ أو ساروا، وشَعْبٌ ذكيّ أو أذكياءُ».

وباعتبار أنه مفردٌ، يجوزُ جمعه كما يُجمعُ المُفردُ مثلُ: «أقوام وشعوب وقبائلَ وأرهُط وآبال». وتجوزُ تثنيتُهُ، مثلُ: «قَومانِ وشَعبانِ وقبيلتانِ ورَهطان وإبلان».

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعيُّ: ما تَضمّنَ معنى الجمع دالاً على الجنس، وله مفردٌ مُميزٌ عنه بالتاءِ أو ياء النسبة: كتُفّاح وسفرجلٍ وبِطّيخ وتَمرٍ وحَنْظلٍ.

ومفردُها: «تفاحةٌ وسفرجلةٌ وبِطّيخةٌ وتمرةٌ وحنظلةٌ»، ومثل: «عَرَبٍ وتركٍ وروم ويَهود».

ومفردُها: «عربيٌ وتركيٌ وروميٌ ويهوديٌ».

وَيَكثُرُ ما يُميّزُ عنه مُفردهُ بالتاءِ في الأشياء المخلوقة، دون المصنوعة: «كَنَخْلٍ ونخلةٍ، وبِطّيخ وبِطّيخة، وحَمامٍ وحمامة، ونعامٍ ونَعامة».

ويقلُّ في الأشياءِ المصنوعة: «كسَفينٍ وسفينةٍ، وطينٍ وطينةٍ».

وما دلَّ على الجنس صالحاً للقليل منه والكثير: كماءٍ ولَبَنٍ وعسَلٍ، فهو اسمُ الجنسِ الإفراديُّ.

---

(١) الزنديق: من يظهر الإيمان ويبطن الكفر، أو هو فاسد العقيدة الدينية، وهو معرب زندة، أي: المعتقد بالزند، وهو كتاب للمجوس من الفرس.

(٢) الأسوار، بضم الهمزة: قائد الفرس. والأساورة أيضاً: قوم من العجم في البصرة نزلوها قديماً، كالأحامرة في الكوفة.

فوائد

١ ـ تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:

ما جرى على الفعل من الصفات[١]: كمُكرِمٍ ومُنطلقٍ ومستخرِجٍ (أسماءً للفاعلين) ومُكرَم ومُلتقَط ومُستخرَجَ (أسماءً للمفعولين)، فبابُهُ أن يُجمعَ جمعَ تصحيحٍ: فالمذكرُ العاقل بالواو والنون، والمؤنث والمذكرُ غيرُ العاقلِ بالألف والتاءِ، إلّا ما كان خاصاً بالمؤنث: «كمُرضِعٍ ومُطْفِلٍ»، فيجوز تكسيرُهُ قياساً: «كَمَراضِعَ ومَطافِلَ».

وسُمع «مَحاويج» في جمع مُحتاج، و«مفاطير» في جمع مُفْطر، و«مَياسير» في جمع مُوسِر، و«مَلاقح» في جمع مُلْقح[٢]، و«مَناكير» في جمع «مُنْكَر» (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفَطِن.

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرّد ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ، فهذا يُكَسَّرُ قياساً: كَكُتَّابٍ وشُعَراءَ وكمَلَةٍ وهُداةٍ؛ لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته.

وأما اسم المفعول منه: كمكتوب ومعلوم ومبدول، فمجرى الكلام الأكثر أنْ لا يُكَسَّر، وإنما يُجمع، للمذكر العاقل، بالواو والنون، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالألف والتاءِ.

وقد سُمع تكسيرُ مفعولٍ على «مفاعيل» في ألفاظٍ، وهي: مَلايين ومجاهيل وملاقيح[٣] ومَضامين ومَماليك ومشائيم ومَيامين ومكاسير ومساليخ ومجانين ومناكير ومراجيع». وقد جمع «مشهوراً» على «مشاهير» صاحب القاموس في قاموسه، والفيوميُّ في مصباحه، والميدانيُّ في شرح أمثاله.

وقد عَدَّ النحاةُ ما ورد من ذلك سماعياً. وأطلقوا المنعَ في تكسير غير ما سُمع. ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس.

ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة، كسيبويه وغيره، لا يجد كلَّ هذا التضييق[٤].

---

(١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات. ما كان مبنياً على لفظ الفعل، وموافقاً له في حركاته وسكناته، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي المجرد، كما عرفت ذلك في الكلام عليهما.

(٢) الملقح: اسم فاعل. من ألقح الفحل الناقة، إذا أحبلها. وتكون الملاقح أيضاً جمع ملقحة: اسم مفعول.

(٣) الملاقيح جمع ملقوحة: وهي التي ألقحها الفحل فأحبلها.

(٤) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والأدب) في الصفحة الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها. فليرجع إليه من شاء، فإن فيه تحقيقاً دقيقاً.

٢ ـ جمع الجمع:

قد يُجمعُ الجمعُ، وذلك مثلُ: «بيوتاتٍ ورجالاتٍ وكلاباتٍ وقُطُراتٍ» (بضمتين)، ونحو: «أكالبَ وأضابعَ، وأظافير وأزاهيرَ وغَرابينَ».

ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع، جمعَ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل: «كأفاضلين ونواكسين» وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو: «صَواحِبات وَصَواهِلات» وفي الحديث: «إنكنَّ لأنتنَّ صواحباتُ يوسف».

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه.

٣ ـ الجمع لا مفرد له:

من الأسماءِ ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مفرده قد أُهمل قديماً فنُسِي، وذلك: كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوانُ العشب وضُروبه)، والتعاجيب (وهي العجائب)، والتباشير (وهي البشائر)، والتَّجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة)، والأبابيل (وهي الفِرَق).

٤ ـ الجمع على غير مفرده:

من الجموع ما يجري على غير مفرده، وذلك: «كالمَحاسن والمَلامح والمَخاطر والمشابهِ والمسامّ والحوائج والطوائح واللواقح» وواحدُها: حُسْنٌ (بضم فسكون) ولَمحة (بفتح فسكون) وخَطَرٌ وشَبَهٌ (بفتحتين فيهما)، وسم (بفتح السين) وحاجة ومُطوِّحةٌ ومُلْقِحة (بصيغة اسم الفاعل فيهما). وكالأباطيل والأحاديث والأعاريض، وواحدها: باطلٌ وعروضٌ وحديثٌ، ومفردها الحقيقي، لو سُمع، لكان محسناً وملْمحاً ومَشبهاً ومَسَّماً وحائجة (وهذه سُمعت سماعاً نادراً) وطائحة ولاقحة وأبطولة وأعروضة وأحدوثة، وهذه مسموعةٌ مفرداً للأحاديث، وقد جاءت على القياس.

لكن الحديث ليس له جمع إلّا الأحاديث، فالأحاديث جمعاً لحديث، جاءت على غير قياس، وجمعاً لأحدوثة وردت على القياس.

٥ ـ ما كان جمعاً وواحداً:

من الأسماءِ ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظٍ واحد وذلك كالفُلْك، قال تعالى: ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١، والشعراء: ١١٩]، فلما جمعه قال: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. ومن ذلك قولهم: «رجلٌ جُنُبٌ ورجالٌ جُنُبٌ»، (بضمتين)، قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟﴾ [المائدة: ٦]. ومنه العدُوّ: قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٧]، وقال: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]. ومنه الضَّيف، قال عزَّ وجل: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ

ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨]. ومنه الدِّلاص[١] والهِجان[٢] والولد (بفتحتين)، وبضم فسكون، وبكسرٍ فسكون، وبفتح فسكون، تقول: «هذا ولدُ فلانٍ وهؤلاء ولدُهُ»، ويجوز جمعه فتقول: «أولاد».

فكلُّ ذلك يَستوي فيه الواحدُ والجمعُ، وكذا المذكرُ والمؤنث.

٦ ـ جمع المركبات:

إذا أردت جمعَ مُركَّب إضافيٍّ مصدَّرٍ بابنٍ أو ذي، فإن كان للعاقل جمعتَ «ابناً» جمعَ المذكر السالمَ أو جمع التكسير، وجمعتَ «ذو» جمعَ المذكر السالمَ لا غيرُ: فتقول في جمع ابن عباس: «بنو عباس»، أو «أبناءُ عباس».

وتقول في جمع ذو علم: ذَوُو علم.

وإن كان لغير العاقل: كابن آوى وابنِ عرس وابنِ لَبونٍ[٣] وذي القَعدة وذي الحجَّة، جمعت «ابناً» على «بناتٍ» و«ذو» على «ذواتٍ»: كبناتِ آوَى وذواتِ القعدة وذوات الحجَّة.

وإن كان غيرَ مُصَدَّرٍ بابنٍ ولا ذي، تجمعُ صدرهُ كما تجمع الأسماء مِنْ حدة، فتقولُ في جمع قلم الرجل: «أقلام الرجل».

فإن كان المركَّبُ مزجياً، أو إسنادياً، توصلتَ إلى الدلالة على الجمع بزيادة «ذوو» قبله، إن كان مذكراً عاقلاً و«ذوات»، إن كان مؤنثاً، أو مذكراً غير عاقل: كذوي معْدِ يكرب، وسيبويه، وبَرَق نحرُهُ، وتأبط شراً (ومفرداتها أعلام رجال).

والمعنى: أصحاب هذا الاسم.

وتقول: في جمع شابَ قرناها (علم امرأة) وبعلبكَّ: ذات شابَ قرناها، وذَوات بعلبكَّ.

٧ ـ جمع الأعلام:

إذا جُمعَ العلمُ صار نكرةً، ولهذا تدخلهُ «أل» بعد الجمع لتُعرِّفه: كمحمدٍ والمحمَّدينَ.

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ، فأنتَ بالخيار: إن شئتَ جمعته جمع المذكر السالمَ (وهو الأولى)، وإن شئتَ جمعته جمع التكسير على حَدِّ ما تجمع عليه نظيرَه من الأسماء، فتقول في جمع زيد وعمرو وبِشر وأحمد: «زيدون وأزياد وزيُود، وعَمْرون وأعمُرٌ وعُمور، وبشْرون وأبشارٌ وبُشور، وأحمدون وأحامد».

---

(١) الدلاص، بكسر الدال: الدرع.

(٢) الهجان بكسر الهاء الخالص من كل شيء، والخيار من كل شيء، والبيض الكرام من الإبل، والرجل والمرأة الكريما الحسب.

(٣) ابن عرس: دويبة كالفأر. وابن اللبون، بفتح أوله وضم ثانيه، ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة.

وإن جمعتَ اسمَ امرأةٍ: فإن شئتَ جمعته بالألف والتاء (وهو الأولى)، وإن شئتَ كسَّرته تكسيرَ نظيرِهِ من الأسماء، فتقولُ في جمع دَعْدٍ، وجُمْل (بضم الجيم وسكون الميم) وزينبَ وسعاد: دَعَداتٌ وأدعُدٌ، وجُمُلات وأجمالٌ وجُمُول، وزينباتٌ وزَيَانِبُ، وسُعادات وأسعُدٌ وسُعُدٌ (بضمتين) وسَعائِد.

وإن سميتَ بالجمع السالم: كعابدينَ وفاطماتٍ (عَلَمَين) قلتَ: ذوو عابدينَ، وذواتُ فاطماتٍ. فإن سميت بالجمع المكسَّر، غير صيغة منتهى الجموع، فأنتَ بالخيار: إن شئتَ جمعته جمع سلامةٍ (وهو الأولى)، فنقول في جمع أعبُدٍ وأنمارٍ، إن سميتَ بهما الرجل: «أعبدون وأنمارون، وأعابدُ وأناميرُ». فإن سميتَ بهما المرأة قلت: «أعبداتٌ وأنماراتٌ، وأعابدُ وأناميرُ»، فإن كان المسمى به على صيغة منتهى الجموع، أو على وزنٍ غير صالح لهذه الصيغة فلا يُجمعُ إلا جمع السلامة.

فمثلُ: «مساجدَ ونُبَهاء»، إن سميتَ بهما، لا يُجمع إلا على «مَساجدون ونُبهاوون» للمذكر، و«مَساجداتٌ ونُبَهاواتٌ» للمؤنث.

وإن جمعتَ «عبد الله» ونحوَهُ، من الأعلام المركبة تركيباً إضافياً، قلتَ: «عبدو الله، وعبيدُ الله» تُجري صيغةَ السلامةِ، أوِ التكسيرِ على الجزء الأول، ليس إلّا.

٨ ـ النسبة وأحكامها

النسبةُ: هي إلحاقُ آخرِ الاسم ياءً مشدَّدةً مكسوراً ما قبلها، للدَّلالة على نسبة شيءٍ إلى آخرَ.

والذي تلحَقُهُ ياءُ النسبةِ يُسمَّى منسوباً: كبيروتيّ ودمشقيّ وهاشميّ.

(وفي النسبة معنى الصفة؛ لأنك إذا قلت: «هذا رجل بيروتي»، فقد وصفته بهذه النسبة.

فإن كان الاسم صفة، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، ألحقوا بصفته ياء النسب، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة، قالوا: «أحمر»، فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا: «أحمري»).

وإذا نسبتَ إلى اسم ألحقتَ به ياءَ النسبة، كسرتَ الحرفَ المُتَّصلَ بها.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات: الأول لفظي: وهو إلحاق آخر الاسم ياء مشددة، وكسر ما قبل آخره، ونقل حركة الإعراب إلى الياء.

الثاني معنوي: وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب.

الثالث حكمي: وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على

النائبية عن الفاعل؛ لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول.

فإذا قلت «جاء المصري أبوه»، فأبوه نائب فاعل للمصري.

وإذا قلت: «جاء الرجل المصري»، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره: «هو» يعود على الرجل؛ لأن معنى «المصري»: المنسوب إلى مصر).

والمنسوبُ على أنواعٍ: منها ما لا يتغيَّرُ عندَ النسبِ: كحُسينٍ وحُسَيْنيّ.

ومنها ما يتغير: كفتًى وفَتَوِيٍّ، وصَحيفةٍ وصَحَفيٍّ.

النسبة إلى المؤنث بالتاء

إذا نسبت إلى ما خُتمَ بتاءِ التأنيثِ، حذَفتها وجوباً: فتقول في فاطمة وطَلحةَ: فاطِميٌّ وطلحيٌّ.

النّسبة إلى الممدود

إذا نسبتَ إلى ما خُتِمَ بألفٍ ممدودة، فإن كانت للتأنيث وجب قلبُها واواً: «كحمراء، وحمراويّ، وبيضاء وبيضاويّ».

وإن كانت أصليَّةً تبقَ على حالها: «كوُضَّاء ووُضَّائي، وقُرَّاء وقُرَّائيّ».

وإن كانت مُبدَلةً من واوٍ أو ياءٍ: «ككساءٍ ورداءٍ، أو مزيدةً للإلحاق، كعِلْباءٍ وحرباءٍ»، جاز فيها الأمرانِ: تصحيحُها وقلبُها واواً: «ككسائيٌ وكساويٌ، وردائيٌ، ورداويٌ، وعِلبائيٌ، وعِلباويٌ، وحِربائيٌ، وحِرباويٌ»، والهمزُ أفصَحُ.

النّسبة إلى المقصور

إذا نسبتَ إلى ما خُتمَ بألفٍ مقصورةٍ، فإن كانت ثالثةً: «كعصًا وَفتًى» قلبتها واواً: «كَعَصَويٍّ وفَتَويٍّ».

وإن كانت رابعةً في اسم ساكن الثاني، جازَ قلبُها واواً، وجاز حذفُها: فتقول في مَلهَى وحُبلى وعَلقًى: «مَلْهَويٌّ، ومَلْهِيٌّ، وحُبْلوِيٌّ، وحُبليٌّ، وعَلقَويٌّ، وعَلْقِيٌّ».

لكنَّ المختارَ حذفُها إن كانت للتأنيث: «كحبلى»، وقلبُها واواً، إن كانت للإلحاق: «كعلقى»، أو مُبدلةً من واوٍ أو ياءٍ: كمَلهًى، ومَسْعًى».

ويجوز، مع القلب، زيادةُ ألفٍ قبل الواو: «كحُبلاوي وعَلقاويّ».

وإن كانت رابعةً في اسم مُتحرِّكِ الثاني، «كبرَدَى وجَمَزى»[1]، أو كانت فوقَ الرابعة:

---

(١) بردى: نهر يخترق مدينة دمشق عاصمة الشام. والجمزى السرعة والسير السريع.

«كمُصْطَفَى وجُمادَى، ومُسْتَشْفَى» حَذَفتها وُجوباً، فتقول: «بَرَدِيٌّ وجَمَزِيٌّ ومُصطفيٌّ وجُمادِيٌّ ومستشفيٌّ»[1].

النّسبة إلى المنقوص

إذا نسبتَ إلى اسم منقوص: فإن كانت ياؤُهُ ثالثةً: قلبْتها واواً وفتحت ما قبلها، فتقول في النسبة إلى الشَّجيِّ[2]: «الشَّجَوِيّ».

وإن كانت رابعةً: جازَ قلبُها واواً مع فتحِ ما قبلَها، وجاز حذفُها، فنقول في النسبة إلى القاضي: «القاضَوِيُّ والقاضي»، وفي النسبة إلى التربيةِ: «التَّربيُّ والتَّرْبَوِيُّ» والمختار حذفُها.

وإن كانت خامسةً: حذفتها وجوباً، فتقولُ في المُرتجى والمُستعلى: «المُرتجيُّ والمُستعليُّ».

النّسبة إلى المحذوف منه شيء

إذا نسبتَ إلى اسم ثلاثي محذوفِ الفاء: فإن كان صحيحَ اللام لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ، فتقول في النسبة إلى عِدَةٍ وصِفَةٍ: «عِدِيٌّ وصِفيٌّ».

وإن كان مُعتلَّها: كشِيَةٍ ودِيَةٍ[3]، وجَبَ الردُّ وفتحُ عينهِ، فتقول: «وَشَوِيٌّ ووِدَوِيٌّ، بكسر أولهما وفتح ثانيهما».

وإذا نسبت إلى اسم ثلاثيٍّ محذوفِ اللام: رَدَدْتَ إليه لأمه، وفتحتَ ثانيه، فتقولُ في النسبةِ إلى عَمٍ[4] وشَجٍ وأبٍ وأخٍ وسَنَةٍ ومِئَةٍ وأمةٍ[5] ويدٍ ودمٍ وغدٍ وشَفَةٍ وثُبَةٍ[6] وعِضَةٍ[7]: عَمَوِيٌّ

---

(١) وبعض النحاة يجيز قلبها واواً، إن كانت خامسة: كمصطفى ومصطفوي.

(٢) الشجي: الحزين، والمشغول.

(٣) الشية: بياض في سواد، أو سواد في بياض، وأصلها «وشي، أو وشية»، لأنها من «وشى الثوب يشيه وشياً وشية»: إذا نمقه ونقشه وحسنه، و«الدية»: ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول، وأصلها «ودي، أو دية» لأنها من «ودى القاتل القتيل يديه ودياً ودية: إذا أعطى وليه ديته».

(٤) العمي: ذو العمى.

(٥) الأمة الرقيقة المملوكة، والنسبة إليها أموي، بفتح الهمزة، وتصغيرها أمية، والنسبة إلى أمية «أموي» بضم الهمزة وقد يفتحونها.

(٦) الثبة: بضم ففتح، وسط الحوض، والجماعة، والعصبة من الفرسان.

(٧) العضة، بكسر ففتح: الفرقة، والقطعة، والكذب، والبهتان، والسحر، وواحده العضاة: وهو نوع من الشجر له شوك: والمحذوف من العضة «بمعنى الفرقة والقطعة وواحده العضاة» هو الواو والهاء، لأنه يقال: عضا الشجرة يعضوها، وعضهها يعضهها: إذا قطعها، والمحذوف منها «بمعنى الكذب والبهتان والسحر» هو الهاء، لأنه يقال: عضه يعضه عضهاً وعضيهة وعضهة «بكسر فسكون في الأخيرة» إذا كذب وسحر ونم. ويقال عضه «بكسر الضاد» وأعضه: إذا جاء بالإفك والبهتان.

وشَجَوِيٌّ وأبويٌّ وأخويٌّ ولُغَويٌّ وسَنَويٌّ ومِئَويٌّ وأمَويٌّ ويَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ وغَدَوِيٌّ وشَفَهِيٌّ «أو شفَوي»[1] وثُبَوِيٌّ وعِضَويٌّ».

ثمَّ إن كانت اللامُ المحذوفةُ تُردُّ في تثنيةٍ، أو جمع تصحيح: وجبَ ردُّها في النسبة وجوباً: كعَم وشَجٍ وأبٍ وأخٍ؛ لأنك تقول في تَثْنيتهما: «عَمَوانِ وشَجيانِ وأبوانِ وأخوانِ»، وكسَنَةٍ وعِضَةٍ وأمَةٍ، لأنك تقول في جمعها جمعَ سلامةٍ: «سَنواتٍ (أو سَنَهات)[2] وعِضَوات (أو عِضَهات)[3] وأمَوات».

وإن كانت لا تَرَدُّ في تَثْنِيةٍ أو جمع سلامةٍ: جاز رَدُّها في النسبة، وهو الأفصحُ، وجازَ عدمُ الرَّدِّ، فَتنسبُ إلى الاسم على لفظه، وذلك: كَيَدٍ ودمٍ وغدٍ وثُبَةٍ ومِئةٍ ولُغةٍ.

فكما تقول: «يَدويٌّ ودَمَوِيٌّ وغَدوِيٌّ وثَبَوِيٌّ ومِئَوِيٌّ ولُغَويٌّ»، تقول: «يَدِيٌّ وغَديٌّ وثُبيٌّ ومِئِيٌّ ولُغِيٌّ»؛ لأنك تقول في تَثْنِيتها: «يدانِ ودَمَانِ وثُبتانِ ولُغتان»، وتقول في جمع «ثُبةٍ ولغةٍ» جمعَ تصحيحٍ: «ثُبات ولُغات»، بعدَمِ ردِّ اللام المحذوفة في التثنية أو الجمع.

وقد نسبوا إلى «الشفَة» على لفظها، فقالوا: «شَفِيٌّ»، ونسبوا إليها بردِّ المحذوف، فقالوا: «شَفَهِيٌّ وشفَوِيٌّ»، مع أنهم قالوا في جمعها: «شَفَهات وشَفَوات» وبرَدِّ المحذوف عند الجمع.

ويجوزُ فيما عُوضَ من لامهِ همزة الوصلِ، كابنٍ واسم: أن تحذفَ همزته وتُرَدَّ إليه لامُهُ، وأن يُنسبَ إليه على لفظه، فتقول: «بَنَويٌّ وسِمَويٌّ»[4]، وابنيّ واسميّ».

وتقول في النسبة إلى بنتٍ وأختٍ: «بَنويٌّ وأخويٌّ»، بردِّ اللام وحذفِ التاءِ، وهو قولُ الخليل وسيبويه. وهو القياس.

فاعتبار أنها في الأصل تاءُ تأنيث مربوطة.

ويجوز أن تقول: «بِنْتِيٌّ وأُختِيٌّ» تَنسبُ إليهما على لفظهما، وهو قولُ يونُسَ.

(وحجته: أن التاء لغير التأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ ولأنها لا تبدل هاء في الوقف، كما تبدل التاء في نحو «كاتبة وشجرة»، وهو أقرب إلى الفهم، وأبعد عن الالتباس، فلا

---

(١) من قال: إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال: «شفهي» في النسبة، و«شفهات» في الجمع، ومن قال: إن المحذوف هو الواو، قال: «شفوي وشفوات»، والقول الأول أحق، لأنك تجمعها في التكسير على «شفاه» ولأنك تقول: «شافهته».

(٢) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت: «سنوات وسنوي» وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت: «سنهات وسنهي» وكلا الاعتبارين صحيح.

(٣) تقول: «عضوات وعضهات» باعتبار أن المحذوف واو أو هاء، كما شرحنا ذلك في تفسيرها.

(٤) بكسر السين وضمها وفتح الميم، فمن كسر همزة «اسم» كسر السين، ومن ضمها ضم السين، لأن همزته يجوز كسرها: وهو الأفصح، ويجوز ضمها.

تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى «ابن وأخ» والحق أن تاء أخت أصلها: تاء التأنيث المربوطة، كما هو مذهب الخليل والليث، وليست عوضاً من لام الكلمة المحذوفة وهي الواو، كما ذهب إليه سيبويه وغيره.

وذلك أنهم لما حذفوا الواو بسطوا التاء المربوطة؛ ليكون بسطها أمكن في الوقف عليها من المربوطة، فكأن بسطها تعويض لها من لامها المحذوفة).

النّسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبتَ إلى اسم ثُلاثيّ، مكسورِ الحرفِ الثاني: وجبَ تخفيفه بجعل الكسرةِ فتحةً، فتقولُ في النسبة إلى نَمِر ودُئِل[1] وإبلٍ ومَلِكٍ: «نَمَريٌّ ودُؤَليّ وإبَليّ ومَلَكيّ».

النّسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبتَ إلى ما قبلَ آخرهِ ياءٌ مشَدَّدةٌ مكسورةٌ، خفَّفْتها بحذف الياء المكسورةِ[2]، فتقولُ في النسبة إلى الطيِّب والميِّت والكيِّسِ والكُريِّم والغُزيِّل[3] «الطَّيْبيُّ والمَيْتيُّ والكَيْسيّ والكُرَيميُّ والغُزَيليُّ».

النّسبة إلى ما آخره ياء مشددة

إذا نسبتَ إلى ما خُتمَ بياءٍ مُشدَّدةٍ، فإن كانت مسبوقةً بحرف واحدٍ، كحَيٍّ وطَيٍّ، قلبت الثانيةَ واواً، وفتحتَ الأولى، ورَدَدْتَها إلى الواو، إن كان أصلُها الواو: «كَحَيويٌّ وطوويٌّ».

وإن كانت مسبوقةً بحرفين: كعليٍّ وعَدِيٍّ ونبيٍّ وقُصيٍّ وجُدَيٍّ، حذفت الياء الأولى وفتحت ما قبلها، وقلبت الثانية واواً: «كَعَلَويٍّ وعَدويٍّ وقُصَويٍّ».

وإن كانت مسبوقةً بأكثرَ من حرفين، وجب حذفها ووضعُ ياء النسَبِ موضعَها.

فالنسبةُ إلى الكرسيِّ والشافعي: «كرسيٌّ وشافعيٌّ»، كأنك أبقيتَ ما كان كذلك على حاله.

فائدة

إذا سميت بنحو «بخاتي وكراسي»، مما كان على صيغة منتهى الجموع مختوماً بياء مشددة، ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف، كأصله المسمى به.

---

(١) الدئل: ابن آوى، والذئب، ودويبة شبيهة بابن عرس، ودئل: اسم علم.

(٢) الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك، والحذف هنا للثاني المتحرك.

(٣) الكريم: تصغير الكريم، «والغزيل» تصغير الغزال.

ثم إذا نسبت إليه حذفت ياؤه المشددة، ووضعت موضعها ياء النسبة.

وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف، أي: يُنوّن ويجر بالكسرة؛ لأن ياء النسب في تقدير الانفصال.

وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة، كأن تسمي شخصاً بمساجدي، فهو منصرف أيضاً لخروج الوزن عن منتهى الجموع بلحاق الياءِ آخره، وإن كانت الأصل، في تقدير الانفصال؛ لأنها جزء من الاسم؛ لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها.

النّسبة إلى التثنية والجمع

إذا نسبتَ إلى مثنّى أو مجموعٍ: وجب رَدُّهُ إلى المفرد: فالنسبةُ إلى العراقينِ والكُتُبِ والأخلاقِ والدُّوَلِ والفَرائض والقبائلِ والسود: «عرقيٌّ وكتابيٌّ وخُلُقيٌّ ودَوْليٌّ وفَرضيٌّ وقَبَليٌّ وأسوديٌّ وسوداويٌّ»[١]، إلّا الجمعَ الذي لا واحدَ له: كَعَبابيدَ وأبابيلَ وتَجاليدَ[٢].

أو كان يجري على غير مفردِهِ، كمَلامِحَ[٣] ومَحاسِنَ ومَشَابِهَ، وواحدُهَا: لَمْحَةٌ وحُسْن وَشَبَهٌ[٤].

أو كان لا واحدَ لَهُ من لفظه (وهو اسمُ الجمع): كالقوم والمَعْشر والجيش.

أو كان مما يُفرِّقُ بينَهُ وبين واحدِهِ بياءِ النَّسَبِ أو تاءِ التَّأنيثِ (وهو اسمُ الجنس الجمعيّ): كَعَرَبٍ وأعرابٍ وروم وتَمْرٍ وتُفّاحٍ.

فكلُّ ذلك يُنسَب إليه على لفظِهِ، فتقولُ: «عَبابيديّ ومحاسنيّ وقوميّ وعربيّ وتَمْريّ وتُفاحيّ».

وحكمُ **الملحقِ بالمثنى والجمع السالم**: حكمُ ما ألحقَ به، من حيثُ تجريده من علامتي التثنيةِ والجمع، عند النسبة إليه، فتقول في النسبة إلى اثنين: «اثني أو ثَنوِيّ»، وفي النسبة إلى عشرين: «عشْري»، وفي النسبة إلى سنين وأَرَضينَ وعالمين وبنينَ «سنويٌّ وأرضيٌّ وعالَميٌّ وبَنوي أو ابنيٌّ».

إذا نسبتَ إلى علم منقولٍ عن جمع تكسير، نسبت إليه على لفظه: «كأنمارٍ وأنماريٌّ، وأوزاعِ وأوزاعيٌّ». وكذا ما جرى منه مجرى العلم: «كأنصارٍ وأنصاريٌّ».

---

(١) إن كانت السود جمع أسود قلت: «أسودي»، وإن كانت جمع سوداء قلت: سوداوي.

(٢) العبابيد والعباديد: الفرق من الناس والخيل الذاهبة في كل وجه، والآكام والطرق البعيدة، والأبابيل: الفرق والجماعات، «والتجاليد» الجسم والبدن.

(٣) الملامح: ما بدا من محاسن الوجه ومساوئه، وفلان في ملامح أبيه، أي: يشبهه في ملامحه.

(٤) ولم يسمع لهذه الألفاظ مفرد جار على لفظها، ولو سمع لكان على وزن مفعل.

النّسبة إلى العلم المنقول عن تثنيةٍ أو جمع

وإذا نسبت إلى علم منقولٍ عن مُثنًى أو جمعي السَّلامة، كحسنانِ وزَيدانِ، وزيدُونَ وعابدُون، وعَرفاتٍ وأذرعاتٍ.

فإن كان باقياً على إعرابه قبل النسبة إليه، رَدَدْتَهُ إلى المفرد[1] ونسبتَ إليه. فتقولُ: «حسنيٌّ وزَيديٌّ وعابديٌّ وعرفيٌّ وأذرعيٌّ».

وإن عُدِلَ بالمثنى وجمع المذكرِ السالم المُسَمّى بهما إلى الإعراب بالحركات، نسبت إلى لفظهما الذي نُقِلا عنهُ، فتقولُ: «حسنانيٌّ وزيدانيٌّ، وعابدونيٌّ وزيدونيٌّ، وعابدينيٌّ وزيدينيٌّ»

وإن عُدِلَ بما جُمع بالألف والتاءِ إلى إعرابه إعرابَ ما لا يَنْصرفُ، نسبت إليه بحذف التاء[2].

أما الألفُ فَتُعاملُها كما تُعاملُ ألف المقصور: فيجوزُ حذفُها أو قلبُها واواً في نحو: «هِنْدات»[3] فتقول: «هنديٌّ وهنْدَويٌّ»، وتحذَفُ وجوباً في نحو: «تَمرات[4] وفاطمات وسُرادِقات»[5]، فيقالُ: «تَمَريٌّ وفاطميٌّ وسُرادقيٌّ».

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به، أما ما كان باقياً على التثنية أو الجمع، ولم يُنقل إلى العَلمية، فيجبُ رَدُّهُ إلى المفرد عند النسبة إليه فتقول في النسبة إلى الكتابين والحَسَنين والمسلمين والتمراتِ: كتابيٌّ وحسنيٌّ ومُسلميّ وتَمْريّ»[6].

---

(١) ما سمي به من المثنى وجمعي السلامة يجوز أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع، وهو الأفصح، ويجوز أن يجري المثنى مجرى «سليمان» في لزوم الألف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف. ويجوز أن يجري جمع المذكر السالم مجرى «هارون» في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، أو مجرى «عربون» في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث منصرفاً أيضاً. وما سمي به، مما جمع بالألف والتاء، جاز إعرابه كإعراب ما نقل عنه، بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجراً منوناً وهو الأفصح، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف: بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً بلا تنوين. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابع من هذا الجزء.

(٢) لأنها للتأنيث، فأشبهت تاء فاطمة.

(٣) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني.

(٤) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني.

(٥) لأنها فوق الرابعة، فإنها في فاطمات خامسة، وفي سرادقات سادسة.

(٦) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالألف والتاء فإن سميت به أبقيت ثانيه مفتوحاً عند النسبة إليه، وإن لم تسم به رددته إلى السكون، وذلك للفرق بين النسبة إليه علماً والنسبة إليه باقياً على جمعيه.

النّسبة إلى العلم المركب

إذا نسبت إلى علم مُرَكَّبٍ، فإن كان مركباً تركيبَ جملة أو مَزجٍ، حذفت الجزء الثاني، ونسبت إلى الجزء الأولّ، فتقول في تأبَّطَ شرّاً، وجاد الحق، وبعلبكّ، ومعد يكرب: تأبَّطيّ وجاديّ وبعْليّ ومعديّ، أو معدوي.

وقالوا في حضْرَمَوْت «حضرَميّ» على غير القاعدة.

وإن كان مركباً تركيب إضافةٍ، فإن كان المضافُ أباً أو أمًّا أو ابناً، طرحتَ المضاف، ونسبت إلى المضافِ إليه، فتقول في أبي بكرٍ وأم كُلْثوم وابن عباسٍ: «بكرِيٌّ وكُلثوميٌّ وعبّاسيٌّ».

وإن كان غيرَ ذلك، نسبتَ إلى ما ليسَ في النسبة إليه لَبْسٌ، وطرحت الآخر[1]، فتقولُ في النسبة إلى عبدِ الأشهل وعبدِ منافٍ وعبدِ المطلب وعبد الدَّارِ وعبد الصمّدِ: «أشهَلِيٌّ ومَنافيٌّ ومُطَّلبيٌّ وداريٌّ وصَمَدِيٌّ»، تَنسِبُ إلى المضاف إليه.

وتقولُ في النسبة إلى امرِىء القَيْسِ ورأسِ بعلبك[2] ومُلاعبِ الأسِنةِ[3] ومَجدَلِ غزَّة[4]: «امرِئيٌّ ورأسيٌّ ومُلاعِبِيٌّ ومَجدَليٌّ»، تنسب إلى المضاف.

النسبة إلى (فعيلة) المفتوحة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فَعيلة»، غيرَ معتل العين، ولا مُضاعفاً: جاءَ على وزن: «فَعَليٌّ» بفتح عينهِ وحذف يائه، فتقول في النسبة إلى حَنيفة وربيعة وبَجيلة وعَلِيّة وصحيفة: «حَنَفيٌّ ورَبعيٌّ وبَجليٌّ وعَلَويٌّ وصَحفيٌّ».

وقالوا في النسبة إلى «سَليمةَ» من الأزد، و«عَميرةَ» من كَلبٍ[5]، وفي النسبة إلى السليقة[6] والطبيعة والبَديهة: «سليميٌّ وعَميريٌّ وسَليقيٌّ وطبيعيٌّ وبَديهيٌّ» على خلاف القياس.

فإن كان مُعتلَّ العين: كطويلةٍ، أو مضاعفاً، كجليلةٍ يبقَ على حاله: كطويليٍّ وجليليٍّ.

---

(١) أي: إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه وطرحت المضاف وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف وطرحت المضاف إليه.

(٢) رأس بعلبك: قرية بين بعلبك وحمص يمرّ بها القطار الضارب بين رياق وحلب.

(٣) ملاعب الأسنة: لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب.

(٤) مجدل غزة: قرية في فلسطين بالقرب من غزة.

(٥) الأزد وكلب: قبيلتان من قبائل العرب.

(٦) السليقة: الطبيعة، وجمعها سلائق. والسليقي: من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا تكلف. قال الشاعر:

ولست بنحوي يلوك لسانه ... ولكن سليقي أقول فأعرب

النسبة إلى (فُعَيلة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فُعَيْلة»، بضم الفاء وفتح العين، غيرَ مضاعفٍ، جاءَ على وزن «فُعَلِيّ»، بحذف يائه، فتقولُ في النسبة إلى جُهَيْنَة ومُزَينة وأُمَيَّة: «جُهَنيّ ومُزَنيّ وأُمَويّ».

وقالوا في رُدَيْنة ونُوَيرة. «رُدَيْنيّ ونُوَيريّ»، على خلاف القياس.

فإن كان مُضاعفاً، كأمَيْمة والحُمَيمةِ[1] بقي على حاله، فتقول: «أُمَيْمِيّ وحُمَيْمِيّ».

النسبة إلى «فَعِيل» بفتح الفاء وضمها «فُعَيل»

قد ألحقوا ما كان مُعتلَّ اللام - من وَزنيْ «فَعيلٍ» بفتح الفاء، و«فُعَيلٍ» بضمّها - بِفَعِيلَة، وفُعيلة، فَنَسبوهما على «فَعَليّ وفُعَليّ»، فقالوا في نحو عَلي وقُصَيّ: «عَلَويّ وقُصَويّ».

فإن كانا صحيحي اللّام: كعَقيلٍ وجميل، وعُقَيلٍ وأُوَيْس[2]، بَقيا على حالهما، فتقولُ: «عَقيليّ، وجَميليّ، وعُقَيْليّ وأُوَيْسيّ».

وقالوا في ثقيفٍ وعتيكٍ وقُرَيشٍ وهُذَيْلٍ وسُلَيْمٍ: «ثَقَفيّ وعَتَكيّ وقُرشيّ وهُذَليّ وسُلَميّ»، على غير القياس.

والقياسُ أن يُنسبَ إليها على لفظها؛ لأنها صحيحة اللام.

النسبة إلى ذي حرفين

إذا نسبتَ إلى ثُنائيّ لا ثالثَ له، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، جاز تَضْعيفُهُ وعَدمُه، فتقول في النسبة إلى كَمْ: «كَمّيّ وكَمِيّ».

وإن كان الثاني واواً وجبَ تضعيفُهُ وإدغامهُ، فتقول في لوْ: «لَوّيّ».

وإن كان ألفاً زيدَ بعدَها همزةٌ، فتقول في لا: «لائيّ»، ويجوز قلبُ هذه الهمزة واواً، فتقول: «لاويّ». وإن كان ياءً وجب فتحُه وتضعيفُهُ وقلبُ الياء المزيدة للتضعيف واواً، فتقول في كَيْ «كَيَوِيّ».

وإنما تجوز النسبةُ إلى هذه الأحرف، وغيرها، إذا جعلتَها أعلاماً، وإلّا فلا.

---

(١) أميمة من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أم، و«الحميمة»: موضع بالبلقاء من أرض الشام، وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الأردن.

(٢) عقيل بفتح العين وكسر القاف: اسم رجل، و(عقيل) بضم العين وفتح القاف: اسم قبيلة، و«أويس» بضم الهمزة وفتح الواو: اسم رجل.

النسبة بلا يائها

قد يُستغنى في النسبة عن يائها، وذلك ببناء الاسم على وزن «فاعل»: كتامرٍ ولابنٍ، أي: ذي تَمْرٍ ولَبنٍ، أو ببنائه من وزن «فَعّال» وذلك في الحِرَف غالباً: كبَقّالٍ وبزّازٍ[1] ونجّارٍ وحدّادٍ، وعطّارٍ وعَوّاجٍ[2] أو ببنائه على وزن «فَعِلٍ» بفتح الفاء وكسر العين. كرجلٍ طِعمٍ ولبِسٍ، أي: ذي طعامٍ ولباسٍ. قال الشاعر:

لَستُ بِلَيْلِيٍّ، ولكنّي نَهِرْ   لا أُدلِجُ[3] اللّيلَ ولكن ابتكِر

أي ولكني نَهاريّ، أي: عاملٌ بالنهار.

وقد يكونُ (فاعِلٌ) للحِرَفِ: «كحائك» في معنى حَوّاك، كما يكونُ (فَعّالٌ) في غير الحرفِ. كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي بذي ظُلمٍ، وقول امرىء القَيْسِ:

ولَيْسَ بِذي رُمْحٍ، فَيَطْعُنَني بهِ   ولَيْسَ بِذي سَيفٍ، ولَيسَ بِنَبّال

أي: ليس صاحبَ نَبْلٍ، ولم يُرِدْ أنهُ ليس بصانعِ نَبْل.

وهذه أوزانٌ في النَّسَبِ سَماعيّةٌ، ولكنَّها واردةٌ بكثرةٍ، فأشبهتْ أن تكونَ قياسيّةً، وقد ذهبَ المُبَرِّدُ إلى أنها قياسيةٌ، وليس ببعيد أن تكون قياسية.

شواذ النسب

ما جاءَ في النَّسَب مُخالفاً لما سَبَقَ تَقريرُهُ من القواعد، فهو من شواذِّ النسبِ التي تُحفَظُ ولا يُقاسُ عليها.

وقد تقدَّم ذكرُ بعضها والتّنبيهُ عليه، ومنها قولُهم في النسبة إلى البَصْرَة: «بِصريّ»، بكسرِ الباء وإلى الدَّهر: «دُهرِيّ»[4] بضم الدال، وإلى السَّهْل: «سُهْلِيّ»، بضم السين، وإلى مَروٍ[5] «مُرْوزيّ»، بزيادة الزّاي، وإلى البحرَينِ: «بحرانيّ» بعدم ردِّها إلى المفرد، مع أنها مُعربة بالحرف[6]، وإلى الشّآم واليَمَنِ وتِهامَة: «شآمٍ ويمانٍ وتِهامٍ»، بتخفيفِ ياء النّسب.

---

(١) البزاز: بائع الثياب.

(٢) العواج بائع العاج، وصاحبه، والعاج: أنياب الفيل، وواحده «عاجة».

(٣) الإدلاج: سير أول الليل.

(٤) الدهري، بضم الدال، الشيخ الطاعن في السن، والدهري، بفتحها: الملحد الذي يقول بقدم الدهر ولا يؤمن بالبعث بل يقول: وما يهلكنا إلا الدهر، وحكى صاحب القاموس ضم الدال فيه أيضاً.

(٥) مرو: بلد بخراسان يقال له «مرو التاهجان»، وفيه أيضاً بلد يقال له مروزوز بوزن عنكبوت. والنسبة إليه مروزوزي على لفظه شذوذاً، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال «مروي»؛ لأنه مركب تركيب مزج.

(٦) تقدم أن العلم المنقول عن مثنى أو جمع مذكر سالم، إن بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله إلى العلمية،

ومن ذلك قولهم: «رُقَبانيّ وشَعرانيّ وجُمّانيّ ولَحْيانيّ»، للعَظيم الرَّقَبة والشعْرِ والجُمَةِ[1] واللّحية.

ومنه قولهم في النسبة إلى طيّ: «طائيّ»، وفي النسبة إلى الوَحْدة: «وَحْدانيّ»؛ وفي النسبة إلى البادية: «بَدَويٌّ» والقياس: «بادَويٌّ» أو «بادِيٌّ»، وفي النسبة إلى حروراء[2]: «حَروريّ» والقياس: «حَرُوراويٌّ».

٩ ـ التصغير

التَّصغيرُ: أن يُضم أولُ الاسمِ، ويفتحَ ثانيه، ويزادَ بعد الحرف الثاني ياءٌ ساكنةٌ تُسمّى: (ياءَ التَّصغير).

فنقولُ في تصغير قَلَم ودِرهم وعُصْفور: (قُلَيْمٌ ودُرَيْهِمٌ وعُصَيْفيرٌ).

والاسمُ الذي تلحقه ياءُ التَّصغيرِ يُسمى: (مصغَّراً).

ويُشترطُ فيما يُرادُ تصغيرُهُ: أن يكونَ اسماً مُعرباً، قابلاً للتَّصغيرِ، خالياً من صيَغِهِ وشِبْهها.

(فلا يصغر الفعل ولا الحرف.

وشذ تصغير فعل التعجب، مثل: «ما أحيلاه! وما أميلحه!».

ولا يصغر الاسم المبني. وشذ تصغير بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، كالذي والتي وذا وتا: فقالوا في تصغيرها: «اللذيا واللتيا وذيا وتيا».

ولا يصغر ما ليس قابلاً للتصغير: ككبير وعظيم وجسيم، ولا الأسماء المعظمة، لما بينها وبين تصغيرها من التنافي.

ولا يصغر نحو الكميت[3]؛ لأنه على صيغة التصغير، ولا نحو مبيطر ومهيمن[4]؛ لأنه شبيه بصيغة التصغير.

يرد إلى المفرد عند النسبة إليه، ويبقى على لفظه إن أعرب بعد نقله بالحركات.

(١) الجمة: مجتمع شعر الرأس، وهي أعظم من الوفرة أو شعر الرأس إذا بلغ المنكبين.

(٢) حروراء: قرية بقرب الكوفة، تنسب إليها فرقة من الخوارج، كان أول اجتماعهم فيها، يقال لهم: «الحرورية».

(٣) الكميت من الخيل: الذي تضرب حمرته إلى سواد، فهو بين الأحمر والأسود، ويوصف به المذكر والمؤنث، يقال مهر كميت، وجمعه «كمت» بضم فسكون، و«الكميت»: طائر يعرف بالبلبل، وجمعه كمتان، بكسر فسكون.

(٤) المهيمن: المؤمن غيره، والرقيب، والحافظ، والشاهد، ويقال هيمن على كذا، أي صار رقيباً عليه وحافظاً وشاهداً، وهيمن الطائر على فراخه: رفرف، والمهيمن: من أسماء الله عز وجل، لأنه رقيب على عباده، قائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وآجالهم، مؤمن إياهم من الخوف.

فائدة التصغير

يُصغَّرُ الاسمُ، إما للدلالة على تقليلِهِ: كدُرَيهماتٍ، أو تصغيره، ككُتَيِّب، أو تحقيره (أي: تصغير شأنه): كشُويعرٍ، أو تقريبه، مثلُ: «جئْت قُبَيْلَ المَغرِبِ، أو بُعَيدَ العِشاء، وجلستُ دُوَيْنَ المنبر، وَمَرَّت الطيّارةُ فُوَيْقنا»، أو للتّحببِ إليه كـ: «بُنَيَّ وأبيَّ وأمَيمةِ وأخيَّ».

حكم ما بعد ياء التصغير

يجبُ أن يكون ما بعد ياء التَّصغير مكسوراً: «كجُعيفِرٍ».

إلّا إن كان ما بعدها آخرَ الكلمة: «كرُجَيْلٍ»، فإنهُ يكون تابعاً للإعراب.

أو كان مُتَّصلاً بعلامة التأنيث: كتُميرةٍ وسُلَيمى وأُسَيماءَ، أو بألفِ الجمع، فيما كان على وزن (أفعالٍ): كأحَيمال، أو بالألف والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ: كعُثَيمان وعُطَيْشان، فإنهُ يبقى على حاله مفتوحاً.

(فإن كان المتصل بهما ليس علماً ولا صفة: كسرحان، كسرت ما بعد ياء: التصغير وقلبت ألفه ياء. كسريحين، كما تقول في جمعه: «سراحين»، والسرحان: الذئب.

فإن سميت بسرحان صغرته على لفظه، فقلت: «سريحان»؛ لأنه صار علماً).

أوزان التصغير

للتَّصغير ثلاثةُ أوزان، وهي: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيعِيل: (كَجُبيلٍ ودُرَيْهمٍ وعُصَيْفيرٍ).

فما كان على ثلاثة أحرفٍ: صغَّرتهُ على (فُعيْلٍ) كقُليمٍ وحُسَينٍ، وجُبَيْل.

وما كان على أربعةِ أحرفٍ: صغَّرتهُ على (فُعيْعِلٍ) كجُعَيفرٍ وزُيَيْنبٍ ومُبَيرِدٍ.

وما كان على خمسةِ أحرفٍ: مما رابعهُ حرفُ علّة، صغَّرته على (فُعَيعيلٍ) كمفَيْتيحٍ وعُصيْفيرٍ وقُنيْديلٍ).

وما كان على خمسةِ أحرفٍ أصلية: طرحتَ خامسهُ وبنيتهُ على (فعيعِل) فتقولُ في سفرجلٍ وفرزْدقٍ: (سُفَيرِجٌ وفُرَيْزِدٌ) فإن كان مع الخمسة زائدٌ حذفتهُ مع الخامس، فتقول في عندليبٍ: (عُنَيْدل).

وما بلغتْ أحرفُهُ بالزيادة أكثرَ من أربعةٍ، مما ليس رابعه حرف علّة[1]، حذفت منه، وبنيتهُ على (فُعيْعِل)[2].

---

(١) فإن كان رابعه حرف علة قلبته ياء كما تقدم.

(٢) راجع كيفية بناء صيغة منتهى الجموع، فالمصغر فوق الثلاثي له حكمها.

فإن كان فيه زائدٌ واحدٌ، طرحتهُ، فتقولُ في مُدحرجٍ وسبطري وغضنفر[١]: (دُحيْرجٌ وسُبيطرٌ وغُضيْفرٌ).

وإن كان فيه زيادتان فأكثرُ، بنيته على أربعةٍ وحذفت من زوائده ما هو أولى بالحذف من غيره[٢]، فتقول في مُفرّحٍ ومُقاتلٍ ومُنطلقٍ: (مُفيرحٌ ومُقيْتِلٌ ومُطيْلقٌ)، وتقولُ في مُتدحرجٍ ومُقشعرٌ (دُحيْرجٌ وقشيْعرٌ)، وتقولُ في مُستخرج ومُستدع (مُخيرجٌ ومُدَيْعٌ) وتقولُ في استخراجٍ وانطلاقٍ واضطرابٍ: (تُخيْرج ونُطيْلق وضتيْربٌ)[٣].

فإن كان في الاسم زيادتان، ليس لإحداهما مزيةٌ على الأخرى: حذفت أيهما شئت، فتقول في علندى وسرندى وحبنطى: (العُليْند والسُّريْند والحُبيْنط) و(العُليْدي والسُّريْدي والحُبيطي)؛ لأنَّ النون والألف المقصورة إنما زيدتا؛ ليلحق الوزنُ بسفرجل. ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

أما ألفُ التأنيث المقصورةُ: فإن كانت رابعة، كحُبلى، ثبتتْ: كحُبَيْلى، وإن كانت فوق الرابعة، كخوْزلى ولُغَيْزى[٤] حُذفت وجوباً؛ لأنَّ بقاءها يُخرج البناءَ عن مثال (فُعيْعل) أو (فُعَيعيل). وذلك كخوَيزلٍ ولُغَيغيزٍ، ما لم يسبقِ الواقعة خامسةً حرفُ مدٍّ، فيجوزُ بناؤها وحذفُ حرفِ المدِّ، ويجوز العكسُ، فتقولُ في حُبارى[٥]: «حُبيْرَ» بحذف ألفِ المدِّ، و«حُبيّر» بحذف ألف التأنيث وبقاء حرف المدِّ، بعد قلبه ياءً وإدغامهِ في ياء التصغير.

وأما تاءُ التأنيث وألفُه الممدودةُ، فتثبُتانِ على كل حال، فتقول في مُسلمة وهندباءَ: مُسيلمة وهُنَيْدِباء».

والألفُ والنونُ الزائدتانِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ، تَثبُتانِ على كلِّ حال، فتقولُ في تصغير زعفران: «زُعَيْفَران».

ويجوز أن يعوِّضَ ما حذِفَ منه للتصغيرِ ياءً قبل آخره، فيُبنى الاسمُ على «فُعَيْعيلٍ»، فتقول في مُنطلقٍ وسَفرجلٍ: «مُطَيْليقٌ وسُفَيْريجٌ»، كما يجوز أن تقول في جمعها: «مَطاليقَ وسفاريجَ».

(ولا يخرج المصغر من هذه الأوزان، ما يلحقه من علامة تأنيث أو تثنية أو جمع أو نسبة،

---

(١) السبطري: مشية فيها تبختر: و(اغضنفر): الأسد.

(٢) والميم الزائدة في أول الكلمة أولى بالبقاء من غيرها على كل حال. وتاء الافتعال والاستفعال ونون الانفعال أولى بالبقاء كذلك، وتفضلها الميم.

(٣) طاء اضطراب، أصلها التاء، لأن وزنه (افتعال) قلبت طاء ليسهل النطق بالضاد الساكنة، لذلك ردت إلى أصلها عند التصغير، لزوال السبب، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

(٤) الخوزلى والخيزلى، مشية في تثاقل، واللغيزي، اسم بمعنى اللغز.

(٥) الحبارى، طائر، وهو يطلق على الذكر والأنثى والواحد والجمع.

أو الألف والنون الزائدتين، أو الجزء الثاني في المركبين الإضافي والمزجي[١].

فمثل: تميرة وسليمى وحميراء وقليمان وعميرون وهنيدات وحميصي وعثيمان وعطيشان وعبيد الله وبعيلبك» مصغر على «فعيل» ومثل: «حنيظلة وقويصاء ودريهمان وشويعرون ودميشقي وزعيفران وخويدم الدار ومعيد يكرب» مصغر على «فعيعل».

ولا يعتد بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات).

تصغير ما ثانيه حرف علة

إذا صغَّرتَ ما ثانيهِ حرفُ علَّةٍ مُنقلبٌ عن غيره رَدَدْتَهُ إلى أصله، فإن كان أصلُه الواوَ رددته إليها، فتقولُ في تصغير بابٍ وطيٍّ وقيمةٍ وميزانٍ وديوانٍ وميسمٍ[٢]: «بُوَيْبٌ وطُوَيٌّ وقُوَيْمةٌ وَمُوَيزِينٌ ودُوَيْوِينٌ ومُوَيْسمٌ».

وإن كان أصلُه الياءَ رددته إليها أيضاً، فتقولُ في تصغيرِ نابٍ ومُوقنٍ[٣]: «نُيِيبٌ ومُيَيْقِنٌ».

وإن كان أصلُهُ حرفاً صحيحاً رددتهُ إليه، فتقول في تصغير دينارٍ: «دُنَيْنِيرٌ»[٤].

وإن كان مجهول الأصل كعاجٍ، أو زائداً: كشاعرٍ وخاتم، أو مبْدلاً من همزة: كآصالٍ وآمال وآبالٍ[٥] قلبتهُ واواً، فتقول: «عُوَيْجٌ، وشُوَيْعرٌ، وخُوَيْتِمٌ، وأوَيصالٌ، وأوَيمالٌ وأويبالٌ».

(وشذ تصغير «عيد» على عُيَيْد كما شذ جمعه على «أعياد».

وحقه أن يصغر على «عُوَيْد» ويجمع على «أعواد»؛ لأنه من عاد يعود، فياؤه أصلها الواو، وأصله «عِوْد» بكسر فسكون قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما صغروه وجمعوه على غير أصله؛ لئلا يلتبس بالعود).

---

(١) أما المركب الإسنادي، كجاد الحق وتأبط شراً، علمين، فلا يجوز تصغيره.

(٢) جمع باب أبواب، فأصل ألفه الواو. والطي: أصله «الطوي» لأن فعله طوى يطوي فياؤه الأولى أصلها الواو، وقيمة أصلها «قومة» بكسر القاف، لأنها في الأصل من قام يقوم، وميزان أصله «موزان» بكسر الميم، لأنه من وزن يزن، ولأنك تقول في جمعه موازين، وديوان، أصله دوان، بواو مشددة لأنك تقول في جمعه دواوين، وميسم أصله، موسم، بكسر الميم، لأنه من وسم يسم، وهي أداة يوسم بها أي يعلم، كما يوسم البعير بالكي.

(٣) جمع الناب: أنياب، فأصل ألفه الياء، وموقن، اسم فاعل من أيقن، فأصله «ميقن» فواوه أصلها الياء، وإنما انقلبت واواً لتناسب الضمة قبلها.

(٤) دينار، أصله (دنار) بنون مشددة، لأنك تقول في جمعه دنانير.

(٥) أصلها (أآصال وأآمال وأآبال) على وزن (أفعال) وهي جمع أصيل وأمل وأبل، فالألف مبدلة من الهمزة، (والأصيل)، الوقت بعد العصر.

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة: أبقيتَه على حاله (في رأي سيبويه والجمهور)، أو أرجعتَهُ إلى أصله (في قول الزَّجاج وأبي عليّ الفارسيّ) فتقول في تصغير مُتَّعِدٍ: «مُتَيعِدٌ» (على قول سيبويه: قالوا: وهو الصحيح)، و«مُوَيعد»، (في رأيهما)، وذلك لأن أصله: «مُوتعدٌ». وأصل هذا من الوعد.

وقولُ سيبويه أقرب إلى الفهم؛ كيلا يلتبس بتصغير: «مَوْعِد ومُوعِدٍ ومُوعَدٍ» وقولهما أصحُّ في القياس.

تصغير ما ثالثه حرف علة

إذا صغَّرتَ ما ثالثهُ حرفُ علَّة، أدغمته في ياء التصغير بعد قلبه ياء، إن كان ألفاً أو واواً، فتقول في تصغير عصاً ورَحىً وظَبي ودلو وطَيٍّ وشمالٍ وقَدوم وجميلٍ: «عُصيَّةٌ ورُحَيَّةٌ وظُبَيٌّ ودُلَيَّةٌ وطُوَيٌّ وشُمَيِّلٌ وقُدَيِّمٌ وجُمَيِّلٌ» إلا ما كان آخرُهُ ياءً مشدَّدةً مسبوقةً بحرفين: كصبيٍّ وعليٍّ وذكيٍّ، فتُخفِّفِ وتُدغمُ في ياء التصغير، فتقول: «صُبَيٌّ وعُلَيٌّ وذُكيٌّ» فإن سَبقتْ بأكثر من حرفين، صُغِّر الاسم على لفظه، فتقول في تصغير كُرسيٍّ ومِصريٍّ: «كُرَيسيٌّ ومُصَيريٌّ».

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صَغرتَ ما رابعهُ حرفُ علَّة، قلبتَ الألفَ أو الواوَ ياءً، وتركت الياءَ على حالها، فتقول في تصغير منشارٍ وأرجوحةٍ وقنديلٍ: «مُنَيشيرٌ وأريجيحةٌ وقُنَيديلٌ».

تصغير ما حذف منه شيء

إذا صغَّرتَ ما حُذف منه شيءٌ، رددته عند التصغير، فتقول في تصغير يَدٍ ودم وأبٍ وأخٍ وأختٍ وبنتٍ وعدةٍ وزنةٍ وشَفةٍ وماءٍ: «يُدَيَّةٌ ودُمَيٌّ وأبيٌّ وأخيٌّ وأخيَّةٌ وبُنيَّةٌ ووُعَيدةٌ ووُزَيْنةٌ وشُفَيْهةٌ ومُوَيْهٌ».

وإن كان في أوله همزة وصل حذفتَها ورددتَ المحذوفَ، فتقول في تصغيرِ ابنٍ وابنةٍ واسمٍ وامرِئٍ وامرأةٍ: «بُنَيٌّ وبُنيَّةٌ وسُمَيٌّ ومُرَيْءٌ ومُرَيْئةٌ».

وإن سَميتَ بنحوِ: «قُلْ وبعْ وخُذْ ومُذْ» قلتَ في تصغيره: «قُوَيْلٌ وبُيَيْعٌ وأُخَيْذٌ ومُنَيذٌ» برد المحذوف.

تصغير الثنائي الوضع

إذا سمَّيت بما وُضع على حرفين، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، أبقيته على حاله، بعد التَّسمية به: فإن أردت تصغيره. ضعَّفت ثانيه عند تصغيره، فتقول في تصغير: هلْ وبلْ وإنْ وعَنْ، ونحوها أعلاماً: «هُلَيْلٌ وبُلَيْلٌ وأُنَيْنٌ وعُنَيْنٌ».

وإن كان ثانيه حرف علة: كلَو وكي وفي وما ولا، وجب تضعيفه حين التّسمية به، فتقول في المذكورات، إذا جعلتها أعلاماً: «لَوٌّ وكَيٌّ وفِيٌّ وماءٌ ولاءٌ»(١).

فإن أردتَ تصغيرها، صغرتها على حالها هذه، فتقول: «لُوَيٌّ وَكُيَيٌّ وَفُيَيٌّ، ومُوَيٌّ وَلُوَيٌّ».

تصغير المؤنث

إذا صغَّرتَ المؤنث الثلاثيَّ الخاليَ من التاءِ، ألحقتها به، فتقول في تصغير دارٍ وشمسٍ وهندٍ وعينٍ وسنٍ وأذنٍ: «دُوَيرة وشُمَيسةٌ وهنيْدةٌ وعُيَيْنة وسُنَيْنَةٌ وأذينةٌ» إلّا إذا لزم من ذلك التباس المفردِ بالجمع، أو المذكر بالمؤنث، فتُتْركُ التاءُ، فتقولُ في تصغير بَقرٍ وشجرٍ: «بُقيرٌ وشجيرٌ»، لا «بُقيرةٌ وشُجيرةٌ»؛ كيلا يُظنَّ أنهما تصغيرُ بقرةٍ وشجرةٍ، وتقول في تصغير خمْس وستٍ وسبْع وتسع وعَشْر وبِضع، في المَعدود المؤنث: خُمَيسٌ وسُتيتٌ وسُبَيْعٌ وتُسَيعٌ وعُشيرٌ وبُضَيْعٌ»، لا خُمَيْسةٌ وسُتيْتَةٌ الخ، لئلا تلتبسَ بتصغير «خمسةٍ وستةٍ» الخ في المعدود المذكر.

وإذا سمَّيتَ رجلاً بمؤنث ثلاثي، ك: نارٍ وعينٍ وأذنٍ وفِهرٍ(٢)، ثم أردت تصغيره، لم تُلحق به التاء، فتقول: «نُوَيرٌ وعُيَيْنٌ وأذَينٌ وفُهَيرٌ».

فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً، بعد تصغيرها، أبقيتها على ما هي عليه.

ومن ذلك: «مُتَمِّمُ بن نُوَيرة، وعُيَينة بن حصنٍ، وعمرو بن أُذَيْنة، وعامر بن فُهَيْرة».

وإذا سمّيتَ امرأة بمذكرٍ ثلاثي، كرمحٍ وبدرٍ ونجمٍ وسعدٍ، ثم أردت تصغيره، ألحقت به التاءَ، فتقول: «رُمَيْحة وبُديرة ونُجَيْمة وسُعَيْدَة».

فلا اعتبار في العلم، في حال تصغيره، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيثٍ، وإنما العبرة في مُسمّاهُ الذي نقلَ إليه، هذا هو الحق.

(وقال يونس: يجوز الاعتباران: اعتبار الأصل واعتبار الحال.

وعليه فتقول في «عين» مسمى بها مذكر: «عيين وعيينة»، وتقول في «رمح» مسمى به مؤنث: «رميحة ورميح» وقال ابن الأنباري: إنما العبرة بأصله المنقول عنه، فتلحقه التاء أو لا تلحقه بهذا الاعتبار.

---

(١) إذا ضعفت الألف في(ما ولا) زدت ألفاً أخرى، وحينئذٍ يصعب النطق بهما لسكونهما معاً، فتبدل من الثانية همزة وجوباً.

(٢) الفهر، بكسر فسكون: الحجر الصغير بمقدار الكف، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة، وقيل هو الحجر مطلقاً، وهي مؤنثه. وقيل، تؤنث وتذكر، والفهر، في لغة الأطباء ما تدق به العقاقير على الصلابة، والصلابة والصلاءة (بفتح الصاد فيهما) ما يدق عليه الطيب ونحوه وقد تطلق على المدق نفسه.

وعليه فلا تقول في «عين»، مسمى بها مذكر، إلَّا «عيينة»، وفي «رمح»: مسمى به مؤنث، إلا «رميح»).

أما المؤنث الرُّباعيُّ فما فوق: فلا تَلْحقُه تاءُ التأنيث، فمثل: «زينبَ وعَجوزٍ» يُصغَّر على: «زُيينبَ وعُجَيّزٍ».

(وشذ تصغير «ذَودٍ»[1] «بفتح فسكون» وحرب وقوس ونعل ودرع الحديد[2] وعرس[3] بلا إلحاق التاء، فقد صغروها على «ذويد وحريب» إلخ. . ، مع أنها مؤنثات ثلاثية، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها. كما شذ تصغير: قدام ووراء وأمام على «قديدمه وَوُرَيِّئَةٍ» (بتشديد الياء مكسورة) وأمَيِّمَةٍ (بتشديد الياء مكسورة أيضاً): فألحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية، وقدام ووراء: ظرفان مؤنثان. أنثوهما على معنى الجهة، وأمام ظرف مذكر: وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين: لأنه مذكر: ولأنه فوق الثلاثي.

قال في المصباح: وقد يؤنث «الأمام» على معنى الجهة.

وقال الزجاجُ: واختلفوا في تذكير الأمام وتأنيثه).

تصغير العَلم المركَّب

إذا أردت تصغير علم مُركَّبٍ تركيبَ إضافةٍ أو مَزجٍ، صغَّرتَ جزءَه الأولَ، وتركتَ الآخرَ على حاله، فتقولُ: في عبد الله ومَعْدِيكرِبَ.

«عُبَيد الله، ومُعَيْدِيكرِب» أما المركَّبُ تركيبَ جُملةٍ: كتأبط شراً، وجادَ الحقُّ، فلا يصغَّرُ.

تصغير الجمع

جمع القِلَّة يصغَّرُ على لفظه، فتقولُ في تصغير أحمالٍ وأنفُسٍ وأعمدةٍ وفِتْيةٍ: «أُحَيْمالٌ وأُنيفسٌ وأُعَيْمدةٌ وفُتَيَّةٌ».

وكذلك اسمُ الجمعِ كرَكب ورُكَيْب.

وجمعُ الكثرةِ لا يصغَّرُ على لفظِهِ، بل يردُّ إلى المفردِ، ثمَّ يصغَّر ثم يُجمَع جَمعَ المذكَّرِ السالمَ، إن كان للعاقل، وجمع المؤنثِ السالمَ، إن كان لغير العاقل، فمثلُ: «شُعراءَ وكُتَّابٍ

---

(١) الذود من الإبل، من الثلاثة إلى العشرة، ولا تكون إلا من الإناث، ومنه قولهم: (الذود إلى الذود إبل) ومعناه إذا وضع القليل مع القليل يصير المجموع كثيراً.

(٢) أما درع المرأة، وهو قميصها فهو مذكر. وقيل إن درع الحديد يذكر ويؤنث.

(٣) العرس، امرأة الرجل، والرجل نفسه. ومثله العروس. وكلاهما للذكر والأنثى. والعرس أيضاً: انثى الأسد وهي اللبؤة.

ودَراهم وعصافيرَ وكُتُبٍ» تَصغيرُه «شُوَيْعرونَ وكُوَيْتبونَ ودُرَيهماتٌ وعُصَيْفيراتٌ وكُتيِّباتٌ».

تصغير الترخيم

من التصغير نوعٌ يسمَّى: تصغير الترخيم، وهو أن يُجرَّد الاسم من الزوائدِ التي فيه، ويصغَّرَ على أحرفه الأصليّة.

فإن كانت أُصولُهُ ثلاثةً: يُصغر على «فُعيْلٍ»، فيقالُ في تصغير: معطَفٍ ومُنطلقٍ وأزهرٍ وأبلَقَ وحامدٍ ومحمودٍ وأحمد: «عُطيفٌ وطُليقٌ وزهَيرٌ وبُلَيْقٌ وحُميدٌ».

ثم إن كان مسمّاهُ مؤنثاً: ألحقت به التاء، وإن كان قبل الترخيم مؤنثاً بالألف، أو مؤنثاً بغيرِ علامة، فيقالُ في مكرمةٍ وحُبلى وسوداء وسُعاد: «كُرَيمةٌ وحُبَيلةٌ وسُوَيدة وسُعيدة»، وتقول فيمن سمّيتها سُعَيْدَ وسماء «سُعيْدةٌ وسُميّة».

إلّا إذا كان من الصفات الخاصة بالإناث، التي لم تلحقها علامة التأنيث كطالق وناهد، فلا تلحقها التاء: كطُلَيْق ونُهيْدٍ».

وإن كان مؤنثاً بلا علامة، وسميت به مذكراً، لم تُلحق به التاء، فتقول فيمن سميته: سماء وعروباً: سُميٌّ وعُريبٌ».

وإن كان مؤنثاً بالعلامة، جرّدته منها، فتقول فيمن سميته: مُكرمةً وصحراءَ وفاطمة: «كُرَيْمٌ وصُحير وفُطيمٌ».

إلّا إذا وقعت التسمية به بعد التصغير، كأن تسمي رجلاً «صحيرة» مؤنث «صحراء» فتبقى علامة التأنيث.

وإن كانت أحرفه الأصليّة أربعة يصغّر على «فُعَيْعل»، فيقال في قرْطاس وعصفور وقنديل: «قريطِس وعُصَيْفِر وقُنَيْدِل».

وتصغير الترخيم، إنما يكون في حذف ما يجوز بقاؤه في التصغير، كما رأيت.

أما حذف ما لا يجوز بقاؤه؛ لأنه تختل ببقائه صيغة التصغير، فليس من باب تصغير الترخيم، كما يتوهم وذلك كتصغير: «متدحرج وسفرجل» على «دحيرج وسفيرج».

وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول، كمنطلق ومُستخرج، صغرته على «مُطيْلقٍ ومخيْرج» تصغيراً لا ترخيمَ فيه: لأن الزوائد المحذوفة لا يجوز بقاؤها في مصغرها؛ لاختلال الصيغة معها، فإذا أردت ترخيمهما، قلتَ: «طُلَيْقٌ وخُرَيجٌ».

شواذ التصغير

ما جاء في التَّصغير مخالفاً لما سبقَ تقريرُه من القواعد، فهو من شواذِّ التصغير، التي تُحفظ

ولا يقاس عليها. وقد تقدَّم ذكرُ بعضها.

ومن ذلك تصغيرهم عشاءً على «عُشَيَّانٍ» وَعشيّة على «عُشَيْشِيَةٍ» وعَشِيّاً على «عُشَيْشانٍ»، وليلة على «لُيَيْلِيَةٍ»، وقالوا: «لُيَيْلَة» أيضاً على القياس.

وقد صغَّروا إنساناً على «أُنَيْسِيانٍ»، وقد أجمعَ العرب على تصغيره على ذلك.

وصغَّروا بَنينَ على «أُبَيْنِينَ»، لم يُصغروها على غير ذلك. وقالوا في تصغير رَجُلٍ: «رُجَيْلٌ» على القياس، و«رُوَيجلٌ»، على غير القياس، كأنهم رَجعوا به إلى «الراجل»؛ لأنَّ اشتقاقه منه، كما في «لسان العرب».

قال النحاةُ وبعضُ اللغويين: وشذَّ تصغيرُ صبيةٍ وغلْمةٍ: على أُصَيْبِيَةٍ وأُغَيْلِمَةٍ والحقُّ أنَّ أُصيْبِية هي تصغير «أصْبية».

وأما صبيْة فتصغيرها: (صُبَيَّة)، وكذلك أغيْلمة: (غُلَيْمة).

وقالوا: شذَّ تصغيرُ مَغرِب على (مُغَيْرِبانٍ) والحقُّ أنَّ مُغيْرباناً هو تصغيرُ (مَغْرِبانٍ)، وهو بمعنى المغرب. يُقال: لقيته مَغربَ الشمسِ، ومَغْربانَها.

الباب الخامس

التصريف المشترك بَيْنَ الأفعَال والأسمَاء

ويشتملُ هذا الباب على ثلاثة فصول:

١ ـ الإِدغام

الإِدغامُ(١): إدخالُ حرفٍ في حرفٍ آخرَ من جنسه، بحيث يصيرانِ حرفاً واحداً مُشدَّداً، مثلُ: «مدَّ يمدُّ مدّاً» وأصلُها «مدَدَ يمدُدُ مدْداً».

وحكمُ الحرفينِ، في الإِدغامِ، أن يكون أوَّلهما ساكناً، والثاني متحركاً، بلا فاصلٍ بينهما.

وسكون الأول، إما من الأصل: كالمد والشد(٢).

وإما بحذف حركته: كمدَّ وشدَّ(٣).

وإما بنقلِ حركته إلى ما قبلهُ: كيمُد، ويشدُّ(٤).

والإِدغامُ يكون في الحرفين المتقاربين في المَخرَج، كما يكون في الحرفين، المتجانسين. وذلك يكون تارةً: بإبدال الأول ليُجانسَ الآخر: كامَّحى، وأصلُه: «انمحى»، على وزن «انفعلَ» ويكون تارةً بإبدال الثاني ليُجانس الأولَ: كادَّعى، وأصلُه «اذْتعى»، على وزن «افتَعل».

أقسام الإدغام

الإِدغامُ، إما صغيرٌ، وهو ما كان أوَّلُ المثلين فيه ساكناً من الأصل.

وإما كبير: وهو ما كان الحرفان فيه متحركين، فأسكن أولهما بحذف حركته، أو بنقلها إلى ما قبلها.

وإنما سُمّيَ كبيراً؛ لأن فيه عَمَلين وهما الإِسكان والإِدراجُ، أي: والصغير ليس فيه إلَّا إدراج الأولِ في الثاني.

(١) الإدغام في اللغة: الإدخال: أدغمت اللجام في فم الفرس أي: أدخلته عليه.

(٢) الدال الأولى منهما ساكنة من أصلها.

(٣) أصلهما «مدد وشدد» سكنت الدال الأولى بحذف حركتها، وأدغمت في الأخرى.

(٤) أصلهما: «يمدد ويشدد» نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها ـ وهو الميم في «يمدد» والشين في «يشدد» ـ وأدغمت في الدال الأخرى.

وللإدغامِ ثلاثُ أحوالٍ: الوجوبُ، والجوازُ، والامتناع.

وجوب الإدغام

يجبُ الإدغامُ في الحرفين المتجانسين إذا كان في كلمة واحدة[١]، سواءٌ أكانا متحرّكين: كمَرَّ ويمُرُّ (وأصلُهما: مَرَرَ ويمرُرُ)، أم كان الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً: كَمَدٍّ وَعَضٍّ (وأصلهما: مَدْدٌ وعَضْضٌ).

وأما قول الشاعر: «الحمدُ لله العلي الأجلَلِ» فمن الضّرورات الشعريَّة، والقياسُ (الأجَل).

ثم إن كان الحرف الأول من المثْلين ساكناً، أدغمتَه في الثاني بلا تغيير. كَشَدٍّ وصَدٍّ (وأصلهما: شَدْد وصَددٌ).

وإن كان متحركاً طرحتَ حركتَهُ وأدغمتَهُ إن كان ما قبلَهُ متحركاً أو مسبوقاً بحرفِ مدٍّ، كرَدَّ ورادٌّ. (وأصلُهما: رَدَد ورادِدٌ).

أما إن كان ما قبله ساكناً فتنقَلُ حركته إليه: كيرُدُّ (وأصلُه: يَرْدُد).

ويجب إدغام المِثلين المُتجاورين الساكنِ أولُهُما، إذا كانا في كلمتين، كما كانا في كلمة واحدة، مثلُ: «سَكَتُّ، وسكتَّا وعَنَّا وعَلَيَّ، واكتُبْ بالقلم، وقلْ له، واستغفرْ رَبَّك» غيرَ أنه إن كان ثاني المثلين ضميراً، وجب الإدغامُ لفظاً وخطّاً، وإن كان غير ضمير وجب الإدغامُ لفظاً لا خطّاً، كما رأيت.

وشذَّ فكُّ الإدغام الواجبِ في ألفاظٍ لا يُقاسُ عليها، مثلُ: «ألِلَ السقاءُ[٢] والأسنانُ»: (إذا تغيَّرت رائحتُهما وفسَدتْ)، ودببَ الإنسانُ: (إذا نَبت الشَّعْرُ في جبينه) وَضَببت الأرض[٣]: (إذا كثُرَت ضِبابُها)، وقَطِطَ الشَّعر: (إذا كان قصيراً جَعْداً).

ويقال قَطَّ بالإدغام أيضاً، ولَحِحت العين: (إذا لَصِقتْ أجفانُها بالرمضِ)[٤] ولَخخَتْ: (إذا كثُرَ دمعُها وغلُظتْ أجفانُها، ويقال: لحَّت ولَخَّت بالإدغام أيضاً، وَمَشَشتِ الدابةُ: (إذا ظهرَ في وظيفها المَشَشُ)[٥]، وعَزُزتِ الناقةُ: (إذا ضاق مجرى لبنها).

وشذَّ في الأسماءِ قولُهم: «رجلٌ ضففُ الحال، (أي: ضيقُها) وشديدُها: ويقال: (ضَفَفٌ

---

(١) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام، أو يجوز فيه الإدغام وتركه، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه.

(٢) السقاء: جلد السخلة يجعل وعاء للماء واللبن.

(٣) ضبب من باب فرح وظرف.

(٤) الرمض: وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين، فإذا سال فهو غمص.

(٥) المشش: شيء يظهر في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد العظم.

الحالِ بالإدغام أيضاً)، وطعامٌ قَضيضٌ أي: «فيه حصًى صغارٌ أو تراب، ويقال: قضٌّ بالإدغام أيضاً وقَضِضٌ بالتحريكِ. وهذا يُمنَع فيه الإدغامُ؛ لأنه اسمٌ على وزنِ «فَعِلٍ» كما ستعلم.

جواز الإدغام

يجوزُ الإدغامُ وتركُهُ في أربعة مواضعَ:

الأول: أن يكون الحرفُ الأولُ من المثلين متحركاً، والثاني ساكناً بسكونٍ عارضٍ للجزمِ أو شبهِهِ[1]، فتقولُ: «لم يَمُدّ وَمُدَّ»، بالإدغام، و«لم يَمْدُدْ» بفكِّهِ. والفكُّ أجودُ، وبه نَزَلَ الكتابُ الكريمُ. قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥] وقال: ﴿وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨].

وإن اتَّصل بالمُدَغم فيه ألفُ الاثنينِ، أو واوُ الجماعة، أو ياءُ المخاطبة، أو نونُ التوكيد، وجبَ الإدغامُ، لزَوالِ سكونِ ثاني المِثْلَيْنِ، مثلُ: «لم يَمُدّا ومُدّا، ولم يَمُدُّوا ومُدّوا، ولم تَمدّي ومُدّي، ولم يَمُدَّنْ ومُدَّنْ، ولم يَمدَّنَّ ومُدَّنَّ».

أما إن اتصل به ضمير رفعٍ متحركٌ فيمتنعُ الإدغامُ، كما سيأتي.

وتكونُ حركةُ ثاني المثلين المُدغميْن في المضارع المجزوم والأمر، اللّذين لم يتّصل بهما شيءٌ، تابعةً لحركة فائه، مثلُ: (رُدُّ، ولم يرُدُّ، وعَضَّ ولم يَعضَّ، وفِرِّ ولم يَفرِّ) هذا هو الأكثرُ في كلامهم. ويجوزُ أيضاً في مضموم الفاء، معَ الضمِّ، الفتحُ والكسرُ، كرُدَّ ولم يرُدَّ، ورَدِّ ولم يَرُدِّ.

ويجوزُ في مفتوحها، مع الفتح الكسرُ، كعَضِّ ولم يَعَضِّ.

ويجوز في مكسورها، مع الكسرِ، الفتحُ، كفرَّ ولم يَفرَّ.

(نعلم من ذلك أن المضموم الفاء: يجوز فيه الضم والفتح، ثم الكسر، والكسر ضعيف، والفتح يشبه الضم في قوته وكثرته، وأنّ المفتوح الفاء يجوز فيه الفتح، ثم الكسر، والفتح أولى وأكثر، وأن المكسور الفاء يجوز فيه الكسر والفتح، وهما كالمتساويين فيه).

ويكون جزم المضارع حينئذ بسكون مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة الإدغام، ويكون بناء الأمر على سكون مقدر على آخره، منع من ظهوره حركة الإدغام أيضاً.

واعلم أن همزة الوصل في الأمر من الثلاثي المجرد، مثل: «أمدد»، يستغنى عنها بعد الإدغام، فتحذف، مثل: «مُدّ»؛ لأنها إنما أتي بها للتخلص من الابتداء بالساكن، وقد زال السبب؛ لأن أول الكلمة قد صار متحركاً.

---

(١) شبه الجزم: هو سكون البناء في الأمر المفرد.

الثاني[١]: أن يكونَ عينُ الكلمةِ ولامُها ياءَيْنِ لازماً تحريك ثانيتِهما، مثل (عَيِيَ وحَيِيَ)، فتقولُ: (عَيَّ وحَيَّ)، بالإدغام أيضاً.

فإن كانت حركةُ الثانيةِ عارضةً للإعراب، مثل: (لَن يُحيِيَ، ورأيتُ مَحيِياً)، امتنع إدغامُهُ.

وكذا إن عَرض سكون الثانية مثل: (عييت وحييتُ).

الثالث: أن يكون في أول الفعل الماضي تاءان، مثلُ: «تتابعَ وتَتَبَعَ»، فيجوز الإدغامُ، مع زيادة همزة وصلٍ في أوله، دفعاً للابتداء بالساكن، مثلُ: «إتّابعَ واتَّبَعَ».

فإن كان مضارعاً لم يَجز الإدغام، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، فتقول في تتجلى وتتلظّى: «تجَلى وتلظّى»، قال تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾ [القدر: ٤]، وقال: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] (أي: تتنزَّلُ وتتلظى).

وهذا شائعٌ كثيرٌ في الاستعمال.

الرابعُ: أن يتجاوَرَ مِثْلانِ متحركان في كلمتين[٢]، مثل: (جعل لي وكتبَ بالقلم، فيجوز الإدغام، بإسكان المِثْل الأول، فتقول: «جَعَلْ لي، وكتبْ بالقلمِ».

غير أنَّ الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطّاً).

امتناع الإدغام

يمتنعُ الإدغامُ في سبعة مواضع:

الأولُ: أن يتصدَّر المِثْلان: كدَدنٍ ودداً ودَدٍ وددان وتَتَرٍ وَدَنَنٍ[٣].

الثاني: أن يكونا في اسم على وزنِ «فُعَلٍ» (بضم ففتح)، كدُرَرٍ وجُدَدٍ وصُفَفٍ[٤]، أو «فُعُلٍ» (بضمّتينِ): كسُرُرٍ وذُلُلٍ وجُدُدٍ[٥]، أو (فِعَلٍ) (بكسرٍ ففتحٍ). كِلِمَمٍ وكِلَلٍ وحِلَلٍ[٦]، أو (فَعَلٍ)

---

(١) أي: الثاني من المواضع التي يجوز فيها الإدغام وتركه.

(٢) فإن كان أول المثلين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً: كاجعل لي، وجب الإدغام كما تقدم.

(٣) الددن والددا والدد: اللهو واللعب و«الددان»: من لا غناء عنده ولا نفع. و«التتر»: جيل من الناس يتاخمون الترك «الددن»: انحناء عند الظهر.

(٤) الجدد: جمع جدة بضم الجيم، وهي الطريقة والعلامة و«الصفف»: جمع صفة، وهي البيت الصيفي، وبناء ذو ثلاثة حوائط، وظلة يستتر بها من الحر.

(٥) السرر: جمع سرير. و«الذلل»: جمع ذلول: بفتح الذال: وهو البعير غير الصعب، و«الجدد» بضمتين، جمع جديد.

(٦) اللمم: جمع لمة بكسر اللام، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكبين سمي جمة، بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة، و«الكلل»، جمع كلة، بكسر الكاف وتشديد اللام مفتوحة، وهي الستر الرقيق، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعوض. ويسمى في عرفنا بالناموسية و«الحلل»، جمع حلة بكسر

(بفتحتين): كطَلَلٍ ولَبَبٍ وخَببٍ[١].

الثالث: أن يكونَ المِثْلان في وزن مزيدٍ فيه للإلحاق، سواءٌ أكان المزيدُ أحد المثلين: كجِلبَب، أولاً: كهَيْلل[٢].

الرابع: أن يتَّصل بأول المثلين مُدْغمٌ فيه: كهَلَّلَ[٣] ومُهَلّلٍ، وشدَّد ومُشدد؛ وذلك لأن في الإدغام الثاني تكرار الإدغام، وذلك ممنوعٌ.

الخامسُ: أن يكون المثلان على وزن (أفعل)، في التعجُّب، نحو: (أعززْ بالعلم! وأحببْ به!)، فلا يقالُ: (أعزّ به! وأحبَّ به!).

السادسُ: أن يعرض سُكونُ أحد المثلين؛ لاتصاله بضمير رفعٍ مُتحرك: كمَدَدْتُ ومَددنا ومَددْتَ ومَددْتُم ومَددْتُنَّ.

السابعُ: أن يكون مِمّا شذَّتِ العَرَبُ في فَكّه اختياراً، وهي ألفاظ محفوظةٌ تَقَدمَ ذكرُها، فيمتنعُ الإدغامُ.

فائدة

إذا كان الفعلُ ماضياً ثلاثيّاً، مجرداً مكسورَ العين، مضاعفاً، مُسنداً إلى ضمير رفع متحرك، جازَ فيه ثلاثة أوجه:

الأولُ: استعماله تامّاً، مفكوك الإدغام، فتقولُ في ظلَّ. «ظَلِلْتُ».

الثاني: حذفُ عينِهِ، مع بَقاءِ حركة الفاءِ مفتوحةً، مثلُ: «ظَلْتُ».

الثالثُ: حذفُ عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ بعد طرح حركتها، مثل: «ظِلْتُ»، قال تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، وقال: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [الواقعة: ٦٥][٤]. قُرِىءَ بفتح الظاء في الآيتين، على بقاءِ حركتها، وبكسرها على طرح

الحاء، وهي المحلة والمجتمع، وأما الحلة بضم الحاء «وجمعها حلل بضمها أيضاً» فهي كساء يكون من ثوبين كالإزار والرداء مثلاً.

(١) الطلل: ما شخص من آثار الديار، وشخص كل شيء والمكان المرتفع، والجمع أطلال وطلول و«اللبب»: موضع القلادة من الصدر، والمنحر، وما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستئخار، وما استدق من الرمل، والجمع ألباب، و«الخبب»: نوع من سير الخيل، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه.

(٢) هيلل: أكثر من قول: «لا إله إلا الله» وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات، كبسمل: إذا قال بسم الله.

(٣) هلل: قال لا إله إلا الله، وهلل فلان: جبن وفر، وهلل عن قرينه: نكص وتأخر، وهلل الكاتب: كتب.

(٤) تفكهون، أصله: تتفكهون، ومعناه: تتحدثون فيما أصابكم، وأصل معنى التفكه التنقل بصنوف الفاكهة، ثم استعير للمتنقل بالحديث، ومنه الفكاهة، الحديث ذوي الأنس.

حركتها ونقل حركة اللاّم المحذوفة إليها.

فإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً، وهو ثلاثيٌ، مجردٌ مضاعَفٌ، مكسورُ العينِ فيهما، مُسْتَنِدٌ إلى ضمير رفعٍ متحرك، جاز فيه الإتمام، فتقولُ في يَقِرُّ وقِرَّ: «يَقْرِرنَ واقرِرنَ»، وجاز حذف عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ، مثل: «يَقِرْنَ وقِرْنَ». ومنه، في قراءة غير نافعٍ وعاصم: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] بكسر القاف.

أما ما فُتحت عينه فلا يجوزُ فيه ذلك إلا سماعاً.

ومنه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ بفتح القاف، في قراءة نافع وعاصم، وبها قرأ حفصٌ وقراءةُ الكسر أصلها: «اقرِرْنَ»؛ لأن «قرّ» يجوز أن يكون من باب «فَعَلَ يَفْعِلُ»، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، ويجوز أن يكون من باب «فَعِلَ يَفْعَلُ»، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

٢ ـ الإعلال

الإعلالُ: حذف حرفِ العِلةِ، أو قلبُه، أو تسكينُهُ.

فالحذفُ: كيرِثُ (والأصلُ: يَوْرِثُ).

والقلبُ: كقال (والأصلُ: قَوَلَ).

والإسكانُ: كيمشي (والأصل: يمشِيُ).

١ ـ الإعلال بالحذف

يُحذَفُ حرفُ العلّةِ في ثلاثة مواضعَ:

الأوّلُ: أن يكون حرفَ مد مُلتقياً بساكنٍ بعدَهُ: كقُمْ وخَفْ، وبعْ، وقُمتُ وخِفتُ وبِعتُ، ويَقُمْنَ، ويَخفْنَ، ويَبِعْنَ، ورَمَتْ، وترمونَ، وترمينَ يا فاطمةُ، وقاضٍ، وفتًى.

(والأصلُ: «قُوْمْ وخَافْ وبِيعْ وقُوْمْتُ وخِيْفْتُ وبِيْعْتُ ويَقُوْمْنَ ويَخَافْنَ ويَبِيْعْنَ ورَمَاتْ وتَرْمِيُوْنَ وتَرْمِيِيْنَ وقَاضِيْنْ وفَتَانْ»[1] فحذف حرف العلة دفعاً لالتقاء الساكنين: وهؤلاء منبثقات أيضاً عن أصل آخر: وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف).

---

(١) النون في «قاضين وفتان» هي نون التنوين التي تلفظ ولا تكتب، وإنما كتبناها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة، فاجتمع بساكن قبله، وهو ياء القاضي وألف الفتى فالتقى ساكنان، فحذف حرف المد، فصار «قاضن وفتن» فاستغني عن نون التنوين بدلالة تكرير الحركة، وردت ألف الفتى إليه خطاً ليمكن الوقف عليه.

إلّا إن كان الساكن بعد حرف العِلّةِ مُدغَماً فيما بعدهُ، فلا حَذف؛ لأنَّ الإدغام قد جعل الحرفين كحرفٍ واحدٍ متحرك، وذلك: كشادٌّ ويُشادُّ وشُودَّ.

فإن عَرض تحريكُ الساكن: كخَفِ الله، وقُلِ الحقَّ، فلا تُعْتبرُ حركته؛ لأنها عُرْضَةٌ للزوال، فلا يُرَدُّ المحذوفُ كما رأيت.

الثاني: أن يكون الفعلُ معلوماً مثالاً واوِيّاً على وزن «يَفْعِلُ»، المكسورِ العين في المضارع، فتُحذفُ فاؤهُ من المضارع والأمر، ومن المصدر أيضاً، إذا عُوِّض عنها بالتاء كيَعِدُ وعِدْ وعِدَةَ.

(فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف. فلا يقال: «وعد عداً» لعدم التعويض.

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: «وعدة»، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة، أو النوع، لا التعويض: كوعدته عدة واحدة، أو عدة حسنة.

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف: كيوعد.

وكذلك إن كان مثالاً يائياً: كيسر ييسر، أو كان مثالاً واوياً على وزن «يَفْعَلُ» المفتوح العين. كيوجل ويوجل.

وشذ قولهم: «يدع ويذر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع» بحذف الواو مع أنها مفتوحة العين).

الثالث: أن يكون الفعلُ مُعتَلَّ الآخر، فيُحذَفُ آخرُهُ في أمر المفرد المذكرِ: كاخشَ وادعُ وارمِ، في المضارع المجزوم، الذي لم يتصل بآخره شيءٌ: كلَمْ يَخْشَ، ولم يَدْعُ، ولم يرمِ.

غيرَ أن الحذف فيهما لا للإعلالِ، بل للنيابة عن سكونِ البناءِ في الأمرِ، وعن سكون الإعراب في المضارع.

٢ ــ الإعلال بالقلب

١ ـ قلب الواو والياء ألفاً:

إذا تحرَّك كل من الواو والياءِ بحركة أصليّة وانفتحَ ما قبلهُ، انقلبَ ألفاً كدَعا ورمَى وقال وباع، والأصل: «دَعَوَ ورَمَيَ وَقَوَلَ وبَيَعَ».

ولا يُعتدُّ بالحركة العارضةِ: كجَيَل ونَوَم، وأصلُهما: «جَيْألٌ[1] ونوْأمٌ»، سَقَطتِ الهمزةُ بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فصارا إلى «جَيَل ونَوَم».

ويُشترطُ في انقلابها ألفاً، سبعة شروطٍ:

---

(١) جيأل: اسم للضبع، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والعلمية هنا هي العلمية الجنسية «راجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول»، ويقال: «جيألة» أيضاً، وقد يقال: «الجيأل».

١ ـ أن يتحرَّكَ ما بعدهما، إن كانتا في موضعِ عين الكلمة. فلا تُعلاّن في مثل: «بيانٍ وطويلٍ وغَيورٍ وخَوَرنَقٍ»، لسكون ما بعدهما.

٢ ـ أن لا تلِيَهما ألفٌ ولا ياءٌ مُشدَّدةٌ، إن كانتا في موضع اللام فلا تُعلان في مثل: «رَمَيا وغَزَوا وفَتَيان وعصوان»؛ لأن الألفَ ولِيَتهما، ولا في مثل: «عَلَوي وفَتَوي»، للحاقِ الياء المشدَّدة إيّاهما.

٣ ـ أن لا تكونا عينَ فعلٍ على وزن «فَعِلَ»، المكسورِ العين، المعتلِ اللاّم: كهوِيَ ودَوِيَ وجَوِيَ[1] وقَوِيَ وعَيِيَ وحَيِيَ.

٤ ـ أن لا يجتمع إعلالان: كهوًى وطوًى والقُوَى والهَوَى والحيا والحياة: وأصلُها: «هَوِيَ وطَوَي والقووُ والهَوَيُ والحَيَي والحَيَيَةُ». فأعلَّتِ اللامُ بقلبها ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها. وسَلِمتِ العين لإعلال اللام، كيلا يجتمع إعلالانِ في كلمة واحدة.

٥ ـ أن لا تكونا عينَ اسم على وزن «فَعَلانٍ» بفتح العين. فلا تُعلاّن في مثل: «حَيَوانٍ وموتانٍ[2] وجَولانٍ وهَيَمانٍ»[3].

٦ ـ أن لا تكونا عين فعلٍ تجيءُ الصفةُ المُشبّهةُ منه على وزن «أفعَلَ»، فإنَّ عينهُ تَصِحُّ فيه وفي مصدره والصفة منه: كعَوِرَ يَعْوَرُ عوَراً فهو أعور، وحوِلَ يَحْوَلُ حوَلاً فهو أحولُ، وهَيِفَ يَهْيَفُ هَيَفاً فهو أهيَفُ[4]، وغَيِدَ يَغْيَدُ غَيَداً فهو أغْيَدُ[5].

٧ ـ أن لا تكونَ الواو عيناً في «افتَعَلَ» الدالِّ على معنى المشاركة. فلا تُعل الواو في مثل: «اجتَوَرَ القومُ يَجْتَوِرون، وازدَوَجوا يزدَوِجونَ»، أي: تجاوَروا وتزاوجوا.

٢ ـ قلب الواو ياء:

تُقلَبُ الواو ياءً في ثمانية مواضع:

١ ـ أن تَسكُنَ بعد كسرةٍ: كميعادٍ وميزانٍ. وأصلُها: «مِوْعاد ومِوْزانٌ»؛ لأنهما من الوعد والوزن.

---

(١) دوي يدوي دوى: مرض، ودوي صدره: حقد وضغن، و«جوي يجوي جوى» أصابته حرقة وشدة ووجد من عشق أو حزن.

(٢) الحيوان: الحياة، وكل ذي روح، و«الموتان»: الموت، وكل ما ليس بذي روح كالأرض والدار والأثاث والخشب والحديد ونحوها.

(٣) الهيمان: مصدر هام بالشيء إذا أحبه، وهام على وجهه: إذا ذهب لا يدري أين يتوجه، وذلك من عشق أو حزن أو خوف أو نحوها.

(٤) هيفت الجارية: ضمر بطنها ودق خصرها، فهي هيفاء، وهو أهيف.

(٥) غيدت الجارية: مال عنقها ولانت أعطافها، فهي غيداء، وهو أغيد.

٢ ـ أن تتطرَّف بعد كسرةٍ: كرضيَ ويرتضي وقَويَ والغازي والداعي والشجي والشجيّة. والأصل: «رَضِوَ ويَرْتَضِوُ وقوِوَ والغازِوُ والداعِوُ والشَّجِوُ والشَّجِوَةُ»؛ لأنها من الرِّضوان والقُوة والغزوِ والدعوة والشَّجْو، فإن لم تتطرَّفْ: كالعِوَجِ والدُّوَلِ[1]، لم تُقْلب.

٣ ـ أن تقعَ بعد ياءِ التصغير: كجُريّ ودُلَي، وأصلُهما: «جُرَيْوٌ ودُلَيْوٌ» تصغير «جرْوٍ ودلْوٍ».

٤ ـ أن تقعَ حشْواً بين كسرةٍ وألفٍ، في المصدرِ الأجوفِ الذي أُعِلّتْ عينُ فعله: كالقِيام والصيام والانقياد والعِياد والعيادَة[2] وأصلُها: «قوامٌ وصِوامٌ وانقوادٌ وعِوادٌ وعوادةٌ»، وفعلُها: «قام وصام وانقاد وعادَ» والأصلُ: «قَوَمَ وصَوَمَ وانقَوَدَ وعوَدَ».

فإن صحّتِ العينُ في الفعل صَحت في المصدر أيضاً، مثل: «لاوَذَ لِواذاً، وعاوَد عِواداً، وجاورَ جواراً»، وكذا تَصِح إن لم يكن بعدها ألفٌ: كحالَ حِوَلاً.

٥ ـ أن تقعَ عيناً بعد كسرةٍ، في جمع صحيح اللام، على وزن «فِعالٍ»، وقد أُعِلَّت في المفرد أو سكنت. فما أعلّت عينه في المفرد، فكالدِّيار والرِّياح والحِيَلِ والقِيَم، وأصلُها: «دِوارٌ ورِواحٌ وحِولٌ وقِومٌ» ومفردها: «دارٌ وريحٌ وحيلةٌ وقيمةٌ»، والأصلُ: «دَوَرٌ ورِوْحٌ وحِوْلةٌ وقِوْمَةٌ»[3] وما سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكونُ إلا في جمعٍ على فِعالٍ)، فكالثياب والسياط. وأصلُهما: (ثِوابٌ وسِواطٌ). ومُفردهما: «ثَوبٌ وسوطٌ».

فإن صحّتِ عينُ المفرد، ولم تَسكنْ فلا تُقلَبُ: كطويلٍ وطِوال وشذَّ جمعُ جوادٍ على «جيادٍ». والقياسُ أن يُجمع على «جِواد».

وكذلك إن كان معتلَّ اللام، فلا تُقلبُ العينُ في الجمع ياءً: كجوٍّ وجِواءٍ. بل إن كانت العين، في الأصل، واواً منقلبةً إلى الياء، رُدت إلى الواو في الجمع: كرَيّانَ ورِواءٍ؛ لأن أصل ريان: «رَوْيان»، لأنه من «رَوِيَ يَرْوى».

وإن وقعت الواوُ حشواً بين كسرةٍ وألفٍ، فيما ليس مصدراً ولا جمعاً: كسوارٍ وقِوامٍ وخِوانٍ وسِواكٍ، لم تُقلب.

٦ ـ أن تجتمع الواوُ والياءُ. بشرط أن يكون السابق منهما أصلاً، لا مبدلاً من غيره، وأن

---

(١) الدول، بكسر ففتح: جمع دولة، بفتح فسكون، وأما الدول، بضم ففتح، فهي جمع دولة، بضم فسكون، هذا هو الحق، ويذكر اللغويون أن كلا الجمعين لكلا المفردين.

(٢) العياد والعيادة. بكسر العين فيهما مصدران لعاد المريض يعوده إذا زاره، ومثلهما «العود»، بفتح العين، والعوادة، بضمها، وهذه صحت واوها لانضمام ما قبلها.

(٣) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

يكون ساكناً، وأن يكون سكونُهُ أصلياً، لا عارضاً، وأن تكونا في كلمة واحدة، أو فيما كالكلمة الواحدة، فتنقلبُ حينئذٍ الواو ياءً وتُدغمُ في الياء.

ولا فرق بين أن تَسْبقَ الواوُ: كمَقْضي ومَرْمِي (وأصلُهما: مَقْضُوي وَمَرْمُويٌ) وأن تسبق الياءُ: كسيِّدٍ وميت (وأصلهما: سَيْوِدٌ وَمَيْوِتٌ).

ولا فرق أيضاً بين أن تكونا في كلمة واحدة، كما ذُكر، وأن تكونا فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: «هؤلاءِ مُعلميَّ ومكرِمِيَّ» والأصل: «معَلّموي ومُكرمويَ».

(اجتمعت الواو والياء. وسبقت إحداهما بالسكون، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء. واعلم أن الضمير وما يضاف إليه هما كالكلمة الواحدة).

فإن كان السابق منهما مُبدَلاً من غيره، فلا قَلب ولا إدغام، وذلك مثل: «ديوان»؛ لأنَّ أصله «دِوَّان» بدليل جمعه على «دواوين»، مثل: «رُويَةٍ» مُخفَّفِ «رُؤْية»، وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو: «قَوْيَ» مُخفف «قَوِيَ»، وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو: «جاءَ أبو يَحْيى يَمشي وحيداً».

وشذَّ قولهم: «ضَيْوَن»[1]، ويومٌ أيْومُ[2]، وعوى الكلبُ يعوي عوْيةً وَعوَّةً[3]، والرَّجاءُ بنُ حَيْوَة» وحقها الإعلال فالإدغامُ، بأن يقال: «ضَيَّنٌ وأيّمٌ وعَيَّةٌ وحَيَّةٌ» كما قالوا: «أيَّامٌ»، وأصلُها «أيْوامٌ».

٧ ـ أن تكون الواوُ لاماً، في جمع على وزنِ «فُعولٍ»، فتُقلبُ ياءً[4]، وذلك كدَلوٍ ودُليّ: وعَصا وعُصِي، وقَفاً وقُفِيّ.

ويجوزُ كسرُ الفاء، كدِلِيّ وعِصيّ وقِفِيّ. والأصلُ: «دُلُوٌ وعُصووٌ وقُفووٌ»، قُلبت اللامُ ياءً، فصارت إلى «دُلُوي وعُصُوي وقُفُوي» فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقَتْ إحداهما بالسكون فَقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياءِ.

وقد تَصِح الواوُ شُذوذاً، كجمعهم «بَهْواً» على «بُهُوٍّ». وقد جمعوه أيضاً على «بُهِي»[5]، قياساً.

---

(١) الضيون: السنور. (٢) يوم أيوم: شديد.

(٣) عوية: جاءت على الأصل، وحقها قلب الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها، وعوة: أصلها: «عوية»، وقد جاء إعلالها مقلوباً، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها، وحقها أن تقلب واوها ياء وتدغم في الياء بعدها، فيقال: «عية».

(٤) لا فرق بين أن تكون الواو قد صحت، كدلو وأن تكون قد انقلبت ألفاً كعصا وقفا.

(٥) البهو: البيت المقدم أمام البيوت، يكون معداً للضيوف، ويجمع في القلة على «أبهاء» وفي الكثرة على «بهي وبهو».

فإن كان «فُعُول» مفرداً صحَّت الواوُ، مثل: «عتا عُتُوّاً[1]، وسما سمُوّاً، ونما نُموّاً» وقد تُعَلُّ شذوذاً، فقد قالوا: «عتا عُتِيّاً، بضم العين وكسرها، كما قالوا: عتا عُتُوّاً».

٨ ـ أن تكون الواو عين كلمةٍ، في جمع على وزن «فُعَّل»، صحيح اللاّم: كصائم وصُيَّم، ونائم ونُيَّم، وجائع وجُيَّع.

ويجوز التَّصحيح أيضاً كصُوَّم، ونُوَّم، وجُوَّع.

وهو أكثرُ استعمالاً من الإعلال.

وما كان منه مُعلَّ اللّامِ، وجبَ تصحيح واوِه: كشُوّى وغوّى، وهما جَمْعا «شاوٍ وغاوٍ».

أما ما كان على وزنِ «فُعّالِ» فيجب تصحيح واوه أيضاً: كنُوّامِ وصُوّامِ.

٣ ـ قلب الياء واواً:

تقلب الياءُ واواً في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن تَسكُنَ بعد ضمّةٍ، في غير جمع على وزن «فُعْلٍ»: كيوسِرُ وموسِر، ويوقِنُ وموقِنٍ. وأصلُها: «يُيْسِرُ ومُيْسِرٌ، ويُيْقِنُ ومُيْقِنٌ»، لأنها من «أيسرَ وأيقنَ».

فإن تحرَّكت الياءُ: كهُيام، لم تُقلَبْ: وكذا إن سكنتْ بعد ضمةٍ في جمع على وزن «فُعْلٍ»: كبيضٍ وهيم، جَمْعَيْ «أبيضَ وبيضاءَ، وَأهيَم وهيْماء»، فلا تُعَلُّ بل تُقلَبُ الضمة التي قبلَها، كسرةً، لِتَصِحَّ الياءُ، كما رأيتَ، والأصلُ: «بُيْض وهُيْمٌ»، على وزن «فُعْلٍ»؛ لأنَّ ما كان على وزن «أفعَلَ وفَعْلاء». صفةً مُشبَّهةً، يُجمعُ على «فُعْلٍ» بضمّ فسكون.

٢ ـ أن تقعَ لامَ فعلٍ بعدَ ضمّة: كنَهُوَ الرجلُ وقَضُوَ، بمعنى: «ما أنهاه! وما أقضاه». وأصلُهما: «نَهُيَ وقَضُيَا»، فهما يائيّان.

٣ ـ أن تكونَ عيناً لفُعْلى، بضم الفاء اسماً: كطوبى، (وهي مصدر طاب واسم للجنة، وأصلها: طُيْبَى) أو أنثى لأفعلِ التفضيل: كالكُوسى والخُورى والطُوبى والضُوقى مؤنثات: «أكيس وأخير وأطيب وأضيق»، وأصلها (كُيْسَى وخُيْري وطُيْبى وضُيقى) وجاءَ من ذلك كلمتان بلا قلب، وهما «قسمةٌ ضيزي»[2] و«مشْيةٌ حيكى»[3]، ولكن قد أبدلت الضمةُ كسرةً، لتصحَّ الياءُ وأجاز ابن مالك وولده في «فُعلى» الصفة القلبَ، كما تقدَّم وسلامةَ الياء بإبدال الضمة كسرة وعليه فتقول:

---

(١) عتا يعتو: استكبر وتجبر. والعاتي: المستكبر، والجبار: والمبالغ في ركوب المعاصي والمتمرد الذي لا يقع منه الوعظ والتنبيه موقعاً، وعتا الشيخ يعتو عتياً، بضم العين وكسرها: كبر وولى وهرم.

(٢) قسمة ضيزى: جائرة غير عادلة. يقال ضازه حقه يضيزه، أي نقصه وضاز في الحكم جار.

(٣) مشية حيكى: يتحرك فيها المنكبان، ويقال حاك يحيك حيكاً وحيكاناً، إذا تبختر واختال، أو حرك منكبيه وجسده في مشيه، والعرب تمدح هذه المشية في النساء وتذمها في الرجال.

«الطُّوبى والطّيبى، والكوسى والكيسى، والخُورى والخِيرى، والضوقى والضِّيقى».

٤ ـ فَعلى وفُعلى المعتلتا اللام:

إذا اعتلَّت لام «فَعْلى» بفتح الفاء، فإن كانت واواً سَلِمتْ في الاسم: كدَعوى، وفي الصفة: كنَشوى.

وإن كانت ياءً سلِمت في الصفة: كخَزيا وصَدْيا (مُؤنثي «خَزْيانَ وصدْيان») وقُلبت واواً في الاسم: كتَقْوى وفَتْوى وبَقْوى، وأصلها: «تَقْيا وفَتْيا وبقيا». وشذَّ قولهم «رَيّا» للرائحة، وحقها أن تكون «رَوْى».

وإذا اعتَلَّت لامُ «فُعْلى» بضم الفاء، فإن كانت ياءً صحَّتْ في الاسم: كالفتْيا، وفي الصفة كالوُلْيا، تأنيثِ «الأولى»، بمعنى الأجدرِ والأحقُ.

وإن كانت واواً سَلمتْ في الاسم: كخزْوَى، (وهي اسم موضع) وقُلبتْ ياءً في الصفة: كالدُّنيا والعُليا، (وهما من دَنا يدنو وعلا يَعْلو).

وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ: «القُصْوَى»، بتصحيحِ الواو: وهو شاذٌ قياساً، فصيحٌ استعمالاً، به ورد الكتابُ الكريمُ، قال تعالى: ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢] وغيرُهم يقول: «القُصْيا»، على القياس وشذَّ عندَ الجميع «الحُلْوَى»، ضِدُّ «المُرَّى» وهما تأنيث «الأحلى والأمَرّ».

٥ ـ إعلال الألف:

إذا وقعت الألفُ بعد ياءِ التصغير، انقلبت ياءً، وأُدغمت في ياء التَّصغير: كغزالٍ وغُزيّل، وكتابٍ وكُتَيِّبٍ؛ لاقتضاء كسر ما قبلَ ياء التصغير. وإذا وقعت بعد ضمةٍ، قُلِبت واواً: كشوهدَ وبُويعَ، أو بعد كسرة قلبت ياءً: كمصابيح ودنانير، والأصل: «شاهدَ وبايعَ، ومصاباح ودُنانار» ولما كان النُّطقُ بذلك مُتَعذّراً، قلبت الألف واواً بعدَ الضمة وياء بعد الكسرة، لِتناسب حركةَ ما قبلها.

وإذا وقعت رابعةً فصاعداً، واتَّصلت بضمير المثنى، أو ضمير رفع مُتحرّكٍ في الفعل، أو بألف التثنية في الاسم، قلبت ياءً على كل حال.

سواءٌ أكانت مُبْدَلَةً من واو: كيرضى وأعطى والمرضى والمُعطى، أم من ياءٍ: كيَسعى[1] وأحيا، والمُهدى والمُستشفى. فتقول: «يرضيان وأعطيا، والمُرضيان والمُعطَيَانِ، ويسعيان وأحَيَيا، والمُهدَيَانِ والمُستشفيانِ».

---

(١) أصل يرضى «يرضو» من الرضوان. وأصل أعطى «أعطو» لأن المجرد منها عطا يعطو. وأصل يسعى «يسعي» لأنها من السعي.

فإن كانت ثالثةً، فإن كان أصلها الواوَ، رُدَّتْ إليها: كغَزَوا وغَزَوتُ والعصوَيْنِ.

وإن كان أصلها الياءَ، رُدَّت إليها: كرَمَيا ورَميتُ والفَتَيَيْن.

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيئان:

الأول: حذف حركة حرفِ العلَّة، دفعاً للثِّقَل.

والثاني: نقل حركته إلى الساكن قبلهُ.

فإذا تَطرَّفت الواو والياءُ بعد حرفٍ مُتحرِّكٍ، حُذِفت حركتهما إن كانت ضمةً أو كسرةً، دفعاً للثِّقَل: كيدعو الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني.

والأصل: «يَدعُوُ الداعيُ إلى الناديِ، ويقضيُ القاضيُ على الجانيِ».

فإن لَزِم من ذلك اجتماع ساكنين، حُذفت لامُ الكلمة، مثل: «يَرمون ويغزون»، والأصل «يَرميون ويَغْزُوُونَ».

(طرحت ضمة الواو والياء؛ دفعاً للثقل فالتقى ساكنان: لام الكلمة؛ وواو الجماعة، فحذفت لام الكلمة، دفعاً لاجتماع الساكنين).

فإن كانت الحركة فتحةً، لم تحذَفْ، مثل: «لن أدعوَ إلى غير الحقِّ، ولن أعصِيَ الداعيَ إليه».

وإن تطرّفت الواوُ والياءُ بعد حرفٍ ساكن، لم تُطرَح الضمة والكسرةُ، مثل: «هذا دَلْوٌ يَشربُ منه ظَبيٌ، وشَرِبتُ من دلْوٍ، وأمسكتُ بظَبْيٍ».

وإذا كانت عين الكلمة واواً أو ياءً متحرّكتين، وكان ما قبلَهما ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكنِ قبلَهما؛ لأن الحرفَ الصحيحَ، أولى بتحمُّل الحركةِ من حرف العِلَّة؛ لقوَّتهِ وضَعْف حرف العِلَّة.

والإعلال بالنقل، قد يكون نقلاً محضاً، وقد يَتْبَعُهُ إعلالٌ بالقلب، أو بالحذف، أو بالقلب والحذف معاً.

فإن كانت الحركة المنقولةُ عن حرف العِلةِ مُجانسةً له، اكتُفيَ بالنَّقْل: كيقومُ ويَبينُ، والأصل: «يَقْوُمُ ويَبْيِنُ».

وإن كانت غيرَ مُجانِسةٍ له، قُلِبَ حرفاً يُجانِسُها: كأقامَ وأبانَ ويُقيمُ ومَقامٍ، والأصل: «أَقْوَمَ وأبينَ ويُقْوِمُ ومَقْوَمٌ».

(نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد

الفتحة، وياء بعد الكسرة للمجانسة. وهذا إعلال بالنقل والقلب).

وربما تركوا ما يجبُ فيه الإعلالُ على أصله: كأعوَلَ إعوالاً، واستحوَذَ استحواذاً.

ويُستثنى من ذلك:

١ ـ أفعل التَّعجب، مثلُ: «ما أقْوَمهُ! وما أبيَنَهُ! وأقوِم به! وأبيِنْ به!».

٢ ـ ما كان على وزن «أفعَلَ»، اسمَ تفضيلٍ، مثل: «هو أقوَمُ منه وأبينُ»، أو صفةً مُشبَّهةً: كأحوَلَ وأبيضَ، أو اسماً: كأسودَ: للحيّةِ.

٣ ـ ما كان على وزن «مِفعَلٍ، أو مِفعَلَةٍ، أو مِفعالٍ»: كمِقْول ومِروَحةٍ ومِقوالٍ ومِكيالٍ.

٤ ـ ما كان بعد واوه أو يائِه ألفٌ: كتَجْوالٍ وتَهْيام.

٥ ـ ما كان مُضَعَّفاً: كابيضَّ واسودَّ.

٦ ـ ما أُعِلَّت لامُهُ: كأهوى وأحيا.

٧ ـ ما صَحت عين ماضيه المجرَّد: كَيَعْوَرُ ويَصْيَدُ، وأعْوَرَهُ يُعْوِرُهُ. فإنَّ الماضي المجرَّدَ منها، وهو «عَوِرَ وصَيِدَ»[1]، قد صَحَّت عينُهُ».

فكلُّ ذلك لا نَقْلَ فيه ولا إعلالَ، بل يجبُ تصحيحُ عينه كما رأيت.

فإن لَزِمَ بعد نقْلِ الحركة إلى الساكن قبلَها اجتماعُ ساكنين، حذِف حرفُ العِلَّةِ مَنْعاً لالتقائهما. فمثل: «أبِنْ وأبِعْ ولم يَقُمْ ولم يَبِع» أصلُهُ: «أبْيِنْ وَأبْيعْ ولم يَقوُمْ ولم يَبيعْ»، نُقلت حركةُ العين إلى ما قبلها فصارت: «أبِينْ وأبِيعْ ولم يَقومْ ولم يَبِيعْ» فحُذفَ حرف العلة؛ دفعاً لالتقاء الساكنين.

(إذ بنقل حركة العين اجتمع ساكنان: حرف العلة وآخر الكلمة، فيحذف حرف العلة منعاً لاجتماع الساكنين، وهذا فيه الإعلال بالنقل، والحذف، وقد استغني عن همزة الوصل في «بع»؛ لأنه إنما أتي بها تخلصاً من الابتداء بالساكن. وقد صار أول الكلمة متحركاً بعد نقل حركة ما بعده إليه، فاستغني عنها).

ومثل: «أقِمْ وخَفْ ولم يُقِمْ ولم يَخَفْ»، أصلهُ: «أقوِمْ واخْوَفْ ولم يُقْوِمْ ولم يَخْوَفْ».

(نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها، ثم قلب حرف العلة ألفاً بعد الفتحة وياء بعد الكسرة، للمجانسة، فالتقى ساكنان، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقائهما، وقد استغني عن همزة الوصل في «خف» بعد تحرك أول الكلمة. وهذا فيه الإعلال بالنقل والقلب والحذف.

(١) صيد فهو أصيد: رفع رأسه كبراً.

ومما أُعِلَّ بالنقلِ والحذفِ اسمُ المفعولِ المعتلُّ العين: كمَقولٍ ومَبيعٍ، وأصلهما: «مَقْوُولٌ ومَبْيوعٌ».

(نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين المنقولة حركتها وواو مفعول، فحذفت واو «مفعول»، دفعاً لالتقاء الساكنين، فصارا «مقولاً ومبُيعاً» (بضم القاف، والباء)، فقلبت ضمة الباء في «مبُيع» كسرة؛ لتصح الياء، فصار «مبيعاً» وقال الأخفش: إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو «مفعول»).

ونَدَرَ تَصحيحُ ما عينُهُ واوٌ في اسم المفعولِ، كقولهم: ثَوبٌ مَصْوونٌ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ» ولغةُ بني تميمٍ تصحيحُ ما عينُهُ ياءٌ فيقولون: «مَبْيوعٌ ومَخْيوطٌ ومكيولٌ ومَدْيُونٌ».

ومن الإعلال بالنقْل والقلب والحذف معاً، ما كان من المصادر مُعتَلَّ العين على وزن «إفعال»، أو «استِفعال»: كإقامة واستقامة، وأصلُهما: إقوامٌ واستقوامٌ.

(نقلت حركة العين، وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: عين الكلمة والألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارتا «إقْوَماً» (بكسر ففتح فسكون) و«اسْتِقْوَماً».

(بكسر التاء وفتح القاف وسكون الواو)، فقلبت العين ألفاً، لتناسب الفتحة قبلها، فصارتا «إقاما واستقاما». ثم عوض المصدر من ألف الإفعال والاستفعال المحذوفة تاء التأنيث.

وقد يستغنى عن هذه التاء في حال الإضافة، و منه قوله تعالى: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] أي إقامتها).

وقد تَصِحُّ عينُ الفعل، فتصحُّ في المصدر: كأعوَل إعوالاً، واستحوذ استحواذاً.

إعلال الهمزة

الهمزةُ من الحروف الصحيحة، غيرَ أنها تُشبهُ أحرفَ العِلة؛ لذلك تقْبَل الإعلالَ مثلَها، فتنقلبُ إليها في بعض المواضع.

فإذا اجتمعَ همزتان في كلمة:

فإن تحرَّكت الأولى وسكنت الثانيةُ، وجب قلب الثانية حرف مدّ يُجانِسُ حركةَ ما قبلها: كآمَنَ وأومِنُ وآمِنْ وإيمانٍ وآدمَ وآخرَ. والأصلُ: «أأمنَ وأؤمِنُ وأأمِنْ وإئمانٌ وأأدَمُ وأأخرُ».

وإن سكنَت الأولى وتحرَّكت الثانيةُ أدغمتَ الأولى في الثانية، مثلُ: «سآّل».

وإن تحرَّكتا بالفتح، قُلبتِ الثانيةُ واواً.

فإن بَنَيتَ اسم تفضيلٍ من «أنَّ يئِنُّ وأمَّ يَؤُمُّ»، قلتَ: «هو أوَنُّ منهُ»، اي: اكثر أنيناً، و«هو أوَمُّ منه» أي: أحسنُ إمامةٍ، والأصلُ: «أأَمُّ»، كما تقولُ «أشدُّ».

وإن كانت حركة الثانيةِ ضمةً أو كسرة، فإن كانت بعدَ همزةِ المضارعة جاز قلبُها واواً، إن كانت مضمومةً، وياء إن كانت مكسورة. مثلُ: «أوُمُّ وأيِنُّ» من «أَمَّ يَؤُمُّ وأنَّ يَئِنُّ»، وجاز تحقيقها، مثلُ: «أؤُمُّ وأئِنُّ».

وإن كانت بعد همزةٍ غيرِ همزةِ المضارعة، وجبَ قلبُها واواً بعد الضمة، وياءً بعد الكسرةِ، مثلُ: أوُبّ، جمع «أبّ»، (وهو المرعى). وأصلُهُ «أؤُبٌّ». ومثلُ: أيِمةٍ، جمع (إمام) وأصلُها: (أئِمةٌ). وقد قالوا: أئِمّةٌ أيضاً، على خلاف القياس.

وإن سكنت بعد حرفٍ صحيحٍ غير الهمزة، جاز تحقيقها والنطق بها كرأسٍ وسُؤلٍ وبئرٍ.

وجاز تخفيفُها بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها: كراسٍ وسُولٍ وبيرٍ.

وإن كانت آخرَ الكلمة بعد واو أو ياءٍ زائدتين ساكنتين، جاز تحقيق الهمزة: كوُضُوءٍ ونتُوءٍ ونبُوءةٍ وهنيءٍ ومَريءٍ وخَطيئةٍ، وجاز تخفيفها، بقلبها واواً بعد الواو وياء بعد الياء، مع إدغامها فيما قبلها: كوُضوٍّ ونُتوٍّ وهنيٍّ ومريٍّ وخطيّةٍ.

فإن كانت الواو والياءُ أصليتين: كسوءٍ وشيءٍ، فالأولى تحقيق الهمزة، ويجوز قلبها وإدغامها: كسوّ وشيّ.

وإن تحرّكت بالفتح في حشو الكلمة، بعد كسرةٍ أو ضمةٍ، جاز تحقيقها: كذئابٍ وجُؤَارٍ[1]، وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها كذيابٍ وجُوَارٍ.

وإن تطرَّفت بعد متحرّكٍ، جاز تحقيقها كقَرأ ويَقرأ، وجرُؤ ويجرؤُ، وأخطأ ويخطىء، والقارىء والخاطىء والملأ، وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يُجانسُ حركة ما قبلها: كقَرَا وَيقرَا، وجرُوَ ويَجرُو، وأخطا ويُخطي، والقاري والخاطي والملا.

وتحذف وجوباً في فعل الأمر المشتقّ من «أخذَ وأكل»، مثل: «خُذْ وكلْ»، وفي مضارع «رأى» وأمرِهِ، مثلُ «يرى وأرى ونرى ورهْ ورَيا ورَوْا». وفي جميع تصاريف «رأى» التي على وزن «أفعل»: كأرى يُري، وأرِ وَمُرِ ومُرًى.

ويكثر حذفُها من الأمر المشتقّ من «أمر» فيقال «مُرْ»، ويقلُّ حذفها من الأمر من «أتى»، فيُقال: «تِ الخيرَ»[2] فإذا وقفتَ عليه، قلت: «تِهْ» بهاء السكت.

ويجبُ حذفُ همزةِ بابِ «أفعلَ»، في المضارع، واسمَي الفاعل، والمفعول، والمصدرِ الميميّ واسمَي الزمان والمكان، مثلُ: «يُكرِمُ ومُكرِمٍ ومُكْرَم» والأصلُ: «يُؤَكرِمُ ومؤكرِمٌ ومؤكرَمٌ»: وأصل حذفها إنما هو المضارع المبدُوء بهمزة المتكلّم، كيلا تجتمعَ همزتان، ثمّ حُملتْ عليه بقيّةُ التصاريف.

---

(١) الجؤار: رفع الصوت بالدعاء. ومثله: الجأر والجؤور.

(٢) راجع تصريف المهموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر، في الجزء الأول.

٣ ـ الإبدال

الإبدالُ إزالةُ حرف، ووضعُ آخرَ مكانهُ، فهو يُشبهُ الإعلالَ من حيث: أنَّ كلاًّ منهما تَغييرٌ في المَوضع، إلا أنَّ الإعلالَ خاصٌّ بأحرفِ العلَّةِ، فيُقْلَب إحداهما إلى الآخر، كما سبَقَ. وأما الإبدال، فيكونُ في الحروف الصحيحة، بِجَعْلِ أحدِهما مكان الآخر، وفي الأحرُف العليلة، بجعل مكان حرف العِلّة حرفاً صحيحاً.

قواعد الإبدال

١ ـ تُبْدَلُ الواوُ والياءُ همزةً، إذا تَطرَّفتا بعد ألف زائدةٍ. كدعاءٍ وبِناءٍ، والأصلُ: «دُعاوٌ وبِنايٌ»؛ لأنهما من دَعَا يدعو وبَنى يبني وتشاركهما في ذلك الألفُ، فإنها إذا تطرَّفت بعد ألف زائدة، تُبدَلُ همزةً؛ وذلك كحمراءَ، فإن أصلها: (حَمْرى) بوزن (سَكْرى) زيدت ألف المدِّ قبل آخرها، كما زيدت في كتابٍ وغلامٍ، فأبدلت الثانية همزةً، ليتمكنَ المتكلمُ من النطق بها؛ لأنهما ساكنتان، فآلتا إلى «حمراء».

(وما لحقته هاء التأنيث من ذلك، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث: كبَنَّاءٍ وبَنَّاءَةٍ (بتشديد النون فيهما، وهما صيغتا مبالغة)، ومَشَّاءٍ ومَشَّاءَةٍ (بتشديد الشين فيهما، وهما صيغتا مبالغة أيضاً) وجب القلب؛ لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة؛ لأن هاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال؛ لأنها عارضة على صيغة المذكر.

وإن كانت غير عارضة: بأن تكون الكلمة بنيت رأساً عليها، لا للتفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة، امتنع قلب حرف العلة همزة لعدم التطرف؛ لأن هاء التأنيث حينئذٍ في حكم الاتصال؛ لأنها لم تعرض على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث.

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته أخصّ مما لم تلحقه، جاز بقاء الهمزة على حالها، وجاز ردها إلى أصلها. فتقول: «عطاءة ورداءة، وعطاية وردايةٌ»، وبقاؤها على حالها أولى: قال في شرح القاموس (في مادة عطا): «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف؛ لأن الهمزة أحمل للحركة منهما، ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو وكذلك الياء، مثل «الرداء»، وأصله: «رداي»، فإذا ألحقوا فيها الهاء: فمنهم من يهمزها بناء على الواحد، فيقول «عطاءة الله ورداءة»، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول: «عطاوة وردايةٌ»: وكذا في التثنية: «عطاءان ورداءان: وعطاوان ورداوان» اهـ).

٢ ـ تُبدَلُ الواوُ والياء همزةً، إذا وَقعتا عينَ اسم الفاعل، وأعلتا في فعله: كقائلٍ وبائعٍ. والأصل: «قاوِلٌ وبايِعٌ»، وفعلهما (قالَ وباعَ)، وأصلُهما: (قَوَلَ وبَيَعَ) فإن لم تُعلاّ في الفعل، لم تُعلاّ في اسم الفاعل، كعاوِرٍ وعايِنٍ، وفعلهما (عَوِرَ وعيِنَ).

٣ ـ يُبْدَلُ حرفُ المد الزائدُ، الواقع ثالثاً في اسم صحيح الآخر، همزةً، إذا بُني على مثال (مفاعِلَ) ولا فرق بين أن يكون حرف المد ألفاً: كقلادةٍ وقلائد، أو واواً كعجوز وعجائز، أو ياء: كصحيفة وصحائف.

(فإن كان حرف العلة غير مد، كقسورة وقساور، وجدول وجداول، أو كان مداً غير مزيد: كمفازة ومفاوز، ومعيشة ومعايش، لم يبدل همزة، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت، إلا ما سمي منه مبدلاً، فيحفظ ولا يقاس عليه: «كمصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر، وقد قالوا أيضاً: «مصاوب ومناور»، على القياس).

فإن اعتلت لامُ هذا النوع، جمعتَهُ على مثال (فعالى): كقضية وقضايا، ومطيةٍ ومطايا ونُقَاية ونقايا، وهِراوة وهراوى. فإن كانت همزةً أبدلتها ياء: كخطيئةٍ وخطايا، فكأنها جمع خطية.

(هذا ما ذهب إليه الكوفيون. فإنهم قالوا: إن مثل هذه الجموع وزنه «فعالى» وهو مذهب خال من التنطع والتكلف.

وذهب البصريون إلى أن وزنه «فعائل» فخطيئة مثلاً، جمعت على «خطايىء» بياء مكسورة هي ياء خطيئة، بعدها همزة هي لام الكلمة، ثم تحولت، بعد ضروب من الإبدال إلى «خطايا»).

٤ ـ إذا توسَّطت ألفُ ما جمع على مثال (مفاعِلَ) بين حرفَي علة في اسم صحيح الآخر، أبدِلَ ثانيهما همزةً: كأوَّلَ وأوائلَ، وسيِّدٍ وسيائدَ، ونيِّف ونيائفَ. والأصلُ: (أواولُ وسياودُ ونياوفُ)، فإن توسطت بينهما ألف (مفاعيلَ) امتنع الإبدالُ: كطاووس وطواويس.

فإن اعتلَّتْ لامُه: جمعتَه على مثال (فعالى): كزاوية وزوايا، وراوية وروايا.

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال (فعالى) من حيث الحركات والسكنات، وهي في الأصل على مثال «فواعل»؛ لأن أصلها: «زوايي»، بياءين، أولاهما مكسورة. قلبوا كسرتها فتحة، ثم قلبوا الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت إلى «زوايا» وإنما كان أصلها «فواعل»؛ لأن واوها أصلها ألف «فاعلة»، كما في «كاتبة وكواتب» وأما واو «زاوية»، فقد انقلبت إلى الياء في «زوايا»).

٥ ـ إذا كانت الواو مضمومةً بعد حرف ساكن أو مضموم، جاز قلبها همزة: كأدؤر، (جمع دار) وحُؤول: (مصدر حال بينهما إذا حجز بينهما)، وجاز بقاؤها على حالها: كأدوُرٍ وحُوُولٍ. والأولُ أولى وأفصح.

٦ ـ كلّ كلمة اجتمع في أولها واوان، وجب إبدالُ أولاهما همزة، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف المفاعلة.

ولا فرق بين أن تكون الثانية حرفَ مدّ: كالأولى (تأنيثِ الأول. وأصلها: «الوولى»[1] بوزن

---

(١) الوولى، بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية ساكنة، وهي عينها. وهذا مبني على ما جنح

«الفعلى»)، أوّلاً: كالأُوَلِ: (جمع الأولى، وأصلها: «الوُوَلُ»[1] بوزنِ «الفُعَلِ» كالأخرى والأُخر، والفُضلى والفُضَل)، ومثلُ: «الأواقي والأواصل»: جَمعي الوَاقيةِ والواصلة»، وأصلهما: «الوواقي والوواصل»[2] بوزن «الفواعل» ومثلُ: «أُوَيْعِدٍ»: «مُصغر واعد وأصله وُوَيعدٌ»[3]، بوزنُ فُعَيعل»).

فإن كانت الثانية مقلوبة عن ألف المفاعلة، لم يجب الإبدال، بل يجوز وذلك مثلُ: وُورِيَ ووُوفي» مجهوليْ: «وارى ووافى»: فلما بنِيَ الفعلُ للمجهولِ احتِيجَ إلى ضمّ ما قبلَ الألفِ، فقُلبتْ واواً. فإن أبدلتَ قلتَ «أورِيَ وأوفيَ».

٧ ـ إن كانت فاءُ «افتعل» واواً أو ياءً، أبدِلت تاءً، وأدغمت في تاءِ الافتعال، وذلك: كاتَّصَلَ واتَّسَرَ واتَّقى (والأصل: «اوتصلَ وايتسرَ واوتقى») ويُشترَطُ في ذلك أن لا تكون الياءُ بَدَلاً من الهمزةِ، فلا تُبدلُ تاءً، كما في «إيتَمَرَ» وأصلُها: «إئتَمَرَ».

وقد تُبدلُ على قِلَّةٍ كما في «اتَّزَرَ» وأصلُها: «إيتزَرَ» وأصلُ هذه: «إئتزَر»، ومنه الحديث: «إذا كان (أي الثوب) قصيراً فليتَّزِرْ به».

(وأجاز بعض النحاة(وهم البغداديون) الإبدال في المهموز، فقالوا: يجوز أن يقال من الأكل والأمانة والأهل والإزار والأخذ: (اتكل واتمن واتهل واتزر واتخذ) وعلى القول الأول (وهو الراجح) يجب أن يقال: (ايتكل، ايتمن، ايتهل، ايتزر، ايتخذ) إلا إذا كانت (اتخذ) على (تخذ)، فالافتعال منها (اتخذ) قولاً واحداً، وكذا كانت (ايتكل) من (وكل إليه أمره يكله)؛ لأن أصلها حينئذٍ: (اوتكل)، فيكون إبدال الواو تاء على القاعدة، ويجوز أن تكون (اتخذ) مبنية على (وخذ)، وهي بمعنى (أخذ)، فالافتعال منها (اتخذ)؛ لأن أصلها (أوتخذ)، فأبدلت الواو تاء على القياس).

إليه النحاة وبعض اللغويين، باعتبار أن «أول» مبني على «وول»، وهو فعل لم ينطقوا به. ومن قال إنه مشتق من «وأل» بمعنى لجأ، فأصله عنده «أوأل» بهمزة مفتوحة هي همزة (أفعل) وواو ساكنة وأنثاه «وؤلى» (بواو مضمومة وهمزة ساكنة، قد سهلت إلى الواو، ثم: قلبت الأولى همزة)، ومن قال إنه مشتق من «آل يؤول» بمعنى رجع، قال: إن أصله «أأول» (بهمزتين، الأولى مفتوحة، وهي همزة «أفعل» والثانية ساكنة هي فاء الكلمة)، والأنثى «أولى» (بهمزة مضمومة: هي فاء الكلمة: وواو ساكنة: هي عينها) فعلى هذا ليس فيها قلب: لأن همزتها هي فاء الكلمة: وهي الهمزة الثانية في «أأول» وقد يكون هذا هو الحق. وقد أوضحنا أصل «أول» في باب صيغ منتهى الجموع في الكلام على «أفاعل» فراجعه.

(١) الوول. بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية مفتوحة، وهي عينها.

(٢) الوواقي والوواصل: بواوين: الأولى فاء الكلمة: والثانية منقلبة عن ألف (فاعلة): كما تقول في جمع ضاربة: (ضوارب): بقلب الألف واواً.

(٣) وويعد: بواوين: الأولى مضمومة وهي فاء الكلمة: والثانية مفتوحة ـ وهي منقلبة عن ألف (فاعل): كما تقول في تصغير (كاتب: كويتب).

٨ ـ إن كانت فاءُ «افتعلَ» ثاء أبدلت تاؤه ثاءً، وأدغِمَتا: كاثَّار، وأصلها «اثتأرَ».

وإن كانت فاؤهُ دالاً أو ذالاً أو زيناً، أبدلتْ تاؤه دالاً: كادَّعى واذْدَكَرَ وازدهى (وأصلُها: ادْتعى واذْتكرَ وازتَهى).

وإن كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً أبدلت تاؤهُ طاءً: كاصطفى واضطجع واطَّرَدَ واظطَلَمَ، (وأصلها: اصتَفى واضتَجَعَ واطتَرَد واظتَلَمَ).

ويجوز الإدغامُ، بعد إبدال الدالِ والطاء، المبْدلتَينِ في تاءِ الافتعالِ، حرفاً من جنس ما قبلها: كاذُّكَرَ وازَّهى واصَّفى واضَّجعَ واظَّلمَ.

وقد يُعكَسُ الإبدالُ بعد الثاءِ المُثلَّثةِ والذالِ والظاءِ المُعجَمتين، بإبدال الثاءِ تاءً، والذالِ دالاً، والظاءِ طاءً: كاتَّأرَ وادَّكَرَ واطَّلَمَ.

٩ ـ ما كانت فاؤهُ تاءً أو ذالاً، أو دالاً، أو زيناً، أو صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً مما هو على وزنِ «تفاعَلَ» أو «تَفَعّلَ» أو تَفَعْلَلَ»، بحيثُ تجتمعُ التاءُ وهذهِ الأحرفُ ـ جاز فيه إبدالُ التاءِ حرفاً من جنس ما بعدها، مع إدغامها فيه، وذلك: كاثّاقَلَ وادَّثَّر واذَّكَّرَ وازَّيَّنَ واصَّبَّرَ واضَّرَّعَ واطَّرَّبَ واظَّلَّمَ. (والأصلُ: «تَثاقل وتَدَثَّرَ وتَذكَّرَ وتَزيَّن وتَصبَّرَ وتَضَرَّعَ وتَطَرَّبَ وتَظَلَّم» فأبدلتِ التاءُ حرفاً من جنس ما بعدها، ثم أُسكنَ لإدغامهِ فيما بعده فتَعَذَّرَ الابتداءُ بالساكن، فأتي بهمزة الوصل تخلصاً من ذلك. ومثلها: «ادَّارأ وادَّحَرَج وادَّهورَ» وأصلها: «تَدارَأ وتَدحرجَ وتدهورَ». وقد فُعِلَ بها ما فُعِل بما سَبق، من الإبدال والإدغام واجتلاب همزة الوصل).

ورُبما جاءَ ذلك مع غير هذه الأحرف، كقولهم: اسَّمَّع واشَّاجروا واسَّابقوا واصَّايحوا. (والأصل: تَسَمَّع وتَشاجروا وتَسابقوا وتَصايحوا لكنه قليلٌ).

١٠ ـ إذا وقعت التاءُ ساكنةً قبل الدال، وجبَ إبدالها دالاً، وإدغامُها في الدال التي بعدها: كعِدَّانٍ «جمعِ عَتود، وهو الذكر من أولاد المِعزى، (والأصلُ «عِتْدانٌ» كخَروفٍ وخِرفان).

١١ ـ إذا وقعت النونُ الساكنةُ قبل الميم أو الباء، أبدلت ميماً: كامَّحى، والأصلُ: «انمحى»، ومثل: «سُنْبُلٍ» فتلفَظُ «سُمْبُلٌ»، فإبدالها في اللفظ لا في الخطِّ.

١٢ ـ الميم في «فم» مُبدَلَةٌ من الواو؛ لأنَّ أصله «فَوهٌ»، بدليل جمعه على «أفواهٍ» فحذفوا الهاء، وأبدلوا الواوَ ميماً، فإن أضيفَ «الفمُ» رُجِعَ به إلى الأصل مثل: «هذا فُوكَ»، وتجوزُ إضافته، مع بَقاءِ الإبدال مثل: «هذا فَمُكَ»، ومنه حديثُ «لَخَلوفُ فمِ الصائمِ أطيبُ عند الله من رائحة المسك».

٤ ـ الوقف

الوقفُ: قطعُ النُّطقِ عندَ آخر الكلمة.

فما كان ساكنَ الآخر، وقَفْتَ عليه بسكونه، سواءٌ أكان صحيحاً: كاكتبْ ولم يكتبْ وعنْ ومَنْ، أم مُعتلاً كيمشي ويدعو ويخشى والفتى وعلى ومهما.

وما كان متحركاً، كيكتبُ وكتبَ والكتابِ وأينَ ولَيْتَ، وقَفْتَ عليه بحذفِ حركته (أي بالسكون).

وإليك أشهرَ قواعد الوقف وأكثرها دَوَراناً:

١ ـ إذا وقفتَ على مُنَوَّنٍ، حذفت تنوينه بعد الضمة والكسرة، وأسكنتَ آخرَهُ، مثلُ: «هذا خالدْ. مررتُ بخالدْ»، فإن كانت الحركةُ فتحةً، أبدلتَ التنوينَ ألفاً، مثل: «رأيتُ خالدا». هذه هي اللغة الفُصحى، وهي أرجحُ اللُّغاتِ وأكثرها، وربيعةُ تُجيزُ الوقفَ على المنون المنصوب، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور، فيقولون «رأيتُ خالدْ».

٢ ـ إذا كتبتَ «إذاً» بالألف معَ التنوين، طرحتَ التنوينَ، ووقفتَ عليها بالألف، وإذا كتبتها: «إذَنْ»، بنون ساكنة، أبدلتَ نونها ألفاً، ووقفتَ عليها بها، ومنهم من يقفُ عليها بالنون مطلقاً، وهو اختيارُ بعض النحاة، وإجماعُ القُرّاءِ السبعة على خلافه.

٣ ـ إذا وقفتَ على نون التوكيد الساكنة (وهي الخفيفة)، أبدلتها ألفاً، ووقفتَ عليها، سواءٌ أكتَبْتَ بالألف مع التنوين، كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]. أم كتبتْ بالنون، مثل: «اجتهدَنْ». فتقول في الوقف على لَنسفَعاً. «لَنَسفَعا»، وفي الوقف على اجتَهِدَنْ «اجتهِدا». قال الشاعر: «ولا تَعبُدِ الشيطانَ، واللهَ فاعبُدا»، أي: «فاعبُدَنْ».

٤ ـ هاءُ الضمير للمفرد المذكر، تُوصَلُ، في دَرْج الكلام، بحرف مد يجانسها، إلّا إذا التقتْ بساكن بعدها، فمثل: رأيتهُ وسررتُ به، يُلفَظانِ: «رأيتُهُو وسررتُ بهي» فإذا وقفت عليها حذفتَ صِلَتَها (وهي الواوُ أو الياءُ)، فتقول: رأيتهْ «مررتُ بهْ»، إلّا في ضرورة الشعر، فيجوز الوقف عليها بحركتها، كقول الرَّاجز: كأنَّ لونَ أرضهِ سماؤُهُ»، ولو كان في النَّثر لوجبَ أن يقول: «سماؤهْ» بإسكان الهاء.

أما «ها»، ضميرُ المؤنثة، فتقفُ عليها بالألف، مثل: رأيتها.

٥ ـ إذا وقفت على المنقوص، فإن كان منصوباً ثبتتْ ياؤُهُ، سواء أكان منوَّناً، مثلُ: (سمعنا منادياً) أم غيرَ منوَّنٍ، مثل: (طلبت المعالي)، وما سقطَ تنوينه من الصَّرف، فهو ثابتُ الياء، كالمقترن بألْ، مثل: (رأيتُ مراكب في البحر جواري).

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان منوَّناً، فالأرجحُ حذفُ يائه، كقوله تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا

﴿أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ومثل: (مررتُ بقاضٍ) ويجوزُ إثباتها، كقراءةِ ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ وإن كان غير منوّن، فالأفصح إثباتُ يائِه، مثل: (جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي). ويجوزُ حذفها، كقوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝﴾ [الرعد: ٩] وقوله: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] ووقف ابن كثير بالياء.

٦ ـ إذا وقفت على المقصور، فإن كان غيرَ منوّن، وقفتَ عليه كما هو: كجاء الفتى، وإن كان منوّناً، حذفتَ تنوينه، ورددتَ إليه ألفه في اللفظ: «كجاء فتى، ورأيتُ فتى، ومررتُ بفتى» تقف عليه بلا تنوين.

٧ ـ إذا وقفتَ على تاء التأنيث المربوطة، كحمزة وطلحة وشجرة وقائمة وفاطمة، أبدلتها في الوقف هاءً ساكنة، فتقول: (حمزهْ، وطلحهْ، وشجرهْ، وقائمهْ وفاطمهْ)، هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم، فإن وصلتَ، رددتها إلى التاء، مثل: (هذا حمزةُ مُقبلاً).

ومن العرب من يُجري الوقفَ مَجرى الوصل، فيقفُ عليها تاء ساكنة، كأنها مبسوطة، فيقول: «ذهب طلحتْ، وهذه شجرتْ! وجاءت فاطمتْ. وقد سُمع بعضهم يقول: «يا أهل سورة البَقَرتْ؟» فقالَ بعض من سمعه: «والله ما أحفظُ منها آيتْ». ومنه قولُ الرَّاجز:

الله نجّاك بكفي مَسلمتْ مِنْ بَعْدما، وبَعْدِما، وبَعْدَمتْ[1]
صارتْ نُفوس القوم عند الغلصمتْ وكادَت الحُرَّةُ تُدعى أمَتْ[2]

فائدة

إعلم أن تاء التأنيث التي حقها أن تكون مربوطة «أي في صورة الهاء» قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة، مثل: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾... ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ﴾[3]... ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ﴾ وتارة بصورة الهاء، مثل: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾... ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم﴾ بها فما رسم منها بصورة الهاء، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء، وما رسم بالتاء المبسوطة، فمنهم من يقف عليه بالهاء، مراعاة للأصل: كابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ومنهم من يقف عليه بالتاء، مراعاة لرسمها بالتاء المبسوطة، كنافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف الكسائي على «لات» بالهاء، ووقف الباقون عليها بالتاء.

---

(١) مسلمة: بفتح الميم: اسم رجل، و«مت»: أصلها «ما» المصدرية، قلب ألفها تاء في الوقف على غير قياس، والبيت بالبيت بعده، أي نجاك الله على يدي مسلمة من بعد ما صارت نفوس القوم عند الغلصمة.

(٢) الغلصمة: رأس الحلقوم. و«الأمة»: الرقيقة المملوكة.

(٣) في حاشية الصبان على الأشموني نقلاً عن شيخه السيد: إن كل امرأة في القرآن، أضيفت إلى زوجها، ترسم بالتاء المبسوطة.

٨ ـ إذا وقفت على تاء التأنيث المبسوطة، فإن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضي)، وقفت عليها تاء ساكنة، كما هي.

وإن كانت متحركة، فإن اتصلت بحرف، كرُبَّتَ وثُمّتَ ولعَلَّتَ، وقفتَ عليها تاء ساكنة فقط، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، كأخت وبنت، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً، قولاً واحداً.

وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به)، جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين، تقول: «جاءَت الفاطمات»، إذا وقفت بالتاء، و(جاءَت الفاطماه)، إذا وقفت بالهاءِ والأول أرجح وأولى، وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم: «كيف الأخوة والأخواهْ» وقولهم: «دفن البناه، من المكرماهْ».

أحكام الوقف على المتحرك

لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه:

١ ـ أن تقف عليه بالسكون. وهو الأصل، والكثير في كلامهم، المشهور عنهم.

٢ ـ أن تقف عليه بالرَّوْم، وهو أن تأتي بالحركة ضعيفةَ الصَّوت فلا تتمّها، بل تختلسها اختلاساً، تنبيهاً على حركة الأصل، فتحة كانت الحركةُ أو ضمة أو كسرة، ومنع الفرَّاء الوقف على ذي الفتحة بالرّوم، وأكثر القراء قد اختاروا قوله.

٣ ـ أن تقف عليه بالإشمام، إن كان مضموماً (ولا إشمام في غيره).

والإشمام: إشارة الشفتين إلى الضمة، بعد الوقف بالسكون مباشرة، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قويّ، وذلك بأن تضمَّ شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفسُ، فيراهما الرائي مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة، وهذا إنما يراه البصير، لا الأعمى، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف، والضمةُ إنما يشار إليها بالشفتين.

٤ ـ أن تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوفِ عليه، فيكون حرفاً مشدداً، مثل: «هذا خالد، وقرأتُ المصحف»، إلّا إذا كان الآخر همزةً، أو حرف علّةٍ، أو ما كان قبله ساكناً، فلا يضعّفُ.

٥ ـ أن تقف عليه بنقلِ حركتهِ إلى ما قبله، مثلُ: «يَجْدُرُ بك الصَّبر. وعليك بالصَّبِرْ».

وشرط الوقفِ بالنَّقل: أن يكون ما قبلَهُ ساكناً، وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة. فلا نقل في مثل «جَعْفَرْ» لتحرُّك ما قبل الآخر ولا في مثل: «تعوَّدَ الصبْرَ». لأن الحركة فتحة. وأجازه الأخفش والكوفيون، فإنهم يقولون: «تَعوَّدِ الصَّبَرْ». فإن كان الآخرُ همزة جاز نقل فتحة الهمزةِ، قولاً واحداً. فتقول في «أخرجتُ الخبْءَ: أخرجتُ الخُبَأ».

ومن الوقف بالنقل: أن تقول في «اكتُبْهُ ولم يَكتُبْه، واعلَمْهُ ولم يَعلَمْهُ، وعِدْهُ ولم يَعِدْه»، «أكتبُهْ ولم يكتبُهْ، واعلَمُهْ ولم يعلمُهْ، وعِدُهْ ولم يعدُهْ».

ومنه قول الرّاجز:

عَجِبتُ والدَّهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضرِبُهْ

الوقف بهاء السكت

كلُّ متحركٍ تقفُ عليه بالسكون. كما علمتَ. ويجوزُ أن يوقفَ على بعض المتحركات أيضاً بهاءٍ ساكنة تسمّى «هاء السكت».

ولا تُزادُ هذه الهاء، للوقف عليها، إلاَّ في المضارع المعتلِّ الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المعتلِّ الآخر المبني على حذف آخره، وفي «ما الاستفهامية»، وفي الحرف المبني على حركةٍ، بناءً أصليّاً، ولا يوقف بهاء السكت في غير ذلك، إلاَّ شُذوذاً.

وإليك شرح ذلك:

١ - إذا وقفتَ على مضارعٍ، معتلِّ الآخر، لم يَتّصل آخره بشيءٍ وقفتَ عليه بإثبات آخره ساكناً، في حالتي رفعه ونصبه، فإن جزمته، فإن شئت وقفتَ على ما صار آخراً، مثل: «لم تَمْشْ، لم تدْعْ، لم تَخْشْ»، وإن شئتَ وقفتَ عليه بهاءِ السكت، ليسهُلَ الوقفُ، وهو الأحسن، مثل: لم تَمِشْهْ، لم تَدْعُهْ، لم تَخْشَهْ».

وكذلك المعتل الآخر، المبنيُّ على حذف آخره، فإنك تقول فيه: «امشْ، أدعْ، اخشْ» تقفُ بالسكون على ما صار آخراً وتقولُ: «إمشِهْ، أدعُهْ، إخشَهْ» بالوقف على هاء السكت، إلا إذا بقيَ الأمر على حرف واحد، مثل: «فِ و ع و قِ»، وهي أفعالُ أمر من «وفى يفي، ووعى يعي، ووقى يقي»، فحينئذٍ يجب الوقفَ عليه بهاء السكت وجوباً، مثلُ «فِهْ، عِهْ، قِهْ».

٢ - إذا وقعتْ «ما» الاستفهاميّةُ موقعَ المجرور، حُذِفَتْ ألفها وجوباً، مثل: «علامَ عوَّلتَ: حَتَّامَ تسكت؟ إلامَ تميلُ؟». ومنه قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: ١] ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]، ومثل: «مَجيءَ مَ جئتَ[1] وثمرُ مَ هذا الثّمر[2]؟» ثم إذا وقفتَ عليها، فإن كانت مجرورة بالإضافة، وقفتَ عليها بهاءِ السكت وجوباً، مثلُ: «مجيءَ مَهْ؟ وثمرُ مهْ».

وإن كانت مجرورةً بحرف الجرِّ، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاءِ السكت، مثلُ: «عَمهْ؟ فِيمَهْ؟ حَتامَهْ؟ إلامَهْ».

---

(١) هذا سؤال عن صفة المجيء: أي على أية صفة جئت؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام مدار الكلام.

(٢) تستفهم عن نوع الثمر.

ويجوزُ الوقفُ على الميم ساكنة، مثلُ: عَمْ؟. فيمْ؟ علامْ؟ حَتَامْ؟».

وقد تسكنُ الميمُ في الوصل، إجراء لهُ مجرَى الوقفِ، كقول الشاعر:

يـا أبـا الأسـوَدِ لِـمْ خَـلَّـيْـتَـنـي لِـهُـمـومٍ طـارِقـاتٍ وذكـر

وكان حقُّه أن يقول: «لِمَ»، لكنه وَصل كما يقف:

٣ ـ إذا وقفتَ على حرفٍ مبني على حركة، مثلُ: «رُبَّ ولَعلَّ وإنَّ ومُنذُ» وقفتَ عليه بالسكون. وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت، مثل: «رُبَّهْ، لَعلَّهْ، إنهْ، مُنْذُهْ».

ومن ذلك نون التوكيد المُشدَّدة، مثلُ: «لا تذهبَنَّ واذهَبنَّ»، فإنك، كما تقفُ عليها بالسكون، تقفُ عليها بهاءِ السكت، مثل: «لا تَذهبَنَّهْ واذهبنَّهْ»، وهو الأحسنُ.

ومن ذلك النوناتُ اللاحقات للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعالِ الخمسة.

فكما تقفُ عليهنَّ بالسكون، تقفُ عليهن بهاء السكت، تقول: «جاءَ الرّجلانِهْ، وأكرِم المجتهدونه والمجتهدونَ يُكرَمنَهْ».

وقد قُرِىءَ في العشر: ﴿بعد أن تُولوا مُدبرينَهْ...﴾ ﴿إنه لَمِنَ الظالمينهْ...﴾ ﴿لعلَّهم إليه يَرْجِعونَهْ﴾، بالوقف على هاتين النونين بهاء السّكت.

٤ ـ الاسم المبنيُّ، إما أن يكون بناؤُهُ عارضاً، لسبب يزول بزواله: (كقَبْل وبَعد، واسم «لا» النافية للجنس المبنيّ)، فما كان كذلك، فلا يوقف عليه بهاء السكت.

وإما أن يكون بناؤه ملازماً له في جميع أحواله (كالضمائر وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ونحوها)، فما كان كذلك، وكان محرَّك الآخر، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت، وذلك مثلُ: «أين وأيَّان وكيف والذين وحذار وحيث» فإن شئت وقفت عليها بإسكان أواخرها، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت، مثل: «أينهْ، أيَّانَهْ، كيفهْ، الذّينهْ، حذارهْ، حيثهْ».

وكذلك الضمائر المتحركة، فإنك تقف عليها بالسكون، أو بزيادة هاء السكت فتقول: «أكرمتْ وأكرمتَهْ، وقُمتْ وقُمتَهْ، وأنتْ وأنْتَه، ويجتهدْنَ ويجتهدْنَهْ، وأنتُنْ وأنتُنَّهْ، وهنْ وهنَّهْ، وأكرمتَهُنْ وأكرمتهنَّهْ».

أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم، فمن قال إنَّ الألف في آخره زائدة، لبيان حركة النون عند الوقف، أجاز الوقفَ عليه بإثباتها، وأجاز حذفها والوقف عليه بهاء السكت، مثلُ «أنَهْ».

ومن قال إنها أصليةٌ، وقف عليه بها.

فائدة: من قال أن الألف في «أنا» زائدة، أثبتها في الوقف، وأسقطها في الوصل «أي في درج الكلام»، فيلفظ «أنا فعلت» بإسقاط الألف لفظاً لا خطاً، ومن قال أنها أصلية، أثبتها في الوصل والوقف.

وذكر سيبويه أن من العرب من يثبت ألفها في الوصل: فيقول «أنا فعلت»: ينطق بالألف. وبذلك قرأ نافع في قوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠] بإثبات الألف في اللفظ. ومنه قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد تذرَّيت السَّناما

وقول الراجز: «أنا أبو النجم، وشعري شعري».

وإذا وقفت على «هُوَ وهِيَ»، قلت: «هُو وهي» بإسكان الواو والياء، و«هُوَهْ وهِيَهْ» بزيادة هاءِ السكت. وفي التنزيل: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾ [القارعة: ١٠]. وقال الشاعر:

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا الغُلامُ فما إنْ يُقالُ لهُ: مَنْ هُوَهْ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء، في «هوَ وهيَ» في الوصل. أما من سكنها في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكنتين، كما ينطقُ بهما كذلك في الدَّرج.

أما ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها بسكونها مثل: «الله أعطاني، هذا غلامي»، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فتقول: «الله أعطانْ، هذا غلامْ» وعلى ذلك قراءةُ أبي عمروٍ: ﴿رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ﴾[1] [الفجر: ١٥، ١٦]، وقول الشاعر:

فَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارتيادي البلا دَ مِن حذَرِ الموتِ أن يأتيَنْ[2]

ومِن شانِئٍ كاسفٍ وجْهُهُ إذا ما انتَسَبْتُ لهُ أنكَرَنْ[3]

ومنهم من يفتحها في الوصل. فيقول: «أعطانيَ الله، غلاميَ قد جاءَ».

فإذا وقف عليها فبإسكانها: أو ألحق بها هاء السكت، مثل: «الله أعطانِيَهْ، هذا غلامِيَهْ». ومنه قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾ [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

٥ ـ الخط

الخط: تصويرُ اللفظِ بحروف هِجائه التي يُنْطَقُ بها، وذلك بأن يُطابق المكتوبُ المنطوقَ به من الحروف.

والأصلُ في كل كلمةٍ: أن تُكتبَ بصورة لفظها، بتقدير الابتداءِ بها والوقف عليها، وهذا أصلٌ معتبرٌ بالكتابة.

---

(١) اي: أكرمني وأهانني.

(٢) اي: يأتيني.

(٣) اي: أنكرني.

ومن أجل ذلك:

كتبوا هَمَزاتِ الوصل في درج الكلام، وإن لم يُنطق بها؛ لأنه إذا ابتُدِئَ بالكلمات، التي هي أولها، نُطقَ بهمزاتها، مثلُ: جاءَ الحقُّ، وسافر ابنُكَ»، فإنك، إن قدَّمتَ وأخرت، فقلتَ: «ألحقُّ جاءَ، إبنكَ سافرَ»، نطقتَ بالهمزة: إلّا إذا سبقت «أل» لامُ الجرّ أو لامُ الابتداء، فتُحذفُ همزتُها، مثلُ: «لِلرَّجلِ، لِلمرأةِ، لَلرَّجُلُ أقوى من المرأة، ولَلْمرأةُ أرقُّ عاطفةً منه».

وكتبوا هاءَ السكتِ في نحو: «رَهْ زيداً، وقِهْ نَفْسَكَ»؛ لأنك في الوقف تقول «رَهْ وقِهْ».

وكتبوا ألفَ «أنا»، معَ أنها لا تُلفظُ في دَرْج الكلام؛ لأنها إذا وُقِفَ عليها، وُقِفَ عليها بالألف. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ لأن أصله: «لكنْ أنا».

وكتبوا تاء التأنيث، التي يوقف عليها بالهاء، هاءً: كرحمة وفاطمة، وكتبوا التي يوقف عليها بالتاء، تاءً: كأختٍ وبنتٍ ورحَمات وفاطمات، ومن وقف على الأول بالتاء المبسوطة، كتبها بالتاء كَرَحْمتْ وفاطمتْ، ومن وقف على الأخرى بالهاء، كتبها بالهاء: كَرَحماهْ وفاطماهْ.

وكتبوا المُنَوَّن المنصوب بالألف؛ لأنه يوقفُ عليه بها، مثل: «رأيتُ خالداً».

وكتبوا «إذاً»، ونونَ التوكيد الخفيفة: كاكتُبا، بالألف؛ لأنه يوقف عليها. ومن وقف عليهما بالنون، كتبهُما بالنون، مثل: «إذَنْ واكتُبَنْ» كُتبَ كلُّ ما كتب اعتباراً بحال الوقف.

وكتبوا المنقوصَ، الذي حذفتْ ياؤُهُ للتنوين: كقاضٍ ونحوه، بغير ياءٍ؛ لأنه يوقف عليه بها. ومن وقف على الأوَّل بالياءِ، أثبتها في الخط: كقاضي.

ومن وقف على الثاني بحذفها، حذفها من الخط: كالقاضْ.

والأوّل أفصح، كما مرَّ في باب الوقف.

وكتبوا ما لا يمكنُ الوقف عليه، من الكلمات، متصلاً بما بعده، وما لا يمكن الابتداءُ به، متصلاً بما قبله.

فالأول: كحروف الجرّ الموضوعةِ على حرفٍ واحد، مثلُ: لخالدٍ، وبالقلمِ. والثاني: كالضمائر المتَّصلة، مثلُ: «منكم، وأكرمتكم».

أما الحروفُ التي تقعُ في الحشو (أي ما بين الابتداءِ والوقف) فَتُرسمُ كما تلفظ، لا يغَيَّرُ من ذلك شيءٌ، إلا ما كان من أمر بعض الأحرف، في بعض كلمات محصورة، قد خالفَ رسمُها لفظها، وسنذكرها لك، وإلا ما كان شأن الهمزة، وستعرف أمرها.

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات تُكتبُ على خلاف لفظها، ومخالفةُ الرَّسمِ واللَّفظ، إما أن تكون بحذف حرفٍ

حَقهُ أن يُكتب تبعاً للفظه.

وإما أن تكون بزيادة حرف يُكتبُ ولا يُلفظ، وكان من حقه أن لا يكتب.

وإما أن تكون برسمِ حرفٍ يُكتب على خلاف لفظه، وكان من حقه أن يُرسم على لفظه.

١ ـ ما يلفظ ولا يكتب:

فأما ما يُلفظُ ولا يُكتب، فذلكَ، في كلماتٍ نَسرُدُ عليك أكثرها استعمالاً.

١ ـ تُكتب (الذين) بلامٍ واحدة، وتلفظ بلامينِ؛ لأنها مشدَّدة.

٢ ـ ما كن مبدوءاً بلام كلبنٍ ولحم، ثم دخلت عليه (أل): كاللبنِ واللحم، ثم دخلت عليه لامٌ، فحينئذٍ تجتمعُ ثلاث لامات، فإذا اجتمعنَ فلا يُكتَبْنَ كلهنَّ، بل يُكتفى بلامين فقط، مثلُ: «لِلبن منافعُ كثيرة، ولِلَّحم فوائدُ ومَضارُّ، واللَّبن أنفعُ من اللحم».

وهكذا إذا اجتمعت ثلاثُ لامات في كلمة، اكْتفيتَ باثنتين، فتقولُ في (اللَّذانِ واللَّتان واللاَّتي واللاَّئي واللَّواتي)، إذا دخلت عليهنَّ اللام: «أحسنتُ لِلذَّين اجتهدا، وللتين اجتهدتا» الخ.

٣ ـ تُحذفُ الألف في كلماتٍ هذه أشهرها:

[١] ـ الله.

[٢] ـ الرحمن، مُعَرَّفاً بالألف واللام.

وقَيَّدَ بعضهم الحذف في حال العلمية، وأثبتها في غيرها: وقيّده بعضهم في البسملة، وأثبتها فيما عداها.

[٣] ـ إله، نكرةً ومعرفةً، مثلُ: ﴿إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾

وأما إلاهة والإلاهة، فتثبت ألفهما، كما رأيت. وقُرِىءَ في الشذوذ: ﴿ويذرك وإلا هتك﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وفي غير الشذوذ: ﴿وءَالِهَتَكَ﴾، بالجمع.

[٤] ـ الحرث، علماً مقترناً بأل، ومنهم من يكتبه «الحارث» بإثبات الألف.

[٥] ـ لكن.

[٦] ـ لكنَّ.

[٧] ـ سموات، جمع سماء.

ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم: «سماوات». بالألف.

[٨] ـ يا، حرف النداءِ، قبلَ «أيها» مثلُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [النساء: ١٣٦]، وقبلَ

«أهلَ»، مثلُ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقبلَ كلِّ عَلَمٍ مبدوءٍ بهمزةٍ، مثلُ: «يإبراهيم». ويجوز في غير القرآن الكريم، إثباتُ ألف (يا)، وهو المشهور بين الكتاب: مثلُ: «يا أيها، يا أهل، يا إبراهيم».

[٩] ـ منهم من يحذف الألف من كل علم مشتهر: كإسحق وإبرهيم وإسمعيل وهرون وسليمن وغيرها، والأفضل إثباتها، في غير القرآن الكريم.

[١٠] ـ منهم من يحذفها في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً: كالصّلحين والقنتين والصلحت والقنتت والحفظت. تبعاً لحذفها في المصحف الأمّ. والأفضل إثباتها. كالصالحين والقانتات والحافظات؛ لأن خطَّ المصحف لا يقاس عليه.

٤ ـ تُحذفُ ألف (ها) التّنبيهيّةِ، إذا دخلت على اسم الإشارة، مثل: «هذا وهذه وهؤلاء».

٥ ـ تُحذف ألفُ (ذا) الإشاريّة، إذا لحقتها اللامُ، مثلُ: «ذلك وذلكما وذلكم وذلكنَّ» ومنهم من يثبتها في غير (ذلك).

٦ ـ كلُّ حرفٍ يُدْغَمُ في حرفٍ مثلِهِ، أو مخرجه، يُحذفُ خطاً ويُعَوضُ عنه بتشديد الحرف الذي أدغمَ فيه مثلُ: «شدَّ، والنساءُ أمِنَّ واستعنّا، ونحنُ آمِنّاً واسعنًا، وأمنّي، ولم يُمكنّي، ومِمَّنْ وعَمَّنْ، وإلا تجتهدْ تندمْ، وإما تجتهد تنجحْ، وأُحبُّ ألاّ تكسلَ ونعمّا تفعلُ»، ونحو ذلك.

ومنهم من يُثبتُ نون «أن»، إذا جاءَ بعدها «لا»: أحبُّ أن لا تكسلَ.

٢ ـ ما يكتب ولا يلفظ:

وأما ما يُكتبُ ولا يُلفظ من الحروف، فهو في ألفاظ:

١ ـ زادوا الواو في عمرو، في حالتيْ رفعهِ وجرّه، مثلُ: «جاءَ عَمْرٌو، ومررت بعمرٍو». وحذفوها في حالة النصب، مثلُ: «رأيتُ عَمْراً»، قالوا: وذلك للتفرقة بينه وبينَ «عُمَر».

وإنما حُذفت منه في حالة النصب؛ لأنه لا يشتبهُ بعُمَر في هذه الحالة؛ لأن «عُمَر» لا يُنَوَّن، لمنعه من الصرف.

٢ ـ زادوا ألفاً غير ملفوظة في «مائةٍ»، مفردةً ومُثناةً، ومُرَكّبةً معَ الآحاد، فكتبوها هكذا: «مِائةٌ ومِائتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة» الخ.

ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف، هكذا: «مئة».

ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء، هكذا. «مأة»، ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف، وهذا ما نميل إليه، وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف، يوم لم تكن الحروف تنقط، كيلا تشتبه بكلمة (منه)، المركبة من «من» الجارة وهاء الضمير، كما قالوا، قال أبو حيان: «وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف، مثل كتابةِ «فئة»؛ لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة: فالذي أختاره كتابتها

بالألف دون الياء: على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء، دون الألف على تسهيلها.

وزادوا ألفاً بعدَ واوِ الضمير، مثلُ: «اكتبوا. ولم يكتبوا واكتبوا».

٣ ـ زادوا الواوَ في «أولات»[1]، كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]. وزادوها في أولو وأولي[2] «بمعنى أصحاب»، كقوله تعالى: ﴿وَأُوْلُوا ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨] ﴿يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩] ﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] وزادوها في أولاءِ وأولي الإشاريَّتين، كقوله سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. وأما «الألى» الموصولية «بمعنى الذينَ»، فلم يزيدوا فيها الواو.

٣ ـ ما يلفظ على خلاف رسمه:

ذلك نحو: «إيجَل»: فعل أمرٍ من «وَجِلَ يَوْجَلُ»، وأصله: «إوْجَلْ»، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها. فإذا وقعت «إيجَلْ» في درج الكلام، بعد حرفٍ مضموم، مثل: «يا فلانُ إيجَل»، فلا يغيَّرُ رسمُ الياءِ، لكنها تُلْفظ واواً، هكذا: «يا فلانُ إوجَلْ». ومثله كلُّ أمرٍ من المثال الواوي، المفتوح العين في المضارع كوَدَّ، والأمر منه «إيدَدْ» فإذا قلتَ: (يا فلان إيدَدْ)، لفظت ياءَه واواً.

وكلُّ ما رسم ياءً، مما تُلْفظ ياؤهُ ألفاً، كرمى وادَّعى واستدعى والرَّحى والهُدى والمسعى والمصطفى والمستشفى، فهو مما يلفظ على خلاف رسمه.

كتابة الهمزة

الهمزةُ: هي التي تقبلُ الحركاتِ: فإن رُسمت على ألفٍ، سُميت (الألف اليابسة) أيضاً: كأعطى وسأل والنَّبأ، وتقابلها الألفُ اللينةُ، وهي التي لا تقبلُ الحركاتِ، كألف «قال ودعا ورمى». والهمزة تقعُ في أول الكلمة: كأعطى، وفي وسطها: كسأل، وفي آخرها: كالنبأ، والألفُ الليِّنة تقعُ في حشو الكلمة: كقال، وفي آخرها: كدعا، ولا تقعُ في أوَّلها؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، وأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً.

والهمزة في أول الكلمة، على ستةِ أنواعٍ:

الأولى: همزة الأصل، وهي التي تكون في بِنْيةِ الكلمة: كهمزة «أخذ وأبٍ وأمٍ وأختٍ وإنَّ وإنْ وإذا».

الثانيةُ: همزةُ المخبِرِ عن نفسه، وهي التي تكون أول المضارع المُسند إلى المتكلم الواحد:

---

(١) أولات: بمعنى صاحبات.

(٢) أولو وأولي: بمعنى أصحاب، والأول يستعمل في حالة الرفع. والآخر في حالتي النصب والجر.

كهمزة «أكتُبُ واقرأ وأحسِنْ».

الثالثة: همزة الاستفهام، وهي كلمةٌ برأسها، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل: «أتكون من الفائزين»؟.

الرابعةُ: همزةُ النداءِ، وهي كلمةٌ برأسها أيضاً، يؤتى بها لنداء القريبِ. مثل: «أعبدَ الله»، تُناديه وهو منك قريبٌ.

الخامسة: همزة الوصل.

السادسة: همزة الفَصْل (وتسمى همزةَ القطع أيضاً).

والهمزةُ حرفٌ لا صورةَ له في الخط، وإنما يُكتَبُ غالباً بصورةِ الألفِ أو الواوِ أو الياءِ؛ لأنها إن سُهِّلتِ انقلبت إلى الحرف الذي كُتبت بصورته؛ لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءَها، إلَّا إذا ابتُدىء بها.

أما إن توسطت أو كانت في موضع الوقف، فلم يراعوه، بل راعَوْا ما تُسهّل إليه في الحالتين، فكتبوها على ما تُسهّل إليه من ألفٍ أو واوٍ أو ياءٍ والتي لم تُسهّل لم يكتبوها على حرف، بل رسموها قطعةً منفردةً هكذا: (ء).

فالقياسُ في كتابة الهمزةِ: أن تُكتبَ بالحرف الذي تُسَهَّلُ إليه إذا خُفِّفَت في اللَّفظ، فالهمزةُ في مثل: «سألَ وقَرأ ويَسأل ويقرأ» تكتب بالألف؛ لأنها إذا خففت تسهل إلى الألف، فتقول: «سال وقرا ويسال ويقرا» وفي مثل: «سؤالٍ وزُؤام ولُؤم ومُؤَن ولؤلؤ» تُكتب بالواو؛ لأنها إذا خففَت تُلفظُ واواً، فتقولُ «سُوالٌ وزُوامٌ ولُومٌ ومُوَنٌ ولُولُوُ»، وفي مثل: ذِئابٍ وخطيئةٍ ومئةٍ وفِئةٍ ولآلىءَ»، تكتبُ بالياءِ؛ لأنها تُسَهَّلُ إليها، فتقول: «ذيابٌ وخَطيَّة وميَةٌ وفِيَة ولآلي».

والهمزةُ، إما أن تكون في أوَّل الكلمةِ، أو في وسطها، أو في آخرها.

وَتَوَسطُها، إما أن يكون حقيقياً كما في «سأل ويَرْؤُف ومسألةٍ، وإما أن يكون عارضاً، وذلك إذا تَطرَّفتْ، واتَّصلت بضميرٍ، أو علامةِ تأنيث أو تثنيةٍ، أو جمعٍ،أو نسبةٍ، أو ألفِ المُنَوَّن المنصوب.

رسم الهمزة المبدوءِ بها

الهمزةُ المبدُوءُ بها لا تكونُ إلا مُتحركةً محقَّقة النطقِ بها.

ويجبُ إثباتها في الخطّ على صورةِ الألف بأيَّةِ حركةٍ تحرَّكتْ، وفي أيَّةِ كلمةٍ وقعتْ، وذلك مثلُ: «أمَلٍ وإبلٍ وأحدٍ واقعُدْ وأخذ وأجلَسَ وأخٍ وإخوةٍ واسمٍ وإصبعٍ وإحسانٍ» ونحو ذلك.

فإن وقعت هذه الهمزةُ المبدوءُ بها بعد همزةٍ من كلمةٍ أخرى، بَقيت على حالها من الخطّ، كما لو كانت مبدوءاً بها، مثلُ: (يجب أن ينشأ أولادنا على العمل لإحياءِ آثارِ السّلفِ الصالح).

وإذا وقعت همزاتُ القطعِ والأصلِ والمُخبرِ عن نفسِهِ بعد همزة الاستفهام، كُتبت بصورةِ الألف، كما لو وقعت ابتداءً، قال تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧] ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]. وتقول: (أأجيئُكَ أم تجيئُني؟) ويجوز أن تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تُكتبُ، وإنما تُعوَّضُ عنها بِمدَّةٍ بينهما، فتقولُ: (آأنتَ فعلتَ هذا؟) قالَ ذو الرُّمَّةِ:

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا، آأنتِ؟ أَمْ أُمُّ سَالِمِ؟[1]

وإذا وقعت بعدها همزةُ الوصل أسقطتْ همزةُ الوصل من الكتابة، كما تَسقطُ من اللّفظ، لضعفها وقوّةِ همزةِ الاستفهام.

وليس في هذا الإسقاط التباسٌ؛ لأن همزةَ الاستفهام مفتوحةٌ، وهمزةَ الوصل مكسورةٌ، قال تعالى: ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ ۝٦٣﴾ [ص: ٦٣] ﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٨] وتقولُ: «أبْنُكَ هذا أم أخوك؟»، وتقولُ: «أسمُكَ حَسنٌ أم حُسَينٌ؟» ومن ذلك قولُ ذي الرُّمَّة:

اسْتَحْدَثَ الركْبُ عن أشياعِهِمْ خَبَراً أمْ راجَعَ القَلْبَ من أطْرابِهِ طَرَبُ؟

ولا تجري همزةُ «أل» هذا المجرى، وإن كانت للوصل؛ لأنها مفتوحةٌ، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فتلتبسُ الهمزتانِ إحداهما بالأخرى.

وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلامُ الخبري بالكلام الاستفهامي)، فلو قلت: «الشمس طلعت» فلا يدري السامعُ: «أأنتَ تخبرُ عن طلوع الشمس؟ أم أنت تستفهم عن طلوعها»، والوجه أن تُبدل همزةُ «أل» ألفاً ليّنة في اللفظ، يُستغنى عنها بالمدَّة، فتقولُ: «آلرجلُ خيرٌ أم المرأةُ؟»[2].

قال تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١].

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة «أل».

وفي كتاب (الكتّاب) لابن دُرُسْتُوَيْهِ ما يدل على أنه لا فرق بين همزة «أل» وغيرها من همزات الوصل وعلى أنها تجري هذا المجرى، وإن كانت مفتوحة؛ لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل، وما قاله هو القياس، وأما التباس الإخبار بالاستخبار، فقرينة الكلام تعين المراد.

ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع، فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس.

على أنهم لم يجروا على القياس، حذر الالتباس، فكان عليهم أن لايجيزوا حذف

---

(١) الوعساء: رابية من رمل لينة تنبت حرار البقول، وموضع بين التغلبية والخزيمية.. و«جلاجل»: اسم موضع، و«النقا»: قطعة من الرمل تنقاد محدودبة.

(٢) من كان منهما خيراً لأمته ووطنه فهو خير.

الاستفهام من الكلام، وقد أجازوها اعتماداً على قرينة لفظية، مثل: «ما أدري: في ليل رحل القوم، أم في نهار؟ أي: أفي ليل؟ وكقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا ليَ مِعصم حين جمَّرت ... وكفٌّ خضيبٌ زُينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان؟

أي: أبسبع؟ والقرينة اللفظية هنا هي «أم»، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أحد الشيئين.

وقد يكون الحذف اعتماداً على قرينة معنوية، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميت:

طربتُ، وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ... ولا لعباً مني، وذو الشوق يلعب

أي: «أو ذو الشوقِ يلعبُ؟» ومنه قول المتنبي:

أحيا؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا ... والبين جار على ضعفي، وما عدلا

أراد: «أأحيا؟». وفي الحديث: «وإن زنى؟ وإن سرق؟»، أي: «أوَ إن زنى أوَ إن سرق؟» وفي شرح المغني للدماميني: نقلاً عن «الجنى الداني» لابن قاسم: أن حذفها مطرد إذا كان بعدها «أم» لكثرته نظماً ونثراً. قال الدماميني. «قلت: وهو كثير مع فقد «أم». والأحاديث طافحة بذلك».

وتحقيق القول ما قاله الأخفش من أن حذفها جائز اختياراً في نظم أو نثر، إذا أُمن اللبس.

فإن أدى الحذف إلى الالتباس، فلا يجوز قولاً واحداً.

فأنت ترى: أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام.

ومنعوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام. والمسألتان واحدة، فإذا قد أجازوا أن تحذف همزة الاستفهام، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس.

قياساً على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها، بعد همزة الاستفهام، جائز قياساً عند أمن اللبس.

وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن درستويه في كتاب (الكتّاب) من جواز ذلك.

رسم الهمزة المتطرفة

حُكمُ الهمزةِ المتطرِّفة حكمُ الحرفِ الساكن؛ لأنها في موضع الوقفِ من الكلمة، والهجاءُ موضوعٌ على الوقف.

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً:

فإن كان ما قبلها ساكناً، كُتِبت مفردةً بصورةِ القطعِ هكذا: (ء)، مثلُ: «المَرْءِ والجزءِ والدفءِ والخَبْءِ والشيءِ والنَّوءِ والنشْءِ والعبْءِ، ويَجيءُ وَيَسوءُ والمَقروءِ والمشْنُوءِ والهنيءِ والمَريءِ والبريءِ والسوءِ والضياءِ والوضوءِ، وجاءَ وشاءَ».

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها؛ لأنها تسقط من اللفظ إذا خففت عندالوقف، لالتقاء الساكنين.

إذا جاز حذفها عند الوقف فلا ترسم؛ ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها وتدغم فيه مثل: «الشيء والنوء والمقروء والهنيء»، فيقال: «الشي والنو والمقرو والهني»).

وإن كان ما قبلها متحركاً، كُتبت بحرفٍ يناسبُ حركةَ ما قبلها، مهما كانت حركتُها؛ لأنها إن خُففت في اللفظ موقوفاً عليها، نُحيَ بها مَنحى ذلك الحرف:

فترتكز على الألف في مثل: «الخطأ والنبأ وقرأ ويقرأ ولم يقرأ واقرأ وتَوَضَّأ ويتَوَضَّأ ورأيتَ امرأ القَيْـس».

وعلى الواو في مثل: «التهيُّؤ والتَّواطؤ والأكمُؤ[1] واللؤلؤ والجؤجؤ[2] والتَّنَبؤ وجَرُؤ ومَرُؤ وَرَدُؤ[3]، وهذا امرُؤ القيس».

وعلى الياء في مثل: «يَتَّكِئ ويستهزِئ وصَدِئَ وضِئْضِئ[4] وناشِئ وقارِئ، ومررتُ بامرِئ القيس».

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزةُ المتوسطةُ، إما أن تكون متوسطةً حقيقةً، كأنْ تكونَ بين حرفينِ من بِنْية الكلمة، مثل: «سألَ وبئرٍ ورَؤُف».

وإما أن تكون شِبْهَ متوسِّطةٍ، كأنْ تكون متطرّفةً، وتَلْحقَها علاماتُ التأنيثِ أو التثنيةِ أو الجمع، أو النسبةِ أو الضميرُ أو ألفُ المُنَوَّن المنصوبِ، مثلُ: «نَشْأَةٌ وفِئَةٍ وَملأى وجزءانِ وشيئانِ وقرَّاءونَ وهيئاتٍ وهذا جُزْؤُهُ ويَقرَؤُهُ وأخذتُ جُزءاً واحتملتُ عِبْأً».

وحكمُها في الكتابة واحدٌ، إلّا في أشياءَ قليلةٍ نذكُرها في مواضعها.

وإذا توَسَّطت الهمزة، فإما أن تكون ساكنة، أو مفتوحةً، أو مضمومة أو مكسورة، ولكلّ حكمه في الكتابة.

---

(١) الأكمؤ: جمع كمء، وهذا جمع كمأة.

(٢) الجؤجؤ: الصدر.

(٣) جرؤ: صار ذا جرأة وإقدام و«مرؤ» صار ذا مروءة وإنسانية، و«ردؤ»: صار رديئاً.

(٤) الضئضىء: الأصل.

والقاعدة العامة لكتابة الهمزة المتوسطة: أنها إن كانت ساكنة، تُكتب بحرفٍ يُناسب حركةَ ما قبلها، مثلُ: «رأسٍ وسؤْلٍ وبئرٍ» وإن كانت متحركةً، تُكتب بحرفٍ يُجانسُ حركتَها هي، مثل: «سأل ويسألُ وَلؤُمَ ويَلْؤُمُ وسئِم ومُسئم ولئيم» إلا أن تُفتحَ بعد ضم أو كسرٍ، فتُكتبُ حرفاً يجانسُ حركةَ ما قبلها، مثلُ: «مُؤَنٌ وسؤال وفِئَةٍ وذِئاب وناشِئَةٍ»، أو تقع بعدَ ألف، فتُكتب قطعةً منفردةً بعدها، مثلُ: «ساءَل وتساءَل ويتساءَل وعباءَة».

وهناك مواضعُ قد يُشَذُّ فيها عن هذه القواعد الكليَّة، يرجع أكثرها إلى الهمزة في حال تَوَسطها توسطاً غير حقيقيّ. وستعلم ذلك فيما سنشرحه لك.

وإليك تفصيل هذا المُجْمَل:

١ ـ رسم المتوسطة الساكنة:

إذا تَوَسطت الهمزة ساكنةً، كُتبت على حرف يناسبُ حركة ما قبلها: فتُكتبُ على الألف في مثل: «رأسٍ وكأسٍ ويأمُلُ[1] ـ ولم يقرأه ولم يَشأْهُ ونشأْتُ وقرأْنا».

وتُكتبُ على الواو مثل: «لُؤْم ويُؤْمِن ومؤمِن وأُؤْتُمِن[2] ولؤلؤ ـ ولم يَسؤْهُ ويُؤْتُ وجَرُؤْتُ وجَرُؤْنا ويجرُؤْنَ».

وعلى الياءِ في مثل: «بِئرٍ وذِئْبٍ وائْتِ وائْذَن[3] ـ وجِئْتُ وجِئْنا ويَجِئْنَ وَأُنبِئْه ولم يُنبِئْه».

٢ ـ رسم المتوسطة المفتوحة:

١ ـ إن توسطت الهمزة مفتوحةً، بعد حرفٍ متحرك، كُتبت على حرفٍ يُجانسُ حركةَ ما قبلها.

فتُكتبُ على الألف في مثل: «سألَ ورأبَ[4] وسآمةٍ وضآلة ومآل ـ وخطآنَ وحِدآت[5] وأصلحتُ خَطَأهُ وسمعتُ نبأهُ ورأيتُ حِدَأة[6] وقرأا ويقرأانِ ويدأا ويَبْدَأانِ»[7].

---

(١) هذه العلامة: (ـ) تدل على الفصل بين أمثلة المتوسطة حقيقة وأمثلة شبه المتوسطة، فليتنبه الطالب لذلك.

(٢) لا عبرة بسقوط همزة الوصل في الدرج. وإنما العبرة بأصلها، وهي هنا مضمومة في الأصل.

(٣) الهمزة هنا مكسورة في الأصل. وإنما وصلت في درج الكلام.

(٤) رأب الصدع: أصلحه. ورأب بين القوم: أصلح.

(٥) الألف في «سآمة وضآلةً ومآل وخطآن وحدآت» هي ألف الهمزة. وألف المد محذوفة، كراهية اجتماع ألفين في الخط، وقد عوض عنها بالمدة لتدل عليها، وأصل كتباتها هكذا: «سأامة، ضأالة، مأال، خطأان، حدأات».

(٦) الحدأة: بكسر الحاء وفتح الدال، نوع من الطير.

(٧) إذا كانت ألف المد ضمير المثنى، فلا تحذف بل تُكتب الألفان معاً، كما رأيت. هذا ما يراه جمهور العلماء. وسيأتي رأي غيرهم.

وعلى الواوِ في مثل: «مؤنٍ وتُؤدةٍ ومُؤَوَّل ويُؤَملُ ومُؤَرّخ وسُؤالٍ وامرؤانِ ولُؤلؤَينِ ولُؤلؤاتٍ واشتريتُ لُؤلؤةً وأكلت أكمُؤَةً وجَرُؤا ويجرُؤانِ».

وعلى الياءِ في مثل: ذِئابٍ ورئاسةٍ وافتئاتٍ وفِئَةٍ ومِئَةٍ[1] ومهنئاتٍ وفِئاتٍ وقارئانِ وقارئاتٍ ورأيتُ قارئهُ وقارئِيْه ومُنْشِئَهُ ومُنشِئِيهِ».

٢ ـ إذا توسطت الهمزةُ مفتوحةً بعد حرفٍ ساكن، توَسطاً حقيقياً، كتبت على الألف (إن لم تُسبق بألف المدّ) مثلُ: «يَيْأسُ ويسألُ ومسألةٍ وجَيْأل[2] والسمَوْأل[3] ومَلأَمةٍ وَتَوأم وَمَلآنَ وظمآن والقُرآن»[4] فإن سُبقت بألفِ المدِّ، كُتبت منفردة، مثل: «ساءَلَ وتساءَلَ وساءَلوا ويتساءَلُ».

فإن كانت شبهَ متوسطةٍ، كُتبت منفردة بعد حرف انفصال، مثل: «جاءَا وشاءَا وجُزءَانِ وَضَوْءَانِ ومخبوءَين ومخبُوءَات وقرأ جُزءَهُ ورأى ضوءَه وكساءَه». وعلى شبه ياء بعد حرف اتصال، مثلُ: «شيئانِ وعِبئان وشيئينِ وعِبئَينِ ورأيت شيئَهُ وَفَيئَهُ وعِبئَهُ وَنَشْئَهُ وخبيئَه».

٣ ـ إذا لزِمَ، من كتابة الهمزة ألفاً، اجتماعُ ألفين: الهمزِ، وألف المدِّ، فإن سبقت ألفُ المدِّ ألفَ الهمزِ، كتبتَ ألف المدِّ وحدَها، ورسمتَ ألف الهمزة قطعةً منفردةً بعدها، مثلُ: «تضاءَل وتشاءَمَ وتَثاءَب» وإن سبقت ألفُ الهمزِ ألفَ المدِّ، كتبتَ ألفَ الهمزِ وطرحتَ ألفَ المدِّ مُعَوِّضاً عنها بمدَّة، تُكتبُ على طرف ألف الهمز، مثلُ: السآمةَ والشآمِ والقرآن والملآن والنبآن والملجآنِ».

ويُستثنى من ذلك أن تكون ألفُ المدّ ألفَ الضمير، فتُكتب هيَ وألفُ الهمزِ معاً، مثل: «قرأا واقرأا ويَقرأانِ ولم يَقرَأا»، هذا رأيُ جمهور العلماء.

ومنهم من يحذفُ ألفَ المدّ مُعَوِّضاً عنها بالمدَّة، مثلُ: «قرآ واقرآ ويقرآنِ ولم يَقْرَآ». وهذا هو القياس. وهو أيسرُ على الكاتب.

ومنهم من يكتب الهمزةَ منفردةً، لا على ألفٍ، ويُثبتُ ألف الضمير بعدها، مثلُ: «قَرَءَا واقرَءَا ويَقْرَءان ولم يَقْرَءَا».

أما إثباتهم الألفين في الفعل، مع استكراههم ذلك في نحو «سآمة وظمآن وخَطآنِ» فلعلَّهم

---

(١) عذا قياس كتابة «مئة» والأكثرون يكتبونها هكذا: «مائة» بزيادة ألف بعد الميم، وهذا هو الشائع على أقلام الكتاب. وقد تقدم الكلام فيها.

(٢) جيأل: علم على جنس الضبع.

(٣) السموأل علم على رجل يهودي من العرب، تنسب إليه القصيدة المشهورة التي مطلعها: «إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه»، وهو عبراني معرب «صموئيل»، والسموأل في العربية معناه، الظل: وذباب الخل، وطائر يكنى أبا براء.

(٤) الألف في «ملآن وظمآن والقرآن» هي ألف الهمزة، وألف المد قد حذفت مدلولاً عليها بالمدة، كما تقدم في نظائرها.

فرقوا بين أن تكونَ ألفُ المدّ ضميراً، أو غيرَ ضمير؛ لأن الألفَ هنا ضميرُ الفاعل، والفاعلُ أشدُ لُصقاً بالفعل من غيره، فلا يُستغنى عنه فكتبوها لذلك.

٣ ـ رسم المتوسطة المضمومة:

١ ـ إن تَوسطت الهمزةُ مضمومةً بعد فتحٍ أو ضم أو سكون، كتبت على الواو.

فمثالها مضمومةً بعد فتحٍ: «لَؤم وَضَؤُل[١] ورَؤُفَ[٢] ويَقرؤُهُ ويَملؤُهُ ويكلَؤُهُ[٣] وهذا خَطَؤُهُ وَنَبَؤُهُ»[٤].

ومثالها مضمومةً بعد ضمّ: «الزُؤُد[٥] والرُؤُم[٦] والسُؤُم[٧] وهذا لُؤلُؤُهُ وجُؤجؤُه وأكمؤُه».

ومثالها مضمومةً بعد ساكنٍ: «يَضؤُلُ وأرؤُسُ وأكؤُسٌ والتَّرَؤُسُ والتَّساؤُلُ والتَّلاؤُمُ ـ وهذا جزؤُهُ وَضَوْؤُهُ ووُضُوؤهُ وضِياؤُهُ»، إلّا إن ضُمّت شبهُ المتوسطة، بعد حرفٍ من حروف الاتصال، فتُكتب على شبهِ ياءٍ مثل: «هذا شيئُهُ وفيئُهُ وعِبئُهُ ونَشئُهُ وبَريئُهُ ومجيئُهُ ويجيئون ويُسيئونَ ومُسيئون».

٢ ـ إذا لزمَ، من كتابة الهمزة على الواو، اجتماعُ واوينِ: فإن تأخرت واو الهمز، كتبتهما معاً مثل: «هذا ضَوْؤُهُ ووضُوؤهُ ومَقروؤُه».

وإن سبقت، فمنهم من يحذف صورتها، ويكتبها همزة منفردة، بعد حرفَ انفصالٍ مثل: «رُؤُوف ورُءُوس وقَرَءُوا وَيقرَؤُونَ»، وعلى شبه ياءٍ، بعد حرف اتصالٍ، مثل: «كُئوس ومسئولٍ ـ ومَلَئوا ويَملَئونَ».

إلا إن كانت شبهَ متوسطة، وكانت في الأصل مكتوبةً على الواو: كجَرؤَ ويَجرؤُ، فتُرسمُ الواوانِ معاً، مثل: «جَرُؤُوا ويجرُؤُون».

هذا مذهب المتقدمين، وعليه المعوَّل عند أرباب هذا الشأن. وعليه رسم بعض المصاحف[٨].

---

(١) ضؤل يضؤل ضآلة، صغر وضعف.

(٢) رؤف يرؤف ورآفة: كان رؤوفاً رحيماً أشد الرحمة، ورأف به يرأف رأفة: رحمه.

(٣) كلأه يكلؤه: حفظه ورعاه.

(٤) ومن العلماء من يكتبها، وهي شبه متوسطة، على حالها قبل توسطها «أي على الألف» مثل: «يقرأه وهذا خطأه ونبأه».

(٥) الزؤد، بضمتين: الفزع، ويقال أيضاً: «الزؤد» بضم فسكون.

(٦) الرؤم، بضمتين: جمع «رؤوم»، وهي التي تعطِف على ولدها، والرؤوم للضيم: هو الذليل الراضي بالخسف والذل.

(٧) السؤم، بضمتين: جمع «سؤوم» وهو الملول ذو السآمة والملل، وهو للمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

(٨) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول، ملك مصر، سنة ١٣٤٢ للهجرة، وغيره مما طبع على غراره.

ومنهم من يرسم الواوين معاً، وهو القياس، مثل: «رَؤوفٍ ورؤوسٍ وسَؤوم وصَؤون وكؤوس ومرؤوب[(١)] ومسؤول - وقَرَؤوا ويَقرؤون ومَلَؤوا ويَملؤونَ».

ومنهم من يكتفي بواوٍ واحدة يرسم الهمزة عليها، مثل: رَؤفٍ ورؤسٍ ومَسؤلٍ وقَرَؤا ويَقرؤن». وعليه رسم كثير من المصاحف.

ومنهم من يُبقي الهمزةَ المتطرّفة، المكتوبة على الألف، المتصلةَ بما يجعلها شبهَ متوسطة، على حالها من الرسم، مثل: «قرأوا ويَقرأون، وبَدَأوا ويَبْدَأون، وملأوا ويَملأون، وهذا خطأهُ ونبأه ورَشأهُ» وهو مذهب بعض المتأخرين. وهو الشائعُ على أكثر الأقلام اليوم؛ لسهولته وبُعدهِ عن إعمال الفكر.

والمذهب الأول هو المتقدِّم. كما علمت. وكلٌّ له وجهٌ صحيح.

أما إذا لزمَ من ذلك اجتماعُ ثلاثِ واوات، فتطرح واو الهمزة، وتكتَبُ الهمزة منفردة بين الواوين، قولاً واحداً، مثل: «مؤءُودة[(٢)] ووءُولٍ[(٣)] - ومَقْروءُون ومشنوءون[(٤)] ويَسوءُون».

٣ - إن توسطت الهمزة مضمومةً بعد حرفٍ مكسورٍ (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، كُتبت على شبه ياءٍ، مثل: مِئونَ وفِئون[(٥)]، وهذا قارئُه ومُنْشِئُه ومُنَبِّئُه وسيئُه وسيئون والقارئون والمُنشئونَ والمُنبّؤنَ وينبّئه ويُقرِئُه».

٤ - رسم المتوسطة المكسورة:

إن توسطت الهمزة مكسورةً، لا تُكتب إلا على الياء، سواءٌ أكانت مكسورةً بعد فتح، مثل: «سَئِمَ وبَئِسَ وذَئِب[(٦)] - ومُلجَئينَ ونظرتُ إلى رَشئِهِ وخَطَئِهِ ومِنشِئِهِ»[(٧)].

أم مكسورةً بعد ضم، مثل: «سُئِلَ ورُئِيَ ونُبِّئَ عنه والدِئلِ[(٨)] - ونظرتُ إلى لُؤلئه وبُؤْبُئه

---

(١) مرؤوب: اسم مفعول من رأبه يرأبه رأباً بمعنى: أصلحه.

(٢) الموءودة: المدفونة حية، وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة، فقرعهم الله تعالى بقوله: ﴿وإذا الموءودة سئلت: بأي ذنب قتلت؟﴾ [التكوير: ٩]؟ والفعل من ذلك: «وأد يئد وأداً».

(٣) الوؤول: مصدر: (وأل إليه وألاً ووءولاً) أي لجأ إليه، ومنه «الموئل». وهو الملجأ.

(٤) المشنوء: المبغض الممقوت، يقال: (شنئت الكاذب أشنؤه وشنأ وشنآنا) أي: أبغضته ومقته.

(٥) مئون: جمع مئة. وفئون جمع فئة.

(٦) الذئب: بكسر الهمزة، الجاد في عمله، التعب فيه.

(٧) ومن العلماء من يكتب الهمزة المكسورة المتطرفة، المرسومة على ألف، كرشأ وخطأ، على حالها بعد توسطها: مثل: نظرت إلى رشأه وخطأه، كما يبقونها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم.

(٨) الدئل: ابن آوى، والذئب: دويبة تشبه ابن عرس.

وأكمُئه، وشقت السفينة الماءَ بجؤجُئها[1] وتقول في جمع من سَمَّيْتَهُ لؤلؤاً: «مررتُ باللّؤلئين» وبعضهم يكتب التي بعدها ياءٌ بحركة ما قبلها (أي على الواو)، مثل: «رُؤِيَ ونُؤِيَ عنه».

أم مكسورةً بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، مثل: «مِئِينَ وفِئِينَ وقارئِينَ وناشئِينَ ومُنشئِينَ ومُقرئِينَ وقارئِهِ ومُنشئِهِ ولآلئِهِ».

أم مكسورةً بعد سكونٍ، مثلُ: «أفئدةٍ وأسئلةٍ ومُسئِم ومُتئم[2] والمرئِيّ والرائي ويُسائِلُ وسائِلْ ومُسائِلٍ ـ والمَقروئينَ والطّائيّ والكسائيّ والجُزئيّ وجُزئِه وعِبئه وشيئه وضَوْئه ووضوئه وضيائه».

٥ ـ رسم المتوسطة مع علامة التأنيث:

الهمزة المتوسطةُ بإلحاق علامةِ التأنيث بها، لا تكونُ إلا مفتوحة.

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً، كُتبت على الألف، مثل: «حَدَأةٍ[3] وخَطَأةٍ[4] ونَشأةٍ وَنَبْأةٍ ومَلأى وظَمْأى».

وإن كان مضموماً، كُتبت على الواو، مثل: «لُؤلؤَةٍ».

وإن كان مكسوراً أو ياءً ساكنةً، كُتبت على الياءِ، مثل: «مِئَةٍ[5] وفِئَةٍ وتهنئةٍ ومَرزِئَةٍ[6] وهَيْئةٍ وبيئَة[7] وخطيئةٍ وبريئةٍ».

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واواً، كتبت منفردة، مثل: «ملاءة وقراءَة ومُروءَةٍ وسَوْءَةٍ[8] وسُوءَى[9] وسَوْءَاءَة»[10].

---

(١) ومن العلماء من يكتب الهمزة المتطرفة المكسورة، المرسومة على واو، كلؤلؤ وبؤبؤ وجؤجؤ، على حالها بعد توسطها، مثل: «نظرت إلى لؤلؤة». والجؤجؤ: الصدر. وجؤجؤ السفينة: مقدمها.

(٢) المتئم: من تضع ولدين في بطن واحد، يقال: أتأمت المرأة إذا ولدت اثنين في حمل واحد.

(٣) الحدأة وجمعها حدأ، بفتح الحاء والدال فيهما: الفأس ذات الرأسين. وأما الطائر فهو الحدأة وجمعها حدأ، بكسر الحاء وفتح الدال فيهما.

(٤) الخطأة: جمع خاطىء.

(٥) وأكثر الكتاب يكتبونها هكذا (مائة) بزيادة ألف خطاً لا لفظاً، وهو مخالف للقياس وقد سبق الكلام على ذلك.

(٦) المرزئة: المصيبة، ومثلها الرزيئة.

(٧) البيئة: بكسر الباء ولا وجه لفتحها: المنزل. ومثلها الباءة والمباءة. والبيئة أيضاً: الحالة يكون عليها الشيء، يقال: هو حسن البيئة، أي الحالة.

(٨) السوءة: العورة، والخصلة القبيحة. والفاحشة.

(٩) السوءى: تأنيث الأسوأ، كالحسنى: تأنيث الأحسن.

(١٠) السوءاء: الخصلة القبيحة. وهي أيضاً: ضد الحسناء، يقال (سوءاء ولود خير من حسناء عقيم).

٦ ـ رسم المتوسطة مع ألف المنون المنصوب:

المُنَوَّنُ المنصوبُ تَلحقُهُ ألف مدّ لا تُلفظُ إلّا في الوقف، سواءٌ أكان آخرُهُ همزةً أم غيرَها، مثلُ: «رأيتُ رجلاً وكتاباً ولُؤلؤاً».

فإن كانت الهمزةُ المنَونةُ تنوينَ نَصبٍ، مرسومةً على حرف أبقيتها مرسومةً عليه، ورسمتَ بعدها الألفَ، مثل: رأيتُ بُؤبُؤاً وأكموْاً وقارئاً ومُنْشِئاً».

وإن كانت منفردةً، غيرَ مرسومةٍ على حرفٍ، فإن كانت بعد حرفِ انفصال، تركتَها على حالها، ورسمتَ بعدها الألف مثل: «رأيتُ جُزْءاً ورُزءاً وضَوْءاً. وُوُضوءاً».

وإن كانت بعد حرف اتصال كتبتها قبل الألف على شبهِ ياءٍ، مثل: (احتملتُ عبْئاً واتخذتُ دِفْئاً ورأيتُ شيئاً).

غيرَ أنهم تركوا كتابَتها بعد الهمزةِ المرتكزةِ على ألفٍ، كراهية اجتماعِ ألفين في الخط، مثل: (سمعتُ نَبأ ورأيتُ رَشأ)(١) وبعد الهمزة المسبوقة بألف المدّ اعتباطاً، لا لسببٍ، مثل: «لبستُ رداءً، وشربتُ ماءً»(٢).

وإنما تُكتبُ هذه الألفُ؛ لأنَّ المنوَّنَ المنصوبَ لا يجوز أن يوقفَ عليه بالسكونِ، بل يجبُ أن يُوقف عليه بفتحةٍ ممدودة، تتوّلد منها ألفُ المدِّ.

وسواءٌ في ذلك ما لحقتهُ هذهِ الألفُ في الخط، وما لم تلحقهُ لِسَبَبٍ أو اعتباطاً.

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ، إما أن تكونَ آخر فعلٍ: كدعا ورمى وأعطى، وإما أن تكونَ آخرَ اسم مُعربٍ عربيّ: كالفتى والعصا والمصطفى. وإما أن تكون آخرَ اسم مَبنيٍّ: كأنا ومهما. وإما أن تكون آخرَ حرفٍ: كعَلى ولولا. وإما أن تكون آخرَ اسم أعجمي: كمُوسيقا.

فهي خمسة أنواع ولكلّ نوعٍ حكمةُ في الرسم. وإليك بيان كلّ نوع منها:

١ و٢ ـ إن تطرَّفت الألفُ في فعل أو اسم مُعرب:

فإن كانت رابعةً فصاعداً، كتبتها ياءً مطلقاً. والحرفُ المشدَّد يُحسب حرفين، وكذلك الهمزة التي فوقها مدَّةٌ مُعوَّض بها عن ألفٍ محذوفة، مثل: «حُبلى ودعوى وجُلّى وجُمادى ومستشفى ـ وأعطى وأملى ولبّى وحلّى وآتى وآخى واهتدى وارتضى واستولى واستعلى». وإلّا إذا لزِمَ، من كتابتها ياءً، اجتماعُ ياءين، فتكتب ألفاً، مثل: «استحيا وأحيا وسجايا ويحيا وزوايا وتزيّا

---

(١) الرشأ: ولد الظبي عندما يتحرك ويمشي.

(٢) وحقها أن تكتب هكذا «رداءاً وماءاً».

وربّا ودُنيا».

وقد كتبوا «يحيى وربّى» علمين، بياءَين، للتفرقة بين ما هو علمٌ أو فعلٌ أو صفة.

والقولُ في نحوهما كالقول فيهما.

وإن كانت ثالثة، فإن كانت منقلبةً عن الواو، كتبتها ألفاً، مثل: «العصا والقفا والدُّجا والرُّبا والضُّحا والذُّرا والعِدا[1] ـ ودعا وغزا وعفا وعلا وسما وتلا».

وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كتبتها ياء، مثل: «الفتى والهوى والنُّوى والرَّحى والحمى ـ ورمى ومشى وهدى وهوى وقضى».

وما كان من ذلك ممدوداً، فقصرته: كالبيضاء والجدعاء، أو مهموزاً، فسهّلته: كتوضأ وتجزأ ومَلجأ ومُلتجأ فلا يكتب بالياء، بل يكتَبُ بالألف التي صارت آخراً، مثلُ: «البيضا والجدعا وتوضا وتجزا وملجا وملتجا».

واعلم أن من النحاة من يكتبُ البابَ كله بالألف، حملاً للخط على اللفظ، سواءٌ أكانت الألف ثالثةً أم فوق الثالثة، وسواءٌ أكانت منقلبة عن واو أم عن ياءٍ.

قالوا: وهو القياس، وهو أنفى للغلط. وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي، كما في «شرح أدب الكاتب» لابن السيد البطليوسي.

وهو مذهبٌ سهل، لكنه لم يشتهر، ولم ينتشر، والكتّاب قديماً وحديثاً على خلافه.

٣ ـ إذا تطرّفت الألفُ في اسم مبني، كتبت ألفاً، مثلُ: «أنا ومهما»، إلا خمس كلمات منها، كتبوها فيها بالياء، وهي: «أنّى ومتى ولدى والألى» (اسم موصول بمعنى الذينَ) وأولى (اسم إشارة للجمع، كأولاءِ).

٤ ـ إذا تطرفتِ الألفُ في حرف من حروف المعاني، كتبت ألفاً، مثل: «الولا وكلاّ وهلاّ»، إلّا أربعةَ أحرف، كتبوها فيها بالياء، وهي: «إلى وعلى وبلى وحتى».

٥ ـ إذا تطرّفت الألفُ في اسم أعجمي، كتبت ألفاً مطلقاً، ثلاثياً كان، أو فوق الثلاثي.

ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس أو البلاد أو غيرهما، مثلُ: «بُغا ولوقا وتمليخا وزليخا وبحيرا» (وهي أعلامُ أناس)، وأريحا ويافا وحيفا وطنطا والرُّها (وهي أسماءُ بلدان) وببَّغا (وهي اسم طير)، وموسيقا وأرتماطيقا «وهما من مصطلحات الفنون والعلوم».

(١) الكوفيون يكتبون ما كان من الأسماء مضموم الأول أو مكسوره بالياء، وإن كانت ألفه أصلها الواو. فيكتبون الذرا والعدا ونحوهما هكذا: «الذرى والعدى». وجمهور الكتاب على رأيهم في ذلك. وهو خلاف القياس، والقول الأول قول البصريين وهو القياس.

وكتبوا (بخارى)، من أسماء البلدان، بالياء، وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضاً، وهي موسى وعيسى ومتّى وكسرى.

ومنهم من يكتب «متى» بالألف هكذا: «متّا».

الوصل والفصل

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به، كالضمائر المتصلة، ومنها ما لا يصح الوقفُ عليه، كالحروف الموضوعة على حرف واحدٍ، ومنها ما يصح الابتداء به والوقف عليه، وهو كل الكلمات، إلا قليلاً منها.

فما صح الابتداء به والوقف عليه، وجب فصلهُ عن غيره في الكتابة؛ لأنه يستقل بنفسه في النطق، كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة، والأفعال والحروفِ الموضوعة على حرفين فأكثر.

وما لا يصحُّ الابتداء به، وجبَ وصلُهُ بما قبلهُ، كالضمائر المتصلة، ونوني التوكيد، وعلامةِ التأنيث، وعلامةِ التّثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصحُّ الوقفُ عليه، وجب وصلُه بما قبله، كالضمائر، ونوني التوكيد، وعلامة التأنيث، وعلامة التّثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصحّ الوقفُ عليه، وجب وصلُه بما بعده، كحروفِ المعاني الموضوعة على حرفٍ واحدٍ، والمركب المزجيّ، وما رُكّب مع المائةِ من الآحاد: كأربعمائة، والظُّروف المضافة إلى «إذ» المُنَوَّنة: كيومئذٍ وحينئذٍ[1].

فإن لم تُنونْ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعوَّض عنها بالتنوين، وجبَ الفصلُ مثلُ: «رأيتك حين إذْ كنتَ تخطبُ».

وكلا النوعينِ (أي ما يصحُّ الابتداءُ به، وما لا يصح الوقف عليه) يجب وصله، كما رأيتَ؛ لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق.

والكتابةُ تكون بتقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها، كما علمتَ في أول فصل الخط.

وقد وصلوا، في بعض المواضع، ما حقُّهُ أن يكتب منفصلاً، كأنهم اعتبروا الكلمتين كلمةً واحدة. وإليك تلك المواضع:

---

(١) تنوين «إذ» هو تنوين عوض، لأنه عوض عن جملة محذوفة، مثل: «هل تذكر إذ كنت تخطب؟ فحينئذٍ رأيتك». أي: «فحين إذ كنت تخطب رأيتك»، راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

١ ـ وصلوا «ما» الاسميّة بكلمة «سِيّ»، مثلُ: «أحبُّ أصدقائي، ولا سِيَّما زُهير»، وبكلمة «نِعْمَ» إذا كُسرت عينُها، مثلُ: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨]، فإن سكنت عينها، وجب الفصل، مثلُ: «نِعْمَ ما تفعل».

٢ ـ ووصلوا «ما» الحرفية الزائدة أيًا كان نوعها، بما قبلها، مثلُ: «طالما نصحتُ لك، إنما إلهكم إلهٌ واحدٌ، أتيتُ لكنما أسامةُ لم يأت، عمّا قليل ليُصبِحُنَّ نادمين. ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]. أيّما الأجلين قضيتُ، فلا عدوان عليَّ. أينما تجلسْ أجلس، إما تجتهدْ تنجح[1]. ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2] [الذاريات: ٢٣]. «اجتهدْ كيما تنجح».

٣ ـ وصلوا «ما» المصدرية بكلمة «مثل» مثل: «اعتصمْ بالحق مثلما اعتصم به سَلَفُكَ الصالح»، وبكلمة «رَيْثَ»، مثل: «انتظرني رَيْثما آتيك»، وبكلمة «حين» مثل: «جئْتُ حينما طلعت الشمسُ»، وبكلمة «كل» مثل: «كلما أضاءَ لهم مَشَوْا فيه. كلما زرتني أكرمتك». «وما» بعد «كلٌّ» مصدرية ظرفية.

٤ ـ وصلوا «مَنْ» استفهاميةً كانت، أو موصوليّةً، أو موصوفيةً، أو شرطيّة، بمن وعن الجارّتين. فالاستفهاميّة مثل: «مِمن أنت تشكو[3]؟» والموصوليّة مثلُ: «خُذِ العلمَ عمَّن تَثِقُ به». والموصوفيّةَ مثل: «عَجِبتُ ممّن مُحبٍ لك يؤْذِيك»، أي من رجلٍ محبٌ لك. والشرطيّةُ مثلُ: مِمّن تَبتعدْ أبتعدْ، وعَمّن ترضَ أرضَ»، أي من تبتعدْ عنه أنت أبتعد عنه أنا، ومن ترضَ عنه أرضَ عنه.

وصلوا (مَن) الاستفهاميّة بفي الجارة، مثل: «فيمن ترغبُ أن يكون معك؟. فيمن ترى الخير؟».

٥ ـ وصلوا «لا» بكلمة «أن» الناصبة للمضارع، مثل: لئلا يعلم أهل الكتاب[4] «ويجبُ ألا تدَعَ لليأس سبيلاً إلى نفسك».

ولا فرق بين أن تسبقها لامُ التعليل الجارَّة وألا تسبقها، كما رأيت.

هذا مذهب الجمهور.

---

(١) إما، أصلها: «إن ما» أبدلت النون ميماً، وأدغمت في الميم بعدها.

(٢) ما، في مثلما، زائدة هنا، لا مصدرية، كما قال بعضهم، لأن الحرف المصدري لا يدخل على مثله وقد سبقت «ما» هنا «إن» وهي حرف مصدري.

(٣) ممن أصلها: «من من» قلبت نون الأولى ميماً، وادغمت في الميم بعدها.

(٤) والأصل: لأن لا، أبدلت النون لاماً، وأدغمت في اللام بعدها، فصارت «الألا» فرسموا الهمزة على الياء فصارت «لئلا» وإنما رسموها على الياء، لأنها صارت متوسطة، باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة: والمتوسطة المفتوحة بعد كسر تكتب على الياء، كما في «فئة ومئات» كما عرفت ذلك من قبل.

وذهب أبو حيّانَ ومن تابعه إلى وجوب الفصل قال: وهو الصحيح؛ لأنه الأصل، مثل: «يجب أن لا تهمل».

فإن لم تكن «أن» ناصبة للمضارع، وجب الفصل، كأن تكون مخففة من «أن» المشددةِ، مثل: «أشهَدُ أن لا إلهَ إلا الله» أي أنه، أو أن تكون تفسيرية، مثلُ: «قُلْ له: أن لا تخفْ».

٦ ـ وصلوا «لا» بكلمة «إن» الشرطية الجازمة، مثلُ: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾[1] [الأنفال: ٧٣] ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

٧ ـ منهم من يصلُ «لا» بكلمة «كي»، مثلُ: لكيلا يكون عليك حرَجٌ. ومنهم من يوجب الفصل. والأمران جائزان.

وقد جاء الوصلُ والفصلُ في القرآن الكريم، وقد وُصلت في المصحف في أربعة مواضع، منها: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ومن الفصل قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

---

(١) والأصل: إن لا، أبدلت النون لاماً، وأدغمت في اللام بعدها فصارت «إلا».

مبَاحث الفعل الإعرابيّة

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ ـ المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبني، ولا يُعرَبُ منه إلّا ما أشبه الاسم، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النِّسوة.

وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل، وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى.

أما من جهة اللفظ، فلأنهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات، فيَكتبُ على وزن (كاتب) ويُكرِمُ على وزن (مُكرِم).

وأما من جهة المعنى، فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال وباعتبار هذه المشابهة يسمّى هذا الفعل (مُضارعاً)، أي مشابهاً، فإن المضارع معناها المشابهةُ، يُقال: «هذا يُضارعُ هذا»، أي يشابهه.

فإن اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة، بُني؛ لأن هذه النُّونات من خصائص الأفعال، فاتصالُهُ بهنَّ يُبعِدُ شَبههُ باسم الفاعل، فيرجعُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال.

٢ ـ بناء الفعل الماضي

يبنى الماضي على الفتح، وهو الأصلُ في بنائه، نحو: «كَتَبَ»، فإن كان معتلَّ الآخر بالألف، كرمى، ودعا، بني على فتح مقدَّر على آخره.

فإن اتصلت به تاء التأنيث، حُذف آخره؛ لاجتماع الساكنين: الألف والتاء، نحو: «رمتْ ودعتْ» والأصل «رماتْ ودعاتْ». ويكون بناؤه على فتح مقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(وليست حركة ما قبل تاء التأنيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن حركة البناء ـ كحركة الإعراب ـ لا تكون إلّا على الأحرف الأخيرة من الكلمة والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت).

وإن كان معتل الآخر بالواو أو الياء، فهو كالصحيح الآخر ـ مبني على فتح ظاهر: كسرُوَتْ ورضيَتْ.

ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة؛ لأنها حرفُ مَد وهو يقتضي أن يكون قبلهُ حركةٌ تجانسهُ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو: «كتبوا».

فإن كان معتلَّ الآخر بالألف، حذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً، كرَموْا ودَعوْا، والأصل: «رَماوا ودعاوا» ويكون حينئذٍ مبنياً على ضم مُقدر على الألف المحذوفة.

(وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم؛ ولأن حركة البناء كما قدمنا، إنما تكون عى الحرف الأخير، والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت).

وإن كان معتلَّ الآخر بالواو، أو الياء، حُذف آخرُه وضمَّ ما قبله بعد حذفه، ليناسب واو الجماعة، نحو: «دُعُوا وسرُوا ورَضُوا»، والأصل: دُعِيُوا وسرُوُوا ورَضِيُوا» بوزن «كُتِبوا وظَرُفوا وفرِحوا».

(استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت، دفعاً للثقل، فاجتمع ساكنان: حرف العلة وواو الجماعة، فحذف حرف العلة، منعاً لالتقاء الساكنين، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. فبناء مثل ما ذكر، إنما هو ضم مقدر على حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو، بعد حذف الحرف الأخير، الذي يحمل ضمة البناء.

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو: كتبتُ وكتبتَ وكتبتِ وكتبنَ وكتبنا».

(وذلك لأن الفعل والفاعل المضمر المتصل كالشيء الواحد، وإن كانا كلمتين؛ لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجزء منه، وأما نحو: «أكرمت واستخرجت» مما لا تتوالى فيه أربع حركات، إن بني على الفتح مع الرفع المتحرك، فقد حمل في بنائه على السكون على ما تتوالى فيه الحركات الأربع؛ لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة).

وإذا اتصل الفعلُ المعتلُّ الآخر بالألف، بضمير رفع متحرك، قلبت ألفه ياء، إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة أصلها الياء، نحو: «أعطيتُ واستحيَيتُ وأتيتُ. فإن كانت ثالثة أصلها الواو ردَّت إليها، نحو: «علوتُ وسموتُ».

فإن كان معتلّ الآخر بالواو أو الياء، بقي على حاله، نحو: «سروتُ ورضيتُ».

٣ ـ بناء الأمر

يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه، وذلك إن اتصل بنون النسوة، نحو: (اكتبْن)، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء: كاكتبْ.

وعلى حذف آخره، إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به شيء: كانجُ واسعَ وارمِ.

وعلى حذف النون، إن كان متصلاً بألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة: كاكتبا، واكتبوا، واكتبي.

وعلى الفتح، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد: كاكتُبَنْ واكتُبَنّ.

وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة في الأمر تثبت الألف معها، وكسرَت النون نحو: «اكتبانِّ»[١]، وحذفت الواو والياء، حذراً من التقاء الساكنين، نحو: «اكتبُنَّ[٢] واكتبِنَّ»[٣]، ويبقى الأمر مبنياً على حذف النون.

والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين هو الفاعل.

وكذا إن اتصلت النون المخفَّفة بالواو أو الياء، كاكتُبُنْ واكتُبِنْ.

أما بالألف فلا تتصل، فلا يقالُ: اكتبانْ.

٤ ـ إعراب المضارع وبناؤه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابُه إما لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلامة رفعه الضمةُ ظاهرةً، نحو: (يفوزُ المتقون)، أو مقدَّرَة نحو: «يعلو قدرُ من يقضي بالحق»، ونحو: «يَخشى العاقلُ ربَّهُ».

وعلامة نصبه الفتحة: ظاهرة، نحو: «لن أقول إلّا الحق»، أو مقدرة، نحو: «لن أخشى إلّا الله».

وعلامة جزمه السكون نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣].

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً، إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو: «لم يَسعَ، ولم يرمِ، ولم

---

(١) اكتبان فعل أمر مبني على حذف النون. والألف: ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد.

(٢) اكتبن: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو المحذوفة، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

(٣) اكتبن: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء المحذوفة، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة حرف توكيد.

يدعُ». وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو: «يكتبان ويكتبون وتكتبين» وبحذفها جزماً ونصباً، نحو: «إن يَلزَمُوا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه».

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليَين على الفتح نحو: «يكتُبَنَّ ويكتبَنْ»، ومع الثالثة على السكون نحو: «الفتيات يكتبْنَ: ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذٍ محلياً.

فإن لم يتصل آخرُه بنونِ التوكيدِ مباشرةً بل فصِلَ بينهما بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياءِ المخاطبةِ، لم يكن مبنياً، بل يكونُ مُعرباً بالنون رفعاً، وبحذفها نصباً وجزماً. ولا فرق بين أن يكون الفاصلُ لفظيّاً، نحو: «يكتبانّ»[1] أو تقديريًا نحو: «يكتُبُنَّ وتكتُبِنَّ»[2]؛ لأن الأصل «تكتبونَنَّ وتكتُبينَنَّ».

(حذفت نون الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات. نون الرفع، ونون التوكيد المشددة[3] ثم حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، كراهية اجتماع ساكنين: الضمير والنون الأولى من النون المشددة).

واعلم أنَّ نونَ التوكيدِ المشدَّدةَ، إن وقعت بعدَ ألف الضمير، ثبتت الألفُ وحُذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النوناتِ، غيرَ أن نونَ التوكيدِ تُكسَرُ بعدَها تشبيهاً لها بنون الرفعِ بعدَ ضمير المُثنّى، نحو: «يكتُبانِّ».

وإن وقعت بعدَ واو الجماعة، أو ياء المخاطبةِ، حُذفت نون الرفعِ دفعاً لتوالي الأمثال.

أما الواو والياء، فإن كانت حركةُ ما قبلَهما الفتحَ ثبتتا، وضُمَت واوُ الجماعة، وكسرت ياء المخاطبة، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله، فتقولُ في يَخشَوْن وتَرضين: «تَخشَوُنَّ وتَرْضَيِنَّ».

وإن كان ما قبلَ الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حُذِفَتا حذراً من اتقاء الساكنين، وبَقِيَتْ حركةُ ما قبلهما، فتقولُ في تكتُبونَ وتكتُبينَ وتغزونَ وتغزين: «تكتبنَّ وتكتبِنَّ وتغزُنَّ وتغزِنَّ».

---

(١) يكتبان: فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال (أي النونات الثلاث)، والألف ضمير الفاعل.

(٢) يكتُبُنَّ وتكتُبِنَّ: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة من «يكتُبُنَّ»، والياء المحذوفة من تكتُبِنَّ لالتقاء الساكنين، هما ضميرا الفاعل.

(٣) وذلك لأن الحرف المشدد، وإن كان حرفاً واحداً في الخط، فهو في اللفظ حرفان فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن.

وإذا وَلي نونَ النِّسوة نونُ التوكيدِ المشدَّدةُ، وجب الفصلُ بينهما بألفٍ، كراهية توالي النونات، نحو: «يكتبْنانِّ» أما النونُ المخففةُ فلا تَلحَقُ نونَ النسوة.

وحكم نوني التوكيدِ، معَ فعل الأمر، كحكمهما معَ المضارع في كل ما تقدَم.

المضارع المرفوع

يُرفع المضارعُ، إذا تجرَّدَ من النواصب والجوازِم، ورافعُهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ.

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذي أوجب رفعه. وهو عامل معنوي، كما أن العامل في نصبه وجزمه هو عامل لفظي؛ لأنه ملفوظ).

وهو يُرفعُ إما لفظاً، وإما تقديراً، كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنيًا، نحوُ: «لأجتهدَنَّ»[1] ونحو: «الفتياتُ يجتهدْن»[2].

المضارع المنصوب ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقتهُ إحدى النواصب.

وهو يُنصبُ إما لفظاً، وإما تقديراً، كما سلفَ، وإما محلاً، إن كان مبنيًا مثل: «على الأمهاتِ أن يَعتنِينَ بأولادهنَّ»[3].

ونواصبُ المضارع أربعة أحرفٍ، وهي:

١ ـ أنْ، وهي حرفُ مَصدريةٍ ونصبٍ واستقبال، نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْۚ﴾ [النساء: ٢٨].

(وسميت مصدرية؛ لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل الآية: يريد الله التخفيف عنكم.

وسميت حرف نصب، لنصبها المضارع.

---

(١) لأجتهدَن: اللام لام جواب القسم: وأجتهدن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم، (فاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب كشأن جميع الحروف.

(٢) الفتيات: مبتدأ ويجتهدن، فعل مضارع مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، وهو مرفوع محلاً، لتجرده من النواصب والجوازم، ونون النسوة، ضمير الفاعل، وهو مبني على الفتح، وهو في محل رفع لأنه فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

(٣) يعتنين: فعل مضارع، مبني على السكون، لاتصاله بنون الإناث، وهذه النون، هي: ضمير الفاعل.

وسميت حرف استقبال، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال.

وكذلك جميع نواصب المضارع تمحضه الاستقبال[1] بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال).

ولا تَقعُ بعد فعلٍ بمعنى اليقينِ والعلمِ الجازم.

فإن وقعت بعدَ ما يدُلُّ على اليقين، فهيَ مُخفَّفةٌ من «أنَّ»، والفعل بعدها مرفوعٌ، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، أي أنَّه لا يَرجع.

وإن وقعت بعدَ ما يدُلُّ على ظنٍّ أو شبهِهِ، جازَ أن تكون ناصبة للمضارع، وجازَ أن تكونَ مخفَّفةً من المشدَّدَة، فالفعلُ بعدَها مرفوعٌ، وقد قُرِئَتِ الآيةُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، بنصب «تكون»، على أنّ «أنْ» ناصبةٌ للمضارع، وبرفعه على أنها مخففةٌ من«أنَّ». والنصب أرجع عندَ عَدمِ الفصلِ بينها وبين الفعلِ بلا، نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] والرفعُ والنصبُ سواءٌ عند الفصل بها، كالآية الأولى.

فإن فُصِلَ بينهما بغير «لا» كقَدْ والسين وسوفَ، تعيَّنَ الرفعُ، وأن تكونَ «أنْ» مُخفَّفةً من المُشدَّدة، نحو: «ظننت أنْ قد تقومُ، أو أن ستقومُ، أو أنْ سوفَ تقومُ».

واعلمْ أنَّ «أنْ» الناصبةَ للمضارع، لا تُستعملُ إلاَّ في مقام الرجاء والطَّمعِ في حصول ما بعدها، فجاز أن تقعَ بعد الظنّ وشبهه، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظَنّ، وامتنع وقوعُها بعد أفعالِ اليقين والعلم الجازم؛ لأن هذه الأفعالَ إنما تتعلقُ بالمحقَّق، فلا يناسبُها ما يدلُّ على غير محقَّق، وإنما يناسبُها التوكيدُ، فلِذا وجب أن تكون «أنْ» الواقعةُ بعدها مُخففة من المُشدَّدة المفيدةِ للتوكيد.

٢ ـ لنْ، وهي: حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبال، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوفَ في إثباته. وهي تفيدُ تأكيدَ النفي لا تأبيدَهُ، وأما قولهُ تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فمفهوم التأبيد ليس من «لن»، وإنما هو من دلالة خارجيّة؛ لأنَّ الخلقَ خاص بالله وحدَهُ.

(وهي على الصحيح، مركبة من «لا» النافية و«أن» المصدرية الناصبة للمضارع، وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطاً تبعاً لحذفها، وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال).

٣ ـ إذَنْ، وهي: حرفُ جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبالٍ، تقولُ: «إذَنْ تُفلِحَ»، جواباً لمن قال: «سأجتهدُ».

وقد سميتْ حرفَ جوابٍ؛ لأنها تقعُ في كلام يكون جواباً لكلام سابقٍ.

---

(١) أي: تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له يقال: «محضته النصح ـ من باب فتح ـ وأمحضته إياه» أي أخلصته له.

وسميت حرفَ جزاء؛ لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزاءً لمضمون الكلام السابق.

وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزاء فيه، كأن تقولَ لشخصٍ: «إني أحبك»، فيقول: «إذنْ أظنك صادقاً»، فظنكَ الصدقَ فيه ليس فيه معنى الجزاء لقوله: «إني أحبكَ».

وأصلها، عند التحقيق، إما «إذا» الشرطية الظرفية، حذف شرطها وعوض عنه بتنوين العوض[1]، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك: ونصبوا بها المضارع؛ لأنه إن قيل لك «آتيك»، فقلت «إذن أكرمك»، فالمعنى إذا جئتني، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك.

وإما مركبة من «إذا» و«إن» المصدرية، فإن قال قائل: «أزورك»، فقلت: «إذن أكرمك» فالأصل: «إذ إن تزورني أكرمك» ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

(أما كتابتها: فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهملة.

وقيل: تكتب بالنون عاملة.

وبالألف منونة مهملة.

أما عند الوقف: فالصحيح أن تبدل نونها ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف كذلك.

أما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهملة.

ورسم المصحف لا يقاس عليه، كخط العروضيين، وقد سبق الكلام على ذلك).

وهي لا تنصبُ المضارعَ إلّا بثلاثة شروطٍ:

الأولُ: أن تكونَ في صدر الكلام، أي صدرِ جملتها، بحيثُ لا يسبقها شيءٌ له تعلقٌ بما بعدها. وذلك كأن يكونَ ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: «أنا إذَنْ أكافِئُكَ» أو جوابَ شرطٍ، نحوُ: «إن تزرني إذَنْ أزرْكَ» أو جواب قَسَم، نحو: «والله إذَنْ لا أفعلُ»، فإن قلتَ: «إذَنْ والله لا أفعلَ»، فقدَّمتَ «إذنْ» على القسم، نصبتَ الفعلَ لتصدُّرِها في صدر جملتها.

ومن عدم تصدرها؛ لوقوعها جواب قسم، قولُ الشاعر:

لئِنْ جادَ لي عبدُ العَزيزِ بِمِثْلِها ... وأمكَنَني منها، إذنْ لا أُقِيلُها

(فقد رفع «أقيل»؛ لأن «إذن» لم تتصدر، لكونها في جواب قسم مقدر، دلت عليه اللام التي قبل «إن» الشرطية.

والتقدير: «والله لئن جاد لي».

---

(١) فتنوينها عوض من جملة الشرط المحذوفة.

وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه.

وقد أهملت «إذن» لوقوعها بين القسم وجوابه، لا بين الشرط وجوابه، كما قاله بعضهم؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما.

وجواب المتأخر محذوف، لدلالة جواب الآخر عليه).

وإذا سبقتها الواوُ أو الفاءُ، جاز الرفع وجاز النصبُ، والرفع هو الغالب، ومن النصب قوله تعالى: (في قراءةِ غيرِ السبعة): ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لَّا يلبثوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يؤتوا ٱلنَّاسَ نَقِيراً﴾ [النساء: ٥٣]، وقرأ السبعةُ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]. ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣]، بالرفع. وإذا قلت: «إن تجتهد تنجح، وإذن تفرح»، جزمت «تفرح»، وألغيتَ «إذن»، إن أردتَ عطفَه على الجواب «تنجحْ» ويكون التقدير: «إن تجتهد تنجح وتفرح»، وذلك لعدم تصدرها، ورفعته أو نصبتَهُ، إن أردتَ العطف على جملتي الشرط والجواب معاً؛ لأنهما كالجملة الواحدة، وإنما جاز الوجهان، لوقوعها بعد الواو. ويكون العطف من باب الجمل، لا من باب عطف المفردات. فتكون حينئذٍ صدرَ جملة مستقلة مسبوقة بالواو، فيجوز الوجهان. رفع الفعل ونصبه.

فإن كان شيءٌ من ذلك ألغيتها ورفعتَ الفعلَ بعدها، إلّا إن كان جوابَ شرطٍ جازمٍ، فتجزمُه، كما رأيتَ، ونحو: «إن تجتهدْ إذَن تَلْقَ خيراً»، فعدمُ التَّصدير، المانعُ من إعمالها، إنّما يكون في هذه المواضعِ الثلاثة، لا غيرُ.

الثاني: أن يكون الفعلُ بعدها خالصاً للاستقبالِ. فإن قلتَ: «إذنْ أظنكَ صادقاً» جواباً لمن قال لك: «إني أحبك»، رفعتَ الفعلَ؛ لأنه للحال.

الثالثُ: ألاّ يُفصَلَ بينها وبينَ الفعل بفاصلٍ غيرِ القسمِ و(لا) النافيةِ، فإن قلتَ: «إذَنْ هم يقومون بالواجب»، جواباً لمن قال: «يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلم»، كان الفعلُ مرفوعاً، للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولك: «إذَنْ أنتظرَك»، في جواب من قال لك (سأزورُك) فإذَنْ هنا مصدَّرةٌ، والفعلُ بعدَها خالصٌ للاستقبال. وليس بينها وبينه فاصل.

فإن فُصلَ بينهما بالقسمِ، أو «لا» النافية، فالفعلُ بعدها منصوبٌ.

فالأولُ نحو: «إذَنْ واللهِ أكرمَكَ» وقولِ الشاعر:

إذَنْ، واللهِ، نرميَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ من قَبْلِ المَشيبِ

والثاني نحو: «إذَنْ لا أجيئَكَ».

وأجاز بعضُ النحاةُ الفصلَ بينهما ـ في حال النصب ـ بالنداء، نحو: «إذَنْ يا زُهيرُ تنجحَ»، جواباً لقوله: سأجتهدُ».

وأجاز ابنُ عصفورٍ الفصلَ أيضاً بالظرف والجارّ والمجرور.

فالأولُ نحو: «إذَنْ يومَ الجُمعةِ أجيئَكَ».

والثاني نحو: «إذَنْ بالجِدّ تبلُغَ المجدَ».

وقد جمعَ بعضُهُمْ شروط إعمالهم والفواصلَ الجائزةَ بقوله:

أعملْ «إذَنْ» إذا أتتكَ أوّلا وسُقْتَ فعلاً بعدها مُستقبلاً
واحذَر، إذا أعملتَها، أن تفصِلا إلاّ بِحلْفٍ أو نداءٍ أو بِلا
وافصِلْ بِظرفٍ أو بمجرورٍ على رأيِ ابنِ عُصفورٍ رئيسِ النُّبلا

وبعضهم يُهملُ «إذن»، معَ استيفائها شروطَ العمل، حكى ذلك سيبويه عن بعض العرب، وذلك هو القياس. لأن الحروف لا تعمل إلّا إذا كانت مختصَّةً. و«إذن» غيرُ مختصَّةٍ، لأنها تباشرُ الأفعال، كما علمتَ، والأسماءَ، مثل: «أأنتَ تُكرِمُ اليتيمَ؟ إذن أنتَ رجلٌ كريمٌ».

٤ ـ كي، وهي: حرف مَصدريَّةٍ ونصبٍ واستقبال، فهي مثل: «أنْ»، تجعل ما بعدها في تأويل مصدر. فإذا قلتَ: «جئت لكي أتعلَّمَ»، فالتأويلُ: «جئت للتعلُّم» وما بعدها مؤوَّل بمصدرٍ مجرورٍ باللاّمِ.

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرّ المُفيدة للتعليل، نحوُ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]. فإن لم تسبقها، فهي مُقدَّرةٌ، نحو: «استقِم كيْ تُفلحَ» ويكون المصدرُ المؤوَّلُ حينئذٍ في موضع الجرّ باللام المقدَّرة، أو يكونُ منصوباً على نزع الخافض.

النّصبُ بأنْ مُضمرةً

قد اختصت «أن» من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً، نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، ومُقدَّرةً، نحو: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] أي لأن يُبينَ لكم.

وإضمارها على ضربين: جائزٍ وواجبٍ.

١ ـ إضمار أن جوازاً:

تقدَّر «أنْ» جوازاً بعد ستةِ أحرفٍ:

١ ـ لام كي (وتسمى لام التعليل أيضاً، وهي: اللام الجارّة التي يكونُ ما بعدها علةً لما قبلها وسبباً له، فيكون ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها، نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[1] [النحل: ٤٤]).

---

(١) أي: لأجل أن تبين، فإنزال الذكر مقصود للتبيين.

وإنما يجوزُ إضمار (أن) بعدها، إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة.

فإن اقترنت بإحداهما، وجب إظهارُها.

فالنافية نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: ١٦٥] والزائدة نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[1] [الحديد: ٢٩].

٢ ـ **لام العاقبةِ**، وهي «اللام الجارّة التي يكونُ ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علةً في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، كما في لام كي، وتسمى لام الصيرورة، ولامَ المآل، ولام النتيجة أيضاً»، نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨][2].

(والفعل، بعد هاتين اللامين، في تأويل مصدر مجرور بهما، و«أن» المقدرة هي التي سبكته في المصدر، فتقدير قولك: جئت لأتعلم: (جئت للتعلم). والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما. واعلم أن الكوفيين يقولون: إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة. لا بأن مضمرة، وهو مذهب سهل خالٍ من التكلف. وعليه مشينا في كتبنا المدرسية، تسهيلاً على الطلاب).

٣ و٤ و٥ و٦ ـ **الواو والفاء، وثم وأو العاطفات** إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة، إذا لزم عطفه على اسم محض، أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة؛ لأن الفعل لا يعطفُ إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله، كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل.

فإن وقع الفعلُ في موضع اقتضى فيه عطفَه على اسم محضٍ قُدّرتْ (أن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدرُ المؤوَّل بها هو المعطوف على اسم قبلها.

فمثالُ الواو: «يأبى الشجاعُ الفرارَ ويسلَم»، أي: «وأن يَسلَم»، والتأويلُ: «يأبى الفرار، والسلامة»، ونحو: «لولا الله ويلطفَ بي لهلكتُ» أي: وأن يلطُف بي. والتأويل: لولا الله ولطفهُ بي. ومنه قولُ ميسون[3]:

وَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[4]

أي: لُبسُ عباءة وقرةُ عيني.

---

(١) أي: ليعلموا، أي لأجل أن يعلموا، فلا هنا زائدة للتأكيد.

(٢) أي: التقطوه. فكان عاقبة عملهم أن كان عدواً لهم وحزناً، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا.

(٣) ميسون: امرأة بدوية تزوجها معاوية بن أبي سفيان أول الخلفاء من بني أمية، فكرهت عيش الحضارة ورفاهيتها، فقالت أبياتاً منها هذا البيت فطلقها وأعادها إلى أهلها.

(٤) الشفوف: الثياب الرقاق. واحدها «شف» بفتح الشين.

ومثالُ الفاء: «تعبُك، فَتنالَ المجدَ، خيرٌ من راحتك فتحرمَ القصدَ»، أي: «خيرٌ من راحتك فحرمانك القصدَ».

ومنه قول الشاعر:

لولا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرضِيَهُ ... ما كنت أوثِرُ إتراباً على تَرَبِ[1]

أي: لولا توقع معتر فإرضاؤه.

ومثال: (ثم): «يرضى الجبانُ بالهوان ثم يَسلمَ»، أي: «يرضى بالهوان ثم السلامةِ»، ومنه قول الشاعر:

إني وقتلي سُلَيْكاً، ثم أعقِلَهُ ... كالثَّوْرِ يُضرَبُ لما عافت البقر[2]

أي: قتلي سُليكاً ثم عقلي إياهُ:

ومثال (أو): «الموتُ أو يبلغَ الإنسانُ مأمَلَهُ أفضلُ» أي: «الموت أو بُلوغُ الأملَ أفضلُ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، أي: «إلا وحياً، أو إرسالَ رسولٍ».

فإن في جميع ما تقدم، مقدَّرة، والفعل منصوب بها، وهو مؤوَّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبلهُ، كما رأيت.

٢ ـ اضمار «أن» وجوباً:

تُقدَّرُ (أنْ) وجوباً بعد خمسة أحرف[3]:

١ ـ لام الجحود «وسماها بعضهم لامَ النفي[4]»، وهي لامُ الجر التي تقع بعد (ما كان) أو

---

(١) توقع الأمر: انتظر وقوعه وكونه. والمعتر الذي يتعرض للمسألة من غير أن يسأل، فهو عكس القانع، وهو من يسأل ويتذلل، قال تعالى: ﴿أطعموا القانع والمعتر﴾ [الحج: ٣٦] أي: من سأل ومن لم يسأل، والإتراب، بكسر الهمزة: الغنى، والترب بفتحتين: النقر. والمعنى: لولا أني أتوقع ذا حاجة إلى معروفي وبذلي، ما كنت أفضل الغنى على الفقر.

(٢) سليك: رجل كان قد أتى منكراً فقتله الشاعر، ثم عقله: أي دفع ديته. فقال هذا البيت تمثيلاً لحاله، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لتشرب البقر، وذلك أن إناثها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب، ولا يضربونها لأنها ذات لبن.

(٣) هذا مذهب البصريين، من أن النصب هو بأن مضمرة بعد هذه الأحرف الخمسة، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفسها الناصبة للفعل: فالنصب بها لا بأن مضمرة وهو مذهب خال من التكلف، وعليه درجنا في كتبنا المدرسية تسهيلاً على الطلاب.

(٤) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص، لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً، لا نفي ما تعرف فقط، ولذا صوب ابن النحاس تسميتها بلام النفي.

(لم يكن) «الناقصتين»، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

(فيظلم ويغفر: منصوبان بأن مضمرة وجوباً، والفعل بعدها مؤوّل بمصدر مجرور باللام. وخبر كان ويكن مقدّر. والجار والمجرور متعلقان: بخبرها المقدر والتقدير: «ما كان الله مريداً لظلمهم، ولم يكن مريداً لتعذيبهم»).

فإن كانتا تامتين، جاز (إظهار (أن)) بعدها، لأنها حينئذٍ لام التعليل نحو: «ما كان الإنسانُ ليعصيَ رَبَّهُ، أو لأن يعصيهُ»، أي: ما وُجد ليعصيه.

٢ ـ فاء السببِيّة «وهي التي تفيد أنّ ما قبلها سببٌ لما بَعدَها، وأن ما بعدها مسببٌ عما قَبلها»، كقوله تعالى: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١].

(فإن لم تكن الفاء للسببية، بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة. بل يعرب في الحالة الأولى بإعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المرسلات: ٣٦]، أي ليس هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم: ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ [يس: ٨٢] أي: «فهو يكون إذا أراده» فجملة «يكون» ليست داخلة في مقول القول، بل هي جملة مستقلة مستأنفة. ومنه قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنْك اليوم بيداء سملق[1]

(أي: فهو ينطق إن سألته):

٣ ـ واو المعيّةِ، وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مَعَ) تُفيد المصاحبةَ، كقول الشاعر:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عارٌ عليكَ، إذا فعَلتَ، عظيم

(فإن لم تكن الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستئناف، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، بإعراب ما قبله، نحو: «لا تكذب وتعاشر الكاذبين»، أي ولا تعاشرهم. ويرفع في الحالة الأخرى، نحو: «لا تعص الله ويراك»، أي: وهو يراك. والمعنى: هو يراك، فلا تعصه. فالواو ليست للمعية، ولا للعطف، بل هي للاستئناف).

وخلاصة القول: أنَّ إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل.

فإن أراد السببية: فالنصب.

---

(١) الربع: المنزل. والقواء بفتح القاف: الخالي الذي لا أنيس فيه. والبيداء الأرض القفر، والسملق بفتح فسكون: الصفصف وهو: المُطمئن المستوي من الأرض.

وإن أراد العطف؛ فالإعراب بحسب المعطوف عليه وإن لم يرد هذا ولا ذاك، بل أراد استئناف جملة جديدة: فالرفع ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي، أي الإعرابي. واعلم أن المروي من ذلك، من آية أو شعر، ينطق به على روايته وقد تحتمل الأوجه الثلاثة في كلام واحد، وقد مثلوا له بقولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن». فإن أردت النهي عن الأمرين معاً، جزمت ما بعد الواو، لأنها حينئذٍ للعطف. وإن أردت النهي عن الجمع بينهما، نصبت ما بعدها، لأنها حينئذٍ للمعية. وإن أردت النهي عن الأول وحده، وإباحة الآخر، رفعت ما بعدها لأنها حينئذٍ للاستئناف: ويكون المعنى: «لا تأكل السمك، ولك أن تشرب اللبن».

والواو والفاءُ هاتانِ لا تُقدَّر (أنْ) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلبٍ فمثالُ النفي مع الفاء: «لم تَرحمْ فتُرحمَ» ومثال الطلب معها: «هل ترحمون فتُرحموا»؟. ومثال النفي مع الواو: «لا نأمرُ بالخير ونُعرِضَ عنه» ومثال الطلب معها: «لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه».

فإن لم يسبقهما نفيٌ أو طلبٌ، فالمضارعُ مرفوعٌ، ولا تقدَّرُ (أنْ)، نحو: «يُكرمُ الأستاذُ المجتهدَ، فيخجَلُ الكسلانُ»، ونحو: «الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ».

وشرطُ النفي أن يكون نفياً محضاً. فإن كان في معنى الإثبات، لم تُقدَّرْ بعده (أن) فيكونُ الفعل مرفوعاً، نحو: «ما تزالُ تجتهدُ فتتقدَّمُ» إذ المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد. ونحو: «ما تجيئُنا إلّا فنكرمُكَ». فالنفي منتقضٌ بإلّا، إذ المعنى إثبات المجيء.

ولا فرق بين أن يكون النفيُ بالحرف، نحو: «لم يجتهد فيُفلحَ»: أو بالفعل، نحو: «ليس الجهل محموداً فتُقبلَ عليه»، أو بالاسم، نحو: «الحلمُ غيرُ مذموم فتَنْفِرَ منه».

ويُلحَقُ بالنفي التَّشبيهُ المرادُ به النفي والإنكارُ، نحو: كأنَّك رئيسُنا فنُطيعَكَ!، أي: ما أنتَ رئيسنا. وكذا ما أفاد التَّقليل. نحو: «قد يجودُ البخيلُ فيُمدَحَ» أو النفيَ، نحو: «قلَّما تجتهدُ فتنجحَ»[١].

والمرادُ بالطَّلبِ الأمرُ بالصيغة أو باللامِ، والنهيُ، والاستفهام، والتَّمنّي والترجّي، والعَرْضُ، والتَّحضيضُ.

أما ما يَدلُّ على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لام الأمر: (كاسم فعلِ الأمر)، نحو:

---

(١) إذا قلت: «قلَّ رجل يقول ذلك» فالمعنى: «ما رجل يقول ذلك»، وإن قلت. «قلما تجتهد فتنجح» فالمعنى: «ما تجتهد فتنجح»، فقل وقلما في مثل هذا الكلام، معناهما النفي المحض، وقد يراد بهما التقليل، والكثير استعمالهما للنفي، وقد وفينا هذا البحث حقه في الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع بحث الأفعال الجامدة فيه.

«صَهْ، فينامُ الناسُ». أو المصدرِ النائبِ عن فعلِ الأمر، نحو: «سُكوتاً، فينامُ الناس». أو ما لفظُه خبر ومعناهُ الطلب، نحو: «حَسبُكَ الحديثُ، فينامُ الناس»، فلا تُقدَّر «أن» بعده. ويكونُ الفعل مرفوعاً على أصحِّ مذاهبِ النحاة. وأجازَ الكسائيُّ نصبَهُ في كل ذلك. وليس ببعيد من الصواب.

والفعلُ المنصوب بأن مُضمَرةً وجوباً، بعد الفاءِ والواو هاتين، مؤوَّل بمصدرٍ يُعطفُ على المصدرِ المسبوكِ من الفعل المتقدم. فإذا قلت: «زُرني فأكرمَكَ، ولا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثله» فالتقديرُ: «ليكنْ منك زيارةٌ لي فإكرامٌ مني إيَّاكَ، ولا يكن منك نهيٌ عن خلق وإتيان مثلِهِ».

(واعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب، يُجزمُ الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه. فإن أسقطت الفاء في قولك «اجتهد فتنجح»، قلت: «اجتهد تنجح». ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وقول امرىء القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الاستئناف، رفعت الفعل، نحو: «عجل، ينزلُ المطر». فليس المراد أن تعجل بنزول المطر. وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها، كقولك «صاحب رجلاً يدلُّك على الله». ومنه قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦] أي: ولياً وارثاً لي. وقد قرئت الآية بالجزم أيضاً، على معنى: «إن تهب لي ولياً يرثني». وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل، نحو: «قل الحق لا تبالي اللائمين» أي: غير مبالٍ بهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، أي: مستكثراً).

٤ ـ حتى: وهي «حتى الجارَّةُ، التي بمعنى «إلى» أو لام التعليل. فالأول نحو: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه: ٩١]. والثاني نحو: «أطعِ الله حتى تَفوزَ برضاهُ» أي إلى أن يرجعَ، ولتفوز. وقد تكون بمعنى «إلّا» كقولِهِ:

لَيسَ العطاءُ من الفُضولِ سَماحةً ... حتى تَجودَ وما لَدَيكَ قَليلُ

أي: إلّا أن تجودَ. والفعل بعدها مؤول بمصدرٍ مجرورٍ بها. ويُشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمرة، أن يكون مستقبلاً، إمّا بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها.

ثم إن كان الاستقبالُ بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها وجب النصبُ لأنَّ الفعلَ مُستقبلٌ حقيقةً، نحو «صُمْ حتى تَغيبَ الشمس»: فغياب الشمس مُستقبلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم، وهو أيضاً مستقبلٌ بالنسبة إلى الصيام. وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط، جاز النصب وجاز الرفع. وقد قُرِىءَ قوله: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالنصب بأن مضمرةً، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول. وبالرفع على عدم تقدير «أن»، باعتبار أن الفعل ليس مستقبلاً حقيقةً. لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكايةِ قوله، فهو ماضٍ

بالنسبة إلى وقت التكلُّم. لأنه حكايةُ حالٍ ماضية و«أن» لا تدخل إلّا على المستقبل.

فإن إريدَ بالفعل معنى الحال، فلا تُقَدَّر «أن» بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً، لأنها موضوعةٌ للاستقبال، نحو: «ناموا حتى ما يستيقظون». ومنه قولهم: «مرض زيدٌ حتى ما يَرجونهُ» وتكون «حتى» حينئذٍ حرفَ ابتداءٍ والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم. وحتى الابتدائية: حرفٌ تُبدأ به الجُمَلُ. والجملةُ بعدها مستأنفة، لا محل لها من الإعراب.

وعلامة كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الفاء في موضع حتى. فإذا قلت: «ناموا فلا يستيقظون، ومرض زيد فلا يرجونه»، صحَّ ذلك.

٥ ـ أو. ولا تُضمَرُ بعدها (أن) إنْ يَصلُحَ في موضعها (إلى) أو (إلاّ) الاستثنائيّة، فالأول كقول الشاعر:

لأستَسْهلنَّ الصَّعْبَ أو أدْرِكَ المُنى ... فما انقادَتِ الآمالُ إلا لصابرِ

أي: إلى أن أدرك المنى، والثاني كقول الآخر:

وكُنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قَومٍ ... كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَسْتَقِيما[1]

أي: إلّا أن تستقيم.

والفعلُ، المنصوب بأن مُضمَرةً بعد «أو»، معطوفٌ على مصدرٍ مفهوم من الفعل المتقدم. وتقديرُه في البيت الأول: (لَيَكونَنَّ مني استسهالٌ للصَّعبِ أو إدراكٌ للمنى)، وتقديرُهُ في البيت الآخر: ليكوننَّ مني كسرٌ لكُعوبها أو استقامة منها).

واعلم أن تأويل «أو» بإلى أو إلّا. إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب. أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل «أو» بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة. كما رأيت وإنما أُوِّلَ ما قبل «أو» بمصدر لئلاً يلزم عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدرة على الفعل. وذلك ممنوع).

شُذوذ حذف أنْ

لا تَعمل «أن» مُقدَّرة إلا في المواضع التي سبقَ ذِكرُها. وقد ورد حذفُها ونصب الفعلِ بعدها في غير ما سبق الكلام عليه، ومن ذلك قولهم: «مُرْهُ يَحفِرَها» و«خُذِ اللصَّ قبل يأخذَكَ»، والمثل: «تَسمعَ بالمُعَيدِيّ خيرٌ من أن تراه»، وقول الشاعر طرفة:

(١) الغمز: الجس والعصر، والقناة: الرمح. والكعوب: جمع كعب، وهي العقدة من عقد الرمح، يريد أنه إذا أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدة والعنف ليقوم معوجهم، إلا أن يقلعوا عما هم فيه وتستقيم أمورهم.

ألا أيُّهـا الـزَّاجِـري أحـضُـرَ الـوغـى وأنْ أشـهَـدَ اللَّذَّاتِ، هَـلْ أنـتَ مُخْـلـدي؟!

أي: «أن يحفرَها، وأن يأخذَك، وأن تسمَع، وأن أحضُرَ» وذلك شاذٌ لا يقاسُ عليه. والفصيحُ أن يُرفعَ الفعلُ بعد حذفِ «أن»، لأنَّ الحرفَ عاملٌ ضعيفٌ، فإن حذفَ بطلَ عملُه. ومن الرفع بعد حذفها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]، وقوله: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، والأصلُ: «أن يريكم، وأن أعبد».

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجزَمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم. وهي قسمان. قسم يجزم فعلاً واحداً، نحو: «لا تيأسْ من رحمة الله»، وقسم يجزم فعلين، نحو: «مهما تفعلْ تُسألْ عنه».

وجزمُه إما لفظيٌّ، إن كان معرباً، كما مُثّل، وإما محلي، إن كان مبنيًّا، نحو: «لا تشتغِلَنَّ بغير النافع»[١].

الجازم فعلاً واحداً

الجازم فعلاً واحداً أربعةُ أحرفٍ وهيَ: «لم ولما ولامُ الأمر ولا الناهية» وإليك شرحَها:

لم ولما: تُسمَّيانِ حرفَيْ نفي وجزم وقلبٍ، لأنهماتَنفيان المضارعَ، وتجزمانِه، وتقلبانِ زمانَه من الحال أو الاستقبال إلى المضيّ، فإن قلتَ: «لم أكتبْ» أو «لمّا أكتُبْ»، كان المعنى أنكَ ما كتبتَ فيما مضى.

والفرق بين «لم ولمّا» من أربعة أوجهٍ:

١ ـ أنَّ «لم» للنفي المُطلَقِ، فلا يجب استمرارُ نفي مصحوبها إلى الحال، بل يجوز الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾ [الإخلاص: ٣]، ويجوز عَدَمه، ولذلك يصِحُّ أن تقول: «لم أفعل ثمَّ فعلت».

وأما «لمّا» فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمانِ الماضي، حتى يَتصل بالحالِ، ولذلك لا يصحُّ أن تقول: «لمّا أفعلْ ثم فعلت»، لأنَّ معنى قولكَ «لمّا أفعل» أنك لم تفعل حتى الآن، وقولك: «ثم فعلتُ» يناقضُ ذلك. لهذا تسمَّى «حرفَ استغراقٍ» أيضاً لأن النفي بها يستغرق الزمانَ الماضيَ كله.

٢ ـ أن المنفي بلم لا يُتوقَّع حصوله، والمنفيَّ لِلَمّا مُتوقَّعُ الحصول، فإذا قلتَ: «لمّا أسافِرْ» فسفركَ مُنتظَرٌ.

---

(١) تشتغلن: فعل مضارع مبني على الفتحة، وهو في محل جزم بلا الناهية.

٣ ـ يجوز وقوع «لم» بعد أداةِ شرط، نحو: «إن لم تجتهد تندم». ولا يجوز وقوع «لمّا» بعدها.

٤ ـ يجوز حذفُ مجزوم «لمَّا»، نحو: «قاربت المدينة ولمَّا»، أي: «ولما أدخلْها». ولا يجوز ذلك في مجزوم «لم»، إلَا في الضرورة، كقول الشاعر:

إحفَظْ وديعَتَكَ التي استُودعتَها ... يومَ الأعازِبِ، إنْ وصَلتَ وإنْ لم

أي: «وإن لم تَصِلْ» ويُروى: «إن وُصِلْتَ» بالمجهول، فيكون التقديرُ: (وإنْ لم توصَلْ)، قال العينيُّ: وهو الصواب.

ولامُ الأمرِ: يُطلَبُ بها إحداثُ فعلٍ، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

ولا الناهية: يُطلَبُ بها تركُه. نحو: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾﴾ [الإسراء: ٢٩].

فوائد

١ ـ لما، الداخلة على الفعل الماضي، ليست نافية جازمة، وإنما هي بمعنى «حين» فإذا قلت «لما اجتهد أكرمته». فالمعنى: حين اجتهد أكرمته. ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى «حين»، فلا يقال «لما يجتهد أكرمه» بل الصواب أن يقال: «حين يجتهد»، لأنها لا تسبق المضارع إلّا إذا كانت نافية جازمة.

٢ ـ لام الأمر مكسورة، إلاّ إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها، نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِى وَلْيُؤْمِنُوا بِى﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد تسكن بعد «ثم».

٣ ـ تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين: وتدخل «لا» الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين. وعلى المتكلم المجهول. ويقل دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم. فإن كان مع المتكلم غيره، دخولهماعليه أهون وأيسر، نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] وقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشقَ، فلا نَعُدْ ... لها أبداً. ما دام فيها الجُراضِمُ[1]

وذلك أنَّ الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم، لأن له صيغة خاصة وهي «إفعل»، فيستغنى بها عنه.

٤ ـ اعلم أن طلب الفعل أو تركه، إن كان من الأدنى إلى الأعلى، سمي «دعاء» تأدباً.

---

(١) الجراضم بفتح الجيم: جمع جرضم. وجراضم: بضم الجيم فيها وهو الأكول.

وسميت اللام و«لا» حرفي دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ونحو: (**لا تؤاخذنا بما فعل السفهاء منا**) وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء، نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١].

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة. وهي:

١ - إن، نحو: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وهي أمُّ الباب. وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمهما لتضمّنه معناها. فإن قلت: (من يزرني أكرمْه)، فالمعنى: (إن يزرني أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها.

٢ - إذ ما، كقول الشاعر:

وإنـك إذ مـا تـأت مـا أنـت آمـرٌ بـهِ تُـلْـفِ مَـنْ إيَّـاهُ تـأمـرُ آتـيـا

وهي: حرف بمعنى (إن). وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن)، فبنيت وجزمت الفعلين. وعملُها الجزم قليل. والأكثر أن تهمل ويُرفع الفعلان بعدها. وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلّا في ضرورة الشعر.

(وأصلها «إذ» الظرفية، لحقتها «ما» الزائدة للتوكيد فحملتها معنى «إن»، فصارت حرفاً مثلها، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية الأدوات فإن لها، غير معنى الربط، معاني أخر، كما ستعلم. ومن النحاة كالمبرد وابن السراج والفارسي - من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية).

٣ - مَن، وهي اسم مبهم للعاقل، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

٤ - ما، وهي اسم مبهم لغير العاقل، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٥ - مهما، وهي: اسمٌ مبهم لغير العاقل أيضاً، نحو: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢].

(وهي على الصحيح، إما مركبة من «مه» التي هي اسم فعل أمر للزجر والنهي ومعناه: «اكفف» ومن «ما» المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلا كلمة واحدة للشرط والجزء ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام الزجر والنهي. وإما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد، زيدت عليها كما تزاد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا: (ما ما) فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان).

٦ - متى، وهي: اسم زمان تضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

متى تأته تعشو[1] إلى ضوء ناره   تجد خير نارٍ، عندها خيرُ موقد

وقد تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد كقوله:

متى ما تلقني، فَرْدَيْنِ، تَرْجُفْ   رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطارا[2]

٧ ـ أيَّانَ، وهي: اسم زمانٍ تَضمَّنَ معنى الشرطِ كقول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ، تأمَنْ غيرَنَا، وإذا   لَمْ تُدْرِكِ الأمنَ منا لم تزلْ حَذِرا

وكثيراً ما تلحقُها «ما» الزائدةُ للتوكيد، كقول الآخر:

إذا النَّعْجَةُ الأدْماءُ[3] باتت بِقَفْرَةٍ   فأَيَّانَ ما تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ يَنْزِلِ

(وأصلها: «أيّ آنٍ»، فهي مركبة من «أيّ» المتضمنة معنى الشرط و«آن» بمعنى حين. فصارتا بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان المستقبل مبنياً على الفتح).

٨ ـ أينَ، وهي: اسمُ مكانٍ، تَضمّنَ معنى الشرط، نحو: «أينَ تنزِلْ أنزِلْ» وكثيراً ما تَلحقُها «ما» الزائدةُ للتوكيدِ، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

٩ ـ أنّى، ولا تَلحقُها «ما»، وهي اسمُ مكانٍ تَضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

خَليلَيَّ، أنّى تَأتِيانيَ تَأتِيا   أخاً غيرَ ما يُرضيكُما لا يُحاوِلُ

١٠ ـ حيثُما، وهي: اسمُ مكانٍ تَضمنَ معنى الشرط، ولا تجزم إلّا مُقترنةً بما، على الصحيح، كقول الشاعر:

حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لكَ الله   نجاحاً في غابرِ الأزمان

١١ ـ كيفما، وهي: اسمٌ مُبهَمٌ تضمَّنَ معنى الشرط، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عندَ الكوفيين، سواءٌ ألحقتها «ما»، نحو: «كيفما تكنْ يكنْ قرينُكَ»، أم لا، نحو: «كيف تجلسْ أجلسْ».

أما البصريونَ فهي عندهم بمنزلة «إذا»، تقتضي شرطاً وجزاءً، ولا تجزمُ، فهما بعدها مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلينِ مُتفقَيِ اللفظ والمعنى، كما رأيتَ سواءٌ أجزمتَ بها أم لم تجزم.

(فلا يجوز أن يقال: «كيفما تجلس أذهب»، لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما. ولا: «كيفما

---

(١) تعشو: فعل مضارع مرفوع، وليس جواب الشرط، وجملته حال من فاعل تأت. أي: متى تأته عاشياً، وجواب الشرط هو (تجد)، يقال عشا النار وإليها: أتاها من بعيد يرجو عندها هدى أو قرى، أو ضيافة.

(٢) الروانف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية الذي يلي الأرض عند القعود. والألية بفتح الهمزة، لا بكسرها، كما هو الشائع على الألسنة، وتستطار: تذعر وتخاف، يقال: استطير: إذا ذعر، وهو منصوب بأن مقدرة.

(٣) المراد بالنعجة: نعجة الرمل وهي البقرة الوحشية، والأدماء: السمراء.

تكتب الكتاب أكتب القربة»، أي أخرزها وأخيطها لاختلاف معنى الفعلي وإن اتفق لفظهما. ولا: «كيفما تجلس أقعد» لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما).

١٢ ـ أيٌّ. وهي: اسمٌ مبهمٌ تضمنَ معنى الشرط. وهي، من بين أدوات الشرط، مُعربةٌ بالحركات الثلاث، لملازمتها الإضافة إلى المفرد، التي تبعدُها من شبه الحرف، الذي يقتضي بناء الأسماء، فمثالُها مرفوعةً: «أيُّ امرىءٍ يَخدمْ أمتَه تخدمْهُ»[1]، ومثالُها منصوبةً: قولهُ تعالى: ﴿أيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠][2]، ومثالُها مجرورةً: بأي قلم تكتبْ أكتبْ[3]، وكتابَ أيٍّ تقرأ أقرأ»[4].

وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد. وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها التنوين عوضاً منه، كما في الآية الكريمة. إذ التقدير: «أي اسم تدعو» وكما في المثال الرابع، إذ التقدير «كتاب أي رجل».

ويجوز أن تلحقها «ما» الزائدةُ للتوكيد، كالآية السابقة، وكقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨].

١٣ ـ إذا، وقد تَلحقُها (ما) الزائدة للتوكيد، فيقالُ: (إذا ما). وهي اسمُ زمانٍ تضمنَ معنى الشرط. ولا تجزم إلّا في الشعر، كقول الشاعر:

إستَغْنِ، ما أغناكَ ربُّكَ، بالغِنى وإذا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ[5]

وقد يُجزَمُ بها في النثر على قلّة: ومنه حديثُ علي وفاطمةَ، رضيَ الله عنهما: «إذا أخذتُما مَضاجِعَكما، تُكبِّرا أربعاً وثلاثين».

والفرقُ بين (إنْ) وإذا: أن الأولى تدخل على ما يُشَكُّ في حصولهِ. والثانية تَدخل على ما هو مُحقّقُ الحصول. فإن قلتَ «إن جئتَ أكرمتك»، فأنتَ شاكٌّ في مجيئه، وإن قلتَ: «إذا جئتَ أكرمتُكَ، فأنتَ على يقين من مجيئه».

(والجزم بإذا شاذ، للمنافاة بينها وبين «إن» الشرطية. وذلك أن أدواتِ الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إن»: التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة «إذا» موضوعة للتحقيق فهما متنافيتان).

---

(١) أي: مرفوعة، لأنها مبتدأ والجملة بعدها خبر.

(٢) أياً: منصوبة لأنها مفعول به مقدم لتدعو.

(٣) بأي: الباء: حرف جر، وأي مجرورة بها.

(٤) كتاب: مضاف، وأي: مضاف إليه مجرور بالإضافة.

(٥) الخصاصة: الفقر، وتجمل: أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل، ويروى «فتحمل» بالحاء، أي احتمل، والأول أحسن في المعنى.

الشرطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبَرياً، مُتصرفاً، غيرَ مُقترنٍ بقَدْ، أو لن، أو ما النافيةِ، أو السين أو سوف.

فإن وقع اسمٌ بعد أداةٍ من أدوات الشرط، فَهُناك فعلٌ مُقدَّرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] فأحدٌ: فاعلٌ لفعلٍ محذوف، هو فعل الشرط. وجملةُ «استجارك» المذكورةُ مُفسرةٌ للفعل المحذوف.

المراد بالفعل الخبريِّ ما ليس أمراً، ولا نهياً ولا مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب - كالاستفهام والعَرْضِ والتّحضيض - فذلك كلُّه لا يقَعُ فعلاً للشرط.

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط. أي الأصلُ فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً. غير أنه قد يقعُ جواباً ما هو غير صالحٍ لأن يكون شرطاً. فيجبُ حينئذٍ اقترانه بالفاءِ لتربِطَهُ بالشرط، بسبب فقْدِ المناسبةِ اللّفظيَّة حينئذٍ بينهما. وتكون الجملةُ برُمَّتها في محلِّ جزمٍ على أنها جواب الشرط.

وتسمى هذه الفاء «فاءَ الجواب»، لِوُقوعها في جواب الشرط، وفاءَ الربط، لربطها الجواب بالشرط.

مواضِعُ رَبطِ الجوابِ بالفاءِ

يجب ربطُ جوابِ الشرط بالفاءِ في اثنيْ عشرَ موضعاً.

الأول: أن يكون الجوابُ جملةً اسميةً: نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

الثاني: أن يكونَ فعلاً جامداً، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

الثالثُ: أن يكون فعلاً طَلبياً، نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

الرابع: أن يكون ماضياً لفظاً ومعنًى، وحينئذٍ يجبُ أن يكون مقترناً بقَدْ ظاهرةً، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]. أو مُقدَّرةً، نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦].

الخامسُ: أن يقترن بقَدْ، نحو: «إن تَذهبْ فقد أذهبُ».

السادسُ: أن يقترنَ بما النافية، نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

السبع: أن يقترنَ بِلَنْ، نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

الثامنُ: أن يقترنَ بالسين، نحو: ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٧٢].

التاسع: أن يقترنَ بسوف، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨]. والعيلةُ: الفقر.

العاشر: أن يُصدَّرَ بِرُبَّ، نحو: «إن تجئ فربما أجيءُ».

الحادي عشرَ: أن يُصدَّرَ بكأنما، نحو: ﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

الثاني عشرَ: أن يُصدَّر بأداةِ شرط، نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥][1]، ونحو أن تقولَ: «من يُجاوِرْك، فإن كان حسنَ الخُلقِ فتقرَّبْ منه».

فإن كان الجوابُ صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء، لأن بينَهما مُناسبةً لفظيّة تُغني عن ربطه بها. إلّا أن يكونَ مُضارعاً مُثبتاً، أو منفيّاً بلا، فيجوز أن يُربطَ بها وأن لا يُربط. وتركُ الرابطِ أكثرُ استعمالاً، نحو: «إن تَعودوا نَعدْ»، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] وقولهُ: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣][2].

وقد تَخلفُ فاءَ الجوابِ «إذا» الفجائيّةُ، إن كانت الأداةُ «إن» أو «إذا» وكان الجوابُ جملةً اسميّةً خبريَّةً غيرَ مقترنةٍ بأداةِ نفيٍ أو «إنَّ»، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ونحو: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

حذفُ فعلِ الشّرط

قد يُحذفُ فعلُ الشرطِ بعدَ «إن» المُردَفةِ بِلا، نحو: تَكلَّمْ بخيرٍ، وإلاّ فاسكتْ[3]: قال الشاعر:

فطلِّقها، فلستَ لها بِكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ[4]

(١) جملة «فإن استطعت» في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف والتقدير: إن استطعت فافعل.

(٢) أي: فلا يخاف نقصاً في جزائه ولا ظلماً.

(٣) أي: وإلاّ تتكلم بخير فاسكت.

(٤) أي: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

وقد يكون ذلك بعد «مَنْ» مُردفةً بِلا، كقولهم: «مَنْ يُسَلِّمْ عليك فسلِّمْ عليه، ومن لا، فلا تعبأ به».

ومما يحذفُ فيه فعلُ الشرطِ أن يقعَ الجوابُ بعدَ الطلب، نحو: «جُدْ تسُدْ» والتقديرُ «جُدْ، فإن تَجُدْ تسُدْ».

حذف جواب الشرط

يُحذَفُ جوابُ الشرطِ إن دلَّ عليه دليلٌ، بشرط أن يكون الشرطُ ماضياً لفظاً، نحو: «أنتَ فائزٌ إنِ اجتهدتَ»، أو مضارعاً مُقترناً بِلَمْ، نحو: «أنتَ خاسرٌ إن لم تجتهدْ».

(ولا يجوز أن يقال: «أنت فائز إن تجتهد»، لأن الشرط غير ماض، ولا مقترن بلم).
ويُحذفُ إما جوازاً، وإما وجوباً.

فيُحذَفُ جوازاً، إن لم يكن في الكلام ما يَصلُحُ لأن يكونَ جواباً، وذلك بأن يُشعِرَ الشرطُ نفسُهُ بالجواب، نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]. أي: إن استطعتَ فافعل، أو بأن يقعَ الشرط جواباً لكلام، كأن يقول قائل: «أتُكرمُ سعيداً»، فتقولُ: «إن اجتهدَ»، أي «إن اجتهد أُكرمْهُ».

ويُحذفُ وجوباً، إن كان ما يَدُل عليه جواباً في المعنى. ولا فرق بين أن يتقدَّم الدال على جواب الشرط، نحو: «أنت فائزٌ إن اجتهدتَ» أو يتأخرَ عنه، كأن يَتَوَسَّطَ الشرط بين القسم وجوابِهِ، نحو: «والله، إن قمتَ لا أقومُ» أو يَكتنفَهُ، كأن يَتوَسط الشرطُ بين جُزءَيْ ما يدلُ على جوابه نحو: «أنتَ، إن اجتهدتَ، فائزٌ».

فائدة

الشرطُ يقتضي جواباً، والقَسَمُ كذلك. فإن اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ولم يسبقهما ما يقتضي خبراً، كالمبتدأ أو ما أصله المبتدأ، كان الجواب للسابق، وكان جواب المتأخر محذوفاً، لدلالة جوابِ الأول عليه. فإن قلتَ: «إن قُمتَ، والله، أقُم» فأقُمْ: جوابُ الشرط، وجوابُ القسَم محذوف، لدلالة جواب الشرط عليه. وإن قلتَ: «والله، إن قمت لأقومنَّ»، فأقومنَّ جوابُ القسم، وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء: ٨٨]. فجملة: (لا يأتون) جوابُ القسم المدلولِ عليه باللام، لأن التقدير: «والله لئن اجتمعت». وجواب الشرط محذوفٌ، دلَّ عليه جوابُ القسم.

وقد يُعطى الجواب للشرط، معَ تقدمِ القسم، في ضرورة الشعر كقوله:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليوم صادقاً أصُمْ في نَهارِ القَيْظِ، للشَّمْسِ باديا[١]
وأركَبْ حماراً بين سَرْجٍ وَفَروةٍ وَأُعْرِ منَ الخاتامِ صُغْرى شِماليا[٢]

فإن تقدَّم عليهما ما يقتضي خبراً، جاز جعل الجواب للشرط، وجازَ جعلُهُ للقسم. فإن جعلته للقسم. قلت: «زهيرٌ، والله إن يجتهد، لأكرمنَّه» وإن أعطيته للشرط، قلت: «زهيرٌ والله، إن يجتهد أكرمْه» ومن العلماء من أوجب إعطاءَ الجواب للشرط. ولا ريب أن جعله للشرط أرجح، سواءٌ أتقدَّم الشرطُ على القسم، أم تأخرَ عنه. أما إذا لم يتقدمهما ما يقتضي خبراً، فالجواب للسابق منهما، كما أسلفنا.

حذفُ الشرط والجواب معاً

قد يُحذفُ الشرطُ والجوابُ معاً، وتبقى الأداةُ وحدَها، إن دَل عليهما دليل، وذلك خاصٌ بالشعر للضرورة، كقوله:

قالتْ بناتُ العمِّ: يا سَلْمَى، وإنْ كانَ فقيراً مُعْدِماً؟ قالت: وإنْ

أي: وإن كان فقيراً مُعدِماً فقد رضيتُهُ. وقول الآخر:

فإنَّ المَنِيَّةَ، مَنْ يخشها فَسَوْفَ تُصادِفُهُ أيْنَما

أي: أينما يذهبْ تُصادفه.

وقيل يجوزُ في النَّثر على قلَّة. أما إن بقي شيءٌ من مُتعلَّقات الشرط والجواب، فيجوز حذفهما في شعر ونثرٍ، ومنه قولهم: «من سلَّمَ عليك، فسلِّم عليه، ومن لا فلا»، أي: ومن لا يُسلِّمْ عليك، فلا تسلِّمْ عليه، ومنهُ حديثُ أبي داود: «من فعلَ فقد أحسنَ، ومن لا فلا»، أي: «ومن لم يفعلْ فما أحسنَ»، وقولهم: «الناسُ مَجزيّونَ بأعمالهم: «إن خيراً فخيراً، وإن شرًّا فشرًّا»، أي: «إن عملوا خيراً، فيُجزَوْنَ خيراً، وإن عملوا شرًّا فَيُجْزَوْنَ شرًّا».

(ويجوز أن نقول: «إن خيراً فخيرٌ: وإن شراً فشر» برفع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فجزاؤهم خير، فجزاؤهم شر. فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم على أنها جواب الشرط).

---

(١) القيظ: أشد الحر، ويروى: «ضاحياً» بدل «بادياً»، ومعناه بارزاً للشمس، يقال: ضحى للشمس يضحى، بكسر الحاء في الماضي وفتحها للمضارع أي برز لها متعرضاً لنورها ومصدره «الضحاء»، بفتح الضاد ممدوداً، والمادة تدل على معنى البروز والظهور، ومنه «الضحا»، وضاحية كل شيء: ناحيته البارزة، ومنه ضاحية البلد، والضواحي جمعها.

(٢) سرج وفروة: موضعان، والخاتام لغة في الخاتم، وفي الخاتم أربع لغات: خاتم بفتح التاء، وهو أشهرها. وخاتم بكسرها، وخاتام وخيتام، وأراد بصغرى شماله خنصر يده اليسرى، ويفهم من البيت أنهم كانوا يختتمون بها.

الجزمُ بالطَّلب

إذا وقعَ المضارعُ جواباً بعد الطلب يُجزَمُ: كأن يقع بعد أمر أو نهي، أو استفهام أو عَرض، أو تحضيض؛ أو تَمَنٍّ أو ترجٍ، نحو: «تَعَلَّمْ تفزْ، لا تَكسلْ تَسُدْ، هَلْ تَفعل خيراً، تُؤْجَرْ. ألا تزورُنا تكنْ مسروراً. هلا تجتهدُ تنلْ خيراً، ليتَني اجتهدتُ أكنْ مسروراً، لعلكَ تُطيعُ الله تَفُزْ بالسعادة».

وجزمُ الفعلِ بعد الطَّلب، إنما هو بإن المحذوفةِ معَ فعلِ الشرط. فتقدير قولك: جُدْ تَسُدْ: «جُدْ، فإن تَجُدْ تَسُدْ». وتقديرُ قولك: «هل تفعل خيراً؟ تُؤْجَرْ»: «هل تفعلُ خيراً؟ فإن تفعلْ خيراً تؤجرْ» وقِس على ذلك. وقيل: إن الجزم بالطلبِ نفسِهِ لتضمنهِ معنى الشرطِ.

واعلم أنَّ الطلب لا يُشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها، من صيغ الطلب. بل يُجزم الفعل بعد الكلام الخبريّ، إن كان طلباً في المعنى، كقولك: «تُطيع أبَويكَ، تلقَ خيراً»، أي: أطعهما تلقَ خيراً. ومنه قولهم: «إتَّقى الله امرؤٌ فعلَ خيراً، يُثَبْ عليه». أي ليتَّقِ الله، وليفعلْ خيراً يُثَبْ عليه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢]، أي: آمنوا وجاهدوا يغفر لكم ذنوبكم، والجزمُ ليس لأنه جواب الاستفهام، في صدر الآية، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الرابحة، لأنه قد تكون الدلالة على الخير، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير. وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الصف: ١١]، لأنهما بمعنى: آمنوا وجاهدوا.

فالمضارعُ، في كل ما تقدَّم، مجزومٌ لأنه جوابُ طلبٍ في المعنى، وإن كان خبراً في اللفظ.

فوائد

١ ـ لا يجبُ أن يكون الأمرُ بلفظِ الفعل ليَصحَّ الجزمُ بعدَهُ، بل يجوزُ أن يكون أيضاً اسم فعل أمر، نحو: «صَهْ عن القبيح تُؤْلفْ». وجملةً خبريَّةً يُراد بها الطَّلَب (كما تقدَّم)، نحو: «يَرزُقُني الله مالاً أنفعْ به الأمة» أي: ليرزقني، ونحو: «حسْبُك الحديثُ يَنَمِ الناس».

٢ ـ يُشترَطُ لصحّة الجزم بعد النهي أن يصحَّ دخولُ (إن) الشرطية عليه، نحو: «لا تَدنُ من الشر تَسْلَمْ»، إذ يصحُّ أن تقول: «إلّا تدنُ من الشر تسلم». فإن لم يَصلُح دخولُ إن عليه، وجب رفعُ الفعل بعدَهُ، نحو: «لا تَدنُ من الشرّ تهلكُ». برفع تهلك، إذ لا يصحُّ أن نقولَ: «إلّا تدن من الشر تَهلكْ»، لفساد المعنى المقصود: وأجاز ذلك الكسائيُّ.

٣ ـ لا يُجزَمُ الفعلُ بعد الطلب إلا إذا قُصدَ الجزاءُ. بأن يُقصدَ بيانُ أن الفعلَ مسبَّبٌ عما

قبلهُ، كما أن جزاء الشرط مُسببٌ عن الشرط. فإن لم يُقصد ذلك، وجبَ الرفعُ إذ ليس هناك شرطٌ مُقدَّر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾ [المدثر: ٦][1]، وقولُه: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[2] [مريم: ٥، ٦] وقوله: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[3] [طه: ٧٧]. وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣][4].

٤ ـ إذا سقطت فاءُ السببيّة التي يُنْصَبُ المضارعُ بعدها، وكانت مسبوقة بما يَدُلُّ على الطّلب، يُجزَمُ المضارعُ إن قُصِدَ بقاءُ ارتباطه بما قبلهُ ارتباطَ المُسبَّب، كما مَرَّ. فإن أسقطت الفاءَ من قولك: «جئني فأكرمَك» جزمتَ ما بعدها، فقلتَ: «جئتني أُكرِمْكَ».

وقد أوضحنا هذا وما قبله، من قبلُ، في الكلام على: «فاء السببية».

إعرابُ الشّرط والجواب

الشرطُ والجوابُ يكونانِ مُضارعينِ، وماضيَين، ويكون الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً. والأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليلٌ، ويكون الأول مضارعاً أو ماضياً، والثاني جُملةً مُقترنة بالفاء أو بإذا.

فإن كانا مضارعين، وجب جزمُهما، نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ورفع الجواب ضعيفٌ كقوله:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِك، إنَّها   مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُها

وعليه قراءة بعضهم: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] بالرفع.

وإن كان الأول ماضياً، أو مضارعاً مسبوقاً بِلمْ، والثاني مضارعاً، جاز في الجوابِ الجزم والرفع. فإن رفعتَ كانت جملته في محل جزم، على أنها جواب الشرط. والجزمُ أحسنُ، والرفعُ حَسَنٌ. ومن الجزم قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١٥]. ومن الرفع قول الشاعر:

وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مَسْغَبةٍ[5]   يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِم

ونقول في المضارع المسبوقِ بِلَمْ: «إن لم تقُم أقُمْ وإن لَم تَقُمْ أقومُ»، بجزم الجواب ورفعه.

---

(١) جملة «تستكثر» في موضع الحال من فاعل «تمنن».

(٢) جملة «يرثني» في موضع النصب، على أنها صفة لولياً.

(٣) جملة لا «تخاف» في موضع الحال من فاعل «اضرب» ويجوز أن تكون استئنافية فلا محل لها من الإعراب.

(٤) جملة «تطهرهم» في موضع النصب على أنها نعت لصدقة.

(٥) المسغبة: الجوع.

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً بالضرورة، كما زعمه بعضهم)، وجبَ جزمُ الأول، كحديثِ: «من يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبِه». ومنه قول الشاعر:

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً(١) طاروا بها فَرَحاً، عَنّي، وما يَسمَعوا من صالِحٍ دَفَنُوا

وإن وقع الماضي شرطاً أو جواباً، جُزِمَ محلاً نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧].

وإن كان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء، نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]، امتنعَ جزمهُ، لأنَّ العربَ التزمت رفعَه بعدها. وتكونُ جملته في محلِّ جزمٍ، على أنها جواب الشرط.

وإن كان الجوابُ جملة مُقترنة بالفاء أو (إذا)، كانت الجملة في محلّ جزم، على أنها جوابُ الشرطِ، نحو: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]، ونحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

فوائد

إذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثُمّ) بعد جواب شرطٍ جازم، جاز فيه الجزم، بالعطف على الجواب. وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفةٌ. وجازَ النصبُ بأنْ مقدَّرةً وجوباً، وهو قليلٌ. وقد قُرِئَت الآيةُ: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بجزم (يغفرْ) في قراءة غيرِ عاصمٍ من السبعةِ، وبرفعه في قراءته، وبالنصب لابنِ عبَّاسٍ شُذوذاً. ومن النصب قول الشاعر:

متى ما تَلْقَني فَرْدَينِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيكَ وتُسْتَطارا(٢)

١ ـ إذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه، جاز فيه الجزم وهو الأكثرُ، وجاز النصب، وامتنع الرفع نحو: «إن تستقم وتجتهد أكرِمْكَ»، بجزم (تجتهدْ)، عطفاً على تَستقِمْ، وبنصبِهِ بأن مُقدَّرة وجوباً. وإنما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط والجواب، لأنَّ الفعلَ متوسط بينهما. وذلك ممنوعٌ، لأنه لا معنى للاستئنافِ حينئذٍ. ومن النصب قول الشاعر:

ومَنْ يَقترِبْ منا، وَيخْضَعَ، نُؤْوِهِ ولا يخشَ ظلماً، ما أقامَ، ولا هَضْما

وقول الآخر:

---

(١) السبة: العار، يقال: «هذا سبة على فلان» أي هو عار يسب به، ورجل سبة: يسبه الناس.

(٢) تستطار منصوب بأن مقدرة وجوباً، وقد سبق شرح هذا البيت في الجوازم.

وَمَـنْ لا يُـقَـدِّمْ رِجْـلَـهُ مُـطْـمَـئِـنَّـةً   فَـيُـثْـبِـتَـهـا فـي مُـسْـتَـوى الأرض، يَـزْلَـقِ

٢ - إن وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعل الشرط، ولم يقصد به الجواب، أو وقعَ بعدَ تمام الشرط والجواب، جاز جزمُه، على أنه بَدلٌ مما قبله. وجاز رفعُه، على أنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله. فمن الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر:

مـتـى تـأتـنـا تُـلْـمِـمْ بـنـا فـي دِيـارِنـا   تَـجِـدْ حَـطَـبـاً جَـزْلاً ونـاراً تـأجَّـجـا[١]

ومن الرفع بعده قول الآخر:

مـتـى تـأتـه تـعْـشـو إلـى ضَـوْءِ نـارِهِ   تَـجِـدْ خَـيْـرَ نـارٍ، عـنْـدهـا خـيـرُ مُـوقِـدِ[٢]

ومن الجزم والرفع، بعد تمام الشرط والجواب، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]. وقد قرِىءَ «يُضاعفُ»، بالجزم على أنه بَدلٌ من «يلقَ». وبالرفع على أنه جملةٌ حاليَّةٌ من فاعل «يَلقَ»، أو على أنه جملةٌ مستأنفةٌ.

إعرابُ أدوات الشرط

أدوات الشرطِ: منها ما هو حرفٌ، وهما: «إنْ وإذْ ما» (على خلافٍ في «إذْ ما» كما تَقدَّم). ومنها ما هو اسمٌ مُبهَمٌ تضمّن معنى الشرط، وهي: «من وما ومهما وأيٌّ وكيفما» ومنها ما هو ظرفُ زمانٍ تضمنَ معنى الشرط، وهي: «أين وأنى وأيّانَ ومتى وإذا».

ومنها ما هو ظرفُ مكان تضمَّنَ معنى الشرطِ، وهي: «حيثما».

فما دلَّ على زمانٍ أو مكانٍ، فهو منصوب محلاً على أنه مفعولٌ فيه لفعل الشرط.

و«من وما ومهما» إن كان فعلُ الشرط يطلُبُ مفعولاً به، فهي منصوبةٌ محلاً على أنها مفعولٌ به لهُ، نحو: «ما تُحصِّلْ في الصِّغر ينفعكَ في الكِبَر. من تُجاوِرْ فأحسِنْ إليه. مهما تفعلْ تُسأل عنهُ». وإن كان لازماً أو متعدّياً استوفى مفعولَهُ، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتدأٌ، وجملةُ الشرط خبرهُ، نحو: «ما يجيء به القدر، فلا مفرَّ منهُ. من يَجُدَّ يجِدْ، مهما ينزلْ بك من خطبٍ فاحتملْهُ. ما تَفْعلْهُ تَلقَهُ. مَنْ تَلقَهُ فسلِّمْ عليه. مهما تفعلوه تجدوه».

---

(١) تلمم: بدل من تأت مجزوم، والإلمام أن تأتي القوم، فتنزل بهم وتزورهم زيارة خفيفة والحطب الجزل: الغليظ. وناره تثبت طويلاً، ويجوز أن تكون الألف في تأججا ضمير الاثنين فيعود على الحطب والنار، وأن تكون زائدة للإطلاق، فالضمير المستتر يعود على الحطب أوالنار، إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون الفعل ماضياً، وقيل أصله تأجج فهو مضارع والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيف شذوذاً، لأن نون التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد أربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، وتراها موجزة في الكلام على أحرف التأكيد في الجزء الثالث.

(٢) سبق شرحه في الكلام على «متى».

و«كيفما»: تكونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعل الشرط، نحو: «كيفما تكنْ يكنْ أبناؤكَ».

و«أي» تكون بحسَبِ ما تُضافُ إليه، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكان، كانت مفعولاً فيه، نحو: «أيَّ يوم تذهبْ أذهبْ». «أيَّ بلدٍ تسكن أسكنْ» وإن أُضيفت إلى مصدر كانت مفعولاً مُطلقاً، نحو: «أيَّ إكرام تُكرِمْ أُكرِمْ» وإن أُضيفت إلى غير الظرف والمصدر، فحكمهاحكمُ «من وما ومهما»، فتكونُ مفعولاً به في نحو: «أيَّ كتابٍ تقرأ تَستفد». ومبتدأ في نحو: «أيُّ رجلٍ يَجُدْ يَسُدْ. أيُّ رجلٍ يخدمْ أُمّته تخدمْهُ».

وكلُّ أدوات الشرط مبنيةٌ، إلّا «أيًا» فهي معربَةٌ بالحركات الثلاث، مُلازِمةٌ للإضافة إلى المفرد، كما رأيتَ.

الباب السابع

إعراب الأسماء وبناؤها

وفيه ثلاثةُ فصول:

١ ـ المعرب والمبني من الأسماء

الأسماء كلُّها مُعربةٌ إلّا قليلاً منها.

ويُعرَبُ الاسمُ إذا سلمَ من شَبَهِ الحرفِ. ويُبنى إذا أشبهَه في الوضعِ أو المعنى، أو الافتقارِ، أو الاستعمال.

فالشبَهُ على أربعةِ أضرُبٍ:

الأولُ: الشَبَهُ الوضعيُّ. بأن يكونَ الاسمُ موضوعاً على حرفٍ واحدٍ، كالتاء من «كتبتُ»، أو على حرفين، كـ: نا من «كتبنا».

(فالضمائر بنيت لأنها أشبهت الحرف في الوضع، لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين. وما كان منها موضوعاً على أكثر، فإنما بني حملاً على أخواته، وذلك لأن أقل ما يبنى منه الاسم ثلاثة أحرف، فما ورد من الأسماء على أقل من ذلك، كان مبنياً لشبهه الحرف في الوضع. وأما نحو: «يد ودم»، فهو معرب. لأنه في الأصل ثلاثة أحرف: «دمَو ويدْي»).

الثاني: الشبه المعنوي. بأن يُشبِهَ الاسمُ الحرفَ في معناه. وهو قسمانِ: أحدهما ما أشبهَ حرفاً موجوداً، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام. والآخرُ ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ، حقُّهُ أن يوضعَ فلم يُوضع، كأسماء الإشارة.

(فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف، لأن ما تحمله من المعنى حقه أن يؤدى بالحرف. فأسماء الشرط أشبهت حرف الشرط، وهو «إن» وأسماء الاستفهام أشبهت حرف الاستفهام، وهو الهمزة، وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً غير موجود. فبنيت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع فلم يضعوه. وذلك لأن الإشارة، من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف، غير أنهم لم يضعوا حرفاً للإشارة، كما وضعوا للتمني «ليت»، وللترجي «لعل»، وللاستفهام «الهمزة وهل»، وللشرط «إن»).

الثالث: الشبه الافتقاريُّ الملازِمُ: بأن يحتاجَ إلى ما بعدَهُ احتياجاً دائماً، ليُتَمِّمَ معناه. وذلك كالأسماء الموصولةِ وبعضِ الظروف الملازمةِ للإضافة إلى الجملةِ.

(فالأسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتمم معناها، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه، والظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيث وإذا ومنذ الظرفيتين، إنما بنيت لافتقارها إلى جملة تضاف إليها افتقار الحرف إلى ما بعده).

الرابعُ: الشبَهُ الاستعماليُّ. وهو نوعان: نوعٌ يشبهُ الحرف العاملَ في الاستعمال، كأسماء الأفعال، فهي تُستعملُ مُؤثرةً غيرَ متأثرة، لأنها تعمل عمَل الفعل «ولا يعملُ فيها غيرُها، فهي كحروف الجرّ وغيرها من الحروف العوامل تُؤثرُ في غيرها ولا يُؤثرُ غيرُها فيها. ونوعٌ يُشبهُ الحرفَ العاطل، (أي: غير العامل) في الاستعمالِ، من حيثُ إنهُ مِثْلُه لا يؤثرُ ولا يتأثرُ، كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروفِ العواطل، لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

٢ ـ الأسماء المبنية

الأصلُ في الأسماء الإعرابُ، وإنما يُبنى منها ما أشبهَ الحرفَ كما قَدَّمنا، وهو ألفاظٌ محصورة.

والأسماء المبنيَّةُ على نوعين: نوعٍ يُلازمُ البناء، ونوع يُبنى في بعض الأحوال.

الملازم للبناء من الأسماء

مما يلازمُ البناءَ من الأسماء الضمائرُ وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولةُ، وأسماءُ الشرطِ، وأسماءُ الاستفهام، وأسماءُ الكناية، وأسماءُ الأفعالِ، وأسماءُ الأصوات[١].

ومنه «لَدَى ولَدُنْ والآنَ وأمسِ وقطُّ وعوْضُ». من الظروف.

و«قَطُّ» ظرفٌ للزمان الماضي على سبيل الاستغراق. و«عَوْضُ» ظرفٌ للزمان المستقبل كذلك، فهو بمعنى «أبداً»، تقول «ما فعلتهُ قطُّ، ولا أفعلهُ عوْضُ» أي لا أفعلُهُ أبداً.

ومنه الظروفُ الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيثُ وإذ وإذا ومذ ومُنذُ، إن جُعلا ظرفين.

فحيثُ، ملازمةٌ للإضافة إلى الجملة، فإن أتى بعدَها مفرَدٌ رفعَ على أنه مبتدأ ونوِيَ خبرُهُ، نحو: «لا تجلس إلّا حيثُ العلمُ» أي: حيثُ العلمُ موجودٌ.

«ومُذ ومنذُ»: معناهما إما ابتداءُ المدَّة، نحو: «ما رأيتك مُذ يومُ الجمعة»، وإما جميعُها، نحو: «ما رأيتك منذُ يومان». والاسم بعدهما مرفوعٌ على أنه فاعلٌ لفعل محذوف، والتقديرُ: «مُذ

(١) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب، فراجعها، أما أسماء الشرط فقد مرّ بك شرحها في هذا الجزء.

كان يومُ الجمعة، ومنذ كان يومانِ» (وكان هنا تامَّة لا ناقصة). فإن جَرَرت بهما كانا حرفي جَرّ، وليس بظرفين.

و«إذْ» ظرفٌ لما مضى من الزمان «وإذا»: ظرفٌ للمستقبل منه. وهما مضافان أبداً إلى الجُمل، إلّا أنَّ «إذْ» تُضافُ إلى كلتا الجملتين، و«إذا» لا تضافُ إلى الجملة الفعلية.

ومنه المركَّبُ المزجي، الذي تضمنَ ثانيهِ معنى حرف العطف، أو كان مختوماً بكلمة «وَيْهِ». **فالأول**: كأحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عشَرَ، إلّا اثني عشَرَ، ونحو: «وَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ»[1]، وهو جاري بَيتَ بَيتَ، والأمرُ بَيْنَ بَيْنَ، وآتيكَ صباحَ مساءَ وتفرَّق العدوُّ شَذَرَ مَذَرَ». وهو مبنيٌّ على فتح الجزءَين. **والثاني**: نحو: «جاءَ سيبَويهِ، ومررتُ بسيبويهِ».

وحرفُ التعريفِ والإضافةُ لا يُخِلّان ببناءِ العدد المركب. كالأحد عشَرَ وخمسة عَشَر.

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف، ولا مختوماً بويه، كان جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف، للعملية والتركيب المزجي. أما جزؤه الأول فيبنى على الفتح: كبعلبك وحضرموت وبختنصر. ما لم يكن آخره ياء فيبنى على السكون. كمعديكرب. فإن ختم بويه كسيبويه، بني جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر، كما تقدم).

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب إعراب المثنى. بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً، ولا محل له من الإعراب. فهو بمنزلة النون من المثنى).

ومنه ما كان على وزن «فَعالِ» علماً لأنثى. كحَذامِ ورقاشِ أو شتماً لها. كياخَباثِ ويا كَذابِ. وهو مبنيٌّ على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا الوزنِ من أسماءِ الأفعال. كنزالِ وحَذارِ. وكما أشبهه في الوزن، أشبهه في العدْل أيضاً: فَخباثِ: معدولةٌ عن خبيثةٍ، وكذابِ: معدولةٌ عن كاذبة، كما أنَّ «نزالِ» معدولة عن انزلْ، و«حَذارِ» عن احذَرْ. وندرَ أن يُستعملَ ما كان على وزن «فعالِ» في شَتْمِ الأنثى إلا معَ النداء.

ما لا يَلْزَمُ البناءَ من الأسماء

من الظروف ما لا يُلازمُ البناءَ. فهو يُبنى في بعض الأحوال، ويُعرب في بَعضٍ. وذلك. كَ قَبْل وبعد ودون وأوَّل والجهاتِ الستُ.

فما قُطعَ منها عن الإضافة لفظاً، لا تقديراً (بحيثُ لا يُنسى المضافُ إليه) بُني على الضمِّ، نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] ونحو: «جلستُ أمامُ، ورجعتُ إلى وراءُ».

---

(١) أي في حيرة واختلاط وشدة لا محيص لهم عنها ولا مفر، والحيص في الأصل: العدول والانحراف، يقال: «حاص عنه يحيص حيصاً وحيوصاً وحيصاناً»: إذا عدل عنه وحاد، والبيص في الأصل: الشدة والضيق، ومنه قول سعيد بن جبير: «أثقلتم ظهره، وجعلتم عليه الأرض حيص بيص» أي: ضيقتم عليه.

وما أضيفَ منها لفظاً، أعرب، نحو: «جئتُ قبلَ ذلك، وجلستُ أمامَ المِنبرِ».

وما عَرِيَ منها عن الإضافة لفظاً وتقديراً (بحيثُ يُنسى المضافُ إليه لأنه لا يتعلقُ به غرضٌ مخصوصٌ) أعرب، نحو: «جئتُ قَبلاً، وفعلتُ ذلك من بعدٍ».

يَلحَق بهذه الظروف «حَسْب» عند قطعهِ عن الإضافةِ نحو: «هذا حَسبُ» أي: «حَسْبي»، بمعنى يكفيني. وقد تُزادُ الفاءُ عليه تزييناً للفظِ، نحو: «الكتابُ سَميري فَحسبُ» أي: هو يكفيني عن غيره. وهو مبني على الضمّ.

ويلحقُ بها أيضاً «غَير» بعدَ النَّفي، نحو: «فعلتُ هذا لا غيرُ»، أو «ليسَ غيرُ» وهي مبنيٌّ على الضم أيضاً.

٣ ـ أنواع إعراب الاسم

أنواعُ إعرابِ الاسم ثلاثةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجَرٌّ: وعلامة الإعراب فيه إما حركةٌ أو حرفٌ. والأصلُ فيه أن يُعرفَ بالحركات.

المُعرَبُ بالحركات من الأسماء

المُعربُ بالحركة من الأسماءِ ثلاثةُ أنواعٍ: الاسمُ المفرَدُ، وجمعُ التكسير، وجمعُ المؤنثِ السالمُ.

وهي تُرفعُ بالضمة، وتنصبُ بالفتحة، وتجرُّ بالكسرةِ، إلا جمعَ المؤنث السالمَ، فيُنصبُ بالكسرةِ بَدَلَ الفتحةِ نحو: «أكرمتُ الفتياتِ المجتهداتِ» والاسمَ الذي لا ينصرفُ، فيُجرُّ بالفتحة بَدَلَ الكسرة، نحو: «ما الفقير القانِعُ بأفضلَ من الغني الشاكرِ».

والحركاتُ تكونُ ظاهرةً على آخر الاسم، إن كان صحيح الآخر، غير مضاف إلى ياءِ المتكلم، نحو: «الحقُّ منصورٌ».

فإن كان معتل الآخر بالألف، تُقدَّر على آخره الحركاتُ الثلاثُ للتَّعذر، نحو: «إن الهدَى مُنى الفتى».

وإن كان معتلَّ الآخر بالياءِ تُقدَّر على آخره الضمةُ والكسرةُ، نحو: «حكمَ القاضي على الجاني» أما الفتحةُ فتظهرُ على الياءِ لخفَّتها، نحو: «أجيبوا الداعيَ إلى الخير».

الاسم الذي لا ينصرفُ

الاسمُ الذي لا يَنصرفُ (ويُسمّى الممنوعَ من الصرف أيضاً): هو ما لا يجوزُ أن يلحقَهُ تنوينٌ ولا كسرةٌ. كأحمدَ ويعقوبَ وعطشانَ.

وهو على نوعين: نوعٍ يُمنعُ لسبب واحد، ونوع يُمنعُ لسببين.

فالممنوع من الصَّرف لسببٍ واحد: كلُّ اسم كان في آخره ألفُ التأنيث الممدودةُ: كصحراء وعذراءَ وزكريَّاءَ وأنصِباءَ. أو ألفُهُ المقصورةُ. كحُبلى وذِكرى وجرحى. أو كان على وزن منتهى الجموع كمساجدَ ودراهمَ ومصابيحَ وعصافيرَ.

(ولا يشترط فيما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعاً. بل كل اسم جاء على هذه الصيغة ـ وإن كان مفرداً ـ فهو ممنوع من الصرف: كسراويل[1] وطباشير وشراحيل)[2].

والممنوع من الصَّرفِ لسببين إما عَلَمٌ وإما صِفةٌ.

العَلَمُ الممنوعُ من الصَّرف

ويمنعُ العَلَمُ من الصرف في سبعة مواضع:

١ ـ أن يكون علماً مؤنثاً. سواءٌ أكان مؤنثاً بالتاءِ: كفاطمةَ وعزّةَ وطلحةَ وحمزةَ، أم مؤنثاً معنويًا: كسُعادَ وزينبَ وسَقَرَ ولَظى. إلّا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط، كدَعْد وهند وجُمْل، فيجوز منعهُ وصرفهُ والأولى صرفه، إلّا أن يكون منقولاً عن مُذكر، كأن تُسميَ امرأة بقَيْس أو سعد، فإنك تمنعه من الصرف وجوباً، وإن كان ساكن الوسط. فإن كان الثلاثيُّ الساكنُ الوسطِ أعجمياً، وجب منعُه: كماهَ وجُورَ وحِمْصَ وبَلْخَ ونيسَ[3] ورُوزَ[4].

وإذا سمّيتَ مذكراً بنحو: «سعاد وزينب وعَناق»[5] و«عقرب وعنكبوت» من الأسماء المؤنثة وضعاً، الزائدة على ثلاثة أحرف، منعته من الصرف، للعلمية والتأنيث الأصلي. فإن كان على ثلاثة أحرف، كدعدٍ وعُنُقٍ، صرفته. وإن كان التأنيث عارضاً، كدلالَ وربابَ ووِدادَ، أعلاماً لأنثى، منعتها من الصرف. فإن سميتَ بها مذكراً صرفتها، لأنها في الأصل مذكَّرات. فالدلال والوداد: مصدران. والرباب: السحاب الأبيض، وبه سُميت المرأة[6]. أما إن سميتَ مذكراً بصفة من صفات المؤنث الخالية من التاءِ، فإنك تصرفه، كأن تسميَ رجلاً: مُرضعاً أو مُتئماً[7]. والكوفيون يمنعونه من الصرف.

---

(١) سراويل اسم مفرد مؤنث، وقد يذكر، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه، أنكر ابن مالك عليه ذلك، وجمعه «سراويلات»، وهو اسم أعجمي معرب وقيل بل هو عربي جمع سروال وسراولة.

(٢) شراحيل: علم على رجل، فمن قال إنه عربي منعه من الصرف لكونه على وزن منتهى الجموع ومن قال إنه أعجمي منعه للعلمية والعجمة، منضماً إليها صيغة منتهى الجموع.

(٣) هذه الخمسة أسماء بلاد.

(٤) روز: اسم امرأة.

(٥) العناق، بفتح العين: الأنثى من أولاد المعز.

(٦) والرباب أيضاً: من آلات الطرب التي يضرب بها.

(٧) المتئم: من تجمع اثنين في بطن: يقال منه أتأمت المرأة، والولدان توأمان وكل واحد منهما توأم الآخر.

وأسماءُ القبائل مؤنثة. ولك فيها وجهانِ: منعُها من الصرف، باعتبار أنها أعلامٍ لمؤنثات، نحو: «رأيتُ تميمَ»، تعني القبيلةَ، ولك صرفها، باعتبار أن هناك مضافاً محذوفاً نحو: «رأيت تَميماً». تعني بني تميم. فحذفتَ المضافَ وأقمتَ المضاف إليه مُقامَهُ فإن قلتَ: «جاءَ بنو تميم» صرفتَ تميماً قولاً واحداً. لأنك تعني بتميم أبا القبيلةِ لا القبيلةَ نفسها.

وما سُميَ به مما يُجمعُ بالألفِ والتاءِ: كعَرَفاتٍ وأذرعاتٍ جاز منعه من الصرف، وجاز صرفُه وإعرابهُ كأصله، وهو الأفصحُ.

وما كان على وزن «فَعالِ» علَماً لمؤنثٍ، كحذام وقَطام ورَقاش ونَوار فأهلُ الحجازِ يبنونه على الكسر، في جميع أحواله*فيقولون: قَالت حَذَامِ، وسمعتُ حَذامِ، ووعَيتُ قولَ حَذامِ». قال الشاعر:

إذا قـالـتْ حَـذامِ فَـصـدِّقـوهـا ... فـإنَّ الـقـوْلَ مـا قـالـتْ حَـذام

وبنو تَميم يمنعونه من الصَّرفِ للعلميّة والتأنيث، فيقولون: «قالت حذامُ، وسمعتُ حذامَ، ووَعَيتُ قول حذامِ».

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل، باعتبار عدل هذه الأسماء عن حاذمة وفاطمة وراقشة ونائرة، ومنعها للعلمية والتأنيث أولى).

٢ ـ أن يكونَ عَلماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم وأنطونَ وإنما يُمنعُ إذا كانت عَلميَّته في لغته. فإن كان في لغته اسمَ جنسٍ، كلجامٍ وفِرَندٍ ونحوهما مما يُستعمل في لغته علماً، يصرَفُ إن سميتَ به.

وما كان منه على ثلاثةِ أحرفٍ صُرِفَ، سواءٌ أكان مُحرَّكَ الوَسَط، نحو لَمَكٍ[1]، أم ساكنَهُ، كنُوحٍ وجُولٍ وجاكٍ.

(وقيل: ما كان محرك الوسط يمنع، وما كان ساكنه يصرف، وقيل: ما كان ساكنه يصرف ويمنع. وليس بشيء: والصرف في كل ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة).

٣ ـ أن يكون علماً موازناً للفعل. ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل، كيَشكُرَ ويزيدَ وشمَّرَ[2]. أو عن اسم على وزنه، كدُئِل[3] وإستبرَقَ وأسعدَ، مُسمًّى بها.

والمعتبرُ في المنع إنما هو الوزنُ المختصُّ بالفعلِ، أو الغالبُ فيه. أمَّا الوزنُ الغالبُ في الاسم، الكثيرُ فيه، فلا يُعتبرُ، وإن شاركه فيه الفعلُ. وذلك: كأن يكون على وزن «فَعَلَ»: كَحَسَنٍ

---

(١) لمك: هو ابن متوشلح بن نوح.

(٢) شمر: اسم فرس واسم قبيلة.

(٣) دئل: اسم قبيلة منها أبو الأسود الدؤلي، والدؤل في الأصل: ابن آوى، والذئب، ودويبة تشبه ابن عرس.

ورجبٍ. أو «فَعِل»: كَكَتِفٍ وخَصِرٍ. أو «فَعُل»: كعَضُدٍ. أو «فاعِل» كصالحٍ. أو «فَعلَلَ»: كجعفرٍ. فإن سميتَ بما كان على هذه الأوزان انصرف.

والمراد بالوزن المختص بالفعل: أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يعبأ به. فمثل «دُئل» هو على صيغة الماضي المجهول. لكنه نادر في الأسماء. فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل: ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول، الذي لم يعل ولم يدغم [١]: كدئل وكأن تسمي رجلاً «كتب»، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها [٢]، معلومة ومجهولة. إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة «فاعل يفاعل»: كصالح، علماً. فإنه على وزن «صالح» فعل أمر [٣]. فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفعل، منعته من الصرف.

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل: أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء. فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى. ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد. كأن تسمي رجلاً «إثمِدَ» [٤] أو «إِصْبَعَ» أو «أُبلُمَ» [٥]. فإنها موازنة لقولك: «اجلس وافتح وانصر» وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل: «أحمد ويشكر وتغلب» أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل، منعته من الصرف أيضاً.

فائدة

١ ـ إن ما جاء على وزن الفعل، مما سميت به ثلاثة أنواع: نوع منقول عن اسم: كدُئل واستبرق. ونوع منقول عن صفة: كأحمر وأزرق. ونوع منقول عن فعل: كيشكر ويزيد. وكلاً يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل أو يغلب فيه، كما تقدم، ومن العلماء كعيسى بن عمر ـ شيخ الخليل وسيبويه ـ ومن تابعه، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء. كأن تسمي رجلاً: «كتب، أو حمدَ أو ظرف أو

---

(١) فإن أعل، كأن تسمي رجلاً بقيل مجهول «قال»، أو أدغم كأن تسمي رجلاً برد، مجهول «رد» صرفتهما على أرجح أقوال النحاة، لفقد الوزن بالإعلال أو الإدغام، فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسماء.

(٢) أما الصيغ المجردة عن الزيادة، فمنها ما يغلب في الفعل، ومنها ما يغلب في الاسم، كما سيأتي.

(٣) وزن «فاعل» بكسر العين، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها، لذلك تنصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن.

(٤) الأثمد، بكسر الهمزة وسكون الثاء وكسر الميم: حجر الكحل.

(٥) الأبلم، بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام: بقلة لها قرون كالباقلى، وورق شجرة تسمى «البقل»، بضم فسكون.

حوقل». ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم: كرجب أو عن صفة: كحسن. وما قوله ببعيد من الصواب. وإن خالفه الجمهور. وفي مقدمتهم تلميذه سيبويه. لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم أو صفة. فهو قوة له في منعه من الصرف.

٢ ـ العلم المنقول عن فعل، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء الممنوعة من الصرف فترفعه بالضمة، وتنصبه وتجره بالفتحة. ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية. فإن رُوعِيَ في أصل النقل. أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره، يعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة. فتقول: «جاء يشكر وشمر، ورأيت يشكر وشمر، ومررت بيشكر وشمر». وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة. أي عن الفعل مضمراً فيه الفاعل، يعرب إعراب الجملة المحكية[1] فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون، رفعاً ونصباً وجراً. لأنه نقل عن جملة محكية». فيحكى على ما كان عليه. فإن سميت رجلاً «يكتب أو استخرج»، باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمر، قلت: جاء يكتب واستخرج» ورأيت يكتب واستخرج، ومررت بيكتب واستخرج».

وعليه قوله:

نبئت أخوالي، بني تزيدُ ظلماً علينا لهم فديد[2]

وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الأسماء قولاً واحداً. لأن إعرابه إعراب المحكي، لا إعراب ما لا ينصرف. وعليه فتقول فيمن سميته: كتب، منقولاً إلى العلمية مع ضميره، «جاء كتب، ورأيت كتب، ومررت بكتب».

٣ ـ ما كان مبدوءاً بهمزة وصل: من الأفعال التي سميتَ بها، فإنك تقطع همزته بعد نقله إلى العلمية. لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية به. فإن سميت بانصرف واستخرج ونحوهما، قلت: «جاء إنطلقُ وإستخرجُ»، بقطع الهمزة. أما الأسماء المسمى بها، كانطلاق واستخراج، فلا تقطع همزتها بعد التسمية بها، بل تبقى على حالها. لأن نظيرها من الأسماء همزته موصولة.

---

(١) راجع إعراب المحكي في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) نبئت ماضٍ مجهول، ونبأ من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، كما علمت في الجزء الأول. والتاء نائب الفاعل، وهو مفعوله الأول، وأخوالي: مفعوله الثاني، وبني بدل منه مفعوله الثالث جملة «لهم فديد» من المبتدأ والخبر، أي: نبئت أخوالي لهم فديد، وعلينا: متعلق بالخبر، وظلماً: مصدر في موضع الحال، لأنه مؤول بظالمين، والفديد: الصوت والصراخ والجلبة. يقال: فد يفد فديداً: إذا صوت، ورجل فداد: شديد الصوت، وتزيد هذا: هو تزيد بن حلوان، أو قبيلة معروفة تنسب إليها البرود التزيدية، وهو بالتاء المنقوطة من فوق، هذا ما صوبه ابن يعيش في شرح المفصل، والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت.

٤ ـ أن يكون[1] علماً مُركباً تركيبَ مزجٍ، غيرَ مختومٍ بوَيْهِ[2] كبعلبكَّ وحَضرَمَوْتَ ومَعْديْ كَرِبَ وقاليْ قَلا.

٥ ـ أن يكون عَلماً مزيداً فيه الألف والنونُ: كعُثمانَ وعِمران وغَطفانَ.

٦ ـ أن يكون عَلماً معدولاً: بأن يكون على وزن «فُعَل». فيُقَدَّرُ معدولاً عى وزن «فاعِل». وذلك كَعُمَرَ وزُفَر وزُحل وثُعَلَ. وهي معدولةٌ عن عامرٍ وزافرٍ وزاحلٍ وثاعلٍ.

وهذا العدل تقديري لا حقيقي. وذلك إن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن «فعل» غير منصرفة، وليس فيها إلا العلمية. وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدّروا أنها معدولة عن وزن «فاعل»، لأن صيغة «فعل» وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل: كغُدَر وفُسَق بمعنى غادر وفاسق».

وما سُمِعَ منصرفاً، مما كان على هذا الوزن، كأُدَدٍ، لم يُحكم بعدلِه.

وقد أحصى النحاةُ ما سُمعَ من ذلك غيرَ مُنصرفٍ فكان خمسةَ عشرَ عَلَماً. وهي: عُمَرُ وزُفَرُ وزُحَلُ وثُعَلُ وجُشَمُ وجُمَحُ وقُزَحُ ودُلَفُ وعُصَمُ وجُحى وبُلَعُ وَمُضَرُ وهُبَلُ وهُذَلُ وقُثَمُ» وعدَّها السيوطيُّ في «همع الهوامع» أربعةَ عشرَ، بإسقاطِ «هُذَل».

ويُلحقُ بها «جُمَعُ وكُتَعُ وبُصَعُ وبُتَع». وهي أسماءٌ يؤكَّدُ بها الجمع المؤنث، نحو: «جاءَت النساءُ جُمَعُ وكُتَعُ وبُصَع وبُتَعُ» أي: جميعُهنَّ، و«رأيْتهنَّ جُمَعَ وكُتَعَ وَبُصَعَ وبُتَعَ» و«مررتُ بهنَّ جُمَعَ وكُتَعَ وبُصَعَ وبُتَعَ». فهي منوعةٌ من الصرفِ للتعريفِ وللعَدلِ.

(أما كونها معرفة، فبدليل أنها تؤكد بها المعرفة. كما رأيت. وتعريفها هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكد، إذ التقدير «جاء النساء جميعهن». وأما كونها معدولة، فلأن مفردها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء. فحقها أن تجمع على «جمعاوات وكتعاوات الخ». لأن ما كان على وزن «فعلاء» اسماً، فحقه أن يجمع على «فعلاوات»: كصحراء وصحراوات. ولكنهم عدلوا بها عن «فعلاوات» إلى «فعل»).

ومما جاءَ غير مصروفٍ للتعريفِ والعدلِ، «سَحَرَ» مجرَّداً من الألفِ واللام والإضافةِ مُراداً به سَحَرُ يومٍ بعينهِ. وإن كان كذلك فلا يكونُ إلَّا ظرفاً: كجئتُ يومَ الجُمعةِ سَحَرَ.

(أما كونه معرفة، فلأنه أريد به معين. وأما كونه معدولاً، فإنه معدول عن «السحر» بالألف واللام. فإن التقدير «جئت يوم الجمعة السحر»).

٧ ـ أن يكون عَلماً مَزيداً في آخره ألفٌ للإلحاق: كأرْطى وذِفْرَى، إذا سَمَيتَ بها. وألفُها

(١) أي: الرابع من المواضع السبعة التي يمنع العلم فيها من الصرف.

(٢) فإن ختم بها كان مبنياً على الكسر، كما سبق بالكلام على الأسماء المبنية.

زائدةٌ لإلحاق وزنهما بجعفر.

الصفة الممنوعة من الصَّرف

تمنعُ الصفةُ من الصّرف في ثلاثة مواضعَ:

١ ـ أن تكون صفةٌ أصليةٌ على وزن «أَفْعَلَ»: كأحمرَ وافضل.

ويشترطُ فيها ألاّ تُؤنثَ بالتاءِ، فإن أُنِّث بها لم تمنع كأرملٍ، فإن مؤنثه أرملةٌ. والأرملُ الفقير.

(فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن «أفعل» لم تمنع من الصرف. وذلك كأربع وأرنب في قولك: «مررت بنساء أربع ورجل أرنب». فأربع في الأصل اسم للعدد، ثم وصف به، فكأنك قلت: بنساء معدودات بأربع. وأرنب للحيوان المعروف. ثم أريد به معنى الجبان والذليل، فالوصف بهما عارض، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصرف).

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها، فتبقى ممنوعة من الصرف ـ كما لم يضر عروض الوصفية للاسم، فيبقى منصرفاً. وذلك كأدهم ـ للقيد، وأسود ـ للحية، وأرقم ـ للحية المنقطة، وأبطح ـ للمسيل فيه دقيق الحصى، وأجرع ـ للرملة المستوية لا تنبت شيئاً. فهي ممنوعة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، لأنها صفات، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية، كما لم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية وبعضهم يعتد باسميتها الحاضرة فيصرفها وأما «أجدل» ـ للصقر، و«أخيل» ـ لطائر ذي خيلان[1]، و«أفعى» للحية، فهي منصرفة في لغة الأكثر. لأنها أسماء في الأصل والحال. وبعضهم يمنعها من الصرف لامحاً فيها معنى الصفة. وهي القوة في أجدل: والتلون في أخيل، والإيذاء في أفعى.

وعليه قول الشاعر:

كأن العُقيليين، حين لقيتهم، فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

وقول الآخر:

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوماً عليَّ بأخيلا[2]

٢ ـ أن تكونَ صفةٌ على وزنِ «فَعلانَ» كعَطشانَ وسكرانَ. ويشترط في منعها أن لا تُؤنثَ بالتاءِ. فإن أُنثتْ بها لم تمتنع:

---

(١) الخيلان: بكسر الخاء: جمع خال، وهو نقطة سوداء تكون في الجسم تخالف لونه والأخيل مختلف لونه بالبياض والسواد، لذلك سمي بالأخيل، وهو طائر مشؤوم عندهم.

(٢) يقول: إن طائره ليس بالطائر المشؤوم، وضرب مثلاً لذلك بالأخيل، يريد أنه لا يتشاءم، فهو يمضي لما يريد لا يتطير من شيء.

كَسَيْفانٍ ـ وهو الطويلُ، ومَصّانٍ ـ وهو اللئيمُ، ونَدمانٍ ـ وهو النديمُ[١]، لأنَّ مؤنثها سيفانةٌ ومَصّانةٌ وندمانةٌ.

وقد أحصَوْا ما جاءَ على وزن «فَعلان»، مما يؤنث على «فَعلانة»، فكان ثلاثَ عشرة صفة، وهي: «ندمانٌ»، للنَّديم، و«حَبْلانٌ»، للعظيم البطن و«دخنانٌ»، لليوم المُظلم، و«سيفانٌ» للطويل، و«صوْجانٌ»، لليابس الظهر من الدوابِّ والناس، و«صَيحانٌ» لليوم الذي لا غَيْمَ فيه، و«سخْنانٌ»، لليوم الحارّ، و«مَوتانٌ»، للضعيف الفؤاد البليد، و«عَلاّنٌ»، للكثير النسيان، و«قشوانٌ»، للدقيق الضعيف، و«نصرانٌ»، لواحد النصارى، و«مَصّانٌ»، للئيم، و«أليانٌ» لكبير الألية. فهذه كلُّها منصرفةٌ، لأنها تُؤنثُ بالتاءِ. وما عداها فممنوعٌ، لأنَّ مُؤنثه على وزن «فَعْلى» كغضبانَ وغَضبى، وعطشانَ وعطشى، وسكرانَ وسكرى، وَجَوْعان وجَوْعى. وأما نحو: «أرونَانٌ» ـ وهو الصعب من الأيام ـ فمنصرِف لأمرين: الأوّلُ لأنه ليس على وزن «فَعْلان»، والثاني لأنه يؤنث بالتاءِ، فيقالُ: «يومٌ أرونانٌ، وليلةٌ أرونانة»، أي صعبة شديدة.

٣ ـ أن تكون صفةً معدولةً، وذلك بأن تكون الصفةُ معدولة عن وزن آخر. ويكونُ العدلُ مع الوصفِ في موضعين:

الأولُ: الأعدادُ على وزن «فُعال أو مَفعَل»: «كأحادَ ومَوْحَدَ، وثُناءَ ومَثنى، وثُلاثَ ومَثلَثَ، ورُباعَ ومَربَعَ».

(وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين الخ، فإذا قلت: «جاء القوم مثنى»، فالمعنى أنهم جاؤوا اثنين اثنين. وقد قالوا: إن العدل في الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة. غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة، والحق أنه مسموع في الواحد والعشرة وما بينهما).

الثاني: أُخَرُ، في نحو قولك: «مررتُ بنساءٍ أُخَرَ» قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وهي جمع أُخرى، مُؤنَّث آخر. وآخر (بفتح الخاءِ) اسمُ تفضيلٍ على وزنِ «أفعَل» بمعنى مغاير. وكان القياسُ أن يُقالَ: «مررتُ بنساءٍ آخَرَ» كما يقالُ: «مررتُ بنساءٍ أفضَلَ» ـ بإفرادِ الصفة وتذكيرها ـ لا «بنساءٍ أُخرَ»، كما لا يقالُ: «بنساءٍ فُضَل»، لأنَّ أفعلَ التفضيلِ، إن كان مُجرَّداً من «أل» والإضافة لا يُؤنثُ ولا يُثَنّى ولا يجمَعُ.

(وقد علمت في مبحث اسم التفضيل، في الجزء الأول، أنه إن كان مجرداً من «أل» والإضافة وجب استعماله مفرداً مذكراً، وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا. كما هي الحال هنا. تقول: «أخلاقك أطيب، وآدابك أرفع، وشمائلك أحلى» أما آخر فعدلوا به عن هذا الاستعمال، فقد استعملوه موافقاً للموصوف. فقالوا: «آخر

---

(١) إذا كان ندمان بمعنى النديم ـ من الندامة، وهي المحادثة والمكالمة، صرف لأن مؤنثه ندمانة، وإن كان بمعنى النادم ـ من الندم ـ فهو غير منصرف، لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة.

وآخران وآخرون، وأخرى وأخريان وأخر». على خلاف القياس، وكان القياس أن يقال آخر للجميع. فالعدل به عن القياس إحدى العلتين في منعه من الصرف. وإنما اختصت «أُخر» في جعل عدلها مانعاً من الصرف. لأن آخر ممنوع منه لوزن الفعل. وأخرى لألف التأنيث. وآخران وأُخريان وآخرون معربة بالحرف).

واعلم أنه لم يسمع شيء من الصفات التي جاء على وزن «فعل» ممنوعاً من الصرف إلّا «أُخر» فقدروا فيها العدل. ليكون علة أخرى مع الوصفية.

حكم الاسم الممنوع من الصرف

حكمُ الاسم الممنوع من الصرف أن يمنعَ من التنوين والكسرة، وأن يُجرّ بالفتحة نحو: «مررتُ بأفضلَ منه»، إلّا إذا سبقتهُ «أل» أو أُضيف، فيجرُّ بالكسرة، على الأصل، نحو: «أحسنت إلى الأفضلِ أو إلى أفضلِ الناس».

وقد يُصرفُ (أي: ينوَّنُ ويُجرُّ بالكسرةِ) غيرَ مسبوقٍ بألْ ولا مضافاً، وذلك في ضرورة الشعر: كقول السيدةِ فاطمةَ بنت الرسول ترثي أباها ﷺ:

مــاذا عَــلــى مَــنْ شــمَّ تُــربــة أحــمــدٍ   أن لا يَــشَــمَّ[1] مَــدى الــزمَّــانِ غَــوالــيــا[2]

والمنقوصُ المستحقُّ المنعَ من الصرف، كجوارٍ[3] وغواشٍ[4] تُحذَفُ ياؤُهُ رفعاً وجراً، وينوَّنُ نحو: «جاءت جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ». ولو سميت امرأةً بناجٍ، قلتَ: «جاءت ناجٍ، ومررتُ بناجٍ».

ويكون الجر بفتحةٍ مقدرةٍ على الياء المحذوفة، كما يكونُ الرفعُ بضمة مقدَّرة عليها كذلك. أما في حالة النصبِ، فتثبت الياءُ مفتوحة نحو: «رأيتُ جواريَ وناجيَ».

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائِهِ، في حالة الجرّ، ظاهرةً عليها الفتحةُ كقول الفرزدق:

فــلــو كــان عــبــد الله مــولــى، هــجــوتُــه   ولــكــنَّ عــبــد الله مــولــى مــوالــيــا[5]

---

(١) يشم؛ بفتح الشين، من باب «علم يعلم». هذه هي اللغة الفصحى، وفيه لغة أخرى وهي ضم الشين، من باب «رد يرد».

(٢) الغوالي: جمع غالية، وهي أخلاط من الطيب.

(٣) الجواري: جمع جارية أيضاً، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها. والجارية أيضاً: اسم فاعل من جرى يجري. والجواري أيضاً: السفن لأنها تجري فوق الماء.

(٤) الغواشي: الظلمات، من غشي الليل ـ بكسر الشين ـ إذا أظلم. والمفرد غاشية. وهي أيضاً: اسم فاعل من غشي المكان: إذا أتاه، وغشيه الأمر: إذا غطاه.

(٥) المولى: العبد الرقيق. ويطلق أيضاً على السيد وابن العم، وكان حقه أن يقول: «ولكن عبد الله مولى موالٍ» بحذف يائها وتنوينها تنوين العوض.

ومن النحاة من يثبتُ ياء المنقوص الممنوع من الصرف، إذا كان عَلَماً، في أحواله الثلاثة. فيقولُ: «جاءَت ناجي، ورأيت ناجيَ، ومررتُ بناجي».

واعلم أن تنوين المنقوص، المستحق المنع من الصرف، إنما هو تنوينُ عوَضٍ من الياءِ المحذوفة، لا تنوين صرف كتنوين الأسماء المنصرفة لأنه ممنوع منه.

فوائد

١ ـ أجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع، مطلقاً في نظم أو نثر. وهي لغة حكاها الأخفش وقال: كأنها لغة الشعراء. لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرى على ألسنتهم ذلك في الكلام. ولا ريبَ أنها لغةٌ ضعيفة، لا يلتفت إليها.

٢ ـ إذا عرضَ للعلم الممنوع من الصرف التنكير، كأن يراد به واحد لا بعينه ممن سمي به فإنه ينصرفُ، نحو: (جاءني عمرٌ من العمرين، وفاطمةٌ من الفاطمات، وإبراهيمُ من الإبراهيمين، وأحمدٌ من الأحمدين، وعثمانٌ من العثمانين)، ونحو: (رب سعادٍ وعمرانٍ ويزيدٍ ويوسفٍ ومعديكربٍ لقيتُ). (إلا إذا كان منقولاً عن صفة، كمن سميته أحمر ويقظان)، فإنه لا ينصرف على المختار من أقوال النحاة. وهو ما ذهب إليه سيبويه. لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العلمية، كان ممنوعاً من الصرف. فإذا فقد العَلمية رجع إلى أصله من المنع، اعتداداً بهذا الأصل ولم يفعلوا ذلك في غير الصفات الممنوعة، لأنه بزوال العلمية، التي هي أحد سببي المنع، لم يبق إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف.

٣ ـ أجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف. وعليه قول الأخطل:

طَلَبَ الأزارق بالكتائب، إذ هوت   بشبيبَ غائلة النفوس، غدورُ[1]

وقول العباس بن مرداس:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ   يفوقان مِرداسَ في مَجْمَعِ

واختاره ابن مالك. وهو الصحيح، كما قال ابن هشام، لكثرة ما ورد منه.

٭ وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقاً، في نظم أو نثر. وبعضهم خص ذلك بما كان علماً. وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع. والحق الاقتصار على ما ذكرنا.

---

(١) الأزارق، أصلها الأزارقة، حذفت التاء للضرورة، وهي جمع أزرقي، والأزارقة طائفة من الخوارج منسوبة إلى نافع بن الأزرق. وشبيب هذا هو رأس الأزارقة، وهو شبيب بن يزيد الشيباني، وفي شذرات الذهب أنه شبيب ابن قيس.

المعربُ بالحروف من الأسماء

المعرَبُ بالحروف من الأسماء ثلاثةُ أنواع: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماءُ الخمسة.

فالمثنى يُرفعُ بالألف، مثل: (أفلح المجتهدان). ويُنصب ويجرُّ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مثل: (أكرمت المجتهدَيْنِ، وأحسنتُ إلى المجتهدَيْنِ).

ومن العرب من يُلزمُ المثنى الألف، رفعاً ونصباً وجراً، وهم بنو الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيدُ وكنانة وآخرون، فيقولون: «جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان».
وعليه قول الشاعر:

تَزَوَّدَ منا بَينَ أذناهُ طَعنةً دَعته إلى هابي التراب، عقيمُ[1]

وقولُ الآخر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد «إنَّ». وقرىء: «إنْ هذان»، بتخفيفها، «وإنَّ هذين» بتشديدها ونصب هذين بالياء.

وجمعُ المذكر السالم يرفع بالواو، مثل: «أفلح المجتهدون». وينصبُ ويجرُّ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، مثل: «أكرمتُ المجتهدِينَ، وأحسنتُ إلى المجتهدينَ».

والأسماء الخمسة هي «أبٌ وأخٌ وحَمٌ وفو وذو». وهي ترفعُ بالواو، مثل: «جاء أبو الفضل»، وتنصبُ بالألف، مثل: «أكرِم أباك» وتُجرُّ بالياءِ، مثل: «عامل الصديق معاملة أخيك».

وهي لا تعرب كذلك إلّا إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم. فإن كانت مثناة، أو مجموعة، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع، مثل: «أكرم أبويك، واقتدِ بصالح آبائك، واعتصمْ بذوي الأخلاق الحسنة».

وإن قُطعت عن الإضافة كانت معربةً بحركات ظاهرة، مثل: «هذا أبٌ صالحٌ، وأكرِمِ الفم عن بَذيءِ الكلام، وتمسّكْ بالأخ الصادق».

وإن أُضيفتْ إلى ياءِ المتكلم كانت مُعربة بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على آخرها، يمنعُ من ظهورها

---

(١) هابي التراب: ما ارتفع منه ودق. وهو أيضاً: تراب القبر، وهو المراد هنا، والطعنة العقيم: هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لنفاذها وبلوغه بها القصد وقوله: «عقيم» هو صفة لطعنة، وحقه النصب، لكنه قطعه عن النعتية لفظاً، وجعله خبراً لمبتدأ محذوف أي تزود منا طعنة هي عقيم.

كسرةُ المناسبة[1] مثل: «أبي رجل صالح وأكرمتُ أبي، ولزِمتُ طاعةَ أبي».

ومن العرب من يقول في أبٍ وأخٍ وحَمٍ: «هذا أبُكَ، ورأيتُ أبَك، ومررتُ بأبِكَ». بحذفِ الآخر، ويعرب الاسم بحركاتٍ ظاهرة. ومنه قوله:

بِـأَبِـهِ اقـتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الْـكَـرَمْ وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

ومن قال: «هذا أبُكَ» قال في التثنية: «هذانِ أبانِ». ومن قال: «هذا أبوك»، قال: هذان أبوانِ.

ومنهم من يُلزمُ ذلك الألف، في حالات الإعراب الثلاث، ويُعربُهُ إعرابَ الاسم المقصور، بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، سواءٌ أُضيفَ أم لم يُضفْ. فيقول: هذا أباً، ورأيتُ أباً، ومررتُ بأباً». ويقول: هذا الأبا؛ ورأيتُ الأبا، ومررت بالأبا، باعتبار أنه اسم مقصور. كما تقول: «هذه عصاً، وهذه العصا». لأن الأصل «أبَوٌ»، قُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، كما قُلت في «عصاً» وأصلُها: «عَصَوٌ». ومنه المثل: «مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ»[2]، وقول الشاعر: «إنَّ أباها وأبا أباها... البيت». ومن قال: «هذا أباً»، قال في التثنية: «هذان أبوانِ»، كما يقو: «هاتانِ عصوانِ». يَقلبُ الألف واواً.

إعرابُ الملحقِ بالمُثنّى[3]

يُعربُ «اثنتانِ واثنانِ» إعرابَ المثنَّى.

ويُعرَبُ «كِلا وكِلْتا» إعرابَ المثنى، إذا أُضيفا إلى ضميرٍ، مثل: «جاءَ الرجلانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاهما، ورأيتُ الرجلين كليهما والمرأتينِ كلتَيهما، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتينِ كلتيهما». فإن أضيفا إلى غير الضمير أُعْربا إعرابَ الاسم المقصور، بحركات مُقدَّرة على الألف رفعاً ونصباً وجرًّا، مثل: جاءَ كِلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيتُ كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررتُ بِكلا الرجلين وكلتا المرأتين».

وكلا وكلتا: اسمانِ مُلازمانِ للإضافة. ولفظُهما مُفردٌ ومعناهما مُثنًّى: ولذلك يجوزُ الإخبارُ عنهما بما يحملُ ضميرَ المفردِ، باعتبار لفظهما، وضميرَ المثنى باعتبار معناهما، فنقول: «كلا الرجلين عالم، وكلاهما عالمان» وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كِـلاهُـمـا حـيـنَ جَـدَّ الـجَـرْيُ بَـيْـنَـهـمـا قَـدْ أَقْـلَـعـا، وكِـلا أَنـفَـيْـهـمـا رابـي

---

(١) يكون ما قبل ياء المتكلم مكسوراً، لأن الياء تناسبها الكسرة قبلها، فالكسرة التي يؤتى بها لتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة المناسبة، وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب على آخر الكلمة.

(٢) هذا مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه، ولا في مقدوره القيام به.

(٣) راجع بحث المثنى والملحق به في أوائل هذا الجزء.

إلَّا أن اعتبارَ اللفظِ أكثرُ، وبه جاءَ القرآنُ الكريمُ، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولم يَقُل: «آتتا».

ويُعرَبُ ما سُميَ به من الأسماءِ المُثناةِ إعراب المثنى، لأنه ملحَقٌ به، فتقولُ: «جاءَ حسنان وزيدانِ، ورأيتُ حسنينِ وزيدينِ، ومررتُ بحسنينِ وزيدينِ». ويجوزُ أن يَلزمَ الألفَ ويُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، تشبيهاً له بنحو: «عِمرانَ وسلمانَ» تقول: «جاءَ زيدانُ وحسنانُ، ورأيتُ زيدانَ وحسنانَ، ومررت بزيدانَ وحسنانَ» كما تقول: «جاء عمرانُ، ورأيتُ عمرانَ، ومررتُ بعمرانَ» ويكون منعُه من الصرف للعَلميّة وزيادة الألفِ والنون.

فائدتان

١ ـ قال ابن هشام في المغني: وقد سئلت قديماً عن قول القائل: «زيد وعمرو كلاهما قائم. أو كلاهما قائمان». فكتبت: إن قدر (كلاهما) توكيداً قيل «قائمان»: لأنه خبر عن «زيد وعمرو»، وإن قدر مبتدأ، فالوجهان، والمختار الإفراد. وعلى هذا، فإذا قيل: «إن زيداً وعمراً» فإن قيل «كليهما»، قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محب لصاحبه»، لأن معناه كل واحد منهما، وقوله:

كلانا غني عن أخيه حياته ... ونحن، إذا متنا، أشد تغانيا

٢ ـ يؤكد بكلا المثنى الذكر. وبكلتا المثنى المؤنث، ويضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى اسم واحد معرفة، دال على اثنين: إما بلفظه، نحو: «جاءَ كلا الرجلين» وإما بمعناه. كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى ... وكلا ذلك وَجْهٌ وقَبَل[1]

أي: وكلا ما ذكر من الخير والشر: ولا يضافان إلى مفرد، وأما قول الشاعر:

كلا أخي وخليلي واجدي أبداً ... في النائبات وإلمام الملمات

فضرورة نادرة، لا يلتفت إليها ولا يُستَشْهَدُ بها، ولا تباح في شيء من الكلام، حتى الشعر لأن الضرورة إنما يُستَشْهَدُ بها، إذا كانت كثيرة. فإن كثرت في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها.

إعرابُ المُلحَقِ بجمعِ المذكّر السالم[2]

يُعربُ الملحَق بجمع المذكرِ السالمِ «وهو ما جُمع هذا الجمعَ على غيرِ قياس» إعراب جمع المذكر السالم.

---

(١) المدى: الغاية، «والقبل» بفتحتين: ما ارتفع من جبل أو رمل أو علو من الأرض وهو أيضاً المحجة الواضحة. والمعنى: إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها. وكلاهما واضح ظاهر، يستقبل الناس أينما توجهوا، كما يستقبلهم الوجه والمرتفع من الأماكن.

(٢) راجع بحث جمع المذكر السالم والملحق به في هذا الجزء.

ويجوز في نحو: «بَنِينَ وسِنينَ وعِضينَ وثُبينَ» وما أشبهها أن يُعربَ إعرابَ هذا الجمع، وهو الأفصحُ فيقال: «مَرَّتْ عليَّ سِنون، واغتربتُ سنين، وأنجزتُ هذا العمل في سنينَ». قال تعالى: ﴿أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ﴾؟ [الصافات: ١٤٩] ويجوز أن تَلزَمَهُ الياءُ معَ التَّنوين[1]، تشبيهاً له بحينٍ، فيُعربُ بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرةِ جرًّا. تقول: «مَرَّت عليَّ سنينٌ كثيرةٌ. ومكثت مُغترِباً سنيناً كثيرةً، أو ثمانيَ سنينٍ». وعليه قول الشاعر:

دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ، فإنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنَ بِنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

وقول الآخر:

وكانَ لنا أبو حَسَنٍ، عَلِيٌّ، أباً بَرًّا ونحنُ لهُ بَنِينُ

ويجوز فيما سميَ به من هذا الجمع أن يعربَ إعرابه. فنقول: «جاءَ عابِدونَ وزيدونَ، ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ، ومررتُ بعابدينَ وزيدينَ». وهو الأفصحُ. ويجوز أن يلزمَ الياءَ والنون مع التنوين، والإعرابَ بالحركات الثلاثِ. فنقول: جاءَ زيدونٌ، ورأيتُ زيدوناً، ومررتُ بزيدونٍ. ويجوز أن يَلزمَ الواوَ والنون بلا تنوينٍ، ويعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، تشبيهاً له بهارون، فيجري مجراهُ. ويكون ممنوعاً من الصرف للعَلمية وشبهِ العجْمة. فنقول: جاءَ عابدونُ وحَمدونُ وخَلدونُ وزيدونُ، ورأيتُ عابدونَ وحمدونَ وخلدونَ وزيدونَ، ومررت بعابدونَ وحمدونَ وخلدونَ وزيدونَ»[2] كما نقول: جاء هارونُ، ورأيتُ هارونَ ومررتُ بهارونَ.

إعرابُ المُلحق بجمع المؤنثِ السّالم[3]

تُعرب «أُولاتُ» كجمع المؤنث السالم، بالضمة رفعاً، وبالكسرة نصباً وجراً. قال تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[الطلاق: ٦]. وتقول: (أُولاتُ الأخلاقِ الطيّبةِ محبوباتٌ) و(ارجُ الخيرَ من أُولاتِ الحياءِ والصلاحِ والعلم).

ويُعربُ ما سُميّ به من هذا الجمع إعرابَهُ، فتقولُ: «هذه أذرِعاتٌ[4] وعَرَفاتٌ[5]، ورأيتُ أذرعاتٍ وعَرفاتٍ، وسافرتُ إلى أذرعاتٍ وعَرَفاتٍ». هذا هو الفصيحُ. قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[البقرة: ١٩٨] ويجوز فيه مذهبانِ آخرانِ: أحدُهُما أن يُعربَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، للعَلميَّة والتأنيث: فيُرفعُ بالضمة، وينصب ويُجر بالفتحةِ. ويمتنعُ حينئذٍ من التنوين. فتقولُ: «هذهِ عَرَفاتُ، ورأيتُ عَرَفاتَ، ومررتُ بعرفاتَ». والثاني أن يُرفعَ بالضمة، ويُنصبَ ويُجر

(١) هذا إن تجرد من (أل) والإضافة.

(٢) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية، فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها، فكان عليها شبه العجمة.

(٣) راجع جمع المؤنث السالم والملحق به في هذا الجزء.

(٤) أذرعات بلد في حوران الشام، والنسبة إليها أذرعي.

(٥) عرفات وعرفة: موقف الحاج، وهي على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

بالكسرةِ، كجمعِ المؤنثِ السالم، غيرَ أنهُ يزالُ منه التنوينُ، فتقولُ: «هذهِ أذرعاتُ، ودخلتُ أذرعاتِ، وعرَّجتُ على أذرعاتِ». ويُروى قول امرىء القيس:

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ، وأهلُها ... بيَثْرِبَ[1]، أدنى دارِها نَظَرٌ عالي

بالأوجُه الثلاثة: كسرِ التاءِ منوَّنةً، وكسرِها بلا تنوين، وفتحها غيرَ منوَّنة.

(١) يثرب من أسماء المدينة المنورة.

الباب الثامن

مرفوعات الأسماء

مرفوعاتُ الأسماءِ تسعةٌ: الفاعلُ، ونائبهُ، والمبتدأ، وخبرُهُ، واسمُ الفعل الناقص، واسم أحرف «ليس»، وخبرُ الأحرفِ المشبَّهةِ بالفعل، وخبر «لا» النافية للجنس، والتابع للمرفوع.

ويشتمل هذا الباب على سبعة فصولٍ:

١ ـ الفاعل

الفاعلُ: هو المُسنَدُ إليه بعد فعلٍ تام معلوم أو شِبْهِهِ، نحو «فاز المجتهدُ» و«السابقُ فَرَسُهُ فائزٌ».

(فالمجتهد: أسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو «فاز» والفرس: أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، وهو «السابق» فكلاهما فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعلِ المعلوم اسمُ الفاعلِ، والمصدرُ. واسمُ التفضيل، والصفةُ المُشبَّهة، ومبالغة اسم الفاعلِ، واسمُ الفعلِ. فهي كلُّها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم. ومنهُ الاسم المستعار، نحو: «أكرِمْ رجلاً مِسكاً خُلُقُه».

(فخلقه فاعل لمسك مرفوع به، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير: «صاحب رجلاً كالمسك» وتأويل قولك: «رأيت رجلاً أسداً غلامه»: «رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد»).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

١ ـ أحكام الفاعل

للفاعل سبعةُ أحكامٍ:

١ ـ وجوبُ رفعه. وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر، نحو: «إكرام المرءِ أباهُ فرضٌ عليه»[1]، أو إلى اسم المصدر، نحو:

---

(١) إكرام: مضاف، والمرء مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله: مجرور لفظاً بالإضافة، مرفوع حكماً، لأنه فاعل المصدر.

«سَلِّمْ على الفقيرِ سلامَكَ[(١)] على الغني»، وكحديثِ: «من قُبلة الرجلِ امرأتَهُ الوُضوءُ»[(٢)]. أو بالباءِ، أو من، أو اللاّم الزَّائداتِ. نحو: «ما جاءَنا من أحدٍ[(٣)]، وكفى باللّهِ شهيداً[(٤)]، وهَيهاتَ هيهاتَ لما توعَدونَ»[(٥)].

٢ ـ وجوبُ وقوعِهِ بعدَ المُسندِ، فإن تقدَّمَ ما هو فاعلٌ في المعنى كان الفاعلُ ضميراً مستتراً يعود إليه، نحو: «عليٌّ قامَ».

(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال، والجملة بعده خبره، وإما مفعول لما قبله نحو: «رأيت علياً يفعل الخير» وإما فاعل لفعل محذوف، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، فأحد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه. فأجازوا أن يكون «زهير» في قولك: «زهير قام» فاعلاً لجاء مقدماً عليه. ومنع البصريون ذلك. وجعلوا المقدّم مبتدأ خبره الجملة بعده. كما تقدم. وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال، على رأي الكوفيين: «الرجال جاء» على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه. وأما البصريون فلم يجيزوا هذا التعبير. بل أوجبوا أن يقال: «الرجال جاؤوا». على أن الرجال مبتدأ، خبره جملة جاؤوا، من الفاعل وفاعله الضمير البارز. والحق أن ما ذهب إليه البصريون هو الحق: وقد تمسك الكوفيون بقول الزباء:

ما للجِمالِ مشيُها وئيدا؟ أجندلاً يحملن أم حديدا؟

فقالوا: لا يجوز أن يكون «مشيُها» مبتدأ، لأنه يكون بلا خبر، لأن «وئيداً» منصوب على الحال. فوجب أن يكون فاعلاً لوئيداً مقدماً عليه. وقال البصريون: إنه ضرورة. أو إنه مبتدأ محذوف الخبر، وقد سدت الحال مسده. أي: ما للجمال مشيها يبدو وئيداً. على أنه لا حاجة إلى ذلك. فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به، شاذ يذوب في بحر غيره من كلام العرب.

ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز، لأن الزَّباء هذه مشكوك في كثير من أخبارها. ثم إنها لم تنشأ في بيئة يصح الاستشهاد بكلام أهلها. فإنها من أهل «باجرما» وهي قرية من أعمال البليخ،

---

(١) سلام: مضاف، والكاف: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، ولها محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالإضافة، وبعيد، وهو الرفع على أنها فاعل.

(٢) قبلة: مضاف، والرجل: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وامرأته مفعوله.

(٣) والأصل: ما جاءنا أحد، فأحد فاعل جاء، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة.

(٤) والأصل: وكفى الله شهيداً.

(٥) والأصل: هيهات ما توعدون: أي بعد. فاللام: حرف جر زائد، وما: اسم موصول فاعل لاسم الفعل: وهو هيهات، ومحله القريب الجر باللام الزائدة ومحله البعيد الرفع على أنه فاعل هيهات، وهيهات الأخرى، توكيد هيهات الأولى.

قرب الرقة، من أرض الجزيرة، جزيرة «أقور»، التي بين الفرات ودجلة، وهي مجاورة لديار الشام.

والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب. فكيف يصح الاستشهاد بكلام امرأة من أهل جزيرة «أقور»؟

وقد قالوا: إنها كانت ملكة الجزيرة، وكانت تتكلم بالعربية.

راجع ترجمتها في **«شرح الشواهد»** للعيني، في شرح شواهد الفاعل، وفي **«مجمع الأمثال»** للميداني في شرح المثل: «ببقه صرم الرأي». وذكر في **«جمهرة الأمثال»** هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم.

وفي **«القاموس»** وشرحه للزبيدي أن الزبّاء اسم الملكة الرومية، تمد وتقصر، وهي ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف، وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشراف العرب وحكمائهم، خدعه جذيمة الأبرش، وأخذ عليه ملكه وقتله، وقامت هي بأخذ ثأره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة.

نقول: وإن تاريخ الزّباء يشبه تاريخ زنوبيا، التي يذكرها الروم في أخبارهم، ويرجح العلماء أنها هي. ويراجع الكلام على «باجرما» و«جزيرة أقور» في **«معجم البلدان»**.

٣ ـ أنه لا بُدَّ منه في الكَلام. فإن ظهرَ في اللفظ فذاك. وإلّا فهو ضمير راجعٌ إما لمذكور، نحو: «المجتهدُ ينجحُ» أو لما دل عليه الفعلُ، كحديثِ «لا يزني الزاني حينَ يزني وهو مؤمنٌ. ولا يشربُ الخمرةَ حين يشربُها وهو مؤمن»[١]. أو لما دلَّ عليه الكلامُ، كقولك في جواب هل جاءَ سليمٌ؟ «نَعَمْ جاءَ»[٢]. أو لما دلَّ عليه المقامُ، نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾[٣] [القيامة: ٢٦]، وقولِ الشاعر:

إذا ما أعـرْنـا سَـيِّـداً مـن قَـبـيـلـةٍ ... ذُرا مِـنْـبـرٍ صَـلّـى عَـلـيـنـا وَسَـلَّـمـا
إذا مـا غَـضِـبْـنـا غَـضْـبَـةً مُـضَـرِيَّـةً ... هَتكنا حِجابَ الشَّمْس، أو قَطَرَتْ دَما[٤]

أو لما دَلَّت عليه الحالُ المُشاهَدةُ، نحو: «إن كانَ غداً فائتني»[٥] وقول الشاعر:

---

(١) أي: ولا يشرب هو، أي الشارب. ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب.

(٢) أي: نعم جاء هو، أي سليم، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دل عليه كلام العرب.

(٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام.

(٤) التقدير: قطرت هي، أي السيوف المعلومة من المقام.

(٥) أي إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فائتني، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلت عليه الحال المشاهدة. وحكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم.

إذا كـان لا يُـرضيـكَ حتـى تَـرُدَّنـي إلـى قَـطَـريٍّ، لا إخـالُـكَ راضيـا[١]

٤ ـ أنه يكون في الكلام وفعلُه محذوف لقرينة دالةٍ عليه: كأن يُجابَ به نفيٌ، نحو: (بلى سعيدٌ)[٢] في جواب من قال: (ما جاء أحدٌ)، ومنه قولُ الشاعر:

تَـجَـلَّـدْتُ، حـتـى قـيـلَ لـم يَـعْـرُ قـلـبَـهُ من الْوجْدِ شيءٌ، قُلْتُ: بلْ أعظمُ الْوَجْدِ[٣]

أو استفهامٌ، نقول: (مَنْ سافرَ؟) فيقال: «سعيدٌ»، وتقول: (هل جاءك أحدٌ؟)، فيقال: (نعمْ خليلٌ)، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[٤] [الزخرف: ٨٧]. وقد يكون الاستفهام مقدراً كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ[٥] لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]، في قراءة من قرأ (يُسبَّح) مجهولاً[٦]، ومنه قول الشاعر:

لِـيُـبْـكَ يَـزيـدٌ، ضـارعٌ لِـخُـصُـومَـةٍ[٧] ومـخـتَـبِـطٌ مـمـا تُـطـيـحُ الـطَّـوائـحُ

ومما جاء فيه حذفُ الفعل، مع بقاءِ فاعله، كل اسم مرفوع بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل، والحذفُ في ذلك واجبٌ، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾﴾ [التوبة: ٦] ونحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴿١﴾﴾ [الانشقاق: ١]، ومنه المثلُ: (لوْ ذاتُ سِوارٍ لطمتني)، وقول امرىء القيس:

إذا الـمـرءُ لـم يـخـزُن عـلـيْـه لـسـانـهُ فَـلَـيْـسَ عـلـى شـيءٍ سِـواهُ بـخـزَّانِ

وقول السموأل:

(١) أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك. فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه الحال وفاعل يرضيك، كذلك. وجملة يرضيك خبر كان. وقطري: بفتح القاف والطاء، رجل كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير. لما وُلّي منصب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير. فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي. فكان يسير إليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم، حتى توجه إليه سفيان ابن الإبرد الكلبي، فظهر عليه سفيان، وقتله سنة ثمان وسبعين من الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أبجر الدارمي، وقيل غير ذلك.

(٢) أي: بلى جاء سعيد.

(٣) بل عراه أعظم الوجد.

(٤) أي: خلقنا الله.

(٥) أي: يسبحه رجال، فكأنه قيل: من يسبحه؟.

(٦) ومن قرأ يسبح له معلوماً فرجال فاعل.

(٧) أي: يبكيه ضارع. تقدير الاستفهام: «من يبكيه؟» فقيل: ضارع، أي: ذليل. والمختبط: من يسأل المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة. يقال: اختبطه إذا سأله من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو وساطة. وتطيح: تهلك. والطوائح: المهلكات. والمعنى: ليبك يزيد رجلان: مظلوم وطالب حاجة أو معروف.

إذا المرءُ لم يدْنَس من اللؤْمِ عرضُهُ   فكلُّ رِداءٍ يرتَديهِ جَميلُ

فكل من «أحد، والسماءِ، وذات، والمرء»: فاعلٌ لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده.

٥ ـ أنَّ الفعلَ يجبُ أن يبقى معه بصيغة الواحد، وإن كان مثنًّى أو مجموعاً، فكما تقولُ: «اجتهد التلميذُ»، فكذلك تقول: «اجتهدَ التلميذان، واجتهد التلاميذُ» إلّا على لغةٍ ضعيفة لبعض العرب، فيطابق فيها الفعل الفاعِلَ. فيقال على هذه اللغة: أكرماني صاحباك، وأكرموني أصحابك، ومن قول الشاعر:

نُتِجَ الربيعُ مَحاسِناً   ألقَحنها غُرُّ السَّحائِبْ

وقول الآخر:

تَولّى قِتالَ المارقينَ بنفسِهِ   وقد أسلماهُ مُبْعِدٌ وحَميمُ

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام، فيُعربُ الظاهرُ بدلاً من المُضمَرِ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. أو يعربَ الظاهرُ مبتدأ، والجملة قبله خبرٌ مقدّمٌ. أو يُعرَبُ فاعلاً لفعل محذوف. فكأنه قيل ـ بعد قوله: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ ـ مَنْ أسرَّها؟ فيقال: أسرَّها الذين ظلموا. وهو الحقُّ[1]. وأما على تلك اللغة فيُعربُ الظاهر فاعلاً، وتكون الألفُ والواو والنون أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع، فلا محلّ لها من الاعرابِ، فحكمها حُكمُ تاء التأنيث مع الفعل المؤنث.

٦ ـ أنَّ الأصلَ اتصالُ الفاعل بفعله، ثم يأتي بعده المفعول. وقد يُعكسُ الأمر، فيتقدَّم المفعولُ، ويتأخرُ الفاعلُ، نحو: «أكرمَ المجتهدَ أستاذُهُ». (وسيأتي الكلامُ على ذلك في باب المفعول به).

٧ ـ أنه إذا كان مؤنثاً أُنِّث فعله بتاءٍ ساكنةٍ في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، نحو: «جاءت فاطمةُ، وتذهبُ خديجةُ».

وللفعل مع الفاعل، من حيث التذكيرُ والتأنيثُ ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ التذكيرِ، ووجوبُ التأنيث، وجوازُ الأمرين.

٢ ـ متى يَجبُ تذكيرُ الفعلِ مَعَ الفاعل؟

يجب تذكيرُ الفعل مع الفاعل في موضعين:

١ ـ أن يكون الفاعلُ مذكراً، مفرداً أو مثنًى أو جمعَ مذكرٍ سالماً. سواءٌ أكان تذكيرُه معنًى

---

(١) وهذا لا يكون إلاّ حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهامي، كما ترى في الآية الكريمة.

ولفظاً، نحو: «ينجحُ التلميذُ، أو المجتهدان، أو المجتهدون»، أو معنى لا لفظاً، نحو: «جاء حمزةُ». وسواءٌ أكان ظاهراً، كما مُثّلَ أم ضميراً، نحو: «المجتهدُ ينجحُ، والمجتهدان ينجحان، والمجتهدون ينجحون، وإنما نجح هو، أو أنتَ، أو هما، أو أنتم».

(فإن كان جمع تكسير: كرجال، أو مذكراً مجموعاً بالألف والتاء: كطلحات وحمزات، أو ملحقاً بجمع المذكر السالم: كبنين، جاز في فعله الوجهان: تذكيره وتأنيثه كما سيأتي. أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً، فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه. وأجاز الكوفيون تأنيثه، وهو ضعيف. فقد أجازوا أن يقال: «أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون»).

٢ ـ أن يُفصلَ بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا، نحو: «ما قام إلّا فاطمةُ».

(وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف، إذ التقدير: «ما قام أحد إلّا فاطمة». فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلّا): فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى. فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفصولاً بينه وبني فعله بإلا، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم).

وقد يؤنث مع الفصل بها، والفاعلُ اسمٌ ظاهرٌ، وهو قليلٌ وخصّهُ جُمهور النحاةِ بالشعر كقوله:

مـا بَـرِئَـتْ مِـنْ ريـبـةٍ وذَمٍّ … فـي حَـرِبِـنـا إلّا بـنـاتُ الـعَـمِّ

٣ ـ متى يَجبُ تأنيثُ الفعل مع الفاعل؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن يكون الفاعلُ مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله، مفرداً أو مثنى أو جَمعَ مؤنثٍ سالماً نحو: «جاءت فاطمةُ، أو الفاطمتان، أو الفاطماتُ».

(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً، كشمس، أو جمع تكسير، كفواطم، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «إنما قام هي»، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم، كبنات، أو مفصولاً بينه وبين فعله بفاعل، جاز فيه الوجهان كما سيذكر. أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيثه. وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره. فيقولون: «جاءت الفاطمات، وجاء الفاطمات»).

٢ ـ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ إلى مؤنثٍ حقيقي أو مجازيّ، نحو: «خديجةُ ذهبت، والشمسُ تطلعُ».

٣ ـ أن يكون الفاعلُ ضميراً يعودُ إلى جمع مؤنثٍ سالم، أو جمع تكسير لمؤنثٍ أو لمذكرٍ غير عاقل، غير أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث، نحو «الزَّيْنَباتُ جاءتْ، أو جئنَ، وتجيءُ أو يجئنَ» و(الفوَاطِمُ اقبلتْ أو أقبلنَ) و(الجمالُ تسيرُ أو يسرْنَ).

٤ ـ متى يجوز الأمران: تذكيرُ الفِعل وتأنيثهُ؟

يجوز الأمران: تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة أمور:

١ ـ أن يكون الفاعلُ مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي: ليس بضميرٍ)، نحو: (طلعتِ الشمسُ، وطلعَ الشمسُ). والتأنيثُ أفصحُ.

٢ ـ أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصولاً بينه وبني فعله بفاصلٍ غير «إلّا» نحو: «حضَرتْ، أو حضَرَ المجلسَ امرأةٌ»، وقول الشاعر:

إن امــرأً غَـــرَّهُ مِـــنْــكُـــنَّ واحــدةٌ ... بــعــدي وبَـعْـدكِ فـي الـدُّنـيـا لـمـغْـرُورُ

والتأنيثُ أفصحُ.

٣ ـ أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنثٍ، نحو: «إنما قامَ، أو إنما قامت هي»، ونحو: «ما قامَ، أو ما قامت إلّا هي». والأحسنُ تركُ التأنيثِ.

٤ ـ أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً، والفعلُ «نِعم» أو «بِئسَ» أو «ساءَ» التي للذَّم[1]، نحو: «نِعمَتْ، أو نِعمَ، وبئسَتْ، أو بِئسَ، وساءت، أو ساء المرأةُ دَعدٌ». والتأنيثُ أجود.

٥ ـ أن يكونَ الفاعل مذكراً مجموعاً بالألف والتاء، نحو: «جاء، أو جاءت الطلحاتُ». والتذكير أحسنُ.

٦ ـ أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسير لمؤنث أو لمذكر، نحو: «جاء، أو جاءت الفواطمُ، أو الرجالُ». والأفضلُ التذكيرُ مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث.

٧ ـ أن يكون الفاعل ضميراً يعودُ إلى جمع تكسيرٍ لمذكر عاقل، نحو: (الرجال جاؤوا، أو جاءت)، والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصحُ.

٨ ـ أن يكون الفاعلُ ملحقاً بجمع المذكر السالم، أو بجمع المؤنث السالم. فالأول: نحو: (جاء أو جاءت البنونَ). ومن التأنيث قوله تعالى: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠] والثاني نحو: (قامت، أو قام البناتُ). ومن تذكيره قول الشاعر (وهو عبدةُ ابنُ الطبيب):

فـبـكـى بـنـاتـي شـجْـوَهُـنَّ وَزَوجَـتـي ... والـظَّـاعـنُـون إلـيَّ، ثـم تَـصَـدَّعـوا[2]

---

(١) ساء، إن كانت للذم فهي فعل جامد لا ينصرف. لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال. وإن كانت من المساءة نحو: «ساءني ما فعلت» فهي فعل متصرف. تقول منه «ساءني وتسوؤني ويسوء فلاناً». فإن كانت بمعنى المساءة تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكر لتذكيره وجوباً نحو أساءني فلان. تسوؤني فلانة».

(٢) شجوهن: منصوب على أنه مفعول لأجله، أي: بكين لشجوهن، أي حزنهن. والظاعنون: الراحلون.

ويُرجّحُ التذكيرُ مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

٩ ـ أن يكون الفاعلُ اسمَ جمعٍ، أو اسمَ جنسٍ جميعاً[١]. فالأول نحو: جاء، أو جاءت النساء، أو القومُ، أو الرهط، أو الإبل. والثاني نحو: «قال، أو قالت العربُ، أو الروم، أو الفرس، أو التركُ»، ونحو: (أوْرق أو أورقتِ الشجر).

وهناك حالة يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه.

وذلك إذا كان الفاعل المذكر مضافاً إلى مؤنث. على شرط أن يغني الثاني عن الأول لو حذف، تقول: «مرَّ، أو مرَّت علينا كرورُ الأيام» و«جاء، أو جاءت كلُّ الكاتبات»، بتذكير الفعل وتأنيثه، لأنه يصح إسقاط المضاف المذكر وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، فيقال: «مرَّت الأيام» و«جاءت الكاتبات». وعليه قول الشاعر:

«كما شرقت صدرُ القناة من الدَّم» غيرَ أن تذكيرَ الفعل هو الفصيح والكثير، وإن تأنيثه في ذلك ضعيف. وكثير من الكتّاب اليوم يقعون في مثل هذا الاستعمال الضعيف.

أما إذا كان لا يصحُّ إسقاط المضاف المذكور وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، بحيث يختلُّ أصل المعنى فيجب التذكير، نحو: (جاء غلام سعادَ) فلا يصحُّ أبداً أن يقال: «جاءت غلامُ سعادَ» لأنه لا يصحُّ إسقاطُ المضاف هنا كما صحَّ هناك، فلا يقال: «جاءت سعادُ». وأنت تعني غلامها.

٥ ـ أقسام الفاعل:

الفاعلُ ثلاثةُ أنواع: صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ.

فالصريح. مثلُ: «فاز الحقُّ».

والضميرُ، إما متصلٌ كالتاء من (قمتَ) والواو من (قاموا) والألف من (قاما) والياء من (تقومينَ)، وإما منفصلٌ: كأنا ونحن من قولك (ما قام إلّا أنا، وإنما قام نحنُ) وإما مستترٌ نحو: (أقومُ، وتقومُ، ونقومُ، وسعيدٌ يقوم، وسعادُ تقوم).

والمستترُ على ضربين: مستتر جوازاً: ويكون في الماضي والمضارع المسنَدَينِ إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ومستتر وجوباً: ويكون في المضارع والأمر المسنَدَينِ إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسنَد إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً. وفي اسم الفعل المسندَ إلى

وتصدعوا: تفرقوا. وفي البيت دليل على أنه يقال لامرأة الرجل: «زوجة» بالتاء. وزعم يونس أنه ليس من كلام العرب، والبيت حجة عليه، نعم الكثير الفصيح أن يقال: «زوج» للرجل والمرأة، قال تعالى: ﴿قلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [البقرة: ٣٥].

(١) راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في هذا الجزء.

متكلم: كافٍ أو مخاطب: «كصهْ» وفي فعل التعجب، الذي على وزن (ما أفعلَ) نحو: ما أحسَن العلمَ[١]. وفي أفعال الاستثناء: كخلا وعدا وحاشا، ونحو: «جاء القومُ ما خلا سعيداً».

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام. فتقدير قولك: جاء القوم ما خلا سعيداً: «جاؤوا ما خلا البعض سعيداً». و«ما» إما مصدرية ظرفية، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها. والتقدير: «جاؤوا زمن خلوّهم من سعيد» والتقدير: «جاؤوا خالين من سعيد»[٢].

والفاعلُ المؤوَّلُ: هو أن يأتيَ الفعلُ، ويكونَ فاعلُهُ مصدراً مفهوماً من الفعل بعدَهُ، نحو: «يَحسُنُ أن تجتهد».

(فالفاعل هنا: هو المصدر المفهوم من تجتهد. ولما كان الفعل الذي بعد «أن» في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولاً).

ويتأوَّلُ الفعلُ بالمصدر بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: «أنْ وأنَّ وكي وما ولو المصدريتينِ».

فالأوّل، مثل: «يُعجبني أن تجتهدَ»، والتقديرُ: «يُعجبني اجتهادك».

والثاني، مثل: «بلغني أنك فاضلٌ»، والتقديرُ: «بلغني فضلُك».

والثالث، مثل: «أعجبني ما تجتهدُ»، والتقديرُ: «أعجبني اجتهادك».

والرابع، مثل: «جئت لكي أتعلَّمَ» والتقديرُ: «جئتُ للتعلم». و«كي» لا يتأوَّلُ الفعل بعدها إلّا بمصدرٍ مجرورٍ باللام.

والخامس، مثل: «وَدِدتُ لو تجتهد»، والتقدير: «وَدِدتُ اجتهادَك». «ولو» لا يتأولُ الفعلُ بعدَها إلا بالمفعول، كما رأيت.

والثلاثةُ الأولُ يتأوَّلُ الفعلُ بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور.

والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليّة.

فائدتان:

١ ـ إن وقع بعد (لو) كلمة «أن» فهناك فعل محذوف بينهما تقديره: «ثبت». فإن قلت: «لو

---

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب. وهو في محل رفع لأنه مبتدأ. وأحسن: فعل ماض فعل تعجب أول. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود إلى «ما» التعجبية. والعلم: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

(٢) ستعلم في باب الاستثناء عندنا لكلام على «خلا وعدا وحاشا» أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل لها. أو أنها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية. لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء.

أنك اجتهدت لكان خيراً لك» فالتقدير: «لو ثبت اجتهادك». فيكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

٢ ـ الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» تسمى همزة التسوية، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر، و«سواء» قبله خبره مقدماً عليه. فتقدير قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]: «إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم» أي: الأمران سيّان عندهم. فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر. فتكون الأحرف المصدرية، على هذا ستة أحرف.

٢ ـ نائب الفاعل

نائبُ الفاعل: هو المُسند إليه بعدَ الفعل المجهول أو شِبْهِهِ، نحو: «يُكرمُ المجتهدُ، والمحمودُ خُلقُهُ ممدوحٌ».

(فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول، وهو «يكرم». وخلقه أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو «المحمود» فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعلِ المجهول اسم المفعولِ، والاسمُ المنسوب إليه، فاسمُ المفعولِ كما مثّلَ. والاسم المنسوبُ إليه. نحو: «صاحِبْ رجلاً نَبوياً خلقُه».

«فخلقه» نائب فاعل لنبويّ مرفوع به، لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول. والتقدير: «صاحب رجلاً منسوباً خلقه إلى الأنبياء».

ونائبُ الفاعل قائمٌ مقامَ الفاعل بعد حذفه ونائِبٌ منابَهُ.

وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام، لغرض من الأغراض، فينوب عنه بعد حذفه غيره.

وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث:

١ ـ أسبابُ حذفِ الفاعل:

يحذف الفاعل، إما للعلم به، فلا حاجةَ إلى ذكره، لأنه معروفٌ نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

وإما للجهل به، فلا يمكنك تعيينُه، نحو: «سُرِقَ البيتُ»، إذا لم تعرفِ السارق.

وإما للرغبة في إخفائه للإبهام، نحو رُكبَ الحصانُ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره.

وإما للخوف عليه نحو: «ضُرب فلانٌ» إذا عرفتَ الضاربَ غير أنك خفت عليه، فلم تذكره.

وإما للخوف منه نحو: «سُرق الحصان» إذا عرفتَ السارق فلم تذكره، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: «عُمل عَملٌ منكرٌ»، إذا عرفتَ العامل فلم تذكرهُ، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: «عُمل عَملٌ منكرٌ»، إذا عرفتَ العامل فلم تذكرهُ، حفظاً لشرفه.

وإما لأنه لا يتعلقُ بذكره فائدةٌ، نحو: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآ﴾ [النساء: ٨٦]، فذكر الذي يُحيّي لا فائدةَ منه، وإنما الغرضُ وجوبُ ردِّ التحية لكل من يُحيّي.

٢ ـ الأشياءُ التي تنوبُ عن الفاعل:

ينوب عن الفاعلِ بعد حذفه أحد أربعةِ أشياء:

١ ـ المفعول به، نحو: «يكرَمُ المجتهدُ»[1].

وإذا وُجد في الكلام، فلا ينوب عن الفاعل غيرُه مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة، لكون الفعل أشدَّ طلباً له من سواهُ، فيرتفعُ هو على النائبيّة، وينتصب غيرُه، نحو: «أُكرمَ زهيرٌ يوم الجمعةِ أمام التلاميذِ بجائزةٍ سنيَّةٍ إكراماً عظيماً».

وقد ينوبُ المجرور بحرف الجر، مع وجود المفعولِ به الصريحِ، وذلك قليل نادرٌ، كقول الشاعر:

لـم يُـعْـنَ بـالـعـلـيـاء إلّا سَـيِّـداً[2] ولا شـفـى ذا الـغـيِّ إلّا ذو هُـدَى

وقول الآخر:

وإنـمـا يـرضـي الـمـنـيـبُ رَبَّـهُ مـا دام مَـعْـنـيـاً بِـذِكْـرٍ قـلـبَـهُ[3]

وقراءةِ من قرأ: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[4] [الجاثية: ١٤].

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثةٌ، أُقيمَ المفعولُ الأولُ مقامَ الفاعل، فيرتفع على النائبيةِ،

---

(١) والأصل: يكرم الاستاذ المجتهد.

(٢) بالعلياء، الباء: حرف جر متعلق بيعن. والعلياء مجرور بالباء لفظاً. مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن. وسيداً مفعول به له، وقد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح، وحقه أن يقول: «لم يعن بالعلياء إلاّ سيدٌ»، برفع سيد.

(٣) بذكر: متعلق بمعنياً، وهو مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول: وهو «معنياً». فإنه اسم مفعول، وقلبه مفعوله، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل، ولكنه أناب المجرور.

(٤) بما: متعلق بيجزي. وهو في محل رفع نائب فاعل، وقوماً مفعوله. والقراءة المعول عليها إنما هي برفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة.

وينتصبُ غيرُه، نحو: «أُعطيَ الفقيرُ دِرهماً، وظُن زهيرٌ مجتهداً، ودُريتَ وفيّاً بالعهد، وأُعلمتَ الأمرَ واقعاً».

وقد تجوز نيابةُ المفعولِ الثاني في باب أعطى، إن لم يقع لَبْسٌ، نحو: «كسيَ الفقيرَ ثوبٌ، وأُعطيَ المسكينَ دينارٌ».

(فإن لم يؤمن الالتباس، لم يجز إلا إنابة الأول، نحو: «أعطي سعيد سعداً». ولا يقال: «أعطي سعيداً سعد». إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ سعيد، فإن أردت ذلك قدمته فقلت: «أعطي سعد سعيداً»، ليتبين الآخذ من المأخوذ، لأن كلاً منهما صالح لذلك، فلا يتعين الآخذ إلّا بتقديمه وإنابته عن الفاعل.

٢ ـ المجرورُ بحرف الجرّ، نحو: نُظِرَ في الأمر[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ[2] فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. على شرط أن لا يكون حرف الجرّ للتعليل، فلا يقالُ: «وُقِفَ لكَ، ولا من أجلِكَ» إلاّ إذا جعلتَ نائبَ الفاعلْ ضميرَ الوقوفِ المفهومِ من «وُقِفَ» فيكونُ التقدير: «وُقِفَ الوقوفُ، الذي تعهد، لكَ أو من أجلك».

(وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل، يقال في إعرابه أنه مجرور لفظاً بحرف الجر مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل. غير أنه إن كان مؤنثاً لا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكراً: تقول: «ذُهب بفاطمة»، ولا يقال: «ذهبت بفاطمة»).

٣ ـ الظّرفُ المتصرّفُ المختصُّ، نحو: «مُشيَ يومٌ كاملٌ، وصيمَ رمضانُ».

(والمتصرف من الظروف، ما يصح وقوعه مسنداً إليه، كيوم وليلة وشهر ودهر وأمام ووراء ومجلس ووجهة ونحو ذلك. وغير المتصرف منها، ما لا يقع مسنداً إليه، فلا يكون إلّا ظرفاً، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذا، أو ظرفاً ومجروراً بمن. كعند ولدى ولدن وقبل وبعد وثم (بفتح الثاء): أو بإلى، كمتى، أو بمن وإلى، كأين. وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل، لأنه لا يسند إليه. إذ لا يجوز فيه الرفع، كما يصح أن تسند إلى يوم وشهر ورمضان، فتقول: «جاء يوم الجمعة، ومضى على الأمر شهر، ورمضان شهر مبارك».

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلّا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه أن يكون مقيداً غير مبهم، وهو يختص بالوصف، نحو: «جلس مجلس مفيد» أو بالإضافة نحو: «سهرت ليلة القدر»، أو بالعلمية، نحو: «صيم رمضان». فلا تنوب عن الفاعل مثل «زمان ووقت ومكان» و نحوها من الظروف المبهمة غير المختصة. فلا يقال: «وقف زمان» ولا «انتظر وقت»

(١) والأصل: نظر الناس في الأمر.

(٢) سقط في يده: زل وتحير وندم.

ولا «جلس مكان». فإن اختصت بقيد يقيدها، جازت نيابتها، نحو «وقف زمان طويل، وانتظر وقت قصير، وجلس مكان رحب».

٤ ـ المصدرُ المتصرفُ المختصُ، نحو: «احتُفلَ احتفالٌ عظيمٌ».

(والمتصرف من المصادر: ما يقعُ مسنداً إليه كإكرام واحتفال وإعطاء وفتح ونصر ونحوها. وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه. لأنه لا يكون إلّا منصوباً على المصدرية، أي: على المفعولية المطلقة، نحو: «معاذ الله وسبحان الله». فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل، لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه، كما يصحّ الإسناد إلى إكرام وفتح ونصر، نحو: «إكرام الضيف سنة العرب»، ونحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝﴾ [النصر: ١].

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلّا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه: أن يكون مقيداً غير مبهم، ويختص بالوصف، نحو: «وقف وقوف طويل» أو بيان العدد، نحو: (نظر في الأمر نظرتان، أو نظرات). أو ببيان النوع، نحو: «سير سير الصالحين».

وقد ينوبُ عن الفاعل ضميرُ المصدر المتصرّفِ المختص، كأن تقول: «هل كتبت كتابةٌ حسنةٌ؟» فتقول: «كُتِبتْ». فنائبُ الفاعل ضمير مستترٌ يعود إلى الكتابة. وقد يعودُ الضمير على مَصدَرِ الفعل، وإن لم يذكر، لكونه مفهوماً معهوداً للسامع، كقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤] أي: حيل الحؤول[1] المعهود ذهناً. فنائبُ الفاعلِ ضميرُ المصدر المفهوم من الكلام. ومنه قول الفرزدق:

يُغْضِي حَياءً، ويُغْضَى من مهابته ... فما يُكَلَّمُ إلّا حينَ يبْتَسِمُ

أي: يُغْضَى الإغضاءُ الذي تَعهدُ، وهو إغضاءُ الإجلال، مهابة له. فنائبُ الفاعل ضميرُ الإغضاءِ المفهوم من «يُغضى».

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائبية، لأن حرف الجر هنا للتعليل. فالمجرور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله. وإذا كان حرف الجر للتعليل، ينوب المجرور به عن الفاعل، كما علمت، لأنه يكون، والحالة هذه، من جملة أخرى، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر. فإذا قلت: (وقف الناس) فكأن سائلاً سأل: لماذا وقف الناس؟ فقلت. إجلالاً للعلماء، أي وقفوا إجلالاً لهم... فإجلال: مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور. فكذلك هنا، في بيت الفرزدق. إذ التقدير: يغضي إغضاء الإجلال. أي يغضي الناس إغضاء إجلال... وإنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته، أي: مهابة له وإجلالاً لمقامه).

---

(١) حال بينهم يحول حولاً (بفتح فسكون) وحؤولاً وحيلولة، أي حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر. وحال بينه وبين ما يشتهي، أو دونه ودون ما يريد، أي: كان حائلاً وحاجزاً ومانعاً من وصوله إلى ذلك.

وإذا فُقدَ المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرورِ والمصدرِ والظرفِ المختصَّينِ على السواء. فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى:

﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣] ومن نيابة المجرور أن تقول: «يُشادُ بذكرِ العاملينَ إشادةً عظيمة» ومن نيابة الظرف قولكَ: «يُصلّى يومُ الجمعةِ صلاتها».

فائدة: متى حذف الفاعل، وناب عنه نائبه، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما يدل عليه، فلا يقال: (عوقب الكسول من المعلم، أو الكسول معاقَب من المعلم) بل يقال: (عوقب الكسول) أو (الكسول معاقب) وذلك لأن الفاعل إنما يحذف لغرض، فذكر ما يدل عليه مناف لذلك. فإن أردت الدلالة على الفاعل أتيت بالفعل معلوماً، (فقلت عاقب المعلم الكسول)، أو باسم الفاعل، فقلت: (المعلم معاقب الكسول) إلا أن تقول: (عوقب الكسول المعلم)، فيكون المعلم فاعلاً لفعل محذوف تقديره: (عاقب) فكأنه لمَّا قيل: (عوقب الكسول) سأل سائل: من عاقبه؟ فقلت: (المعلم)، أي عاقبه المعلم. ويكون ذلك على حدّ قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]. في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً، فيكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف. والتقدير (يسبحه رجال) كما تقدم في باب الفاعل.

٢ ـ أحكامُ نائب الفاعلِ وأقسامُهُ:

كلُّ ما تقدَّمَ من أحكام الفاعلِ يَجبُ أن يُراعى مع نائبِه، لأنه قائمٌ مقامَهُ، فلهُ حُكمُهُ.

فيجب رفعهُ، وأن يكون بعد المُسنَدِ، وأن يُذكرَ في الكلام. فإن لم يُذكر فهو ضميرٌ مستترٌ، وأن يُؤنثَ فعلُه إن كان هو مؤنثاً، وأن يكونَ فعلهُ موحَّداً، وإن كان هو مثنًى أو مجموعاً، ويجوز حذفُ فعلِه لقرينةٍ دالةٍ عليه.

(فعلى الطالب مراجعة هذه الأحكام كلها في مبحث الفاعل، وأن يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل).

ونائب الفاعلِ، كالفاعل، ثلاثةُ أقسامٍ: صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ. فالصريحُ، نحو: «يُحَبُّ المجتهدُ».

والضميرُ، إما مُتَّصِلٌ، كالتاءِ من «أُكرِمتَ» وإما مُنفصلٌ، نحو: «ما يُكرَمُ إلاَّ أنا». وإما مستترٌ، نحو: «أُكرَمُ، ونُكْرَمُ، وتُكْرَمُ، وزُهيرٌ يُكرَمُ، وفاطمةُ تُكرَمُ».

والمؤوَّلُ، نحو: يُحمَدُ أن تَجتهدوا»، والتأويلُ: «يُحمَدُ اجتهادكم».

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه).

٣ ـ المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبرُ: إسمانِ تتألفُ منهما جملةٌ مفيدةٌ، نحو: «الحق منصورٌ» و«الاستقلالُ ضامنٌ سعادةَ الأمةِ».

يتميَّزُ المبتدأ عن الخبر بأنَّ المبتدأ مُخبَرٌ عنه، والخبرَ مُخبَرٌ به.

والمبتدأ: هو المسنَدُ إليه، الذي لم يسبقهُ عاملٌ.

والخبرُ: ما أُسندَ إلى المبتدأ، وهو الذي تتمُّ به مع المبتدأ فائدة. والجملةُ المؤلفةُ من المبتدأ والخبر تُدعى جملةً اسميَّة.

ويتعلَّقُ بالمبتدأ والخبر ثمانية مباحث:

١ ـ أحكام المبتدأ:

للمبتدأ خمسةُ أحكامٍ:

الأول: وجوبُ رفعهِ. وقد يجرُّ بالباءِ أو من الزائدتين، أو برُبَّ، التي هي حرفُ جر شبيهٌ بالزائد. فالأول نحو: «بِحَسبِك الله»[1]. والثاني نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣][2]؟. والثالث نحو: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامة»[3].

الثاني: وجوب كونه معرفةً، نحو: «محمدٌ رسولُ الله»، أو نكرةً مفيدةً، نحو: «مجلسُ علمٍ يُنتفعُ بِهِ خيرٌ من عبادة سبعينَ سنة».

وتكون النكرة مفيدة بأحدِ أربعةَ عشَرَ شرطاً:

١ ـ بالإضافة لفظاً، نحو: «خمسُ صَلواتٍ كتَبهنَّ الله»، أو معنًى، نحو: «كلٌّ يموتُ»، ونحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، أي: كل أحدٍ.

٢ ـ بالوصف لفظاً، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو تقديراً، نحو: «شَرٌّ أهرَّ ذا ناب»، ونحو: «أمرٌ أتى بك»، أي: شر عظيمٌ وأمرٌ عظيمٌ: أو معنًى: بأن تكونَ مُصغَّرةً، نحو: «رُجَيْلٌ عندنا» أي: رجلٌ حقيرٌ، لأن التصغيرَ فيه معنى الوصف.

٣ ـ بأن يكونَ خبرُها ظرفاً أو جارّاً ومجروراً مُقدَّماً عليها، نحو: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨].

---

(١) بحسبك: الباء حرف جر زائد، وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والله خبره.

(٢) من: حرف جر زائد، وخالق مجرور لفظاً بمن الزائدة. مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.

(٣) رب: حرف جر شبيه بالزائد، وكاسية، مجرور لفظاً بربب، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. وعارية خبره.

٤ ـ بأن تقعَ بعد نفي، أو استفهام، أو «لولا»، أو «إذا» الفُجائيّةِ. فالأول، نحو: «ما أحدٌ عندنا»، والثاني، نحو: «أإلهٌ مع الله؟»، والثالث، كقول الشاعر:

لـوْلا اصْـطِـبـارٌ لأوْدَى كُـلُّ ذي مِـقَـةٍ　　لَـمَّـا اسْـتَـقَـلَّـتْ مَـطـايَـاهُـنَّ لِـلـظَّـعـنِ

والرابعُ، نحو: «خرجتُ فإذا أسدٌ رابضٌ».

٥ ـ بأن تكونَ عاملةً، نحو: «إعطاءٌ قِرشاً في سبيل العلم ينهض بالأمة». ونحو: «أمرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن مُنكر صَدَقةٌ».

(فإعطاء: عمل النصب في «قرشاً» على أنه مفعول به. وأمر ونهي: يتعلق بهما حرف الجر، والمجرور مفعول لهما غير صريح).

٦ ـ بأن تكونَ مُبهَمةً، كأسماء الشرط والاستفهام و«ما» التعجبيَّة وكم الخبريَّة. فالأول، نحو: «من يجتهدْ يُفلِحْ»(١)، والثاني، نحو: «من مجتهد(٢)؟ وكم علماً في صدرك»(٣)، والثالث، نحو: «ما أحسنَ العلمَ!»(٤)، والرابعُ، نحو: «كم مأثرةٍ لك!»(٥).

٧ ـ بأن تكون مفيدةً للدُّعاءِ بخيرٍ أو شرٍّ، فالأول، نحو: «سلامٌ عليكم». والثاني، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾(٦) [المطففين: ١].

٨ ـ بأن تكون خَلفاً عن موصوف، نحو: «عالمٌ خيرٌ من جاهل»، أي: رجلٌ عالمٌ. ومنه المثلُ: «ضعيفٌ عاذَ بقَرمَلة»(٧).

٩ ـ بأن تقع صدرَ جملةٍ حاليَّةٍ مُرتبطةٍ بالواو أو بدونها: فالأول، كقول الشاعر:

سَـرَيْـنـا ونَـجْـمٌ قَـدْ أضـاءَ، فَـمُـذْ بَـدا　　مُـحـيَّـاكَ أخـفَـى ضَـوْؤُهُ كُـلَّ شـارِقِ

والثاني، كقول الشاعر:

الـذِّئـبُ يَـطـرُقُـهـا فـي الـدَّهـرِ واحـدةً　　وكُـلَّ يـوم تَـرانـي مُـدْيَـةٌ بِـيـدي(٨)

---

(١) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. وجملة الشرط مع الجواب خبره.

(٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. ومجتهد: خبره.

(٣) كم: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وعلماً: تمييز منصوب، وفي صدرك: متعلق بالخبر المحذوف.

(٤) ما: تعجبته في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره.

(٥) كم: خبرية في محل رفع مبتدأ، وهي مضافة إلى مأثرة. ولك متعلق بخبرها.

(٦) المطففون: الذين لا يوفون الكيل والوزن.

(٧) القرملة: واحد القرمل، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح إذا وطيء، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله.

(٨) مدية: مبتدأ. وبيدي: خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني.

١٠ ـ بأن يرادَ بها التنويعُ، أي التفصيلُ والتقسيمُ، كقول امرىء القيس:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتينِ   فثوبٌ لبستُ، وثوبٌ أجُرّ[(١)]

وقول الآخر:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا   ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرّ

١١ ـ بأن تُعطف على معرفة، أو يُعطفَ عليها معرفة. فالأولُ، نحو «خالدٌ ورجلٌ يتعلّمان النحو» والثاني نحو: «رجلٌ وخالدٌ يتعلمان البيان».

١٢ ـ بأن تُعطفَ على نكرة موصوفة، أو تُعطف عليها نكرةٌ موصوفة، فالأول نحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]، والثاني، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[(٢)] [محمد: ٢١].

١٣ ـ بأن يُراد بها حقيقةُ الجنسِ لا فردٌ واحدٌ منه، نحو: «ثمرةٌ خيرٌ من جرادة» و«رجلٌ أقوى من امرأة».

١٤ ـ بأن تَقع جواباً، نحو: «رجلٌ» في جواب من قال: «مَنْ عندك؟».

فائدة:

(ولم يشترط سيبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. فكل نكرة أفادت إن ابتدىء بها صح أن تقع مبتدأ. ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدمان عليها: إن لم تفد. فلا يقال: «رجل من الناس عندنا»، ولا: «عند رجل مال» ولا «لإنسان ثوب»، لعدم الفائدة، لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يُفيدا التخصيص، لأنهما لم يقللا من شيوع النكرة وعمومها).

الثالث[(٣)]: جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ، تقول: «كيف سعيدٌ؟»، فيقال في الجواب: «مجتهدٌ» أي: هو مجتهدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية: ١٥ وفصلت: ٤٦] وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١].

(والتقدير في الآية الأولى: «فعمله لنفسه، وإساءته عليها»، فيكون المبتدأ، وهو العمل والإساءة، محذوفاً، والجار متعلق بخبره المحذوف. والتقدير في الآية الثانية: «هذه سورة»).

---

(١) ثوب: مبتدأ. وجملة لبست خبرها. وثوب الثاني: مبتدأ. وجملة أجر خبره. والمفعول محذوف والتقدير فثوب لبسته وثوب أجره، ويروى «فثوباً» في الموضعين فيكون مفعولاً مقدماً للفعل بعده.

(٢) طاعة: مبتدأ. وقول: معطوف عليه فهو مبتدأ مثله. والخبر محذوف والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما.

(٣) أي الحكم الثالث من أحكام المبتدأ.

الرابعُ: وجوب حذفهِ وذلك في أربعةِ مواضعَ:

١ ـ إن دلَّ عليه جوابُ القسم، نحو: «في ذِمَّتي لأفعلنَّ كذا»، أي: في ذِمَّتي عَهدٌ أو ميثاقٌ.

٢ ـ إن كان خبرُه مصدراً نائباً عن فعلهِ نحو: «صبرٌ جميلٌ» و«سمعٌ وطاعةٌ»، أي: صَبري صبرٌ جميلٌ، وأمري سمعٌ وطاعةٌ.

٣ ـ إن كان الخبرُ مخصوصاً بالمدح أو الذمِّ بعد «نِعْمَ وبِئسَ»، مؤخراً عنهما، نحو: نِعمَ الرجلُ أبو طالبٍ، وبِئسَ الرجلُ أبو لَهبٍ، فأبو، في المثالين، خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ: «هوَ».

٤ ـ إن كان في الأصل نَعتاً قُطِعَ عن النَّعتيّة في مَعرِض مدح أو ذم أو ترحُّم، نحو: «خُذْ بيدِ زهيرٍ الكريمُ» و«دَعْ مجالسةَ فلانٍ اللئيمُ» و«أحسِنْ إلى فلانٍ المسكينُ».

(فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوباً. والتقدير: هو الكريم، وهو اللئيم، وهو المسكين ويجوز أن تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: أمدح، وفي الثاني: أذم، وفي الثالث: أرحم).

الخامس[1]: إن الأصلَ فيه أن يتقدَّمَ على الخبر، وقد يجبُ تقديمُ الخبرِ، عليه. وقد يجوز الأمران. (وسيأتي الكلامُ على ذلك).

٢ ـ أقسامُ المبتدأ:

المبتدأ ثلاثةُ أقسامٍ: صريحٌ، نحو: «الكريمُ محبوبٌ»، وضميرٌ منفصلٌ، نحو: «أنتَ مجتهدٌ»، ومؤوَّلٌ، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2] [البقرة: ١٨٤]، ونحو: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3] [يس: ١٠]، ومنهُ المثلُ «تَسمعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ من أن تراه»[4].

٣ ـ أحكامُ خبرِ المبتدأ:

لخبرِ المبتدأ سبعةُ أحكام:

الأول: وجوبُ رفعهِ.

---

(١) أي الحكم الخامس من أحكام المبتدأ.

(٢) والتأويل: «وصومكم خير لكم»، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ.

(٣) والتأويل: «إنذارك وعدم إنذارك سواء» فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ. وسواء قبله خبره. وهمزة التسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل.

(٤) والتأويل: «سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه». فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، وخير: خبره. والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن، والأصل أن تسمع. وقد روي: «تسمع» بالرفع. وبالنصب بأن مقدرة، كما روي «أن تسمع»، بإثبات «أن».

الثاني: أنَّ الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقةً. وقد يكون جامداً. نحو: «هذا حجرٌ».

الثالث: وجوبُ مطابقته للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً.

الرابع: جواز حذفهِ إن دلَّ عليه دليلٌ، نحو: «خرجتُ فإذا الأسدُ»، أي: فإذا الأسدُ حاضرٌ، وتقول: «مَن مجتهدٌ؟» فيقالُ في الجواب: «زُهيرٌ» أي: «زهيرٌ مجتهدٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلُّها كذلك.

الخامس: وجوبُ حذفهِ في أربعةِ مواضعَ:

١ ـ أن يدلَّ على صفةٍ مُطلقةٍ، أي: دالةٍ على وجودٍ عامٍّ[1].

وذلك في مسألتين، **الأولى**: أن يتعلَّق بها ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور، نحو: «الجنة تحتَ أقدام الأمَّهات» و«العلمُ في الصّدورِ»[2]. والثانية: أن تقعَ بعد لولا أو لوما، نحو: «لولاَ الدِّينُ لَهَلَكَ الناسُ» و«لوما الكتابةُ لضاع أكثرُ العلم»[3].

(فإن كان صفة مفيدة (أي دالة على وجود خاص: كالمشي والقعود والركوب والأكل والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، نحو: «لولا العدو سالمنا ما سلم» ونحو: «خالد يكتب في داره، والعصفور مغرد فوق الغصن». ومنه حديث: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم». فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره، نحو: «لولا أنصاره لهلك». أو «لولا أنصاره حموه لهلك»، ونحو: «علي على فرسه» أو «علي راكب على فرسه»).

٢ ـ أن يكونَ خبراً لمبتدأ صريحٍ في القَسم، نحو: «لعَمْرُك لأفعَلَنَّ»[4]، ونحو: «أيمُنُ الله لاجتهدَنَّ»[5]، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما الإنسانُ إلاَّ ابنُ يَوْمِهِ ... على ما تَجلَّى يَوْمُهُ لا ابنُ أمسِهِ
وما الفَخْرُ بالعَظمِ الرَّميمِ، وإنَّما ... فَخارُ الذي يَبغِي الفَخارَ بِنَفْسِهِ

(فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثباته. تقول (عهد الله لأقولن الحق، وعهد الله علي لأقولنّ الحق»).

٣ ـ أن يكونَ المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيلٍ مضافاً إلى مصدرٍ، وبعدهما حالٌ لا تصلُحُ أن تكون خبراً، وإنما تَصلُحُ أن تسدَّ مَسَدَّ الخبرِ في الدلالةِ عليه. فالأول، نحو: «تأديبي الغلامَ

---

(١) وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل.

(٢) أي: الجنة كائنة أو موجودة، العلم كائن أو موجود.

(٣) أي: لولا الدين موجود، ولولا الكتابة موجودة.

(٤) التقدير: لعمرك قسمي. أي: حياتك هي قسمي.

(٥) والتقدير: أيمن الله قسمي. وأيمن كلمة موضوعة للقسم.

مُسيئاً»(١). والثاني، نحو: «أفضلُ صَلاتِكَ خَالياً مما يَشغَلُكَ».

ولا فرقَ بين أن يكونَ اسمُ التفضيل مضافاً إلى مصدرٍ صريح، كما مُثّلَ، أو مُؤوَّلٍ، نحو: «أحسنُ ما تعملُ الخيرَ مُستتراً»(٢) وكذا لا فرقَ بين أن تكونَ الحالُ مُفردةً، كما ذُكر، أو جملةً: كحديث: «أقرب ما يكون العبدُ من ربّه وهو ساجدٌ»(٣). وقولِ الشاعر، وقد اجتمعت فيه الحالان: (المفردة والمركبة):

خيرُ اقتِرابي من المَوْلى(٤) حليفَ رِضاً ... وشَرُّ بُعْدِيَ عنهُ وهو غضبانُ

فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادّة مسده. لكنها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ، إذ لا معنى لقولك: (تأديبي الغلام مسيء، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك)، وهلم جرّاً.

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال، وجبَ رفعُها لعدم مُباينتها حينئذٍ للمبتدأ، نحو: «تأديبي الغلامَ شديدٌ» وشذَّ قولهم: «حُكمُكَ مُسَمَّطاً»، أي: مُثبتاً نافذاً، إذ يصحُّ أن تقولَ: «حُكمُكَ مُسمَّطٌ».

٤ ـ أن يكونَ بعد واوٍ مُتعيّنٍ أن تكون بمعنى «معَ»، نحو: «كلُّ امرِيءٍ وما فَعَلَ»(٥)، أي: معَ فعلِه. فإن لم يتعيَّنْ كونُها بمعنى «مَعَ» جاز إثباتُهُ، كقولِ الشاعر:

تَمَنَّوا لِيَ الْمَوتَ الذي يَشْعَبُ الفَتى(٦) ... وكلُّ امرِيءٍ والْمَوتُ يلتقِيانِ

السادس(٧): جواز تَعَدُّدِهِ، والمبتدأُ واحد، نحو: «خليلٌ كاتبٌ، شاعرٌ، خطيبٌ».

السابع: أنَّ الأصل فيه أن يتأخرَ عن المبتدأ، وقد يَتقدَّمُ عليه جوازاً أو وجوباً (وسيأتي الكلامُ عى ذلك).

٤ ـ الخبرُ المُفرَدُ:

خبرُ المبتدأ قسمانِ: مُفردٌ وجملةٌ.

---

(١) والتقدير: تأديبي الغلام حاصل عند مساءته.

(٢) أحسن: مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة، والتأويل: أحسن عملك، والخبر: محذوف، والتقدير: أحسن عملك الخير حاصل في حال استاره.

(٣) جملة وهو ساجد: في محل نصب على الحال من العبد، والتقدير: أقرب كون العبد من ربه حاصل في حال سجوده، (وتكون) هنا تامة لا ناقصة، فهي ترفع الفاعل.

(٤) المولى: ابن العم.

(٥) الخبر محذوف، والتقدير: كل امرىء وفعله مقترنان.

(٦) يشعب: يغتال ويهلك.

(٧) أي الحكم السادس من أحكام خبر المبتدأ.

فالخبرُ المفردُ: ما كانَ غيرَ جملةٍ، وإن كان مُثنًّى أو مجموعاً، نحو: «المجتهد محمودٌ، والمجتهدان محمودانِ، والمجتهدون محمودون».

وهو إما جامدٌ، وإما مُشتقٌّ.

والمرادُ بالجامدِ: ما ليس فيه معنى الوصفِ، نحو: «هذا حجرٌ». وهو لا يَتضمنُ ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فيتضمَّنه، نحو: «عليٌّ أسدٌ».

(فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود إلى علي، وهو ضمير الفاعل. وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم المستعار، يرفع الفاعل كالفعل، لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في المعنى.

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت: (هذا حجر)، فحجر يحمل ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره هو)، أي: (هذا حجر هو)، وما قولهم ببعيد من الصواب. لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً).

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوَصفِ، نحو: «زُهيرٌ مجتهد». وهو يتحمَّلُ ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلَّا إذا رفعَ الظاهرَ، فلا يتحمَّلهُ، نحو: «زُهيرٌ مجتهدٌ أخواه».

(فمجتهد، في المثال الأول، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زهير، وهو ضمير الفاعل. أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ).

ومتى تحمَّلَ الخبرُ ضميرَ المبتدأ لزمتْ مُطابقتُهُ له إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، نحو: «عليٌّ مجتهد، وفاطمةُ مجتهدةٌ، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتانِ مجتهدتانِ، والتلاميذ مجتهدونَ، والتلميذاتُ مجتهدات».

فإن لم يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، فيجوزُ أن يُطابقهُ، نحو: «الشمسُ والقمرُ آيتانِ من آيات الله»، ويجوز أن لا يطابقه، نحو: «الناس قسمانِ: عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما».

٥ ـ الخبرُ الجملة:

الخبرُ الجملةُ: ما كان جملةً فعليّة، أو جملةً اسميّةً، فالأول نحو: «الخُلُقُ الحسَنُ يُعلي قدرَ صاحبهِ»[١]، والثاني نحو: «العاقلُ خُلُقُهُ حسنٌ»[٢].

---

(١) الخلق: مبتدأ، والحسن: صفة، وجملة يعلي: جملة فعلية خبره.

(٢) العاقل: مبتدأ أول، وخلقه مبتدأ ثانٍ، وحسن: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره. جملة اسمية، خبر المبتدأ الأول.

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكونَ مُشتملةً على رابطٍ يربطُها بالمبتدأ.

والرابطُ إما الضميرُ بارزاً، نحو: «الظُّلمُ مَرتعه وخيمٌ»، أو مُستتراً يعودُ إلى المبتدأ، نحو: «الحقُّ يعلو». أو مُقدَّراً، نحو: «الفِضةُ، الدرهم بقرشٍ»[١]، أي: الدرهم منها. وإما إشارةٌ إلى المبتدأ، نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٢] [الأعراف: ٢٦]، وإما إعادةُ المبتدأ بلفظِهِ، نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝﴾[٣] [الحاقة: ١، ٢]، أو بلفظٍ أعمَّ منه، نحو: «سعيد نِعم الرجلُ».

(فالرجل يعم سعيداً وغيره، فسعيد داخل في عموم الرجل، والعموم مستفاد من (أل) الدالة على الجنس).

وقد تكون الجملةُ الواقعةُ خبراً نفسَ المبتدأ في المعنى، فلا نحتاج إلى رابطٍ، لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحتاجَ إلى ما يربطها به، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو: «نُطقي اللّهُ حسبي».

(فهو: ضمير الشأن. والجملة بعده هي عينه، كما تقول: (هو علي مجتهد) وكذلك قولك. (نطقي الله حسبي) فالمنطوق به، (وهو الله حسبي) هو عين المبتدأ. وهو (نطقي) وأما فيما سبق فإنما احتيج إلى الربط لأن الخبر أجنبي عن المبتدأ، فلا بد له من رابط يربطه به).

قد يقعُ الخبرُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً.

فالأولُ، نحو: «المجدُ تحتَ عَلَمِ العلمِ»، والثاني، نحو: «العلم في الصدور لا في السطور».

(والخبر في الحقيقة إنما هو متعلق الظرف، وحرف الجر. ولك أن تقدر هذا المتعلق فعلاً كاستقر وكان، فيكون من قبيل الخبر الجملة، واسم فاعل، فيكون من باب الخبر المفرد، وهو الأولى، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً).

ويُخبرُ بظروف المكان عن أسماء المعاني وعن أسماء الأعيان. فالأول، نحو: «الخيرُ أمامك». والثاني، نحو: «الجنةُ تحتَ أقدامِ الأمهاتِ».

وأما ظروف الزمانِ فلا يُخبرُ بها إلّا عن أسماء المعاني، نحو: «السفرُ غداً، والوصولُ بعد غدٍ». إلا إذا حصلتِ الفائدةُ بالإخبار بها عن أسماء الأعيان فيجوزُ، نحو: «الليلةَ الهلالُ»، و«نحن في شهر كذا» و«الوردُ في أيار». ومنه: «اليومَ خمرٌ، وغداً أمرٌ».

---

(١) الفضة مبتدأ أول، والدرهم بقرش: مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير المحذوف، والتقدير: الدرهم منها بقرش.

(٢) لباس: مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول: والرابط اسم الإشارة.

(٣) الحاقة: مبتدأ أول، و(ما): اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، والحاقة خبره والجملة خبر المبتدأ الأول.

٦ ـ وجوب تقديم المبتدأ:

الأصلُ في المبتدأ أن يَتقدَّمَ. والأصلُ في الخبر أن يتأخَّرَ. وقد يتقدَّمُ أحدهما وجوباً، فيتأخَّرُ الآخرُ وجوباً.

ويجبُ تقديمُ المبتدأ في ستة مواضعَ:

الأولُ: أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام، كأسماء الشرطِ، نحو: «مَن يَتّقِ الله يُفلحْ»، وأسماء الاستفهام، نحو: «من جاءَ؟»، «وما» التعجُّبيّةِ، نحو: «ما أحسنَ الفضيلةَ!» وكم الخبريةِ، نحو: «كم كتاب عندي!».

الثاني: أن يكون مُشبّهاً باسم الشرط، نحو: «الذي يجتهدُ فله جائزةٌ» و«كلُّ تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدًى».

(فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومه، واستقبال الفعل بعده وكونه سبباً لما بعده، فهو في قوة أن تقول: (من يجتهد فله جائزة) و(أي تلميذ يجتهد فهو على هدى). ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط).

الثالثُ: أن يضافَ إلى اسمٍ له صدرُ الكلام، نحو: «غلامُ مَن مجتهدٌ؟» و«زمامُ كم أمر في يدك»[1].

الرابعُ: أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لامَ الابتداء)، نحو: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

الخامس: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً، وليس هناك قرينةٌ تعين أحدهما، فيتقدَّم المبتدأ خشيةَ التباس المسنَدِ بالمسنَدِ إليه، نحو: «أخوك عليٌّ»، إن أردتَ الإخبارَ عن الأخ، و«علي أخوكَ»، إن أردتَ الإخبارَ عن علي، ونحو: «أَسَنُّ منك أَسَنُّ مني» إن قصدَتَ الإخبار عمَّن هو أسنُّ من مخاطبك «وأَسَنّ مني أسن منك»، إن أردت الإخبارَ عمّن هو أسنُّ منكَ نفسِكَ.

(فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر، جاز التقديم والتأخير، نحو: «رجل صالح حاضر، وحاضر رجل صالح» ونحو: «بنو أبنائنا بنونا» بتقديم المبتدأ، و«بنونا بنو أبنائنا»، بتقديم الخبر. لأنه سواء أتقدم أحدهما أم تأخر، فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا).

السادس: أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر، وذلك بأن يقترنَ الخبرُ بإلّا لفظاً نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أو معنًى، نحو: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢].

---

(١) كم: هنا خبرية بمعنى كثير. وأمر مضاف إليها، فإن جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزاً.

(إذ المعنى ما أنت إلا نذير، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد، في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: «ما رسول إلا محمد». بتقديم الخبر، فسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذٍ: أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه. بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، صلوات الله عليهم. وهكذا الشأن في المثال الثاني).

٧ ـ وجوب تقديم الخبر:

يجبُ تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدةٍ، مخبَراً عنها بظرفٍ أو جار ومجرور، نحو: «في الدارِ رجلٌ» و«عندكَ ضيفٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر. فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] لأن النكرة وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة).

الثاني: إذا كان الخبر اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فالأول، نحو: «كيف حالُكَ؟»[1] والثاني، نحو: «ابنُ من أنت؟»[2] و«صبيحة أيِّ يوم سفرُكَ؟»[3].

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام).

الثالثُ: إذا اتصلَ بالمبتدأ ضميرٌ يعود إلى شيء من الخبر نحو: «في الدار صاحبها» ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]. وقولُ نُصَيب:

أهابُكِ إجلالاً، وما بكِ قدرةٌ عليَّ، ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها

وإنما وجب تقديم الخبر هنا، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب).

الرابعُ: أن يكون الخبرُ محصوراً في المبتدأ. وذلك بأن يقترن المبتدأ بإلّا لفظاً، نحو: «ما خالقٌ إلّا الله»، أو معنًى، نحو: «إنما محمودٌ من يجتهدُ».

(إذ المعنى: «ما محمود إلا من يجتهد». ومعنى الحصر هنا أن الخبر «وهو خالق، في المثال» منحصر في الله. فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: «ما الله إلا خالق» بتقديم

---

(١) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وحالك مبتدأ مؤخر.

(٢) ابن: خبر مقدم، وهو مضاف إلى «من» الاستفهامية، وأنت: مبتدأ مؤخر في محل رفع.

(٣) صبيحة ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم: وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر.

المبتدأ، فسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد. وهكذا الحال في المثال الثاني).

٨ ـ المبتدأ الصِّفة:

قد يُرفعُ الوصفُ بالابتداءِ، إن لم يطابق موصوفَهُ تثنيةً أو جمعاً، فلا يحتاجُ إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل أو نائبه، فيكون مرفوعاً به، ساداً مَسَدَّ الخبر، بشرط أن يتقدَّمَ الوصفَ نفيٌ أو استفهامٌ. وتكونُ الصفةُ حينئذٍ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمَعُ ولا تُوصفُ ولا تُصغَّرُ ولا تُعرَّف. ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، فأجازوا أن يُقال: «ناجحٌ ولداكَ، وممدوحٌ أبناؤك».

ولا فرقَ بينَ أن يكونَ الوصفُ مشتقاً، نحو: «ما ناجحٌ الكسولان»[١] و«هل محبوبٌ المجتهدون»[٢]، أو اسماً جامداً فيه معنى الصفة، نحو: «هل صَخْرٌ هذانِ المُعاندان؟»[٣] و«ما وحشيٌّ أخلاقُكَ»[٤].

ولا فرقَ أيضاً بينَ أن يكونَ النفيُ والاستفهام بالحرف، كما مُثلَ، أو بغيره، نحو: «ليسَ كسولٌ ولداك» و«غيرُ كسولٍ أبناؤكَ» و«كيف سائرٌ أخواكَ» غير أنهُ معَ «ليسَ» يكونُ الوصفُ اسماً لها، والمرفوعُ بعدَهُ مرفوعاً به ساداً مَسَدَّ خبرِها، ومعَ «غيرِ» ينتقلُ الابتداءُ إليها، ويُجر الوصفُ بالإضافة إليها، ويكونُ ما بعدَ الوصفِ مرفوعاً به ساداً مسدَّ الخبر.

وقد يكونُ النفيُ في المعنى، نحو: «إنما مجتهدٌ ولداكَ» إذ التأويلُ: «ما مجتهدٌ إلّا ولداكَ».

فإن لم يقع الوصفُ بعد نفي أو استفهام، فلا يجوز فيه هذا الاستعمالُ، فلا يقالُ: «مجتهد غلاماكَ»، بل تجبُ المطابقةُ، نحو: «مجتهدانِ غلاماك». وحينئذٍ يكونُ خبراً لما بعده مُقدَّماً عليه. وقد يجوزُ على ضعفٍ، ومنه قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلاَ تَكُ مُلْغِياً ... مَقالةَ لِهْبِيٍّ، إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ[٥]

والصفةُ التي تقعُ مبتدأً، إنما ترفعُ الظاهرَ، كقول الشاعر:

---

(١) ما: نافية، وناجح: مبتدأ، والكسولان: فاعل ناجح أغنى عن الخبر.

(٢) هل: حرف استفهام، ومحبوب: مبتدأ، والمجتهدون: نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر.

(٣) صخر: مبتدأ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف، لأنه بمعنى صلب، وهذان: فاعل لصخر أغنى عن الخبر.

(٤) وحشي: مبتدأ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة، لأنه اسم منسوب، فهو بمعنى اسم المفعول، وأخلاقك: نائب فاعل له أغنى عن الخبر.

(٥) بنو لهب، بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزد مشهورون بزجر الطير وعيافتها، وذلك أن يستعدوا ويتشاءموا بأصواتها ومساقطها. واللهب في الأصل: مهواة ما بين جبلين، أو الصدع في الجبل، أو الشعب الصغير فيه، أو وجه فيه كالحائط لا يرتقى. وجمعه ألهاب ولهوب ولهاب ولهابة.

أَقـاطِـنٌ قَـوْمُ سَـلْـمَـى، أَمْ نَـوَوْا ظَـعَـنـا؟ إنْ يَظْعَنُوا فَـعَـجِـيـبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا[١]

أو الضميرَ المنفصلَ، كقول الآخر:

خَـلـيـلـيَّ، مـا وافٍ بِـعَـهْـدِيَ أنـتُـمـا إذا لـم تـكـونـا لـي عـلـى مَـنْ أُقـاطِـعُ

فإن رفعتِ الصفة الضميرَ المستترَ، نحو: «زُهيرٌ لا كسولٌ ولا بَطيءٌ»[٢] لم تكن من هذا الباب، فهي هنا خبرٌ عمّا قبلَها. وكذا إن كانت تكتفي بمرفوعها، نحو: «ما كسولٌ أخواهُ زُهيرٌ»، فهي هنا خبر مقدَّمٌ، وزهيرٌ: مبتدأ مؤخر، وأخواهُ: فاعلُ كسول.

واعلم أن الصفةَ، التي يُبتدأ بها، فتكتفي بمرفوعها عن الخبر، إنما هي الصفةُ التي تُخالفُ ما بعدها تثنيةً أو جمعاً، كما مَرَّ. فإن طابقتهُ في تثنيتِه أو جمعه، كانت خبراً مُقدَّماً، وكان ما بعدها مبتدأ مؤخراً، نحو: «ما مُسافرانِ أخوايَ، فهل مسافرونَ إخوتُكَ؟». أمَّا إن طابقته في إفراده، نحو: «هل مسافرٌ أخوكَ؟»، جاز جعل الوصفِ مبتدأ، فيكونُ ما بعده مرفوعاً به، وقد أغنى عن الخبر، وجاز جعلُهُ خبراً مُقدماً وما بعدهُ مبتدأ مؤخراً.

٤ ـ الفعل الناقص

الفعل الناقصُ: هو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفعُ الأول تشبيهاً له بالفاعل، وينصبُ الآخرَ تشبيهاً له بالمفعول به، نحو: «كان عُمرُ عادلاً».

ويُسمّى المبتدأُ بعد دخوله اسماً له، والخبرُ خبراً له.

(وسميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر المنصوب ليتم الكلام. فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة، لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما نصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع، ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب).

والفعلُ الناقصُ على قسمينِ: كانَ وأخواتُها. وكاد وأخواتها. (وهي التي تُسمى أفعالَ المُقارَبة).

كان وأخواتها

كانَ وأخواتُها هي: «كان وأمسى وأصبحَ وأضحى وظلَّ وباتَ وصارَ وليسَ وما زالَ وما انفكَّ وما فَتىَء وما بَرِحَ وما دامَ».

---

(١) قاطن: مقيم. والظعن: الرحيل. ويجوز فيه لغة إسكان عينه وفتحها.

(٢) فاعل كسول وبطيء: ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود إلى زهير.

وقد تكونُ «آض ورَجعَ واستحال وعادَ وحارَ وارتدَّ وتَحوَّل وغدا وراحَ وانقلبَ وتبدَّل»، بمعنى «صارَ»، فإن أتت بمعناها فلها حُكمُها.

ويتعلّقُ بكانَ وأخواتها ثمانيةُ مباحثَ:

١ ـ معاني كانَ وأخواتِها:

معنى «كان»: اتصافُ المُسنَدِ إليه بالمُسنَدِ في الماضي. وقد يكون اتصافهُ به على وجه الدَّوام، إن كان هناك قرينةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، أي: إنه كان ولم يَزلْ عليماً حكيماً.

ومعنى «أمسى»: اتصافهُ به في المساء.

ومعنى «أصبحَ»: اتصافهُ به في الصباح.

ومعنى «أضحى»: اتصافهُ به في الضحى.

ومعنى «ظلَّ»: اتصافه به وقتَ الظلِّ، وذلك يكون نهاراً.

ومعنى «بات»: اتصافهُ به وقتَ المَبيت، وذلك يكون ليلاً.

ومعنى «صار»: التَّحوُّل، وكذلك ما بمعناها.

ومعنى «ليس»: النفي في الحال، فهي مختصةٌ بنفي الحال، إلّا إذا قُيِّدت بما يُفيدُ المُضيَّ أو الاستقبال، فتكون لِما قُيِّدتْ به، نحو: «ليس عليٌّ مُسافراً أمسِ أو غداً».

و«ليس»: فعلٌ ماضٍ للنفي، مختصٌّ بالأسماءِ. وهي فعلٌ يُشبهُ الحرفَ. ولو لا قَبولها علامةَ الفعلِ، نحو: «ليستْ وليسا وليسوا ولسنا ولسن»، لحكمنا بحرفيّتها.

ومعنى «ما زال وما انفكَّ وما فتىء وما برحَ»: مُلازمة المُسنَد للمسنَد إليه، فإذا قلتَ «ما زالَ خليلٌ واقفاً» فالمعنى أنه ملازمٌ للوقوف في الماضي.

ومعنى «ما دام» استمرارُ اتصافِ المُسندِ إليه بالمُسندِ. فمعنى قولِهِ تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]: أوصاني بهما مدةَ حياتي.

وقد تكون «كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات» بمعنى «صار»، إن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على أنه ليسَ بالمرادُ اتصافَ المسنَد إليه بالمسنَد في وقت مخصوص، مما تدلُّ عليه هذه الأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ﴾ [هود: ٤٣] أي: صار. وقوله: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي: صرتم. وقوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، أي: صارت. وقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، أي: صار.

٢ ـ شُروط بعض أخواتِ «كان»:

يُشترَطُ في «زالَ وانفكَّ وفتىءَ وبرِحَ» أن يتقدَّمَها نفيٌ، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨] و﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، أو نهيٌ، كقول الشاعر:

صاحِ شَمِّرْ، ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

أو دُعاءٌ، نحو: «لا زِلتَ بخيرٍ».

وقد جاء حذفُ النهي منها بعد القسم، والفعلُ مضارعٌ منفيٌّ بلاَ وذلك جائزٌ مُستملَحٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، والتقديرُ: «لا تفتأ» وقولُ امرىء القيس:

فقُلْتُ: يَمينُ اللهِ أبرحُ قاعداً وَلَوْ قَطَعُوا رأسي لَدَيْكِ وأوصالي

والتقديرُ: «لا أبرح قاعداً».

ولا يُشترطُ في النفي أن يكون بالحرف، فهو يكونُ به، كما مرَّ، ويكونُ بالفعل، نحو: «لستَ تبرحُ مجتهداً»، وبالاسم، نحو: «زُهيرٌ غيرُ مُنفكٍّ قائماً بالواجب».

وقد تأتي «وَنَى يني، ورامَ يَريمُ»[1] بمعنى «زالَ» الناقصة، فيَعملانِ عمَلها. ويُشترطُ فيهما ما يُشترطُ فيها، ومنه قول الشاعر:

فأرحامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ ببابِهِ وأرحامُ مالٍ لا تَني تَتَقَطَّعُ

أي: لا تزالُ تتقطعُ، وقول الآخر:

إذا رُمتَ، مِمَّنْ لا يَرِيمُ مُتَيَّماً، سُلُوّاً فَقَدْ أبعَدْتَ في رَوْمِكَ المَرْمَى[2]

أي: لا يزالُ، أو لا يبرحُ مُتيَّماً».

ويشترطُ في «دامَ» أن تتقدَّمها «ما» المصدريَّةُ الظرفيَّةُ، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

(ومعنى كونها مصدرية أنها تجعل ما بعدها في تأويل مصدر. ومعنى كونها ظرفية أنها نائبة عن الظرف وهو المدة، لأن التقدير: «مدة دوامي حياً»).

---

(١) أصل معنى الونى: الفتور والضعف، وأصل معنى الريم: البراح. فإن قلت: (ما ونى فلان في عمله) و(ما رمت الدار) فهما تامتان. وإن قلت: (ما ونى فلان مجتهداً، وما رمت عاملاً)، فهما ناقصتان، بمعنى ما زال وما برح، وكل فعل تام تضمن معنى فعل ناقص عمل عمله.

(٢) سلوا: مفعول به لرمت.

تنبيه:

- زال الناقصة مضارعها «يزال». وأما «زال الشيء يزول» بمعنى «ذهب» و«زال فلان هذا عن هذا»، بمعنى «مازه عنه يميزه»، فهما فعلان تامان. ومن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١].

وقد يُضمَرُ اسمُ «كانَ» وأخواتها، ويُحذفُ خبرُها، عند وجودِ قرينةٍ دالةٍ على ذلك، يُقالُ: «هل أصبح الرَّكبُ مسافراً؟» فتقولُ: «أصبح»، والتقديرُ: «أصبحَ هو مسافراً».

٣ ــ أقسامُ كان وأخواتها:

تنقسمُ «كان وأخواتُها» إلى ثلاثة أقسام:

الأولُ: ما لا يتصرفُ بحالٍ؛ وهو: «ليسَ ودام» فلا يأتي منهما المضارعُ ولا الأمرُ.

الثاني: ما يتصرَّفُ تَصرُّفاً تاماً، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثةُ، وهو: «كان وأصبَحَ وأمسى وأضحى وظَلَّ وباتَ وصارَ».

الثالث: ما يتصرَّفُ تصرُّفاً ناقصاً، بمعنى أنهُ يأتي منه الماضي والمضارع لا غيرُ، وهو: «ما زالَ وما انفكَّ وما فتِئَ وما بَرِحَ».

واعلم أن ما تصرَّف من هذه الأفعال يعملُ عملَها، فيرفع الاسم وينصبُ الخبرَ، فعلاً كان أو صفةً، أو مصدراً، نحو: يمسي المجتهدُ مسروراً، وأمسِ أديباً، وكونُكَ مجتهداً خيرٌ لك. قال تعالى: ﴿۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾ [الإسراء: ٥٠]، وقال الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشةَ كائناً أخاكَ، إذا لم تُلْفِهِ لكَ مُنْجِدا

غيرَ أنَّ المصدرَ كثيراً ما يُضافُ إلى الاسم، نحو: «كونُ الرجلِ تقيّاً خيرٌ لهُ».

(فالرجل: مجرور لفظاً، لأنه مضاف إليه، مرفوع محلاً، لأنه اسم المصدر الناقص).

وإن أُضيفَ المصدرُ الناقصُ إلى الضمير أو إلى غيرِهِ من المبنيّات، كان له محلاّنِ من الإعراب: محل قريبٌ وهو الجرُّ بالإضافة، ومحلٌ بعيدٌ، وهو الرفع، لأنه اسمٌ للمصدر الناقص، قال الشاعر:

بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتَى وكَونُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسيرُ

٤ ــ تمامُ «كانَ» وأخواتها:

قد تكونُ هذه الأفعال تامَّةً، فتكتفي برفع المُسنَدِ إليه على أنهُ فاعلٌ لها، ولا تحتاجُ إلى الخبر، إلّا ثلاثةَ أفعالٍ منها قد لَزِمَتْ النَّقصَ، فلم تَرِد تامَّةً، وهي: «ما فتِئَ وما زال وليس».

(فإذا كانت (كان) بمعنى: حصل، و(أمسى) بمعنى: دخل في المساء، و(أصبح) بمعنى:

دخل في الصباح، و(أضحى) بمعنى: دخل في الضحى، و(ظل) بمعنى: دام واستمر، و(بات) بمعنى نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته، و(صار) بمعنى انتقل[١]، أو ضم وأمال[٢] أو صوت[٣]، أو قطع وفصل[٤]، و«دام» بمعنى: بقي واستمر، و«انفك» بمعنى: انفصل أو انحل، و«برح» بمعنى: ذهب، أو فارق، كانت تامة تكتفي بمرفوع هو فاعلها).

ومن تمام هذه الأفعال قولهُ تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝﴾ [يس: ٨٢]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقوله: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝﴾ [الروم: ١٧]، وقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] وقوله: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قُرِىءَ بضم الصاد، من صارَهُ يَصورُهُ، وبكسرها، من صارهُ يَصيرُهُ، وقول الشاعر امرىء القيس:

تَطاوَلَ لَيْلُكَ بالإِثْمِدِ   وباتَ الْخَلِيُّ، ولم تَرْقُدِ

٥ ـ احكامُ اسم «كانَ» وخَبَرِها:

كل ما تَقدَّمَ من أحكامِ الفاعلِ وأقسامه، يُعطى لاسم «كانَ» وأخواتها لأنَّ لهُ حُكمَهُ.

وكلُّ ما سبقَ لخبر المبتدأ من الأحكام والأقسامِ، يُعطى لخبر «كان» وأخواتها، لأنَّ لهُ حُكمَهُ[٥]، غيرَ أنه يجبُ نصبُهُ، لأنهُ شَبيهٌ بالمفعول به.

وإذا وقع خبرُ «كانَ» وأخواتها جملةً فعليةً، فالأكثرُ أن يكونَ فعلُها مضارعاً، وقد يجيءُ ماضياً، بعد «كانَ وأمسى وأضحى وظلَّ وبات وصارَ». والأكثرُ فيه، إن كانَ ماضياً، أن يقترن بِقدْ، كقول الشاعر:

فأصبَحُوا قَدْ أعادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وإذْ ما مِثْلَهُمْ أَحدُ[٦]

وقد وقعَ مُجرَّداً منها، وكثر ذلكَ في الواقع خبراً عن فعل شرطٍ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى﴾ [يونس: ٧١]، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥] وقولهُ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦] وقلَّ في غيره، كقول الشاعر:

أَضْحَتْ خَلاءً، وأَضْحَى أهلُها احتَمَلوا   أخنى عَلَيها الذي أخنى على لُبَدِ

---

(١) تقول: (صار الأمر إلى فلان يصير) أي انتقل إليه.

(٢) تقول: (صار فلان الشيء إليه يصيره ويصوره) أي: ضمه إليه وأماله إليه.

(٣) تقول: «صار يصير» أي: صوت.

(٤) تقول صار فلان الشيء يصوره ويصيره، أي: قطعه وفصله.

(٥) الرجاء أن يطالب الاستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتيان بأمثلة تناسب المقام.

(٦) الرواية بنصب «مثل» على أنه خبر «ما» التي تعمل عمل «ليس»، وأحد اسمها مؤخر، غير أن تقديم خبرها على اسمها يبطل عملها، كما ستعلم، فإعمالها هنا، مع تقدم خبرها، من الشذوذ.

وقولِ الآخر:

وكانَ طَوَى كَشْحاً على مُسْتَكِنَّةٍ فَلا هُوَ أبداها، ولم يَتَقَدَّمِ

٦ ـ أحكام اسمِها وخبرِها في التقديم والتأخير:

الأصلُ في الاسم أن يَليَ الفعلَ الناقصَ، ثمَّ يجيء بعدَه الخبرُ. وقد يُعكَسُ الأمرُ، فيُقدَّمُ الخبرُ على الاسمِ، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقولِ الشاعر:

لا طِيبَ لِلعَيشِ ما دامتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بادِّكارِ الشَّيْبِ والْهَرَمِ

وقول الآخر:

سَلي، إن جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عالِمٌ وجَهولُ

ويجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ عليها وعلى اسمها معاً، إلا «ليسَ» وما كان في أوَّلِهِ «ما» النافيةُ أو «ما» المصدريَّةُ، فيجوزُ أن يُقالَ «مُصحِيةً كانتِ السماءُ» «وغزيراً أمسى المطرُ»، ويَمتنعُ أن يُقالَ: «جاهلاً ليس سعيدٌ»، و«كسولاً ما زال سليمٌ» و«أقفُ، واقفاً ما دام خالدٌ». وأجازه بعضُ العلماءِ في غير «ما دام».

أمّا تقدُّمُ معمولِ خبرِها عليها فجائزٌ أيضاً، كما يجوزُ تقدُّمُ الخبر، قال تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقال: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠].

واعلَمْ أن أحكامَ اسمِ هذه الأفعالِ، وخبرِها في التقديم والتأخير، كحكم المبتدأ وخبره، لأنهما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ[1].

٧ ـ خصائصُ «كانَ»:

تختصُّ «كان» من بينِ سائرِ أخواتها بستَّةِ أشياءَ:

١ ـ أنها قد تُزادُ بشرطين: أحدهما أن تكونَ بلفظ الماضي، نحو: «ما (كان) أصحَّ عِلمَ من تقدَّمَ؟». وشذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عَقيل بن أبي طالب:

أنتَ «تكونُ» ماجِدٌ نَبيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ

والآخر أن تكون بينَ شيئينِ متلازمينِ، ليسا جاراً ومجروراً. وشذَّت زيادتُها بينهما في قول الشاعر:

جِيادُ بَني أبي بَكْرٍ تَسَامَى على «كانَ» الْمُسَوَّمَةِ العِرابِ

وأكثرُ ما تزادُ بينَ «ما» وفعلِ التعجُّبِ، نحو: «ما (كان) أعدلَ عُمرَ!». وقد تُزادُ بينَ غيرهما، ومنه قولُ الشاعر، (وقد زادَها بينَ «نِعْمَ» وفاعلها):

---

(١) ليراجع الطالب هذا المبحث، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام.

وَلَبِسْتُ سِرْبالَ الشبابِ أزورُها وَلَنِعْمَ «كانَ» شَبيبَةُ الْمُحتالِ[١]

وقولُ بعض العَرَبِ: (وقد زادَها بين الفعل ونائب الفاعل) ولَدتْ فاطمةُ ـ بنتُ الخُرْشُبِ[٢] الكَمَلَةَ من بني عَبْس، لم يُوجَدْ (كانَ) مِثلُهُم، وقول الشاعر: (وقد زادَها بينَ المعطوف عليه والمعطوف):

في لُجَّةٍ غَمَرَتْ أباكَ بُحُورُها في الجاهِلِيَّةِ «كانَ» والإِسلام

وقول الآخر: (وقد زادَها بينَ الصفة والموصوف):

في غُرَفِ الْجَنَّةِ العُلْيا التي وَجَبَتْ لَهم هُناكَ بِسَعْيٍ «كانَ» مَشكورِ

(واعلم أن «كان» الزائدة معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي. وليس المراد من تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً، ولا تكون حاملة للضمير، بل تكون لفظ المفرد المذكر في جميع أحوالها. ويرى سيبويه أنها قد يلحقها الضمير، مستدلاً بقول الفرزدق):

فكيفَ إذا مَرَرْتَ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا (كانوا) كرام

٢ ـ أنها تُحذَفُ هي واسمها ويبقى خبرُها، وكثرَ ذلك بعدَ «إنْ ولو» الشرطيَّتين. فمثالُ «إنْ»: «سِرْ مُسرعاً، إن راكباً، وإن ماشياً»[٣]، وقولهم «الناسُ مَجزيُّونَ بأعمالهم، إنْ خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فَشرٌّ»[٤]، وقولُ الشاعر:

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالماً أبداً، وإنْ مَظْلوما[٥]

وقولُ الآخر:

حَدِبَتْ عليَّ بطونُ ضَبَّةَ كلُّها إن ظالماً فيهم، وإن مظلوما[٦]

وقولُ غيره:

---

(١) السربال: الثوب. والشبيبة: الشباب.

(٢) هي فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، ولدت لزياد العبسي. الكملة «جمع كامل» وهم ربيع الكامل، وقيس = الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقد قيل لها أي بنيك أحب إليك؟ فقالت: ربيع، بل عمارة، بل قيس، بل أنس، ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟ والخرشب ـ بوزن البرقع ـ وهو في الأصل: الغليظ الجافي، والطويل السمين، ويقال: خرشب عمله وخرشبه: إذا لم يتقنه ولم يحكمه.

(٣) والتقدير: إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً.

(٤) والتقدير: إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر.

(٥) أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

(٦) حدبت: عطفت.

قَدْ قيلَ ما قِيلَ، إنْ صِدْقاً، وإنْ كَذِباً[١] فَمَا اعتِذارُكَ من قَولٍ إذا قِيلا؟!

ومثالُ «لوْ» حديثُ: «التَمِسْ ولو خاتماً من حديد»[٢]، وقولهم: «الإطعامَ ولو تمراً»[٣]، وقول الشاعر:

لا يأمَنِ الدَّهرَ ذو بغْيٍ، وَلَوْ مَلِكاً[٤] جُنُودُهُ ضاقَ عنها السَّهلُ والْجَبَلُ

٣ ـ أنها قد تُحذفُ وحدَها، ويبقى اسمُها، وخبرُها، ويعوَّضُ منها «ما» الزائدةُ، وذلك بعدَ «أن» المصدريَّةِ، نحو: «أمَّا أنتَ ذا مال تَفتخرُ!»، والأصلُ: «لأنْ كنتَ ذا مالٍ تَفتخرُ!».

(فحذفت لام التعليل، ثم حذفت «كان» وعوض منها «ما» الزائدة وبعد حذفها انفصل الضمير بعد اتصاله، فصارت «أن ما أنت»، فقلبت النون ميماً للإدغام، وأدغمت في ميم «ما» فصارت «أمَّا»).

ومن ذلك قول الشاعر:

أبا خُراشةَ، أمَّا أنتَ ذا نَفَرا فإنَّ قَوْمِيَ لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٥]

٤ ـ أنها قد تُحذَف هي واسمها وخبرُها معاً، ويعَوَّضُ من الجميع «ما» الزائدةُ، وذلك بعد «إن» الشرطيةِ، في مثل قولهم: «افعلْ هذا إما لا».

(والأصل «إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره». فحذفت «كان» مع اسمها وخبرها وبقيت «لا» النافية الداخلة على الخبر، ثم زيدت «ما» بعد «أن» لتكون عوضاً، فصارت «إن ما»، فأدغمت النون في الميم، بعد قلبها ميماً، فصارت «إمّا»).

٥ ـ أنها قد تُحذَفُ هي واسمها وخبرُها بلا عِوَضٍ، تقولُ: «لا تعاشر فلاناً، فإنه فاسدُ الأخلاقِ»، فيقولُ الجاهلُ: «إني أعاشرُهُ وإن»، أي: وإن كان فاسدَها، ومنه:

قالَتْ بناتُ العَمِّ: يا سَلْمَى، وإنْ كَانَ فَقيراً مُعْدِماً؟! قالَتْ: وإنْ

تُريدُ: إني أتزَوَّجهُ وإن كان فقيراً مُعدِماً.

٦ ـ أنها يجوزُ حذفُ نونِ المضارع منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون، وأن لا يكونَ

---

(١) أي: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

(٢) التقدير: ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد.

(٣) أي: ولو كان المطعوم تمراً.

(٤) أي: ولو كان الباغي ملكاً.

(٥) والتقدير: لأن كنت ذا نفر افتخرت علي أو هددتني، لا تفتخر علي، فإن قومي لم تأكلهم الضبع، وأراد بالضبع السنة المجدبة مجازاً، أو الضبع حقيقة، فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه؛ لأن القوم إذا ضعفوا عن الانتصار عاثت فيهم الضباع.

بعده ساكنٌ، ولا ضميرٌ متصل[١]. ومثال ما اجتمعت فيه الشروطُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وقول الشاعر الحطيئة:

أَلَـمْ أَكُ جـارَكُـمْ ويَـكـونَ بَـيْـنـي ... وبَـيْـنَـكُـمُ الْـمَـوَدَّةُ والإِخـاءُ

والأصلُ: «أَلَمْ أكنْ». وأما قولُ الشاعر:

فـإن لـم تَـكُ الـمِـرآةُ أبـدَت وَسَـامَـةً ... فَـقَـدْ أبـدَت الـمِـرآة جَـبْـهَـةَ ضَـيـغَـم[٢]

وقول الآخر:

إذا لَـمْ تَـكُ الـحـاجـاتُ مِـنْ هِـمَّـة الْـفَـتَـى ... فَـلَـيْـسَ بِـمُـغْـنٍ عَـنْـكَ عَـقْـدُ الـرَّتـائِـم[٣]

فقالوا: إنه ضرورة. وقال بعضُ العلماءِ: لا بأسَ بحذفها إن التقت بساكن بعدَها. وما قوله بعيدٌ من الصواب. وقد قُرِئَ شُذوذاً: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

٨ ـ خصوصيّةُ «كانَ ولَيسَ»:

تختصُّ (ليسَ وكانَ) بجوازِ زيادة الباءِ في خبريهما، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴿٨﴾﴾ [التين: ٨]. أما (كان) فلا تزادُ الباءُ في خبرها إلّا إذا سبقها نفيٌ أو نهيٌ نحو: (ما كنتُ بحاضرٍ) و(لا تكنْ بغائب)، وكقول الشاعر:

وإن مُـدَّتِ الأيـدي إلـى الـزَّاد، لَـمْ أَكُـنْ ... بـأَعـجَـلـهـمْ، إذْ أَجْـشَـعُ[٤] الْـقَـوْمِ أعـجَـلُ

على أنَّ زيادةَ الباء في خبرها قليلةٌ، بخلافِ (ليس)، فهي كثيرة شائعة.

كاد وأخواتها أو أفعالُ المقاربَةِ

«كادَ وأخواتُها» تعملُ عملُ «كان»، فترفعُ المبتدأ، ويُسمَّى اسمها، وتنصبُ الخبرَ، ويُسمّى خبرها. وتُسمّى: أفعالَ المقاربة.

(وليست كلها تفيد المقاربة، وقد سمي مجموعها بذلك تغليباً لنوع من أنواع هذا الباب على غيره، لشهرته وكثرة استعماله).

---

(١) أما إن كان بعده ضمير منفصل، فلا بأس بحذف نونه، نحو: (لا تك أنت الجاني) ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث: (إن يكنه فلن تسلط عليه).

(٢) الوسامة: بفتح الواو، أثر الحسن، وسم ككرم وسامة ووساماً، فهو وسيم، والجمع وسماء، والضيغم: الأسد، وأصله الذي يعض، من ضغمه ضغماً، إذا عضه، ويقال للأسد، ضيغمي أيضاً.

(٣) الرتائم: جمع رتيمة، وهو خيط يعقد في الأصبع للتذكر: وتجمع أيضاً على (رتم)، بضمتين، ومثلها الرتمة، بفتح فسكون، والجمع (رتم) بفتح فسكون أيضاً، ويروى: (إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم)، فلا شاهد فيه حينئذٍ.

(٤) الجشع: بفتحتين: أشد الحرص على الطعام وغيره، وبابه (طرب) وهو (جشع) ـ بفتح فكسر ـ واجشع.

وفي هذا المبحث ستةُ مباحثَ:

١ ـ أقسامُ «كادَ» وأخواتِها:

«كادَ وأخواتها» على ثلاثة أقسام:

١ ـ أفعال المقارَبة، وهيَ ما تَدُل على قُرب وقوع الخبر. وهي ثلاثةٌ: «كادَ وأوشكَ وكرَبَ»، تقولُ: «كادَ المطرُ يَهطِلُ» و«أوشكَ الوقتُ أن ينتهي» و«كرَبَ الصبحُ أن يَنبلج».

٢ ـ أفعالُ الرَّجاءِ، وهي ما تَدُل على رجاءِ وقُوع الخبر. وهي ثلاثةٌ أيضاً: «عَسى وحرَى واخلولقَ»، نحو: «عسى الله أن يأتيَ بالفتح»، وقول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أمسيتُ فيه ... يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ونحو: «حَرَىْ المريض أن يشفى» و«اخلولقَ الكسلانُ أن يجتهدَ».

٣ ـ أفعالُ الشروع، وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرةٌ، منها: «أنشأ وَعَلِقَ وطَفِقَ وأخذَ وهَبَّ وبَدأ وابتدأ وجعلَ وقامَ وانبرى».

ومثلها كلُّ فعلٍ يَدُلُّ على الابتداء بالعمل ولا يكتفي بمرفوعه، تقولُ: «أنشأ خليلٌ يكتبُ، علِقوا ينصرفون، وأخذُوا يَقرؤُونَ، وهَبَّ القومُ يتسابقونَ، وبَدَأوا يَتبارَونَ، وابتدؤوا يتقدَّمون، وجعلوا يَستيقظونَ، وقاموا يتنبَّهونَ، وانبرَوْا يسترشدونَ».

وكلُّ ما تقدَّمَ للفاعل ونائبِهِ واسم «كانَ»، من الأحكام والأقسام، يُعطَى لاسمِ «كادَ» وأخواتها.

٢ ـ شُروطُ خبَرِها:

يُشترَطُ في خبر «كاد واخواتها» ثلاثةُ شروطٍ:

١ ـ أن يكون فعلاً مضارعاً مُسنَداً إلى ضميرٍ يعودُ إلى اسمها، سواءٌ أكان مُقترناً بِ «أنْ»، نحو: «أوشكَ النهارُ أن ينقضيَ»، أم مُجرَّداً منها، نحو: «كادَ الليلُ ينقضي»، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، وقولهُ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾[1] [الأعراف: ٢٢ وطه: ١٢١].

ويجوزُ بعدَ «عسى» خاصَّةً أن يسنَدَ إلى اسم ظاهرَ، مُشتملٍ على ضميرٍ يعودُ إلى اسمها، نحو: «عسى العاملُ أن ينجحَ عملهُ» ومنه قولُ الشاعر:

ومَاذا عَسى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ... إذا نحنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ

---

(١) أي يلزقان بعض الورق على بعض، ليسترا به عورتهما، وضمير المثنى يعود إلى آدم وحواء، والخصف في الأصل: الخرز، يقال: خصف النعل، أي خرزها.

ولا يجوزُ أن يقَعَ خبرُها جملةً ماضيةً، ولا اسميةً، كما لا يجوزُ أن يكون اسماً. وما وَرَدَ من ذلكَ، فشاذٌّ لا يُلتفتُ إليه. وأما قولهُ تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، فمسحاً ليس هو الخبرَ، وإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبرُ، والتقديرُ: «يمسح مسحاً».

٢ ـ أن يكون متأخراً عنها. ويجوزُ أن يتوسَّطَ بينها وبين اسمها، نحو: «يكادُ ينقضي الوقتُ»[1]. ونحو: «طَفِقَ ينصرفون الناسُ»[2].

ويجوزُ حذفُ الخبرِ إذا عُلِمَ، ومنهُ قولهُ تعالى، الذي سبق ذكرهُ: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، ومنه الحديثُ: «من تأنَّى أصابَ أو كادَ، ومن عَجلَ أخطأ أو كادَ»، أي: كادَ يُصيبُ، وكادَ يُخطِئ، ومنه قولُ الشاعر:

مـا كـانَ ذَنْـبِـيَ فـي جـارٍ جَـعَـلْـتُ لـهُ   عَـيْـشـاً، وقـدْ ذاقَ طَـعْـمَ الْـمَـوْتِ أو كَـرَبـا

أي: كربَ يَذوقُهُ، وتقولُ: «ما فعلَ، ولكنهُ كادَ»، أي: كادَ يفعلُ.

٣ ـ يُشترطُ في خبر «حَرَى واخلولقَ» ان يقترنَ بـ «أنْ».

٣ ـ الخَبَرُ المُقْتَرِنُ بأن:

«كادَ وأخواتُها» من حيث اقترانُ خبرِها بأنْ وعدَمُه على ثلاثة أقسام:

١ ـ ما يجب أن يقترنَ خبرُه بها، وهما: «حرَى واخلولقَ»، من أفعالِ الرّجاءِ.

٢ ـ ما يجبُ أن يتجرَّدَ منها، وهي أفعالُ الشروع.

(وإنما لم يجز اقترانها بأن، لأن المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال، و«أن» للاستقبال، فيحصل التناقض باقتران خبرها بها).

٣ ـ ما يجوزُ فيه الوجهانِ: اقترانُ خبرِهِ بأنْ، وتَجردُهُ منها، وهي أفعالُ المقارَبة، و«عسى» من أفعال الرَّجاءِ. غير أنَّ الأكثرَ في «عسى وأوشكَ» أن يقترنَ خبرُهما بها، قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء: ٨]، وقال الشاعر:

وَلَـوْ سُـئِـلَ الـنّـاسُ الـتُّـرابَ لأوشَـكـوا   إذا قِـيـلَ: هـاتـوا، أنْ يَـمَـلّـوا ويـمـنـعُـوا

وتجريدُه منها قليلٌ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) الوقت: اسم «يكاد»، وفاعل ينقضي ضمير يعود إلى الوقت، والجملة خبر، ويجوز أن يكون «الوقت» فاعلاً لينقضي، فيكون اسم «يكاد» ضميراً يعود إلى الوقت وحينئذٍ فلا شاهد فيه، لأن الخبر، والحالة هذه، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها، بل يكون متأخراً عنهما.

(٢) الناس: اسم «طفق»، وجملة «ينصرفون» خبرها، أما إن قلت: «طفقوا ينصرف الناس»، فلا شاهد فيه، ويكون ضمير الجماعة اسم «طفقوا» والناس فاعل «ينصرف».

عَسى الْكَرْبُ، الَّذِيْ أَمسَيْتُ فيهِ، يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرجٌ قَريبُ

وقول الآخر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

والأكثرُ في «كادَ وكَرَبَ» أن يتجردَ خبرُهما منها، قال تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقال الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذوبُ حينَ قالَ الوُشاةُ: هِنْدٌ غَضوبُ

واقترانُهُ بها قليلٌ، ومنه الحديثُ: «كادَ الفقرُ أن يكون كفراً» وقولُ الشاعر:

سَقاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً[1] على الظَّما وقَدْ كَرَبَت أعناقُها أنْ تَقَطَّعا

٤ ـ حكمُ الخبرِ المُقترِنِ بأنْ والمُجَرَّدِ منها:

إن كان الخبرُ مُقترناً بأن، مثلُ: «أوشكتِ السماءُ أن تُمطِرَ. وعسى الصديقُ أن يحضُرَ»، فليس المضارع نفسهُ هو الخبرَ، وإنما الخبرُ مصدرُهُ المؤوَّلُ بأن، ويكونُ التقديرُ: «أوشكت السماءُ ذا مطرٍ. وعسى الصديقُ ذا حضور» غير أنه لا يجوزُ التصريح بهذا الخبر المؤوَّل، لأنَّ خبرَها لا يكونُ في اللفظ اسماً.

وإن كان غيرَ مُقترنٍ بها، نحو: «أوشكتِ السماءُ تمطِر»، فيكونُ الخبرُ نفسَ الجملة، وتكونُ منصوبةً محلاً على أنها خبرٌ.

٥ ـ المُتَصَرِّفُ من هذهِ الأفعالِ وغيرُ المُتَصَرِّفِ منها:

هذه الأفعالُ كلُّها مُلازمة صيغة الماضي، إلّا «أوشكَ وكادَ»، من أفعال المقاربة، فقد وردَ منهما المضارع.

والمضارع من «كادَ» كثيرٌ شائعٌ، ومن «أوشكَ» أكثرُ من الماضي، ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]، والحديث: «يُوشِكُ أن يَنزِلَ فيكم عيسى ابنُ مريمَ حَكَماً عدلاً».

٦ ـ خصائِصُ عَسى واخلَولَقَ وأوْشَكَ:

تختصُّ «عسى واخلولقَ وأوشك»، من بين أفعال هذا الباب، بأنهن قد يَكُنَّ تاماتٍ، فلا يَحتجنَ إلى الخبر، وذلك إذا وَلِيَهنَّ «أنْ والفعلُ»، فيُسنَدْنَ إلى مصدره المؤوَّل بأنْ، على أنه فاعلٌ لهنَّ، نحو: «عسى أن تقومَ. واخلولقَ أن تُسافروا. وأوشكَ أن نَرحلَ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقولهُ: ﴿عَسَىٰٓ أَن

---

(١) السجل: الدلو العظيمة التي فيها ماء، قل أو كثر، وهو مذكر، فإن كانت الدلو فارغة فلا يقال لها سجل.

﴿يَهْدِيَنِ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤]، وقولهُ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

هذا إذا لم يتقدّم عليهنَّ اسمٌ هو المُسنَدُ إليه في المعنى (كما رأيت)، فإن تقدّم عليهنَّ اسمٌ يَصحُّ إسنادُهنَّ إلى ضميرهِ، فأنت بالخيار، إن شئتَ جعلتهنَّ تامّاتٍ (وهو الأفصح)، فيكونُ المصدرُ المؤوَّل فاعلاً لهنَّ، نحو: «علي عسى أن يذهب، وهندٌ عسى أن تذهب. والرجلان عسى أن يذهبا. والمرأتان عسى أن تذهبا. والمسافرون عسىٰ أن يحضُروا. والمسافرات عسى أن يحضُرْن» بتجريد (عسى) من الضمير. وإن شئت جعلتهنَّ ناقصاتٍ، فيكونُ اسمُهنَّ ضميراً. وحينئذ يَتحملنَ ضميراً مستتراً، أو ضميراً بارزاً مطابقاً لِما قبلَهنَّ، إفراداً أو تثنية أو جمعاً، وتذكيراً أو تأنيثاً، فتقول فيما تقدَّمَ من الأمثلة: «عليٌّ عسى أن يذهبَ. وهندٌ عَسَتْ أن تذهبَ. والرجلان عَسَيا أن يذهبا، والمرأتانِ عَسَتا أن تذهبا. والمسافرونَ عَسَوْا أن يحضُروا. والمسافراتُ عَسَيْنَ أن يَحضُرنَ».

والأولى أن يُجعلنَ في مثل ذلك تامّاتٍ، وأن يُجرَّدْنَ من الضمير، فيَبقَيْنَ بصيغة المفرد المذكر، وأن يُسنَدْنَ إلى المصدر المؤوَّل من الفعل بأن على أنهُ فاعلٌ لهنَّ، وهذه لغة الحجاز، التي نزل بها القرآنُ الكريمُ، وهي الأفصحُ والأشهرُ، وقال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] ولو كانت ناقصةً لقال: (عَسَوْا وَعَسَيْن)، بضمير جماعة الذكور العائد إلى (قوم) وضمير جَماعةِ الإناث العائد إلى (نساء). واللغةُ الأخرى لغةُ تميم.

وتختصُّ (عسى) وحدَها بأمرين:

١ ـ جوازُ كسر سينها وفتحها، إذا أُسندت إلى تاءِ الضمير، أو نون النسوةِ، أو (نا)، والفتحُ أولى لأنه الأصل. وقد قرأ عاصمٌ: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، بكسر السين، وقرأ الباقونَ: (عَسَيتم)، بفتحها.

٢ ـ أنها قد تكون حرفاً، بمعنى (لعلَّ)، فتَعملُ عملها، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وذلك إذا اتصلت بضمير النصب (وهو قليل)، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: عساها نارُ كأسٍ[1]، وعَلَّها تَشَكّى، فآتي نَحْوَها فَأعُودُها
فَتَسْمَعُ قَوْلي قَبْلَ حَتفٍ يُصِيبُني تُسَرُّ بِهِ، أو قَبْلَ حَتْفٍ يَصيدُها

(١) كأس: اسم امرأة.

٥ ـ أحرف ليس أَو الأَحرُفُ المُشَبَّهَة بِلَيْسَ في العَمَل

أحرفُ (ليسَ) هي: أحرُفُ نفيٍ تعملُ عملَها، وَتُؤدي معناها وهي أربعةٌ (ما ولا ولاتَ وإنْ).

(ما) المشبهة بليس

تعملُ «ما» عملَ (ليسَ) بأربعة شروطٍ:

١ ـ أن لا يَتقدَّم خبرُها على اسمها، فإن تقدَّمَ بَطل عملُها، كقولهم: (ما مُسيءٌ مَنْ أعتَبَ).

٢ ـ أن لا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها على اسمها، فإن تقدَّمَ بطلَ عملُها، نحو: (ما أمرَ الله أنا عاصٍ)، إلَّا أن يكون معمولُ الخبر ظرفاً أو مجروراً بحرف جرّ، فيجوز، نحو: (ما عندي أنت مُقيماً) و(ما بكَ أنا مُنتصراً).

أما تقديمُ معمولِ الخبر على الخبر نفسِهِ، دُونَ الاسم بحيث يتَوَسَّطُ بينهما، فلا يُبطلَ عملها، وإن كان غيرَ ظرفٍ أو جار ومجرور، نحو: (ما أنا أمرَكَ عاصياً).

٣ ـ أن لا تُزادَ بعدها (إنْ). فإن زيدَت بعدَها بطلَ عملُها، كقول الشاعر:

بَني غُدَانَةَ، ما إنْ أَنتُمُ ذَهَبٌ ولا صَريفٌ، ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ[1]

٤ ـ أن لا ينتقضَ نفيُها بـ(إلَّا). فإن انتقض بها بطلَ عملُها، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠]، وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وذلك لأنها لا تعملُ في مُثبتٍ.

فإن فُقِدَ شرطٌ من الشروط بطلَ عملُها، وكان ما بعدَها مبتدأً وخبراً، كما رأيت.

ويجوز أن يكون اسمُها معرفةً كما تقدَّمَ، وأن يكون نكرةً، نحو: (ما أحدٌ أفضلَ من المُخلصِ في عمله).

وإذ كانت (ما) لا تعملُ في مُوجَبٍ، ولا تعملُ إلا في منفي، وجبَ رفعُ ما بعدَ (بلْ ولكنْ)، في نحو قولك: (ما سعيد كسولاً، بل مجتهدٌ وما خليلٌ مسافراً، ولكن مقيمٌ)، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرهُ: (هو)، أي: بل هو مجتهدٌ، ولكن هو مقيمٌ. وتكونُ (بلْ ولكنْ) حرفي ابتداء لا عاطفتينِ، إذْ لو عَطَفنَا لاقتضى أن تعمل (ما) فيما بعدَ (بل ولكنْ)، وهو غيرُ منفيٍّ، بل هو مُثبتٌ، لأنهما تقتضيان الإيجابَ بعد النفي. فإذا كان العاطفُ غيرَ مُقتضٍ، للإيجاب

---

(١) الصريف: الفضة الخالصة، و«الخزف»: الفخار.

كالواو ونحوها، جاز نصبُ ما بعدَهُ بالعطف على الخبر (وهو الأجودُ) نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً) وجازَ رفعُهُ على أنهُ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملٌ)، أي: ولا هوَ مُهمل.

وهكذا الشأن في (ليسَ)، فيجبُ رفعُ ما بعدَ (بلْ ولكنْ) في نحو: (ليس خالدٌ شاعراً، بل كاتبٌ). ويجوز النصبُ والرفعُ بعدَ الواوِ ونحوها مثلُ (ليسَ خالدٌ شاعراً ولا كاتباً) أو (ولا كاتبٌ). والنصبُ أولى.

واعلم أنَّ (ما) هذه لا تعملُ عملَ (ليس) إلّا في لغة أهل الحجاز (الذي جاء القرآنُ الكريمُ بلغتهم)، وبلغةِ أهلِ تِهامةَ ونجدٍ. ولذلك تُسمى (ما النافية الحجازية).

وهي نافيةٌ مُهملةٌ في لغة تميمٍ على كل حال، فما بعدَها مبتدأ وخبر.

(لا) المشبهة بليس

٢ (لا). المشبهةُ بليس، مُهملة عندَ جميع العرب وقد يُعمِلُها الحجازيُّون إعمالَ (ليسَ)، بالشروط التي تقدّمت لِما، ويُزاد على ذلك أن يكونَ اسمُها وخبرُها نكرتينِ. ونَدرَ أن يكون اسمُها معرفةً، كقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوادَ الْقَلْبِ، لا أنا باغياً ... سِواها، ولا في حُبِّها مُتراخِيا

وقد جاء مثل ذلك للمتنبي في قوله:

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً من الأذى ... فلا الْحَمْدُ مَكْسُوباً، ولا المالُ باقِيا

وقد أجازَ ذلك بعضُ علماء العربية الفُضلاءُ.

والغالبُ على خبرِ (لا) هذه أن يكون محذوفاً كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها ... فَأنا ابنُ قَيْسٍ، لا بَراحُ

أي: لا بَراحٌ لي. ويجوزُ ذكرهُ، كقول الآخر:

تَعَزَّ، فلا شَيءٌ على الأرْضِ باقِيا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللَّهُ واقِيا

واعلم أنَّ (لا) المذكورةَ، يجوزُ أن يُرادَ بها نفيُ الواحدِ، وأن يرادَ بها نفيُ الجميع. فهي محتملةٌ لنفي الوَحدة ولنفي الجنس، والقرينةُ تُعَيِّنُ أحدَهما:

(فإن قلت: «لا رجل حاضر»، صح أن يكون المراد: ليس أحد من جنس الرجال حاضراً، وأن يكون المراد: «ليس رجل واحد حاضراً»، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر. ولذلك صح أن تقول: «لا رجل حاضراً، بل رجلان»، أو رجال. أما «لا» العاملة عمل «أنَّ»، فلا معنى لها إلّا نفي الجنس نفياً عاماً، فإن قلت: «لا رجل حاضر» كان المعنى: «ليس أحد من جنس الرجال حاضراً»، لذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك «بل رجلان، أو رجال»، لأنها لنفي الجميع).

واعلم أن الأولى في (لا) هذه أن تُهمَلَ ويُجعلَ ما بعدَها مبتدأ وخبراً. وإذا أهملت، فالأحسنُ حينئذٍ أن تُكَرَّر، كقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

(لات) المشبهة بليس

تَعملُ (لاتَ) عَملَ (ليسَ) بشرطين:

١ ـ أن يكون اسمُها وخبرها من أسماءِ الزمانِ، كالحينِ والساعةِ والأوانِ ونحوها.

٢ ـ أن يكون أحدُهما محذوفاً. والغالبُ أن يكونَ المحذوفُ هو اسمَها، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، ومنه قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغاةُ، ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ ... والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وخِيمُ

ويجوزُ أن ترفع المذكورَ على أنه اسمُها، فيكون المحذوفُ منصوباً على أنهُ خبرُها، غيرَ أنَّ هذا الوجهَ قليلٌ جداً في كلامهم.

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمانٍ كانت مهملةً، لا عملَ لها، كقوله:

لَهْفي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ من خائفٍ ... يَبغِي جِوارَكَ حينَ لاتَ مُجيرُ

واعلم أن من العرب من يجرُّ بلاتَ، والجرُّ بها شاذ، قال الشاعر:

طَلَبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ ... فأَجَبْنا: أنْ ليْسَ حينَ بقاءِ

وعليه قولُ المتنبي:

لَقَدْ تَصَبَّرْتُ، حَتَّى لاتَ مُصْطَبَرٍ ... والآن أُقْحَمُ، حَتَّى لاتَ مُقْتَحَمِ

(إنْ) المشبهة بليس

قد تكونُ (إنْ) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مُهمَلةٌ غير عاملةٍ. وقد تعملُ عملَ «ليس» قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من[1] العرَبِ، ومنه قولهم: «إنْ أحد خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية» وقولُ الشاعر:

إنْ هوَ مُسْتَوْلِياً على أحَدٍ ... إلّا على أضعَفِ المجانِينِ

وقولُ الآخر:

إن الْمَرْءُ مَيْتاً بانْقِضاءِ حياتِهِ ... ولكنْ بأنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخذَلا

وإنما تعملُ عملَ (ليس) بشرطين:

١ ـ أن لا يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها. فإن تقدَّمَ بَطلَ عملُها.

(١) العالية: اسم لكل ما كان لجهة نجد، من المدينة ـ من القرى والعمائر ـ إلى تهامة.

٢ ـ أن لا ينتقضَ نفيها بـ(إلا). فإن انتقضَ بطلَ عملُها، نحو: (إنْ أنت إلّا رجلٌ كريمٌ)، وانتقاضُ النفي المُوجبُ إبطالَ العملِ، إنما هو بالنسبة إلى الخبر، كما رأيتَ، ولا يَضُرُّ انتقاضُهُ بالنسبة إلى معمول الخبر، نحو: (إن أنت آخذاً إلاَّ بيد البائسينَ)، ونحو البيت: (إنْ هو مستولياً على أحدٍ الخ).

واعلم أن الغالبَ في (إنْ) النافيةِ أن يقترنَ الخبرُ بعدها بـ(إلّا) كقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]. وقد يستعملُ الكلامُ معها بدون (إلّا)، كالبيت: (إن المرءُ ميتاً بانقضاءِ حياته الخ). ومنهُ قولهم: (إن هذا نافعَكَ ولا ضارّكَ).

فائدة:

سمعَ الكسائي[1] أعرابياً يقولُ: (إنّا قائماً)، فأنكرها عليه، وظنَّ أنها (إنَّ) المشدَّدةُ الناصبةُ للاسم الرافعةُ للخبر. فحقُّها أن ترفعَ (قائماً)، فاستثبته، فإذا هو يُريدُ «إنْ أنا قائماً» أي: ما أنا قائماً، فتركَ الهمزةَ ـ همزة أنا تخفيفاً وأدغم، على حد قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، أي: «لكن أنا».

٦ ـ الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرف المُشبَّهةُ بالفعل ستَّة، هي: «إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليتَ ولعلَّ».

وحكمُها أنها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فتنصبُ الأولَ، ويُسمّى اسمَها، وترفعُ الآخرَ، ويُسمّى خبرُها، نحو: «إن الله رحيمٌ. وكأنّ العلمَ نورٌ».

(وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها. فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، هي من معاني الأفعال).

ويجوزُ في (لعلَّ) أن يقالَ فيها (علَّ) كقوله:

فَقُلْتُ عساها نارُ كأسٍ[2] وعَلَّها تَشَكّى، فآتي نَحْوَها فأعُودُها

وفيها لُغاتٌ أُخَرُ قليلةُ الاستعمال.

وفي هذا الفصل ثمانيةَ عشرَ مبحثاً.

١ ـ معاني الأحرفِ المُشَبَّهَةِ بالفعلِ:

معنى: «إنَّ وأنَّ» التوكيدُ، فهما لتوكيدِ اتصافِ المُسنَدِ إليه بالمُسند.

---

(١) هو رئيس أدباء الكوفة في علوم اللغة العربية.

(٢) كأس: اسم امرأة.

ومعنى: «كأنَّ» التشبيهُ المؤكدُ. لأنها في الأصل مُركّبةٌ من «أنَّ» التوكيدية وكافِ التشبيه، فإذا قلتَ: «كأنّ العلمَ نورٌ» فالأصلُ: «إنَّ العلمَ كالنور» ثم إنهم لما أرادوا الاهتمامَ بالتشبيه، الذي عَقَدوا عليه الجملة، قدّموا الكافَ، وفتحوا همزةَ «إنَّ»، مكان الكاف، التي هي حرفُ جرّ، وقد صارت وإيّاها حرفاً واحداً يُرادُ به التشبيه المؤكد.

ومعنى: «لكنَّ» الاستدراكُ، والتوكيد، فالاستدراكُ نحو: «زيدٌ شجاعٌ، ولكنه بخيل»، وذلك لأنَّ من لوازم الشجاعةِ الجودَ، فإذا وصفنا زيداً بالشجاعة، فرُبما يُفهمُ أنَّهُ جوادٌ أيضاً، لذلك استدركنا بقولنا: «لكنه بخيل». والتوكيدُ نحو: «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ، لكنه لم يجيء»، فقولك: «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُه» يفهم منه أنه لم يجيء، وقولك: «لكنه لم يجيء» تأكيدٌ لنفي مجيئه:

ومعنى «ليتَ» التمني، وهو طلبُ ما لا مطمع فيه، أو ما فيه عُسرٌ، فالأول كقول الشاعر:

ألا لَـيْـتَ الـشَّـبـابَ يَـعُـودُ يَـومـاً فـأُخـبِـرَهُ بـمـا فَـعَـلَ الـمَـشِـيـبُ

والثاني: كقول المعسر: «ليتَ لي ألفَ دينارٍ».

وقد تُستعمل في الأمر الممكن، وذلك قليلٌ، نحو: «ليتك تذهب».

ومعنى (لعلَّ) الترجّي والاشفاقُ. فالترجي طلبُ الأمرِ المحبوب، نحو: «لعلَّ الصديقَ قادمٌ». والاشفاقُ هو الحذَرُ من وقوع المكروه، نحو: «لعلّ المريضَ هالكٌ». وهي لا تُستعملُ إلّا في الممكن.

وقد تأتي بمعنى (كي)، التي للتعليل، كقولك: «ابعثْ إليّ بدابتك، لعلي أركبها»، أي: كي أركبها. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣]. ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، أي: «كي تَتقوا، وكي تَعقلوا، وكي تَتذكّروا».

وقد تأتي أيضاً بمعنى الظن، كقولك «لعلي أزورُك اليوم». والمعنى: أظنّني أزورك. وجعلوا منه قولَ امرىء القيس:

وبُـدِّلْـتُ قَـرْحـاً دامِـيـاً بـعـدَ صِـحَّـةٍ لَـعَـلَّ مَـنـايـانـا تَـحُـولَـنَّ أَبْـؤُسـا

وبمعنى: (عسى)، كقولك: (لعلَّكَ أن تجتهدَ). وجعلوا منه قولَ مُتَمِّم:

لَـعَـلَّـكَ يَـوْمـاً أَنْ تُـلِـمَّ مُـلِـمَّـةٌ عَـلَـيْـكَ، مَـن الـلاَّتـي يَـدَعْـنَـكَ أجـدَعـا

بدليل دخول (أنْ) في خبرها، كما تدخل في خبر (عسى).

٢ ـ الخَبرُ المُفرَدُ، والجُملَةُ، والشبيهُ بالجملة:

يقع خبر الأحرفِ المشبّهة بالفعل مفرداً (أي غيرَ جملةٍ ولا شبهَها) نحو: «كأنَّ النّجمَ دينارٌ»، وجملةً فعليّةً، نحو: «لعلك اجتهدتَ. وإنَّ العلمَ يُعزِّزُ صاحبهُ»، وجملة اسمية، نحو: «إنَّ

العالمَ قدرُهُ مرتفعٌ» وشِبْهَ جُملةٍ (وهو أن يكون الخبر مُقدَّراً مدلولاً عليه بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ يتعلقان بهِ)، نحو: «إنَّ العادلَ تحتَ لِواءِ الرَّحمن، وإن الظالمَ في زُمرة الشيطان».

(والخبر هنا يصح أن تقدره مفرداً: ككائن وموجود، وأن تقدره جملة: ككان ووجد، أو يكون ويوجد. فهو مفرد باعتبار تقديره مفرداً. وجملة، باعتبار تقديره جملة. فالحقيقة فيه أنه شبيه بالمفرد وبالجملة، وتسميته بشبه الجملة فيها اكتفاء واقتصار).

٣ ـ حَذفُ خَبَرِ هذهِ الأحرُف:

يجوز حذف خبرِ هذه الأحرفِ. وذلك على ضربينِ: جائز وواجب: فيُحذَفُ جوازاً، إذا كان كوناً خاصاً (أي: من الكلماتِ التي يُرادُ بها معنًى خاصًّا)، بشرطِ أن يدُلَّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾﴾ [فصلت: ٤١].

(أي: إن الذين كذبوا بالذكر معاندون، أو هالكون، أو معذبون).

وقال الشاعر جميل بثينة:

أَتَوْنِي، فَقالوا: يا جَميلُ، تَبَدَّلَتْ   بُثَيْنَةُ أَبْدالاً، فَقُلْتُ: لَعَلَّها[1]

(أي: لعلها تبدَّلت، أو لعلها فعلت ذلك).

ويحذفُ وجوباً، إذا كان كوناً عاماً (أي: من الكلمات التي تدُلُّ على وجودٍ أو كونٍ مُطلقَينِ، فلا يُفهَمُ منها حَدَثٌ خاصٌّ أو فعلٌ معيَّنٌ، ككائنٍ، أو موجود، أو حاصلٍ، وذلك في موضعينِ:

١ ـ **الأولُ**: بعدَ «ليتَ شِعري»، إذا وَلِيَها استفهامٌ، نحو: «ليتَ شِعري هل تنهضُ الأمةُ؟ وليتَ شِعري متى تنهضُ؟»، قال الشاعر:

أَلاَ لَيْتَ شِعْري كَيْفَ جادَتْ بِوَصْلِها؟   وكَيفَ تُراعي وُصْلَةَ المُتَغَيِّبِ

(أي: ليت شعري (أي: علمي) حاصل. والمعنى: ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدريه. وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لشعري، لأنه مصدر شعر).

٢ ـ أن يكونَ في الكلام ظرفٌ أو جار ومجرورٌ يتعلقانِ به، فيُستغنى بهما عنهُ، نحو: «إن العلمَ في الصدور. وإنَّ الخيرَ أمامك».

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو حاصل).

٤ ـ تَقَدُّمُ خبرِ هذهِ الأحرُف:

لا يجوزُ تقدُّمُ خبرِ هذه الأحرف عليها، ولا على اسمها.

---

(١) جميل: اسم الشاعر، وبثينة: محبوبته، والأبدال: جمع بدل.

أما معمولُ الخبرِ، فيجوزُ أن يتقدَّم على الاسم، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرٍّ، نحو: «إنَّ عندَك زيداً مُقيمٌ»، قال الشاعر:

فَلا تَلْحَني فيها، فإنَّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ(١)

ومن ذلك أن يكون الخبرُ محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلقُ به من ظرفٍ أو جارّ ومجرورٍ مُتقدمين على الاسم، نحو: «إنّ في الدَّار زيداً»، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]، وقولُهُ: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝﴾ [الشرح: ٦].

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم، إذ لا يجوز تقديمه عليه، كما علمت، وليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف، لأنهما متعلقان به).

ويجبُ تقديمُ مفعولِ الخبر، إن كان ظرفاً أو مجروراً، في موضعين:

١ ـ أن يَلزمَ من تأخيره عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً وذلك ممنوعٌ نحو: «إنَّ في الدَّار صاحبَها».

(فلا يجوز أن يقال «إن صاحبها في الدار»)، لأن «ها» عائدة على الدار. وهي متأخرة لفظاً، وكذلك هي متأخره رتبة، لأن معمول الخبر رتبته التأخير كالخبر».

٢ ـ أن يكون الاسمُ مُقترناً بلام التأكيد، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [الليل: ١٣]، وقولِهِ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣].

أما تقديمُ معمولِ الخبرِ على الخبر نفسِهِ، بحيثُ يتوسَّطُ بينَ الاسم والخبر، فجائزٌ، سواءٌ أكانَ معمولهُ ظرفاً أم مجروراً أم غيرَهما، فالأولُ نحو: «إنكَ عندَنا مقيمٌ»، والثاني نحو: «إنكَ في المدرسة تتعلَّمُ»، والثالث نحو: «إنَّ سعيداً دَرْسَهُ يكتبُ».

فائدة:

متى جاء بعد «إن» أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور، كان اسمها مؤخراً. فليتنبه الطالب إلى نصبه، فإن كثيراً من الكتاب والمتكلمين يخطئون فيرفعونه، لتوهمهم أنه خبرها نحو: «إن عندك لخبراً»، ونحو: «لعل في سفرك خيراً».

٥ ـ لامُ التأكيدِ بعدَ «إنَّ» المكسورةِ الهمزة:

تختصُّ «إنَّ»، المكسورةُ الهمزةِ، دونَ سائرِ أخواتها، بجوازِ دخولِ لامِ التأكيدِ، وهي التي

(١) لا تلحني: لا تلمني، وهو بفتح الحاء، من «لحاه يلحاه» إذا لامه، وأما «لحا العود يلحوه» فمعناه قشره، وكذا ألحاه يلحيه، (البلابل): الهموم والوساوس.

يُسمونها (لامَ الابتداءِ) على اسمها، نحو: «إنَّ في السماءِ لَخَبراً، وإنَّ في الأرض لَعِبَراً»، وعلى خبرها نحو: «إنَّ الحقَّ لمنصورٌ، وعلى معمول خبرها، نحو: «إنه لَلخيرَ يفعلُ»، وعلى ضمير الفصلِ نحو: «إنَّ المجتهدَ لَهُوَ الفائزُ».

٦ ـ شروطُ ما تصحَبُهُ لامُ التأكيد:

١ ـ يُشترطُ في دخول لام التأكيد على اسم «إنَّ» أن تقع بعدَ ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ يتعلقان بخبرها المحذوف، نحو: «إن عندَكَ لَخيراً عظيماً، وإنَّ لك لخُلُقاً كريماً».

(فإن وقع قبلهما لم يجز اقترانه باللام فلا يقال: «إن لخيراً عندك، وإن لخلقاً كريماً لك»).

٢ ـ يُشترط في دخولها على الخبر أن لا يقترنَ بأداةِ شرطٍ أو نفي، وأن لا يكون ماضياً مُتصرفاً مُجرَّداً من «قد»[1]. فإن كان الخبرُ واحداً منها لم يَجُز دخولُ هذه اللام عليه. فمثالُ المستكملِ للشرط: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ﴾. و﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾.

ومتى استَوفى خبرُ «إنَّ» شروط اقترانه بِلام التأكيد، جاز دخولها عليه، لا فرقَ أن يكون مفرداً، نحو: «إنَّ الحقَ لَمنصورٌ»، أو جملةً اسميَّةً، نحو: «إنَّ الحقَّ لصَوتُهُ مرتفعٌ»، أو جملةً مضارعيَّةً، نحو: «إنَّ ربّكَ ليَحكُمُ بينهم»، أو جملةً ماضيَّةً فعلها جامدٌ، نحو: «إنك لَنِعْمَ الرجل»، أو متصرفٌ مقترنٌ بقد، نحو: «إن الفرَجَ لقدْ دَنا».

وإذا حُذفَ الخبرُ، جازَ دخولُ هذهِ اللامِ على الظرف أو الجار المتعلّقينِ به، نحو: «إن أخاكَ لعندي. وإنَّ أباكَ لَفي الدَّارِ»، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝﴾ [القلم: ٤].

٣ ـ يُشترطُ في دخولها على مفعول الخبر شرطان، **الأول**: أن يتوسَّطَ بين اسمها وخبرها. **والثاني**: أن يكونَ الخبرُ ممّا يَصلُحُ لدخول هذه اللامِ عليه، نحو: «إنَّ سليماً لفي حاجتك ساعٍ، وإنه لَيومَ الجمعةِ آتٍ، وإنهُ لأمرَكَ يُطيعُ».

٤ ـ أما ضميرُ الفصل، فلا يُشترطُ في دخولها عليه شيءٌ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢].

(وضمير الفصل: هو ما يؤتى به بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله مبتدأ وخبر: للدلالة على أنه خبر لا صفة. وهو يفيد تأكيد اتصاف المسند إليه بالمسند. وهو حرف لا محل له من الإعراب، على الأصح من أقوال النحاة، وصورته كصورة الضمائر المنفصلة: وهو يتصرف تصرفها بحسب المسند إليه، إلّا أنه ليس إياها.

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بكان وظن وأن وأخواتهن تابع لدخوله بينهما

---

(١) فإن اقترن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه، نحو: «إنه لقد اجتهد».

قبل النسخ، نحو: «إن زهيراً هو الشاعر». وكان علي هو الخطيب وظننت عبد الله هو الكاتب).

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا: وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته. وسمي ضمير فصل لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر وما هو صفة لأنك إن قلت: «زهير المجتهد»، جاز أنك تريد الإخبار وأنك تريد النعت. فإن أردت أن تفصل بين الأمرين، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له، ثم أنه يفيد تأكيد الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسمي ضمير الفصل «عماداً» لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والصفة).

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الضمائر، فراجعه.

٧ ـ شرحُ لامِ الابتداءِ:

تدخلُ لامُ الابتداء في ثلاثة مواضع.

الأولُ: في باب المبتدأ. وذلك في صورتين:

١ ـ أن تدخلَ على المبتدأ، والمبتدأ مُتقدّمٌ على الخبر، ودخولها عليه هو الأصل فيها نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم﴾ [الحشر: ١٣]. فإن تأخرَ عن الخبر امتنعَ دخولها عليه، فلا يُقال: «قائمٌ لَزيدٌ». وما سُمعَ من ذلك فلضرورةِ الشعر، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه.

٢ ـ أن تدخل على الخبر بشرط أن يتقدم على المبتدأ، نحو: «لَمُجتهدٌ أنتَ» فإن تأخرَ عنهُ امتنع دخولها عليه، فلا يقال: «أنت لمجتهدٌ». وما سُمعَ من ذلك فشاذٌّ لا يُلتفتُ إليه. ومن العلماءِ من لا يُجيزُ دُخولها على خبر المبتدأ، سواءٌ أتقدَّمَ أم تأخر.

الموضع الثاني[1]: في باب «إنّ» المكسورةِ الهمزة. وقد سبقَ أنها تدخل على اسمها المتأخر، وعلى خبرها، اسماً كان، أو فعلاً مضارعاً، أو ماضياً جامداً أو ماضياً متصرفاً مقروناً بِقَدْ، أو جملة اسميّة. وعلى الظرف والجارّ المُتعلقينِ بخبرها المحذوف دالين عليه، وعلى معمول خبرها.

الموضعُ الثالثُ: في غير بابيِ المبتدأ وإنّ. وذلك في ثلاث مسائل:

١ ـ الفعل المضارع، نحو: «لَتَنهض الأمة مُقتفيةً آثارَ جدودها».

٢ ـ الماضي الجامد، نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٢].

(١) أي من المواضع التي تدخلها لام الابتداء.

٣ ـ الماضي المتصرف المقرون بِقَدْ، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَتٌ﴾ [يوسف: ٧].

ومن العلماء من يجعلُ اللامَ الداخلةَ على الماضي، في هذا الباب، لامَ القسم، فالقسم عنده محذوف، ومصحوب اللام جوابُه.

واعلم أنَّ للام الابتداء فائدتين:

الفائدة الأولى: توكيدُ مضمونِ الجملة المُثبتة. ولذا تُسمّى: «لام التوكيد» وإنما يُسمونها لامَ الابتداء لأنها في الأصل، تدخل على المبتدأ، أو لأنها تقع في ابتداء الكلام.

وإذْ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها «إنَّ» زحلقوها إلى الخبر، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وذلك كراهية اجتماع مُؤكدينِ في صدر الجملة، وهما: «إنَّ واللام». ولذلك تُسمّى «اللامَ المزحلَقَةَ أيضاً».

وإذْ كانت هذه اللام للتوكيد في الإثبات، امتنعت من الدخول على المنفيِّ لفظاً أو معنى، فالأول نحو: «إنكَ لا تكذبُ»، والثاني نحو: «إنك لو اجتهدت لأكرمتُكَ. وإنك لولا اهمالُكَ لَفُزتَ». فالاجتهادُ والإكرامُ مُتفيانِ بعدَ «لو»، والفوزُ وحدَهُ مُنتفٍ بعدَ «لولا».

الفائدةُ الثانيةُ: تَخليصها الخبرَ للحال، لذلك كان المضارع بعدها خالصاً للزمان الحاضر، بعد أن كان مُحتملاً للحال والاستقبال.

وإذْ كانت لتوكيد الخبرِ في الحال امتنعت من الماضي والمضارع المُستقبل، إلّا أن يكون الماضي جامداً أو مُتصرّفاً مقترناً بِقدْ. أما الجامدُ فلأنه لا يَدلُّ على حدثٍ ولا زمان. وأما المقترنُ بِقدْ فلأنّ (قد) تُقرِّبُ الماضيَ من الحال.

ولا فرقَ بينَ أن يكون المضارعُ المستقبلُ مسبوقاً بأداةٍ تَمحَضُه الاستقبالَ كالسين وسوفَ وأدواتِ الشرطِ الجازمة وغيرها، أو غيرَ مسبوقٍ بها، وإنما القرينة تدلُّ على استقباله، نحو: «إنه يجيءُ غداً». وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، فإنما جازَ دخولُ اللام لأنَّ المستقبل هنا مُنزَّلٌ مَنزلةَ الحاضر لِتحقُّق وقوعهِ، لأنَّ الحكمَ بينهم واقعٌ لا محالةَ. فكأنهُ حاضر، وكذا قولهُ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝﴾ [الضحى: ٥] فإنَّ الإعطاءَ مُحقَّقٌ، فكأنه واقعٌ حالاً. وأما قوله عزَّ وجلَّ على لسان يعقوبَ: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]، فإنَّ الذهابَ، وإن كان مُستقبلاً فإن أثرَهُ، وهو الحزنُ، حاضرٌ، فإنهُ حَزِنَ مُجرَّد علمهِ أنهم ذاهبُون به، فلم يخرُج المضارعُ هنا، وهو (يحزُنني)، عن كونهِ للحال.

ويرى بعض العلماء (وهمُ الكوفيُّون) أنها لا تمحَضُ المضارع الحالَ، بل يجوز أن تدخل عَليه وهو مُستقبل، بالأداة أو بِدونها، وجعلوا الاستقبالَ في الآياتِ على حقيقته.

٨ ـ «ما» الكافَّةُ بعدَ هذهِ الأحرُف:

إذا لحقت (ما) الزائدةُ الأحرفَ المُشبّهةَ بالفعل، كفّتها عن العمل، فيرجعُ ما بعدها مبتدأ وخبراً. وتُسمّى (ما) هذه (ما الكافةَ) لأنها تَكُفُّ ما تلحقُهُ عن العمل، كقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

ونحو: (كأنما العلمُ نورٌ)، و(لَعلَّما الله يرحمُنا).

غير أنَّ (ليتَ) يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ، بعدَ أن تَلحقَها (ما) هذه، تقولُ: (ليتما الشبابَ يعودُ) و(ليتما الشبابُ يعودُ). وإعمالُها حينئذٍ أحسنُ من إهمالها. وقد رُوِيَ بالوجهينِ، نصبِ ما بعدَ (ليتما) ورفعه، قولُ الشاعرِ النابغة:

قالتْ: ألا لَيتَما هذا الحمامَ لنا إلى حَمامَتِنا، أو نِصْفَهُ فَقَدِ

(فالنصب على أن (ليتما) عاملة، و(ذا) اسمها، و«الحمام» بدل منه. والرفع على أنها مهملة مكفوفة بما، و(ذا) مبتدأ، و«الحمام» بدل منه. وكذا «نصفه» إن نصبت الحمام نصبته، وإن رفعته رفعته، لأنه معطوف عليه).

ومتى لحقت (ما الكافَّةُ) هذه الأحرفَ زالَ اختصاصُها بالأسماء. فَلِذا أُهملت، وجازَ دخولُها على الجملة الفعليّة، كما تدخلُ على الجملة الاسميَّة، إلّا (ليتَ). فمن دخولها على الجملةِ الفعلية قولهُ تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وقول الشاعر:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّما أَضاءَتْ لكَ النَّارُ الْحِمارَ الْمُقَيَّدا

ومن دخولها على الجملة الاسميَّة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وأما (ليت) فإنها باقيةٌ على اختصاصها بالأسماءِ، بعدَ أن تلحقها (ما الكافةُ) فلا تدخلُ في الجُمل الفعليّة، لذلك يُرَجَّحُ أن تبقى على عملها: من نصب الاسمِ ورفعِ الخبر، كما تقدَّم.

فائدة وتنبيه

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً، أو حرفاً مصدرياً، فلا تكفّها عن العمل، بل تبقى ناصبة للاسم: رافعة للخبر. فإن لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً، كقوله: «إنَّ ما عِنْدَكُم يَنْفَدُ»، أي: إن الذي عندكم ينفد. وإن لحقتها (ما المصدرية) كان ما بعدها في تأويل مصدر منصوب، على أنه اسم «إن» نحو «إن ما تستقيم حسن»، أي: إن استقامتك حسنة. وحينئذ تكتب (ما) منفصلة. كما رأيت. بخلاف (ما الكافة)، فإنها تكتب متصلة كما عرفت فيما سلف. وقد اجتمعت «ما» المصدرية و«ما» الكافة في قول امرىء القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب، قليل من المال[١]
ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي[٢]

فما في البيت الأول مصدرية. والتقدير: لو أن سعيي. وفي البيت الآخر زائدة كافة، أي: ولكني أسعى لمجد مؤثل).

٩ ـ العَطْفُ على أسماءِ هذهِ الأحرُف:

إذا عطفتَ على أسماءِ الأحرف المشبَّهة بالفعل، عطفت بالنصب، سواءٌ أوقعَ المعطوفُ قبلَ الخبر أم بعدَهُ، فالأولُ نحو: (إنَّ سعيداً وخالداً مسافرانِ)، والثاني نحو: (إن سعيداً مُسافرٌ وخالداً).

وقد يُرفعُ ما بعد حرف العطف، بعدَ استكمالِ الخبر، على أنهُ مبتدأٌ محذوفُ الخبر، وذلك بعد (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فقطْ، فمثالُ (إنَّ): (إنَّ سعيداً مسافرٌ وخالدٌ)[٣]، ومنهُ قولُ الشاعر:

فَمَنْ يَكُ لم يُنْجِبْ أَبُوهُ وأُمُّهُ فَإنَّ لَنا الأُمَّ النَّجِيبةَ، والأَبُ[٤]

وقول الآخر:

إنَّ الخِلافةَ والمُروءَةَ فيهِمُ والمَكْرُماتُ وسادةٌ أطهارُ[٥]

ومثالُ (أنَّ) قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۙ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣][٦].

ومثالُ (لكنَّ) قولُ الشاعر:

وما زِلتُ سَبَّاقاً إلى كُلِّ غايةٍ بها يُبْتَغَى في النَّاس مَجْدٌ وإجلالُ
وما قَصَّرَتْ بِي في التَّسامي خُؤُولةٌ ولكنَّ عمِّي الطَّيِّبُ الأصلِ والخالُ[٧]

---

(١) قليل: فاعل «كفاني»، وجملة «ولم أطلب» اعتراضية، والمعنى لو كنت أسعى لحياة ساذجة، لكفاني قليل المال، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد، يعني ملك أبيه الذي كان يسعى له.

(٢) المؤثل: المؤصل الثابت.

(٣) خالد: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير، «وخالد مسافر أيضاً».

(٤) الأب: مبتدأ محذوف، الخبر، والتقدير: «ولنا الأب النجيب أيضاً».

(٥) أي: وفيهم المكرمات وسادة أطهار.

(٦) أي: ورسوله بريء منهم أيضاً.

(٧) أي: والخال هو الطيب الأصل أيضاً و«الخؤولة» جمع خال، كالعمومة جمع عم أو هي على معنى المصدر للخال، يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه عمومة، «لكن» هنا ليست للاستدراك، إذ لا معنى له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد، «والطيب»: خبر عن اسم لكن، أي لكن عمي هو الطيب الأصل، والخال كذلك، والمعنى لم تقصر بي عن نيل المجد خؤولة ولا عمومة، فإن أعمامي وأخوالي ذوو نسب

وقد يُرفعُ ما بعدَ العاطف قبل استكمالِ الخبر، لغرضٍ معنوي، على أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر (فتكونُ جُملتُهُ مُعترِضةً بينَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها، كقول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ أَمْسى بالمدينَةِ رَحْلُهُ فإنِّي، وَقَيَّارٌ، بِها لَغَريبُ

«غريب: خبر عن اسم، «إنّ»، مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وقيار غريب بها أيضاً. وقيار اسم فرسه أو جمله. وإنما قدمه واعترض بجملته بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس أو الجمل استوحش في هذا البلد، وهو حيوان، فما بالك بي، فلو نصب بالعطف على اسم «إن» فقال: «فإني وقياراً بها لغريبان»، لم يكن من ورائه شدة تصوير الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في هذا المقام).

ومنه قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المائدة: ٦٩].

فالصابئون: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: والصابئون كذلك، أي: لهم حكم الذين آمنوا والنصارى واليهود. والجملة معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وخبر (إن): هو جملة الجواب والشرط، والغرض من رفع «الصابئون» وجعله مبتدأ محذوف الخبر أنه لما كان الصابئون، مع ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها، يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان، واعتصموا بالعمل الصالح، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل، أولى بذلك.

١٠ ــ إنّ المكسورة، وأنّ المفتوحة:

يجبُ أن تُكسرَ همزةُ (إنَّ) حيث لا يصحُّ أن يقومَ مقامَها ومقام معمولَيها مصدرٌ. ويجبُ فتحُها حيثُ يجبُ أن يقوم مصدرٌ مقامَها ومقامَ معموليها.

ويجوزُ الأمرانِ: الفتحُ والكسرُ، حيثُ يَصحُّ الاعتبارانِ.

(فإن وجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور (بحيث تضطر إلى تغيير تركيب الجملة)، فهمزتها مفتوحة وجوباً، نحو: «يعجبني أنك مجتهد»، والتأويل: «يعجبني اجتهادك» ونحو: «علمت أن الله رحيم»، والتأويل: «علمت رحمة الله»، ونحو: «شعرت بأنك قادم»، والتأويل «شعرت بقدومك». وإنما وجب تأويل ما بعد «أن» هنا بمصدر لأننا لو لم نؤوله، لكانت «يعجبني» بلا فاعل، «وعلمت» بلا مفعول، و«الباء» بلا مجرور فالمصدر المؤول: فاعل

رفيع، ولكني أفتخر بنفسي وما أكسبه من الفضائل، يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين: الأولى من نفسه، وهي أنه ما زال كثير السبق إلى جميع الغايات التي يطلب بها الشرف في الناس وأشار إليها بقوله: «ما زلت سباقاً»، والثانية من ناحية نسبة من جهتي أبيه وأمه، وأشار إليها بقوله: «وما قصرت بي في السامي خؤولة» أي: ولا عمومة، ففي الشطر الأول من البيت حذف يدل عليه الشطر الثاني منه، وهذا من إيجاز العرب.

في المثال الأول، ومفعول في المثال الثاني، ومجرور بالباء في المثال الثالث.

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هي فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة، نحو: «إن الله رحيم». وإنما لم يصح التأويل بالمصدر هنا لأنك لو قلت: «رحمة الله» لكان المعنى ناقصاً.

وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر، وجاز ترك تأويله به، جاز الأمران: فتحها وكسرها نحو: «أحسن إليّ علي، أنه كريم»، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعليلية، والفتح على تقدير لام الجر، فما بعدها مؤول بمصدر. والتأويل: «أحسن إليه لكرمه».

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى وأكثر لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل).

١١ ـ مَواضعُ «إنّ» المكسورة الهمزة وجوباً:

تُكسرُ همزةُ (إنَّ) وجوباً حيثُ لا يصحُّ أن يُؤَوّلَ ما بعدَها بمصدر، وذلك في اثنيْ عشَر موضعاً:

١ ـ أن تقعَ في ابتداءِ الكلام، إمَّا حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]، أو حُكماً، كقوله عزَّ جلَّ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس: ٦٢].

وإن وقعتْ بعدَ حرف تنبيه، كألا، أوِ استفتاح، كألا وأما، أو تحضيضٍ كهَلاَّ، أو رَدْع، كَكَلاَّ، أو جوابٍ، كَنعَمْ ولا، فهي مكسورةُ الهمزةُ، لأنها في حكم الواقعة في الابتداء.

وكذا إن وقعت بعدَ (حتّى) الابتدائيةِ، نحو: «مَرِضَ زيدٌ، حتى إنهم لا يَرجونه، وقَلَّ مالهُ، حتى إنهم لا يُكلّمونه». والجملة بعدَها لا محلَّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيةٌ، أو استئنافية.

٢ ـ أن تقعَ بعد (حيث) نحو: «اجلِسْ حيث إنَّ العلم موجود».

٣ ـ أن تقعَ بعد (إذْ) نحو: «جئتُكَ إذ إنَّ الشمسَ تَطلُعُ».

٤ ـ أن تقعَ صدرَ الجملةِ الواقعةِ صِلَةً للموصول، نحو: «جاء الذي إنه مجتهدٌ»، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُولِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦].

٥ ـ أن تقعَ مع ما بعدَها جواباً للقسَم، نحو: «والله، إن العلمَ نورٌ». ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣﴾ [يس: ٢، ٣].

٦ ـ أن تقعَ بعد القولِ الذي لا يَتضمَّنُ معنى الظنّ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، فإن تَضمَّن مَعناهُ فُتحت بعدهُ، لأنَّ ما بعدَها مؤوّلٌ حينئذٍ بالمفعول به، نحو: «أتقولُ أنَّ عبد الله يَفعلُ هذا؟»، أي: «أتظنُّ أنهُ يَفعلُه؟».

٧ ـ أن تقعَ مع ما بعدَها حالاً. نحو: «جئتُ وإنَّ الشمسَ تَغرُبُ»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝﴾ [الأنفال: ٥].

٨ ـ أن تقعَ مع ما بعدَها صفةً لما قبلها، نحو: «جاءَ رجلٌ إنه فاضل».

٩ ـ أن تقعَ صدرَ جملةٍ استئنافية، نحو: «يَزعُمُ فلانٌ أني أسأتُ إليهِ، إنه لكاذبٌ». وهذه من الواقعة ابتداءً.

١٠ ـ أن تقعَ في خبرها لامُ الابتداء نحو: «علمتُ إنكَ لمجتهدٌ». ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١].

١١ ـ أن تقعَ مع ما بعدَها خبراً عن اسم عين[1]، نحو: «خليلٌ إنه كريمٌ» ومنه قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[2] [الحج: ١٧].

١٢ ـ مواضعُ «أنّ» المفتوحةِ الهمزة وجوباً:

تُفتحُ همزةُ «أنّ» وجوباً حيثُ يجبُ أن يؤوَّلَ ما بعدَها بمصدرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرور. وذلك في أحد عشرَ موضعاً:

فيؤول ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ في خمسة مواضع:

١ ـ أن تكون وما بعدها في موضع الفاعل، نحو: «بلغني أنك مجتهدٌ»[3] ومنه قولهُ تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

ومن ذلك أن تقع بعد «لَوْ»، نحو: «لو أنكِ اجتهدتَ لكان خيراً لك»[4]، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ[5] مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣].

ومن ذلك أن تقع بعد «ما» المصدريّة الظّرفيّة، نحو: (لا أُكلمك ما أنك كَسُولٌ)[6]، ومنه قولُهُمْ: (لا أُكلِّمهُ ما أنَّ حراءً[7] مكانَه) أو (ما أنَّ في السماءِ نجماً).

---

(١) اسم العين: هو ما دل على ذات، أي شيء قائم بنفسه، ويقابله اسم المعنى، وهو ما دل على شيء قائم بغيره: كالعلم والشجاعة ونحوهما.

(٢) جملة ﴿إن الله يفصل بينهم﴾ خبر عن ﴿إن الذين آمنوا﴾ وما عطف عليه.

(٣) والتقدير بلغني اجتهادك.

(٤) والتقدير: «لو ثبت اجتهادك»، فما بعد «إن» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

(٥) اللام في «المثوبة» لام الجواب، فالجملة بعدها جواب «لو».

(٦) والتأويل: «ما ثبت كسلك»، فما بعد «إن» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

(٧) حراء: جبل بمكة.

٢ ـ أن تكونَ هي وما بعدها في موضع نائب الفاعل، نحو: «عُلِمَ أنك منصرفٌ»[1]، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

٣ ـ أن تكونَ هي وما بعدها في موضع المبتدأ، نحو: «حَسَنٌ أنك مجتهدٌ»[2]، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[3] [فصلت: ٣٩].

٤ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع الخبر عن اسم معنًى واقع مبتدأ أو اسماً لأنَّ، نحو: «حَسبُكَ أنكَ كريمٌ»[4]، ونحو: «إن ظني أنك فاضلٌ»[5]. فإن كان المخبَرُ عنهُ اسمَ عينٍ وجب كسرُها، كما تقدَّمَ، لأنك لو قلت: «خليلٌ أنهُ كريمٌ»، بفتحها، لكانَ التأويلُ: «خليلٌ كرَمُهُ»، فيكونُ المعنى ناقصاً.

٥ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضعِ تابعٍ لمرفوعٍ، على أنه معطوفٌ عليهِ أو بَدَلٌ منه، فالأولُ نحو: «بلغني اجتهادُكَ وأنكَ حَسَنُ الخُلُق»[6]، والثاني نحو: «يُعجبُني سعيدٌ أنهُ مجتهدٌ»[7].

وتُؤَوَّلُ بمصدرٍ منصوبٍ في ثلاثةِ مواضعَ:

١ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع المفعولِ به، نحو: «علمتُ أنكَ مجتهدٌ»[8]، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١]. ومن ذلك أن تقع بعد القول المتَضمِّنِ معنى الظنِّ، كما سبق.

٢ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع خبرٍ لكانَ أو إحدى أخواتها، بشرطِ أن يكون اسمُها اسمَ معنًى، نحو: «كانَ عِلمي، أو يَقيني، أنك تَتَّبِعُ الحقَّ»[9].

٣ ـ أن تكون هي وما بعدها في موضع تابع لمنصوبٍ، بالعطف أو البَدَليّة فالأوَّلُ نحو: «علمتُ مجيئَكَ وأنكَ مُنصرف»[10] ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى

---

(١) والتأويل: علم انصرافك.

(٢) والتأويل: حسن اجتهادك، لا فحسن خبر مقدم، واجتهادك مبتدأ مؤخر.

(٣) من آياته، الجار والمجرور: خبر مقدم، وما بعد أن في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر.

(٤) أي: حسبك كرمك.

(٥) أي: إن ظني فضلك.

(٦) والتأويل: «بلغني اجتهادك وحسن خلقك».

(٧) والتأويل: «يعجبني سعيد اجتهاده»، فالمصدر المؤول: بدل اشتمال من سعيد.

(٨) والتأويل: علمت اجتهادك.

(٩) والتقدير: كان علمي اتباعك الحق.

(١٠) والتأويل: علمت مجيئك وانصرافك.

ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] [البقرة: ٤٧]، والثاني نحو: «احترمتُ خالداً أنه حَسَنُ الخُلق»[2] ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[3] [الأنفال: ٧].

وتؤوَّلُ بمصدرٍ مجرورٍ في ثلاثة مواضعَ أيضاً:

١ ـ أن تقعَ بعد حرف الجر، فما بعدَها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ به، نحو: «عَجبتُ من أنكَ مُهملٌ»[4]، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج: ٦].

٢ ـ أن تقعَ مع ما بعدها في موضع المضاف إليه، نحو: «جئتُ قبلَ أن الشمسَ تَطلُعُ»[5]، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

٣ ـ أن تقع هي وما بعدها في موضع تابع لمجرورٍ، بالعطف أو البَدَليةِ، فالأول نحو: «سُررتُ من أدَبِ خليلٍ وأنه عاقلٌ»[6]، والثاني نحو: «عَجبتُ منهُ أنهُ مُهملٌ»[7].

١٣ ـ المَواضِعُ التي تجوزُ فيها «إنّ وأنّ»:

يجوزُ الأمرانِ، كسر همزة «إنَّ» وفتحُها، حيثُ يَصح الاعتبارانِ: تأويلُ ما بعدها بمصدرٍ، وعدمُ تأويلهِ. وذلك في أربعة مواضع:

١ ـ بعد «إذا» الفُجائيّةِ، نحو: «خرجتُ فإذا إنَّ سعيداً واقفٌ».

(فالكسر هو الأصل، وهو على معنى «فإذا سعيد واقف» والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر، والتأويل «فإذا وقوفه حاصل»).

وقد رُوي بالوجهينِ قولُ الشاعر:

وكُنْتُ أرَى زَيْداً، كما قيلَ، سَيِّداً إذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ[8]

---

(١) والتقدير: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم.

(٢) والتأويل: احترمت خالداً حُسْنَ خلقه، فالمصدر المؤول بدل اشتمال من خالداً.

(٣) والتقدير: يعدكم إحدى الطائفتين كونها لكم، فما بعد أن: في تأويل مصدر منصوب بدل اشتمال من إحدى.

(٤) والتأويل: عجبت من إهمالك.

(٥) والتقدير: جئت قبل طلوعها.

(٦) والتقدير: سررت من أدب خليل وعقله.

(٧) والتأويل: عجبت منه إهماله، والمعنى: عجبت من إهماله. فما بعد «أن»: في تأويل مصدر مجرور بدل اشتمال من الهاء.

(٨) اللهازم جمع لهزمة، (بكسر فسكون) واللهزمتان: عظمان ناتئان تحت الأذنين. يريد أنه ليس سيداً، وكنى عن ذلك بأنه يضرب على قفاه ولهزمتيه.

(فالكسر على معنى: «فإذا هو عبد القفا». والفتح على معنى «فإذا عبوديته حاصلة»).

٢ ـ أن تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ، نحو: «إنْ تجتهدْ فإنّكَ تُكرمُ». وقد قُرِىءَ بالوجهين قولهُ تعالى: ﴿مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣]. وقولهُ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(فالكسر على جعلها جملة الجواب. والفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير في المثال: «إن تجتهد فإكرامك حاصل». والتقدير في الآية الأولى «فكون نار جهنم له حق أو ثابت أو حاصل» والتقدير في الآية الأخرى: «فمغفرة الله حاصلة له». وتكون جملة المبتدأ المؤول وخبره المحذوف جواب الشرط).

٣ ـ أن تقع مع ما بعدها في موضع التَّعليل، نحو: «أكرمْهُ، أنّهُ مُستحِقُّ الإكرامِ»، وقد قُرِىءَ بالوجهينِ قولهُ تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

(فالكسر على أنها جملة تعليلية. والفتح على تقدير لام التعليل الجارة أي: لأنه ولأن صلاتك. والتأويل في المثال: «أكرمه لاستحقاقه الإكرام»، وفي الآية: «صلِّ عليهم لتسكين صلاتك إياهم»، والسكن (بالتحريك) ما يسكن إليه، ويفسر أيضاً بالرحمة والبركة).

٤ ـ أن تقعَ بعدَ «لا جَرَمَ» نحو: «لا جَرَمَ أنكَ على حَقّ». والفتح هو الكثيرُ الغالبِ. قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾ [النحل: ٢٣].

(ووجه الفتح أن تجعل ما بعد «أن» مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرمَ. وجرم: معناه حقَّ وثبتَ. وأصل الجرم: القطع، وعلمُ الله بالأشياء مقطوعٌ به لأنه حق ثابت.

و«لا» حرف نفي للجواب، يرد به كلام سابق. فكأنه قال: «لا»، أي: ليس الأمر كما زعموا، ثم قال: (جرم أن الله يعلم) أي: (حق وثبت علمه). وقال الفراء: لا جرم بمعنى (لا بد)، لكن كثر في الكلام، فصار بمنزلة اليمين، لذلك فسرها المفسرون: حقاً: وأصله من جرمت: بمعنى كسبتُ[1]. فتكون (لا) على رأيه نافية للجنس. و(جرم) اسمها مبني على الفتح، وما بعد (أن) مؤول بمصدر على تقدير (من)، أي: لا جرم من أن الله يعلم، أي: لا بد من علمه.

ووجه الكسر: أن من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين، نحو: (لا جرم لآتينك، ولا جرم لقد أحسنت). فمن جعلها يميناً كسر همزة (إن) بعدها نحو: (لا جرم إنك على حق)، وجعل جملة (إنَّ) المكسورة واسمها وخبرها، جواب القسم. وعلى من جعلها يميناً فإعرابها كإعراب (لا بد) وقد أغنى جواب القسم عن خبرها.

(١) راجع كتاب (المعجم في بقية الأشياء) لأبي هلال العسكري (ص ٦٧).

وقد علمت أنه حيث جاز فتح (أن) وكسرها، فالكسر أولى وأكثر، لأنه الأصل، ولأنه لا تكلف فيه، إلّا إذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير، وإن نزّلتها منزلة اليمين، لأنها في الأصل فعل).

١٤ ـ تخفيفُ «إنْ وأنْ وكأنْ ولكنْ»:

يجوزُ أن تُخفّفَ «إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ» بحذف النون الثانية، فيقال: «إنْ وأنْ وكَأنْ ولكنْ».

١٥ ـ «إنْ» المخففة المكسورة:

إذا خُفّفت «إنَّ» أُهمِلتْ وجوباً، إن وَلِيَها فعلٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. فإن وليَها اسمٌ فالكثيرُ الغالبُ إهمالها، نحو: «إن أنتَ لَصادقٌ»، ويَقِلُّ إعمالها، نحو: «إنْ زيداً مُنطلِقٌ»، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِنْ كلاً لَمَا[1] لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، في قراءة من قرأ: «إنْ ولَما» مخفّفتينِ.

ومتى خُففت وأُهمِلَت لزمتها اللامُ المفتوحةُ وجوباً، نحو: «إنْ سعيدٌ لمجتهد» تَفرقةً بينها وبين «إنْ» النافية، كيلا يقع اللبسُ. وتُسمّى «اللامَ الفارقةَ». فإن أُمِنَ اللَّبس جاز تركُها، كقوله:

أَنَـا ابـنُ أُبـاةِ الـضَّـيْـمِ مِـنْ آلِ مـالِـكٍ ... وإنْ مـالـكٌ كـانـتْ كِـرامَ الـمَـعـادِنِ[2]

لأن المقامَ هنا مَقامُ مَدح، فيمنعُ أن تكونَ «إنْ نافيةً، وإلاَّ انقلبَ المدحُ ذَماًّ».

وإذا خُففت لم يَلِها من الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ لحكم المبتدأ والخبر (أي التي تَنسخُ حُكمهما من حيثُ الإعرابُ. وهي كانَ وأخواتُها، وكادَ وأخواتُها، وظنَّ وأخواتُها). وحينئذٍ تدخلُ اللامُ الفارقةُ على الجزءِ الذي كان خبراً.

والأكثر أن يكونَ الفعلُ الناسخُ الذي يليها ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقولهِ: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ۝٥٦﴾ [الصافات: ٥٦]، وقولهِ: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. وقد يكونُ مضارعاً، كقوله سبحانهُ: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

ودخولُ «إنْ» المخفَّفَة على غير ناسخ من الأفعال شاذ نادرٌ، فما وردَ منه لا يُقاسُ عليه، كقولهم: «إنْ يَزينُكَ لَنفسُكَ، وإنْ يشينُكَ لَهِيَهْ».

---

(١) ل١: اللام هي لام الابتداء، و(ما) زائدة للتوكيد، واللام في (ليوفينهم): هي اللام الموطئة للقسم، دخلت على جوابه، وجملة الجواب سادة مسد الخبر.

(٢) المعادن: الأصول.

١٦ ـ «أن» المُخفَّفَةُ المفتوحة:

إذا خُفِّفت «أن» المفتوحةُ، فمذهبُ سيبويه والكوفيين أنها مُهمَلةٌ لا تعمل شيئاً، لا في ظاهر ولا مُضمر، فهي حرف مصدري كسائر الأحرف المصدرية. وتدخلُ حينئذٍ على الجملِ الاسميّة والفعلية. وهذا ما يظهرُ أنه الحقُّ. وهو مذهبٌ لا تكلُّفَ فيه[١]. وأما قولُ جَنوبَ الكاهليّة[٢]:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيفُ والمُرْمِلُون إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمالا[٣]
بأنَّكَ رَبيعٌ وَغَيْثٌ مَريعٌ وَأنْكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالا[٤]

وقولُ الآخر:

فَلَوْ أنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَألْتِني طلاقَكِ لم أبخَلْ وأنتِ صَديقُ[٥]

فَضَرورَةٌ شعريَّةٌ لا يُقاسُ عليها.

واعلم أنَّ «أنْ» المخفّفةَ، إن سبقها فعل، فلا بُدَّ أن يكونَ من أفعال اليقينِ أو ما يُنزَّلُ منزلَتها، من كل فعل قلبيّ يُرادُ به الظنُّ الغالبُ الراجح. فالأولُ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومنه قول الشاعر:

إذا مِتُّ فادفِنّي إلى جَنْبِ كَرْمَةٍ تُرَوِّي عظامي بعدَ مَوتي عُروقُها
ولا تَدفِنَنّي في الفَلاةِ، فإنَّني أخافُ إذا ما مِتُّ أنْ لا أذوقُها

فخوفُه أن لا يذوقها بعدَ مماته يقينٌ عنده، مُتحققٌ لديهِ. والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧].

---

(١) والجمهور يرون أنها عاملة كالمشددة، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، وفي قولهم ما فيه من التكلف، ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر، فيجوزون أن يقال: «علمت أن زيداً قائم، وأنك قاعد» وهو قول ضعيف لا يلتفت إليه، وإن جاء اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفرداً وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة.

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي، وقد رثت أخاها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان. وقيل: إن القصيدة لأختها عمرة.

(٣) الضيف يطلق على الواحد والجمع، وأرادت به هنا الجمع، كما قال تعالى: ﴿هؤلاء ضيفي﴾ [الحجر: ٦٨]. (والمرملون)، الذين فقدوا زادهم، و«الشمال» ريح تهب من ناحية القطب، ونصبت على الحال أو التمييز، وفاعل «هبت» ضمير يعود إلى الريح المعلومة من المقام والمفسرة بالشمال.

(٤) الغيث: المطر، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلأ بالمطر، و(مريع): خصيب، و(الثمال) الذخر والغياث، يقال: فلان ثمال قومه، أي: هو غياث لهم يقوم بأمرهم ويلجأون إليه في مهمات أمورهم، والمثمل: الملجأ.

(٥) الصديق، يكون للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث، ويقال أيضاً: هي صديقة بالتاء أيضاً.

فائدة

(إذا وقعت «أنْ» الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين، وجب أن تكون مخففة من «أنّ» المشددة، وأن يكون المضارع مرفوعاً، كما رأيت. ولا يجوز أن تكون «أن» الناصبة للمضارع. وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة فالمضارع بعدها مرفوع، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع، فهو بعدها منصوب. وقد قرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع، ورفعه على أنها هي مخففة من (أن) المشددة. وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللطمع فيما بعدها، فلا يناسبها اليقين، وإنما يناسبها الظن، فلم يجز أن تقع بعدما يفيد اليقين. و(أن) المخففة هي للتأكيد، فيناسبها اليقين. ولما كان الرجاء والطمع يناسبهما الظن، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع. وإنما جاز أن تقع (أن) المخففة المفيدة للتأكيد، إذا كان ظناً راجحاً، لأن الظن الراجح يقرب من اليقين فينزل منزلته).

واعلم أنَّ «أن» المخفَّفَة لا تدخل إلا على الجمل، عند من يُهملها وعند من يُعمِلُها في الضمير المحذوف، إلَّا ما شذ من دخولها على الضمير البارز في الشعر للضّرورة، وقد علمت أنه نادر مخالفٌ للكثير المسموع من كلام العرب.

والجملةُ بعدها إمَّا اسميَّةٌ، وإما فعليَّة.

فإن كانت جملةٌ اسميَّة أو فعليَّة فعلُها جامدٌ، لم تحتجْ إلى فاصل بينها وبين «أنْ»: فالاسميَّةُ: كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. وكقول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ، كَسُيوفِ الْهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا ... أنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفى ويَنْتَعِلُ[1]

والفعليَّةُ: التي فعلُها جامدٌ، كقوله سبحانهُ: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن كانت الجملةُ بعدها فعليّةً، فعلُها مُتصرّفٌ، فالأحسن والأكثر أن يُفصلَ بينَ «أنْ» والفعلِ بأحدِ خمسة أشياء:

١ ـ قد، كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[2] [المائدة: ١١٣]، وقول الشاعر:

---

(١) هالك: خبر مقدم، وكل: مبتدأ مؤخر.

(٢) نعلم: معطوف على المنصوب قبله، والآية هي: ﴿قالوا نريد أن نأكل منها. وتطمئن قلوبنا، ونعلم أن قد صدقتنا، ونكون عليها من الشاهدين﴾ [المائدة: ١١٣].

شَـهِـدَتْ بـأَنْ قَـد خُـطَّ مـا هُـوَ كـائـنٌ   وَأنَّـك تَـمـحـو مـا تَـشـاءُ وتُـثْـبِـتُ

٢ ـ حرف التَّنفيسِ: «السينُ أو سوف» فالسينُ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقولِ الشاعر:

زَعَـمَ الْـفَـرَزْدَقُ أنْ سَـيَـقْـتُـلُ مِـرْبَـعـاً   أبْـشِـرْ بـطـولِ سَـلامَـةٍ يـا مِـرْبَـعُ[1]

وسوف، كقول الآخر:

واعـلـمْ، فَـعِـلْـمُ الْـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـهُ،   أنْ سَـوْفَ يـأتـي كُـلُّ مـا قُـدرا

النفي بِلَنْ أو لم أو لا، كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾ [القيامة: ٣] وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد: ٧]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

٤ ـ أداةُ الشرطِ: كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ﴾ [النساء: ١٤٠] وقوله: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ۝١٦﴾ [الجن: ١٦].

٥ ـ رُبَّ: كقول الشاعر:

تَـيَـقَّـنْـتُ أنْ رُبَّ امـرىءٍ، خِـيـلَ خـائـنـاً   أمـيـنٌ، وخَـوَّانٍ يُـخـالُ أمِـيـنـا[2]

وإنما يُؤتى بالفاصل لبيانِ أنَّ «أنْ» هذه مخفَّفةٌ من «أنَّ» لا أنها «أن» الناصبةُ للمضارع.

ويجوزُ أن لا يُفصَل بينَ «أنْ» والفعلِ بفاصل، إنْ كان ممَّا يدلُّ على العلم اليقينيّ، كقول الشاعر:

عَـلِـمُـوا أنْ يُـؤَمَّـلُـونَ، فـجـادُوا   قَـبـلَ أنْ يُـسـألـوا بـأعـظـمِ سُـؤْلِ

(وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة، إذا وقعت بعد فعل يقيني، ولم يجز أن تكون هي الناصبة للمضارع، كما علمت، سهل ترك الفصل بينها وبينه، لأن الفاصل إنما يكون لتمييز إحداهما عن الأخرى، للإيذان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة للمضارع، وإنما هي المخففة).

---

(١) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق، و(مربع) لقب وعوعة بن سعيد راوية جرير، وكان الفرزدق قد توعده بالقتل لروايته هجاء جرير إياه، والمربع في الأصل، ومثله المربعة: العصا التي يأخذ الرجلان بطرفيها ليحملا الحمل على الدابة.

(٢) امرىء: مجرور برب، وهو في محل رفع مبتدأ، و(خيل) مجهول خال: ونائب فاعله مفعوله الأول، و(خائناً) مفعوله الثاني، والجملة صفة لامرىء، و(أمين) خبره، أي: رب امرىء يظن خائناً وهو أمين، ورب خائن يظن أميناً.

١٧ ـ «كَأَنْ» المُخَفَّفة:

إذا خففت «كأن»، فالحقُّ (على ما نرى) أنها مُهمَلةٌ، لا عمل لها. وعلى هذا الكوفيون[١]. وهو قولٌ لا تكلفَ فيه.

وعلى كلِّ حالٍ فيجبُ أن يكون ما بعدها جملةً، فإن كانت اسميّةً لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «كأن» كقوله:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[٢]

وإن كانت جملةً فعليّة، وجب اقترانُها بأحدِ حرفينِ:

١ ـ قد: كقول الشاعر النابغة:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وكَأَنْ قَدِ[٣]

وقول الآخر:

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحَرْ بِ، فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمّا

٢ ـ لم، كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقولِ الشاعر:

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُونِ إلى الصَّفَا أَنِيسٌ، ولم يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ[٤]

وإنما فُصِلَ بينهما، تمييزاً لها عن «أنْ» المصدرية الداخلةِ عليها كافُ التّشبيهِ.

١٨ ـ «لكنْ» المخففة:

إذا خُفِّفت «لكنَّ» أهملت وجوباً عند الجميع، ودخلت على الجُمل الاسميّةِ والفعليّة، نحو: «جاء خالدٌ، لكنْ سعيدٌ مسافرٌ. وسافرَ عليٌّ لكنْ جاء خليلٌ»، إلّا الأخفشَ ويونسَ. فأجازا إعمالها.

٧ ـ (لا) النافية للجنس

«لا» النافية للجنس: هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل

---

(١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمر المحذوف، وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً، وخبرها عندهم يكون مفرداً، إن عملت في المظهر، نحو: (كأن زيداً أسد)، ويكون جملة إن عملت في المضمر، نحو: (كأن علي خلقه المسك) وهذا هو الكثير المشهور، ولا يخفى ما في هذا القول من التكلف.

(٢) ويروى، وصدر مشرق النحر، والواو: واو رب، وصدر مجرور بها، ومحله الرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره، (والحقان) مثنى حق، وهو وعاء ينحت من خشب أو عاج أو غيرهما.

(٣) أي: وكأن قد زالت، ويروى (أفد) بدل (أزف).

(٤) الحجون والصفا: مكانان بمكة.

الاستغراق، أي: يرادُ بها نفيُهُ عن جميع أفراد الجنس نصّاً، لا على سبيل الاحتمال. ونفيُ الخبرِ عن الجنس يَستلزمُ نفيَهُ عن جميع أفرادِهِ.

وتُسمّى «لا» هذهِ «لا التَبرئةِ»[1] أيضاً، لأنها تُفيدُ تبرئةَ المتكلّم للجنس وتنزيهَهُ إياهُ عن الاتصاف بالخبر.

وإذْ كانت للنفي على سبيل الاستغراقِ، كان الكلامُ معها على تقدير «منْ»، بدليلِ ظهورِها في قول الشاعر:

فَقامَ يَذودُ النَّاسَ عنها بِسَيْفِهِ وقالَ: ألا، لا من سَبيلٍ إلى هِندِ

فإذا قلت: (لا رجل في الدار)، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر. لذلك لا يصح أن تقول: (لا رجل في الدار، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً، لأن قولك: (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجل، فقولك بعد ذلك: (بل رجلان) تناقض. بخلاف (لا) العاملة عمل (ليس). فإنها يصح أن ينفى بها الواحد، وأن ينفى بها الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الاحتمال فإذا قلت: (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً، فلك أن تقول بعد ذلك: (بل رجلان) وصح أن تريد أنَّهُ ليس أحد من جنس الرجال مسافراً. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس، لأنها محتملة لهما. وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع).

وفي هذا الفصل خمسةُ مباحث:

١ ـ عملُ «لا» النافيةِ للجنسِ وشُروطُ إعمالِها:

تعملُ «لا» النافيةُ للجنس عملَ «إنّ»، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: «لا أحدَ أغيرُ من الله».

وإنما عملتْ عملَها، لأنها لتأكيدِ النفيِ والمبالغةِ فيه، كما أنّ «إنّ» لتأكيد الإثباتِ والمبالغة فيه.

ويُشترطُ في إعمالها عملَ «إنَّ» أربعةُ شروط:

١ ـ أن تكونَ نصّاً على نفيِ الجنسِ، بأن يُرادَ بها نفيُ الجنس نفياً عامّاً، لا على سبيل الاحتمال.

(فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي مهملة. وما بعدها مبتدأ وخبر، نحو (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو: (لا رجلٌ مسافراً) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم،

(١) بإضافة (لا) إلى التبرئة، من إضافة الدال إلى المدلول، أي: (لا) التي تدل على التبرئة.

أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين).

٢ ـ أن يكون اسمها وخبرُها نكرتين:

(فإن كان المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، نحو: «لا سعيد في الدار ولا خليل»).

وقد يقعُ اسمُها معرفةً مُؤَوّلة بنكرةٍ يرادُ بها الجنسُ كأن يكونَ الاسمُ عَلَماً مُشتهراً بصفةٍ «كحاتمِ المشتهرِ بالجود، وعَنترةَ المشتهر بالشجاعة، وسَحبانَ المشتهرِ بالفصاحة، ونحوهم» فيُجعلُ العلمُ اسم جنسٍ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهرَ بهِ ذلك العلَمُ، كما قالوا: «لكل فرعونٍ موسًى»، بتنوين العلَمينِ، مُراداً بهما الجنسُ، أي: «لكلِّ جبّار قهّارٌ». وذلك نحو: «لا حاتم اليومَ، ولا عنترةَ، ولا سَحبانَ». والتأويلُ: «لا جَوادَ كحاتم، ولا شجاع كعنترةَ، ولا فصيحَ كسَحبانَ»، ومنه قولُ الراجز:

لا هَـيْـثَـمَ الـلَّـيـلَـةَ لِـلـمَـطِـيِّ ولا فَـتـى إلاَّ ابـنُ خَـيـبَـرِيِّ

أي: لا حاديَ حَسنَ الحُداءِ كهيثم، ومنه قول عُمرَ في عليّ (رضي الله عنهما): «قضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها»، أي: هذهِ قضيّةٌ ولا فيصلَ لها يَفصُلُها. وقد يُرادُ بالعلَم واحدٌ مما سُميَ به، كقول الشاعر:

وَنَـبْـكـي عـلـى زَيْـدٍ، ولا زَيْـدَ مِـثْـلُـهُ بَـرِيءُ مِـنَ الْـحُـمَّـى سَـلـيـمُ الْـجَـوانِـحِ

٣ ـ أن لا يفصلَ بينها وبين اسمها بفاصل:

(فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخبر، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة). وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً).

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرفُ جرّ:

(فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: «سافرت بلا زاد» و«فلان يخاف من لا شيء»).

فائدة مهمة

اعلم أن (لا) النافية للجنس، إنما تدل على نفي الجنس نصاً، إذا كان اسمها واحداً، فإن كان مثنى أو جمعاً، نحو: (لا رجلين في الدار) و(لا رجال فيها)، احتمل أن تكون لنفي الجنس، واحتمل أن تكون لنفي وجود اثنين فقط أو جماعة فقط، فيجوز أن يكون فيها اثنان، أو واحد إن نفيت الجمع، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيت الاثنين، ولذا يجوز أن تقول: (لا رجلين فيها، بل رجل أو رجال) و(لا رجال فيها، بل رجل، أو رجلان).

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) المهملة، فإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس، إن

كان المنفي واحداً، فإن كان اثنين أو جماعة، جاز أن يراد بهما نفي الجنس، أو نفي الاثنين فقط، أو نفي الجماعة فقط، فيجوز مع نفي الاثنين أن يكون هناك واحد أو اثنان، فالفرق بين النافية للجنس والعامل عمل (ليس) أو المهملة، إنما هو إذا كان المنفي واحداً، فالأولى: لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد، والثانية: يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد. والأول أكثر. ومنه قول الشاعر:

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ... ولا وزرٌ مما قضى الله واقيا

وإنما صح أن يراد بها نفي الجنس، لأن النكرة في سياق النفي تدل على العموم، لهذا يحسن، إن أريد عدم إرادة العموم، أن يؤتى بعدهما بما يزيل اللبس، كأن يقال مثلاً (لا رجلٌ مسافراً، بل رجلان، أو رجال) فإن أطلق الكلام بعدهما ترجح أن تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال. فاحفظ هذا التحقيق، فإنه أمر دقيق، قل أن يتفطن له من يتعاطى النحو.

٢ ـ أقسام اسمها وأحكامُهُ:

اسمُ «لا» النافيةِ للجنس على ثلاثة أقسام: مفردٍ، ومضافٍ، ومشبَّه بالمضاف.

فالمفرد: ما كان غيرَ مضافٍ وَلا مشبّهٍ به. وضابطهُ أن لا يكونَ عاملاً فيما بعدَهُ، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

وحُكمُهُ أن يُبنى على ما يُنصبُ به من فتحةٍ أو ياءٍ أو كسرةٍ، غيرَ مُنوَّنٍ، نحو: «لا رجلَ في الدار، ولا رجالَ فيها، ولا رجلين عندَنا، ولا مذمومينَ في المدرسة، ولا مذموماتِ محبوباتٌ» ويجوز في جمع المؤنّثِ السالم بناؤه أيضاً على الفتح، نحو: «لا مجتهداتَ مذموماتٌ» وقد رُوِيَ بالوجهين قول الشاعر:

لا سابِغاتِ، ولا جَأْواءَ باسِلَةً ... تَقِي الْمَنُونَ، لَدَى استِيفاءِ آجالِ[1]

وقولُ الآخر:

أَوْدَى الشبابُ الَّذي مَجْدٌ عواقِبُهُ ... فيهِ نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ لِلشَيْبِ

وقد بُنِيَ لِتركيبه مع «لا» كتركيبِ «خمسةَ عشرَ».

وحكمُ اسمها المضافِ أن يكونَ مُعرباً منصوباً، نحو: «لا رجلَ سُوءٍ عندنا، ولا رَجلَيْ شرٍّ محبوبانِ. ولا مهمِلي واجباتهم محبوبون. ولا أخا جهلٍ مُكرَّمٌ. ولا تاركاتِ واجبٍ مُكرَّماتٌ».

والشبيهُ بالمضافِ: هو ما اتصلَ به شيءٌ من تمام معناه. وضابطُهُ أن يكون عاملاً فيما بعده

---

(١) السابغات: الدروع التامات الطويلات، من سبغ الثوب والشيء إذا طال و«الجأواء»: الكتيبة من الجيش، وأصلها فعلاء من الجأي أو الجؤوة، وهي حمرة تضرب إلى السواد، سميت بذلك لما يعلو لونها من السواد لكثرة الدروع. و«الباسلة»: الكريمة اللقاء.

بأن يكون ما بعده فاعلاً له، نحو: «لا قبيحاً خُلُقُه حاضرٌ»، أو نائبَ فاعلٍ، نحو: «لا مذموماً فعلُه عندنا»، أو مفعولاً، نحو: «لا فاعلاً شراً ممدوحٌ»، أو ظرفاً يُتعلّق به، نحو: «لا مسافراً اليومَ حاضرٌ» أو جاراً ومجروراً يتعلقانِ به، نحو: «لا راغباً في الشر بيننا»، أو تمييزاً له، نحو: «لا عشرين دِرهماً لك».

وحكمُهُ أنه مُعربٌ أيضاً، كما رأيتَ.

٣ ـ أحوالُ اسمِها وَخَبَرِها:

وقد يُحذَفُ اسمُ «لا» النافية للجنس، نحو: «لا عليكَ» أي: لا بأسَ، أو لا جناحَ عليك. وذلك نادرٌ.

والخبرُ إن جُهِلَ وجبَ ذكرُهُ، كحديث: «لا أحدَ أغيرُ من الله». وإذا عُلمَ فحذفُه كثيرٌ، نحو: «لا بأسَ»، أي لا بأس عليك، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، أي: لا ضيرَ علينا، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، أي: فلا فَوتَ لهمْ.

وبَنو تَميم والطائِيونَ من العربِ يَلتزمون حذفَهُ إذا عُلم. والحجازيُّون يُجيزون إثباتَهُ. وحذفه عندهم أكثرُ. ومن حذفه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [الصافات: ٣٥] أي: لا إله موجود[1].

ويكونُ خبرُ «لا» مُفرداً (أي: ليس جملةً ولا شِبهَها)، كحديث: «لا فقرَ أشدُّ من الجهلِ، ولا مال أعزُّ من العقل، ولا وَحشةَ أشدُّ من العُجب» وجملةً فعليةً، نحو: «لا رجلَ سوءٍ يُعاشرُ»، وجملةً اسميةً نحو: «لا وَضيعَ نَفسٍ خُلقهُ محمودٌ»، وشبهَ جملة (بأن يكون محذوفاً مدلولاً عليه بظرفٍ أو مجرورٍ بحرف جرٍّ يَتعلقانِ به، فيُغنيانِ عنه) كحديث: «لا عقلَ كالتدبير، ولا وَرَعَ كالكَفّ[2]، ولا حَسَبَ كَحُسْنِ الخلُق» وحديث: «لا إيمانَ لِمَنْ لا أمانةَ لهُ، ولا دينَ لِمن لا عَهدَ له».

واعلم أنَّ النحاة اعتبروا أنَّ «لا» النافيةَ للجنس واسمَها في محلّ رفع بالابتداءِ، فأجازوا رفعَ التابعِ لاسمِها، نحو: «لا رجلَ في الدار وامرأةٌ» و«لا رجلَ سفيهٌ عندنا».

(فالمعطوف والنعت رفعا على أنهما تابعان لمحل «لا واسمها»، لأن محلها الرفع بالابتداء. وقد اضطرهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ماذكرنا).

---

(١) الله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل «لا واسمها»؛ لأن محلهما الرفع بالابتداء كما ستعلم، ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء.

(٢) أي: كالكف عن المعاصي.

٤ ـ أحكامُ «لا» إذا تكرَّرَت:

إذا تكرَّرت «لا» في الكلام، جاز لك أن تُعمِلَ الأولى والثانية معاً كإنَّ، وأن تُعمِلَهما، كليسَ، وأن تُهمِلهما، وأن تُعملَ الأولى كإن أو كليس وتُهمِلَ الأخرى، وأن تُعمِلَ الثانية كإنَّ أو كليس وتُهملَ الأولى.

ولذا يجوز في نحو: «لا حَولَ ولا قُوَّة إلاَّ باللَّهِ» خمسة أوجهٍ:

١ ـ بناءُ الاسمين، على أنها عاملةٌ عملَ «إنَّ» نحو: «لا حولَ ولا قوة إلاَّ بالله».

٢ ـ رفعُهُما، على أنها عاملة عَمَلَ «ليس»، أو على أنها مُهملةٌ، فما بعدها مبتدأ وخبر، نحو: «لا حولٌ ولا قوةٌ إلَّا بالله» ومنه قول الشاعر:

وما هَجْرتُكِ، حَتَّى قُلتِ مُعْلِنَةً لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَلُ

٣ ـ بناءُ الأوّلِ على الفتح ورفعُ الثاني، نحو: «لا حولَ ولا قوَّةٌ إلاَّ بالله»[1]، ومنهُ قولُ الشاعر:

هذا، لَعَمْرُكُمُ، الصَّغارُ بِعَيْنِهِ[2] لا أُمَّ لي، إنْ كانَ ذاكَ، ولا أبُ

٤ ـ رفعُ الأولِ وبناءُ الثاني على الفتح، نحو: «لا حولٌ ولا قوةَ إلّا باللَّهِ» ومنه قول الشاعر:

فلا لَغْوٌ ولا تَأْثيمَ فيها وما فاهُوا بهِ أبداً مُقيمُ

٥ ـ بناءُ الأولِ على الفتح ونصبُ الثاني، بالعطف على محلّ اسم (لا)، نحو: «لا حولَ ولا قوةً إلاَّ باللَّهِ» ومنه قولُ الشاعر:

لا نَسَبَ اليَومَ ولا خُلَّةً[3] اتَّسَعَ الخرْقُ على الرَّاقعِ

وهذا الوجهُ هو أضعفُها. وأقواها بناءُ الاسمينِ، ثم رفعُهما.

وحيثُما رفعتَ الأولَ امتنع إعرابُ الثاني منصوباً مُنوَّناً، فلا يقالُ: «لا حولٌ ولا قوةً إلاَّ باللَّهِ»، إذْ لا وجهَ لِنَصْبِهِ.

(لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه. وكذا إن جعلت (لا) الثانية عاملة عمل (ليس)، كما لا يخفى. وإن جعلتها عاملة عمل (أن) وجب بناؤه على الفتح من غير تنوين، لأنَّهُ

---

(١) وجه الرفع أن تكون «لا» عاملة عمل (ليس)، أو مهملة، وما بعدها مبتدأ، أو تكون «لا» زائدة لتأكيد النفي، وقوة: مرفوع بالعطف على محل لا واسمها؛ لأن محلها الرفع بالابتداء كما علمت.

(٢) الباء حرف جر زائد، و(عينه): تأكيد للصغار، أو الباء حرف جر أصلي، والجار والمجرور في موضع الحال من الصغار، أي: هذا هو الصغار حقاً، أي: ثابتاً، والصغار: الذل والهوان.

(٣) الخلة، بضم الخاء: الصداقة.

ليس مضافاً ولا مشبهاً به).

وإذا عطفتَ على اسم «لا» ولم تكرّرها، امتنعَ إلغاؤها، ووجبَ إعمالُها عملَ «إنَّ» وجاز في المعطوفِ وجهانِ: النصب والرفعُ، نحو «لا رجلَ وامرأةَ أو امرأةٌ، في الدار». والنصب أولى: ومن نصبه، قول الشاعر:

فــلا أبَ وابــنــاً مِــثْــلُ مَــرْوانَ وابــنــهِ   إذا هُــو بــالــمَــجــدِ ارْتَــدى وتَــأزَّرا

٥ ـ أحكامُ نَعتِ اسمِ «لا»:

إذا نُعتَ اسمُ «لا» النافيةِ للجنسِ، فإمَّا أن يكون مُعرَباً، وإمّا أن يكون مبنياً:

فإن كان مُعرباً، جاز في نعتهِ وجهانِ: النصب والرفعُ، نحو: «لا طالبَ علم كسولاً، أو كسولٌ، في المدرسةِ ولا طالباً علماً كسولاً، أو كسولٌ، عندنا». والنصبُ أولى، والرفعُ على أنه نعتٌ لمحلّ «لا واسمها». لأن محلها الرفعُ بالابتداءِ، كما سبقَ.

وإن كان مبنياً فله ثلاثُ أحوالٍ:

١ ـ أن يُنعتَ بمفردٍ[1] مُتَّصلٍ به، فيجوز في النعتِ ثلاثةُ أوجه: النّصب والبناءُ كمنعوتهِ، والرفعُ، نحو: «لا رجلَ قبيحاً، أو قبيحَ، أو قبيحٌ، عندنا». والنصبُ أولى. وبناؤهُ لمجاورته منعوتَه المبنيّ[2].

٢ ـ أن يُنعتَ بمفردٍ مفصولٍ بينه وبينهُ بفاصلٍ، فيمتنع بناءُ النعت، لِفَقدِ المجاورةِ التي أباحت بناءَه وهو مُتصِل بمنعوته. ويجوز فيه النصبُ والرفع، نحو: «لا تلميذَ في المدرسةِ كسولاً، أو كسولٌ».

٣ ـ أن يُنعتَ بمضافٍ أو مُشبَّهٍ به، فيجوزُ في النَّعت النصب والرفع، ويمتنعُ البناءُ، لأن المضافَ والشبيهَ به لا يُبنيانِ مع «لا». فالنعتُ المضاف نحو: «لا رجلَ ذا شرّ، أو ذو شرّ، في المدرسة»، والنعتُ المشبَّهُ به نحو: «لا رجلَ راغباً في الشر، أو راغبٌ فيه، عندنا».

تم الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث. وأوّله: الباب التاسع في منصوبات الأسماء

---

(١) المراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به.

(٢) وقيل إنه بني لتركيبه مع منعوته تركيب خمسة عشر ثم دخلت (لا).

جامع الدروس العربية

موسوعة من ثلاثة اجزاء

تاليف الشيخ مصطفى الغلاييني

راجعه الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على المختار من خلقه، محمدٍ عبده ورسوله، وعلى إخوانه من النبيين والصديقين، ومن نحا نحوَهم، واهتدى بهداهم.

وبعد، فهذا هو الجزء الثالث من كتابنا: جامع الدروس العربية[١].

وهو يشتملُ على:

الباب التاسع: في منصوبات الأسماء.

الباب العاشر: في مجرورات الأسماء.

الباب الحادي عشر: في التوابع وإعرابها.

الباب الثاني عشر: في حروف المعاني.

الخاتمة: في مباحث إعرابيَّةٍ متفرقة.

وقد كان تأليفه، كأخويه، في مدينتنا: بيروت (الشام) عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢ للميلاد.

بيروت

الغلاييني

---

(١) إن «جامع الدروس العربية» كان يُطبع في جزءين ضخمين، فرأينا أن نطبعه في ثلاثة أجزاء فكان من ذلك أن ضممنا بعض مباحث الجزء الأول القديم، وبعض مباحث الجزء الثاني القديم؛ إلى بعض، فجعلنا منها جزءاً ثانياً، ثم جعلنا باقي الكتاب، من منصوبات الأسماء إلى آخره، جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن ينتبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

الباب التاسع

منصوبات الأسماء

منصوباتُ الأسماءِ أربعةَ عشر: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعول لهُ، والمفعول فيه، والمفعولُ معهُ، والحال، والتمييزُ، والمستثنى، والمنادى، وخبرُ الفعلِ الناقص، وخبرُ أحرف «ليسَ»، واسمُ «إنَّ» أو إحدى أخواتها، واسمُ (لا) النافية للجنس، والتابع للمنصوب.

ويشتملُ هذا البابُ على تسعة فصول، من المفعول به إلى المنادى. وقد سبق الكلام على البواقي في شرح مرفوعات الأسماءِ في الجزء الثاني، ما عدا التابعَ للمنصوب، فنتكلمُ عليه في هذا الجزء، إن شاء الله تعالى.

١ ـ المفعول به

المفعولُ به: هو اسمٌ دلَّ على شيءٍ وقع عليه فعلُ الفاعلِ، إثباتاً أو نفياً، ولا تُغيِّر لأجله صورةُ الفعل، فالأولُ نحو: «بَريتُ القلمَ، والثاني، نحو: «ما بَرَيتُ القلمَ».

وقد يَتعدَّدُ، المفعولُ به، في الكلام، إن كان الفعل متعدِّياً إلى أكثرَ من مفعول به واحدٍ، نحو: «أعطيتُ الفقيرَ دِرهماً، ظننتُ الأمرَ واقعاً، أعلمتُ سعيداً الأمرَ جَليّاً».

(وقد سبق الكلام على الفعل المتعدي بأقسامه وأحكامه في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه).

ويَتَعَلَّقُ بالمفعول به أحد عشرَ مبحثاً:

١ ـ أقسامُ المفعولِ بهِ

المفعولُ بهِ قسمانِ: صريحٌ وغيرُ صريح.

والصّريحُ قسمان: ظاهرٌ، نحو: «فتحَ خالدٌ الحِيرة»[1]، وضميرٌ متَّصلٌ نحو: «أكرمتُكَ وأكرمتهم»، أو منفصلٌ، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥] ونحو: «إيَّاهُ أريدُ».

وغيرُ الصريح ثلاثةُ أقسام: مُؤوَّلٌ بمصدر بعدَ حرفٍ مصدريّ، نحو: «علِمتُ أنكَ

(١) الحيرة: بلد بالعراق، وخالد: هو خالد بن الوليد رضي الله عنه.

مجتهد»[١]، وجملةٌ مُؤوَّلة بمفردٍ، نحو: «ظننتك تجتهد»[٢] وجارٌّ ومجرور، نحو: «أمْسَكْتُ بيدِكَ»[٣] وقد يَسقُطُ حرفُ الجرِّ فينتصبُ المجرورُ على أنه مفعولٌ به. ويُسمّى: «المنصوبَ على نزعِ الخافضِ» فهو يَرجعُ إلى أصلِهِ من النصب، كقول الشاعر:

تَـمُـرُّونَ الـدِّيـارَ، ولـم تَـعُـوجُـوا، كَـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذاً حَـرَامُ

(وقد تقدم لهذا البحث فضلُ بيانٍ في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الفعل اللازم، فراجعه).

٢ ـ أحكامُ المفعول بهِ

للمفعول به أربعةُ أحكام:

١ ـ أنهُ يجبُ نصبُهُ.

٢ ـ أنه يجوزُ حذفُهُ لدليلٍ، نحو: «رَعَتِ الماشيةُ»[٤]، ويقالُ: «هل رأيت خليلاً؟»، فتقول: «رأيتُ»[٥]، قال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[٦] [الضحى: ٣]، وقال: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣﴾[٧] [طه: ٢، ٣].

وقد يُنزَّلُ المتعدّي منزلة اللازم لعَدَم تعلُّقِ غرضٍ بالمفعول به، فلا يُذكرُ له مفعولٌ، ولا يُقدَّرُ، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وما نصبَ مفعولين من أفعال القلوب، جازَ فيه حذفُ مفعوليه معاً، وحذفُ أحدهما لدليلٍ. فمن حذفِ أحدهما قولُ عَنترةَ:

ولَـقَـدْ نَـزَلْـتِ، فـلا تَـظُـنّـي غَـيْـرَهُ مِـنّـي بِـمَـنْـزِلَـةِ الـمُـحَـبِّ الـمُـكْـرَمِ

أي: فلا تَظُني غيرَهُ واقعاً.

ومن حذفهما معاً قولهُ تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢ و٧٤] أي تزعمونهم شُرَكائي، ومن ذلك قولهم: «مَنْ يَسمَعْ يَخَلْ»، أي: يَخَلْ ما يَسمعُهُ حقاً.

---

(١) أنك مجتهد: مؤول بمصدر منصوب مفعول به لعلمت، والتأويل: علمت اجتهادك.
(٢) الكاف: مفعول ظننت الأول، وجملة «تجتهد» في محل نصب مفعوله الثاني، والتأويل: ظننتك مجتهداً.
(٣) يدك: مجرور بالباء، وهو في محل نصب مفعول به غير صريح لأمسكت.
(٤) أي: رعت الماشية العشب.
(٥) أي: رأيته، والضمير يعود إلى خليل.
(٦) أي: وما قلاك، أي أبغضك.
(٧) أي: يخشى الله.

(وقد تقدَّم في الجزء الأول من هذا الكتاب مزيد إيضاح لهذا البحث في الكلام على أفعال القلوب، فارجع إليه).

٣ ـ أنه يجوز أن يُحذَفَ فعلهُ لدليل، كقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزَل خيراً، ويقال لك: «مَنْ أُكرِمُ؟» فتقول: «العلماءَ»، أي: أكرِم العلماءَ.

ويجبُ حذفُهُ في الأمثال ونحوها مِما اشتهرَ بحذف الفعل، نحو: «الكلابَ على البَقَرِ»، أي: أرسل الكلابَ، ونحو: «أمرَ مُبكياتِكَ، لا أمرَ مضحِكاتك»، أي: الزَمْ واقبَلْ، ونحو: «كلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حرّ»، أي: ائتِ كلَّ شيءٍ، ولا تأت شتيمة حُرٍّ، ونحو: «أهلاً وسهلاً»، أي: جئتَ أهلاً ونزلتَ سهلاً.

ومن ذلكَ حذفهُ في أبواب التحذير والإغراءِ والاختصاص والاشتغال والنّعتِ المقطوع. وسيأتي بيانُ ذلك في مواضعه.

٤ ـ أن الأصلَ فيه أن يتأخرَ عن الفعلِ والفاعلِ. وقد يتقدَّمُ على الفاعلِ، أو على الفعل والفاعل معاً، كما سيأتي.

٣ ـ تقديمُ المفعولِ بهِ وتأخيرُهُ

الأصل في الفاعل أن يَتّصل بفعله، لأنه كالجزءِ منه، ثم يأتي بعدَهُ المفعول، وقد يُعكَسُ الأمرُ. وقد يتقدَّمُ المفعولُ على الفعل والفاعل معاً. وكلُّ ذلك إمَّا جائزٌ، وإمَّا واجبٌ، وإمَّا مُمتنع.

تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر

يجوزُ تقديمُ المفعولِ به على الفاعلِ وتأخيرُه عنه في نحو: «كتبَ زُهيرٌ الدرسَ، وكتبَ الدرسَ زُهيرٌ».

ويجب تقديمُ أحدِهما على الآخر في خمس مسائل:

١ ـ إذا خُشيَ الإلتباسُ والوقوعُ في الشكِّ، بسبب خفاء الإعراب مع عدَمِ القرينةِ، فلا يُعلَمُ الفاعلُ من المفعول، فيجبُ تقديمُ الفاعل، نحو: «عَلّمَ موسى عيسى. وأكرمَ ابني أخي. وغلَب هذا ذاك». فإن أُمِنَ اللّبسُ لقرينةٍ دالّةٍ، جازَ تقديمُ المفعولِ، نحو: «أكرمتْ موسى سَلمى، وأضنتْ سُعدَى الحُمّى».

٢ ـ أن يتصلَ بالفاعلِ ضميرٌ يعود إلى المفعول، فيجبُ تأخيرُ الفاعل وتقديمُ المفعولِ، نحو: «أكرمَ سعيداً غلامُهُ». ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّـٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾ [غافر: ٥٢]، ولا يجوزُ أن يقال: «أكرم غلامُهُ سعيداً»، لئلا يلزمَ عَودُ

الضمير على مُتأخر لفظاً ورتبةً، وذلك محظورٌ[1]. وأما قولُ الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَجداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ واحِداً ... مِنَ النَّاسِ، أَبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِما

وقول الآخر:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أثوابَ سُؤدُدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدَى في ذُرى الْمَجْدِ

وقول غيره:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ ... جَزاءَ الكِلابِ الْعاوِياتِ، وقَدْ فَعلْ

وقول الآخر:

جَزَى بَنُوهُ أَبا الْغَيْلانِ عَنْ كِبَرٍ ... وحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

فضَرُورةٌ، إن جازتْ في الشعر، على قُبحها، لم تَجز في النثر.

فإن اتّصل بالمفعول ضميرٌ يعودُ على الفاعل، جازَ تقديمُهُ وتأخيرُهُ، فتقولُ: «أكرمَ الأستاذُ تِلميذَهُ. وأكرمَ تلميذَهُ الأستاذُ»، لأنَّ الفاعلَ رتبتُهُ التقديمُ، سواءٌ أتقدّمَ أم تأخّر.

٣ ـ أن يكون الفاعلُ والمفعولُ ضميرينِ، ولا حصرَ في أحدهما، فيجبُ تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعول به، نحو: «أكرمتُه».

٤ ـ أن يكون أحدُهما ضميراً متصلاً، والآخر اسماً ظاهراً، فيجبُ تقديمُ الضمير منهما، فيُقدّمُ الفاعلُ في نحو: «أكرمتُ علياً»، ويُقدّمُ المفعولُ في نحو: «أكرَمني علي»، وجوباً.

(ولك في المثال الأول تقديمُ المفعول على الفعل والفاعل معاً، نحو: «علياً أكرمتُ». ولك في المثال الآخر تقديم «عليّ» على الفعل والمفعول به، نحو: «عليٌ أكرمني»، غير أنه يكون حينئذٍ مبتدأ، على رأي البصريين، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه. فلا يكون الكلام، والحالة هذه، من هذا الباب، بل يكون من المسألة الثالثة، لأن الفاعل والمفعول كليهما حينئذٍ ضميران).

٥ ـ أن يكون أحدُهما محصوراً فيه الفعلُ بإلّا أو إنما، فيجبُ تأخيرُ ما حُصرَ فيه الفعلُ، مفعولاً أو فاعلاً، فالمفعولُ المحصورُ نحو «ما أكرمَ سعيدٌ إلّا خالداً»، والفاعلُ المحصورُ نحو: «ما أكرمَ سعيداً إلّا خالدٌ. وإنما أكرمَ سعيداً خالدٌ».

(ومعنى الحصر في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره. وذلك يكون ردّاً على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره، أو عليه وعلى غيره. ومعنى الحصر في الفاعل أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره. وذلك يكون رداً على من اعتقد أن

---

(١) راجع مبحث عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب.

الفاعل غيره، أو هو وغيره».

وقد أجازَ بعضُ النُّحاة تقديمَ أحدِهما وتأخيرَ الآخرِ، أيًا كان المحصورُ فيهِ الفعلُ، إذا كان الحصرُ بإلّا، تمسكاً بما ورَدَ من ذلك. فمن تقديم المفعولِ المحصورِ بإلّا قولُ الشاعر:

وَلَـمَّـا أَبَـى إلّا جِـمَـاحـاً فُـؤَادُهُ ... وَلَـمْ يَـسْـلُ عَـنْ لَـيْـلَـى بِـمَـالٍ ولا أهـلِ

وقول الآخر:

تَـزَوَّدْتُ مِـنْ لَـيْـلَـى بِـتَـكْـلِـيـم سـاعـةٍ ... فـمـا زادَ إلّا ضِـعْـفَ مـا بِـي كَـلامُـهـا

ومن تقديم الفاعلِ المحصورِ بها قولُ الشاعر:

مـا عـابَ إلّا لَـئِـيـمٌ فِـعْـلَ ذي كَـرَم ... وَلاَ جَـفَـا قَـطُّ إلّا جُـبَّـأٌ بَـطَـلا(١)

وقول الآخر:

نُـبِّـئْـتُـهُـمْ عَـذَّبُـوا بـالـنَّـارِ جارَهُـمُ! ... وَهَـلْ يُـعَـذِّبُ إلاّ الـلّـهُ بـالـنَّـارِ؟!

وقولُ غيره:

فَـلَـمْ يَـدْرِ إلّا الـلّـهُ مـا هَـيَّـجَـتْ لَـنـا، ... عَـشِـيَّـةَ آنـاءِ الـدِّيـارِ، وِشـامُـهـا(٢)

والحق أن ذلكَ كله ضَرورةٌ سَوَّغَها ظهورُ المعنى المرادِ ووضُوحهُ، وسَهّلها عدمُ الالتباسِ.

واعلم أنهُ متى وجبَ تقديمُ أحدِهِما، وجبَ تأخيرُ الآخر بالضرورة.

تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً

يجوزُ تقديمُ المفعول به على الفعلِ والفاعل معاً في نحو: «عليّاً أكرمتُ. وأكرمتُ عليّاً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

ويجبُ تقديمهُ عليهما في أربع مسائلَ:

١ ـ أن يكونَ اسمَ شرطٍ، كقولهِ تعالى: ﴿وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ونحو «أيَّهُمْ تُكرِمْ أُكرِمْ»، أو مضافاً لاسمِ شرطٍ، نحو: «هُدَيَ من تَتبعْ يَتبعْ بَنوكَ».

٢ ـ أن يكون اسم استفهام، كقوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ونحو: «من أكرمتَ؟ وما فعلتَ؟ وكمْ كتاباً اشتريتَ؟»، أو مضافاً لاسم استفهام، نحو: «كتابَ من أخذتَ؟».

---

(١) الجبأ: الجبان.

(٢) عشية: منصوب على الظرفية، وفاعل هيجت هو وشامها، والآناء: جمع النأي، وهو البعد والفراق، والوِشام: بكسر الواو: جمع وشيمة، وهي العداوة وكلام الشر.

وأجاز بعض العلماء تأخيرَ اسم الاستفهام، إذا لم يكن الاستفهامُ ابتداءً، بل قُصِدَ الاستثباتُ من الأمر، كأن يُقالَ: «فعلتُ كذا وكذا»، فتستثبِتُ الأمرَ بقولكَ: «فعلتَ ماذا؟». وما قولُهم ببعيدٍ من الصواب.

٣ ـ أن يكون «كمْ» أو «كأيِّنْ» الخبريَّتينِ، نحو: «كم كتابٍ مَلَكتُ!»، ونحو: «كأيِّنْ من عِلمٍ حَوَيتُ!»، أو مضافاً إلى «كم» الخبريَّةِ نحو: «ذَنبَ كم مُذْنِبٍ غَفرتُ!».

(أما «كأين» فلا تضاف ولا يضاف إليها. وإنما وجب تقديم المفعول به إن كان واحداً مما تقدم، لأنّ هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوباً، فلا يجوز تأخيرها).

٤ ـ أن ينصبه جواب «أما»، وليسَ لجوابها منصوبٌ مُقَدَّمٌ غيرُهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝﴾ [الضحى: ٨، ٩].

(وإنما وجب تقديمه، والحالة هذه، ليكون فاصلاً بين «أما» وجوابها، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه، نحو: «أما اليوم فافعل ما بدا لك».

تقديم أحد المفعولين على الآخر

إذا تعدَّدَت المفاعيلُ في الكلام، فلبعضها الأصالةُ في التقدُّم على بعضٍ، إمّا بكونه مبتدأً في الأصل كما في باب «ظنَّ»، وإمّا بكونهِ فاعلاً في المعنى، كما في باب «أعطى».

(فمفعولا «ظنّ» وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا قلت: «علمت الله رحيماً». فالأصل: «اللّهُ رحيمٌ». ومفعولا «أعطى» وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى، فإذا قلت: «ألبستُ الفقير ثوباً»، فالفقير: فاعل في المعنى، لأنه لبس الثوب).

فإذا كانَ الفعل ناصباً لمفعولين، فالأصلُ تقديمُ المفعولِ الأوَّل، لأنّ أصله المبتدأ، في باب «ظَنَّ»، ولأنهُ فاعلٌ في المعنى في باب «أعطى»، نحو: «ظننتُ البدرَ طالعاً»، ونحو: «أعطيتُ سعيداً الكتابَ». ويجوز العكسُ إن أُمِنَ اللّبْسُ، نحو: «ظننتُ طالعاً البدرَ»، ونحو: «أعطيتُ الكتابَ سعيداً».

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائلَ:

١ ـ أن لا يُؤمَنَ اللّبْسُ، فيجبُ تقديمُ ما حقُّهُ التقديمُ، وهو المفعولُ الأول، نحو: «أعطيتكَ أخاكَ»، إن كان المخاطَبُ هو المُعطى الآخذ، وأخوه هو المعطى المأخوذ، ونحو: «ظننت سعيداً خالداً»، إن كان سعيدٌ هو المظنون أنه خالدٌ. وإلّا عكستَ.

٢ ـ أن يكونَ أحدُهما اسماً ظاهراً، والآخر ضميراً، فيجبُ تقديمُ ما هو ضميرٌ، وتأخيرُ ما هو ظاهرٌ، نحو: «أعطيتُكَ درهماً» و«الدرهمَ أعطيتُهُ سعيداً».

٣ ـ أن يكون أحدُهما محصوراً فيه الفعلُ، فيجبُ تأخير المحصور، سواءٌ أكان المفعولَ

الأولَ أم الثاني، نحو: «ما أعطيتُ سعيداً إلّا درهماً» و«ما أعطيتُ الدرهمَ إلّا سعيداً».

٤ ـ أن يكونَ المفعولُ الأولُ مشتملاً على ضمير يعودُ إلى المفعول الثاني، فيجب تأخيرُ الأول وتقديم الثاني، نحو: «أعطِ القوسَ بارِيها».

(فلو قُدِّم المفعولُ الأول لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأن المفعول الثاني رتبته التأخير عن المفعول الأول.

أما إن كان المفعول الثاني مشتملاً على ضمير يعود إلى المفعول الأول، نحو: «أعطيت التلميذَ كتابه»، فيجوز تقديمه على المفعول الأول، نحو: «أعطيتُ كتابه التلميذَ» لأن المفعول الأول، وإن تأخر لفظاً، فهو متقدم رتبة).

٤ ـ المُشَبَّهُ بالمَفْعول به

إن كان معمولُ الصفةِ المُشَبَّهة[1] معرفةً، فحقُّهُ الرفعُ، لأنه فاعلٌ لها، نحو: «عليٌّ حَسَنٌ خُلقُهُ»[2].

غيرَ أنهم إذا قصدوا المبالغةَ حوَّلوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضميرٍ يَسْتَتِرُ فيها يعود إلى ما قبلها، ونصبوا ما كان فاعلاً، تشبيهاً له بالمفعول به، فقالوا: «علي حَسَنٌ خُلقَهُ»، بنصبِ الخُلُق على التّشبيه بالمفعول به، وليس مفعولاً به، لأنّ الصفةَ المشبّهة قاصرةٌ غيرُ متعديةٍ، ولا تمييزاً، لأنه معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير. والتمييزُ لا يكونُ إلّا نكرةً.

٥ ـ التَّحْذيرُ

التَّحذيرُ: نصبُ الاسم بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ التّنبيهَ والتّحذيرَ. ويُقدّرُ بما يُناسبُ المقامَ: كاحذَرْ، وباعِدْ، وتجنَّبْ، و«قِ» وتَوَقَّ، ونحوها.

وفائدتُهُ تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبَهُ.

ويكونُ التحذيرُ تارةً بلفظِ «إيّاكَ» وفروعه، من كلّ ضميرٍ منصوبٍ متصل للخطاب، نحو: «إيّاكِ والكَذِبَ»[3]، ....

---

(١) تقدم الكلام على الصفة المشبهة في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه.

(٢) علي مبتدأ، وحسن: خبره، وخلقه: فاعل لحسن، ويجوز أن يكون «حسنٌ» خبراً مقدماً، وخلقه مبتدأ مؤخراً، والجملة خبر عن علي.

(٣) إياك: في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره، «باعد، أوقِ أو احذَر»، والكذب: معطوف على «إياك»، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً تقديره: احذر، أو توقَّ وتقدير الكلام من جهة المعنى: باعد نفسك من الكذب وباعد الكذب من نفسك، ولك أن تجعل الواو واو المعية، والكذبَ مفعولاً معه

إياكَ إياكَ والشرَّ[١]، إياكما من النفاقِ[٢]، إياكم الضَّلالَ[٣]، إياكنَّ والرَّذيلةَ»[٤].

ويكونُ تارةً بدونِهِ، نحو: «نفسَكَ والشرَّ[٥]، الأسدَ الأسدَ»[٦].

وقد يكونُ بـ «إيّاه، وإيايَ» وفروعهما، إذا عُطفَ على المُحذَّر، كقوله:

فَـلاَ تَـصْـحَـبْ أَخَـا الْـجَـهْـلِ وَإِيَّـاكَ وإيَّـاهُ

ونحو: «إيّايَ والشرَّ». ومنه قولُ عُمرَ، «إيايَ وأن يَحذفَ أحدكمُ الأرنب» يريد أن يحذفها بسيفٍ ونحوهِ. وجعلَ الجمهورُ ذلك من الشُّذوذ.

ويجبُ في التّحذيرِ حذفُ العامل مع «إيّاكَ» في جميع استعمالاته، ومعَ غيره، إن كُرِّر أو عطفَ عليه، كما رأيتَ. وإلا جازَ ذِكرُه، وحذفُهُ نحو. «الكسلَ. نفسَكَ الشرَّ»، فيجوز في هذا أن تقول: «احذَرْ، أو توقَ الكسلَ، قِ نفسكَ الشرَّ، أو أُحذِّرُكَ الشرَّ».

وقد يُرفعُ المكرّرُ، على أنهُ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، نحو: «الأسدُ الأسدُ» أي: هذا الأسدُ.

وقد يُحذَفُ المحذورُ منه، بعد «إياك» وفروعه، اعتماداً على القرينة، كأنْ يُقال: «سأفعلُ كذا»، فتقولُ: «إياكَ»، أي: «إياك أن تفعله».

وما كان من التّحذير بغير «إياك» وفروعِه، جاز فيه ذكرُ المُحذَّر والمحذَّر منه معاً، نحو: «رجلَكَ والحجرَ» وجازَ حذفُ المحذَر وذكرُ المحذّر منه وحدَهُ، نحو: «الأسدَ الأسدَ»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾[٧] [الشمس: ١٣].

٦ ـ الإغراءُ

الإغراءُ: نصبُ الاسم بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ الترغيبَ والتشويقَ والإغراءَ. ويقدَّرُ بما يُناسبُ المقامَ: كالزَمْ واطلُبْ وافعلْ، ونحوها.

والأمران جائزان، كما يفهم من كلام سيبويه في كتابه، وقس على ذلك كلّ ما استُعمل في باب التحذير بالعطف.

(١) إياك الثانية: تأكيد للأولى.

(٢) إياكما: مفعول لفعل محذوف تقديره: «باعدا، أو قيا، أو أحذرُ»، و«من النفاق»: متعلق بالفعل المقدّر.

(٣) التقدير: «أحذّركم الضلال، أو جنّبوا أنفسكم الضلال» فإياكم والضلال: مفعولان لفعل مقدّر ينصب مفعولين.

(٤) إعرابها كإعراب «إياك والكذبَ».

(٥) إعرابها كإعراب «إياك والكذب».

(٦) التقدير: «احذرِ الأسدَ، أو توقه أو تجنبه» والأسد الثانية: توكيد.

(٧) التقدير: «احذروا، أو تجنبوا، أو دعوا، أو توقوا ناقة الله وسقياها».

وفائدتُهُ تنبيهُ المخاطَبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعلهُ، نحو: «الاجتهادَ الاجتهادَ»[١] و«الصِدقَ وكرَمَ الخلقِ».

ويجبُ في هذا البابِ حذفُ العاملِ إن كُرِّرَ المُغرَى به، أو عُطِفَ عليهِ، فالأولُ نحو: «النّجدةَ النّجدةَ». ومنه قول الشاعر:

أَخـاكَ أَخـاكَ، إنَّ مَـنْ لا أخـالَـهُ ... كَسـاعٍ إلـى الـهَـيْـجـا بِـغَـيْـرِ سِـلاَحِ
وإنَّ ابْـنَ عَـمِّ الْـمَـرْءِ فـاعـلَـمْ، جَـنـاحُـهُ ... وهَـلْ يَـنْـهَـضُ الْـبَـازِي بِـغَـيْـرِ جَـنَـاحِ

والثاني نحو: «المُروءةَ والنّجدةَ».

ويجوزُ ذِكرُ عاملهِ وحذفه إن لم يُكرّر ولم يُعطفَ عليه، نحو: «الإقدامَ، الخيرَ».

ومنه: «الصّلاةَ جامعةً». فإن أظهرتَ العاملَ فقلتَ: «إلزمِ الإقدام، إفعلِ الخيرَ، أحضُرِ الصلاةَ»، جازَ.

وقد يُرفعُ المكرَّرُ، في الإغراءِ، على أنهُ خبرٌ لمبتدأ محذوف، كقوله:

إنَّ قَـوْمـاً مِـنْـهُـمْ عُـمَـيْـرٌ وأشـبـا ... هُ عُـمَـيْـرٍ، ومِـنْـهُـمُ الـسَّـفَّـاحُ
لَـجَـدِيـرُونَ بـالـوَفـاءِ إذا قـا ... لَ أخُـو الـنَّـجْـدةِ: الـسِّـلاَحُ الـسِّـلاَحُ

٧ ـ الاختِصاصُ

الاختصاصُ: نصبُ الاسم بفعلٍ محذوفٍ وجوباً تقديرُهُ: «أخصُّ، أو أعْني»، ولا يكونُ هذا الاسمُ إلّا بعد ضميرٍ لبيان المرادِ منه، وقَصرِ الحكمِ الذي للضمير عليه، نحو: «نحنُ ـ العرَبَ ـ نُكرِمُ الضّيفَ». ويُسمّى الاسمَ المُختصّ.

(فنحن: مبتدأ، وجملة نكرم الضيف: خبره. والعرب: منصوب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: «أخصّ»، وجملة الفعل المحذوف معترضة بين المبتدأ وخبره، وليس المراد الإخبار عن «نحن» بالعرب، بل المراد أن إكرام الضيف مختص بالعرب ومقصور عليهم.

فإن ذُكرَ الاسمُ بعد الضمير للإخبار به عنه، لا لبيان المراد منه، فهو مرفوع، لأنه يكون حينئذٍ خبراً للمبتدأ، كأن تقول: «نحنُ المجتهدون» أو «نحن السابقون».

ومن النصب على الاختصاص قولُ الناس: «نحنُ ـ الواضعين أسماءنا أدناه ـ نشهد بكذا وكذا». فنحن: مبتدأ خبره جملة «نشهد» والواضعين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «نخصُّ، أو نعني»).

---

(١) الاجتهاد الأول: منصوب على الإغراء بفعل محذوف تقديره «الزم»، والاجتهادَ الآخر: تأكيد للاجتهاد الأول.

ويجبُ أن يكونَ مُعرّفاً بأل، نحو: «نحنُ ـ العربَ ـ أوفى الناسِ بالعُهود»، أو مضافاً لمعرفةٍ، كحديث: «نحنُ ـ مَعاشرَ الأنبياء ـ لا نورثُ، ما تركناهُ صدَقةٌ»، أو عَلَماً، وهو قليلٌ، كقول الراجز: «بنا ـ تَميماً ـ يُكشَفُ الضَّبابُ»، أما المضافُ إلى العَلَم فيكونُ على غيرِ قِلّةٍ، كقولِهِ: «نحنُ ـ بَني ضَبَّةَ أصحابَ الجَمَلِ». ولا يكونُ نكرةً ولا ضميراً ولا اسمَ إشارة ولا اسمَ موصولٍ.

وأكثرُ الأسماءِ دخولاً في هذا البابِ «بنو فلان، ومعشر (مضافاً)، وأهلُ البيتِ، وآلُ فلانٍ».

واعلمْ أن الأكثر في المختصّ أن يَلي ضميرَ المتكلّمِ، كما رأيتَ. وقد يلي ضميرَ الخطاب، نحو: «بكَ ـ اللّهَ. أرجو نجاحَ القصدِ» و«سُبحانَكَ ـ اللّهَ ـ العظيمَ». ولا يكون بعدَ ضمير غيبة.

وقد يكون الاختصاصُ بلَفظ «أيُّها وَأَيَّتُها»، فيُستعملان كما يستعملانِ في النّداءِ، فيبنيان على الضمّ، ويكونانِ في محلّ نصبٍ بأخُص محذوفاً وجوباً، ويكونُ ما بعدَهما اسماً مُحَلًّى بألْ، لازمَ الرفعِ على أنه صفةٌ للفظهما، أو بدلٌ منه، أو عطف بيانٍ له. ولا يجوزُ نصبه على أنه تابعٌ لمحلهما من الإعراب، وذلك نحو: «أنا أفعلُ الخيرَ، أيُّها الرجلُ، ونحن نفعلُ المعروفَ، أيُّها القومُ»، ومنه قولهم: «أللهمَّ اغفر لنا، أيَّتُها العِصابةُ».

(ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص، وإن كان ظاهره النداء. والمعنى: «أنا أفعل الخير مخصوصاً من بين الرجال، ونحن نفعل المعروف مخصوصين من بين القوم، واللهمّ اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب».

ولم ترد بالرجل إلّا نفسك: ولم يريدوا بالرجال والعصابة إلّا أنفسهم. وجملة «أخص» المقدّرة بعد «أيها وأيتها» في محل نصب على الحال).

٨ ـ الاشتغالُ

الاشتغالُ: أن يَتقدَّمَ اسمٌ على عامل من حقّهِ أن يَنصِبَه، لولا اشتغالهُ عنه بالعمل في ضميرهِ، نحو: «خالدٌ أكرمتُهُ».

(إذا قلت: «خالداً أكرمتُ»، فخالداً: مفعول به لأكرمَ. فإن قلتَ: «خالدٌ أكرمته»، فخالدٌ حقه أن يكون مفعولاً به لأكرم أيضاً، لكنّ الفعلَ هنا اشتغل عن العمل في ضميره، وهو الهاء. وهذا هو معنى الاشتغال).

والأفضلُ في الاسم المتقدم الرفعُ على الابتداء، كما رأيتَ. والجملةُ بعدَهُ خبرهُ. ويجوز

نصبُهُ نحو: «خالداً رأيتهُ»[1].

وناصبهُ فعلٌ مقدرٌ وجوباً، فلا يجوزُ إظهارهُ، ويُقدَّرُ المحذوف من لفظ المذكور. إلّا أن يكونَ المذكورُ فعلاً لازماً متعدياً بحرف الجر، نحو: «العاجزَ أخذتُ بيدهِ» و«بيروتَ مررتُ بها»، فيُقدَّرُ من معناهُ.

(فتقدير المحذوف: «رأيت»، في نحو «خالداً رأيته»، وتقديره: «أعنت، أو ساعدت، في نحو: «العاجزَ أخذت بيده»، وتقديره: «جاوزت» في نحو: «بيروتَ مررت بها»).

وقد يَعرِضُ للاسمِ المُشتَغَلِ عنه ما يوجبُ نصبَهُ أو يُرَجّحُهُ، وما يوجبُ رفعَهُ أو يُرَجّحُهُ.

فيجبُ نصبُهُ إذا وقعَ بعدَ أدواتِ التّحضيضِ والشرطِ والاستفهامِ غير الهمزة، نحو: «هلاّ الخيرَ فعلتَهُ. إنْ علياً لقيتَهُ فَسلّمْ عليهِ، هل خالداً أكرمتَهُ؟».

(غير أن الاشتغال بعد أدوات الاستفهام والشرط لا يكون إلا في الشعر. إلّا أن تكون أداة الشرط «أن» والفعل بعدها ماضٍ، أو «إذا» مطلقاً، نحو: «إذا عليّاً لقيته، أو تلقاه فسلم عليه». وفي حكم «إذا»، في جواز الاشتغال بعدها في النثر، «لو ولولا»).

ويُرجَّحُ نصبُهُ في خمسِ صُوَر:

١ ـ أن يقعَ بعد الاسمِ أمرٌ، نحو: «خالداً أكرِمْهُ» و«علياً ليُكرِمْهُ سعيدٌ».

٢ ـ أن يقع بعدَهُ نهيٌ، نحو: «الكريمَ لا تُهِنْهُ».

٣ ـ أن يقعَ بعدَهُ فعلٌ دُعائي، نحو: «اللهمَّ أمرِي يَسّرْهُ، وعَمَلي لا تُعَسّرْهُ». وقد يكونُ الدعاءُ بصورةِ الخبرِ، نحو: «سليماً غفرَ اللّهُ لهُ، وخالداً هداهُ اللّهُ».

(فالكلام هنا خبريّ لفظاً، إنشائي دعائيّ معنى. لأنَّ المعنى: اغفر اللهم لسليم، واهدِ خالداً. وإنما نرجح النصب في هذه الصورة لأنك إن رفعت الاسم كان خبره جملة إنشائية طلبية، والجملة الطلبية يضعف الإخبار بها).

٤ ـ أن يقعَ الاسمُ بعدَ همزة الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤].

(وإنما ترجح النصب بعدها، لأن الغالب أن يليها فعلٌ، ونصبُ الاسم يوجبُ تقديرَ فعل بعدها).

٥ ـ أن يقع جواباً لمُستفهَمٍ عنه منصوب؛ كقولك: «عليّاً أكرمتُهُ»، في جواب من قال: «مَنْ أكرمتَ؟».

---

(١) خالداً: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: «رأيت» وجملة «رأيته»: مفسرة للجملة المقدّرة، ولا محلّ لها من الإعراب.

(وإنما ترجح النصب؛ لأنّ الكلام في الحقيقة مبنيّ على ما قبله من الاستفهام).

ويجبُ رفعُهُ في ثلاثة مواضعَ:

١ ـ أن يقعَ بعدَ «إذا الفجائيّةِ» نحو: «خرجت فإذا الجوُّ يملَؤُهُ الضَّبابُ».

(وذلك لأن «إذا» هذه لم يؤوّلها العربُ إلّا مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ۝١٠٨﴾ [الأعراف: ١٠٨ والشعراء. ٣٣]، أو خبراً، كقوله سبحانه: ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]. فلو نُصب الاسمُ بعدها، لكان على تقدير فعل بعدها، وهي لا تدخل على الأفعال).

٢ ـ أن يقعَ بعدَ واو الحال، نحو: «جئتُ والفرسُ يَركبُهُ أخوكَ».

٣ ـ أن يقع قبلَ أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، أو ما النافية، أو لام الابتداء، أو ما التَّعجبيةِ، أو كم الخبرية، أو «إنَّ» وأخواتها، نحو: «زُهيرٌ هل أكرمتَهُ؟، سعيدٌ إنَ لقيتهُ فأكرمه، خالدٌ هلاَّ دعوتهُ، الشرُّ ما فعلتُهُ، الخيرُ لأنا أفعلُهُ، الخلُق الحَسَنُ ما أطيبَهُ!، زُهيرٌ كم أكرمتُهُ!، أسامةُ إني أحِبُّهُ».

(فالاسم في ذلك كله مبتدأ. والجملة بعده خبره. وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً).

ويُرَجَّحُ الرفعُ، إذا لم يكن ما يوجبُ نصبَهُ، أو يرَجِّحُه، أو يوجبُ رفعَه، نحو: «خالدٌ أكرمتُهُ». لأنه إذا دار الأمرُ بينَ التقديرِ وعدَمِهِ فتركهُ أولى.

٩ ـ التَّنازُعُ

التَّنازُع: أن يَتوجهَ عاملانِ مُتقدمانِ، أو أكثرُ، إلى معمول واحدٍ مُتأخرٍ أو أكثر، كقوله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

(آتوا: فعل أمر يتعدى إلى مفعولين. ومفعوله الأول هو الياء، ضميرُ المتكلم. وهو يطلب «قطراً» ليكون مفعوله الثاني. و«أفرغ»: فعل مضارع متعد إلى مفعول واحد. وهو يطلب «قطراً» ليكون ذلك المفعول. فأنت ترى أنّ «قطراً» قد تنازعه عاملانِ، كلاهما يطلبه ليكون مفعولاً به له، لأنّ التقدير: «آتوني قطراً أفرغه عليه». وهذا هو معنى التنازع).

ولكَ أن تُعمِلَ في الاسم المذكور أيَّ العاملَينِ شئتَ. فإن أعملت الثاني فَلقُربهِ، وإن أعملت الأولَ فلسَبْقه.

فإن أعملتَ الأوّلَ في الظاهرِ أعملتَ الثاني في ضميرهِ، مرفوعاً كان أم غيرهُ، نحو: «قام، وقعدا، أخواك * اجتهدَ، فأكرمتُهما، أخواك * وقف، فسلمتُ عليهما، أخواك * أكرمتُ، فَسُرَّا، أخوَيْكَ * أكرمتُ، فشكرَ لي، خالداً». ومن النُّحاة من أجاز حذفه، إن كان غيرَ ضميرِ

رفعٍ، لأنهُ فضلةٌ، وعليه قول الشاعر:

بِـعُـكـاظَ يُـعْـشـي الـنّـاظِـريـ ـنَ، إذا هُـمُ لَـمَـحُـوا، شُـعـاعُـهْ[1]

وإن أعملتَ الثاني في الظاهر، أعملتَ الأولَ في ضميرِهِ، إن كان مرفوعاً نحو: «قاما، وقعدَ أخواكَ * اجتهدا، فأكرمتُ أخوَيْك * وَقَفا، فَسَلَّمتُ على أخويكَ». ومنه قولُ الشاعر:

جَـفَـوْنـي، ولـم أَجـفُ الأخِـلاَّءَ، إنَّـنـي لِـغَـيْـرِ جَـمـيـلٍ مِـنْ خَـلِـيـلـيَ مُـهْـمِـلُ

وإن كان ضميرُهُ غير مرفوعٍ حذفتَهُ، نحو: «أكرمتُ، فَسُرَّ أخواكَ * أكرمتُ، فشكرَ لي خالدٌ * أكرمتُ، وأكرمَني سعيدٌ * مررتُ، ومَرّ بي عليٌّ». ولا يقال: «أكرمتهما، فَسُرَّ أخواكَ * أكرمتُهُ، فشكرَ لي خالد * أكرمتُهُ، وأكرمني سعيدٌ * مررتُ به، ومرَّ بي عليٌّ». وأمّا قول الشاعر:

إذا كُـنْـتَ تُـرْضِـيـهِ، ويُـرْضِـيـكَ صـاحِـبٌ جِهاراً، فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحفَظَ للعَهْدِ

وأَلْـغِ أحـاديـثَ الْـوُشـاةِ، فَـقَـلَّـمـا يُـحـاوِلُ واشٍ غَـيْـرَ هِـجْـرانِ ذي وُدِّ

بإظهار الضمير المنصوب في «تُرضيه»، فضرورةٌ لا يحسُنُ ارتكابها عند الجمهور. وكان حقُّهُ أن يقول: «إذا كنت تُرضي، ويُرضيكَ صاحبٌ». وأجازَ ذلك بعضُ مُحقّقي النّحاة.

(وذهب الكسائيّ ومن تابعه إلى أنه إذا أعملتَ الثاني في الظاهر، لم تُضمر الفاعلَ في الأول بل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعده عليه (لأنه يُجيز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل). فإذا قلت: «أكرمني فسرّني زهيرٌ»، فإن جعلت زهيراً فاعلاً لسرّ، كان فاعل «أكرمَ» (على رأي سيبويه والجمهور) ضميراً مستتراً يعود إليه. وعلى رأي الكسائي ومن وافقه يكون فاعل «أكرمَ» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه. ويظهر أثر الخلاف في التثنية والجمع. فعلى رأي سيبويه يجب أن تقول: (إن أعملت الثاني): «أكرماني، فسرَّني صديقايَ. وأكرموني، فسرَّني أصدقائي». وتقول على مذهب الكسائي ومن تابعه: «أكرمني، فسرَّني صديقايَ. وأكرمني، فسرَّني أصدقائي». فيكون الاسم الظاهر فاعلاً للثاني. ويكون فاعل الأول محذوفاً. وما قاله الكسائي ليس ببعيدٍ، لأن العرب تستغني في كلامها عما يُعلم لو حُذف ولو كان عمدة ولهذا شواهد من كلامهم أما لو أعملتَ الأول في الاسم الظاهر، فيجب بالاتفاق الإضمار في الثاني، نحو: «أكرمني، فسرَّاني، صديقايَ، وأكرمني، فسرّوني، أصدقائي».

والذي دعا الكسائيّ إلى ما ذهب إليه، أنه لو لم يحذف الفاعل، لوجب أن يكون ضميراً

---

(١) شعاعه: فاعل «يُعشي» وقد حذف مفعول «المحوا» ولم يأت به ضميراً، ولو أضمره لقال: «المحوه»، وذلك أن كلا من «يعشي ولمحوا» يطلب «شعاعه» ليعمل فيه، فالأول يطلبه لأنه فاعل له، والآخر يطلبه لأنه مفعوله فأعملَ الأول، واهملَ الآخر؛ ولم يُعمله في ضميره والمعنى: يعشي شعاعه الناظرين، إذا لمحوه، أي يبهرهم، فلا يستطيعون إدامة النظر إليه.

عائداً على الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة، وذلك قبيح. وقال سيبويه: إن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل، وهو عمدة، والحق أنَّ لكلٍّ وجهاً، وأنّ الإضمار وتركه على حد سواء. وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان. فقول الشاعر: جفوني ولم أجف الاخلاء...» شاهدٌ لسيبويه: وقول الآخر:

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ، فبذَّت نبلَهم وكَليبُ[1]

(شاهدٌ للكسائي. فهو لا يُضمر في واحد من الفعلين. ولو أضمر في الأول وأعمل الثاني لقال: «تعفقوا بالأرطى وأرادها رجال». ولو أضمر في الثاني وأعمل الأول، لقال: «تعفق بالأرطى وأرادوها رجال»).

واعلم أنهُ لا يقعُ التنازعُ إلّا بينَ فعلينِ مُتصرّفين، أو اسمينِ يُشبهانِهما، أو فعلٍ متصرفٍ واسمٍ يُشبهُهُ. **فالأول**: نحو: «جاءَني، وأكرمتُ خالداً»، **والثاني**: كقول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغنياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاّ فِناءَكَ مَوْئِلا

والثالث: كقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]. ولا يقعُ بينَ حرفين ولا بينَ حرفٍ وغيره، ولا بينَ جامدينِ، ولا بينَ جامدٍ وغيره.

وقد يُذكَرُ الثاني لمجرَّدِ التَّقويةِ والتأكيد، فلا عَمَلَ له، وإنَّما العمل للأوَّلِ. ولا يكونُ الكلامُ حينئذٍ من باب التنازع، كقول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ، الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقيقِ نُواصِلُهْ

وقول الآخر:

فأَيْنَ إلى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتاكَ، أَتاكَ، اللاَّحِقُونَ، احْبِسِ احْبِسِ

(ولو كان من باب التنازع لقال: «أتوك أتاك اللاحقون»؛ بإعمال الثاني في الظاهر والإضمار في الأول، أو «أتاك أتوك اللاحقون» بالإضمار في الأول وإعمال الثاني في الظاهر).

١٠ ـ القَوْلُ المتَضَمِّنُ مَعْنَى الظنِّ

قد يتضمنُ القول معنى الظن، فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولينِ، كما تنصبهُما «ظنَّ». وذلك بشرطِ أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطَب مسبوقاً باستفهام، وأن لا يُفصَلَ بينَ الفعلِ والاستفهام

---

(١) تعفق بالأرطى: لاذ بها والتجأ إليها، والأرطى: نوع من الشجر، والضمير في «لها» يعود إلى بقرة الوحش، و(بذّت): غلبت، وفاعله يعود إلى بقرة الوحش، و(نبلهم): مفعوله، وليس هو الفاعل، كما قال من فسر البيت من أصحاب الشروح والحواشي النحوية تبعاً للعيني في شرح الشواهد الكبرى، و(الكليب): الكلاب، جمع كلب، وهو معطوف على رجال، والمعنى أن رجالاً لاذوا بالأرطى مستترين بها، وأرادوا صيد هذه البقرة هم وكلابهم فلم يفلحوا، لأنها غلبت نبالهم وكلابهم.

بغير ظرفٍ، أو جار ومجرورٍ، أو معمولِ الفعل، كقول الشاعر:

مَـتَـى تَـقُـولُ الْـقُـلُـصَ الـرَّواسِـمـا   يَـحْـمِـلْـنَ أُمَّ قـاسِـمٍ وَقَـاسِـمـا[1]

ومثالُ الفصل بينهما بظرفٍ زمانيّ أو مكانيّ: «أيومَ الخميس تقولُ عليّاً مسافراً * أوَ عندَ سعيدٍ تَقولُهُ نازلاً»، قال الشاعر:

أبَـعْـدَ بُـعْـدٍ تَـقـولُ الـدَّارَ جـامِـعَـةً   شَمْلي بهِمْ؟ أَمْ تَقول البُعْدَ مَحْتوما؟!

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بالجارّ والمجرور: «أبالكلامِ تقول الأمّةَ بالغةً مجدَ آبائها الأوّلينَ؟». ومثالُ الفصلِ بمعمول الفعل قولُ الشاعر:

أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنـي لُـؤَيٍّ؟   لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ، أَمْ مُـتَـجـاهِـلِـيـنـا؟

فإن فُقد شرطٌ من هذه الشروطِ الأربعة، تَعيّنَ الرفعُ عند عامة العربِ، إلاّ بني سلَيمٍ، فهم ينصبون بالقول مفعولينِ بلا شرطٍ.

ولا يجب في القول المُتَضمّنِ معنى الظن، المستوفي الشروط، أن ينصب المفعولين، بل يجوز رفعُهما على أنهما مبتدأ وخبر، كما كانا.

وإن لم يتضمنِ القولُ معنى الظن فهو مُتعد إلى واحد. ومفعولهُ إمّا مفرد (أي غير جملةٍ)، وإمّا جملةٌ محكيّة، فالمفردُ على نوعين: مفردٍ في معنى الجملةِ، نحو: «قلت شعراً، أو خطبةً، أو قصيدة أو حديثاً»، ومفردٍ يُرادُ به مُجردُ اللفظِ، مثلُ: «رأيتُ رجلاً يقولون له خليلاً» (أي يُسمُّونه بهذا الاسم): وأمّا الجملة المحكِيّة بالقول، فتكونُ في موضع نصب على أنها مفعولة، نحو: «قلتُ: لا إلٰهَ إلاّ اللّهُ».

وهمزةُ «إنَّ» تُكسرُ بعد القول العَريّ عن الظن، وتُفتح بعد القول المُتضمّن معناهُ. كما سبق في مبحث «أن».

١١ ـ الإلغاءُ والتّعليقُ في أفعال القُلُوب

الإلغاءُ: إبطال عمل الفعلِ القلبيّ الناصبِ للمبتدأ والخبر لا لمانعٍ، فيعودان مرفوعينِ على الابتداءِ والخبريّةِ، مثل: «خالدٌ كريم ظننتُ».

والإلغاءُ جائز في أفعالِ القلوب إذا لم تَسبقْ مفعولَيها. فإن تَوسطت بينهما فإعمالُها وإلغاؤها سِيّان. تقول: «خليلاً ظننت مجتهداً» و«خليلٌ ظننتُ مجتهدٌ». وإن تأخرت عنهما جاز أن تَعملَ وإلغاؤها أحسن، تقولُ: «المطر نازل حَسِبتُ» و«الشمسَ طالعةً خلتُ. فإن تقدّمت

---

(١) القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، والرواسم: جمع راسمة؛ وهي الناقة التي تؤثر في الأرض بسيرها، والرسيم: ضرب من السير.

مفعولَيها، فالفصيحُ الكثيرُ إعمالُها، وعليهِ أكثرُ النُّحاةِ، تقولُ: «رأيتُ الحقَّ أبلج». ويجوزُ إهمالُها على قِلةٍ وضعفٍ، وعليه بعضُ النُّحاةِ، ومنه قولُ الشاعر:

أرْجُـو وآمُـلُ أنْ تَـدْنُـو مَـوَدَّتُـهـا ... وما إخالُ لَـدَيْـنَـا مِـنْـك تـنْـويـلُ

وقول الآخر:

كَذاكَ أُدِّبْتُ، حَتَّى صارَ مِنْ خُلُقِي ... أنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

والتعليقُ: إبطالُ عمل الفعل القلبيّ لفظاً لا محلاً، لمانع، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصبٍ على أنها سادَّةٌ مَسدَّ مفعوليهِ، مثل: «علمتُ لخَالد شجاعٌ».

فيجبُ تعليقُ الفعلِ، إذا كان هناك مانع من إعماله. وذلك: إذا وقع بَعدَهُ أحدُ أربعةِ أشياء:

١ ـ ما وإنْ ولا النافياتُ، نحو: «علمتُ: ما زُهيرٌ كسولاً. وظَننتُ: إنْ فاطمةُ مُهملة. وخِلْتُ: لا رجلَ سُوءٍ موجودٌ. وحَسِبتُ: لا أُسامةُ بطيءٌ، ولا سُعادُ»، قال تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

٢ ـ لامُ الابتداءِ، مثلُ علمتُ: «لأخوكَ مجتهدٌ. وعلمتُ: إنَّ أخاكَ لمجتهدٌ». قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[1] [البقرة: ١٠٢].

٣ ـ لامُ القسمِ، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ: لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتي ... إنَّ المَنَايا لا تَطِيشُ سِهَامُها

٤ ـ الاستفهامُ، سواءٌ أكان بالحرف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أم بالاسم، كقوله عز وجل: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه: ٧١]. وسواءٌ أكانَ الاستفهام مبتدأً، كما في هذه الآيات، أم خبراً، مثل: «علمتُ: مَتى السَّفرُ؟»[2]، أم مضافاً إلى المبتدأ، مثل: «علمتُ: فَرَسُ أيهم سابقٌ؟» أم إلى الخبر، مثل: «علمتُ: ابنُ مَن هذا؟»[3].

وقد يُعلّقُ الفعلُ المتعدي، من غير هذه الأفعالِ، عن العمل، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾[4] [الكهف: ١٩]، وقوله: ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾[5] [يونس: ٥٣].

---

(١) الخلاق: النصيب من الخير.

(٢) متى: اسم استفهام، وهي ظرف زمان في موضع رفع على أنه خبر مقدم والسفر مبتدأ مؤخر.

(٣) ابن خبر مقدم، ومن: مضاف إليه، وذا مبتدأ مؤخر.

(٤) اسم الاستفهام ـ وهو أي ـ مبتدأ، وأزكى: خبره، والجملة في محل نصب لأنها مفعول ينظر، وقد علق عن العمل لفظاً بالاستفهام.

(٥) حق: خبر مقدم، وهو: مبتدأ مؤخر، والجملة مفعول ثانٍ ليستنبىء، وهي في موضع نصب، ومفعوله الأول ضمير المخاطب.

وقد اختُصَّ ما يَتصرّفُ من أفعال القُلوب بالإلغاءِ والتَّعليقِ. فلا يكونانِ في «هَبْ وَتَعلَّمْ»، لأنهما جامدانِ.

وقد علمت أن الإِلغاء جائز عند وجود سبيلهِ، وأن المُلغى لا عملَ له البتَّةَ، وإنَّ المُعلّقَ، إن لم يعملْ لفظاً فهو يعمل النصبَ في مَحلِّ الجملةِ، فيجوزُ العطفُ بالنصب على محلها، فنقولُ: «علمت لخالد شجاعٌ وسعيداً كريماً»، بالعطف على مَحلّ «خالد وشجاع»، لأنهما مفعولان للفعل المعلّق عن نصبهما بلام الابتداءِ. ويجوز رفعُهما بالعطف على اللفظ، قال الشاعر كثير عزة:

وما كُنْتُ أدرِي قَبْلَ عَزَّةَ. ما الْبُكا[1] ولا مُوجِعاتُ الْقَلْبِ؟ حَتَّى تَوَلَّتِ

يُروىَ بنصب مُوجعات[2]، عطفاً على محل «ما البكا»[3]. ويجوزُ الرفعُ عطفاً على البكا[4].

والجملة بعدَ الفعل المُعلَّق عن العمل في موضع نصبٍ على المفعولية. وهي سادّةٌ مَسدّ المفعولينِ، إن كان يتعدّى إلى اثنينِ ولم ينصب الأوّلَ. فإن نصبَهُ سدّت مسدّ الثاني، مثلُ: «علمتكَ أيَّ رجل أنتَ؟».

وإن كان يتعدّى إلى واحد سدّت مسدّهُ، مثل: «لا تأتِ أمراً لم تعرفْ ما هُو؟»[5].

وإن كان يتعدى بحرف الجر، سقطَ حرفُ الجرّ وكانت الجملة منصوبةً محلاً بإسقاط الجارّ (وهو ما يسمُّونهُ النصبَ على نَزع الخافض)، مثل: «فكرتُ أصحيحٌ هذا أم لا؟»[6]، لأنَّ فكّرَ يتعدّى بفي، تقول: «فكَّرْتُ في الأمرِ».

٢ ـ المفعول المطلق

المفعول المطلَقُ: مَصدرٌ يُذكرُ بعد فعلٍ، من لفظهِ تأكيداً لمعناهُ، أو بياناً لِعَدَدِهِ، أو بياناً لنوعهِ، أو بَدَلاً من التلفُّظِ بفعله. **فالأول** نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. **والثاني** نحو: «وقفتُ وقفتينِ». **والثالثُ** نحو: «سرتُ سيرَ العُقلاءِ». **والرابعُ** نحو: «صَبراً على الشدائد».

---

(١) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والبكا: مبتدأ مؤخر، مرفوع تقديراً على الألف وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأدري، وقد سدَّت مسدّ مفعولية.

(٢) هي منصوبة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم.

(٣) لأن محل هذه الجملة الاستفهامية النصب بأدري كما علمت.

(٤) لأنه مرفوع تقديراً على الألف، كما علمت.

(٥) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وهو مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مفعول به لتعرف المعلّق عن العمل لفظاً بالاستفهام.

(٦) صحيح: خبر مقدم، واسم الإشارة: مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع نصب على أنها مفعول به لفكر، وهي منصوبة على نزع الخافض.

واعلم أنّ ما يُذكرُ بدلاً من فعلهِ لا يُرادُ به تأكيدٌ ولا بيان عددٍ أو نوع.

وفي هذا المبحث ستَّةُ مَباحث.

١ ـ المَصْدَرُ المُبْهَمُ والمَصْدَرُ المُخْتَصُّ

المصدرُ نوعانِ: «مُبهمٌ ومُختَص».

فالمُبهم: ما يُساوي معنى فعلهِ من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ، وإنما يُذكرُ لمجرّد التأكيد، نحو: «قمتُ قياماً. وضربتُ اللصّ ضرباً»، أو بدَلاً من التّلفّظِ بفعلهِ، نحو: «إيماناً لا كُفراً»، ونحو: «سَمعاً وطاعةً»، إذِ المعنى: «آمِنْ ولا تكفُرْ، وأسمعُ وأُطيعُ».

ومن ثمَّ لا يجوزُ تثنيتهُ ولا جمعهُ، لأنَّ المؤكد بمنزلة تكرير الفعل، والبدل من فعله بمنزلةِ الفعل نفسهِ، فعُومِلَ مُعاملتَهُ في عدَمِ التثنيةِ والجمعِ.

والمختصُّ: ما زاد على فعلهِ بإفادتهِ نوعاً أو عدداً، نحو: «سرتُ سَيرَ العُقلاءِ. وضربتُ اللصَّ ضرْبتَينِ، أو ضَرَباتٍ».

والمُفيدُ عَدداً يُثنى ويُجمَعُ بلا خلافٍ. وأمّا المُفيدُ نوعاً، فالحقُّ أنه يُثنّى ويُجمَعُ قياساً على ما سُمعَ منهُ: كالعقولِ والألبابِ والحُلوم وغيرها. فَيصحُ أن يُقالَ: «قمتُ قِيامَينِ»، وأنتَ تُريدُ نوعينِ من القيام.

ويَختصُّ المصدرُ بألْ العهديَّةِ، نحو: «قمتُ القيامَ»، أي: «القيامَ الذي تَعهَدُهُ»، وبأل الجنسيّةِ، نحو: «جلستُ الجلوسَ»، تُريدُ الجنسَ والتنكير، وبوصَفهِ، نحو: «سعيتُ في حاجتك سعياً عظيماً، وبإضافته، نحو: «سرتُ سيرَ الصالحينَ»[1].

٢ ـ المَصْدَرُ المُتَصَرِّفُ والمَصْدَرُ غَيْرُ المُتَصَرِّفِ

المصدرُ المتصرف: ما يجوز أن يكون منصوباً على المصدرية، وأن ينصرف عنها إلى وقوعه فاعلاً، أو نائبَ فاعلٍ، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً بهِ، أو غيرَ ذلك. وهو جميعُ المصادر، إلاّ قليلاً جِدّاً منها. وهو ما سيُذكر.

وغيرُ المتصرّفِ: ما يُلازمُ النصبَ على المصدريَّة، أي المفعوليّة المطلقة، لا يَنصرف عنها إلى غيرها من مواقع الإعراب. وذلك نحو: «سبحان ومَعاذَ ولَبّيكَ وسَعدَيكَ وحَنانَيكَ ودوَاليكَ وحَذارَيك». وسيأتي الكلام على هذه المصادر.

---

(١) والأصل: «سرت سيراً مثل سير الصالحين»، حذف المصدر ـ الذي هو المفعول المطلق ـ ثم صفته، فقام مقامهما المصدر المضاف إلى «مثل» فأعرب مفعولاً مطلقاً.

٣ ـ النائبُ عن المَصْدَر

ينوب عن المصدر ـ فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه مفعولٌ مُطلَقٌ ـ اثنا عَشَرَ شيئاً:

١ ـ اسم المصدرِ، نحو: «أعطيتُك عَطاءً» و«اغتسلتُ غُسلاً» و«كلّمتك كلاماً» و«سلّمتُ سلاماً»[1].

٢ ـ صفتُه، نحو: «سرت أحسنَ السيرِ» و«اذكروا الله كثيراً»[2].

٣ ـ ضميرُهُ العائدُ إليه، نحو: «اجتهدْتُ اجتهاداً لم يجتهدْهُ غيري»[3]. ومنه قَوله تعالى: ﴿فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4] [المائدة: ١١٥].

٤ ـ مرادفُهُ ـ بأن يكون من غير لفظه، مع تَقارُب المعنى ـ نحو: «شَنِئتُ الكسلانَ بُغضاً». و«قمت وقُوفاً» و«رُضتُه إذلالاً» و«أعجبني الشيء حُباً»[5]، وقال الشاعر:

يُعجِبُهُ السُّخُونُ والبَرُودُ[6] والتَّمرُ، حُبّاً ما لَهُ مَزيدُ

٥ ـ مصدر يُلاقيهِ في الاشتقاقِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧]، وقولِهِ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[7] [المزمل: ٨].

٦ ـ ما يَدلُّ على نوعه، نحو: «رجع القهقرَى» و«قعدَ القُرفُصاءَ» و«جلسَ الاحتباءَ»[8] و«اشتمل الصَّمّاءَ»[9].

٧ ـ ما يدلُّ على عدده نحو: «أنذرتُك ثلاثاً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

---

(١) تقدم الكلام عن اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه.

(٢) والأصل: سرت سيراً أحسن السير، واذكروا الله ذكراً كثيراً: حذف المصدر فقامت صفته مقامه.

(٣) أي: لم يجتهد الاجتهاد المذكور، فالضمير عائد إلى المصدر المذكور، وهو في محل نصب على أنه مفعول مطلق.

(٤) أي: لا أعذب العذاب المذكور.

(٥) لأنه إذا أعجبك الشيء فقد أحببته، وإذا أحببته فقد أعجبك.

(٦) السخون: مَرَقٌ يسخَن، والبرود: خبز يبرد في الماء، وكانت تطعمه النساء للسمنة، والبرود أيضاً: الماء البارد. يقال: ماء برد وبارد وبرود، وفي لسان العرب وشرح القاموس: «والمصيد» بدل (البرود)، ولعله أقرب وأولى.

(٧) تبتل: انقطع، والتبتل: الانقطاع والبتل: القطع.

(٨) الاحتباء: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب أو عمامة أو نحوهما، يجمعهما مع ظهره ويشد عليهما، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب.

(٩) اشتمال الصماء: أن يردَّ الإنسان الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعاً.

٨ ـ ما يدلُّ على آلته التي يكون بها، نحو: «ضربتُ اللصَّ سَوطاً، أو عصاً. ورشقتُ العدوَّ سهماً، أو رَصاصةً أو قذيفةً». وهو يَطّردُ في جميع أسماءِ آلاتِ الفعلِ. فلو قلت: «ضربتُه خشبةً، أو رميتُه كرسيّاً»، لم يَجُز لأنهما لم يُعهَدا للضرب والرمي.

٩ ـ «ما» و«أيٌّ» الاستفهاميَّتان، نحو: «ما أكرمتَ خالداً؟»[1] و«أيَّ عيشٍ تعيش؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

١٠ ـ «ما ومهما وأيٌّ» الشَّرطيّاتُ، نحو: «ما تجلسْ أجلسْ»[2] و«مهما تقِفْ أقِفْ» و«أيَّ سَيرٍ تَسِرْ أسِرْ».

١١ ـ لفظ كل وبعضٍ وأي الكماليّة، مضافاتٍ إلى المصدرِ، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩] و«سَعَيتُ بعضَ السعيِ» و«اجتهدتُ أيَّ اجتهادٍ».

(وهذا في الحقيقة من صفة المصدر النائبة عنه، لأن التقدير: «فلا تميلوا ميلاً كلّ الميل. وسعيت سعياً بعض السعي. واجتهدت اجتهاداً أيّ اجتهاد».

وسميت «أي» هذه بالكمالية، لأنها تدل على معنى الكمال. وهي إذا وقعت بعد النكرة كانت صفة لها، نحو: «خالد رجلٌ أي رجلٍ» أي: هو كامل في صفات الرجال. وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً منها، نحو: «مررت بعبد الله أي رجل». ولا تُستعمل إلّا مضافة وتطابق موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات. ولا تطابقه في غيرهما».

١٢ ـ اسمُ الإشارةِ مُشاراً به إلى المصدر، سواءٌ أُتبِعَ بالمصدر، نحو: «قلتُ ذلكَ القولَ» أم لا، كأن يُقال: «هل اجتهدتَ اجتهاداً حسَناً؟»، فتقولُ: «اجتهدتُ ذلك».

٤ ـ عاملُ المَفْعول المُطْلَق

يعملُ في المفعولِ المُطلقِ أحدُ ثلاثةِ عواملَ: الفعلُ التام المتصرّفُ، نحو: «أتقِنْ عملكَ إتقاناً»، والصفةُ المُشتقةُ منهُ، نحو: «رأيتُهُ مُسرعاً إسراعاً عظيماً»، ومصدرُه، نحو: «فرحتُ باجتهادك اجتهاداً حسناً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

٥ ـ أحكامُ المفعولِ المطلَق

للمفعول المطلق ثلاثةُ أحكام:

---

(١) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مطلق مقدم لأكرمت، والمستفهم عنه المصدر. والمعنى: أي إكرام أكرمت خالداً؟

(٢) ما: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو في محل نصب مفعول مطلق لتجلس، والمعنى: أي جلوس تجلس اجلس.

١ ـ أنهُ يجبُ نصبُه.

٢ ـ أنهُ يجبُ أن يقعَ بعدَ العامل، إن كان للتأكيد. فإن كان للنَّوع أو العدَدِ، جاز أن يُذكرَ بعدَه أو قبله، إلَّا إن كان استفهاماً أو شرطاً، فيجبُ تقدمُه على عاملهِ، كما رأيتَ في أمثلتهما التي تقدّمت. وذلكَ لأنَّ لأسماءِ الاستفهام والشرط صدرَ الكلام.

٣ ـ أنهُ يجوزُ أن يُحذَفَ عاملُهُ، إن كان نوعيّاً أو عدديّاً، لقرينةٍ دالّة عليه، تقولُ: «ما جلستَ»، فيقالُ في الجواب: «بَلى جُلوساً طويلاً، أو جَلستينِ»، ويُقالُ: «إنك لا تعتني بعملك»، فتقولُ: «بلى اعتناءً عظيماً»، ويقال: «أيَّ سيرٍ سرتَ؟»، فتقول: «سيرَ الصالحينَ»، وتقول: لِمَنْ تأهَّبَ للحجِّ: «حَجّاً مبروراً»، ولِمن قَدِمَ من سفَر: «قُدوماً مُباركاً» و«خيرَ مقدَم»، ولِمَنْ يَعِدُ ولا يَفي: «مَواعيدَ عُرقوبٍ»[1] ومن ذلك قولهم: «غَضَبَ الخيل على اللُّجُم»[2].

وأمّا المصدرُ المؤكدَ فلا يجوزُ حذفُ عامله، على الأصح من مذاهب النحاة، لأنه إنما جيء به للتقوية والتأكيد. وحذفُ عاملهِ يُنافي هذا الغرض.

وما جيء به من المصادر نائباً عن فعله (أي بدلاً من ذكر فعله)، لم يجز ذكر عامله، بل يحذف وجوباً، نحو: «سَقياً لكَ ورَعياً * صبراً على الشدائد * أتوانياً وقد جَدَّ قرناؤُكَ؟ * حمداً وشكراً لا كفراً * عجباً لك * ويل الظالمين * تبّاً للخائنين * وَيْحَكَ * أنتَ صديقي حقّاً». قال الشاعر:

فَصَبْراً في مَجالِ الْمَوْتِ صَبْراً ... فَمَا نَيْلُ الخُلودِ بِمُسْتَطاعِ

٦ ـ المَصْدَرُ النائبُ عن فعلهِ

المصدرُ النائبُ عن فعله: ما يُذكرُ بَدلاً من التلفظ بفعله. وهو على سبعةِ أنواعٍ:

---

(١) عرقوب: رجل يضرب به المثل بالإخلاف بالوعد: وذلك أنه وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل لذلك. يقال: إنه أتاه أخ له يسأله شيئاً، فقال عرقوب: إذا أطلعَ نخلي، فلما أطلع قال: إذا أبلحَ. فلما أبلحَ قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب، فلما أرطبَ قال: إذا صار تمراً، فلما صار تمراً أخذه من الليل، ولم يعطه شيئاً، وعرقوب هذا هو المراد بقول الشاعر:

وعدتِ وكان الخلفُ منكِ سَجيّةً ... مَواعيدَ عُرقوبٍ أخاهُ بِيَتْرَبِ

ويترب. إنما هي بالتاء المثناة لا بالثاء المثلثة، وراؤها مفتوحة لا مكسورة، وهي موضع قريب من اليمامة، فليست هي «يثرب»، بالثاء المثلثة والراء المكسورة، التي هي مدينة الرسول ﷺ، كما يرويها كثير من الناس، لأن «عرقوباً» هذا رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يثرب مدينة الرسول ﷺ قال في القاموس: ويترَب ـ كيمنع ـ موضع قرب اليمامة، وهو المراد بقوله: «مواعيد عرقوب أخاه بيترب»، ونحوه في لسان العرب ومعجم البلدان، ومن قال غير ذلك فقد وهم.

(٢) مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه، أي: غضبتَ غضبَ الخيل على اللجم.

١ ـ مصدرٌ يَقعُ مَوقعَ الأمر، نحو: «صبراً على الأذى في المجد»، ونحو: «بَلْهَ الشر، وبَلْهَ الشَّرِّ».

(و«بله»: مصدر متروك الفعل، وهو منصوب على المصدرية بفعله المهمل أو بفعل من معناه تقديره: «اترك»: وهو إما أن يستعمل مضافاً أو منوّناً. كما رأيت. وأكثر ما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى «اترك»).

٢ ـ مصدرٌ يقعُ موقعَ النَّهي، نحو: «اجتهاداً لا كسلاً، جِداً لا توانياً * مهلاً لا عجلةً * سُكوتاً لا كلاماً * صَبراً لا جَزَعاً». وهو لا يقع إلّا تابعاً لمصدر يُرادُ به الأمر كما رأيت.

٣ ـ مصدرٌ يقعُ موقعَ الدعاءِ، نحو: «سقياً لك ورَعياً * تَعساً للخائن * بُعداً للظالم * سُحقاً للَّئيم * جَدعاً للخبيثِ * رحمةً للبائس * عذاباً للكاذب * شقاءً للمهمل * بُؤسةً للكسلان * خَيبة للفاسق * تَبًّا للواشي * تُكساً للمتكبِّر».

ومنع سيبويه أن يُقاسَ على ما وَرَدَ من هذه الألفاظ. وأجاز الأخفش القياسَ عليها. وهو ما يظهرُ أنه الحقُّ.

(ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلّا في قبيح الكلام. فإن أضفتها فالنصبُ حتمٌ واجب، نحو: «بُعدَ الظالم وسُحقَهُ». ولا يجوز الرفع لأنَّ المرفوع يكون حينئذٍ مبتدأ ولا خبرَ له وإن لم تُضفها فلك أن تنصبها، ولك أن ترفعها على الابتداء، نحو: «عذاباً له، وعذابٌ له». والنصب أولى. وما عُرِّف منها بأل فالأفضل فيه الرفع على الابتداء، نحو: «الخيبةُ للمفسد»).

ومما يُستعمَلُ للدُّعاءِ مَصادرُ قد أُهملت أفعالها في الاستعمال، وهي: «ويلَهُ، ووَيبَهُ، وويحَهُ، وويسَهُ». وهي منصوبةٌ بفعلها المُهمَلِ، أو بفعلٍ من معناها.

(«ويل وويب»: كلمتا تهديد تقالان عند الشتم والتوبيخ. و«ويح وويس»: كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم؛ وإنما يراد به التنبيه على الخطأ. ثم كثرت هذه الألفاظ في الاستعمال حتى صارت كالتعجب، يقولها الإنسان لمن يحب ولمن يبغض. ومتى أضفتها لزمتِ النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأن المرفوع يكون حينئذٍ مبتدأ ولا خبر له. وإن لم تُضفها فلك أن ترفعها، ولك أن تنصبها. نحو: «ويلٌ له ويحٌ له، وويلاً له وويحاً له» والرفع أولى).

٤ ـ مصدرٌ يقعُ بعدَ الاستفهام موقعَ التوبيخ، أو التعجُّب، أو التوَجعِ. فالأول نحو: «أجُراةً على المعاصي؟»، والثاني كقول الشاعر:

أَشَـوْقـاً؟ ولَـمَّـا يَـمْـضِ لـي غَـيْـرُ لَـيْـلَـةٍ فَـكَـيْـفَ إِذَا خَـبَّ الـمـطِـيُّ بِـنَـا عَـشْـرَا[1]

(١) الخب والخبب والخبيب: نوعٌ من السير سريعٌ، والمطيُّ: جمع مطية، وهي الدابة التي تمطو في سيرها أي تسرع.

والثالث كقول الآخر:

أَسِجْناً وقَتْلاً واشتياقاً وغُرْبَةً ونأيَ حَبِيبٍ؟ إنَّ ذا لَعَظِيمُ

وقد يكونُ الاستفهامُ مُقدَّراً، كقوله:

خُمُولاً وإهمالاً؟ وغَيرُك مُولَعٌ بِتَثْبِيتِ أركانِ السِّيادَةِ والمَجْدِ

أي: أخمولاً؟ وهو هنا للتوبيخ.

٥ ـ مَصادرُ مسموعةٌ كثرَ استعمالُها، ودلَّتِ القرائنُ على عاملِها، حتى صارت كالأمثال، نحو: «سَمعاً وطاعةً * حمداً لله وشُكراً * عَجباً * عَجَباً لكَ * ويُقالُ: أتفعلُ هذا؟ فتقول: «افعلُه، وكرامةً ومَسَرَّةً»[1]، أو «لا أفعلُهُ ولا كَيْداً ولا هَمّاً»[2] «ولأفعلَنَّهُ ورَغْماً وهواناً»[3].

وإذا أفرَدْتَ «حمداً وشكراً» جاز إظهارُ الفعل، نحو: «أحمدُ الله حمداً» و«أشكرُ الله شُكراً». أمّا «لا كُفراً» فلا يُستعمَل إلّا مَعَ «حمداً وشكراً».

ومن هذه المصادر «سُبحانَ الله، ومَعاذَ الله». ومعنى «سبحانَ الله». تنزيهاً للّهِ وبراءةً له مما لا يليقُ به. ومعنى «مَعاذَ الله»: عياذاً بالله، أي: أعوذُ به. ولا يُستعملانِ إلا مضافين.

ومنها «حِجْراً» ـ بكسر الحاءِ وسكونِ الجيم ـ يقال للرجل: أتفعلُ هذا؟ فيقولُ: «حِجْراً»، أي: منعاً، بمعنى: أمنعُ نفسي منه، وأبعِدُهُ وأبرأ منه، وهو في معنى التعوّذ: ويقولون عند هجوم مكروه: «حِجْراً محجوراً»، أي: منعاً ممنوعاً. والوصف للتأكيد. وتقول لمن أراد أن يخوض فيما لا يجوز الخوض فيه، أو أراد أن يأتيَ ما لا يحِلُّ: «حِجْراً محجوراً»، أي: حراماً مُحرَّماً.

ومنها مصادرُ سُمعتْ مُثنّاةً، نحو: «لَبَّيكَ وسَعدَيك وحَنانَيكَ وَدَوالَيكَ وحَذارَيكَ». وهي مُثنّاةٌ تَثنيةً يُرادُ بها التكثيرُ، لا حقيقةُ التَّثنيةِ.

(و«لبيك وسعديك»: يستعملان في إجابة الداعي، أي: «إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد» أي كلما دعوتني أجبتك وأسعدتك، ولا يستعمل «سعديك» إلّا تابعاً للبيك. ويجوز أن يستعمل لبيك وحده. و«حنانيك»: معناه تحنناً بعد تحنن.

ومعنى قولهم: «سبحان الله وحنانيه»: أسبحه وأسترحمه. و«دواليك» معناه مداولة بعد

---

(١) أي أفعله وأكرمك بذلك وأسرك، فالمصدر نائبٌ عن الفعل ومُؤدٍّ معناه.

(٢) أي لا أفعله، ولا أكاد أفعله كيداً، ولا أهمُّ به همًّا، فالكيد: مصدر «كاد يكاد» من أفعال المقاربة، وليس من الكيد، الذي هو المكر، والهم: العزم، ومنه الهمة بمعنى العزيمة، وليس من الهم بمعنى الحزن، وهذا الكلام تأكيد لنفي أن يفعل.

(٣) أي: أني أفعله وأرغمك بفعله رغماً وأهينك إهانة، وأصل معنى الرغم: لصوق الأنف بالرّغام ـ وهو التراب ـ وهو كناية عن الذل.

مداولة. و«حذاريك»: معناه حذراً بعد حذر).

٦ ـ المصدرُ الواقعُ تفصيلاً لمُجمَلٍ قبلهُ، وتَبييناً لعاقبته ونتيجتهِ كقوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤] وكقول الشاعر:

لأجـهـدَنَّ، فـإمّـا دَرْءَ مَـفْـسَـدَةٍ   تُـخْـشـى، وإمّـا بُـلُـوغَ الـسُّـؤْلِ والأَمَـلِ

٧ ـ المصدرُ المؤكِّدُ لمضمونِ الجملة قبله. سواءٌ أجيءَ بهِ لمجرَّد التأكيدِ (أي: لا لدفع احتمال المجازِ، بسبب أنَّ الكلامَ لا يحتملُ غيرَ الحقيقةِ) نحو: «لكَ عليَّ الوفاءُ بالعهد حقّاً»، أم للتأكيد الدافع إرادةَ المجاز، نحو: «هو أخي حقّاً».

فإنَّ قولك: «هو أخي» يحتملُ أنك أردتَ الأخوّة المجازيَّةَ، وقولك: «حقّاً» رفعَ هذا الاحتمال.

ومن المصدر المؤكّدِ لمضمونِ الجملةِ قولهم: «لا أفعله بَتّاً وبتاتاً وبتَّةً والبَتَّةَ».

(ويجوز في همزة «البتة» القطع والوصل، والثاني هو القياس؛ لأنها همزة وصل، واشتقاق ذلك من البت، وهو القطع المستأصل، لأن من يقول ذلك يقطع بعدم الفعل، ويُستعمل من كل أمر يمضي لا رجعة فيه ولا التواء).

فكلّ ما تقدَّمَ من هذه المصادر، النائبة عن أفعالها، يجبُ فيه حذفُ العامل كما رأيتَ. ولا يجوزُ ذكرهُ. لأنها إنما جِيءَ بها لتكونَ بدلاً من أفعالها.

واعلم أنْ ليسَ المصدرُ، الذي يُؤتى بهِ بَدلاً من التلفظ بفعله، من المصادرِ المؤكّدةِ (كما زعم جمهورٌ من النُّحاةِ)، وإنما هو ضرب آخرُ من المصادرِ، كما علمتَ، ولو كان مؤكداً لم يَجُز حذفُ عامله، لأنه إنما أُتيَ به ليؤكّدَ عاملهُ ويُقوّيه، فحذفُ العاملِ بعدَ ذلك يُنافي ما جيءَ بالمصدرِ لأجله. ولو كان مؤكداً لجاز ذكر العامل معه، ولم يقل بذلك أحدٌ منهم، مع إجماعِهم على أنه يجوزُ ذكرُ العاملِ ومصدرِهِ المؤكدِ له معاً. نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٣ ـ المفعول له

المفعولُ لهُ (ويُسمّى المفعولَ لأجلِهِ، والمفعولَ من أجلِهِ): هو مصدرٌ قَلبيٌّ يُذكرُ عِلّةً لحدَثٍ شاركهُ في الزمانِ والفاعلِ، نحو: «رغبةً» من قولكَ «اغتربتُ رغبةً في العلم».

(فالرغبة مصدر قلبي، بين العلة التي من أجلها اغتربت، فإن سبب الاغتراب هو الرغبة في العلم، وقد شارك الحدثُ (وهو: اغتربت) المصدرَ (وهو: رغبة) في الزمان والفاعل. فإن زمانهما واحد وهو الماضي، وفاعلهما واحد وهو المتكلم.

والمراد بالمصدر القلبي: ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواسّ الباطنة: كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل ونحوها.

ويقابل أفعال الجوارح (أي الحواسّ الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة، ونحوها).

وفي هذا المبحث مبحثانِ:

١ ـ شُروطُ نَصْبِ المفعولِ لأجلِهِ

عرفتَ، ممّا عَرَّفنا به المفعول لأجله، أنه يُشترَطُ فيه خمسةُ شروطٍ. فإنْ فُقِدَ شرطٌ منها لم يَجُز نصبُهُ. فليسَ كلُّ ما يُذكر بياناً لسبب حُدوثِ الفعلِ يُنصَب على أنه مفعولٌ له. وهاكَ تفصيلَ شروط نصبه:

١ ـ أن يكونَ مصدراً.

(فإن كان غير مصدر لم يجز نصبه كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝﴾ [الرحمن: ١٠].

٢ ـ أن يكون المصدر قلبياً.

(أي: من أفعال النفس الباطنة، فإن كان المصدر غير قلبي لم يجز نصبه، نحو: «جئت للقراءة»).

٣ و٤ ـ أن يكون المصدرُ القلبيُّ مُتّحداً معَ الفعلِ في الزمان، وفي الفاعل.

(أي: يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحداً، وفاعلهما واحداً. فإن اختلفا زماناً أو فعلاً لم يجز نصب المصدر.

فالأول نحو: «سافرت للعلم». فإن زمان السفر ماضٍ وزمان العلم مستقبل.

والثاني نحو: «أحببتك لتعظيمك العلم». إذ أن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب.

ومعنى اتحادهما في الزمان أن يقع الفعل في بعض زمان المصدر: كجئت حباً للعلم، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر: كأمسكته خوفاً من فراره. أو بالعكس، كأدبته إصلاحاً له).

٥ ـ أن يكون هذا المصدرُ القلبي المُتَّحدُ معَ الفعل في الزمان والفاعل، عِلَّةً لحُصولِ الفعلِ، بحيثُ يَصِحُّ أن يقعَ جواباً لقولكَ: «لِمَ فعلتَ؟».

(فإن قلت: «جئت رغبة في العلم»، فقولك: «رغبة في العلم» بمنزلة جواب لقول قائل: «لم جئت؟»).

. فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل، لم يكن مفعولاً لأجله، بل يكون كما يطلبه العامل الذي يتعلق به. فيكون مفعولاً مطلقاً في نحو: «عظمت العلماء تعظيماً»، ومفعولاً به في نحو: «علمتُ الجبن معرةً»، ومبتدأ في نحو: «البخل داء»، وخبراً في نحو: «أدوى الأدواء الجهل»، ومجروراً في نحو: «أي داء أدوى من البخل»، وهلم جراً).

ومثال ما اجتمعت فيهِ الشروطُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ[1] نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الإسراء: ٣١].

فإن فُقدَ شرطٌ من هذه الشروطِ، وجب جرُّ المصدرِ بحرف جر يفيدُ التعليلَ[2]، كاللام ومن وفي، فاللامُ نحو: «جئت للكتابةِ»، ومن، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾[3]، وفي، كحديث: «دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَستها، لا هي أطعمتها، ولا هيَ تركتها تأكلُ من خَشاشِ الأرض»[4].

٢ ـ أحكامُ المَفْعولِ لَهُ

للمفعول من أجلهِ ثلاثةُ أحكام:

١ ـ يُنصَبُ، إذا استوفى شروطَ نصبهِ، على أنهُ مفعولٌ لأجله صريحٌ. وإن ذُكرَ للتعليل، ولم يَستوف الشروطَ، جُرَّ بحرف الجرِّ المُفيد للتَّعليل، كما تقدَّمَ، واعتُبِرَ أنهُ في محلّ نصبٍ على أنه مفعولٌ لأجلهِ غيرُ صريح، وقد اجتمع المنصوبان، الصريحُ وغيرُ الصريح، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، وفي قول الشاعر:

---

(١) الإملاق: الفقر.

(٢) هذا إن كان المصدر قد ذكر بياناً لسبب حصول الفعل، فإن لم يرد به التعليل، كان كما كان يطلبه العامل الذي في الجملة، كما سبق.

(٣) هذه الآية في سورة الأنعام (عدد ١٥١)، والآية التي قبلها في سورة الإسراء (عدد ٣١)، والفرق بين الآيتين: أن الأولى تنهاهم عن قتل أولادهم خوف فقر ربما يكون، والأخرى تنهاهم عن قتلهم لفقر واقع بالفعل، ولذلك قدم رزق أولادهم على رزقهم في الآية الأولى، ليبين لهم أنه قد ضمن رزقهم فلا يقتلوهم خشية الفقر، وقدم في الآية الثانية رزقهم على رزق أولادهم، لأن الفقر واقع بالآباء فعلاً، فهون الأمر عليهم بأن يرزقهم ويدفع عنهم الفقر، فلا يتخذوا الفقر الحاضر ذريعةً للفتك بأولادهم.

(٤) خشاش الأرض: هوامها حشراتها، وذكر ابن الناظم الحديث في شرح ألفيته بلفظ: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، حتى ماتت»، وهذا الحديث أحد الأحاديث التي وردت في وجوب الرفق بالحيوان.

يُغضِي حياءً، ويُغضَى من مَهابتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاَّ حينَ يَبْتَسِمُ

(فقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ في موضع نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح. وقوله: ﴿حَذَرَ﴾ مفعول لأجله صريح. وقول الشاعر: «حياء» مفعول لأجله صريح. وقوله: «من مهابته» في محل نصب على أنه مفعول له غير صريح. ونائب فاعل «يغضى» ضمير مستتر يعود على مصدره المقدر. والتقدير: «يغضى الإغضاءُ». ولا يجوز أن يكون «من مهابته» في موضع نائب الفاعل، لأن المفعول له لا يُقام مُقامَ الفاعل، لئلا تزول دلالته على العلة. وقد عرفت في مبحث نائب الفاعل (في الجزء الثاني) أن المجرور بحرف الجر لا ينوب عن الفاعل؛ إن جُرّ بحرف جر يفيد التعليل).

٢ ـ يجوزُ تقديمُ المفعولِ لأجلِهِ على عامله، سواءٌ أنُصبَ أم جُرَّ بحرف الجرّ، نحو: «رغبةً في العلم أتيتُ» و«للتّجارةِ سافرتُ».

٣ ـ لا يجبُ نصبُ المصدر المُستوفي شروطَ نصبِهِ، بل يجوز نصبُه وجرُّهُ، وهو في ذلك على ثلاثِ صوَر:

١ ـ أن يَتجرَّدَ من «أل» والإضافة، فالأكثرُ نصبُهُ، نحو: «وقفَ الناسُ احتراماً للعالم». وقد يُجَرُّ على قلّةٍ، كقوله:

مَنْ أَمَّكُمْ، لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ، جُبِرْ وَمَنْ تَكُونُوا ناصِريهِ يَنْتَصِرْ

٢ ـ أن يقترن بأل، فالأكثرُ جرهُ بحرفِ الجر، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم»، وقد يُنصَبُ على قلةٍ، كقولهِ:

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ، عَنِ الهَيْجاءِ وَلَوْ: تَوَالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

٣ ـ أن يُضافَ، فالأمرانِ سواءٌ، نصبُهُ وجرّهُ بحرف الجرّ، تقول: «تركتُ المنكَرَ خشيةَ الله، أو لخشيةِ الله، أو من خشيةِ الله». ومن النصب قولهُ تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقولُ الشاعر:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّما

ومن الجرّ قوله سبحانَهُ: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

٤ ـ المفعول فيه وهو المُسَمَّى ظَرْفاً

المفعول فيه (ويسمّى ظرفاً): هو اسمٌ يَنتصبُ على تقدير «في»، يُذكرُ لبيانِ زمان الفعل أو مكانهِ.

(أما إذا لم يكن على تقدير «في» فلا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الأسماء، على حسب ما يطلبه العامل. فيكون مبتدأ وخبراً، نحو: «يومنا يومٌ سعيد»، وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجمعة»،

ومفعولاً به، نحو: «لا تُضَيِّعْ أيامَ شبابك». ويكون غير ذلك، وسيأتي بيانه.

والظرف، في الأصل، ما كان وعاء لشيء. وتسمى الأواني ظروفاً، لأنها أوعية لما يجعل فيها. وسميت الأزمنة والأمكنة «ظروفاً»، لأنّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها).

وهو قسمانِ: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكان.

فظرفُ الزمان: ما يَدُلُّ على وقتٍ وقعَ فيه الحدثُ نحو: «سافرتُ ليلاً».

وظرفُ المكان: ما يدلُّ على مكانٍ وقعَ فيه الحدثُ، نحو: «وقفتُ تحتَ عَلَمِ العلم».

والظرفُ، سواءٌ أكانَ زمانياً أم مكانياً، إما مُبهَمٌ أو محدودٌ (ويقال للمحدود: المُوَقَّتُ والمختصُّ أيضاً)، وإما مُتصرّفٌ أو غيرُ مُتصرفٍ.

وفي هذا الباب ثمانيةُ مباحثَ:

١ - الظَّرفُ المُبْهَمُ والظَّرفُ المَحْدُودُ

المُبهَمُ من ظروفِ الزمانِ: ما دلَّ على قَدْرٍ من الزمان غير مُعيَّنٍ، نحو: «أبدٍ وأمدٍ وحينٍ ووقتٍ وزمانٍ».

والمحدودُ منها (أو المُوقَّتُ أو المختصُّ): ما دلَّ على وقتٍ مُقدَّرٍ مُعَينٍ محدودٍ، نحو: «ساعةٍ ويومٍ وليلةٍ وأسبوعٍ وشهرٍ وسنةٍ وعامٍ».

ومنه أسماءُ الشهور، والفُصولِ، وأيام الأسبوع، وما أُضيفَ من الظروف المُبهَمةِ إلى ما يزيلُ إبهامَهُ وشُيوعَهُ: كزمانِ الرَّبيعِ ووقتِ الصيف.

والمُبهمُ من ظروف المكان: ما دلَّ على مكانٍ غيرِ مُعيَّنٍ: (أي: ليس له صورةٌ تُدرَكُ بالحسِّ الظاهر، ولا حُدودٌ لصورةٍ) كالجهاتِ الستِّ، وهيَ: «أمامٌ (ومثلُها قُدّامٌ) ووراءٌ (ومثلها خَلفٌ) ويمينٌ، ويَسار (ومثلُها شمال) وفوق وتحت»، وكأسماءِ المقادير المكانيّة: كميل وفرسخ وبَريدٍ وقَصبةٍ وكيلومترٍ، ونحوها، وكجانبٍ ومكانٍ وناحيةٍ، ونحوِها.

ومن المُبهَمِ ما يكونُ مُبهمَ المكانِ والمسافة معاً: كالجهاتِ الست، وجانبٍ وجهةٍ وناحيةٍ، ومنه ما يكون مُبهم المكانِ مُعيّنَ المسافةِ: كأسماءِ المقادير، فهي شبيهةٌ بالمُبهم من جهةِ أنها ليست أشياءَ مُعيَّنةً في الواقع، ومحدودةٌ من حيثُ إنها مُعيّنةُ المقدار.

(فمكان الجهات الست غير معين لعدم لزومها بقعة بخصوصها، لأنها أمور اعتبارية أي: باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك، وقد تتحول فينعكس الأمر، وهكذا مقدارها أي مسافتها ليس له أمد معلوم. فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى ما لا نهاية. أما أسماءُ المقادير فهي، وإن كانت معلومة المسافة والمقدار. لا تلزم بقعة بعينها، فإبهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين).

والمختص منها (أو المحدودُ): ما دلَّ على مكانٍ معيَّنٍ، أي: له صورة محدودةٌ، محصورةٌ: كدارٍ ومدرسةٍ ومكتبٍ ومسجدٍ وبلدٍ. ومنهُ أسماءُ البلادِ والقُرَى والجبال والأنهارِ والبحار.

٢ ـ الظَّرْفُ المُتَصرِّفُ والظرفُ غَيْرُ المُتَصَرِّفِ

الظَّرفُ المتصرفُ: ما يُستعملُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ. فهو يُفارق الظرفيّة إلى حالةٍ لا تُشبهُها: كأن يُستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو نحوَ ذلك، نحو: «شهرٍ ويوم وسنةٍ وليل»، ونحوها.

فمِثالُها ظرفاً: «سرتُ يوماً أو شهراً أو سنةً أو ليلاً». ومثالُها غيرَ ظرف: «السنةُ اثنا عشرَ شهراً. والشهرُ ثلاثون يوماً والليلُ طويلُ. وسرَّني يومُ قدومِكَ. وانتظرتُ ساعةَ لقائك. ويومُ الجمعة يومٌ مُباركٌ».

والظرفُ غيرُ المُتصرفِ نوعان:

النّوعُ الأولُ: ما يُلازمُ النصبَ على الظرفية أبداً، فلا يُستعمَلُ إلّا ظرفاً منصوباً، نحو: «قَط وعوْضُ وبينا وبينما وإذا وأيّان وأنّى وذا صَباحٍ وذاتَ ليلةٍ». ومنه ما رُكِّبَ من الظروف: كصباحَ مساءَ وليلَ ليلَ.

النوع الثاني: ما يَلزَمُ النصبَ على الظرفيّة أو الجرَّ بمن أو إلى أو حتى أو مُذ أو مُنذُ، نحو: «قبَل وبَعدَ وفوق وتحت ولدى ولَدُنْ وعندَ ومتى وأينَ وهُنا وثَمَّ وحيث والآن».

(وتُجرّ «قبل وبعد» بمن، من حروف الجر. وتُجر «فوق وتحت» بمن وإلى. وتجر «لدى ولدن وعند» بمن. وتجر «متى» بإلى وحتى. وتجر «أين وهنا وثم وحيث) بمن وإلى. وقد تجر «حيث» بفي أيضاً. وتجر «الآن» بمن وإلى ومذ ومنذ. وسيأتي شرح ذلك).

٣ ـ نَصْبُ الظَّرْفِ

يُنصبُ الظّرفُ الزَّماني مُطلقاً، سواءٌ أكانَ مُبهَماً أم محدوداً، أي: (مُختصاً)، نحو: «سرتُ حيناً، وسافرتُ ليلةً»، على شرط أن يَتضمن معنى (في).

(فإن لم يتضمن معناها، نحو: «جاءَ يومُ الخميس. ويومُ الجمعة يوم مبارك. واحترم ليلةَ القدر»، وجب أن تكون على حسب العوامل).

ولا يُنصبُ من ظروف المكان إلا شيئانِ:

١ ـ ما كان منها مُبهماً، أو شِبهَهُ، مُتَضمّناً معنى (في)، فالأول نحو: «وقفتُ أمامَ المِنبر»، والثاني نحو: «سرتُ فرسخاً».

(فإن لم يتضمن معناها نحو: «الميل ثلث الفرسخ. والكيلومترُ ألفُ متر». وجب أن يكون على حسب العوامل).

٢ ـ ما كان منها مُشتقاً، سواءٌ أكان مُبهماً أم محدوداً، على شرطِ أن يُنصَبَ بفعلِهِ المُشتقِّ منه، نحو: «جلستُ مجلسَ أهلِ الفضلِ، وذهبتُ مذهبَ ذوِي العقلِ».

فإن كان من غيرِ ما اشتُقَّ منهُ عاملُهُ وجبَ جَرُّهُ نحو: «أقمتُ في مجلسك. وسرتُ في مذهبك».

وأمّا قولُهم: «هو مني مَقعَدَ القابلةِ، وفلانٌ مَزجَرَ الكلبِ، وهذا الأمرُ مَناطَ الثُّرَيّا»، فسماعِيٌّ لا يقاس عليه.

(والتقدير: «مستقرٌ مقعد القابلة، ومزجرَ الكلب، ومناطَ الثريا»، فمقعد ومزجر ومناط: منصوبات بمستقر، وهن غير مشتقات منه، فكان نصبهنّ بعامل من غير مادّة اشتقاقهنّ شاذّاً).

وما كان من ظروف المكان محدوداً، غيرَ مُشتقٍ، لم يجز نصبُه، بل يجب جَرُّهُ بِفِي، نحو: «جلستُ في الدارِ، وأقمتُ في البلد، وصلَّيتُ في المسجد»، إلّا إذا وقعَ بعدَ «دخلَ وَنَزَلَ وسكنَ» أو ما يُشتقُّ منها، فيجوزُ نصبُهُ، نحو: «دخلتُ المدينةَ. ونزلتُ البَلَدَ. وسكنتُ الشامَ».

(وبعد النحاة ينصب مثل هذا على الظرفية، والمحققون ينصبونه على التوسع في الكلام، بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة، بإجراء الفعل اللازم مُجرى المتعدي، وذلك لأنّ ما يجوز نصبه من الظروف غير المشتقة ينصب بكل فعل، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة، فلا يقال: «نمت الدار، ولا صليت المسجد، ولا أقمتُ البلدَ» كما يقال: «نمت عندك، وصليت أمام المنبر، وأقمتُ يمينَ الصف»).

٤ ـ ناصب الظَّرْفِ (أي العاملُ فيه)

ناصبُ الظّرفِ (أي العاملُ فيه النصبَ): هوَ الحدَثُ الواقع فيه من فعلٍ أو شِبهِهِ، وهو إمّا ظاهرٌ، نحو: «جلستُ أمامَ المِنبَرِ، وصُمتُ يومَ الخميسِ، وأنا واقفٌ لديك، وخالدٌ مسافرٌ يومَ السبتِ».

وإمّا مُقدَّرٌ جوازاً، نحو: «فرسخين»، جواباً لمن قال لكَ: «كم سرتَ؟»، ونحو: «ساعتينِ»، لمن قال لك: «كم مشيتَ؟».

وإمّا مُقدَّرٌ وجوباً، نحو: «أنا عندَك». والتّقديرُ: «أنا كائنٌ عندَك».

٥ ـ مُتَعَلَّق الظَّرف

كلُّ ما نُصبَ من الظروف يحتاجُ إلى ما يتعلّقُ بهِ، من فعلٍ أو شِبهه، كما يحتاجُ حرفُ الجر إلى ذلك. ومُتعلّقُهُ إمّا مذكورٌ، نحو: «غبتُ شهراً. وجلستُ تحت الشجرة».

وإمّا محذوف جوازاً أو وجوباً.

فيُحذَفُ جوازاً، إنْ كان كوناً خاصاً، ودلَّ عليه دليلٌ، نحو: «عندَ العلماءِ»، في جواب من قال: أينَ أجلسُ؟».

ويُحذَفُ وجوباً في ثلاثِ مسائل:

١ - أن يكون كوناً عامّاً يَصلُحُ؛ لأن يُرادَ به كلُّ حَدَثٍ: كموجودٍ وكائنٍ وحاصل. ويكون المتعلّق المقدَّرُ إمّا خبراً، نحو: «العصفورُ فوقَ الغصنِ، والجنةُ تحت أقدامِ الأمهاتِ».

وإمّا صفةً، نحو: «مررتُ برجلٍ عندَ المدرسةِ».

وإمّا حالاً، نحو: «رأيتُ الهلالَ بين السحابِ».

وإمّا صِلةً للموصولِ، نحو: «حَضَرَ مَنْ عنده الخبرُ اليقينُ»، غيرَ أنَّ مُتعلّق الصلةِ يجبُ أن يُقدَّرَ فعلاً، كحصَل ويَحصلُ، وكان ويكون، ووجد ويُوجدُ، لوجوبِ كونها جملةً.

٢ - أن يكون الظرف منصوباً على الاشتغال، بأن يشتغل عنهُ العاملُ المتأخرُ بالعمل في ضميره، نحو: «يوم الخميس صُمتُ فيه، ووقت الفجر سافرتُ فيه».

(فيوم ووقت: منصوبان على الظرفية بفعل محذوف؛ لاشتغال الفعل المذكور عن العمل فيهما بالعمل في ضميرهما، والفعل المحذوف مقدَّر من لفظ الفعل المذكور غير أنه يجوز التصريح به، كما علمت في باب الاشتغال).

٣ - أن يكون المتعلَّقُ مسموعاً بالحذف، فلا يجوزُ ذكرُهُ، كقولهم: «حينئذٍ الآن»، أي: «كان ذلك حينئذٍ، فاسمعِ الآنَ».

(فحينئذ والآن: منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه سُمع هكذا محذوفاً، وهذا كلام يقال لمن ذكر أمراً قد تقادمَ زمانه لينصرف عنه إلى ما يعنيه الآن).

٦ - نائبُ الظَّرْفِ

ينوبُ عنِ الظَّرفِ - فيُنصَبُ على أنهُ مَفعولٌ فيه - أحد ستةِ أشياءَ:

١ - المُضافُ إلى الظرفِ، ممّا دلَّ على كُليّةٍ أو بعضيّة، نحو: «مشيتُ كلَّ النهارِ، أو كلَّ الفَرْسخِ، أو جميعَهُما أو عامّتَهما، أو بَعضَهما، أو نصفَهُما، أو رُبعَهُما».

٢ - صِفتُهُ، نحو: «وقفتُ طويلاً من الوقت[1] وجلستُ شرقيَّ الدار»[2].

(١) أي: وقفت زماناً طويلاً منه.

(٢) أي: جلست مكاناً شرقياً منها.

٣ ـ اسمُ الإشارةِ، نحو: «مشيتُ هذا اليومَ مشياً مُتعِباً، وانتبذت تلكَ الناحيةَ».

٤ ـ العَدَدُ المميّزُ بالظرف، أو المضافُ إليه، نحو: «سافرتُ ثلاثين يوماً. وسرتُ أربعين فرسخاً. ولزمتُ الدارَ ستةَ أيام، وسرت ثلاثة فراسخَ».

٥ ـ المصدرُ المتضمنُ معنى الظَّرفِ، وذلك بأن يكون الظرف مضافاً إلى مصدر، فيُحذَفُ الظَّرفُ المضاف، ويقوم المصدرُ (وهو المضاف إليه) مَقامَهُ، نحو: «سافرتُ وقتَ طلوعِ الشمس». وأكثرُ ما يُفعلُ ذلك بظروف الزمان، بشرط أن تُعيِّن وقتاً أو مقداراً، فما يُعيّن وقتاً مثل: «قَدِمتُ قدومَ الرَّكب، وكان ذلك خُفُوقَ النّجم. وجئتكَ صلاةَ العصرِ»، وما يُعيّنُ مقداراً مثل: «انتظرتُكَ كتابةَ صفحتينِ، أو قراءةَ ثلاثِ صفحاتٍ، ونمتُ ذهابَكَ إلى دارِكَ ورُجوعَكَ منها، وَنَزَلَ المطرُ ركعتينِ من الصلاة، وأقمت في البلد راحةَ المسافرِ».

وقد يكون ذلك في ظروف المكان، نحو: «جلستُ قربَكَ، وذهبتُ نحوَ المسجدِ».

٦ ـ ألفاظٌ مسموعةٌ توسّعُوا فيها، فنصبوها نصبَ ظروفِ الزمانِ، على تضمينها معنى (في)، نحو: «أحقّاً أنك ذاهبٌ؟»[١]، والأصل «أفي حَقٍّ؟». وقد نُطِقَ بفي في قوله:

أفي الحَقِّ أني مُغْرَمٌ بِكِ هائِمٌ وَأَنَّكِ لا خَلٌّ هَواكِ ولاَ خَمْرُ

ونحو: «غيرَ شَكٍّ أني على حقٍ. وجَهدَ رأيي أنكَ مصيبٌ. وظَنّاً مني أنكَ قادمٌ».

فائدة

اعلمْ أنَّ ضميرَ الظَّرفِ لا ينصَبُ على الظرفيّة، بل يجبُ جرهُ بفي نحو «يومَ الخميسِ صُمتُ فيه»، ولا يُقالُ: «صُمتُهُ»، إلّا إذا لم تضمّنهُ معنى (في)، فلكَ أن تنصبه بإسقاط الجارِّ على أنهُ مفعولٌ به تَوَسُّعاً، نحو: «إذا جاءَ يومُ الخميسِ صُمتُهُ»، ومنه قول الشاعر: «ويومٍ شَهِدناهُ سُليماً وعامراً».

(فقد جعل الضمير في «شهدناه» مفعولاً به على التوسع بإسقاط حرف الجر. والأصل «ويوم شهدنا فيه عامراً وسليماً»).

٧ ـ الظَّرفُ المُعْرَب والظَّرفُ المَبْنِي

الظروفُ كلها مُعربةٌ مُتغيرةُ الآخر، إلّا ألفاظاً محصورةً، منها ما هو للزمان، ومنها ما هو للمكان، ومنها ما يُستعملُ لهما.

فالظُروفُ المبنيّةُ المختصّةُ بالزمانِ: إذا ومتى وأيانَ وإذْ وأمسِ والآن ومُذ ومُنذُ وقَطُّ وَعَوْضُ

---

(١) حقاً: منصوب على الظرفية، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصدر المؤول بأنّ: مبتدأ مؤخر، وهكذا ما سيأتي من الأمثلة، ومن العلماء من ينصب هذا وما بعده على نزع الخافض لا على الظرفية.

وبَينا وبَينما ورَيْثَ ورَيْثما وكيف وكيفما[1] ولمَّا».

ومنها ما رُكِّبَ من ظروف الزمان، نحو: «زُرنا صَباحَ مساء، ولَيل لَيلَ، ونهارَ نهارَ، ويومَ يومَ». والمعنى: كلَّ صباحٍ، وكلَّ مساءً وكلَّ نهارٍ، وكلّ يومٍ.

والظروفُ المبنيَّةُ المختصة بالمكانِ هي: «حيثُ وهُنا وثَمَّ وأينَ».

ومنها ما قُطعَ عن الإضافةِ لفظاً من أسماءِ الجهاتِ الستّ.

والظروف المبنيَّةُ المشتركةُ بينَ الزمانِ والمكانِ هي: «أنّى ولَدَى ولَدُنْ»، ومنها «قبلُ وبعدُ»، في بعض الأحوال.

وسيأتي شرحُ ذلكَ كلّه.

٨ ـ شَرْح الظُّرُوفِ المَبْنِيَّةِ وبَيانُ أَحكامِها

١ ـ **قَط**: ظرفٌ للماضي على سبيل الاستغراق، يَستغرقُ ما مضى من الزَّمان، واشتقاقُهُ من «قَطَطتُهُ» ـ أي قطعته ـ فمعنى «ما فعلتُهُ قطُّ»: ما فعلتُهُ فيما انقطعَ من عُمري، ويُؤتى به بعدَ النفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ الماضي، أو الاستفهام عنها، ومن الخطأ أنْ يُقال: «لا أفعلُهُ قَطُّ»، لأنَّ الفعلَ هنا مُستقبَلٌ، و«قطّ» ظرفٌ للماضي.

٢ ـ **عَوْضُ**: ظرفٌ للمستقبَلِ، على سبيل الاستغراق أيضاً، يستغرقُ جميعَ ما يُستقبلُ من الزمان.

والمشهورُ بناؤُهُ على الضمِّ، ويجوزُ فيه البناءُ على الفتح والكسر أيضاً، فإن أُضيفَ فهو مُعرَبٌ منصوبٌ، نحو: «لا أفعلهُ عَوضَ العائضين»[2].

وهو منقولٌ عن العَوْضِ بمعنى الدَّهر، والعَوْضُ في الوصل: مصدرُ عاضهُ من الشيءِ يَعوضُهُ عَوْضاً وعِوَضاً وعِياضاً، إذا أعطاهُ عِوَضاً، أي خلفاً، سُميَ الدهرُ بذلك؛ لأنه كلما مضى منهُ جُزءٌ عُوِّضَ منه آخر، فلا ينقطعُ.

ويُؤتى بعَوْضُ بعد النّفي أو الاستفهام للدلالة على نفي جميع أجزاءِ المستقبَلِ، أو الاستفهام عن جميع أجزائهِ، فإذا قلت: «لا أفعله عَوْضُ»، كان المعنى: لا أفعلهُ في زمنٍ من الأزمنةِ المُستقبلة، وقد يُستَعملُ للزمانِ الماضي.

٣ ـ **بَيْنا وبَينما**: ظرفان للزمانِ الماضي، وأصلهما: «بينَ»، أشبِعت فتحةُ النون، فكان منها «بيْنا»، فالألفُ زائدةٌ، كزيادة «ما» في «بَيْنما».

---

(١) مذهب سيبويه ومن وافقه أن «كيف» ظرف للزمان، والمرجح عند الجمهور أنها ليست بظرف، كما ستعلم.

(٢) كما يقال: لا أفعله دهرَ الداهرين وأبدَ الآبدين.

وهما تلزمانِ الجُملَ الاسميّة كثيراً، والفعليّةَ قليلاً، ومن العلماءِ من يُضيفُهما إلى الجملة بعدَهما، ومنهم من يكفُّهما عن الإضافة بسببِ ما لحقهما من الزيادة، وهو الأقربُ؛ لبُعدِهِ من التكلُّف.

وأصلُ «بينَ» للمكانِ. وقد تكونُ للزّمان، نحو: «جئتُ بينَ الظهر والعصر»، ومنه حديثُ: «ساعةُ الجُمعةِ بينَ خروجِ الإمامِ وانقضاءِ الصلاة»، وإذا لحقتها الألف أو «ما» الزائدتانِ، اختصّتْ بالزمان، كما تقدّم.

٤ ـ إذا: ظرفٌ للمستقبَلِ غالباً، مُتضمنٌ معنى الشرطِ غالباً، ويختصّ بالدخول على الجملِ الفعليّة، ويكونُ الفعلُ معه ماضيَ اللّفظِ مُستقبَلَ المعنى كثيراً، ومضارعةً دونَ ذلك، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

والـنَّـفْـسُ راغـبـةٌ إذا رَغَّـبْـتَـهـا وإذَا تُـرَدُّ إلـى قـلـيـلٍ تَـقْـنَـعُ

وقد يكونُ للزمانِ الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١].

وقد يتجرَّدُ للظرفية المحض، غيرَ مُتَضمن معنى الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝١ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل: ١، ٢]، وقوله: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢﴾ [الضحى: ٢]، ومنه قول الشاعر:

وَنَـدْمـانٍ يـزيـد الـكـأسَ طِـيـبـاً سَـقَـيْـتُ إذا تَـغَـوَّرَتِ الـنُّـجـومُ

٥ ـ أيّانَ: ظرفٌ للمستقبل. يكونُ اسمَ استفهام، فيُطلَبُ به تعيينُ الزّمانِ المستقبل خاصةً. وأكثرُ ما يكونُ في مواضع التّفخيم، كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَٰمَةِ ۝٦﴾ [القيامة: ٦]. ومعناهُ: أيُّ حينٍ؟ وأصلُهُ: «أيُّ آنٍ» فخُفِّفَ، وصارَ اللفظانِ واحداً.

وقد يتضمّنُ معنى الشّرط، فيجزمُ الفعلين، نحو: «أيّانَ تجتهدْ تَجدْ نجاحاً».

٦ ـ أنّى: ظرفٌ للمكان. يكونُ اسمَ شرطٍ بمعنى «أينَ»، نحو: «أنّى تَجلسْ أجلسْ»، واسم استفهام عن المكان، بمعنى «من أينَ؟»، كقوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: «من أينَ»، ويكون بمعنى «كيفَ؟»، كقوله سبحانهُ: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] أي: «كيفَ يُحييها؟». ويكونُ ظرفَ زمانٍ بمعنى «متى؟»، للاستفهام، نحو: «أنّى جئتَ؟».

٧ ـ قبلُ وبعدُ: ظرفانِ للزمانِ، يُنصبَانِ على الظرفيّة أو يُجرّانِ بمن، نحو: «جئتُ قبلَ الظهر، أو بعدَهُ، أو من قبلِهِ، أو من بعدِهِ».

وقد يكونانِ للمكان نحو: «داري قبلَ دارِكَ، أو بعدَها».

وهما مُعْرَبان بالنّصبِ أو مجروران بمن. ويُبنيانِ في بعض الأحوال وذلك إذا قطعَا عن

الإضافة لفظاً لا معنًى - بحيثُ يَبقى المضافُ إليه في النية والتقدير - كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم: ٤]، أي: «من قَبلِ الغلَبةِ ومن بعدها». (فإن قُطِعا عن الإضافة لفظاً ومعنًى لقصد التنكير - بحيثُ لا يُنوَى المضافُ إليه ولا يُلاحَظُ في الذهن - كانا مُعرَبين، نحو: «فعلتُ ذلكَ قبلاً، أو بعداً»، تَعني زماناً سابقاً أو لاحقاً، ومنه قول الشاعر:

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ، وكُنْتُ قَبْلاً أَكادُ أَغَصُّ بالماءِ الفُراتِ

(وإليك توضيح هذا البحث:

إذا أردت قَبليَّةً أو بعديةً معينتين، عينتَ ذلك بالإضافة، نحو: «جئت قبل الشمس أو بعدها»، أو بحذف المضاف إليه وبناء «قبل وبعد» على الضم، نحو: «جئتك قبلُ أو بعدُ، أو من قبلُ أو من بعدُ»، تعني بذلك: قبل شيء معين أو بعده. فالظرف هنا، وإن قُطع عن الإضافة لفظاً، لم يُقطع عنها معنى، لأنه في نية الإضافة.

وإن أردت قَبليَّة أو بعدية غير معينتين، قلت: «جئتك قبلاً، أو بعداً، أو من قبلٍ أو من بعدٍ»، بقطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى وتنوينهما، قصداً إلى معنى التنكير والإبهام).

٨ - لدَى ولَدُنْ: ظرفانِ للمكان والزمان، بمعنى: «عند»، مَبنِيّانِ على السكون.

والغالبُ في «لَدُنْ» أن تُجرَّ بمن، نحو: «وعلَّمناهُ من لَدُنّا علماً، وقد تُنصَبُ محلاً على الظرفيّة الزمانية، نحو: «سافرتُ لَدُنْ طُلوعِ الشمسِ»، أو المكانيّة، نحو: «جلستُ لَدُنْك».

وإذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لَزمتها نونُ الوقاية، نحو: «لَدُنّي». وقد تُترَكُ هذه النونُ، على قلّةٍ، نحو: «لَدُني».

وهي تُضافُ إلى المفرد، كما رأيتَ، وإلى الجملة، نحو: «انتظرتُك من لَدُنْ طلعت الشمسُ إلى أن غربتْ».

وإن وقعت بعدَها «غُدْوَةٌ» نحو: «جئتُك لَدُن غُدْوة»، جاز جرها بالإضافة إلى «لَدُنْ»، وجاز نصبها على التمييز، أو على أنها خبر لكان المقدَّرة معَ اسمها، والتقدير: «لَدُنْ كان الوقتُ غُدوةً» وجاز رفعها على أنها فاعلٌ لفعل محذوف، والتقديرُ: «لَدُنْ كانت غدوةٌ» أي: «وُجِدتْ»، فكان هنا تامّة.

والغالبُ على «لَدَى» النصبُ محلاً على الظرفيّة الزمانيّة، نحو: «جئتُ لَدَى طُلوع الشمس»، أو المكانيّة، نحو: «جلست لديكَ»، وقد تُجرُّ بمن، نحو: «حضرتُ من لَدَى الأستاذ».

ولا تقعُ «لَدُنْ» عمدةً في الكلام، فلا يُقالُ: «لَدُنهُ عِلمُهُ»، بخلافِ «لَدَى» فتَقعُ، نحو: «ولَدَينا مَزيدٌ». وكذلك «عند» تقعُ عُمدةً، نحو: «عندَكَ حُسنُ تدبيرٍ».

ولا تكون «لَدَى ولَدُنْ» إلّا للحاضر، فلا يُقال: «لديَّ كتابٌ نافعٌ»، إلّا إذا كان حاضراً. أمّا

«عند» فتكون للحاضر والغائب.

ولا تُجرُّ «لَدَى ولَدُنْ وعند» بحرف جرّ غيرِ «من»، فمن الخطأ أن يُقال: «ذهبتُ إلى عندهِ». وكثيرٌ من الناس يخطئون في ذلك، والصوابُ أن يقال: «ذهبتُ إليه، أو إلى حضرتهِ».

وإذا اتصلَ الضميرُ بِلَدَى انقلبت ألفُها ياءً، نحو: «لَدَيه ولديهم ولدينا».

٩ ـ مَتى: ظرفٌ للزمان، مبني على السكونِ.

وهو يكون اسمَ استفهام منصوباً محلاً على الظرفيّة، نحو «متى جئتَ؟»، ومجروراً بإلى أو حتى، نحو: «إلى متى يرتَعُ الغاوي في غيِّه؟ وحَتّى متى يبقى الضّال في ضلالهِ؟».

ويكونُ اسمَ شرطٍ، نحو: «متى تُتقنْ عملَكَ تبلغْ أملَكَ».

ومتى تضمّنت «متى» معنى الشرط لَزِمتِ النصبَ على الظرفية، فلا تُستعمل مجرورةً.

١٠ ـ أينَ: ظرفٌ للمكانِ، مبنيٌّ على الفتح.

وهو يكونُ اسمَ استفهام، منصوباً على الظرفيّة، فَيُسأل به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ، نحو: «أينَ خالدٌ؟ وأينَ كنتَ؟»، ومجروراً بمن، فيُسألُ به عن مكانِ بُروزِ الشيءِ، نحو: «من أينَ جِئتَ؟»، ومجروراً بإلى، فيُسألُ به عن مكان انتهاءِ الشيءِ، نحو: «إلى أينَ تذهبُ؟».

ويكون اسمَ شرطٍ، وحينئذٍ يَلزَمُ النصبَ على الظرفيّة، نحو: «أينَ تَجلسْ أجلسْ» وكثيراً ما تلحقُهُ «ما» الزائدةُ للتوكيد، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

١١ ـ هنا وثَمَّ: اسما إشارةٍ للمكان، فهُنا: يُشار به إلى المكان القريب، وثَمَّ: يُشار به إلى البعيد، والأول مبني على السكون.

والآخرُ مبنيّ على الفتح.

وقد تلحقُهُ التاءُ لتأنيث الكلمة، نحو: «ثَمَّةَ». ومَوضعُها النصبُ على الظرفية، وقد يُجرَّان بمن وبإلى.

١٢ ـ حيثُ: ظرفٌ للمكان، مبنيٌّ على الضمّ، نحو: «اجلِسْ حيثُ يجلسُ أهلُ الفضلِ»، ومنهم من يقول، «حَوْثُ».

وهي ملازمةٌ الإضافةَ إلى الجملة، والأكثرُ إضافتُها إلى الجملة الفعليّة، كما مُثِّلَ.

ومن إضافتها إلى الاسميةِ أن تقولَ: «اجلِسْ حيثُ خالدٌ جالسٌ».

ولا تُضاف إلى المفردِ، فإن جاءَ بعدَها مفردٌ رُفِعَ على أنهُ مبتدأ خبرُهُ محذوف، نحو: «اجلسْ حيثُ خالدٌ»، أي: «حيث خالدٌ جالس».

وقد تُجرُّ بمن أو إلى، نحو: «ارجعْ من حيثُ أتيتَ إلى حيثُ كنتَ»، وأقلُّ من ذلك جرُّها

بالباءِ أو بفي.

وإذا لحقتها «ما» الزائدة كانت اسمَ شرطٍ، نحو: «حيثما تذهبْ أذهبْ».

١٣ ـ **الآن**: ظرفُ زمانٍ للوقت الذي أنت فيهِ، مبني على الفتح، ويجوز أن يدخلهُ من حروفِ الجرِّ «من وإلى وحتى ومُذْ ومُنذُ»، مبنياً مَعَهنَّ على الفتح، ويكون في موضعِ الجرِّ.

١٤ ـ **أمس**: لها حالتان: إحداهما أن تكون معرفةً، فتُبنى على الكسر، وقد تُبنى على الفتح نادراً، ويُرادُ بها اليومُ الذي قبلَ يومكَ الذي أنت فيه، نحو: «جئتُ أمسِ». وتكونُ في موضع نصب على الظرفيّة الزمانية.

وقد تخرجُ عن النصب على الظرفية، فتجرُّ بمن أو مُذْ أو منذُ، وتكونُ فاعلاً أو مفعولاً به أو غيرَهما، ولا تخرجُ في ذلك كلهِ عن بنائها على الكسر قال الشاعر:

أَلْـيَـوْمَ أَعْـلَـمُ مَـا يَـجِـيءُ بِـهِ ... وَمَـضَـى بِـفَـصْـلِ قَـضَـائِـهِ أَمْـسِ[1]

ومن العرب من يُعربها إعرابَ ما لا ينصرفُ وعليه قولهُ:

إنِّـي رَأَيْـتُ عَـجَـبـاً مُـذْ أَمْـسَـا ... عَـجَـائِـزاً مِـثْـلَ الـسَّـعَـالِـي خَـمْـسَـا[2]

وقول الآخر:

اعْـتَـصِـمْ بِـالـرَّجَـاءِ إنْ عَـنَّ يَـأْسُ ... وَتَـنَـاسَ الَّـذِي تَـضَـمَّـنَ أَمْـسُ

ومنعُها من الصّرف هو للتعريف والعَدل؛ لأنها معدولة عن الأمس، كما أنَّ «سَحَرَ» معدولٌ عن السَّحَر. كما سبقَ في إعراب ما لا ينصرف.

والحالةُ الثانيةُ أن تدخل عليها (أل)، فتُعرَبُ بالإجماع، ولا يُرادُ بها حينئذٍ أمس بعينهِ، وإنما يُرادُ بها يومٌ من الأيام التي قبل يومك، وهي تتصرّفُ من حيثُ موقعُها في الإعراب تَصرُّفَ «أمس».

١٥ ـ **دُون**: ظرفٌ للمكان: وهو نقيضُ «فوْق»، نحو «هو دونَه»، أي: أحطُّ منه رتبةً، أو منزلةً، أو مكاناً، وتقولُ: «قعدَ خالدٌ دونَ سعيدٍ» أي: في مكانٍ مُنخفض عن مكانه، وتقولُ: «هذا دُونَ ذاك»، أي: هو مُتسفِّلٌ عنه.

ويأتي بمعنى «أمام» نحو: «الشيء دونَك»، أي: «أمامَكَ» وبمعنى «وراء»، نحو: «قعدَ دُونَ الصَّفّ»، أي: وراءَه، وهو منصوبٌ على الظرفيةِ المكانيّة، كما رأيتَ.

---

(١) أمس: مبني على الكسر. وهو في محل رفع فاعل لمضى.

(٢) أمسا: مجرور بمذ، وهو هنا معرب مجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل، والسعالى: جمع سِعلاة ـ بكسر السين وهي أنثى الغيلان.

وقد يأتي بمعنى «رديءٍ وَخَسيسٍ» فلا يكون ظرفاً، نحو: «هذا شيءٌ دُونٌ» أي: خسيسٌ حقيرٌ. وهو حينئذٍ يتصرَّفُ بوجوهِ الإعرابِ، وتقولُ: «هذا رجلٌ من دُونٍ. وهذا شيءٌ من دونٍ»، هذا أكثرُ كلامِ العرب، ويجوز حذفُ «من»، كما تقدَّمَ وتُجعَلُ «دون» هي النّعت.

وهو مُعرَبٌ، لكنَّه يُبنى في بعض الأحوال، وذلكَ إذا قُطع عن الإضافةِ لفظاً ومعنى، نحو: «جلستُ دونُ»، بالبناءِ على الضم. ويكونُ في موضع نصب.

١٦ ـ رَيْثَ: ظرفٌ للزمان منقول عن المصدر. وهو مصدر «راثَ يَريثُ رَيْثاً»، إذا أبطأ، ثُمَّ ضُمّنَ معنى الزمان. ويُرادُ به المقدارُ منه، نحو: «انتظرتهُ رَيثَ صَلَّى، وانتظرني رَيثَ أجيءُ»، أي: قَدْرَ مُدَّةِ صلاتهِ، وقدرَ مدة مجيئي.

ولا يَليهِ إلّا الفعلُ، مُصدَّراً بما أو أنْ المصدريتين، أو مُجرَّداً عنهما.

فالأول نحو: «انتظرني رَيثما أحضُرُ، وانتظرتُهُ رَيثَ أن صَلّى»، فيكون حينئذ مضافاً إلى المصدر المُؤَوّل بِهما.

والثاني تقدّم مثاله.

وإذا لم يُصَدّر الفعلُ بهما، أُضيفَ «رَيْث» إلى الجملة، وكان مبنياً على الفتح، إن أُضيف إلى جملةٍ صَدرُها مبنيٌّ، نحو: «وقَفَ رَيث صلَّينا»، ومُعرَباً، إن أُضيف إلى جملةٍ صدرُها مُعربٌ، كقول الشاعر:

لاَ يَـصـعُـبُ الأمـرُ إلاَّ رَيْـثَ يَـرْكَـبُـهُ ... وَكـلُّ أمرٍ، سِوَى الـفَـحْـشـاءِ، يَـأْتَـمِـرُ

لأنَّ المضارع هنا مُعرَب.

وأكثرُ ما يُستعملُ (رَيثَ) قبل فعلٍ مُصَدّر بما أو أنْ، وقد يُستعمل مُجرّداً عنهما، كما تَقدم.

ويكثر وقوعه مُستثنًى بعد نفي، نحو: «ما قعدَ عندنا إلّا ريثما تُقرأ الفاتحة». ومنهُ حديثُ: «فلم يَلبَثْ إلّا رَيثما قلتُ».

١٧ ـ معَ: ظرفٌ لمكانِ الاجتماع ولزمانهِ.

فالأول نحو: «أنا معكَ».

والثاني نحو: «جئتُ معَ العصر»، وهو مُعرَب منصوب وقد يُبنى على السكون، (وذلك في لغة غُنْم وربيعة)، فيكون في محلّ نصبٍ، وإذا وَلِيَهُ ساكنٌ حُرِّكَ بالكسر، على هذه اللغة، تَخلُّصاً من التقاءِ الساكنينِ، نحو: «جئتُ معِ القوم».

وأكثرُ ما يُستعملُ مضافاً، كما رأيتَ، وقد يُفرَدُ عن الإضافة، فالأكثر حينئذٍ أن يقعَ حالاً، نحو: «جئنا معاً» أي: جميعاً، أو مجتمعينِ، وقد يقعُ في موضع الخبر، نحو: «سعيدٌ وخالدٌ معاً»، فيكونُ ظرفاً متعلقاً بالخبر.

والفرقُ بين «مع»، إذا أُفردت، وبينَ «جميعاً» أنكَ إذا قلتَ: «جاؤوا معاً»، كان الوقتُ واحداً. وإذا قلتَ: «جاؤوا جميعاً»، احتمل أن يكونَ الوقتُ، واحداً، واحتملَ أنهم جاؤوا مُتفرّقينَ في أوقات مختلفة.

١٨ ـ كيفَ: اسمُ استفهام. وهي ظرفٌ للزمان عند سيبويهِ، في موضع نصبٍ دائماً، وهي مُتعلقةٌ إما بخبرٍ، نحو: «كيفَ أنت؟ وكيفَ أصبحَ القومُ؟»، وإمّا بحالٍ، نحو: «كيفَ جاءَ خالدٌ؟»، والتقديرُ عندهُ: «في أي حالٍ، أي على أي حالٍ؟».

والمُعتمَدُ أنها للاستفهامِ المجرّدِ عن معنى الظرفيّة، فتكون هي الخبرَ أو الحال، لا المتعلّقَ المقدّر.

وتكونُ أيضاً ثانيَ مفعولَيْ «ظنّ» وأخواتها، لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: «كيفَ ظننتَ الأمرَ؟».

وقد تكونُ اسمَ شرطٍ فيجزمُ فعلين، عندَ الكوفيين، نحو: «كيفَ تجلسْ أجلسْ. وكيفما تكنْ أكنْ». وهي، عند البصريين، اسمُ شرطٍ غيرُ جازم.

١٩ ـ إذْ: ظرفٌ للزمان الماضي، نحو: «جئتُ إذْ طلعت الشمسُ». وقد تكونُ ظرفاً للمستقبَل، كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١].

وهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية. وقد تقعُ موقعَ المضاف إليه، فتُضافُ إلى اسمِ زمانٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[1] [آل عمران: ٨].

وقد تقعُ موقعَ المفعولِ به (أو البدلِ منه).

فالأولُ كقوله سبحانه: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[2] [الأعراف: ٨٦].

والثاني كقوله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾[3] [مريم: ١٦].

وهي تلزمُ الإضافةَ إلى الجُمل، كما رأيتَ. فالجملةُ بعدها مضافة إليها. وقد يُحذف جزء الجملة التي تضافُ إليها، كقول الشاعر:

هَلْ تَرجِعَنَّ لَيالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنا ... وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إذْ ذاكَ أفْنانا[4]

---

(١) بعد: منصوب على الظرفية، وإذ مضاف إلى بعد، مبني على السكون في محل جر.

(٢) إذ: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاذكروا، أي اذكروا وقت كنتم قليلاً.

(٣) مريم: مفعول به لأذكر، وإذ: بدل من مريم بدل اشتمال، والمعنى: اذكر وقت انتباذ مريم.

(٤) إذ: في محل نصب على الظرفية، وذاك: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: إذ ذاك كذلك، أو حاصل، أو ذاك: خبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: إذ الأمر ذاك، والإشارة إلى رجوع الليالي الماضية التي يتمنى رجوعها، والاستفهام للتمني.

وقد تُحذَفُ الجملةُ كلُّها، ويُعوَّضُ عنها بتنوينِ «إذ» تنوين العِوَض، كقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: وأنتم حينَ إذْ بلغت الروحُ الحُلقوم تَنظرون.

٢٠ ـ لمَّا: ظرفٌ للزمانِ الماضي، بمعنى «حينٍ» أو «إذْ»، وهي تقتضي جملتينِ فعلاهما ماضيانِ، ومحلها النصبُ على الظرفية لجوابها، وهي مضافة إلى جملة فعلها الأول، والمُحقِّقون من العلماءِ يَرَوْنَ أنها حرفٌ لربطِ جُملتيها، وسمّوها حرفَ وُجودٍ لوجودٍ، أي: هو للدَّلالة على وجودِ شيء لوجودِ غيرِهِ، وسترى توضيحَ ذلك في كتاب الحروف، إن شاءَ الله.

٢١ ـ مُذ ومُنذُ: ظرفانِ للزّمان، و«مذ» مُخفَّفةٌ من «منذُ»، و«منذُ» أصلُها «من» الجارَّةُ و«إذ» الظرفيّةُ، لذلك كسرت مِيمُها في بعض اللُّغاتِ باعتبار الأصلِ.

وإن وَلِيَهما جملةٌ فعليّةٌ، أو اسميّةٌ، كانا مُضافينِ إليها، وكانت الجملةُ بعدَهما في موضع جَرّ بالإضافةِ إليهما، نحو: «ما تركتُ خدمةَ الأمةِ مُنذُ نشأتُ، وما زلتُ طَلاّباً للمجد مُذْ أنا يافِعٌ».

وإن وَلِيَهما مُفردٌ جاز رفعُهُ على أنهُ فاعلٌ لفعلٍ محذوف، نحو: «ما رأيتكَ منذ يومُ الخميس، أو مُذ يومانِ»، والتقديرُ: منذ كان أو مضى يوم الخميسِ، أو يومان، فالجملةُ المركبةُ من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جر بالإضافة إلى مذ أو منذ، ولكَ أن تَجُرّهُ على أنهما حرفا جرٍّ شبيهانِ بالزائدِ، نحو: «ما رأيتك مذ يومٍ أو منذُ يومينِ».

٢٢ ـ عَلُ: ظرفٌ للمكان بمعنى «فَوقُ». ولا يستعملُ إلّا بمن ولا يضافُ لفظاً على الصّحيح، فلا يُقالُ: «أخذتُهُ من عَلِ الخزانة»، كما يقال: «أخذتهُ من عُلوها ومن فوقها»، وأجاز قومٌ إضافتهُ.

وله حالتانِ:

الأولى: البناءُ على الضم، إن نَويتَ المضافَ إليه، نحو: «نَزَلتُ من عَلُ» تُريدُ من فوقِ شيءٍ مُعيَّنٍ مخصوص، قال الشاعر:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ[1] وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كِلابٍ مِنْ عَلُ

والحالة الثانية: جرّهُ لفظاً بمن، على أنهُ مُعرَبٌ، وذلك إن أردتَ التنكيرَ، فحذفتَ المضافَ إليه وجعلتَه نَسياً مَنسياً، نحو: «نزلتُ من عَلٍ»، تريدُ من مكانٍ عالٍ، لا من فوقِ شيءٍ مُعيّن، ومنه قول الشاعر يصف فرسهُ:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ، مُقْبِلٍ مُدبِرٍ مَعاً كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

---

(١) الثنية: العقبة وطريقها، والعقبة: مرقى صعبٌ في الجبال، أو هي طريق في أعلاها.

أراد تشبيهَ الفرسه في سرعته بِجُلمودٍ انحطَّ من مكانٍ عالٍ، لا من عُلْوٍ مخصوصَ.

٢٣ ـ أسماءُ الزمان، المُضافةُ إلى الجملِ، يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها. ويرَجّحُ بناءُ ما أضيفَ منها إلى جملةٍ صَدرُها مبنيٌّ، كقول الشاعر امرىء القيس:

عَلى حِينَ[1] عَاتَبتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبا فَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ؟ والشَّيْبُ وازعُ

وقول غيره:

لأجتَذِبَنَ مِنهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً عَلَى حِينَ[2] يَستصبِينَ كُلَّ حَليم

وإن كانت مُصدَّرةً بمُعرَبٍ، فالرَّاجحُ والأولى إعرابُ الظرفِ، كقولِهِ تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. وقد يُبنى، ومنه قراءَةُ نافعٍ: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ﴾، ببناء «يومَ» على الفتح، ومن هذا الباب قولُ الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمي، يا عَمْرَكِ الله، أنني كَريمٌ عَلى حِينِ[3] الكِرامُ قَليلُ

وقول الآخر:

تَذَكَّرَ ما تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلى حِينِ[4] التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ

٢٤ ـ يجري مَجرَى «قبل وبعد»، من حيث الإعرابُ تارة والبناءُ تارة أُخرَى، الجهاتُ الستُّ: «أمام وقُدّام وخَلف ووراءَ ويَمين وشمال ويَسار وفوق وتحت». فإن أُضيفت، أو قُطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، كانت مُعربَةً، نحو: «جلستُ أمامَ الصفِّ، وسرتُ يميناً، وامشِ من وراءِ الشَجرة» وإن قُطعت عن الإضافةِ لفظاً لا معنًى، بُنيتْ على الضمِّ، نحو: «اقعُدْ وراءُ، أو أمامُ، أو يمينُ، أو خَلفُ، أو فوقُ، أو تحتُ»، ونحو: «نزلتُ من فوقُ. ونظرتُ من تحتُ. وأتيتُ من يَسارُ».

وتقولُ: «جاءَ القوم، وخالدٌ خلفُ، أو أمامُ» تُريدُ خلفَهم أو أمامَهم، فحذفتَ المضافَ إليه ونوَيت معناهُ. قال الشاعر:

لَعَنَ الإلٰهُ تَعِلَّةَ بنَ مُسافِرٍ لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدّامُ

---

(١) يروى «حين» بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناء أولى هنا لإضافته إلى جملة مبنية الصدر.

(٢) بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناءُ أفضل، لأن المضارع هنا مبني، لاتصاله بنون جماعة المؤنث.

(٣) بالجر على الإعراب وهو الأولى هنا، لأنّ الجملة بعده معربة الصدر، وبالفتح على البناء وقوله: «يا عمرك الله» يا حرف تنبيه، وليست للنداء، أو للنداء والمنادى محذوف، وعمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أطال»، والله: فاعل لهذا الفعل المحذوف، والتقدير: أطال الله عمرك، ويجوز نصب الاسمين فيكون التقدير: «أسأل الله أن يطيل عمرك».

(٤) بالجر، على الإعراب، وبالفتح على البناء، والجر هنا أولى كما تقدم.

أي: «من قُدّامه».

(إذا أردت جهة معينة، فإنما تعينها بالإضافة، نحو: «سر يمينَ الصف»، أو بحذف المضاف إليه وبناء الظرف على الضم، نحو «سِر يمينُ»، تعني يمين شيءٍ معين معروف عنده، فالظرف هنا، وإن قطع عن الإضافة لفظاً، لم يقطع عنها معنى لأنه في نية الإضافة.

وإن أردت يميناً غير معين، قلت: «سر يميناً»، تقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً إلى التنكير والإبهام).

وفي حُكمها «أولُ وأسفلُ ودُونُ»، تقول: «قِفْ أوَّلَ الصفّ» وقِفْ أوَّلَ، ولَقيتُهُ عامَ أوَّلَ، وقِفْ أوَّلُ، وسِر من أوّل، وتقولُ: «اقعُدْ أسفلَ الصفّ. واقعد أسفلَ، وقم من أسفلَ، واقعُد أسفلُ، وسِرْ من أسفلُ»، وقد تقدمَ الكلامُ على «دون».

وأوَّلُ وأسفلُ ممنوعانِ من الصرف للوصفيّةِ ووزنِ «أفعلَ»، ولذا لم ينوَّنا في قولكَ: قُم من أسفلَ، ولقيتُهُ عَامَ أوَّلَ»[1].

فائدة

اعلم أن لفظ «أول» له استعمالان.

أحدهما: أن يراد به الوصف، فيكون بمعنى «أسبق»، فيعطى حكم اسم التفضيل، فيمتنع من الصرف ولا يؤنث بالتاء، نحو: «لقيتك عامَ أوّلَ»، ويستعمل بمن، نحو: «هذا أوّلُ من هذين، وجئت أولَ من أمس».

وثانيهما: أن لا يراد به الوصف، فيكون اسماً متصرفاً نحو: «لقيته عاماً أولاً»، تريد عاماً قديماً، ومنه قولهم «ما له أولٌ ولا آخرٌ، وما رأيت لهذا الأمر أولاً ولا آخراً»، بالتنوين، تعني بالأول والآخر المبدأ والنهاية. قال أبو حيان: وفي محفوظي أن هذا مما يؤنث بالتاء ويصرف أيضاً، فيقال: «أولةٌ وآخرةٌ» أو قلت: والعامة عندنا تقول: «هذا الشيء ما له أولةٌ ولا آخرةٌ»، وتقول: «والذي ما له أولةٌ ما له آخرةٌ» بالتأنيث.

٥ ـ المفعول معه

المفعولُ مَعَهُ: اسمٌ فضلةٌ وقعَ بعد واوٍ، بمعنى «مع» مسبوقةٌ بجملةٍ، ليدُلَّ على شيءٍ حصلَ الفعلُ بمُصاحبته (أي: معهُ)، بلا قصدٍ إلى إشراكِهِ في حكم ما قبلهُ، نحو: «مَشيتُ والنَّهرَ»[2].

وفي هذا المبحث ثلاثة مباحث:

---

(١) عام: منصوب على الظرفية، وهو مضاف، وأول: مضاف إليه، مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن أفعل، ومثله «أسفل» في قولك: «قم من أسفل».

(٢) أي: كنت مصاحباً له في مشي ومقارناً له.

١ ـ شُرُوطُ النصْبِ عَلى المعِيَّة

يشترط، في نصبِ ما بعد الواو، على أنه مفعولٌ معهُ، ثلاثةُ شُرُوط:

١ ـ أن يكون فضلةً (أيْ: بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه).

(فإن كان الاسم التالي للواو عمدة، نحو: «اشترك سعيدٌ وخليلٌ»، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة، وإنما كان «خليل» هنا عمدة، لوجوب عطفه على «سعيد» الذي هو عمدة، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، وإنما وجب عطفه؛ لأنّ فعل الاشتراك لا يقع إلَّا من متعدد، فبالعطف يكون الاشتراك مسنداً إليهما معاً، فلو نصبته لكان فضلة، ولم يكن له حظ في الاشتراك حاصلاً من واحد، وهذا ممتنع).

٢ ـ أن يكونَ ما قبلَهُ جملةً:

(فإن سبقه مفرد، نحو: «كلّ امرىء وشأنُه» كان معطوفاً على ما قبله. وكل: مبتدأ. وامرىء: مضاف إليه. وشأنه: معطوف على كل، والخبر محذوف وجوباً، كما تقدم نظيره في باب «المبتدأ والخبر»، والتقدير: كل امرىء وشأنُه مُقترنانِ، ولك أن تنصب «كل»، على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: «دع أو اترك»، فتعطف «شأنه» حينئذٍ عليه منصوباً).

٣ ـ أن تكونَ الواوُ، التي تسبقهُ، بمعنى «مَعَ».

(فإن تعين أن تكون الواو للعطف، لعدم صحة المعية، نحو: «جاء خالدٌ وسعيد قبله، أو بعده»، لم يكن ما بعدها مفعولاً معه، لأن الواو هنا ليست بمعنى «مع»، إذ لو قلت: «جاء خالد مع سعيد قبله، أو بعده» كان الكلام ظاهر الفساد.

وإن تعين أن تكون واوَ الحال فكذلك، نحو: «جاء عليّ والشمسُ طالعة»).

ومثالُ ما اجتمعت فيه الشُّروطُ: «سار عليّ والجبلَ. وما لكَ وسعيداً[1]؟ وما أنت وسليماً»[2].

٢ ـ أحكامُ ما بعدَ الواوِ

للاسم الواقع بعد الواو أربعةُ أحكام: وجوبُ النصبِ على المعيّةِ، ووجوبُ العطفِ، ورُجحانُ النصبِ، ورجحانُ العطف.

فيجب النصبُ على المعيّةِ (بمعنى أنه لا يجوز العطف) إذا لزمَ من العطف فسادٌ في المعنى،

---

(١) ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، ولك: متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: ما حاصل لك، و«سعيداً»: مفعول معه.

(٢) ما: استفهامية في محل رفع خبر مقدم، و«أنت»: مبتدأ مؤخر، «سليماً»: مفعول معه.

نحو: «سافرَ خليلٌ والليلَ، ورجعَ سعيدٌ والشمسَ» ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]] وقولهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩].

(وإنما امتنع العطف، لأنه يلزم منه عطف الليل على خليل، وعطف الشمس على سعيد، فيكونان مسنداً إليهما، لأن العطف على نية تكرير العامل، والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظاً ومعنى، كما لا يخفى، فيكون المعنى: «سافر خليل وسافر الليل، ورجع سعيد ورجعت الشمس» وهذا ظاهر الفساد.

ولو عطفتَ «شركاءكم»، في الآية الأولى، على «أمركم» لم يجز، لأنه يقال: «أجمع أمره وعلى أمره»، كما يقال: «عزمه وعزم عليه»، كلاهما بمعنى واحد، ولا يقال: «أجمع الشركاء أو عزم عليهم»، بل يقال: «جمعهم». فلو عطفت كان المعنى: «اعزموا على أمركم واعزموا على شركائكم»... وذلك واضح البطلان.

ولو عطفت الإيمان على الدار، في الآية الأخرى، لفسد المعنى، لأن الدار إنْ تُتَبوَّأ ـ أي تُسكن ـ فالإيمان لا يُتَبوأ. فما بعد الواو، في الآيتين، منصوب على أنه مفعول معه. فالواو واو المعية.

ويجوز أن تكون الواو في الآيتين، عاطفة وما بعدها مفعول به لفعل محذوف تقديره في الآية الأولى: «ادعوا واجمعوا» ـ فعل أمر من الجمع ـ وفي الثانية: «أخلصوا» ـ فعل ماض من الإخلاص ـ فيكون الكلام من عطف جملة على جملة، لا من عطف مفرد على مفرد.

ويجوز أن يكون شركاءكم معطوفاً على (أمركم) على تضمين «أجمعوا» معنى «هيئوا». وأن يكون الإيمان معطوفاً على تضمين «تبوؤوا» معنى «الزموا». والتضمين في العربية باب واسع).

ويجبُ العَطْفُ (بمعنى أنه يمتنعُ النصبُ على المعيّة) إذا لم يَستكمل شروطَ نصبهِ الثلاثةَ المتقدمةَ.

ويرَجحُ النصبُ على المعيّة، معَ جواز العطفِ، على ضَعفٍ، في موضعين:

١ ـ أن يلزمَ من العطف ضعفٌ في التركيب، كأن يلزمَ منه العطفُ على الضمير المُتّصل المرفوع البارز، أو المستتر، من غير فصلٍ بالضمير المنفصل، أو بفاصلٍ، أيِّ فاصلٍ، نحو: «جئتُ وخالداً. واذهبْ وسليماً»، ويَضعُفُ أن يُقالَ: «جئتُ وخالدٌ. واذهبْ وسليم».

(أي بعطف «خالد» على التاء في «جئت»، وعطف «سليم» على الضمير المستتر في «اذهب». والضعف إنما هو من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب، وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر، إلّا أن يفصل بينهما بفاصل أيِّ فاصل، نحو: «جئت اليوم وخالدٌ وأذهب غداً وسعيدٌ»، والأفضل أن يكون الفاصل ضميراً منفصلاً يؤكد به الضميرُ المتصل أو المستتر، نحو: «جئت أنا وخالد. واذهب أنت وسعيد»).

أما العطفُ على الضمير المنصوب المتّصل، فجائزٌ بلا خلافٍ، نحو: «أكرمتكَ وزُهيراً».

وأما العطفُ على الضمير المجرور، من غير إعادة الجارّ، فقد منعه جمهور النُّحاةِ، فلا يقالُ على رأيهم: «أحسنتُ إليك وأبيك»، بل: «أحسنتُ إليك وأباك»، بالنصب على المَعِيّة، فإن أعدتَ الجار جاز، نحو: «أحسنتُ إليك وإلى أبيك»، والحقُّ أنه جائز، وعلى ذلك الكسائيُّ وابنُ مالكٍ وغيرُهما، وجعلوا منه قولهُ تعالى: ﴿وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقد قرِئَ في السبع: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بجرِّ «الأرحام» عطفاً على الهاء في «به»، قرأ ذلك حمزةُ، أحدُ القُرّاءِ السبعة، لكنَّ الأكثرَ والأفصحَ إعادةُ الجارّ، إذا أُريد العطفُ، كما تقدم.

٢ ـ أن تكونَ المعيّةُ مقصودةً من المتكلم، فتَفوتُ بالعطف، نحو: «لا يَغُرَّكَ الغنى والبَطَرَ، ولا يُعجِبْكَ الأكلُ والشِّبَعَ، ولا تهوَ رغَدَ العيش والذُّلَّ»، فإن المعنى المراد، كما ترى، ليسَ النهي عن الأمرين، وإنما هو الأول مجتمعاً مع الآخر، ومنه قول الشاعر:

فَكونوا أَنتُمُ وبَني أَبيكُمْ مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

(فليس مراده: كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم، وإنما يريد: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قوي لتعيينه المعنى المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنى).

والمحقّقُون يوجبون، في مثل ذلك النصبَ على المعيّة، ولا يُجوّزون العطف. وهو الحقُّ، لأنَّ العطفَ يفيدُ التشريكَ في الحكم، والتشريكُ هنا غير مقصود.

ويرَجَّحُ العطفُ متى أمكنَ بغيرِ ضعفٍ من جهة التركيب، ولا من جهة المعنى، نحو: «سار الأميرُ والجيشُ، وسرتُ أنا وخالدٌ، وما أنتَ وسعيدٌ؟»[1]، قال تعالى: ﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩].

ومتى ترجّحَ العطفُ ضَعُفَ النصبُ على المعيّة، ومتى ترجحَ النصبُ على المعيّة ضعُفَ العطفُ.

خلاصة وتحقيق

(وخلاصة البحث: أن ما بعد الواو، تارة لا يصح تشريكه في حكم ما قبله، نحو: «سار عليّ والجبل» فيجب نصبه على المعية، وتارة يصح تشريكه فيمنع من العطف مانع، نحو: «جئت وسعيداً»، فيترجح نصبه على المعية. وتارة يجب تشريكه، نحو: «تصالح سعيد وخالد» فيجب العطف، وتارة يجوز تشريكه بلا مانع، نحو: سافرت أنا وخليل»، فيختار فيه العطف على نصبه على المعية، وتارة لا يكون التشريك مقصوداً، وإنما يكون المقصود هو المعية، فيكون الكلام

(١) سعيد: معطوف على أنت، وأنت: مبتدأ خبره «ما» الاستفهامية.

على نية الإعراض عن تشريك ما بعد الواو في حكم ما قبلها إلى مجرّد معنى المصاحبة. فيرجح النصب على المعية على العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالداً»، إذا أردت نهيه عن السفر مع خالد، لا نهيه ونهيَ خالدٍ عن السفر، وقد ذكرنا آنفاً بضعة أمثلة على ذلك، فإن قصدت إلى نهيهما كليهما عن السفر، ترجح العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالد».

والنفس تواقة إلى إيجاب النصب على المعية فيما لم يُقصد به إلى التشريك في الحكم، وإلى إيجاب العطف فيما يقصد به إلى التشريك فيه، مراعاة لجانب المعنى الذي يريده المتكلم، ونرى أن إجازتهم العطف في الصورة الأولى، والنصب على المعية في الصورة الثانية (على ضعف فيهما) إنما هي من حيث الصناعة اللفظية، بمعنى أنه لا يمنع من ذلك مانع من حيث القواعد النحوية، وأنت خبير بما في ذلك من التهويش على السامع والتلبيس عليه، فاحفظ هذا التحقيق واعمل به).

٣ ـ العاملُ في المَفْعُولِ مَعَهُ

يَنصبُ المفعولَ معهُ ما تقدَّمَ عليه من فعلٍ أو اسمٍ يُشبهُ الفعلَ.

فالفعلُ نحو: «سرتُ والليلَ»، والاسمُ الذي يُشبهُهُ، نحو: «أنا ذاهبٌ وخالداً»، «وحسبُكَ وسعيداً ما فعلتُما».

وقد يكونُ العاملُ مقدّراً، وذلكَ بعدَ «ما وكيفَ» الاستفهاميّتينِ، نحو: «ما أنتَ وخالداً، وما لك وسعيداً، وكيفَ أنتَ والسفرَ غداً، والتقدير: «ما تكون وخالداً؟ وما حاصل لك وسعيداً؟ وكيف تكونُ والسفرَ غداً».

واعلم أنه لا يجوزُ أن يتقدّمَ المفعولُ معهُ على عاملِه، ولا على مُصاحبِهِ، فلا يقال: «والجبلَ سارَ عليٌّ» ولا «سارَ والجبلَ عليٌّ».

٦ ـ الحال

الحالُ: وصفٌ فضلةٌ يُذكرُ لبيانِ هيئَةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو: «رجعَ الجندُ ظافراً، وأدِّبْ ولدَكَ صغيراً، ومررتُ بهندٍ راكبةً، وهَذا خالدٌ مُقبلاً».

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل، نحو: «طلعت الشمس صافية»، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو: «عدا خليل غزالاً» أي مسرعاً كالغزال.

ومعنى كونه فضلة: أنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، وليس معنى ذلك أنه يصح الاستغناء عنه إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾﴾

[الأنبياء: ١٦] وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]؛ وقول الشاعر:

إنما الميتُ من يعيشُ كئيباً كاسفاً بالُهُ، قليلَ الرّجاء

وقد تشتبه الحال بالتميز في نحو: «للّهِ دَرّهُ فارساً أو عالماً أو خطيباً»، فهذا ونحوه تمييزٌ لأنه لم يقصد به تمييز الهيئة، وإنما ذكر لبيان جنس المتعجب منه، والهيئة مفهومة ضمناً، ولو قلت: «للّهِ دَرّهُ من فارس». لصحَّ، ولا يصحّ هذا في الحال، فلا يقال: «جاء خالد من راكب» وليس مثل ما تقدم هو التمييز حقيقة، وإنما هو صفته نابت عنه بعد حذفه، والأصل «لله دَرّهُ رجلاً فارساً».

وربما اشتبهت الحال بالنعت، نحو: «مررت برجل راكب»، فراكب: نعت، لأنه ذكر لتخصيص الرجل لا لبيان هيته).

واعلم أنّ الحالَ منصوبةٌ دائماً، وقد تُجرُّ لفظاً بالباءِ الزائدة بعد النفيِ، كقول الشاعر:

فما رَجَعَتْ بِخَائِبةٍ رِكابٌ حَكيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاها

وفي هذا الباب تسعةُ مَباحثَ:

١ - الاسمُ الَّذِي تَكون لَهُ الحالُ

تجيءُ الحال من الفاعل، نحو: «رجع الغائبُ سالماً»، ومن نائب الفاعل، نحو: «تؤكلُ الفاكهةُ ناضجة»، ومن الخبرِ، نحو: «هذا الهلالُ طالعاً»، ومن المبتدأ[1] (كما هو مذهبُ سيبويه ومن تابعهُ، وهو الحقُّ)، نحو: «أنتَ مجتهداً أخي» ونحو: «الماءُ صرفاً شرابي»، ومن المفاعيل كلها على الأصحّ، لا من المفعول به وحدَهُ، فمجيئُها من المفعول به نحو: «لا تأكل الفاكهة فِجّةً» ومن المفعول المطلق نحو: «سرتُ سيري حثيثاً، فتعبتُ التعب شديداً»، ومن المفعول فيه نحو: «سريتُ الليلَ مظلماً، وصُمتُ الشهرَ كاملاً»، ومن المفعول لأجلِهِ نحو: «افعلِ الخيرَ محبةَ الخيرِ مجرَّدةً عن الرياء»، ومن المفعولِ معهُ نحو: «سِرْ والجبلَ عن يمينك» ونحو: «لا تَسرِ والليلَ داجياً».

ولا فرق بين أن يكون المفعولُ صريحاً، كما رأيتَ، أو مجروراً بالحرف، نحو: «انهضْ بالكريمِ عاثراً» ونحو: «لا تسرِ في الليل مُظلِماً» ونحو: «اسعَ للخير وحدَهُ».

وقد تأتي الحال من المضاف إليه بشرط أن يكون في المعنى، أو في التقدير، فاعلاً أو

(١) وكذا مما أصله المبتدأ نحو: «تكون مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الضمير المستتر في تكون الذي أصله مبتدأ، وأخي: خبر تكون، ونحو: «إنك مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الكاف التي أصلها مبتدأ، وأخي: خبر إنّ.

مفعولاً، وذلك في صورتين.

١ ـ أن يكونَ المضافُ مَصدراً أو وصفاً مضافين إلى فاعلهما أو نائب فاعلهما أو مفعولهما.

فالمصدرُ المضافُ إلى فاعلِهِ، نحو: سَرَّني قدومكَ سالماً[١]، ومنه قولهُ تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٢] [يونس: ٤]، وقولُ الشاعر مالك بن الديب:

تَقُولُ ابْنَتي: إنَّ انطلاقَكَ واحداً، إلى الرَّوْعِ يَوْماً، تاركي لا أباليا[٣]

والوصفُ المضافُ إلى فاعله نحو: «أنتَ حسَنُ الفرسِ مُسرَجاً»[٤].

والوصفُ المضافُ إلى نائب فاعله نحو: «خالدٌ مغمَضُ العينِ دامعةً»[٥].

والمصدرُ المضافُ إلى مفعولِهِ، نحو: «يعجبُني تأديبُ الغلام مُذنِباً، وتهذيبُهُ صغيراً»[٦].

والوصفُ المضافُ إلى مفعولِهِ نحو: «أنتَ واردُ العيشِ صافياً، ومسهّلُ الأمرِ صعباً»[٧]، ونحو: «خالدٌ ساري الليل مظلماً»[٨].

وبذلك تكونُ الحالُ قد جاءَت من الفاعل أو نائبه أو من المفعولِ، كما هو شرطها.

٢ ـ أن يَصِحَّ إقامةُ المضافِ إليه مقامَ المضاف، بحيثُ لو حذف المضافُ لاستقامَ المعنى، وذلكَ بأن يكونَ المضافُ جُزءاً من المضاف إليه حقيقةً، كقولهِ تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، ونحو: «أمسكتُ بيدكَ عاثراً»[٩]، أو يكونَ كجزءٍ منه، نحو: «تسرُّني طِباعُ خالدٍ راضياً،

---

(١) قدوم مضاف إلى الكاف، من إضافة المصدر إلى فاعله، وسالماً: حال من الكاف التي هي فاعل في المعنى، وإن كانت في اللفظ مضافة إلى المصدر.

(٢) جميعاً: حال من الكاف في مرجعكم، التي هي فاعل في المعنى.

(٣) واحداً: حال من الكاف في «انطلاقك» التي هي فاعل في المعنى، وتاركي: خبر إن.

(٤) حسن: صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها، وهو الفرس، ومسرجاً: حال من الفرس.

(٥) مغمض: اسم مفعول مضاف إلى نائب فاعله، ودامعة حال من العين.

(٦) تأديب: مصدر مضاف إلى مفعوله، ومذنباً حال من الغلام، وكذا تهذيب: مضاف إلى الضمير، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وصغيراً: حال من الضمير.

(٧) وارد: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وكذا مسهل: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وصافياً: حال من العيش، وصعباً: حال من الأمر.

(٨) ساري: اسم فاعل مضاف إلى الظرف وهو الليل، فهو مضاف إلى المفعول فيه.

(٩) اليد جزءٌ حقيقي من المضاف إليه، وهو ضمير المخاطب، وعاثراً: حال من الكاف وكذا اللحم جزء من الأخ، والصدور جزء مما أضيف إليه.

وتسوؤني أخلاقُهُ غضبان»(١). ومنه قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾(٢) [النحل: ١٢٣].

(وبذلك تكون الحال أيضاً قد جاءت من الفاعل أو المفعول تقديراً؛ لأنه يصح الاستغناء عن المضاف، فإذا سقط ارتفع ما بعده على الفاعلية أو انتصب على المفعولية، وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا يصحُّ أن يقال: «مررت بغلام سعاد جالسة»، لعدم صحة الاستغناء عن المضاف؛ لأنه ليس جزءاً من المضاف إليه، ولا كالجزء منه، فلو أسقطت الغلام، فقلت: «مررت بهند جالسة» لم يستقم المعنى المقصود، لأن القصد هو المرور بغلامها لا بها).

٢ ـ شروطُ الحال

يشترطُ في الحال أربعةُ شروطٍ:

١ ـ أن تكونَ صفةً مُنتقلةً، لا ثابتةً (وهو الأصلُ فيها)، نحو: «طلعت الشمسُ صافيةً».

وقد تكونُ صفةً ثابتةً، نحو: «هذا أبوكَ رحيماً * يومَ أُبعثُ حيّاً * خُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً * خَلَقَ الله الزَّرافةَ يَديها أطولَ من رِجليها(٣) * أنزلَ إليكم الكتابَ مفصّلاً»، وقال الشاعر:

فَجاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظامِ، كَأنما عِمامَتُهُ بَيْنَ الرِّجالِ لِواءُ(٤)

٢ ـ أن تكونَ نكرةً، لا معرفةً.

وقد تكون معرفةً إذا صحَّ تأويلُها بنكرةٍ، نحو: «آمنتُ بالله وحدَهُ»(٥)، أي: منفرداً، ونحو: «رجعَ المسافرُ عودَهُ على بَدئهِ»، أي: عائداً في طريقه، والمعنى أنه رجعَ في الحال، ونحو: «أدخلُوا الأولَ فالأولَ» أي مترتّبينَ، ونحو: «جاؤوا الجَمّاءَ الغَفيرَ»(٦)، أي جميعاً، ونحو: «افعلْ

---

(١) الطباع والأخلاق ليست جزءاً من خالد، لكنها كالجزء منه، لاشتماله عليها، وراضياً: حال من خالد، وغضبان حال من ضميره.

(٢) ملة الإنسان ومذهبه كالجزء منه.

(٣) يديها: بدل من الزرافة، بدل البعض من الكل، وأطول حال من الزرافة.

(٤) سبط العظام: مستوي القوام. وأصل ذلك في الشعر، يقال: شعر سبط أي ليس بجعد، ومنه يقال: «فلان سبط الكف، وسبط البنان» أي كريم، و«فلان جعد الكف» أي بخيل، لأنه يقبض كفّه دون الجود، يصف الشاعر بهذا البيت ابناً له بحسن القد وطول القامة واعتدالها.

(٥) اعلم أن «وحده» لم يستعمل إلا منصوباً؛ إلا ما ورد من ذلك شاذاً، كقولهم: «هو نسيجُ وحدِهِ، وعُيَير وحدِهِ، وجُحَيشُ وحدِهِ» بإضافته إلى ما قبله. فأما «نسيج وحده» فهو مدحٌ: «وأصله أن الثوب إذا كان غالياً رفيعاً فلا يُنسج على منواله معه غيره، وجُحيش وحده» فهذا ذمّ، وهو يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي، ولا يدخل في معونة أحد، ومعناه أنه يتفرد بخدمة نفسه، وهما تصغير عَير وجَحش.

(٦) الجماء: الجماعة الكثيرة، وأصلها من الجموم بمعنى الكثرة، وعددٌ جمٌّ: كثير، والغفير: من الغفر وهو الستر والتغطية، والمعنى جاؤوا جماعة كثيرة قد غطت وجه الأرض وسترتها لكثرتها، والغفير: فعيل

هذا جُهدَكَ وطاقتك»، أي: جاهداً جادًا. ونحو: «جاءَ القومُ قَضَّهُم، بقضيضهم»، أي جاؤوا جميعاً أو قاطبةً.

٣ ـ أن تكون نَفْسَ صاحبِها في المعنى، نحو: «جاءَ سعيدٌ راكباً».

(فإن الراكب هو نفس سعيد، ولا يجوز أن يقال: «جاء سعيد ركوباً»؛ لأن الركوب فعل الراكب وليس هو نفسه).

٤ ـ أن تكون مشتقّةً، لا جامدةً.

وقد تكون جامدةً مُؤَوَّلَةً بوصفٍ مشتقٍّ، وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: أن تدُلَّ على تشبيهٍ، نحو: «كرَّ عليٌّ أسداً»، أي: شُجاعاً كالأسد، ونحو: «وضَحَ الحقُّ شمساً»، أي: مضيئاً، أو منيراً كالشَّمس، ومنه قولهم: «وقعَ المصطرانِ عِدْلَيْ عَيرٍ»[1]، أي مصطَحبَينِ كاصطحابِ عدلَيْ حمارٍ حينَ سقوطهما.

الثانيةُ: أن تَدُلَّ على مُفاعلةٍ، نحو: «بِعتُكَ الفَرَس يداً بيدٍ»، أي: متقابضينِ، ونحو: «كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ»، أي: مُتشافهينِ.

الثالثةُ: أن تدلَّ على ترتيبٍ، نحو: «ادخلَ القومُ رجلاً رجلاً»، أي: مُتَرَتّبينَ، ونحو: «قرأتُ الكتابَ باباً باباً»، أي: مُتَرَتِّباً.

وقد تكونُ جامدةً، غيرَ مُؤَوَّلةٍ بوصفٍ مُشتقٍ، وذلك في سبع حالاتٍ:

الأولى: أن تكونَ موصوفةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

الثانيةُ: أن تدلَّ على تسعيرٍ، نحو: «بعتُ القمحَ مُدًّا بِعشرةَ قُروشٍ، واشتريتُ الثوبَ ذِراعاً بدينارٍ».

الثالثةُ: أن تدُلَّ على عددٍ، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

الرابعةُ: أن تدُلَّ على طَورٍ، أي حالٍ، واقع فيه تفضيلٌ، نحو: «خالدٌ غلاماً أحسنُ منهُ رجلاً»، ونحو: «العِنَب زبيباً أطيبُ منه دِبساً».

الخامسةُ: أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: «هذا مالُكَ ذهباً».

بمعنى «فاعل» وحقه أن يؤنث تبعاً لموصوفه، وذكر حملاً له على «فعيل» بمعنى «مفعول»، الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، أو على معنى الجمع في الجماء أي جاءوا جمعاً غفيراً، فقد يذكر المؤنث إذا حمل على معنى المذكر.

(١) العير، بفتح العين: الحمار، أهليًا كان أو وحشياً.

السادسةُ: أن تكونَ فرعاً لصاحبها، نحو: «هذا ذَهَبُكَ خاتماً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

السابعةُ: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: «هذا خاتمُكَ ذَهباً، وهذا ثوبُك كتّاناً»، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

فوائد

١ ـ سُمِع بعض المصادر مما يدل على نوع عامله منصوباً، فقال جمهور البصريين: إنه منصوب على الحال، وهو مؤول بوصف مشتق، نحو: «جاء ركضاً، قتله صبراً[1]. طلع علينا فجأة أو بغتة، لقيته كفاحاً[2] أو عياناً، كلمته مشافهة، أخذت الدرس عن الأستاذ سماعاً» ونحو ذلك وجعلُ هذه المصادر حالاً، كما قالوا، جائز، والأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع، فهو منصوبٌ على المصدرية لا على الحالية، لأن المعنى على ذلك، فلا حاجة إلى التأويل.

٢ ـ جعلوا أيضاً المصدر المنصوب بعد «أل» الكمالية (أي: الدالة على معنى الكمال في مصحوبها) منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق)، نحو: «أنت الرجل فهماً» والحق أنه منصوب على التمييز، ولا معنى للحال هنا.

٣ ـ جعلوا من المنصوب على الحال (بعد تأويله بوصف مشتق) المصدرَ المنصوب بعد خبرٍ مُشبهٍ به مبتدؤه، نحو: «أنتَ زهيرٌ شعراً، وسحبانُ فصاحةً، وحاتم جوداً، والأحنفُ حلماً، وإياسٌ ذكاءً». وهو منصوب على التمييز لا محالة، ولا معنى للحال هنا.

٤ ـ جعلوا أيضاً المنصوب بعد «أمّا» في مثل قولك: «أمّا علماً فعالمٌ» حالاً، بعد تأويله بوصف مشتق، وهو منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: «إن ذكرتَ العلم فهو عالم»، ولا معنى لنصبه على الحال.

٣ ـ عاملُ الحالِ وصاحبُها

تحتاج الحالُ إلى عاملٍ وصاحبٍ.

فعاملُها: ما تقدَّم عليها من فعلٍ، أو شبهِهِ، أو مَعناهُ.

فالفعلُ، نحو: «طلعت الشمسُ صافيةً».

والمرادُ بشبهِ الفعلِ: الصفاتُ المشتقّةُ من الفعلِ، نحو: «ما مسافرٌ خليلٌ ماشياً». والمراد

---

(١) أي: حبسه حتى مات.

(٢) الكفاح ـ بكسر الكاف ـ والمكافحة: المواجهة، والمكافحة في الحرب: أن يلقى القوم العدوَّ بوجوههم ليس دونها وقاية من ترس ونحوه. وفلان يكافح الأمور أي يباشرها بنفسه.

بمعنى الفعل تسعةُ أشياء:

١ ـ اسمُ الفعلِ، نحو: «صَهْ ساكتاً. ونَزَالِ مُسرعاً».

٢ ـ اسمُ الإشارةِ، نحو: «هذا خالدٌ مُقبلاً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]، وقولهُ: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوٓا۟﴾ [النمل: ٥٢]، وقوله: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢].

٣ ـ أدواتُ التّشبيهِ، نحو: «كأنَّ خالداً، مقبلاً، أسدٌ»، قال الشاعر:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ، رَطْباً ويَابِساً لَدَى وَكْرِها، العُنَّابُ والحَشَفُ البالي[(١)]

٤ ـ أدواتُ التّمني والتّرجّي، نحو: «ليتَ السرورَ، دائماً، عندنا»، ونحو: «لَعلَّكَ، مدَّعياً، على حقٍّ».

٥ ـ أدوات الاستفهام، نحو: «ما شأنُكَ واقفاً[(٢)]؟ * ما لَكَ مُنطلقاً؟ * كيفَ أنت قائماً؟ * كيفَ بزُهيرٍ رئيساً؟»[(٣)]. ومن ذلك قولهُ تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ۝٤٩﴾ [المدثر: ٤٩].

٦ ـ حرفُ التنبيهِ، نحو: «ها هُوَذا البدرُ طالعاً».

٧ ـ الجارُّ والمجرورُ، نحو: «الفرَسُ لكَ وحدَك».

٨ ـ الظرفُ، نحو: «لَدَينا الحقُّ خَفّاقاً لواؤُهُ».

٩ ـ حرفُ النداء، كقوله: «يا أيها الرَّبعُ مبكيّاً بساحتِهِ».

وصاحبُ الحالِ: ما كانت الحالُ وصفاً له في المعنى، فإذا قلتَ: «رجعَ الجندُ ظافراً»، فصاحبُ الحال هو «الجُندُ» وعاملُها هو «رجعَ».

والأصلُ في صاحبها أن يكون معرفةً، كما رأيتَ. وقد يكونُ نكرةً، بأحدِ أربعةِ شروطٍ:

١ ـ أن يتأخر عنها، نحو: «جاءني مُسرعاً مُستنجدٌ فأنجدتهُ»، ومنه قولُ الشاعر: «لِمَيّةَ مُوحِشاً طَلَلُ»[(٤)].

وقول الآخر:

---

(١) الحشف: أردأ التمر، أو اليابس الفاسد منه.

(٢) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. وشأنك: مبتدأ مؤخر، ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ، وشأنك خبراً، (واقفاً): حال من ضمير المخاطب.

(٣) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والباء، في «بزهير» حرف جر زائد و(زهير): مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

(٤) الطلل: ما شخص من آثار الدار، وموحشاً: حال من طلل مقدمة عليه.

وفي الجِسْمِ مِنّي بَيِّناً، لَوْ عَلِمْتِهِ، شُحُوبٌ. وإنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ[1]

وقولُ غيره:

ومَا لامَ نَفْسِي مِثْلَها لِيَ لائِمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي[2]

٢ ـ أن يسبقه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ.

فالأولُ، نحو: «ما في المدرسة من تلميذٍ كسولاً، وما جاءني أحدٌ إلّا راكباً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝﴾ [الشعراء: ٢٠٨]. والثاني، نحو: «لا يَبغِ امرؤٌ على امرىء مُستسهلاً بَغيَهُ»، ومنه قولُ الشاعر:

لاَ يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ[3]

الثالثُ، نحو: «أجاءَكَ أحدٌ راكباً؟»، ومنه قولُ الشاعر:

يَا صَاحِ، هَلْ حُمَّ عَيْشٌ باقِياً؟ فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ في إبعادِهَا الأَمَلا[4]

٣ ـ أن يَتخصَّصَ بوصفٍ أو إضافةٍ.

فالأولُ، نحو: «جاءني صديقٌ حميمٌ طالباً مَعونتي»، ومنهُ قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ [الدخان: ٤، ٥]، وقول الشاعر:

يا رَبِّ نَجَّيْتَ نُوحاً واستَجَبْتَ لَهُ في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا

والثاني، نحو: «مَرَّت علينا ستةُ أيامٍ شديدةً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

٤ ـ أن تكون الحالُ بعدَهُ جملةً مقرونةً بالواو، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقد يكونُ صاحبُ الحالِ نكرةً بلا مُسَوِّغٍ، وهو قليلٌ، كقولهم: «عليه مِئةٌ بيضاً»، وفي الحديث: «صلّى رسولُ الله ﷺ، قاعداً وصلّى وراءهُ رجالٌ قياماً».

٤ ـ تَقَدُّمُ الحالِ على صاحِبها وتَأَخُّرُها عنه

الأصلُ في الحالِ أن تتأخرَ عن صاحبها. وقد تتقدَّمُ عليه جوازاً، نحو: «جاء راكباً سعيدٌ»، ومنه قول الشاعر:

---

(١) بينا: حال مقدمة على صاحبها، وهو شحوب.

(٢) مثلها: حال من لائم مقدمة عليه.

(٣) الإحجام: التأخر، والحمام: الموت.

(٤) حُم عيش: هُيِّىء وقُدِّر، بالبناء للمجهول.

فَسَقَى دِيارَكِ، غَيْرَ مُفْسِدِها، صَوْبُ الرَّبيعِ ودِيمَةٌ تَهْمِي

وقد تتقدَّمُ عليه وُجوباً، وقد تتأخرُ عنهُ وجوباً.

فتتقدَّمُ عليه وُجوباً في موضِعين:

١ ـ أن يكونَ صاحبُها نكرةً غير مستوفيةٍ للشُّروطِ، نحو: «الخليلِ مُهذَّباً غلامٌ»، ومنه قول الشاعر:

وهَلاّ أَعَدُّوني لِمِثْلي، تَفَاقَدُوا، وفي الأرْضِ مَبْثُوثاً شُجاعٌ وعَقْرَبُ[١]

٢ ـ أن يكونَ محصوراً[٢]، نحو: «ما جاء ناجحاً إلّا خالدٌ، وإنما جاء ناجحاً خالدٌ»، تقولُ ذلك إذا أردتَ أن تحصُرَ المجيء بحالة النجاح في خالد.

وتتأخرُ عنه وجوباً في ثلاثة مواضع:

١ ـ أن تكونَ هي المحصورة[٣]، نحو: «ما جاء خالدٌ إلا ناجحاً، وإنما جاء خالدٌ ناجحاً»، تقول ذلك إذا أردت أن تحصُرَ مجيء خالدٍ في حالة النجاح، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الكهف: ٥٦ والأنعام: ٤٨].

٢ ـ أن يكون صاحبُها مجروراً بالإضافة، نحو: «يُعجبُني وُقوفُ عليٍّ خطيباً، وسرَّني عملُك مخلصاً».

أما المجرور بحرف جرٍّ أصلي، فقد منعَ الجمهورُ تقدُّمَ الحال عليه، فلا يقالُ: «مررتُ راكبةً بسعادَ وأخذتُ عاثراً بيدِ خليل»، بل يجب تأخيرُ الحال، وأجاز تقدُّمَهُ ابنُ مالك وغيرهُ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[٤] [سبأ: ٢٨]، وجعلَ بعضُهم جوازَ تقدُّمها عليه مخصوصاً بالشعر، كقول الشاعر:

إذا المَرءُ أعيَتْهُ المُرُوءَةُ ناشئاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ عَسِيرُ[٥]

---

(١) أي: هلا جعلوني عُدّة لرجل مثلي، (تفاقدوا): دعاء عليهم بأن يفقد بعضهم بعضاً، و(الشجاع): الخبيث من الحيات، وأراد بالشجاع والعقرب من يشبههما طباعاً من الناس.

(٢) أي: محصوراً في الحال.

(٣) محصوراً فيها صاحبها.

(٤) فكافة على قولهم، حال من الناس مقدمة، فهي بمعنى «جميعاً»، وقال المانعون: إنّ كافة هنا وصفٌ من الكف بمعنى المنع، لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث، كرجل راوية وباقعة وداعية، وجعلوه حالاً من الكاف في أرسلناك، وقولهم هذا أقرب إلى الحق، وقد جعل الزمخشري «كافة» صفة لمصدر محذوفة أي: «إرسالة كافة للناس».

(٥) كهلاً: حال من الهاء في «عليه» كما قالوا، والأقرب أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مطلب» العائد

وقول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمُ بُعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ، حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي[١]

وقول غيره:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمانَ صادِياً إلَيَّ حَبِيباً، إنَّها لَحَبِيبُ[٢]

وقولِ الآخر:

غافلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فَيُدْعَى، ولاتَ حِينَ نِداءِ[٣]

أمّا المجرور بحرفِ جرٍّ زائد، فلا خلافَ في جواز تقدُّم الحال عليه، لأن حرفَ الجرِّ الزائد كالسّاقِطِ فلا يُعتدُّ به، نحو: «ما جاء راكباً من أحدٍ. وكفى صديقاً بِكَ»[٤].

٣ ـ أن تكون الحالُ جملةً مقترنةً بالواو، نحو: «جاء عليٌّ والشمسُ طالعة»، فإن كانت غيرَ مُقترنة بها جاز تأخيرُها وتقديمها، فالأولُ نحو: «جاء خليلٌ يَحمِلُ كتابهُ»، والثاني نحو: «جاء يحملُ كتابَهُ خليلٌ»، وأجاز قومٌ تقديمَها وهي مُصَدَّرةٌ بالواو، والأصح ما ذكرناه.

٥ ـ تَقَدُّمُ الحالِ على عاملِها وتأخُّرُها عنه

الأصلُ في الحال أن تتأخرَ عن عاملها. وقد تتقدَّمُ عليه جوازاً، بشرطِ أن يكون فعلاً مُتصرفاً، نحو: «راكباً جاء عليّ» أو صفةً تُشبهُ الفعلَ المتصرفَ ـ كاسم الفاعلِ واسم المفعولِ والصفة المشبهَةِ ـ نحو: «مُسرعاً خالدٌ مُنطَلِقٌ»، ومن الفعل المتصرف قولُه تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧]، وقولهم: «شتّى تؤوبُ الحَلَبَةُ»[٥]، أي مُتَفرِّقين يرجعون.

(فإن كان العامل في الحال فعلاً جامداً، أو صفة تشبهه ـ وهي اسم التفضيل ـ أو معنى الفعل دون أحرفه، فلا يجوز تقديم الحال عليه.

فالأول نحو: «ما أجملَ البدرَ طالعاً!».

والثاني نحو: «عليّ أفصح الناس خطيباً».

على المرء، لأنه مصدر متعد يطلب فاعلاً ومفعولاً به، ومفعوله الضمير المضاف إليه. من إضافة المصدر إلى مفعوله، وحينئذٍ لا تكون الحال مقدمة على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

(١) طرأ: حال من الكاف في عنكم.

(٢) هيمان وصادياً: حالان من ياء الضمير في إليّ، والهيمان والصادي بمعنى العطشان.

(٣) غافلاً: حال من المرء.

(٤) صديقاً: حال من الكاف في «بك»، وبك، الباء: حرف جر زائد، والكاف، لها موضعان من الإعراب: موضع قريب وهو الجر بالباء الزائدة، وموضع بعيد وهو الرفع على أنها فاعل لكفى.

(٥) شتى: جمع شتيت بمعنى متفرق، وتؤوب: ترجع، والحلبة: جمع حالب.

والثالث نحو: «كأنّ علياً مُقدماً أسدٌ»، فلا يقال: «طالعاً ما أجمل البدر، ولا علي خطيباً أفصحُ الناس، ولا مقدِماً كأن علياً أسدٌ» ويستثنى من ذلك اسم التفضيل في نحو قولك: «سعيد خطيباً أفصح منه كاتباً، وإبراهيمُ كاتباً، أفصح من خليل شاعراً» ففي هذه الصورة يجب تقديم الحال، كما ستعلم.

واعلم أن اسم التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد، من حيث أنه لا يتصرف بالتثنية والجمع والتأنيث، كما تتصرف الصفات المشتقة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فهو لا يتصرف تصرّفها إلّا في بعض الأحوال، وذلك إن اقترن بأل أو أضيف إلى معرفة، فيصرف حينئذٍ إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً. كما عرفت في الجزء الأول من هذا الكتاب).

متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟

تتقدمُ الحالُ على عاملها وجوباً في ثلاثِ صُوَرٍ:

١ ـ أن يكون لها صدرُ الكلامِ، نحو: «كيفَ رجعَ سليمٌ؟»[(١)]، فإن أسماء الاستفهام لها صدرُ جملتها.

٢ ـ أن يكون العاملُ فيها اسمَ تفضيلٍ، عاملاً في حالين، فُضّلَ صاحبُ إحداهما على صاحبِ الأخرى، نحو: «خالدٌ فقيراً، أكرمُ من خليلٍ غنيّاً»، أو كان صاحبُها واحداً في المعنى، مُفضَلاً على نفسه في حالةٌ دونَ أُخرى، نحو: «سعيدٌ، ساكتاً، خيرٌ منه متكلماً»، فيجبُ والحالةُ هذهِ، تقديمُ الحال التي للمُفضّل، بحيثُ يتوسطُ اسمُ التفضيلِ بينهما، كما رأيتَ.

٣ ـ أن يكون العاملُ فيها معنى التّشبيه، دونَ أحرُفهِ، عاملاً في حالينِ يرادُ بهما تشبيهُ صاحبِ الأولى بصاحبِ الأخرى، نحو: «أنا، فقيراً، كخليلٍ غنيّاً»، ومنه قولُ الشاعر:

تُعَيّرُنا أنّنا عالةٌ ونحنُ، صعاليكَ، أنتُمْ مُلوكا[(٢)]

أو تشبيهُ صاحبهما الواحد في حالةٍ، بنفسه في حالةٍ أُخرى، نحو: «خالدٌ، سعيداً، مِثْلُهُ بائساً». فيجبُ، إذ ذاك، تقديمُ الحالِ التي للمُشبّهِ على الحالِ التي للمُشبّهِ به، كما رأيت، إلّا إن

---

(١) كيف: اسم استفهام مبني على الفتح، وهو في محل نصب على الحال من سليم، أي: على أية حال جاء؟.

(٢) أي: «نحن، في حال صعلكتنا مثلكم، في حال ملككم»، والعالة: جمع عائل، وهو الفقير، من عال الرجل: إذا افتقر، ومنه الحديث: «ما عال مقتصد ولا يعيل»، وهو من اليائي، وأما «عال الرجل أهله يعولهم فهو عائل»، إذا قام بما يحتاجون إليه، فهو من الواوي والصعلكة: الفقر، والصعاليك: الفقراء، واحدهم صُعلوك، وبهم لُقبَ عُروة بن الوَرد، فقيل له: «عُروة الصعاليك» لأنه كان يجمع الفقراء في حظيرته فيرزقهم مما يغنمه، وتصعلك: افتقر، وصعاليك العرب: لصوصهم وذؤبانهم، الذين يسلبون وينهبون ويغتالون، فِعلَ الذئاب في الفلوات.

كانت أداةُ التّشبيه «كأنَّ»، فلا يجوزُ تقديمُ الحال عليها مُطلقاً، نحو: «كأنَّ خالداً، مُهرولاً، سعيدٌ بطيئاً».

(فإن كان التشبيه العامل في الحالين، فعلاً أو صفة مشتقة منه، جاز تقديم حال المفضل عليه وتأخيرها عنه، فالأول نحو: «خالد ماشياً يشبه سعيداً راكباً»، والثاني نحو: «يشبه خالد ماشياً سعيداً راكباً»).

متى تتأخر الحال عن عاملها وجوباً؟

تتأخرُ الحال عن عاملها وجوباً في أحدَ عشرَ موضعاً:

١ ـ أن يكونَ العاملُ فيها فعلاً جامداً، نحو: «نِعْمَ المهذارُ ساكتاً، ما أحسنَ الحكيمَ متكلِّماً، بئس المرءُ منافقاً. أحسِنْ بالرَّجلِ صادقاً».

٢ ـ أن يكونَ اسمَ فعلٍ، نحو: «نَزالِ مسرعاً».

٣ ـ أن يكونَ مصدراً يَصِحُّ تقديرُهُ بالفعلِ والحرفِ المصدري، نحو: «سرَّني أو يَسرُّني، اغترابُك طالباً للعلم».

(إذ يصح أن تقول: «يسرني أن تغترب طالباً للعلم». فإن كان لا يصح تقديره بالفعل والحرف المصدري، نحو: «سمعاً كلام الله متلوّاً»، جاز تقديمها عليه، نحو: «متلوّاً سمعاً كلام الله».

٤ ـ أن يكون صِلةً لألْ، نحو: «خالدٌ هو العاملُ مجتهداً».

٥ ـ أن يكون صِلةً لحرفٍ مصدريٍّ، نحو: «يسرُّني أن تعمل مجتهِداً، سَرَّني أن عملتُ مُخلِصاً. يَسرّني ما تجتهدُ دائباً[1]، سرَّني ما سَعَيتَ صابراً»[2].

٦ ـ أن يكونَ مقروناً بلامِ الابتداءِ، نحو: «لأصبِرُ مُعتمِلاً».

٧ ـ أن يكونَ مقروناً بلامِ القسم، نحو: «لأثابرَنَّ مجتهداً».

٨ ـ أن يكونَ كلمةً فيها معنى الفعل دون أحرفِهِ، نحو: «هذا عليٌّ مقبلاً[3]. ليت سعيداً، غنيّاً، كريمٌ[4]. كأنَّ خالداً، فقيراً، غنيٌّ»[5].

---

(١) ما: مصدرية؛ وليست اسم موصول، والتأويل: يسرني اجتهادك دائباً.

(٢) ما: هنا أيضاً مصدرية، والتأويل: «سرني سعيك صابراً».

(٣) معنى الفعل هنا: التنبيه أو الإشارة.

(٤) معنى الفعل هنا: التمني المفهوم من ليت.

(٥) معنى الفعل هنا: التشبيه المفهوم من كأنّ.

٩ ـ أن يكون اسمَ تفضيلٍ، نحو: «عليٌّ أفصحُ القوم خطيباً»، إلّا إذا كان عاملاً في حالين، نحو: «العصفورُ، مغرداً خيرٌ منه ساكتاً»، فيجبُ تقديمُ حالِ المفضّل على عامله، كما تقدّم.

١٠ ـ أن تكونَ الحال مُؤكدةً لعاملها، نحو: «ولّى العدوُّ مدبِراً، فتبسّم الصديقُ ضاحكاً».

١١ ـ أن تكونَ جملةً مقترنة بالواو، على الأصحّ، نحو: «جئتُ والشمسُ طالعةٌ».

(فإن كانت غير مقترنة بالواو جاز تقديمها على عاملها، نحو: «يركب فرسه جاء خالد» وأجاز قوم تقديمها على عاملها وهي مصدرة بالواو، فأجازوا أن يقال: «والشمس طالعة جئت» والأصح ما قدّمناه. وقد سبق أنه لا يجوز تقديم الجملة المصدرة بالواو على صاحبها أيضاً، وأن قوماً أجازوه).

٦ ـ حذفُ الحالِ وحذفُ صاحِبها

الأصلُ في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفُها، لأنها فضلةٌ. وإن حذفت فإنما تُحذَفُ لقرينة. وأكثرُ ما يكونُ ذلك إذا كانت الحالُ قولاً أغنى عنه ذكرُ المَقول، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]، أي: «يدخلون قائلين: سلامٌ عليكم»، وقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ١٢٧﴾ [البقرة: ١٢٧]، أي: «يَرفعانِ القواعدَ قائلَينِ: ربّنا تقبّلْ منّا».

وقد يُحذَفُ صاحبُها لقرينةٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي: «بعثَه».

وقد يَعرِضُ للحال ما يَمنعُ حذفَها، وذلك في أربعِ صورٍ:

١ ـ أن تكونَ جواباً، كقولك: «ماشياً» في جواب من قال «كيف جئتَ؟».

٢ ـ أن تكونَ سادّةً مسَدَّ خبرِ المبتدأ[1]، نحو: «أفضلُ صدَقةِ الرجلِ مُستتراً».

٣ ـ أن تكونَ بَدلاً من التلفُّظِ بفعلها، نحو: «هنيئاً لكَ»[2].

٤ ـ أن يكونَ الكلامُ مَبنياً عليها ـ بحيثُ يَفسُدُ بحذفها ـ كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]، وقوله: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧] ومن هذا أن تكون محصورةً في صاحبها، أو محصوراً فيها صاحبُها، فالأولُ نحو: «ما جاء راكباً إلّا عليٌّ»، والآخرُ نحو: «ما جاءَ عليٌّ إلّا راكباً».

---

(١) راجع الكلام على أحكام خبر المبتدأ في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٢) أي: ثبت لك الشيء هنيئاً، ومعنى أنها بدل من التلفظ بفعلها أنها نائبة منابه، لأن الأصل أن يقال: «هناك الشيء، أو يهنئك الشيء».

٧ ـ حذفُ عاملِ الحالِ

يحذَفُ العاملُ في الحال. وذلك على قسمين: جائز وواجب.

فالجائزُ كقولك لقاصد السفر: «راشداً»[١]، وللقادم من الحجّ: «مأجوراً»[٢]، ولمن يحدِّثُك: «صادقاً»[٣]، ونحو: «راكباً»[٤] لمن قال لكَ: «كيف جئتَ؟»، و«بَلى مسرعاً»[٥] في جواب من قال لكَ: «إنَّكَ لم تنطلق». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾[٦] [القيامة: ٣، ٤]، وقولُهُ: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، إلى قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾[٧] [البقرة: ٢٣٩].

والواجبُ في خمس صوَر:

١ ـ أن يُبيَّن بالحالِ ازديادٌ أو نقصٌ بتدريج، نحو: «تَصدَّقْ بدرهم فصاعداً، أو فأكثرَ»، ونحو: «اشترِ الثّوبَ بدينار فنازلاً، أو فأقلَّ، أو فَسافِلاً»[٨]، وشرْطُ هذه الحالِ أن تكون مصحوبة بالفاءِ، كما رأيت، أو بِثُمّ. والفاءُ أكثرُ.

٢ ـ أن تُذكرَ للتّوبيخ، نحو: «أقاعداً عن العمل، وقد قام الناس؟»، ونحو: «أمتَوانياً، وقد جَدَّ قُرَناؤكَ؟»، ومنه قولهم: «أتَميمياً مَرةً، وقَيسيّاً أُخرَى؟»[٩].

٣ ـ أن تكونَ مُؤكدةً لمضمونِ الجملةِ، نحو: «أنت أخي مواسياً»[١٠].

٤ ـ أن تَسُدَّ مَسَدَّ خبر المبتدأ، نحو: «تأديبي الغلامَ مُسيئاً»[١١].

٥ ـ أن يكون حذفُهُ «أي حذفُ العامل» سَماعاً، نحو: «هنيئاً لك»[١٢].

---

(١) أي: تسافر راشداً.

(٢) أي: رجعت مأجوراً.

(٣) أي: تقول أو تتكلم أو تحدث صادقاً.

(٤) أي: جئت راكباً.

(٥) أي: بلى انطلقت مسرعاً.

(٦) أي: بلى نجمعها قادرين.

(٧) أي: فصلوا رجالاً أو ركباناً، والرجال هنا: جمع راجل؛ وهو من يمشي على رجليه، والركبان: جمع راكب.

(٨) أي: ذهب العدد صاعداً أو نازلاً، والفاء زائدة لتزيين اللفظ.

(٩) أي: أتوجد تميماً مرة، وتتحوّل قيساً مرة أخرى؟ تقول ذلك للمتلوّن المنافق الذي لا يثبت على حال.

(١٠) أي: أعرفك مواسياً.

(١١) أي: تأديبي إياه حاصل إذ يوجد مسيئاً.

(١٢) أي: ثبت لك الشيء هنيئاً.

٨ - أقسامُ الحال

تنقسم الحال - باعتبارات مختلفة - إلى مؤسّسة ومؤكدة، وإلى مقصودة لذاتها وموطئة، وإلى حقيقية وسببية، وإلى مفردة وجملة وشبه جملة، فالمجموع تسعة أنواع، وسيأتيك بيانها:

الحال المؤسسة، والحال المؤكدة

الحالُ، إمَّا مؤسسةٌ، وإمَّا مؤكدةٌ.

فالمؤسسةُ (وتُسمَّى المبيِّنة أيضاً، لأنها تُذكرُ للتّبيين والتّوضيح): هي التي لا يُستفادُ معناها بدونها، نحو: (جاءَ خالدٌ راكباً)، وأكثر ما تأتي الحالُ من هذا النوع، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الكهف: ٥٦ والأنعام: ٤٨].

والمؤكدةُ: هيَ التي يُستفادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتى بها للتوكيد.

وهي ثلاثةُ أنواع:

١ - ما يؤتى بها لتوكيد عاملها، وهي التي تُوافقه معنًى فقط، أو معنى ولفظاً.

فالأول نحو: (تبسّم ضاحكاً)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقولهُ: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

والثاني كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقولِ الشاعر:

أَصِخْ مُصِيخاً لِمَنْ أَبدَى نَصِيحَتَهُ   والزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجَدِّ بِاللَّعِبِ

٢ - ما يؤتى بها لتوكيدِ صاحبها، نحو: (جاءَ التلاميذُ كلُّهم جميعاً). قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس: ٩٩].

٣ - ما يؤتى بها لتوكيدِ مضمون جملة معقودة من اسمينِ معرفتينِ جامدينِ، نحو: «هو الحقُّ بيّناً، أو صريحاً»، ونحو: «نحنُ الإخوةُ مُتعاونينَ»، ومنهُ قولُ الشاعر:

أنا ابنُ دَارَةَ[1]، مَعْروفاً بها نَسَبي   وهَلْ بِدَارَةَ، يَالَلنَّاسِ مِنْ عارِ

الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة

الحالُ، إمَّا مقصودة لذاتها (وهو الغالبُ) نحو: «سافرتُ منفرداً»، وإمَّا مُوطِّئة، وهيَ الجامدةُ الموصوفةُ، فتُذكرُ توطئةً لما بعدها، كقولهِ تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]، ونحو: «لقيتُ خالداً رجلاً مُحسناً».

(١) دارة: اسم أمه.

الحال الحقيقية، والحال السببية

الحالُ، إمَّا حقيقيةٌ، وهي التي تُبيِّنُ هيئةَ صاحبها (وهو الغالبُ) نحو: (جئتُ فَرِحاً)، وإما سَببيّة، وهي ما تُبيِّنُ هيئة ما يَحملُ ضميراً يعودُ إلى صاحبها، نحو: (ركِبتُ الفرسَ غائباً صاحبُهُ)، ونحو: (كلَّمتُ هنداً حاضراً أبوها).

الحال الجملة

الحالُ الجملة. هو أن تقعَ الجملةُ الفعليةُ، أو الجملةُ الاسميّة، مَوقعَ الحال، وحينئذٍ تكونُ مؤوَّلة بمفرد، نحو: «جاء سعيدٌ يركُضُ» ونحو: «ذهبَ خالِدٌ دَمعُهُ مُتحدِّرٌ». والتأويلُ: «جاء راكضاً. وذهب مُتحدِّراً دَمعُهُ».

ويُشترطُ في الجملة الحاليّة ثلاثةُ شروطٍ:

١ ـ أن تكون جملةً خبريّةً، لا طلبيةً ولا تَعَجُّبيةً.

٢ ـ أن تكون غيرَ مُصدّرةٍ بعلامةِ استقبال.

٣ ـ أن تَشتملَ على رابط يربطُها بصاحب الحال.

والرابطُ إمّا الضميرُ وحدَهُ، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦﴾ [يوسف: ١٦]. وإمّا الواوُ فقط، كقوله سبحانهُ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]. وإمّا الواوُ والضميرُ معاً، كقوله تعالى: ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

الحال شبه الجملة

الحالُ شِبهُ الجملة: هو أن يقعَ الظرف أو الجارُّ والمجرورُ في موقعِ الحال. وهما يتعلقانِ بمحذوفٍ وجوباً تقديرُهُ «مستقرّاً» أو «استقرَّ». والمُتعلِّقُ المحذوفُ، في الحقيقة هو الحال، نحو: «رَأيتُ الهلالَ بيَن السحابِ»، ونحو: «نظرتُ العُصفورَ على الغصنِ». ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩].

فائدة جليلة

إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرورٌ بحرف جرّ، وكلاهما صالحانِ للخبرية والحالية، فإن تَصدَّرَ الجملةَ الظرفُ أو المجرورُ، فالمُختارُ نصبُ الاسم على الحاليّة وجعلُ الظرفِ أو المجرور خبراً مقدماً، نحو: «عندك، أو في الدار، سعيدٌ نائماً»، ونحو: «عندَك، أو في الدار، نائماً سعيدٌ»، لأنه بتقديمه يكون قد تَهيّأ للخبرية، ففي صرفه عنها إجحافٌ، ويجوز العكس.

وإن تَصدَّرَها الاسمُ، وجب رفعُهُ وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالاً، نحو: «نائمٌ عندَكَ، أو في الدار، سعيد»، ونحو «نائم سعيدٌ عندَكَ، أو في الدار».

وإن تَصدَّرَها المبتدأ، فإن تقدَّمَ الظرفُ أو المجرور على الاسم، جاز جعلُ كلٍّ منهما حالاً والآخر خبراً، نحو: «سعيدٌ عندكَ، أو في داره «نائماً»، أو تقولُ: «نائمٌ»[1].

وإن تَقدَّمَ الاسم على الظرف أو المجرور، فالمختارُ رفعُ الاسم، وجعلُ الظرفِ أو المجرور حالاً، نحو: «سعيدٌ نائمٌ عندَك، أو في داره»[2]، ويجوز العكسُ (وهو قليل في كلامهم)، فتقولُ: «سعيدٌ نائماً عندَكَ، أو في داره».

ومنعَ الجمهورُ نصبَ الاسم، في هذه الصورة، وأجازه ابن مالك مُستنداً إلى قراءة الحسن البصريّ ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصبِ «مطوياتٍ» على الحال، وجعل «بيمينهِ» خبراً عن «السّموات»، وإلى قراءة من قرأ، ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩]، بنصب «خالصةً» على الحال، وجعلِ «لذكورنا» خبراً عن «ما الموصوليّة»، والقراءتان شاذّتانِ، لكنَّ فيهما دليلاً على الجواز، لأنه ليس معنى شذوذِ القراءة أنها غيرُ صالحةٍ للاحتجاج بها عَربيّةً.

فإن لم يَصلُحِ الظرفُ أو المجرورُ بالحرف للخبريّة (بحيثُ لا يكون مستغنًى عن الاسم، لأنه لا يَحسُنُ السكوتُ عليه) تَعيّنتْ خبريةُ الاسم وحاليّةُ الظرف أو المجرور، نحو: «فيكَ إبراهيمُ راغبٌ»، ونحو: «إبراهيمُ فيكَ راغبٌ». إذ لا يصحُّ أن تَستغنيَ هنا عن الاسم، فتقولُ: «إبراهيم فيك».

الحال المفردة

الحالُ المُفرَدةُ: ما ليست جملةً ولا شِبهَها[3]، نحو: «قرأتُ الدرسَ مجتهداً، وكتَباهُ مُجتهدَينِ، وتعَلمناهُ مجتهدِينَ».

٩ ـ واوُ الحالِ وأحكامُها

واوُ الحالِ: ما يصحُّ وقوعُ «إذ» الظرفيّةِ موقعَها، فإذا قلتَ: «جئتُ والشمسُ تغيبُ»، صحَّ أن تقول: «جئتُ إذ الشمسُ تغيب».

ولا تدخلُ إلّا على الجملة، كما رأيتَ، فلا تدخلُ على حال مُفرَدة، ولا على حالٍ شِبهِ جملةٍ.

---

(١) إن نصبت «نائماً» جعلته حالاً، فكان الظرف أو المجرور خبراً، وإن رفعته كان خبراً؛ وجعلت الظرف أو المجرور حالاً.

(٢) ولك في هذه الحالة أيضاً أن تعلق الظرف وحرف الجر بالخبر، وهو هنا «نائم».

(٣) ليس المراد بالمفرد ـ في باب الحال ـ ما يقابل المثنى والجمع، بل المراد ما يقابل الجملة وشبهها.

وأصلُ الرَّبطِ أن يكونَ بضمير صاحب الحال، وحيثُ لا ضميرَ وجبتِ الواو، لأنَّ الجملةَ الحاليّةَ لا تخلو من أحدهما أو منهما معاً، فإن كانت الواو مع الضمير كان الرَّبطُ أشدَّ وأحكم.

وواو الحالِ، من حيثُ اقترانُ الجملة الحاليّة بها وعدمُهُ، على ثلاثة أضرُبٍ: واجبٍ وجائزٍ ومُمتنع.

متى تجب واو الحال؟

تجبُ واو الحال في ثلاث صُوَرٍ:

١ ـ الأولى أن تكون جملةُ الحالِ اسميَّةً مجرَّدةً من ضمير يَربِطُها بصاحبها، نحو: «جئتُ والناس نائمون»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: ٥]، وقولهُ: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، وتقول: «جئتُ وما الشمسُ طالعةٌ».

٢ ـ أن تكون مُصدَّرَةً بضمير صاحبها، نحو: «جاء سعيدٌ وهو راكبٌ»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

٣ ـ أن تكون ماضيةً غيرَ مُشتملةٍ على ضمير صاحبها، مُثبتةً كانت أو مَنفيَّةً. غير أنه تجب «قدْ» معَ الواوِ في المثبتةِ، نحو: «جئتُ وقد طلعت الشمسُ»، ولا تجوز مع المنفيّةِ، نحو: «جئتُ وما طلعتِ الشمسُ».

متى تمتنع واوالحال؟

تمتنعُ واوُ الحال من الجملة في سبعِ مَسائلَ:

١ ـ أن تقعَ بعد عاطفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾[1] [الأعراف: ٤].

٢ ـ أن تكونَ مُؤكدةً لمضمون الجملةِ قبلَها، كقولهِ سبحانهُ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

٣ ـ أن تكونَ ماضِيَّةً بعد «إلاّ»، فتمتنعُ حينئذٍ من «الواو» و«قدْ» مجتمعتين، ومُنفردتينِ،

---

(١) قوله تعالى: ﴿أهلكناها﴾ [الأعراف: ٤] أي أهلكنا أهلها، وقوله: ﴿فجاءها﴾ [الأعراف: ٤] أي: فجاء أهلها، فالكلام على حذف مضاف، و(البأس): العذاب، وبياتاً: مصدر وضع موضع الحال، وهو مصدر بات يبات بياتاً، بمعنى بات يبيت بيتاً وبيتوتة، يقال: بات الرجل: إذا أدركه الليل، و(قائلون): أي نائمون وقت الظهيرة، من القيلولة، وهي الاستراحة نصف النهار سواءٌ أكان معها نوم أم لا، يقال: قال الرجل يقيل قيلولة ومقيلاً، والقائلة: الظهيرة، والمعنى: جاء أهلها عذابُنا بائتين أو قائلين.

وتُربطُ بالضميرِ وحدَهُ[1]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١]. ولا عبرةَ بِشذوذِ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو، تمسُّكاً بقولِ الشاعر:

نِعْمَ امرَءًا هَرِمٌ، لم تَعْرُ نائِبَةٌ ... إلاَّ وكانَ لِمُرْتاعٍ بها وَزَرا

أو إلى جواز اقترانها بِقَدْ، تمسكاً بقولِ الآخر:

مَتَى يَأْتِ هذا المَوْتُ لَمْ يُلْفِ حاجَةً ... لِنَفْسِيَ، إلاَّ قَدْ قَضَيْتُ قَضاءَها

لأنَّ ذلك شاذ مخالفٌ للقاعدةِ، وللكثيرِ المسموعِ في فصيح الكلام، منثورهِ ومنظومه.

٤ ـ أن تكون ماضيةً قبلَ «أو»، كقول الشاعر:

كُنْ لِلخَليلِ نَصيراً، جارَ أَوْ عَدَلاَ ... وَلاَ تَشُحَّ عَلَيْهِ، جادَ أَوْ بَخِلاَ

٥ ـ أن تكونَ مُضارعيَّةً مُثبَتةً غير مُقترنةٍ بِقدْ وحينئذٍ تُربطُ بالضميرِ وحدَهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾ [المدثر: ٦]، ونحو: «جاء خالدٌ يحملُ كتابهُ». فإن اقترنت بقدْ، وجبتِ الواوُ مَعَها، كقولِهِ تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]. ولا يجوزُ الواوُ وحدَها ولا قَد وَحدَها، بل يجبُ تجريدُها منهما معاً. أو اقترانها بهما معاً، كما رأيت.

٦ ـ أن تكونَ مضارعيَّةً منفيَّةً بِـ «ما»، فتمنعُ حينئذٍ من الواو وقد، مُجتمعتينِ ومُنفردتينِ، وتُربَطُ بالضميرِ وحدَهُ، كقول الشاعر:

عَهِدْتُكَ ما تَصْبُو، وفيكَ شَبيبَةٌ ... فَما لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّما؟

وقول الآخر:

كأنَّها ـ يومَ صَدَّتْ مَا تُكَلِّمُنا ـ ... ظَبْيٌ بِعُسْفانَ ساجِي الطَّرْفِ مَطْرُوفُ

(وأجاز بعض العلماء اقترانها بالواو، نحو: «حضر خليل وما يركب». وليس ذلك بالمختار عند الجمهور. والذوق اللغوي لا يأباه. قال السيوطي في «همع الهوامع»: والمنفيّ بما فيه الوجهان أيضاً، نحو: «جاءَ زيد وما يضحك؛ أو ما يضحك»).

٧ ـ أن تكونَ مُضارعيَّةً مَنفيَّةً بـ «لا»، فتمنع أيضاً من «الواو» و«قَدْ» مُجتمعتينِ ومُنفردتينِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقولِهِ: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] وقولِ الشاعر:

لَوْ أَنَّ قَوْماً ـ لارْتِفاعِ قَبِيلَةٍ ... دَخَلُوا السَّماءَ ـ دَخَلْتُها لاَ أُحجَبُ

---

(١) فإن لم يكن ضمير يربط الحال بصاحبها امتنعت المسألة، فلا يقال: «ما جئت إلا طلعت الشمس» لخلو الجملة حينئذٍ من رابط، فإن أردت هذا المعنى قلت: «ما جئت إلا والشمس قد طلعت»، فتكون الحال جملة اسمية، قال ابن الناظم في شرح ألفية أبيه: «وإن كانت (أي الجملة الحالية) مصدرة بفعل ماضٍ، فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك «الواو» اهـ.

(وأجاز قوم اقترانها بالواو، لكنه بعيد من الذوق اللغوي. قال ابن الناظم: «وقد يجيء أي المضارع المنفي بلا بالضمير والواو».

فإن كنت مَنفية بِلَمْ، جاز أن تُربَط بالواوِ والضميرِ معاً، كقولهِ تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقولِ النابغة الذبياني الشاعرِ:

سَقَطَ النَّصيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ فَتَناوَلَتْهُ، وَاتَّقَتْنا بِالْيَدِ[1]

وجاز أن تُربَط بالضمير وحدَهُ، كقوله تعالى: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقولِ الشاعر:

كَأَنَّ فُتاتَ العِهْنِ ـ في كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بهِ ـ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ[2]

فإن خلت من الضميرِ، وجبَ رَبطُها بالواو، نحو: «جئت ولم تطلُعِ الشمسُ» ولا يجوزُ تركها، ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دائِرَةٌ عَلى ابنَيْ ضَمْضَمِ

وإن كانت منفيّة بلمّا، فالمختارُ ربطها بالواو على كل حال، كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾[3] [آل عمران: ١٤٢] وقول الشاعر:

أَشَوْقاً وَلَمّا يَمضِ لي غَيْرُ لَيْلَةٍ؟ فَكَيْفَ إذا خَبَّ الْمَطِيُّ بِنا عَشْرا؟

وقول غيره:

إذا كُنْتَ مأكُولاً، فكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإلّا فأدْرِكْني ولمّا أُمَزَّقِ

(وأجاز النحاة ربطها بالضمير وحده، نحو: «رجعت لما أبلغ مرادي». والمختار أن تربط بالواو والضمير معاً، لأنها لم ترد في كلام العرب إلّا كذلك. وإنما جوّز النحاة ترك الواو معها، قياساً على أختها (لم)، لا سماعاً. والنفس غير مطمئنة إلى هذا القياس، لأنّ الذوق اللغوي يأباه. قال ابن مالك: والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس. إلّا أني لم أجده إلّا بالواو).

---

(١) النصيف: خمار تختمر به المرأة.

(٢) العهن: الصوف المصبوغ، والفنا ـ بفتح الفاء، ويكتب بالألف والياء ـ عنب الثعلب، وهو شجر له حب أحمر، كان النساء يتخذن منه القلائد، وقد شبه الشاعر ما يتساقط من العهن ـ من هوادجهن ـ بهذا الحب الأحمر الذي لم يتحطم، وإنما قيده بعدم التحطم؛ لأنه إنما يكون أحمر إن كان صحيحاً؛ فإذا تكسر لم يبق احمراره.

(٣) يعلم: منصوب بأن مضمرة بعد الواو.

متى تجوز واو الحال وتركها

يجوزُ أن تقترنَ الجملةُ بواو الحالِ، وأن لا تقترنَ بها، في غير ما تقدَّم من صُورَ وجُوبها وامتناعها.

غيرَ أن الأكثرَ في الجملةِ الأسميّة ـ مُثبتةً أو منفيةً ـ أن تقترنَ بالواو والضمير معاً[١].

فالمُثبتةُ كقولهِ تعالى: ﴿خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقولهِ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

والمنفيّةُ نحو: «رجعتُ وما في يدي شيءٌ».

وقد تُربَطُ ـ مُثبَتةً أو منفيّةً ـ بالضمير وحدَهُ[٢].

فالمُثبتَةُ كقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقولِ الشاعر:

وَلَـوْلاَ جَـنَـانُ الـلـيـلِ مـا آبَ عـامـرٌ ... إلـى جَـعْـفَـرٍ، سِـرْبـالُـهُ لَـمْ يُـمَـزَّقِ[٣]

وتقول: «جاءَ عليٌّ، وجهُهُ مُتهلّلٌ. وكرّ خالدٌ كأنّهُ أسدٌ». والمنفيّة كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾[٤] [الرعد: ٤١].

(ولا يشترط لاقتران الجملة الاسمية بالواو، عدم اقترانها بإلا (كما توهم بعض أصحاب الحواشي سامحهم الله، فإن ذلك ثابت في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ۝﴾ [الحجر: ٤]. وهذا الشرط إنما هو للجملة الماضيَّة فقط، كما علمت، وأما الجملة الاسمية فقد تقترن بهما معاً كما رأيت، وقد تقترن بإلا وحدها، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝﴾ [الشعراء: ٢٠٨].

أمّا الجملةُ الماضيّة الحاليَّة، فإن كانت مُثبَتَةً، فأكثرُ ما تُربَطُ بالضمير والواو وقَدْ معاً[٥]،

---

(١) أي بشرط أن لا تقع بعد عاطف، وأن لا تكون مؤكدة لمضمون الجملة، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو واكتفت بالضمير، كما تقدم.

(٢) أي بشرط أن لا تُصدَّر بضمير صاحبها، فإن صُدّرت به وجبت الواو، كما سبق.

(٣) جنان الليل ـ بفتح الجيم ـ ظلامه، وآب: رجع، والسربال: الثوب.

(٤) أي: لا ناقض له ولا رادّ، والمعنى أن حكم الله مُبرَم، فليس له من يتعقبه بنقض أو ردّ، من قولهم عقب الحاكم على حكم من قبله ـ من باب التفعيل ـ إذا تتبعه وتعقبه لينقضه أو يبرمه، وهذا يشبه ما تقوم به محكمة التمييز التي تسمى محكمة النقض والإبرام أيضاً، ولو سمّوها «محكمة التعقيب» لكان أولى وأخصر.

(٥) أي بشرط أن لا تقع بعد (إلا) ولا قبل (أو)، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو وقد مجتمعتين ومنفردتين: كما تقدم.

كقولِهِ تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥].

وأقلُّ منه أن تُربَطَ بالضمير وقَدْ فقط، دون الواوِ[1]، كقول الشاعر:

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ، قَدْ غَيَّرَ الْبِلَى مَعارِفَها، والسَّارِياتُ الهَواطِلُ[2]

وأقلّ من هذا أن تُربَطَ بالضمير وحدَهُ، دون الواو وقَدْ، كقوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، وقولِهِ: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ومنه قول الشاعر أبي صخر الهذلي:

وإنِّي لتَعْرُوني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ[3] كما انتفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

وأقلّ من الجميع أن تُربَطَ بالضمير والواو فقط[4]، دونَ قد، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ وَأَقْبَلُوا۟ عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يوسف: ٧١]، وقوله: ﴿قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

إن كانت منفيّةً امتنعتْ معها «قد»، فهي تُربَط غالباً بالضمير والواو معاً، نحو: «رجعَ خالدٌ وما صنعَ شيئاً»، وقد تُربَطُ بالضمير وحدَهُ، نحو: «رجعَ ما صنعَ شيئاً».

فإن لم تشتمل الجملةُ الماضيّة، مُثبتةً كانت أو منفيّة، على ضميرٍ يعودُ إلى صاحب الحال، رُبِطت المُثبتةُ بالواوِ وقد، والمنفيّةُ بالواو وحدها، وجوباً، كما سبقَ.

(وأما الجملة المضارعية الحالية، فقد تقدم حكمها، مثبتة ومنفية، في الكلام على المواضع التي تمتنع فيها واو الحال من الجملة، فراجعه).

فائدة:

(أوجب البصريون، إلا الأخفش، لزومَ «قد» مع جملة الماضي المثبت الذي لم يقع بعد «إلا» ولا قبل «أو» مطلقاً، سواء أربطت بالضمير، أم بالواو، أم بهما معاً، فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة، وقد قدَّروها قبل الماضي في الآيات السابقة. والمختار قول الكوفيين والأخفش، وهو أنها لا تلزم إلّا مع جملة الماضي التي لم تشتمل على ضمير صاحب الحال وهي تلزم في ذلك مع الواو، كما تقدم. ولا تلزم في غير ذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد»، والأصل عدم التقدير).

---

(١) أي بالشرط المتقدم.

(٢) الساريات: جمع سارية، وهي السحابة تأتي ليلاً.

(٣) وفي شرح المفصل لابن يعيش: «نفضة» بدل «هزة».

(٤) أي بالشرط المتقدم.

١٠ ـ تَعَدُّدُ الحالِ

يجوزُ أن تَتعدّدَ الحالُ، وصاحبُها واحدٌ أو مُتعدّدٌ. فمثالُ تعدُّدها، وصاحبُها واحدٌ، قولهُ تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ﴾ [طه: ٨٦].

وإن تَعدّدَت وتعدّدَ صاحبها، فإن كانت من لفظٍ واحدٍ ومعنًى واحدٍ ثَنّيتها أو جمعتها، نحو: «جاء سعيدٌ وخالدٌ راكبينِ وسافر خليلٌ وأخواه ماشِيينَ»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِۖ﴾ [إبراهيم: ٣٣] (والأصلُ دائبةً ودائباً) وقولهُ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓۚ﴾ [النحل: ١٢].

وإن اختلفَ لفظُهما فُرّقَ بينهما بغير عطفٍ، نحو: «لَقيتُ خالداً مُصعِداً مُنحدراً»[١]، و«القيتُ دَعداً راكبةً ماشياً»[٢]، و«انظرتُ خليلاً وسعيداً واقفيْنِ قاعداً»[٣]، ثم لم يُؤمنِ اللّبسُ أعطيتَ الحال الأولى للثاني والأخرَى للأولِ، فإن أردتَ العكسَ وجب أن تقول: «القيتُ خالداً مُنحدِراً مُصعِداً»، فيكونُ هوَ المنحدرِ وأنت المُصعِد، وإن أُمِنَ اللّبسُ، لظهور المعنى، كما في المثالينِ الباقيينِ، جاز التقديمُ والتأخير، لأنهُ يمكنُكَ أن تَرُدّ كلّ حال إلى صاحبها، فإن قلت: «لقيت دعداً ماشياً راكبةً، ونظرت خليلاً وسعيداً قاعداً راكبينِ»، جاز لِوضوح المعنى المراد، ومنه قول الشاعر:

خَـرَجْـتُ بِـهـا أَمْـشـي تَـجُـرُّ وَراءَنـا عَـلـى أَثَـرَيْـنـا ذَيْـلَ مِـرْطٍ مُـرَحَّـلِ[٤]

١١ ـ تَتِمّةٌ

وردت عنِ العرَبِ ألفاظٌ، مركّبةٌ تركيبَ خمسةَ عشَر، واقعةٌ موقع الحالِ، وهي مبنيّة على فتح جُزءَيها، إلاّ ما كان جُزؤهُ الأولُ ياءً فبناؤهُ على السكون.

وهذهِ الألفاظُ على ضربينِ:

١ ـ ما رُكّبَ، وأصلُهُ العطفُ، نحو: «تَفرّقوا شَذَرَ مَذرَ، أو شَغَرَ بَغَرَ»، أي: «مُتفرّقِين، أو مُنتشرين، أو متشتّتينَ»، ونحو: «هو جاري بيتَ بيتَ»، أي: «مُلاصِقاً»، ونحو: «لَقيتُهُ كَفّةَ كَفّةَ»، أي: «مُواجِهاً»[٥].

---

(١) مصعداً: حال من خالداً، ومنحدراً: حال من التاء في لقيت.

(٢) راكبة: حال من دعداً، وماشياً: حال من التاء في لقيت.

(٣) واقفين: حال من خليلاً وسعيداً، وقاعداً: حال من التاء في نظرت.

(٤) المرط: كل ثوب غير مخيط، وكساء يؤتزر به، وربما تشده المرأة على رأسها وتتلفع به، والمرحّل من الثياب ما أشبهت نقوشه رحالَ الإبل، وجملة أمشي: حال من تاء المتكلم، وجملة تجر: حال من ضمير الغائبة في «بها».

(٥) ويقال أيضاً: «القيته كفّةً لكفّةٍ وكفّةً عن كفّةٍ» بفك التركيب.

٢ ـ ما رُكِّبَ، وأصلهُ الإضافةُ، نحو: «فعلتُهُ بادِيَ بَدْءَ، وبادِيَ[1] بَدْأَةَ، وبادِيَ بَدْأَةَ، وبادِيَ بِداءَ، وبادي[2] بَداءَ، وبَدْأَةَ بَدْأَةَ»، أي: «فعلتهُ مَبدوءاً بِهِ»[3] ونحو: «تَفَرَّقوا»، أو ذَهَبُوا أيدي سَبَا وَأيادي[4] سَبا»[5]، أي: «مُتَشتّين».

٧ ـ التمييز

التَّميزُ: اسمٌ نكرةٌ يذكرُ تفسيراً للمُبهَم من ذاتٍ أو نسبةٍ.

فالأوّلُ نحو: «اشتريتُ عشرينَ كتاباً»، والثاني نحو: «طابَ المجتهدُ نفساً».

والمُفسّرُ للمُبهَم يُسمّى: تمييزاً ومُميِّزاً، وتفسيراً ومُفسِّراً، وتبييناً ومُبيِّناً، والمُفَسّرُ يُسمّى: مُميَّزاً ومُفَسَّراً ومُبيَّناً.

والتّمييزُ يكونُ على معنى «مِنْ»، كما أنَّ الحال تكون على معنى «في»، فإذا قلتَ: «اشتريتُ عشرين كتاباً»، فالمعنى أنكَ اشتريتَ عشرين من الكُتب، وإذا قلتَ: «طابَ المجتهدُ نفساً»، فالمعنى أنهُ طابَ من جِهة نفسهِ.

والتمييزُ قسمانِ: تميزُ ذاتٍ (ويسمّى: تمييزَ مُفردٍ أيضاً)، وتمييزُ نِسبةٍ (ويُسَمّى أيضاً: تميزَ جملةٍ).

وفي هذا المَبحث ثمانيةُ مَباحثَ:

١ ـ تَمْييزُ الذَّاتِ وحُكْمُهُ

تمييزُ الذاتِ: ما كان مُفسّراً لاسمٍ مُبهمٍ ملفوظٍ، نحو: «عندي رِطلٌ زَيتاً».

والاسمُ المُبهَمُ على خمسة أنواع:

١ ـ العدَد، نحو: «اشتريتُ أحدَ عشرَ كتاباً».

ولا فرقَ بينَ أن يكونَ العدَدُ صريحاً، كما رأيْتَ، أو مُبهَماً، نحو «كم كتاباً عندكَ؟».

---

(١) بسكون الياء بلا همز.

(٢) بسكون الياء بلا همزة أيضاً.

(٣) هذه الألفاظ وردت بالبناء مركبة، وموضعها النصب على الحال، كما علمت، وما سواها مما يشبهها فالجزء الأول منه منصوب لفظاً والآخر مجرور بالإضافة.

(٤) أيدي وأيادي: بسكون الياء فيهما، وإنما جاء «يادي وأيدي وأيادي» هنا بسكون الياء لأن المركب المزجي إن كان آخر الجزء الأول منه ياء بني على السكون، وإن كان غيرها بني على الفتح، كما عرفت في الكلام على الأسماء المبنية.

(٥) سبا: سمع في هذا المقام بلا همزة، وأصله الهمزة أي «سبأ».

والعددُ قسمانِ: صريحٌ ومُبهمٌ.

فالعدَدُ الصريحُ ما كان معروفَ الكميّةِ: كالواحد والعشرةِ والأحدَ عشرَ والعشرينَ ونحوِها.

والعدَدُ المُبهَمُ: ما كانَ كنايةً عن عَدَدٍ مجهولِ الكميّةِ وألفاظهُ: «كَمْ وكأيِّنْ وكذا»، وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ ما دلَّ على مِقدارٍ (أي شيءٍ يُقدَّرُ بآلة). وهو إمّا مِساحةٌ نحو: «عندي قَصبَةٌ أرضاً»، أو وزنٌ، نحو: «لك قِنطارٌ عَسَلاً» أو كيلٌ، نحو: «أعطِ الفقيرَ صاعاً قمحاً»، أو مِقياسٌ نحو: «عندي ذراعٌ جوخاً».

٣ ـ ما دلَّ على ما يُشبهُ المقدارَ ـ مما يَدُلُّ على غيرِ مُعيَّنٍ ـ لأنهُ غيرُ مُقدَّر بالآلة الخاصة. وهو إمّا أن يُشبهَ المِساحةَ، نحو: «عندي مَدُّ البصرِ أرضاً. وما في السماء قَدرُ راحةٍ سَحاباً»، أو الوزن كقوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، أو الكيلَ ـ كالأوعيةِ ـ نحو: «عندي جَرَّةٌ ماءً، وكيسٌ قمحاً، ورافودٌ[١] خَلاً، ونِحْيٌ[٢] سَمناً، وحُبٌّ عسلاً»[٣]، وما أشبه ذلك، أو المِقياسَ، نحو: «عندي مَدُّ يَدِكَ حبلاً».

٤ ـ ما أُجرِيَ مُجرَى المقادير ـ من كل اسم مُبهَم مُفتقر إلى التّميز والتّفسير، نحو: «لنا مِثْلُ ما لَكم خيلاً. وعندنا غيرُ ذلك غَنَماً»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

٥ ـ ما كان فرعاً للتّمييز، نحو: «عندي خاتمٌ فِضّةً، وساعةٌ ذهباً، وثوبٌ صوفاً، ومِعطفٌ جوخاً».

وحكمُ تمييز الذاتِ أنه يجوز نصبُهُ، كما رأيتَ، ويجوزُ جرُّه بمن، نحو: «عندي رِطلٌ من زيتٍ، ومِلْءُ الصّندوقِ من كتب»، وبالإضافة، نحو: «لنا قَصبَةُ أرضٍ، وقِنطارُ عَسَلٍ»، إلّا إذا اقتضت إضافتُهُ إضافتيْن ـ بأن كانَ المُمَيّزُ مضافاً ـ فتمتنعُ الإضافةُ، ويتعيَّنُ نصبُهُ أو جَرُّهُ بِمِن، نحو: «ما في السّماءِ قَدرُ راحةٍ سَحاباً، أو من سَحابٍ»، ويُستثنى منه تمييزُ العدَدِ، فإن له أحكاماً ستُذكر.

٢ ـ تَمْييزُ النِّسبَةِ وحُكمُهُ

تمييزُ النّسبةِ: ما كان مُفسّراً لجملةٍ مُبهَمةِ النسبةِ، نحو: «حَسُنَ عليٌّ خُلُقاً. ومَلأَ الله قَلبَكَ سُروراً»، فإنَّ نسبةَ الحُسنِ إلى عليٍّ مُبهَمةٌ تحتملُ أشياءَ كثيرة، فأزلتَ إبهامَها بقولك «خُلُقاً».

---

(١) الرافود: خابية عظيمة مطلية الجوف.

(٢) النحي بالنون المكسورة وسكون الحاء المهملة: الزق.

(٣) الحب، بضم الحاء المهملة: الخابية.

وكذا نسبةُ مَلْءِ الله القلبَ قد زال إبهامُها بقولك: «سروراً».

ومن تمييزِ النسبةِ الاسمُ الواقعُ بعدَ ما يُفيدُ التَّعجُبَ، نحو: «ما أشجعَهُ رجلاً. أكرمْ بهِ تلميذاً، يا لهُ رجلاً، للهِ درُّهُ بَطلاً، ويحَهُ رجلاً، حَسبُكَ بخالدٍ شُجاعاً، كفى بالشَّيبِ واعظاً، عَظُمَ عليٌّ مَقاماً، وارتفعَ رُتبةً».

وهو على قسمين: مُحَوَّلٍ وغير مُحوَّل.

فالمحوَّلُ: ما كانَ أصلُهُ فاعلاً؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[1] [مريم: ٤]، ونحو: «ما أحسنَ خالداً أدباً»؟[2]، أو مفعولاً، كقوله سبحانهُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢][3]، ونحو: «زَرَعتُ الحديقةَ شجراً»[4]، أو مُبتدأ، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[5] [الكهف: ٣٤]، ونحو: «خليلٌ أوفرُ علماً وأكبرُ عقلاً»[6].

وحُكمهُ أنهُ منصوبٌ دائماً، ولا يجوزُ جرُّهُ بِمن أو بالإضافة، كما رأيتَ.

وغيرُ المحول: ما كان غير مُحوَّل عن شيء، نحو: «أكرِمْ بسليم رجلاً، سَمَوتَ أديباً، عظُمت شُجاعاً، لله دَرُّهُ فارساً، ملأتُ خزانتي كُتُباً، ما أكرَمك رجلاً».

وحُكمُهُ أنهُ يجوز نصبُهُ، كما رأيتَ، ويجوزُ جَرّهُ بِمن، نحو: «لله دَرُّهُ من فارس، أكرِمْ به من رجل، سَمَوتَ من أديب».

واعلم أنَّ ما بعدَ اسم التفضيل ينصَبُ وجوباً على التَّمييزِ، إن لم يكن من جنس ما قبلَهُ، نحو: «أنتَ أعلى منزلاً».

فإن كان من جنس ما قبلهُ وجبَ جَرُّهُ بإضافتهِ، إلى «أفعل»، نحو: «أنتَ أفضلُ رجلٍ». إلَّا إذا كانَ «أفعَلُ» مضافاً لغير التَّمييز، فيجبُ نصبُ التميز حينئذٍ، لتعذُّرِ الإضافة مَرتينِ، نحو: «أنتَ أفضلُ الناسِ رجلاً».

٣ ـ حُكمُ تَمْييزِ العَدَدِ الصَّريح

تمييزُ العددِ الصَّريحِ مجموعٌ مجرورٌ بالإضافة وجوباً، منَ الثلاثةِ إلى العشرة[7]، نحو: «جاءَ

---

(١) والأصل: اشتعل شيب الرأس.

(٢) والأصل: حسنَ أدب خالد.

(٣) والأصل: فجّرنا عيون الأرض.

(٤) والأصل: زرعت شجر الحديقة.

(٥) والأصل: مالي أكثرُ من مالك ونفري أعزّ من نفرك.

(٦) والأصل: علمُ خليلٍ أوفر وعقله أكبر.

(٧) أما إن قلت: «جاءني ثلاثة من الرجال» فليس هذا من جرّ تمييز العدد بمن، بل هو تركيب آخر، حذف فيه

ثلاثةُ رجالٍ، وعشرُ نِسوةٍ»، ما لم يكن التمييزُ لفظَ مِئةٍ، فيكون مفرداً غالباً، نحو: «ثلاث مِئةٍ»، وقد يُجمعُ نحو: «ثلاثِ مئينَ، أو مِئاتٍ»، أما الألفُ فمجموع البتةَ، نحو: «ثلاثة آلافٍ».

واعلم أنَّ مُميِّزَ الثلاثةِ إلى العشرة، إنما يُجرُّ بالإضافة إن كان جمعاً كعشرةِ رجالٍ. فإن كان اسمَ جمع أو اسمَ جنس، جُرَّ بمن.

فالأولُ: كثلاثةٍ من القوم، وأربعةٍ من الإبل.

والثاني: كستّةٍ من الطّير، وسَبعٍ من النّخلِ. قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وقد يُجرُّ بالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[1] [النمل: ٤٨]. وفي الحديث «ليس فيما دون خَمسِ ذَوْدٍ[2] صَدَقةٌ»، وقال الشاعر:

ثَــلاثَــةُ أَنْــفُــسٍ[3]، وثَــلاثُ ذَوْدٍ لَــقَــدْ جــارَ الــزَّمــانُ عــلــى عِــيــالــي

وأما معَ أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ، فالتمييزُ مفردٌ منصوبٌ[4]، نحو: «جاء أحدَ عشرَ تلميذاً، وتسعٌ وتسعونَ تِلميذةً».

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فأسباطاً: ليس تمييزاً لاثنتي عَشرةَ، بل بدلٌ منه والتمييزُ مُقدَّر، أي: قطعناهم اثني عشرةَ فِرقةً، لأنَّ التمييزَ هنا لا يكونُ إلّا مفرداً، ولو جازَ أن يكون مجموعاً ـ كما هو مذهبُ بعض العلماء ـ لمّا جازَ هنا جعلُ «أسباطاً تمييزاً»، لأن الأسباطَ جمعُ سِبطٍ، وهو مُذكَّر، فكان ينبغي أن يُقالَ: وقطّعناهم اثنيْ عشرَ أسباطاً، لأنَّ الاثنين تُوافِقُ المعدود، والعشرةَ، وهي مركبةٌ، كذلك، كما مرَّ بك في بحث المركبات[5].

وأما معَ المئةِ والألفِ ومُثنّاهما وجمعِهما، فهو مفردٌ مجرورٌ بالإضافة وجوباً، نحو: «جاءَ مِئةُ رجلٍ؛ ومِئتا امرأةٍ، ومِئاتُ غُلامٍ، وألفُ رجلٍ، وألفا امرأةٍ، وثلاثةُ آلافِ غلامٍ»، وقد شذَّ تمييزُ المِئة منصوباً في قوله:

التمييز، والأصل: «ثلاثة أشخاص من الرجال»، فالجارّ والمجرور بيان للتمييز المقدّر، في موضوع النعت له. لأن تمييز العدد ـ من الثلاثة إلى العشرة ـ لا يكون إلا مجموعاً مجروراً بالإضافة إلى العدد.

(١) الرهط: عدد من الرجال بين الثلاثة والعشرة.

(٢) الذود: عدد من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر، واللفظة مؤنثة، لذلك كان العدد معها مذكراً، والصدقة: الزكاة.

(٣) إنما ذكَّر الثلاثة، مع أن المعدود مؤنث، لأنه أراد بالنفس الشخص، وهو مذكر.

(٤) أما إن قلت: «عندي عشرون من الرجال»، فلا يكون ذلك جرّ تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر، حذف فيه التمييز، والأصل: «عشرون شخصاً من الرجال»، فالجار والمجرور بيان للتمييز المقدر، في موضع النعت له، لأن تمييز العدد ـ من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ـ لا يكون إلا مفرداً منصوباً.

(٥) راجع أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

إذا عـاشَ الْـفَـتـى مِـئـتَـيْـنَ عـامـاً فَـقَـدْ ذَهَـبَ الْـمَـسَـرَّةُ والْـفَـتـاءُ

٤ ـ «كم» الاستفهامية وتَمْييزُها

كم على قسمينِ: استفهاميّة وخبَريّة.

فكَم الاستفهاميةُ: ما يُستفهَمُ عن عددٍ مُبهَم يُراد تعيينُهُ، نحو: «كم رجلاً سافرَ؟»، ولا تقعُ إلّا فيْ صدر الكلامِ، كجميع أدواتِ الاستفهام.

ومُميّزُها مفردٌ منصوبٌ، كما رأيتَ، وإن سبقها حرفُ جرّ جاز جره ـ على ضَعفٍ ـ بِمَنْ مُقدَّرةً، نحو: «بكمْ درهم اشتريتَ هذا الكتابَ؟» أي: بكم من درهم اشتريته؟ ونصبُهُ أولى على كلِّ حالٍ، وجرُّهُ ضعيفٌ. وأضعفُ منه إظهارُ «مِنْ».

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميِّزها. ويكثرُ وقوعُ الفصلِ بالظّرف والجارِّ والمجرور.

ونحو: «كم عندَكَ كتاباً؟ * كم في الدار رجلاً؟». ويقِلُّ الفصلُ بينهما بخبرها، نحو: «كم جاءني رجلاً؟»، أو بالعامل فيها نحو: «كم اشتريتَ كتاباً؟».

ويجوزُ حذفُ تمييزِها، مثل: «كم مالُكَ؟» أي: كم درهماً، أو ديناراً، هُو؟

وحُكمُها، في الإعراب، أن تكونَ في محلِّ جرٍّ، إن سبقَها حرفُ جرٍّ، أو مضافٌ، نحو: «في كم ساعة بلغتَ دمشقَ؟»، ونحو: «رأيَ كم رجلاً أخذتَ؟»، وأن تكون في محل نصب إن كانت استفهاماً عن المصدر، لأنها تكونُ مفعولاً مطلقاً، نحو: «كم إحساناً أحسنت؟»، أو عن المفعول به، نحو: «كم جائزةً نِلْتَ؟» أو عن خبر الفعلِ الناقصِ، نحو: «كم إخوتُكَ؟».

فإن لم تكن استفهاماً عن واحدٍ مما ذُكرَ، كانت في محل رفعٍ على أنها مبتدأ أو خبرٌ.

فالأولُ نحو: «كم كتاباً عندَكَ؟».

والثاني نحو: كم كتبُكَ؟». ولك في هذا أيضاً أن تجعل «كم» مبتدأ وما بعدَها خبراً. والأول أولى.

٥ ـ «كم» الخَبَرِيّة وتَمْييزُها

كم الخبريّةُ: هي التي تكون بمعنى «كثير» وتكونُ إخباراً عن عدَد كثير مُبهَم الكميّةِ، نحو: «كم عالم رأيتُ!»، أي: رأيتُ كثيراً من العلماء، ولا تقعُ إلّا في صدر الكلام، ويجوز حذفُ مُميّزها، إن دلَّ عليه دليلٌ، نحو: «كم عَصَيتَ أمري!»، أي: «كم مَرَّةٍ عصيتَهُ!».

وحكمُ مُميّزها أن يكونَ مفرداً، نكرةً، مجروراً بالإضافة إليها أو بِمن، نحو: «كم علمٍ قرأتُ!» ونحو: «كم من كريم أكرمتُ!».

ويجوزُ أن يكون مجموعاً، نحو: «كم عُلومٍ أعرِفُ!». وإفرادُهُ أولى.

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميِّزها، فإن فُصِلَ بينهما وجبَ نصبُهُ على التَّمييز، لامتناع الإضافةِ معَ الفصل، نحو: «كم عندك درهماً!»، ونحو: «كم لك يا فتى فضلاً!» أو جرُّه بِمنْ ظاهرةً، نحو: «كم عندكَ من درهم!». ونحو: «كم لك يا فتى من فضل؟»، إلَّا إذا كان الفاصل فعلاً مُتعدّياً متسلّطاً على «كم»، فيجبُ جرُّهُ بمن، نحو: «كم قرأتُ من كتابٍ»، كيلا يلتبسَ بالمفعول به فيما لو قلت: «كم قرأتُ كتاباً».

(وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التي قرأتها، والجملة الأخرى تدلّ على كثرة المرّات التي قرأت فيها كتاباً، فكم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت، وفي الصورة الأخرى في موضع نصب على أنها مفعول مطلق له؛ لأنها كناية عن المصدر، والتقدير: كم قراءة قرأت كتاباً فيكون تمييزها محذوفاً).

ويجوز في نحو: «كم نالني منك معروفٌ!»، أن تَرفعَهُ على أنه فاعل «نالَ»، فيكون تمييز «كم» مقدَّراً، أي: «كم مرّةٍ!»، ويجوز أن تنصبَهُ على التمييز، فيكون فاعلُ «نال» ضميراً مستتراً يعود إلى «كم».

وحكمُ «كم» الخبريّةِ، في الإعراب، كحُكم «كم» الاستفهامية تماماً، والأمثلةُ لا تخفى.

واعلم أنَّ «كم» الاستفهاميةَ و «كم» الخبريَّةَ، لا يتقدَّمُ عليهما شيءٌ من متعلقاتِ جُملَتيهما، إلا حرفُ الجرّ والمضاف، فهما يَعملانِ فيهما الجرَّ.

فالأولى نحو: «بكم درهماً اشتريتَ هذا الكتاب؟» ونحو: «ديوانَ كم شاعراً قرأتَ؟».

والثانيةُ نحو: «إلى كم بلدٍ سافرتُ!» ونحو: «خطبةَ كم خَطيبٍ سَمِعتُ فَوَعيتُ!».

وتشترِكُ «كم» الاستفهاميةُ و«كم» الخبريّة في خمسةِ أُمور هي: كونهما كنايَتينِ عن عددٍ مُبهَم مجهولِ الجنس والمِقدارِ، وكونُهما مَبنيَّتينِ، وكون البناءِ على السكونِ، ولُزومُ التصديرِ، والاحتياجُ إلى التَّمييز.

ويفترقانِ في خمسة أُمور أيضاً:

١ ـ أنَّ مُميزيهما مختلفانِ إعراباً، وقد تقدَّم شرحُ ذلك.

٢ ـ أنَّ الخبريّة تختصُّ بالماضي، كَرُبَّ، فلا يجوزُ أن تقول: «كم كتُبٍ سأشتري!»، كما لا تقولُ: «رُبَّ دارٍ سأبني»، ويجوز أن تقول: «كم كتاباً ستشتري؟».

٣ ـ أن المتكلمَ بالخبرية لا يستدعي جواباً، لأنه مخبِرٌ، وليس بمستفهِم.

٤ ـ أنَّ التصديقَ أو التكذيب يتوجَّهُ على الخبرية، ولا يتوجّه على الاستفهاميّة، لأنَّ الكلام الخبريَّ يحتملُ الصدقَ والكذبَ، ولا يحتملهما الاستفهاميُّ، لأنه إنشائي.

٥ ـ أنَّ المُبدلَ من الخبريةِ لا يقترنُ بهمزة الاستفهام، تقولُ: «كم رجلٍ في الدارا عَشَرةٌ،

بل عشرونَ»، وتقولُ: «كم كتابِ اشتريتَ ـ عشرة، بل عشرينَ»، أم المُبدَلُ من الاستفهاميةِ فيقترن بها، نحو: «كم كتُبُكَ؟ أعشرةٌ أم عشرون؟» ونحو: «كم كتاباً اشتريتَ؟ أعشرةً، أم عشرين؟».

٦ ـ «كأيِّنْ» وتمْييزُها

كأيِّنْ (وتُكتَبُ: كايٍّ أيضاً) مثل: «كم» الخبريّة معنًى، فهي تُوافقُها في الإبهام، والافتقارِ إلى التمييز، والبناءِ على السكون، وإفادةِ التكثير، ولُزومِ أن تكونَ في صدر الكلام، والاختصاصِ بالماضي.

وحكمُ مُميزها أن يكون مفرداً مجروراً بِمِنْ، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[1] [آل عمران: ١٤٦]، وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾[2] [العنكبوت: ٦٠] وقولِ الشاعر:

وكَائِنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ، لَكَ مُعجِبٍ ... زِيَادَتُهُ، أو نَقْصُهُ، في التَّكَلُّمِ!

وقد يُنصبُ على قِلَّة، كقولِ الآخر:

وكَائِنٌ لنا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ومِنَّةً ... قَدِيماً! ولا تَدْرُونَ ما مَنُّ مُنْعِمِ؟

وقول غيره:

أُطْرُدِ اليَأسَ بالرَّجا، فَكَأَيِّنْ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ[3]!

وحكمها في الإعراب، كحكم أُختها «كم» الخبرية، ألاَّ أنها إن وقعت مبتدأ لا يُخبَر عنها إلَّا بجملةٍ أو شبهها (أي الظَّرفِ والجارّ والمجرور)، كما رأيتَ، ولا يُخْبَرُ عنها بمفردٍ، فلا يقالُ: «كأينْ من رجلٍ جاهلٌ طريق الخير!»، بخلاف «كم».

٧ ـ «كَذا» وتمْييزُها

تكونُ «كذا» كنايةً عن العددِ المبهَم، قليلاً كان أو كثيراً، نحو: «جاءني كذا وكذا رجلاً»، وعن الجملةِ، نحو: «قلتُ كذا وكذا حديثاً» والغالب أن تكونَ مُكرَّرةً بالعطفِ، كما رأيت. وقد تُستعمل مُفردَةً أو مكرَّرةً بلا عطف.

وحكم مُميّزها أنه مفردٌ منصوبٌ دائماً، كما رأيت. ولا يجوزُ جرهُ. قال الشاعر:

---

(١) الربيون: الألوف من الناس أو الجماعات، وفسرت أيضاً هنا بالعلماء الاتقياء والعابدين والواحد رِبّي، بكسر الراء وتشديد الباء والياء؛ نسبة إلى الرِبّة، وهي الجماعة.

(٢) كأين: اسم كناية، في محل رفع مبتدأ. وجملة ﴿لا تحمل رزقها﴾: صفة لدابة، وجملة ﴿الله يرزقها وإياكم﴾، من المبتدأ والخبر: في محل رفع خبر «كأين».

(٣) آلماً: اسم فاعل من ألم يألم ألماً ـ من باب فرح ـ فهو آلم، إذا أصابه الألم.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمى، بَعدَ بُؤْسَاكَ، ذاكراً   كَذَا وَكَذا لُطْفاً بهِ نُسِيَ الجَهْدُ

وحُكمُها في الإعراب أنها مبنيّةٌ على السكون، وهي تقع فاعلاً، نحو: «سافر كذا وكذا رجلاً»، ونائب فاعل، نحو: «أُكرِمَ كذا وكذا مجتهداً»، ومفعولاً به نحو: «أكرمتُ كذا وكذا عالماً»، ومفعولاً فيه، نحو: «سافرتُ كذا وكذا يوماً، وسرت كذا وكذا ميلاً»، ومفعولاً مطلقاً، نحو: «ضربتُ اللصَّ كذا وكذا ضَربةً»، ومبتدأ، نحو: «عندي كذا وكذا كتاباً»، وخبراً، نحو: «المسافرونَ كذا وكذا رجلاً».

٨ ـ بعضُ أحكامٍ للتَّمْيِيز

١ ـ عاملُ النّصبِ في تمييزِ الذاتِ هو الاسمُ المُبهَمُ المميَّزُ، وفي تمييزِ الجملةِ هو ما فيها من فعل أو شبههِ.

٢ ـ لا يتقدَّمُ التمييزُ على عامله إن كان ذاتاً: «كرطل زيتاً»، أو فعلاً جامداً، نحو: «ما أحسنَهُ رجلاً. نِعمَ زيدٌ رجلاً، بِئس عمرٌو امرأً»، ونَدَرَ تقدُّمُهُ على عاملِهِ المتصرّف، كقولهِ:

أَنَفْساً تَطيبُ بِنَيْلِ المُنى؟   وداعِي المَنُونِ يُنادي جِهارا!

أمّا توسُّطُهُ بينَ العاملِ ومرفوعِهِ فجائزٌ، «طابَ نفساً عليٌّ».

٣ ـ لا يكونُ التمييزُ إلّا اسماً صريحاً، فلا يكونُ جملةً ولا شِبهَها.

٤ ـ لا يجوز تعدُّدُهُ.

٥ ـ الأصلُ فيه أن يكونَ اسماً جامداً. وقد يكونُ مشتقاً، إن كان وصفاً نابَ عن موصوفِهِ، نحو: «لله دَرُّهُ فارساً!، ما أحسنَهُ عالماً! مررت بعشرين راكباً».

(لأن الأصل: «لله درّه رجلاً فارساً، وما أحسنه رجلاً عالماً، ومررت بعشرين رجلاً راكباً».

فالتميز، في الحقيقة، إنما هو الموصوف المحذوف).

٦ ـ الأصلُ فيه أن يكونَ نكرةً. وقد يأتي معرفةً لفظاً، وهو في المعنى نكرةٌ، كقول الشاعر:

رَأَيتُكَ لَمّا أنْ عَرَفْتَ وُجوهَنا   صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

وقول الآخر:

«عَلامَ مُلِئْتَ الرُّعبَ؟ والحَربُ لم تَقِدْ»

فإن «أل» زائدةٌ، والأصل: «طبتَ نفساً، ومُلِئتَ رعباً»، كما قال تعالى: ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨]. وكذا قولهم: «ألِمَ فلانٌ رأسَهُ» أي: «ألِمَ رأساً»، قال تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠]، وقال: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص:

٥٨]، أي: «سَفِهَ نفساً، وبَطِرَت مَعيشةً»، فالمعرفةُ هنا، كماترى، في معنى النكرة.

(وكثير من النحاة ينصبون الاسم في نحو: «ألم رأسه، وسفه نفسه، وبطرت معيشتها» على التشبيه بالمفعول به. ومنهم من لم يشترط تنكير التمييز، بل يجيز تعريفه مستشهداً بما مرّ من الأمثلة. والحق إن المعرفة لا تكون تمييزاً إلّا إذا كانت في معنى التنكير، كما قدمنا».

٧ ـ قد يأتي التمييزُ مؤكّداً، خلافاً لكثير من العُلماء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] ونحو: «اشتريتُ من الكتب عشرينَ كتاباً»، فشهراً وكتاباً لم يذكرا للبيانِ، لأنَّ الذات معروفة، وإنما ذُكرا للتأكيد. ومن ذلك قول الشاعر:

والتَّغْلِبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً، وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[1]

٨ ـ لا يجوزُ الفصلُ بينَ التميزِ والعَدَدِ إلّا ضرورة في الشعر كقوله:

«في خَمْسَ عَشْرَةَ من جُمادى لَيْلَةً»

يريدُ: في خَمسَ عَشرةَ ليلةً من جُمادى.

٩ ـ إذا جئتَ بعد تمييز العَددِ ـ كأحدَ عشرَ وأخواتها، وعشرين وأخواتها ـ بنعتٍ، صَحّ أن تُفردهُ منصوباً باعتبارِ لفظِ التمييز، نحو: «عندي ثلاثةَ عشرَ، أو ثلاثون، رجلاً كريماً»، وصَحَّ أن تجمعهُ جمعَ تكسيرٍ منصوباً، باعتبار معنى التمييز، نحو: «عندي ثلاثةَ عشر، أو ثلاثون رجلاً كِراماً، لأن رجلاً هُنا في معنى الرجال، ألا ترى أنَّ المعنى: ثلاثةَ عشرَ، أو ثلاثون من الرجال».

ولكَ في هذا الجمعِ المنعوتِ به أن تحملَهُ، في الإعراب، على العدد نفسه، فتجعلهُ نعتاً له، نحو: «عندي ثلاثة عشرَ، أو ثلاثون رجلاً كِراماً»، ولك أن تقول: «عندي أربعونَ درهماً عربياً أو عربيّةً» فالتذكير باعتبار لفظِ الدرهم، والتأنيث باعتبار معناهُ، لأنه في معنى الجمع، كما تقدم.

فإن جمعتَ نعتَ هذا التمييز جمعَ تصحيح، وجبَ حملُهُ على نفسه، وجعلهُ نعتاً له لا للتميز، نحو: «عندي أربعةَ عشرَ، أو أربعونَ، رجلاً صالحون».

١٠ ـ قد يضافُ العدد فيستغنى عن التمييز، نحو: «هذه عَشَرَتُكَ، وعِشرو أبيك، وأحد عشرَ أخيكَ»، لأنك لم تُضِف إلّا والمُميّزُ معلومُ الجنس عند السامع. ويستثنى من ذلك «اثنا عشرَ واثنتا عَشرةَ»، فلم يُجيزُوا إضافتها، فلا يقال: «خُذِ اثنيْ عشرَكَ»، لأنَّ عَشْرَ هنا بمنزلةِ نون الاثنين، ونونُ الاثنينِ لا تجتمعُ هي والإضافة لأنها في حكم التنوينِ، فكذلك ما كان في حكمها.

واعلم أن العدد المركب، إذا أضيف، لا تُخلُّ إضافته ببنائه، فيبقى مبنيّ الجزأين على

---

(١) الزلاء: الرسحاء الخفيفة الوركين، والمنطيق: المرأة تضم إلى عجيزتها حشيّةً تكبرها بها.

الفتحِ، كما كان قبلَ إضافتهِ، نحو: «جاءَ ثلاثةَ عشرَكَ».

ويرى الكوفيّون أنَّ العددَ المركّب إذا أضيفَ أعرب صدرهُ بما تقتضيهِ العواملُ، وجرَّ عجزهُ بالإضافة نحو: «هذه خمسةُ عشرِك. خُذْ خمسة عشرك. أعطِ من خمسةِ عشرِكَ» والمختارُ عند النُّحاة أنَ هذا العدَد يلزم بناءَ الجزءَين، كما قدَّمنا.

٨ ـ الاستثناء

الاستثناءُ: هو إخراجُ ما بعد «إلّا» أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبلهُ، نحو: «جاء التلاميذُ إلّا عليّاً».

والمُخرَجُ يُسمّى «مستثنى»، والمُخرَجُ منه «مُستثنى منه».

وللاستثناء ثماني أدوات، وهي: «إلّا وغيرٌ وسِوى (بكسر السين. ويقال فيها أيضاً سُوىً ـ بضم السين ـ وسَواءٌ ـ بفتحها) وخلا وعَدا وحاشا وليسَ ولا يكونُ».

وفي هذا المبحث ثمانية مباحث:

١ ـ مَباحِثُ عامّةٌ

١ ـ المُستثنى قسمانِ: مُتّصلٌ ومنقطعٌ.

فالمُتّصلُ: ما كان من جنس المُستثنى منه، نحو: «جاءَ المسافرون إلا سعيداً».

والمُنقطع: ما ليسَ من جنس ما استثنيَ منه، نحو: «احترقت الدارُ إلّا الكُتبَ».

٢ ـ الاستثناء: استفعالٌ من «ثناهُ عن الأمر يثنيهِ»: إذا صَرَفهُ عنه ولواه.

فالاستثناءُ: صرفُ لفظ المستثنى منه عن عمومه، بإخراجِ المستثنى من أن يتناولهُ ما حُكمَ به على المستثنى منه. فإذا قلتَ: «جاء القومُ» ظُنَّ أنَّ خالداً داخلٌ معهم في حكم المجيءِ أيضاً، فإذا استثنيتَهُ منهم، فقد صرفتَ لفظَ «القوم» عن عُمومه باستثناءِ أحدِ أفرادهِ ـ وهو خالدٌ ـ من حكم المجيء المحكوم به على القوم. لذلك كان الاستثناءُ تخصيصَ صفةٍ عامّةٍ بذكر ما يَدُلُّ على تخصيص عمومها وشُمولها بواسطة أداةٍ من أدوات الاستثناء.

فإذا علمتَ هذا، علمتَ أن الاستثناء من الجنس، هو الاستثناءُ الحقيقيُّ، لأنه يُفيدُ التخصيص بَعدَ التعميم، ويُزيلُ ما يُظَنُّ من عموم الحكم.

وأما الاستثناء من غير الجنس فهو استثناءٌ لا معنى له إلّا الاستدراكُ، فهو لا يُفيدُ تخصيصاً، لأن الشيءَ إنما يُخصّصُ جنسَهُ. فإذا قلتَ: «جاءَ المسافرون إلا أمتعتَهُم»، فلفظ «المسافرين» لا يتناول الأمتعةَ، ولا يدلُّ عليها، وما لا يتناولهُ اللفظُ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُهُ

منهُ، لكنْ إنما استثنيتَ هُنا استدراكاً؛ كيلا يُتَوهم أن أمتعتَهُم جاءت معهم أيضاً، عادةَ المسافرين.

فالاستثناءُ المتَّصلُ يُفيدُ التَّخصيصَ بعدَ التعميم، لأنهُ استثناءٌ من الجنس.

والاستثناءُ المُنقطعُ يُفيدُ الاستدراكَ لا التّخصيصَ، لأنه استثناءٌ من غير الجنس.

٣ ـ لا يستثنى إلّا من معرفةٍ أو نكرةٍ مُفيدةٍ، فلا يقالُ «جاء قومٌ إلّا رجلاً منهم»، ولا «جاء رجالٌ إلّا خالداً»، فإن أفادت النكرةُ جاز الاستثناء منها، نحو: «جاءني رجالٌ كانوا عندك إلّا رجلاً منهم» ونحو: «ما جاء أحدٌ إلا سعيداً»، قال تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

وتكون النكرةُ مفيدة إذا أُضيفتْ، أو وصفت، أو وقعت في سياقِ النفي أو النَّهي أو الاستفهام.

وكذا لا يُستثنى من المعرفة نكرةٌ لم تخصَّص، فلا يقالُ: «جاء القومُ إلّا رجلاً». فإن خُصِّصَت جاز، نحو: «جاء القومُ إلا رجلاً منهم، أو إلا رجلاً مريضاً، أو إلا رجلَ سُوءٍ».

٤ ـ الناصبُ للمستثنى بإلا هوَ «إلّا» نفسُها، على المُعتمَدِ. وقيلَ: هو ما تقدّمها من فعلٍ أو شبهِهِ.

٥ ـ يصح استثناءُ قليلٍ من كثير. وكثيرٍ من أكثرَ منه. وقد يُستثنى من الشيء نصفُهُ، تقول: «لهُ عليَّ عشرةٌ إلا خمسةً»، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ۝ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝ نِصْفَهُ[1] أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ﴾ [المزمل: ١، ٤]. فقد سمّى النصفَ قليلاً واستثناهُ من الأصل. وقال قومٌ: لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دونَ نصفِه. وهو مردودٌ بهذه الآية.

٦ ـ استثناءُ الشيء من غير جنسِهِ لا معنى له. وما ورد من ذلك فليست فيه «إلّا» للاستثناء على سبيل الأصل. وإنما هي بمعنى «لكنْ»، وهو ما يُسمونهُ: «الاستثناء المُنقَطِع». ومعَ ذلك فلا بدَّ من الارتباط بين المستثنى منه والمستثنى، كما ستعلم ذلك... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿طه ۝ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ۝ إِلَّا تَذْكِرَةً[2] لِمَنْ يَخْشَى ۝﴾ [طه: ٢، ٣]، أي: لكن أنزلناهُ تذكرةً، وقولهُ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَنْ[3] تَوَلَّى وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ۝﴾ [الغاشية: ٢١ ـ ٢٤]، أي: لكنْ مَنْ تولّى وكفرَ.

---

(١) الراجح من أقوال المفسرين أن «قليلاً»: مستثنى من الليل، و«نصفه»: بدلٌ من قليلاً، وقلته بالنسبة إلى الكل.

(٢) تذكرة: مستثنى من المصدر المؤول من «تشقى» بأن المقدرة، والتقدير ما أنزلنا عليك القرآن لشقائك.

(٣) من: مستثنى من الضمير في «عليهم».

٢ ـ حُكْمُ المُسْتَثْنى بإلّا المُتَّصِلِ

إن كان المستثنى بإلّا مُتصلاً، فلهُ ثلاثُ أحوال: وجوب النصبِ بإلّا وجوازُ النّصبِ والبدليّةِ، ووجوبُ أن يكون على حسب العوامل قبله.

متى يجب نصب المستثنى بإلاّ؟

يجبُ نصبُ المستثنى بإلّا في حالتين:

١ ـ أن يقعَ في كلام تام موجَبٍ، سواءٌ أتأخرَ عن المستثنى منهُ أم تقدَّمَ عليه.

فالأولُ نحو: «ينجحُ التلاميذُ إلّا الكسولَ».

والثاني نحو: «ينجح إلّا الكسولَ التلاميذ».

والمُرادُ بالكلام التام أن يكونَ المُستثنى منه مذكوراً في الكلام، وبالموجَب أن يكونَ الكلامُ مُثبَتاً، غير منفي.

وفي حكم النفي النهيُ والاستفهامُ الإنكاري، ولا فرقَ بين أن يكون النفيُ معنًى أو بالأداةِ، كما ستعلم.

٢ ـ أن يقع في كلام تام منفي، أو شبهِ منفي، ويتقدّمَ على المستثنى منه، نحو: «ما جاء إلّا سليماً أحدٌ» ومنه قولُ الشاعر:

ومَا لِيَ إلاَّ آلَ أحمدَ شِيعَةٌ ... وما لِيَ إلاَّ مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

فإن تقدّمَ المستثنى على صفة المستثنى منه، جاز نصبُ المستثنى بإلا، وجاز جعلهُ بدلاً من المستثنى منه، نحو: «ما في المدرسة أحد إلا أخاك، أو إلّا أخوكَ، كَسولٌ».

متى يجوز في المستثنى بإلاّ الوجهان

يجوز في المستثنى بإلّا الوجهان ـ جَعلُهُ بَدَلاً من المستثنى منه، ونصبهُ بإلّا ـ إن وقعَ بعدَ المستثنى منه في كلام تام منفيٍّ أو شبهِ منفيّ، نحو: «ما جاءَ القومُ إلّا عليّ، وإلا علياً». وتقولُ في شِبه النفي: «لا يَقُمْ أحدٌ إلا سعيدٌ، وإلا سعيداً، وهل فعلَ هذا أحدٌ إلا أنت، وإلا إياك!» والاتباع على البدليّة أولى، والنصبُ عربي جَيِّدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]. وقُرِىءَ «إلّا امرأتُكَ»، بالرفع على البدلية.

ومن أمثلة البدليةِ، والكلامُ منفيٌّ، قولهُ تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وقرىء «إلّا قليلاً» بالنصب بإلّا، وقولهُ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1] [محمد: ١٩ والصافات: ٣٥]، وقوله:

---

(١) الله إما بدل من الضمير المستتر في خبر (لا) المحذوف، وهو موجود، وإما بدل من محل (لا) واسمها، لأن محلهما الرفع بالابتداء، كما تقدم في مبحث لا النافية للجنس.

﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1] [المائدة: ٧٣]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ص: ٦٥].

ومن أمثلتها، والكلامُ شِبهُ منفي، لأنهُ استفهامٌ إنكاري، قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وقولهُ: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا الضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

وقد يكون النفي معنوياً، لا بالأداة، فيجوزُ فيما بعد «إلّا» الوجهانِ أيضاً ـ البدليّةُ والنصبُ بإلّا، والبدليّة أولى ـ نحو: «تبدَّلت أخلاقُ القوم إلّا خالدٌ، وإلّا خالداً»، لأن المعنى: لم تبقَ أخلاقُهم على ما كانت عليه، ومنه قول الشاعر:

وبالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ   عَافٍ، تغَيَّر، إلّا النُّؤْيُ وَالْوَتِدُ[2]

فمعنى تغيّرَ: لم يبقَ على حاله.

(وإنما جاز الوجهان في مثل ما تقدم، لأنك إن راعيت جانب اللفظ نصبت ما بعد (إلا)، لأن الجملة قد استوفت جزءيها ـ المسند والمسند إليه ـ فيكون ما بعد (إلّا) فضلة، والفضلة منصوبة، وإن راعيت جانب المعنى رفعت ما بعدها، لأن المسند إليه في الحقيقة هو ما بعد (إلا)، لذلك يصح تفريغ العامل الذي قبلها له وتسليطه عليه، فإن قلت: «ما جاء القوم إلا خالد، أو خالداً»، صحّ أن تقول: «ما جاء إلا خالد»، فنصبه باعتبار أنه عمدة في المعنى، فهو بدل مما قبله، والمبدل منه في حكم المطروح، ألا ترى أنك إن قلت: «أكرمت خالداً أباك»، صحّ أن تقول: «أكرمت أباك»).

ثلاث فوائد

١ ـ يجوز، في نحو: «ما أحدٌ يقولُ ذلك إلّا خالدٌ»، رَفعُ ما بعد «إلّا» على البدليّةِ من أحدٌ (وهو الأولى)، أو على البدليّة من ضمير «يقولُ»، ويجوزُ نصبهُ على الاستثناء، ويجوز في نحو: «ما رأيتُ أحداً يقولُ ذلك إلّا خالداً»، نصبُ ما بعد «إلا» على البدليّة من «أحداً» (وهو الأولى)، ونصبهُ «بإلا» ويجوز رفعه على أنه بدلٌ من ضمير «يقولُ» ومن مجيئه مرفوعاً على البدلية من ضمير الفعل المستتر قولُ الشاعر:

فِي لَيْلَةٍ لا نَرَى بِهَا أحداً   يَحْكِي عَلَيْنَا إلاَّ كَوَاكِبُهَا

٢ ـ تقولُ: «ما جاءني من أحدٍ إلا خالداً، أو إلّا خالدٌ». فالنصب على الاستثناء، والرفعُ

---

(١) من: حرف جر زائد، وإله: مجرور لفظاً بمن الزائدة، مرفوع محلاً لأنه مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: موجود إله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل إله الأول، لأن محله الرفع على الابتداء، كما ذكرنا.

(٢) الصريمة: موضع، وأصلها: قطعة من الرمل ضخمة تنصرم ـ أي تنقطع ـ عن سائر الرمال، والخلق: البالي، ومثله العافي، والنؤي: حفير حول الخيمة يمنع السيل.

على البدلية من محل «أحد»، لأن محله الرفع على الفاعليّة، ومن: حرف جر زائد، ولا يجوزُ فيه الجرُّ على البدليّة من لفظ المجرور.

(لأن البدل على نية تكرار العامل، وهنا لا يجوز أن تكرره، فلا يجوز أن تقول: «ما جاءني من أحد إلا من خالد»، وذلك لأن «من» زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلا» مثبت، لأنه مستثنى من منفي، فلا تدخل عليه «من» هذه، لكن إن قلت: «ما أخذت الكتاب من أحد إلا خالد» جاز الجر على البدلية من اللفظ، لأن «من» هنا ليست زائدة. فلو كررت العامل، فقلت: «ما أخذت الكتاب من أحد إلا من خالد»، لجاز).

وكذلك تقولُ: «ليس فلانٌ بشيءٍ إلّا شيئاً لا يُعبأ به»، بالنصب فقط، إما على الاستثناء، وإما على البدلية من موضع «شيءٍ» المجرور بحرف الجرّ الزائد، لأنَّ موضعَهُ النصب على أنه خبرُ «ليسَ». ولا تجوز البدلية بالجر.

(لأن الباء هنا زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلّا» مثبت، فلو كررت الباء مع البدل، فقلت: «ليس فلان بشيء إلّا بشيء لا يعبأ به»، لم يجز).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبَنِي لُبَيْنَى، لَسْتُمُ بِيَدٍ إلّا يَداً لَيْسَتْ لَها عَضُدُ[1]

(لكن، إن قلت: «ما مررت بأحد إلّا خالد»، جاز الجرّ على البدلية من اللفظ، لأن الباء هنا أصلية، فإن قلت: «ما مررت بأحد إلا بخالد»، بتكريرها، جاز).

٣ ـ علمتَ أنهُ إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه ـ في الكلام التامّ المنفيّ ـ فليس فيه إلا النصبُ على الاستثناء، نحو: «ما جاء إلا خالداً أحدٌ»، غير أنَّ الكوفيينَ والبَغداديين يجيزونَ جَعلَهُ معمولاً للعامل السابق، وجعلَ المستثنى منه المتأخر تابعاً له في إعرابه، على أنهُ بدلٌ منه، فيجوّزون أن يقال: «ما جاء إلّا خالدٌ أحدٌ»، فخالدٌ: فاعلٌ لجاء، وأحدٌ: بدلٌ من خالدٌ، ومن ذلك ما حكاهُ سيبويه عن يُونسَ: أنه سمع قوماً يُوثَقُ بعربيَّتهم، يقولون: «ما لي إلا أبوك ناصرٌ»، وعليه قولُ الشاعر:

لأَنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفاعَةً إذا لم يكنْ إلّا النَّبِيُّونَ شافِعُ

وهذا من البدل المقلوب.

---

(١) العضد: ما بين المرفق إلى الكتف، ويجوز فيها إسكان الضاد وضمها، وهي تؤنث وتذكر، وقال اللحياني: العضد مؤنثة لا غير، وهما عضدان، والجمع أعضاد، لا تُكسَّر على غير ذلك، وتكون العضد مجازاً بمعنى الناصر والقوة، ومعنى البيت: أنتم ـ في الضعف وقلة الانتفاع ـ كيدٍ لا عضد لها: فلا غناء بها ولا نفع.

(لأنك ترى أن التابع هنا ـ وهو البدل: ناصر وشافع ـ قد كان متبوعاً ـ أي مبدلاً منه ـ، وأنّ المتبوع ـ وهو المبدل منه: أبوك والنبيون ـ قد كان تابعاً ـ أي بدلاً ـ؛ لأنّ الأصل: «ما لي ناصر إلّا أبوك، وإذا لم يكن شافع إلا النبيون».

ونظيره في القلب ـ جعلِ التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً ـ قولك، «ما مررت بمثلك أحد»: «فأحد بدل من مثلك مجرور مثله، وقد كان «مثلك» صفة له مؤخرة عنه، لأن الأصل «ما مررت بأحد مثلك»).

متى يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب العوامل

يجبُ أن يكون المستثنى بإلا على حسب ما يطلبهُ العاملُ قبلهُ، متى حُذِفَ المستثنى منه من الكلام، فيتفرّغُ ما قبل «إلا» للعملِ فيما بعدَها، كما لو كانت «إلا» غيرَ موجودةٍ، ويجبُ حينئذٍ أن يكون الكلامُ منفياً أو شبه منفيٍ، نحو: «ما جاء إلا عليٌّ، ما رأيتُ إلا علياً، ما مررتُ إلا بعليّ» ومنه في النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]. ومنه في الاستفهامِ قولُه سبحانهُ: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥].

وقد يكونُ النفيُ معنوياً، كقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، لأنَّ معنى يأبى: لا يريدُ.

فائدة

إذا تَكرَّرت «إلا» للتوكيد ـ بحيث يصحُّ حذفُها، وذلك إذا تَلَتْ واوَ العطف، أو تلاها بَدل ممّا قبلَها ـ كانت زائدةً لتوكيد الاستثناء، غيرَ مُؤثرة فيما بعدَها.

فالأولُ نحو: «ما جاءَ إلّا زهيرٌ وإلّا أُسامةُ»[1].

والثاني، نحو: «ما جاءَ إلّا أبوكَ إلّا خالدٌ»[2]، وقد اجتمع البدل والعطف في قوله:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهُ إلاَّ رَسِيمُهُ، وإلاَّ رَمَلُهُ[3]

وإن تكررت لغير التوكيد ـ بحيث لا يصحُّ حذفُها ـ فالكلام على ثلاثةِ أوجُهٍ:

١ ـ أن يحذَف المستثنى منه، فتَجعل واحداً من المستثنيات معمولاً للعامل وتَنصب ما

(١) الواو: عاطفة، وإلا: زائدة للتوكيد، وأسامة: معطوف على زهير.

(٢) إلا: زائدة، وخالد: بدل من أبوك، لأن الأب هو خالد.

(٣) رسيمه: بدل من عمله، ورمله: معطوف على رسيمه، وإلا ـ في الموضعين ـ زائدة، والرسيم والرمل: نوعان من السير.

عداه. تقولُ: «ما جاء، إلاَّ سعيدٌ، إلاَّ خالداً، إلاَّ إبراهيم»، والأوْلى تسليطُ العامل على الأول ونصبُ ما عداهُ، كما تَرى. ولك أن تَنصبَ الأول وترفعَ واحداً مما بعدَهُ.

٢ ـ أن يُذكرَ المستثنى منهُ، والكلامُ مثبتٌ، فتنصب الجميع على الاستثناء نحو: «جاء القومُ إلّا سعيداً، إلّا خالداً، إلّا إبراهيم».

٣ ـ أن يُذكر المستثنى منه، والكلامُ منفي، فإن تقدمت المستثنياتُ، وجب نصبُها كلُّها، نحو: «ما جاءَ إلّا خالداً، إلّا سعيداً، إلّا إبراهيمَ أحدٌ»، وإن تأخرت، أبدلتَ واحداً من المستثنى منه، ونصبتَ الباقي على الاستثناء، والأوْلى إبدالُ الأول ونصبُ الباقي، نحو: «ما جاءَ القومُ إلّا خالدٌ، إلاَّ سعيداً، إلّا إبراهيمَ».

٣ ـ حُكمُ المُستَثنى بإلاَّ المُنْقَطِع

إن كان المستثنى بإلا منقطعاً، فليس فيه إلا النصبُ بإلا، سواءٌ أتقدَّمَ على المستثنى منه أم تأخر عنه، وسواءٌ أكان الكلام مُوجَباً أم منفياً، نحو: «جاءَ المسافرونَ إلا أمتعتَهم، جاءَ إلّا أمتعتَهُم المسافرون، ما جاءَ المسافرون إلا أمتعتَهم».

ومن الاستثناء المُنقطع قولهُ تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧](١)، وقوله: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾(٢) [الليل: ١٩، ٢٠].

ولا تجوز البدليةُ في الكلام المنفيّ، هنا، كما جازت في المستثنى المُتَّصل، إذ لا معنى لإبدال الشيءِ من غير جنسه.

وبَنو تميم يُجيزون البدلية فيه، إن صحَّ تَفرُّغ العامل قبلَه له وتَسلُّطهُ عليه، فيجيزون أن يقال: «ما جاءَ المسافرونَ إلّا أمتعتُهم»، لأنك لو قلتَ: «ما جاءَ إلّا أمتعةُ المسافرين»، لَصَحَ. وعليه قولُ الشاعر:

وَبَلْدةٍ لَيْسَ بِها أنيسُ إلاَّ اليَعافيرُ، وإلاَّ العِيسُ(٣)

وقول الآخر:

عَشِيَّةَ لا تُغْني الرِّماحُ مَكانَها ولا النَّبْلُ، إلاَّ المَشْرِفيُّ المُصَمِّمُ(٤)

---

(١) اتباع الظن غير العلم، فأحدهما ليس من جنس الآخر.

(٢) ابتغاء وجه الله غير النعمة، فهو ليس من جنسها، لذلك كان الاستثناء في الآيتين منقطعاً.

(٣) اليعافير: جمع يعفور، بفتح الياء وضمها، وهو الظبي، وولد البقرة الوحشية، والعيس: الإبل البيض يخالط بياضها شقرة أو سواد خفي، والذكر أعيس والأنثى عيساء.

(٤) المشرفي: السيف، والمصمم: القاطع الماضي في الصميم، وهو العظم الذي به قوام العضو، يقال: صمَّم السيف: إذا مضى في الصميم وقطعه، فإذا قطع المفصل قيل: طبَّق تطبيقاً.

وقول غيره:

وَبِنتَ كِرامٍ قدْ نَكحْنا، ولم يَكُنْ لَنا خاطِبٌ إلّا السِّنانُ وعامِلُهْ[1]

فائدة

اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلّا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخولُ المستثنى معه في الحكم، فتقول: «جاء السادة إلا خدمهم»، إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم، فإن لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء، وتقول: «رجع المسافرون إلّا أثقالهم، أو إلا دوابهم»، لأنّ الإخبار برجوعهم يتوهم منه رجوع أثقالهم أو دوابهم معهم، وقد تكون العلاقة بينهما، لكنه لا يُتوهم دخولُ المستثنى في حكم المستثنى منه، وإنما يذكر لتمكين المعنى في نفس السامع والتهويل به، كأن تقول: «لا يخطب في الحرب خطيبٌ إلّا ألسُنَ النيران». وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة، وللتهويل بشدة الحال، وكذا إن قلت: «سلكتُ فلاةً ليس فيها أنيس إلا الذئاب، أو إلا وحوشها»، فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب، ولتمثيل هول الموقف، لهذا لم يتعدَّ الصواب من أجاز من العرب البدلية في الكلام التام المنفي، من هذا الاستثناء، لأنه في حكم المتصل معنى، ألا ترى أنك إن حذفت المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى. فتقول: «لا يتكلم في الحرب إلا ألسنُ النيران»، وتقول: «مررت بفلاة ليس فيها إلّا الذئاب»، من غير أن ينقص من المعنى شيءٌ إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله، ويجري هذا المجرى الأبيات الثلاثة التي مرت بك آنفاً، هذا هو الحق فاعتصم به.

وبما قدمناه تعلم أنّ في إطلاق النحاة الكلام، في الاستثناء المنقطع، تساهلاً لا ترضاه أساليب البيان العربي، وتمثيلهم له بقولهم: «جاء القوم إلا حماراً» شيءٌ يأباه كلام العرب، نعم يصح أن تقول: «جاء القوم إلّا الحمار، أو إلّا حماراً لهم، أو إلا حمارهم»، إن كان من العادة أن يكون معهم، أما «جاء القوم إلا حماراً» فلا يجوز، وإن كان من العادة مجيءُ حمار معهم، لأنه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أي التي لم تخصص) من المعرفة. كما قدمنا.

٤ - إلّا «بِمَعنى «غَيْر»

الأصلُ في «إلا» أن تكونَ للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفاً. ثمَّ قد تُحملُ إحداهما على الأخرى، فَيوصَفُ بإلّا، ويُستثنى بغير.

فإن كانت «إلا» بمعنى «غير»، وقعت هي وما بعدَها صفةً لما قبلها، (وذلك حيثُ لا يُرادُ بها الاستثناءُ، وإنما يُرادُ بها وصفُ ما قبلَها بما يُغاير ما بعدَها)، ومن ذلك حديثُ: «الناسُ

(١) عامل الرمح: صدره.

هَلكَى إلا العالِمونَ، والعالِمونَ هَلَكى إلّا العامِلونَ، والعاملونَ هلكى إلّا المخلصون»، أي: «الناسُ غيرُ العالمينَ هَلكى، والعالمونَ غيرُ العاملين هلكى، والعاملونَ غيرُ المخلصينَ هَلكى» ولو أراد الاستثناءَ لنصبَ ما بعدَ «إلّا»؛ لأنهُ في كلام تام مُوجَبٍ.

وقد يصحُّ الاستثناءُ كهذا الحديث، وقد لا يصحُّ، فيتعيّن أن تكونَ «إلا» بمعنى «غير»، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فإلا وما بعدَها صفةٌ لآلهَة، لأنَّ المُرادَ من الآية نفيُ الآلهةِ المُتعدِّدةِ وإثبات الإلهِ الواحد الفرد، ولا يصحُّ الاستثناءُ بالنصب، لأنَّ المعنى حينئذٍ يكون: «لو كان فيهما آلهةٌ، ليس فيهمُ الله لفسدتا»، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهةٌ، فيهمُ الله، لم تَفسُدا، وهذا ظاهرُ الفسادِ[١]، وهذا كما تقولُ: «لو جاءَ القوم إلّا خالداً لأخفقوا» أي: لو جاؤوا مُستثّنى منهم خالدٌ ـ بمعنى أنه ليس بينهم ـ لأخفقوا، فهم لم يُخفقوا لأنَّ بينهم خالداً، ونظيرُ الآيةِ ـ في عدم جواز الاستثناءِ ـ أن تقول: «لو كان معي دراهمُ، إلا هذا الدرهمُ لبذلتها»[٢]. فإن قلتَ: «إلّا هذا الدرهمَ»، بالنصب كان المعنى: لو كان معي دراهمُ ليس فيها هذا الدرهمُ لبذلتُها، فيُنتجُ أنكَ لم تبذُلها لوجودِ هذا الدرهمِ بينَها، وهذا غير المراد.

ولا يَصِحُّ أيضاً أن يُعرَب لفظ الجلالةِ بدلاً من آلهة، ولا «هذا الدرهم» بدلاً من دراهمَ، لأنهُ حيثُ لا يَصِحُّ الاستثناءُ لا تصحُّ البدليةُ، ثم إنَّ الكلامَ مُثبتٌ، فلا تجوزُ البدليةُ، ولو صحَّ الاستثناءُ، لما علمتَ من أنَّ النصبَ واجبٌ في الكلام التامّ المُوجَبِ[٣]، وأيضاً: لو جعلتَهُ بدلاً لكان التقديرُ: «لو كان فيهما إلّا الله لفسدتا»، لأنَّ البدلَ على نِيةِ طرحِ المُبدل منه، كما هو معلومٌ، ولعدَم صحَّةِ الاستثناءِ هنا وعَدَمِ جَوازِ البدليّة تَعيَّن أن تكون «إلا» بمعنى «غير».

وممّا جاءَت فيه «إلّا» بمعنى «غير»، مَعَ عدم تَعذُّرِ الاستثناءِ معنًى، قول الشاعر:

وكُـــلُّ أخٍ مُـــفَـــارِقُـــهُ أخـــوهُ ... لَـعَـمْـرُ أبِـيـكَ إلاّ الـفَـرْقَـدَانِ[٤]

---

(١) ورحم الله (ابن يعيش) فقد أجاز سهواً ـ في شرح المفصل ـ النصب على الاستثناء في الآية الكريمة، غير مُقدِّرٍ ما ينتجه معنى النصب من الفساد، ولكل جواد كبوة.

(٢) برفع الدرهم.

(٣) فإن قيل: إن «لو» للامتناع، «وامتناع الشيء انتفاؤه» فيكون الكلام منفياً، فنقول: إن العرب لا تعتبر مثل هذا النفي، لأنه نفي بالتأويل، بدليل أنهم لا يقولون: «لو كان فيها ديّار لأكرمته»، ولا «لو جاءني من أحد لأحسنت إليه»، ولو كانت «لو» بمنزلة حرف النفي لجاز ذلك، كما يجوز: «ما فيها ديار، وما جاءني من أحد» وذلك لأنّ «دياراً» لا يقع إلا بعد نفي، وكذا «من» الزائدة لتأكيد النفي.

(٤) إلا وما بعدها: صفة للمضاف، وهو «كل»، لا صفة لأخ، لذلك رفع ما بعد «إلاّ» والمشهور الشائع في كلامهم في مثل «كل وبعض» ونحوهما أن يكون الوصف لما أضيفا إليه، لا لهما، لأنه إن أسقط المضاف إليه نابت صفته منابه، فإن قلت: «كل رجل كريم محبوب»، ثم أسقطت رجلاً، قلت: «كل كريم

أي: كلُّ أخٍ، غيرُ الفرقدينِ، مفارقُهُ أخوه. ولو قال: «كل أخٍ مُفارقُهُ أخوهُ إلا الفَرقدينِ» لَصَحَّ.

واعلم أنَّ الوصفَ هو «إلا» وما بعدَها معاً، لا «إلّا» وحدَها، ولا ما بعدَها وحدَه، مع بقائها على حرفيتها، كما يوصف بالجارّ والمجرورِ مع بقاءِ حرف الجرّ على حرفيته. والإعرابُ يكون لِما بعدَها، ومن العلماءِ من يجعلُها اسماً مبنياً بمعنى «غير» ويَجعلُ إعرابها المحلّي ظاهراً فيما بعدَها، والجمهور على الأول وهوَ الأولى.

٥ - حُكمُ المُستَثنىٰ بِغَيْرٍ وَسِوًى

غيرٌ: نكرة مُتوغلةٌ في الابهام والتَّنكير، فلا تُفيدُها إضافتُها إلى المعرفة تعريفاً، ولهذا تُوصَفُ بها النكرةُ مع إضافتها إلى معرفةٍ، نحو «جاءَني رجلٌ غيرُكَ، أو غيرُ خالدٍ». فلذا لا يُوصَفُ بها إلا نكرةٌ، كما رأيتَ، أو شبهُ النكرةِ مِمّا لا يفيدُ تعريفاً في المعنى، كالمُعرَّفِ بألِ الجنسية، فإنَّ المعرَّفَ بها، وإن كان معرفة لفظاً، فهو في حكم النكرةِ معنًى، لأنه لا يدُلُّ على مُعيَّنٍ. فإن قلتَ: «الرجالُ غيرُك كثيرٌ»، فليس المرادُ رجالاً مُعيَّنينَ[١].

ومثلُها في تنكيرها، وتَوَغُّلها في الإبهام، ووصفِ النكرةِ أو شبهها بها، وعدم تعرُّفها بالإضافة «مِثلٌ وسِوًى وشِبْهٌ ونظيرٌ». تقول: «جاءَني رجلٌ مِثلُك، أو سِواكَ، أو شِبهُكَ، أو نظيرُكَ».

وقد تُحمَلُ «غير» على «إلا» فيُستثنى بها، كما يستثنى بإلا، كما حُملتْ «إلا» على «غير» فوُصِفَ بها. والمستثنى بها مجرورٌ أبداً بالإضافة إليها، نحو: «جاءَ القوم غيرَ عليّ».

وقد تُحمَلُ «سِوى» على «إلا»، كما حُمِلت «غيرٌ»، لأنها بمعناها، فَيُستثنى بها أيضاً، والمُستثنى بها مجرور بالإضافة إليها.

وحكمُ «غير وسِوىً» في الإعراب كحكم الاسم الواقع بعدَ «إلا»: فتقول: «جاءَ القومُ غيرَ خالدٍ»، بالنصب، لأنَّ الكلام تامٌّ مُوجَبٌ.

وتقول: «ما جاءَ غيرَ خالدٍ أحدٌ»، بالنصب أيضاً، وإن كان الكلامُ منفيّاً، لأنها تقدَّمت على المستثنى منه.

وتقول: «ما احترقتِ الدارُ غيرَ الكتبِ»، بالنصب، وإن كان الكلام منفيّاً، ولم يَتقدم فيه المستثنى على المستثنى منه، لأنها وقعت في استثناء مُنقطع.

محبوب»، ويجوز على قلة إجراء الصفة على كل وبعض المضافين دون المضاف إليه كما ترى في هذا البيت.

(١) راجع مبحث «أل» الجنسية في الجزء الأول من هذا الكتاب.

وتقول: «ما جاءَ القومُ غيرُ خالدٍ، أو غيرَ خالد»، بالرفع على أنها بدلٌ من القوم، وبالنصب على الاستثناء، لأنَّ الكلامَ تامٌّ منفي، قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ﴾ [النساء: ٩٥]، قُرِئَ «غير» بالرفع، صفةً للقاعدون، وبالجر، صفةً للمؤمنين، وبالنصب على الاستثناءِ.

وتقول: «ما جاءَ غيرُ خالدٍ»بالرفع، لأنها فاعل، و«ما رأيتُ غيرَ خالد» بالنصب، لأنها مفعولٌ به، و«مررتُ بغير خالدٍ»، بجرها بحرف الجر، وإنما لم تُنصَب «غير» هنا على الاستثناء لأن المستثنى منه غيرُ مذكورٍ في الكلام، فتفرَّغَ ما كان يعملُ فيه للعمل فيها.

واعلم أنه يجوز في «سوى» ثلاثُ لغاتٍ: «سِوى» بكسر السين، و«سُوى» بضمها، و«سَواء» بفتحها معَ المدّ.

٦ ـ حُكمُ المُستثْنى بِخَلا وعَدَا وحاشا

خلا وعدا وحاشا: أفعال ماضيةٌ، ضُمّنت معنى «إلّا» الاستثنائية، فاستثنيَ بها، كما يُستثنى بإلّا.

وحكمُ المستثنى بها جوازُ نصبِهِ وجرّهِ. فالنصبُ على أنها أفعالٌ ماضية، وما بعدَها مفعولٌ به. والجرُّ على أنها أحرفُ جرٍ شبيهةٌ بالزائدِ، نحو: «جاءَ القومُ خَلا عليّاً، أو عليٍّ».

والنصبُ بخلا وعدا كثيرٌ، والجرُّ بهما قليلٌ. والجرُّ بحاشا كثيرٌ، والنصبُ بها قليلٌ.

وإذا جررتَ بهن كان الاسمُ بعدَهنَّ مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً على الاستثناءِ.

فإن جُعلت أفعالاً كان فاعلها ضميراً مستتراً يعودُ على المُستثنى منه[١]، والتُزِمَ إفرادهُ وتذكيرهُ، لوقوعِ هذه الأفعالِ موقعَ الحرف، لأنها قد تضمّنت معنى «إلا»، فأشبهتها في الجمودِ وعَدَمِ التَّصرُّفِ والاستثناءِ بها، والجملةُ إما حالٌ من المستثنى منه، وإما استئنافية.

ومن العلماءِ من جعلها أفعالاً لا فاعلَ لها ولا مفعولَ، لأنها محمولةٌ على معنى «إلا»، فهي واقعةٌ موقعَ الحرفِ، والحرفُ لا يحتاج إلى شيءٍ من ذلك، فما بعدَها منصوبٌ على الاستثناء، حملاً لهذه الأفعال على «إلا»، وهو قولٌ في نهاية الحِذقِ والتّدقيق.

(قال العلاّمة الأشموني في شرح الألفية: «ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل، لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا)، ولم ينقل عنه ذلك في (خلا وعدا)، على أنه يمكن

---

(١) قال قوم: يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق، والتقدير: جاء القوم خلا البعض علياً، وقال قوم: يعود على اسم الفاعل المفهوم من الاسم السابق والتقدير: جاؤوا خلا الجائي عليّاً، وقال آخرون: يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: جاؤوا خلا المجيء عليًا، وما ذكرناه هو أقرب إلى الحق والصواب.

أن يقول فيهما مثل ذلك»، قال الصبان في حاشيته عليه: «قوله لا فاعل له، أي ولا مفعول، كما قاله بعضهم. وقوله بالحمل على «إلا» أي: فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على «إلا» أنه العامل للنصب فيما بعده) ت.هـ.

والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تُجعل هذه الأدوات: «خلا وعدا وحاشا»، في حالة نصبها ما بعدها ـ إما أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها واقعة موقع الحرف، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنها معنى حرف الاستثناء كما جعلوها ـ وهي جارّةٌ أحرفَ جر، وأصلها الأفعال).

وإذا اقترنت بخلا وعدا «ما» المصدريةُ، نحو: «جاءَ القوم ما خلا خالداً» وجبَ نصبُ ما بعدَهما، ولا يجوزُ جره؛ لأنهما حينئذٍ فعلانِ، و«ما» المصدريّة لا تَسبقُ الحروفَ، والمصدر المؤوَّل منصوبٌ على الحال بعد تقديره باسم الفاعل، والتقديرُ: جاء القومُ خالين من خالدٍ.

(هكذا قال النحاة، وأنت ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن أسلوب الاستثناء، والذي تطمئن إليه النفس أن «ما» هذه ليست مصدرية، وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء، بدليل أن وجودها وعدمه، في إفادة المعنى، سواء على أن من العلماء من أجاز أن تكون زائدة، كما في شرح الشيخ خالد الأزهري لتوضيح ابن هشام).

أما حاشا فلا تَسبقُها «ما» إلّا نادراً، وهي تُستعملُ للاستثناءِ فيما ينزَّه فيه المستثنى عن مشاركة المستثنى منه، تقول: «أهملَ التلاميذُ حاشا سليم»، ولا تقولُ: «صلّى القومُ حاشا خالدٍ»؛ لأنه لا يتنزَّه عن مشاركة القوم في الصّلاة، وأما سليم ـ في المثال الأول، فقد يتنزَّه عن مشاركة غيرهِ في الإهمال.

وقد تكون للتّنزيه دون الاستثناء، فيُجرُّ ما بعدها إما باللام، نحو: «حاشَ لله»، وإما بالإضافة إليها، نحو: «حاشَ الله»، ويجوز حذفُ ألفها، كما رأيتَ، ويجوز إثباتها، نحو: «حاشا لله» و«حاشا الله».

ومتى استُعملت للتّنزيهِ المجرَّدِ كانت اسماً مُرادِفاً للتنزيهِ، منصوباً على المفعوليّة المُطلقةِ انتصابَ المصدرِ الواقع بدلاً من التلفُّظ بفعله، وهي، إن لم تُضَف ولم تُنوَّن كانت مبنيّةً، لشبهها بحاشا الحرفيَة لفظاً ومعنى، وإن أُضيفت أو نُوّنت كانت مُعرَبةً، لِبُعدِها بالإضافة والتنوينِ من شَبَهِ الحرف، لأنَّ الحروفَ لا تُضاف ولا تنوَّنُ: «حاشَ الله، وحاشا لله».

وقد تكونِ فعلاً متعدّياً مُتصرفاً، مثل: «حاشيتهُ أُحاشيهِ»، بمعنى: استثنيتُهُ أستثنيهِ، فإن سبقتها «ما» كانت حينئذٍ نافيةً، وفي الحديث: أن النبي ﷺ، قال: «أسامة أحبُّ الناسِ إليَّ»، وقال راويهِ: «ما حاشى فاطمةَ ولا غيرَها».

وتأتي فعلاً مضارعاً، تقول: «خالدٌ أفضلُ أقرانهِ، ولا أُحاشي أحداً»، أي: لا أستثني، ومنه قول الشاعر النابغة:

ولا أرَى فاعلاً في النَّاس يُشْبِهُهُ ۝ وَلا أُحاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أحدِ

وإن قلت: «حاشاك أن تكذب. وحاشى زهيراً أن يُهملَ»[1]، فحاشى: فعلٌ ماض بمعنى: «جانب» وتقولُ أيضاً: «حاشى لك أن تهملَ»، فتكون اللام حرفَ جرّ زائداً في المفعول به للتقوية.

وإن قلتَ: «أُحاشيك أن تقول غير الحقِّ»، فالمعنى أُنزِّهُك.

٧ ـ حُكمُ المُستَثْنى بِلَيسَ ولا يَكُون

ليس ولا يكونُ: من الأفعال الناقصةِ الرَّافعة للاسم الناصبةِ للخبر، وقد يكونان بمعنى «إلا» الاستثنائية؛ فَيستثنى بهما، كما يُستثنى بها، والمستثنى بعدَهما واجبُ النصبِ، لأنه خبرٌ لهما، نحو: «جاءَ القومُ ليس خالداً، أو لا يكون خالداً»، والمعنى: جاؤوا إلا خالداً، واسمُهما ضميرٌ مستتر يعود على المستثنى منه، والخلاف في مرجع الضمير فيهما كالخلاف في مرجعه في «خلا وعدا وحاشا» فراجِعهُ.

(هكذا قال النحاة، أما ما تطمئن إليه النفس فأنْ يجعلا فعلين لا مرفوع لهما ولا منصوب، لتضمنهما معنى «إلا» أو يجعلا حرفين للاستثناء، نقلاً لهما عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنهما معنى «إلا» كما جعل الكوفيون «ليس» حرف عطف إذا وقعت موقع «لا» النافية العاطفة، نحو: «خذ الكتابَ ليس القلمَ»، وكما قال الشاعر: «والاشرمُ المطلوبُ ليس الطالبُ»، برفع «الطالب» عطفاً بليس على «المطلوب» أي: (الأشرمُ الطالب لا المطلوب).

٨ ـ شِبْهُ الاستِثناء

شبهُ الاستثناء يكون بكلمتين: «لا سِيّما» و«بيدَ»:

فلا سِيّما: كلمةٌ مُركَّبةٌ من «سِيٍّ» بمعنى مثلٍ، ومُثناها سِيّان، ومن «لا» النافيةِ للجنس، وتُستعمل لترجيح ما بعدَها على ما قبلها، فإذا قلتَ: «اجتهدَ التلاميذُ، ولا سيّما خالدٍ»، فقد رَجّحْتَ اجتهادَ خالدٍ على غيرهِ من التلاميذ.

وتشديد يائها وسَبقُها بالواوِ و«لا»، كلُّ ذلك واجب، وقد تُخفف ياؤها، وقد تُحذَف الواو قبلها نادراً، وقد تُحذفُ (ما) بعدَها قليلاً، أما حذفُ (لا) فلم يَرد في كلام من يُحتج بكلامهِ.

والمُستثنى بها، إن كان نكرةً جازَ جَرُّهُ ورفعه ونَصبهُ، تقول: «كلُّ مجتهدٍ يُحَبّ، ولا سيّما تِلميذٍ مِثلكَ» أو «ولا سيّما تلميذٌ مِثلُك»، أو «ولا سِيّما تِلميذاً مثلَك»، وجرُّهُ أولى وأكثرُ وأشهرُ.

---

(١) الكاف ـ في المثال الأول ـ وزهيراً ـ في المثال الثاني ـ مفعولان لحاشى، والمصدر المؤول بأن في موضع الفاعل، والتقدير: جانبك الكذب، وجانب زهيراً الإهمال.

(فالجر بالإضافة إلى «سيّ» وما: زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. وتكون «ما»: اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سي)، وجملة المبتدأ والخبر: صلة الموصول، ويكون تقدير الكلام: «يحب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذٌ مثلك، لأنك مُفضَّلٌ على كل تلميذ» والنصب على التمييز لسي، وما: زائدة).

وإن كان المُستثنى بها معرفةً جازَ جَرُّهُ، وهو الأولى، وجاز رفعهُ، نحو: «نجحَ التلاميذُ ولا سِيّما خليلٍ» أو «ولا سِيّما خليلٌ». ولا يجوزُ نصبُهُ، لأن شرطَ التَّمييز أن يكون نكرةً.

وحكمُ «سِيّ» أنها، إن أُضيفت (كما في صورتَي جرِّ الاسم ورفعه بعدَها) فهي مُعرَبةٌ منصوبةٌ بلا النافية للجنس، كما يعرَبُ اسم (لا) في نحو: «لا رجلَ سوءٍ في الدار»، وإن لم تُضَف فهي مبنيّةٌ على الفتح كما يُبنى اسم (لا) في نحو: «لا رجلَ في الدار».

وقد تستعمل «لا سِيّما» بمعنى «خُصوصاً»، فيُؤتى بعدَها بحالٍ مُفردةٍ، أو بحالٍ جُملةٍ، أو بالجملة الشرطية واقعةً موقعَ الحال.

فالأول نحو: «أُحِبُّ المطالعةَ، ولا سِيّما منفرداً».

والثاني نحو: «أُحبُّها، ولا سِيّما وأنا منفردٌ».

والثالثُ نحو: «أُحبُّها، ولا سِيّما إن كنتُ منفرداً».

وقد يَليها الظَّرفُ، نحو: «أُحبُّ الجلوسَ بين الغِياض، ولا سِيّما عند الماءِ الجاري»، ونحو: «يَطيبُ ليَ الاشتغالُ بالعلم، ولا سِيّما ليلاً»، أو «ولا سِيّما إذا أوَى الناسُ إلى مضاجعهم».

أمّا «بَيدَ فهو اسمٌ ملازمٌ للنّصب على الاستثناءِ»، ولا يكون إلّا في استثناءٍ منقطع، وهو يَلزَمُ الإضافةَ إلى المصدر المؤوَّلِ بأنَّ التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: «إنهُ لكثيرُ المال، بيدَ أنه بخيل»، ومنه حديثُ: «أنا أفصَحُ من نطقَ بالضادِ، بَيدَ أني من قُرَيشٍ، واستُرضِعتُ في بَني سَعدِ بنِ بَكرٍ».

٩ ـ المنادى

المنادَى: اسمٌ وقعَ بعدَ حرفٍ من أحرف النداءِ، نحو: «يا عبدَ الله»، وفي هذا البحث أربعةَ عشرَ مبحثاً:

١ ـ أحرُفُ النِّداءِ

أحرفُ النداءَ سبعة، وهيَ: «أ، أيْ، يا، آ، أيا، هَيا، وَا».

فـ«أيْ وأ»: للمنادَى القريب، و«أيا وهَيا وآ»: للمنادى البعيد. و«يا»: لكلِّ مُنادىً، قريباً

كان، أو بعيداً، أو مُتوسطاً، و«وا»: للنُّدبة، وهي التي يُنادَى بها المندوبُ المُتفجَّعُ عليه، نحو: «واكبِدِي!. واحَسرتي!».

وتَتعيَّنُ «يا» في نداءِ اسم الله تعالى، فلا يُنادَى بغيرها، وفي الاستغاثة، فلا يُستغاثُ بغيرها، وتتعيَّنُ هيَ و«وَا» في النُّدبة، فلا يُندَبُ بغيرهما، إلَّا أنَّ «وا» - في النُّدبة - أكثرُ استعمالاً منها، لأنَّ «يا» تُستعمل للنُّدبة إذا أُمِنَ الالتباسُ بالنداءِ الحقيقيِّ، كقوله:

حُمِّلْتَ أمراً عَظيماً، فاصطَبَرْتَ لَهُ وَقُمْتَ فيهِ بأمرِ الله يا عُمَرَا[1]!

٢ - أقسامُ المُنادى وَأحكامُهُ

المنادَى خمسةُ أقسام: المفردُ المعرفةُ، والنكرةُ المقصودة، والنكرةُ غيرُ المقصودة، والمضافُ، والشبيهُ بالمضافِ.

(والمراد بالمفرد والمضاف والشبيه به: ما أريد به في باب «لا» النافية للجنس، فراجعه في الجزء الثاني من هذا الكتاب، والمراد بالنكرة المقصودة: كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقُصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة، لدلالته حينئذ على مُعيّن، راجع مبحث المعرفة والنكرة في الجزء الأول من هذا الكتاب).

وحكمُ المنادَى أنهُ منصوبٌ، إمّا لفظاً، وإمّا مَحَلاً.

وعاملُ النَّصب فيه، إمّا فعلٌ محذوفٌ وجوباً، تقديرُهُ: «أدعو»، نابَ حرفُ النداءِ مَنابَهُ، وإمّا حرفُ النداءِ نفسُهُ لتَضمنهِ معنى «أدعو»، وعلى الأول فهو مفعولٌ به للفعل المحذوف، وعلى الثاني فهو منصوب بـ «يا» نفسِها.

فيُنصَبُ لفظاً (بمعنى أنهُ يكونُ مُعرَباً منصوباً كما تُنصب الأسماءُ المُعربَةُ) إذا كان نكرةً غيرَ مقصودةٍ، أو مُضافاً، أو شبيهاً به، فالأول نحو: «يا غافلاً تنبّهْ»، والثاني نحو: «يا عبدَ الله»، والثالثُ نحو: «يا حسناً خُلُقُهُ».

ويُنصبُ محلاً (بمعنى أنهُ يكونُ مبنياً في محلِّ نصب) إذا كان مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودةً، فالأولُ نحو: «يا زُهيرُ»، والثاني نحو: «يا رجلُ»، وبناؤه على ما يُرفعُ بهِ من ضمَّةٍ أو ألفٍ أو واوٍ، نحو: «يا عليُ. يا موسى[2]، يا رجلُ، يا فَتى[3]، يا رجلانِ[4]. يا مجتهدونَ»[5].

---

(١) البيت لجرير يندب عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه. والمراد بالأمر الذي حمله هو الخلافة.

(٢) موسى: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدّر على الألف للتعذّر.

(٣) فتى: منادى نكرة مقصودة بالنداء، مبني على ضم مقدّر على الألف للتعذّر.

(٤) رجلان: منادى نكرة مقصودة، مبني على الألف؛ لأنه مثنى.

(٥) مجتهدون: منادى نكرة مقصودة، مبني على الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء

١ ـ إذا كان المنادَى، المُستحقُّ للبناء، مبنيّاً قبلَ النداءِ، فإنهُ يبقى على حركة بنائهِ، ويقالُ فيه: إنه مبنيٌّ على ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ، منعَ من ظهورها حركةُ البناءِ الأصليَّةُ، نحو: «يا سيبويهِ، يا حَذامِ[١]، يا خَباثِ[٢]، يا هذا[٣]، يا هؤلاءِ»، ويظهر أثرُ ضمِّ البناءِ المقدَّر في تابعه، نحو: «يا سيبويهِ الفاضلُ، يا حذامِ الفاضلةُ، يا هذا المجتهدُ، يا هؤلاء المجتهدون»[٤].

٢ ـ إذا كان المنادَى مفرداً علماً موصوفاً بابنٍ، ولا فاصلَ بينهما، والابنُ مضافٌ إلى علَم، جاز في المُنادى وجهانِ: ضمُّهُ للبناءِ ونصبُهُ، نحو: «يا خليلُ بنَ أحمدَ، ويا خليلَ بنَ أحمدَ»، والفتحُ أولى، أمّا ضمُّهُ فعلى القاعدةِ، لأنه مفردٌ معرفةٌ، وأما نصبُهُ فعلى اعتبارِ كلمة «ابن» زائدةً، فيكونَ «خليل» مضافاً و«أحمد» مضافاً إليه، وابنُ الشخص يُضافُ إليه، لمكان المناسبة بينهما، والوصف بابنةٍ كالوصفِ بابنٍ، نحو: يا هندَ ابنةَ خالدٍ، ويا هندُ ابنةَ خالد».

أمّا الوصفُ بالبنت فلا يُغيّر بناءَ المفرد العَلَم، فلا يجوزُ معَها إلّا البناءُ على الضمِّ، نحو: «يا هندُ بنتَ خالدٍ».

ويَتعيَّنُ ضَمُّ المنادى في نحو: «يا رجلُ ابنَ خالدٍ. ويا خالد ابنَ أخينا» لانتفاءِ عَلَميَّةِ المنادَى، في الأول، وعَلَميَّةِ المضافِ إلى ابنٍ في الثاني، لأنك، إن حذفتَ ابناً، فقلتَ: «يا رجلَ خالدٍ، ويا خالدَ أخينا»، لم يبق للإضافة معنًى، وكذا يَتعيّنُ ضمُّهُ في نحو: «يا عليُّ الفاضلُ ابنَ سعيد»، لوجود الفَصل، لأنه لا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمضاف إليه.

٣ ـ إذا كُرِّرَ المنادى مضافاً، فلك نصب الاسمينِ معاً، نحو: «يا سعدَ سعدَ الأوس».

ولكَ بناءُ الأول على الضم، نحو: «يا سعدُ سعدَ الأوس»، أما الثاني فهو منصوب أبداً.

(أما نصب الأول، فعلى أنه مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني زائد للتوكيد، لا أثر له في خفض ما بعده، أو على أنه مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني، وأما بناؤه (أي بناء الأول) على الضم، فعلى اعتباره مفرداً غير مضاف، وأما نصب الثاني، فلأنه على الوجه الأول توكيد لما قبله، وعلى الوجه الثاني بدلٌ من محله أو عطف بيان).

---

(١) سيبويه وحذام: كلاهما منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلية، وحذام من أعلام الإناث.

(٢) خباث: منادى نكرة مقصودة، وإعرابها كإعراب حذام، وهي من الكلمات التي تستعمل شتماً للإناث (راجع مبحث الأسماء المبنية، في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

(٣) ذا: اسم إشارة، منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره سكون البناء الأصلي.

(٤) النعت ـ في هذه الجمل ـ مرفوع باعتبار أن منعوته مبني على ضم مقدر، فرفعه إنما هو باعتبار هذا الضم المقدر.

٤ ـ المنادَى المُستحقُّ البناءِ على الضمّ، إذا اضطُرَّ الشاعر إلى تنوينه جازَ تنوينُهُ مضموماً ومنصوباً. ويكونُ في الحالة الأولى مَبنيّاً، وفي الثانيةِ مُعرباً منصوباً كالعلم المضاف، فمن الأول قول الشاعر:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[١]

وقولُ الآخر يخاطب جَمَله:

حَيَّتْكَ عَزَّةُ بَعْدَ الهَجْرِ وانْصَرَفَتْ فَحَيِّ، وَيْحَكَ، مَنْ حَيَّاكَ، يا جَمَلُ

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كانَتْ لِي، فَأَشْكُرَها، مَكانَ يا جَمَلٌ: حُيِّيتَ يا رَجُلُ[٢]

ومن الثاني قول الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالَتْ: يا عَدِيّاً، لَقَدْ وَقَتْكَ الأواقي[٣]

ومن العلماءِ من اختارَ البناءَ، ومنهم من اختارَ النصبَ، ومنهم من اختارَ البناءَ مع العَلَم، والنصبَ مع اسم الجنس.

فوائد

إذا وقعَ «ابنٌ» أو «ابنةٌ» بينَ علَمينِ ـ في غير النداء ـ وأُريدَ بهما وصفُ العَلَم[٤]، فسبيلُ ذلكَ أن لا يُنوَّنَ العلَمُ قبلهما في رفعٍ ولا نصبٍ ولا جرّ، تخفيفاً، وتُحذَفُ همزةُ «ابن»، تقولُ: «قالَ عليُّ بنُ أبي طالب، أُحب عليَّ بنَ أبي طالب، رَضي الله عن عليِّ بن أبي طالب»، وتقول: «هذهِ هِندُ ابنةُ خالدٍ، رأيتُ هندَ ابنةَ خالد، مررت بهندِ ابنةِ خالد»، وقد جَوَّزوا ـ في ضرورة الشعر ـ تنوينَ العلم الموصوف بهما، وعليه قول الشاعر:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بنِ ثَعْلَبَهْ كَأَنَّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ

أما إن لم يُرَدْ بهما الوصفُ، بل أُريدَ بهما الإخبارُ عن العلَم، نُوّن العلمُ وجوباً، وثبتت همزةُ «ابن»، تقولُ: «خالدٌ ابنُ سعيدٍ[٥]، إنَّ خالداً ابنُ سعيدٍ[٦]، ظننت خالداً ابنَ سعيدٍ»[٧].

---

(١) مطر: اسم رجل.

(٢) معنى البيت: ليت تحيتها للجمل كانت لي؛ بأن تقول مكان حييت يا جمل: حييت يا رجل.

(٣) الأواقي: الحوافظ، جمع واقية، وأصلها الوواقي: بواوين، أبدلت الأولى من الهمزة على قاعدة الإبدال، كما تقدم في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٤) إذا وقع «ابن» بعد العلم، ولم يُرَد به الإخبار عنه، جاز أن تعربه نعتاً له، أو عطف بيان عليه، أو بدلاً منه.

(٥) أي: خالد هو ابن سعيد، فخالد: مبتدأ، وابن: خبره.

(٦) أي: أن خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: اسم أن، وابن: خبرها.

(٧) أي: ظننت خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: مفعول أول، وابن: مفعول ثانٍ، وأصل المفعولين هنا مبتدأ وخبر، كما لا يخفى.

فإن وقعا بينَ عَلَمٍ وغيرِ علمٍ، فسبيلُ العلَم قبلَها التّنوينُ مطلقاً، وإنْ وقعا صفةً للعلَم أو خبراً عنه.

فالأول نحو: «هذا خالدٌ ابنُ أخينا، هذه هندٌ ابنةُ أخينا» **والثاني** نحو: «خالدٌ ابن أخينا إنَّ هنداً ابنةُ أختنا»، وهمزةُ «ابن» ثابتةٌ هنا على كل حال، كما رأيت.

٣ - نِداءُ الضّمير

نداءُ الضمير شاذ نادرُ الوقوع في كلامهم، وقصَرَهُ ابنُ عُصفور على الشعر، واختار أبو حيانَ أنهُ لا ينادَى البَتَّة، والخلاف إنما هو في نداءِ ضمير الخطاب، أمّا نداءُ ضميري التكلم والغَيبة، فاتفقوا على أنهُ لا يجوز نداؤهما بَتَّةً، فلا يُقال: «يا أنا، يا إيّايَ، يا هُوَ، يا إيّاهُ».

وإذا ناديتَ الضمير، فأنتَ بالخيار: إن شئتَ أتيتَ به ضميرَ رفعٍ أو ضمير نصبٍ، فتقولُ: «يا أنت. يا إياك». وفي كِلتا الحالتين، فالضميرُ مبني على ضم مُقدَّر، وهو في محل نصب، مِثلَه في «يا هذا، ويا هذهِ، ويا سِيبَويهِ»، لأنه مُفرَدٌ معرفة.

٤ - نِداءُ ما فيهِ «ألْ»

إذا أريدَ نداءُ ما فيه «أل»، يُؤتى قبلهُ بكلمة «أيُها»، للمذكر، و«أيتُها» للمؤنث. وتَبقيانِ معَ التثنيةِ والجمع بلفظ واحدٍ، مراعىً فيهما التذكيرُ والتأنيث، أو يؤتى باسم الإشارة.

فالأول كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ﴿٦﴾﴾[الانفطار: ٦] وقوله: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾﴾[الفجر: ٢٧، ٢٨] وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١].

والثاني نحو: «يا هذا الرجل. يا هذه المرأة» إلا إذا كان المنادى لفظ الجلالة، لكن تبقى «أل» وتُقطَعُ همزتُها وجُوباً، نحو: «يا أللهُ»، والأكثر مَعَهُ حذفُ حرفِ النداءِ والتعويضُ منه بميم مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ، للدلالةِ على التعظيم نحو: «اللهمَّ ارحمنا»، ولا يجوز أن تُوصَفَ «اللّهمَّ»، لا على اللفظ ولا على المحلّ، على الصحيح، لأنهُ لم يُسمَع.

وأما قولهُ تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[الزمر: ٤٦]، فهو على أنه نداءٌ آخر، أي: قُل: اللهمَّ، يا فاطرَ السمواتِ.

وإذا ناديتَ علماً مُقترناً بألْ وَضعاً حذفتَها وُجوباً فتقولُ في نداء العبّاسِ والفضلِ والسّموألِ[1]: «يا عبّاسُ، يا فضلُ، يا سَموألُ».

---

(١) الصحيح أن السموأل معرب صموئيل.

فائدة:

تستعمل «اللهمّ» على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن تكون للنداء المحض، نحو: «اللهمّ اغفر لي».

الثاني: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، كأن يقال لك: «أخالد فعل هذا؟»، فتقول: «اللهم نعم».

الثالث: أن تستعمل للدلالة على الندرة وقلة وقوع المذكور معها، كقولك للبخيل: «إن الأمة تعظمك، اللهم إن بذلت شطراً من مالك في سبيلها».

٥ ـ أَحكامُ تَوابعِ المُنادَى

إن كان المنادى مبنياً فتابعُهُ على أربعة أضرُبٍ:

١ ـ ما يجبُ رفعهُ معرباً تَبَعاً لِلَفظِ المنادى، وهو تابعُ (أي وأيّة واسمِ الإشارة)، نحو: «يا أيها الرَّجلُ، يا أيتها المرأة، يا هذا الرجل، يا هذه المرأة»[1].

ولا يُتبَعُ اسمُ الإشارةِ أبداً إلا بما فيهِ «ألْ». ولا تُتبَعُ «أيٌّ وأيّةٌ» في باب النداءِ، إلا بما فيه «ألْ» ـ كما مُثِّلَ ـ أو باسم الإشارة، نحو: «يا أيُّهذا الرجلُ».

٢ ـ ما يجبُ ضَمهُ للبناءِ[2]، وهوَ البدَلُ، والمعطوفُ المجرَّدُ من «ألْ» اللّذانِ لم يضافا، نحو: «يا سعيدُ خليلُ، يا سعيدُ وخليلُ».

٣ ـ ما يجبُ نصبُهُ تبعاً لمحلِّ المنادَى، وهو كلُّ تابعٍ أضيف مُجرَّداً من «أل»، نحو: «يا علي أبا الحسن، يا علي وأبا سعيد، يا خليلُ صاحبَ خالدٍ، يا تلاميذُ كلَّهُمْ، أو كلَّكُم[3]، يا رجلُ أبا خليلٍ».

٤ ـ ما يجوز فيه الوجهان: الرفعُ مُعرباً تبعاً للفظِ المنادَى، والنصبُ تبعاً لمحلهِ وهو نوعان:

الأول: النعتُ المضافُ المقترنُ بألْ، وذلك يكون في الصفاتِ المُشتقَّةِ المضافة إلى

---

(١) تابع اسم الإشارة المنادى يرفع باعتبار أنّ اسم الإشارة مبني على ضم مقدر، فتبعيته له مرفوعاً هي باعتبار هذا الضم المقدر.

(٢) أي يكون مبنياً على الضم من غير تنوين.

(٣) يجوز استعمال الضمير مخاطباً أو غائباً، وعلى ذلك تقول: «يا خالد نفسك أو نفسه» والغيبة هنا على معنى الحضور، إنما هي باعتبار لفظ المنادى؛ لأنه اسم ظاهر، فهو في حكم الغائب، كما تقول: «أنت يا هذا، رجلٌ يحسن إلى الناس، أو تحسن إلى الناس».

معمولها، نحو: «يا خالدُ الحسنُ الخلُقِ، أو الحسنَ الخلق، يا خليلُ الخادمُ الأمةِ، أو الخادمَ الأمة».

الثاني: ما كان مُفرَداً[1] من نعتٍ، أو توكيدٍ، أوعطفِ بيانٍ، أو معطوفٍ مُقترنٍ بألْ، نحو: «يا عليّ الكريمُ، أو الكريمَ. يا خالدُ خالدٌ، أو خالداً[2]، يا رجلُ خليلٌ، أو خليلاً[3]، يا عليّ والضيفُ، أو والضيفَ» ومن العطفِ بالنصبِ تبعاً لمحلّ المنادى قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]، وقُرِئَ في غيرِ السبعةِ: «والطيرُ»، بالرفع عطفاً على اللفظ.

وإن كان المنادىَ مُعرَباً منصوباً فتابعهُ أبداً منصوبٌ مُعرباً، نحو: «يا أبا الحسنِ صاحبَنا، يا ذا الفضل وذا العلم، يا أبا خالدٍ والضيفَ»، إلا إذا كانَ بدلاً، أو معطوفاً مجرداً من «ألْ» غيرَ مضافين، فهما مَبنيّان، نحو: «يا أبا الحسن عليُّ. يا عبدَ الله وخالدُ».

٦ ـ حَذْفُ حَرْفِ النِّداءِ

يجوزُ حذف حرف النداءِ بكثرةٍ، إذا كان «يا» دونَ غيرها، كقولهِ تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ونحو: «مَنْ لا يزالُ مُحسناً أحسنْ إليّ، واعظَ القومِ عِظْهُمْ، أيُّها التلاميذُ اجتهدوا، أيتُها التلميذاتُ اجتهِدْنَ».

ولا يجوزُ حذفُهُ من المنادى المندوبِ والمنادىٰ المُستغاث والمنادى المتعجَّبِ منه والمنادى البعيد، لأنَّ القصدَ إطالةُ الصوتِ، والحذفُ يُنافيهِ.

وقلَّ حذفُهُ من اسم الإشارة، كقول الشاعر:

إذا هَمَلَتْ عَيْني لَها قالَ صاحبي: بِمِثْلِكَ، هٰذا، لَوْعَةٌ وغَرامُ[4]؟!

ومن النكرة المقصودة بالنداء كقولهم: «افتَد مخنوقُ[5]، أصبح ليلُ»[6]، ومنه قول الشاعر:

جَارِيَ، لاَ تَسْتَنْكِري عذِيري: سَيْري وإشْفاقِي على بَعيري[7]

---

(١) أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً به.

(٢) خالد الثاني: تأكيد لخالد المنادى، فإن رفعته فهو توكيد للفظه، وإن نصبته فهو توكيد لمحله من الإعراب.

(٣) خليل: عطف بيان على رجل، فإن رفعته كان عطف بيان على لفظه، وإن نصبته كان عطف بيان على محله من الإعراب.

(٤) أي: يا هذا، ولوعة: مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور قبله: في موضع الخبر.

(٥) هو مثل يضرب لكل مُشفَق عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل على نفسه أن يفتديها بماله، أي: يا مخنوق.

(٦) هو مثل يضرب لليلة الشديدة، ولأمرٍ مكروه طال أمده.

(٧) جاري: منادى مرخّم، والأصل: «يا جارية» والعذير ما يُعذرُ عليه الرجل من أمر يرومه ويحاوله، ويكون أيضاً بمعنى النصير، تقول: «من عذيري من فلان»، أي نصيري، ويقال: «عذيرَك من فلان»، بالنصب،

وقولُ الآخر:

أَطْــــرِقْ كَـــرا، أَطْـــرِقْ كَـــرا إِنَّ الـــنَّــعَـــامَ فـــي الْـــقُـــرَى [١]

وأقل من ذاك حذفهُ من النكرة غير المقصودة ومن المشبّه بالمضاف.

٧ ـ حَذْفُ المُنادى

قد يُحذَفُ المنادى بعد «يا» كقولهِ تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، وقولِكَ: «يا نَصَرَ الله من يَنْصُرُ المظلومَ»، وقول الشاعر:

أَلاَ يـا اسْـلَـمـي يـا دارَمَيَّ، عَـلـى الْـبَـلـى وَلاَ زالَ مُـنْـهـلاً بِـجَـرْعـائِـكِ الْـقَـطْـرُ [٢]

(والتقدير يكون على حسب المقام. فتقديره في الآية الأولى: «يا قوم»، وفي الثانية: «يا عبادي»، وفي المثال الثالث: «يا قوم»، وفي الشعر: «يا دار»).

والحقُّ أن «يا» أصلُها حرفُ نداءٍ، فإن لم يكن مُنادًى بعدها كانت حرفاً يُقصَدُ به تنبيهُ السامع إلى ما بعدَها، وقيلَ: إن جاءَ بعدها فعلُ أمر فهيَ حرفُ نداءٍ، والمنادَى محذوف، نحو:

أي: هات من يعذرك، أو ينصرك، فهو «فعيل» بمعنى «فاعل»، وقوله «سيري»: هو بدل من «عذيري» فكأنه قال لا تستنكري سيري وإشفاقي على بعيري.

(١) الكرا: الكَرَوَان، كلاهما بفتح الكاف والراء، والأنثى كروانة، والجمع كِرْوان، بكسر الكاف وسكون الراء، ويجمع على كراوين أيضاً، وهو طائر، قيل: إنه الحبارى، وقيل إنه الحجل، وقيل هو طائر طويل الرجلين أغبر دون الدجاجة في الخلق، وله صوت حسن يكون بمصر مع الطيور الداجنة، وهو من طيور الريف والقرى، لا يكون في البادية، قال شارح القاموس: وهذا القول هو الصحيح. وقولهم «أطرق كرا»: هو مثلٌ يُضرب لمن يُتكلم أمامه بكلام فيظن أنه المراد بالكلام، أي: اسكت، فإني أريد من هو أنبل منك وأرفع منزلة.

وقيل: يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضوع الذي ليس له ولا لأمثاله الكلام فيه، كأنه قيل: اسكت يا حقير، فإن الأجلاء أولى بهذا الكلام منك. وقيل إن معنى «أطرق كرا»: أن الكروان ذليل في الطير والنعام عزيز، أي اسكن عند الأعزة، ولا تستشرف الذي لستَ له بندٍّ ولا أنت له بأهل، ويشبّه الأعزّة بالنعام والأذلة بالكروان. وقيل: يضرب للرجل يُخدع بكلام يُلطف له ويراد به الغائلة. هذا خلاصة ما جاء في لسان العرب والقاموس وشرحه. وقال الميداني في شرح أمثاله: يضرب للذي ليس عنده غناءٌ (أي: نفعٌ)، ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوقَّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه، وقولهم: إن النعامة في القرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها، وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري: أنه يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي طأطىء يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً ـ وهي النعام ـ قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى اهـ. وقد نقله الصبان في حاشيته على الأشموني ببعض تصرف، وهذا التفسير ليس بشيء فلا تنخدع به.

(٢) الجرعاء: الرملة الطيبة، وأراد بها منزلها الذي تنزل فيه حيث هذه الرملة.

«ألا يا اسجدوا»، والتقدير ألا يا قومُ، ونحو «ألا يا اسلمي» والتقدير ألا يا عَبْلةُ.... وإلّا فهيَ حرفُ تنبيهٍ، كقولهِ تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

٨ ـ المُنادى المُضافُ إلى ياءِ المُتَكَلّم

المنادى المضافُ إلى ياءِ المتكلمِ على ثلاثة أنواعٍ: اسمِ صحيحِ الآخرِ، واسمِ مُعتلّ الآخرِ، وصفةٍ.

والمرادُ هنا اسمُ الفاعل واسمُ المفعولِ ومبالغةُ اسمِ الفاعل.

فإن كان المضافُ إلى الياءِ اسماً صحيحَ الآخر، غيرَ أب ولا أُم، فالأكثرُ حذف ياءِ المتكلم والاكتفاءُ بالكسرةِ التي قبلَها، كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ويجوز إثباتها ساكنةً أو مفتوحةً، كقولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨] وقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٥٣]. ويجوزُ قلبُ الكسرةِ فتحةً والياءِ ألفاً، كقوله تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

وإن كانَ المضافُ إلى (الياءِ) معتلَّ الآخرِ، وجبَ إثباتُ الياءِ مفتوحةً لا غيرُ، نحو: «يا فتايَ. يا حاميَّ».

وإن كان المضافُ إليها صفةً صحيحةَ الآخرِ، وجبَ إثباتُها ساكنةً أو مفتوحةً، نحو: «يا مكرمي. يا مُكرميَ».

وإن كان المضافُ إليها أباً أو أُمّاً، جاز فيهِ ما جازَ في المنادَى الصحيحِ الآخر، فتقول: «يا أبِ ويا أُمِّ. يا أبي ويا أمي. يا أبيَ ويا أميَ. يا أبا ويا أُمّا» ويجوزُ فيه أيضاً حذفُ ياءِ المتكلم والتَّعويضُ عنها بتاءِ التأنيثِ مكسورةً أو مفتوحةً، نحو: «يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ. يا أَبَتَ يا أُمَّتَ»، ويجوزُ إبدالُ هذهِ التاءِ هاء في الوقفِ، نحو: «يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ».

وإن كان المنادَى مضافاً إلى مضافٍ إلى ياءِ المتكلم، فالياءُ ثابتةٌ لا غيرُ، نحو: «يا ابنَ أخي. يا ابنَ خالي» إلا إذا كان «ابنَ أُمّ» أو «ابن عمّ» فيجوزُ إثباتُها، والأكثر حذفُها والاجتزاءُ عنها بفتحةٍ أو كسرةٍ، وقد قُرِىَء قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلَا بِرَأْسِىٓ﴾ [طه: ٩٤]، بالفتح وبالكسر، فالكسر على نيّةِ الياءِ المحذوفة، والفتحُ على نيّةِ الألفِ المحذوفةِ التي أصلُها ياءُ المتكلم، ومثلُ ذلكَ يُقال في «يا ابنَ عمّ» قال الراجز:

كُـنْ لِـيَ لاَ عَـلَـيَّ، يـا ابـنَ عَـمَّـا   نَـعِـشْ عَـزِيـزَيـنِ، وَنُـكْـفَـى الـهَـمّـا

ويجري هذا أيضاً مع «ابنةِ أُمّ» و«ابنةِ عَم».

واعلم أنهم لا يكادون يُثبتون ياءَ المتكلم، ولا الألفَ المنقلبةَ عنها، إلا في الضرورةِ، فإثباتُ الياء كقوله:

يا ابنَ أُمّي، ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنتَ خَلَّفْتَني لِدَهرٍ شَديدِ

وإثباتُ الألف المنقلبة عنها، كقول الآخر:

يا ابنةَ عَمَّا، لا تَلُومِي واهجَعي لا يَخْرُقُ اللَّوْمُ حِجابَ مِسْمَعي

٩ ـ المُنادى المُسْتَغاثُ

الاستغاثةُ: هي نداءُ من يُعينُ من دفع بلاءٍ أو شدَّة، نحو: «يا لَلأقوياءِ لِلضُّعفاءِ»، والمطلوبُ منه الإعانةُ يسمّى «مُستغاثاً»، والمطلوبُ له الإعانةُ يُسمّى «مُستغاثاً لهُ».

ولا يُستعملُ للاستغاثةِ من أحرف النداءِ إلّا (يا). ولا يجوزُ حذفُها، ولا حذفُ المُستغاث، أما المستغاث له فحذفه جائز، نحو: «يا لله».

وللمستغاث ثلاثةُ أوجهٍ:

١ ـ أن يُجرَّ بلامٍ زائدةٍ واجبةِ الفتح[١]، كقول الشاعر:

يا لَقَومي[٢]، ويا لأمثالِ قَومي لأُناسٍ عُتُوُّهُمْ في ازدِيادِ!

وقول الآخر:

تَكَنَّفَني الوُشاةُ فأزعَجوني فَيا لَلنَّاسِ لِلْواشي المُطاعِ!

وقولِ غيره:

يا لَقَومي! مَنْ لِلْعُلا والمَساعِي؟ يا لَقَومي! مَنْ لِلنَّدى والسَّماحِ؟
يا لَعَطّافِنا! وَيا لَرِياحٍ وَأبي الحَشْرَجِ الفَتى النَّفّاحِ![٣]

---

(١) الحق أن هذه اللام زائدة لتأكيد الاستغاثة، فلا تتعلق بشيء، ولو كانت أصلية لم يجز حذفها، مع أنه يجوز نداء المستغاث بدونها، كما سترى، والجمهور على أنها أصلية متعلقة إما بفعل محذوف نابت عنه «يا» تقديره: «ألتجيء»، وإما بـ(يا) نفسها لنيابتها عن هذا الفعل، والجمهور أيضاً على أن هذه اللام المفتوحة هي اللام الجارة، وإنما فتحت للتفرقة بينها وبين لام المستغاث له، فإنها مكسورة، وبعض المحققين يرى أنها بقية كلمة «آل»، والأصل في قولك يا لفُلان: «يا آل فلان»، حذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذفت ألفه، المعوّض منها بالمد، لالتقاء الساكنين: المد وألف «يا» ويجوز أن يكون المحذوف لالتقاء الساكنين هو ألف «يا»، وعلى هذا فليست هذه اللام حرف جر، وإنما هي اسم منادى منصوب مضاف إلى ما بعده، وما قولهم هذا ببعيد من الصواب، وينسب هذا القول إلى الكوفيين.

(٢) يا: حرف نداء للاستغاثة، واللام: حرف جر زائد لتوكيد الاستغاثة: وقومي مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، وهو في محل نصب على النداء.

(٣) يرثي الشاعر رجالاً من قومه هذه أسماؤهم؛ يقول: لم يبق للعلى والمساعي من يقوم بها بعدهم، والنفاح:

ولا تُكسرُ هذه اللامُ إلاَّ إذا تكرَّرَ المستغاثُ غيرَ مقترنٍ بـ «يا» كقول الشاعر:

يَبْكِيكَ ناءٍ، بَعِيدُ الدَّارِ، مُغْتَرِبٌ ... يا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ!

٢ ـ أن يُختمَ بألفٍ زائدةٍ لتوكيد الاستغاثة، كقول الشاعر:

يا يَزِيدا[١] لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ ... وَغِنىً بَعْدَ فاقَةٍ وَهَوانِ!

٣ ـ أن يبقى على حاله، كقول الآخر:

ألا يا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ! ... ولِلْغَفَلاتِ تَعْرِضُ لِلأديبِ!

أمّا المُستغاثُ له، فإن ذُكِرَ في الكلام، وجبَ جرُّهُ بلامٍ مكسورة دائماً، نحو: «يا لقومي لِلعلم!»[٢]. وقد يجر بِـ «مِنْ»، كقول الشاعر:

يا لَلرِّجالِ ذَوي الألْبابِ مِنْ نَفَرٍ ... لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُم دِينا!

١٠ ـ المُنادى المُتَعَجَّبُ منهُ

المُنادى المُتعجَّبَ منه، هو كالمُنادَى المُستغاثِ في أحكامِهِ، فتقولُ في التعجّب من كثرةِ الماءِ: «يا للماءِ!»[٣]، يا ماءَا!، يا ماءُ!»، وتقولُ: «يا لَلطربِ!، يا طرَبا، يا طَرَبُ!».

١١ ـ المُنادَى المَنْدوب

النُّدبةُ: هي نداءُ المُتفجَّعِ عليه أو المُتوجَّعِ منه، نحو: «واسَيِّداه!. واكَبِداه!».

ولا تُستعملُ لنداءِ المندوب من الأدواتِ إلا «وَا» وقد تُستعملُ «يا»، إذا لم يَحصُلِ التباسٌ بالنداء الحقيقي.

ولا يجوز في النُّدبة حذفُ المنادَى ولا حذفُ أداتِهِ.

وللمنادَى المندوب ثلاثةُ أوجه:

الكثير العطاء، ويروى «الوضاح»، وهو الأبيض من الوضح وهو البياض، والعرب تكنى ببياض الوجه عن الكرم.

(١) يزيدا: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال محله بالفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتوكيد الاستغاثة.

(٢) لام المستغاث له: حرف جر أصلي بلا نزاع، وهي متعلقة إما بالفعل النائبة عنه «يا»، وإما بـ(يا) نفسها، وكذلك «من» التي تجرّ المستغاث له.

(٣) يا: حرف نداء للتعجب، واللام: حرف جر زائد لتوكيد التعجب، والماء مجرور لفظاً باللام الزائدة، منصوب محلاً؛ على النداء، وإعراب الأمثلة الباقية كإعراب أمثلة المنادى المستغاث.

١ ـ أن يُختم بألفٍ زائدةٍ لتأكيد التَّفجُّعِ أو التوجُّعِ، نحو: «واكَبِدَا!»[1].

٢ ـ أن يُختم بالألفِ الزائدة وهاءِ السَّكتِ، نحو: «واحُسَيناه»[2].

(وأكثر ما تزاد الهاء في الوقف فإن وصلت حذفتها، إلا في الضرورة، كقول المتنبي:

«واحـرّ قـلـبـاهُ مـمـن قـلـبـه شـبِـمُ»

ولك حينئذٍ أن تضمها، تشبيهاً لها بهاء الضمير، وأن تكسرها على أصل التقاء الساكنين، وأجاز الفرّاء إثباتها في الوصل مضمومة أو مكسورة من غير ما ضرورة).

٣ ـ أن يبقى على حاله، نحو: «واحُسينُ!».

ولا يكونُ المنادى المندوبُ إلا معرفةً غيرَ مبهَمةٍ، فلا يندَبُ الاسمُ النكرةُ، فلا يقال: «وَا رجلُ!»، ولا المعرفةُ المُبهمَة ـ كالأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ـ فلا يقال: «وامَنْ ذهبَ شهيدَ الوفاءِ!»، إلا إذا كان المُبهمُ اسمَ موصولٍ مُشتهراً بالصِّلة، فيجوزُ، نحو: «وامَنْ حَفَرَ بِئرَ زمزمَ».

١٢ ـ المُنادى المُرَخَّم

التَّرخيمُ: هو حذفُ آخرِ المنادى تخفيفاً، نحو: «يا فاطمَ». والأصلُ: «يا فاطمةُ»، والمنادى الذي يُحذفُ آخرُهُ يُسمّى «مُرَخماً».

ولا يُرَخَّمُ من الأسماءِ إلّا اثنان:

١ ـ ما كان مختوماً بتاء التأنيث، سواءٌ أكان عَلَماً أو غيرَ عَلَم، نحو: «يا عائشَ، يا ثِقَ، يا عالِمَ»، في «عائشةَ وثِقَةٍ وعالمةٍ».

٢ ـ العَلَمُ لمذكَّرٍ أو مؤنثٍ على شرط أن يكونَ غيرَ مركَّبٍ، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرفٍ، نحو: «يا جَعفَ، يا سُعا»، في «جعفرٍ وسعادَ».

(فلا ترخم النكرة، ولا ما كان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالتاء، ولا المركب، فلا يقال: «يا إنسا»، في «إنسان»، لأنه غير علم، ولا «يا حس»، في «يا حسن»، لأنه على ثلاثة أحرف، ولا مثل: «يا عبدَ الرحمن»، لأنه مركب. وأما ترخيم «صاحب» في قولهم «يا صاح»، مع كونه غير علم، فهو شاذّ لا يقاس عليه).

ويُحذَفُ للتَّرخيم إمّا حرفٌ واحدٌ، وهو الأكثر، كما تقدّم، وإمّا حرفانِ، وهو قليل، فتقول: «يا عُثمَ، يا مَنصُ»، في «عُثمانَ ومنصورٍ».

---

(١) وا: حرف نداء للندبة، وكبدا: منادى مندوب، نكرة مقصودة، مبني على ضم مقدّر، منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتأكيد الندبة.

(٢) إعرابه كإعراب «واكبدا»، إلا أنه مفرد معرفة، والهاء: حرف زائد للسكت.

ولك في المنادى المرخَّم لغتانِ:

١ ـ أن تُبقي آخرَهُ بعدَ الحذفِ على ما كان عليه قبلَ الحذف ـ من ضَمَّةٍ أو فتحةٍ أو كسرةٍ ـ نحو: «يا منصُ، يا جعفَ، يا حارِ»[1]، وهذه اللغةُ هي الأولى والأشهرُ.

٢ ـ أن تُحرّكهُ بحركة الحرف المحذوف، نحو: «يا جعفُ. يا حارُ».

(وتسمى اللغة الأولى: «لغة من ينتظر»، أي: من ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود، ويقال في المنادى حينئذٍ: إنه مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم، وتسمى اللغة الأخرى: «لغة من لا ينتظر»، أي: من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فيبنيه على الضم).

١٣ ـ أسماءٌ لازَمَتِ النِّداءَ

منها: «يا فُلُ، ويا فُلَةُ»، بمعنى. يا رجل، ويا امرأة، و«يا لُؤمانُ» أي: يا كثيرَ اللؤم، و«يا نَوْمانُ»، أي: يا كثيرَ النَّوم، وقالوا: «يا مَخبَثانُ، ويا مَلأمانُ، ويا مَلكَعانُ[2]، ويا مَكذَبانُ، ويا مَطيَبانُ، ويا مَكرَمانُ»، والأنثى بالتاءِ، وقالوا في شتم المذكّر، «يا خُبَثُ، ويا فُسَقُ، ويا غُدَرُ، ويا لُكَعُ»، وكلُّ ما تقدَّمَ سَماعيٌّ لا يقاسُ عليهِ، وقاسهُ بعضُ العلماء فيما كان على وزنِ «مَفعَلان»، وقالوا في شتم المؤنث: «يا لَكاعِ، ويا فَساقِ، ويا خَباثِ»، ووزنِ «فَعالِ» هذا قياسيٌّ من كل فعلٍ ثلاثيٍّ.

وما ذُكرَ من هذه الأسماءِ كلّها لا يستعملُ إلا في النداءِ، كما رأيتَ. وأما قولُ الشاعر:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي ... إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكاعِ

فضرورةٌ، لاستعماله «لكاع» خبراً، وهي لا تُستعملُ إلا في النداءِ.

١٤ ـ تَتِمَّةٌ

في كلام العرب ما هو على طريقة النداء ويُقصدُ به الاختصاصُ لا النداءُ، وذلك كقولهم: «أمّا أنا فأفعلُ كذا أيّها الرجلُ»، وقولهم: «نحن نفعلُ كذا أيُّها القوم»، وقولهم: «اللهمَّ اغفرْ لنا أيّتُها العِصابة». فقد جعلوا «أيّا» معَ تابعها دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يُريدوا بالرجل والقوم إلا أنفسَهم، فكأنهم قالوا: «أما أنا فأفعل كذا متخصّصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعلُ كذا متخصّصينَ من بين الأقوام، واغفر لنا اللهمَّ مخصوصينَ من بينِ العصائب».

وقد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك في بحث الاختصاص.

---

(١) والأصل: يا حارث.

(٢) الملكمان: اللئيم، وهو مأخوذ من لكع يلكع لكعاً، بوزن فَرِحَ يفرَحُ فرحاً، أي: لؤمَ وحمق، و«لُكع ولكاع» من هذه المادة ومعناها، ويقال: لكع عليه الوسخ، أي لزمه ولصق به.

الباب العاشر

مجرورَات الأسمَاء

يُجرُّ الاسمُ في ثلاثة مواضعَ:

١ ـ أن يقعَ بعدَ حرفِ الجر.

٢ ـ أن يكون مضافاً إليه.

٣ ـ أن يكون تابعاً للمجرور.

ويشتملُ هذا البابُ على فصلين: حروف الجر، والإضافة.

أمّا التابعُ للمجرور، فيأتي الكلام عليه في «باب التوابع».

١ ـ حروف الجر

حروفُ الجرّ عشرون حرفاً وهي: «الباء ومِن وإلى وعن وعلى وفي والكافُ والّلامُ وواوُ القَسَم وتاؤه ومُذْ ومنذُ ورُبَّ وحتى وخلا وعدا وحاشا وكي ومتى ـ في لغَةِ هُذَيل ـ ولَعَلَّ في لغة عُقيل».

وهذه الحروف منها ما يختصّ بالدخولِ على الاسمِ الظاهر، وهو «رُبَّ ومذْ ومُنذُ وحتى والكافُ وواوُ القسمِ وتاؤهُ ومتى». ومنها ما يدخلُ على الظاهر والمُضمَر، وهي البواقي.

واعلم أنَّ من حروفِ الجرِّ ما لفظُهُ مُشترَكٌ بينَ الحرفيّةِ والاسميّة، وهو خمسةٌ: «الكافُ وعن وعلى ومُذْ ومُنذُ»، ومنها ما لفظُهُ مُشتركٌ بينَ الحرفيّة والفعليّةِ، وهو: «خلا وعدا وحاشا»، ومنها ما هو ملازم للحرفيّة، وهو ما بقي، وسيأتي بَيانُ ذلك في مواضعِهِ.

وسُمِّيت حروف الجرّ، لأنها تَجرُّ معنى الفعل قبلَها إلى الاسم بعدَها، أو لأنها تجرُّ ما بعدَها من الأسماءِ، أي: تَخفِضُهُ، وتسمّى «حروفَ الخفض» أيضاً لذلك، وتُسمّى أيضاً «حروف الإضافة»، لأنها تُضيفُ معانيَ الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وذلك أنّ من الأفعال ما لا يَقوَى على الوصول إلى المفعول به، فَقوَّوه بهذه الحروف، نحو: «عجبتُ من خالدٍ، ومررتُ بسعيدٍ»، ولو قلتَ: «عجبتُ خالداً، ومررتُ سعيداً»، لم يَجُز، لضعف الفعل اللازم وقُصورِهِ عن الوصول إلى المفعول به، إلّا أن يَستعينَ بحروف الإضافة.

وفي هذا المبحث تسعةُ مَباحث.

١ - شرحُ حُرُوفِ الجَرّ

١ - الباءُ:

الباءُ: لها ثلاثةَ عشرَ معنًى:

١ - الإلصاقُ: وهو المعنى الأصليُّ لها، وهذا المعنى لا يُفارقها في جميع معانيها، ولهذا اقتصرَ عليه سيبويهِ.

والإلصاقُ إمّا حقيقيّ، نحو: «أمسكتُ بيدِكَ، ومسحتُ رأسي بيدي»، وإمّا مجازيٌّ، نحو: «مررتُ بدارِكَ، أو بكَ»، أي: بمكانٍ يَقرُبُ منها أو منكَ.

٢ - الاستعانةُ، وهي الداخلةُ على المستعانِ به - أي الواسطة التي بها حصلَ الفعلُ - نحو: «كتبتُ بالقلم، وبَرَيتُ القلمَ بالسكينِ»، ونحو: «بدأتُ عملي باسمِ الله، فنجحتُ بتوفيقِهِ».

٣ - السّببيةُ والتّعليلُ، وهي الداخلةُ على سبب الفعل وعِلّتِهِ التي من أجلها حصلَ، نحو: «ماتَ بالجوعِ»، ونحو: «عُرِفنا بفلانٍ»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[العنكبوت: ٤٠]، وقولهُ: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾[المائدة: ١٣].

٤ - التّعديةُ، وتُسمّى باءَ النّقلِ، فهي كالهمزةِ في تصييرها الفعل اللازم متعدياً، فيصيرُ بذلك الفاعلُ مفعولاً، كقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[البقرة: ١٧]، أي: أذهبهُ، وقولِهِ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾[القصص: ٧٦]، أي: لَتُنيءُ العُصبةَ وتُثقلُها، وهذا كما تقول: «ناءَ به الحملُ، بمعنى أثقلهُ». ومن باءِ التّعدية قولهُ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[الإسراء: ١]. أي سيّرهُ ليلاً[1].

٥ - القسمُ، وهي أصلُ أحرُفِهِ، ويجوز ذكرُ فعلِ القسم معها؛ نحو: «أُقسم باللهِ»، ويجوزُ

---

(١) السرى والإسراء: سير الليل، يقال منه: «سرى يسري سرى - بضم ففتح - ومَسرى - بفتح فسكون - سُرية - بضم فسكون - وسراية - بكسر السين -»، وسرى وأسرى بمعنى واحد، والأخرى لغة الحجاز، وقد جاء بهما القرآن الكريم، وهما بمعنى: سار الليل عامته، وقيل: سرى، لأول الليل، وأسرى لآخره، أما قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾ [الإسراء: ١] فذكر الليل، مع أنّ الإسراء لا يكون إلا ليلاً، للتأكيد، وقال السخاوي في تفسيره: إنما قال «ليلاً»، والإسراء لا يكون إلا بالليل، لأنّ المدة التي أسري به فيها لا تُقطع في أقلّ من أربعين يوماً، فقُطعت في ليل واحد، وإنما عدل عن «ليلة» إلى ليل، لأنهم إذا قالوا «سرى ليلةً» كان ذلك في الغالب لاستيعاب الليلة بالسرى، فقيل: «ليلاً»، أي: «في ليل»، وقال الزمخشري في تفسيره: «أراد بقوله: «ليلاً» بلفظ التنكير، تقليلَ مدة الإسراء وأنه أسري به في بعضِ الليل من مكة إلى الشام (وبيت المقدس من الشام) مسيرة أربعين ليلة، وذلك لأن التنكير قد دل على معنى البعضية، وقال نحو ذلك البيضاوي في تفسيره، والسرى يؤنث ويذكر، ولم يحك اللحياني فيه إلا التأنيث - كما في لسان العرب - كأنهم جعلوه جمع «سُرْية»، بضم فسكون، وعلى تأنيثها شواهد من الشعر مذكورة في كتب اللغة.

حذفُهُ، نحو: «بالله لأجتهدَنَّ»، وتدخلُ على الظاهرِ، كما رأيتَ، وعلى المُضمَر، نحو: «بكَ لأفعلنَّ».

٦ ـ العِوَضُ، وتسمى باءَ المقابلةِ أيضاً، وهي التي تَدُلُّ على تعويض شيءٍ من شيءٍ في مُقابلةِ شيءٍ آخرَ، نحو: «بِعتُكَ هذا بهذا. وخُذِ الدارَ بالفرسِ».

٧ ـ البدَلُ، وهي التي تدلّ على اختيار أحدِ الشيئينِ على الآخرِ، بلا عِوَضٍ ولا مقابلةٍ، كحديث: «ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النَّعم»[1]، وقولِ بعضهم: «ما يَسُرُّني أني شَهِدتُ بدْراً بالعقبة»[2] أي: بَدَلها، وقول الشاعر:

فَـلَـيْـتَ لِـي بِـهِـم قَـوْمـاً إذا رَكِـبُـوا ... شَـنُّـوا الإغـارةَ فُـرْسـانـاً ورُكْـبـانـا

٨ ـ الظرفيَّةُ ـ أي: معنى (في) ـ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]. ﴿نَّجَّيْنَـٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]. ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

٩ ـ المصاحبةُ، أي: معنى «معَ»، نحو: «بعتُكَ الفَرَسَ بسرجِهِ، والدارَ بأثاثها»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ﴾ [هود: ٤٨].

١٠ ـ معنى «مِن» التَّبعيضيّةِ، كقولِهِ تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

١١ ـ معنى «عن»، كقولِهِ تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنهُ، وقولِهِ: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾﴾ [المعارج: ١]، وقوله: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢].

١٢ ـ الاستعلاءُ، أي معنى «على» كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: على قنطار، وقولِ الشاعر:

أَرَبٌّ يَـبُـولُ الـثُّـعْـلُـبـانُ بِـرَأْسِـهِ ... لَـقَـدْ ذَلَّ مـنْ بـالـتْ عَـلَـيْـهِ الـثَّـعـالِـبُ[3]

---

(١) الحمر: بضم الحاء وسكون الميم: جمع أحمر وحمراء، و«النعم»، بفتح النون والعين الإبل، يؤنث ويذكر، والجمع «أنعام»، ويجمع أيضاً على «نُعمان»، بضم فسكون، كحمَل وحُملان، والجمال الحمر هي أشرف الأموال عندهم.

(٢) بدر: اسم ماءٍ، أو اسم بئر، وكان عندها واقعة بدر المشهورة، وأراد ببدر الواقعة نفسها، من إطلاق المكان وإرادة ما حصل فيه مجازاً، و«العقبة»، هنا: منزل في طريق مكة بين واقصة والقاع، وعندها كانت المبايعة المشهورة ببيعة العقبة، بايع الرسولﷺ عندها جماعة من أهل المدينة قبل هجرته إليها، وهي غير عقبة «أيلة» التي على ساحل البحر الأحمر، وأصل معنى العقبة: المرتقى الصعب في الجبل.

(٣) الثُّعْلُبان، بضم الثاء وسكون العين وضم اللام: ذكر الثعلب، كالأفعوان لذكر الأفاعي، والعقربان لذكر العقارب، والثعلب يطلق على الذكر والأنثى، ويقال للأنثى أيضاً: ثعلبة، والأفعى للذكر والأنثى، والعقرب كذلك، إلاّ أن الغالب عليها التأنيث.

١٣ ـ التأكيدُ، وهي الزائدةُ لفظاً، أي: في الإعراب، نحو: «بحَسبِكَ ما فعلتَ»، أي: حَسبُك ما فعلتَ. ومنهُ قوله تعالى: و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، وقولهُ: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝﴾ [العلق: ١٤]، وقولهُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقولهُ: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝﴾ [التين: ٨]. وسيأتي لهذه الباء فصلُ شرح.

٢ ـ مِنْ:

مِنْ: لها ثمانيةُ مَعانٍ:

١ ـ الابتداءُ، أي: ابتداءُ الغايةِ المكانيّةِ أو الزمانيّةِ.

فالأول: كقولهِ تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

والثاني: كقوله: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]. وتَرِدُ أيضاً لابتداء الغاية في الأحداث والأشخاص.

فالأول كقولك: «عَجبتُ من إقدامك على هذا العمل».

والثاني كقولك: «رأيتُ من زهير ما أُحبُّ».

٢ ـ التَبعيضُ، أي: معنى «بعض»، كقولهِ تعالى: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] أي: بعضَهُ، وقولهِ: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، أي بعضُهم، وعلامتُها أن يَخلُفَها لفظُ «بعض».

٣ ـ البيانُ، أي: بيانُ الجنس، كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]. وقولهِ: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]. وعلامتُها أن يصحَّ الإخبارُ بما بعدَها عمّا قبلها، فتقول: الرجس هي الأوثانُ. والأساورُ هي ذهب.

واعلم أن «من» البيانيّةَ ومجرورَها في موضعِ الحال مما قبلَها، إن كان معرفةً، كالآية الأولى، وفي موضع النَعتِ له إن كان نكرة، كالآية الثانية. وكثيراً ما تَقعُ «من البيانيّة» هذهِ بعد «ما ومهما»، كقوله تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وقوله: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

٤ ـ التأكيدُ، وهي الزائدة لفظاً، أي: في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، وقولهِ: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، وقولهِ: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]. وسيأتي لِمَنْ هذه فصلُ شرح.

٥ ـ البَدَلُ، كقولهِ تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي بَدلها، وقولهِ: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: «بَدلكم»، وقولهِ: ﴿لَن تُغْنِىَ

عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠ و١١٦]، أي: بَدَلَ الله، والمعنى: بَدَلَ طاعتِهِ أو رحمتِهِ. وقد تقدَّم معنى البدل في الكلام على الباءِ.

٦ ـ الظَّرفيّة، أي: معنى (في)، كقوله سبحانهُ: ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [الاحقاف: ٤]، أي: فيها[1]، وقولِهِ: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: في يومها.

٧ ـ السّببيّةُ والتّعليلُ، كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، قال الشاعر:

يُغْضِي حَياءً، ويُغْضَى مِنْ مَهابَتِهِ   فَما يُكَلَّمُ إلاَّ حِينَ يَبْتَسِمِ

٨ ـ معنى «عن»، كقولِهِ تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [من الزمر: ٢٢]، وقولِهِ: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

٣ ـ إلى:

إلى: لها ثلاثة معانٍ:

١ ـ الانتهاءُ، أي: انتهاءُ الغايةِ الزمانيّة أو المكانيّة.

فالأولُ كقولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والثاني كقولِهِ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وتَرِدُ أيضاً لانتهاء الغاية في الأشخاص والأحداث.

فالأولُ نحو: «جئتُ إليك»، والثاني نحو: «صِلْ بالتّقوى إلى رضا الله». ومعنى كونها للانتهاء: أنها تكونُ منتهىً لابتداء الغاية.

أما ما بعدَها فجائزٌ أن يكون داخلاً جُزءٌ منه أو كلُّهُ فيما قبلَها، وجائزٌ أن يكونَ غيرَ داخل. فإذا قلتَ: «سرتُ من بيروتَ إلى دمَشقَ»، فجائزٌ أن تكونَ قد دخلتَها، وجائزٌ أنك لم تدخلها، لأنَّ النهايةَ تشملُ أولَ الحدّ وآخرَهُ. وإنما تمتنعُ مجاوزتُهُ. ومن دخول ما بعدَها فيما قبلَها قولهُ تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. فالمَرافق داخلةٌ في مفهوم الغسل. ومن عدم دُخولِهِ قولهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فالجزءُ من الليل غيرُ داخلٍ في مفهوم الصيام. وقالت الشيعةُ الجعفريةُ: إنه داخل. والآية ـ بظاهرها ـ مُحتملة للأمرينِ.

فإن كان هناك قرينةٌ تدلُّ على دخول ما بعدِها فيما قبلَها، دخل، أو على عدم دخوله لم

---

(١) ويجوز أن تكون «من» هنا لبيان الجنس، مثلها في قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾ [البقرة: ١٠٦] وقوله: ﴿مهما تأتنا به من آية﴾ [الأعراف: ١٣٢].

يدخل. فإن لم تكن قرينةٌ تدلُّ على دخوله أو خروجهِ، فإن كان من جنس ما قبلها جاز أن يدخل وأن لا يدخل، نحو: «سرتُ في النهار إلى العصر» وإلا فالكثير الغالبُ أنه لا يدخل. نحو: «سرتُ في النهار إلى الليل». وقال قوم: يدخل مطلقاً، سواءٌ أكان من الجنس أم لا. وقال قومٌ: لا يدخل مطلقاً. والحقّ ما ذكرناه.

٢ ـ المصاحبةُ، أي: معنى «معَ» كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: معهُ، وقولِهِ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، ومنهُ قولهم: «الذَّوْدُ إلى الذَّودِ إبلٌ»[1]، وتقولُ: «فلانٌ حليمٌ إلى أدبٍ وعلمٍ».

٣ ـ معنى «عند»، وتُسَمّى المُبَيِّنَة، لأنها تُبينُ أن مصحوبها فاعلٌ لما قبلها. وهي التي تقعُ بعدَما يفيدُ حُباً أو بُغضاً من فعل تعجّبٍ أو اسمِ تفضيلٍ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]، أي: أحبُّ عنديّ. فالمُتكلم هو المُحِبُّ. وقولِ الشاعر:

أَمْ لا سَبيلَ إلى الشَّبابِ، وذِكْرُهُ ... أشهى إلَيَّ مِنَ الرَّحيقِ السَّلْسَلِ[2]

٤ ـ حَتّى:

حتى: للانتهاء كإلى، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝﴾ [القدر: ٥]، وقد يدخلُ ما بعدَها فيما قبلها، نحو: «بَذَلتُ مالي في سبيل أُمّتي، حتى آخر دِرهم عندي». وقد يكون غير داخلٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالصائم لا يُباحُ له الأكلُ متى بدا الفجر.

ويَزعُمُ بعضُ النحاةِ أنّ ما بعدَ «حتى» داخلٌ فيما قبلها على كل حال، ويَزعُمُ بعضهم أنه ليس بداخلٍ على كل حال، والحقُّ أنه يدخلُ، إن كان جزءاً مما قبلها، نحو: «سِرتُ هذا النهارَ حتى العصرِ»، ومنه قولهم: «أكلتُ السمكة حتى رأسِها»، وإن لم يكن جزءًا ممّا قبلها لم يدخلْ، نحو: «قرأتُ الليلةَ حتى الصَّباحِ» ومنه قولهُ تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝﴾ [القدر: ٥].

واعلم أن هذا الخلافَ إنما هو في «حتى» الخافضة، وأما «حتى» العاطفة، فلا خلاف في أن ما بعدَها يجبُ أن يدخلَ في حكم ما قبلها، كما ستعلم ذلك في مبحث أحرف العطف.

والفرق بين إلى وحتى أنَّ «إلى» تجرُّ ما كان آخراً لِما قبله، أو مُتصلاً بآخره، وما لم يكن آخراً ولا متصلاً به.

فالأولُ نحو: «سرتُ ليلةَ أمسِ إلى آخرها».

---

(١) الذود: عدد من الإبل من الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة، والمعنى: القليل مع القليل كثير، أي: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً.

(٢) الرحيق السلسل: الخمر، وأراد بها السهلة المساغ.

والثاني نحو: «سهرتُ الليلةَ إلى الفجر». والثالثُ نحو: «سرتُ النهارَ إلى العصر».

ولا تجرُّ «حتى» إلّا ما كان آخراً لِما قبله، أو متّصلاً بآخره.

فالأول نحو: «سرتُ ليلةَ أمسِ حتى آخرِها».

والثاني كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]. ولا تجرُّ، ما لم يكن آخراً ولا متصلاً به، فلا يقال: «سرتُ الليلةَ حتى نصفِها».

وقد تكونُ حتى للتّعليل بمعنى اللام، نحو: «اتَّقِ الله حتى تفوزَ برضاهُ»، أي: لتفوز.

٥ ـ عَنْ:

عن: لها ستة معانٍ:

١ ـ المجاوزةُ والبُعدُ، وهذا أصلُها، نحو: «سرتُ عن البلدِ. رَغِبْتُ عن الأمر. رَمَيت السهمَ عن القوس».

٢ ـ معنى «بَعد»، نحو: «عن قريب «أزُورُكَ»، قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقال: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعدَ حالٍ.

٣ ـ معنى «على» كقولهِ تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، أي عليها، ومنه قول الشاعر:

لَاهِ ابنُ عَمِّكَ! لاَ أُفْضِلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي. وَلاَ أنتَ دَيَّاني فَتَخزُوني[1]

٤ ـ التَّعليلُ، كقولهِ سبحانه: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: من أجل قولك، وقولهِ: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

٥ ـ معنى «مِن» كقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقولهِ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٦]، أي: منهم.

٦ ـ معنى البَدَل كقولهِ تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨، و١٢٣]، أي: بَدل نفس، وكحديثِ: «صومي عن أُمك»، وتقولُ: «قُمْ عني بهذا الأمر»، أي: بَدَلي.

واعلم أنَّ «عن» قد تكونُ اسماً بمعنى «جانبٍ»، وذلك إذا سُبقتْ بِمن، كقول الشاعر:

---

(١) لاه: أي لله، حذف لام الجر واللام الأولى من لفظ الجلالة شذوذاً، وأراد بابن العم نفسه؛ لأن الشاعر هو ابن العم المخاطب، أي: لم تفضل في الحسب عليّ، ولا أنت ديّاني ـ أي مالكي الذي يدينني ويجازيني ـ فتخزوني، أي: فتسوسني، يقال: خزاه يخزوه خزواً، أي: ساسه: وقهره، وملكه، وكفّهُ عن هواه، وخزا الدابة يخزوها: راضها، وأما الخزي ـ بالياء، وماضيه خَزِيَ، بكسر الزاي؛ ومضارعه يخزي بفتحها، فمعناه الذل والهوان.

فَلَقَدْ أراني لِلرِّماحِ دَرِيئَةً[1] مِنْ عَنْ يَميني تارَةً وشِمالي

وقول الآخر:

وقُلْتُ: اجعَلي ضَوْءَ الفَراقِدِ كُلِّها يَميناً. وَمَهْوى النَّجْمِ مِنْ عَنْ شِمالِكِ

٦ ـ عَلى:

على: لها ثمانيةُ مَعانٍ:

١ ـ الاستعلاءُ، حقيقةً كان، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو مجازاً، كقولِهِ: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣، الإسراء: ٢١]، ونحو: «الفلانِ عليَّ دَيْنٌ». والاستعلاءُ أصلُ معناها.

٢ ـ معنى: «في»، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي: في حين غفلة.

٣ ـ معنى «عن»، كقول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ الله أعْجَبَني رِضاها

أي: إذا رضِيت عني.

٤ ـ معنى اللام، التي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥، الحج: ٣٧]، أي «لِهدايتِهِ إيّاكم»، وقولِ الشاعر:

عَلامَ تَقولُ: الرُّمْحُ يُثْقِلُ عاتِقي إذا أنا لَمْ أطعنْ، إذا الخَيْلُ كَرَّتِ

أي: لِمَ تقول؟

٥ ـ معنى «مَعَ»، كقولِهِ تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع حُبِهِ، وقولِهِ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، معَ ظُلمهم.

٦ ـ معنى «من»، كقولِهِ سبحانَهُ: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اكتالوا منهم.

٧ ـ معنى الباءِ، كقولِهِ تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، أي: حقيقٌ بي، ونحو: «رَميتُ على القوس»، أي: رميتُ مستعيناً بها، ونحو: «اركبْ على اسم الله»، مستعيناً به.

٨ ـ الاستدراكُ، كقولكَ: «فلانٌ لا يدخلُ الجنةَ لِسوءِ صنيعهِ، على أنهُ لا يَيأسُ من رحمة

---

(١) الدريئة: الحلقة يتعلم عليها الطعن، أي أراني مثل الدريئة، وهي أيضاً: ما يستتر به الصائد، حتى إذا أمكنه الرمي رمى.

الله»، أي: لكنَّهُ لا ييأسُ، ومنه قولُ الشاعر:

بِكُلٍّ تَداوَينا فَلَمْ يَشْفِ[1] ما بِنا ... عَلى أنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلى أنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنافِعٍ ... إذَا كانَ مَنْ تَهْواهُ لَيْسَ بِذي وُدِّ

وقولُ الآخر:

فَواللهِ لا أنسى قَتيلاً رُزِئْتُهُ ... بِجانِبِ قَوْسى ما بَقيتُ علَى الأرضِ[2]
عَلى أنَّها تَعْفُو الكُلومُ، وإنَّما ... نُوَكَّلُ بالأدنى، وإنْ جَلَّ ما يَمْضي[3]

وإذا كانت للاستدراك، كانت كحرف الجر الشبيهِ بالزائد، غيرَ متعلقة بشيءٍ، على ما جنحَ إليه بعضُ المحقّقينَ.

واعلم أنَّ «على» قد تكونُ اسماً للاستعلاء بمعنى «فَوْق»، وذلك إذا سُبِقتْ بِمَنْ كقوله:

«غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها»

أي من فوقه، وتقولُ: «اسقطْ من على الجبل».

٧ ــ في:

في: لها سبعةُ مَعانٍ:

١ ـ الظرفيّةُ: حقيقيّةً كانت، نحو: «الماءُ في الكوز، سرتُ في النّهار»، وقد اجتمعت الظرفيّتانِ: الزمانيّة والمكانيّةُ في قولِه تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِيٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤]، أو مجازيّةً، كقوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقولِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩].

٢ ـ السببيّة: والتّعليلُ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] أي: بسبب ما أفضتم فيه. ومنه الحديثُ: «دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَستها» أي: بسبب هِرَّةٍ.

---

(١) يصح أن يكون الفعل معلوماً؛ ففاعله ضمير يعود إلى مصدر الفعل قبله، أي فلم يشفِ التداوي ما بنا، ويصح أن يكون مجهولاً، فما الموصولية بعده نائب فاعله.

(٢) رزئته: أصبت به، وقوسى: بفتح القاف وسكون الواو، بعدها سين بعدها ألف مقصورة: موضع ببلاد السَّراة، وضُبط في شرح الحماسة للتبريزي بضم القاف، وهو خطأ من الضابط، والذي في معجم البلدان والقاموس ما ذكرناه.

(٣) تعفو الكلوم: تندمل، والكلوم: الجراحات، واحدها «كلم» بفتح فسكون، وقوله نوكل بالأدنى، أراد أن الإنسان إنما يهتم بالمصيبة القريبة الحاضرة، فينسى لها المصيبة الذاهبة وإن جلّت، ورواه في معجم البلدان: «بلى إنها»، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني: والذي أورده العسكري في اشعار هذيل: «بلى إنها»، وعليه فلا شاهد فيه.

٣ ـ معنى «معَ» كقولهِ تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معَهم.

٤ ـ الاستعلاءُ ـ بمعنى: «على» ـ كقولهِ تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ١٧]، أي: عليها.

٥ ـ المُقايَسةُ ـ وهيَ الواقعةُ بينَ مفضولٍ سابقٍ وفاضلٍ لاحقٍ، كقولهِ تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بالقياس على الآخرة والنسبة إليها.

٦ ـ معنى الباءِ، التي للالصاقِ، كقول الشاعر:

وَيَـرْكَـبُ يَـوْمَ الـرَّوْعِ مِـنَّـا فَـوارِسٌ بَـصـيـرُونَ فـي طَـعْـنِ الأَبـاهِـرِ والْـكُـلـى[1]

أي: بصيرون بطعنِ الأباهر.

٧ ـ معنى «إلى» كقولهِ تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

٨ ـ الكاف:

الكافُ: لها أربعةُ معانٍ:

١ ـ التشبيهُ، وهو الأصلُ فيها، نحو: «عليٌّ كالأسد».

٢ ـ التّعليلُ، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايتهِ إيّاكم. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]. أي: أعجبُ أو تَعجّبْ لعَدم فلاحهم. فالكافُ: حرف جر بمعنى اللام، وأنَّ: هي الناصبةُ الرافعة.

٣ ـ معنى «على» نحو: «كُنْ كما أنتَ»، أي: كُن ثابتاً على ما أنت عليه.

٤ ـ التّوكيدُ ـ وهي الزائدةُ في الإعراب ـ كقولهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: ليس مِثلهُ شيءٌ، وقولِ الراجز يَصفُ خيلاً ضوامرَ: «لَواحِقُ الأقرابِ، فيها كالمقَقْ»[2].

واعلم أنَّ الكاف قد تأتي اسماً بمعنى «مِثلٍ»، كقول الشاعر:

أَتَـنْـتَـهُـونَ؟ وَلَـنْ يَـنْـهـى ذَوي شَـطَـطٍ كـالـطَّـعْـنِ[3] يَـذْهَـبُ فـيـهِ الزَّيـتُ والـفُـتُـلُ

---

(١) الأباهر: جمع أبهر: وهو عرقٌ إذا انقطع مات صاحبه، وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين، والكلى جمع كلية، فإن كتبتها بالألف فهي جمع كلوة، وكلاهما بمعنى واحد.

(٢) الأقراب: الخواصر، مفردها: «قُرْب»، بضمتين وبضم فسكون، والمقق، بفتح الميم والقاف: الطول الفاحش مع رقة.

(٣) الكاف: اسم بمعنى مثل، وهو في موضع الرفع على أنه فاعل «ينهى»، والطعن: مضاف إلى الكاف الاسمية، والفتل: جمع فتيلة.

وقول الراجز:

«يَضْحَكْنَ عنْ كالبَرَدِ المُنْهَمْ»[1]

ومنه قول المُتنبي:

وَمَا قَتَلَ الأحرارَ كالعَفْوِ[2] عَنْهُمُ وَمَنْ لَكَ بالحُرِّ الَّذِي يَحْفَظُ اليَدا

ومن العلماءِ من خصَّ ورودَها اسماً بضرورة الشعر، ومنهم من أجازه في الشعر والنثرِ، كالأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالكٍ وغيرهم، ويشهدُ لهم قولهُ تعالى، عن لسان المسيح، عليه السلام، في سُورة آل عمرانَ: ﴿أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩] أي: مثلَ هيئةِ الطير. فالكاف: اسمٌ بمعنى «مثل»، وهي في محلّ نصب على أنها مفعولٌ به لأخلُقُ. والضميرُ في «فيه» يعود على هذه الكاف الاسميّة، لأنَّ مدلولها مُذكَّرٌ وهو «مِثل» ولو لم تُجعل الكاف هنا بمعنى «مِثل» لبقي الضميرُ بلا مرجع، لأنه لا يجوز أن يعود إلى «الطير»، لأن النفخ ليس في الطير نفسه، وإنما هو فيما يُشبهُهُ، ولا على هيئة، لأنها مؤنثة. وقد أعاد الضمير على الهيئة، في سورة المائدة، وهو قولهُ تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠].

٩ ـ اللام:

اللامُ: لها خمسةَ عشرَ معنى:

١ ـ المِلكُ ـ وهي الداخلة بين ذاتينِ، ومصحوبُها يَملِكُ ـ كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [لقمان: ٢٦]، ونحو: «الدارُ لسعيدٍ».

٢ ـ الاختصاصُ، وتُسمّى: لامَ الاختصاصِ، ولامَ الاستحقاقِ ـ وهي الداخلة بين معنًى وذات ـ نحو: «الحمدُ لله» والنجاحُ للعاملين، ومنه قولهم: «الفصاحةُ لِقُرَيشٍ، والصَّباحةُ لِبَني هاشمٍ».

٣ ـ شِبهُ المِلك. وتُسمّى: لامَ النسبة ـ وهي الدّاخلة بينَ ذاتينِ، ومصحوبُها لا يملِكُ ـ نحو: «اللجامُ للفرَس».

---

(١) البَرَدُ حبّ الغمام، وهو ما ينعقد من مائه لشدة البرد، وتُشبّه به الأسنان الشديدة البياض، أي يضحكنَ عن أسنان كالبَرد نقاءً وشدَّةَ بياض، والمنهم: الذائب، وفعله: «انهم ينهمّ انهماماً»، بوزن: «انفعلَ ينفعلُ انفعالاً»، يقال: «إنهم الثلجُ والشحمُ» إذا ذابا، ومجرده: «هم يَهُمّ همًّا» بمعنى: أذابَ، يقال: «همّ فلانٌ الشحم» أي: أذابه، و«همّت الشمسُ الثلجَ» أي أذابته، و«همّ المرضُ جسمه» أي: أذابه، ومنه: «همّه الأمرُ» أي: أقلقه وأحزنه، لأنّ الهم يذيب المهموم.

(٢) الكاف: في محل رفع فاعل «قتل»، والعفو: مضاف إلى الكاف.

٤ ـ التبيينُ، وتُسمّى: «اللامَ المُبيِّنة»، لأنها تُبيِّنُ «أن مصحوبَها مفعولٌ لما قبلَها»، من فعل تَعجُّبٍ أو اسم تفضيلٍ، نحو: «خالدٌ أحبّ لي من سعيدٍ، ما أحبّني للعلم!. ما أحملَ علياً للمصائب»!. فما بعدَ اللام هو المفعول به. وإنما تقول: «خالدٌ أحبّ لي من سعيد»، إذا كان هو المُحبَّ وأنت المحبوب، فإذا أردت العكسَ قلت: «خالدٌ أحبُّ إليّ من سعيد»، كما قال تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] وقد سبقَ هذا في «إلى».

٥ ـ التّعليلُ والسببيّةُ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقول الشاعر:

وإنّـي لَـتَـعْـرونـي لِـذِكْـراكِ هِـزَّةٌ　　كـمـا انـتَـفَضَ الْـعُـصْـفـورُ بـلَّـلَـهُ الـقَـطْـرُ

ومنه اللامُ الثانيةُ في قولكَ: «يا لَلنّاسِ لِلمظلوم»!.

٦ ـ التوكيدُ ـ وهي الزائدة في الإعراب لمُجرَّد توكيد الكلام ـ كقول الشاعر:

ومَـلَـكْـتَ مـا بَـيْـنَ الْـعِـراقِ ويَـثْـرِبٍ　　مُـلْـكـاً أجـارَ لِـمُـسْـلِـمٍ ومُـعَـاهِـدِ

ونحو: «يا بُؤسَ لِلحرب»![1]، ومنهُ لامُ المُستغاث، نحو: «يا لَلفضيلة!» وهي لا تَتعلّق بشيءٍ، لأنَّ زيادتها لمجرَّد التوكيد.

٧ ـ التّقويةُ ـ وهيَ التي يُجاءُ بها زائدةً لتقويةِ عاملٍ ضَعُف بالتأخيرِ، أو بكونه غيرَ فعل.

فالأول: كقولهِ تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقوله: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. والثاني: كقوله سبحانه: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] وقولهِ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهي ـ معَ كونها زائدةً ـ مُتعلّقةٌ بالعامل الذي قوّتهُ، لأنها ـ مع زيادتها ـ أفادته التقوية، فليست زائدةً محضة. وقيل: هي كالزائدة المحضة. فلا تتعلق بشيء.

٨ ـ انتهاءُ الغاية ـ أي: معنى «إلى» ـ كقوله سبحانه: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، أي: إليه، وقولهِ: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقولهِ: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ۝﴾ [الزلزلة: ٥].

٩ ـ الاستغاثةُ: وتُستعمَلُ مفتوحةً معَ المستغاث، ومكسورةً معَ المُستغاثِ لهُ، نحو: «يا لَخالِدٍ لِبَكر!».

١٠ ـ التعجبُ: وتُستعملُ مفتوحةً بعد «يا» في نداءِ المُتعجَّب منه، نحو: «يا لَلفرَحِ»!، ومنهُ قول الشاعر:

---

(١) اللام: حرف جر زائد، والحرب: إما مجرور بالإضافة إلى «بؤس»، وإما باللام الزائدة، لأنها حالت دون الإضافة باللفظ، وإن كان المعنى على الإضافة.

فَيا لَكَ مِنْ لَيْلٍ! كأَنَّ نُجومَهُ ... بِكُلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ[1]

وتُستعملُ في غيرِ النداءِ مكسورةً، نحو: «لله دَرُّهُ رجلاً!»، ونحو: «لِلَّهِ ما يفعلُ الجهلُ بالأمم!».

١١ ـ الصَّيرورةُ (وتُسمّى لامَ العاقبةِ ولامَ المآلِ أيضاً) وهي التي تدلُّ على أنَّ ما بعدَها يكونُ عاقبةً لِمَا قبلها ونتيجةً له، عِلَّةً في حصوله. وتخالفُ لامَ التَّعليل في أنّ ما قبلها لم يكن لأجل ما بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]. فَهُم لم يلتقطوهُ لذلك، وإنما التقطوهُ فكانتِ العاقبةُ ذلك. قال الشاعر:

لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَابْنُوا لِلْخرابِ ... فَكُلُّكُمُ يَصيرُ إلى الذَّهابِ

فالإنسان لا يَلِدُ للموت، ولا يبني للخراب، وإنما تكونُ العاقبةُ كذلك.

١٢ ـ الاستعلاءُ ـ أي: معنى «على» ـ إما حقيقةً كقوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ[2] سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وقولِ الشاعر:

ضَمَمْتُ إليهِ بالسِّنانِ قَميصَهُ ... فَخَرَّ صَريعاً لِلْيَدَيْنِ ولِلْفَمِ

وإمّا مجازاً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أي: فعليها إساءتُها، كما قال في آية أخرى: ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦].

١٣ ـ الوقتُ (وتُسمّى: لامَ الوقت ولامَ التاريخ) نحو: «هذا الغلامُ لِسنةٍ»، أي: مرَّت عليه سَنةٌ. وهي عندَ الإطلاق تدلُّ على الوقت الحاضر، نحو: «كتبتُهُ لِغُرَّةِ شهر كذا»، أي: عند غُرَّتِهِ، أو في غُرَّتِهِ، وعندَ القرينة تدلُّ على المُضيّ أو الاستقبال، فتكونُ بمعنى «قَبلِ» أو «بَعد»، فالأولُ كقولك: «كتبتُهُ لستٍّ بَقِينَ من شهر كذا»، أي قبلها، والثاني كقولك: «كتبتُهُ لخمسٍ خَلَوْن من شهر كذا»، أي: بعدها، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ[3] ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أي: بعدَ دُلوكها. ومنه حديثُ: «صُوموا لِرُؤيتِهِ وأفطِروا لِرؤيته»، أي: بعد رؤيته.

١٤ ـ معنى «معَ»، كقول الشاعر:

فَلَمّا تَفَرَّقْنا كَأنّي ومالِكاً ... ـ لِطولِ اجتماعٍ ـ لم نَبِتْ لَيْلَةً مَعا

١٥ ـ معنى «في»، كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أي: فيه، وقولِهِ: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أي: في وقتها. ومنه قولهم: «مضى لسبيله»، أي: في سبيلِهِ.

---

(١) مغار الفتل: مُحكمه، أي بكل جبل مُحكم الفتل، يقال: أغار الحبل إذا أحكمَ فتله، ويذبل: اسم جبل.

(٢) الأذقان: جمع «ذَقَن»، بفتحتين، وهو مجتمع اللحيين من أسفلهما؛ والمعنى يسقطون على وجوههم، وإنما ذكر الذقن لأنها أقربُ ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهويّ للسجود.

(٣) دلوك الشمس: ميلها عن كبد السماء، وذلك وقت الزوال.

١٠ و١١ ـ الواوُ والتّاءُ:

والواو والتاءُ: تكونان للقسم، كقوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝﴾ [الفجر: ١، ٢]، وقولهِ: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. والتاءُ لا تدخُلُ إلا على لفظ الجلالة. والواوُ تدخلُ على كل مقسم به.

١٢ و١٣ ـ مُذ ومُنذُ:

مُذْ ومُنذُ: تكونان حرفيْ جَرّ بمعنى «من» لابتداءِ الغاية، إن كان الزمانُ ماضياً، نحو: «ما رأيتكَ مُذْ أو منذُ يوم الجمعة»، وبمعنى «في»، التي للظرفيّة، إن كان الزمان حاضراً، نحو: «ما رأيتهُ مُنذُ يومنا أو شهرِنا» أي: فيهما، وحينئذٍ تُفيدان استغراق المدَّة، وبمعنى «من وإلى» معاً، إذا كان مجرورهما نكرةً معدودةً لفظاً أو معنى.

فالأول نحو: «ما رأيتكَ مُذ ثلاثةِ أيام»، من بَدئها إلى نهايتها.

والثاني نحو: «ما رأيتكَ مذ أمدٍ، أو مُنذُ دَهرٍ». فالأمدُ والدهرُ كلاهما مُتعدِّدٌ معنًى، لأنه يقالُ لكل جزءٍ منها أمدٌ ودهرٌ، لهذا لا يقالُ: «ما رأيته مُنذ يومٍ أو شهرٍ»، بمعنى: ما رأيتهُ من بدئهما إلى نهايتهما، لأنهما نكرتانِ غيرُ معدودتينِ، لأنهُ لا يقالُ لجزء اليومِ يومٌ، ولا لجزءِ الشهر شهرٌ.

واعلم أنهُ يشترطُ في مجرورهما أن يكون ماضياً أو حاضراً، كما رأيتَ، ويشترطُ في الفعل قبلهما أن يكون ماضياً منفيّاً، فلا يقالُ: «رأيتهُ منذُ يومِ الخميس»، أو ماضياً فيه معنى التَّطاوُلِ والامتدادِ، نحو: «سِرتُ مُذْ طُلوعِ الشمس».

وتكونُ «مُذ ومُنذُ» ظرفينِ منصوبينِ مَحلاً، فيُرفعُ ما بعدَهما. ويُشترَطُ فيهما أيضاً ما اشتُرِطَ فيهما وهما حرفان. وقد سبقَ الكلامُ عليهما في المفعول فيهِ، عندَ الكلامِ على شرحِ الظروف المبنية فراجعهُ.

ومذ: أصلُها «منذُ» فَخُفِّفت، بدليل رجوعهم إلى ضم الذّال عند ملاقاتها ساكناً، نحو: «انتظرتكَ مذُ الصباح»، ومُنذُ: أصلُها «من» الجارَّةُ و«إذ» الظرفيّة، فَجُعلتا كلمةً واحدةً، ولذا كسرت مِيمُها ـ في بعض اللُّغات ـ باعتبار الأصل.

١٤ ـ رُبَّ:

رُبَّ: تكونُ للتقليلِ وللتكثير، والقرينةُ هي التي تُعيّنُ المرادَ[1]، فمن التقليل قولُ الشاعر:

---

(١) وقال قوم: هي للتكثير دائماً، وقال قوم: هي للتقليل دائماً، وقال قوم: هي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وقال قوم بالعكس، والحق ما ذكرناه.

ألا رُبَّ مَـوْلـودٍ، ولَـيْـسَ لـهُ أَبٌ   وذي وَلَـدٍ لَـمْ يَـلْـدَهُ[١] أَبَـوانِ

يُريدُ بالأول عيسى، وبالثاني آدمَ، عليهما السلامُ، ومن التكثيرِ حديثُ: «يا رُبَّ كاسِيَةٍ في الدنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ»، وقولُ بعضِ العرب عند انقضاءِ رَمضانَ: «يا رُبَّ صائمهِ لن يَصومَهُ، ويا رُبَّ قائمهِ لن يَقومهُ».

واعلم أنهُ يُقالُ: «رُبَّ ورُبَّةَ ورُبّما ورُبَّتما»، والتاءُ زائدة لتأنيث الكلمة، و«ما» زائدةٌ للتوكيد، وهي كافةٌ لها عن العمل.

وقد تُخَفَّفُ الباءُ. ومنه قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢].

ولا تَجُرُّ «رُبَّ» إلا النكرات، فلا تُباشِرُ المعارفَ. وأمّا قولهُ: «يا رُبَّ صائمهِ، ويا رُبَّ قائمه» المتقدِّمُ، فإضافة صائم وقائم إلى الضمير لم تُفدهما التعريفَ، لأنَّ إضافةَ الوصف إلى معمولهِ غير محضةٍ، فهي لا تُفيدُ تعريفَ المضاف ولا تخصيصَهُ، لأنها على نيّة الانفصال، ألا ترى أنك تقول: «يا رُبَّ صائم فيه، ويا ربَّ قائم فيه».

والأكثر أن تكون هذه النكرة موصوفة بمفردٍ أو جملة. فالأول نحو: «رُبَّ رجلٍ كريم لقيته».

والثاني نحو: «رُبَّ رجلٍ يفعل الخيرَ أكرمته»، وقد تكونُ غيرَ موصوفة، نحو: «رُبَّ كريم جبانٌ».

وقد تَجُرُّ ضميراً مُنكَّراً[٢] مُميّزاً بنكرةٍ، ولا يكونُ هذا الضميرُ إلّا مُفرداً مُذَكَّراً.

أما مُميِّزُهُ فيكونُ على حسب مُراد المتكلم: مفرداً أو مُثنًى أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً، تقول: «رُبَّهُ رجلاً، رُبَّهُ رَجلَينِ، رُبَّهُ رجالاً، رُبَّهُ امرأةً، رُبَّهُ امرأتينِ، رُبَّهُ نساءً»، قال الشاعر:

رُبَّـهُ فِـتْـيَـةً دَعَـوْتُ إلـى مـا   يُـورِثُ الـحَـمْـدَ دائـبـاً، فـأجـابُـوا

وسيأتي الكلامُ على محل مجرور «رُبَّ» من الإعراب، في الكلام على موضع المجرور بحرف الجر.

---

(١) أصله: «لم يَلِده»، بكسر اللام وسكون الدال، فأسكن اللام وفتح الدال اتباعاً لحركة الياءِ، ويجوز ضمها اتباعاً لحركة الهاء، وأجاز الصبان ـ في حاشيته على الأشموني ـ كسرها، على أصل التقاءِ الساكنين، وعلى كل فهو مجزوم بسكون مقدّر منع منه حركة الاتباع للياء أو الهاء، أو منع منه الكسرة التي جيء بها للتخلص من اجتماع الساكنين، على رأي الصبان.

(٢) أي فيه معنى النكرة، وإن كان ضميراً، ويسميه الكوفيون «الضمير المجهول»، لكونه لا يعود إلى شيءٍ مذكور قبله.

١٥ و١٦ و١٧ ـ خَلا وعَدا وحاشا

خَلا وعدا وحاشا: تكون أحرف جرّ للاستثناء، إذا لم يتقدَّمهنَّ «ما»، وقد سبق الكلام عليهنَّ في مبحث الاستثناء، فراجعه.

١٨ ـ كَيْ:

كي: حرفُ جرّ للتعليل بمعنى اللام، وإنما تَجُرُّ «ما» الاستفهامية، نحو: «كَيْمَهْ؟»، تقولُ: «كيمَ فعلتَ هذا؟»، كما تقولُ: «لمَ فعلته؟»، والأكثرُ استعمالُ «لمهْ؟» وتُحذَفُ ألِفُ «ما» بعدَها كما تُحذفُ بعدَ كلِّ جارٍّ، نحو: «مِمّهْ وعَلامهْ وإلامهْ»، وإذا وقَفُوا ألحقوا بها هاء السكت، كما رأيتَ. وإذا وصلوا حذفوها، لعدم الحاجة إليها في الوصل.

وقد تجرُّ المصدرَ المؤوّلَ بما المصدرية كقول الشاعر:

إذا أَنتَ لَم تَنْفَعْ فَضُرَّ، فإِنَّما ... يُرادُ الْفَتَى كَيْما يَضُرُّ ويَنْفَعُ

(فكي: حرف جر. وما: مصدرية، فما بعدها في تأويل مصدر مجرور بكي، أي: يراد الفتى للضر والنفع، ويجوز أن تكون «كي» هنا هي المصدرية الناصبة للمضارع. فما ـ بعدها ـ زائدة كافةٌ لها عن العمل).

١٩ ـ مَتَى

مَتى: تكونُ حرفَ جرٍّ ـ بمعنى: «مِنْ» ـ في لُغةِ «هُذَيلٍ»، ومنهُ قولهُ:

شَرِبْنَ بِماءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[1]

٢٠ ـ لَعَلَّ:

لَعَلَّ: تكونُ حرَف جَرٍّ في لغة «عُقَيلٍ» وهي مبنيَّةٌ على الفتح أو الكسر، قال الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقد يُقال فيها «عَلَّ» بحذف لامِها الأولى.

وهي حرفُ جرّ شبيهٌ بالزائد، فلا تتعلَّقُ بشيء، ومجرورها في موضع رفعٍ على أنه مبتدأ، خبرهُ ما بعدَه.

وهي عندَ غير «عُقَيل» ناصبةٌ للاسم رافعةٌ للخبر، كما تقدَّم.

---

(١) شربن: الضمير يعود على السّحب، والباء في «بماء» بمعنى من، وقوله: متى لجج، أي: شربنا من ماءِ البحر من لجج، فالجاز والمجرور بيان لماء البحر، وهو في موضع البدل منه واللجج جمع لجة، وهي معظم الماء، والنئيج: الصوت العالي.

٢ ـ ما الزّائدةُ بعدَ الجارّ

قد تُزادُ «ما» بعدَ «من وعن والباء»، فلا تَكُفُّهنَّ عن العمل، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، وقولهِ: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقولهِ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقد تُزادُ بعدَ «رُبَّ والكافِ» فيبقى ما بعدَهما مجروراً، وذلك قليلٌ، كقول الشاعر:

رُبَّما ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقيلٍ بَيْنَ بُصْرى وطَعْنَةٍ نَجْلاءِ[١]

وقول غيرِهِ:

ونَنْصُرُ مَوْلانا، ونَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ، مَجْرومٌ علَيْهِ وجارِمُ[٢]

وإنما وجبَ أن تكونا هنا عاملتينِ، غيرَ مكفوفتينِ، لأنهما لم تُباشرا الجملة، وإنما باشرتا الاسم.

والأكثرُ أن تكفّهما «ما» عن العمل، فيدْخلانِ حينئذٍ على الجُمَلِ الاسميّة والفعليّة كقول الشاعر:

أَخٌ ماجِدٌ لَمْ يُخْزِني يَومَ مَشْهَدٍ كَما سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضارِبُهْ[٣]

وقولِ الآخر:

رُبَّما أوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ[٤]

---

(١) الصقيل: المصقول، أي: المجلوّ؛ وقوله: بين بصرى، أي بين جهاتها أو نواحيها؛ و«بين» لا تضاف إلا إلى متعدد أو ما هو في حكمه. وهنا قد أضيفت إلى ما هو في حكمه، وطعنة: مجرور بالعطف على ضربة، والنجلاء: الواسعة البينة الاتساع، وبصرى: بلدة بالشام كانت كرسيّ حوران، وكان يقام فيها سوق في الجاهلية، وهي التي قدمها النبي ﷺ مرتين: مرة مع عمه أبي طالب، ومرة بتجارة لخديجة بنت خويلد، رضي الله عنهما، قبل أن يتزوجها.

(٢) المولى: ابن العم، و«ما» في «كما الناس»، زائدة غير كافة هنا، والناس مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر «أن»، وهو خبر أول، ومجروم: خبر ثانٍ. وجارم: معطوف عليه، ومجروم وجارم: من الجُرم، بضم الجيم، وهو الذنب والجناية، يقال: جرم على أهله، أي: جنى عليهم، والمعنى: هو كالناس، يُجنى عليه ويَجني، أي: يُذنَب إليه ويُذنِب وليست الواو هنا بمعنى: «أو» كما زعم العيني في شرح الشواهد، بل هي على معناها، كما رأيت.

(٣) عمرو: هو عمرو بن معديكرب الزبيدي، وسيفه، هو الصمصامة المشهور، والمضارب: جمعُ مَضرب، بكسر الراءِ وفتحها، وهو حد السيف.

(٤) أوفيت: نزلت وأصله من أوفيتَ على الشيءِ: إذا أشرفتَ عليه، والعلم: الجبل، والنون في ترفعن: نون التوكيد الخفيفة، والشمالات، بفتح الشين: جمع شمال، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب.

والغالب على «رُبَّ» المكفوفةِ: أن تدخلَ على فعلٍ ماضٍ، كهذا البيت. وقد تدخلُ على فعلٍ مضارع، بشرط أن يكونَ مُتحقّقَ الوقوع، فيُنزّلُ منزلة الماضي للقطع بحصولِهِ، كقولهِ تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢]. ونَدَرَ دخولها على الجملة الاسميّة، كقول الشاعر:

رُبَّمـا الـجَـامِـلُ الـمُـؤَبَّـلُ فِـيـهِـمْ وعـنـاجـيـجُ بَـيْـنَـهُـنَّ الـمِـهـارُ[١]

٣ - واوُ رُبَّ وفاؤُها

قد تُحذَف «ربَّ»، ويبقى عملُها بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلاً كقول الشاعر امرىء القيس:

ولَـيْـلٍ كَـمَـوْجِ الْـبَـحْـرِ، أَرْخـى سُـدُولَـهُ عَـلَـيَّ، بِـأَنْـواعِ الْـهُـمـومِ، لِـيَـبْـتَـلـي

وقوله:

فَـمِـثْـلِـكِ حُـبْـلـى قَـدْ طَـرَقْـتُ ومُـرْضِـعٍ فـأَلْـهَـيْـتُـهَـا عَـنْ ذي تَـمـائِـمَ مُـحْـوِلِ[٢]

٤ - حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ قِياساً

يُحذَفُ حرفُ الجرّ قياساً في ستَّة مواضع:

١ - قبلَ أنْ، كقوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص: ٤]، أي: لأنْ جاءهم، وقوله: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣، و٦٩]، وقولِ الشاعر:

اللهُ يَـعْـلَـمُ أَنَّـا لا نُـحِـبُّـكُـمُ وَلاَ نَـلُـومُـكُـمُ أن لا تُـحِـبُّـونـا

أي: على أن لا تُحبُّونا.

٢ - قبلَ أنَّ، كقولهِ تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: شَهِدَ بأنهُ.

واعلم أنهُ إنما يجوزُ حذفُ الجارّ قبلَ «أن وأنَّ»، إن يُؤمَنِ اللَّبسُ بحذفهِ. فإن لم يُؤمَن لم يَجز حذفهُ، فلا يقالُ: «رغِبتُ أن أفعلَ»، لإشكالِ المراد بعدَ الحذفِ، فلا يَفهمُ السامعُ ماذا أردتَ: أرَغبَتك في الفعلِ، أم رغبتَكَ عنه؟ فيجبُ ذكرُ الحرف ليتعيَّن المرادُ، إلّا إذا كان الإبهامُ مقصوداً من السامع.

٣ - قبلَ «كي» الناصبةِ للمضارع، كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [القصص: ١٣]، أي: لكي تقرَّ.

---

(١) الجامل: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والمؤبل من الإبل، المتخذ للقنية، والعناجيج: الخيل الطوال الأعناق، والواحد عُنجوج، بضم العين، والمهار: جمع مهر، والأنثى مهرة.

(٢) طرقت: أتيت ليلاً، والتمائم: جمع تميمة، وهي التعاويذ التي يعلقونها على الصغار مخافة العين، والمحول: الذي أتى عليه الحول.

واعلم أن المصدرَ المؤوَّل بعد «أنْ وأنَّ وكيْ» في موضع جرٍّ بالحرف المحذوف، على الأصحّ. وقال بعض العلماء: هو في موضعِ النصب بنزعِ الخافض.

٤ ـ قبلَ لفظِ الجلالة في القسم، نحو: «الله لأخدمنَّ الأمةَ خدمةً صادقةً» أي: والله.

٥ ـ قبلَ مُميّز «كم» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرفُ الجرِّ، نحو: «بكم درهم اشتريتَ هذا الكتاب؟»، أي: بكم من درهم؟ والفصيحُ نصبُهُ، كما تقدَّم في باب التمييز، نحو: «بكم درهماً اشتريته؟»[1].

٦ ـ بعدَ كلامٍ مشتملٍ على حرف جرّ مثله، وذلك في خمس صُور:

الأولى: بعد جوابِ استفهامٍ، تقول: «مِمَّنْ أخذتَ الكتاب؟»، فيقالُ لك: «خالدٍ»، أي: من خالد.

الثانية: بعد همزةِ الاستفهام، تقولُ: «مررتُ بخالدٍ»، فيقالُ: «أخالدٍ وابنِ سعيدٍ؟» أي: أبخالدٍ بنِ سعيد؟

الثالثة: بعد «إن» الشرطيّةِ، تقولُ: «اذهبْ بِمنْ شئتَ، إنْ خليلٍ وإنْ حَسَنٍ» أي: إن بخليلٍ، وإن بحسنٍ.

الرابعةُ: بعدَ «هَلّا»، تقولُ: «تصدقتُ بدرهمٍ»، فيقالُ: «هَلاّ دينارٍ»، أي: هلاّ تصدَّقتَ بدينار.

الخامسة: بعد حرف عطفٍ مَتْلُوٍّ بما يصحُّ أن يكونَ جملةً، لو ذُكرَ الحرفُ المحذوفُ، كقولك: «الخالدِ دارٌ، وسعيدٍ بُستانٌ»، أي: ولسعيد بستانٌ، وقولِ الشاعر:

مـا لِـمُـحـبٍّ جَـلَـدٌ أنْ يَـهْـجُـرا ... وَلاَ حَـبِـيـبٍ رَأفـةٌ فَـيَـجْـبُـرَا[2]

وقول الآخر:

أَخْلِقْ بِذي الصَّبْرِ أنْ يَحْظى بِحاجتِهِ ... ومُـدْمِـنِ الْـقَـرْعِ لـلأبـوابِ أنْ يَـلِـجـا

أي: وبِمُدمنِ القرع. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ[3] ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾﴾ [الجاثية: ٤، ٥].

---

(١) أما إذا لم يسبقها حرف جر، فنصبه واجب البتة، نحو: «كم درهماً عندك؟»، كما عرفت ذلك في باب التمييز.

(٢) يجبر: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي، أي: فيجبر محبّة بالعطف عليه.

(٣) أي: وفي اختلاف. فالجاز المحذوف والمجرور المذكور في محل رفع خبر مقدم، وآيات بعده مبتدأ مؤخر.

٥ ـ حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ سَماعاً

قد يُحذَفُ الجارُ سماعاً، فينتصبُ المجرورُ بعدَ حذفهِ تشبيهاً لهُ بالمفعول به. ويُسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض، أي: الاسمَ الذي نُصب بسبب حذفِ حرفِ الجرِّ، كقولهِ تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨]، أي: بربهم، وقوله: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: من قومه، وقولِ الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا ... كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرامُ

أي: تَمُرُّونَ بالديار، وقول الآخر:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مَالٍ وذَا نَشَبِ

أي: أمرتُك بالخير، وقول غيره:

أَسْتَغْفِرُ الله ذَنباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ الْعِبادِ، إلَيهِ الْوَجْهُ والْعَمَلُ

أي: أستغفرُ اللّهَ من ذنب.

ويُسمّى هذا الصنيعُ بالحذف والإيصال، أي: حذفِ الجارِّ وإيصال الفعل إلى المفعول بنفسهِ بلا واسطة، وقال قومٌ: إنهُ قياسي، والجمهورُ على أنهُ سماعيٌّ.

ونَدَرَ بقاءُ الاسم مجروراً بعد حذف الجارِّ، في غير مواضع حذفهِ قياساً. ومن ذلك قول بعضِ العربِ، وقد سُئِلَ: «كيف أصبحتَ؟» فقال: «خيرٍ، إن شاءَ الله»، أي: «على خيرٍ»، وقولُ الشاعر:

إذا قِيلَ: أيُّ النَّاسِ شرٌّ قَبِيلَةً ... أشارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأصابِعُ

أي: إلى كليب، ومثلُ هذا شُذوذٌ لا يُلتفتُ إليه.

٦ ـ أقسامُ حَرفِ الْجَرِّ

حرفُ الجرِّ على ثلاثة أقسام: أصليٌّ وزائدٍ وشبيه بالزائد.

فالأصليُّ: ما يحتاجُ إلى مُتعلّق. وهو لا يُستغنى عنه معنًى ولا إعراباً، نحو: «كتبتُ بالقلم».

والزائدُ: ما يُستغنى عنه إعراباً، ولا يحتاجُ إلى مُتعلّق. ولا يُستغنى عنه معنىً، لأنهُ إنما جيءَ به لتوكيد مضمونِ الكلام، نحو: «ما جاءَنا من أحدٍ» ونحو: «ليسَ سعيدٌ بمسافرٍ».

والشَّبيهُ بالزائدِ: ما لا يُمكن الاستغناءُ عنهُ لفظاً ولا معنى، غيرَ أنهُ لا يحتاجُ إلى مُتعلّق.

وهو خمسةُ أحرفٍ: «رُبَّ وخَلاَ وعدا وحاشا ولَعَلَّ».

(وسمي شبيهاً بالزائد؛ لأنه لا يحتاج إلى متعلق، وهو أيضاً شبيه بالأصلي من حيث أنه لا

يستغنى عنه لفظاً ولا معنى. والقول بالزائد هو من باب الاكتفاء، على حد قوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: وتقيكم البرد أيضاً).

٧ ـ مَواضِعُ زِيادَةِ الجارّ

لا يُزادُ من حروفِ الجرّ إلا «من والباءُ والكافُ واللام».

وزيادتها إنما هي في الإعراب، وليستْ في المعنى، لأنها إنما يُؤتى بها للتَّوكيدِ.

أمّا الكافُ، فزيادتها قليلةٌ جداً. وقد سُمعت زيادتها في خبر «ليس»، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: «ليس مثلَه شيءٌ»، وفي المبتدأ، كقول الراجز: «لَواحِقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ»[1] وزيادتها سماعيّة.

وأمّا اللامُ فتُزادُ سماعاً بينَ الفعل ومفعوله، وزيادتها في ذلك رديئةٌ.

قال الشاعر:

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراقِ ويَثْرِبٍ مُلْكاً أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعاهِدِ

أي: أجار مسلماً ومعاهداً.

وتُزادُ قياساً في مفعولٍ تأخّرَ عنه فِعلُهُ تقويةً للفعل المتأخر لضعفهِ بالتأخُر، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، أي: ربهم يَرهبون، وفي مفعول المشتقّ من الفعل تقويةً لهُ أيضاً، لأنّ عملَهُ فرعٌ عن عملِ فعلِه المشتقّ هو منه، كقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، أي مصدقاً ما معهم، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: فعّالٌ ما يريد وقد سبق الكلام عليها.

وأمّا «مِن» فلا تُزادُ إلا في الفاعل والمفعول به والمبتدأ، بشرط أن تُسبَقَ بنفي أو نهي أو استفهام بهل، وأن يكون مجرورها نكرةً. وزيادتها فيهنَّ قياسيّةٌ. ولم يشترط الأخفش تقدُّمَ نفي أو شبهِهِ، وجعل من ذلك قولهُ تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقولهُ: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، و«من» في هاتين الآيتين تحتملُ معنى التبعيض أيضاً. وبذلك قال جمهور النُّحاة. وأقوى من هذا الاستشهاد الاستدلالُ بقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]. فمن في قوله: «من برد» لا ريب في زيادتها، وإن قالوا: إنها تحتمل غيرَ ذلك، لأنّ المعنى: أن يُنزّلَ بَرَداً من جبالٍ في السماء[2].

---

(١) اللواحق: الضوامر، والأقراب: الخواصر، والمفرد قُرب، بضمتين، وبضم فسكون، والمقق، بفتح الميم والقاف: الطول. والكاف زائدة، أي: فيها مقق، أي: طول، وهو يصف خيلاً.

(٢) المراد بالسماء في الآية جهة العلو، والمراد بالجبال قطع السحاب العظيمة، كما في البيضاوي وغيره، و«من» في قوله: «من السماء» للابتداء، و«من» في قوله: «من جبال» للبيان، وموضع الجار والمجرور البدلية من الجار والمجرور قبله، فهو بدل بعض من كل.

فزيادتها في الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩].

وزيادتها في المفعول، كقوله: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨].

وزيادتها في المبتدأ، كقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣].

وأما الباءُ فهي أكثر أخواتها زيادةً، وهي تزادُ في الإثباتِ والنفي، وتزاد في خمسةِ مواضعَ.

١ - في فاعل «كفى»، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥].

٢ - في المفعول به، سماعاً نحو: «أخذتُ بزمام الفَرَس»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥] ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥]، وقولهُ: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ﴾ [ص: ٣٣].

ومنهُ زيادتُها في مفعولِ «كفى» المُتعدِّيةِ إلى واحدٍ، كحديثِ: «كفى بالمرءِ إثماً أن يُحدِّثَ بكلِّ ما سَمعَ».

وتُزادُ في مفعولِ «عَرَفَ وعَلِمَ - التي بمعناها - ودَرَى وجَهِلَ وسَمِعَ وأحسَّ».

ومعنى زيادتها في المفعول به سماعاً أنها لا تزادُ إلا في مفعول الأفعال التي سُمعت زيادتها في مفاعيلها، فلا يُقاسُ عليها غيرها من الأفعال. وأمّا ما وَرَدَ، فلك أن تَزيدَ الباءَ في مفعوله في كل تركيب.

٣ - في المبتدأ، إذا كان لفظَ «حَسْب» نحو: «بِحَسْبِكَ درهمٌ»، أو كان بعدَ لفظِ «ناهيكَ»، نحو: «ناهيكَ بخالدٍ شجاعاً»، أو كان بعدَ «إذا» الفُجائيّةِ، نحو: «خرجتُ فإذا بالأستاذِ»، أو بعدَ «كيفَ»، نحو: «كيفَ بكَ، أو بخليل، إذا كان كذا وكذا؟».

٤ - في الحال المنفيِّ عاملُها. وزيادتها فيها سماعيّةٌ، كقولِ الشاعر:

فَما رجَعَتْ بِخائِبَةٍ رِكابٌ   حَكيمُ بْنُ المُسيَّبِ مُنْتَهاها

وقول الآخر:

كَائِنْ دُعِيتُ إلى بِأْساءَ داهِمَةٍ   فَما انْبَعَثْتُ بِمَزْؤودٍ ولاَ وَكَلِ[1]

وجعل بعضُهم زيادتَها فيها مَقيسةً، والذوقُ العربيُّ لا يأبى زيادتَها فيها.

٥ - في خبر «ليسَ وما» كثيراً، وزيادتها هنا قياسيّةٌ.

فالأولُ: كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾ [التين: ٨].

---

(١) المزؤود: المذعور، زأده: أخافه وأذعره، والوكل، بفتحتين: العاجز الضعيف.

والثاني: كقوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

وإنما دخلت الباءُ في خبر «إنَّ» في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْيِۦَ الْمَوْتَىٰ ۚ بَلَىٰٓ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [الأحقاف: ٣٣]، لأنه في معنى «أوَليسَ» بدليل أنهُ مُصَرَّحٌ بهِ في قولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّٰقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس: ٨١].

فائدتان

١ ـ قد يتوهّم الشاعر أنه زاد الباء في خبر «ليس» أو خبرِ «ما» العاملةِ عملها، فيعطف عليه بالجرِّ تَوَهُّماً، وحقُّه أن ينصبَهُ، كقوله:

بَدا لِيَ أنـي لَـسْـتُ مُـدْرِكَ مـا مَـضَـى ... وَلاَ سـابِـقٍ شَـيْـئـاً، إذا كـانَ جَـائِـيـا

وقول الآخر:

أَحَـقًّـا، عِـبـادَ الله، أَنْ لَـسْـتُ صـاعِـداً ... ولا هـابِـطـاً إلَّا عَـلَـيَّ رَقـيـبُ

ولا سـالِـكٍ وَحـدي، ولاَ فـي جَـمـاعَـةٍ ... مِـنَ الـنَّـاسِ، إلَّا قـيـلَ: أنـتَ مُـرِيـبُ[1]

وقول غيره:

مَشَـائـيـمُ لَـيْـسُـوا مُـصْـلِـحـيـنَ عَـشـيـرَةً ... وَلا نـاعِـبٍ إلَّا بِـبَـيْـنٍ غُـرابُـهـا

فالخفضُ في «سابق وسالك وناعب» على توهم وجود الباء في «مدرك وصاعد ومصلحين».

والجرُّ على التوهم سماعي لا يُقاس عليه.

٢ ـ وقد يُجرُّ ما حقهُ الرفعُ أو النصبُ، لمجاورتِهِ المجرورَ، كقولهم: «هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[2]، ومنه قولُ امرىء القيس:

كَـأَنَّ ثَـبِـيـراً، فـي عَـرانِـيـنِ وَبْـلِـهِ ... كَـبِـيـرُ أُنـاسٍ فـي بِـجـادٍ مُـزَمَّـلِ[3]

ويُسمّى الجرَّ بالمُجاورة. وهو سَماعيٌّ أيضاً.

---

(١) مريب، بضم الميم: اسم فاعل من «أراب الرجل يُريب»: إذا أتى ما يوجب الريب فيه، وليس بفتح الميم، اسم مفعول من «رابني الأمرُ يَريبني»: إذا جعلني في ريب، كما توهم ذلك الصبان، رحمه الله، في حاشيته على الأشموني.

(٢) خرب: صفة لجحر، فحقه الرفع، لكنه جرّه لمجاورته لضب.

(٣) ثبير: اسم جبل، والعرانين: جمع عرنين، وهو من كل شيءٍ أوله، والوبل: المطر القوي، والبجاد: الكساء المخطّط. ومزمل: مدثر ملفوف، وهو نعت لكبير، فحقه الرفع لكنه جرّه لمجاورته لبجاد.

٨ ـ مُتَعَلَّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الأَصْلِيِّ

مُتعلَّقُ حرفِ الجرِّ الأصليِّ: هو ما كانَ مُرتبطاً به من فعلٍ أو شِبهِهِ أو معناهُ.

فالفعلُ نحو: «وقفتُ على المِنبرِ».

وشِبهُ الفعلِ، نحو: «أنا كاتبٌ بالقلم».

ومعنى الفعل نحو: «أُفٍّ للكُسالى».

وقد يتعلَّقَ باسم مُؤوَّلٍ بما يُشبهُ الفعلَ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، فحرفُ الجرِّ متعلقٌ بلفظ الجلالة؛ لأنه مُؤوَّلٌ بالمعبود، أي: وهو المعبودُ في السموات وفي الأرض، أو: وهو المُسمّى بهذا الاسم فيهما، ومثلُ ذلك أن تقول: «أنتَ عبدُ الله في كلِّ مكان»[١] و«خالدٌ لَيثٌ في كل موقعة»[٢]. ومن ذلك قول الشاعر:

وإن لِســانـي شُـهْـدَةٌ[٣] يُـشْـفَـى بِـهـا وَهُـوَّ[٤] عـلـى مَـنْ صَـبَّـهُ الله عَـلْـقَـمُ[٥]

فحرفُ الجرّ: «على» متعلق بعلقم، لأنه بمعنى «مُرّ»، وأراد به أنه صعب أو شديد، وقولُ الآخر:

مــا أُمُّــكَ اجــتــاحَــتْ[٦] الْـمَـنــايــا كُــلُّ فُــؤادٍ عَــلَــيْــكَ أُمُّ

فحرف الجر متعلق بأم، لأنها بمعنى «مُشفِق».

وقد يتعلقُ بما يُشيرُ إلى معنى الفعلِ، كأداةِ النفي، كقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝﴾ [القلم: ٢]. فحرفُ الجر في «بنعمة» مُتعلقٌ بما، لأنهُ بمعنى «انتفى».

وقد يُحذَفُ المتعلَّقُ. وذلك على ضربين: جائزٍ وواجبٍ.

فالجائزُ أن يكون كوناً خاصاً، بشرطِ أن لا يضيعَ الفهم بحذفه، نحو: «بالله»، جواباً لمن قال لك: «بِمَن تَستعينُ؟».

والواجبُ أن يكون كوناً عاماً، نحو: «العلمُ في الصُّدورِ، الكتابُ لخليلٍ، نظرتُ نورَ القمر في الماءِ. مررت برجلٍ في الطريق».

---

(١) أي: أنت المعروف أو المسمى بهذا الاسم، فحرف الجر متعلق بعبد الله.

(٢) أي: هو شجاع في كل موقعة، فحرف الجر متعلق بليث.

(٣) الشهدة، بضم الشين: العسل في شهده. ومثله «الشهد» بالفتح.

(٤) هوّ، بفتح الواو مشددة، وهي لغة همدان. وكذلك يفعلون في «هي» فيقولون: «هيّ»، كما قال الشاعر:

والـنـفـس ـ مـا أمـرت بـالـعـنـف ـ آبـيـةٌ وهـيّ، إن أمـرت بـالـلـطـف تـأتـمـر

(٥) العلقم: شجر مرّ، ويقال للحنظل ولكل شيءٍ مر: «علقم».

(٦) اجتاحت: أهلكت.

٩ - مَحلُّ المَجْرُورِ مِنَ الإعرابِ

حكمُ المجرور بحرف جرّ زائدٍ أنهُ مرفوعُ المحلّ أو منصوبهُ، حَسَبَ ما يَطلبهُ العاملُ قبلهُ.

(فيكون مرفوع الموضع على أنه فاعل في نحو: «ما جاءنا من أحد»، والأصل: ما جاءنا أحدٌ، وعلى أنه نائب فاعل في نحو: «ما قيل من شيء». والأصل: ما قيل شيءٌ. وعلى أنه مبتدأ في نحو: «بحسبك الله»؛ والأصل: حسبُك الله، ويكون منصوب الموضع على أنه مفعول به في نحو: «ما رأيت من أحد»، والأصل: ما رأيت أحداً. وعلى أنه مفعول مطلق في نحو: «ما سعى فلان من سعي يُحمد عليه»، والأصل: ما سعى سعياً يُحمد عليه. وعلى أنه خبر «ليس» في نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ۝٨﴾ [التين: ٨]، والأصل: أليس الله أحكم الحاكمين.

أمّا المجرورُ بحرفِ جرّ شبيهٍ بالزائد، فإن كان الجارُّ «خَلا وعَدا وحاشا»، فهو منصوب محلاً على الاستثناء.

وإن كان الجارُّ «ربَّ» فهوَ مرفوعٌ محلاً على الابتداءِ، نحو: «رُبَّ غَنِيٍّ اليومَ فقيرٌ غداً، رُبَّ رجلٍ كريم أكرمتُهُ»، إلا إذا كان بعدها فعلٌ مُتعدٍّ لم يأخذ مفعولهُ، فهو منصوبٌ محلاً على أنّهُ مفعولٌ به للفعل بعدَهُ، نحو: «ربَّ رجل كريم أكرمتُ»، فإن كان بعدها فعلٌ لازم، أو فعلٌ متعدّ ناصبٌ للضمير العائد على مجرورها فهو مبتدأ، والجملةُ بعدَهُ خبرهُ، نحو: «رُبَّ عاملٍ مجتهدٍ نَجَحَ. ربَّ تلميذٍ مجتهدٍ أكرمتُهُ».

وأمّا المجرورُ بحرفِ جَرّ أصليّ فهو مرفوعٌ محلاً، إن ناب عن الفاعل بعد حذفهِ، نحو: «يؤخذُ بِيَدِ العاثرِ، جيءَ بالمُجرم الفارّ»، أو كان في موضع خبرِ المبتدأ، أو خبرِ «إنّ» أو إحدى أخواتها، أو خبر «لا» النافية للجنسِ، نحو: «العلمُ كالنور، إن الفَلاحَ في العمل الصالح - لا حَسَبَ كحُسنِ الخُلُقِ».

وهو منصوب محلاً على أنهُ مفعولٌ فيه، إن كان ظرفاً، نحو: «جلستُ في الدار، سرتُ في الليل»، وعلى أنه مفعولٌ لأجله غيرُ صريح، إن كان الجارّ حرفاً يُفيد التّعليلَ والسببيّة، نحو: «سافرتُ للعلم، ونَصِبتُ من أجلهِ، واغتربتُ فيه»، وعلى أنه مفعولٌ مُطلَق، إن ناب عن المصدر، نحو: «جرى الفرسُ كالرِّيح»[1]، وعلى أنه خبرٌ للفعل الناقص، إن كان في موضع خبرهِ، نحو: «كنت في دِمَشقَ».

وإن وقعَ تابعاً لِمَا قبلهُ كان محلُّهُ من الإعراب على حسَب متبوعهِ، نحو: «هذا عالمٌ من أهلِ مِصرَ. أخذت عن عالمٍ من أهل مِصر».

فإن لم يكن، أي المجرور، شيئاً ممّا تقدَّمَ كان في محلّ نصبٍ على أنهُ مفعولٌ به غيرُ صريحٍ، نحو: «مررتُ بالقومِ، وقفتُ على المِنبر، سافرتُ من بيروت إلى دِمشقَ».

---

(١) أي جرى جرياً كجري الريح، فلما حُذف المصدر نابت عنه صفته.

٢ ـ الإضافة

الإضافةُ: نِسبةٌ بينَ اسمين، على تقديرِ حرفِ الجر، توجِبُ جرَّ الثاني أبداً، نحو: «هذا كتابُ التلميذِ[١]. لَبِستُ خاتمَ فِضَّة[٢]، لا يُقبلُ صِيامُ النهارِ ولا قيامُ اللَّيلِ[٣] إلا من المُخلِصينَ».

ويُسمّى الأوّلُ مضافاً، والثاني مضافاً إليهِ، فالمضافُ والمضافُ إليه: اسمان بينهما حرفُ جَرّ مُقدَّرٌ.

وعاملُ الجرّ في المضاف إليه هو المضافُ، لا حرفُ الجرّ المقدَّرُ بينهما على الصحيح.

وفي هذا المبحث سبعةُ مباحث:

١ ـ أنواعُ الإضافة

الإضافة أربعةُ أنواع: لاميّةٌ وبَيانيّةٌ وظرفيّة وتشبيهيّةٌ.

فاللاميّةُ: ما كانت على تقدير «اللام». وتُفيدُ المِلكَ أو الاختصاصَ. فالأولُ نحو: «هذا حصانُ عليّ». والثاني نحو: «أخذتُ بِلجامِ الفرس».

والبَيانيّة: ما كانت على تقدير «مِن». وضابطُها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيثُ يكونُ المضافُ بعضاً من المضافِ إليه، نحو: «هذا بابُ خشبٍ. ذاك سِوارُ ذَهبٍ. هذه أثوابُ صوفٍ».

(فجنس الباب هو الخشب. وجنس السوار هو الذهب، وجنس الأثواب هو الصوف. والباب بعض من الخشب. والسوار بعض من الذهب، والأثواب بعض من الصوف، والخشبُ بيَّن جنس الباب. والذهب بَيَّن جنس السوار، والصوف بَيَّن جنس الأثواب، والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، ألا ترى أنك إن قلت: «هذا البابُ خشبٌ، وهذا السوارُ ذهبٌ. وهذه الأثوابُ صوفٌ» صحّ).

والظَّرفيةُ: ما كانت على تقدير «في». وضابطُها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وتفيدُ زمانَ المضافِ أو مكانَه، نحو: «سَهَرُ الليلِ مُضنٍ: وقُعودُ الدارِ مُخمِلٌ»[٤]، ومن ذلك أن تقول: «كان فلانٌ رفيقَ المدرسةِ، وإلفَ الصّبا، وصديقَ الأيام الغابرة»، قال تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩].

(١) والتقدير: كتاب للتلميذ.

(٢) والتقدير: خاتماً من فضة.

(٣) والتقدير: الصيام في النهار والقيام في الليل.

(٤) أي السهر في الليل والقعود في الدار.

والتشبيهيّةُ[١]: ما كانت على تقدير «كاف التَّشبيهِ». وضابطُها أن يُضافَ المُشبَّهُ بهِ إلى المشبَّه، نحو: «انثرْ لُؤْلُؤَ الدمعِ على وردِ الخُدودِ»[٢] ومنه قول الشاعر ابن خفاجة:

وَالرِّيحُ تَبْثُ بِالغُصُونِ، وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الأصيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ[٣]

٢ - الإضافةُ المَعنَويَّةُ والإضافةُ اللَّفظيَّة

تنقسمُ الإضافة أيضاً إلى معنويةٍ ولفظيةٍ.

فالمعنويّة: ما تفيدُ تَعريفَ المضافِ أو تخصيصهُ، وضابطُها أن يكون المضافُ غيرَ وَصفٍ مُضافٍ إلى معمولِهِ، بأن يكون غيرَ وصف أصلاً: «كمفتاحِ الدَّارِ»، أو يكونَ وصفاً مضافاً إلى غير معمولِهِ: «ككاتبِ القاضي، ومأكولِ الناس، ومشربهم وملبوسهم».

وتفيدُ تعريفَ المضافِ إن كان المضافُ إليهِ معرفةً، نحو: «هذا كتابُ سعيدٍ»[٤]، وتخصيصَهُ، إن كان نكرةً، نحو: «هذا كتابُ رجلٍ»[٥]، إلّا إذا كان المضافُ مُتوغّلاً في الإبهام والتّنكير، فلا تُفيدُهُ إضافتُهُ إلى المعرفة تعريفاً، وذلك مثل: «وغيرٍ ومثلٍ وشِبهٍ ونظيرٍ»، نحو: «جاءَ رجلٌ غيرُك، أو مثلُ سليم، أو شبهُ خليلٍ، أو نظيرُ سعيدٍ»، ألا ترى أنها وقعت صفةً لرجلٍ، وهو نكرةٌ، ولو عُرِّفت بالإضافة لَمَا جاز أن توصفَ بها النكرةُ، وكذا المضافُ إلى ضمير يعودُ إلى نكرة، فلا يتعرَّف بالإضافة إليه، نحو: «جاءني رجلٌ وأخوه، رُبَّ رجلٍ وولدِهِ، كم رجلٍ وأولادِهِ».

وتُسمّى الإضافةُ المعنويةُ أيضاً «الإضافة الحقيقيّةَ» و«الإضافة المَحضةَ».

(وقد سميت معنوية؛ لأن فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنها تفيد تعريف المضاف أو تخصيصه، وسميت حقيقية؛ لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة، وسميت محضة؛ لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه، فهي على عكس الإضافة اللفظية، كما سترى).

---

(١) لم نَر من النحاة من تعرّض لهذا النوع من الإضافة اللامية، غير أن جَعْلَهُ قسماً برأسه، كما فعلنا، أولى وأوضح.

(٢) أي الدمع الذي كاللؤلؤ على الخدود التي كالورد.

(٣) أي: الأصيل الذي كالذهب على الماء الذي كاللجين، والأصيل: الوقت بعد العصر حين تصفرّ الشمس، فيشبه لون أشعتها لون الذهب، واللجين: الفضة.

(٤) كتاب: اسم نكرة، فلما أضيف إلى المعرفة، وهو «سعيد»، تعرّف.

(٥) كتاب: اسم نكرة يصلح لأن يراد به كتاب رجل أو امرأة أو غلام أو غلامة، فلما أضيف إلى رجل قلّ إبهامه وشيوعه، فانحصر في أنه كتاب رجل، وهذا هو معنى التخصيص.

والإضافةُ اللفظيّةُ: ما لا تُفيدُ تعريف المضاف ولا تخصيصَهُ وإنما الغرَضُ منها التّخفيفُ في اللفظ، بحذفِ التنوينِ أو نوني التثنيةِ والجمع.

وضابطُها أن يكون المضاف اسمَ فاعلٍ أو مُبالغةَ اسمِ فاعلٍ، أو اسمَ مفعولٍ، أو صفةً مُشبّهةً، بشرط أن تضافَ هذهِ الصفاتُ إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، نحو: «هذا الرجلُ طالبُ علمٍ. رأيتُ رجلاً نَصّارَ المظلوم. انصرْ رجلاً مهضومَ الحقّ. عاشِرْ رجلاً حَسَنَ الخُلُق».

والدليلُ على بقاءِ المضاف فيها على تنكيرِهِ أنهُ قد وُصفت به النكرةُ كما رأيت، وأنهُ يقعُ حالاً، والحالُ لا تكون إلا نكرةً، كقولك: «جاءَ خالدٌ باسمَ الثَّغرِ»، وقولِ الشاعر:

فأتَتْ بهِ حُوشُ الفُؤادِ مُبَطَّناً سُهُداً إذا ما نامَ لَيلُ الهَوْجَلِ[1]

وأنه تُباشرُهُ «رُبَّ»، وهي لا تُباشرُ إلّا النّكراتِ، كقول بعضِ العرب، وقد انقضى رمضانُ: «يا رُبَّ صائمه لن يَصومَهُ، ويا رُبَّ قائمهِ لن يَقومَهُ».

وتُسمّى هذه الإضافةُ أيضاً «الإضافة المجازيَّةَ» و«الإضافةَ غيرَ المحضة».

(أما تسميتها باللفظية فلأنَّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع، وأما تسميتها بالمجازية؛ فلأنَّها لغير الغرض الأصلي من الإضافة. وإنما هي للتخفيف، كما علمت.

وأما تسميتها بغير المحضة فلأنَّها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة: بل هي على تقدير الانفصال، ألا ترى أنك تقول فيما تقدَّم: «هذا الرجل طالبٌ علماً، رأيت رجلاً نصاراً للمظلوم، انصر رجلاً مهضوماً حقّه، عاشر رجلاً حسناً خلقهُ»).

أحكامُ المضافِ

يجبُ فيما تُراد إضافتُه شيئان:

١ ـ تجريدُهُ من التّنوين ونوني التَّثنيةِ وجمعِ المذكرِ السّالم: ككتابِ الأستاذِ، وكتابَي الأستاذِ، وكاتِبي الدَّرس.

٢ ـ تجريدهُ من «أل» إذا كانت الإضافةُ معنويَّةً، فلا يُقالُ: «الكتابُ الأستاذِ».

وأمّا في الإضافةِ اللفظيّة، فيجوز دخولُ «أل» على المضافِ، بشرطِ أن يكونَ مُثنّى، «المُكرما سليم»، أو جمعَ مذكرٍ سالماً، نحو: «المُكرمو عليٍّ»، أو مضافاً إلى ما فيه «أل»، نحو: «الكاتبُ الدَّرسِ»، أو لاسم مضافٍ إلى ما فيه «أل» نحو: «الكاتبُ درسِ النَّحوِ»، أو لاسمِ

---

(١) حوشُ الفؤاد: وحشيّ، وذلك لحدَّته وتوقده، ومثله الحوشي، ومبطناً: خميص البطن ضامره، والهوجل: الثقيل الكسلان، وهو أيضاً الأحمق، وإسناد النوم إلى الليل مجازٌ لوقوعه فيه.

مضافٍ إلى ضمير ما فيه «أل»، كقول الشاعر:

الـوُدُّ، أنـتِ الـمُـسْـتَـحِـقَّـةُ صَـفْـوِهِ ... مِـنّـي وإنْ لَـمْ أرْجُ مِـنْـكِ نَـوالا

(ولا يقال: المكرم سليم، والمكرمات سليم، والكاتب درس»، لأن المضاف هنا ليس مثنى، ولا جمعَ مذكر سالماً، ولا مضافاً إلى ما فيه «أل» أو إلى اسم مضاف إلى ما فيه «أل». بل يقال: «مكرم سليمٍ، ومكرمات سليم، وكاتب درس». بتجريد المضاف من «أل»).

وجوَّزَ الفرّاءُ إضافةَ الوصفِ المقترنِ بأل إلى كل اسمِ معرفةٍ، بلا قيدٍ ولا شرطٍ، والذوق العربيُّ لا يأبى ذلك.

٤ ـ بَعْضُ أحكامِ للإضافة

١ ـ قد يكتسبُ المضافُ التأنيثَ أو التذكيرَ من المضاف إليه، فيعامَلُ معاملةَ المؤنثِ، وبالعكس، بشرطِ أن يكون المضافُ صالحاً للاستغناءِ عنه، وإقامة المضافِ إليه مُقامَهُ، نحو: «قُطعتْ بعضُ أصابعِهِ»، ونحو: «شمسُ العقلِ مكسوفٌ بِطَلوعِ الهَوَى»، قال الشاعر:

أَمُـرُّ عـلـى الـدِّيـارِ، دِيـارِ لَـيْـلـى ... أُقَـبِّـلُ ذا الـجِـدارَ وذَا الـجِـدارا

ومـا حُـبُّ الـدِّيـارِ شَـغَـفْـنَ قَـلْـبـي[1] ... ولٰـكِـنْ حُـبُّ مَـنْ سَـكَـنَ الـدِّيـارا

والأولى مُراعاةُ المضاف، فتقولُ: «قُطِعَ بعضُ أصابعِهِ، وشمسُ العقل مكسوفةٌ بِطَلوع الهوى، وما حبُّ الديار شغفَ قلبي»، إلا إذا كان المضافُ لفظَ «كُلّ» فالأصحُّ التأنيث، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠]، وقول الشاعر:

جـادَتْ عَـلَـيْـهِ كُـلُّ عَـيْـنٍ ثَـرَّةٍ[2] ... فَـتَـرَكْـنَ كُـلَّ حَـديـقَـةٍ كـالـدِّرْهَـمِ

أما إذا لم يصحَّ الاستغناءُ عن المضاف، بحيثُ لو حُذفَ لَفَسَدَ المعنى، فمُراعاةُ تأنيثِ المضاف أو تذكيرِهِ واجبةٌ، نحو: «جاءَ غُلامُ فاطمةَ، وسافرتْ غلامةُ خليلٍ»، فلا يقالُ: «جاءت غلامُ فاطمة»، ولا «سافر غلامةُ خليل»، إذ لو حُذف المضافُ في المثالين، لفسدَ المعنى.

٣ ـ لا يُضافُ الاسمُ إلى مرادِفه، فلا يقالُ: «ليثُ أسدٍ»، إلا إذا كانا عَلمينِ فيجوزُ، مثل: «محمدُ خالدٍ»، ولا موصوفٌ إلى صفتِه، فلا يقال: «رجلُ فاضلٍ».

وأما قولهم: «صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وحَبَّةُ الحَمقاءِ، ودارُ الآخرةِ، وجانبُ الغربي»، فهو على تقدير حذفِ المضافِ إليه وإقامةِ صفتهِ مُقامَهُ، والتأويلُ: «صلاةُ الساعةِ

---

(١) الضمير في «شغفن» يعود على «حب» لأنه، كما اكتسب التأنيث من المضاف إليه، اكتسب منه معنى الجمع.

(٢) العين: مطر يدوم أياماً لا يُقلع، وثرة: غزيرة.

الأولى، ومسجدُ المكان الجامع، وحبةُ البَقلة الحمقاءِ[١]، ودارُ الحياة الآخرة، وجانبُ المكانِ الغربي».

وأما إضافةُ الصفةِ إلى الموصوف فجائزةٌ، بشرط أن يصحَّ تقديرُ «مِن» بين المضافِ والمضافِ إليه، نحو: «كرامُ الناسِ، وجائبةُ خبرٍ، ومُغرِّبةُ خبرٍ، وأخلاقُ ثياب، وعظائمُ الأمورِ، وكبيرُ أمرٍ». والتقديرُ: «الكرام من الناس، وجائبةٌ من خبر، الخ»، أمّا إذا لم يصحَّ «من» فهيَ ممتنعةٌ، فلا يقالُ: «فاضلُ رجلٍ، وعظيمُ أمير».

٣ ـ يجوز أن يُضاف العامُّ إلى الخاصّ، كيوم الجُمعة، وشهر رمضانَ، ولا يجوزُ العكسُ، لعدم الفائدة، فلا يقالُ: «جُمعة اليوم، ورمضان الشهر».

٤ ـ قد يضافُ الشيءُ إلى الشيء لأدنى سَببٍ بينَهما (ويُسمُّونَ ذلك بالإضافة لأدنى مُلاَبسةٍ)، وذلكَ أنك تقولُ لرجلٍ كنتَ قد اجتمعتَ به بالأمسِ في مكان: «انتظرني مكانَكَ أمسِ»، فأضفتَ المكانَ إليه لأقلِّ سببٍ، وهو اتفاقُ وُجوده فيه، وليس المكانُ ملكاً لهُ ولا خاصاً به، ومنه قول الشاعر:

إذا كَوْكَبُ الخَرْقاءِ لاحَ بِسُحْرَةٍ سُهَيْلٌ، أذاعَتْ غَزْلَها في القَرائِبِ[٢]

٥ ـ إذا أمِنوا الالتباسَ والإبهامَ حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مُقامَهُ، وأعربوه بإعرابهِ، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]، والتقديرُ: واسألْ أهل القريةَ وأصحابَ العِير.

أما إن حصلَ بحذفه إبهامٌ والتباسٌ فلا يجوزُ، فلا يُقالُ: «رأيتُ عليّاً»، وأنتَ تُريدُ «رأيتُ غلامَ عليّ».

٦ ـ قد يكونُ في الكلام مضافانِ اثنانِ، فيُحذَفَ المضافُ الثاني استغناءً عنهُ بالأوَّل، كقولهم: «ما كلُّ سوداءَ تَمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً»، فكأنَّكَ قلتَ: «ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً».

فبيضاء: مُضافٌ إلى مضافٍ محذوف. ومثلُهُ قولُهم: «ما مثلُ عبد الله يقولُ ذلك، ولا أخيهِ»، وقولُهم: «ما مثلُ أبيكَ، ولا أخيكَ يقولان ذلك».

٧ ـ قد يكونُ في الكلام اسمانِ مضافٌ إليهما فيُحذَفُ المضاف إليه الأول استغناءً عنه

---

(١) البقلة: نبات معروف، ويسمى «الرجلة» أيضاً، وإنما وصفت بالحمقاء مجازاً؛ لأنها تنبت في مجاري المياه فتمرّ بها فتقطعها فتطؤها الأقدام.

(٢) سهيل: هو النجم المعروف، وهو بَدلٌ من «كوكب»، والقرائب جمع «قريبة»، والخرقاء: امرأة كانت لا تعتني بعملها إلا إذا طلع هذا الكوكب، أي «سهيل»، فأضاف الكوكب إليها لأدنى مناسبة، بسبب أنها تعمل عند طلوعه.

بالثاني، نحو: «جاء غلامُ وأخو عليّ».

والأصلُ: «جاءَ غلامُ عليّ وأخوه».

فلمّا حُذِفَ المضافُ إليه الأول جعلتَ المضافَ إليه الثاني اسماً ظاهراً، فيكون «غلام» مضافاً، والمضافُ إليه محذوف تقديرُه: «علي»، ومنه قول الشاعر:

يا مَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ بهِ ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ[1]

والتقديرُ: «بين ذراعي الأسد وجبهتِهِ»: وليس مثلُ هذا بالقويّ والأفضلُ ذكرُ الاسمين المضاف إليهما معاً.

٥ ـ الأسماءُ المُلاَزِمةُ للإضافة

من الأسماء ما تمتنعُ إضافتُه، كالضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ والأسماءِ الموصولةِ وأسماءِ الشرط وأسماءِ الاستفهام، إلّا «أيّاً»، فهي تُضافُ.

ومنها ما هو صالح للإضافة والإفراد (أي: عدمِ الإضافة)، كغلامٍ وكتابٍ وحصانٍ ونحوهما.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة فلا ينفكُّ عنها.

وما يُلازِمُ الإضافة على نوعين: نوعٍ يلازِمُ الإضافةَ إلى المفرد[2]، ونوع يُلازمُ الإضافةَ إلى الجملة.

٦ ـ المُلازِمُ الإضافة إلى المُفْرَد

إنَّ ما يُلازمُ الإضافة إلى المفرد نوعان: نوعٌ لا يجوزُ قطعُه عن الإضافة، ونوعٌ لا يجوزُ قطعُه عنها لفظاً لا معنًى، أي يكونُ المضافُ إليه مَنوِياً في الذِّهن.

فما يلازمُ الإضافة إلى المفردِ، غيرَ مقطوع عنها، هو: «عند وَلَدى ولَدُن وبين ووسط[3] (وهي ظروف) وشِبْهٌ وقابٌ[4] وكِلاَ وكلتا وسوَى وذُو وذاتٌ وذَوَا وذَوَاتا وذَوُو وذواتِ وأُولُو

---

(١) العارض: السحاب المعترض في الأفق. والأسد: أراد به برج الأسد؛ وهو برج من بروج الشمس.

(٢) المراد بالمفرد هنا: ما ليس جُملةً، وإن كان مثنى أو جمعاً.

(٣) وسط، بفتح الواو وسكون السين: ظرف مكان؛ تقول: «جلست وسط القوم». وأما «وسط بفتح الواو والسين»، فهو ما بين طرفي الشيء، وهو أيضاً من كل شيء أعدله وخياره، قال تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وَسطاً﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدلاً خياراً.

(٤) القاب: المقدار، وقاب القوس: ما بين مقبضها وسيتها، والسية ـ بكسر السين وفتح الياء مخففة ـ ما عُطف من طرفي القوس، وهما قابانِ، وأما قوله تعالى: ﴿فكان قاب قوسينِ أو أدنى﴾ [النجم: ٩]، فأصل الكلام: «فكان قابي قوسٍ»، أي: فكان في القرب كقابي قوسٍ.

وأولات وقُصارَى وسُبحان ومَعاذ وسائر ووَحْد ولَبَّيْك وسَعدَيك وحَنانَيك ودَواليكَ» (وهي غيرُ ظروف).

وأمّا ما يُلازم الإضافةَ إلى المفرد، تارةً لفظاً وتارةً معنًى، فهو: «أوّل ودون وفوق وتحت ويمين وشِمال وأمام وقُدَّام وخَلف ووراء وتِلقاء وتجاه[1] وإزاء وحِذاء وقبل وبعد ومع (وهي ظروف) وكلٌّ وبعضٌ وغيرُ وجميعٌ وحَسْبٌ وأيٌّ» (وهي غيرُ ظروف).

أحكام ما يلازم الإضافة إلى المفرد

١ ـ ما يُلازمُ الإضافة إلى المفرد لفظاً، منه ما يضافُ إلى الظاهر والضمير، وهو: «كِلاَ وكِلتا ولَدى ولَدُنْ وعند وسوى وبين وقُصارَى ووسَط ومثل وذَوُو ومَع وسُبحان وسائر وشِبه».

ومنه ما لا يُضافُ إلا إلى الظاهر، وهو: «أُولو وأُولات وذُوو وذات وذَوَا وذَواتا وقاب ومَعاذ».

ومنه ما لا يضافُ إلا إلى الضميرِ، وهو: «وَحْد»، ويضافُ إلى كلِّ مُضمَرٍ فتقولُ: «وحدَهُ ووحدَكَ ووحدَها ووحدَهما ووحدَكم» الخ، و«لبَّيكَ وسَعدَيكَ وحنانيكَ ودَواليكَ» ولا تُضاف إلا إلى ضمير الخطاب، فتقول: «لَبَّيكَ ولَبّيكما وسَعدَيكُمْ» الخ.

(وهي مصادر مثناة لفظاً، ومعناها التكرار، فمعنى «لبيك»: إجابة لك بعد إجابة، ومعنى «سعديك»: إسعاداً لك بعد إسعاد، وهي لا تُستعمل إلا بعد «لبيك»، ومعنى «حنانيك»: تحنّناً عليك بعد تحنن، ومعنى «دواليك»: تداولاً بعد تداول، وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، إذ التقدير: «ألبيك تلبيةً بعد تلبيةٍ، وأسعدك إسعاداً بعد إسعاد» الخ.

وعلامة نصبها الياء؛ لأنها تثنية).

٢ ـ كِلا وكلتا: إن أُضيفتا إلى الضمير أُعربتا إعرابَ المُثنّى، بالألف رفعاً، وبالياءِ نصباً وجراً، نحو: «جاء الرجلانِ كلاهما، رأيتُ الرجلين كليهما، مررتُ بالرجلين كليهما». وإن أُضيفتا إلى اسم غير ضمير أُعربتا إعرابَ الاسم المقصور، بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الألف للتعذُّر، رفعاً ونصباً وجراً. نحو: «جاء كِلا الرجلين، رأيتُ كلا الرجلين، مررتُ بكلا الرجلين».

وحُكمُهُما أنهما يصحُّ الإخبارُ عنهما بصفةٍ تحملُ ضميرَ المفرد، باعتبار اللفظِ، وضميرَ المثنّى، باعتبار المعنى، فتقول: «كِلا الرجلين عالم» و«كلا الرجلين عالمان» ومراعاةُ اللفظ أكثر[2].

---

(١) تجاه: يجوز فيه ضم التاء وكسرها.

(٢) تقدم لهذا البحث شرح وافٍ في الكلام على إعراب الملحق بالمثنى، في الجزء الثاني من الكتاب.

وهما لا تُضافان إلا إلى المعرفة، وإلى كلمةٍ واحدة تدُلُّ على اثنين، فلا يُقال: «كِلا رجلينِ»، لأن «رجلين» نكرة، ولا «كِلا عليّ وخالدٍ»، لأنها مضافةٌ إلى المفرد[١].

٣ ـ أيٌّ: على خمسة أنواعٍ: موصوليّةٍ ووصفيّةٍ وحاليّةٍ واستفهاميّةٍ وشرطيّة.

فإن كانت اسماً موصولاً فلا تُضاف إلا إلى معرفةٍ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩].

وإن كانت منعوتاً بها، أو واقعةً حالاً، فلا تُضافُ إلّا إلى النكرةِ، نحو: «رأيتُ تلميذاً أيَّ تلميذٍ»، ونحو: «سرَّني سليمٌ أيَّ مجتهدٍ».

وإن كانت استفهاميّةً، أو شرطية، فهي تُضافُ إلى النكرة والمعرفة، فتقولُ في الاستفهاميّة: «أيُّ رجلٍ جاءَ؟ وأيُّكم جاءَ؟»، وتقولُ في الشرطيّة: «أيَّ تلميذٍ يجتهدْ أكرمْهُ، وأيَّكم يجتهدْ أُعطِهِ».

وقد تُقطَعُ «أيٌّ»، الموصوليّةُ والاستفهاميّة والشرطيّةُ، عن الإضافة لفظاً، ويكونُ المضافُ إليه مَنوياً، فالشرطيّةُ كقولِهِ تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] والتقديرُ: «أيَّ اسمٍ تدعوا»، والاستفهاميّةُ نحو: «أيٌّ جاءَ؟ وأيّاً أكرمتَ؟»، والموصوليّةُ نحو: «أيٌّ هوَ مجتهدٌ يفوزُ. وأكرمْ أيّاً هو مجتهدٌ».

أما «أيٌّ» الوصفيّةُ والحاليّةُ فملازمةٌ للإضافة لفظاً ومعنًى.

٤ ـ مَعَ وَقَبل وبَعد وأوّل ودون والجهاتُ السِتُّ وغيرُها من الظُّروف، قد سبقَ الكلامُ عليها مُفصلاً في مبحث الأسماء المبنية[٢]، وفي مبحث أحكام الظروف المبنيةِ[٣]، في باب المفعول فيه. فراجع ذلك.

٥ ـ غير: اسمٌ دال على مخالفةِ ما بعدَه لحقيقةِ ما قبلَهُ، وهو ملازمٌ للإضافة.

وإذا وقعَ بعدَ «ليس» أو «لا» جازَ بقاؤه مضافاً، نحو: «قبضتُ عشرة ليس غيرُها[٤]، أو لا غيرُها[٥]»: وجازَ قطعهُ عن الإضافة لفظاً وبناؤه على الضمِّ، على شرط أن يُعلَمَ المضاف إليه،

---

(١) راجع الصفة (١٦١) من الجزء الثاني، تحت عنوان «فائدتان».

(٢) راجع الصفحة (١٤٥) من الجزء الثاني.

(٣) راجع في هذا الجزء (الثالث) مبحث شرح الظروف المبنية وبيان أحكامها؛ من الصفحة (٤٢) إلى الصفحة (٥٣).

(٤) يجوز في «غير»، في مثل هذا التركيب؛ النصبُ والرفعُ، فإن نصبته فهو خبر «ليس» ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل قبلها، والتقدير: «ليس المقبوضُ غيرَها»، وإن رفعته كان اسمَ «ليس»، وكان الخبر محذوفاً، ويكون التقدير: «ليس غيرُها مقبوضاً».

(٥) إن نصبت «غير» فتكون «لا» نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ويكون «غير» اسمها، ويكون الخبر

فتقول: «ليس غيرُ[١] أو لا غيرُ»[٢].

٦ ـ حَسب: بمعنى «كافٍ». ويكون مضافاً، فيعرَبُ بالرفع والنصب والجر، وهو لا يكون إلا مبتدأ، مثل: «حسبُكَ اللهُ» أو خبراً نحو: «الله حَسبي»، أو حالاً نحو: «هذا عبدُ الله حسبَكَ من رجلٍ»، أو نعتاً نحو: «مررتُ برجلٍ حَسبِكَ من رجلٍ. رأيتُ رجلاً حَسبَكَ من رجلٍ، هذا رجلٌ حسبُكَ من رجل».

ويكونُ مقطوعاً عن الإضافة، فيكون بمنزلةِ «لا غيرُ» فيُبنى على الضمِّ، ويكونُ إعرابهُ محليّاً، نحو: «رأيتُ رجلاً حسبُ، رأيت علياً حسبُ. هذا حسبُ». فحسبُ، في المثالِ الأول، منصوبٌ محلاً، لأنه نعتٌ لرجلاً، وفي المثال الثاني منصوبٌ محلاً، لأنه حالٌ من «عليّ» وفي المثال الثالث مرفوعٌ محلاً؛ لأنه خبر المبتدأ.

وقد تَدخلهُ الفاءُ الزائدةُ تزييناً لِلَّفظِ، نحو: «أخذت عشرةً فحسبُ».

٧ ـ **كلٌّ وبعضٌ**: يكونان مُضافينِ، نحو: «جاءَ كلُّ القوم أو بعضُهم» ومقطوعينِ عن الإضافة لفظاً، فيكون المضاف إليه مَنوياً، كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، أي: كلاً من المجاهدينَ والقاعدينَ، أي: كلَّ فريق منهم، وقوله: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، أي: على بعضهم.

٨ ـ **جميعٌ**: يكونُ مضافاً، نحو: «جاءَ القومُ جميعُهم»، ويكون مقطوعاً عن الإضافة منصوباً على الحال، نحو: «جاءَ القوم جميعاً»، أي: مجتمعين.

٧ ـ المُلازِمُ الإضافة إلى الجُملَةِ

ما يلازمُ الإضافةَ إلى الجملة هو: «إذْ وحيثُ وإذا ولمّا ومذ ومُنذ».

فإذْ وحيثُ: تُضافان إلى الجُملِ الفعليّة والاسميّة، على تأويلها بالمصدر.

فالأولُ: كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[٣] [الأعراف: ٨٦]، وقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ

محذوفاً، والتقدير: «لا غيرَها مقبوضٌ»، وإن رفعته كانت «لا» نافية مهملة لا عمل لها. ويكون «غير» مبتدأ، وخبره محذوف؛ والتقدير: «لا غيرُها مقبوضٌ» أو تكون نافية حجازية عاملة عمل ليس. وغير اسمها، والخبر محذوف؛ والتقدير: «لا غيرُها مقبوضاً».

(١) غير: مبنيّ على الضم، وهو إما أن يكون مرفوعاً محلاً؛ لأنه اسم «ليس»، ويكون خبرها محذوفاً، وإما منصوبٌ محلاً؛ لأنه خبرها، ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق.

(٢) غير: مبنيّ على الضم، وهو مرفوع محلاً؛ لأنه مبتدأ، والخبر محذوف، إن جعلت «لا» مهملة؛ وإن جعلتها عاملة عمل ليس كان في محل رفع على أنه اسم «لا»، والخبر المنصوب محذوف.

(٣) والتقدير: «اذكروا وقت كونكم قليلاً».

مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾[1] [البقرة: ٢٢٢].

والثاني: كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[2] [الأنفال: ٢٦]، وقولِكَ: «اجلس حيث العلمُ موجودٌ»[3].

و«إذا ولمّا»[4]. تُضافانِ إلى الجملِ الفعليةِ خاصةً، غير أن «لمّا» يجبُ أن تكونَ الجملةُ المضافةُ إليها ماضيةً، نحو: «إذا جاءَ عليٌّ أكرمتُه» و«لما جاءَ خالدٌ أعطيته».

و«مُذ ومنذُ»: إن كانتا ظرفينِ، أُضيفتا إلى الجمل الفعليّةِ والاسميّة، نحو: «ما رأيتُكَ مُذْ سافرَ سعيدٌ. وما اجتمعنا منذُ سعيدٌ مسافرٌ»، وإن كانتا حرفي جرٍّ، فما بعدهما اسمٌ مجرورٌ بهما، كما سبق الكلام عليهما في مبحث حروف الجرّ.

واعلم أنَّ «حيثُ» لا تكون إلّا ظرفاً، ومن الخطأ استعمالُها للتعليلِ، بمعنى: «لأنّ»، فلا يُقالُ: «أكرمتُه حيث إنه مجتهدٌ»، بل يُقالُ: «لأنه مجتهدٌ».

وما كان بمنزلةِ «إذْ» أو «إذا»، في كونه اسمَ زمانٍ مُبهماً لِمَا مضَى أو لما يأتي، فإنهُ يُضافُ إلى الجمل، نحو: «جئتك زمنَ عليٌّ والٍ»، أو «زمنَ كان عليٌّ والياً»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩]، وقوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

(١) والتقدير: «من مكان أمر الله إياكم».

(٢) والتقدير: «اذكروا وقتَ قلّتكم».

(٣) والتقدير: «اجلس مكان وجود العلم».

(٤) من العلماء من يجعل «لما» ظرفاً للزمان، فيوجب إضافتها إلى الجملة الفعلية الماضية، ومنهم من يجعلها حرفاً للربط، فلا يضيفها، لأن الحروف لا تضاف ولا يضاف إليها.

الباب الحادي عشر

التوابع وإعرابها

قدَّمنا، في الكلام على مرفوعاتِ الأسماءِ ومنصوباتها ومجروراتها، أن الاسم يُرفعُ إن كان تابعاً لمرفوع، ويُنصَبُ، إن كان تابعاً لمنصوب، ويُجَرُّ إن كان تابعاً لمجرورٍ.

والتوابعُ هيَ الكلماتُ التي لا يَمَسُّها الإعرابُ إلا على سبيل التَّبع لغيرِها، بمعنى أنها تُعرَبُ بإعراب ما قبلها، وهي خمسةُ أنواع.

١ ـ النّعتُ.

٢ ـ التَّوكيد

٣ ـ البَدَلُ.

٤ ـ عَطفُ البيانِ.

٥ ـ المعطوفُ بالحرف.

وهذا البابُ يشتملُ على خمسة فصول:

١ ـ النعت

النّعتُ (ويُسمّى الصِّفَةَ أيضاً): هو ما يُذكرُ بعدَ اسم ليُبيِّنَ بعض أحوالهِ أو أحوال ما يَتعلّقُ به، فالأوَّلُ نحو: «جاءَ التلميذُ المجتهدُ»، والثاني نحو: «جاءَ الرجلُ المجتهدُ غلامُهُ».

(فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه، وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف، وهو الرجل، وإنما بينت حالَ ما يتعلق به، وهو الغلام).

وفائدةُ النَّعتِ التَّفرقةُ بينَ المشتركينَ في الاسم.

ثمّ إن كان الموصوفُ معرفةً ففائدةُ النّعتِ التَّوضيح، وإن كانَ نكرةً ففائدتُه التّخصيصُ.

(فإن قلت: «جاء عليّ المجتهد» فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم. وإن قلت: «صاحبْ رجلاً عاقلاً»، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية».

وفي هذا المبحث خمسةُ مباحث:

١ ـ شَرْطُ النَّعْتِ

الأصلُ في النعتِ أن يكونَ اسماً مُشتقاً، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفةِ المُشبّهة واسم التفضيل، نحو: «جاء التلميذُ المجتهدُ، أكرِمْ خالداً المحبوبَ، هذا رجلٌ حسنٌ خُلقهُ، سعيدٌ تلميذٌ أعقلُ من غيره».

وقد يكونُ جملةً فعليّةً، أو جملةً اسميةً على ما سيأتي.

وقد يكون اسماً جامداً مُؤوّلاً بمشتقٍّ. وذلك في تسع صُوَرٍ:

١ ـ المصدرُ، نحو: «هو رجلٌ ثِقةٌ»، أي: موثوقٌ به، و«أنت رجلٌ عَدلٌ»، أي: عادلٌ.

٢ ـ اسمُ الإشارة، نحو: «أكرِمْ عليًّا هذا»، أي: المشارَ إليه.

٣ ـ «ذُو»، التي بمعنى صاحب، و«ذات»، التي بمعنى صاحبة، نحو: «جاءَ رجلٌ ذُو علمٍ، وامرأةٌ ذاتُ فَضلٍ»، أي: صاحبُ علمٍ، وصاحبة فضلٍ.

٤ ـ الاسمُ الموصولُ المقترنُ بألْ، نحو: «جاءَ الرجلُ الذي اجتهدَ»، أي: المجتهدُ.

٥ ـ ما دلَّ على عَدَد المنعوت، نحو: «جاءَ رجالٌ أربعةٌ»، أي: مَعْدُودُونَ بهذا العَدَد.

٦ ـ الاسمُ الذي لحقتهُ ياءُ النسبة، نحو: «رأيتُ رجلاً دمشقيّاً»، أي: منسوباً إلى دِمَشق.

٧ ـ ما دلّ على تشبيهٍ، نحو: «رأيتُ رجلاً أسداً» أي: شجاعاً، و«فلانٌ رجلٌ ثعلبٌ»، أي: محتالٌ. والثعلبُ يُوصفُ بالاحتيالِ.

٨ ـ «ما» النكرةُ التي يُرادُ بها الابهامُ، نحو: «أكرِمُ رجلاً ما» أي: رجلاً مُطلقاً غيرَ مُقيّدٍ بصفةٍ ما. وقد يُرادُ بها معَ الابهامِ التهويلُ، ومنهُ المثلُ: «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ انفَهُ»[1]، أي لأمرٍ عظيمٍ.

٩ ـ كَلِمتا «كلٌ وأيٌّ»، الدَّالتينِ على استكمال الموصوفِ للصفةِ، نحو: «أنتَ رجلٌ كلُّ الرجلِ»، أي: الكاملُ في الرُّجوليّةِ، و«جاءني رجلٌ أيُّ رجلٍ»، أي: كاملٌ في الرجوليّةِ. ويقال أيضاً: جاءَني رجلٌ أيُّما رجلٍ»، بزيادةِ «ما».

٢ ـ النَّعْتُ الحَقِيقِيُّ والنَّعْتُ السَّبَبِيُّ

ينقسمُ النعتُ إلى حقيقيٍّ وسببيٍّ.

فالحقيقيُّ: ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ مَتبوعهِ، نحو: «جاءَ خالدٌ الأديبُ».

والسَّببيُّ: ما يُبيّنُ صفةً من صفاتِ ما لهُ تَعلقٌ بمتبوعهِ وارتباطٌ به، نحو: «جاء الرجلُ الحسنُ خطُّهُ».

---

(١) قصير: اسم رجل، ولهذا المثل حديث طويل مذكور في شرح الأمثال للميداني وغيره.

(فالأديب بيّنَ صفة متبوعة، وهو خالد. أما الحسن فلم يبيّن صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفه بالحسن، وإنما بيّن صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنه صاحبه المنسوب إليه).

والنعتُ: يجبُ أن يَتْبعَ منعوتَهُ في الإعراب والإفرادِ والتَّثنية والجمعِ والتذكيرِ والتأنيث والتعريف والتنكير، إلا إذا كان النَّعتُ سَببيّاً غيرَ مُتحمّلٍ لضميرِ المنعوتِ، فيَتبعُهُ حينئذٍ وجوباً في الإعراب والتعريف والتنكير فقط، ويراعَى في تأنيثِهِ وتذكيره ما بعدَهُ، ويكونُ مُفرَداً دائماً.

فتقولُ في النَّعت الحقيقي: «جاءَ الرجلُ العاقلُ، رأيت الرجلَ العاقلَ، مررتُ بالرجلِ العاقلِ، جاءَت فاطمةُ العاقلةُ، رأيت فاطمةَ العاقلةَ، مررت بفاطمةَ العاقلةِ، جاءَ الرجلانِ العاقلانِ. رأيتُ الرجلين العاقلين، جاءَ الرجالُ العُقلاءُ، رأيتُ الرجالَ العُقلاءَ، مررتُ بالرجالِ العقلاءِ، جاءَت الفاطماتُ العاقلاتُ، رأيت الفاطماتِ العاقلات، مررتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ».

وتقولُ في النعتِ السَّببيّ، الذي لم يَتحمّل ضميرَ المنعوت: «جاءَ الرجلُ الكريمُ أبوه، والرجلان الكريمُ أبوهما، والرجالُ الكريمُ أبوهم، والرجلُ الكريمةُ أمُّهُ، والرجلانِ الكريمةُ أُمُّهما، والرجالُ الكريمةُ أُمُّهم، والمرأةُ الكريمُ أبوها، والمرأتانِ الكريمُ أبوهما، والنساءُ الكريمُ أبوهنَّ، والمرأة الكريمةُ أُمُّها، والمرأتانِ الكريمةُ أُمُّهما، والنساءُ الكريمةُ أُمُّهنَّ».

أمّا النّعتُ السببيُّ، الذي يَتحمّلُ ضميرَ المنعوتِ، فيطابقُ منعوتَهُ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، كما يُطابقهُ إعراباً وتعريفاً وتنكيراً، فتقولُ: جاءَ الرجلانِ الكريما الأبِ، والمرأتانِ الكريمتا الأبِ، والرجالُ الكرامُ الأب، والنساءُ الكريماتُ الأبِ».

واعلم أنه يُستثنى من ذلكَ أربعةُ أشياء:

١ ـ الصفاتُ التي على وزن «فَعُول» ـ بمعنى «فاعل» نحو: «صَبُورٍ وغَيورٍ وفَخُورٍ وشكورٍ»، أو على وزن «فَعيل» ـ بمعنى «مفعول» ـ نحو: «جريح وقَتيل وخَضيبٍ»، أو على وزن «مفعالٍ»، نحو: «مِهذار ومِكسال ومِبسام»، أو على وزن «مِفعيلٍ» نحو: «مِعطيرٍ ومِسكينٍ»، أو على وزن «مِفعَلٍ»، نحو: «مِغشم»[1] ومِدعسٍ[2] ومِهذَرٍ».

فهذه الأوزان الخمسة يَستوي في الوصفِ بها المذكرُ والمؤنث، فتقولُ: «رجلٌ غيورٌ، وامرأةٌ غيورٌ، ورجلٌ جريحٌ، وامرأة جريح» الخ.

٢ ـ المصدرُ الموصوفُ به، فإنه يبقى بصورةٍ واحدةٍ للمفردِ والمثنّى والجمع والمذكّرِ والمؤنث، فتقولُ: «رجلٌ عدلٌ، وامرأة عدل، ورجلانِ عَدلٌ، وامرأتانِ عدلٌ، ورجالٌ عَدلٌ، ونساءٌ عَدلٌ».

(١) المغشم: الشجاع الذي لا يثنيه شيء، وهو صفة مبالغة.

(٢) المدعس: الطعّان، وهو صفة مبالغة من الدعس، وهو الطعن، والدعس أيضاً: الوطء، والمدعس أيضاً: الرمح، والطريق الذي لينته المارة، وكذلك المدعاس.

٣ ـ ما كان نعتاً لجمع ما لا يَعقلُ، فإنهُ يجوز فيه وجهان: أن يُعاملَ مُعاملةَ الجمع، وأن يُعامَلَ مُعاملةَ المفردِ المؤنث، فتقولُ: «عندي خيولٌ سابقاتٌ، وخيولٌ سابقة». وقد يوصفُ الجمعُ العاقلُ، إن لم يكن جمعَ مُذكرٍ سالماً، بصفة المفردة المؤنثة: كالأمم الغابرة.

٤ ـ ما كان نعتاً لاسم الجمع، فيجوزُ فيه الإفرادُ، باعتبارِ لفظِ المنعوتِ، والجمعُ، باعتبارِ معناهُ، فتقولُ: «إنَّ بَني فلان قومٌ صالحٌ وقومٌ صالحون».

٣ ـ النَّعْتُ المُفْرَدُ والجُمْلَةُ وشِبْهُ الجُمْلَة

ينقسم النّعتُ أيضاً إلى ثلاثةِ أقسام: مُفرَدٍ وجملةٍ وشِبهِ جُملة.

فالمفردُ: ما كانَ غيرَ جملةٍ ولا شِبهَها، وإن كان مُثنًى أو جمعاً، نحو: «جاءَ الرجلُ العاقلُ، والرجلان العاقلانِ، والرجالُ العُقلاءُ».

والنّعتُ الجملةُ: أن تقعَ الجملةُ الفعليّةُ أو الاسميّة منعوتاً بها، نحو: «جاءَ رجلٌ يَحملُ كتاباً» و«جاءَ رجلٌ أبوهُ كريمٌ».

ولا تقع الجملة نعتاً للمعرفة، وإنما تقعُ نعتاً للنكرة كما رأيت. فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها، نحو: «جاءَ عليٌّ يحملُ كتاباً»، إلّا إذا وقعت بعد المعرَّفِ بأل الجنسيّةِ، فيصح أن تُجعلَ نعتاً له، باعتبار المعنى، لأنهُ في المعنى نكرةٌ، وأن تُجعل حالاً منهُ، باعتبار اللفظ، لأنهُ مُعرَّفٌ لفظاً بألْ، نحو: «لا تُخالِطِ الرجلَ يَعملُ عملَ السُّفهاءِ»، ومنه قولُ الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيمِ يَسُبُّني   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنيني

وقولِ الآخر:

وَإِنّي لَتَعْروني لِذِكْراكِ هَزَّةٌ   كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

(فليس القصد رجلاً مخصوصاً؛ ولا لئيماً مخصوصاً، ولا عصفوراً مخصوصاً، لأنك إن قلت: «لا تخالط رجلاً يعمل عمل السفهاء، لقد أمرّ على لئيم يسبني، كما انتفض عصفورٌ بلَّلَهُ القطر» صح).

ومثلُ المعرَّفِ بألِ الجنسيّةِ ما أُضيفَ إلى المُعرَّفِ بها، كقولِ الشاعر:

وَتُضِيءُ في وَجْهِ الظَّلامِ مُنيرَةً   كَجُمانَةِ البَحْرِيِّ سُلَّ نِظامُها

أي: كجُمانة بحريٍّ سُل نظامها.

وشرطُ الجملةِ النعتيّة (كالجملة الحاليّة والجملة الواقعةِ خبراً) أن تكونَ جملةً خبريَّةً (أي: غيرَ طلبيّة)، وأن تشتملَ على ضمير يَربِطُها بالمنعوت، سواءٌ أكان الضميرُ مذكوراً نحو: «جاءَني رجلٌ يَحملُهُ غلامُهُ»، أم مستتراً، نحو: «جاءَ رجلٌ يحملُ عَصاً»، أو مُقدَّراً، كقولِهِ تعالى: ﴿وَاتَّقُوا

يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقرة: ٤٨]، والتقديرُ: «لا تُجزَى فيه».

(ولا يقال: «جاء رجل أكرمهُ) على أن جملة «أكرمُه» نعت لرجل، ولا يقال: «جاء رجلٌ هل رأيت مثله، أو ليته كريم»؛ لأن الجملة هنا طلبية، وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت، كقوله: «جاؤوا بمذقٍ هل رأيت الذئب قط»، والتقدير: «جاؤوا بمذقٍ مقولٍ فيه: هل رأيت الذئب»، والمذق بفتح الميم وسكون الذال: اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونُه لونَ الذئب).

والنعتُ الشبيهُ بالجملة أن يقعَ الظرفُ أو الجارُّ والمجرورُ في موضع النعت، كما يَقعانِ في موضع الخبر والحال، على ما تقدَّمَ، نحو: «في الدار رجلٌ أمامَ الكُرسيّ»، «ورأيتُ رجلاً على حصانِهِ». والنعتُ في الحقيقة إنما هو مُتعلَّقُ الظرفِ أو حرفِ الجرّ المحذوفُ.

(والأصل: في الدار رجل كائن، أو موجود، أمام الكرسي. رأيت رجلاً كائناً، أو موجوداً على حصانه).

واعلم أنه إذا نُعتَ بمفردٍ وظرفٍ ومجرور وجملةٍ، فالغالب تأخير الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨] وقد تُقدَّمُ الجملة، كقولِهِ سبحانَه: ﴿فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

٤ ـ النَّعْتُ المَقْطوع

قد يُقطعُ النعت، عن كونهِ تابعاً لِما قبلهُ في الإعراب، إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والغالبُ أن يُفعلَ ذلك بالنعت الذي يؤتى به لمجرَّدِ المدح، أو الذَّمِّ، أو التَّرحُّم، نحو: «الحمدُ للّهِ العظيمُ، أو العظيمَ»[1]، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤﴾[2] [المسد: ٤]. وتقولُ: «أحسنتُ إلى فلانٍ المِسكينُ، أو المسكينَ»[3].

وقد يُقطَعُ غيرُهُ مما لم يُؤتَ بِهِ لذلك، نحو: «مررتُ بخالد النجارُ أو النجارَ»[4].

وتقديرُ الفعل، إن نصبتَ، «أمدَحُ»، فيما أريدَ به المدحُ، و«أذمُّ»، فيما أُريدَ به الذمُّ، و«أرحَمُ»، فيما أُريد به التَّرحُّمُ، و«أعني» فيما لم يُرَد به مدحٌ ولا ذمٌّ ولا ترحُّمٌ.

وحذفُ المبتدأ والفعل، في المقطوع المراد به المدحُ أو الذمُّ أو الترحم، واجبٌ، فلا يجوز إظهارُهما.

---

(١) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو العظيم، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أمدح العظيم.

(٢) حمالة: مفعول لفعل محذوف، والتقدير: أذمّ حمالة الحطب.

(٣) فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أرحمُ المسكين.

(٤) التقدير في النصب: أعني النجار.

ولا يُقطَعُ النعتُ عن المنعوت إلا بشرط أن لا يكونَ مُتمّماً لمعناهُ، بحيثُ يستقلُّ الموصوف عن الصفة. فإن كانت الصفة مُتمّمةً معنى الموصوف، بحيثُ لا يَتَّضِحُ إلَّا بها، لم يَجُز قطعُهُ عنها، نحو: «مررتُ بسليمٍ التاجرِ»، إذا كان سليم لا يُعرَفُ إلا بذكر صفته.

وإذا تكرّرتِ الصفاتُ، فإن كان الموصوفُ لا يتعيَّن إلَّا بها كلّها، وجبَ إتباعها كلّها له، نحو: «مررتُ بخالدٍ الكاتبِ الشاعِرِ الخطيبِ»، إذا كان هذا الموصوف (وهو خالدٌ) يُشاركهُ في اسمه ثلاثةٌ: أحدهم كاتبٌ شاعر، وثانيهما كاتبٌ خطيب، وثالثهم شاعر خطيب، وإن تعيَّنَ ببعضها دونَ بعضٍ وجبَ إتباعُ ما يَتَعَيَّنُ بهِ، وجاز فيما عداهُ الإتباعُ والقطعُ.

وإن تكرَّرَ النّعتُ، الذي لمجرَّد المدح أو الذمّ أو الترحُّم، فالأَوْلى إما قطعُ الصفات كلّها وإما إتباعها كلّها، وكذا إن تكرَّرَ ولم يكنْ للمدح أو الذَّم، غيرَ أن الإتباع في هذا[1] أولى على كل حال، سواءٌ أتكرَّرت الصفةُ أم لم تتكرّر.

٥ ـ تَتِمَّةٌ

١ ـ الاسمُ العلمُ لا يكونُ صفةً، وإنما يكونُ موصوفاً. ويُوصف بأربعةِ أشياءَ: بالمعرّفِ بألْ، نحو: «جاءَ خليلٌ المجتهدُ» وبالمضاف إلى معرفةٍ، نحو: «جاء علي صديقُ خالدٍ»، وباسم الإشارة، نحو: «أُكرِمُ علياً هذا»، وبالاسم الموصولِ المُصدَّرِ بأل، نحو: «جاء عليٌّ الذي اجتهد».

٢ ـ المعرَّف بألْ يُوصفُ بما فيه «ألْ»، وبالمضاف إلى ما فيه «ألْ»، نحو: «جاءَ الغلامُ المجتهدُ»، و«جاءَ الرجلُ صديقُ القومِ».

٣ ـ المضافُ إلى العلمِ يُوصفُ بما يوصفُ به العلَمُ، نحو: «جاءَ تِلميذُ عليٍّ المجتهدُ. جاءَ تِلميذُ عليٍّ صديقُ خالدٍ. جاءَ تلميذ عليٍّ هذا. جاء تلميذُ عليٍّ الّذِي اجتهدَ».

٤ ـ اسمُ الإشارة و«أيٌّ» يُوصفانِ بما فيه «ألْ» مثلُ: «جاءَ هذا الرجلُ»، ونحو: «يا أيُّها الإنسانُ»[2]. وتوصفُ «أيٌّ» أيضاً باسم الإشارةِ، نحو: «يا أيُّها الرَّجلُ».

٥ ـ قال الجمهورُ: من حقِّ الموصوفِ أن يكون أخصَّ من الصفة وأعرفَ منها أو مساوياً لها. لذلك امتنعَ وصفُ المعرَّف بألْ باسم الإشارة وبالمضاف إلى ما كان مُعرَّفاً بغيرِ «أل». فإن جاءَ بعده معرفةٌ غيرُ هذين فليست نعتاً له، بل هي بدل منه أو عطفُ بيانٍ، نحو: «جاءَ الرجلُ هذا، أو الذي كان عندنا، أو صديق علي، أو صديقُنا».

---

(١) أي: فيما إذا تكرّرت الصفات، ولم تكن للمدح أو الذم.

(٢) من العلماء من يجعل المعرف بأل بعد اسم الإشارة وأي صفة لهما، ومنهم من يجعله بدلاً منهما، وهو رأي الجمهور، ومنهم من يجعله عطف بيان.

والصحيح أنه يجوزُ أن يُنعَتَ الأعمُّ بالأخصّ، كما يجوزُ العكس، فتوصفُ كلُّ معرفةٍ بكلّ معرفة، كما تُوصفُ كلُّ نكرةٍ بكل نكرة.

٦ ـ حقُّ الصفةِ أن تَصحَبَ الموصوفَ. وقد يُحذَفُ الموصوف، إذا ظهرَ أمرُهُ ظُهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فيحنئذٍ تقومُ الصفةُ مَقامَهُ كقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾ [سبأ: ١١]، أي: «دُروعاً سابغاتٍ»، ونحو: «نحنُ فريقانِ: منّا ظَعَنَ ومنا أقامَ»، والتقدير: «منا فريقٌ ظعنَ، ومنّا فريقٌ أقامَ». ومنه قولهُ تعالى أيضاً: ﴿وَعِندَهُمْ قَـٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ ۝٤٨﴾ [الصافات: ٤٨]، والتقديرُ: «نساءٌ قاصراتُ الطَرفِ»، وقولُ الشاعر:

أنـا ابـنُ جَـلاَ وَطـلاَّعُ الـثَّـنَـايـا ... مَـتـى أَضَـعِ الـعِـمـامَـةَ تَـعـرِفـونـي

والتقدير: «أنا ابنُ رجلٍ جلاَ»، أي: جلا الأمور بأعماله وكشفها.

وقد تُحذَفُ الصفةُ، إن كانت معلومةً، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، والتقدير: «يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ».

٧ ـ إذا تكرَّرت الصفات، وكانت واحدةً، يُستغنى بالتثنية أو الجمع عن التفريق، نحو: «جاءَ عليٌّ وخالدٌ الشاعرانِ، أو عليٌّ وخالدٌ وسعيدٌ الشعراءُ، أو الرجلان الفاضلان، أو الرجالُ الفضلاءُ». وإن اختلفت وجبَ التفريقُ فيها بالعطفِ بالواو، نحو: «جاءَني رجلانِ، كاتبٌ وشاعرٌ، أو رجالٌ: كاتب وشاعرٌ وفقيهٌ».

٨ ـ الأصلُ في الصفة أن تكونَ لبيانِ الموصوفِ، وقد تكونُ لمجرَّدِ الثناءِ والتعظيم، كالصفاتِ الجارية على الله سبحانهُ، أو لمجرَّد الذمّ والتّحقيرِ نحو: «أعوذُ بالله منَ الشيطانِ الرجيم» أو للتأكيدِ نحو: «أمسِ الدابرُ لا يعودُ»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ [الحاقة: ١٣].

٢ ـ التوكيد

التّوكيدُ (أو التأكيدُ): تكريرٌ يُرادُ به تثبيتُ أمرِ المُكرَّر في نفس السامع، نحو: «جاءَ عليٌّ نفسُهُ»، ونحو: «جاء عليٌّ عليٌّ».

وفي التّوكيدِ ثلاثةُ مباحث:

١ ـ التّوكيدُ اللّفظيّ

التوكيدُ قسمانِ: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

فاللفظي: يكونُ بإعادةِ المُؤكّدِ بلفظهِ أو بمرادفه، سواءٌ أكان اسماً ظاهراً، أم ضميراً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملةً، فالظاهرُ نحو: «جاءَ عليٌّ عليٌّ»، والضمير نحو: «جئتَ أنتَ، وقُمنا

نحنُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[1] [البقرة: ٣٥] والفعلُ نحو: «جاءَ جاءَ عليٌّ». والحرفُ نحو: «لا، لا أبوحُ بالسرّ». والجملةُ نحو: «جاءَ عليٌّ، جاءَ عليٌّ، وعليٌّ مجتهدٌ، عليٌّ مجتهدٌ»، والمرادفُ نحو: «أتى جاءَ عليٌّ».

وفائدةُ التوكيدِ اللفظيِّ تقريرُ المؤكدِ في نفسِ السامعِ وتمكينُهُ في قلبِهِ، وإزالةُ ما في نفسِهِ من الشُّبهة فيه.

(فإنك إن قلت: «جاء علي»، فإن اعتقدَ المخاطب أن الجائي هو لا غيره اكتفيت بذلك، وإن أنكرَ، أو ظهرت عليه دلائل الإنكار، كررت لفظ «علي» دفعاً لإنكاره، أو إزالة للشبهة التي عرضت له، وإن قلت: «جاء علي، جاء علي»، فإنما تقول ذلك إذا أنكر السامع مجيئه، أو لاحت عليه شبهةٌ فيه، فتثبت ذلك في قلبه وتُميط عنه الشبهة).

٢ ـ التَّوْكيدُ المَعْنَوِيُّ

التّوكيدُ المعنوي: يكونُ بذكرِ «النّفسِ أو العينِ أو جميع أو عامّةٍ أو كلا أو كلتا»، على شرطِ أن تُضاف هذهِ المؤكّداتُ إلى ضميرٍ يُناسِبُ المؤكّدَ، نحو: «جاءَ الرجلُ عينُهُ، والرجلانِ أنفُسُهُما، رأيتُ القومَ كلّهم، أحسنتُ إلى فُقراءِ القريةِ عامَّتِهِم، جاءَ الرجلانِ كلاهما، والمرأتانِ كلتاهما».

وفائدةُ التوكيدِ بالنفس والعينِ رفعُ احتمالِ أن يكون في الكلام مجازٌ أو سهوٌ أو نسيانٌ.

(فإن قلت: «جاء الأميرُ» فربما يتوهم السامع أن إسناد المجيء إليه، هو على سبيل التجوّز أو النسيان أو السهو، فتؤكده بذكر النفس أو العين، رفعاً لهذا الاحتمال، فيعتقد السامع حينئذٍ أن الجائي هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به).

وفائدةُ التوكيد بكلٍّ وجميعٍ وعامّةٍ الدلالةُ على الإحاطة والشُّمول.

(فإذا قلت: «جاء القوم»، فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر قد تخلّف عن المجيء. فتقول: «جاء القوم كلهم»، دفعاً لهذا التوهم، لذلك لا يقال: «جاء علي كله»، لأنه لا يتجزأ، فإذا قلت: «اشتريت الفرس كله» صح، لأنه يتجزأ من حيث المبيع).

وفائدةُ التوكيد بكِلا وكِلتا اثباتُ الحُكم للاثنين المُؤكّدينِ معاً.

(فإذا قلت: «جاء الرجلان»، وأنكر السامع أن الحكم ثابت للاثنين معاً، أو توهم ذلك، فتقول: «جاء الرجلان كلاهما»، دفعاً لإنكاره، أو دفعاً لتوهمه أن الجائي أحدهما لا كلاهما. لذلك يمتنعُ أن يقال: «اختصم الرجلان كلاهما، وتعاهد سليم وخالد كلاهما»، بل يجب أن

(١) أنت: ضمير منفصل في محل رفع توكيد للفاعل المستتر في اسكن.

تحذف كلمة «كلاهما»، لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلا من اثنين فأكثر، فلا حاجة إلى توكيد ذلك، لأن السامع لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر).

٣ ـ تَتِمةٌ

١ ـ إذا أُريدَ تقوية التوكيدِ يُؤتى بعدَ كلمة «كله» بكلمة «أجمع»، وبعدَ كلمةِ «كلها» بكلمة «جمعاء»، وبعدَ كلمة «كلهم» بكلمة «أجمعينَ»، وبعدَ كلمة «كلهنَّ» بكلمة «جُمَع»، تقولُ: جاءَ الصفُّ كلُّهُ أجمعُ» و«جاءَت القبيلةُ كلُّها جمعاءُ»، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الحجر: ٣٠، ص: ٧٣] وتقولُ: «جاء النساءُ كلّهنَّ جُمَعُ».

وقد يُؤكدُ بأجمعَ وجمعاءَ وأجمعينَ وجُمَعَ، وإن لم يَتقدَّمْهنَّ لفظ «كلّ» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩].

٢ ـ لا يجوزُ تثنيةُ «أجمع وجمعاءَ»، استغناءً عن ذلك بِلَفظيْ «كِلا وكلتا» فيقالُ: «جاءا جمعانِ» ولا «جاءَتا جمعاوانِ» كما استَغنوا بتثنيةِ «سِيٍّ» عن تثنية «سواءٍ»، فقالوا: «زيدٌ وعمرٌو سِيّان في الفضيلة»، ولم يقولوا: «سواءَانِ».

٣ ـ لا يجوزُ توكيدُ النكرة، إلّا إذا كان توكيدُها مفيداً، بحيثُ تكون النكرةُ المؤكَّدَةُ محدودةً، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة والشّمول نحو: «اعتكفتُ أسبوعاً كلَّهُ». ولا يقالُ: «صُمتُ دهراً كلَّهُ»، ولا «سِرتُ شهراً نفسَهُ»، لأنَّ الأول مُبهَمٌ، والثاني مؤكدٌ بما لا يفيدُ الشُّمول.

٤ ـ إذا أُريدَ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ، المُتَّصلِ أو المستتر، بالنفس أو العين، وجبَ توكيدُهُ أوّلاً بالضميرِ المنفصلِ، نحو: «جئتُ أناَ نفسي. ذهبوا هم أنفُسهم، عليٌّ سافرَ هو نفسُهُ». أما إن كان الضميرُ منصوباً أو مجروراً، فلا يجبُ فيه ذلكَ، نحو: «أكرمتُهم أنفسَهم، ومررتُ بهم أنفسِهم». «وكذا إن كان التوكيدُ غير النّفس والعين»، نحو: «قاموا كلّهم. وسافرنا كلُّنا».

٥ ـ الضميرُ المرفوعُ المنفصلُ يُؤكد به كل ضميرٍ مُتّصل، مرفوعاً كان، نحو: «قمتَ أنت»، أو منصوباً، نحو: «أكرمتكَ أنتَ»، أو مجروراً، نحو: «مررتُ بكَ أنتَ»، ويكون في محلِّ رفع، إن أُكِّدَ به الضميرُ المرفوعُ، وفي محلِّ نصبٍ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المنصوب، وفي محلِّ جرٍّ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المجرورُ.

٦ ـ يُؤكدُ المُظهَرُ بمثلِهِ، لا بالضمير، فيقال: «جاءَ عليٌّ نفسُهُ».

ولا يُقالُ: «جاءَ عليٌّ هوَ»، والمُضمَرُ يُؤكدُ بمثله وبالمُظهَر أيضاً، فالأوّلُ نحو: «جئتَ أنتَ نَفسُكَ»، والثاني نحو: «أحسنتُ إليهم أنفسِهم».

٧ ـ إن كان المؤكَّدُ بالنَّفسِ أو العين مجموعاً جمعتَهما، فتقولُ: «جاءَ التلاميذُ أنفسُهم، أو أعينُهم».

وإن كان مثنّىً فالأحسنُ أن تجمعهما، نحو: «جاءَ الرجلانِ أنفسُهما، أو أعينهما».

وقد يجوزُ أن يُثنيا تَبعاً لِلَفظِ المؤكدِ، فتقولُ: «جاءَ الرَّجلانِ نَفساهما أو عيناهما» وهذا أُسلوبٌ ضعيفٌ في العربيّة.

٨ - يجوزُ أن تُجرَّ «النفسُ» أو «العينُ» بالباءِ الزائدةِ، نحو: «جاءَ عليٌّ بنفسِهِ»، والأصلُ: «جاءَ عليٌّ نفسُهُ»، فتكونُ «النفس» مجرورة لفظاً بالباءِ الزائدة، مرفوعةً محلاً، لأنها توكيد للمرفوع، وهو «عليٌّ».

٣ - البدل

البَدَلُ: هو التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبينَ متبوعهِ نحو: «واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ».

(فعليٌّ) تابع للإمام في إعرابه، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه، والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلُ توكيد وبيان، لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلّ «عليٌّ» بالذكر منفرداً، فلو قلت: «واضع النحو عليٌّ»، كان كلاماً مستقلاً، ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما إن كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلاً بل هو معطوف، نحو: «جاء علي وخالد» وقد خرج عن هذا التعريف النعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات، وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكد.

وفي البدل مبحثان:

١ - أقسامُ البَدَل

البَدَلُ أربعةُ أقسام: البدلُ المطابقُ (ويُسمّى أيضاً بَدَلَ الكُل من الكل)، وبَدلُ البعضِ من الكلِّ، وبدلُ الاشتمالِ، والبدلُ المُبايِنُ.

فالبدلُ المُطابقُ (أو بَدَلُ الكل من الكُلّ): هو بَدَلُ الشيءِ مِمّا كان طَبقَ معناهُ، كقولهِ تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. فالصراطُ المستقيم وصِراطُ المُنعَمِ عليهم مُتطابقانِ معنًى، لأنهما، كلَيهما، بدلانِ على معنًى واحدٍ.

وبدلُ البعضِ من الكُل: هو بدل الجزء من كُلِّهِ، قليلاً كان ذلك الجزءُ، أو مُساوياً للنّصفِ، أو أكثرَ منهُ، نحو: «جاءتِ القبيلةُ رُبعُها، أو نصفُها، أو ثُلثاها»، ونحو: «الكلمةُ ثلاثة أقسامٍ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، ونحو: جاء التلاميذُ عشرونَ منهم».

وبدلُ الاشتمالِ: هو بدلُ الشيءِ مِمّا يشتملُ عليه، على شرط أن لا يكونَ جزءاً منه، نحو: «نفعني المعلّمُ عِلمُهُ، أحببتُ خالداً شجاعتَهُ، أعجبتُ بعليٍّ خُلقِهِ الكريم». فالمعلّمُ يشتمل على العلم، وخالدٌ يشتملُ على الشجاعة، وعليٌّ يشتملُ على الخلقِ. وكلٌّ من العلم والشجاعة والخُلق، ليس جزءاً مِمّن يشتملُ عليه.

ولا بُدَّ لبدلِ البعضِ وبدلِ الاشتمالِ من ضميرٍ يربطُهما بالبدل، مذكوراً كان، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[1] [المائدة: ٧١]، وقولِهِ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[2] [البقرة: ٢١٧]، أو مُقدَّراً، كقوله سبحانهُ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ[3] الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[4] [آل عمران: ٩٧]، وقولِهِ: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۝ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ۝﴾[5] [البروج: ٤، ٥].

والبَدَلُ المباينُ: هو بدلُ الشيءِ مِمّا يُباينُهُ، بحيثُ لا يكون مطابقاً له، ولا بعضاً منه، ولا يكونُ المُبدَلُ منه مُشتملاً عليه. وهو ثلاثةُ أنواعٍ: بدَلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النسيان، وبدلُ الاضراب.

فبَدَلُ الغلطِ: ما ذكرَ ليكونَ بدلاً من اللفظ الذي سبقَ إليه اللسانُ، فذكرَ غلطاً، نحو: «جاءَ المعلّمُ، التلميذُ»، أردتَ أن تذكرَ التلميذ، فسبقَ لسانُكَ، فذكرت المعلمَ غلطاً، فَتذكَّرتَ غلَطَكَ، فأبدلتَ منه التلميذ.

وبدلُ النسيان: ما ذُكرَ ليكونَ بدلاً من لفظٍ تَبيَّنَ لكَ بعدَ ذكرِهِ فسادُ قصدِهِ، نحو: «سافرَ عليٌّ إلى دِمَشقَ، بَعلبكَّ»، توهمتَ أنه سافرَ إلى دمشقَ، فأدركَكَ فسادُ رأيك، فأبدلتَ بعلبكَّ من دمشقَ.

فبدلُ الغلطِ يتعلَّقُ باللسانِ، وبدلُ النسيانِ يَتعلّق بالجَنان.

وبدلُ الاضراب: ما كان في جملةٍ، قصدُ كلٍّ من البدل والمُبدَل منه فيها صحيحٌ، غيرَ أنَّ

---

(١) كثير: بدل من الواو في «عموا»، وهو بدل بعض من كل.

(٢) قتال: بدلٌ من «الشهر الحرام»، وهو بدل اشتمال.

(٣) حج البيت: قصدت للزيارة على الوجه المخصوص، وقُرىء في السبع بفتح الحاء وكسرها، قال البيضاوي: قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: «حج» بالكسر، وهي لغة نجد.

(٤) والتقدير: من استطاع منهم، ومن بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل.

(٥) والتقدير: النار ذات الوقود فيه، أي: في الأخدود، وهو الشق المستطيل في الأرض، والنار: بدل من الأخدود ومن أحرقهم، وأقرب ما قيل في ذلك: إن ذا نُوَاس اليهودي، من حمير، لما تنصر أهل نجران غزاهم؛ فحفر لهم أخاديد في الأرض أضرمَ فيها النيران، فمن لم يرجع عن دينه الجديد أحرقه فيها، فذلك قوله تعالى مادحاً من ثبت منهم على الحق، ذامًّا من فعل بهم ذلك: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ، النار ذاتِ الوَقود إذ هم عليها قُعود، وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود وما نَقَموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد الذي له ملك السماوات والأرض والله على كل شيء شهيد﴾ [البروج: ٤ ـ ٩].

التكلم عدلَ عن قصد المُبدَلِ منه إلى قصدِ البدل، نحو: «خُذِ القلمَ، الوَرَقَةَ»، أمرتَهُ بأخذ القلم، ثم أضربتَ عن الأمر بأخذِهِ إلى أمرِهِ بأخذ الورقة، وجعلتَ الأوّل في حكم المترُوك.

والبَدَلُ المُباينُ بأقسامهِ لا يقعُ في كلامِ البُلغاءِ. والبليغ إنْ وقع في شيءٍ منه، أتى بين البدل والمبدَل منه بكلمة: «بَلْ»، دلالةً على غلطهِ أو نسيانِهِ أو إضرابه.

٢ ـ أَحكامٌ تَتَعَلّقُ بالبَدَل

١ ـ ليسَ بمشروطٍ أن يتطابَقَ البدلُ والمُبدل منه تعريفاً وتنكيراً. بل لكَ أن تُبدلَ أيَّ النوعينِ شئتَ من الآخر، قال تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، فأبدَل «صراط الله»، وهو معرفةٌ، من «صراطٍ مُستقيم»، وهو نكرة، وقالَ: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، فأبدلَ «ناصية»، وهي نكرةٌ، منَ «الناصية»، وهي معرفةٌ. غيرَ أنه لا يَحسُنُ إبدالُ النكرة من المعرفة إلّا إذا كانت موصوفةً كما رأيتَ في الآية الثانية.

٢ ـ يُبدَلُ الظاهرُ من الظاهرِ، كما تقدَّمَ، ولا يُبدَلُ المُضمَر من المُضمَر، وأما مثلُ: «قُمتَ أنتَ، ومررتُ بكَ أنت»، فهو توكيد كما تقدمٌ.

ولا يُبدلُ المضمرُ من الظاهر على الصحيح. قال ابنُ هشام: وأمّا قولهم: «رأيتُ زيداً إياهُ»، فمِنْ وضع النحويينَ، وليس بمسموع.

ويجوز إبدالُ الظاهر من ضميرِ الغائبِ كقولهِ تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣] فأبدلَ «الذينَ» من «الواو»، التي هي ضميرُ الفاعلِ، ومن ضمير المخاطبِ والمتكلّم، على شرط أن يكونَ بدلَ بعض من كلٍّ، أو بدلَ اشتمالٍ.

فالأول كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فأبدلَ الجارَّ والمجرورَ، وهما «لِمن» من الجارّ والمجرورِ المُضمر وهما «لكم» وهو بدلُ بعضٍ من كلٍّ، لأنَّ الأسوةَ الحسنةَ في رسولِ الله ليست لكلِّ المخاطبين، بل هيَ لمن كان يرجو الله واليومَ الآخر منهم.

والثاني كقولك: «أعجبتني، علمُكَ»، فعلمُك بدلٌ من «التاءِ»، التي هي ضميرُ الفاعل، وهو بدلُ اشتمال، ومنه قول الشاعر النابغة الجعدي:

بَلَغْنا السَّماءَ مَجدُنا وَسناؤُنا ... وإنّا لَنَرجُو فَوْقَ ذلِكَ مَظْهَرا

فأبدلَ «مجدنا» من «نا»، التي هي ضمير الفاعلِ، وهو بدلُ اشتمال أيضاً.

٣ ـ يُبدَلُ كلٌّ من الاسمِ والفعلِ والجملة من مثله.

فإبدالُ الاسم من الاسمِ قد تقدَّم.

وإبدالُ الفعل من الفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾

[الفرقان: ٦٨، ٦٩]، فأبدل «يُضاعف» من «يلقَ».

وإبدالُ الجملة من الجملة كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]، فأبدل جملة ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ من جملة ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾.

وقد تُبدَلُ الجملةُ من المفرَدِ، كقول الشاعر:

إلى اللهِ أَشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشَّامِ أُخرى، كَيفَ يَلْتَقِيانِ؟!

أبدلَ «كيفَ يَلتقيانِ» من حاجةٍ وأخرى، والتقديرُ الإعرابيُّ: «أشكو هاتينِ الحاجتينِ، تعذَّرَ التقائهما»، والتقديرُ المعنويُّ: «أشكو إلى الله تَعَذُّرَ التقاءِ هاتينِ الحاجتينِ».

٤ ـ إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم استفهام، أو اسم شرط، وجب ذكرُ همزةِ الاستفهام، أو «إن» الشرطية معَ البدلِ، فالأولُ نحو: «كم مالُكَ؟ أعشرونَ أم ثلاثون؟ (١)، من جاءَك؟ أعليٌّ أم خالد؟ (٢). ما صنعتَ؟ أخيراً أم شرًّا» (٣).

والثاني نحو: «مَنْ يَجتهدْ، إنْ عليٌّ، وإن خالدٌ، فأكرمهُ (٤)، ما تَصنعْ، إنْ خيراً، وإنْ شرًّا، تُجزَ بهِ (٥)، حيثما تنتظرني، إن في المدرسة، وإن في الدَّار أوافِك» (٦).

٤ ـ عطف البيان

عطفُ البيان: هو تابعٌ جامدٌ، يُشبهُ النَّعتَ في كونه يكشف عن المراد كما يكشفُ النَّعتُ، ويُنزَّلُ من المتبوع مَنزلةَ الكلمةِ الموضحة لكلمةٍ غريبةٍ قبلها، كقول الراجز: «أقسمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمَر».

(فعمر: عطف بيان على «أبو حفص»، ذُكر لتوضيحه والكشف عن المراد به، وهو تفسير له وبيان، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه).

(١) كم: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، ومالك: مبتدأ مؤخر. وعشرون: بدل من كم.

(٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وجملة «جاءك» خبره، وعليّ: بدل من «مَن» الاستفهامية.

(٣) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مقدّم لصنعت، والهمزة في «أخيراً»: حرف استفهام وخيراً بدل من ما الاستفهامية.

(٤) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره، وإن: حرف شرط لا عمل له هنا، لأنه جيء به لبيان المعنى لا للعمل، وعليّ: بدل من الضمير المستتر في يجتهد، وخالد: معطوف على «علي».

(٥) ما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مُقدَّم لتصنع، وخيراً: بدل من «ما» الشرطية.

(٦) حيثما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه لتنتظر، و«في المدرسة»: جارٌ ومجرور في موضع النصب على البدلية من محل «حيثما».

وفائدته إيضاحُ متبوعهِ، إن كان المتبوعُ معرفةً، كالمثال السابق، وتخصيصه إن كان نكرةً، نحو: «اشتريتُ حُلِيّاً: سِواراً». ومنه قولهُ تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويجبُ أن يُطابقَ متبوعَهُ في الإعراب، والإفرادِ، والتّثنيةِ، والجمع والتّذكير، والتأنيث، والتعريفِ والتنكير.

ومن عطفِ البيان ما يقعُ بعد «أيْ وأنْ» التّفسيريتينِ، غير أنَّ «أيْ» تُفسّرُ بها المُفرداتُ والجُمَلُ، و«أنْ» لا يفسَّر بها إلا الجُملُ المشتملةُ على معنى القول دونَ أحرفه[١]، تقول: «رأيتُ ليثاً، أي أسداً»[٢]، و«أشرتُ إليهِ، أي: اذهبْ»[٣]، وتقولُ: «كتبتُ إليهِ، أنْ: عَجِّلْ بالحضور»[٤].

وإذا تضمّنتْ «إذا» معنى «أي» التفسيريّة، كانت حرفَ تفسيرٍ مثلها نحو: «تقولُ: امتطيتُ الفرسَ: إذا ركبتَه»، وسيأتي لهذا البحث فضلُ بيانٍ في باب الحروف.

أحكامٌ تَتعلّقُ بِعَطْفِ البَيان

١ - يجبُ أن يكون عطفُ البيان أوضح من متبوعهِ وأشهر، وإلا فهو بدلٌ نحو: «جاءَ هذا الرجلُ». فالرجلُ، بدلٌ من اسم الإشارة، وليس عطفَ بيان، لأنَّ اسمَ الإشارةِ أوضح من المعرَّف بأل.

وأجازَ بعضُ النّحويين أن يكونَ عطفَ بيان، لأنهم لا يشترطون فيه أن يكون أوضحَ من المتبوع.

وما هو بالرأي السديد، لأنه إنما يُؤتى به للبيان والمبيِّنُ يجبُ أن يكونَ أوضحَ من المُبيَّن.

٢ - الفرقُ بين البدلِ وعطف البيان أنَّ البدلَ يكونُ هو المقصودَ بالحكم دُونَ المُبدلِ منه.

وأمّا عطفُ البيان فليس هو المقصودَ، بل إنَّ المقصود بالحُكم هو المتبوعُ، وإنماجيء بالتابع (أي عطف البيان) توضيحاً له وكشفاً عن المراد منه.

٣ - كلُّ ما جازَ أن يكون عَطفَ بيانٍ جازَ أن يكونَ بدلَ الكلِّ من الكلِّ، إذا لم يُمكن الاستغناءُ عنه أو عن متبوعهِ، فيجبُ حينئذٍ أن يكون عطفَ بيان، فمثالُ عدم جواز الاستغناء عن التابع قولك: «فاطمةُ جاء حسينٌ أخوها»، لأنكَ لو حذفتَ «أخوها» من الكلام لفسد التركيبُ.

---

(١) بأن يكون فيها ما يدل على معنى القول، لا لفظُ القول وما يشتق منه، وذلك كأمرتُ وناديتُ وأشرتُ وكلمتُ ونحوها وما يشتق منها.

(٢) أسداً: عطف بيان على ليثاً.

(٣) جملة «أي اذهب»: عطف بيان على جملة أشرت إليه.

(٤) جملة «أن عجل بالحضور»، عطف بيان على جملة كتبت إليه، والكتابة مشتملة على معنى القول.

ومثالُ عدَمِ جوازِ الاستغناءِ عن المتبوعِ قولُ الشاعر:

أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا

فبشر: عطفُ بيانٍ على «البكري»، لا بدلٌ منه، لأنك لو حذفت المتبوعَ، وهو «البكري» لوجب أن تضيفَ «التارك» إلى «بشر»، وهو ممتنعٌ؛ لأن إضافةَ ما فيه «أل» إذا كان ليس مُثنى أو مجموعاً جمعَ مذكرٍ سالماً، إلى ما كان مُجرَّداً عنها غيرُ جائزة، كما علمتَ في مبحث الإضافة[1].

ومن ذلك قول الآخر:

أَيا أَخَوَيْنا، عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلاً أُعِيذُكُما باللهِ أنْ تُحْدِثا حَرْبا

فعبدَ شمس: معطوفٌ على «أخوينا» عطفَ بيان، و«نوفلاً»: معطوف بالواو على «عبد شمس»، فهو مثله عطف بيان، ولا تجوزُ البدليّةُ هنا، لأنه لا يُستغنى عن المتبوع، إذ لا يصحُّ أن يقال «أيا عبدَ شمسٍ ونوفلاً»، بل يجبُ أن يقال: «ونوفلُ» بالبناءِ على الضم؛ لأن المنادى إذا عُطف عليه اسمٌ مُجرَّد من «أل» والإضافة، وجبَ بناؤه، لأنك إن ناديتَهُ كان كذلك، نحو: «يا نوفلُ»، كما عرفتَ ذلك في مبحث «أحكام توابع المنادى».

ومن ذلك أن تقول: «يا زيدُ الحارثُ»[2]. فالحارث: عطفُ بيان على «زيد».

ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنك لو حذفتَ المتبوع، وأحللتَ التابعَ محلَّه، لقلتَ: «يا الحارثُ»، وذلك لا يجوز، لأنَّ «يا» و«أل» لا يجتمعان إلا في لفظ الجلالة.

٤ ـ يكونُ عطفُ البيان جملةً، كقوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾﴾ [طه: ١٢٠]، فجملةُ: «قال يا آدمُ هل أدُلُّك»: عطفُ بيان على جملة: «فوسوسَ إليه الشيطان».

وقد منعَ النُّحاة عطفَ البيانِ في الجُملِ، وجعلوه من باب البدل.

وأثبتهُ علماء المعاني، وهو الحقُّ، ومنه قولهُ تعالى أيضاً: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، فجملة: «أن تلكُمُ الجنةُ»: عطف بيانٍ على جملة: «نُودوا».

---

(١) ذكرنا في مبحث «أحكام المضاف» أنّ الفرّاء أجاز إضافة الوصف المقترن بأل إلى كل اسم معرفة، بلا قيد ولا شرط. فعلى رأيه يجوز أن يعرب «بشر» أيضاً بدلاً من «البكري».

(٢) يجوز في الحارث الرفع، تبعاً للفظ المنادى، فيكون عطف بيان على «زيد» المبني على الضم، ويجوز فيه النصب تبعاً لمحل المنادى، لأنّ توابع المنادى المبني، إذا لم تضف، يجوز فيها الوجهان الرفع تبعاً للفظ المنادى، والنصب تبعاً لمحله، إلا البدل والمعطوف المجرد من «أل» اللذين لم يضافا، كما عرف ذلك في أحكام توابع المنادى.

٥ ـ المعطوف بالحرف

المعطوفُ بالحرف: هو تابعٌ يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف، نحو: «جاءَ عليٌّ وخالدٌ. أكرمتُ سعيداً ثم سليماً»، ويُسمّى العطف بالحرف «عَطفَ النَّسَقِ» أيضاً.

ومنه ثلاثة مباحث:

١ ـ أَحْرُفُ الْعَطْفِ

أحرفُ العَطفِ تسعةٌ. وهي: «الواو والفاءُ وثُمَّ وحتَّى وأو وأم وبَلْ ولا ولكنْ».

فالواو والفاءُ وثمَّ وحتَّى: تُفيدُ مشاركة المعطوفِ للمعطوف عليه في الحُكم والإعرابِ دائماً.

وأو، وأمْ، إن كانتا لغير الإضراب على المعطوفِ عليه إلى المعطوف، فكذلك، نحو: «خُذ القلمَ أو الورقة»، ونحو: «أخالدٌ جاء أم سعيدٌ؟». وإن كانتا للإضرابِ[1] فلا تفيدانِ المشاركةَ بينهما في المعنى، وإنما هما للتّشريك في الإعراب فقط، نحو: «لا يَذهبْ سعيدٌ أو لا يَذهبْ خالدٌ»[2]، ونحو: «أذهبَ سعيدٌ؟! أم أذهبَ خالدٌ؟»[3].

وبَل: تُفيدُ الإضرابَ والعدولَ عن المعطوف عليه إلى المعطوف، نحو: «جاءَ خالدٌ، بَل عليٌّ».

ولكنْ: تُفيدُ الاستدراكَ، نحو: «ما جاءَ القومُ، لكنْ سعيدٌ».

ولا: تفيد معَ العطفِ نفيَ الحكم عمّا قبلها وإثباتَهُ لِمَا بعدَها نحو: «جاءَ عليٌّ لا خالدٌ».

٢ ـ مَعاني أحرُفِ الْعَطْفِ

١ ـ **الواو**: تكونُ للجمع بين المعطوفِ والمعطوف عليه في الحُكم والإعرابِ جمعاً مطلقاً، فلا تُفيدُ ترتيباً ولا تعقيباً، فإذا قلتَ: «جاءَ عليٌّ وخالدٌ»، فالمعنى. أنهما اشتركا في حكم المجيء، سواءٌ أكان عليٌّ قد جاءَ قبل خالد، أم بالعكس، أم جاءا معاً، وسواءٌ أكان هناك مُهلةٌ بين مجيئهما أم لم يكن.

٢ ـ **الفاءُ**: تكونُ للترتيب والتعقيب، فإذا قلتَ: «جاء عليّ فسعيدٌ»، فالمعنى أنَّ عليّاً جاءَ أوّلُ، وسعيداً جاءَ بعدَهُ بلا مُهلةٍ بينَ مجيئهما.

---

(١) إن كانتا للإضراب كانتا بمعنى «بل».

(٢) أي: بل لا يذهب خالد.

(٣) أي: بل أذهبَ خالد.

٣ ـ ثمَّ: تكون للتَّرتيبِ والتَّراخي، إذا قلتَ: «جاء عليٌّ ثمَّ سعيدٌ»، فالمعنى أن «علياً» جاءَ أولُ، وسعيداً جاء بعدهُ، وكان بين مجيئهما مُهلة.

٤ ـ حتى: العطفُ بها قليلٌ. وشرطُ العطف بها أن يكونَ المعطوفُ اسماً ظاهراً، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كالجزء منه، وأن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أخسَّ منه، وأن يكونَ مفرداً لا جملةً، نحو: «يموتُ الناسُ حتى الأنبياءُ، غلبكَ الناسُ حتى الصبيانُ، أعجبني عليٌّ حتى ثوبُهُ».

واعلم أنَّ «حتى» تكونُ أيضاً حرف جرّ، كما تقدم. وتكون حرف ابتداء، فما بعدها جملةٌ مُستأنفة، كقول الشاعر:

فَمـا زَالَـت الْـقَـتْـلـى تَـمُـجُّ دِمـاءَهـا ... بِـدِجْـلَـةَ [1] حَـتَّـى مـاءُ دِجْـلَـةَ أَشْـكَـلُ

٥ ـ أو: إن وقعت بعدَ الطَّلب، فهي إمّا للتَّخيير، نحو: «تَزوَّجْ هنداً أو أختها»، وإما للإباحة، نحو: «جالس العلماءَ أو الزهّادَ»، وإما للإضراب، نحو: «اذهبْ إلى دِمَشقَ، أو دَع ذلكَ، فلا تَذهب اليومَ»، أي: بَلْ دَعْ ذلك، أمرتَهُ بالذهاب، ثمّ عدلتَ عن ذلك.

والفرق بين الإباحة والتّخيير، أن الإباحةَ يجوز فيها الجمعُ بين الشيئين، فإذا قلتَ: «جالس العلماء أو الزُّهّادَ»، جاز لك الجمعُ بين مجالسةِ الفريقينِ، وجاز أن تجالس فريقاً دون فريق.

وأما التخييرُ فلا يجوزُ فيه الجمعُ بينهما، لأن الجمعَ بين الأختين في عقد النكاح غير جائز.

وإن وقعت «أو» بعد كلام خبريٍّ، فهي إمّا للشك، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[الكهف: ١٩]، وإمّا للإبهام، كقوله عزَّ وجل: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ: ٢٤]. ومنه قول الشاعر:

نَـحْـنُ أَوْ أَنْـتُـمُ الأُلـى أَلِـفُـوا الـحَـقَّ ... فَـبُـعْـداً لِـلْـمُـبْـطِـلِـيـنَ وَسُـحْـقـا

وإما للتقسيم، نحو: «الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ»، وإمّا للتفصيل بعدَ الإجمال، نحو: «اختلفَ القومُ فيمن ذهب، فقالوا: ذهب سعيدٌ أو خالدٌ أو عليٌّ». ومنه قولُه تعالى: ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[الذاريات: ٥٢] أي: بعضُهم قال: كذا، وبعضهم قال: كذا.

وإمّا للإضراب بمعنى «بل»، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧]. أي: بل يزيدون، ونحو: «ما جاءَ سعيد، أو ما جاء خالدٌ».

٦ ـ أم: على نوعين: مُتّصلة ومنقطعة.

فالمتصلةُ: هي التي يكونُ ما بعدَها متصلاً بما قبلَها، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقعُ

---

(١) دجلة، بكسر الدال وفتحها: نهر بغداد.

بعدَ همزةِ الاستفهام أو همزةِ التسوية.

فالأولُ كقولك: «أعليٌّ في الدار أم خالدٌ؟».

والثاني كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وإنما سُميت متصلةً؛ لأنّ ما قبلَها وما بعدَها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

و«أم» المنقطعةُ: هي التي تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده. ومعناها الإضرابُ، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ [الرعد: ١٦]. والمعنى: «بل جعلوا لله شركاء»، قال الفرَّاءُ: «يقولون: هل لك قِبَلنا حقٌّ؟ أم أنتَ رجلٌ ظالمٌ» يريدون: «بل أنت رجلٌ ظالم» وتارة تتضمَّنُ مع الإضراب استفهاماً إنكارياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الطور: ٣٩] ولو قَدَّرتَ «أم» في هذه الآية للإضراب المحض، من غير تَضمُّنِ معنى الإنكار، لزمَ المُحال.

٧ - بَل: تكونُ للإضراب والعُدول عن شيءٍ إلى آخرَ، إن وقعت بعدَ كلامٍ مُثبَتٍ، خبراً كان أو أمراً، وللاستدراك بمنزلة «لكن»، إن وقعت بعدَ نفيٍ أو نهيٍ.

ولا يُعطَفُ بها إلا بشرط أن يكونَ معطوفها مفرداً غيرَ جملةٍ.

وهي، إن وقعت بعدَ الإيجاب أو الأمرِ، كان معناها سَلبَ الحكم عما قبلَها، حتى كأنهُ مسكوتٌ عنه، وجعلَهُ لِمَا بعدَها، نحو: «قام سليمٌ، بل خالدٌ» ونحو: «لِيَقُمْ عليٌّ، بل سعيدٌ».

وإن وقعت بعد النفي أو النهي، كان معناها إثباتَ النفي أو النّهي لِمَا قبلها وجعلَ ضده لِمَا بعدَها، نحو: «ما قام سعيدٌ بل خليلٌ»، ونحو: «لا يَذهبْ سعيدٌ بل خليلٌ».

فإن تلاها جملةٌ لم تكن للعطفِ، بل تكونُ حرفَ ابتداءٍ مفيداً للإضراب الإبطالي أو الإضراب الانتقالي[١].

فالأولُ كقولهِ تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هُم عبادٌ، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [المؤمنون: ٧٠].

والثاني كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾﴾ [الأعلى: ١٤ - ١٦]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

---

(١) يراد بالإضراب الإبطالي: العدول عن موضوع إلى موضوع، مع إبطال حكم الموضوع الأول، ويراد بالإضراب الانتقالي: الانتقال من موضوع إلى آخر، بلا إبطال الحكم الأول.

وقد تُزادُ قبلها «لا»، بعد إثباتٍ أو نفيٍ، فالأولُ كقول الشاعر:

وَجْهُكِ الْبَدْرُ، لا، بل الشَّمْسُ، لوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَو أُفولُ

والثاني كقول الآخر:

ومَا هَجَرْتُكِ، لا، بَلْ زَادَني شَغَفاً هَجْرٌ وبُعْدُ تراخٍ لا إلى أجلِ

٨ ـ **لكن**: تكونُ للاستدراكِ، بشرطِ أن يكون معطوفُها مُفرداً، أي غيرَ جُملة، وأن تكونَ مسبوقةً بنفيٍ أو نهيٍ، وأن لا تقترنَ بالواو، نحو: «ما مررت برجلٍ طالحٍ، لكن صالحٍ»، ونحو: «لا يَقُمْ خليلٌ، لكنْ سعيدٌ»، فإن وقعت بعدَها جملةٌ، أو وقعت هي بعدَ الواو، فهي حرفُ ابتداءٍ، فالأول كقول الشاعر:

إنَّ ابْنَ وَرْقاء لا تُخْشى بَوادِرُهُ لَكِنْ وَقائِعُهُ في الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

والثاني كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ۝﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: لكنْ كان رسولَ الله. فرسول: منصوبٌ، لأنه خبر «كان» المحذوفة، وليس معطوفاً على «أبا»، وكذلك إن وقعت بعد الإيجاب، فهيَ حرفُ ابتداءٍ أيضاً، مثلُ: «قامَ خليلٌ، لكنْ عليٌّ»، فعليٌّ مبتدأ محذوفُ الخبر، والتقديرُ «لكنْ عليٌّ لم يَقُم».

وهي بعدَ النفي والنهي مثلُ: «بَلْ»: معناها إثباتُ النفي أو النهي لِما قبلَها وجعلُ ضِدّهِ لما بعدها.

٩ ـ **لا**: تُفيدُ معَ النفي العطفَ، وهي تُفيدُ إثباتَ الحُكم لما قبلَها ونفيَهُ عمّا بعدَها، وشرطُ معطوفها أن يكون مفرداً، أي غيرَ جملة، وأن يكون بعدَ الإيجابِ أو الأمرِ، نحو: «جاءَ سعيدٌ لا خالدٌ»، ونحو: «خذِ الكتاب لا القلمَ».

وأثبتَ الكوفيُّونَ العطفَ بليس، إن وقعت موقعَ «لا»، نحو: «خُذ الكتابَ ليس القلمَ». وعليه قولُ الشاعر:

أيـنَ الْمَفَرُّ؟ والإِلٰهُ الطَّالِبُ والأشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

(فليس هنا: حرف عطف. والغالب معطوف على المغلوب. ولو كانت هنا فعلاً ناقصاً لنصب الغالب على أنه خبرٌ لها).

٣ ـ أحكامٌ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَق

١ ـ يُعطَفُ الظاهرُ على الظاهر، نحو: «جاءَ زُهيرٌ وأُسامةُ» والمُضمَرُ على المُضمَر، نحو: «أنا وأنتَ صديقان»، ونحو: «أكرمتُهم وإيّاكم»، والمُضمَرُ على الظاهر، نحو: «جاءَني عليٌّ وأنتَ»، ونحو: «أكرمتُ سليماً وإيّاك»، والظاهرُ على المُضمر، نحو: «ما جاءني إلا أنتَ وعلي» ونحو: «ما رأيتُ إلا إيّاك وعليّاً»، غيرَ أنَّ الضميرَ المتّصِلَ المرفوعَ، والضميرَ المستترَ، لا يَحسُنُ

أن يُعطَف عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل، نحو: «جئتُ أنا وعليٌّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، ويجوزُ العطفُ عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصلٌ أيُّ فاصلٍ، كقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، وقوله: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فقد عطف «مَنْ»، في الآية الأولى، على الواو في «يدخلونها»، لوجود الفاصل، وهو «ها»، التي هيَ ضميرُ المفعول به، وعطف «آباء»، في الآية الثانية، على «نا»، في «أشركنا»، لوجود الفاصل، وهو «لا»، وذلك جائز.

أمّا العطفُ على الضميرِ المجرور، فالحقُّ أنه جائزٌ[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكُفْرٌ بِهِۦ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وقُرِىء في بعض القراءات السّبع: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بالجرِّ عطفاً على الهاء. والكثيرُ إعادةُ الجارِّ كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، ونحو: «أحسنت إليكَ وإلى عليٍّ»، ونحو: «أكرمتُ غلامَكَ وغلامَ سعيدٍ».

٢ ـ يُعطَفُ الفعلُ على الفعل، بشرطِ أن يتّحدا زماناً، سواءٌ اتحدا نوعاً، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: «إن تجيء أكرمتُك وأُعطِك ما تريد».

٣ ـ يجوزُ حذفُ الواو والفاء مع معطوفهما إذا كان هناك دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، أي: فضرَبَ فانبجست، وقول الشاعر:

فما كانَ بَيْنَ الْخَيْرِ، لَوْ جاءَ سالِماً ... أبو حَجَرٍ، إلّا لَيالٍ قَلائِلُ

أي: «بين الخير وبيني».

٤ ـ تختصُّ «الواوُ» من بينِ سائر أخواتها بأنها تَعطفُ اسماً على اسم لا يكتفي به الكلامُ، نحو: «اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، اشتركَ خالدٌ وبكرٌ، جلست بينَ سعيدٍ وسليم»، فإنَّ الاختصامَ والاشتراكَ والبَيْنِيَّة من المعاني التي لا تقومُ إلا باثنينِ فصاعداً. ولا يجوزُ أن تَقعَ الفاء ولا غيرها من أحرف العطف في مثل هذا المَوقع، فلا يقال: «اختصمَ زيدٌ فعمرٌو. اشتركَ خالدٌ ثمَّ بكرٌ، جلستُ بينَ سعيدٍ أو سليم».

٥ ـ كثيراً ما تقتضي الفاءُ مع العطف معنى السّببيّة، إن كان المعطوف بها جملةً، كقوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥].

---

(١) منع الجمهور العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والحق أنه جائز، كما حققنا ذلك في مبحث «المفعول معه».

الباب الثاني عشر

حروف المعاني

الحرفُ على ضربين: حرفِ مبنًى، وحرفِ معنًى.

فحرفُ المبنَى: ما كان من بِنيةَ الكلمة. ولا شأنَ لنا فيه.

وحرفُ المعنى: ما كان لهُ معنًى لا يظهر إلا إذا انتظمَ في الجملة: كحُروف الجرِّ والاستفهامِ والعطفِ، وغيرها.

وهو قسمانِ: عاملٌ وعاطلٌ.

فالحرفُ العاملُ: ما يُحدِثُ إعراباً (أي تغيُّراً) في آخر غيره من الكلمات.

والحروفُ العاملةُ هي: حروفُ الجرّ، ونواصبُ المضارع، والأحرفُ التي تجزمُ فعلاً واحداً، وإن وإذْ ما (اللّتان تجزمانِ فعلينِ)[١]، والأحرف المشبَّهةُ بالفعل (التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) ولا النافيةُ للجنس (التي تعملُ عمل «إنَّ» فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) وما ولا ولاتَ وإنْ (المُشبَّهاتُ بِليسَ في العمل، فترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر)، وقد سبق الكلام عليها.

والحرف العاطلُ (ويُسمّى غيرَ العامل أيضاً): ما لا يُحدِثُ إعراباً في آخرِ غيرهِ من الكلمات، كهَل وهَلاَّ ونَعَمْ ولولا، وغيرِها.

أنواع الحروف

الحروفُ بحسب معناها، سواءٌ أكانت عاملةً أم عاطلةً، واحد وثلاثون نوعاً، وهي[٢]:

١ ـ أحرُفُ النَّفْي

وهي: «لم ولمَّا»، اللّتانِ تجزمانِ فعلاً مضارعاً واحداً، و«لن»، التي تنصب الفعل المضارع، و«ما وإن ولا ولاتَ».

فما وإنْ: تنفيانِ الماضي، نحو: «ما جئتُ، إن جاء إلا أنا»، والحال نحو: «ما أجلسُ، إن

(١) وبقية الأدوات التي تجزم فعلين أسماءٌ لا حروف، كمَن وما ومهماومتى وأخواتها.

(٢) تنبيه ورجاء: قد توسعنا بعض التوسع في شرح الحروف التي لا عمل لها وذكرنا لكل واحد منها مثالاً أو أكثر. وأما الحروف العاملة فلم تذكر لها أمثلة ولم نشرحها ـ اعتماداً على أن الطالب قد عرفها بأمثلتها في مواضع من هذا الكتاب، فالرجاء من الأستاذ الكريم أن يطالب الطلاب بشرحها والإتيان بأمثلة لها.

يجلس إلا أنا».

وتدخلانِ على الفعل، كما رأيتَ، وعلى الاسم، نحو: «ما هذا بشراً. إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية».

و«لا»: تنفي الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾﴾ [القيامة: ٣١]، والمُستقبل كقوله: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

و«لاتَ»: خاصَّةٌ بالدُّخولِ على «حين» وما أشبهَهُ من ظُروف الزمانِ، نحو: «ولاتَ حينَ مناصٍ»، وكقول الشاعر: «نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَندَمِ» وهي بمعنى «ليسَ».

٢ ـ أحرُفُ الجَواب

وهي: «نَعَمْ وبَلى وإي وأجل وجَيرِ وإنَّ ولا وكلاَّ».

ويُؤتى بها للدلالةِ على جملة الجواب المحذوفة، قائمةً مَقامها، فإن قيلَ لكَ: «أتذهبُ؟»، فقلتَ: «نَعَمْ»، فالمعنى: نعَمْ أذهبُ، فنَعَمْ سادَّةٌ مَسَدَّ الجواب، وهو «أذهبُ».

و«أجل»: بمعنى «نَعَم» وهي مثلُها: تكونُ تصديقاً للمُخبر في إخبارهِ كأن يقولَ قائلٌ: حضرَ الأستاذُ، فتقولُ: نعَمْ، تُصدِّقُ كلامهُ. وتكونُ لإعلام المُستخبر، كأن يُقالَ: هلْ حضرَ الأستاذُ؟ فتقولُ: نعم.

وتكونُ لوعدِ الطالبِ بما يَطلُبُ، كأن يقولَ لكَ الأستاذُ: «اجتهِدْ في دروسكَ» فتقول: «نَعَم»، تَعِدُهُ بما طلبَ منك.

و«إي»: لا تُستعملُ إلا قبل القسمِ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. «إي»: توكيد للقسم، والمعنى نعم وربي.

وبين «بلى ونعمْ وأجل» فرقٌ.

فبَلى. تختصُّ بوقوعها بعدَ النفي فتجعلُهُ إثباتاً، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أي: بَلى أنتَ ربُّنا.

بخلاف «نَعَمْ وأجلْ» فإنَّ الجوابَ بهما يَتبعُ ما قبلَهما في إثباتهِ ونفيهِ، فإن قلتَ لرجلٍ: «أليسَ لي عليكَ ألفُ دِرهَم؟» فإن قالَ: «بَلَى» لزِمَهُ ذلكَ، لأنَّ المعنى «بَلى لَكَ عليَّ ذلكَ» وإن قال: «نَعَمْ» أو «أجَلْ» لم يَلزمهُ، لأنَّ المعنى «نَعَمْ ليسَ لكَ عليّ ذلك».

و«جَيْرِ»: حرفُ جوابٍ، بمعنى: «نَعَمْ». وهو مبنيٌّ على الكسر، وقد يُبنى على الفتح. والأكثرُ أن يقعَ قبلَ القسَم، نحو: «جيرِ لأفعلنَّ»، أي: «نَعَم والله لأفعلنَّ»، ومنهم من يجعله اسماً، بمعنى: «حقاً» قال الجوهريُّ في صحاحه: «قولهم: جيرِ لآتينَّكَ، بكسر الراءِ: يمينٌ للعرب» بمعنى: «حقاً».

و«إنَّ»: حرفُ جوابٍ، بمعنى: «نَعَمْ»، يقال لك: «هل جاءَ زُهَيرٌ؟» فتقولُ: «إنَّهْ»، قال الشاعر:

بَكَرَ الُعَواذلُ، في الصَّبُو حِ، يَلُمْنَني وأَلومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلاَ كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إنَّهْ

والهاءُ، التي تلحقه، هي هاءُ السَّكت، التي تُزادُ في الوقف، لا هاءُ الضمير ولو كانت هاءَ الضمير لثبتت في الوصل، كما تثبتُ في الوقف. وليس الأمرُ كذلك، لأنك تحذفها إن وصلتَ، يقال لك: «هل رجعَ أسامةُ؟» فتقولُ: «إنَّ» يا هذا، أي: نعم، يا هذا قد رجع، وأيضاً قد يكون الكلام على الخطاب أو التكلم، والهاءُ هذه على حالها، نحو: «هل رجعتم؟»، فتقولُ: «إنَّهْ»، ويقالُ: «هل نمشي؟» فتقول؛ «إنَّهْ»، ولو كانت هذه الهاء هاء الضمير، وهي للغيبة، لكان الكلامُ فاسداً.

و«إنَّ»، الجوابيّةُ هذه، منقولةٌ عن «إنَّ» المؤكدة، التي تنصبُ الاسمَ وترفع الخبر، لأنَّ الجوابَ تصديقٌ وتحقيق، وهما والتأكيد من باب واحد.

و«لا وكَلاَّ»: تكونانِ لنفي الجواب. وتُفيدُ «كَلاَّ»، مع النفي، رَدعَ المُخاطبِ وزجرَهُ. تقولُ لِمَن يُزَيِّنُ لك السوء ويُغريك بإتيانِه: «كَلاَّ»، أي، لا أُجيبُكَ إلى ذلك، فارتدعْ عن طلبك.

وقد تكونُ «كَلاَّ» بمعنى: «حقاً»، كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ۝﴾ [العلق: ٥، ٧].

٣ ـ حرفا التفسير

وهُما: «أيْ وأنْ». وهُما موضوعانِ لتفسيرِ ما قبلهما، غير أنَّ «أيْ» تُفسِّرُ بها المُفرداتُ، نحو: «رأيتُ ليثاً، أي: أسداً»، والجُمَلُ، كقول الشاعر:

وتَرمينَني بالطَّرْفِ، أيْ، أنتَ مُذْنِبٌ وتَقلينَني، لكِنَّ إيَّاكِ لا أَقلي

وأمّا «أنْ» فتختصُّ بتفسير الجُمَلِ، وهي تقعُ بينَ جملتينِ، تتضمَّنُ الأولى منهما معنى القولِ دونَ أحرفِهِ، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ونحو: «كتبتُ إليه، أنِ احضرْ».

٤ ـ أحرُفُ الشَّرْطِ

وهي: «إنْ وإذْ ما» الجازمتانِ، و«لَوْ ولولا ولوما وأمّا ولمَّا»، و«لَوْ» على نوعين:

١ ـ أن تكونَ حرفَ شرطٍ لِمَا مضى، فتُفيدُ امتناعَ شيءٍ لامتناع غيرِهِ، وتُسمّى حرفَ امتناع لامتناع، أو حرفاً لِما كانَ سيقعُ لوقوعِ غيره. فإن قلتَ: «لو جئتَ لأكرمتُكَ»، فالمعنى: قد امتنعَ إكرامي إياكَ لامتناعِ مجيئك؛ لأنَّ الإكرامَ مشروطٌ بالمجيء ومُعلَّقٌ عليه ولا يَليها إلَّا الفعلُ

الماضي صيغةً وزماناً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[هود: ١١٨].

٢ ـ أن تكون حرفَ شرطٍ للمستقبل، بمعنى «إنْ». وهي حينئذٍ لا تُفيدُ الامتناع، وإنما تكونُ لمجرَّد ربطِ الجوابِ بالشرط، كإنْ، إلّا أنها غيرُ جازمةٍ مثلَها، فلا عملَ لها، والأكثرُ أن يَليها فعلٌ مُستقبلٌ معنًى لا صيغةً، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾[النساء: ٩]، أي: «إنْ يَتركوا» قد يليها فعلٌ مستقبلٌ معنًى وصيغةً: «لو تزورُنا لسُرِرنا بلقائك»، أي: «إن تَزُرْنا».

وتحتاجُ «لو» بنوعيها إلى جواب، كجميع أدواتِ الشرطِ، ويجوزُ في جوابها أن يقترنَ باللام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[الأنبياء: ٢٢]، وأن يتجرَّدَ منها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾[الواقعة: ٧٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[الأنعام: ١١٢]. إلّا أن يكون مضارعاً منفيّاً، فلا يجوز اقترانُهُ بها، نحو: «لو اجتهدتَ لم تَندَم».

و«لولا ولوما»، حرفا شرطٍ يدُلانِ على امتناع شيء لوُجودِ غيرهِ، فإن قلتَ: «لولا رحمةُ الله لَهَلَكَ الناسُ» و«لَوما الكتابةُ لضاعَ أكثرُ العلمِ»، فالمعنى أنه امتنع هَلاكُ الناسِ لوجودِ رحمةِ الله تعالى، وامتنعَ ضياعُ أكثرِ العلم لوجود الكتابةِ.

وهما تَلزَمانِ الدخولَ على المبتدأ والخبر، كما رأيتَ، غيرَ أنَّ الخبرَ بعدهما يُحذَفُ وجوباً في أكثرِ التراكيبِ، والتقديرُ: «لولا رحمةُ الله حاصلةٌ أو موجودةٌ» و«لولا الكتابة حاصلة أو موجودة».

وتحتاجانِ إلى جوابٍ، كما تحتاجُ إليه «لو»، وحكمُ جوابهما كحكم جوابها، فيقترنُ باللام، كما رأيت، أو يُجرَّدُ منها، نحو: «لولا كرمُ أخلاقِكَ ما علَوتَ»، ويمتنعُ من اللام في نحو: «لولا حُبُّ العلمِ لم أغتربْ»؛ لأنه مضارع منفيٌّ.

و«أمّا» بالفتح والتشديدَ، حرفُ شرطٍ يكونُ للتفصيل أو التوكيد، وهي قائمةٌ مَقامَ أداةِ الشرط وفعلِ الشرط، والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرط، فلذلك تَلزَمُه فاءُ الجواب للربط، فإن قلتَ: «أمّا أنا فلا أقولُ غيرَ الحقِّ» فالمعنى: «مهما يكنْ من شيء فلا أقولُ غيرَ الحقِّ».

أمّا كونُها للتفصيلِ فهو الأصلُ فيها، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾[الضحى: ٩ ـ ١١].

وأمّا كونُها للتأكيد، فنحوُ أن تقولَ: «خالدٌ شجاعٌ»، فإن أردتَ توكيدَ ذلكَ، وأنهُ لا محالةَ واقعٌ، قلتَ: «أمّا خالدٌ فشجاعٌ»، والأصلُ: «مهما يكن من شيءٍ فخالدٌ شجاع».

«ولمّا»: حرفُ شرطٍ، موضوعٌ للدلالةِ على وجودِ شيءٍ لوجودِ غيرهِ، ولذلك تُسمّى: حرفَ وُجودٍ لوجودٍ، وهي تختصُّ بالدخول على الفعل الماضي، وتقتضي جُملتينِ، وُجِدَتْ أُخراهما عند وجود أولاهما، والأولى هي الشرطُ، والأخرى هي الجوابُ، نحو: «لمّا جاءَ أكرمتُهُ».

وتحتاج إلى جوابٍ، لأنها في معنى أدواتِ الشرط، ويكونُ جوابها فعلاً ماضياً، كما رأيتَ، أو جملةً اسميّةً مقرونةً بإذا الفجائيّة، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، أو بالفاءِ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾[لقمان: ٣٢].

ومن العلماءِ من يجعلها ظرفاً للزمان بمعنى «حين»، ويضيفها إلى جُملةِ الشرطِ وهو المشهورُ بينَ المُعرِبينَ، والمحقّقونَ على أنها حرفٌ للرَّبط.

٥ ـ أحرُفُ التَّحْضيضِ وَالتَّنْدِيم

وهي: «هَلاّ وَألاّ ولوما ولولا وألا».

والفرقُ بينَ التحضيضِ والتّنديم، أنَّ هذه الأحرف، إن دخلت على المضارع فهيَ للحضِّ على العملِ وتركِ التهاوُنِ به، نحوَ: «هَلاّ يرتدعُ فلانٌ عن غيّه، ألاّ تَتُوبُ من ذنبِك. لولا تستغفرونَ الله، لو ما تأتينا بالملائكة، ألا تُحبُّون أن يغفر الله لكم»، وإن دخلت على الماضي كانت لجعلِ الفاعلِ يندَمُ على فواتِ الأمر وعلى التّهاون به، نحو: «هلاّ اجتهدتَ»، تُقرّعهُ على إهمالِه، وتُوبِّخهُ على عدَم الاجتهاد، فتجعلهُ يندَمُ على ما فَرَّط وضيَّع. ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةً﴾[الأحقاف: ٢٨].

٦ ـ أحرُفُ العَرْضِ

العَرضُ: الطَّلبُ بلينٍ ورفقٍ، فهو عكسُ التّحضيض، لأنَّ هذا هو الطلبُ بشدَّةٍ وَحثٌ وإزعاجٍ.

وأحرفهُ هيَ: «ألا وأمَا ولوْ»، نحو: «ألا تَزُورُنا فنأنس بكَ، أما تَضِيفُنا فتلقى فينا أهلاً، لو تُقيم بيننا فتُصيبَ خيراً».

وقد تكونُ «أمَا» تحقيقاً للكلام الذي يَتلوها، فتكونُ بمعنى «حَقاً»، نحو: «أمَا إنَّهُ رجلٌ عاقلٌ» تعني أنَهُ عاقلٌ حقاً.

٧ ـ أحرُفُ التّنبيهِ

وهيَ: «ألا وأمَا وها ويا».

فـ«ألا وأمَا»: يُستفتَحُ بهما الكلامُ، وتُفيدانِ تنبيهَ السامع إلى ما يُلقى إليه من الكلام، وتُفيدُ «ألا»، معَ التنبيه، تَحقُّقَ ما بعدَها، كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾[يونس: ٦٢].

واعلم أنَّ «ألا وأمَا»، معناهما التنبيهُ، ومكانُهما مُفتَتَحُ الكلام.

و«ها»: حرفٌ موضوعٌ لتنبيهِ المُخاطَب، وهو يدخلُ على أربعة أشياء:

١ ـ على أسماءِ الإشارةِ الدَّالةِ على القريب، نحو: «هذا وهذه وهذَين وهاتَين وهؤلاء»، أو على المتوسطِ، إن كان مفرداً، نحو: «هذاكَ»، أمّا على البعيدِ فلا.

ويجوزُ الفصلُ بينهما بكافِ التشبيهِ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْ قِيلَ أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢]، وبالضميرِ المرفوعِ، كقولهِ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، ونحو: «ها أنا ذا، ها أنتما ذانِ، ها أنتِ ذي».

٢ ـ على ضميرِ الرفع، وإن لم يكن بعدَهُ اسمُ إشارةٍ، كقول الشاعر:

فَـهـا أنـا تـائِـبٌ مِـن حُـبِّ لَـيْـلـى ... فَـمَـا لَـكَ كُـلَّـمـا ذُكِـرَتْ تَـذوبُ؟!

غيرَ أنها، إن دخلت على ضمير الرفع، فالأكثرُ أن يَلِيَهُ اسمُ الإشارة، نحو: «ها أنا ذا، ها نحنُ أُولاءِ، ها أنتم أُولاءِ، ها هو ذا، ها هما ذانِ، ها هم أُولاءِ، ها أنتما تانِ يا امرأتان».

٣ ـ على الماضي المقرون بِقد، نحو: «ها قد رجعتُ».

٤ ـ على ما بعدَ «أيّ» في النداءِ، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝٦﴾ [الانفطار: ٦]. ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝٢٨﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨] وهي تلزمُ في هذا الموضع وجوباً، للتنبيهِ على أنَّ ما بعدَها هو المقصودُ بالنداءِ.

و«يا» أصلُها حرفُ نداءٍ، فإن لم يكن بعدَها مُنادًى، كانت حرفاً يُقصَدُ بِهِ تنبيهُ السامع إلى ما بعدَها، وقيلَ: إن جاءَ بعدها فعلُ أمرٍ فهي حرفُ نداءٍ، والمنادَى محذوفٌ، كقولِهِ تعالى: «ألا يا اسجدوا»، والتقديرُ: «ألا يا قومُ اسجدوا»، وإلا فهيَ حرفُ تنبيه، كقوله: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] وكحديث: «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامَةِ». ومنه قول الشاعر:

يـا لَـعْـنَـةُ الـلّـهِ والأقْـوامِ كُـلِّـهِـم ... وَالـصَّـالِـحِـينَ عَـلَـى سَـمْـعَـانَ مِـنْ جَـارِ[1]

والحقُّ أنها حرفُ تنبيهٍ في كلِّ ذلك.

٨ ـ الأحْرُفُ المَصْدَرِيَّةُ

وتسمَّى: الموصولاتِ الحرفيَّةَ أيضاً[2] وهي التي تجعل ما بعدها في تأويل مصدر، وهي: «أن وأنَّ وكي وما ولو وهمزةُ التَّسوية»، نحو: «سرَّني أن تُلازمَ الفضيلةَ، أُحِبُّ أنكَ تجتنبُ الرَّذيلةَ، ارحمْ لكي تُرحَمَ، أَوَدُّ لو تجتهدُ»، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات: ٩٦]. ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

والمصدر المؤول بعدها يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، بحسب العاملِ قبلَهُ.

---

(١) يا: حرف تنبيه؛ ولعنة: مبتدأ، خبره الجار والمجرور: «على سمعان».

(٢) يسمى الحرف المصدري: موصولاً حرفياً، لأنه يوصل بما بعده فيجعله في تأويل مصدر.

(فهو في المثال الأول مرفوع، لأنه فاعل، وفي المثال الثاني منصوب، لأنه مفعول به، وفي المثال الثالث مجرور باللام، وفي المثال الرابع منصوب أيضاً، لأنه مفعول به، وفي المثال الخامس منصوب أيضاً، لأنه معطوف على كاف الضمير في «خلقكم» المنصوبة محلاً، لأنها مفعول به، وفي المثال السادس مرفوع؛ لأنه مبتدأ خبره مقدَّم عليه، وهو سواء).

وتكونُ «ما» مصدريةً مجرَّدةً عن معنى الظرفيّةِ، نحو: «عَجِبتُ مما تقولُ غيرَ الحقِّ»، أي: «من قولك غيرَ الحقِّ». وتكون مصدريةً ظرفيةً، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝﴾ [مريم: ٣١]، أي: «مُدَّةَ دوامي حَيّاً»، فحُذِفَ الظَّرفُ وخَلفتهُ «ما» وصِلَتُها، ويكونُ المصدرُ المؤوَّلُ بعدها منصوباً على الظرفية، لقيامهِ مقامَ المُدَّةِ المحذوفةِ (وهوَ الأحسنُ)، أو يكون في موضع جَرٍّ بالإضافة إلى الظَّرف المحذوف.

وأكثرُ ما تقعُ «لو» بعدَ «وَدَّ ويَوَدُّ»، كقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝﴾ [القلم: ٩][1]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]. وقد تقعُ بعد غيرهما كقول قتيلة:

مـا كـانَ ضَـرَّكَ لَـوْ مَـنَـنْـتَ، ورُبَّـمـا ... مَـنَّ الْـفَـتـى وهُـوَ الْـمَـغِـيـظُ الْـمُـحْـنَـقُ[2]

أي: ما كان ضَرَّكَ مَنُّكَ عليه بالعفو.

٩ ـ أحرُفُ الاستِقْبال

وهي: «السينُ، وسوفَ، ونواصبُ المضارعِ، ولامُ الأمرِ، ولا الناهية، وإنْ وإذْما الجازمتان».

فالسينُ وسوفَ: تختصّان بالمضارع وتمحضانه الاستقبال[3]، بعدَ أن كان يحتملُ الحال والاستقبالَ، كما أنَّ لامَ التأكيد تُخلِصُهُ للحالِ[4]، نحو: «إنَّ سعيداً لَيكتبُ».

والسينُ: تُسمَّى حرفَ استقبال، وحرفَ تنفيسٍ (أي: توسيع)، لأنها تنقُلُ المضارعَ من الزمان الضيّقِ، وهو الحالُ؛ إلى الزمانِ الواسع وهو الاستقبال. وكذلك «سوفَ»، إلا أنها أطولُ زماناً من السين، ولذلك يُسمُّونها «حرفَ تسويفٍ»، فتقولُ: «سَيَشِبُّ الغلامُ، وسوفَ يَشيخُ الفتى»، لِقُربِ زمان الشبابِ من الغلام وبُعدِ زمان الشيخوخةِ من الفتى.

---

(١) أدهن يُدهنُ وداهنَ يداهنُ: نافق وراءى وصانع وخادع.

(٢) المغيظ، بفتح الميم: اسم مفعول من «غاظه يَغيظه».

(٣) أي: تجعلانه للاستقبال المحض وتخلصانه له، يقال: «محضته النصح ـ من باب فتح ـ وأمحضته إياه»، أي: أخلصته له.

(٤) أي: تجعله للحال الخالص، يقال: «أخلصته الحب وأخلصته له».

ويجبُ التصاقُهما بالفعلِ، فلا يجوزُ أن يَفصلَ بينهما وبينه شيءٌ.

وإذا أردتَ نفيَ الاستقبالِ أتيتَ بلا، في مُقابلة «السين»، وبِلَنْ، في مقابلة «سوف»، نحو: «لا أفعلُ»، تنفي المستقبل القريب، ونحو: «لن أفعلَ»، تنفي المستقبلَ البعيد.

ولا يجوزُ أن يُؤتى بسوفَ و«لا» معاً، ولا بسوفَ و«لن» معاً، فلا يُقالُ: «سوفَ لا أفعلُ» ولا «سوف لن أفعلَ» كما يقولُ كثيرٌ من الناسِ، وبينهم جَمهَرةٌ مِن كتّابِ العصر.

١٠ ـ أَحْرُفُ التَّوْكِيد

وهي: «إنَّ، وأنَّ، ولامُ الابتداءِ، ونونا التوكيدِ، واللامُ التي تقع في جواب القسم، وقد».

و«نونا التوكيد»: إحداهما ثقيلةٌ والأخرى خفيفةٌ. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا[1] مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ولا يُؤكّدُ بهما إلا فعلُ الأمر، نحو: «تَعلّمَنَّ»، والمضارعُ المُستقبلُ الواقعُ بعدَ أداةٍ من أدواتِ الطلب[2]، نحو: «لِنجتهدَنَّ ولا نكسلَنَّ»، والمضارعُ الواقعُ شرطاً بعدَ «إن» المؤكّدةِ بما الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ[3] مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، والمضارعُ المنفيُّ بلا. كقوله: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، والمُضارعُ المُثبتُ المستقبلُ الواقعُ جواباً لقسم[4] كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وتأكيدُهُ في هذهِ الحالِ[5] واجبٌ، وفي غيرها، ممّا تقدَّمَ، جائزٌ.

و«لامُ القسم»: هي التي تقعُ في جواب القسم تأكيداً له، كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]. والجملةُ بعدَها جوابُ القسم وقد يكونُ القسم مُقدّراً، كقوله سبحانه: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وتختصُّ «قد» بالفعل الماضي والمضارع المتصرِّفين المُثبَتينِ، ويشترَطُ في المضارع أن يَتجرَّدَ من النواصب والجوازم والسينِ وسوف، ويُخطِئُ من يقولُ: «قد لا يذهب، وقد لن يذهب».

---

(١) يجوز أن تكتب نون التوكيد الخفيفة بالألف مع التنوين، كما رأيت، فإن وقفت عليها وقفت بالألف، ويجوز أن تكتب بالنون، وهو الشائع.

(٢) أدوات الطلب هي: «لام الأمر ولا الناهية، وأدوات الاستفهام، والتمني، الترجي، والعرض، والتحضيض».

(٣) أي: تعتريك منه وسوسة تحملك على خلاف ما أنت مأمور به من كريم الأخلاق، وأصل معنى النزغ: النخس والطعن والغرز.

(٤) فإن كان منفياً نحو: «والله لا أفعل» أو حالاً نحو: «والله لتفعله الآن»، فلا يؤكد بها.

(٥) أي: تأكيد المضارع المثبت المستقبل، في حال وقوعه جواباً للقسم، واجب.

(وقد شاع على ألسنة كثير من أدباء هذا العصر وعلمائه وأقلامهم دخول «قد» على «لا». ولم يسلم من ذلك بعض قدماء الكتاب وعلمائهم، وإنّ «ربما» تقوم مقام «لا»، في مثل هذا المقام، فبدل أن يقال: «قد لا يكون» مثلاً، يقال: «ربما لا يكون»).

ولا يجوزُ أن يُفصلَ بينَها وبينَ الفعل بفاصلٍ غيرِ القسم، لأنها كالجُزءِ منه، أمّا الفصل بينهما بالقسم فجائزٌ، نحو: «قد والله فعلتُ».

وهي، إن دخلت على الماضي أفادت تحقيقَ معناهُ، وإن دخلت على المضارع أفادت تقليل وقوعه، نحو: «قد يَصدُقُ الكذوبُ، وقد يجودُ البخيل»، وقد تُفيدُ التحقيقَ مع المضارع، إن دلَّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

ومن معانيها التوقّعُ، أي: تَوَقُّعُ حصولِ ما بعدها، أي: انتظارُ حصولِهِ، تقولُ: «قد جاءَ الأستاذُ»، إذا كان مجيئُهُ مُنتظراً وقريباً، وإن لم يجيء فعلاً، وتقولُ: «قد يقدُمُ الغائبُ». إذا كنتَ تَرَقُّبُ قُدومَهُ وتَتَوَقعُهُ قريباً. ومن ذلك: «قد قامت الصلاةُ»، لأنَّ الجماعة يَتَوَقعونَ قيامَها قريباً.

ومنها التقريبُ، أي تقريبُ الماضي من الحال، تقولُ: «قد قُمتُ بالأمر»، لِتدُل على أنَّ قيامك بِهِ ليسَ ببعيدٍ من الزمانِ الذي أنتَ فيه.

ومنها التكثير، نحو: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤].

وتُسمّى «قد» حرفَ تحقيقٍ، أو تقليلٍ، أو تَوقعٍ، أو تقريبٍ، أو تكثير، حَسَبَ معناها في الجملة التي هي فيها.

١١ ـ حَرْفا الاستِفْهام

وهما: «الهمزة وهل».

فالهمزةُ: يُستفهَمُ بها عن المُفرَدِ وعن الجملةِ.

فالأول نحو: «أخالدٌ شجاعٌ أم سعيدٌ؟».

والثاني نحو: «اجتهدَ خليلٌ؟»، تستفهمُ عن نسبة الاجتهاد إليه، ويُستفهَمُ بها في الإثباتِ، كما ذُكرَ، وفي النّفي، نحو: «ألم يسافر أخوك؟».

و«هل»: لا يُستفهمُ بها إلا عن الجملة في الإثبات، نحو: «هلْ قرأتَ النّحوَ؟»، ولا يُقال: «هَل لم تقرأهُ؟». وأكثرُ ما يَليها الفعلُ، كما ذُكرَ، وقلَّ أن يَليها الاسمُ، نحو: «هل عليٌّ مجتهدٌ؟».

وإذا دخلت على المضارع خَصّصتهُ بالاستقبال؛ لذلكَ لا يُقالُ: «هل تسافرُ الآن؟»، ولا تدخل على جملة الشرط، وتدخلُ على جملة الجواب، نحو: «إن يَقُم سعيدٌ فهل تقومُ؟»، ولا تدخلُ على «إنَّ» ونحوها؛ لأنها للتوكيد وتقرير الواقع، والاستفهامُ ينافي ذلك.

١٢ ـ أحرُفُ التَّمنِّي

وهي: «ليت ولو وهل».

فليتَ: موضوعةٌ للتّمني، وهو طلبُ ما لا طمع فيه (أي المستحيل) أو ما فيه عُسرٌ (أي ما كان عَسِيرَ الحصولِ).

فالأولُ نحو: «ليت الشبابَ يعودُ».

والثاني نحو: «ليتَ الجاهل عالم».

و«لو وهل»: قد تُفيدانِ التمني، لا بأصلِ الوضع، لأنَّ الأولى شرطية والثانيةَ استفهاميةٌ.

فمثالُ «لو»، في التمني، قولهُ تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾﴾ [الشعراء: ١٠٢] ومثالُ «هل» فيه قوله سبحانهُ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

١٣ ـ حَرْفُ التَّرَجِّي وَالإِشْفَاقِ

وهو: «لعلَّ». وهي موضوعةٌ للترجي والإشفاقِ.

فالترجي: طلبُ الممكنِ المرغوبِ فيه، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

والإشفاق: هو توقُّع الأمر المكروهِ، والتخوُّفُ من حدوثِهِ، كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ[١] نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ﴾ [الكهف: ٦].

١٤ ـ حَرْفا التَّشْبِيهِ

وهما: «الكافُ وكأنَّ» فالكافُ نحو: «العلمُ كالنورِ».

وقد تخرجُ عن معنى التشبيه، فتكونُ زائدةً للتوكيدِ، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي ليس مثلَهُ شيءٌ. وتكونُ بمعنى «على»، نحو: «كن كما أنتَ»، أي: على ما أنتَ عليه. وتكونُ اسماً بمعنى: «مِثْلٍ». وقد تقدَّمتْ أمثلتُها في حروف الجر.

وكأنَّ، نحو: «كأنَّ العلمَ نورٌ». وإنما تتعيّنُ للتشبيهِ إن كان خبرُها اسماً جامداً، كما مُثِّلَ. فإن كان غيرَ ذلكَ، فهي للشك، نحو: «كأنَّ الأمرَ واقعٌ أو وَقَعَ»، أو للظَّنِّ، نحو: «كأنَّ في نفسكَ كلاماً»، أو للتهكُّم، نحو: «كأنكَ ماهرٌ!»، وكأن تَقولَ لقبيحِ المنظر: «كأنك البدرُ!»، أو للتقريب، نَحو: «كأنَّ المسافرَ قادمٌ»، ونحو: «كأنك بالشتاءِ مُقبلٌ»[٢].

(١) بخع نفسه: قتلها غماً.

(٢) قد اختلفوا في إعراب هذه الجملة، وأقرب ما قيل فيها: إنَّ الكاف التالية لكأنَّ حرف خطاب، لا ضميرٌ للخطاب، والشتاء: اسم «كأنَّ» زيدت فيه الباء الجارّة، «مقبل خبرها.

١٥ ـ أحرُفُ الصلَة

المرادُ بحرف الصلة هو: حرفُ المعنى الذي يُزادُ للتأكيد.

وأحرفُ الصلة هي: «إنْ وأنْ وما ومن والباء»، نحو: «ما إنْ فعلتُ ما تكرهُ. لمّا أن جاءَ البشير. أكرمتُكَ من غيرِ ما مَعرفة. ما جاءَنا من أحدٍ. ما أنا بمُهملٍ».

وتزادُ «من» في النّفي خاصّةً، لتأكيدِهِ وتعميمِهِ، كقوله سبحانه: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. والاستفهامُ كالنفي، كقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وقولِهِ: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

وتُزادُ الباءُ لتأكيد النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ۝٨﴾ [التين: ٨]؟، ولتأكيد الإيجاب، نحو: «بحَسبِكَ الاعتمادُ على النفْس»، ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، أي: «حَسبُكَ الاعتمادُ على النفس، وكفى الله شهيداً».

١٦ ـ حَرْفُ التَّعْليل

الحرفُ الموضوع للتعليل هو: «كي»، يقولُ القائلُ: «إني أطلُبُ العلمَ» فتقولُ: «كَيمَهْ»[1] أي: لِمَ تَطلُبُهُ؟ فيقولُ: «كي أخدمَ بِهِ الأمةَ»، أي: «لأجلِ أن أخدمها به».

وقد تأتي «اللامُ وفي ومن» للتعليل، نحو: «فيمَ الخصامُ؟، سافرتُ للعلم» وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥].

١٧ ـ حَرْفُ الرَّدْعِ والزَّجْر

وهوَ: «كَلاَّ». ويُفيدُ، معَ الرَّدعِ والزَّجرِ، النَّفيَ والتَّنبيهَ على الخطأ، يقولُ القائلُ: «فلانٌ يُبغضُكَ»، فتقولُ: «كلاَّ» تنفي كلامَهُ، وتَردعهُ عن مثل هذا القول، وتنبهُهُ على خَطَئِهِ فيه، وقد سبقَ الكلامُ عليه في أحرف الجواب، فراجعه.

١٨ ـ اللاّمات

هي: لامُ الجرِّ، نحو: «الحمدُ لله».

ولامُ الأمر، كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

ولامُ الابتداءِ، نحو: «لَدِرهمٌ حَلالٌ خيرٌ من ألفِ دِرهمٍ حرامٍ».

---

(١) كي: حرف جر للتعليل: وما: اسم استفهام، حذفت ألفه تخفيفاً، وهو في محل جر بكي، والقاعدة في «ما» الاستفهاميّة أن تحذف ألفها تخفيفاً إن سبقها حرف جر، ثم إن وقفتَ عليها أتيت بهاء السكت للوقف، فتقول: «كيمه وفيمه ولمه وعمّه ومِمّه»، وإن لم تقف لم تأتِ بالهاء، نحو: «عمّ يتساءلون؟».

ولامُ البُعد، وهي التي تلحقُ أسماءَ الإشارةِ، للدَّلالةِ على البُعد أو توكيدهِ نحو: «ذلك وذلِكُما وذلكم وذلكُنَّ».

ولامُ الجواب، وهي التي تقعُ في جواب «لو ولولا»، نحو: «لو اجتهدتَ لأكرمتُكَ، لولا الدينُ لَهلكَ النّاسُ»، أو في جواب القَسَم، كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[الأنبياء: ٥٧].

واللام المُوَطِّئةُ للقسم، وهي التي تدخلُ على أداةِ شرطٍ للدلالة على أن الجوابَ بعدَهما إنما هو جوابٌ لقسم مُقدَّرٍ قبلَها، لا وجوابِ الشرطِ، نحو: «لَئِنْ قُمتَ بواجباتِكَ لأكرمتُكَ»، وجوابُ القسم قائمٌ مَقامَ جوابِ الشرط ومُغنٍ عنهُ.

١٩ ـ تاءُ التأنيثِ السَّاكِنَةُ

وهي: التاءُ في نحو: «قامت وقعدَت». وتلحَقُ الماضي، للإيذان من أوَّلِ الأمرِ بأنَّ الفاعلَ مُؤنث، وهي ساكنةٌ، وتحرّكُ بالكسر إن وَلِيها ساكنٌ، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾[آل عمران: ٣٥]. وقولهِ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾[الحجرات: ١٤]، وبالفتح، إن اتصلَ بها ضمير الاثنينِ، نحو: «قالتا».

٢٠ ـ هاءُ السَّكْتِ

وهي: هاءٌ ساكنةٌ تلحقُ طائفةً من الكلمات عند الوقفِ، نحو: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ۝٢٩﴾[الحاقة: ٢٨، ٢٩]، ونحو: «لِمَهْ؟ كَيمَهْ؟ كيفَهْ؟» ونحوها، فإن وَصَلْت ولم تَقِف لم تُثبتِ الهاءَ، نحو: «لِمَ جئتَ؟ كيمَ عصيتَ أمري؟ كيف كان ذلك؟».

ولا تزادُ «هاءُ السكت»، للوقف عليها، إلّا في المضارع المعتلّ الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المبنيّ على حذف آخره، وفي «ما» الاستفهاميةِ، وفي الحرف المبني على حركةٍ، وفي الاسم المبنيّ على حركةٍ بناءً أصليًّا. ولا يوقفُ بهاء السكت في غير ذلك، إلا شذوذاً، وقد سبق شرحُ ذلكَ في الكلام على «الوقف» في الجزءِ الثاني.

٢١ ـ أحرُفُ الطَّلَب

وهي: «لامُ الأمرِ، ولا الناهيةُ، وحرفا الاستفهام، وأحرف التحضيض والتَّنديم، وأحرفُ العرض، وأحرف التمني، وحرفُ الترجي»، وقد سبقَ الكلام عليها.

٢٢ ـ حَرْفُ التَّنوينِ

حرفُ التَّنوينِ: هو نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ، تلحقُ أواخرَ الأسماءِ لفظاً، وتفارقها خطًّا ووقفاً. وقد سبق الكلامُ عليه، في أوائل الجزءِ الأول.

بَقيّةُ الحروف

(٢٣) أحرفُ النّداءِ (٢٤) أحرفُ العَطفِ (٢٥) أحرف نصبِ المضارع (٢٦) أحرفُ جزمه (٢٧) حرف الأمر (٢٨) حرف النّهي (٢٩) الأحرفُ المُشبّهةُ بالفعل، الناصبةُ للاسم الرافعةُ للخبر (٣٠) الأحرف المشبهةُ بليسَ، الرافعةُ للاسم الناصبةُ للخبر (٣١) حروف الجر.

وقد سبقَ الكلامُ عليها في مواضعها من هذا الكتاب.

الخاتمة

وهي تشتمل على ثلاثة فُصول:

١ ـ العامل والمعمول والعمل

وهذا الفصل يشتملُ على أربعة مباحث:

١ ـ مَعْنى العامِلِ وَالْمَعْمولِ وَالْعَمَلِ

متى انتظمتِ الكلماتُ في الجملة:

فمنها ما يُؤثر فيما يَليهِ، فيرفعُ ما بعدَهُ، أو ينصبُهُ أو يجزمهُ، أو يجُرُّهُ، كالفعل، يرفعُ الفاعلَ وينصِبُ المفعولَ بهِ، وكالمبتدأ، يرفعُ الخبر، وكأدوات الجزم، تجزمُ الفعل المضارعَ، وكحروف الجرِّ، تخفضُ ما يَليها من الاسماء، فهذا هو المُؤثِّر[1]، أو العاملُ.

ومنها ما يؤثِّرُ فيه ما قبلَهُ، فيرفعُهُ، أو ينصبُهُ، أو يَجُرُّهُ، أو يجزمهُ، كالفاعلِ، والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف جرّ، والفعلِ المضارعِ وغيرِها، فهذا هو المتأثر[2] أو المعمولُ.

ومنها ما لا يُؤثِّرُ ولا يَتأثرُ، كبعض الحروف، نحو: «هل وبل وقد وسوف وهلاً»، وغيرِها، من حروف المعاني.

والنتيجة الحاصلةُ من فعل المؤثر وانفعالِ المتأثر، هي الأثرُ، كعلامات الإِعراب الدالَّةِ على الرفعِ أو النصب أو الجر أو الجزم، نهي نتيجةٌ لتأثيرِ العوامل الداخلةِ على الكلمات ولتأثُّرِ الكلمات بهذه العوامل.

فما يُحدِثُ تغيُّراً في غيرهِ، فهو العاملُ.

وما يَتغيَّرُ آخِرُهُ بالعاملِ، فهو المعمولُ.

وما لا يُؤثر ولا يَتأثرُ، فهو العاطلُ، أي: ما ليسَ بمعمولٍ ولا عامل.

والأثرُ الحاصلُ، من رفع، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ، يُسمّى: «العملَ»، أي: الإِعرابَ.

---

(١) المؤثر: الفاعل الذي يحدث أثراً في غيره.

(٢) المتأثر: المنفعل الذي يقبل أثر غيره فيه، ولم يذكر اللغويون «تأثر»، إلا إننا استعملنا هذا الاشتقاق للحاجة إليه، وقياس اللغة لا يأباه.

٢ ـ العامل

العاملُ: ما يُحدِثُ الرفعَ، أو النصب، أو الجزمَ، أو الخفضَ، فيما يَليهِ.

والعواملُ هي الفعل وشِبهُهُ[١]، والأدواتُ التي تنصبُ المُضارع أو تجزمهُ، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، والأحرفُ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وحروف الجرّ، والمضافُ، والمبتدأ[٢].

وقد سبقَ الكلامُ عليها، إلّا شِبهَ الفعل، فسيأتي الكلامُ عليه.

وهي قسمان: لفظيّةٌ ومعنَويّةٌ.

فالعاملُ اللفظيّ: هوَ المؤثرُ الملفوظُ، كالذي ذكرناه.

والعاملُ المعنوي: هو تَجرُّدُ الاسم والمضارعِ من مُؤثرٍ فيهما ملفوظٍ، والتجرُّدُ هو من عوامل الرفع.

(فتجرّدُ المبتدأ من عامل لفظي كان سبب رفعه، وتجرّدُ المضارع من عوامل النصب والجزم كان سببَ رفعه أيضاً.

فالتجرّد: هو عدم ذكر العامل، وهو سبب معنوي في رفعه ما تجرَّد من عامل لفظي، كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم).

٣ ـ المَعْمول

المعمولُ: هو ما يَتغيَّرُ آخرُهُ برفعٍ، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ، بتأثير العامل معه. والمعمولاتُ هي الأسماءُ[٣]، والفعلُ المضارعُ.

والمعمولُ على ضربين: معمولٍ بالأصالة، ومعمولٍ بالتّبعيّة.

فالمعمولُ بالأصالةِ: هو ما يُؤثّرُ فيه العاملُ مباشرةً، كالفاعل ونائبِهِ، والمبتدأ وخبرِهِ، واسم

---

(١) شبه الفعل: هو اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل، وكلها تعمل فيما يليها عملَ الفعل فيما يليه، لذلك كانت شبيهة به.

(٢) المضاف يحدث الجرّ في المضاف إليه، فهو عامل الجرّ فيه، والمبتدأ يحدث الرفع في الخبر فهو عامل الرفع فيه، والمضاف والمبتدأ من العوامل اللفظية، ومن العلماء من يجعل العامل في المضاف إليه هي الإضافة، والعامل في الخبر هو الابتداء أو التجرّد، كالعامل في المبتدأ، والابتداء والإضافة من العوامل المعنوية.

(٣) ما عدا اسم الفعل، فهو عامل غير معمول، كما عرفت، وما عدا أسماء الأصوات، فهي ليست عاملة ولا معمولة، ولا محل لها من الإعراب كما سبق.

الفعل الناقص وخبره، واسم إنَّ وأخواتها وأخبارها، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمضافِ إليهِ، والفعلِ المضارع.

والمبتدأ يكونُ عاملاً؛ لرفعهِ الخبرَ، ويكونُ معمولاً، لتجرُّدهِ من العوامل اللفظيةِ للابتداء، فهو الذي يرفعُه.

والمضافُ يكون عاملاً؛ لجرِّهِ المضافَ إليه، ويكونُ معمولاً، لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، حسبَ العواملِ الداخلةِ عليه.

والمضارعُ وشِبهُهُ (ما عدا اسمَ الفعلِ) عاملانِ فيما يَليهما، معمولانِ لما يَسبقُهما من العوامل.

والمعمولُ بالتّبعيّة: هو ما يُؤثرُ فيه العاملُ بواسطة متبوعه، كالنَّعت والعَطفِ والتوكيدِ والبدل، فإنها تُرفعُ أو تُنصَبُ أو تُجرُّ أو تُجزَمُ، لأنها تابعةٌ لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعاملُ فيها هو العاملُ في متبوعها الذي يَتقدّمها.

وقد سبق الكلام عن ذلك كله مفصلاً.

٤ ـ العَمَل

العملُ (ويُسمّى: الإعرابَ أيضاً): هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل، من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزم.

وقد تقدَّمَ الكلامُ عليه مُفصلاً في أوائل الجزء الأول في هذا الكتاب.

٢ ـ عمل المصدر والصفات التي تُشْبهُ الفِعْل

وهذا الفصل يشتملُ على خمسة مباحث:

١ ـ عَمَلُ المَصْدَرِ وَاسْمِ المَصْدَرِ[1]

يعملُ المصدرُ عَمَلَ فعلهِ تَعدّياً ولزوماً.

فإن كان فعلهُ لازماً، احتاجَ إلى الفاعلِ فقط، نحو: «يُعجبُني اجتهادُ سعيدٍ»[2].

---

(١) تقدم الكلام على المصدر بقسميه: الميمي وغير الميمي، وهو اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجعه.

(٢) اجتهاد: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو «سعيد»، فسعيد: مجرور لفظاً بالمضاف، مرفوع حكماً لأنه فاعل.

وإن كان مُتعدِّياً احتاجَ إلى فاعلٍ ومفعولٍ بهِ، فهو يتعدَّى إلى ما يتعدَّى إليه فعلهُ، إمّا بنفسِهِ، نحو: «ساءني عصيانُك أباكَ»[1]، وإمّا بحرف الجرّ، نحو: «ساءني مُرورُكَ بمواضعِ الشُّبهة»، وإمّا أن المصدرَ لا يعملُ عملَ الفعلِ لشبهِهِ به، بل لأنهُ أصلُهُ.

ويجوزُ حذفُ فاعلهِ من غيرِ أن يتحمّلَ ضميرَهُ، نحو: «سرَّني تكريم العاملينَ»[2]، ولا يجوزُ ذلكَ في الفعلِ، لأنه إن لم يَبرُز فاعلُهُ كان ضميراً مستتراً، كما تقدَّم في باب الفاعل.

ويجوزُ حذفُ مفعوله، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي: استغفارُ إبراهيمَ رَبَّهُ لأبيه.

وهو يعملُ عملَ فعله مضافاً، أو مجرداً من «أل» والإضافةِ، أو مُعرَّفاً بأل.

فالأولُ: كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[3] [البقرة: ٢٥١].

والثاني: كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ﴾[4] [البلد: ١٤ - ١٦]. والثالثُ: إعمالهُ قليل، كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنَّني كَرَرْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعا[5]

وشُرِط لإعمال المصدر: أن يكون نائباً عن فعلِهِ، نحو: «ضرباً اللصّ»، أو أن يصحَّ حُلولُ الفعل مصحوباً بأنْ أو «ما» المصدريتين مَحلَّهُ، فإذا قلتَ: «سرَّني فَهمُكَ الدَّرسَ»، صحَّ أن تقول: «سرَّني أن تفهمَ الدرسَ»، وإذا قلتَ: «يَسرُّني عملُكَ الخيرَ»، صحَّ أن تقول: «يَسُرُّني أن تعملَ الخيرَ»، وإذا قلتَ: «يُعجبُني قولُكَ الحقَّ الآنَ»، صحَّ أن تقولَ: «يعجبني ما تقولُ الحقَّ الآن»، غيرَ أنهُ إذا أُريدَ به المُضي أو الاستقبالُ قدِّرَ بأنْ، وإذا أُريدَ به الحالُ قُدِّرَ بِمَا، كما رأيتَ.

لذلك لا يعملُ المصدرُ المؤكِّدُ، ولا المُبيِّنُ للنوع، ولا المُصغَّرُ، ولا ما لم يُرَدْ به الحَدَثُ[6]. فلا يُقالُ: «علَّمتُهُ تعليماً المسألةَ»، على أنَّ المسألة منصوبةٌ بتعليماً بل بعلَّمتُ، ولا «ضربتُ ضربةً وضربتينِ اللصَّ»، على نصب اللص بضربة أو ضربتينِ، بل بضربتُ، ولا «يُعجبني

---

(١) عصيان: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف ضمير المخاطب، فالكاف: لها محلانِ من الإعراب: قريب، وهو الجر بالمضاف، وبعيد وهو الرفع؛ لأنها فاعل. و«أباك» مفعول به لعصيان.

(٢) تكريم: مصدر مضاف إلى مفعوله؛ وهو «العاملين» والفاعل محذوف جوازاً، أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك.

(٣) دفع: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة، وبعضهم: مفعوله.

(٤) المسغبة: الجوع، والمتربة: الفقر.

(٥) أولى المغيرة، أي: أوائل الخيل المغيرة، وأنكل: أعجز، ومصدره النكول، ومسمع: اسم شخص.

(٦) المصدر قد يراد به الاسم لا حدوث الفعل، كما تقول: «العلم نور»، فإن لم يُرد به الحدثُ فلا يعمل.

ضُرَيْبكَ اللصَّ»، ولا «السعيد صَوْتٌ صوْتَ حَمام»[١]، على نصب «صوت» الثاني بصوت الأول بل بفعل محذوف، أو يُصَوّتُ صوتَ حمام، أي: يُصَوّتُ تصويتَهُ. ويجوز أن يكونَ مفعولاً به لفعلٍ محذوف، أي يُشبهُ صوتَ حمامٍ.

ولا يجوز تقديمُ معمولِ المصدر عليه، إلا إذا كانَ المصدرُ بدلاً من فعلِهِ نائباً عنه، نحو: «عملَكَ إتقاناً»، أو كن معمولهُ ظرفاً أو مجروراً بالحرف، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقولِهِ: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ [النور: ٢].

ويُشترطُ في إعمالهِ أن لا يُنعتَ قبلَ تمامِ عملِهِ، فلا يُقالُ: «سرَّني إكرامُكَ العظيمُ خالداً»، بل يجبُ تأخيرُ النَّعتِ، فتقولُ «سرَّني إكرامُكَ خالداً العظيمُ»، كما قال الشاعر:

إنَّ وَجْدي بِكِ الشَّديدَ أراني عاذراً مَنْ عَهِدْتُ فيكِ عَذولا[٢]

وإذا أُضيفَ المصدرُ إلى فاعله جَرَّهُ لفظاً، وكان مرفوعاً حكماً (أي: في محلِّ رَفعٍ)، ثمَّ يَنصبُ المفعولَ به، نحو: «سرَّني فهمُ زُهيرٍ الدرسَ».

وإذا أُضيفَ إلى مفعولِهِ جَرَّهُ لفظاً، وكان منصوباً حُكماً (أي: في محلِّ نصبٍ)، ثم يَرفعُ الفاعلَ، نحو: «سرَّني فَهمُ الدرسِ زُهيرٌ».

وإذا لحقَ الفاعلَ المضافَ إلى المصدرِ، أو المفعولَ المضافِ إليهِ، أحدُ التوابعِ جازَ في التابعِ الجرُّ مراعاةً للَّفظِ، والرفعُ أو النصبُ مراعاةً للمحلِ، فتقولُ في تابعِ الفاعلِ: «سرَّني اجتهادُ زُهيرٍ الصغيرِ، أو الصغيرُ» و«ساءَني إهمالُ سعيدٍ وخالدٍ، أو خالدٌ». وتقولُ في تابعِ المفعول: «يُعجبُني إكرامُ الأستاذِ المُخلصِ، أو المخلصَ، تلاميذُهُ» و«ساءَني ضرب خالد وسعيدٍ، أو وسعيداً، خليلٌ».

والمصدرُ الميميُّ كغير الميميّ، في كونهِ يعملُ عملَ فعلِهِ، نحو: «مُحتَمَلُك المصائبَ خيرٌ من مَركبِكَ الجَزَعَ»[٣]. ومنه قول الشاعر:

أَظَلُومُ، إنَّ مُصابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً، ظُلْمُ[٤]

واسمُ المصدرِ يعملُ عملَ المصدرِ الذي هو بمعناهُ، وبِشروطِهِ، غيرَ أنّ عملَهُ قليلٌ، ومنه قولُ الشاعر:

---

(١) صوت الأول: ليس المراد به هنا إحداث الفعل، بل المراد به أثره المسموع.

(٢) أي: أراني من عهدته يعذلني ويلومني فيك عاذراً لي.

(٣) المحتمل: الاحتمال، والمركب: الركوب، وكلاهما مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب، والمصائب والجزع: مفعولاهما.

(٤) ظلوم: اسم المرأة، والمصاب: مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وهو مضاف إلى فاعله، ورجلاً: مفعوله، ومصاب: اسم إن، وظلم: خبرها، وجملة «أهدى»: نعت لرجلاً.

أَكُـفْـراً بَـعْـدَ رَدِّ الْـمَـوْتِ عَـنِّـي وَبَـعْـدَ عَـطـائِـكَ الْـمِـئَـةَ الـرِّتـاعـا[1]

وقولُ الآخر:

إذا صَحَّ عَوْنُ[2] الخَالِقِ الْمَرْءَ، لَمْ يَجِدْ عَـسِـيـراً مِـنَ الآمـالِ إلاَّ مُـيَـسَّـرا

وقولُ غيره:

بِـعِـشْـرَتِـكَ الْـكِـرامَ تُـعَـدُّ مِـنْـهُـمْ فَـلاَ تُـرَيَـنْ لِـغَـيْـرِهِـمِ أُلـوفـا[3]

ومنه الحديثُ: «من قُبْلَةِ[4] الرجلِ لامرأتَهُ الوُضوءُ».

٢ ـ عَمَلُ اسمِ الفاعِلِ

يعملُ اسمُ الفاعل عملَ الفعلِ المُشتق منه، إنْ متعدياً، وإنْ لازماً.

فالمتعدّي نحو: «هل مُكرِمٌ سعيدٌ ضُيوفَه؟».

واللازمُ، نحو: «خالدٌ مجتهدٌ أولادُهُ».

ولا تجوزُ إضافتُهُ إلى فاعلِهِ، كما يجوز ذلك في المصدر، فلا يقالُ: «هلْ مُكرِمُ سعيدٍ ضُيوفَهُ».

وشرطُ عمله أن يقترنَ بألْ، فإن اقترنَ بها، لم يحتج إلى شرطٍ غيره، فهو يعملُ ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، مُعتمداً على شيءٍ أو غيرَ معتمدٍ، نحو «جاء المعطي المساكينَ أمس أو الآن أو غداً».

فإن لم يقترن بها، فشرطُ عملهِ أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبوقاً بنفي، أو استفهام، أو اسم مُخبَرٍ عنه بهِ، أو موصوفٌ، أو باسمٍ يكون هوَ حالاً منه.

فالأول، نحو: «ما طالبٌ صديقُكَ رفعَ الخلافِ».

والثاني نحو: «هل عارفٌ أخوك قدرَ الإنصاف؟».

والثالث نحو: «خالدٌ مسافرٌ أبواهُ».

والرابعُ نحو: «هذا رجلٌ مجتهدٌ أبناؤُهُ».

والخامسُ نحو: «يَخطُبُ عليٌّ رافعاً صوتَهُ».

---

(١) عطاء: اسم مصدر بمعنى الإعطاء، والرتاع: جمع راتعة، وأراد بالمئة الرتاع مئة من النوق الراتعة.

(٢) العون: اسم مصدر بمعنى الإعانة.

(٣) العشرة: اسم مصدر بمعنى المعاشرة.

(٤) القبلة، بضم القاف: اسم مصدر بمعنى التقبيل، وأمّا «القبلة» بكسر القاف، فهي التي يُصلى إليها، ويتوجّهُ إليها في العبادة.

وقد يكونُ الاستفهامُ والموصوفُ مُقدَّرين.

فالأولُ نحو: «مُقيمٌ سعيدٌ أم منصرفٌ؟» والتقديرُ: أمقيمٌ أم منصرفٌ؟

والثاني كقول الشاعر:

كناطحٍ صَخْرةً يَوْماً لِيوهِنَها ... فَلَمْ يَضِرْها، وَأوهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

أي: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً. ونحو: «يا فاعلاً الخيرَ لا تنقطع عنه»، أي: يا رجلاً فاعلاً.

واعلم أنَّ مبالغةَ اسم الفاعل تعملُ عملَ الفعلِ، كاسم الفاعل، بالشروطِ السابقةِ، نحو: «أنتَ حَمُولٌ النائبةَ، وحَلاَّلٌ عُقَدَ المشكلاتِ».

والمثنى والجمعُ، من اسم الفاعل وصيَغ المُبالغة، يعملان كالمُفرد منهما، كقوله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقولِهِ: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧].

وإذا جُرَّ مفعولُ اسم الفاعل بالإضافة إليه، جازَ في تابعهِ الجرُّ مراعاةً للفظه، والنصبُ مراعاةً لمحلهِ، نحو: «هذا مُدرِّسُ النحوِ والبيانِ، أو البيانَ» ونحو: «أنت مُعينُ العاجزِ المسكينِ، أو المسكينَ».

ويجوزُ تقديمُ معمولهِ عليه، نحو: «أنت الخيرَ فاعلٌ»، إلَّا أن يكونَ مقترناً بأل نحو: «هذا المُكرمُ سعيداً»، أو مجروراً بالإضافة، نحو: «هذا وَلد مُكرم خالداً»، أو مجروراً بحرفِ جرٍّ أصليٍّ، نحو: «أحسنتُ إلى مُكرم عليّاً»، فلا يجوزُ تقديمهُ في هذه الصُّوَر.

أمّا إن كان مجروراً بحرفِ جرٍّ زائد فيجوزُ تقديمُ معمولِهِ عليه، نحو: «ليسَ سعيدٌ بسابقٍ خالداً»، فتقولُ: «ليس سعيدٌ بسابقٍ» لأنَّ حرفَ الجرّ الزائد في حكم الساقط.

٣ ـ عَمَلُ اسْمِ المَفْعولِ

يعملُ اسمُ المفعول عَمَلَ الفعلِ المجهول، فيرفعُ نائبَ الفاعلِ، نحو: «عزَّ من كان مُكرماً جارُهُ، محموداً جِوارُهُ»، وتجوزُ إضافتُهُ إلى معمولهِ، نحو: «عَزَّ من كان محمودَ الجوارِ، مُكرَمَ الجارِ».

وشروطُ إعمالهِ كما مرَّ في اسمِ الفاعل تماماً.

٤ ـ عَمَلُ الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ

تعملُ الصفةُ المشبهةُ عملَ اسم الفاعلِ المتَعدِّي إلى واحدٍ، لأنها مُشبَّهةٌ به ويُستحسَنُ فيها أن تُضافَ إلى ما هو فاعلٌ لها في المعنى، نحو: «أنتَ حَسَنُ الخُلُقِ، نَقِيُّ النفسِ، طاهرُ الذَّيلِ».

ولكَ في معمولها أربعةُ أوجُهٍ:

١ ـ أن ترفعهُ على الفاعليّة، نحو: «عليٌّ حسنٌ خُلُقُه، حَسَنٌ الخُلُقُ أو الحسنُ خُلقُهُ، أو الحسنُ خلقُ الأبِ».

٢ ـ أن تنصبهُ على التشبيهِ بالمفعولِ به، إن كان معرفةً، نحو: «عليٌّ حسنٌ خُلقَهُ، أو حَسَنٌ الخُلُقَ، أو الحسن الخلق الحسَنُ خُلُقَ الأبِ».

٣ ـ أن تنصبهُ على التميز، إن كانَ نكرةً، نحو: «عليٌّ حسنٌ خلُقاً، أو الحَسَنُ خُلقاً».

٤ ـ أن تَجرَّهُ بالإضافة، نحو: «عليٌّ حَسَنُ الخُلُقِ، أو الحسنُ الخُلُقِ، أو حسنُ خُلُقِهِ، أو حسَنُ خُلقِ الأبِ، أو الحسن خُلُقِ الأبِ».

واعلم أنهُ تمتنعُ إضافةُ الصفة إذا اقترنتْ بألْ، ومعمولها مُجرَّدٌ منها ومنَ الإضافة إلى ما فيه «ألْ»، فلا يُقالُ: «عليٌّ الحسنُ خُلقِهِ، ولا العظيمُ شدَّةِ بأسٍ»، ويقال: «الحسنُ الخُلُقِ، والعظيمُ شدَّةِ البأسِ».

٥ ـ عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيلِ

يرفعُ اسمُ التفضيلِ الفاعلَ، وأكثرُ ما يرفعُ الضميرَ المستترَ، نحو: «خالد أشجعُ من سعيدٍ»[1]. ولا يرفعُ الاسمَ الظاهرَ إلا إذا صَلَحَ وقوعُ فعلٍ بمعناهُ مَوقعَهُ، نحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقع في نفسه النصيحة منها في نفس زهير»، ونحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقعَ في نفسِهِ النصيحةُ كزهير»، ونحو: «ما رأيتُ كنفس زهيرٍ أوقعَ فيها النصيحةُ»، وتقولُ: «ما رجلٌ أحسنَ به الجميلُ كعليٍّ» ومن ذلك قول الشاعر:

مَـا رَأَيْـتُ امْـرَأً أَحَـبَّ إِلَـيْـهِ ... الـبَـذْلُ مِـنْـهُ إِلَـيْـكَ يَـا ابْـنَ سِـنَـانِ

فإن قلت فيما تقدمَ: «ما رأيتُ رجلاً تقعُ النصيحةُ في نفسه كزهير، ما رجلٌ يحسنُ به الجميلُ كعليٍّ. ما رأيت امرأً يحبُّ البذلَ كابنِ سنان» صحَّ.

وقد يرفعُ الاسمَ الظاهرَ، وإن لم يَصلُح وقوعُ فعلٍ مَوقعَهُ، وذلك في لغةٍ قليلةٍ، نحو: «مررتُ برجلٍ أكرمَ منهُ أبوهُ»، والأفضلُ ن يُرفعَ «أكرم» على أنهُ خبرٌ مُقدَّمٌ، و«أبوهُ» مبتدأ مؤخرٌ، وتكون جملة المبتدأ والخبر صفةً لرجلٍ.

٣ ـ الجمل وأنواعها

الجملةُ: قولٌ مُؤلفٌ من مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه. فهي والمركَّبُ الإسناديُّ شيءٌ واحدٌ. مثلُ: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الاسراء: ٨١].

ولا يُشترط فيما نُسميه جملةً، أو مركّباً إسنادياً، أن يُفيدَ معنًى تاماً مكتفياً بنفسهِ، كما يُشترطُ ذلك فيما نُسميهِ كلاماً، فهو قد يكون تامَّ الفائدةِ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون:

---

(١) فاعل أشجع ضمير مستتر تقديره، (هو) يعود على خالد.

١]، فيُسمّى كلاماً أيضاً، وقد يكون ناقصها، نحو: «مهما تفعلْ من خيرٍ أو شرٍّ»، فلا يُسمّى كلاماً، ويجوزُ أن يُسمّى جملةً أو مُركباً إسنادياً، فإن ذُكر جوابُ الشرط، فقيلَ: «مهما تفعلْ من خيرٍ أو شرٍّ تُلاقهِ»، سُميَ كلاماً أيضاً؛ لحصول الفائدة التامّة.

والجملةُ أربعةُ أقسامٍ: فعليّةٌ، واسميَّةٌ، وجملةٌ لها محلٌّ من الإعراب، وجُملةٌ لا محلَّ لها من الإعراب.

١ ـ الْجُمْلَةُ الفِعْلِيَّة

الجملة الفعليّة: ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو: «سبقَ السيفُ العذَلَ»، أو الفعل ونائبِ الفاعل، نحو: «يُنصَر المظلومُ»، أو الفعلِ الناقصِ واسمه وخبره نحو: «يكون المجتهدُ سعيداً».

٢ ـ الْجُمْلَةُ الاسِمِيَّةُ

الجملةُ الاسميّةُ: ما كانت مؤلفةً من المبتدأ والخبر، نحو: «الحقُّ منصورٌ» أو مِمّا أصلُه مبتدأ وخبرٌ، نحو: «إن الباطل مخذولٌ. لا ريبَ فيه. ما أحدٌ مسافراً، لا رجلٌ قائماً. إن أحدٌ خيراً من أحد إلّا بالعافيةِ. لاتَ حينَ مناصٍ».

٣ ـ الجُمَلُ الَّتي لَها مَحَلٌّ مِنَ الإعْراب

الجملةُ، إن صحَّ تأويلُها بِمُفرَدٍ، كان لها محلٌّ من الإعراب، الرفعُ أو النصبُ أو الجرُّ، كالمفرد الذي تُؤَوَّلُ بهِ، ويكونُ إعرابُها كإعرابه.

فإن أُوِّلت بمفردٍ مرفوعٍ، كان محلُّها الرفعَ، نحو: «خالدٌ يعملُ الخيرَ»، فإن التأويل: «خالدٌ عاملٌ للخيرِ».

وإن أُوِّلت بمفردٍ منصوبٍ، كان محلُّها النصبَ، نحو: «كان خالدٌ يعملُ الخيرَ»، فإن التأويلَ: «كان خالدٌ عاملاً للخيرِ».

وإن أُوِّلت بمفردٍ مجرورٍ، كانت في محلِّ جرٍّ، نحو: «مررتُ برجلٍ يعملُ الخيرَ»، فإن التأويلَ: «مررتُ برجلٍ عاملٍ للخيرِ».

وإن لم يصحَّ تأويلُ الجملةِ بمفردٍ، لأنها غيرُ واقعةٍ مَوْقِعَهُ، لم يكن لها محلٌّ من الإعراب، نحو: «جاءَ الذي كتبَ»، إذ لا يَصح أن تقول: «جاء الذي كاتب».

والجُمَلُ التي لها محلٌّ من الإعرابِ سبعٌ:

١ ـ **الواقعةُ خبراً**: ومحلُّها من الإعراب الرفعُ، إن كانت خبراً للمبتدأ، أو الأحرفِ المشبهةِ بالفعل، أو «لا» النافية للجنس، نحو: «العلمُ يرفعُ قدرَ صاحبه، إن الفضيلةَ تُحَبُّ، لا كسولَ سِيرتُهُ ممدوحةٌ»، والنصبُ إن كانت خبراً عن الفعلِ الناقص، كقولهِ تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وقولهِ: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

٢ ـ **الواقعة حالاً**: ومحلُّها النصب، نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءً يَبۡكُونَ ١٦﴾[يوسف: ١٦].

٣ ـ **الواقعةُ مفعولاً به**: ومحلها النصبُ أيضاً، كقولهِ تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[١][مريم: ٣٠]، ونحو: «أظنُّ الأمةَ تجتمعُ بعدَ التفرُّق»[٢].

٤ ـ **الواقعةُ مضافاً إليها**: ومحلُّها الجرُّ، كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾[٣] [المائدة: ١١٩].

٥ ـ **الواقعةُ جواباً لشرطٍ جازم**: إن اقترنت بالفاءِ أو بإذا الفجائية، ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾[٤][الزمر: ٢٣]، وقولهِ: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ إِذَا هُمۡ يَقۡنَطُونَ﴾[٥][الروم: ٣٦].

٦ ـ **الواقعةُ صفةً**: ومحلُّها بحسب الموصوف، إما الرفع، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾[يس: ٢٠].

وإما النصبُ، نحو: «لا تحترمْ رجلاً يَخونُ بلادَهُ».

وإمّا الجرُّ، نحو: «سَقياً لرجلٍ يَخدمُ أمتهُ».

٧ ـ **التابعةُ لجملةٍ لها محلٌّ من الإعراب**: ومحلُّها بحسب المتبوع، إمّا الرَّفعُ، نحو: «عليٌّ يقرأ ويكتبُ»[٦]، وإمّا النصبُ، نحو: «كانت الشمسُ تبدو وتخفى»[٧]، وإمّا الجرُّ، نحو: «لا تعبأ برجلٍ لا خيرَ فيه لنفسهِ وأمتهِ، لا خيرَ فيه لنفسهِ وأمتهِ»[٨].

٤ ـ الجُملُ الَّتي لا مَحَلَّ لَها مِنَ الاعراب

الجملُ التي لا محلَّ لها من الإعراب تسعٌ[٩].

---

(١) جملة ﴿إني عبد الله﴾: في محل نصب مفعول به لقال.

(٢) جملة «تجتمع» في محل نصب مفعول به ثانٍ لأظنّ، و«الأمة»: مفعوله الأول.

(٣) يوم: مضاف، وجملة ﴿ينفع الصادقين صدقهم﴾: مضاف إليه في محل جر، والتقدير: هذا يومُ نفعِ الصادقين صدقهم.

(٤) جملة ﴿فما له من هادٍ﴾ من المبتدأ والخبر، في محل جزم جواب الشرط.

(٥) جملة: ﴿إذا هم يقنطون﴾: في محل جزم جواب الشرط أيضاً.

(٦) علي: مبتدأ، وجملة «يقرأ»: خبره، وجملة «ويكتب»: في محل رفع معطوفة على جملة «يقرأ» والمعطوف له حكم المعطوف عليه.

(٧) جملة «تبدو»: في محل نصب خبر «كان»: وجملة «وتخفى»: في محل نصب معطوفة على جملة «تبدو».

(٨) جملة «لا خير فيه» الأولى: في محل جر صفة لرجل، وجملة «لا خير فيه» الثانية، في محل جر توكيد لجملة «لا خير فيه» الأولى.

(٩) كثير من النحاة يجعل الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبعاً، فيجعل الابتدائية والاستئنافية والتعليلية شيئاً واحداً، والتفريق أولى كما فعلنا.

١ - الابتدائيةُ: وهي التي تكونُ في مُفتَتح الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

٢ - الاستئنافيّةُ: وهي التي تقعُ في أثناءِ الكلام، منقطعةً عمّا قبلَها، لاستئنافِ كلامٍ جديدٍ، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ تَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣﴾ [النحل: ٣]. وقد تقترن بالفاءِ أو الواو الاستئنافيّتين.

فالأولُ كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١٩٠﴾ [الأعراف: ١٩٠].

والثاني كقولهِ: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦].

٣ - التّعليليّةُ: وهي التي تقعُ في أثناءِ الكلام تعليلاً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]. وقد تقترنُ بفاءِ التّعليل، نحو: «تمسَّك بالفضيلةِ، فإنها زينةُ العُقلاءِ».

٤ - الاعتراضيّةُ: وهي التي تَعترضُ بين شيئينِ مُتلازمين، لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً، كالمبتدأ والخبر، والفعلِ ومرفوعهِ، والفعلِ ومنصوبهِ، والشرطِ والجوابِ، والحالِ وصاحبها، والصفةِ والموصوفِ، وحرفِ الجر ومُتعلّقه والقسمِ وجوابهِ.

فالأول كقول الشاعر:

وَفِيهِنَّ، وَالأيامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى   نَوادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ، وَنَوائِحُ

والثاني كقول الآخر:

وَقَدْ أدرَكَتْني، وَالْحوادِثُ جَمَّةٌ   أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ، ولاَ عُزْلِ

والثالث كقولِ غيره:

وَبُدِّلَتْ، والدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ   هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبا، وَالشَّمْألِ[1]

والرابعُ كقولهِ تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ۝٢٤﴾ [البقرة: ٢٤].

والخامس نحو: «سعيتُ، وربِّ الكعبةِ، مجتهداً».

والسادسُ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقعة: ٧٦].

---

(١) الهيف: ريح حارة تأتي من جهة اليمن، والدّبور: الريح الغربية تقابل الصبا، والريح الشرقية، والشمأل: ريح الشمال.

والسابعُ، نحو: «اعتصِمْ، أصلحكَ الله، بالفضيلة».

والثامن كقول الشاعر:

لَعَمْري، ومَا عَمْري عَلَيَّ بِهَيِّنٍ   لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلاً عَلَيَّ الأقارعُ

٥ ـ الواقعة صِلةً للموصولِ الاسميّ: كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝﴾ [الأعلى: ١٤]، أو الحرفيّ، كقولِهِ: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢].

والمراد بالموصولِ الحرفيّ: الحرفُ المصدريُّ، وهو يُؤولُ وما بعدَه بمصدرٍ وهو ستةُ أحرفٍ: «أنْ وأنَّ وكيْ وما ولوْ وهمزة التسوية»، وقد سبقَ الكلامُ عليه في أقسام الفاعل، وفي «حروف المعاني».

٦ ـ التفسيريةُ: كقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] وقولِهِ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الصف: ١٠، ١١].

والتفسيريّةُ ثلاثةُ أقسام: مجرَّدةٌ من حرف التفسير، كما رأيتَ، ومقرونةٌ بأي، نحو: «أشرتُ إليه: أي اذهبْ»، ومقرونةٌ بأنْ، نحو: «كتبتُ إليه: أنْ وافِنا»، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٧ ـ الواقعةُ جواباً للقسم: كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝﴾ [يس: ٢، ٣]، وقوله ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٨ ـ الواقعةُ جواباً لشرطٍ غير جازم: «كإذا ولو ولولا»، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝﴾ [النصر: ١ ـ ٣]، وقوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]. وقولِهِ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

٩ ـ التابعةُ: لجملةٍ لا محلَّ لها من الإعراب، نحو: «إذا نَهَضَتِ الأمةُ، بَلغت من المجد الغايةَ، وأدركت من السُّؤْدَدِ النهايَةَ»[1].

انتهى الجزء الثالث

(١) جملة «بلغت» لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب شرط غير جازم، وهو «إذا»، وجملة «وأدركت»: لا محل لها من الإعراب أيضاً، لأنها معطوفة على جملة «بلغت».

المحتويات